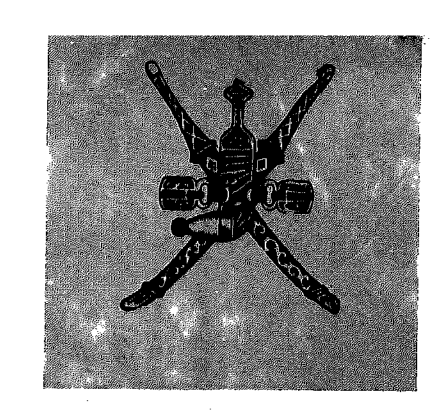


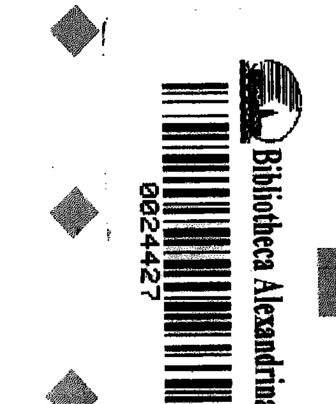
سلطنة عُمان
وزارة التراث القومى والثقافة

بريطانيا والخليج
١٧٩٥ : ١٨٧٠

تأليف
چون . ب . كيلى

الجزء الثانى

ترجمة
محمد أمين عبد الله



سلطنة عُمان
وزارة التراث القومي والثقافة

بريطانيا والخليج

١٧٩٥ : ١٨٧٠

تأليف
چون . ب . كيلي

الجزء الثاني

ترجمة
محمد أمين عبد الله

راجع الكتـاب وأشرف على طبعه الأسـتاذ

عَبد المنعِم عامر

طبع بمطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه

الفصل العاشر

تجارة الرقيق فى شبه الجزيرة العربية

١٨٠٠ – ١٨٤٢

ينبثق نظام الرق فى الاسلام من تشريع القرآن ومن الظروف التاريخية. وترجع اباحة هذا النظام الى التعليمات التى جاء بها رسول الله (سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم) باعتباره حقا من الحقوق الدينية التى تجيز للمسلم تملك الرقيق من الأسرى المشركين . ولقد ساعد التوسع الاسلامى على انتشار هذا النظام نتيجة حروب الجهاد التى خاضها المسلمون ، ووقع فى أيديهم نتيجة لذلك أعداد غفيرة من الأسرى المشركين. وبمضى الوقت وتوطد نفوذ المسلمين فى المناطق الجديدة التى احتلوها ، أصبح للمسلمين الحق فى الاتجار فى الرقيق وفقا لتعاليم الرسول دون ما التزام بشرط الجهاد . وهكذا أصبح الرق جزءا لايتجزأ من البنية الاجتماعية للاسلام كما أفسح الطريق لقيام تجارة الرقيق فى العالم الاسلامى وكان يؤتى بهم من مناطق متباعدة عن بعضها البعض كغينيا فى افريقيا ، وجورجيا فى القوقاز . وكانت أفريقيا المورد الأكبر لهذه القوة البشرية : فمن غربها كانت دول البحر الابيض المتوسط الاسلامية تحصل على حاجتها من العبيد ، أما السودان فقد كان يزود مصر وأقطار آسيا الصغرى ، بينما كانت الحبشة وافريقيا الشرقية تغذى منطقة شبه الجزيرة العربية .

ان القسوة التى اقترنت بالحصول على العبيد والاتجار فيهم قضية معروفة حتى أن مناقشتها تعتبر من الحديث المعاد . غير أنه لابد لنا من

أن نشير الى طبيعة هذه التجارة ، وذلك فى ضوء الموقف الذى اتخذته الحكومة البريطانية من تجارة العبيد العربية فى أوائل القرن التاسع عشر.

ان الشرع الاسلامى يفرق بين نوعين من الملكية للعبيد (الملكية المطلقة والملكية المستحبة) والعبد الذى يندرج ضمن الفئة الثانية قد ينال حريته فى النهاية وفق بعض الشروط ، فمنح الحرية للعبد يعتبر عملا من أعمال البر ، وقد ركز عليه القرآن الكريم . كما ان القرآن قد حث أصحاب العبيد على حسن معاملتهم ، والمسلمون يعملون بموجب هذه التوصية كما شهد بذلك الأوربيون الذين احتكوا بالمجتمعات الاسلامية . وقد وصف ارنولد كامبل الذى كان يشغل منصب مساعد المقيم البريطانى فى بوشهر فى تقرير له عام ١٨٤٢ حول تجارة العبيد ، بأن معاملة العرب للعبيد لم تكن فى أى وقت من الأوقات معاملة قاسية ومجحفة ، وأضاف أن العبيد بعد شرائهم تتغير حالتهم المادية الى الأحسن ، وان سادتهم يعاملونهم كمعاملتهم لافراد أسرهم سواء بسواء ، وبالتالى فان هؤلاء العبيد بالمقابل يخلصون ويجدون فى أعمالهم بمنتهى الرغبة والحماس ، وتظهر عليهم امارات الرضا والسعادة . (١)

« أما اتكنس همرتون أول قنصل بريطانى فى زنجبار فيصف حالة العبيد فى ١٨٤٤ » انهم عموما يتناولون طعاما جيدا ، ولاتساع معاملتهم ومن

---

(١) مرفقات لخطابات بومباى السرية مجلد ٥٠ مرفق للخطاب السرى رقم ١٠٦ المؤرخ ١٨٤٢/٩/٣٠ من كامبل الى اللفتننانت كولونيل روبرتسون (المقيم بالوكالة) جزيرة خرك ١٨٤٢/٧/٨ ومرفق لخطاب روبرتسون الى ويلوبى (كبير امناء حكومة بومباى) ١٨٤٢/٧/٩ (رقم ١١٦ الادارة السرية) .

النادر ضربهم (١) وبعد بضع سنوات تحدث أحد الذين خلفوه فى منصبه عن معاملة العرب للعبيد فيقول « لاتوجد طبقة فى المجتمع سعيدة وخالية البال وتحظى بمعاملة كريمة كطبقة العبيد المسلمين » (٢) وفى فترة أقرب الى عصرنا أبدى أرنولد ويلسون الكاتب والمؤرخ ملاحظاته عن وضع العبيد فى المجتمع العربى فقال : « ثمة بون شاسع بين حالة العبيد قبل انتقالهم من مواطنهم الأصلية وحالتهم بعد دخولهم الى حوزة العرب · فبعد الظروف القاسية التى تصاحب عملية نقلهم أو الحصول عليهم ، أو الظروف التى كانوا يعيشون فيها قبل وصولهم الى الوجهة الأخيرة تتغير حالتهم الى الأفضل بمجرد انتقالهم أو بيعهم الى العرب · وعلى الرغم من صعوبة الحياة التى يحياها العبيد الا انها ليست أسوأ من حياة المواطن الغربى العادى ، أو لعلها أقل شقاء من حياة رجل القبيلة الافريقى ، فهى بالقطع ليست حياة مهينة · فالعبيد قد يرقون الى أعلى المناصب ، كما انهم بعد اعتناقهم للعقيدة الاسلامية ، من حقهم تحت ظروف متفق عليها أن ينالوا حريتهم كاملة »·

وقد أكد هذه الحقيقة برترام توماس من واقع خبرته ومعرفته الوثيقة بحضرموت وعمان « ان معاملة العربى للعبد قد قضت نهائيا على وصمة العار

---

(١) «افريقيا الشرقية وغزاتها» تأليف كوبلاند ص ٥١٤، وقد أشار الى خطاب همرتون الى اللورد ابردين بتاريخ ١٨٤٤/١/٢ ومن ملف الخارجية البريطانية) ·

(٢) زنجبار وتجارة الرقيق « الجنرال رجبى وسى بى » رسل طبعة لندن ١٩٣٦ ص ٢٠٣ وقد أشار فيه الى خطاب اللفتنانت بليفير ١٨٦٥/٥/٣٠ ·

التى تلازم العبيد فى المناطق الأخرى ، وذلك أن المعاملة الحسنة والرفق بالعبيد هى السمة الغالبة اليوم فى معاملة العرب للرقيق .

وعلى حين يكلف العبد بأعمال يدوية ، داخل البيوت عادة أو فى الزراعة ، أو كما هو الحال فى الخليج فى صيد السمك وفى استخراج اللؤلؤ فان بعض العبيد وصلوا الى مناصب عالية من السلطة ، او الى تحقيق ثروات ضخمة، أو كما هو الحال فى مصر والعراق حيث هم الذين أسسوا دولا حاكمة . وعلى اى حال فان مستقبل العبيد لا يعتمد على موطنه الأصلى بقدر ما يعتمد على كفاءته الشخصية . وعلى حين يحتمل أن يصل العبد من أصل حبشى الى موقع السلطة فى شبه الجزيرة ، وزميله الذى من جورجيا قد يتقلد زمام الحكم فى العراق ، فان أغلبية العبيد الذين يتم شحنهم من افريقيا الى الأقطار العربية ، لا يصلون الى هذه المستويات .

لقد كان الخليج هو المعبر الذى تمر منه تجارة الرقيق الى أسواق المناطق الشرقية من شبه الجزيرة والعراق وفارس من افريقيا والحبشة . وعلى الرغم من أن افريقيا الشرقية كانت منذ عهد طويل المصدر الأساسى لتجارة الرقيق، الا أن الاستغلال على نطاق واسع لتجارة الرقيق لم يبدأ الابعد استيلاء عمان على منطقتى زنجبار والجزيرة الخضراء (يبميا) فى افريقيا فى أواخر القرن السابع عشر . وقد تحولت زنجبار تحت حماية دولة اليعاربة ومن بعدهم آل بوسعيد حكام عمان الى سوق للعبيد ، بحيث أصبحت على أيام السيد سعيد بن سلطان اكبر مراكز تجارة العبيد فى الشرق ، وكان يتم جلب العبيد اليها من داخلية افريقيا الشرقية من أقصى الغرب فى ضفاف بحيرتى نياسا وتنجانيقا . وكانت الطريق التى تسلكها تجارة الرقيق الى داخلية المنطقة فى أوائل القرن التاسع عشر تمتد من كلوة على الساحل الجنوبى من زنجبار عن طريق نهر دوفوما الى كرال متاكا ،

ومنها الى بحيرة نياسا والى أقصى الشمال تمتد طريق أخرى من باجامويو الى تسيساكى وتبورا ومنها غربا فى اتجاه اوزينجا واوجيجى وبينما يمتد طريق ثالث من ساحل تانجا الى جبال كيلميا نجارو، ومنها الى بلاد مساى(١).

أما العبيد الذى يتم جلبهم من المناطق الداخلية الى المناطق الساحلية فيتم شحنهم بالسفن الى زنجبار لبيعهم هنـــاك ، للعمل فى مزارع العرب المقيمين بالجزيرة أو الى المتعاملين فى الرق من الأقطار العربية فى الشمال. وفى كل عام مع انطلاق موسم الرياح الشمالية الشرقية فى شهر نوفمبر ، تبدأ سفن عرب الشمال فى الوصول الى ميناء زنجبار لنقـــل شحناتها من العبيد ، وتعود الى الشمال قبل ان يصل موسم الرياح الشمالية الغربية الى أقصى حدتها على الساحل الغربى للمحيط الهندى فى شهر ابريل أو مايو .

أما تجارة الرقيق الخاصة بزنجبار فقد كانت حكرا تاما لعرب مسقط وحكامهم ، الـذين كانوا يحصـــلون على دخولهم من الضرائب الجمركية المفروضة على أستيراد العبيد (٢) . وكانت مسقط فى أوائل القرن التاسع عشر أكبر مركز ترانزيت لتجارة الرقيق الى دول الخليج وفارس والعراق والهند ، غير أن هذا المركز تقلص فى النهاية عندما أخذت تنافسها مدينة صور الواقعة الى الجنوب من مسقط . وقد جرت العادة على أن تقـــوم احدى سفن القواسم بالرحلة الطويلة من موانئها الى شرق افريقيا لاحضار

---

(١) افريقيا الشرقية وغزاتها ص ٣٠٥ .

(٢) كانت الضرائب الجمركية تؤخذ سنويا من التجـــار الهنـــود (البانيان) الذين يقيمون فى هذه الموانىء .

العبيد مباشرة الى ساحل القرصنة ؛ وقبـل أواخر العشرينات من القرن التاسع عشر درج سكان الدول الساحلية للخليج على الاكتفاء بحصة ما فى تجارة تصدير العبيد من موانى مسقط . ولم يكن كل العبيد الذين يشحنون من زنجبار الى الشمال يصدرون الى مسقط أو صور . فقد كانت هنـاك سفن الحضارم التى تخرج من المكلا وغيرها من الموانى على ساحل حضر موت تقوم برحلات سنوية الى زنجبار ، وتأخذ مجموعات من العبيد لبيعهم فى المكلا أو فى غيرها من موانى البحر الأحمر كمخا والحديدة . على أن الأدلة على هذا النوع من تجارة الرقيق ضئيلة جدا ، غير أن الطلب على العبيد الزنوج كان موجودا فى الحجاز واليمن ، لأن العبيد الأحباش كانت أثمانهم مرتفعة ، كما أنهم لم يكونوا يصلحون للأعمال الشاقة . وكان تجار العبيد من منطقة البحر الأحمر يبحرون عادة الى زنجبار فى فصـل الخريف ويعودون فى موسم الرياح الشمالية الشرقية ، فى الوقت الذى يبدأ تجار العبيد من منطقة الخليج الفارسى رحلاتهم السنوية الى زنجبار . وذلك فى الوقت الذى تبدأ الرياح الجنوبية الشرقية تهب على المنطقة السفلى من البحر الأحمر . وقد كان الاتجار من زنجبار الى منطقة البحر الأحمر خلال موسم الرياح الجنوبية الغربية يـكاد يكون متعـذرا أو مسـتحيلا بسـبب هبوب الرياح الشمالية على البحر الأحمر فى هذا الوقت ، بحيث تكون رحلة السفن العربية الى خليج عدن وعن طريق مضـيق باب المندب تغـدو مستحيلة (١) .

---

(١) مرفقات لخطابات بومباى السرية مجلد ٣٤ مرفق للخطاب السرى رقم ٥٩ المؤرخ ١٨٤١/٧/١٧ من الكابتن هينيس (المعتمد السياسى فى عدن) الى ويلوبى ١٨٤١/٧/٥ (رقم ٥٤ الادارة السرية) و « صيد العبيد فى المحيط الهندي » تأليف الكابتن كولومب طبعة لندن ١٨٧٣ ص ٥٣ — ٥٤ .

وأغلب العبيد المصدرين الى عمان يتم بيعهم فى عمان نفسها ، أما من يبقى منهم فيتم بيعهم الى بعض تجار ســـاحل القرصـــنة ، وعلى الأخص القواسم الذين يبيعونهم بدورهم فى مناطق الساحل نفسها أو فى أســواق فارس والعراق والبحرين والكويت ونجد . وكان القواسم أكبر المتاجرين فى العبيد فى أسواق الخليج ، هذا على الرغم من النشاط الذى كانت تقوم به سفن أهل البحرين والكويت من وقت الى آخر فى مضمار تجارة الرقيق بين الموانىء العمانية والمناطق العليا للخليج . كما كان يتم نقل العبيد من ميناءى مسقط وصور الى موانىء السند مثل كتش وكاتياوار والى اقليم بومبى على ظهر السفن العمانية وسفن ساحل القرصنة والبحرين والكويت والسفن الهندية نفسها ، كما أن موسم تجارة الرقيق فى الخليج يتوافق عادة مع ذروة الموسم التجارى والذى يعتمد بدوره فى الدرجة الأولى على موسم حصاد البلح فى البصرة . واعتبارا من شهر يوليو فصاعدا تبدأ السفن التابعة للمنطقة السفلى من الخليج ومسقط رحلاتها السنوية الى شط العرب بمناسبة موسم الحصاد ، وهناك وأثناء رحلتها تتوقف هذه السفن فى بعض الموانى الواقعة على طريقهـــا لافراغ شـــحناتها من الرقيق الى تلك الموانىء . ويتم انزال العبيد المصدرين الى الموانى الفارسية فى ميناء بوشهر ، وان كان يتم انزال بعضهم فى لنجة والشارقة ورأس الخيمة . وكان لكل من الكويت والبحرين حصة فى هذه التجارة ، بينما يرسل العبيد المصدرون الى المنطقة الشرقية من شبه الجزيرة وانزالهم فى ميناء القطيف . وخلال الفترة الأولى من القرن التاسع عشر كان من النادر أن يجلب العبيد من البحر الأحمر عبر شبه الجزيرة وذلك لبيعهم فى منطقة ساحل الخليج . وكان العدد الأكبر من العبيد الذي يجلب الي الخليج يتم بيعهم فى البصرة ، وأن المبالغ التي

تتجمع من هذه الصفقات تنفق بوجه عام على شراء البلح من البصرة لاستهلاك منطقة الساحل او لبيعها فى مسقط (١) .

ان أية محاولة لوضع تقييم دقيق لحجم وسعة تجارة الرقيق الأفريقية فى بداية القرن التاسع عشر مقضى عليها بالفشل منذ البداية لعدم توفر أرقام صحيحة عن الفترة المعنية ، والتى تتراوح من وقت الى آخر الى حد كبير . والخلاصة من كل هذا أن نقوم هنا بمحاولة للربط بين هذه الأرقام التى لم يتأت لأى من الكتاب السابقين فى محاولتهم تقييم حجم هذه التجـارة . وأحد هذه التقديرات هو للكابتن تى.سمى من بحرية بومباى الذى أبحر الى افريقيا الشرقية سنة ١٨١١ على ظهر السفينة ترنيت ، برفقة السفينة سيلف فى رحلة استطلاعية كانت قد تبنتها حكومة بومباى . ويقدر ســمى عدد سكان زنجبـار فى ذلك الوقت بـ ٢٠٠٠٠٠ نسمة بينهم ١٥٠٠٠٠ من العبيد . ويقدر عدد العبيد الذين يصدرون الى مسقط وغيرها بنحو ٦٠٠٠ و ١٠٠٠٠ عبد (٢) .

وثمة فجوة تمتد نحو عشرين عاما بين تقدير سمى والتقدير الآخر

---

(١) مجموعة المجلس مجلد ١٣٩٨ مجموعة ٥٠٥٤٤٠ من الماجور وليسون (المقيم البريطانى فى الخليج) الى نوريس (كبير امناء حكومة بومباى) بوشهر ١٨٣١/١/٢٨ .

(٢) ملاحظات رحلة استطلاعية بحرية عبر الساحل الشرقى من افريقيا من رأس الغضروفى جنوبا الىزنجبار، مترجمة عن مجلة جمعية جغرافية بومباى مجلد ١٨٤٤/٦ ص ٤٤ — ٤٦ وعلى أى حال يذكر سمى ص ٦ بأن رقم ١٥٠٠٠٠ الذي يمثل عدد السكان العبيد في زنجبار مجرد تخمين .

الذى قام به أحد الضباط البريطانيين وكانت له علاقة وثيقة بهذه التجارة، وهو الماجور ديفيد ويلسون المقيم البريطانى فى الخليج سنة ١٨٣١ . ففى شهر يناير من ذلك العام كما ذكر ويلسون فى تقريره كان يمر عن طريق جمارك مسقط من ١٤٠٠ الى ١٧٠٠ عبد كل عام ، وكان ثلاثة أرباع هؤلاء العبيد من افريقيا الشرقية وكانت اعمارهم تتراوح بين سبع سنوات الى أربعة عشر عاما ، وكان عدد الاناث ضعف عدد الذكور . وكان يتحصل مبلغ ريالين نمسويين كرسم استيراد على كل عبد . غير أن عددا كبيرا من العبيد كان يهرب الى المنطقة . فقد بلغ عدد الذين تم تهريبهم من ٢٥٠ الى ٣٠٠ عبد من أصل ١٢٫٠٠٠ عبد وصلوا الى مسقط سنة ١٨٣٠ . ولم يوفق ويلسون فى تحديد رقم العبيد الذين استوردوا الى صور (١) ، أما بلين الذى خلف ويلسون كمقيم بريطانى فيقدر عدد العبيد الذين تم شحنهم من زنجبار خلال عام ١٨٣٢ — ١٨٣٣ بـ ١٢٠٠٠ عبد ، ولكنه لم يحدد ، كم هو العدد الذى كان يصل منهم الى منطقة الخليج . وأفاد رحالة فرنسى يدعى فونتينيه بعد رحلات عديدة قام بها الى الخليج فيما بين ١٨٣٥ و ١٨٣٨ بأن عدد العبيد الذين تم استيرادهم الى مسقط كل عام نحو ٤٠٠٠ عبد والى كل من

---

(١) مجموعة مجلس الادارة مجلد ١٣٩٨ من ويلسون الى نوريس ١٨٣١/١/٢٨ ويقول الوريزى (تاريخ السيد سعيد) ص ٢٩ كان السيد سعيد يتقاضى دخلا سنويا مقداره ٧٥٠٠٠ ريال من تجارة الرقيق وبما انه لم يذكر ما اذا كان هذا الرقم يشمل كلا من مسقط وزنجبار ، أو من مسقط نفسها أو ماهى الرسوم المفروضة على هذه التجارة أو ما اذا كان الرقم يشمل المعاملات الخاصة بالسيد سعيد ، فان ذلك لا يمكن اعتباره وسيلة لتحديد عدد العبيد الذين تشملهم هذه التجارة .

البصرة وبوشهر من ٣٠٠ الى ٤٠٠(١) عبد ويقدر الكابتن كوجان من الاسطول الهندى الذى كان فى زيارة لزنجبار سنة ١٨٣٩ عدد العبيد الذين يشحنون كل سنة من الجزيرة الى أقطار البحر الأحمر وشبه الجزيرة وفارس والخليج بحوالى ٢٠٠٠٠ نفر وقد توصل الى نفس التقديرات الدكتور مكنزى الذى كان يشغل منصب المقيم بالوكالة في السنة التالية على أساس المعلومات التى جمعها أثناء وجود الممثلية البريطانية فى جزيرة خرك بصورة مؤقتة ، كما علم من بحارة السفن الغربية التى كانت تتوقف فى خرك وهى فى طريقها للتزود بالماء والمرشدين لمواصلة رحلتها الى البصرة بأن نحو ٤٠٠ عبد من مجموعات العبيد الذين يجلبون الى مسقط وصور تم بيعهم داخل منطقة الخليج (٢) .

وقد وضع اللفتنانت كولونيل روبرتسون المقيم بالوكالة فى الخليج سنة ١٨٤٢ تقديرات أعلى من هذه عن تجارة صادرات العبيد في زنجبار ، وحدد

---

(١) رحلة عبر الهند فصل ١ ص ٢٧٧ ومجموعة المجلس مجلد رقم ٧٣٨١٦ من فونتينيه الى الكابتن جوليان ، بومباى ١٨٣٨/١٠/١٩ للاطلاع على هذه المعلومات ارجع الى ص ٤٣٤ أدناه .

(٢) وزارة الخارجية من مكنزى الى ريد (سكرتير حكومة بومباى) ، جزيرة خرك ١٨٤٠/١٠/١٦ (رقم ٩٣ الادارة السياسية) واحيلت الى وزارة الخارجية بتاريخ ١٨٤١/٤/٢٣ وابتداء من ١٨٤٠ فصاعدا كانت جميع التقارير المتعلقة بتجارة الرقيق والتى تصل الى مجلس الهند تحال لادارة تجارة الرقيق بوزارة الخارجية . وقد اغفل المجلس اكثر من مرة فى أن يحتفظ بنسخة من التقارير المذكورة .

الرقم بنحو ٣٠٫٠٠٠ عبد ، غير أن معلوماته هذه موضع تساؤل (١) وقد أجريت تحريات حول هذا الموضوع بدقة أكثر فى أواخر العام . وتوافقت مع عملية رصد للسفن حاملة العبيد فى جزيرة خرك خلال الموسم السابق وكشفت عن أن نحو ١٨٨٧ عبدا قد استوردوا للبصرة وبوشهر والشارقة والبحرين خلال ذلك الموسم . وعلى أى حال فلقد كان من الصعوبة بمكان التأكد من عدد العبيد الذين وصلوا الى مسقط وصور سابقا وكم عدد الذين استوردوا مباشرة من افريقيا للبيع وقد أشار الكابتن همرتون فى تقرير له بتاريخ شهر مايو سنة ١٨٤٢ بأن عددا يتراوح بين ١١٫٠٠٠ و ١٥٫٠٠٠ عبد كان يباع فى ممتلكات السيد سعيد الافريقية كل عام وقد توصل الكومندور بركس قائد اسطول الخليج الى نفس الرقم ، وذلك فى شهر أكتوبر من نفس العام . وحسب تصور بركس فان نحو ٥٫٠٠٠ عبد من هؤلاء كانوا يتوجهون الى موانىء البحر الأحمر ، وعلى الأخص الى جدة ونحو ٤٠٠٠ الى ٥٫٠٠٠ الى

---

(١) مرفقات لخطابات بومباى السرية مجلد ٤٥ رقم ٥٨ فى ١٨٤٢/٥/٢٣ من روبرتسون الى ويلوبى ، جزيرة خرك ١٨٤٢/٣/٤ (رقم ٣٥ الادارة السرية) وكانت لدى مكنزى معلومات تفيد بان مايربو على ١٠٠ سفينة كانت تستخدم فى نقل العبيد من زنجبار الى مسقط فى كل عام ، وأن كل سفينة كانت تنقل من ٥٠ الى ٢٠٠ عبد ويقول روبرتسون أن ١٠٠ سفينة من سفن صور كانت تشترك فى العملية بحيث يصل مجموع ماتحضره عشرة آلاف عبد ، وهى مبالغة واضحة . وكانت تقديراته لما تستورده صور ومسقط من العبيد ٢٠ الف عبد ومايصل الى موانىء الخليج نحو ١٠ الاف عبد . ولكن بما أن معظم العبيد الذين يتم بيعهم فى موانى الخليج كانوا قد استوردوا لمسقط وصور سابقا ، فلا يمكن ادراجهم ضمن اى تقديرات اجمالية .

مسقط ، ونحو ٥٠٠ الى الموانىء الجنوبية من شبه الجزيرة كعدن والمكلا ٠ وكان يتم شحن ١٠٠٠ عبد الى السند وكتش وكاتياوار وغيرها من ولايات الهند ٠ أما الباقى فأما أن يتم استبقاؤهم داخل عمان وساحل القراصنة، أو يتم بيعهم فى المناطق العليا من الخليج ٠ وقد قيل لبركس بأنه قد بيع ٢٥٠٠ عبد فى بوشهر وحدها عام ١٨٤١ ، ويعتقد بركس بان سفن الكويت والبحرين كانت تعود من افريقيا بنحو ٣٠٠ الى ٤٠٠ عبد كل عام بينما كانت سفن لنجة وبندر عباس وقشم وغيرها من الموانى الفارسية بنحو ٤٨٠ عبدا ، وأما سفن ساحل القرصنة والتى كان عددها يتراوح فيما بين خمسة الى سبعة سفن فقد كان كل منها يعود من الرحلة بنحو ٣٥ الى ٤٠ عبدا ٠

واذا قارنا هذه الاحصاءات مع الظروف المتغيرة لتجارة الرقيق فى زنجبار فى السنوات التى انقضت منذ اعدادها كاختفاء المشترين الاوربيين تدريجيا ، وظهور سفن القواسم بصورة ملحوظة خلال فترة الثلاثينات من القرن التاسع عشر والتى كان بحارتها لا يتورعون عن سرقة العبيد بدلا من شرائهم ، فان الصعوبة تزداد لوضع تقديرات صحيحة عن تجارة الرقيق العربية فى أوائل القرن التاسع عشر ٠ وان أصح رأى حول هذه القضية هو الزيادة فى عدد العبيد المصدرين سنويا من زنجبار فيما بين عام ١٨١١ عندما وضع سمى تقديراته ، وسنة ١٨٤٢ عندما وضع روبرتسون وهمرتون وبركس تقديراتهم ، أما اذا كانت الزيادة كبيرة ، كما قدرها روبرتسون أى من ٦٠٠٠ الى ١٠٠٠٠ فى عام ١٨١١ الى ٣٠،٠٠٠ فى عام ١٨٤٢ فمسألة يحوم حولها الشك ٠ ولعل أرقام بركس وهمرتون عن هذه التجارة اى من ١٠،٠٠٠ أو ١١،٠٠٠ الى ١٥،٠٠٠ أقرب الى الصحة حيث كان يذهب اغلبية العبيد بين ٨٠٠٠ و ١٣٠٠٠ الى مسقط وصور ، وتذهب البقية الى حضرموت ومنطقة البحر الأحمر ٠ ولعل عمان وساحل القراصنة وبقية داخلية شبه الجزيرة كانت تستوعب ما مقداره ٥٠٠٠ الى ٨٠٠٠ عبد ٠

أن نحو ٣٠٠٠ الى ٥٠٠٠ كان يعاد تصديرهم بانتظام الى مناطق الخليج الاعلى كل عام ، غير أن هذا الرقم لا يشمل العبيد الذين يتم استيرادهم بالسفن الى الكويت والبحرين وغيرها من موانىء الخليج الفارسى أو يأتون بصحبة الحجاج العائدين من مكة أو كربلاء ٠ كما ان نحو ١٥٠٠ الى ٢٠٠٠ عبد كانوا على سبيل الاحتمال يصدرون الى السند وكتش وكاتياواز ، والموانىء البرتغالية مثل كدمون وديووجو والى موانىء بومباى (١) وثمة دليل أقوى على نمو تجارة الرقيق الى حد ما بعد سنة ١٨٣٠ ، يمكن فى عقد مقارنة بين أسعار بيع العبيد فى مسقط فى عامى ١٨٣٠ و ١٨٤٠ ، فالعبد الذى كان يباع فيما بين ٢٥ و ٣٥ ريالا فى الاسواق هبط ثمنه الى ٢٠ و ٢٤

---

(١) ويقدر الكابتن جيمس اوترام تجارة الرقيق الى كتش سنة ١٨٤٠ بما لا يقل عن ٧٠٠ الى ٨٠٠ عبد كل عام (مجموعة المجلس مجلد ١٨٨٠ مجموعة رقم ٧٩٨٨٠ مذكرة اعداد ويلوبى بومباى ١٨٤٠/٤/١٠) وعلى أى حال فمن المحتمل آن ارتفعت هذه التجارة فى منطقة السند ، نظرا لاقفال سواحل كتش وكاتياواز فى وجه تلك التجارة وقد ذكر المعتمد البريطانى فى مدينة سورت فى تقرير له فى شهر ديسمبر سنة ١٨٤٠ بأن المعدل السنوى لاستيراد العبيد الى داخل المستعمرات البرتغالية الثلاث كان من ٢٥٠ الى ٣٠٠ عبد (سجل الرسائل السرية لبومباى مجلد ٢٤ من الحاكم العام الى مجلس الادارة ١٨٤١/٤/٢٦ (رقم ١٩ الادارة السياسية) ٠ وقد تناهى الى علم المقيم السياسى البريطانى فى الخليج عام ١٨٤١ بأن ٤٠٠ الى ٥٠٠ عبد كان يتم تهريبهم الى موانىء بومباى كل عام ، مرفق للخطابات السرية لبومباى مجلد ٣٨ مرفق للخطاب السرى رقم ٩٧ فى ١٨٤١/١١/٣ من هانيل الى ويلوبى ١٨٤١/٨/٣١ (رقم ١٠١ الادارة السرية) ٠

ريالا واقل فى عام ١٨٤٠ ٠ وقد ظل معدل الربح فى العبد الواحد فى زنجبار كما هو أى ٢٠ ٪ بالنسبة الى مسقط و ٥٠ ٪ بالنسبة الى البصرة وبوشهر(١)٠

وتنشأ نفس الصعوبات بالنسبة لأى محاولة لتحديد تجارة الرقيق من الحبشة خلال نفس الفترة ٠ فقد كان العبيد الأحباش يباعون بأسعار غالية عن الافريقيين فى شبه الجزيرة نظرا لما يتميزون به من ذكاء وحسن مظهر، الأمر الذى يزيد من الاقبال على شرائهم٠ ولما كان صغار السن من العبيد يفضلون على الكبار، وكانت تجارة الرقيق مع الحبشة تنحصر فى صغار السن والأطفال من عمر ٨ الى ١٦ سنة وأغلب هؤلاء أسرى الحرب التى كانت تشنها مملكة شوا ضد شعب جالا على الحدود الحبشية٠ وكان أكبر طريقين من بلادجالا ضد شعب جالا على الحدود الحبشية . وكان أكبر طريقين من بلاد جالا يمران من شوا ليلتقيا عند روهينا على ساحل البحر شمالا وتاجورا وزيلا جنوبا ، بينما يوجد على أقصى الجنوب طريق آخر لتجارة الرقيق يمر بهرر فى الصومال حتى يتصل بساحل بربرا٠ وكانت مملكة جونهار فى الحبشة فى تيجر تعتمد فى حصولها على الرقيق من غوندا الواقعة فى الغرب ، كما كانت تصدر الرقيق عبر ميناء مصوع بصورة رئيسية ، ومن أطراف

---

(١) نفس المصدر مجلد ٥١٠ مرفق للخطاب السرى رقم ١٠٦ فى ١٨٤٢/٩/٣٠ من للفتنانت كامبل (المقيم المساعد) الى اللفتنانت كولونيل روبرتسون (المقيم بالوكالة) خرك ١٨٤٢/٧/٨ ومرفق بخطاب روبرتسون الى ويلوبى ١٨٤٢/٧/٩ (رقم ١١٦ الادارة السرية) وملفات وزارة الخارجية خطاب رقم ٨٤/٣٨٧ من مكنزى الى ريد ، خرك ١٨٤٠/١٠/٦ (رقم ١٩٣ الادارة السياسية) ومحال الى وزارة الخارجية بتاريخ ١٨٤١/٤/٢٣ ٠

شـــوا الشمالية الشرقية . ومن هرر الصـــومالية كان يجلب الرقيق الى السواحل فى قوافل يزيد عددها فى أكثر الأحيان على ١٠٠٠ عبـد . وكان يقوم بذلك العرب ويمول هذه العمليات التجار الهنود البانيان المقيمون فى المناطق الساحلية شأنهم شأن نظرائهم فى أفريقيا الشرقية . والقســم الأكبر من العبيد الذين يشحنون من سواحل الحبشة يتم نقلهم الى موانىء البحر الأحمر كميناء جدة ومخا والحديدة حيث يباعون هناك الى من يطلبهم من المشترين من مناطق الحجاز واليمن والى غيرهم من التجار الملاحين من حضرموت وزنجبـار وعمـان والهنـد والخـليج . وكان يتم شراء العبيـد الأحباش من جانب تجار الخليج عادة فى بربرة على الساحل الصومالى حيث يقام سوق سنوى للعبيد يستمر من أكتوبر حتى ابريل . أما بالنسبة لحجم تجارة الرقيق الخاصة بالحبشة فمن المستحيل اعطاء تقديرات عنها وقد ذكر كراف من رجال البعثة التبشيرية العاملة فى شوا سنة ١٨١٠ بأنه كان يتم شحن ٢٠٠٠ عبد كل عام من ميناء تجورا وحده .

أما الكابتن هينز الذى كان يشغل منصب المعتمد السياسى البريطانى فى عدن فى عام ١٨٤١ فقد ذكر فى تقرير له بأن نحو ٢٠٠ الى ٣٠٠ عبـد كانوا يصلون الى مخا كل شهر خلال الموسم ، بينما علم اللفتنانت كرستوفر (من الأسطول الهندى) خلال زيارة له الى مصوع فى العام التالى بأن نحـو ٨٠٠ الى ١٠٠٠ طفل معظمهم من الاناث كان يتم تصديرهم من المينـــاء المذكور فى كل عام (١) وفى وقت لاحق من ذلك العام افاد كرستوفر أن ٤٠٠

---

(١) من ملفات الخارجية البريطانية خطـــاب من كرستوفر الى كبير ضابط الأسطول فى عدن ١٨٤٢/٣/٧ وقد احيل الى الخارجية البريطانية (٢ ـ بريطانيا والخليج).

طفل قد عرضوا للبيع فى سوق العبيد بمصوع . وفى العام التالى وضع الكومندور بركس تقديرا لعدد العبيد الأحبـــاش الذين تم استيرادهم الى مسقط بحوالى ٧٠٠ الى ١٠٠٠ عبد ، بيع معظمهم فيما بعد فى فارس .

ولقد كانت تجارة الرقيق للأحباش تدر أرباحا طائلة الى أقصى حد ، وكانت الصبية التى تساوى ١٢ الى ٢٠ ريالا فى أسواق شوا يمكن أن يصل ثمنها فى مخا الى ٥٠ ، بينما يمكن أن تباع صبية تساوى ٤٠ ريالا فى بربرة بنحو ٩٠ ريالا فى مسقط ومن ٨٥ الى ١٠٠ ريال ومن ٥٠ الى ١٥٠ ريالا فى بوشهر أو البحرين ومن ١٠٠ الى ١٥٠ فى أسواق ساحل القراصـــنة أما الجميلات من العبيد فتباع الواحدة منهن فى مسقط أو بوشهر بـ ١٥٠ الى ٢٠٠ ريال . أما الأرباح المتأتية من بيع العبيد الأفريقيين (سدى) لم تكن كبيرة . فالمستورد العمانى فى بداية الثلاثينات من القرن التاسع عشر ، يمكن أن يأمل فى معدل من الفائدة يصـــل من ٢٠٪ الى ٣٥٪ على ســـعر الشراء من زنجبار . أما العبيـــد الذين يتم شراؤهم فى مسقط ثم يعاد بيعهم فى منطقة الساحل فقد كانوا يدرون ربحا أعلى الى حد ما . وهكذا فان الذى يتم شراؤه فى زنجبار بمبلغ ٢٠ ـ ٣٥ ريالا يســـاوى ٢٥ ـ ٤٠ ريالا فى

= خطاب كرستوفر بتاريخ ١٨٤٢/٥/١٧ ويضيف كرستوفر فى خطابه بأن انتشار اشاعة عن احتلال قوة بريطانية لتاجورا وهى المنفذ الرئيسى لتجارة الرقيق فى جنوب الحبشة قد سببت ارتفاعا فى مبيعات العبيد فى ذلك الموسم فى أسواق مصوع حيث ارتفع العدد الى ١٤٠٠ و ١٦٠٠ ولعل سبب الاشاعة هو استخدام البعثة البريطانية الى شوا بقيادة الكابتن هاريس فى ذلك العام كقاعدة .

مسقط و ٤٠ ـ ٥٠ ريالا فى الشارقة والبحرين . وقد كان سعر العبد الواحد فى البحرين حيث تم استيراد ٣٠٠ عبد افريقى سنة ١٨٣٠ نفس سعره فى مسقط . وهذا ينطبق على بوشهر حيث تم استيراد ٢٤٥ عبدا فى سنة ١٨٣٠ . وبوشهر هى المنطقة الوحيدة حيث كان يتم استيراد العبيد الأحباش والنوبيين . فقد كان يجلب كل عام اليها من ٥ الى ١٠ عبيد ، ويتم بيعهم بسعر ١٠٠ ريال الى ٣٠٠ ريال للعبد الواحد . وكان يعاد بيع هؤلاء العبيد فيما بعد فى داخلية البلاد (١) .

خلال العقدين الأول والثانى من القرن التاسع عشر لم تهتم السلطات البريطانية فى الهند بالعمليات التى كانت تجرى فى تجارة الرقيق العربية خارج حدود الهند ، أما فى المنطقة التى تزاول فيها شركة الهند الشرقية نشاطها فان الاتجار فى الرقيق كان الى حد ما يخضع لمرسوم سنة ١٨١١ وهو المرسوم الذى يعتبر نقل العبيد من جانب الرعايا البريطانيين أو الأشخاص المقيمين داخل أراضى الشركة جريمة . وقد دعم هذا المرسوم باصدار قانون جديد فى نفس العام فى البنغال وقامت باصداره الحكومة العليا تحت رقم ١٠ لسنة ١٨١١ بحظر استيراد الرقيق الى البنغال بواسطة الطريق

---

(١) من سكرتير حكومة بومباى الى السيد سعيد ١٨١٢/٣/٤ ، وقد أشار اليه كربلاند فى مؤلفه افريقيا الشرقية وغزاتها ص ٢٠٨ . وفى نفس هذا العام طلب الى والى بغداد بأن يساعد فى مكافحة الاتجار فى النساء الهنديات التى كانت قائمة بين الهند وولاية بغداد ، وقد استجاب الوالى فاصدر قانونا يحرم الاتجار فى الهنود فى العراق التركى من سجل الرسائل السياسية لحكومة بومباى مجلد ٤ من الحاكم الى مجلس الادارة ١٨١٣/١/١٦ .

البحرى والبرى ، ومعاقبة المخالفين له بالسجن . كما صـــدر قانون بحظر استيراد أو تصدير العبيد لاقليم بومباى ، وقد قام باصداره حاكم بومبـــاى فى أوائل عام ١٨٠٥ ثم استتبع بعد سنتين بقانون آخر يطالب ربابنة السفن الأوربية وأصحاب السفن الآسيوية بايداع تصاريح يتعهدون فيهـــا بعدم ممارسة تجارة الرقيق . وفى أعقاب صدور مرسوم البنغال رقم ١٠ المشار اليه آنفا ، صدر مرسوم آخر لاقليم بومباى وبورت سانت جورج . وذلك تنفيذا لتعليمات الحاكم العام للهند . والقانون الصادر فى بومباى ســـنة ١٨١٢ بحظر استيراد الرقيق الى الاقليم ويعتبره جريمة يعاقب عليها القانون بالحبس والغرامة .

وقد ناقشت حكومة بومباى للمرة الأولى موضوع تجارة الرقيق العربية فى مارس ١٨١٢ ، عندما تم ابلاغ السيد سعيد بتطبيق المرسوم ٥١ بند ٢٣ ، وبمرسوم حكومة البنغال رقم ١٠ لســـــنة ١٨١١ ، وطلب اليه ابلاغ رعاياه الذين يتاجرون مع كلكتا بالعقوبات التى قد يتعرضون اليها فيما لو ارتكبوا أى مخالفة لتلك القوانين وقد ادركت السلطات المسئولة فى بومباى حجم تجارة الرقيق الافريقية ، وحتمية وصول هؤلاء العبيد الى الأراضى الهندية على السفن العربية ، من التقرير الذى أعده الكابتن ســمى عند زيارته لزنجبار سنة ١٨١١ . غير أن جوناثان دنكن الحاكم فى ذلك الوقت ، لايبدو أنه قد اهتم بالموضوع كما لم يهتم به السير ايفان نابيان الذى خلفه فى هذا المنصب . وعلى أى حال ففى شهر يوليو ســـنة ١٨١٥ ، وتحت ضغط بعض أعضاء مجلس ادارة شركة الهند الشرقية ، كتب الى الســـيد سعيد يقترح عليه بأن يحتل مكانه بين زعماء العالم المستنيرين بتحريم تجارة الرقيق داخل حـــدود بلاده ، وبذلك يكسب تأييد وصـــداقة الحكومة

البريطانية (١) ولو كان هذا الاقتراح قد عرض على السيد سعيد قبل سنوات ثلاث ، عندما كان الوهابيون يضغطون عليه ، ربما قبل أن يجامل الحكومة البريطانية بقبوله . أما والحالة هذه فان السيد سعيد لم يهتم حتى بارسال رد على مقترحات نبين ، ولم يناقش الموضوع مرة أخرى فى الرسائل المتبادلة بين حكومة بومباى والسيد سعيد لعدة سنوات بعد ذلك .

ان السلطات البريطانية فى الهند لم تكن لديها الرغبة فى التدخل فى تجارة الرقيق ليس هذا فحسب ، بل انها لم تكن ترغب حتى فى اعطاء الانطباع عن مثل تلك الرغبة .

وفى صيف عام ١٨١٦ أوقف الطراد البريطانى فافورايت السفينة الشراعية سليمانى لوجود مجموعة من العبيد على ظهرها لبيعهم فى البصرة، وعملا بالصلاحيات المخولة بموجب مرسوم ١٨١١ ، فقد قام ربان الطراد بارسال السفينة وبحارتها الى بومباى لمحاكمتهم فى محكمة البحرية . وعلى أثر ذلك وجه والى بغداد احتجاجا شديد اللهجة الى حكومة بومباى على مصادرة السفينة ، وجاء فى الاحتجاج بأن السفينة كانت تحمل بعض البضائع للتجار المقيمين فى البصرة . وقد تسلم والى بغداد ردا على احتجاجه مضمونه بأن مصادرة السفينة لم تتم بتعليمات من حكومة بومباى ، وانما قام بها احد ربابنة سفن الأسطول الملكى بموجب صلاحيات تابعة لجهة أخرى . ولما كانت محكمة الاميرالية تقع خارج نطاق سلطة حكومة بومباى فان الاستئناف

---

(١) الاجراءات السياسية لحكومة بومباى حلقة رقم ٣٨٣ مجلد ٦٢ محادثة رقم ٢٣ فى ١٨١٥/٧/٢٦ من نبين الى السيد سعيد ١٨١٥/٧/١٥ .

فى مثل هذه الحالة يجب أن يقدم الى صاحب الجلالة . وعلى أى حال فان القضية لم تنظر فى محكمة الاميرالية على الاطلاق ، وبالتالى فقد تم ابلاغ الوالى بأن القضية سوف لا تنظر ، كما تم ايضاح نقطة أخرى للوالى ، وهى أنه اولا أن السفينة كانت تحمل تصريحا من السلطات البريطانية وترفع علمها ويقودها ربان يحمل الجنسية البريطانية لما كان هناك تدخل لمصادرتها .

ولم يدم اهتمام حكومة بومباى بتجارة الرقيق فترة طويلة خلال الحملة ضد القراصنة القواسم خلال ١٨١٩ - ١٨٢٠ عندما اضيف الى المعاهدة العامة بمبادرة من الكابتن تومسون المترجم العربى للحملة ، بند يعتبر نقل العبيد رجالا ونساء وأطفالا من سواحل افريقيا أو من غيرها من المناطق على سلفنهم عملا من أعمال القرصنة وعلى الرغم من تهليل مونستورت حاكم بومباى لاضافة هذا البند الى الاتفاق لأسباب انسانية محضة ، فقد كان الاعتقاد يسود بالنسبة للنصوص الأخرى من المعاهدة الخاصة بالقرصنة ، بأنها لم تحدد شروطا كافية لضمان التقيد بها ومراعاتها

وهكذا فعندما صدرت الأوامر فى شهر اغسطس سنة ١٨٢١ الى طرادات بحرية بومباى العاملة فى الخليج ، لكى تتولى تطبيق بنود المعاهدة بالقوة ، وجه نظر ربابنتها بنوع خاص الى البند الخاص بتجارة الرقيق ، مع تنبيههم الى وجوب التأكد الى أقصى حد من هوية السفينة العربية الناقلة للعبيد ، وهل هى من السفن التابعة لاحدى القبائل الموقعة على المعاهدة ، وذلك قبل الاستيلاء عليها أو حجزها وكانت النتيجة الطبيعية لهذا التحذير أن قادة الطرادات أخذوا يتجاهلون تجار العبيد كليا . وحتى لو كان قادة السفن الحربية البريطانية الذين تحمسوا لتأدية مسئولياتهم فان ذلك لم يكن يؤدى الى انخفاض حجم تجارة الرقيق الافريقية الى الخليج ، لأن تجارة

نقل العبيد من افريقيا الشرقية كان فى الواقع حكرا على عرب مسقط ، ومسقط لم تكن من الدول المشتركة فى المعاهدة ٠

ان أول بادرة يمكن وصفها بأنها خطوة هامة ضد تجارة الرقيق العربية جاءت فى عام ١٨٢١ ، ليس من جانب السلطات الهندية ، وانما من حاكم جزر موريشيوس السير روبرت فاركوهار ٠ فقبل سقوط جزر موريشيوس فى أيدي القوات البريطانية ، كان من عادة سكان موريشيوس وجزر بوربون المجاورة لها أن يحصلوا على أكثرية العبيد الذين يحتاجون اليهم للعمل فى المزارع من مدغشقر . وبانتقال السيادة على الجزيرة من الفرنسيين الى البريطانيين فى أواخر الحروب النابليونية أصبح استيراد العبيد الى الجزيرة أمرا محظورا ٠ وقد شمل هذا الحظر جزيرة بوربون فى سنة ١٨١٧ كنتيجة لصدور القانون الذى أصدره المجلس التشريعى الفرنسي بحظر استيراد العبيد الى المستعمرات الفرنسية . وقد أعقب هذا القانون تشريع آخر يحرم على الرعايا الفرنسيين ممارسة تجارة الرقيق . وعلى كل فان هذا القانون لم يعتبر الاتجار فى الرقيق جريمة ، كما أن الحكومة رفضت أن تتنازل للطرادات البريطانية عن حق تفتيش السفن التى يشتبه فى انها تقوم بنقل العبيد . وقد أمكن وضع حد لهذه التجارة اعتبارا من عام ١٨١٧ على أثر اجراء مشترك قام به كل من السير روبرت فاركوهار والحاكم الفرنسى لجزيرة بوربون ، وتمخض عن نجاح لوقف هذا النوع من تجارة الرقيق . ولما حيل بين التجار الفرنسيين المتعاملين فى الرقيق وبين مصدرهم الرئيسى ، اخذوا يتجهون الى زنجبار وكيلوا باعداد متزايدة ، وما أن حل عام ١٨٢١ حتى كان

هناك ما لا يقل عن ثمان سفن متورطة فى تجارة العبيد بين الساحل الافريقى وجزيرة بوربون وموريشيوس (١) .

وكان أفضل وسيلة لوقف هذه التجارة غير المشروعة هى توجيه طلب الى السيد سعيد بتحريم بيع الرقيق فى موانئه للأوربيين • وهكذا ففى بداية عام ١٨٢١ كتب فاركوهار رسالة الى الحاكم العام الماركويز هاشتنج يقترح اجراء اتصال بالسيد سعيد بهذا الشأن • وقد أحال الماركويز هاشتنج خطاب فاركوهار الى موتستورت الفنستون الحاكم فى بومباى مع تعليمات منه بنقل الخطاب الى السيد سعيد على أن يعزز بطلب الى السيد سعيد باصدار أوامره الى ولاته فى افريقيا الشرقية بتسليم الرعايا البريطانيين المتورطين فى تجارة الرقيق فى مناطق سيادتهم الى السلطات البريطانية (٢) . وقد ارسلت تعليمات شبيهة بهذه الى الفنستون فى أوائل العام من قبل أعضاء مجلس الادارة ، بعد أن تلقى مجلس الادارة مذكرة من المعهد الافريقى لتجارة الرقيق فى زنجبار مرفقة بطلب منه بأن تتخذ السلطات المسئولة فى الهند ما يمكن اتخاذه لوضع حد لهذه العمليات • وكان مضمون الطلب الى الفنستون يتلخص فى بذل كل وسيلة ممكنة من وسائل الاقناع ... مع امام مسقط لحمله على حظر هذه التجارة اللا انسانية ضمن مناطق سيادته والموافقة على

---

(١) افريقيا الشرقية وغزاتها ص ١٩٢/٢٠٢ .

(٢) محادثات بومباى السرية حلقة ٣٨٥ محادثة رقم ٤٠ بتاريخ ١٨٣١/١٠/١ من سونتن (سكرتير الحاكم العام الى واردن فورت وليم ١٨٢١/٨/١٨ .

اعتبار أى فرد من رعاياه ينغمس فى هذه التجارة من القراصنة (١) . كان هذا طلبا عسيرا أن يوافق عليه السيد سعيد سيما وأنه كان مستاء من السلطات البريطانية لاحتجازها سفينتين من سفنه فى مياه الخليج خلال تلك الفترة من جانب الطراد البريطانى سيش لوجود عبيد فيها ، وكان السيد سعيد قد تقدم باحتجاج شديد اللهجة الى الفنستون على هذا التدخل (٢) غير أن الفنستون كان ضعيف الأمل فى أن يستجيب السلطان لطلب مجلس الادارة وقال .. بانه لما كانت زنجبار مركزا هاما لتجارة الرقيق فى الشرق ، فانه من المحتمل أن يكون قسم كبير من دخل السلطان يأتى من هذه التجارة ، وفى هذه الحالة فانه يبدو من المستحيل أن يوافق سموه على وقف هذه التجارة دون مقابل ، وعلى الأخص أن ممارسة هذه التجارة لا تتعارض مع القيم الانسانية التى يؤمن بها كما أن دين السلطان يبيحها (٣) .

وعلى أى حال فرغم ذلك فقد كان من المحتمل أن يستجيب السيد سعيد لطلب فاركوهار سيما وأنه لم يكن يشكل خسارة مالية كبيرة للسلطان. وقد عرض على السيد سعيد فى شهر اغسطس سنة ١٨٢١ ، وقدم اليه فى نفس الوقت الاعتذار عن احتجاز السفن التابعة له ، وأكد له بأن ربان

---

(١) من التقارير السياسية الى بومباى مجلد ٢ من مجلس الادارة الى الحاكم ١٨٢١/٤/١١ .

(٢) المحادثات السياسية لحكومة بومباى حلقة ٣٨٥ مجلد محادثة رقم ٤٠ فى ١٨٢١/١٠/١٠ من واردن الى سونتن ١٨٢١/١٠/٤ .

(٣) سجلات الخطابات السياسية لحكومة بومباى مجلد ٨ من الحاكم الى مجلس الادارة ١٨٢١/١/٢٩ (رقم ٥ الادارة السياسية) .

الطراد سيش لم يتصرف وفقا لأوامر محددة ٠ أما بخصوص تجارة الرقيق عموما فقد كتب الفنستون يقول : « بانه سوف يثلج شركة الهند الشرقية ، والشعب البريطاني بصفة عامة لو أن السيد سعيد قام بحظر تجارة الرقيق بشكل نهائي في ممتلكاته ، أما اذا لم يكن على استعداد لاتخاذ هذه الخطوة ، فيمكنه أن يطمئن بأن الحكومة البريطانية لاتنوى بأى حال من الأحوال أن تنتهك حرمة القانون وتقوم بتفتيش سفنه في عرض البحر ، وأن تتدخل بأى شكل من الأشكال في استقلاله . ومن ناحية أخرى فانهم سوف يعتبرونه بادرة كريمة من سموه لو أنه أصدر قرارا بحظر بيع الرقيق الى التجار الأوربيين في موانئه الافريقية ، وابلاغ ولاته في تلك الموانىء بتسليم الرعايا البريطانيين الذين يتاجرون في العبيد الى أقرب طراد بريطاني موجود(١) ٠

غير أن فاركوهار ، من غير علم الفنستون أجرى اتصالا مباشرا في شهر مايو السابق بالسيد سعيد ، ليطلب اليه التعاون في القضاء على تجارة الرقيق القائمة بين افريقيا الشرقية ، وجزر الماسكرتيز في مقابل منح السفن التابعة لمسقط والتي تتعامل مع جزر موريشيوس بعض الامتيازات بخصوص الرسوم الجمركية ورسوم الميناء مما تتمتع به السفن البريطانية ٠ وكبادرة من فاركوهار لهذا الموقف فقد أعفى احدى سفن السيد سعيد التي كانت موجودة في ذلك الوقت في ميناء لويس من الضريبة الاضافية التي تستوفى عادة من السفن الأجنبية ٠ ان عرض فاركوهار في شهر اكتوبر التالي مهما كان له تأثير أو لم يكن ، غير أن السيد سعيد بعث برسالة الى الفنستون

---

(١) المحادثات السياسية لحكومة بومباى الحلقة ٣٨٥ مجلد ١٢ محادثة رقم ٤٢ في ١٨٤٢/١٠/٢٤ ، من الفنستون الى السيد سعيد اغسطس ١٨٤١ ٠

فى أواخر العام يشعره فيها بأنه قد أصدر أمره الى والى زنجبار بمنع بيع العبيد الى الاوربيين ، كما أعرب عن أسفه فى نفس الوقت ، بأنه لم يكن فى وسعه أن يستجيب لكل رغبات أعضاء مجلس الادارة لأسباب وصفها بأنها واضحة وضوح الشمس والقمر كما جاء فى رسالته ٠ وفى نحو أواخر شهر فبراير سنة ١٨٢٢ ابلغ السيد سعيد الكابتن بروس المقيم البريطانى فى بوشهر بأنه قد بعث بأوامر واضحة الى ولاته فى افريقيا الشرقية ، بان يمنعوا بيع الرقيق الى سفن الفرنسيين والبرتغاليين والامريكيين ، أو الى أى من الشعوب المسيحية « أيا كانوا » وقد شدد السلطان على بروس بأنه سوف يخسر مبلغا سنويا من دخله يتراوح بين ٤٠٫٠٠٠ و ٥٠٫٠٠٠ ريال (نحو ١٠٫٠٠٠ الى ١٢٫٠٠٠ جنيه استرلينى) وبأن لا تتوقع منه الحكومة تنازلات أكثر من تلك التنازلات ، رغم انه كان على استعداد لتلبية طلباتهم على الدوام ٠

وقد كان الخط واضحا كما ألمح بروس ، ذلك أن العقيدة الاسلامية تسمح بامتلاك الرقيق ، وبالتالى فان أى انتهاك من جانب السيد سعيد لهذا التشريع سوف يؤلب عليه الشعور ، وقد يعرض سلامته وسلطته للخطر (١) ٠

وعلى الرغم من أن الفنستون قد اكتفى من السيد سعيد بذلك القدر من التنازلات الا أن فاركوهار لم يكن مثله ٠ فقد علم فى الآونة الأخيرة بأن السفن التابعة للعرب وللأوربيين كانت تنقل العبيد الى جزر الماركينيز ،

---

(١) المحادثات السياسية لبومباى حلقة ٣٨٥ مجلد ١٩ محادثة رقم ١١ فى ١٨٢٢/٣/١٣ من بروس الى كبير سكرتيرى حكومة بومباى السفينة اورورا مرفأ مسقط ١٨٢٢/٢/٢٥ ٠

مما حمله الى الكتابة الى الفنستون فى شهر يناير ١٨٢٢ يقترح بأن يوقع السيد سعيد على اتفاق مكتوب بمنع السفن الأوربية والعربية من نقل العبيد من افريقيا الى جزر الماركينيز ، أو الى أية مستعمرة أوربية فى الشرق (١) غير أن الفنستون لم يحبذ الفكرة ، ففرض قيودا على السفن العربية فى البحار الشرقية قد تكون لها انعكاسات بالغة المدى ، وانه لو وافق السيد سعيد على مثل تلك القيود فانه سوف يصبح هدفا لعداء الدول الاسلامية الأخرى ، فضلا عما سوف يتحمله من خسائر فى دخله (٢) وأن ما كان يدركه الفنستون ولم يكن يدركه فاركوهار فهو أن السيد سعيد قد يتوقع فى مقابل تلك الخطوة بعض التعويضات المالية ، عن الخسائر التى سوف تترتب على حظر تجارة الرقيق فى زنجبار . كما كان هناك احتمال أسوأ من ذلك وهو أن يضطر السيد سعيد الى طلب الحماية ضد زملائه من الحكام فى شبه الجزيرة فيما لو قرروا معارضته على تطبيق مثل تلك القيود على تجارة الرقيق . ومن الواضح أن فاركوهار كان يتصور بان معاملة الدول الأفضل بالنسبة لسفن مسقط التى ترتاد ميناء لويس ، هو عرض يكفى لتعويض السيد سعيد عن خسائره المالية ، لأنه لم يغير من موقفه عندما وافقت سلطات الهند فى تردد على دعوة السيد سعيد فى شهر يونيو لعقد اتفاقية رسمية لتحريم تصدير الرقيق من مستعمراته الافريقية الى أى من المستعمرات

---

(١) محادثات بومباى السياسية حلقة ٣٨٥ مجلد ٢١ محادثة رقم ١٥ فى ١٨٢٢/٢/١٠ من بروس الى الفنستون .

(٢) نفس الحلقة من واردن الى الماجور بارى (سكرتير حاكم موريشيوس) بومباى ١٨٢٢/٤/٨ .

البريطانية أو الاوربية • والواقع أن فاركوهار قد ذهب الى أبعد من ذلك ، فى تزويد المسئول المكلف بتنفيذ تعليماته ، بأن أكد عليه بعـدم تقـديم أى التزام مالى على حـكومة موريشيوس ، لم توافـق عليه وزارة المستعمرات البريطانية ، كما أوضح له بأنه يجوز لشركة الهند الشرقية تعويض السيد سعيد عن ذلك اذا شاءت (١) •

وقد وقع الاختيار للقيام بهذه المهمة على الكابتن فيرفاكس مورسبى من الاسطول الملكى ، وكان يقود السفينة ميناى التى كانت راسية فى ذلك الوقت فى ميناء لويس . وقد اقلعت السفينة الى مسقط فى شهر اغسطس ١٨٢٢ ووصلتها فى أواخر الشهر ، ولم يعترض سعيد على الاتفاق المقترح،

---

(١) من فاركوهار الى الكابتن مورسبى ٣ و ١٠ يونيه ١٨٢٢ ويبدو أن موقف فاركوهار من تقديم المعاملة الأفضل لسفن السيد سعيد فى الجزيرة يشوبه النفاق فعندما كتب الى اللورد بانهرست وزير المستعمرات البريطانى فى شهر فبراير ١٨٢٢ ذكر فى خطابه بأن أحدى السفن المسقطية قد وصلت الى ميناء لويس برسالة من السيد سعيد يطلب فيها نفس الامتيازات الممنوحة لسفنه عادة فى موانىء الهند البريطانية ، وقد وجدت من الكياسة كما جاء فى رسـالته ، ان أوافـق على طلبه ، خطـاب من فاركوهار الى بانهرسـت ١٨٢٢/٢/٢٩ ، وقد أشار اليه فى كتابه « افريقيـا الشرقية وغزاتهـا » ص ٢١٦ ، ويبدو أن كوبلاند قد اقتنع بوجهة نظر فاركوهار من هذا الموضوع فعلق عليها يقول : « فى بداية المفاوضات بين السيد سعيد وفاركوهار تمكن السيد سعيد بلباقة من الحصـول على الامتيازات التى كان يطـالب بها فى مورشيوس •

فقد سبق له أن وافق على تنازلات هامة بتحريم بيع الرقيق الى الاوربيين فى زنجبار ، الأمر الذى كلفه خسائر كبيرة فى دخله لم يكن يريدها . وكان عليه هذه المرة أن يوازن بين ما سيتمخض عنه رفضه للطلب من فقد الاعفاءات التى تتمتع بها سفنه فى جزر موريشيوس ، وبين الفوائد التى سيجنيها من موافقته على الاقتراح ، وأقلها التأييد الذى يتوقعه فى تحقيق أطماعه فى شبه الجزيرة العربية ومنطقة الخليج . فالاختبار بين الأمرين لم يكن سهلا . وفى اليوم الرابع من سبتمبر وقع السيد سعيد على اتفاق تم بموجبه حظر تجارة الرقيق من ممتلكاته الافريقية الى المسيحيين ونقل العبيد بالسفن العربية الى المستعمرت الأوربية . فقد حظر على أى سفينة عربية أن تقوم بعملية نقل العبيد الى الجنوب أو الشرق من خط الحدود الممتد من رأس دلجارو على الساحل الافريقى الى نقطة تقع درجتين الى الشرق من جزيرة سقطره ، ومنها الى رأس دير على ساحل كاتياوار . وأن كل سفينة يكتشف بأنها تنقل العبيد على ظهرها الى الجنوب أو الشرق من هذا الخط ، مالم تكن قد دفعت بها حالة الجو الى تلك المنطقة سوف تتم مصادرتها وتوقع عليها نفس العقوبات المفروضة على السفن البريطانية التى تمارس نفس التجارة (١) .

ومن الطبيعى أن تتضمن المصادرة حق التفتيش وكانت هذه الناحية سببا فى المصاعب التى تعرض لها مورسبى . فقد اعتبر حق التفتيش والمصادرة شرطا اضافيا من شروط المعاهدة الأصلية . غير أن السيد سعيد لم يعترض

---

(١) كتاب «المعاهدات» تأليف اتشيستون جزء١١ ص٥٦ — ٥٨ كما نصت المعاهدة على تعيين وكيل بريطانى فى زنجبار للاشراف على أى انتهاك للمعاهدة، غير أن الممثل البريطانى أوالوكيل لم يتم تعيينه قبل مضى ١٨ عاما على ابرام الاتفاق.

عليها ، غير أن صيغة القرار الذى أصدره السيد سعيد بهذا الشأن تقرأ كالآتى « اننى أسمح لقادة الطرادات لصاحب الجلالة ملك انجلترا (بحق) مصادرة السفن فى المنطقة الواقعة الى الجهة الشرقية من الخط الذى رسمه مورسبى ، ولكن هذا التصريح ينحصر على طرادات ملك انجلترا وليس طرادات الشركة . وعلى الرغم من محاولات مورسبى فانه لم ينجح فى اقناع السيد سعيد بتخويل هذا الحق لطرادات الشركة . ولما لم يكن مورسبى على استعداد لاطالة النقاش حول هـــذا الموضوع فقد تركه عائما . ولم يكن من الصـــعب على مورسبى بطبيعة الحال بأن يدرك الأسباب التى دعت السيد ســعيد الى ذلك التحفظ أو الاحتيـــاط . فقد كان السيد ســـعيد لا يزال غاضبا على البريطانيين من حجز بعض سفنه فى العام السابق من قبل السفينة سيش رغم الافراج عن تلك السفن وتقديم الفنستون اعتذارا الى السلطان بذلك ، وبالتالى فقد كان مصمما على تقليل احتمالات وقوع مثل هـــذا الحادث أو ما شابهه فى المستقبل ، وذلك عن طريق حصر حق التفتيش لسفن الأسطول الملكى وحدها والتى قلما تأتى سفنه الى السواحل العربية ، على عكس سفن الأسطول الهندى التى تجوب مياه الخليج باستمرار فى طريقها من والى الهند، أما الفنستون فلم يتأثر بهذا التحفظ ، بل أنه فى الواقع قد رحب به لأنه يزيل سببا محتملا من أســـباب التوتر أو الاحتكاك بين الجانبين فى المستقبل ، ولنفس الأسباب فقد غض الفنستون النظر عن خطأ آخر فى الاتفاق الــذى لم يكتشف الا بعـــد وصول النسخ الى بومباى . والبند الرابع من النسخة الانجليزية للمعاهدة ينص على مطالبة السيد سعيد بتقديم يد المساعدة فى القبض على الرعايا البريطانيين المقيمين فى ممتلكاته اذا ما اشتركوا فى تجارة الرقيق ، غير أن هذا الشرط لم يكن واردا فى النسخة العربية للمعاهدة ،

علما بأن الفنستون لم يتخذ أى اجراء لتعديل هـــذا البند فيما عدا ابلاغ الحكومة العليا للهند بهذا الشأن (١) .

لم يكن الهدف من معـــاهدة مورسبى ، التدخل فى تجـــارة الرقيق الطبيعية فيما بين افريقيا الشرقية والخليج . وكان الطريق الـذى تسلكه السفن من الخليج الى زنجبار ، وفيها يقع على الناحية الغربية تماما من الخط الملاحى الفاصل . فمن وجهة نظر حكومة بومباى أن أى تدخل فى تلك المرحلة فى سير تلك التجـارة غير مفيد ، لأنه ســوف يعرض للخطر كل الخطـة الموضوعة للقضاء على تجارة العبيد فى الخليج . وقد أكد على هذا التصـور الملفتنانت جون ماكوليد المقيم البريطانى فى الخليج فى مستهل عام ١٨٢٣ بعد رحلته الأولى الى ساحل شبه الجزيرة فقد لاحظ أثناء هذه الزيارة بأن القواسم مازالوا منغمسين فى تجارة الرقيق ، رغم أنف الحظر الذى فرض ى هذه التجارة والوارد فى البند الرابع من معاهدة ١٨٢٠ . وعلى أى حال فان الدارسة المتأنية لنصوص المعاهدة فى النسخة التى كانت تحتفظ بهـا المثلية قد دفع ماكلويد الى أن يستنتج بأن التفسير الذى كان سائدا للبند التاسع من المعـــاهدة لا يمكن العمـل به . وقد ورد فى النسخة العـربية للمعاهدة حظر اختطاف الافريقيين من جانب الملاحين العرب أو نقلهم عن طريق البحر ، غير أن هذا النص قد لا يعنى حظر شراء العبيد بالطرق العادية أو نقلهم بعد أن يتم شراؤهم . وقد ذكر ماكلويد فى تقرير الى الفنستون

---

(١) سجل الخطابات السياسية لبومباى مجلد ٣٠ من الحـــاكم الى مجلس الادارة ١٨٤٤/١٢/٣١ (رقم ١٠٠ الادارة السياسية) .

وتفتيشها بحثا عن العبيد ، لأن ذلك سوف يثير فى أغلب الأحيان شعور الاشمئزاز والكراهية ، كما أنه سوف ينطوى على احتمال تجدد الاشتباكات(١) وبالتالى فبعد شيء من التردد أشار على الحاكم باغفال البند التاسع من المعاهدة أو على الأقل بتفسيرها وفقا لنصها العربى ٠ وأن أى شعور انسانى قد ينتاب الانسان بالنسبة لهذا الموضوع ، فانه فى نظر ماكلويد شعور لا مبرر له وأضاف « بأن العبيد لا يعاملون بمنتهى الطيبة والرعاية لدى أسيادهم العرب فحسب ، بل انهم يتمتعون بقدر كبير من السلطة والنفوذ ٠ وقد أشرت الى أن العبيد هم أقوى الناس وأحسنهم تغذية وانه يبدو عليهم دائما انهم سعداء ومرفهون وقد وافق الفنستون على رأى ماكلويد ، كما أشار بأن أعمال النهب والقرصنة هما من قبيل اساءة استعمال اللغة باطلاقها على أى تجارة مهما كانت مستساغة ، طالما أنها تمارس بطريقة سليمة » ومن الآن فصاعدا فان البند التاسع من المعاهدة سوف ينطبق على الذين يتعمدون الذهاب الى افريقيا لنقل العبيد ، وسوف تتخذ الاجراءات ضد العرب الذين يمارسون تجارة الرقيق العادية فيما بين افريقيا ومنطقة الخليج ٠

وكان من الممكن أن يؤدى ذلك القرار الى وضع حد لاهتمام حكومة بومباى بتجارة الرقيق العربية لعدد من السفن ، لولا أن تجددت المسألة برمتها فى العام التالى نتيجة لتصرف غريب لأحد ضباط الأسطول الملكى فى شرق افريقيا ٠ لقد بدىء فى القيام بمسح لسواحل افريقيا الشرقية والمنطقة

---

(١) المحادثات السياسية لبومباى حلقة ٣٨٥ مجلد ٣٣ فى ١٨٢٣/٣/٢٦ من ماكلويد الى حاكم بومباى ، بوشهر فى ١٨٢٣/٢/٢٧ ٠

الجنوبية من شبه الجزيرة سنة ١٨٢٣ وقد عهد به الى الفرقاطة البريطانية ليفين بقيادة الكابتن وليم اوين وأثناء سير السفينة من الرأس الى زنجبار عثر اوين على أدلة هامة عن استمرار تجارة الرقيق فيما بين ممتلكات السيد سعيد الافريقيـة ومستعمرة موزمبيق البرتغاليـة ، والتي كانت محظورة بصورة قاطعة بموجب معاهدة مورسبى . وعند وصول أوين بومباى فى شهر نوفمبر سنة ١٨٢٣ لتموين السفينة عرض تلك الأدلة على الفنستون وأشفعها باقتراحات عن أفضل السبل لوقف هذه التجارة ، ومن ضمن المقترحات اجراء تعديل على معاهدة مورسبى بحيث تجيز مصادرة اى سفينة اوربية تحمل عبيدا وتوجد على بعد خمسة فراسخ من ساحل ممتلكات السيد سعيد الافريقية ، كما يجيز مصادرة أى سفينة أوربية تحمل عبيدا وتوجد فى المنطقة الواقعة الى الجنوب من رأس دلجارو ، كما اقترح بأن يطلب الى السيد سعيد بأن تخول سفن جميع الدول حق مصادرة مثل هذه السفن وسحبها الى أقرب ميناء تابع له .

وقد رفض الفنستون مقترحات أوين على الفور . وقال بأن السيد سعيد لا يملك الحق فى تخويل الدول الأخرى سلطة تفتيش ومصادرة سفن الأقطار الأخرى ، وأن معاهدة مورسبى كافية فى حد ذاتها لتحقيق الغرض الذى أبرمت من أجله غير أن هذا الفشل لم يمنع اوين من مواصلة جهوده بأى حال من الأحوال ، فبينما هو فى طريقه الى افريقيا فى شهر ديسمبر سنة ١٨٢٣ توقف فى مسقط لمقابلة السيد سعيد والقى عليه محاضرة فى مساوىء تجارة الرقيق ، وطلب منه الغاءها كليا ، واذا لم يكن فورا فعلى مدى ثلاث سنوات على أقل تقدير . وبعد أن اقتنع بأن مقترحاته قد لقيت صدى لدى السيد سعيد واصل رحلته حيث وصل الى ممباسا فى شهر فبراير سنة ١٨٢٤ ، وهناك عرف بأن المزاريع الذين يشكلون أغلبية السكان

قد أعلنوا الثورة على السيد سعيد ، وبأن الميناء تحت حصار من جانب أسطول السيد سعيد . وقد رأى المزاريع فى حضور أوين فرصة لفك الحصار وافشال أى محاولة أخرى من جانب السيد سعيد لفرض سلطانه على البلاد ، ولهذا فقد رحبوا به ترحيبا حارا ، ثم بعد وقت قصير عرضوا عليه أن يتولى حكم ممباسا عنهم ، ولقد رأى أوين فى ذلك العرض فرصته الذهبية لتوجيه ضربة حاسمة لتجارة الرقيق وبالتالى فقد قبل منهم العرض .

وقد ثار السيد سعيد بطبيعة الحال عندما علم بتصرف أوين ، وقدم احتجاجا شديدا الى الفنستون ، وعلى الرغم من تضايق الفنستون من تصرف أوين الا أنه لم يستنكر ذلك على الفور . فقد كان حق سعيد فى ممباسا موضوعا يثير التساؤل ، ثم أن حجة اوين بأن الاستيلاء على ذلك الميناء فى يحد من تجارة الرقيق . ولا يمكن اغفاله فقد سبق أن عرض المزاريع على الفنستون مرتين خلال العام السابق تسليم الميناء للبريطانيين مقابل مساعدتهم ضد السيد سعيد (١) وعلى الرغم من أن الفنستون قد رفض العرض فى كل مرة ، الا أنه كان من المحتمل أن تؤيد اجراء أوين ، فاذا ماتبين أن السيد سعيد لا حقوق له فى ممباسا ، فانها قد تقرن ضم الميناء الى ممتلكاتها . وقد كان موقف السير لورى كول الذى كان قد خلف فاركوهار كحاكم على جزيرة موريشيوس نفس الموقف من القضية ، وكنتيجة لذلك فقد قرر الفنستون احالة الأمر الى مجلس ادارة الشركة لتتخذ قرارها فيه .

غير أن أوين لم يكتف بضم ممباسا فحسب ، وانما أخذ يمد نشاطه الى ممتلكات السيد سعيد فى المناطق الساحلية المجاورة . وقد استتبع

---

(١) « افريقيا الشرقية وغزاتها » ص ٢٢٢ — ٢٢٣ .

ضم المناطق الساحلية القريبة من ممباسا ارسال تهديد الى والى السيد سعيد فى زنجبار بأنه اذا لم يقم السيد سعيد بالغاء الاتجار فى تجارة الرقيق فى الموانىء الافريقية التابعة له بسرعة فان السيد سعيد قد يفقد جميع ممتلكاته فى افريقيا . ومن ناحية أخرى اذا ماوافق السيد سعيد كما قال أوين للوالى بضرورة انهاء تجارة الرقيق حتى يمكن حصوله على موزمبيق كتعويض له على التخلى عن تلك التجارة . وقد اقتنع الفنستون بتصرفات اوين الأخيرة لوضع حد لموضوع ممباسا ، وبالتالى فقد بعث الفنستون برسالة أخرى الى مجلس ادارة الشركة يتضمن اقتراحا بأن تمتنع الحكومة البريطانية بتاتا عن التدخل فى ممتلكات السيد سعيد ، أو أن تعوضه تعويضا مجزيا مقابل تخليه عن تجارة الرقيق (١) وفى نفس الوقت استفسر الفنستون من وكيل السيد سعيد عن نوع التعويض الذى سيكتفى به السيد سعيد فى هذه الحالة . وقد احال الوكيل استفسار الفنستون الى السيد سعيد ، الذى ورد فى أوائل عام ١٨٢٦ ، بأنه قد تحمل خسائر كبيرة نتيجة للتنازلات التى قدمها بمقتضى معاهدة مورسبى ، وأنه لم يعد يستطيع تعريض موقفه لمزيد من الأخطار بفرض قيود جديدة على تجارة الرقيق . وعلى أى حال فقد أضاف السيد سعيد الى أنه سوف يوجه اهتمامه الى هذا الموضوع كى يتوصل الى تحريم هذه التجارة اذا وافقت الحكومة البريطانية عى الدفاع عنه بحرا وبرا ضد مناوئيه فى شبه الجزيرة العربية والخليج ، أو أن تعطيه مستعمرة موزمبيق البرتغالية كتعويض له على ذلك . كما اقترح حلا آخر بدفع مبالغ من المال تكفيه للانتقال

---

(١) من سجل الخطابات السياسية لبومباى مجلد ٩ من الحاكم الى مجلس الادارة ١٨٢٥/٦/٢٤ (رقم ٥ الادارة السياسية) .

من عمان والاستقرار فى زنجبار نهائيا(١) وقد رفض الفنستون اقتراحات السيد سعيد الثلاثة باعتبارها مقترحات غير عملية ، لأن تولى مسألة الدفاع عن عمان ضد خصوم السيد سعيد يعنى خروجا على المبادىء التى قامت عليها السياسة البريطانية فى الخليج حتى ذلك الوقت ، كما أن فصل موزمبيق وعطاءها للسيد سعيد اجراء مستحيل ، وأخيرا فان ابتعاد السيد سعيد من عمان سوف يؤثر على توازن القوى فى الخليج ، ويفتح الأبواب الى موجة أخرى من الاضطرابات والفوضى . وعلى أى حال فقد كان الفنستون ميالا الى مناقشة القيمة النهائية لقيام السيد سعيد بتجريم تجارة الرقيق . فلقد كان الفنستون يعلم بأن حجم هذه التجارة من زنجبار قد تناقص كثيرا منذ أبرام معاهدة مورسبى ، ومما تم استنتاجه من سير هذه التجارة فقد تبين بأنها أصبحت تتركز فى أقصى الشمال فى موانىء البحر الأحمر ، أكثر مما فى منطقة جنوب رأس الغضروفى .

أما اذا كان الفنستون مصيبا فى افتراضاته ام لا ، فقد كانت هذه الافتراضات تقوم على أساس الدراسة التى وضعها السكرتير المسئول عن الشئون الفارسية للحكومة فى شهر فبراير ١٨٢٦ — فحجته ضد تحقيق نجاح مشكوك فيه بشأن تجارة الرقيق على حساب انفجار الاضطرابات والفوضى البحرية فى الخليج كانت مبنية على أساس الواقع الملموس . فلقد كانت وجهة النظر هذه أكثر مطابقة من رأى اوين رغم وزنه ، وهى أن أى نجاح للقضاء على تجارة الرقيق ، أن تقوم على أساس فرض رقابة بريطانية أشد صرامة

---

(١) المحادثات السياسية لبومباى ٣٨٦ مجلد ٤ محادثة رقم ٧ فى ١٨٢٦/٢/١٥ من السيد سعيد الى انما محمد شنسترى .

على سواحل افريقيا الشرقية . وحتى لو وافقت الحكومة البريطانية على شروط السيد سعيد ، فليس هناك ما يضمن بانه سيلتزم بذلك التعهد ، او أنه كان فى مقدوره تنفيذ ذلك . وكما أشار فرانسيس واردن عضو المجلس الآن وكبيرسكرتيرى الحكومة ، فأنه ستنشأ صعوبات جمة فى الالتزام بالاتفاق كبعض حلفائنا الاوربيين ، كما أن السيد سعيد سوف ينقص المبالغ ، ويستمر فى ممارسة تجارة الرقيق .

وعلى الرغم من أن أعضاء مجلس الادارة لم يشاطروا واردن شكوكه فى نزاهة السيد سعيد ، الا أنهم قرروا بانه ليس ثمة جدوى من ابرام اتفاق جديد مع السلطان ، وعلى حد رأى أعضاء مجلس الادارة فان السيد سعيد قد قدم تنازلات تعتبر تنازلات هامة بالنسبة لأمير فى ظروفه . وحتى لو قدر لتجارة الرقيق أن تزول كليا من المناطق الخاضعة له ، فانها سوف تبقى مستمرة فى الموانىء العربية والافريقية الأخرى التى لا تخضع لسيادته ، وبالتالى فان الغاءها من جانبه فى مسقط وزنجبار لن يقضى عليها نهائيا . أما الثمن الذى طلبه السيد سعيد نظير امتناعه عن ممارسة تجارة الرقيق ، فلم يكن مقبولا من وجهة نظر مجلس الادارة ، كما أن ابرام معاهدة دفاعية معه لن يكون اجراء سياسيا حكيما ، كما أن فصل موزمبيق ووضعها تحت سيادة السلطان ، فموضوع جار النظر فيه بواسطة وزارة الخارجية التى قد ترفضه وترى فيه اجراء غير مرغوب فيه لا يمكن تحقيقه ، وأخيرا فان انتقال السيد سعيد من عمان الى زنجبار لاتخاذها مقره النهائى على حساب الحكومة البريطانية ، فان ذلك سيكون دعوة الى ارتكاب شر مستطير . فقد كانت هناك على حد رأى أعضاء مجلس الادارة اعتبارات أخرى غير الاعتبارات الانسانية .

ر لتى لابد من ادخالها فى الاعتبار فى التعامل مع السيد سعيد حول موضوع تجارة الرقيق ٠

« وأنه لمن الضرورى ... الا يتخذ من الاجراءات مايؤدى الى اضعاف نفوذ السيد سعيد وسلطته كأمير مسلم ، سيما وأنه مما يتعارض مع سياستنا وغريب على اسلوبنا ، أن نتدخل للدفاع عن السيد سعيد ضد دول شبه الجزيرة ، والذى لابد وأننا سوف نضطر الى أن نتولاه فيما لو تعرضت سلامته للخطر كنتيجة لاجراءات فرضناها عليه فرضا ، بعد أن قدم جميع الضمانات الممكنة والأسباب التى قدمها لاثبات خطورة وضعه من هذه الناحية . . . لهذه الأسباب أبلغ أعضاء مجلس الادارة الفنستون فى شهر أكتوبر من سنة ١٨٢٧ ، بأننا ندعوك الى عدم ممارسة مزيد من الضغوط على الامام حول هذا الموضوع . . . » ٠

وقد أدى قرار مجلس الادارة هذا الى اسدال الستار على موضوع ممباسا ، وأوصد باب المناقشة بشأن تجارة الرقيق لفترة تكاد تمتد الى عقد من الزمن ٠ أن الحامية الرمزية التى تركها اوين فى ممباسا ، تم سحبها فى شهر يوليو ١٨٢٦ ، بطلب من المزاريع أنفسهم ، وقد قوبل انتهاء هذه الأزمة بارتياح كبير من كافة الأطراف المعنية ، ما عدا شخصا واحدا هو اوين ، الذى كان يحلم باقامة امبراطورية بريطانية فى شرقى افريقيا (١) ٠

---

(١) أما عن نشاط اوين فى افريقيا فيمكن الرجوع الى الاستطلاع الذى كتبه بنفسه عن رحلاته البحرية لاكتشاف شواطىء افريقيا وشبه الجزيرة ومدغشقر طبعة لندن ١٨٤٣ ٠

فى نحو أواخر عام ١٨٣٥ قدم جى.بى.ويلوبى كبير سكرتيرى حكومة بومباى الى الحاكم مذكرة بشأن تجارة الرقيق فى كتش وكاثياوار وهما الولايتان الهنديتان المجاررتان . وقد أعتمد ويلوبى فى اعداد تلك المذكرة على أساس المعلومات التى جمعها أثناء عمله كمعتمد سياسى بريطانى فى كاثياوار فى الفترة الأخيرة . وجاء فى مذكرته بأن تجارة الرقيق تنتشر فى تلك الولاية وأن موانئها وموانىء كتش تعج بالرقيق الذين تأتى بهم السفن العربية من البحر الأحمر وحضرموت وعمان والخليج ، وحتى شهر نوفمبر من عام ١٨٣٥ صرح ويلوبى بأن شحنة من الرقيق قد صودرت فى ميناء بور بندر بالهند من جانب قائد الحامية البريطانية فيها ، وكانت هذه الشحنة تستقل ثلاث سفن يعتقد انها كانت قادمة من المكلا وحضرموت . وقد تمكنت السفن الثلاثة فيما بعد من تضليل السلطات البريطانية ، فاقلعت كما اشيع يومئذ الى بومباى . وكان هدف ويلوبى من ابلاغ هذه المسألة لعلم الحاكم ، كما ذكر ويلوبى بنفسه « ليس الاقتراح باتخاذ اجراء فى الموضوع ضد السفن المذكورة من سلطات الميناء فى بومباى ، لأنها لم ترتكب أى مخالفة سيما وأن الاتجار فى الرقيق كان مسموحا به فى كاثياوار ، وأنما لاصدار الأوامر الى قائد الأسطول الهندى لوضع رقابة على سواحل كتش وكاثياوار ، وان يتم الايعاز الى حكام كتش وكاثياوار بمنع تجارة الرقيق فى موانئهم ، أما اذا رفض الحكام الاستجابة للطلب ، فعندئذ قد تستغل السلطات فى الهند امتداد حمايتها على الولايتين لاصدار مرسوم بتحريم تجارة الرقيق فى كافة أنحاء الولاية وبتعميم منشور بذلك على جميع موانىء شبه الجزيرة .

احيلت توصيات ويلوبى الى المدعى العام فى بومباى ، وقد رد المدعى العام بانه لا يعرف كيف يمكن تطبيقها . ومما لا شك فيه ، كما اعترف كبير السكرتارية بنفسه كيف يمكن اتخاذ الاجراءات ضد السفن الحضرمية ، سواء

عقابا على انتهاكها لقوانين هى ليست مسئولة عنها أو على ممارستها لتجارة الرقيق فى موانىء مسموح بها الاتجار فى الرقيق ، أما عن اصدار المرسوم فان قوانين وأنظمة اقليم بومباى غير قابلة التطبيق على كاثياوار وكان يبدو أن رأى مشرع القانون بأنه يسد جميع الثغرات أمام القيام بأى اجراءات فعالة على غرار الصيغة التى أشار اليها ويلوبى ، غير ان الحاكم السير روبرت جرانت لم يكن يرضى بأن تذهب المحاولات سدى ، وأن يواصل تجار الرقيق نشاطهم تحت سمع وبصر حكومته . وقد ارتأى جرانت بأن أفضل طريقة لاغلاق موانىء كتش وكاثياوار فى وجه هذه التجارة ، هى فى الحصول على تعديل للخط الملاحى المنصوص عليه فى معاهدة مورسبى باعتباره يشكل الحدود الشرقية المنطقة ، حيث تستطيع السفن العربية ممارسة نشاطها التجارى فى تجارة الرقيق بمنتهى الحرية . والخط كما ورد فى معاهدة مورسبى ينتهى عند رأس ديوبجيت ، يترك سواحل كتش وكاثياوار والسند مفتوحة لهذه التجارة . فلو أمكن مد هذا الخط الى الجهة الغربية بحيث ينتهى فى مكان ما على ساحل مكران ، فان كل المنطقة الغربية من الهند سوف تندرج ضمن الخط المحظور ، وفى تلك الحالة يمكن اقناع حكام كتش وكاثياوار بتحريم هذه التجارة ، لأن ممارستها عندئذ سوف تغدو فى غاية المجازفة ، أن لم يؤد ذلك الى ايقافها كليا ، حيث تصبح تحت سيطرة البحرية البريطانية . واذا اقتنع جرانت بانه توصل الى الحل المقبول ، فقد قدم توصيته هذه الى حكومة الهند فى شهر اغسطس من عام ١٨٣٦ .

غير أن ما أغفله جرانت فى تقييمه هذا الموقف هو أن معاهدة مورسبى لم تكن تنطبق الاعلى رعايا سلطان مسقط وسفنهم ، أما عن رعايا وسفن الدول الأخرى فلم تكن ملزمة بالانصياع لتلك المعاهدة ، ثم أن الحادث الذى وقع فى صيف عام ١٨٣٦ أكد هذه الحقيقة ، ذلك أن احدى السفن التى صودرت

شحنتها من الرقيق في ميناء يوربندر كانت تابعة لحاكم وادى ، وهى ميناء على البحر الأحمر ، وكعملية انتقام لهذا الاجراء فقد أقدم حاكم المنطقة على مصادرة احدى السفن التابعة ليوربندر فى منتصف عام ١٨٣٦ . وقد اعتبر جرانت هذا الاجراء عملا من أعمال القرصنة ، واقترح على الحاكم العام فى شهر اغسطس بأن يرغم حاكم وادى ، ولو باستخدام القوة ، معه لاعادة سفينة يوربندر . غير أن اوكلاند الحاكم العام كانت له وجهة نظر مختلفة ، فقد اعتبر مصادرة العبيد فى يوربندر ، كما ابلغ بذلك جرانت ، بأنه عمل متسرع وغير مصرح به ، وبالتالى فلا يجوز لوم حاكم وادى على قيامه باجراء انتقامى . وعلى حد رأى اوكلاند فانه من الأفضل لحكومة بومباى أن تحاول استرضاء حاكم وادى بدلا من استخدام القوة لاسترجاع السفينة المأخوذة، وأما فيما يتعلق بالاقتراحات العامة التى قدمها جرانت للحد من تجارة الرقيق الى كتش وكاثياوار ، فهى لم تكن موضع مؤاخذة ، ولكنه استدرك يقول بأنه يتحتم على جرانت قبل أن يشرع فى تنفيذها ، أن يتأكد من أنه لا وجود لمثل تلك التجارة فى اقليم بومباى ، ولعله من المفيد على حد اقتراح اوكلاند ، لو تم استصدار قوانين كتلك المعمول بها فى كلكتا لمنع تهريب العبيد الى اقليم بومباى . وهذه القوانين تقوم على أساس انتزاع تعهد من ربابنة السفن التى ترتاد هذا الميناء بأنهم لايمارسون أو يتعاملون فى تجارة العبيد ، كما تقوم على اجراء تفتيش دقيق لجميع سفن العرب التى تزور الميناء ، واصدار تحذير الى سكان منطقة الميناء ، بأن كل من يتورط فى تجارة الرقيق سيتعرض للمحاكمة بموجب نصوص القانون رقم ٥١ مادة ٢٣ (١) .

---

(١) مجموعة المجلس رقم ٦٨٤٦٣ مجلد ١٦٩٩ من مكنامن (سكرتير الحاكم العام) الى ويلوبى فورت وليم ١٨٣٦/١٠/٢١ . وقد استنكر مجلس=

غير أن جرانت لم يكن يرى بأن الموضوع يستوجب اصدار قوانين مشابهة لقوانين بومباى ، أما القوانين الخاصة بتفتيش سفن العرب القادمة الى بومباى ، فقد كان معمولا به منذ سنة ١٨٢٠ ، على الرغم حسب اعتراف جرانت ، من أن هذا القانون كان نادرا ما يطبق . ولم يبق بعد ذلك فى نظر جرانت ، غير أن يطبق هذا القانون تطبيقا فعليا ، مع تعزيزه باجراءات اضافية تحقق الغرض منه فى منع نزول العبيد الى الميناء بطريقة غير مشروعة . ولقد خف تحمس جرانت لهذا الموضوع على أثر قراءته لتقرير أعده المدعى العام حول امكانية حكومة بومباى ، وفقا للقانون فى معاقبة رعايا الدول الأجنبية ، الذين ينتهكون الأنظمة القائمة التى تحرم استيراد العبيد أو تصديرهم فى موانىء الهند البريطانية . ويبدو أن ثمة ثغرات فى هذا القانون من حيث انها لاتنص على مصادرة السفن فى الموانىء الواقعة خارج سيادة المحكمة العليا فى بومباى ، وعلى أى حال آخر ، فان ضباط الاسطول الهندى غير مخولين كضباط الاسطول الملكى صلاحيات مصادرة السفن الاجنبية التى تتعامل فى تجارة الرقيق فى الموانىء البريطانية . فكانت النتيجة ان قدم جرانت توصيات جديدة الى اوكلاند فى خريف عام ١٨٣٧ جاء فيها : أن الثغرات فى قانون بومباى يجب أن تعالج ، وأنه يجب أن يعطى له الصلاحيات اللازمة لضغط هذه القوانين واصدار أمر يعمم على كافة موانىء شبه الجزيرة ممن يتعامل مع الهند وينص على ان كل من يقوم باستيراد العبيد الى الهند يعاقب

= ادارة الشركة فيما بعد عملية مصادرة السفينة فى بوربندر ورأى فيها اجراء لم يكن له ما يبرره (انظر أيضا التقارير السرية الى بومباى مجلد ٥ فى ١٨٣٨/٨/٢٩ (قم ١٥ الادارة السياسية) .

وقد تحقق بعض النجاح فى هذه المرحلة على أساس مقترحات ويلوبى فى شهر ديسمبر ١٨٣٥ . وفى نهاية عام ١٨٣٦ وافق حاكما كتش وكاثياوار على طلب لحظر تجارة الرقيق فى أراضيهما . كما عاد جرانب فادرك بأن أى تعديل لمعاهدة مورسبى لن يكون له أى تأثير على الحد من تجارة الرقيق مع المنطقة الغربيـــة للهند ، ما لم توافق دول أخــرى عدا مسقط على منـــع تجارة الرقيق . ففى شهر اكتوبر من عام ١٨٣٧ أوعز الى الكابتن هانيـــل المقيم البريطانى فى الخليج بالاتصال بسلطان مسقط بطلب تعديل الحظر بحيث تستثنى سواحل السند وكتش وكاثياوار من منطقة عمليات هــــذه التجارة ، وبأن يحاول اقناع شيوخ الساحل بالموافقة على مراعاة هــــذا الحظر أيضا . وبعد مضى شهر كتب أوكلاند يقول بأن مقترحات جرانت لمكافحة تجارة الرقيق فى الهند سيتم صرف النظر عنها ، ذلك أن موضوع تجارة الرقيق فى الهند بما فى ذلك عمليات استيراد العبيد اليها من البحر الأحمر والخليج الفـــارسى قد احيلت الى اللجنة القانونية ، وحتى تنتهى اللجنة من أعمالها وتقدم تقريرها فسوف يتعذر البت فى هـــذه المسألة . وقد تكررت خيبة الأمل بالنسبة لهذه المشكلة عند وصول تقرير من هانيل فى أوائل عام ١٨٣٨ يشير فيه الى أنه على الرغم من أنه سوف يغتنم أول فرصة لاثارة موضوع خط مورسبى مع السيد سعيد وشيوخ القرصنة ، الا أنه كان يشعر بشىء من القلق أن يتوافق اثارة هذه القضية الحســـاسة مع وجود توتر بين دول نتيجة الحملة المصرية على وسط شـــبه الجزيرة وهجوم شاه فارس على الحيرة . وكان الشك يراود هانيل كما ذكر ما اذا كان السيد سعيد سيوافق على تطبيق قيود جديدة على تجارة الرقيق ، أو أن يوافق شيوخ الساحل على مثل تلك القيود .

وقد عزز وصول تقرير هانيل اقتراحات هانيــل بصرف النظر مؤقتا عن هذه المسألة ، مما اقنع حكومة بومباى على ارجاء البت فى هذا الموضوع مؤقتا . وقد أحيل جرانت على المعاش فى نهاية عام ١٨٣٧ ، وفى شهر فبراير ١٨٣٨ أوعز جيمس فاريش الحاكم بالوكالة الى هانيل بعدم الاتصال بالسيد سعيد أو شيوخ الساحل ، وبأن يحصر جهوده فى تقصى الحقـائق عن أى حالة من الحالات الخطيرة والابلاغ عنها .

وفى شهر سبتمبر من عام ١٨٣٧ عرض على هانيل موضـــوع من الموضوعات الخطيرة المتعلقة بتجارة الرقيق ، حينما اتصل به شخص يدعى عبد الله بن عوض أحد مشايخ الساحل الصومالى وأبلغه بأن بحارة احدى سفن القواسم قد اختطفوا ٢٣٣ فتاة من مدينة بربرة الصومالية فى شهر أبريل خلال الموسم التجارى للمعرض السنوى ، وأنه قد تم بيع هـــؤلاء الفتيات فى منطقة الخليج . وذكر الشيخ عبد الله بأنه مفوض من قبـــل عائلات هؤلاءالفتيات للبحث عنهن وطلب اعادتهن ، وأنه جاء الى هانيــل لمساعدته فى تحقيق هذه المهمة . وعلى الفور أجرى هانيل تحريات حــول هذا الموضوع ، وقد توصل الى أن الفتيات لم يختطفن من جانب القواسم ، وانما كن ضمن أسرى احدى الحروب التى تقع بين قبائل تلك المناطق من القرن الأفريقى ، ثم تم بيعهن الى القواسم ، ولعل أسوأ ما فى هذه المشكلة هو أن الصوماليين مسلمون عموما ، وبالتالى فانهم من الأحرار وليسوا من العبيد على عكس الزنوج أو الأحباش الذين يمكن اعتبارهم عبيدا وفقـــا للشريعة الاسلامية .

وقد بادر هانيل الى اثارة الموضوع مع كبير مشـايخ القواسم سلطان ابن صقر وكان ذلك فى شهر أبريل ١٨٣٨ عندما كان فى زيارة لســاحل الهدنة لتجـديد اتفاقية الصـلح البحرية . غير أن الشيخ سلطان أنكر أن يكون لأحد من أتباعه ضلع فى هذه القضية ، رغم أنه ذكر بأن كثيرا ما يجرى اختطاف الصوماليين وبيعهم فى الخليج ، ولكن أهل مسقط والكويتيين هم

الذين يقومون بمثل هذه الأعمال فى الغالب (١) أما بالنسبة للشيخ سلطان فقد حاول أن ينفى تهمة الخطف عن القواسم ، حتى انه ذكر بأنه اقترح على السيد سعيد عقد اتفاق لتنظيم زيارات سفن القواسم وغيرها من الموانىء الافريقية بهدف الاتجار فى العبيد . وقد اقترح عليه هانيل بأن يشرف على عملية تنظيم نشاط سفن القواسم وقد يتم ذلك بصورة أفضل لو وافق الشيخ سلطان بن صقر على تفويض طرادات الأسطول الهندى تفتيش وحجز السفن المشتبه فيها وفى نشاطها . وبصورة لم تكن متوقعة وافق الشيخ سلطان على اقتراح هانيل ، وبتاريخ ١٧ أبريل وقع على اتفاق من هـذا النوع ، وقد نص الاتفاق فيما نص عليه على مصادرة أى سفينة تحمل رقيقا مسروقا . وقد حصل هانيل على اتفاق مماثل من شيوخ عجمان ودبى وأبوظبى عندما زار هذه الشيخات فى أواخر ذلك الشهر (٢) .

---

(١) وقد يكون هذا صحيحا فقد سبق أن ذكر أحد سماسرة الشركة فى مسقط قبل ذلك ببضع شهور بأن ٨ فتيات صوماليات قد اختطفن من بزبره فى الموسم السابق من قبل احدى السفن الكويتية ، وقد تم بيع ٤ منهن فى صور ومسقط وصحار فيما بعد ، بينما أخذت الفتيات الباقيات الى الكويت — مجموعة المجلس مجلد ١٨٨٠ رقم ٧٩٨٨٠ من تى مكنزى (المقيم بالوكالة) الى ويلوبى ، بوشهر ١٨٣٨/٢/٢٦ .

(٢) لقد كان وضع فونتونيه محل شك . ففى الرسائل التى تبعث بها حكومة بومباى كان يشار اليه « بنائب القنصل الفرنسى المزعوم » أما السير جون هاوس رئيس مجلس الهند ، فقد أشار فى ذلك الوقت الى وجود شخص يدعى فونتونيه يقيم فى فارس كعالم من علماء النبات للحكومة الفرنسية ، ثم عين نائبا للقنصل الفرنسى فى تربيزوند ، وهو ذكى وظريف =

لقد اقتنع فاريش الحاكم بالوكالة من النجاح الذى حققه المقيم بأن تفاؤله فى شهر فبراير كان موقفا سابقا لأوانه ، وبالتالى فقد أوعز الى هانيل فى صيف عام ١٨٣٨ بأن يضع ويقدم خطته لوقف تجارة الرقيق مع الهند . وقد عززت الجهود المبذولة فى هذا المضـــمار عندما اتهم نائب القنصل الفرنسى فى البصرة المسيو فرنتونيه حكومة فاريش بالتواطؤ فى تجارة الرقيق ، وبوضع غشاوة على أعينها ازاء عمليات تهريب العبيد الى اقليم بومباى . وقد وجه المسيو فونتونيه هذه الاتهامات عند زيارته لبومباى على ظهر الطراد الفرنسى بقيادة الكابتن غولين الذى زار المينـــاء لتموين سفينته أثناء قيامه بعمليات مسح للسواحل الافريقية وجنوب الجزيرة . وعلى حد قول فونتونيه فقد كان يتم انزال الرقيق فى بومباى بعــد أن يرتدوا الزى النسائى ثم ينقلون فى محفات . ولا يعترض رجال البوليس على العملية ، وهكذا يجد العبيد طريقهم الى داخل البلاد بمنتهى السهولة والاطمئنان . واذا نشب خـــلاف بين المقاولين ، فتمثـــل الأطراف أمام البوليس ، ويتقدم العبيد بوصفهم خدما ، أما البوليس فلا يتحرك أو يحاول التحقيق فى هوياتهم ..

وعلى الرغم من أن فاريش كان يعرف أن اتهامات فونتونيه التى كان قد سبق أن وجهها منذ ثلاث سنوات ، عندما قال بأن نقل العبيد كان يتم بكل حرية فيما بين الهند والخليج فى سفن تحمل الجنسية البريطانية لم

= ومهرج وأحمق جدا ، وهو يبدى رأيه فى كل مســـأله على وجه الأرض (مجموعة أوراق المجلس مجـــلد ١٧٩٧ رقـــم ٧٣٨١٦ محضر فاريش ١٨٣٨/١١/١٠ وملحوظة هوب هاوس) .

تكن صحيحة ، الا أنه لم يعترف بذلك رسميا . فقد كان هناك تساهل من جانب المسئولين فى ميناء بومباى ، وآن الحكومة لم تحاول بصورة جدية أن تحد من حجم تجارة العبيد بين الهند وافريقيا وشبه الجزيرة . ولقد قرر فاريش بهذه المناسبة على انه لابد من القيام باجراء لتصحيح الوضع ، ولما كان هانيل قد سبق أن أوصى ردا على طلب جرانت اليه فى الصيف . فقد رأى أن يتم تعديل خطة جرانت بمطالبة سلطان مسقط بتعديل خط مورسبى ، وبمطالبة الشيوخ بمراعاة نظام ذلك الخط ، وأن يقوم السلطان وشيوخ الساحل بمنح طرادات الأسطول الهندى سلطة تفتيش السفن التى تخالف نظام هذا الخط ومصادرتها ، كما اقترح هانيل أن يعتبر استبعاد الصوماليين ، أو أى فئة أخرى من الذين يعتبرون أحرارا بمقتضى الشريعة الاسلامية ، عملا من أعمال القرصنة وقد أقر فاريش هذه التوصيات ، وفى نهاية العام أوعز الى هانيل ببدء مفاوضاته مع الحكام المعنيين وكلف المقيم بأن يعمل على ادراج كل ساحل مكران ضمن المنطقة المحظورة على تجارة الرقيق واعتبار الأحباش وكثير غيرهم من المسيحيين ن الأحرار الذين لا يجوز استرقاقهم .

وقبل أن يتمكن هانيل من عرض هذه المقترحات على السيد سعيد كان قد تلقى ايعازا من لندن بالعمل على تعدل معاهدة مورسبى . وكان السيد سعيد قد أوفد مبعوثا الى انجلترا فى صيف عام ١٨٣٨ لتقديم التهانى بمناسبة اعتلاء الملكة فكتوريا العرش ، ولتوثيق روابط الصداقة بين السلطنة والحكومة البريطانية عن طريق ابرام معاهدة صداقة وتفاهم بين الدولتين ، وكان يرافق المبعوث السلطانى الكابتن كوجان من الأسطول الهندى الذى اكتسب ثقة السيد سعيد ، وطلب اليه أن يكون الوسيط بين مندوبه والحكومة البريطانية . وقد وجد كوجان كلا من بالمرستون وهوب

هاوس يرحبان بفكرة عقد اتفـاقية ، لا من حيث الأهمية التى أخـذت تكتسبها السلطنة فحسب ، سيما بعد أن وضحت أطماع محمد على باشا ونشاطه فى شبه الجزيرة العربية ، وانما لأن ابرام مثل هذا الاتفاق ، كما أشار كوجان بنفسه ، سوف يحمل السلطان الى الحد أو بالأحرى الى حظر تجارة الرقيق بين افريقيا والسلطنة (١) .

وفى نهاية شهر أغسطس ١٨٣٨ كلف بالمرستون المختصين بوضـع صيغة معاهدة تجارية عرضت على كل من مجلس الهند وشركة الهنـد الشرقية لابداء آرائهم عليها . وكانت تضم هذه المعاهدة ١٤ بندا ، وأهم بنودها هى تلك التى تتعلق بمعاملة سفن السلطنة فى الموانىء البريطانية معاملة أفضل ، وفرض رسم لا يزيد على ٥٪ من قيمة السلعة على البضائع البريطانية الواردة للسلطنة ، وتعين قناصـل للاشراف على المصـالح البريطانية ورعاية الرعايا البريطانيين فى السلطنة . وكانت تجارة الرقيق تمثل بنودا ثلاثة ، الأول يجدد ويؤكد معاهدة مورسبى والثانى والثـالث اشتملا على أمور لم تكن واردة فى تفكير السلطات الهندية من قبل . وينص البند السادس عشر على ما يلى « كما يتعهد صاحب السمو بأن يحظر ويمنع نقل العبيد بين ممتلكاته والأقطار الأخرى ، وبصورة خاصة أقطار الهنـد وموانىء البحر الأحمر ومنطقة الخليج الفارسى » أما البند السابع عشر من الاتفاقية ، فيلزم السيد سعيد بمعاقبة كل من يتعـامل فى الرقيق من رعاياه أو فى تصديرهم ، وأن يوافق على أن تخضع كافة السفن التى ترفع

---

(١) الرسائل العامة السـياسية والسرية للمجلس مجلد ٩ رقم ١ من كوجان الى جوردون (كاتب المجلس) ١٨٣٨/٧/١٨ .

علم السلطنة للمصادرة والحجز فى حالة نقلها العبيد الى خارج السلطنة . كما يحوى الطرادات البريطانية حق مصادرة تلك السفن ، كما يحق للمحاكم البريطانية محاكمة جميع أصحاب السفن التابعة له أو تحمل علم السلطنة اذا وجدت أنها تقوم بنقل العبيد ، وذلك فى أى مكان تكون فيه هـــذه السفن ، وأيا كانت وجهتها ووجهة العبيد الذين تقوم بنقلهم (١) .

لقد فوجىء كوجان بخطورة هذه المقترحات التى لو طبقت فربمـــا تؤدى الى اسقاط السيد سعيد عن عرشه وبالتالى تعرض للخطر الأهداف الحقيقة التى من أجلها وضعت . وهنا أبلغ كوجان مجلس الهند : —

« بأنه يعى تماما النتائج التى قد تترتب على هذه البنود لو أنه وافق على شروطها ، وعلى الأخص اذا ما أدخلنا فى الاعتبار عدد الزعماء المسلمين والدويلات المسلمة التى ترتبط أوضاعها باستمرار تجـــارة الرقيق فى المنطقة . وبعضها دول قومية كدولة سلطان مسقط ، والذى كان منـــذ فترة بعيدة من التاريخ يتلقى أعـــدادا كبيرة من الرقيق من ممتلكاته فى أفريقيا . وانى أتصور أن هذه البنود سوف تضعف سلطة السيد سعيد ، وأنه اذا ما انضم زعماء الوهابيين من داخلية شبه الجزيرة الى القطيف ، فانها قد تؤدى الى تدمير نفوذ السلطنة فى المنطقة ، لأن الاجراءات التى سوف تقتضيها هذه الاتفاقية سوف تحرم سلطان مســقط من كل عطف ودعم من شعوب شبه الجزيرة ، كما انها ستضر بمصالح حكومة فارس ،

---

(١) مسودات المجلس — من التقارير السرية الى حكومة الهند مجـلد ١١ مسودة الى الحاكم بومباى ١٨٣٨/٩/٢٨ (رقم ٤٠٨) ومرفق مسودة لاتفاقية تجارية (أغسطس ١٨٣٨) .

ومصر ، والسند ، وانى لا أعرف الى أى حد سوف ترى حكومتنا نفسها مضطرة تحت هذه الظروف الى مساعدة صاحب السمو سلطان مسقط ، والى أى حد ستجد نفسها متورطة من خلال تقديم هذا العون ، وهى كلها أمور تتطلب منى النظر الى الموضوع بكثير من الاهتمام والتفكير » .

واذا كان لابد من اجراء مفاوضات لابرام معاهدة حول الرقيق فسيكون من الأفضل كما أشار كوجان أن تقوم حكومة الهند بابرامها . ومن الأفضل الى حد أكبر أن أية قيود يراد تطبيقها فيما يختص بهذه التجارة فينبغى أن يتم التفاهم حولها مع السيد سعيد بطريقة خاصة ، ولا ينبغى ادراجها ضمن معاهدة . أما كوجان نفسه فكان يحبذ سياسة الخطوة خطوة ، تبدأ بتبنى مقترحات حكومة بومباى بتعديل خط مورسبى ، والحصول للأسطول الهندى على حق تفتيش ومصادرة السفن وهى الحق الذى يقتصر حتى الآن على الأسطول الملكى . وكان لابد للسيد سعيد من أن يتعرض لبعض الخسارة فى دخله ، اذا وافق على هذه التنازلات ، غير أنه يمكن تعويضه، كما اقترح كوجان عن طريق السماح له باستخدام حوض السفن فى بومباى لاصلاح سفنه ، وباعفائه من دفع رسوم الميناء والارشاد فى موانى الهند البريطانية (٥).

وقد أقر كل من مجلس ادارة الشركة ومجلس الهند آراء كوجان ، فقد كان من رأى مجلس الادارة بأن أقصى ما يمكن أن يتوقعوه من السيد سعيد ، هو استخدام نفوذه للحد من عمليات نقل العبيد من ممتلكاته الافريقية الى هذه المناطق . وبالتالى فان مطالبته بأكثر من هذا سوف يعرض نفوذه للخطر فى العالم الاسلامى ، وقد أخذ بالمرستون المبادرة ، ومع احتمال نشوب أزمة مع حكومة فارس حول البحيرة ، وأزمة أخرى

متوقعة من محمد على ، لم تكن كل هذه الظروف تسمح باستفزاز مشـاعر العالم الاسلامى بالعبث بواحد من أقدم معتقداته . وقد تم تعديل المعاهدة التجارية ، وأوعز الى كوجان الذى فوض بابرام تلك المعاهدة بالنيابة عن الحكومة البريطانية ، بأن يقصر محادثاته مع السيد سعيد ضمن موضـوع تجارة الرقيق للحصول للأسـطول الهندى على حق تفتيش ومصادرة أى سفينه تخصه تكون مبحرة للناحية الشرقية من خط مورسبى ، وأن يحاول اقناع السيد سعيد باستنكار عمليات نقل الرقيق من ممتلكاته الى المناطق الأخرى (١) .

وقد سافر كوجان الى زنجبار عن طريق بومباى ، وهناك تم التأكيد عليه بأن الهدف المباشر لحكومة الهند لم يكن القضاء كليا على تجارة الرقيق وانما حصرها فقط على السواحل العربية والافريقية ، ماعدا الهند . وقد تضمنت المعاهدة التى عقدها كوجان مع السيد سعيد فى زنجبار بتاريخ ١٨٣٩/٥/٣١ بندا واحدا فقط حول تجارة الرقيق « وهو المادة ١٥ » التى هى تجديد وتأكيد لمعاهدة مورسبى ، ومنحت حق تفتيش ومصادرة السفن التى اقرتها تلك المعاهدة لسفن الاسطول الهندى ، ولم يرد اى ذكر لقيام السيد سعيد باستنكار ممارسة تجارة الرقيق ضمن أراضيه (٢) .

فى شهر يوليو ١٨٣٩ قدم هانيل المقترحات الخاصة بتجارة الرقيق

---

(١) مجموعة اوراق المجلس من التقارير السرية الى الهند مجلد ١١ مسودة الى الحاكم العام ١٨٣٨/٩/٢٨ (رقم ٤٠٨) ومرفق بها نسخة من خطاب بالمرستون الى كوجان ١٨٣٨/٩/٢٦ .

(٢) راجع « المعاهدات » تأليف اتيشيسون ص ٦٠ — ٦٥ .

الى شيوخ الهدنة ، غير أن الوقت الذى اختاره هانيل لايبدو أنه كان وقتـا ملائما ، فالأزمة التى فجرها الوجود المصرى على سواحل شبه الجزيرة ، وحصار الفرس للحيرة ، كانا فى ذروتهما ، بينما كانت هيبة بريطانيا فى الخليج فى ذلك الوقت فى الحضيض ، وذلك منذ أن كان القواسم يشنون هجماتهم على السفن البريطانية بمنتهى السهولة . وازاء تلك الملابسات كان على هانيل أن يمارس مهمته بحذر شديد ، وبالتالى فقد حصر مهمته ضمن ثلاثة مطالب : الأول هو أن يحصر الشيوخ نشاطهم ونشاط رعاياهم فيما يختص بالعبيد ضمن المنطقة الغربية للحظر الممتد من رأس جادل على ساحل مكران الى نقطة درجتين شرقى سقطره ومنها الى رأس ولجارو ، والثانى أن يمنح الشيوخ سلطات لطرادات الأسطول الهندى بتفتيش ومصادرة أى من السفن التابعة لرعاياهم تعمل من الشرق من ذلك الخط ، وتحمل عبيدا ، مالم يتسبب فى وجودها هناك عوامل جوية ، والثالث أن يعتبر الاتجار فى الصوماليين عملا من اعمال القرصنة ، وتفرض عليه العقوبة بموجب ذلك . ولم يكن الوقت مناسبا حسب رأى هانيل للمطالبة باعتبار الأجناس كالصوماليين من الأحرار . ولم يظهر أى من الشيوخ أى اعتراضات على المقترحات التى قدمها هانيل ، وبالتالى فقد نجح هانيل فيما بين ١ و ٣ من شهر يوليو من الحصول على اتفاق مكتوب من جانب حكام ابوظبى ودبى وام القيوين والشارقة ثم بعد مضى خمسة أشهر أى فى ديسمبر سنة ١٨٣٩ حصل هانيل على اتفاق مماثل من السيد سعيد مرة اخرى تحت ظروف غير ملائمة .

وقد أوضح هانيل للسيد سعيد ، بأنه على الرغم من الاتفـاق الذى حرره السيد سعيد فى الآونة الأخيرة مع بومباى بتعويض سفن الأسـطول الهندى فى تفتيش ومصادرة السفن التابعة لمسقط ، الا أن ذلك الاتفـاق قد أبرم بين السيد سـعيد والحكومة البريطانية وليس مع حكومة الهنـد

وشركة الهند الشرقية . وقال بأن حق التفتيش والمصادرة ينبغى أن يمنح الى سفن الأسطول الهندى مباشرة ، وذلك من خلال اتفاقية مستقلة . وقد أقر السيد سعيد رأى هانيل ووافق على منح ذلك التفويض . كما وافق أيضا على حظر الاتجار فى الصوماليين بين رعاياه وبتعديل خط مورسبى ، وكان الاعتراض الوحيد للسيد سعيد على الاقتراح الأخير ، وهو أن تحديد الطرف الشمالى للخط ، كما حدده هانيل فى الاتفاقات التى عقدها مع شيوخ الساحل ، أى عند رأس جواديل ، سوف يضع ممتلكاته على ساحل مكران وهى جواذر وشهبار ضمن المنطقة المحظورة . وهنا وافق هانيل على اجراء تعديل على النقطة التى ينتهى عندها الخط ، بحيث ينتهى عند بسنى بحيث تبقى جواذر وشهبار مفتوحتين للتجارة . وفى يوم ١٧ من ديسمبر سنة ١٨٣٩ ، وقع السيد سعيد على الاتفاق المتضمن للشروط الثلاثة التى اوردناها آنفا (١) .

---

(١) مجموعة أوراق المجلس مجلد ٧٩٨٨٠ من هانيل الى ريد (السكرتير السياسى لحكومة بومباى) مسقط فى ١٨٣٩/١٢/١٧ (رقم ١٢٣ الادارة السياسية) وقد نشرت نصوص هذه المعاهدات فى كتاب اتشيسون بعنوان « المعاهدات » فصل ١١ ص ٦٧ — ٦٨ ويذكر السير ارنولد وليسون فى مؤلفه الخليج الفارسى ص ٢١٧ ، بأن الخط اللاحى الجديد ينتهى عند رأس بيزوم ، وبهذا التحديد الجديد للخط المحظور ، أصبحت الموانى التابعة لسلطان مسقط وهى جواذر وشهبار مغلقة فى وجه تجارة الرقيق . ومن ناحية أخرى فان تقرير هانيل حول ابرام هذا الاتفاق يشير بوضوح الى « بوسين » باعتبارها نهاية الحدود الشرقية لأراضى صاحب السمو على ساحل مكران . ولعل الخطأ الوارد فى رأى ولسون هو وجود التباس بين =

ان التعهدات المكتوبة التى تم الحصول عليها من جانب هانيل فى عام ١٨٣٩ والتى تهدف الى اسدال الستار على تجارة الرقيق من غربى الهند . ولم يكن الهدف من ابرامها هو التعرض للسير الطبيعى لهذه التجـــارة فى المناطق الأخرى . ومع ذلك فان حكومة بومباى كانت تأمل أن الحد من مجال هذه التجارة ، قد يؤدى بالمثل الى تقلص فى حجمها ، وعلى أى حال فلم تظهر بوادر لهذه الآمال ، فالتقارير التى كانت ترد من الخليج خلال النصف الأخير من عام ١٨٤٠ كانت كلها تشير الى أن التجارة آخذة فى الازدهار بمعدل أقوى . وكانت هذه التقارير مبنية على أصح الاستنتاجات عن وضع تجارة الرقيق فى الخليج . وقد قام باعداد تلك التقاوير الكابتن نوت قائد السفينة الفـرات خـــلال شـــهرى أغسطس وسبتمبر ١٨٤٠ وهى ســـفينة

= لفظة بوسين ويوزيم ، الواقعة على الطرف الغربى لخور شهبار ، بدلا من يسنى الواقعة الى الشرق من جواذر . أما السير ريجلاند كوبلاند (أفريقيا الشرقية وغزاتها) ص ٥٢ فيعتقد بأن تاريخ الاتفاق مع السيد سعيد يسبق تاريخ الاتفاقيات المعقودة مع شيوخ الهدنة : اذ يقول : ان البند الخـــاص بالصوماليين فى اتفاقية مسقط ، كان موجها ضد تجار الرقيق القواسم . وبالتالى فقد كان من حق السيد سعيد بأن يشكو من قيام القواسم بسرقة الرقيق من زنجبار (فقد أبلغ هانيل فى اجتماعهما فى شهر ديسمبر ســـنة ١٨٣٩ ، بأن القواسم كانوا يسرقون ثلاثة أو أربعة من العبيد مقابل كل عبد يشترونه ، بل أن نفس السفينة التى أقلت مبعوث الشيخ سلطان بن صقر الى مسقط لبحث أسس الاتفاق المزمع ابرامه مع شيخ القواسم قد شوهدت قبل ابحارها وعلى ظهرها عشرون عبدا) أما فيما يتعلق بالصوماليين فقـــد كان سكان مسقط كالقواسم مسئولين عن ذلك .

الحراسة التابعة للممثلية البريطانية في جزيرة خرك (١) وقد استقى نوت معلوماته من ربابنة السفن العاملة فى المنطقة ، ومن الأسئلة التى كان يوجهها الى ربان كل سفينة تزور خرك لاستصحاب المرشدين لادخالها الى البصرة، وكان هؤلاء الربابنة يخبرونه عن ميناء المغادرة ، وعن الرقيق الموجودين على ظهر السفينة ، والميناء التى تم شراؤهم منها ووجهتهم ، والأسعار التى كان يتم بها بيعهم فى مختلف الموانىء التى ترتادها السفن . ومن استجواب الربابنة توصل نوت الى أن أكثر من ١٠٠ سفينة تقلع من مسقط وصور الى زنجبار كل عام وتعود كل منها بنحو ٥٠ الى ١٠٠ عبد ، بينما تغادر عشرون سفينة أخرى أو أكثر كل عام الى بربرة والبحر الأحمر وتعود بنحو ٢٠٠ الى ٣٠٠ حبشى ، ومن بين العبيد الذين يردون الى مسقط وصور يتم بيع ما يقرب من ٤٠٠٠ الى ٥٠٠٠ عبد في مناطق الخليج . وحتى فى الوقت الذى كان نوت يقوم بتحرياته هذه ، كان ما لا يقل عن ٤٠ سفينة فى طريقها الى الخليج محملة بشحنات من العبيد لبيعهم فى بوشهر ، والبحرين والبصرة والكويت . وقد دهش كل من نوت والمقيم البريطانى بالوكالة من مدى ارتباط تجارة الرقيق بالتجارة العادية . وكان يتم شراء الرقيق أثناء نقلهم الى البصرة من عائد بيع اللؤلؤ ، ومن أرباح التجارة الملاحية الى الهند وافريقيا . وتستخدم المبالغ الناتجة عن بيع العبيد فى شراء جزء من محصول البلح العراقى ، الذى يتم حصاده فى أواخر أغسطس وسبتمبر ، ثم يعاد بيعه فى ساحل الهدنة وفى الهند . وبالتالى فقد كان ثمة احتمال حقيقى ، كما ذكر مكنزى عند تقديمه لتقارير نوت الى حكومة بومباى ، أن يتم تهريب

---

(١) لقد أشرنا الى تقارير نوت أيضا (ص ٤١٦ أعلاه) .

العبيد الى الهند ضمن شحنات البلح وغيرها من السلع التجارية (١) .

تم تعيين حاكم جديد لبومباى فى شخص السير جيمى كارنك ، ولم يكن هذ اعلى استعداد للتساهل فى هذه المشكلة . فقد ذكر بعد اطلاعه على تقارير نوت ، أنه لا يمكن تحمل هذا الوضع اطلاقا وأنه فى الوقت الذى حققت الحكومة البريطانية نجاحا ملحوظا فى قمع تجارة الرقيق فى كثير من مناطق العالم ، فاننا سوف نضطر الى أن نغمض أعيننا عن الذين يمارسون هذه التجارة تحت سمعنا وبصرنا وفى موانئنا وقرر كارنك بأن الاتفاقات التى كانت قد أبرمت أخيرا لابد من تعديلها ، لأنها لا تصلح فى ايقاف تجارة الرقيق مع المنطقة الغربية للهند ، كما كان الغرض من ابرامها . وعلى أى حال فقبل اجراء هذا التعديل على الاتفاقات أراد كارنك الحصول على مزيد من المعلومات عن سير هذه التجارة ، وعلى الأخص فى الموانىء الغربية للهند، واصدر أوامره الى هانيل بتكليف الكابتن اتكنس همرتون ، المعتمد السياسى الجديد فى مسقط ، والكابتن ستافورد هينز المعتمد السياسى فى عدن باجراء تحريات واسعة حول تجارة الرقيق ، وباعطاء آرائهم حول أفضل الطرق لوقفها .

وفى الخارجية البريطانية كان بالمرستون قد توصل هو الآخر الى نفس الاستنتاجات بعد اطلاعه على التقارير الخاصة التى وصلته من الهند ،

---

(١) ملفات الخارجية البريطانية من مكنزى الى ويلوبى خرك فى ١٨٤٠/١٠/٦ (رقم ٩٣ الادارة السياسية لا ومرفق المخابرات المتبادلة مع نوت وتقارير سفينة الحراسة عن شهر سبتمبر ١٨٤٠ والتى احيلت الى وزارة الخارجية .

ومفادها أن سفن مسقط مازالت مستمرة فى تهريب الرقيق الى بومباى ، وأنها كانت تعود ببعض نساء الهند لبيعهن فى مناطق أخرى وتبعـــا لذلك بعث بأوامر الى كارنك فى نهاية ديسمبر لاجراء تحريات حول صـــحة تلك المعلومات ، وأن ثبتت فعليه أن يتخذ الخطوات الكفيلة بوضع حد لهـا وقد تم تنفيذ تلك التعليمات على الفور ، فطلب الى محقق الشرطة القضائى والى مدير الجمارك فى بومباى باجراء تحريات ، كما اعطيت أوامر جديدة الى مأمور الأسطول الهندى ، والى هانيـــل ، وهمرتون لمضاعفة تحرياتهم عن تجارة الرقيق فى الهند الغربية كما صـــدرت أوامر فى ابريل ١٨٤١ الى الكابتن هاريس من هندسة بومباى ، الذى وقع الاختيار عليه ليرأس بعثة الى شوا فى جنوب الحبشة للقيام بتحريات عن وضـــع الرقيق فى الحبشة ، وللتأكد مما اذا كان ملك شوا سهيلا سبلاسى على استعداد للمساعدة فى قمع هذه التجارة .

غير أن أوكلاند كان ينظر الى كل تلك الاجراءات بكثير من الارتياب . وقد ذكر لكارنك فى شهر مارس ١٨٤١ ، أنه اذا كانت تلك الاجراءات سليمة بلا أدنى شك ، الا أنه وفقا للصلاحيات المخولة للحكومة البريطانية بموجب المعـــاهدة الخاصة بمكافحة تجـــارة الرقيق ، فانه يتعين استخدام تلك الصلاحيات الى أقصى الحدود لتحقيق هذا الغرض . اما اذا كان ثمة أى نقص فى تلك الصلاحيات ، فســـوف يكون من الضرورى العمـــل على استكمالها . غير أن اوكلاند فى الأساس لم يكن مقتنعا كل الاقتناع من أن أى اساءة فى استخدام مضمون الاتفاقيات التى عقدت أخيرا بشأن تجـارة العبيد — وكانت الشكوك تراوده فى حجم تلك التجارة وأرقامهـــا — كان يستدعى كل تلك الاجراءات الواسعة ضد تجارة الرقيق العربية فى أوسع

مداها . وقال فيما يختص بشيوخ الهدنة بصفة خاصة ، بأن أى اعلان مفاجىء بحظر التجارة ، سيكون خطوة غير سليمة وربما مجحفة (١) . ولقد تأكدت شكوك الحاكم العام عن حجم تلك التجارة فى موانى الهند الغربية من نتائج التحريات التى أمر كارنك باجرائها فى أواخر عام ١٨٤٠ . فقد ذكر الكابتن روبرت أوليفر من الأسطول الملكى ، وقائد الأسطول الهندى ، بأنه قد علم بأن ربابنة وبحارة السفن العربية التى ترتاد ميناء بومباى قد درجوا على استصحاب الصبية الافريقيين معهم كخدم خاص لهم ، وقد عرف بعد ذلك بأنهم كانوا يبيعون أولئك الفتيان فى بعض الأحيان ، غير أن مدير عام جمارك لم يكن يستطيع اثبات حادثة واحدة من هذه الحوادث . وعلى أى فقد كان يعتقد بأن أصحاب السفن العربية كانوا يقومون باختطاف البنات الهنديات من موانى الاقليم ويبيعهن فى البلدان العربية ، كما قدم قائد

---

(١) مرفقات للخطابات السرية لحكومة بومباى مجلد ٣١ مرفق للخطاب السرى رقم ٣٠ المؤرخ ١٨٤١/٤/٢٧ من ويلوبى الى هاريس ١٨٤١/٤/٢٤، جاءت المبادرة لارسال البعثة الى شوا من بالمرستون الذى اهتم باراء جى. ال .كرافت التى ادلى بها فى عام ١٨٤٠ ، ومفادها بأن مؤامرات المغامرين الفرنسيين فى شوا قد تنجم عن خطر على وضع بريطانيا فى منطقة البحر الأحمر ، وان ثمة امكانيات وفرصا كبيرة فى شوا للتجارة البريطانية وللحد من القسوة التى يتعرض لها العبيد الأحباش كنتيجة للتجارة التى تمارس فى هذا الشأن ، انظر مجموعة المجلس من التقارير السرية الى الهند مجلد ١٣ مسودة الى الحاكم العام فى ١٨٤٠/١٢/٣ (رقم ٦٨٥) ومرفق نسخة من تقرير كرافت الى كامبل (القنصل البريطانى العام فى القاهرة) ١٨٤٠/٧/٣ وخطاب من بالمرستون الى هوب هاوس ١٨٤٠/١٢/٢ .

الشرطة دليلا آخر مماثلا ، حينما ذكر بأن عدد الفتيات اللاتى يتم اختطافهن من الهند لا يزيد على خمس فتيـــات كل موسم . أما فى الخليج فلم يعثر هانيل على أدلة قاطعة عن تجارة الرقيق الى الاقليم ، بينمـــا ذكر الكابتن همرتون فى تقرير له من زنجبار بأن سفن مسقط كانت فى أغلب الأحــوال تنقل عبدين أو ثلاثة عبيد من افريقيا لبيعهم لأثرياء المسلمين ، وأنهـــا من حين لآخر كانت تعود بفتاتين أو ثلاث فتيات من الهند لبيعهن فى زنجبار (١).

وفيما يختص بالاجراءات الطويلة المدى حول مكافحة تجارة الرقيق، فقد كان جميع المسئولين السياسيين متفقين على فاعلية تلك الاجراءات او سلامتها . فلم تكن الفرصة أمام هانيل متاحة لاقناع القبائل السالحلية العربية أن تتخلى عن عادة مرتبطة بنظامهم الاجتماعى والدينى ، وفى نفس الوقت تدر عليهم أرباحا سهلة . وكان هانيل يتفق مع الحاكم العام بأن اصدار تصريح جماعى بتحريم تجارة الرقيق ، وتهديد القبائل بفرض عقوبات مناسبة عليها اذا هى رفضت ذلك سيكون اجراء أحمق ويتسم بالخطورة ، وكان فى رأيه

---

(١) من ملفات وزارة الخارجية البريطانية ، خطاب من اوليفر الى ويلوبى ١٨٤١/٣/٤ (رقم ١٤٥ الادارة السياسية) ومن مدير عام الجمارك الى ويلوبى ١٨٤١/٦/٥ (رقم ٥٢ الادارة السياسية) ومن قائد عام الشرطة الى ويلوبى ١٨٤١/٧/٧ (رقم ١٧٣ الادارة السياسية من هانيل الى ويلوبى ١٨٤١/٦/٢٦، ومن همرتون الى ويلوبى ١٨٤١/٧/١ ، وقد احيلت كل هذه الرسائل الى الخارجية البريطانية بتاريخ ١٨٤١/١٠/١٨ ، وقد أضاف همرتون فى رسالته، الى أنه من الصعوبة بمكان جمع معلومات أكثر عن تجارة الرقيق فى الهند من سكان زنجبار . فهؤلاء ممنوعون منعـــا باتا من التحدث معى ، خوفا من أن يتعرضوا للتدمير من جانب رئيس الجمارك فهو يملك السلطة فى منعهم من مزاولة التجارة ، وله نفوذ اوسع من نفوذ صاحب السمو نفسه) .

بأن من الأفضل الاتصال بالسيد سعيد لمنع سفن القواسم ارتياد موانئه الافريقية ، كما سبق له أن أعرب عن استعداده لتلبية هذا القرار لهانيل ، عند اجتماعه به فى شهر ديسمبر سنة ١٨٣٩ — وبأن يخول الطرادات البريطانية حق مصادرة أى سفينة داخل حدود أراضيه ، وأضاف هانيل ، « بأنه فى حدود تأكدى فان المناطق التى يمكن الحصول فيها على العبيد هى نفس المناطق بالاضافة الى ساحل بربرة • ولما كان سكان المنطقة الأخيرة هم من الصوماليين، فان جميع السفن التابعة للقبائل العربية التى ترتاد تلك المنطقة ، تعتبر خاضعة للمصادرة اذا كانت تحمل عبيدا • وكانت سفن الخليج تزور ميناء بربرة خلال موسم الرياح الشمالية الغربية ، بحيث يمكن ممارسة رقابة على الميناء المذكور خلال موسم تجارة الرقيق • وكان هانيل ، بأنه حتى فى حالة تنفيذ الاجراءات ، فان الأمل ضعيف فى أن تؤدى الى الحد من تجارة الرقيق. فقد كانت هذه التجارة تعتمد فى الأكثر على سفن مسقط وصور وغيرهما من الموانىء العمانية ، وهذه السفن بالاضافة الى الموانىء الخاضعة لفارس وللسلطة التركية ، سوف تستثنى من القيود المزمع فرضها • فاذا أمكن اقناع الحكومتين التركية والفارسية لاغلاق هذه الموانىء فى وجه هذه التجارة ، واذا أمكن تخصيص قوة بحرية من الطرادات لمكافحة نشاط هذه التجارة ، فقد يكون هناك أمل فى الحد من هذه التجارة ، حسب تصور هانيل أو بالأحرى فى وقفها كليا •

ان لهجة التشاؤم التى سادت موقف هانيل كانت نتيجة لموقف الكابتن هينز المعتمد السياسى فى عدن ، الذى كان يتصور بأن أية محادثات حول الحد من تجارة الرقيق من البحر الأحمر سوف تكون عقيمة ومعقدة ، كما أن هناك

خمسة منافذ لهذه التجارة على الساحل الافريقي وهى : سواكن ، ومصوع ، وتجورا ، وبربرة . وزيلا . والمنفذان الأولان خاضعان لوالى مصر . وفى رأى هينز أن تجورا يصدر منها أكبر عدد من الرقيق ، بينما يسيطر على بربرة الزعماء المسلمون وهم يحصلون على الجزء الأكبر من مواردهم من دخل هذه التجارة ، أما زيلا فهى تخضع لشريف مخا الذى كان يؤجر عمليات هذه التجارة لأحد الرؤساء المحليين ، ويشاطر هينز هانيــــل فى الرأى بضرورة مرابطة أحد الطرادات بالقرب من ساحل بربرة خلال موسم السوق السنوى لهذه التجارة من نوفمبر حتى مايو ، على الرغم من انه كان يعتقد بأن وجود الطراد لن يؤثر على هذه التجارة فى الأحباش ، والتى لا يمكن الحد منها ، الا باتخاذ اجراءات فعالة من داخلية البلاد . وقد حذر هينز بأن التدخل فى تجارة الرقيق فى البحر الأحمر قد يثير حروبا دينية بين قبائل اليمن والحجاز ، وأنه لابد من اتخاذ الحذر فى أى خطوة تتخذ ضد هذه التجارة وان نتجنب القيام باى محاولة مباشرة لاستئصال هذه التجارة . وقد أشار همرتون بنفس الآراء على السلطات الحاكمة فى الهند وقال « بأن أى تحرك مفاجىء بصدد تجارة الرقيق سوف يحرج السيد سعيد أمام رعاياه وعلى الأخص فى عمان ، مالم يتم دعم المطالب البريطانية للحد من تجارة الرقيق بقوة من الأسطول ، فان هناك أملا ضئيلا فى رأى همرتون ، أن يجازف السيد سعيد بتحدى مشاعر مواطنيه لمجرد ارضاء النزعات الانسانية للحكومة البريطانية(١) .

---

(١) من مرفقات الخطابات السرية لحكومة بومبـــاى مجــلد ٣٤ مرفق للخطــــاب السرى رقــم ٥٩ المـؤرخ ١٨٤١/٧/١٧ من هينز الى ويلـــوبى ١٨٤١/٧/٥ (رقم ٥٤ الادارة السرية) وملفات الخارجية البريطانية من هينز الى ويلوبى ١٨٤١/١٢/٢٢ (٣٩ الادارة السياسية) واحيل الى الخارجية بتاريخ ١٨٤٢/٤/١٨ وقد اصدر هينز هذا التحذير بعد أن تشاور مع قائد السفينة =

لم ينتظر بالمرستون حتى تصل كل التقارير اليه ليتخذ قراره فى هذه المسألة ، وحتى لو اطلع على مثل هذه التقارير قبل أن يتصرف ، فلم يكن من المحتمل أن يسمح لآراء المسئولين السياسيين بأن تؤثر على أحكامه ، بعد أن صمم على شن حملة تأديبية لممارسى تجارة الرقيق ، كما أنه لن يحيد عن قراره بسبب ما قد تسفر عنه من نتائج سياسية . وكان اعتراض اوكلاند على خطته يسبب له ازعاجا ، فقد كان يتصور بأن الرفق الذى يعرقل المقتضيات السياسية لمهمة انسانية عظيمة كمهمة تحرير العبيد قد ولى . ومن ناحية أخرى فان محمد على باشا قد منى بالهزيمة ، بينما قلمت أظافر الشاه ، وخرجت بريطانيا من الأزمة الشرقية لسنة ١٨٣٩ — ١٨٤١ أقوى مما كانت عليه فى الشرق الأدنى فى أى وقت من الأوقات ، وبالتالى فلم يعد هناك مبرر للانزعاج من موقف بعض حكام شبه الجزيرة العربية الصغار ، فضلا عن السماح لمثل هذه الاعتبارات أن تثبط من عزيمتنا فى شن حرب مقدسة ضد تجارة الرقيق .

فى الثامن من شهر يونيه بعث اللورد ليفسن نائب مساعد وكيل وزارة

= اندمتيون التى كانت قد اشتركت مع السفينة كونستانس فى زيارة بربرة فى شهر ديسمبر سنة ١٨٤١ . وكان الكابتن جرى قائد السفينة اندميتون بعد أن لاحظ تورط رؤساء العشائر الصوماليين فى تجارة الرقيق اوصى بشدة بعدم القيام باية محاولة فى الوقت الحاضر على الأقل لاتخاذ اجراء ضد تلك التجارة وقد كتب فى هذا الشأن الى حاكم بومباى يقول : « اننى مقتنع بأن أى محاولة من هذا القبيل فى الوقت الحاضر سوف تؤدى الى نشوب نزاعات مع هذه القبائل ، مما سيضطرنا الى الاحتفاظ بقوة كبيرة من السفن الصغيرة لحماية تجارتنا فى هذه المنطقة » (ملفات الخارجية من جرى الى =

الخارجية برسالة شديدة اللهجة الى مجلس الهند ، يطلب فيهـا اصـدار التعليمات اللازمة الى حكومة الهند لكى تقوم بابلاغ سلطات مسقط وشيوخ الهدنة ، بأن المجلس لن يسمح بعد الآن باستمرار تجارة الرقيق « ... ذلك أن شعب انجلترا قد نما لديه احساس بالمرارة ضد هذه التجارة ، وما ينطوى عليه من اجرام » هذا ما جاء فى رسالة ليفسن ، وبالتالى فلم يعد فى مقدور الحكومة البريطانية ان تمتنع عن استخدام كل ما لديها من سبل لمنع استمرار هذه الأعمال حينما تستطيع ذلك ، اما اذا كان سـلطان مسقط وشـيوخ الساحل يراودهم أقل شك فى سلامة هذا القرار فيتعين ابلاغهم بما يلى :

« . . . لقد تضافرت عوامل كثيرة لتمكن الشعب البريطانى من أن تكون لديه قوة بحرية ونفوذ فى مياه المحيط الهندى والخليج الفارسى والبحر الأحمر ، لم تبادر الى استخدام تفوقها البحرى هذا لمنع تجارة الرقيق من لاستمرار فى هذه الاصقاع » وعلى سلطان مسقط وشيوخ الهدنة أن يشتركوا جميعا فى التوقيع على معاهدة تحرم تجارة الرقيق فى البحر والبر ... وأن تسمح لسفن الحرب البريطانية تفتيش وحجز ومصادرة كل سفينة من سفن المنطقة يتبيين أنها تحمل عبيدا وفى اى جزء من المنطقة ، ولتعويض سلطان مسقط عن الخسارة التى سوف يتكبدها من هذا الاجراء ، فقد كان بالمرستون على استعداد لتقديم معونة سـنوية اليه بواقـع ٢٠٠٠ جنيه استرلينى ، لفترة تمتد لثلاث سنوات ريثما تنتعش ميزانية السيد سعيد كنتيجة لتوسع التجارة المشروعة ، لسد الفراغ الذى سينشأ عن الغاء تجارة الرقيق . أما بالنسبة لشيوخ الهدنة فليس هناك أى تعويض لهم . ويكفى أن يبلغوا بأن الاتفاقات والمعاهدات المعقودة معهم ، تعنى التزامهم بالغاء تجارة

= حاكم بومباى ١٨٤٢/٢/٢ وقد أحيل الى الخارجية بتاريخ ١٨٤٢/٤/١٢).

الرقيق فى سفنهم وفيما بين رعاياهم . وان الهدف الوحيد من المعاهدة المقترحة الآن هو مجرد تأكيد للمعاهدات السابقة وبصورة أكثر وضوحا . أما اذا لم تكن لديهم الرغبة فى ابرام اتفاق جديد حول الموضوع ، فان الحكومة البريطانية ترى انها تكتفى بالعمل بموجب المعاهدات السابقة دون ما حاجة الى ابرام اتفاقيات جديدة بهذا الشأن .

غير ان الرأى الأخير لم يكن صحيحا بالمرة . ذلك أن التفسير القانونى الذى يمكن ان تقوم عليه هذه الاتفاقيات ، كما أشار الى ذلك أكثر من مرة الكابتن هانيل ، وهو الرجل الذى باشر المفاوضات لعقد هذه الاتفاقيات ، هى أنها حظرت تجارة الرقيق بالنسبة للصوماليين ، وخطف الافريقيين لتحويلهم الى رقيق ، ونقل الرقيق عبر خط مورسبى . وضمن هذه الحدود فقد كانت تجارة الرقيق العربية شرعية بصورة كاملة ، رغم ما كانت تنطوى عليه من ضرر فى نظر البريطانيين . وفضلا عن ذلك فقد كان من المؤكد بدرجة مطلقة أن الحكام العرب الذين اشتركوا فى التوقيع على تلك المعاهدات ، لم يكونوا يتصورون أنها تؤثر بأى حال على حرية تجارة الرقيق فى شبه الجزيرة والخليج ، فضلا عن اعتبارها معاهدة لالغاء تلك التجارة الغاء تاما . فهل يصح الآن بأن نعود فنقول لهم بأن تفسير الحكومة البريطانية لتلك المعاهدة يدور حول هذا المعنى ، مما يخشى منه بأن يؤدى الى ردود فعل عنيفة من جانبهم ، قد تقضى على جميع المكاسب السياسية التى تحققت لبريطانيا فى الخليج على سبيل ترويض شعوبها ، وادخال المدنية اليهم اعتبارا من هذا القرن . فاذا كان بالمرستون يعى تلك الحقائق فانه لابد أن يكون قد حاول تجاهلها . فلقد غدا مصمما أنه ابتداء من ذلك التاريخ فان تشكيل وتكييف السياسة

البريطانية بالنسبة لتجارة الرقيق فى شبه الجزيرة ، سيكون من اختصاص وزارة الخارجية ، وليس من اختصاص حكومة الهند التى كان يعتقد بانها لم تكن متحمسة فى جهودها لمحاربة هذه التجارة ٠

وبانتقال مهمة مكافحة تجارة الرقيق الى وزارة الخارجية ، فان طبيعة هذه الحرب قد مرت بتغيرات واسعة أساسية ، فعلى حين كان هدف سلطات الهند مقصورا على ابعاد هذه التجارة عن شواطىء الهند الغربية ، فان هدف وزارة الخارجية البريطانية قد أصبح هو استئصال هذه التجارة أينما وجدت فى البحار الشرقية ٠وفى رسالة ليفسن المؤرخة ٨ يونيو وردت الخطوط العريضة للاساليب التى ستتبع فى ذلك المجال ، فقد تقرر ممارسة الضغوط على الحكام المسلمين بالتعهد بتحريم هذه التجارة فى أقطارهم وحدودهم عن طريق عقد معاهدات معهم لهذه الغاية ، ثم يتولى الاسطول البريطانى تنفيذ ما جاء فى تلك المعاهدات ، أما اذا أظهر أحد الحكام معارضته لذلك فسوف يتم تفسير المعاهدات القائمة تفسيرا يبرر للطرادات البريطانية اتخاذ الاجراءاتاللازمة ضد رعايا ذلك الحاكم وسفنهم٠ وباختصارفقد كان بالمرستون قد عقد النية على تجاهل حرفية تلك المعاهدات القائمة ، بحيث يقوم بتطبيق روح تلك الاتفاقيات ، كما أن هذا سوف يتم بدوره وفقا لمتطلبات المرحلة السائدة ٠

غير أن حكومة الهند لم تكن على استعداد للموافقة على تلك الاجراءات ٠ ففى شهر سبتمبر من عام ١٨٤١ أعرب اوكلاند عن رأيه لكارنك ، بأن تقارير هانيل وهينز وهمرتون تظهر فى جلاء بأن تجارة الرقيق فى المناطق الغربية من الهند على الأقل قد تضاءلت كثيرا من حيث الكم ، ومن المتوقع أن تتضاءل

تدريجيا حتى تختفى فى النهاية دون ما حاجة الى اتخاذ اجراءات جديدة لحظرها ٠

وبعد شهر أعلن اوكلاند بأن السياسة التى وردت فى خطاب ليفسن لاصدار اعلان لحكام سواحل شبه الجزيرة يجعل من الاتجار فى الرقيق عملا غير قانونى وقد وصفها بانها سياسة غير واقعية ولا يمكن تطبيقها ، لأنها لن تنفر الحكام العرب فحسب ، بل ملك شوا أيضا ، وهو الذى تبذل الجهود معه لاقامة علاقات تجارية بين البلدين ٠ « ان هذه الخطوات المباشرة لمنع تجارة الرقيق كما قال اوكلاند ، تخلق صعوبات سياسية ، بحيث يبدو تحقيق الهدف منها غير ممكن عمليا ، بدون التعرض لخصومات مع كثير من الامراء والقبائل الافريقية ، الذين نحاول أن نعقد صداقات وأحلافا معهم ، والذين قد يؤدى اقامة صلات وثيقة وعلاقات تجارية مشروعة معهم ، وتحقيق نتائج أفضل لقمع تجارة الرقيق ، بدلا من اللجوء الى الاجراءات المباشرة والتدخلات القسرية ، وأضاف اوكلاند ، بأنه على أى حال ، فحتى الاجراءات القسرية لن تأتى بأى مفعول ، دون الاستعانة بقوات بحرية أكبر من تلك المتوافرة فى المياه العربية والافريقية ٠ كما ان هذه الاجراءات لو اتخذت لن تسهم فى تقليص هذه التجارة الى حد كبير ، ما لم يحصل على تعاون الحكومتين الفارسية والتركية ، وهو هدف ، على حد اقتراح اوكلاند ، يجدر بوزارة الخارجية أن توليه عنايتها ٠

استقبلت آراء الحاكم العام فى حكومة بومباى بمشاعر مختلطة ، حيث اكتشف المسئولون أخيرا بأن اتفاقات عام ١٨٣٩ قد فشلت ليس فى وقف تجارة الرقيق الى كتش وكاثياوار والسند فحسب ، بل والى اقليم بومباى كذلك ٠ كما أن المعلومات قد بدأت تتكشف فى هذا الوقت عن مدى انغماس

الموانىء الفارسية وموانىء الخليج فى تجارة الرقيق ، الا أن سكان هذه المناطق لم يكونوا ملتزمين بأى شكل من الأشكال بخط مورسبى الملاحى او الامتناع عن اختطاف الافريقيين او استبعاد الصوماليين . أما ما هى الأسباب وراء استغراب كارنك وزملائه من المسئولين عن عدم احترام سكان هذه المناطق لمعاهدات ١٨٣٩ ، فمن الصعب معرفتها ، سيما وان تلك المعاهدات كانت تعتمد فى تطبيقها على يقظة قادة الاسطول البريطانى فى البحار العربية . على ان النقص فى عدد الطرادات فى الفترة الواقعة بين عام ١٨٣٩ وعام ١٨٤١ ، يعود فى الواقع الى انه لم تكن هناك أعداد كافية منها للدفاع عن المصالح السياسية الحيوية البريطانية فى الخليج . ناهيك عن تخصيص بعضها لمراقبة عمليات تجارة الرقيق . ولعل هذا العامل بالذات كان يكفى لاقناع هانيل بعدم احترام سكان الساحل للاتفاقيات المعقودة معهم . وهكذا فقد بقى يجهل هذه الحقيقة ، الى ان تنبه اليها هانيل فى خريف عام ١٨٤١ .

خلال زيارة قام بها الكومندور بركس قائد أسطول الخليج الى ساحل الهدنة فى شهر اغسطس سنة ١٨٤١ ، علم بأن سفن القواسم التى تتعامل مع افريقيا قد عادت ذلك الصيف من بربرة وعلى متنها ما لا يقل عن خمس عشرة فتاة صومالية كرقيقات ، وتم انزال بعضهن فى رأس الخيمة ، بينما ارسلت البقية منهن الى لنجة فى الخليج . وقد كشفت تحريات بركس بأن سكان موانىء فارس الذين اعتادوا سابقا الحصول على الرقيق من مسقط ، قد أخذوا يقومون برحلات الى افريقيا لهذا الغرض . وقد أخذت هذه السفن فى جلب ٣٠٠ عبد على الاقل فى كل موسم من الموانىء الافريقية ، كما كان يتم بيع ٣٠٠ عبد آخرين فى الموانىء الفارسية من جانب سفن القواسم سكان ساحل الهدنة . كما علم بأن أحد أبناء شيخ الشارقة القاسمى وشقيق حاكم أم القيوين ، كانا يتاجران فى الصوماليين ، ويستخدمان ميناء لنجة ميدانا

لنشاطهم هذا . وعند تلقى هانيل لتقرير بركس ، ارتأى بأن يوجه طلبا الى الشيخ سلطان بن صقر لاطلاق سراح الفتيات الصوماليات ، كما اقترح على السلطات المسئولة فى بومباى ، بأنه اذا أمتنع سلطان من تلبية الطلب ، فسينبغى فرض منع على جميع سفن القواسم من ارتياد ميناء خرك ، وهى فى طريقها الى البصرة الذى لا يزال حتى ذلك الوقت تحت سيطرة بريطانيا، ولكن هانيل لم يكن يؤيد كما هو الحال فى قضايا القرصنة ، مصادرة السفن المذكورة ، لأن تجارة الرقيق كانت جزءا لا يتجزأ من حياة هذه القبائل ، بحيث أنه كان يراوده الشك فيما اذا كان فى نطاق سلطة الشيخ سلطان بن صقر حتى لو شاء تسليم تلك السفن او اصحابها الى السلطات البريطانية .

وقد أحال كارناك توصيات هانيل الى حكومة كلكتا ، مشددا فى طلبه بالموافقة عليها وعلى بدء مفاوضات مع الحكومة الفارسية لاقناعها باغلاق موانيها على الخليج فى وجه تجارة الرقيق . غير ان اوكلاند رفض كلا الاقتراحين . وذكر فى رده بأنه قد فوجىء بمدى اشتراك الموانىء الفارسية فى هذه التجارة ، التى كان يتصور مما وصله من معلومات بأنها لم تكن بذات أهمية ، وبأنها قد تضخمت الى تلك الدرجة فى فترة زمنية قصيرة ، مما يستدعى اتخاذ خطوة خطيرة كالتى تقترح الآن ، وفى وقت قد عادت العلاقات الدبلوماسية مع فارس لتوها . وفى الوقت الذى كان موقف الشاه تجاه الحكومة البريطانية ينقصه الود ، ولاتزال مسائل عديدة فى منتهى الخطورة تنتظر التسوية بين الحكومتين . وعلى اى حال فان المبادرة لبدء المفاوضات مع حكومة فارس كما قال اوكلاند ، وفقا لما اقترحه الآن كرناك ، لابد وأن

تأتى من وزارة الخارجية ، وليس من حكومة الهند (١) أن أربعة من الفتيات اللاتى أنزلن فى رأس الخيمة فى بداية الصيف تم نقلهن عائدات الى بربرة فى الصومال فى نهاية العام . وقد سافرت على السفينة الملكية البريطانية أندميون . فقد خضع الشيخ سلطان بن صقر لمطالب المقيم ، ولكن بعد تردد، مما كان يشير بوضوح ، الى أنه لا يمكن الاعتماد لا عليه ولا على بقية الشيوخ للساحل فى الوفاء بالتزاماتهم بموجب معاهدة ١٨٣٩ طواعية ، ولهذا فقد اقترح هانيل فى شهر أكتوبر اقرار فرض نظام الغرامات كعقاب للشيوخ على انتهاك الاتفاقات فى المستقبل . ثم قال بان الوسيلة الوحيدة الأخرى التى قد تكون فعالة فى ردع الشيوخ ، هى مصادرة السفن التى تشترك فى تهريب الصوماليين الى الخليج ، والتى سبق أن وصفها هانيل من قبل بانها وسيلة وحشية . وعلى أى حال ، فاذا رأى الحاكم تبنى هذه الخطة ، فان عملية المصادرة يمكن ان تتم فى شط العرب فى فترة أواخر الصيف حتى

---

(١) من ملفات وزارة الخارجية رقم ٤٤٤/٨٤ من مادوك الى ويلوبى ، فورت وليم ١٨٤١/١١/١ (رقم ١٦٢٨ الادارة السرية) وقد احيل الى وزارة الخارجية . وقد عاد هانيل فعلق عى هذا الموضوع بالقول بأن الزيادة الظاهرة فى اشتراك الموانى الفارسية للخليج فى تجارة الرقيق ، لم يكن يسبب أى زيادة فعلية ، وانما بسبب توصل السلطات البريطانية فى الخليج الى معلومات اوثق عن الموضوع . (انظر مرفقات الخطابات السرية لحكومة بومباى مجلد ٤٣، مرفق للخطاب السرى رقم ٤٩ المؤرخ ١٨٤٢/٤/٣٠ من اللفتنانت كولونيل روبرتسون (المقيم السياسى البريطانى بالوكالة) الى ويلوبى بتاريخ ١٨٤٢/٣/٣١ وقد أشار فيه الى تعليق هانيل على حاشية خطاب مادوك المؤرخ ١٨٤١/١١/١ .

تتواجد سفن اسطول القواسم فى رحلتها السنوية الى البصرة لشحن البلح من هناك . أما البديل الآخر حسب رأى هانيل ، فربما يكون تنفيذه اكثر صعوبة ، وهو منع سفن القواسم من القيام برحلاتها الى افريقيا وعلى الأخص الى زنجبار ، وقد يرحب السيد سعيد بمنع سفن القواسم من الدخول الى ارضـــيه الافريقية ، وهو فى هذه الحالة قد يوافق على تخويل طرادات الاسطول البريطانى حق مصادرة سفن القواسم التى تحاول تحدى ذلك الحظر .

كانت مقترحات هانيل متفرفة ان لم نقـــل خطيرة ، ومما يثير الدهشة أن تأتى هذه المقترحات من الرجل الذى اتسمت اجراءاته بالمرونة . كما كان تفهمه لمشاعر وحزازات عرب الخليج فى غاية الحساسية . والسبب فى ذلك يرجع الى ان هانيل فى خريف عام ١٨٤١ كان يعانى من ارهاق العمل رمن التوتر الذى سببته له الأزمة المصرية والأزمة مع فارس ، ومن انهيار حالته الصحية نتيجة تعرضه لنوبات من الملاريا والدسانتاريا . وربمـــا كان قد ضاق ذرعا مما كان يطالبه به رؤساؤه فى الهند من اليقظة والتشدد فى مواجهة تجارة الرقيق ، بينما استمروا هم فى خضم من تضارب الآراء حول الهدف النهائى من تلك المشكلة . وازاء الالحاح المستمر من جانب رؤسائه بتقديم الاقتراحات والحلول الكفيلة بوضع الاتفاقات القائمة موضع التنفيذ ، مع حرمانه فى الوقت نفسه من تقديم قوة بحرية كافية لتنفيذها ، فقد اضطر الى تقديم حلول اكثر بأسا . وكانت مقترحاته الأخيرة ، هى آخر المقترحات التى عرضها فى هذا الصدد ، وفى أواخر عام ١٨٤١ سافر هانيل فى اجازة عبر رحلة بحرية طويلة فى محاولة لعلاج حالته الصحية التى ارهقها المناخ

القاسى للخليج ورغم صراحة مقترحات هانيل الأخيرة ، الا أن كارناك أولاها كثيرا من الجدية .

فقد كان كارناك منزعجا من آخر التقارير التى وصلته من المقيم البريطانى فى الخليج ، ومن سمسار شركة الهند الشرقية فى مسقط فى أواخر الصيف عن استمرار تجارة ارقيق فى الافريقيين والصوماليين فيما بين مسقط وبومباى ، كما كانت هناك تجارة مماثلة فى الفتيات الهنديات فيما بين ميناء بومباى وموانىء شبه الجزيرة العربية ، وبأن الطريقة المتبعة فى تهريب العبيد الى بومباى كانت تتم حسب تقرير هانيل كالآتى :

« يتم انزال الذكور من العبيد على السفن العربية بوصفهم بحارة تلك السفن ، بينما يتم تحرير الاناث بوصفهم زوجات لهم .. ولما كان غالبية بحارة هذه السفن من الزنوج ، فانه لابد أن يكون من الصعب ، ان لم يكن من المستحيل على ضابط التفتيش ، أن يحدد ، ما اذا كان البحارة بحارة حقيقيين أم رقيقا للبيع ، وبالاضافة الى ذلك فقد تبلغت بأن الزنوج الذين يؤتى بهم للبيع لا يبدون أى معارضة أو رفض ، وهكذا يتم الاشتراك بين الذكور والاناث من هؤلاء الرقيق فى عمليات التمويه ، واذا ما حدث وتم استجوابهم فانهم نادرا ما يدحضون أقوال الربان أو قائد السفينة باعتبارهم جزءا من متاع السفينة أو رجالها .

وقد ذكر روبين اسلام سمسار الشركة فى مسقط ، بأن ما لا يقل عن ٤٠٠ الى ٥٠٠ عبد يدخلون الى موانىء الهند كل عام بهذه الطريقة . وحتى السيد خالد النجل الثانى للسلطان ، كان يشترك فى هذه التجارة ، كما علم السمسار أيضا بأن عددا من الفتيات الهنديات يتم اختطافهن كل عام ،

وعلى الأخص من ساحل مليار ، ثم يتم بيعهن فى مسقط وزنجبار أو فى موانىء البحر الأحمر او الخليج الفارسى .

ولقد انزعج كارناك من تلك التقارير وعبر عن غضبه هذا بالايعاز الى المقيم البريطانى فى الخليج والى الكابتن همرتون من زنجبار بابلاغ مضمون رسالة ليفسن المؤرخة ٨/يونيو الى كل من سلطان مسقط وشيوخ الهدنة بأسرع وقت ، كما انه فى نهاية العام بعث برسالة الى اوكلاند ، يحثه على العمل على تنفيذ الاجراءات التى كان هانيل قد اقترحها فى الخريف غير أن رد اوكلاند لم يرسل حتى أواخر شهر فبراير ١٨٤٢ . وقد كتب هذا الرد فى غمار كارثة الجيش البريطانى فى افغانستان وفى الأيام الأخيرة من منصبه كحاكم عام للهند . ومهما كان موقف حكومة الوطن — ولم يعد وقتها بالمرستون وزيرا للخارجية — فان الوقت لم يكن ملائما ، على حد رأى اوكلاند، لاستفزاز الحكام المسلمين بلا مبرر ، باتخاذ اجراءات شديدة القسوة ضد تجارة الرقيق . فلقد كانت مقترحات هانيل مرفوضة من كافة الوجوه . أن فرض غرامات مالية على شيوخ المنطقة من مخالفات يرتكبها رعاياهم فيما يتعلق بتجارة الرقيق معناه سبق افتراض باشتراك هؤلاء الشيوخ فى تلك المخالفات ، كما أن مصادرة سفن القواسم فى مياه شط العرب من جانب الطرادات البريطانية تشكل مساسا بالسيادتين التركية والفارسية ، فضلا عن أن القانون الدولى لايقرها . كذلك فان اصدار اعلان باعتبار تجارة الرقيق عملا غير قانونى من جانب واحد ، كما رأى بالمرستون وايده هانيل سوف يكون سياسة خرقاء .

« واذا نظرنا الى المسألة عموما من الناحية السياسية نجد ان معالى الحاكم العام أصبح مقتنعا من أن الحكومة البريطانية اذا كان هدفها مركزا على ازالة كل أثر لتجارة الرقيق فى المناطق الواقعة بين الساحل الافريقى

والهند والأقطار المتاخمة للخليج الفارسى ، فيتعين عليها بأن تكيف خطواتها فى هذا السبيل ، بطريقة لا تؤلب عليها قبائل الساحل فى تلك الاقطار ، وتساهم بالتالى فى تقويض ما حققته لنفسها من نفوذ هناك ، فى مساعيها لتحقيق الأهداف النبيلة من سياستها الخاصة بالرقيق ، وانما ينبغى عليها أن تترك هذه المسألة لتتبلور مع الزمن حتى تحقق الأهداف السامية منها ، والا تلجأ الى أساليب القسر والعنف ، حتى لا تثير عليها مشاعر الدول والشعوب الواقعة على ساحل الخليج الفارسى · فقد يفتح مثل هذا الاسلوب الباب أمام القوى الاخرى فتستغله ضدنا ، خصوصا وان مكافحتنا للرق قد تثير علينا قبائل افريقيا الشرقية وشبه الجزيرة العربية · كما اننا قد نعرض النفوذ الذى نتمتع به فى أوساط هذه الدول للخطر · وبالتالى فان معاليه قد بات مقتنعا بأن تأجيل موضوع الرق لبضع سنوات أهون علينا من تعريض نعوذنا لخطر الزوال لذلك النفوذ الذى نستطيع من خلاله أن نحقق المزيد من المكاسب الانسانية فى تلك المناطق الشاسعة من افريقيا الشرقية وشبه الجزيرة العربية · وثمة من الاسباب ما يحمل على الاعتقاد بأننا قد نستفز حتى حليفنا المخلص القديم سلطان مسقط لو عمدنا الى تطبيق شروط المعاهدة التى عقدناها معه بهذه الطريقة العشوائية (١) »

لا مجال لانكار ما انطوت عليه رسالة اوكلاند من آراء وجيهة ، وقد

---

(١) من مرفقات الخطابات السرية لحكومة بومباى مجلد ٤٣ مرفق خطاب السرى رقم ٢٩ فى ١٨٤٢/٣/٣٠ من مادوك الى ويلوبى ، فورت وليم ١٨٤٢/١/٢٨ (رقم ١١٠ الادارة السرية) ·

تأكدت هذه الآراء بوصول تقرير اللفتنانت كولونيل روبرتسون المقيم بالوكالة بعد ذلك بوقت قصير . وكان روبرتسون قد أعد تقريره هذا بعد دراسة النتائج التى أسفرت عنها عمليات التفتيش الأخيرة للسفن التى زارت ميناء خرك ، وهى فى طريقها الى شط العرب خلال صيف عام ١٨٤١ ، ومن خلال ذلك الدراسة توصل روبرتسون الى ان ابلاغ شيوخ الهدنة بمضمون رسالة اللورد ليفسن المؤرخة ٨ يونيه ١٨٤١ لن يكون فى مصلحة الحكومة البريطانية، لأن هؤلاء الشيوخ ، على حد رأيه لم يشتركوا ولا رعاياهم اشتراكا مباشرا فى تجارة الرقيق ، كما كان من المشكوك فيه ، ما اذا كانت حصة سفن هؤلاء الشيوخ فى نقل الرقيق من زنجبار والساحل الافريقى تزيد على سبع العدد الذى ينقل سنويا الى المنطقة وأضاف روبرتسون فى تقريره بأنه لما كانت حصة اشتراك سفن شيوخ الهدنة فى هذه التجارة ، أقل من سفن غيرهم فاننى لا أرى مبررا لاستفزازهم وان نطالبهم بالتخلى كليا عن هذا النشاط ، ومن الأفضل أن نتركهم يتطورون مع مضى الزمن ، والا نحاول أن نفرض عليهم قرارات الاصلاح فرضا ، ولعدم وجود مبررات حقيقية لدينا ، فانه من الأفضل لنا بألا نتحداهم فى هذا المجال (١) كذلك فقد اكتشف روبرتسون بأن أكثرية السفن الضالعة فى عمليات تهريب العبيد ، لم تكن تابعة لمسقط ،

---

(١) من مرفقات الخطابات السرية لحكومة بومباى مجلد ٤٥ مرفق للخطاب السرى رقم ٥٨ المؤرخ ١٨٤٢/٥/٢٣ من روبرتسون الى ويلوبى ١٨٤٢/٣/٤ رقم ٣٥ الادارة السرية) ومرفق به لائحة بعدد الرقيق الذين يتم نقلهم الى مناطق الخليج على السفن التى تزور ميناء خرك خلال يوليو — ديسمبر ١٨٤١ — اعداد اللفتنانت كولونيل دافيس (القائد العام للحامية البريطانية فى خرك) .

او لساحل الهدنة ، بل تخص الكويت ، والبحرين ، والبصرة ، وبوشهر ، وبالتالى فلو أمكن ابرام اتفاقيات مماثلة مع دول هذه الأقطار لحظر اتجار رعاياهم فى الرقيق مع الهند ، فسيكون هذا اجراء مناسبا . وحتى فى حالة التوصل الى عقد مثل هذه الاتفاقات مع دول تلك البلدان ، فان روبرتسون لم يكن متأكدا من نجاحها :

« ان المحاولات والاتفاقيات الفردية فيما يختص بهذه التجارة تبدو لى ، وكأنها محاولة لسد مياه احدى القنوات لدفع مائها الى قناة أخرى . وسوف يكون من الأفضل الى حد كبير لو امتنعنا عن عقد أى اتفاقات بشأن تجارة الرقيق ، اذا كنا لا نستطيع تطبيق نصوص تلك الاتفاقيات بصورة فعالة . كما ان وجود مثل هذه الاتفاقات مع حجم القوة المتوافرة لدينا ، ليسا كافيين لوقف تجارة الرقيق ، ومن هنا يتعين علينا بأن نبادر الى تطبيق نصوص هذه المعاهدات بكل ما نملك من القوة . وفى رأيى أن عدم قيام الحكومة البريطانية بتنفيذ هذا الأمر حتى الآن ، انما هو دليل على ضعفها .

ان ثمة حلا واحدا أكيدا لوقف تجارة الرقيق ، ألا وهو وقفها داخل سواحل افريقيا . فاذا امكن الحصول على حق التفتيش وممارسته بشكل فعال هناك ، فلسوف تنهار هذه التجارة . وعلى أية حال فان روبرتسون هو الشخص الذى يستطيع ان يقول رأيه فى هذا الأمر : « ان سلطان مسقط والزعماء العرب فى الخليج الفارسى ، لا يمكن أن يوافقوا على هذا الحق أو ان يمنحوه لنا عن طيب خاطر لانه سوف يقضى على أكثر الأعمال التجارية رواجا عندهم ، كما سيؤدى الى خلق بطالة واسعة بين مواطنيهم وسفنهم لفترة من الزمن ، فضلا عن انه سوف يشيع التذمر فى صفوف قسم كبير من

رجال القبائل الساحلية . . . » أما بالنسبة لسلطان مسقط فقد كان روبرتسون على يقين من أن السيد سعيد لن يتخلى عن تجارة الرقيق مقابل ٢٠٠٠ تدفع له سنويا ولمدة ثلاث سنوات ، كما لم يكن متأكدا من أن الغاء هذه التجارة سوف يعود على بريطانيا بالمصلحة .

ان قبائل ساحل الهدنة بعد ان حرمت من القرصنة ، أخذت تتجه بشكل متزايد نحو تجارة الرقيق خلال السنوات الأخيرة ، وكانت هذه التجارة تدر أرباحا عليهم ، كما كانت تتفق مع شراسة طباعهم ، فاذا ما حرموا الآن من تجارة الرقيق ايضا ، فان ذلك سوف يرغمهم الى العودة لممارسة القرصنة، باعتبارها الحرفة التى تناسب تجارتهم ، بعد أن يفقدوا موارد رزقهم ، وللتنفيس عن نزعات الحقد والانتقام ، واشباع غرائز السلب والنهب فيهم ».

وعلى أى حال ، يضيف روبرتسون بأنه اذا كانت الحكومة البريطانية مصممة على القضاء على تجارة الرقيق ، بصرف النظر عن الاعتبارات التى اشرنا اليها آنفا ، فان الأفضل لها ان تركز جهودها فى افريقيا ، حتى لو اضطرت الى الاستيلاء على الشواطىء والموانىء البحرية التى يتم منها تصدير الرقيق . هذا الاجراء لن يكلفها كثيرا من الناحية المالية ، اذا ما قورن بنظام التفتيش فى الموانىء والبحار — بما فى ذلك الموانىء الافريقية — وسوف يمكننا دون ما حاجة الى ابرام معاهدات واتفاقيات مع حكام السواحل العربية والخليج الفارسى لوضع حد نهائى لتجارة الرقيق على امتداد الطرق التى تسلكها .

وعلى الرغم من أن روبرتسون لم يكن يعلم بما كان يجرى بهذا الشأن عند كتابته لرسالته ، الا أن الخطوة الاولى على هذا الطريق كان قد تم

اتخاذها . ففى شهر يناير من عام ١٨٤٢ أطلع همرتون على رسالة ليفسن للسيد سعيد فى زنجبار . وقد صدم السيد سعيد بمضمون الرسالة ولهجتها لدرجة أنه ابى أن يصدق انها حقيقية . وحين نجح همرتون آخر المطاف فى اقناعه بأن الرسالة قد صدرت من وزارة الخارجية بالفعل ، ضرب السيد سعيد كفا على كف . وقال : كل شيء قد انتهى الآن . ان هذه الرسالة وعزرائيل هما شيء واحد وهكذا قرر ان يرسل مبعوثا الى انجلترا على الفور ليقدم طلبا الى ملكة انجلترا لاعادة النظر فى قرار حكومتها بالغاء تجارة الرقيق بشكل نهائى ، وعلى الرغم من ان همرتون رأى نفسه مضطرا الى اشعار السيد سعيد بانه ليس ثمة أمل فى رجوع الحكومة البريطانية عن قرارها ، الا أنه ، سرا ، أوعز الى رؤسائه فى الهند بعدم ممارسة ضغط أكثر على السيد سعيد حول هذا الموضوع وقال « . . . لا يمكن تحقيق أى شيء عن طريق المفاوضات ، وليس السلطان سلطة للتدخل فى هذه المسألة ، حتى ولو شاء ذلك ، غير أنه لا يفكر فى شيء كهذا . ان الرق فى رأى العرب حق من الحقوق التى يكفلها لهم دينهم ، وبالتالى فلا يجرؤ سلطان مسقط بان يظهر وكأنه موافق على مطلب الحكومة البريطانية فى هذا الشأن ، مالم تؤيده القوة ، وحتى فى هذه الحالة فسوف يجد نفسه مضطرا الى أن يبدو فى نظر رعاياه وكأن الحكومة البريطانية قد ارغمته على اتخاذ هذا القرار (١) .

---

(١) من مرفقات الخطابات السرية لحكومة بومباى مجلد ٤٤ مرفق للخطاب السرى رقم ٤٣ المؤرخ ١٨٤٢/٤/٣٠ من همرتون الى وياوبى ١٨٤٢/١/٢ (رقم ٢ الادارة السياسية) وقد وردت التأكيدات فى النسخة الاصلية للخطاب .

من الناحية السياسية فان جميع الأدلة كانت تتجه ضد التدخل فى تجارة الرقيق العربية فى تلك الفترة من الزمن ، ولو ان السلطات المسئولة فى الهند احتفظت برسم سياسة الحكومة البريطانية بعد عام ١٨٤٢ ، فمن المؤكد انها لم تكن لتتدخل فى هذا الموضوع لعدة سنوات قادمة . غير أن المبادرة قد انتقلت منذ ذلك الوقت الى وزارة الخارجية البريطانية كما ان مجلس ادارة شركة الهند الشرقية اقر رسميا انتقال تلك المسئولية الى وزارة الخارجية وذلك فى شهر سبتمبر ١٨٤٢ ، بموجب خطاب بعثوا به الى حكومة بومباى بهذا الشأن وجاء فيه : بما أن هذه القضية قد أصبحت قضية قومية اكثر منها هندية ، فان أى قرارات بشأن تلك القضية تعود الى حكومة صاحب الجلالة وحدها ، وبالتالى فليس ما يخولنا أن نتحدث فى هذا الموضوع (١) .

---

(١) من التقارير السياسية الى حكومة بومباى مجلد ٦ من مجلس الادارة الى الحاكم ١٨٤٢/٩/٢١ (رقم ١٥، الادارة السياسية) .

الفصل الحادى عشر

الحرب الفارسية

١٨٥٦ – ١٨٥٧

بعد أزمة ١٨٣٧ – ١٨٤١ لم تستقر علاقة بريطانيا بفارس على اتجاه واحد ، فقد كان الفرس متذمرين من الضغوط التى كانت تمارسها بريطانيا عليهم خلال تلك الفترة ، بينما كان البريطانيون غير مكترثين للمشاكل التى كان يعانى منها الفرس . وقد وصف كرزن السياسة البريطانية تجاه فارس بحق « انها كانت تعـانى من نوبات الركود المفرطة أو الاهتمام المفرط » . وتتميز الفترة منذ عام ١٨٤١ ، اذا استخدمنا عبارة لكرزن بالفتور المفرط»(١). وبعودة بالمرستون وهوب هاوس عام ١٨٤٦ الى السلطة فى وزارة رسل لم تتغير هذه العلاقة نظرا لان آراء بالمرستون من حيث الأساس هى نفس الآراء السابقة ، وهى أن فارس كمنطقة عازلة بين الهند البريطانية لا يمكن أن نضحى بها كى تكون خاضعة للسيطرة الروسية ، أو أن تتخذ منهـا روسيا قاعدة لحبك المؤامرات فى المناطق المجاورة للهند . كما أننا لا نسمح بأن يكون هناك توسع فى الحدود الشرقيـة لفارس على حسـاب الدويلات الافغانية ، لأن ذلك سوف يقرب روسيا من مشارف الهند . كذلك فان روسيا بموجب معاهدة جولستان المعقودة عام ١٨١٣ ، والتى أعيد تأكيدها فى معاهدة تركمنشاه لعام ١٨٢٨ ، تملك الحق فى تعيين قناصل لها حيثما تشاء فى أراضى فارس . وعلى الرغم من ان روسيا لم تفعل ذلك حتى الآن ، فان الذى لا شك فيه هو أن روسيا هى الدولة الوحيدة بين الدول الاوربية التى تتمتع بهذا الحق . ولقد حاول بالمرستون ان يحصل على امتيازات

---

(١) فارس والمسألة الفارسية فصل ٢ ص ٦٠٦ .

مماثلة لبريطانيا عام ١٨٤١ ، عنـــدما كان يجرى التفاوض لعقد الاتفـــاق التجارى الجديد ، غير أنه لم ينجح فى ذلك ، كما لم ينجح فى انتزاع وعد من محمد شاه باحترام استقلال الحيرة .

وكان بالمرستون مترددا بشأن أهمية الحيرة ، وكان لا يتصور أن لها أهمية استراتيجية كبيرة ، وعندما أشيع فى أوائل عام ١٨٤٧ ، بأن دوست محمد قد عاد يفكر مرة أخرى فى مهاجمتها ، فقد اراد توجيه تحذير اليه بأن عملا كهذا لن تسكت عليه الحكومة البريطانية ، لانه سوف يؤدى فى نهاية الأمر الى اقامة قنصلية روسية فيهـــا (١) . ومن ناحية أخرى فقد تغيرت الأمور الى حد كبير منذ عام ١٨٣٨ . فقــد أصبحت العـــلاقات البريطانية بروسيا علاقات طيبة ، وصـــار احتمال بعث أطمـــاع تلك الدولة فى الهند أمرا مستبعدا . أما من الناحية الأخرى فان موقف حكومة الهند من أى تورط رسمى فى فارس أو افغانستان قد تغير كثيرا . وأصبح اهتمامهم الوحيد فى دول افغانستان الثـــلاثة وهى كابول وقندهار والحيرة ، هو احتفـــاظها باستقلالها عن بعضها البعض . ولم يقم البريطانيون بأى اتصال بدوست محمد بعد نجاحه فى الوصول الى السلطة فى كابول فى أعقاب عام ١٨٤٢ ، كما لم توجد لديهم أى رغبة لذلك . ولم يكن هناك أى تفكير جدى للقيام بحملة عسكرية جديدة فى افغانستان على مستوى الحملة التى قام بها أوكلاند عام ١٨٣٩ ، والان بورو عام ١٨٤٢ ، وعلى أية حال فان التخفيض الكبير فى حجم الجيش الهندى الذى أجراه اللورد هاردنج الذى خلف ألان بورو جعل مثل

---

(١) متفرقات حكومة الوطن مجلد ٨٤٥ من بالمرستون الى هوب هاوس ١٨٤٧/٤/٣ .

تلك الحملة غير ممكنة اطلاقا . وتأسيسا علي ذلك ، فقد أبلغ هوب هاوس بالمرستون فى شهر ابريل عام ١٨٤٧ ، بأنه سيكون من الأفضـــل لو قام بالمرستون بالتنسيق بين سياسته واجراءاته تجاه فارس دون الرجـوع الى حكومة الهند ، فان رئى ضرورة استخدام القوة ، فان الحكومة البريـطانية هى وحدها التى يتعين أن تبت فى هذا الأمر « أما عن الهند فليس لـدى ما أقوله » كما جاء فى رسالة هوب هاوس الى بالمرستون ، واضاف : كمـا اننى لن أستعين بالحاكم العام أو اللجنة السياسية ، كما حــدث فى المرة السابقة . فحرب كهذه ينبغى أن تكون حربا بين الملكين » . وبالطبع فبوجود الرئيس الحالى لحكومة الهند ، واللجنة السرية التى أتعامل معهـا الآن ، لا يمكن أن تتوقعوا أى تعاون حول هذا الموضوع من هاتين الجهتين ..

وكان لهوب هاوس نفس الآراء المحـددة فى كيفية ومكان اسـتخدام السلاح البريطانى فى حالة نشوب حرب مع فارس :

« وانى لا أتصور أنك لن تفكر تحت أى ظرف من الظروف فى القيـام بعمليات عسكرية فى آسيا الوسطى (هكذا كتب الى بالمرستون) وأقـول : تحت أى ظرف ، بحيث يشمل هذا القول أى عملية لاحتلال الحيرة ، والتقدم نحو قندهار وكابول من جانب فارس . فاذا كنت على صواب فى هذا الرأى، فانى أنصح بالامتناع عن أى تهديد بالنسبة لمقاومة من جانب امبراطوريتنا الهندية .. أن أى عدوان كهذا من جانب الشاه ينبغى الرد عليه فورا بالهجوم على أراضى الشاه فى الخليج الفارسى ، والاستيلاء على خرك لتكون قاعدة ثابتة لبريطانيا .. وبعبارة أخرى أنه فى حالة اسـتيلاء فارس على الحيرة فاننا سوف ندخل الحرب ضـد فارس بالطريقة التى نراها تحفظ لنـا مصالحنا » [*]

غير أن المناسبة لشن الحرب أو حتى توجيه تحذير الى الشـاه لم تقع خلال عام ١٨٤٧ ، اذ أن الاشاعات عن نوايا شن الشاه لهذه الحرب لم تكن صحيحة . ومن ثم فقد وضعت مسألة الحيرة على الرف لأربع سـنوات أخـرى .

وفى عام ١٨٤٨ توفى محمد شاه وخلفه على الحكم نجله ناصر الدين ، كما تبعه بعد ثلاث سنوات حاكم الحيرة ، يار محمد خان ، الذى كان يوصف بأنه « أقذر شخصية فى آسيا » (١) وخلفه أيضا نجله سيد محمد خان : ولم يكن أفضل من والده بكثير : فقد وصفه هنرى رولنسون عن معرفته شخصيا بأنه « شـاب فاجر أبله » (٢) وكان أكثر ما يخشـاه محمد خان بعد توليه السلطة ، أن قد يقضى فى الحكم وقتا قصيرا بسبب منافسيه دوست محمد حاكم كابول أو بسبب أخيه دوست محمد فى قندهار . وبالتـالى فما أن رأى الحكم حتى بادر الى الاتصال بناصر الدين شاه يطلب حمايته . وكان ناصر الدين شاه يميل على ما يبدو الى تلبية طلب دوست محمد ، وعلى الأقل فقد أجريت مظاهرة لاستعدادات عسكرية للزحف على الحيرة خلال صيف عام ١٨٥١ ، غير أن المناورة لم تنطل على انجلترا كما كان متوقعا لها ، لأن أهمية الحيرة فى استراتيجية الدفاع عن الهند قد هبطت أكثر بعـد ضم البنجاب فى عام ١٨٤٩ ، وبذلك امتدت حدود الهند البريطانية الى ما وراء نهر شبلج ، على الأقل الى الحدود الطبيعية للهند على سلاسل جبال الحدود الشمالية الغربية . بل أن بالمرستون كان على استعداد أن يوافق فى عـام

---

(١) تاريخ الهند فصل ٥ ص ٤٩٣ تأليف دبليو . اى . جى اركبولد .

(٢) انجلترا وروسيا فى الشرق ص ٨٤ .

١٨٥١ على قيام الشاه بالاستيلاء على الحيرة لو شاء . ولقد كتب الى هوب هاوس بهذا الخصوص يقول : « اذا كنت لا تزال ترى بأن سقوط الحيرة فى أيدى الفرس مسألة هامة بالنسبة لأمن الهند ، فان جزيرة خرك سوف تبقى كمنطقة دفاع عن الحيرة أو كتعويض عنها (١) .

غير أن هوب هاوس لم يكن يشغل باله الفرس : فانهم بمفردهم ليس فى قدرتهم الحاق أى ضرر . وانما كأدوات للروس » هـذا ما جاء فى رد هوب هاوس الى بالمرستون ، لأن هذا يجعلهم أقوياء لا يقهرون بالنسبة الى الهند البريطانية ، كما لم يكن هوب هاوس يتوقع أى خطر من اجتياح دوست محمد للحيرة : وفى رسالة لهوب هاوس فى شهر أكتوبر سنة ١٨٥١ موجهة الى ايريل اوف دل هاوس ذكر بأن هناك اشاعة بأن دوست محمد له أطماع فى الحيرة . فليتفضل وليذهب اليها . وقد أفادت آخر المعلومات التى تلقاها بالمرستون من شيل وزير صاحبة الجلالة فى طهران بأن هناك حملة يعدها الحمقى الفرس للهجوم على تلك البلدة . وقد تم ابلاغ شيل بعدم التدخل بأى صورة من الصور . وكان هوب هاوس واثقا من شىء واحد : انه لم يكن يؤيد أى اتفاقات مع دوست محمد لحماية الحيرة من الفرس ، مما سوف يورط حكومته فى مشكلة مع أفغانستان . « .. اننى آمل أن علاقتك بهـذا الشخص وأسرته ، كما جاء فى تحذير هوب هاوس الى ول هاوس ، ينبغى أن تنحصر فى لف الحبل حول رقبة أى سفاح أفغانى يأتى للقيام بعمليات نهب أو قتل فى أراضيكم .

---

(١) متفرقات حكومة الوطن مجلد ٨٤٦ ، من بالمرستون ال براوثون ١٨٥١/٩/٨ وكان هوب هاوس فى هـذا الوقت قد رقى الى درجة بارون لمنطقة براوثون دى جيفورد .

كانت نتيجة مناقشات بالمرستون وهوب هاوس قد تمخضت عن ابلاغ الوزير البريطانى المفوض فى طهران (الكولونيل جوستين شيل) بعدم ممارسة الضغوط على الشاه فيما يختص بموضوع الحيرة ، وانما واجبه هو الحصول من الشاه عندما تسنح الفرصة على تعهد منه بعدم ارسال جنوده الى الحيرة لدعم حكم السيد محمد خان ، طالما أنه لم يتعرض لعدوان عسكرى سافر من الشرق . وقد سلم ناصر الدين هذا التعهد يوم ٢٥ يناير سنة ١٨٥٣ . كما تعهد فيه أيضا بالامتناع عن التدخل فى شئون الحيرة والتخلى عن مطالبته سكان الحيرة بالولاء له . أما من جانب الشاه فقد ألح على أن تتعهد الحكومة البريطانية بالامتناع عن التدخل فى شئون الحيرة من جانبها .

وفى اليوم الثانى من يوليو عام ١٨٥٣ دخلت القوات الروسية ولايات الدانوب الخاضعة للامبراطورية العثمانية ، وبعــد مضى ثلاثة أشهر أعلن السلطان العثمانى الحرب على روسيا ، وعلى أثر هذه الأحداث اتخذ الشاه ناصر الدين طابع العنف فى تصريحاته ، فقد أعلن عن ثقته فى انتصار روسيا، وهمس بأنه ينوى استغلال أحداث الاضطرابات فى آسيا الصغرى لتوسيع رقعة حدوده . وكانت نتيجة هذه الأحداث أن بادر القائم بالأعمال البريطانى فى طهران بتجميد العــلاقات الدبلوماسية مع حكومة فارس . وقد ذكر رولنسون المقيم البريطانى والقنصل العام فى بغداد فى خطاب بعث به الى وزير خارجية الهند فى أواخر نوفمبر : « بأنه كان يتوقع هجوما فارسيا على العراق التركى بين لحظه وأخرى ، وبأن الشاه قد أعلن انحيــازه الى جانب الروس فى صراعهم ضــد الباب العالى ، وبالتالى فانه ما لم تصــل مساعدات من الهند فان الأتراك سوف يطردون من هذه المناطق ، وسيترتب على هذه التطورات تعريض الامبراطورية العثمانية فى آسيا بأسرها للخطر.

وقد طالب رولنسون بامداده بفيلق من الجنود ، بالاضافة الى المساندة البحرية بحيث ترسل الى الخليج على وجه السرعة ، كما طالب بالاستيلاء على جزيرة خرك ، والاستعداد العسكرى ، اما لممارسة ضغط على الشاه أو للزحف على الفرات للدفاع عن بغداد . غير أن دلهاوس الحاكم العام الهند لم يشاطر رولنسون مخاوفه هذه ، ففى رده على رولنسون ذكر : بأن الحكومة البريطانية فى الهند لا ترى سببا يدعوها للقيام بعمليات عسكرية فى الخليج ، لأن هذا الاجراء لن يلقى التأييد من حكومة صاحبة الجلالة ، وقد يتسبب فى تعقيد الأمور .

وكان خطأ دلهاوس أنه كان يجهل حقيقة الجو فى مجلس الوزراء فى لندن . فالتحولات والمتطلبات التى اقترنت بها السياسة البريطانية منذ أكتوبر لتسوية الخلافات الروسية التركية قد انتهت . انتهت كارثة سينوب، وحذر القيصر من أن الأسطول البريطانى والفرنسى سوف يدخلان مياه البحر الأسود ويرغمان السفن الروسية التى يصادفونها هناك على العودة من حيث أتت . وعند وصول التقارير من طهران بعث مجلس الوزراء بأوامره الى دلهاوس لأعداد حملة عسكرية وبحرية للعمل فى الخليج . فاذا لم تستأنف العلاقات الدبلوماسية سريعا فيتعين عليه احتلال خرك ، ويبقى فى انتظار أوامر جديدة (١) وقبيل صدور هذه الأوامر كانت العلاقات الدبلوماسية قد أعيدت بين الدولتين ، غير أن هذا الاجراء لم يؤد تلقائيا الى الغاء الأوامر . بل على العكس فقد أجرى استعراض للقوة البحرية فيما بين شهرى فبراير

---

(١) مسودات المجلس من التقارير السرية الى الهند مجلد ٢١ مسوده الى الحاكم العام ١٨٥٤/١/٩ (رقم ١٥٦٢) .

ومايو ١٨٥٤ ، وأوعز الا بريل . اوف . كلارندون وزير خارجية بريطانيا الى وليم تيلور ثومبسون بالابلاغ عن أى دليل عن اشتراك الشاه مع روسيا فى الحرب ضد تركيا ، أو استئناف أطماعه فى الحيرة . فان استدل ثومبسون على شىء من هذا القبيل ، فان عليه أن يقوم بابلاغ ذلك الى بومباى على الفور ، حيث ستكون الحملة على أهبة الاستعداد للتحرك (١) .

بعد ثلاثة أشهر من عودته الى طهران اكتشف ثومبسون أسباب استياء الشاه فى شهر نوفمبر السابق . وعلى حد أقوال الصدر الأعظم رئيس وزراء فارس ، فقد تلقى الشاه عرضا رسميا من الحكومة الروسية بعد احتلال الجيش الروسى لولايات الدانوب التركية مباشرة للاشتراك فى الحرب التى كانت لابد وأن تنشب مع تركيا . وقد عرضت عليه روسيا امتيازات مغرية ، منها : التنازل عما تبقى من التعويضات المستحقة لها بموجب معاهدة تركمنشاه ومقدرها ١٠ ملامين ترمان (نحو ٥٠٠٠٠٠ مليون جنيه استرلينى) ، ومنح فارس مبلغ ٢٠٠٠٠٠٠٠ اضافى اذا استمرت الحرب ، وتزويد الجيش الفارسى بالمعدات الحربية ، وضم أى منطقة تكسبها فارس نتيجة لعملياتها الحربية فى أراضى تركيا ، أو منحها مبلغا من المال مقابل ذلك عند توقيع معاهدة السلم . كل هذه الامتيازات المغرية رفضها الشاه ، كما ذكر الصدر الأعظم ، وذلك احتراما منه للصداقة البريطانية . كما أن الشاه تمسك بموقفه رغم كل التهديدات الروسية ،

---

(١) مسودات المجلس — من التقارير السرية الى الهند مجلد ٢١ مسوده الى حاكم بومباى ١٨٥٤/٢/٧ (رقم ١٥٦٨) ومرفق به نسخه من خطاب كلارندون الى ثومبسون ١٨٥٤/١/١٧ (رقم ٦ سرى للغاية) .

وأضاف رئيس الوزراء الفارسى يقول : أنه لو قدر لهذه الحرب أن تتطور الى حرب شاملة ، فيجب الا تتوقعوا من الشاه أن يستمر على موقف الحياد ، فانه على العكس من ذلك ، قد يجد نفسه مضطرا الى أن ينحاز الى بريطانيا وحلفائها ، بل هو على استعداد أن يقوم بتنفيذه الآن ، كما أكد الصدر الأعظم بأنه على استعداد أن يعقد اتفاقا سريا مع بريطانيا على أساس المقترحات التى تقدمت بها روسيا ، مع فارق واحد ، وهو أنه سوف يفضل حصوله على الولايات الفارسية التى استولى عليها الروس ابان حرب ١٨٢٦/١٨٢٨ أو تعويضات نقدية عنها ، وليس الأراضى التركية (١) .

فى الوقت الذى وصلت هذه المقترحات الى كلارندون كانت الحرب الروسية — التركية قد تطورت بالفعل الى حرب شاملة ، وبالتالى لم يكن لدى وزير الخارجية من الوقت ما يخصصه لمطامع الشاه أكثر من اهتمام عارض بمطالبه . وقد اوعز الى ثومبسون فى شهر مايو بابلاغ الشاه باستعداد الحملة فى بومباى ، وبابلاغ رئيس الوزراء بأن أفضل مساعدة تقدمها فارس الى بريطانيا فى هذه المرحلة هى وقوفها على الحياد فى الصراع الدائر (٢)، وقد استجابت حكومة فارس للمقترحات البريطانية ، ولهذا فخلال ما بقى من عام ١٨٥٤ وحلول عام ١٨٥٥ لم يشر رئيس وزراء فارس مرة أخرى الى

---

(١) من ملفات وزارة الخراجية من ثومبسون الى كلارندون طهران ١٨٥٤/٣/١٨ (رقم ٥٧ سرى للغاية) .

(٢) مجموعة أوراق المجلس من التقارير السرية الى الهند مجلد ٢١ مسوده الى الحاكم العام ١٨٥٤/٥/٢٢ (رقم ١٥٧٩) ومرفق به نسخه من خطاب كلارندون الى ثومبسون ١٨٥٤/٥/٢٨ (رقم ٥٩ سرى) .

احتمال اشتراك فارس في الحرب . وقد تم تعيين وزير مفوض جديد فى فارس فى شـــهر نوفمبر عام ١٨٥٤ فى شخص اللورد شارلس مورى ، القنصل البريطانى العام السابق فى مصر . وبذلك انتهز اللورد كلارندون هذه الفرصة لاصـــدار تعليماته الى مورى لتذكير الشاه بالمطالب البريطـــانية لتنفيذها (١) وكان أفضل سياسة تتبعهـــا فارس فى ذلك الوقت فى نظر مورى هو الوقوف على الحياد ، فلو أن الشاه انحاز الى صف الروس فان ذلك قد يعرض المنطقة الجنوبية من فارس لعمليات انتقام بريطانية ، حيث يمكنها فى سهولة أثارة القبائل فى هذه المناطق ضد أسرة القاجار الحاكمة. كما أنه من الناحية الأخرى لو أظهر الشاه عداءه ضد روسيا ، على أمل أن تساعده الحكومة البريطانية فى استرجاع الممتلكات الشمالية التى فقدها ، فان هذه ستكون خطوة انتحارية من جانبه . والواقع أن بريطانيا لم تكن ترغب فى أن ترى فارس تسقط ، أو أن تتخلى عنهـــا فى حالة الحرب ، غير أن كلارندون لم يكن فى وضع يسمح له بتقديم تعهد قاطع لفارس بالمساعدة فيما لو ركب الشاه رأسه وقام بالهجوم على روســـيا ، ومرة أخرى فطالما كانت بريطانيا هى الدولة الوحيدة القادرة على مساعدة فارس ضد أطماع روسيا ، فانه ســيكون من الحماقة أن يحاول الشـــاه توسيع حدوده الشرقية على حساب الدويلات الافغانية المجاورة ، وبذلك يثير عداء الحكومة البريطانية عليه . وحول هذه النقطة فقد أبلغ كلارندون مورى « بأنه من الضرورى أن تفهم الحكومة الفارسية بوضـــوح تصميم الحكومة البريطانية على رفض أى

---

(١) لقد كان من مظاهر الاهمال المتخلفة عن الفترة التى اعقبت عـــام ١٨٤١ ، أن تركت البعثه الدبلوماسية البريطـــانية فى طهران فى يد قائم بالأعمال لفترة امتدت ١٨ شهرا قبل تعيين مورى .

محاولة من جانب فارس لبسط نفوذها على الولايات الافغانية بشكل يمس استقلال تلك الدويلات » (١) .

ولم تسنح الفرصة لمورى بأن يعرض وجهة النظر هذه على الحكومة الفارسية قبل شهر ابريل ١٨٥٥ عندما تقدم اليه الصدر الأعظم (رئيس وزراء فارس) باقتراح يعطي الحق لفارس فى بعض المكاسب نتيجة للحرب . ولكنه قدم اقتراحه هذا بأسلوب ملتو . فقد سأله مورى عما اذا كانت الحكومة البريطانية تستطيع أن تتعهد لفارس بحمايتها من ردود الفعل الروسية ، لو أن الشاه رغم الضغوط المستمرة عليه من جانب حكومة بطرسبرج ، رفض التحلى عن سياسة الحياد التى يسير عليها . ولقد شعر مورى بالاستياء من الدوافع التى دفعت رئيس الوزراء لتقديم هذ الطلب ، سيما وأنه كان قد اكتشف قبل ذلك بوقت قصير بأن الشاه قد عقد اتفاقا سريا مع الروس لم يتمكن مورى من الاطلاع على نصوصه . غير أن موقف كلارندون من هذا الاقتراح لم يكن يختلف عن موقفه من الاقتراح السابق ، فقد رد بمحاضرة أخلاقية طويلة يشيد بفضائل سياسة الحياد ومزاياها ، ولما يئس من الشاه عاد مرة أخرى الى خطب ود ممثلى الدول الأخرى فى طهران ، ربما كمحاولة منه للضغط على بريطانيا . وهكذا توثقت الصلات بين وزارة الخارجية الفارسية والمفوضية الروسية فى طهران فى النصف الأخير من عام ١٨٥٥ ، وكان الوسيط بينهما شخصا أرمنيا يدعى ملكوم خان وكان يعمل فى البلاط

---

(١) مستودات المجلس — من التقارير السرية الى الهند مجلد ٢١ مسوده الى الحاكم العام ١٨٥٤/١١/٢٣ (رقم ١٥٩٨) ومرفق به صوره من خطاب كلارندون الى مورى ١٨٥٤/٦/١٨ (رقم ٢) .

الايرانى ، ويشغل منصب سكرتير المفوضية الروسية للشئون الفارسية فى نفس الوقت . اما رئيس وزراء ايران ، فقد أخذ يخطب ود القائم بالأعمال الفرنسى . بى. بورى وعرض عليه كعربون للصداقة صيغه لمعاهدة تجارية بشروط أكثر سخاء من شروط المفاهدة المعقودة مع بريطانيا عام ١٨٤١ (١) .

وقد جرت محاولات من جانب الحكومة الفارسية لتوريط الولايات المتحدة فى النزاع ، ففى خريف عام ١٨٥٥ تقدم داود خان القائم بالأعمال الفارسى فى القسطنطينية باقتراح لوزير الولايات المتحدة المفوض لدى الباب العالى لابرام اتفاقية تجارية مع حكومته . وكانت مسودة الاتفاقية التى حصل القنصل البريطانى فى طهران على صورة منها — تتكون من سبعة عشر بندا ، معظمها من النوع الذى يوجد عادة فى الاتفاقيات التجارية — فيما عدا ثلاثة بنود تختلف اختلافا كليا عما يصاغ عادة فى المعاهدات التجارية . فالمادة الحادية عشرة تنص على أن يبقى رعايا الدولتين المتعاقدتين الذين يعملون فى خدمة أى منهما خاضعين لسيادة كل من حكومتيهما . وقد ورد هذا الشرط نتيجة الحساسية الفرس من العادة المتبعة بين أعضاء البعثتين البريطانية والروسية ، التى تعطيهما الحق فى حماية الرعايا الفرس العاملين معهم ، وتعود هذه الحساسية من ناحية الى الامتيازات الممنوحة بموجب معاهدة تركمنشاه . وعلى أية حال فان الفرس هم المسئولون الى حد كبير

---

(١) ان هذا الاتفاق كان مثار جدل مرير وطويل فى فارس . أما الاتفاق الفرنسى فقد تم التوقيع عليه وختمه بعد ٤٨ ساعة من بداية التفاوض بشأنه (انظر فارس والخليج مجلد ١١٠ من مورى الى كلارندون ١٨٥٥/٨/١٧ (رقم ٤٤) وقد وردت نصوص هذا الاتفاق فى كتاب «المعاهدات» اعداد اتيشيسون فصل ١١ ملحق (٣١) .

عن نظام الحماية هذا . اذ أن الحكم العرفى فى فارس قد أوجد احساسا بالخوف بين رعايا الشـاه . أما المادة الخامسة عشر من مسودة الاتفـاق فتنص على أن تقوم السفن الحربية للولايات المتحدة بحماية السفن التجارية الفارسية . أما المادة السادسة عشر فهى أطول مادة فى المعاهدة ، بل وهى سبب وجودها . اذ يتعين على الولايات المتحدة بموجبها حمـاية السواحل الفارسية وجزرها ضد أى هجوم يقع عليهـا ، سواء من دول قوية أو دول ضعيفة ، وسواء كانت دولا مسيحية أو غير مسيحية ، وبتقديم المسـاعدة البحرية الى الحكومة الفارسية للاستيلاء على الجزر والموانى الفارسـية التى تعصيها أو ترفض تسديد الضرائب المستحقه عليها ، كجزرقشم وهرمز والبحرين .. » (١) .

وعندما علم بالمرستون بأمر هذه المعاهدة انفجر غضبا وذكر لكلارندون « بأنه اذا ما اتخـذت حكومة الولايات المتحدة هذه المعاهدة ، فان الأمريكيين قد يفعلون كل شيء لجر بريطانيا الى حرب معهم من أجـل منطقة تعتبر في الأهمية السياسية والتجارية بالنسبة الينا ، بينما هم لا مصلحة لهم فيها على الاطلاق .. وبالتالى فاذا كانت الولايات المتحدة تود قيام علاقات سـلام وأمن مع انجلترا ، فانها لابد وأن ترفض ابرام معاهدة كهذه مع حكومة فارس، ثم أن الولايات المتحدة اذا كانت تريد الدخول فى حرب مع بريطانيا ، فانها لا تحتاج الى كل هذه الوسائل لكى توجد مبررا للنزاع .

---

(١) من مرفقات الخطابات السرية لبومباى مجلد ١٢٤ مرفق للخطاب السرى رقـم ٢٤ المؤرخ ١٨٥٦/٤/٢ من آر . دبليـو ستيفنز الى مورى ١٨٥٦/٢/٢٧ (رقم ٢٩ سرى) ومرفق به ترجمة لبنود الاتفاقية المرسلة الى جان داود خان ٢٤ ذى الحجه ١٢٧١ فى ١٨٥٦/٩/٧ .

وعلى أية حال ، فان الولايات المتحدة لم تكن ترغب فى اقامة علاقات سياسية مع حكومة فارس على الرغم من أنها كانت مستعدة لعقد اتفاق تجارى معها ، وقد تم التوقيع على هذه الاتفاقية فى القسطنطينية فى ١٨٥٦/١٢/١٣ .

وكنتيجة لمثل هذه التصرفات من جانب حكومة فارس أصبحت العلاقات بين البلدين مهددة بالانقطاع . وفى يوم ١٩ من اكتوبر استدعى شاه فارس ، مورى ، اليه ، وأبلغه بأن فارس لم تعد تستطيع البقاء على الحياد من الحرب التركية الروسية ، ما لم تحصل على ما يمكنها من الاستمرار فى هذه السياسة . وقد رد مورى على الشاه ، بما سبق أن ذكره كلاريندون ، وهو أن من الأفضل أن تقف فارس على الحياد فى هذا النزاع ، وانها اذ تخلت عن هذه السياسة وانحازت الى جانب روسيا ، فان النتائج لن تكون فى صالحها وعندما علم كلارندون بخطة الشاه هذه ، أوعز الى مورى بابلاغ الشاه بأن أى خطوة يقوم بها للتحالف مع الروس سوف تعتبر بمثابة اعلان للحرب ضد انجلترا ، غير أن هذا التحذير وصل متأخرا ، وبالتالى تعذر ابلاغه الى الحكومة الفارسية ، ولكن الشاه ، على أى حال لم يكن جادا فى موضوع التحالف مع الروس ضد الأتراك . فقد كان فى ذلك الوقت فقد الأمل فى الحصول على أية مكاسب من حرب القرم ، وبدأ يتطلع الى التوسع نحو الشرق .

وفى صيف وخريف عام ١٨٥٥ ترددت اشاعات عن عزم دوست محمد الزحف على مناطق نفوذ أخوته غير الاشقاء فى كابول بهدف توحيد الأقاليم الأفغانية الثلاثة وهى كابول وقندهار والحيرة تحت حكمه . وكان ناصر الدين من ناحية أخرى مصمما هو الآخر على وقف دوست محمد عند حده ، وضم اقليم الحيرة الى فارس ، وقد سبق لدوست محمد أن عقد معاهدة سلام

وصداقة مع حكومة الهند فى شهر مارس السابق تأكيدا منه على عزمه على مقاومة الخصم . وكان دوست محمد يتصور بأن من حقه أن يتحرك بذلك الاجراء ، وأن الحكومة البريطانية تؤيده فى ذلك ، رغم التعهد الذى كان قد قطعه على نفسه فى شهر يناير من عام ١٨٥٣ بعدم التدخل فى شئون اقليم الحيرة .

وفى شهر أكتوبر سنحت الفرصة لناصر الدين لاقصاء دوست محمد عن الحكم ، بعد حركة انقلاب فى اقليم الحيرة ، ربمـــا تمت بالتواطؤ مع فارس . وهكذا تم خلع السيد محمد خان عن الحكم ، وحل مكانه شاهزاده محمد يوسف من أسرة سادوزاى الحاكمة ، واحد المحالين على المعاش فى فارس . ولقد أدرك ناصر الدين بأن هذه الفرصة توجب عليــه أولا التخلص من الوجود البريطانى الممثل فى البعثة الدبلوماسية البريطانية فى طهران .

وسرعان ما سنحت له هذه الفرصة . ففى يوم ٤ نوفمبر اتصل مورى برئيس وزراء فارس ليبلغه بأنه ينوى تعيين أحـــد العـــاملين فى البعثـــة البريطانية ، ويدعى ميرزا هاشم خان مراسلا أخباريا لهم فى شيراز . وعلى الفور اعترض الصدر الأعظم على هذا التعيين ، بحجة أن هاشم خان موظف من موظفى الحكومة ، وأن الحكومة البريطانية بموجب معاهدة ١٨٤١ يحق لها تعيين مراسلين فى طهران ، وتبريز وبوشهر فقط . غير أن مورى رفض احتجاج رئيس وزراء فارس بدعوى أن تعيين مراسلين فى تبريز كان يتم منذ سنوات كثيرة دون أن يعترض أحد على ذلك . ولم يتلق مورى ردا على وجهة نظره هذه . وفى يوم ١٦ نوفمبر اختطفت زوجة هاشم خان ونقلت الى البلاط الملكى . وقد أبلغ مورى بأنه سوف يتم تطليقها من زوجها بالقوة، اذا لم يترك عمله عند البريطانيين . وعندما طالب مورى بالافراج فورا عن

السيدة ، تلقى ردا من الصدر الأعظم بأنه ليس من حق مورى أن يحشر أنفه فى موضوع حساس كهذا يمس الأسرة الملكية (فقد كانت زوجة هاشم خان شقيقة احدى زوجات الشاه) ولكنه على الرغم من ذلك ابدى استعداده للتفاوض عن الموضوع واعتباره كأنه لم يكن . غير أن مورى لم يكترث بهذا الهراء ، فقد كان مصمما على ممارسته حق البعثه فى حماية موظفيها ، وبالتالى فقد وجه انذارا الى رئيس وزراء فارس بانه ما لم يتم الافراج عن زوجة هاشم خان حتى ظهر يوم ١٩ ، فانه سوف يغلق المفوضية ويغادر البلاد .

فى منتصف يوم ١٩ نفذ مورى انذاره ، بعد أن مد فى مهلة الانذار ، اثنتى عشرة ساعة أخرى ، نزولا على طلب عم الشاه والقائمين بالأعمال الفرنسى والتركى ، اللذين كانا يحاولان تسوية الخلاف . غير أن محاولة القائم بالأعمال الفرنسى كانت مجرد تضليل ، لأنه كان شريكا للصدر الأعظم فى المناورة . كما كان رئيس الوزراء نفسه يضع العراقيل فى طريق التفاهم ، وذلك باتهام مورى بأنه كانت له مصلحة شخصية فى زوجة ميرزا هاشم خان، وانها فى الحقيقة كانت خليلة له ، غير أن هذه التهمة لم تكن شيئا جديدا . فلقد سبق للصدر الأعظم فى مناسبتين أن أبلغ أعضاء البعثات الأوربية الدبلوماسية فى طهران بأن سبب اهتمام تيلور ثومبسون سكرتير المفوضية ، ومن بعده مورى بزوجة هاشم خان أن الرجلين كانا يحبانها (١) .

---

(١) المراسلات المتعلقة بالقطيعة السياسية يمكن الاطلاع عليها فى « فارس والخليج » مجلد ١١٠ وملفات وزارة الخارجية وعلى الأخص ارساليات مورى الى كلارندون المؤرخه ١٧ و ٢٠ و ٢١ و ٢٨ نوفمبر و ٦ ديسمبر (رقم ٨٤ و ٨٦ و ٨٧ و ٨٨ و ٩٥) .

وقد استغرق اغلاق المفوضية ونقل الوثائق نحو أسبوعين ، وخلال هذه المدة أخذت رسائل وزارة الخارجية الفارسية تنهال على البعثات الدبلوماسية الأوربية تندد بتصرفات مورى وموقفه . ولم تمنع خطوة مورى لتجميد العلاقات مع فارس من هجوم الحكومة الفارسية عليه وتجريحه . كما اشترك الشاه نفسه فى الحملة ، فأرسل خطابات الى مورى عن طريق وزير الخارجية، اتهم فيها البعثة البرطانية باتباع سياسة النيل من الحكومة الفارسية وتوجيه الاهانات اليها . وقال بأن هذه البعثة قد دأبت على حماية العصاة والمفسدين والمنحرفين من أفراد أسرتنا ، واغرائهم بالعمل عندها مقابل مرتبات ووظائف كبيرة دون سبب من جانبنا يدعوهم الى ذلك ، بل أن هـــذا يشجعهم على التطاول على حكومتنا ، والتدخل فى الشئون الداخلية لهذه البلاد ، حتى أصبحت حقوق وامتيــازت الضيوف تفوق حقوق المضيفين وأصـــحاب البلاد (١) . وفى أعقاب رحيل مورى من طهران يوم ٥ ديسمبر نقلت مذكرة من الشاه الى وزير خارجيته لتعميمها على البعثات الأجنبية المعتمدة لــدى طهران ، وقد حمل فيها الشاه بشدة على اللهجة الوقحة والمثيرة للاشمئزاز لرسائل مورى حول موضوع هاشم خان وزوجته ، وجاء فى الرسالة : اننى واثق من أن مورى هـــذا ، رجل سخيف وجاهل وأحمق ، ولقد بلغت به الوقاحة والصفاقة الى حد التطاول حتى على الملوك وتجريحهم ! .. وانه

---

(١) فارس والخليج مجلد ١١٠ من مورى الى كلارندون ١٨٥٥/١١/٢٨ (رقم ٨٨٠) ومرفق به صورة من خطاب الشاه الى وزير خارجيته بتــاريخ ١١ ربيع الأول ١٢٧٢ ــ ١٨٥٥/١١/٢٢ وكذلك خطابه المؤرخ ١٥ ربيع الأول ١٢٧٢ فى نفس المجلد .

ما لم ترسل الينا ملكة انجلترا اعتذارا لائقا على وقاحة مبعوثها فاننـــا لن نوافق على استقبال هذا الوزير الأحمق مرة أخرى فى بلادنا أو أن نقبل من جلالتها أى وزير آخر (١) .

ان هذا التدهور الشامل فى العلاقات مع فارس لم يكن أمرا متوقعا فى لندن ، رغم أن الحكومة البريطانية كانت على علم بالحالة المتأزمة فى طهران ، كما أن أخبار هذه القطيعة قد وصلت الى العاصمة البريطانية فى وقت كان بالمرستون ومجلس الوزراء مشغولين بمناقشـــة المراحل الأخيرة لحرب القـرم . وقد بعث كلارندون بمذكرة ارتجـالية الى مورى يؤيده فى الاجراء الذى اتخذه بالانسحاب ، ثم بعد ذلك وضعت المسـألة على الرف لمدة شهرين ، أما فى الهند فقد كان رد الفعل مبهما ، ففى بومباى كان المسئولون يعتقدون بأن موضوع الحملة التى كانت لا تزال تنتظر الأمر بالتحرك من بومبـــاى الى الخليج لايزال قائمـــا ، أما فى كلكتا فقـــد اتســم الموقف بالحـــذر ، فقـــد كان من رأى الحـــاكم العـــام بأن الأوامر الصادرة من انجلترا فى العام السابق كانت تنحصر فى موضـــوع انحياز فارس الى روسيا فقط . وفى الوقت الذى كانت المشكلة لا تزال مطروحة للبحث جـاءت التطورات فى أفغانستان لتضيف اليهـــا بعـــدا جديدا . فلقد استولى دوست محمد على قندهار فى شـــهر ديسمبر ١٨٥٥ . وكانت الأخبار قد انتشرت بأن خطوته التالية ستكون الزحف على

---

(١) من ملفات وزارة الخـــارجية من مورى الى كلارندون ، تبريز ١٨٥٦/٢/٢٢ (رقم ٢٦) ومرفق به صورة من خطاب الشاه الى رئيس وزرائه ديسمبر ١٨٥٥ ، وقد ورد هذا الخطاب أيضا فى كتاب «المعاهدات» اعداد ايتشسون فصل ١٠ ص ٧٩ — ٨٠ .

الحيرة . وقد وجه حاكمها الجديد محمد يوسف نداء عاجلا الى الشـاه ليمد له يد المساعدة . وقد استجاب ناصر الدين للنداء على الفور ، وفى شهر فبراير من العام سير جيشا الى خراسان عقد لواءه الى احد امراء البيت المالك وهو سلطان مراد ميرزا . وبعد شهر من ذلك التاريخ فرض مراد ميرزا حصارا علي غوريان واستولى عليها ، وكانت غوريان هى خط الدفاع الأمامى للحيرة من الجهة الغربية . غير أن سكان الحيرة استاءوا من هذا الاجراء ، واعتبروا قائد الحملة معتديا أكثر منه منقذا . وعندما أراد سلطان مراد وضع حامية فارسية فى الحيرة ، وصك عملة فارسية وقراءة خطبة الجمعة فى المساجد باسم شاه فارس ، ادرك سكان الحيرة ما يراد بهم ، ولقد كان أهل الحيرة خائفين من أعمال محمد يوسف بسبب استدعائه الفرس وقاموا باعلان الثورة عليه بقيادة عيسى خان الذى تمكن من طرد الأمير السودازى من الحيرة ، وأرغمه على اللجوء ال معسكر الفرس ، وعلى أثر ذلك قام عيسى خان برفع العلم البريطانى على المبنى الذى كان يقيم فيه وكيل شركة الهند الشرقية ، وبعث بنداء يطلب المساعدة الى مورى الذى كان ذلك الوقت على الحدود التركية ، كما بعث بطلب آخر الى حكومة الهند (١) وقد تلقى الحكمدار البريطانى فى بشاور طلب عيسى خان يوم ٢ مايو ، وأبرق الى كلكتا على الفور . كما وصلت رسائل فى اليوم نفسه الى بشاور من دوست محمد ، يعلن فيها عزمه على التقدم لانقاذ الحيرة ، ويطلب فيها موافقة الحاكم العام على هذا القرار (٢) . غير أن هذين الطلبين وضعا

---

(١) فارس والخليج مجلد ١١١ من آر . دبليو . ستيفنز (القنصل البريطانى فى طهران) الى كلارندون ١٨٥٦/٦/٢٠ (رقم ٣٧) .

(٢) من سجل الخطابات السرية لحكومة بومباى مجلد ٣٢ من حاكم بومباى الى اللجنة السرية ١٨٥٦/٢/٢٢ (رقم ٣٨ الادارة السرية) كان =

الحاكم العام الفايكونت كاننج فى مأزق . فقد كانت آخر التعليمات التى تلقاها بشأن الصراع بين فارس وأفغانستان قد صـدر بتاريخ ٢٢ مارس ١٨٥٦ ، أى على أثر اجتماع مجلس الوزراء فى نفس اليوم لمناقشة قيام الجيش الفارسى بالزحف عبر خراسان . وبالتالى فلم يكن هنـاك من وجهة نظر مجلس الوزراء ما يمنع الشاه بموجب تعهد ١٨٥٣ من تقـديم العون الى أهل الحيرة ضد خصومهم فيما لو شاء ذلك . وأنه ما لم يتضح أن للشاه أهدافا تتجاوز هـذا الحد ، فليس ثمة ما يحمـل الحكومة البريطانية على تغيير سياستها بشأن الحيرة . وأكد قرار مجلس استقلال الحيرة ومعارضه دوست محمد على ضمها (١) .

كانت حماقات اوكلاند لا تزال تلقى ظلالها الكثيفة على الوضـع . وكان هناك نفور واضح فى الأوساط المسئولة فى لندن من التورط فى مشاكل أفغانستان ، أيا كانت أهمية مثل هذا التدخل بالنسبة للحـكومة البريطانية . ولقد كان ول هاوس أكثر بعد نظر ، بالنسبة الى هذا الموضوع

يعتقد فى البداية بأن الرسالة التى وصلته من الحيرة ، كانت مرسله من محمد يوسف .

(١) مجموعة مسودات المجلس — من التقارير السرية الى الهند مجلد ٢١ مسوده الى الحاكم العام ١٨٥٦/٣/٢٢ (رقم ١٦٣٩) للاطـلاع على سير المناقشات فى مجلس الوزراء يمكن الرجوع الى وثائق كلارندون) مجـلد ٤٨ من فرنون سـمث رئيس مجلس الهنـد الى كلارندون ١٨٥٦/٣/٢٢ « اننى أكتب اليك لاقول بأن القرار الصـادر من مجلس الوزراء جاء مختلفا بعض الشىء عن وجهة نظرك ووجهة نظر ول هاوس » .

عندما قال بمناسبة انتهاء مدة عمله كحاكم عام للهند « ان رأيى الشخصى ينبع من الاعتقاد بأن المصالح الحقيقية للحكومة البريطانية فى الشرق سوف تضطرها الى توثيق علاقاتها مع أفغانستان ، وان يخلق الى الحد الممكن شعوراً بالمصالح المشتركة بينهما وبين حكام وشعب ذلك البلد (١) وكان كلارندون يشاطره هذا الرأى الى حد كبير ، غير أن هذا الأخير كان موجودا فى باريس لحضور مؤتمر السلم عندما أجتمع مجلس الوزراء يوم ٢٢ مارس لمناقشة السياسة البريطانية تجاه أفغانستان . اما كاننج الذى خلف ول هاوس فقد كان أكثر حذرا منه . ولو أن الحاكم العام السابق بقى فى كلكتا حتى شهر مايو عند وصول الطلب من الحيرة ، لربما شعر ول هاوس بأن تغيير الظروف منذ الثانى والعشرين من مارس قد يبرر له تجاوز التعليمات التى لديه بهذا الشأن . وكما حدث ، فان كاننج لم يرد على الطلب ، كما لم يشجع دوست محمد على الزحف الى الحيرة لمساعدة سكانها .

قبل أن تعرف العاصمة البريطانية وحكومة الهند الدور الذى كان يقوم به الفرس فى الحيرة كانت حكومة فارس قد قامت بمبادرة للتفاهم بينها وبين الحكومة البريطانية . ولكن هذه المبادرة لم توجه الى مورى الذى كان قد انتقل هو وحاشيته الى بغداد وانما وجهت الى اللورد ستارتفورد . دى ردكليف السفير البريطانى لدى الباب العالى . ففى العاشر من شهر ابريل عام ١٨٥٦ طلب القائم بالأعمال الفارسى الاجتماع بالسفير وعرض عليه جملة من المقترحات التى قد تساعد على استئناف العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين ، ومن بين هذه العروض : أن يعود

---

(١) من ملفات وزارة الخارجية محضر ول هاوس ١٨٥٦/١/١٤ .

موری الی طهران ، علی أن یقوم کل من الشاه ورئیس الوزراء باستقباله استقبالا ودیا ، وسحب الخطاب الذی جری تعمیمه بین البعثات الأجنبیة فی شهر دیسمبر ، واعادة زوجة میرزا الی زوجها وارجاع زوجها الی عمله فی حکومة فارس (١) غیر أن هذه المقترحات جمیعها لقیت ردا فاترا فی لندن. فلم یکن مجلس الوزراء البریطانی فی ذلك الوقت یستعجل استئناف العلاقات مع فارس . فقد کانت حرب القرم قد وضعت أوزارها ، ولم یعد ثمة سبب ملح لخطب ود الشاه : « اننا لم نکن متعجلین بالنسبة الی هـذا الموضوع ، هذا ما جاء فی رسالة کلارندون الی ستراتفورد » أولا ، لأن السبب الأصلی للخلاف لم یکن سببا وجیها ، وانه لم یحظ بتأیید مجلس الوزراء أو البلاد ، وثانیا لأن الموضوع لم یعالج بطریقة لبقة أومرنة من جانب موری ، وثالثا لأن المشکلات فی الشرق لا تفقد أهمیتها بمرور الوقت ، ثم أن الفرس قد یزعجهم عدم اهتمامنا بهـذا الموضوع أکثر مما یثیر حماسهم (٢) .

وفی أوائل مایو نوقشت المبادرة الفارسیة فی مجلس الوزراء البریطانی . ولکن موضوع الحیرة لم یکن من بین الموضوعات البارزة التی تناولتها المناقشات ، بل کان الموضوع الرئیسی هو الاهانات التی وجهت

---

(١) من ملفات وزارة الخارجیة من ستراتفورد الی کلارندون ١٠ و ١٨٥٦/٤/١٢ (رقم ٤١٣ و ٤٢٢) .

(٢) وثائق کلارندون مجلد ١٣٦ خطاب من کلارندون الی ستراتفورد ١٠ و ١٢ /١٨٥٦/٤ (رقم ٤١٣ و ٤٢٢) وکذلك ملفات وزارة الخارجیة من کلارندون الی ستراتفورد ١٨٥٦/٥/١٢ (برقیة) .

الى مورى . وقد تقرر الاستئناس بآراء كل من السير جوستين شـيل الوزير المفوض السابق فى طهران ، وهنرى رولنسون الذى كان قد ترك بغداد فى الآونة الأخيرة ، وعلى أساس توصـياتهم وضعت الخطوط العريضة لتسـوية النزاع مع حكومة فارس . وفى يوم ١٥ مايو أوعز كلارندون الى ستراتفورد بابلاغ القائم بالأعمال الفارسى فى العاصـمة التركية ، بأن الأسس التى اقترحها لعودة العلاقات لم تكن كافية ، وأن الحكومة البريطانية لتصر على تعيين هاشم خان مراسلا أخبـاريا لها فى شيراز ، وأنه لابد من تقديم اعتذار رسمى على سـلوك رئيس الوزراء . وكان تصـور كلارندون للتعويض المطلوب من فارس هو أن يتم سحب المذكرات العنيفة التى أصـدرها الشاه فى شهرى نوفمبر وديسمبر السابقين ، وتقديم اعتذار كتابى من الصدر الأعظم وتعيميه على البعثـات الأجنبية فى فارس ، ودعوة شخصية من الشاه الى مورى بالعـودة الى طهران . وعلى أى حال فقد نصح كلارندون ، سترانفورد فى السر بعـدم أظهار أى اهتمام بالقطيعة ، بل على العكس ، كلفه بأن يحـاول أن يدخل فى روع الحكومة الفارسية بأن الحكومة البريطانية لا يهمها أن يسـوى هذا الخلاف أم لا ، وخلال هذا كان كلارندون يسعى الى عدم اعطاء الحكومة الفارسية أى انطباع يهدف الى اعتبـار أحداث نوفمبر وديسـمبر هى السبب الأساسى للخلاف مع فارس ، وكما ذكر كلارندون لستراتفورد مع الايعاز اليه بالتأكيد على القائم بالأعمال الفـارسى أنه « اذا كان الفرس يحبذون دخول حرب سافرة معنا ، بدلا من الاعتذار عما بدر منهم سابقا ، وطمأنتنا على المستقبل ، فاننا سوف نقبل التحدى . ان احتـلال الفرس للحيرة سواء كان عملا مدبرا أو غير ذلك انما هو انتهاك صريح لاتفاقهم معنا ، كما أن المادة ١٥ والمادة ١٦ من المعاهدة المقترحه مع الولايات المتحدة موجهة ضدنا ، الأمر الذى يبرر لنا الآن أن نعلن الحرب على فارس .

بعد أسبوع من ارسال هـذه التعليمات وردت معلومات أكيدة الى لندن لأول مرة عن نشاط الفرس فى الحيرة . وفى الحال فهم بالمرستون بأن الروس وراء تحركات الشاه « وانه لابد من حمل الحكومة الفارسـية على التخلى عن خطها ضد الحيرة » هذا ما قاله بالمرستون لكلارندون :

« انه لمن الأهمية والضرورة بمكان أن لا نسمح لفارس باستيلاء على الحيرة . وقد كانت فارس لعدة سنوات تعتبر المنطقة العازلة بالنسـبة للدفاع عن حدود الهند ضد روسـيا . أما الآن فينبغى علينا أن ننظر الى فارس باعتبـارها خط الدفاع الامامى عن روسيا . ولكن أفغانسـتان قد أصبحت الآن خط الـدفاع عن الهند ، وأن الممرات الكثيرة التى يمكن أن يعبر من خلالها جيوش الغزو ينبغى أن نقوم باحتلالها كلما أطل خطر . وعلى أى حال ، وطالما بقى دوست محمد على قيد الحياة فيمكننا اعتبـاره حاكما صديقا على حدود الهند البريطانية ».

فى يوم ٢٤ مايو أبرق كلارندون الى ستراتفورد ، يكلفه بالقيام بتوجيه تحذير الى القائم بالأعمال الفارسى فى القسطنطينية بأنه : اذا قامت فارس باحتلال أقليم الحيرة فان ذلك العمل سيكون سببا جديدا وأكيدا للخلاف مع بريطانيا ، وبالتالى ستصبح جميع المفاوضات لتسوية الخلافات القائمة عديمة الجدوى » (١) .

وقد قام ستراتفورد بنقـل تحذير كلارندون وشروطه لتسـوية الخلافات الى القائم بالأعمال الفارسى فى يوم ٢٦ مايو ، ثم عاد فكرر انذاره فى خطاب بعث به الى الصدر الأعظم فى نفس اليوم .

---

(١) من ملفـات وزارة الخـاجية من كلارندون الى ستراتفورد ١٨٥٦/٥/٢٤ (رقم ٥٦٠) برقية .

كان مالكولم خان قد عاد فى هذا الوقت من طهران للاشتراك فى المحادثات ، وفى الأسبوع الأخير من مايو والأسبوع الثانى من يونيو عقد ستراتفورد عددا من اللقاءات معه ومع القائم بالأعمال الفارسى ، وقد رفض الفرس الموافقة على الموضوع الرئيسى الخاص بتعيين ميرزا هاشم فى شيراز ، وقد ركز ستراتفورد على اعتراض الفرس على هذه النقطة الى درجة أنه أوعز الى كلارندون يوم ٢ يونيه بصرف النظر عن هذا الطلب ، سيما وأنه قد شعر باحتمال التوصل للنجاح حول النقاط الأخرى للخلاف (١) وما ان بعث ستراتفورد باقتراحه هذا حتى وصلت الى القسطنطينية معلومات عن استيلاء الجيش الفارسى على الحيرة بعد حصارها . غير أن هذا الخبر كان سابقا لأوانه ، وأن كان قد أدى الى تغيير مسار النزاع مع فارس ، وأصبح مصير الحيرة نقطة الخلاف الرئيسية بين الدولتين ، بينما تراجع موضوع انسحاب مورى الى المرتبة الثانية من الأهمية . وفى يوم ١٥ يونيو أبرق كلارندون الى ستراتفورد يكلفه بصرف النظر عن موضوع ميرزا هاشم اذا وافق الفرس على الانسحاب الفورى من الحيرة ، وعلى أى حال فقد علم ستراتفورد بأن الحيرة لم تكن قد سقطت فى أيدى الفرس ، وقد أدى هذا الخبر الى التقليل من خطورة المشكلة . وخلال اجتماعاته التالية مع ممثلى حكومة فارس ظل كلارندون يؤكد على أهمية عودة البعثة البريطانية الى طهران ، باعتبارها الموضوع الأهم . ولعل ذلك يرجع الى حساسيات ستراتفورد

---

(١) من ملفات وزارة الخارجية من ستراتفورد الى كلارندون ١٨٥٦/٦/٢ (رقم ٦٧٩) انظر أيضا تقاريره أرقام ٦٥٢ و ٦٦٤ و ٦٧٠ فى نفس المجلد .

نفسه ، كما يرجع أيضا الى عدم تلقيه معلومات جديدة من كلارندون خلال ما بقى من شهر يونيو . وفى يوم ٢٧ يونيو وجه ستراتفورد انذارا (١) الى ممثلى حكومة فارس يتضمن الشروط البريطانية لاستئناف العلاقات مع الحكومة الفارسية . ولم يرد فى الانذار أى ذكر عن مسألة تعيين ميرزا هاشم فى شيراز ، أو عن انسحاب القوات الفارسية من الحيرة ، ولعله كان متأثرا من اصرار مالكولم على استبعاد مناقشة أى انسحاب قبل استئناف العلاقات الدبلوماسية . كما أن المحادثات حول الانسحاب لابد وأن ترتبط بتعهد تقدمه الحكومة البريطانية ، بعدم السماح لدوست محمد بمد نفوذه الى الغرب ، لأن الهدف الأساسى من دخول الجيش الفارسى الى الحيرة ، كما أكد ماكلولم ، هو منع دوست محمد من تحقيق ذلك .

غير أن الموقف فى لندن كان غير ذلك ، خصوصا بعد أن تلقت من الهند فى الأسبوع الثانى من يونيو طلب أهل الحيرة للمساعدة ، واستعداد دوست محمد لتأييدهم . كما تلقت لندن معلومات من ار . دبليو . ستيفنز القنصل البريطانى فى طهران عن قيام عيسى خان باقصاء محمد يوسف عن السلطة ونقله الى فارس أسيرا . وفى يوم ٥ يوليو اجتمع مجلس الوزراء فى لندن لبحث الوسائل التى تكفل انسحاب الفرس من الحيرة . وكان بالمرستون وكلارندون وفرنون سميث رئيس وزراء شئون حكم الهند من أنصار المواقف المتشددة ، غير أن زملاءهم لم يشاطروهم

---

(١) أن هذا الانذار يمثل الكلمة الأخيرة ، هذا ما جاء فى رسالته الى كلارندون (من ملفات وزارة الخارجية) من ستراتفورد الى كلارندون ١٨٥٦/٦/٢٣ (رقم ٧٧٩) .

هذا الرأى (١) . وكحل وسط تم تكليف الحـــاكم العام فى الهند يوم ١٠ يوليو بتـــأييد دوست محمد بالزحف على الحيرة لانقـاذها وتزويده بالأسلحة اللازمة . وفى اليوم التـالى بعث كلارندون بانذار الى رئيس وزراء فارس يحذره فيه ، أنه ما لم يتم سحب الجيش الفارسى فورا من الحيرة فان الحكومة البريطانية سوف تضطر الى اتخـاذ الاجراءات التى تحفظ لها كرامتها ومصالحها .. (٢) وفى اليوم السادس عشر من يوليو تسلم ستراتفورد رد الصدر الأعظم على انذار كلارندون المرسل اليه يوم ٢٦ مايو ، والذى ادعى فيه الصدر الأعظم ، أنه لا يســتطيع أن يفهم سر غضب الحكومة البريطـانية وقال : « بأن جيش فارس قد ذهب للدفاع عن الحيرة ضد دوست محمد ، وانه سينسحب منها اذا تراجع دوســت محمد من قندهار وعاد الى الحيرة ، وانه اذا عادت البعثة البريطانية الى طهران فان هذه المشكلة سوف تحسم على الفور (٣) .

كان موقف البلاط الفارسى واضحا كل الوضــوح ، والاحتجاجات وحدها لم تعد تكفى لحمل الفرس على الانسحاب من الحيرة . وفى يوم

---

(١) انظر وثائق كلارندون مجـــلد ٥٠ من بالمرستون الى كلارندون ١٨٥٦/٩/١٤ مجلد ٤٨ من سمث الى كلارندون ١٨٥٦/٩/٢٧ .

(٢) مسودات المجلس من التقارير السرية الى الهند مجلد ٢١ مسودة الى الحاكم العام ١٨٥٦/٧/١٦ (رقم ١٦٤٩) ومرفق صورة من خطاب كلارندون الى الصدر الأعظم ١٨٥٦/٧/١١ .

(٣) مسودات المجلس — من التقـارير السرية الى الهند مجلد ٢١ مسودة الى الحاكم العام ١٨٥٦/٧/٢٢ رقم (١٦٥١) ومرفق به صورة من خطاب ستراتفورد الى كلارندون ١٨٥٦/٧/١٦ .

٢١ يوليو عقد مجلس الوزراء البريطـــانى اجتماعه ، وفى يـوم ٢٢ منه أرسلت التعليمات التالية الى الهند : يتعين اتخـــاذ التدابير الفورية فى بومباى لاعـداد حملة عسكرية يمكنها احتـــلال جزيرة خرك فى الخليج الفارسى ، ومنطقة بوشهر داخل فارس ، على ألا تتحرك هذه الحملة قبل وصول أوامر من هذه البلاد ولابد من مضى بعض الوقت لتلقى الرد من الحكومة الفارسية على انذار ١١ يوليو ، وعلى أية حال فلا يمكن القيـــام بعمليات عسكرية فى الخليج قبل شهر أكتوبر ، أى بعد أن تخف حرارة الصيف المحرقة وتسمح الرياح الجنوبية ــ الغربية الموسمية باقلاع الحملة من بومبـــاى الى الخليج مباشرة : غير أن الوقت كان فى صالح الفرس ويهيىء لهم الفرصة للاستيلاء على الحيرة ، ووضـــع الحكومة البريطانية أمام الأمر الواقع » . وقد علم على سبيل المثال انه بعد وصـــول انذار ستراتفورد المؤرخ ٢٦ مايو أصـدر رئيس وزراء فارس أمرا الى سلطان مراد ميرزا بسرعة إحتـــلال الحيرة ، حتى لو كلفه ذلك فنـــاء نصف جيشه (١) وعلى أى حال ففى ذلك الوقت لم يكن ثمة شىء يمكن عمله فى مواجهة مواقف الصدر الأعظم . ولقد ذكر بالمرستون لكلارندون : « بأن الطريقة الوحيدة للتعامل مع رئيس وزراء فارس هى السكوت مؤقتـــا ريثما تحين الفرصة لتوجيه الضربة » كما طلب من ستيفنز ابلاغ كاننج بألا يتخذ أى اجراء جديد فى الموضوع .. وعلى حكومة بومباى أن ترسل بأسرع ما يمكن الحملة العسكرية لاحتلال خرك وبوشهر فى ضوء سـماح

---

(١) فارس والخليج مجـــلد ١١١ من ســتيفنز الى كلارنـــدون من المعسكر القريب من طهران ١٨٥٦/٦/٢٢ (رقم ٣٨) .

الاحوال الجوية . ولكن عليها الآن والى أن تقلع الحملة أن يظل أمر تحركها ووجهتها سرا بقدر ما تسمح به تلك الاستعدادات » (١) .

كانت الاستعدادات الأولية للحملة قد استكملت عند وصول التعليمات بتاريخ ٢٢ يوليو ، واعتبارا من بداية العام عندما تلقت الهند خبر قطع العلاقات مع فارس ، جرت تحريات كثيرة لتحديد حجم وتشكيل القوة العسكرية اللازمة لاتخاذ اجراءات حربية ضد فارس فى الخليج والى حد كبير فقد كان المسئولون فى بومباى يعملون فى الظلام . فلم يسبق أن قام جيش أوربى بعمليات حربية في جنوب فارس منذ حملة الاسكندر الاكبر ، كما أن احتلال خرك فى سنة ١٨٣٨ لم يكشف عن خبره بالظروف التى قد يواجهها أى جيش داخل أراضى فارس . وكان ثمة اقتناع عام بأن العمليات قد تتطلب قوة كبيرة من سلاح الفرسان ، وأن قسما كبيرا من رجال الحملة ، ربما نصفها ، ينبغى أن يتشكل من العناصر الأوربية ، لأن الجندى الهندى لم يثبت أنه ند للجندى الفارسى ، وأخيرا تم الاتفاق على تكوين الحملة من ٥٠٠٠ رجل كقوة تمهيدية للقيام بعمليات عسكرية محدودة .

كانت الأوامر الصادرة من لندن بتاريخ ٢٢ يوليو تحدد العمليات المطلوبة فى احتلال خرك وبوشهر فقط . وعلى حين كانت هذه المهمة ليست شاقة فى ظاهرها ، الا أنها من الوجهة العسكرية ، كانت عملية الاحتلال تبدو أكثر صعوبة من عملية احتلال سنة ١٨٣٨ ، عندما كانت الجزيرة من غير تحصينات ، وقبائل الساحل الفارسى كانت فى ثورة ضد

---

(١) وثائق كلارندون مجلد ٤٩ من بالمرستون الى كلارندون ١٨٥٦/٨/٢ .

الحكومة المركزية فى فارس كما أن شيخ بوشهر كان منحازا الى البريطانيين . ففى الأعوام الأخيرة زودت خرك بحامية عسكرية ، كما تم تعزيز وسائل الدفاع عن بوشهر . كذلك أقيم حاجز دفاعى (متراس) على طول مبنى المثلية السياسية البريطانية ، لا لارغام المقيم البريطانى نحسب ، وانما لمراقبة رصيف المثلية على الجانب الشرقى من الشاطىء. وفى شهر سبتمبر من عام ١٨٥٦ أفاد القائد المقيم فلكس جونز من الاسطول الهندى ، بأن سكان بوشهر وغيرها من المناطق الساحلية ساخطون جدا ، مما تسرب من أخبار عن عمليات اعداد الحملة العسكرية فى بومباى . وقد ترتب على ذلك انتشار حالة هوس ضد المسيحيين مما اضطره الى نقل وثائق المثلية وخزانتها الى احدى الطرادات الراسية فى ميناء بوشهر ، كما رفض أن يسمح لبعض ضباط قومسارية بومباى الذين حضروا الى بوشهر للتفاهم على توفير المؤن للحملة لاكثر من بضع ساعات فى البلدة (١) .

ولعل أسوأ ما يمكن أن تتعرض له الحملة هو طبيعة المنطقة الداخلية من البلاد . فقد كان المسئولون فى الهند مترددين فى المجازفة بالقيام بتلك الحملة ، رغم اعترافها بأهمية تلك العمليات . ولم يكن أى من كاننج أو اللورد الفنستون حاكم بومباى مقتنعين بالرأى السائد فى لندن بأن مقاومة الفرس للحملة قد تنهار بعد الاستيلاء على خرك وبوشهر .. لأن الطلسم الذى يعتقد أننا سنحصل عليه من مجرد احتلالنا لخرك

---

(١) مرفقات للخطابات السرية لحكومة بومباى مجلد ١٢٧ خطاب سرى رقم ١٧٨ المؤرخ ١٨٥٦/١/١٧ من جونز الى اندرسون (السكرتير السياسى لحكومة بومباى) ١٨٥٦/٩/٢٩أ (رقم ٢٢ الادارة السرية) .

سوف يفقد مفعوله (١) فالطريق من بوشـــهر الى المنطقة الداخلية من فارس وعرة : بل حتى الطرق الكبيرة الى شيراز تكون غير صـــالحة للاستخدام أكثر أوقات الســـنة . وقد أفاد الكابتن جونز الـذى كلف باستطلاع المنطقة الساحلية واعداد تقرير عنها رسم صـــورة كئيبة عن وعورة الطريق التى يتعين على الحملة أن تسلكها . فالاطعمة غير متوفرة بكميات كافية ، ومعظم ما سوف تحتـــاج اليه الحملة من المؤن يتعين الحصـــول عليه من تركيا العربية أو الهند نفسها . وبالمثل ما تحتـــاج اليه المواشى فلابد من استيراد العلف لها من الخارج ، كما أن الماء شحيح جدا . فضلا عن أن حرارة الصيف سوف تكون صـــعبة الاحتمال على الجنـــود الأوربيين . ومن المحتمل أن يؤدى الشـــتاء الى افناء القسم الأكبر من رجال الحملة ، ثم ان القرى الواقعة بين بوشـــهر وتبريز مليئة بأمراض الدوسانتاريا وحمى الدماغ ورمد العيون ، والأمراض التناسلية أو التهاب الكبد . كما أن وباء الكوليرا لا يفارق المنطقة ، أضف الى ذلك أن بوشهر منطقة غير صالحة على الاطلاق لتوجيه العمليات لعدم وجـــود مرفأ صالح ، وأن الرحلة من الشاطىء للوصـــول الى البواخر تكون تحت رحمة الرياح الشمالية . وأن هذه البلدة هى أكثر المناطق ضجيجا على الكرة الأرضية ، على حد رأى طبيب المثلية :

---

(١) مرفق للخطـــابات السرية لحكومة بومبـــاى مجلد ١٢٤ مرفق للخطاب السرى رقم ٢٤ المؤرخ ١٨٥٦/٤/٢ من الفنستون الى اندرسون ١٨٥٦/٣/٢٤ (رقم ١٥ الادارة الخارجية) انظر كذلك وثائق كلارندون مجلد ٤٨ من الفنستون الى فرنون سمث ١٨٥٦/٧/٢٩ ومرفق لخطـــاب سمث الى كلارندون ١٨٥٦/٩/٢٠ .

« لا يوجد بها نظام للمجارى سواء تحت الأرض أو خارجها للمساكن والشوارع ، وبالتالى فان جميع القاذورات التى تخرج من هـذه البيوت تترك . أما لتتراكم فى الشوارع أو تتبخر بفعل أشعة الشمس .. ويوجد فى المدينة ما لا يقل عن سبعة أو ثمانية مدافن مفتوحة من جميع الجوانب، وهذه أيضـا تضاعف فى تلويث الجو الى حـد كبير . كما لا تتخذ الاحتياطات اللازمة فى هذا الشأن لحفر قبور الموتى بأعماق أكبر ، كما أن الساحل الرملى كان ولايزال مصـدرا رهيبا للأوبئة والقاذورات ، فعليه تتراكم كل الأوساخ والقاذورات بحيث تفوح منه رائحة شـديدة النتانة .

أما العقبة الرئيسية التى كانت تنتظر الحملة العسكرية فى جنوب فارس فهى الجيش الفارسى . رغم أن تعداد هـذا الجيش يقدر بستة وثمانين ألف رجل ، الا أنه لا يستطيع أن يقـذف الى الميدان بأكثر من ٢٠ ألفا من العناصر المدربة التى ينتمى معظمها الى منطقة أذربيجان ، كما ينطبق نفس الشيء على سـلاح المدفعية الذى تملكه فارس . وتتكون المدفعية نفسها من ١٢٠ مدفعا عيار ٦ الى ١٢ . أما بقية الأسلحة فهى من نوع ردىء ، كما تعـانى نقصا فى الذخيرة ، كما أنها ضعيفة فى الاداء . أما النقل العسكرى فيعتمد على البغال والجياد والجمـال : فالجيش الفارسى يكاد لا يملك عربة آلية واحـدة ، كما لا يملك حتى عـربات أو دافعـات للمدافع . أما الروح المعنوية للجيش ، باستثناء بعض الفرق التى يتكون منها الحرس الخاص للشاه فمتدنية جدا . ويتقاضى الفـرد فى الجيش الفارسى اسميا ٧ تومانات فى العـام ومخصصات للخبز تبلغ بنسا واحدا فى اليوم (عمله انجليزى) . ولكن حتى التومانات السـبعة لا يستلم منها الجندى أكثر من تومانين فى العـام والبقية تذهب الى

الضباط عن طريق صراف الجيش . ثم حتى هذا المبلغ يتسلمه على شكل حصص من القمح التالف وعلى دفعات وبأسعار باهظة . وبالتـالى فليس من الغرابة فى شىء أن يشغل الجيش الفارسى نفسـه فى معاناة الصراع من أجل البقـاء . أما النظام فيتم تطبيقه عن طريق الجـلد والسجن والاعدام . وليس للجيش الفارسى خدمات طبية على الاطلاق . فالجندى أو الشخص المريض يترك ليموت الا اذا اهتم به بعض زملائه . وباختصار فان الجيش الفارسى اذا استثنينا العناصر الاذربيجانية منه ، فهو جيش عديم الجدوى كقوة مقاتلة . ولعل القوة القتالية لفارس تكمن فى الخيالة غير النظاميين ، من القبائل الفارسية المحاربة . وحتى هذه لا تصـل الى مستوى فرق الخيـالة الأذربيجانية ، وعلى أية حال فقـد كان من المشكوك فيه ، ما اذا كان الشاه يستطيع الاعتماد على تأييد القبـائل . وكانت أغلبية قبائل البختيارى التى يتألف منها اتحاد القبائل الفارسية ترفض الولاء للشاه ، بينما قبـائل الجنوب كانت تعيش فى ظل ثورات مستمرة ضد السلطة الحكومية (١) .

فى أوائل أكتوبر كانت الحملة قد استكملت استعدادتها للعمـل فى الخليج . وعلى خلاف الأوامر التى اصدرها القائد العام لقوات بومباى فان حكومة الهند عارضت اشراك قوة الفرسان الأوربية . وقد وصـل عدد أفراد الحملة فى شكلها النهائى ٥٧٢٠ رجلا يمثلون القوات والأسلحة الآتية :

---

(١) مسودات المجلس من التقارير السرية الى الهند مجلد ٢١ مسودة الى الحاكم العام ١٨٥٥/١٠/١٩ (رقم ١٦٢٦٥) ومرفق صـورة من رسالة مورى الى كلارندون ١٨٥٥/٨/١٨ (رقم ٤٦ سرى) .

١ ــ المشاة ــ الفرقة ٦٤ والفرقة الثانية للشركة ، وقوة المشاة الأوربية الخفيفة ، والفرقة الرابعة والفرقة العشرون ، قوة المشــاه المحلية لمنطقة بومباى ، وفصيلة البلوش الثانية .

٢ ــ الخيالة ــ فصيلتان من كتيبة الفرســان الثانية الخفيفة لمنطقة بومباى ومجموعتان من خيالة بونا غير النظامية .

٣ ــ المدفعية ــ مجموعتان من ســلاح المدفعية الراكبة وبطاريتان من مدفعية المشاة مع بعض الاحتياطى .

٤ ــ فيلقان من مهندسى الألغام (١) .

أما وسائل نقل الحملة فقد قام القائد العام للأسطول الهندى بتوفيرها . وكانت تتألف من ثمانى سفن حربية وسفينتين شراعيتين من البحرية وباخرتين وثلاثين سفينة شراعية تم تأجيرها . وقد عين الماجور جنرال اف. ستوكر من قوات بومباى قائدا للحملة ، وزود بكل المعلومات التى أمكن الحصــول عليها من الخليج وجنوب فارس وبعد ذلك غدا كل شىء معلقا على قرار يصدر من لندن .

فى ٧ سبتمبر وصل رد الصدر الأعظم على انــذار كلارندون المؤرخ ١١ يوليو الى استراتفورد رد كليف فى القسطنطينية ، وقد تـم ابراقه الى

---

(١) خطابات بومباى السرية مجلد ٣٢ رقم (١) من حاكم بومبــاى الى وزارة الخارجية محضر كانتج ١٨٥٦/٩/٢٢ ومرفق بخطــاب كارك الى همبولد ١٨٥٦/١١/١١ .

لندن في نفس اليوم . ولكن ميرزا اغا خان على ما يبدو لم يهتم بانذار وزير الخارجية . فقد ذكر في رده بأن الشاه قد عين سفيرا جديدا في فرنسا ، وانه سوف يسافر الى مقر عمله عما قريب ويعرج على القسطنطينية حيث سيجري مشاورات حول موضوع الحيرة الشائك بحذافيره (١) وفي نفس اليوم ألح بالمرستون بامتعاض لكلارندون بأنه ليس هناك شيء جديد يمكن أن يأتينا من فارس غير المزيد من الاهانات، فقد كان الصدر الأعظم على يقين من أن التهديد البريطاني لن ينفذ أما بالنسبة لبالمرستون فانه لم يجد أى صعوبة في معرفة أسباب تلك الثقة ، لأن تأييد الروس له في نزاعه مع البريطانيين كان أمرا مفروغا منه ، وعلى الأخص في تلك المرحلة ، التي أوشكت فيها حرب القرم أن تضع اوزارها ، غير أن الفرس لم يعتمدوا على الروس وحدهم ، فقد كانت هناك فرنسا التي تعتبر حليفا قويا لهم ، ولهذا أخذ ميرزا أغا خان يتملق المسيو بوري القائم بالأعمال الفرنسي في طهران ويقدم اليه الهدايا . كما كانت الاتصالات والمراسلات مستمرة بين وزارة خارجية فارس والمفوضية الفرنسية . وقد منح القائم بالأعمال الفرنسي الشاه وسام الشرف الفرنسي ، وقد منحه الشاه ردا على ذلك وسام الأسد والشمس الفارسيين . وقد اشترك أحد المهندسين الفرنسيين في عمليات الحصار على الحيرة . كما تسلم الشاه صورة له مرصعة بأحجار الماس الى سفيره الجديد في فرنسا فاروخ خان لتقديمها هدية الى وزير خارجية

---

(١) مسودات المجلس من التقارير السرية الى الهند مجلد ٢١ مسودة الى الحاكم العام ١٠/٩ و ١٨٥٦/١٠/٤ (١٦٥٦ و ١٦٦٥) ومرفق به صورة من خطاب ستراتفورد الى كلارندون ٩/٧ وخطاب من الصدر الأعظم الى كلارندون ١٤ ذى الحجة ١٢٧٢ — ١٨٥٦/٨/١٧ .

فرنسا . ومن ظاهر الأمور كان الصدر الأعظم يأمل أن تقوم فرنسا سواء منفردة أو بالاشتراك مع روسيا بمنع بريطانيا من شن الحرب على فارس (١) .

وطبيعي الا يستسيغ بالمرستون تودد الشاه الى فرنسا ، فقد كان مصمما على الا يسمح لفرنسا وروسيا أن يكونا الحكم في النزاع البريطاني الفارسي . كما لم يكن يرضى أن يستقبل الصدر الأعظم الانذار البريطاني بتلك اللامبالاة . وفي الأسبوع الثاني من شهر سبتمبر طلب بالمرستون الى فرنون سميث عضو مجلس الهند ارسال التعليمات الى الهند بشأن ابحار الحملة العسكرية . غير أن سميث الذى كان معروفا بأنه من أنصار الخط المتشدد تجاه فارس أخذ الآن يعيد النظر في موضوع اللجوء الى القوة في حسم الخلاف . فربما كان هناك بعض الصواب فيما ذكره المفاوضون الفرس في اجتماعات القسطنطينية ، من أن الغرض من الحملة العسكرية الفارسية الى حيرة كان منع دوست محمد من الاستيلاء عليها ، اذ لم يكن من المحتمل ، كما ذكر فرنون لكلارندون أن تشن فارس حربا على أساس أن تخف روسيا لمساعدتها (٢) كما لم تكن الأوساط المسئولة في الهند متحمسة لفكرة الحملة

---

(١) للاطلاع على نشاط الفرنسيين في طهران فيما بين يناير ويوليو ١٨٥٦ انظر تقارير ستيفنز من طهران ، خصوصا تقريره رقم ٣١ المؤرخ ٥/٣١ وذلك في « فارس والخليج » مجلد ١١١ وخطاب من هورى الى كلارندون بغداد ١٨٥٦/٦/٢١ (رقم ٥٧) بنفس المجلد .

(٢) وثائق كلارندون مجلد ٤٨ من سميث الى كلارندون ١٨٥٦/٩/١ من كانتج الى سميث ١٨٥٦/٨/٨ .

العسكرية كما قال . وكان كانبج قد بعث برسالة اليه في الشهر السابق يقول فيهـا : « انني اشعر بالاشمئزاز أكثر من أي وقت مضى مما قد تتمخض عنه مثل هذه الحملة المشئومة » كما اعاد الحاكم العام التحذيرات التي سبق أن عرب عنها عن شكوكه في عمليات احتلال الساحل الفارسي كمحاولة لارغام الشاه على الخضوع، ولهذا فقد اوضح سميث لكلارندون بأنه قبل اتخاذ الاجراءات النهائية في أمر هذه الحملة ، فهو يود أن يعرف رأى مجلس الوزراء حول هذه العمليات .

غير أن بالمرستون أصم أذنيه من تحذيرات سميث . فبالنسبة لهذا الموضوع فقد كان يعتقد بأن مجلس الوزراء قد اتخذ قراره النهائي في شهر يوليو ، وحتى اذا سلمنا بصواب آراء سميث ، رغم عدم اعتراف بالمرستون بهذا ، فقد كانت هناك مسائل كثيرة لا يزال الخلاف قائما حولها بين الدولتين . كما كان هناك موضوع رد الاعتبار من جانب الشاه عن الاهانات التي تعرضت لهـا الحكومة البريطانية على امتداد السنوات السابقة (١) ورغم اصرار بالمرستون على موقفه فقد ظل سميث يشكك في صواب القيام بعمليات عسكرية ضد فارس ، وفي فاعلية العمليات العسكرية على سواحل فارس . وقد استشهد تعزيزا لرأيه بآراء هنري رولنسون ، الذي أعلن بأنه لا يعتقد أن احتلال جزيرة خرك في عام ١٨٣٨ ، على أثر الهجوم الفارسي السابق على الحيرة ، قد لعب دورا كبيرا في حمل الفرس

---

(١) وثائق كلارندون مجلد ٥٠ من بالمرستون الى كلارندون ١٨٥٦/٩/١٤ .

على التراجع (١) ولكن بالمرستون لم يغر راى رولنسون أى اهتمام ، « ولكى أكون صادقا فاننى أشكك فى الكثير مما قاله رولنسون » الذى كانت له عندما طالب باحتلال خرك أسباب أخرى غير ارغام الفرس على الانسحاب منهـا ، فهذه الجزيرة قد تصـبح لها أهميتها بالنسبة الينـا فيما لو تغير طريق المواصلات من مصر الى آسيا الصغرى (٢) .

عقد مجلس الوزراء جلسة في الاسبوع الأخـير من سبتمبر ليصدر قراراته حول السلام أو الحرب مع فارس . والذى جرى من نقـاش فى المجلس غير معروف ، ولكنه اتضـح ، أنه على الرغم من أن بالمرسـتون وكلارندون قد نجحوا فى موقفهم ، فانهما لم يستطيعا اقناع المجلس بذلك . وفى اليوم السادس والعشرين من سبتمبر صدرت الأوامر الى كاننج بتسيير الحملة الى الخليج ، بينما أوعز الى كل من القنصل البريطـانى فى طهران وتبريز بمغادرة فارس على وجه السرعة (٣) .

---

(١) أعلن رولنسون عن رأيه هذا فى مقال نشره فى مجلة كلكتا ريفيو سنة ١٨٤٩ راجع انجلترا وروسيا فى الشرق ص ٥٧ ـ ٥٨ .

(٢) وثائق كلارنـدون مجـلد ٥٠ من بالمرسـتون الى كلارندون ١٨٥٦/١٢/٣١ وكذلك نفس المجـلد من بالمرسـتون الى كلارنـدون ١٨٥٦/٩/٣٠ ومجلد ٦٩ من بالمرستون الى كلارندون ١٨٥٧/١/٧ .

(٣) مسودات المجلس من التقارير السرية الى الهند مجلد ٢١ مسودة الى الحـاكم العام ١٨٥٦/٩/٢٦ (١٦٦٠) ومرفق معه نسخة من تعليمات كلارندون الى القنصلية البريطانية .

وفى تصورى أن فرنون سميث قد انبرى يومئذ ليكتب بحدة

« ان هذه القضية هى أهم القضايا ، وقد كنا نفضل أن يتخذ المجلس قراره فيها بالاجماع . ان بعض الزملاء حسب علمى يعارضون التدخل ، كما أن عددا كبيرا من أعضاء مجلس الادارة للشركة ، ومن هم على معرفة وثيقة بشئون فارس يعارضون أيضا .

ان كلتا الفئتين فى يد جلادستون وشركاه ، ويمكن أن يثيرا الاضطرابات فى المجلس . اننى أتصور — كما قلت انت فى مناسبة توجيه الانذار الى الوزير الفارسى ، بأن حكومة صاحبة الجلالة قد أجرت التحريات عما اذا كان المجلس قد صادق بكافة أعضائه ووافق على الانذار لأنه انذار يتعلق بالحرب ، وبأن الملكة قد أخطرت بتلك الخطوة ، وأرجو الا تتصور أننى سافرت كل هذه المسافة من منطقتى لاقترح انه يجب اطلاع فرنسا على على هذه الخطوة .. وانى لأجد نفسى مضطرا الى الكشف عن هذه القضايا بصراحة لأن رئيس مجلس الهند هو السلطة الوحيدة التى يمكنها مساءلة وزير الخارجية حول استخدامه موارد الهند ، من اجل اى خطوة تمليها عليه سياسته ، دون ابلاغ البرلمان بذلك ، كما حدث فى مناسبات أخرى ، وأن هذا الاستثناء فى دستورنا كان ولا يزال يستخدم بنجاح ضدنا فى مجلس العموم » .

فى يوم ٢٩ يوليو أوقف البرلمان أعماله ، ولم يحدث منذ ذلك الوقت أن اثير موضوع الخلاف مع فارس مرة أخرى سواء فى مجلس العموم و فى البرلمان ، وكان بالمرستون وكلارندون حريصين على حسم هذه المشكلة

بل اجتماع البرلمان (١) . وقد انعكس هذا الحرص فى قرارهما بعدم اصدار تصريح بالحرب ، لأن مثل هذا كان يستدعى اجتماع البرلمان . وقد اكتفى بابلاغ الحكومة الفارسية بتحرك الحملة العسكرية من الهند فى رسالة بعث بها كلارندون الى الصدر الأعظم بتاريخ ١٠ أكتوبر (٢) ولقد أثار حذف الفقرة الخاصة باعلان الحرب فى التعليمات التى أرسلت يوم ٢٦ سبتمبر قلق الفنستون عند تسلمها فى يوم ٢٥ أكتوبر ، وقد أبرق فى اليوم نفسه الى كاننج يطلب منه اصدار بيان باعلان الحرب بحيث يتسنى للسفن الفارسية مغادرة موانى الهند البريطانية واعطاء ضمانات للرعايا الفرس المقيمين فى الهند بالأمان (٣) وقد وافق كاننج على الاقتراح ، وفى اليوم الأول من نوفمبر أصدر بيانا باعلان حالة الحرب كرد على هجوم الفرس على الحيرة وانتهاك معاهدة يناير ١٨٥٣ غير أن هذا الاجراء من جانب الحاكم العام قد دعا المجلس الى اعادة النظر فى صواب اعلان الحرب ، وفى أوائل شهر ديسمبر أجريت تحقيقات فى وزارة الخارجية بشأن الاجراء الذى اتخذ فى عام ١٨٣٨ عند احتلال جزيرة خرك . وبعد مراجعة سجلات المجلس تبين أنه لم يصدر أى اعلان بالحرب فى تلك المناسبة . وكنتيجة لذلك : وبالنظر الى أن الحملة

---

(١) على سبيل المثال يمكن الاطلاع على وثائق كلارندون مجلد ٥٠ من المرستون الى كلارندون ١٨٥٦/١٠/٢٦ .

(٢) مجموعة المجلس — من التقارير السرية الى الهند مجلد ٢١ مسودة الى الحاكم العام ١٨٥٦/١٠/١٠ (رقم ٨٣ الادارة السرية) .

(٣) من سجلات الرسائل السرية لبومباى — ٣٢ رقم (١) من حاكم بومباى الى اللجنة السرية ١٨٥٦/١١/٣ (رقم ٨٣ الادارة السرية) .

كانت في طريقها الى وجهتها في ذلك الوقت ، ونظرا لما اتخذ من اعتراضات على اصدار اعلان بالحرب لأسباب ترجع الى الظروف الداخلية ، فقد تقرر أن نترك الأمور على ما هي عليه .

سافرت الحملة العسكرية الى فارس في الأسبوع الثاني من نوفمبر ١٨٥٦ وقد تحركت الحملة التي تتألف من ٤٥ سفينة في أربع مجموعات اعتبارا من اليوم الثامن من نوفمبر ، وكان خروجها من ٤ موانى : كراتشي وفنجويلا ويوربندر وبومباى . وكانت المجموعة الأخيرة بقيادة الزيرادميرال السير هنري ليك القائد الأعلى للأسطول الهندى ، تحمل القسم الأكبر من القوات المشتركة . أما يوم ١٦ نوفمبر فقد غادر القائد جونز المقيم البريطاني وأعضاء المثلية في بوشهر . وقد تم اختيار بندر عباس مكانا لتجمع أفراد الحملة . وبنهاية الشهر كان الأسطول كله قد تجمع فيها . وكانت التعليمات التي يحملها ستوكى هي الاستيلاء على جزيرة خرك وبوشهر وتحويل المنطقة الأخيرة الى قاعدة للقيام بعمليات عسكرية في داخلية فارس . وقد تم احتلال خرك في اليوم الرابع من ديسمبر دون مقاومة لأن الحامية الفارسية قد أخلتها من قبل . وفي اليوم السادس من ديسمبر ألقى الأسطول مراسيه في خورهليله ، على بعد عشرة أميال جنوب بوشهر . وكانت خطة القائد ستوكر التي وضعت وفقا لتوصيات جونز والمقيم البريطاني السابق الكولونيل كامبل ، هي أن يتم الانزال في قلب شبه الجزيرة التي تطل عليها بوشهر والتقدم منها نحو البلدة . وعلى امتداد الطريق الى البلدة أقيمت سلسلة من التحصينات التي انشأتها الحامية العسكرية في بوشهر ، والتي تحولت حتى ذلك الوقت الى مستوى الجيش الصغير بعد أن تم تعزيزها بالجنود النظاميين وبالمئات من رجال قبائل تنجستان بقيادة باقرخان . أما خط الدفاع عن

البلدة عبر شبه الجزيرة فيمتد خلال خندق متهدم يبدأ من الخور حتى ساحل ديشبار ، التي تبعد نحو خمسة اميال من بوشهر حيث توجد أنقاض قلعة هولندية قديمة حولت الى معقل .

وفي نهار يوم ٧ ديسمبر بدأ انزال الجنود من سفن النقل التابعة للأسطول في خور هليله واستمر الانزال طوال اليوم واليوم التالي . اما الزحف الى منطقة ريشاير فقد بدأ في الصباح المبكر من يوم ٩ ديسمبر حيث اخذت السفن الحربية تتسابق مع الجنود وهم ينتقلون الى الشاطئ . وكان الحصن يضم من ١٥٠٠ الى ٢٠٠٠ جندي ورجل قبيلة ، وكان هذا الحصن يرتفع نحو ٣٠ الى ٣٥ قدما من الخندق الذي حفر امامه . وقد تولى الأسطول قصف الحصن مما ارغم نصف رجال الحامية الى مغادرته ، ولم يبق به غير رجال باقرخان ، وقد قام جزء من القوات يتكون من الوحدة الثالثة ، وفصيلة بومباي العشرين (جندرمه) وفصيلة البلوش الثانية والكتيبة ٦٤ والكتيبة الأوربية الثانية ولواء مشاة بومباي بهجوم مركز على ريشاير ادى الى احتلالها ولكن بثمن باهظ ، فقد قتل كل من قائدي لواء المشاة والفرسان ، كما جرح عدد كبير من ضباط الحملة . وقد انسحبت بقايا الحامية الى المتاريس الممتدة على طول الخندق حيث كان يتحصن رجال الجيش الفارسي . وفي الوقت نفسه اطبقت البوارج على البلدة من جنوبها ، وأخذت تفتح النار على بطاريات الفرس من البحر والبر . وكان الفرس يردون على نيران البريطانيين بمنتهى الحماس . ولكن الفرس بعد أن حوصروا من جميع الجهات أخذوا في الانسحاب الى خطوط دفاع جديدة كانوا قد اعدوها من قبل وتقع على الناحية الشرقية على امتداد شبه الجزيرة في اتجاه المنطقة الداخلية . وعلى اي حال فقد تمكنت وحدة الفرسان الخفيفة التابعة لبومباي

وخيالة يونا من قتل أعداد كبيرة منهم ، أما الذين أفلتوا فقد تمكنوا من ذلك عن طريق الخور الذى يفصل منطقة بوشهر عن الأرض الأصلية لفارس . وزفع ذلك اليوم فرق حاكم بوشهر العلم الفارسى تعبيرا عن الاستسلام ، ثم تقدمت بعد ذلك القوات البريطانية والهندية لدخول البلدة (١) .

حتى الوقت الذى غادرت فيه الحملة لم تصل اية اشارة من لندن عن العمليات المطلوب القيام بها بعد احتلال بوشهر . وكان بالمرستون حتى تلك اللحظة يعتقد بأن احتلال خرك وبوشهر سوف يدفع الفرس الى الانسحاب من الحيرة غير ان الآخرين لم يكونا يشاطرانه تفاؤله هذا . فقد كان كاننج لا يزال ممتعضا من الحملة . وكان يرى أن الشاه لن يخضع الا بالزحف الى عمق البلاد ، وان تحقيق هذا الأمر ، كما سبق أن ذكر لفرنون سميث فى بداية نوفمبر ، لا يمكن تحقيقه إلا باشتراك جنود أوربيين ، لم يكن من الممكن توفيرهم من الهند ، أما الفنستون فى بومباى فرغم أنه لم يكن متحمسا للحرب ، كان يميل الى القيام بحملة أوسع ، وقبل مغادرة القائد ستوكر بالحملة اوعز اليه بالتأكد من امكانية القيام بزحف عن طريق المخمرة ، ونهر قارون وشيستر كما أدلى صمويل هانيل الذى كان قد احيل الى المعاش فى شلتنهام برايه فى الموضوع فى شهر اكتوبر ردا على استفسار وجه اليه من كلارندون ، انه فى الوقت الذى كان الاستيلاء على خرك فى عام ١٨٣٨ عاملا

---

(١) مرفق للخطابات السرية لحكومة بومباى مجلد ١٢٧ مرفق للخطاب السرى رقم ١١٠ المؤرخ ١٨٥٦/١٢/٣١ من ستوكر الى ادجوتانت جنرال ، بومباى ١٨٥٦/١٢/٢٢ ، ومن ليك الى الفنستون ١٨٥٦/١٢/١٠ ومن جونز الى اندرسون ١٨٥٦/١٢/١٣ ، والجميع مع المرفقات .

حاسما فى ارغام الفرس على الانسحاب من الحيرة فى تلك الفترة ، فان هذا الاجراء وحده لا يحتمل أن يؤدى الى نفس النتائج فى هذه المناسبة . وأفاد بأنه اذا كان لابد من القيام بعمليات طويلة الأجل ، كما كان يتصور هانيل ، فانها لا يمكن أن تباشر من بوشهر ، وبالتأكيد ليس عن طريق شيراز ، لوعورة الطرق فى هذه المناطق ، ومناعة الممرات ، كما أن المناخ هنـاك يشكل خطورة على حياة الجنود الأوربيين . وبالتالى فان أفضل طريق لمثل هذه الحملة فى رأيه تقع عبر المحمرة وخورستان . وكان هـذا نفس رأى الماجور جنرال السير وليم الذى عمـل فى لجنة تخطيط الحدود الفارسية - التركية ، والذى قاد عملية كارس خلال حرب القرم . ولم يكن هذا القائد واثقا من أن الحملة اذا سلكت طريق الأهواز وتستر سوف تؤلب اغلبية قبائل خورستان ولورستان ضد الشاه فحسب ، وانما كان يعتقد بأن احتلال المحمرة احتلالا دائما سوف يؤتى بأحسن النتائج .

كان مجلس الوزراء لا يزال منعقدا لمناقشة موضـوع توسيع العمليات العسكرية فى فارس وفى نهاية اكتوبر عندما وصلت اشـارة تلغرافية من ستراتفورد تفيد بأن فاروق خان سفير فارس فى فرنسا قد وصـل الى القسطنطينية قادما من شيراز ، وانه قد أعرب عن رغبته فى الوصـول الى حل معنا على أساس انسحاب فارس من الحيرة . وكان هذا الخبر بالنسبة الى بالمرستون الذى تصور بأن مجرد التهديد باحتلال خرك وبوشهر كافيـا لاعادة الشاه الى صوابه . وفى الحال أوعز بالمرستون الى كلارندون باعداد قائمة بالشروط التى يراها ضرورية لاستئناف العلاقات مع حكومة فارس ، وكان الشرط الأساسى فيها هو : سحب القوات الفارسية من الحيرة مع دفع تعويضات عن أى أضرار ترتبت على ذلك الهجوم . وبعد ذلك يتعين على فارس

بأن تتعهد بموجب اتفاق رسمي بالتنازل عن أي مطالب لهـا في الحيرة ، أو أي منطقة أخرى مع أفغانستان ، وبالاعتراف باستقلال الولايات الأفغانية ، والامتناع عن التدخل في شئونها ، وبالموافقة على احالة أي خلاف بيننا مع تلك الولايات الى الوساطه البريطانية . واعتقادا من أن الإنزال البريطاني في جنوب فارس ، وقد اضعف موقف الشاه ، فقد اضاف بالمرستون شرطين رئيسيين آخرين لاستئناف العلاقات ، الأول : هو إبرام إتفاقية تجارية جديدة بدلا من اتفاقية ١٨٤١ ، تمنح الحكومة البريطانية حقوقا متساوية مع روسيا ، فيما يختص بتعيين القناصل . أما الشرط الثاني فهو إقالة الصدر الأعظم من منصبه كدليل على اعتذار الحكومة الفارسية لما حدث وتعبيرا عن حسن نية الفرس فيما يمس مستقبل العلاقات مع بريطانيا . كذلك طالب بالمرستون بتجديد ايجار بندر عباس الى سلطان مسقط بشروط معقولة ، ودفع جميع الديون المستحقة للرعايا البريطانيين الممثلين في فارس فورا ، واعداد الترتيبات اللازمة لتقديم مراسيم الاستقبال الرسمية للبعثة البريطانية عند عودتها الى طهران ، وهو ما تم الإتفاق عليه في يونيو الماضي ، واخيرا بقطع الطريق على السفير الفارسي في المراوغة ، ثم الايعاز الى ستراتفورد بأن يوضح للشاه بأن اى محاولة لتأخير تنفيذ تلك المطالب أو تعطيلها ، قد يؤدى الى فرض شروط اكثر قسوة ، كارغام فارس على دفع نفقات وتكاليف الحملة العسكرية كلها .

---

(١) مسودات المجلس من التقارير السرية الى الهند مجلد ٢١ مسودة الى الحاكم العام ١٨٥٦/١١/٣ (رقم ١٦٧٧) . ومرفق به صورة من خطاب كلارندون الى ستراتفورد ١٨٥٦/١٠/٢٧ .

تم ابزاق هـــذه الشروط الى ستراتفورد يوم ٢٧ اكتوبر ؛ وانقضت ثلاثة اسابيع دون وصول رد من ستراتفورد بشأنها . وفى منتصف شهر نوفمبر وصلت اخبار الى لندن عن سقوط الحيرة فى ايدى القوات الفارسية يوم ٢٦ أكتوبر ، وكان انطباع بالمرستون هو ان سكوت ستراتفورد انما يعود الى محاولة فاروق خان استغلال النجاح الذى حققه الشاه لكى يرفض المطالب البريطانية . واذا افترضنا أن تصوره كان صحيحا ، فان حكومة فارس لو تفاوضت على هذا الأساس فانها ستكون على حسابها ، وفى يوم ١٩ نوفمبر تم الايعاز الى الماجور جنرال السير جيمس أو ترام من ضباط الجيش الهندى، الذى كان فى تلك اللحظة على وشـــك مغادرة انجلترا لتســـلم قيـــادة الحملة العســـكرية بدلا من ستوكر ، بأنه ســوف يزود بصلاحيات مطلقة للتفاوض مع الفرس . وانه سوف يتم الايعاز الى ستراتفورد بقطع مفاوضاته فى القسطنطينية ، ويومئذ كتب كلارندون يقول « .. انه فى حالة التعامل مع اناس مثل الفرس فان تركيز الصـــلاحيات فى شخص واحد أمر ضرورى ومفهوم ، وسياسة التخويف هى العامل الوحيد للتـــأثير على الفرس ؛ لأن أسلوبهم هو التسويف والمماطلة (١) . فاذا وجد أوترام عند وصـــوله الى بوشهر بأن الشاه لا يزال يرفض الانسحاب ، فيتعين عليه أن يقـــوم بنقل غالبية قوات الحملة العسكرية الى شط العرب واحتـــلال المحمرة ، والتقدم عبر نهر قارون الى شستر ليهدد أصفهان (٢) .

---

(١) وثائق كلارنـــدون « مجـــلد ١٣٧ » من كلارنـــدون الى مورى ١٨٥٦/١١/٢١ .

(٢) مسودات المجلس من التقارير السرية الى الهند مجلد ٢١ مسودات الى اوترام ١٨٥٦/١١/١٩ (رقم ١٦٨٦) والى الحاكم العام ١٨٥٦/١١/٢٦ (رقم ١٦٨٩) .

في يوم ٢٠ نوفمبر أبحر اواترام ، وفي يوم ٢١ ابرق ستراتفورد يقول: بأن فاروق خان اصبح مستعدا لإلزام حكومته بالجلاء عن الحيرة على الفور (١) وعلى اى حال فلم يكن سكوت ستراتفورد يعود الى مراوغات فاروق خان ، وانما يعود أولا الى مرض السفير الفارسى ، وثانيا الى تردده فيما اذا كان يتمتع بالصلاحيات التى تخوله الموافقة على شروط ٢٨ اكتوبر ، وربما كان ينطبق هذا اكثر على طلب اقالة الصدر الأعظم ، اذ انه لم يكن من المعقول أن يوافق على اقالة الشخص الذي عينه فى ذلك المنصب . وعند مواجهة ستراتفورد له ذكر فاروق خان بأنه يستطيع أن يتعهد له بموضوع الجلاء عن الحيرة ، واعداد استقبال رسمى مناسب للبعثة البريطانية عند عودتها الى طهران . أما فيما يتعلق بالنقاط الأخرى ، وعلى الأخص ما يتصل منها بالاتفاقية التجارية المقترحة فقد كان يتعين عليه أن يعرض الأمر على طهران للحصول على تعليماتها فى هذا الشأن . وان ذلك سوف يستغرق نحو اربعين يوما حتى يصل الرد . وقد رد عليه ستراتفورد بأنه سوف يقترح على كلارندون بالموافقة على المهلة المطلوبة .

ما ان وعد ستراتفورد بذلك حتى اعترى موقف فاروق خان تغيير . فعندما طلب ستراتفورد من فاروق خان بأن يقدم تعهدا مكتوبا بالجلاء عن الحيرة ، حتى سرد عددا من الأسباب التى تمنعه من ذلك ، وعندما فند ستراتفورد له ذكر فاروق خان بأنه يستطيع أن يتعهد له بموضوع الجلاء الذى سبق أن اتخذه مالكوم خان فى يونيه الماضى، وهو ان الانسحاب من الحيرة لايمكن

---

(١) نفس المصدر مسودة الى الحاكم العام ١٨٥٦/١١/٢٦ (رقم ١٦٩٢) ومرفق به صورة خطاب من ستراتفورد الى كلارندون ١٨٥٦/١١/٢١ .

مناقشته الا بعد عودة البعثة البريطانية الى طهران، ومن الغريب أن ستراتفورد قبل هذه الحجة ، فقد كان ستراتفورد قد كون انطباعا طيبا عن فاروق خان (« ويبدو انه مخلص فى موقفه ، وانه يتصرف بطريقة تنم عن الذوق والاتزان وحسن الطباع ... ») وبأنه سوف يجاريه . ولكن فاروق خان استغل مرونة ستراتفورد . ففى يوم ٢٧ نوفمبر طلب من ستراتفورد بأن يقدم اليه قائمة مكتوبة بالمطالب البريطانية . وفى يوم ٧ ديسمبر ابلغ ستراتفورد بأنه لا يرى ضرورة الى احالة المطالب البريطانية الى طهران لأخذ تعليماتها ، ثم بعد انقضاء خمسة ايام عاد فأخبر ستراتفورد بأنه لن يرسل تلك المطالب الى حكومته ما لم يحصل على تعهد قاطع من البريطانيين بأن الحملة العسكرية الموجهة من الهند لن تنزل فى فارس ، وبأن التهديدات باتخاذ اجراءات اكثر شدة سوف يتم الغاؤها .

ان عودة التصلب الى موقف فاروق خان انما يعود الى وصول المسيو بورى السفير الفرنسى فى طهران الى القسطنطينية . ومنذ ساعة وصوله كان السفير على اتصال دائم بفاروق خان ، ولم يكن ثمة شك فى أن السفير الفرنسى قد حرض فاروق خان بالتوجه الى فرنسا ، لعرض موضوع الخلافات الانجليزية الفارسية على نابليون الثالث . كما ترددت اشاعة فى القسطنطينية بأنه قد تم الاتفاق بين فارس وروسيا على ان تقوم القوات الروسية باحتلال استراباد وساحل بحر قزوين المحاذى لها ، اذا ما نزلت القوات البريطانية فى جنوب فارس (١) .

---

(١) وثائق كلارنون مجلد ١٣٧ من كلارندون الى اللورد وود هوس (سفير بريطانيا فى روسيا) ١٨٥٦/١٢/١٧ .

حتى الآن كان الروس لا يظهرون اهتماما سافرا فى النزاع البريطانى الفارسى . وكان الأمير جورتاكون وزير خارجية روسيا قد ذكر للسفير البريطاني في سانت بطرسبرج بأنه ينوى الإيعاز الى القائم بالأعمال الروسى فى طهران بتقديم نصيحته الى الشاه برفع الحصار عن الحيرة أولا نزولا على طلب بريطانيا (١) وقد بر جورتاكون بوعده الى حد أن قام القائم بالأعمال الروسى بتحذير الشاه والصدر الأعظم لاحقا من الأخطار التى قد تتعرض لها فارس باصرارها على احتلال الحيرة . وقد أجاب كل من الشاه ورئيس وزرائه بأنه لا يمكن بأى حال من الأحوال أن تنسحب فارس من الحيرة ، ما لم تتعهد الحكومة البريطانية بعدم السماح لدوست محمد بتوسيع نفوذه الى الغرب ، وبأن تعاد قندهار الى حكامها السابقين (٢) أما بالمرستون فلم يكن يميل الى تصديق الاشاعات عن التفاهم الفارسى الروسى . وكان يتصور بأنه لو كان هناك شيء من هذا ، فربما كان من بقايا حرب القرم (٣) وقد سأل كلارندون الكونت كرتوفيتش السفير الروسى فى لندن عن هذا الخبر يوم ١٦ ديسمبر ، ولكن كرتوفيتش اخبره بأن الاشاعة كاذبة وقد

---

(١) مسودات المجلس من التقارير السرية الى الهند مجلد ٢١ مسودة الى الحاكم العام ١٨٥٦/١٠/٢٣ (رقم ١٦٧٣) ومرفق به صورة من رسالة وود هاوس الى كلارندون ١٨٥٦/١٠/١٠ (رقم ١٩٩) .

(٢) مرفق للخطابات السرية لبومباى مجلد ١٢٧ مرفق للخطاب السرى رقم ١٠٨ المؤرخ ١٨٥٦/١٢/٣١ من سيفنز الى وزير خارجية حكومة الهند ، طهران ١٨٥٦/١٠/٢١ .

(٣) وثائق كلارندون مجلد ٥٠ مذكره من بالمرستون ١٨٥٦/١٢/١٢ .

اختلقتها الحكومة الفارسية لاغراض الدعاية . أما أسباب تشدد فارس فيمكن للحكومة البريطانية أن تبحث عنها هنا فى أوربا وعلى اى حال فان نفى السفير واتهامه لفرنسا بأنها هى وراء الأكاذيب التى يرددها الشاه ، وقد انكشف ذلك عندما التقى السفير فى آخر الشهر بوود هاوس وذكر بأنه فى الوقت الذى كان يعتبر المطالب البريطانية بشأن انسحاب الفرس من الحيرة وتعويض سكانها ، واعداد استقبال رسمى لائق للبعثة البريطانية اذا ما عادت الى بوشهر مطالب معقولة ، الا أنه لم يكن يقر الشروط البريطانية الأخرى، وعلى الأخص فيما يتعلق باقالة الصدر الأعظم . وقد أراد أن يعطى انطباعا بأنه كان يفكر فى مطالبة الشاه برفضها (١) .

فى هذه الفترة لم يكن ثمة احتمال فى اقناع بالمرستون بصرف النظر عن المطلب الخاص باقالة ميرزا أغا خان . فقد أصبح بالمرستون يكره رئيس الوزراء الفارسى بنفس الدرجة التى كان يكره بها محمد على باشا قبل ١٧ عاما ، وذلك بسبب الاحتكاك والنفقات والاحراج الذى كان يسببه هذا الرجل من ناحية ، ثم بسبب عدوانه على الحيرة ، الأمر الذى يعرض افغانستان ، على حد اعتقاد بالمرستون ، للتغلغل الروسى فى النهاية . وفى اجتماع مجلس الوزراء يوم ١٢ ديسمبر أصر بالمرستون على الاحتفاظ بهذا الشرط ، رغم نصيحة ستراتفورد بانه العقبة الرئيسية فى الوصول الى

---

(١) مسودات المجلس من التقارير السرية الى الهند مجلد ٢١ مسودة الى الحاكم العام ١٢/٣٦/ (رقم ١٦٩٧) ومرفق منه صورة من رسالة وود هاوس الى كلارندون .

التسوية ، ورغم اعتراضات فرنون سميث بأن ذلك الشرط لم يجد شيئاً (١).
في اليوم السادس عشر من ديسمبر تم الايعاز الى ستراتفورد بابلاغ فاروق خان بأن المطالب لاتزال كما هى ، وأن المطلوب هو ابلاغها الى الحكومة . كما تم ابلاغ ستراتفورد بعد ذلك بأيام قليلة ، بأن يوحى أمام الآخرين وعلى الأخص الروس والفرنسيين بأن البريطانيين مستعدون للتفاهم ، مهما كان سلوك فاروق خان غير محتمل . ولم تسنح الفرصة لستراتفورد بتنفيذ هذه التعليمات . ففى يوم ٢١ ديسمبر علم فاروق خان لأول مرة باعلان الحاكم العام الحرب على فارس ، وبخروج الحملة الى وجهتها . وبالتالى فقد أخبر ستراتفورد فى اليوم نفسه عن انهائه للمفاوضات واعتبار كافة التزاماته السابقة ملغاة (٢) .

لقد سادت جبهة الحرب الفارسية فترة من الهدوء ، اى بعد فشل المفاوضات فى القسطنطينية ، واستمر حتى اوائل فبراير سنة ١٨٥٧ . أما على الصعيد السياسى فقد كان من المتعذر تحقيق اى شىء قبل وصول

---

(١) اننى أشك كما كنت دائما فى جدوى الاصرار على هذه السياسة. انها لن تفيدنا بشىء فى آسيا كما أنها ستكون موضع تساؤل فى انجلترا « وثائق كلارندون » مجلد ٤٨ من سميث الى كلارندون ١٨٥٦/١٢/١٨ . اما عن اجتماع مجلس الوزراء فيمكن الرجوع الى مجلد ٥٠ مذكرة بالمرستون ١٨٥٦/١٢/١٢ .

(٢) مسودات المجلس من التقارير السرية الى الهند مجلد ٢١ مسودة الى الحاكم العام ١٨٥٦/١٢/٢٦ (١٦٩٧) ومرفق به صورة من رسالة كلارندون الى ستراتفورد ١٦ ، ١٩ ديسمبر ومن ستراتفورد الى كلارندون ١٨٥٦/١٢/٢١ .

فاروق خان الى باريس وقيامه بخطوة جديدة . وايا كان الأمر فان بالمرستون وكلارندون لم يكونا ليسمحا بأن تأتى التسوية من جانب الفرنسيين ، سيما وأن ستراتفورد كان قد ذكر بأنه لولا تدخلات الفرنسيين ، وعلى الأخص السفير الفرنسى بورى لما تصلب فاروق خان فى موقفه . وقد أقره كلارندون على رأيه هذا (« لقد كان الفرنسيون هم السبب فى وقوعنا فى هذه الورطة ، وهم الآن السبب فى عدم نجاحنا فى الخروج منها . . ») (١) ومن ثم فقد أوعز كلارندون الى السفير البريطانى فى فرنسا ، اللورد كولى بأن يتقدم باحتجاج الى الحكومة الفرنسية على مسلك بورى ، وأن يطالبهم بابلاغ فاروق خان بأن لا يتوقع أى تأثير من الفرنسيين . وعلى أى حال فان كولى لم يكن يميل الى القاء اللوم فى فشل المفاوضات على الفرنسيين بل على الأسلوب الذى أديرت به تلك المفاوضات ، وفى هذا الصدد كتب سرا الى كلارندون يقول : « لقد كنت دائما من المتشككين فى مفاوضات ستراتفورد » .

« لقد اختار فاروق خان أن يوافق على بعض الشروط مما جعله فى حل من البقية . فقد كان يهدف اساسا الى تعطيل الحملة العسكرية ، وعندما فشل فى ذلك ، غير من لهجته ومن موقفه فى المفاوضات ، وبالتالى فان ستراتفورد الذى كان يتصور بأن نجاح المفاوضات سوف يقوى من مركزه ، قد بالغ فى الحكم على فاروق خان الى الحد الذى يفوق ما كان يسمح به فهمه لطبيعة الفرس . فاذا كان القصد هو تسوية الخلاف عن طريق التفاوض ، فيمكن أن يتم ذلك فى لندن أو فى فارس نفسها . وربما كانت

---

(١) « وثائق كلارندون » المجلد ١٣٧ رسالة من كلارندون الى اللورد كولى (سفير بريطانيا فى باريس) ١٨٥٦/١٢/١٦ .

القسطنطينية هى أسوأ اختيار لمكان المفاوضات لأنها ليست اكثر من وكر للمؤامرات ، وحيث كان ولايزال هدف البعثات الدبلوماسية وتسليتها الوحيدة هى افشال مهمة ستراتفورد .

كان استئناف الحملة العسكرية متوقفا على وصول أوترام وشحن الامدادات من الهند . وقبل سفره من انجلترا كان اوترام قد طلب تزويده بكتيبتين أخريين من الخيالة وأربع فصائل مشاة ، ووحدتى مدفعية ، وقاطرة جبلية وذلك لشن هجوم على المحمرة والتقدم صوب نهر قارون . على أن يتم تشكيل هذه الكتائب الى فرقة ثانية مستقلة عن القيادة الحربية التابعة للقائد ستوكر . وعلى الرغم من أن توفير كل هذه الامدادات سيكون بمثابة استنزاف لامكانيات بومباى ، الا ان الحكومة بذلت كل ما فى استطاعتها لتلبية طلبه ، فقد صدرت الأوامر الى كل من وحدة سلاح الفرسان الرابعة عشرة فى كيوكى . والكتيبة الأولى لخيالة السند فى جاكوب اباد ، وكتيبة الهايلاندرز الثامنة والسبعون الملكية فى بونا والوحدة السادسة والعشرون فى ستادا ، وكتيبة البلوش الثانية فى كراتشى ، وفصائل المدفعية وهندسة الألغام من مختلف القواعد ، بالتجمع فى بومباى عند وصول القائد اوترام اليها يوم ٢٢ ديسمبر . وقد كان هناك بعض الصعوبات فى الاستغناء عن خدمات فصيلة سلاح الفرسان للسند للعمل فى فارس . غير أن أوترام كان قد طلب هذه الفصيلة وقائدها اللفتنانت كولونيل جون جاكوب بصورة خاصة ، الا أن سلطات بومباى لم تشعر بالارتياح لترك الحدود الشمالية للسند بغير حماية ، وكان القائد جاكوب نفسه يشاطرها ذلك الرأى . ولهذا فقد عرض على أوترام ان يحل محل تلك الفصيلة كتيبة فرسان البنجاب ، غير أن أقرب كتيبة كانت موجودة فى ديرا غازى خان على بعد ٥٠٠ ميل من كراتشى ، وهى

ميناء سفر الحملة ، بينما كانت الكتيبة الأولى لسلاح فرسان السند قد خرجت من جاكوب اباد يوم ٦ يناير ١٨٥٧ ، وكان من المتوقع أن تصل الى كراتشي في يوم ٢٧ من الشهر . وكبديل لذلك فقد رئى ارسال كتيبة خيالة البنجاب الى السند لتحل محل خيالة الفان جاكوب ، أو بعض اجنحة فرسان ماهراتا ، وكمجرات ، وبونا غير النظامية بدلا من خيالة السند للعمل فى فارس او المرابطة على حدود السند . وكان هذا الموضوع لا يزال يناقش عندما غادر أوترام بومباى الى الخليج يوم ١٥ يناير . وبعد اربعة أيام لحق به فيلق المشاة التابع للفرقة الثانية التى تضم الكتيبة السادسة والعشرين ، وكتيبة الهايلاندرز الثامنة والسبعين بقيادة هنرى هافلوك . وقد وصل أوترام الى كراتشي يوم ٢٠ يناير حيث التقى بجاكوب واقنعه بضرورة ذهاب سلاح فرسان السند الى فارس . وأخيرا لم يتوجه سلاح فرسان السند فحسب ، بل وفصائل خيالة مهراتا وبونا للسند أيضا ، غير أن السير جون لورنس محافظ البنجاب رفض السماح لأى من فصائل الفرسان التابعة لقيادة البنجاب بالتحرك من مناطقها ، ولهذا فان الثغرة على حدود السند قد سدت أخيرا بالكتيبة السادسة للخيالة غير النظاميين التابعين للبنغال ، والتى تم نقلها من مولتان الى جاكوب اباد (١)

ابحرت الامدادات العسكرية كلها الى فارس خلال الأسبوع الأول من مارس ، وكان كتيبة الفرسان الرابعة عشرة هى آخر مجموعة تحركت .

---

(١) من مرفقات الخطابات السرية لحكومة بومباى مجلد ١٢٧ مرفق الخطابات السرية رقم ٣ و ٦ المؤرخة ٢ يناير ١٨٥٧ و ٨ و ١٣ و ١٦ يناير ١٨٥٧ و ٢٣ فبراير ١٨٥٧ ومجلد ١٢٩ مرفق للخطابات السرية رقم ٣٤ و ٣٦ المؤرخة ٢/١٦ و ١٨٥٧/٣/٢٧ .

وهكذا اصبح ثلث الجيش الهندى فى فارس . وقد تم سد النقص الناشىء عن هذا الرحيل بنقل كتيبتى مشاة ، وكتيبة فرسان ووحدات مدفعية من البنغال . واذا وضعنا فى الاعتبار هاتين الحادثتين ، فقد كان سيكون لهما تأثير خطير على مجريات الأحداث فى الهند خلال الأسابيع القليلة القادمة ، خصوصا اذا أضفنا الى ذلك نظرة عدم الارتياح من جيش بومباى ، وبصورة خاصة بعد وقوع التمرد من ناحية وســـوء تنظيم عمليات جيش البنغال الذى عجل بحدوث التمرد من ناحية اخرى .

استغرق وصول اوترام الى بوشهر يوم ٢٧ يناير وقتا طويلا . كان جيش الجنرال ستوكر مجمدا داخل مواقعه فى بوشهر ، بينما على بعـد ٣٦ ميلا فى برازجون عبر الطريق الى شيراز ترابط قوة فارسية من ٧ آلاف رجل من اوائل يناير وعددها يزداد كل يوم . وكان جونز المقيم البريطـانى فى بوشهر قد حاول كثيرا اقناع ستوكر بشن هجوم على الفرس وتشتيت شملهم قبل أن يتكاثر عددهم بحيث يشجعهم على التقـدم نحو الخطوط البريطانية فى بوشهر ، غير أن ستوكر الذى كان يعانى من الملنخوليا التى أودت بحياته بعد ذلك ببضعـة اسابيع رفض أن يتحرك قبل وصـول التعزيزات من الهند . كما أنه لم يستمع ايضا الى شارلس مورى الذى جاءه من بغداد فى الأسبوع الثانى من يناير ليناشده القيام بهجوم على التحصينات الفارسية فى المحمرة ، قبل ان تصل الامدادات الى حامياتهم هناك بشـكل يمكنهم من التحكم فى شط العرب وقطع خطوط مواصلات البريطانيين مع تركيا الغربية . وكان رد ستوكر بأنه ليس فى وضع يسمح له بانتهـاك حياد منطقة شط العرب ، حتى ولو كانت لديه الامكانيات البحرية للقيـام بذلك ، كما اشـار مورى . وقد كان جونز ومسـاعده الكابتن دسبراو الشخصين الوحيدين اللذين كانا على استعداد للعمل والتعاون خـلال

الأسابيع التى اعقبت احتلال بوشهر . فقد قام جونز بالاتصال بباقر خان ، زعيم قبائل تنجستان وأقنعه بمؤازره البريطانيين ولو فى الخفاء مقـــابل مكافأة شهرية ، بينما سافر دسبراو ومرافق له الى الساحل حتى وصلا بندر ديلام لاغراء القبائل بالتخلى عن ولائهم الضعيف للشاه ، وقد نجحا فى ذلك الى حد كبير ، غير انه لسوء الحظ فان الحاكم العام انتقد تصرف جونز، وخصوصا حصوله على تعهدات خطية سرية من الشيوخ المحليين . وقد ثار خلاف عنيف فى اوساط قواد الجيش والمسئولين فى الهند حول هـــذا الموضوع . وقد حذا أوترام حذو جونز فى التعامل مع قبائل خوزستان ، وقد تعرض للوم الشديد من جانب كاننج هو الآخر (١) .

أما الفرس من جانبهم فلم يقفوا مكتوفى الأيدى ، فقد أخذت الجنود والمعدات تتدفق من الشمال فى سيل لا ينقطع منذ أول ديسمبر ، وبحلول أول يناير وصل الى اقليم فارس خمس كتائب من جنود المشاه و ١٠٠٠ من الخيالة ، كما تم تعزيز الحامية الموجودة فى المحمرة بكتيبة من المشــــاة و ٥٠٠ من الخيالة ، كما أدخلت تحصينات جديدة الى القلاع التى كان قد انتهى بناؤها منذ بضعة أشهر ، وفى شستر الواقعة على نهر قارون ، كان

---

(١) كانت الحكومة الفارسية تماطل كثيراً حول هذا الموضوع . فهذه الحكومة تصرح علنا انها لن تمنع الناس من الحصول على نقود ، وجاء اعلان فى جريدة طهران الرسمية بتــاريخ ١٨٥٧/١/٢٢ : اذا كان البريطانيون سيدفعون نقودا الى أى مواطن من هذه الدولة ، فانهم احرار فى قبولها غير أن ذلك لن يلزمهم بعد استلام النقود بأن يصبحوا ضد حكومتهم (مكتب الهند) مرفق لخطابات بومباى السرية مجــلد ١٣٠ مرفق للخطاب السرى رقم ٩٤ المؤرخ ١٨٥٧/٤/٣٠ .

هناك نحو ثلاثة آلاف رجل على اهبة الاستعداد للقتال ، كما كانت ترابط خمسة كتائب احتياطية فى كرمنشاه للعمل فى خوزستان اذا احتـــــاج الأمر . وقد اخليت أذربيجان من الجنود ، رغم وجود قوة روسية كبيرة فى منطقة القوقاز ، وكان ذلك دليـلا هاما على اطمئنان الحكومة الفارسية من جانب الروس وقد اعتبرت الحرب ضد البريطانيين حربا دينية مقدسة (جهاد) وقد جاء ذلك فى بيان أصدره الشاه يوم ٨ يناير ، حيث سبق ذلك تجمع شعبى كبير فى طهران تلافيه الصدر الأعظم مرسوما فى جامع الملك ، دعا فيه جميع المؤمنين للدفاع عن الاسلام ضد الغزاة النصـــارى الذين دنسوا الهند بالفعل ، وهم الآن يعتزمون فرض هيمنتهم على فارس . وجاء فى البيان بأن البريطانيين قد تعمدوا اضطهاد المسلمين فى الهند ومصادرة المصاحف وكتب الحديث ، وارغام النساء المسلمات على خلع الحجـاب ، وتحريم الختان على صبية المسلمين ، فاذا كان هناك اى شك لدى المسلمين فى الطريقة التى تمكنهم ان يتآمروا بها ضد العدو ، فما عليهم الا أن يقتدوا بالأفغان الذين قاموا بذبح أفراد البعثة البريطانية فى كابول فى شتاء عام ١٨٤١ . غير أن البيان لم يكن له تأثير كبير على سكان طهران أو فارس أو خوزستان ، حيث تم توزيع نسخ منه على قبائل هذه المناطق . أما ما هو التأثير الذى أحدثه البيان بين سكان شمال الهند خلال الأشهر التى تلت ذلك ، فذلك موضوع آخر .

بعد أسبوع واحد من نزوله فى بوشهر قام أوترام بهجوم على القوات الفارسية فى برازجون . وكان له هدف مزدوج فى اختيار تلك المنطقة : هو الايحاء الى الفرس بأن هدفه المبـاشر سيكون مدينة شيراز ، وليس المحمرة ، ولتأمين بوشهر من خطر التهديد الذى كان يشكله وجـود قوات

فارسية فى برازجون ، التى عهد بقيادتها فى ذلك الوقت الى شجاعة الملك ، حاكم اقليم فارس وابن أخ الصدر الأعظم . كما أن النقص المفاجىء فى المؤن بسبب عدم وصول المواد الغذائية من الداخلية الى بوشهر ، كان من العوامل التى عجلت بذلك الاجراء ، خصوصا وأن القبائل بدات تراودها الشكوك فى فعالية الأسلحة البريطانية مما جعلها تبادر الى الانحياز الى صف شجاع الملك . وفى ٣ فبراير زحف أوترام بقواته من بوشهر . وبعد مسيرة ٤٦ ميلا قطعها فى ٤٨ ساعة فى جو بارد شديد المطر ، وصلت القوات برازجون فى ٥ فبراير ، ولكن الفرس قاموا باخلاء المنطقة قبل وصول البريطانيين . فقد انسحب منها الفرس فى الليلة السابقة تاركين وراءهم ذخيرتهم وخيامهم ومؤنهم . وقد راى أوترام بأنه ليس من الحكمة ملاحقة الفرس عبر الممرات ، ولذا فقد قرر العودة الى بوشهر فى تلك الليلة بعد أن قام جيشه بتدمير معدات الفرس وأخذ المؤن التى تركوها .

وفى منتصف ليل ٥ فبراير قام البعض من قوات خيالة الفرس بمهاجمة مؤخرة القوات البريطانية غير أن أوترام اعاد توزيع الطابور فى منطقة تقع بالقرب من خشاب ليلتف حول امتعة الجيش لحمايتها . وقد فتح الفرس النار على الجنود البريطانيين من اربعة مدافع ، غير أن الظلام كان دامسا بحيث أنهم لم يحدثوا أى أضرار تذكر . وفى صباح اليوم السادس تم اكتشاف قوة فارسية قوامها ٦ آلاف أو ٧ آلاف رجل ، وكان قد تم اعدادها القيام بعمليات عسكرية خلف المؤخرة اليسرى للفيلق البريطانى . وقد أصدر أوترام عى الفور أوامره لسلاح الفرسان بالهجوم وكان يعزز تلك القوات صفان من المشاة والمدفعية . وقد شن الفيلق هجومين ناجحين ، بينما قام فيلق الخيالة الخفيفة باجتياح الكتيبة الفارسية وابادتها تقريبا. وما ان زفت الساعة العاشرة من نهار ذلك اليوم حتى كان الفرس قد لقوا

هزيمة تامة ، لاذوا بعدها بالفرار مسرعين ، لدرجة أن القوات البريطانية لم تتمكن من ملاحقتهم . وقد خسر الفرس فى المعركة ما لا يقل عن ٧٠٠ قتيل وفقدوا جميع اسلحة الكتيبة بما فيها مدفعا ميدان بكامل ذخيرتهما. اما خسائر البريطانيين فقد كانت مصرع ضابط واحد و ٩ جنود وجرح خمسة ضباط و ٥٧ جنديا ، مات ستة منهم بعد ذلك متأثرين بجراحهم . وبعد استراحة طوال اليوم على مقربة من ميدان المعركة غادرت القوات البريطانية ليلا الى بوشهر ووصلتها فى منتصف ليل ٧ فبراير . وفى غضون خمسين ساعة قاتلت تلك القوات وهزمت العدو ، وسارت مشيا على الأقدام نحو ٢٤ ساعة تحت وابل من المطر (١) .

بعد أن اطمئن اوترام الى تأمين قاعدته فى بوشهر ضد أى هجوم فارسى محتمل عليها بدأ يركز على المهمة الأصعب ، لاحتلال المحمرة والتقدم منها نحو خوزستان ، وخلال ذلك كان الضباط البريطانيون يتجولون فى تركيا العربية للبحث عن المواد الغذائية وعلف الحيوانات . واستطاعوا أن يقنعوا السلطات التركية بالسماح للرعايا الأتراك بالانضمام للخدمة فى القوات البريطانية بصفة سائقى جمال وبغال ، كما استطاعوا اغراء القبائل على جانبى شط العرب بمساعدة الجنود البريطانيين فى العمليات العسكرية

---

(١) من مرفقات الخطابات السرية لبومباى مجلد ١٢٩ مرفق للخطاب السرى رقم ٦٢ المؤرخ ٥ مارس سنة ١٨٥٧ ، من أوترام الى اللفتنانت جنرال السير سومرست (القائد العام لقوات بومباى) ١٨٥٧/٢/١٠ ، انظر كذلك كتاب اوترام « حملة فارس فى سنة ١٨٥٧ » لندن ١٨٦٠ — ص ٢٩ — ٣٦ وكتاب «حملة أوترام وهاملوك فى فارس» ١٨٥٨ ، ص ٢٠١ — ٢٠٧ .

المقبلة ، أو البقاء على الحياد . ولم تكن هناك نية فى الاستعانة بالأتراك فى الهجوم على المحمرة ، لان مثل هذا الاجراء سوف يثير مشكلة الحدود التركية الفارسية من جديد ، ولم يمض على تسويتها لاكثر من بضع سنوات عن طريق لجنة دولية ، قضت باعطاء المحمرة لفارس . كما كان هناك احتمال ، انه فى حالة تخلى الامبراطورية التركية عن حيادها ، فسوف يعطى ذلك الروس الحجة للاحتجاج على العمليات العسكرية البريطانية باعتبارها انتهاكا لاتفاقية الحدود. لقد اصبح الزمن الآن مهما بالنسبة لأوترام لأن السفن التى كان يعتمد عليها اوترام لنقل البريد لم تعد تستطيع الملاحة فى نهر قارون ، للوصول الى شستر خلال فصل الصيف ، عندما تكون مياه النهر فى ادنى مستواها . وبالتالى فان الوصول الى شستر قد لا يتم قبل شهر أبريل على الحد الأقصى ، وبعد الاستيلاء على شستر لم يكن أوترام يعرف الى اى وجهة سوف تتجه قواته . اما شستر نفسها فتعتبر طريقا مسدودا لا يمكن اجتيازه ، لأن الممرات التى تقع خلفها عبر سلسلة الجبال الممتدة الى داخلية فارس لا يمكن للجيش أن يعبر منها . ثم أن التقدم نحو شستر سوف يكشف عن جناح جيشه ليعرضه لهجوم جيش فارسى من بهبهان ، العاصمة الثانية لأقليم فارس . كل هذه الاعتبارات جعلت أوترام يتساءل ، ما اذا كان من الأفضل بعد الهجوم على المحمرة أن يعود الى بوشهر ، ويتقدم من هناك عبر بندر ديلم الى بهبهان ، لأن احتلال هذه المدينة سوف يفسح الطريق أمام قواته الى شيراز واصفهان ، كما أن الزحف من هذا الطريق سوف يزيل كثيرا من الصعوبات التي كان أوترام

يتوقعها في تعامله مع قبائل خوزستان ، وبلاد قبائل البختيارى التي تقع وراءها (١) .

خلال شهرى يناير وفبراير كان الكولونيل كامبل القنصل البريطاني العام في بغداد ، والقس بادجر المترجم العربي للحملة ، والكابتن فلكس جونز ، كانوا مشغولين جميعا في اختيار مواقع وتوزيعات القبائل التي تستوطن الضفة الفارسية لشط العرب . وقد لمسوا في كل مكان ذهبوا اليه ازدراء بالسلطة الواهية لحكومة فارس على المنطقة . فقد كانت قبيلة كعب ، وهي اقوى القبائل منقسمة في ولائها وكانت متفتتة . كما اكتشف بادجر عدة فصائل ، منها فصيلتان تخضعان لسلطة الشيخ فارس حاكم الفلاحية والشيخ جابر حاكم المحمرة في وقت واحد . ويبدو ان الشيخ فارس كان خاضعا لسلطة حكومة فارس والتي كان يستمد نفوذه منهما ، الا ان الشيخ جابر كان يتحين الفرصة للانقضاض على الفرس . وقد صرح لبادجر بانه سوف يؤيد بريطانيا برغبته ، اذا ما اقصوا الحامية الفارسية عن المحمرة (٢) .

غير ان أوترام أبدى حذرا في قبول ذلك العرض . فقد كانت التعليمات تمنعه من قبول اى مساعدات الا من القبائل المستقلة ، لأن

---

(١) (مكتب الهند « فارس والخليج » مجلد ١١٢ من أوترام الى كالنج ١٨٥٧/٢/١٤ ومرفقات للخطابات السرية الى بومباى مجلد ١٢٨ مرفق للخطاب السرى رقم ٢٤ المؤرخ ١٨٥٧/٢/٢ اخباريات قام بجمعها اللفتننت بلارد (يناير ١٨٥٧) .

(٢) فارس والخليج مجلد ١١٢ من بادجر الى أوترام ١٨٥٧/٤/٢١ ومرفق بخطاب أوترام الى كلارندون ١٨٥٧/٤/٢٢ .

الحكومة البريطانية كما قيل له ، لم تكن ترغب في تقويض نفوذ الشـــاه وسلطانه على المقاطعات الجنوبية من فارس . وعلى أي حال ، فسرعان ما اكتشف أوترام انه لا توجد قبـــائل مستقلة شرقي شط العرب فلكها كانت ، ولو بالأسم على الاقل ، خاضـــعة لطهران حتى ولو كانت قبضة السلطة المركزية واهية عليها . وكان أوترام يفضل مساعدة تلك القبـــائل في الصراع مع فارس أو على الأقل يصادقها حتى يضمن وصول الامدادات الى قواته من العراق ، ولكي يتمكن من الحصول على المواد الغذائية والاعلاف التي يمكنه الحصول عليها من خوزستان . وفي منتصف فبراير بعث برسالة الى كانتج يطلب فيها رفع الحظر ، وعلى الأخص في تعامله مع قبائل كعب والبختيارى « ان اى هجوم نقوم به على فارس من الجنوب ، اذا ما حيل بيني وبين الاستعانة بالقطـــاعات البدوية من السكان المعروفين بعدائهم للحكومة الفارسية فان ذلك سيمدني بأهم عنصر من عناصر النجـــاح ، والواقع أن كون هذه القبائل في ثورة مستمرة ضد السلطات الفارسية ، كان السبب الرئيسي الذى كنت أضعه في الاعتبار (حيث كنت اتصـــور انها قبائل مستقلة) عندما تصورت أن المحمرة وشـــتر هما أضـــعف نقطة في فارس » ونظرا لكون عرب خوزســـتان محاربين ونهـــابين بطبيعتهم ، فانهم لا يمكن ان يتفقوا على الحياد في مثل هذه الظروف « فاذا لم أستعن بهم أو ادعوهم ، فان البديل لذلك سيكون عداءهم الذى ســـيتحول الى قطع خطوط المواصـــلات والمعلومات عني وتعرض قوافل التموين والأمتعة للنهب من جانبها . وليس من الضرورى ، كما اشـــار أوترام ، أن نتعهد لهذه القبائل باعطائها الاستقلال في مقابل تعاونها معنا ، وأن اى خوف من جانبها من خطر القيام باعمال انتقامية تقوم بها حكومة طهران ضدهم فيما بعد ، يمكن ازالته ، عن طريق الاشتراط على حكومة طهران في اى معاهدة

سلام مقبلة مع فارس بالعفو عنهم (١) .

غير أن كانتج لم يقتنع بأقوال أوترام . فقد تعمقت كراهته للحرب، ورفض ان يتورط فى سياسات فارس القبلية ، بحيث يتعذر عليه الخروج سهـا بعد أن تنتهى الحرب . وفى رده الى أوترام ذكر كاننج بأن حكومة الهند ليست لها مصلحة مشتركة مع قبـائل خوزستان فى تخليص تلك المقاطعة من نفوذ الشاه . وانما على العكس من ذلك فان السياسة الثابتة لبريطانيا هى المحافظة على كيان فارس . وأن يطلب من الشاه أن يعفو عن الذين دعوا للعمل مع القوات البريطانية ، أو التى تطوعت لتقديم خدماتها، فلا يمكن بأى حال أن نتوقع من الشاه أن يعفو عن الذين تطوعوا للعمـل مع القوات البريطانية لمحاربته « .. وقال كانتج انه بالنظر الى معارضة الحكومة البريطانية لسياسة تجزئة فارس .. (وبالنظر الى ما سيـوف يسببه ذلك من احراج لنا فى المستقبل ، فانى لا أحبذ مثل هذا الاجراء» (٢) وقد توقفت المسألة عند هذا الحد ، وحتى اليوم الـذى قام فيه أوترام بعرض مقترحاته على الحكومة فى لندن لأخذ موافقتها عليهـا ولتجاهل اعتراضات كانتج عليها ، ثم حصوله على تلك الموافقة ، كانت الحرب فى فارس قد انتهت .

ولقد قام فاروق خان بمبادرة لاستئناف المفاوضات فى بداية شـهر فبراير ١٨٥٧ . وبمساعدة الكابتن بلوس لينش، من الأسطول الهندى سابقاً، ومتقاعد يعيش فى باريس ، حصل على مقـابلة مع اللورد كولى يوم أول فبراير . وكان يحضر معه مالكوم خان كمترجم لفاروق . وقد ذكر فاروق

---

(١) فارس والخليج مجلد ١١٢. أوترام الى كانتج ١٨٥٧/٢/١٤.

(٢) ملفات وزارة الخـارجية ، محضر كانتج ١٨٥٧/٣/٢١ ومرفق بخطاب السـير جور مع كلارك (سكرتير مجلس الهنـد) الى هموند ١٨٥٧/٤/٣٠ .

خان لكولى بأنه مفوض تفويضا كاملا بالتفاوض حول كافة المسائل المتنازع عليها . بما فى ذلك النقاط التى سبق أن رفض الموافقة عليها فى اجتماعات القسطنطينية ، وقال بأن الشاه اصبح مستعدا للجلاء عن الحيرة ، وبالتعهد بعدم مهاجمتها او مهاجمة اى منطقة اخرى فى أفغانستان . كما انه مستعد لأن نحيل جميع الخلافات مع الأفغان الى الوساطة البريطانية ، على شرط أن تتعهد الحكومة البريطانية بمنع الأفغانيين من مهاجمة الفرس . وأضاف فاروق خان بأن فارس بالطبع لا يمكن أن تتخلى عن حقها فى انزال العقاب الفورى بأية قبيلة أفغانية تغزو أراضيها . وقال بأنه يحمل طلبا خاصا من الشاه ، بألا تصر الحكومة البريطانية فى طلبها باقالة الصدر الأعظم . وأما فيما يختص بالتمثيل القنصلى فى فارس فان الشاه مستعد بأن يسمح للحكومة البريطانية بتعيين قناصل لها فى أى منطقة من فارس يوجد بها قنصل لروسيا ، واضاف فاروق بأن المطالب البريطانية الباقية لا تشكل اى صعوبة ، وان كانت حكومة فارس تعتقد بأن حماية الرعايا الفرس من جانب البعثة البريطانية قابلة للبحث ، لأن هذه المسألة قد أسيء ممارستها فى السنوات الأخيرة (١) .

من ناحية اخرى كان كل من بالمرستون وكلارندون قد انتهيا من اعداد شروطهما لعقد معاهدة سلام فى شهر يناير . وقد استعانا فى وضع صيغة لتلك المعاهدة بمسودات معاهدة سياسية وتجارية كان قد أعدها شارلس مورى فى بغداد فى شهر أكتوبر الماضى ، بناء على طلب كلارندون، وقد جاء فى تلك المسودة النقاط الأساسية التالية : —

١ — تتعهد فارس بالوفاء بالشروط الخاصة بعودة البعثة البريطانية والتى

---

(١) وثائق كارندون مجلد ٧٣ من كولى الى كلارندون ١٨٥٧/٢/١ ومجلد ٢٧ « المستندات الخاصة بمفاوضات فاروق خان فى باريس » من كولى الى كلارندون ١٨٥٧/٢/١ (١٧٠ سرى) وقد طبعت تلك المستندات بوزارة الخارجية البريطانية .

سبق أن قدمت اليها فى القسطنطينية فى شهرى مايو ويونيو من عام ١٨٥٦ .

٢ — تتعهد بأن تشترك مع بريطانيا فى اصدار بيان مشترك بالاعتراف باستقلال ولاية الحيرة .

٣ — تتعهد بدفع تعويض يصل الى أربعين (٤٠) مليون تومبان (نحو ٢٠ مليون جنيه استرلينى) عن خسائر الحرب ، على أن تبقى جزيرة خرك فى أيدى البريطانيين ريثما يتم سداد التعويضات كلها بالتمام .

كما تضمنت المسودة التى وضعها مورى ، أن تقوم حكومة فارس بتجديد معاهدة ١٨٥١ الخاصة بحظر تجارة الرقيق واستمرار قيام الطرادات البريطانية بأعمال المراقبة لمياه الخليج ، والعفو عن جميع الرعايا الفرس الذين تعاونوا مع الحملة العسكرية البريطانية . اما فيما يختص بالغاء فارس لاتفاقية تأجير ميناء بندر عباس الى سلطان مسقط ، فلم تكن ثمة حاجة الى اضافتها الى بنود المعاهدة ، لأن السيد سعيد كان قد تمكن بالفعل من تجديد الايجار بنفسه وكانت الميزة الوحيدة لمعاهدة مورى هى انها تضمنت بندا يطالب فارس بالسماح للحكومة البريطانية بتعيين قناصل لها فى فارس ، وفى اى منطقة تقوم عليها المصالح التجارية (١) .

سلم كلارندون مسودة مورى الى جوستين شيل ، الوزير البريطانى المفوض السابق فى طهران لابداء رأيه فيها . وقد عارض شيل فى اصدار بيان مشترك باحترام استقلال الحيرة : وقال بأن تخلى الشاه عن جميع مطالبه فى الاقليم شرط كاف فى حد رأيه لتحقيق الغرض المنشود . كما شك جوستين فى قدرة حكومة الشاه على دفع تعويضات بالحجم الذى اقترحه مورى فى مسودته . وذكر بأن وجود احتلال بريطانى فى خرك

---

(١) من ملفات وزارة الخارجية من مورى الى كلارندون بغداد ١٨٥٦/١٠/٢٥ (رقم ٨٨) مع المرفقات .

هو احسن تعويض تحصل عليه بريطانيا من حكومة فارس ، وعلى الأخص بعد ادخال المواصلات التجارية الى المنطقة عبر الفرات . أما فيما يتعلق بمعاهدة تحريم الرقيق فدعا الى ابقائها وتثبيتها . كما عارض شيل طلب تعهد حكومة فارس حول عمليات المراقبة فى مياه الخليج : فالاتفاق السرى الذى كان سارى المفعول مع السلطات المحلية على سواحل فارس كان ناجحا ، وأن أى اتفاق علنى حول هذا الموضوع قد يجرح كبرياء فارس . واما نظام حماية الرعايا الفرس من جانب البعثة الدبلوماسية البريطانية فى العاصمة الفارسية ، والذى كان مورى قد أثار موضوعه أكثر من مرة ، فيتعين على حد راى شيل اعادة النظر فيه أو الغاؤه . ان هذا النظام وما شابهه من النظم الذى كان يمارسه الروس فى فارس قد أثار كثيرا من المشاكل فى الماضى ، وقد يكون مصدر توتر للفرس فيما لو استمر ، كما ابدى شيل شكوكه فى صواب اقالة الصدر الأعظم وقال : « بأنه فى البلد الذى يتساوى فيه الجميع فى السوء فان اتخاذ مثل هذا الاجراء العنيف لا مبرر له . . » كما أشار شيل الى عدم الاصرار على تعيين هاشم خان مراسلا اخباريا للبعثة فى شيراز . وأخيرا فقد كان من راى شيل بأنه من غير المعقول اطلاقا أن يوافق الشاه على أية من البنود السياسية والتجارية للمعاهدة ما لم تتعرض بلاده لخسائر كبيرة فى الحرب أو ينشب تمرد أو ثورة ضد سلطته (١) .

عكف بالمرستون فى فترة العام الجديد على دراسة مسودة مورى وتعليقات شيل عليها . وكان اهتمام بالمرستون يرتكز فى الدرجة الأولى

---

(١) من ملفات وزارة الخارجية مذكرة من شيل ١٨٥٦/١٢/٢١ .

على موضوع الحيرة ، وبالتالى فقد وافق على صرف النظر فى اصدار بيان مشترك حول استقلال الاقليم ، سيما وان كانج كان قد كتب مؤخرا يقول بأن لا فائدة فى رايه من دعم حكومة ضعيفة فى الحيرة ، بحجة استقلالها، خصوصا اذا كان من الامكان ان يحكمها رجل قوى مثل دوست محمد . وقد وافق بالمرستون على هذا الاقتراح وعلق قائلا : « اننى اتطلع الى اليوم الذى تصبح فيه كابول وقندهار خطوط الدفاع الأمامية عن الهند البريطانية » (١) كما وافق بالمرستون على رأى شيل بالاحتفاظ بجزيرة خرك كبديل عن التعويضات ، وبالأخص أن هذه هى الفرصة الأخيرة لبريطانيا لحصولها على هذه الجزيرة . كما وافق بالمرستون ، وفقا لاقتراح شيل ، بجعل معاهدة حظر تجارة الرقيق معاهدة دائمة ، أو على الأقل تجدد لثلاثين عاما اخرى . أما فيما يختص بطلب اقالة الصدر الأعظم فقد وافق بالمرستون على صرف النظر عنه ، بشرط ان يأتى بذلك طلب خاص من جلالة الشاه ، بحيث يكون لنا الفضل فى الموافقة عليه (٢) كذلك أبدى بالمرستون استعداده لاعادة النظر فى نظام حماية الفرس العاملين لدى البعثة البريطانية ، أو الغائه كليا ، اذا حذت البعثات الدبلوماسية الأجنبية الأخرى حذو بريطانيا (٣) .

---

(١) وثائق كلارندون مجلد ٦٦ من بالمرستون الى كلارندون ١٨٥٧/١/٧ .

(٢) نفس المصدر .

(٣) انظر مسودات المجلس من التقارير السرية الى الهند مجلد ٢٢ مسودة الى الحاكم العام ١٨٥٧/١/٢٢ (١٧١٢) ومرفق به صورة من خطاب هموند الى كلارك ١٨٥٧/١/٢٠ ، وكان خطاب هموند صورة حرفية لمذكرة بالمرستون المؤرخه ٧ يناير .

أقر مجلس الوزراء المقترحات بعد تعديلها كأساس لتحقيق تسوية مع حكومة فارس وذلك خلال جلسته التى عقدها فى الأسبوع الثالث من شهر يناير ١٨٥٧ (١) كما أقر المجلس أيضا بأنه لا يمكن الوصول الى تسوية بمعزل عن الدول الأخرى . فقد كانت روسيا ، على الأخص ، حريصة على الا تكسب بريطانيا امتيازات أكثر منها كنتيجة للحرب . وكان كورتوكوف قد أوضح لوود هاوس يوم ١٩ ديسمبر ، حول طلب بريطانيا السماح لها بتعيين قناصل لها فى اى منطقة تشاؤها من فارس ، وأضاف بأنه يكفى ان فارس قد وافقت على الانسحاب من الحيرة ، ودفع تعويضات عن الحرب ، وتقديم اعتذار مناسب للبعثة البريطانية ؟ اما ان تستغل بريطانيا الخلاف القائم لتطالب بامتيازات اضافية فان ذلك هو منتهى الظلم وقد ألمح كلارندون للسفير الروسى فى لندن بعد أن بلغه عن تذمر الروس ، بأنه يبدو أمرا مثيرا للسخرية أن تلقى روسيا على بريطانيا محاضرة حول التعامل مع فارس » واضاف بأنه فى الوقت الذى كان يقدر مساعى روسيا لدى الشاه لتغيير موقفه ، الا انه لن يسمح لروسيا بأن تكون الحكم فى مصير المصالح البريطانية فى فارس ، او فى عدالة مطالبها . غير أن رد بالمرستون على كورتوكوف لم يذهب سدى : ففى أواخر يناير أعلن كورتوكوف أنه كان لايزال يعتقد بأن الشروط البريطانية من فارس شروط مجحفة بأنه قد عقد العزم على عدم التدخل مرة أخرى فى النزاع ، على الرغم من

---

(١) مسودات المجلس من التقارير السرية الى الهند مجلد ٢٢ مسودة الى الحاكم العام فى ١٨٥٧/١/٩ (رقم ١٧٠٢) ومرفق به صورة من خطاب وود هاوس الى كلارندون ١٨٥٦/١٢/١٩ (٣١٥) كذلك فقد وجه كرتووكوف تهمة مفاجئة بأن المحاولات البريطانية لتجديد عقد ايجار بندر عباس الى سلطان مسقط هو لتعويضه عن حرمانه من عدن .

كما أن الحكومة الفرنسية رغم انتقاء المبررات ، كانت هى الأخرى تبدى اهتماما كبيرا بالنزاع البريطانى الفارسى . ففى أواخر شهر ديسمبر، ذكر الكونت ويلوسكى وزير الخارجية الفرنسى لكولى بأنه مستعد للتوسط فى النزاع ، غير أن كولى اغلق الباب فى وجهه ، بلفت نظره الى محاولات السفير بورى الى تضخيم النزاع ورغم ذلك فان ويلوسكى لم يخجل من نفسه فعاد يعرض خدماته فى أواخر شهر يناير ، بعد وصول فاروق خان الى باريس . غير ان كولى عاد هو الآخر فرد عليه ردا مفحما مما آثار ارتياح كلارندون : « اننا عازمون على ألا نسمح للفرنسيين بحشر أنوفهم فى شئون فارس ، هذا ما ذكره بالمرستون لكولى ، الا انه عاد فقال ، ولكن لا ينبغى أن نقول لهم ذلك بصريح العبارة (١) فقد كان بالمرستون حازما فى هـذا الموضوع » .. اننـــا اذا وافقنا على اجراء المفاوضات فى باريس ، فان السفير الروسى الكونت كيسيليف ، وبورى سوف ينتهزان هذه الفرصة لاحباط المفاوضات ، كما أن الحكومة الفرنسية اذا استطاعت أن تحصل على التنازلات التى وعدنا بها فارس ، فيما يتعلق بالصدر الأعظم ومراسم الاستقبال للبعثة وغيرها من النقاط ، فانها تنسب هذا الفضل لنفسها (٢).

ونفس الشيء بالنسبة لاجراء المفاوضات فى لندن ، وقد اضطر كل من بالمرستون وكلارندون الى الاعتراف بوجود معارضة قوية لحضور فاروق خان الى العاصمة البريطانية . وجاء فى رسالة كلارندون الى كولى بتاريخ ٥ فبراير حول هذا الموضوع « بأنه اذا جاء فاروق خان الى هنا فانه سوف

---

(١) ملفات وزارة الخارجية من كلارندون الى كولى ١٨٥٧/١/٢٧ .

(٢) وثائق كلارندون مجـــلد ٦٩ من بالمرســـتون الى كلارندون ١٨٥٧/٢/٤ .

بتعرض لصنوف كثيرة من الضغوط والمؤثرات المغرضة » .

« فالمواطنون هنا سوف يستغلون وجوده اسوأ استغلال ، وسنتعرض فى البرلمان لاستجوابات يومية ، عما اذا كنا ننوى ممارسة ضغط على فارس حول هذا الموضوع او ذاك ، وقد تؤدى المؤامرات التى ستصاحب وجوده الى جعل المفاوضات مستحيلة .

ان حرب فارس لا تلقى التأييد هنا ، كما ان شركة الهند الشرقية تعارضها بشدة بسبب ما تكلفه من نفقات ، وبما ان الشعب يجهل حقيقة هذه الحرب فسوف يكون من السهل تضليلة من جانب القوى السياسية داخل البرلمان وخارجه . ومن الواضح ان المحافظين واللوردات قد اتفقوا فيما بينهم حول هذا الموضوع » ..

ولقد كانت ثمة مبررات لمخاوف كلارندون ، فقبل يومين فقط افتتح البرلمان جلساته . وقد خرج خصوم الحكومة من اللوردات عن التقليد المتبع فى مثل هذه الأحوال ، فطالبوا فى بيان الرد على الحكومة بادراج الموضوع فى جدول اعمال المجلس . وقد شن الأرل اوف دربى هجوما عنيفا على الحكومة لاستخدامها القوة وأوضح فى حديثه : « بالنسبة الى فقد كنت أفضل ان تلجأ الحكومة الى الوساطة بدلا من ارسال الحملة العسكرية الى الخليج » (١) ثم واصل دربى هجومه فقال : بأن العملية تنطوى على مخالفة لمبدأ أساسى من مبادىء الدستور وهو فشل الحكومة فى اصدار اعلان بالحرب والاكتفاء بالاعلان الذى صدر عن الحاكم العام فى الهند . ان اعلان الحرب حق مقصور على الملكة ، وأن الحكومة ملزمة

---

(١) موسوعة هانآرد مجلد ١٠ (الحلقة الثالثة) ١٨٥٧ ، ١٨٥٧/٢/٣ ص ٣٩ .

فى قضية هامة كهذه أن تدعو المجلس الى الانعقاد . والأنكى من ذلك أن الحكومة دخلت طرفا مع حكومة الهند بمشاركتها فى دفع نفقات هـــذه الحرب . ولكن هذه الحرب ليست حرب الهند ، وبالتـــالى فلا ينبغى أن تتحمل نفقاتها الهند ، بل بالعكس فان هـــذه الحرب تقع مسئوليتها على البرلمان (١) ، وقد توافق القاء بيان دربى مع صدور تحذير فرنون سميث الى كلارندون فى ديسمبر الماضى الأمر الذى زاد موقف الحكومة ضعفا . كما أن دربى لم يكن اللورد الوحيد الذى انبرى الى انتقاد سياسة الحكومة حول هذه المشكلة ، فقد استهدفت الحكومة الى هجوم أشـــد قسوة من ارل اوف جرى الذى أدخـــل تعديلا على القرار الخاص بلوم الحكومة على تصرفها فى هذا الموضوع (٢) .

وعلى الرغم من موقف كل من بالمرســـتون وكلارندون من اجـــراء المفاوضات فى باريس ، فقد كانت تبدو باريس بأنها المكان الأكثر أمنا من لندن . وتأسيسا على ذلك فقد تم تفويض كولى بالاجتماع بفاروق خان فى باريس . وعلى أى حال فقد تبين أن فاروق خـــان قد تراجع عن موقفه السابق ، فقد ذكر لكولى يوم ٤ فبراير ، بأنه ما لم تكن الحكومة البريطانية مستعدة بالتعهد كتابيا بأنها لن تعمل على تشكيل دولة افغانية واحدة من

---

(١) نفس المصدر مجلد ٤٠ — ٤١ حسب الاتفاق الأصلى المعقود مع الشركة فى نوفمبر ١٨٥٦ فان الحكومة تتحمل ثلث نفقات الحملة غير أن احجاجات مجلس الادارة قد اضطر الحكومة الى زيادة حصة الحكومة الى النصف (انظر ملفات وزارة الخارجية) .

(٢) موسوعة هانارد مجـلد ١٠ (حلقة ٣) ١٨٥٧ فى ١٨٥٧/٢/٣ ص ٧٤ .

الولايات الأفغانية الثلاث تحت حكم دوست محمد ، فانه غير مستعد لقبول تسوية سلمية للنزاع ، وأضاف فاروق خان بأنه يشك كثيرا فى امكانية موافقة الشاه على الطلب الخاص بتعيين القناصل ، وبأنه حتى لو تساوت بريطانيا في هذا الحق مع روسيا ، فان الشاه سيرفض تعيين قنصل (فى مشهد مثلا) (١) غير أن بالمرستون كان يعارض اعطاء أى تعهد حول أفغانستان ، وقال : بأنه سوف يكون من غير المناسب أن نقف مكتوفى الأيدى ازاء هذه المسألة ، أو أن نقطع كل تعامل لنا مع كابول أو قندهار فى المستقبل (٢) وبالاضافة الى ذلك فان كانكج قد فوض مؤخرا بتقديم عون مالى لدوست محمد ، لكى يتمكن من الدفاع عن حدوده الغربية ضد فارس ، وان اتفاقا حول هذا قد عقد مع بشاور فى ٢٦ يناير ، على الرغم من أن التفاصيل الخاصة بالاتفاق لم تكن قد وصلت الى لندن حتى ذلك الوقت (٣) أما فيما يختص بتعيين القناصل فقد كان بالمرستون على استعداد للموافقة على رأى فاروق خان الى حد كبير « .. بشرط انه فيما يختص بالشئون التجارية ، فاننا نود أن نعامل على قدم المساواة مع الدول التي تتمتع بالمعاملة الأفضل ، وقد نتنازل عن طلب تعيين قنصل لنا فى مشهد ، اذا لم يسمح بهذا الحق لدولة أخرى (٤) كما أعرب بالمرستون عن رغبته فى ابلاغ فاروق بأن بريطانيا مستعدة للتنازل عن شرط حماية المواطنين الفرس

---

(١) « وثائق كلارندون » مجلد ٧٣ من كولى الى كلارندون ١٨٥٧/٢/٤ .

(٢) نفس المصدر مجلد ٦٩ من بالمرستون الى كلارندون ١٨٥٧/٢/٤ .

(٣) ورد نص هذه الاتفاقية في كتاب « المعاهدات » اعداد اتيشسون فصل ١٠ ص ٤٣٩ — ٤٤٠ .

(٤) « وثائق كلارندون » مجلد ٦٩ من بالمرستون الى كلارندون ١٨٥٧/٢/٤ .

العاملين فى البعثة البريطانية ، اذا تنازلت الدول الأخرى التى لها تمثيل سياسى فى فارس عن هذا الشرط .

فى يوم ٦ فبراير تم ارسال مسودة معاهدة تمهيدية من اثنى عشر بندا الى السفير كولى فى باريس أما البنود الخاصة بالحيرة وأفغانستان ، فهى من نفس البنود التى سبق أن أقرها المجلس قبل ثلاثة أسابيع : وهى ان على الشاه أن يتخـــلى عن جميع مطالبه فى الحيرة ، وفى غيرها من أراضى أفغانستان ، وأن يعترف باســـتقلال الاقليم والولايات الأفغانية الأخرى ، وبأن تحيل أى خلاف معها الى الوساطة البريطانية ، باستثناء ما يتعلق بالعمليات العسكرية التى توجه ضد فارس من حدودها الشرقية وقد تعهد البريطانيون من جانبهم باستخدام نفوذهم لمنع الأفغـــانيين من القيام بأى عمل استفرازى ضد فارس . وأما عن فكرة عقد اتفاق تجـارى منفرد فقد صرف النظر عنها واستبدلت بها فقرة تنص ، على منح بريطانيا معاملة الدولة الأكثر رعاية ، بالنسبة للشئون التجارية ، وذلك على قدم المساواة مع الدول الأخرى ، التى تتمتع بنفس الحقوق ، بما فى ذلك حق تعيين قناصل فى فارس .

كذلك فان بريطانيا قد صرفت النظر عن تعيين هاشم خان فى شيراز، خصوصا بعد أن علم بأن المذكور قد عاد الى عمله فى الحكومة الفارسية ، وبأن زوجته قد أعيدت اليه أما بشأن اقالة الصدر الأعظم فقد كان هـــذا الموضوع لايزال يحيطه الغموض بعد ان اضيفت فقرة الى البند الخـــاص بعودة البعثة البريطانية الى فارس ، غير أن هذه الفقرة قد حذفت أخيرا بعد أن ذكر فاروق خان لكولى بأن هـــذا الشرط سوف يخلق سابقة قد

تستغلها روسيا فى المستقبل (١) أما بقية البنود فقد تنــاولت موضوعات الحماية ، ودفع تعويضات لأهالي الحيرة ، ودفع تعويضات للرعايا الفرس الذين ساعدوا الحمـــلة البريطانية ، وتسديد الديون المستحقة للرعايا البريطانيين المقيمين فى فارس ، وتجديد معاهدة حظر تجـــارة الرقيق وانسحاب القوات البريطانية من فارس . ولم يرد فى المعـــاهدة ذكر لدفع تعويضات عن جزيرة خرك أو التخلى عنها . وكان بالمرســـتون مترددا فى التخلى عن هذا المطلب الأخير ، بنفس السبب ، وهو احتمـــال أن يكون سابقة تستغلها روسيا فى المستقبل .

توقف فاروق خـــان طويلا أمام الكثير من النقاط التى اقترحهـــا بالمرستون كأساس للتسوية ، وعلى الأخص ما يتعلق منها بأفغانستان ، وبالتالى فقد أصر بأن يكون للشاه الحق فى شن الحرب على أفغانستان فى حالة الدفاع عن النفس . غير أن بالمرستون رفض هـــذا الشرط بسبب بسيط ، وهو انه شعر بأن فاروق خان يحاول ان يستغل ذلك الشرط لاتاحة الفرصة لفارس بشن الحرب متى أرادت ضد أفغانستان . وكان ويلوسكى يؤيد فاروق خان فى هذا الموقف طمعا فى أن يحصل لسيده الامبراطور على نصيب فى الحل السلمى . وقد سبق لنابليون ان ناقش شروط الســـلام

---

(١) غير ان على حكومة فارس أن تضع فى تقديرها الدوافع الهـــامة لهذه الشكوى التى على الحكومة البريطانية أن تشدد عليهـــا فيما يختص برئيس وزراء فارس ، وأن على الشاه أن يتخذ من الخطوات ما يمنع تكرار متل هذه الشكوى « وثائق كلارندون » مجلد ٢٧٤ الوثيقة الخاصة بفاروق خان من كلارندون الى كاولى ١٨٥٧/٢/٦ (رقم ١٨٤) ومرفق بها مسودة معاهدة السلام التمهيدية) .

مع فاروق خان أكثر من مرة ، كما كان ويلوسكى يثير هذا الموضوع دائما مع كولى ، غير انه لا الامبراطور ولا السفير كانا ينطلقان فى ذلك من منطلقات بريئة . وفى ١٤ فبراير ذكر نابليون لكولى أثناء مقابلته ، بأنه كان دائما يحث فاروق خان على ضرورة الوصول الى تسوية سلمية بأى شكل من الأشكال . غير أن فاروق خان عاد يوم ١٦ فبراير بعد اجتماع له مع ويلوسكى فأبلغ السفير كولى ، بأنه لا يستطيع أن يلزم حكومته بعدم التعرض لاستغلال أفغانستان ما لم تعلن الحكومة البريطانية نفس التعهد بالنسبة لفارس . وبأن أقصى ما يمكن أن وافق عليه بالنسبة لاضافة فقرة الى نصوص المعاهدة التجارية هو أن يتعهد لها بتجديد اتفاقية ١٨٤١ (١) .

غير أن ويلوسكى لم يكن هو وحده المسئول عن التغيير الذى طرأ على موقف فاروق خان من الموضوع . وقد شعرت الحكومة الفارسية بارتياح شديد من المتاعب التى أخذت تواجه بالمرستون فى البرلمان حيث أخذت المعارضة تشن هجوما عنيفا على الحكومة بسبب حادث كانتون فى الصين، والذى كاد أن يؤدى الى الاشتباك فى حرب ضد الصين . ففى يوم ١٣ فبراير شن هنرى ليارد عالم الآثار والمستشرق البريطانى هجوما عنيفا على بالمرستون بسبب الدخول فى حرب بدون موافقة البرلمان . وقد اشترك معه فى الهجوم جلادستون الذى طالب الحكومة ببيانات أوفى حول الأسباب الحقيقية للحرب ، وصيغة الانذار الموجه الى فارس ، وتاريخ صدور الأمر الى بومباى لارسال الحملة العسكرية . كما طالب عضو آخر بتنوير المجلس حول الشروط التى تنوى الحكومة البريطانية فرضها على

---

(١) « وثائق كلارندون » مجلد ٧٣ من كولى الى كلارندون ١٨٥٧/٢/١٦ .

فارس ، مما حمل اللورد جون رسيل الى التلميح فى شئ من السخرية بأنه يشفق على الحكومة ازاء ترددها عن اعلان الشروط ، على الا تظهر عند نشرها بانها شروط مجحفة وغير ملائمة من الناحية السياسية . وقد استطاع بالمرستون تجنب ظهور انقسام خطير عندما أعلن أن مناقشة المشكلة بشكل أوسع قد يضر بموقف المفاوض البريطانى فى تلك المرحلة بالذات (١) .

وهكذا أفلت بالمرستون بأعجوبة . أما كلارندون فقد ابدى اشئمزازه من الانانية والتعقيب الذى أبداه بعض أعضاء المجلس : « اننى لا اذكر أنى رأيت تهورا وتطرفا حزبيا مثل هـذا الذى اراه » بهذه العبارة كتب بالمرستون الى كولى ، كما الح لورد هاوس : « بأن جلادستون يتلهف للمنصب لدرجة أن أصدقاءه يجدون صعوبة كبيرة فى منعه من الانضمام الى مقاعد المحافظين » . وعلى اى حال فقد كان الموقف يتطلب اتخاذ اجزاء ما لوقف تلك الحرب . ولم يعد هناك وقت لانتظار ضربة يوجهها القائد اوترام لفارس تجعل الشاه اكثر تساهلا . وقد تساءل بالمرستون . ما هى النقاط الحيوية التى يمكن كسبها ؟ أن تخلى فارس عن كل مطالبها فى الحيرة ، كما ذكر بالمرستون لكراندون أمر لابد منه ، وهو يشمل بالطبع اعتراف فارس باستقلال الحيرة . غير انه اذا رفض فاروق تقديم اعتراف صريح باستقلال الاقليم ، ما لم يصاحبه اعتراف مماثل من الجانب البريطانى ، فيمكن صرف النظر عن هذا الشرط والاكتفاء بشرط تنازلات فارس عن جميع مطالبها فى الحيرة . أما اعتراضات فاروق خان الأخرى

---

(١) هتسارد مجلد ١٠ (حلقة ٣) ١٨٥٧ — ١٨٥٧/٢/١٣ ص ٦٢٢ — ٦٢٨ .

على شروط الاتفاق ، فيمكن حلها باعطاء الشاه حق الرد على أى اعتداء أفغانى على أراضيه ، وصرف النظر عن الاصرار السابق على موضوع الوساطة البريطانية فى الخلافات التى قد تنشأ بين أفغانستان وفارس ، والنص بدلا منه على طلب المساعدة البريطانية فى تسوية مثل هذه الخلافات ، كذلك لا داعى للاصرار على دفع تعويضات لاهالى الحيرة . أما الامتيازات الخاصة بتعيين القناصل فينبغى التمسك بها على أساس المساواة مع روسيا فى هذا الشأن .

ولقد اقر المجلس التعديلات التى ادخلت على شروط الاتفاق يوم ١٨ فبراير ، وتم ابلاغ كولى بها فى نفس اليوم . غير أن التعديلات لم تؤد الى نتيجة . على أن فاروق خان ظل متمسكا بموقفه بأنه لم يكن يستطيع قبول المقترحات البريطانية ، ما لم تقدم بريطانيا تعهدا بعدم ضم الحيرة الى كابول وقندهار . وفى يوم ١٩ فبراير تدخل كيسليف السفير الروسى فى الموضوع وابلغ كولى بأنه ليس فى وسع حكومته تأييد المطالب البريطانية، طالما أضيف اليها بند بمساواة بريطانيا مع روسيا فى التمثيل القنصلى ، واقترح كحل وسط لذلك بأن تمتنع بريطانيا عن تعيين قناصل لها فى شمال فارس مقابل أن تمتنع روسيا عن تعيين قناصل لها فى جنوبها . ولم يرفض كولى الاقتراح مباشرة غير ان كلارندون وصفه فيما بعد بأنه « صفاقة متناهية » وبعد بضعة أيام عاد كيسليف فعزز اقتراحه السابق بتلميحات خرقاء ، عما سوف يحدث من نتائج فيما لو أن الحرب استمرت فى فارس . وقد رد عليه كولى ردا مقتضبا ، بأنه فيما يختص ببريطانيا فهى لا تبالى بروسيا ، كما عقب كلارندون فيما بعد على ذلك القول بأن كورتوكوف سوف يحرق اصابعه اذا لم يأخذ حذره ، وعلى أى حال فقد ظل المجلس يشعر

بالقلق من الوضع ، وكما ذكر كلارندون لوود هاوس فقد كان شعور بالخوف يسود الأوساط السياسية ، من احتمال أن تكون الحرب الفارسية بداية لحرب مع روسيا من أجل الهند ، والتى يحرص الانجليز على الا تحدث . وقد تلقت لندن أنباء مفادها أن روسيا قد اتفقت مع فارس ، على تزويدها بمساعدة عسكرية فيما لو استمرت الحرب . كما اتبع فى الوقت نفسه احتلال روسيا لمنطقة استر اباد . وكان كورتكوف يعير وود هاوس كل يوم تقريبا بقرب سقوط حكومة بالمرستون . وضرورة تشكيل وزارة تسرع بانهاء الصراع مع فارس . وفى يوم ١٩ فبراير عاد جلادستون فطالب ببيان عن الحرب ، كما كانت الحكومة هدفا متواصلا حول الأزمة مع الصين واحتمال أن تسقط حكومة بالمرستون فى أقرب وقت .

وطبيعى أن يشعر فاروق خان بالارتياح من ذلك الوضع ، ومن زياراته المتكررة للخارجية الفرنسية ، والسفارة الروسية ، غير انه فى الواقع كان قلقا من المستقبل . والسبب هو اكتشاف مؤامره فى تبريز ، قيل أنه كان مشتركا فيها لاسقاط الصدر الأعظم . ولعله من المحتمل أن يكون فاروق قد أدرك أخيرا ، بأنه على الرغم من التشجيع الذى كان يلقاه من ويلوسكى وكيسيليف فان بريطانيا ستظل هى الدولة التى يمكن التفاهم معها فى النهاية . فى يوم ٢٥ فبراير قام فاروق بمحاولة أخيرة للحصول على تعهد بريطانى بعدم توحيد الولايات الأفغانية . غير أنه لم يوفق . وكما ذكر كتب كلارندون الى كولى ، بأن ولهاوس وغيره من رجال السلطة فى الهند يعتقدون بأنه ، اذا تعذر استقلال الأقاليم الأفغانية الثلاثة عن النفوذ الفارسى — الروسى ، فمن الأفضل لنا أن تتوحد تحت حكم رجل واحد وفى يوم ٢٨ فبراير قام فاروق بمحاولته الأخيرة لاغلاق الباب عندما جس نبض ويلوسكى حول قطع المفاوضات ، غير أنه لم يلق تشجيعا على ذلك ، ثم بعد ثلاثة أيام وقع هو وكولى على المعاهدة المتكاملة .

وعلى أثر ذلك انبرى كولى ليكتب الى كلارندون . « مع شيء من الوقت وكثير من الصبر كان يمكن تحقيق أمور اكثر ، غير ان الوقت أصبح مهمنا جدا بسبب الوضع فى البرلمان ، بينما لم يدخل ذلك فى حسبان الفرس على الاطلاق » (١) والواقع ان كولى دون أن يعلم كان يتنبأ بالغيب . ففى نفس اللحظة التى كان يكتب فيها الى كلارندون عن الموضوع ، أى يوم ٣ مارس كان مجلس العموم يعانى من انقسام خطير حول مشروع القرار المقدم من كوبدن ، والذى يتهم فيه الحكومة بفشلها فى تبرير العمليات العسكرية التى قامت بها فى كانتون . وقد نال القرار ١٦ صوتا . وحول هذا الموضوع كتب كلارندون بأسف الى كولى يقول : لقد كان هذا كله اكثر الاستعراضات الحربية ، وانه لابد وأن يسيء الى سمعتنا فى جميع انحاء العالم (٢) وعلى اية حال فقد كان لانتهاء الحرب الفارسية بعض الارتياح . وقد ذكر كلارندون لشارلس مورى ، بأننا ينبغى أن نعتبر أنفسنا من أكثر الناس سعادة بتحقيق السلام مع فارس ، لأننا لم نكن نستطيع مواصلة الحرب . وكان الشيء الوحيد الذى جنبنا تقديم البيانات ومناقشة المشكلة ، على غرار ما حدث بالنسبة لمشكلة الصين هو أن المفاوضات جارية » . .

وربما كان هذا العامل هو أن أكثر الأسباب التى يعود الفضل اليهما هو مرونة معاهدة باريس التى وقعت فى ٤ مارس ١٨٥٧ . فهذه المعاهدة لم تؤد الى انتزاع أى جزء من اراضى فارس ، كما لم تفرض عليهما أية تعويضات ، وبالنسبة للاهانات فان المعاهدة لم تفرض شروطا قاسية على الأهانة التى وجهت الى مورى . وقعت المعاهدة على أساس ان يقوم الشاه بسحب قواته من الحيرة وافغانستان خلال مدة أقصاها ثلاثة اشهر بعد

(١) وثائق كلارندون مجلد ٧٣ من كولى الى كلارندون ١٨٥٧/٣/٢ .

(٢) وثائق كلارندون مجلد ١٣٨ من كلارندون الى كولى ١٨٥٧/٣/٣ .

تبادل وثائق التصديق على الاتفاق (البند الخامس) وبأن يتنازل عن كل مطالبه فى هذا الاقليم وفى غيره من الأفغـانية بوجه عام . وبأن يعترف باستقلالها ، ويمتنع عن التدخل فى شئونها الداخلية ، وأن المساعدة من بريطانيا فى حالة نشوب أى خلاف معها (المادة ٧) وتتناول الفقرة التاسعة تعيين القناصل من قبل الدولتين المتعاقدتين فى كل من بلديهما على أساس الدولة الأكثر رعاية ، على أن يسرى هـــذا الشرط أيضا على التبـــادل التجارى بين الدولتين ، ومعاملة كل دولة منهما لمواطنى الدولة الأخرى . أما البند العاشر فينص على اعداد استقبال لائق لأفراد البعثة الدبلوماسية البريطانية عند عودتهم الى فارس . ويتناول البند الحادى عشر تســوية الديون المالية المستحقة للرعايا البريطانيين المقيمين فى فارس ، بينما تنص (المادة ١٢) على حق الحكومة البريطانية فى التمتع بنفس الامتيـــازات التى تمنح للدولة الأكثر رعاية . وقد الحق بهذه المادة عرض من الحكومة البريطانية بالتنازل عن حقها فى حماية الرعايا الفرس غير المقيدين فى البعثة البريطانية ، بشرط تنازل الدول الأجنبية الأخـرى بالمثل . وينص البند الحادى عشر على العمل على تجديد اتفاقية حظر تجارة الرقيق لخمسة عشر عاما آخر ، على أن يحق للدولتين المتعاقدتين انهاؤها فى ختام المدة باخطار سابق مدته عام واحـد . وتضمنت المادة ١٤ شرطا لانســـحاب القوات البريطانية من اراضى فارس مقابل انسحاب الجيش الفارسى من الحيرة(١) .

وطبيعى أن يكون رد الفعل الروسى للمعاهدة الفارسية ـ البريطانية ردا مزيرا . فقد أوضح كرتوكوف لكلارندون بأن ســـوف يستخدم كافة الوسائل المتاحة لمنع الشاه من التصديق على البند الخاص بتعيين القناصل ، حتى لو اضطرت روسيا الى التنازل عن حقها فى تعيين قناصـل لها فى

---

(١) « المعاهدات » اعداد اتيشيسون فصل ١٠ ص ٧٤ ـ ٧٨ .

الأراضي الفارسية ، كما كان كرتوكوف ينوى ان يطالب بعدم تعيين قناصل بريطانيين فى المناطق المتاخمة لبحر قزوين (١) وهكذا احس بالمرستون بارتياح عميق، لأنه استطاع ان يلوى أذن كرتوكوف. ولكي يستمر بالمرستون في مناكفة كرتوكوف فقد أوعز الى وود هاوس بأن يذكر لوزير الخارجية الروسى عرضا، بأنه او لم تكن روسيا تمارس فى منطقة قزوين أعمالا لا ترغب أن يعرف بقية العالم عنها شيئا ، لما رفضت ان يكون لبريطانيا قناصل فى المناطق الشمالية من فارس لخدمة التجارة البريطانية هناك . وعلى اى حال ، اضاف بالمرستون بأن هذا ليس بدرجة كبيرة من الأهمية لأن بريطانيا فى وسعها دائما أن تعرف عما تقوم به روسيا في قزوين حتى ولو لم يكن لها قناصل هناك ، غادر السفير الى بلده ، ولكن كرتوكوف قد انكر بتاتا أن روسيا تمارس أعمالا غير نظيفة على الشواطيء الجنوبية لبحر قزوين ، ولكنه عاد يسأل عن سبب الاصرار الذى يدعو بريطانيا الى تعيين قناصل لها في شمال فارس . ولماذا لم توافق كما اقترح كيسليف فى باريس على تحديد عدد القناصل لكل من الروس والبريطانيين فى فارس . كان من المحتمل أن يستمر هذا الجدل الى أجل غير مسمى ، لولا أن قرر كل من بالمرستون وكلارندون بعدم المضى فى مشاكسة وزير الخارجية الروسى ، على الرغم من أن كلارندون ألح بمرارة ، من أنه كان من الصعب أن يعرف المرء ، ما الذى يغضب ذلك المغرور الأهوج ، وما الذى لا يغضبه (٢) وفى أوائل ابريل تم الايعاز الى وود هاوس بابلاغ كرتوكوف سرا

---

(١) مسودات المجلس من التقارير السرية الى الهند مجلد ٢٢ مسودة الى الحاكم العام للهند ١٨٥٧/٣/١٧ ، ومرفق صورة من خطاب وود هاوس الى كلارندون ١٨٥٧/٣/١٢ .

(٢) وثائق كلارندون مجلد ١٣٨ من كلارندون الى وود هاوس ١٨٥٧/٤/٨ .

بأن الحكومة البريطانية لن تقرر تعيين قناصل لها في المستقبل المنظور على الأقل ، لا في استر أباد ولا في أى جزء آخر من شمال فارس ، لأنه لا توجد لبريطانيا مصالح تجارية في تلك المنطقة (١) .

بعد مضى ثلاثة أسابيع على توقيع معاهدة باريس ، وقبل عشرة أيام من وصول انباء تلك المعاهدة الى القائد أوترام ، كان هذا قد شن هجومه على المحمرة . وقد أبحر من بوشهر يوم ١٨ مارس بقوة قوامها ٤ر٨٨٧ رجل ، مؤلفة من فرقة المشاة ٦٤ ، وفرقة الهايلاندرز ٧٨ ، وفصائل الخيالة التابعة لبومباى ، وهى فصائل ٢٠ و ٢٣ ، و ٢٦ وكتيبة الفرسان التابعة للسند ، ووحدة مهندسين ، ووحدة مدفعية ، وقد تولى جاكوب قيادة الحامية في بوشهر ، بعد أن أطلق ستوكر النار على نفسه لاسباب بقيت لغزا حتى الآن . وفى المحمرة كان الفرس قد حشدوا ١٣ر٠٠٠ رجل ، منهم ٧ آلاف من الجند النظاميين و ٣٠ مدفعا اقيمت بحيث تتحكم فى مدخل القناة المؤدية الى المحمرة بالقرب من الجزيرة عبادان . وكان الجزء الأكبر من القوات الباقية على امتداد الضفة الجنوبية للنهر وجزيرة عبدان (٣) . وقد اقام الفرس بطاريات ذات طاقة هائلة من الخرسانة المسلحة بثخانة عشرين قدما وعلو ثمانية عشر قدما ، ومزودة بفتحات مدرعة على جانبى الضفتين الشمالية والجنوبية لنهر قارون . وتتحكم هذه التحصينات فى ممر شط العرب من اقصاه الى اقصاه ، وقد وضعت بطريقة فى منتهى البراعة بحيث تغطى النهر كله على المدى الأقصى للمدافع صعودا ونزولا والى الضفة المواجهة له . وقد فكر أوترام بأنه لو قام بانزال فى عبدان التى يتحصن فيها

---

(١) نفس المصدر .

(٢) مرفق للخطابات السرية الى بومباى مجلد ١٢٩ مرفق للخطاب السرى رقم ٨٤ المؤرخ ١٨٥٧/٤/١٦ مذكرة من كامبل (مارس ١٨٥٧) .

الفرس بقوة كبيرة ، ومن ثم يشن هجومه على الدفاعات الجنوبية ، ثم يقوم بهجوم عبر نهر قارون شديد التيار ، فسوف تكون خطة عملية صعبة وباهظة التكاليف . وبالتالى فقد قرر أوترام بأن يهاجم مواقع النيران الفارسية ، بعد أن يتمكن من تخفيف حدتها ، الى أقصى حد ممكن ، ثم يقوم بانزال قواته فى منطقة تبعد نحو ميلين عن البطارية الشمالية ، ومن هناك يتقدم نحو المحمرة .

فى ليل يوم ٢٥ مارس تم اعداد رمث يحمل مدافع عيار ٨ ، و ٥½ بوصة فى سرية تامة ، وتم سحبه عبر النهر وارساؤه فى مواجهة البطارية الشمالية .

وفى صباح يوم ٢٦ فتحت المدافع نيرانها على البطاريات الفارسية فى الشمال والجنوب ، وفى نحو الساعة السابعة تمكنت من ارباك الفرس، بحيث فشلوا فى توجيه نيران مدافعهم الى الرمث ، فيما عدا بعض طلقات متقطعة . ومن ناحية أخرى قامت السفن المسلحة التابعة للأسطول الهندى بالاشتراك مع بعض الفرقاطات البريطانية بقيادة الكومنودور يونج بدان فى التقدم عبر النهر بمجرد أن بدأت المدفعية البريطانية تطلق نيرانها، وما ان دقت الساعة السابعة حتى كانت هذه المجموعة من السفن أمام البطاريات الفارسية تماما . ولفترة امتدت ثلاثة أرباع الساعة ، أخذت هذه السفن من مسافة قريبة تمطر البطاريات الفارسية بوابل من نيرانها. وتمكنت من اسكاتها كلها فيما عدا ثلاثة منها ، وأن كان ذلك مقابل خسارة جسيمة لحقت بالسفن نفسها . كما قامت وحدات انقضاض تحت وابل من نيران الفرس بالنزول من السفن ومهاجمة التحصينات الفارسية وطرد الفرس منها . وفى هذه الأثناء وتحت قيادة البريجادير هنرى هافلوك ، تحركت القوات عبر النهر ونزلت فى المحمرة حسب الخطة الموضوعة .

وعند هذا الحد كانت المعركة قد انتهت تقريبا . أما الجيش الفارسى المرابط في السهل الخارجى فانه لم يبق لانتظار هافلوك ، وانما انسحب بسرعة بعد ان فجر بطارياته وترك خيامه ومعداته وذخيرته بجانب ١٦ مدفعا . وقدرت خسائر الفرس بـ ٢٠٠ قتيل . اما خسائر البريطانيين فكانت خمسة قتلى وثمانية عشر جريحا (١) .

ومن المحمرة تحركت قوة استطلاعية عبر النهر الى الأهداف التى تبعد نحو ٥٧ ميلا وذلك فى الأيام الأخيرة من شهر مارس . غير أن الفرس فى هـــذه المنطقة والذين كانوا قد انسحبوا من المحمرة امام الهجوم البريطانى فروا هاربين وهم فى حالة من الفوض والارتباك بمجرد أن شاهدوا القوات البريطنية قادمة . كما سارع حاكم البلدة الى تسليم نفسه وكانت هذه آخر عملية للحملة .

فى اليوم الخامس من ابريل تلقى أوترام نبأ توقيع معاهدة باريس ،

---

(١) بعد بضعة أشهر عادت احـــدى الكتائب الفارسية التى لاذت بالفرار من المحمرة الى طهران وقد جرى تكديرها علنا عند وصولها . وقد ادخلت حلق فى اذان الضباط وتم جرهم بالحبال ثم جلدوا على مرأى من جنودهم ثم اودعوا السجن بعد ذلك . أما خان لارميرزا أمير خوزستان وحاكمها والذى كان يتولى قيادة قوات المحمرة فقد نجح فى تجنب عملية التكدير وذلك بدفع رشوة كبيرة الى الصدر الأعظم . وقد انعم عليه مقابل ذلك بسيف وبدلة شرف من الشاه (انظر أيضـــا مكتب الهند) مرفق للخطابات السرية الى بومباى مجلد رقم ١٣٢ ومرفق للخطاب السرى رقم ٢١٤ المؤرخ ١٨٥٧/١/١٦ من مورين الى كلارنـدون ، طهـــــران فى ١٨٥٧/٩/٢٥ (رقم ٩٨) .

وقام فى الحال بوقف العمليات العسكرية ، لكنه وجد نفسه فى وضع محرج جدا بالنسبة للقبائل العربية التى تقطن المحمرة والمناطق المحيطة بها . فخلال الأيام العشرة الأولى من الاستيلاء على المحمرة ظل أوترام يستقبل سيلا لا ينقطع من وجهاء القبائل من مختلف مناطق خوزستان ، وكان كلهم يعرب عن ولائه للانجليز واستعداده لتأييدهم والتخلى عن الشاه . وقد نجح اوترام فى تهدئتهم فقال لهم ، بأنه عندما يقرر الزحف على شستر فانه سوف يسعده أن يتلقى مساعدتهم . أما الآن فقد أصبح عليه أن يبلغهم بأنه لم يعد فى حاجة اليهم مما سوف يخيب أملهم فى الحملة العسكرية كلها . ولم تكن تلك هى المشكلة الوحيدة كما اكتشف اوترام . فقد أفضى اليه شيوخ تلك القبائل عن تخوفهم من أن يعمد الفرس الى القيام بأعمال انتقامية ضدهم ، وكانت خطورة هذا الاحتمال أشد عليهم من فقدانهم للغنائم التى كانوا سيحصلون عليها فيما لو استمرت الحملة وشاركوا فيها . وقد وضع أوترام هذه القضية نصب عينيه عندما بدأ مفاوضاته فى منتصف ابريل مع خان لاريدرا حاكم امير خوزستان ، وميرزا محمد خان سر كاشى شى باشى أو القائد العام الفارسى للاتفاق على الهدنة .

واذا وضعنا فى اعتبارنا شروط معاهدة باريس ، والتى كان سيتم تبادل وثائقها للتصديق عليها فى ظرف ثلاثة شهور ، والتى اشترطت فيها بريطانيا بالا تقوم بأى انسحاب من فارس قبل تنفيذ الحكومة الفارسية للشروط التى التزمت بها ، فان الانسحاب من الحيرة هو أهم بند فى المعاهدة . ومن هنا كان أوترام مترددا بين البقاء فى المحمرة وبوشهر ، أو الانسحاب منهما فى حالة عدم تصديق الشاه على المعاهدة واستئناف العمليات الحربية ضد فارس . أو فيما اذا كان الاحتفاظ بالمنطقتين عنصرا

ضروريا لضمان تنفيذ شروط المعاهدة ، وازاء هذه الاحتمالات قرر أوترام بأن من الأفضل بأن يطلب من الفرس أن يضعوا قواتهم على مسافة بعيدة من بوشهر والمحمرة وبعدم التنكيل بالسكان في المنطقة الفاصلة . وأكد للفرس بأنه بمجرد التصديق على المعاهدة ستنسحب بريطانيا من البلدتين مع بقاء وحدة من الأسطول الهندى في المياه الفارسية لأعمال المراقبة ريثما يتم التصديق على المعاهدة . وبعد تردد وافق خان لارى ميرزا ، وسيركاشى شى باشى على الشروط التى عرضها أوترام للهدنة . وفى يوم ٢ مايو تم تبادل وثائق التصديق على الاتفاقية بين شارلس مورى وأحد الضباط المسئولين فى الجيش الفارسى . ثم بعد أسبوعين قام أوترام بسحب قوات الحملة من المحمرة وابحر الى بوشهر .

عند وصول أوترام وقواته الى بوشهر تلقى نبأ حركة التمرد التى قامت فى الجيش الهندى فى ميرت ومعها طلب عاجل جدا من حكومة الهند ، بسرعة ارسال كل جندى يمكن الاستغناء عنه الى الهند . ولقد وجد أوترام نفسه بين فكى الرحى : فهو لم يكن فى وضع يسمح له بالاستغناء عن قوات الحملة قبل أن تقوم حكومة فارس بتنفيذ شروط الاتفاق ، كما لم يكن من ناحية أخرى يستطيع ان يتجاهل الظروف التى تواجه حكومة الهند بسبب اتساع نطاق حركة التمرد . وقد استطاع الى حد ما حل هذه المشكلة بالاستعانة بقوات اخرى لم تكن تحت قيادته . كذلك لم تكن لديه فى بوشهر وسائل نقل ، وكان اجلاء قوات الحملة كلها يتطلب وصول سفن لنقلها من الهند . وبعد أن تمكن أوترام من نقل ما أمكن نقله من القوات ، ابحر من بوشهر يوم ١٨ يونيو ، بعد أن عهد بقيادة بقية الكتائب الى البريجادير جنرال جاكوب (١) .

---

(١) للاطلاع على اتفاقية الهدنة وانسحاب أوترام انظر (مكتب الهند) مرفقات الخطابات السرية لحكومة بومباى مجلد ١٣٠ مرفق للخطاب =

عاد موری الى طهران يوم ١٨ يوليو ١٨٥٧ وقد أعد له ولأعضاء البعثة استقبال رسمى مهيب ، كما سحبت حكومة فارس الخطابات العنيفة التى كان قد بعث بها رئيس وزراء فارس فى شهر ديسمبر ١٨٥٥ وانقضت الأشهر فى محاولات لتنفيذ شروط الاتفاقية ولو بحد أدنى . فقد ظهرت دلائل عن موقف الشاه قبل ثلاثة أشهر من وصول موری . وذلك فى الطريقة التى عومل بها محمد يوسف حاكم اقليم الحيرة السابق والذى كان معتقلا فى قصر الشاه منذ طرده من الحيرة فى ربيع سنة ١٨٥٦ . وبمجرد أن عرفت طهران بنصوص معاهدة باريس قامت الحكومة بتسليم محمد بن يوسف الى خصومه الوارثين أقارب سيد محمد خان الحاكم السابق للحيرة ، والذى كان محمد يوسف مسئولا عن مصرعه . وفى اليوم الثانى عشر من ابريل اقتيد محمد يوسف الى قلعة تقع خارج القصر ، وهناك تم تقطيعه اربا على مرأى من الجمهور . وقد طالب موری فيما بعد بايضاحات من فاروق خان ، غير انه لم يتلق الا ردودا مائعة (١) .. ومن ناحية اخرى كان الشاه ووزراؤه يراقبون باهتمام بالغ

= السرى رقم ١١٢ المؤرخ ١٨٥٧/٦/١٠ « فارس والخليج » مجلد ١١٢ من أوترام الى كلارندون ١٨٥٧/٤/٣ و « الحملة الفارسية » ص ٢٥٥ — ٢٦٠ و ٢٩٠ — ٢٩٥ — و ٣١٣ — ٣١٤ و ٣٨٤ — ٣٨٦ .

(١) انظر « فارس والخليج » مجلد ١١٢ من موری الى كلارندون ، بغداد ١٨٥٧/٥/٧ (رقم ٣٠) ومسودات المجلس من التقارير السرية الى الهند مجلد ٢٢ مسودات الى الحاكم العام ٧/٨ و ١٨٥٧/٩/٣ (رقم ١٨١٦ و ١٨٤١) مع المرفقات انظر أيضا خطاب شيسل الى هموند ١٨٥٧/٨/٢٥ (ملفات الخارجية) .

تطور حركة التمرد فى الجيش الهندى ضـد السلطات البريطانية ، ومن الواضح انهم كانوا يعلقون الآمال على نجاح تلك الحركة ، املا فى أن يؤدى ذلك الى تعطيل تنفيذ الاتفاق .

من باريس توجه فاروق خان الى لندن شخصيا فى محاولة لاقناع كلارندون بتقديم تأييد وحدة من الأقاليم الأفغانية كطلب الشاه ، غير أنه لم ينجح فى محاولته . فلقد عادت حكومة بالمرستون الى الحكم بأغلبية كبيرة فى انتخابات ١٨٥٧ ، وكان يسود شـعور الأوساط الحاكمة فى بريطانيا بأن معاهدة باريس كانت فى صالح فارس . والى جانب ذلك ، أصبح كاننج يؤمن بأنه من الخطأ تقديم تعهدات حول الوضع السـياسى فى أفغانستان ، أو عن مستقبل الحيرة .

« ان أقصى ما نطالب به هو أن تبقى الحيرة منطقة مستقلة والا يكون للحكومة البريطانية أى مطمع فيها . فاننى اتصور بأن استقلال الحيرة استقلال وهمى ويتعذر تحقيقه .. كما أتصور ان ليس ثمة خطر على الهند البريطانية من اندماج الولايات الأفغانية فى دولة واحدة ، بل انه العكس ، ومع ذلك فانى لا أعتقد أن من مصلحتنا تأييد هذا الاندماج الى حد بعيد . أما أن تكون الحيرة مستقلة عن فارس فهـذا مطلب عادل ، لأن الحيرة منطقة افغانية وليست فارسية ، وأما أن تكون مستقلة عن السلطة المركزية لحكومة كابول فهذا شىء لا نقره او نسعى اليه » .. (١)

---

(١) ملفات وزارة الخارجية ـ محضر كاننج ١٨٥٧/٢/٦ مرفق مع رسالة شميث الى كلارندون ١٨٥٧/٤/٤ .

عاد فاروق خان من لندن بخفى حنين . أما الشاه فقد قام فعـلا بسحب جيشه من الحيرة فى شهر سبتمبر ١٨٥٧ ، وقبـل أن يخرج الجيش منها ، قام الفرس باستباحة المدينة ونهبها وذبح أعداد كبيرة من أهلها ضاربين عرض الحائط بمبادرة كلارندون التى تنازل فيها عن شرط التعويض فى المعاهدة . اما اليهود فقد تم نقلهم بالجملة الى مشـهد ، وهنـاك خيروا بين أن يبقوا فى الأسر أو يدفعوا فدية مقـابل اطلاق سراحهم . وبما أنهم قد سلبوا من جميع ممتلكاتهم فقد كان هذا خيـارا قاسيا عليهم . الا أن البعثة البريطانية بذلت أقصى ما فى وسعها للافراج عن اليهود ، ولكن جهودها منيت بالفشل وسرعان ما اثبت الحاكم الجديد للحيرة ، بأنه ليس اكثر من صنيعة للفرس ، وقد قام الفرس بصك عملة بأسمهم ، كما كانت خطبة الجمعة تقرأ باسم الشـاه على الرغم من أن كلا الأمرين يتعارض مع نصوص معاهدة باريس ودليل على الخضـوع لفارس (١) .

لم يتم تطهير مقاطعات الحدود الأفغانية من فلول القوات الفارسية قبل شـهر فبراير ١٨٥٨ . وذلك بسبب أسلوب المراوغة الـذى اتبعه تايلور من جيش بومبـاى الى الحـيرة وغوريان للاشراف على عمليات الانسحاب وبالمقابل فان الجيش البريطانى لم يغـادر الأراضى الفارسية قبل شـهر فبراير ١٨٥٨ ، وذلك بسبب أسلوب المراوغة الـذى اتبعه الفرس فى تطبيق نصوص معاهدة باريس . فى شهر يوليو ١٨٥٧ تقرر سحب الفصيلة فورا ، الا أن الجلاء عن بوشهر لم يتم قبل شهر أكتوبر

---

(١) « فارس والخليج » مجـلد ١١٢ — ومجـلد ١١٣ — تقـارير مورى والماجور تايلور .

سنة ١٨٥٧ ، عندما استكملت فارس سحب جميع قواتها من اقليم الحيرة. وعندئذ تم ارسال جميع القوات التى أمكن الاستغناء عنهـا الى الهند . ولم يبق فى فارس الا قوة رمزية وكتيبة مدفغية للدفاع عن خرك . وفى ٢ اكتوبر أبحر جاكوب الى الهند على رأس افراد حامية بوشهر ، وتولى فلكس جونز مسئولية المقيم السياسى البريطانى فى بوشهر . وبعد شهرين تم تخفيض حامية خرك . وفى فبراير ١٨٥٨ غادرت بقية القوات الجزيرة.

بالنسبة للأهداف المباشرة للحرب الفارسية ، يمكن القول بأن الحملة قد حققت أغراضها فقد ارغم الفرس على الانسحاب من الحيرة ، وتقديم الضمانات عن المستقبل ، كما تم انتزاع اعتذار رسـمى من الفرس على الاهانات التى وجهت الى مورى ، وأصبح لبريطانيا الحق فى تعيين قناصل لها حيثما تشاء من أراضى فارس لمراقبة نشاط الروس . ومع ذلك فان الأهداف البعيدة المدى للسياسة البريطانية لم تتحقق ، وان الحرب لم تفلح فى تنقية الجو . بل على العكس من ذلك فقد تعمقت الشكوك الفارسية فى اوساط المسئولين الفرس وعلى رأسهم الشـاه فى نوايا البريطانيين اكثر من أى وقت مضى . فلقد ظل هناك خوف متواصل من قيام البريطانيين بعمليات أخرى على غرار ما حـدث فى الهند . وكان سـببا أساسيا لمعارضتهم الشديدة لتوسيع التمثيل القنصلى البريطانى فى فارس ، لأن القناصل فى نظر الفرس هم نسخة أخرى من المقيمين السياسيين . كمـا كان هذا الخوف هو السبب أيضا فى الرفض المستمر ، لتأجير أو التنازل عن أى جزيرة فارسية الى الحكومة البريطانية . واخيرا فان الخوف على المصير النهائى لاقليم الحيرة قد تحول الى مرارة واستياء . وفى شهر أكتوبر بدأ العمل فى تطبيق السياسة التى دعا اليها كاننج بالنسبة لاقليم الحيرة، وبالتالى فقد طلب الى دوست محمد احترام استقلال الحيرة طالما كف

أهل الحيرة أيديهم عن مناطق حكمه (١) وفى أوائل سنة ١٨٦٣ شن حاكم الحيرة هجوما على بلدة تراح الأفغانية ، وعلى الفور اجتاح دوست محمد الحيرة ، وفى اليوم السابع والعشرين من مايو ضمت الحيرة رسميا الى الممتلكات الأفغانية . وكان هـــذا آخر عمل يقوم به الأمير دوست محمد خلال حياته الصـــاخبة ، فقد توفى بعد ذلك بأسـبوعين ، أى فى يوم ٩ يونيه . غير أن عملية تصفية اســتقلال الحيرة مرت دون اهتمـــام من البريطانيين من الناحية الرسمية على الأقل .

* * *

---

(١) انظر مسودات المجلس من التقارير السرية الى الهند ، مجـــلد ٢٢ مسودة الى الحاكم العام ١٨٥٧/١٠/١٥ (رقـم ١٨٧٠) ومرفق به صورة من خطاب كلارك الى هموند فى نفس التاريخ .

الفصل الثانى عشر
مسقط والبحرين
١٨٥٣ — ١٨٦٤
ازدياد عمليات التدخل

اذا كانت المعركة ضد أعمال القرصنة والاشتباكات البحرية فى الخليج لم تكن قد انتهت حتى عام ١٨٥٣ ، فانها قد كسبت . ومنذ ذلك الوقت لم تعد قبائل الساحل العمانى هى مصدر أعمال الشغب والعنف في الخليج ، على الرغم من أنه لم يطرأ تحسن كبير على سلوكهم . لقد انتقلت هذه الأعمال بعد هذا التاريخ الى سكان مسقط والبحرين . فمنذ أواسط الخمسينات من القرن التاسع عشر تحولت مسقط والبحرين الى بؤرتين للاضطرابات الداخلية ، كان سببها الرئيسى هو محاولات بعض أدعياء الحكم لانتزاع السلطة من الحكام الفعليين ، مما أفسح الطريق للدول المجاورة لتهديد استقلال هذين البلدين والاعتداء عليهما . وكما حدث في السابق ، فقد كان التهديد الذى تتعرض له عمان يجىء من الوهابيين فى نجد ، بينما التهديد ضد البحرين يأتى من كل من فارس ونجد ومن الامبراطورية العثمانية أيضا . وكانت بريطانيا قد أصبحت الدولة المسئولة عن حماية استقلال كل من مسقط والبحرين ، لا من أجل سواد عيونهما ، وانما من أجل استقرار الأمن فى المنطقة وسلامة الملاحة التجارية فيها ، وأخيرا من أجل أمن الهند البريطانية . وقد تركزت المصالح البريطانية فى الخليج خلال الفترة الأخيرة من القرن التاسع عشر ، اى حتى عام ١٨٨٠ على مصير هاتين الدولتين فى المقام الأول ، وبالتالى فقد رافقها تصاعد فى درجة التدخل البريطانى فى شئونهما الى حد يفوق ما كان مرغوبا فيه ، أو بالأحرى

ما كان مقررا قبل جيل من الزمن . والسؤال الذى ينبنى على ذلك هو ما اذا كان ذلك التدخل ضروريا أم لا ؟ وعلى أية حال فان التدخل لم يكن أمرا حتميا ، كما أنه لم يكن هدفا بمعنى أنه لم تكن ثمة أسباب لمد السياسة التى كانت متبعة فى البحر الى المناطق البرية ، وانما على العكس من ذلك ، فقد كانت المعارضة لتلك السياسة لاتزال قائمة . ولعل الأحداث وحدها هى التى دفعت بالمسئولين البريطانيين الى تصعيد عمليات التدخل ، أو بالأحرى عند وضع وتنفيذ السياسة البريطانية المرسومة ، عن ادراك ما كانت تقودهم اليه تصرفاتهم : وحتى لو كانوا قد أدركوا ذلك فانهم كانوا واثقين من قدرتهم على تغيير منهجهم متى شاءوا ذلك ، غير أنهم عندما جاء الوقت لتغيير هذا الموقف ادركوا أنهم لا يستطيعون أن يفعلوا شيئا .

كانت البحرين قد استبعدت من الاشتراك فى اتفاقية الهدنة البحرية فى سنة ١٨٥٣ ، وذلك لنفس الأسباب التى استبعدت فيها عن اتفاقية نظام الهدنة سابقا ، اى بسبب الصراعات المستمرة على السلطة ، وامتداد تلك الصراعات الى المناطق البحرية واستحالة القضاء على الحرب البحرية فى المناطق المحيطة بالبحرين . على أية حال ففى الوقت نفسه كان استقلال البحرين يعتبر أمرا حيويا بالنسبة لاستقرار الخليج . وعلى أى حال فقد كان الوضع متفجرا بالمتناقضات . فعلى حين ظلت البحرين خارج نظام الهدنة ، فقد كان التحكم فى سلوك حاكمها محمد بن خليفه متعذرا . وكان هذا السلوك يشكل الخطر الأكبر على استقلال الجزيرة خلال الخمسينات والستينات من القرن التاسع عشر ، فقد كان محمد بن خليفة حاكما مستبدا ومتغطرسا ، كما وصفه صمويل هانيل بأنه كان يعامل رعاياه بمنتهى القسوة ، ويعامل جيرانه باحتقار . ولم يكن يخفف من قسوة هذا الحاكم واستبداده ، الا نفوذ أخيه على ، الذى كان يتحلى بالأخلاق الحميدة والطباع الكريمة والاحساس بالمسئولية ، وقد وصفه هانيل بأنه

يمثل نقيضا صارخا لشقيقه الحاكم (١) . غير أن شقيق الحاكم لم يكن يستطيع كبح جماح شقيقه الحاكم خارج الجزيرة ، وعلى الأخص استفزازاته الرعناء لجاره القوى الأمير فيصل بن تركى حاكم نجد .

كان فيصل قد أرغم محمد بن خليفة على الخضوع له عام ١٨٥١ واجبره على دفع الزكاة وكان محمد بطبيعة الحال يرزح تحت وطأة هذا الشعور ، وكان يحاول التنفيس عن نفسه من هذه الوطأة خارج حدود بلاده . فقام بايفاد بعثة الى السيد سعيد فى زنجبار فى صيف عام ١٨٥٢ يقترح عليه ابرام معاهدة دفاعية ضد الوهابيين ، وربما كان السيد سعيد يتحين مثل هذه الفرصة لو أنها جاءته قبل عشر سنوات للحصول على موطىء قدم فى البحرين : اما الآن فلم يعد له أى اهتمامات فى هذا الخصوص . وقد عاد رسل آل خليفة من زنجبار وهم صفر الأيادى ، ولكنهم عادوا بفكرة جديدة . كان السيد سعيد قد سبق ان تقدم الى عباس باشا والى مصر بطلب ، يناشده فيه بمنع فيصل بن تركى من تنفيذ خطته بايفاد نجله عبد الله على رأس حملة الى عمان خلال الشتاء (٢) وعند عودة

---

(١) مرفقات الخطابات السرية الى بومباى مجلد ١٠٤ ، مرفق للخطاب السرى رقم ٧٦ المؤرخ ١٨٥٠/١٢/١٦ من هانيل، الى ماليت (كبير السكرتاريين فى حكومة بومباى) ١٨٥٠/١٠/١١ (رقم ٣٣٧ أ — الادارة السياسية .

(٢) مرفقات الخطابات السرية الى حكومة بومباى مجلد ١١٢ مرفق للخطاب السرى رقم ٧٩ فى ١٨٥٢/٦/٣٠ من همرتون الى ماليت زنجبار ١٨٥٢/٨/٢٠ (رقم ٢٢ الادارة السياسية) ومن كامبل الى همرتون بوشهر ١٨٥٢/٨/١٠ (رقم ٢٥٨ الادارة السياسية) .

الوفد من زنجبـــار اقترح أعضاؤه على حاكم البحرين تقديم طلب مماثل لطلب السيد سعيد الى والى مصر . وقد وافق الحاكم على الاقتراح ، وقبل مضى وقت طويل كانت الرسائل تذهب وتأتى فيما بين المنامة والقـاهرة ، مما أسفر عن ايفاد مبعوث مصرى خاص الى الخليج فى ربيع سنة ١٨٥٣ . وفى شهر ابريل نقلت باخرة الشركة الموقرة (فكتوريا) وهى فى طريقهـا من السويس الى بومباى مسئولا مصريا مرموقا ، يدعى باغات أغا افندى ومعه بعض المرافقين . ومن بومباى استأجر باغات اغا باخرة أخرى لتقله الى مسقط ، ثم الى البحرين . وعند وصول باغات الى البحرين قدم للشيخ محمد بن خليفة مجموعة من الهدايا من عباس باشا علاوة على خمسة فتيات من العبيد . وحسب التقارير التى وردت الى بوشهر كان الموضوع الرئيسى للمحـادثات بين الرجلين ، هو كيفية تدخل والى مصر فى نزاع محمد بن خليفة مع الأمير فيصل ، وعند عودة باغات أفندى الى القاهرة فى شــهر يونيو رافقه مبعوث سرى من قبل محمد بن خليفة الى والى مصر ، وكان يحمل لوالى مصر مجموعة من الهدايا القيمة (١) .

على أن هـذا الغزل المتبادل بين عبــاس باشا ومحمد بن خليفة لم يتمخض عن نتائج ملموسة ، لأن الباشا لم يكن فى وضع يسمح له بتقديم اى مساعدة مباشرة الى البحرين ولارغام فيصل على شيء . وانما على العكس من ذلك فقد أدى ذلك الاجراء الى اذكاء روح العداء لحاكم البحرين . أما بالنسبة للبريطانيين فقد اثبت لهم بأن الوصول من القسطنطينية الى البحرين يمكن

---

(١) مجموعات المجلس مجلد ٢٥٣٦ مجموعة ١٤٧٤٦١ من كامبل الى ماليت ٥/٢١ ، و ١٠ و ١١ يونيو ١٨٥٣ (رقم ٢ و ٣ و ٥ الادارة السرية) ومرفقات الخطابات السرية الى بومباى مجلد ١١٧ مرفق للخطاب السرى رقـــم ٦٩ المؤرخ ١٨٥٣/١١/١٨ من كامبـــل الى ماليت ١٨٥٣/٧/٢٧ (٧ الادارة السرية) .

أن يتم بأكثر من طريق . وقد تأكد هـذا عندما قام والى البصرة بايفـاد مبعوث الى البحرين لابلاغ حاكمها بأنه اذا كان فعلا يرغب فى وضـع بلاده تحت الحماية التركية فما عليه الا أن يرسل طلبا بهذا الى الحكومة العثمانية عن طريقه .

لقد أدت محاولات محمد بن خليفة التقرب من عبـاس باشا الى ازدياد غضب الأمير فيصل حتى أنه قام فى شهر يوليو ١٨٥٤ بشن هجوم على البحرين بقوة مؤلفة من ألفى مقاتل ، ومائة وعشرين سفينة ساهم بهـا محمد بن عبد الله المنشق عن محمد بن خليفة والذى كان يعيش لاجئا فى الدمام ، كما اشترك معه فى الهجوم حلفاؤه من آل بوعلى وآل بوعينين . وعلى الرغم من أن الهجوم كان مفاجئا وباعـداد كبيرة من الرجال الا أنهم فشلوا فى الاسـتيلاء على البحرين . وعندما علم الكابتن كامبـل المقيم السياسى البريطانى فى الخليج بهـذا الهجوم غادر بوشهر فورا على راس الطرادين كلايف وتيجريس فى محاولة لمنع المهاجمين من تحقيق أغراضهم . وعند وصول كامبل الى البحرين وجد حاكمها محمد بن خليفة واثقـا من نفسه ، ومن قدرته على صد هجوم الوهابيين بالامكانيات البحرية التى كانت فى حوزتهم ، وان كان قد اعترف لكامبل بأن نيران المعركة قد ينقلب الى صالح الوهابيين لو تمكنوا من زيادة عدد السفن التى فى حوزتهم . ولهذه الأسباب كان محمد بن عبد الله حريصا على عدم تسلل من بقى فى جزيرة قيس من رجـال آل بوعينين وآل بوعلى الى الدمام والانضـمام الى خصمه محمد بن عبد الله . ولهذا رأى أن يستفسر من كامبل عما اذا كان فى وسعه منع اتباع محمد بن عبد الله من مغادرة جزيرة قيس ، أو القيـام بعملية تصفية للموجودين منهم فى الدمام التى لا تبعد عن البحرين الا بمسيرة بضع ساعات ، أو بارغامهم على الاقامة فى احدى مناطق الخليج ؟ غير أن كامبل لم يكن فى وضع يسمح له بتحقيق أى من المطلبين ، وقد سبق لهانيل فى عام ١٨٤٦ أن أبلغ المرحوم عبد الله بن أحمد فى عام ١٨٤٧ بأنه اذا استطاع

ان يركز نفسه على الجانب العربى من الخليج ، وليس على الجانب الفارسى منه ، فانه حر فى العمل ضد ابن اخيه محمد بن خليفة . كما أعرب هانيل عن هذا الرأى لانجال الشيخ الكبير بمن فيهم محمد بن عبد الله واتباعه من اللاجئين البحرينيين بوجه عام . وقال لهم بانهم اذا انتقلوا من جزيرة قيس الى الجانب العربى من الخليج فانهم أحرار فى شن الحروب ضد خصمهم محمد بن خليفة فى سبيل تحقيق ما يعتقدون انه حقهم . وبالتالى فقد أوضح كامبل لمحمد بن خليفة بأن قيامه الآن يمنع هؤلاء من ممارسة نشاطهم دون تحديد المناطق التى يجوز لهم العمل منها ، أى الى الغرب من الخط المحظور ، فسوف يكون بمثابة الحكم بأحقية مطالبهم . وهكذا انتقل محمد بن عبد الله مع الأغلبية من أفراد قبيلتى آل بوعينين وآل بوعلى الى الضفة الغربية للخليج ، واصبح من حقهم ان يمارسوا ما شاءوا من النشاط ضد خصمهم محمد بن خليفة حاكم البحرين . صحيح أن محمد بن عبد الله قد قبل مساعدات من الوهابيين ، وان الامير فيصل كان من غير شك يستخدمه كاداة لتحقيق أطماعه فى المنطقة ، الا أنه لا يمكن منعه من قبول مساعدة الأمير فيصل .

على أن كامبل لم يكن فى وضع يسمح له بأن يعد محمد بن خليفة بأكثر من انه سوف يحاول اقناع المنشقين البحرينيين فى الدمام ، والذين انتقل بعضهم من جزيرة قيس الى الدمام مؤخرا للاشتراك فى الحملة على البحرين ، بأن يتركوا الدمام ويعودوا الى جزيرة قيس . وفى هذا الاطار استدعى كامبل الشيخ على سلطان شيخ مشايخ قبائل آل بوعلى الى الاجتماع به فى البحرين ، حيث سلمه أمرا مكتوبا بمغادرة الدمام الى قيس ، كما كتب الى محمد بن عبد الله يطلب منه تقديم تفسير مقنع عن تصرفاته الأخيرة. وقد أجابه محمد بن عبد الله بأنه كما يفهم ، من حقه بأن يمارس نشاطه ضد محمد بن خليفة من الجانب الغربى للخليج ، وبأنه لا يرى أن مساعدة الوهابيين له تغير من هذا الوضع واضاف فى رسالته يقول « بأنه اذا كانت

الحكومة البريطانية لا تعارض مهاجمته للبحرين ، ولكنها تعـــارض اشتراك الوهابيين فى هذا الهجوم ، فان الأمر ينطوى على سياسة متناقضة . وكان كامبل يرى نفس الراى ، وقد أشار الى ذلك فى التقرير الذى بعث به الى بومباى حول الأوضاع فى البحرين ، ومنه الى أن اى هجوم وهابى مبـــاشر على البحرين يعتبر من الناحية العملية هجوما يقوم به المنشقون البحرينيون بالتعـــاون مع الوهابيين . ولما كان فيصـــل عميلا لوالى مصر ، فقد كانت التعليمات التى لدى كامبل تنص على منع الوهابيين من الاعتداء على البحرين لأن استيلاء الوهابيين على البحرين سيوقعها تحت السيطرة التركية . واضاف كامبل بأنه اذا كان بقاء البحرين دولة مستقلة يعتبر أمرا جوهريا لنجـــاح السياسة البريطانية فى الخليج ، فيتعين منع أى هجوم على هذه الجزيرة ، وهابيا كان أو من جانب الفئات البحرينية المنشقة فى الدمام . وربما كان من الأفضل كما اقترح محمد بن خليفة لو أرغم المنشقون البحرينيون على مغادرة الدمام نهائيا ، لأن وجودهم هنـــاك هو بمثابة الفتيـل لكل مظاهر الفوضى والاضطرابات فى منطقة الخليج . أما اذا تعذر هذا فان على حكومة بريطانيا ان تنسحب من الصراع الثلاثى الناشب فيما بين فيصـــل ومحمد بن خليفة والمنشقين البحرانيين .

ولكن السلطات المسئولة فى الهند لم تكن تحبذ الانسحاب من الصراع ، لأن انسحاب بريطانيا فى وجه الضغوط الوهابية معناه تقويض مركزها فى كافة الأجزاء الغربية للخليج ، وبما أن هذا المركز قد قام على أساس نظـــام الهدنة ، وعلى أساس النظرية التى تقول بأن بريطانيا ســـوف تكون الدولة الخاسرة ، فيما لو انهار استقلال الدويلات الساحلية . وبعد تقييم اللورد الفنستون حاكم بومباى ، لما ورد فى تقرير كامبل من آراء ، قرر بأن يوقف

محمد بن عبد الله عند حده . لقد فشل هذا حتى الآن من اثبات حقه فى حكم الجزيرة ، رغم انه ظل يحاول ذلك على امتداد خمس سنوات ، كما لم يؤيده سكان البحرين فى مطالبه ، وبذلك فقد أثبت انه عاجز عن اقصاء الشيخ الحاكم عن السلطة ، وان كان من المحتمل أن ينجح فيما لو تلقى مساعدة فعالة من الوهابيين ، غير أن هذا سيضع البحرين تحت السيطرة الوهابية . وكان الفنستون يرى بأنه لو أمكن ارغام محمد بن عبد الله على التخلى عن مطالبه فى البحرين أو على الأقل تجميد كل نشاط عملى له فان ذلك سوف يخدم قضية الأمن والسلام فى منطقة الخليج . « وعلى هذا الأساس قرر الحاكم بأن يعهد الى الكابتن كامبل بابلاغ الأمير الوهابى فيصل بأن الحكومة البريطانية لن تسمح له بالتدخل فى شئون البحرين ، وانه اذا ما حاول التملص أو رفض هذا الطلب ، فيتعين تفويض كامبل بالصلاحيات اللازمة لارغام الأمير أو غيره من المسئولين ، حتى ولو أدى الأمر الى استخدام القوة ضده لمنعه من القيام بأى محاولات عدوانية ضد البحرين تحت أى حجة . كما ينبغى مطالبة الشيخ محمد بن عبد الله بالتخلى عن جميع مطالبه فى البحرين ومغادرة الدمام التى يتخذ منها قاعدة للقيام بالاستفزازات فى المنطقة » (١) .

بعد وقت قصير صادق الحاكم العام على التعليمات التى أصدرها الفنستون حاكم بومباى لكامبل . غير أن لندن لم ترحب بها ورأت فيها اتجاها خطيرا قد يؤدى فى النهاية الى القيام بعمليات عسكرية داخل أرض شبه الجزيرة . ولهذا أرسلت لندن فى مطلع عام ١٨٥٥ تعليمات عاجلة الى

---

(١) مرفقات الخطابات السرية الى بومباى مجلد ١٢٠ مرفق للخطاب السرى رقم ٦٩ المؤرخ ١٨٥٤/١١/٢٨ محضر الفنستون ١٨٥٤/١١/٢٠ .

بومباى بعدم وضع تلك الاجراءات موضع التنفيذ ، وأرفقتها بطلب الى حاكم بومباى بتخفيف تلك التعليمات (١) غير أن الأمر لم يكن بالخطورة التىتصورتها حكومة لندن ، لأن استعمال القوة لم يكن واردا فى حساب السلطات الهندية، وانما على العكس من ذلك ، اذ يمكن الدفاع عن البحرين ، بحكم انها جزيرة عن طريق الامكانيات البحرية ، وهذا ما كان يرمى اليه الفنستون فى التعليمات التى بعث بها الى كامبل . وبالاضافة الى ذلك فان الفنستون قد حذر المقيم من القيام بأى اجراء عسكرى ضد الوهابيين لا يتوقع له النجاح . فاذا ما وجد بأن القـــوات البرية التى تحت تصرفه غير كافية لتنفيذ تلك التعليمات ، فالاحرى به الا يقوم بأى اجراء ، وانما يحيل الموضوع الى حكومة بومبـــاى لأخذ التعليماب منها (٢) .

. . . .

قبل أن يتسلم كامبل هذه التعليمات كان قد قرر تحت ضغط الظروف، وعلى مسئوليته الخاصة بأن يوجه تحذيرا الى الأمير فيصـــل الذى كان قد بعث برسالة الى كامبل فى نهاية شهر سبتمبر ، حاول فيها تبرير الهجوم الذى قام به فى شهر يوليو ، بحجة « أن ثمة تفاهما سابقا بينى وبين الحكومة البريطانية بشأن المناطق التابعة لنجد ، والتى تمتد من عمان الى الكويت ، والتى لا يحق لكم ممارسة أى سلطة عليها أو التدخل فى شئونها كما ذكر فى

---

(١) مسودات المجلس من التقارير السرية الى الهند مجلد ٢١ مسودة الى الحاكم ١٨٥٥/١/٣ (رقم ١٦٨) .

(٢) من مرفقات الخطابات السرية الى بومباى مجلد ١٢٠ مرفق للخطاب السرى رقم ١٢ فى ١٨٥٥/١/٣١ من اندرسون الى كامبـــل ١٨٥٥/١/١٨ (رقم ١٤٤ الادارة السياسية) .

رسالته » بأن آل خليفة هم من رعاياه ، وقد تمردوا عليه فقام بمعاقبتهم ، وذلك كل ما في الأمر ، واشار فيصل بأنه سوف يعتبرها مساعدة من كامبل في تحقيق هذا الهدف لو استخدم الأخير ما له من نفوذ مع محمد بن خليفة لاقناعه برفع الحصار الذى يفرضه على سواحل الأحساء والقطيف بشكل خاص غير أن كامبل رفض توضيحات فيصل كما رفض طلبه بارغام آل خليفة لارغام شيخ البحرين على ما يريده فيصل . وفى رد كامبل على رسالة الأمير ذكر « أنه بالاشارة الى رسالتكم فان من واجبى بأن أوضح لكم تمام الايضاح. بأن دعواكم الخاصة بالسيادة على دول الســـاحل العمانى ، فأن الحكومة البريطانية لا تملك أى سلطة على زعماء المنطقة الذين كانت ولا تزال تعتبرهم حكاما مستقلين ، وتربطها بهم معاهدات واتفاقيات تمتد الى الثلاثين عاما القادمة » . أما فيما يخص البحرين فقد أوضح كامبل بأن حاكمها مستقل ، وبالتالى فهو لا يستطيع دفعه الى اتخاذ أى اجراء قد يعرض سلامة البحرين للخطر . ولكنه أضاف بأنه على استعداد لاستخدام ما له من نفوذ لدى محمد ابن خليفة لاقناعه بايجاد تسوية سلمية مع الأمير فيصل ، وأن التمهيد لهذا الاجراء يمكن أن يتحقق بابعاد خصمه محمد بن عبد الله من الدمام .

وقد كرر كامبل اقتراحه هذا للأمير فيصل بتأكيد أكثر فى نهاية شهر يناير ١٨٥٥ ، بعد أن تلقى تعليمات الفنستون . فقد وجه طلبا مباشرا الى محمد بن عبد الله بالانســـحاب من الدمام ومن المنطقة القريبة من البحرين بوجه عام ، واقترح ضمن هـذا الطلب بأن ينتقل محمد وأتباعه من الدمام للاقامة فى الكويت اذا وافق حاكمهـا على ذلك . كذلك بعث كامبل برسالة الى فيصل يبلغه فيها باقتراحه هذا ، ويطلب التعاون معه فى ابعاد المنشقين

عن الدمام (١) غير أن أمله خاب . ونظرا لاستيائه من خطاب كامبل السابق، ورفضه الاقتراح بأى سلطة له على المشيخات الساحلية ، رد فيصل على كامبل يقول : بأنه عملا بتحكيم هانيل لسنة ١٨٤٦ ، فان من حق محمد بن عبد الله اعلان الحرب على البحرين ، طالما انه كان ينطلق من الساحل العربى للخليج ، وأن من حق فيصل فى الوقت نفسه مساعدته على ذلك . وعلى أية حال فقد كان الهدف الحقيقى من ذلك الخطاب هو اعادة تأكيد موقف الأمير فيصل حول طبيعة امتداد سلطته فى شبه الجزيرة .

نص رسالة الأمير فيصل الى كامبل

« بخصوص ما ذكرتموه عن الاتفاقات المعقودة بين شيوخ ساحل عمان والمقيم البريطانى ومدتها ثلاثون عاما ، اننا نعلم بذلك وبأن الغرض منها منع المخالفات أو منح اللجوء للمخالفين وغيرهم سيىء الأخلاق . وانى اوافق على هذه التدابير موافقة تامة سواء التدابير السابقة أو اللاحقة ، لأنه يوجد بيننا وبين الحكومة البريطانية تفاهم مدته مائة عام وذلك بقصد حماية التجار والمسافرين فى البحار . وان سواحل عمان والمناطق التابعة لها هى على أية حال تابعة لشبه الجزيرة التى نحكمها وان أهلها يدينون بالولاء لنا . وايضا فان أهل المقاطعات الداخلية من عمان ، وفى قلب مواطن القبائل البدوية ، فان هؤلاء أقوى من الجميع وهم يتحكمون فى سكان الساحل ويعتدون عليهم وكثيرا ما يذبحونهم . وتعلمون بانى عينت نائبا فى عمان تحت تصرفه قوة عسكرية ومهمته هو أن يمنع مثل هذه الاعتداءات والاضرار . وان هؤلاء يتمتعون بحماية هذا النائب ولولاه لتركوا يلاقون مصيرهم المحتوم .

---

(١) مرفقات الخطابات السرية الى بومباى مجلد ١٢ مرفق للخطاب السرى .

وأيضا بسبب اهمالهم قد تحدث خلافات لا مجال لتفصيلها فى هذا الخطاب . وبذلك وقعت مذابح بين زعماء الساحل المذكور ، ولكن لا أحد يستطيع ان يكبح جماح هؤلاء القوم ويحفظ النظام والوئام بينهم سوى نائبنا فى عمان ووجوده هنا هو مرضاة لله سبحانه وتعالى ورسوله الكريم ، ثم لأمير المؤمنين نسأل الله أن ينصر دينه . وبما اننى تابع لحكومة تركيا السامية فانى احمل تفويضا من السلطان بحكم جميع العرب نيابة عنه . وعلى سبيل المثال أن محمد على باشا عندما أعلن مشروعاته بشأن البصرة والمحمرة والمناطق التابعة لها ، وعندما ظهرت نواياه تجاه الهند ، فقد ارسل مبعوثه الينا لأنه يعتبرنا أعز عليه حتى من أبنائه وطلب منى أن انقل رأيه بشأن ساحل عمان وغيره من المناطق داخل شبه الجزيرة ، وبالا اعارض أو أقيم العراقيل فى طريقه ولكنه لم يهتم بأحد غيرنا من الحكام ، وقد اجبته على مطالبه بما يلى: انكم تعلمون اننى تابع للسلطان ، فاذا كانت لديكم أوامر منه فعرفونى ، والا فليس فى وسعى أن أعمل شيئا على الاطلاق . بعد ذلك اندلعت الحرب بينى وبينه واستمرت عامين ، وقد وصلت أخبارها الى مسامع السلطان ، وقد سر السلطان بتلك الأنباء وكان جدا راضيا عنا وعن نفوذنا فى المنطقة ، كما ارتفعت مكانتى لديه الى درجة كبيرة ، نسأل الله أن يديم حكمهم ومجدهم » .

غير أن كامبل أبى أن يقر لفيصل بأى من الادعاءات التى ذكرها فى رسالته فيما يختص بموضوع السيادة على عمان ، أو مشيخات الهدنة او البحرين ، سيما وان تلك الادعاءات كانت مستمدة من النفوذ الذى أصبح يتمتع به فيصل بحكم علاقته بالباب العالى ، ولهذا رد عليه كامبل بالرسالة التالية : —

« .. فى الوقت الذى لا تدعى الحكومة البريطانية بأى نفوذ لها على زعماء

القبائل الساحلية لشبه الجزيرة الذين كانوا ولا تزال تعتبرهم حكاما مستقلين ذوى سيادة ، فانها غير مستعدة لأن تقبل أى تدخل من جانبكم فى شئون البحرين ، أو بحقكم فى شن الحـــرب على تلك الدولة تحت أى ظرف من الظروف . وأن سياسة الحكومة البريطانية ازاء هذا الموضوع غير خافية على السلطان التركى أو غيره من الدول الأجنبية . ولعلكم تتبينون بأن علاقتكم بهذا السلطان هى فى الحقيقة سبب اضافى يدعو ذلك الحاكم الى التخوف من أطماعكم ، وهى اوضح دليل على محاولات التملص التى وردت فى رسالة سلفى الى المرحوم الشـــيخ عبد الله بن أحمــــد الذى أشرتم اليـه فى رسالتكم » (١) .

وبعبارة أخرى فان ما كان يقصده كامبل هو ان هانيل لو كان قد عرف بتبعية فيصل للسلطان العثمانى فى ذلك الوقت لما أقدم على ذلك الاعتراف ، وعلى أية حال فلم يكن كامبل فى وضع يسمح له بأن يسترسل فى التفاصيل ، فقد كانت بريطانيا وتركيا فى ذلك الوقت مشتبكتين فى حرب ضد روسيا ، ولم يكن من المناسب ازعاج الباب العالى حول شجار تافه على أقصى الحدود الخارجية للامبراطورية ، وعلى أية حال فان كامبل فى الوقت نفسه كان يعارض محاولة فيصل حصر النفوذ البريطانى ضمن المناطق البحرية للخليج وانتحال سلطات غير محدودة لنفسه فى البحر استنادا على بعض الاتفاقيات التى لم يعد لها وجود . كما لم ينخدع كامبل بالعبارات الجوفاء حول الدور الحضارى لنائبه فى واحة البريمى فقد كان هنا النائب أبعد ما يكون من كبح جماح قبائل الساحل عن مقاتلة بعضها البعض ، وانما على العكس من

---

(١) مرفقات الخطابات السرية لحكومة بومباى مجلد ١٢٣ مرفق للخطاب السرى رقم ٦٦ المؤرخ ١٨٥٥/١١/١ من كامبل الى فيصل ١٨٥٥/٢/٢١ .

ذلك فقد كان يستغل الأحقاد والصراعات القبلية لتدعيم سيطرته على المنطقة.

ولم تمض بضعة أسابيع على رسالة فيصل الى كامبل واشادته فى الرسالة بنائبه واعتدال موقفه حتى كان هذا النائب لو استطاع أن يدبر انقلابا وقدر له النجاح ، لأدى الى تثبيت اقدام نائبه على منطقة الساحل . فتحت ستار مساعدة زعيم القواسم الشيخ سلطان بن صقر ، فى محاولته تأكيد سلطته على بعض المجموعات الثائرة من قبيلة الشحوح سكان الحمرية ، الواقعة فيما بين مشيخة عجمان ومشيخة أم القيوين ، حاول احمد السديرى الاستيلاء على الحمرية لنفسه ، غير أن محاولته فشلت بسبب تدخل آل بوشامس سكان البريمى بقيادة زعيمهم فاضل بن محمد ، الذى سبق أن دافع عن الحمرية ضد قوات مشتركة من القواسم والوهابيين . وفى نهاية شهر مايو عام ١٨٥٨ أجرى كامبل تسوية سلمية لهذا النزاع ، عندما زار الحمرية فى نطاق جولته السنوية للمنطقة ، وخلال المباحثات طرح فاضل سؤالا على كامبل ، عما اذا كانت الحكومة البريطانية تنوى اقامة اتحاد من قبائل الساحل العمانى لطرد الوهابيين من البريمى مرة والى الأبد ؟ وعلى الرغم من تعاطف كامبل مع شيخ آل بوشامس ومع رغبته فى التخلص من السديرى ، سيما وان الحكومة البريطانية كانت متعاطفة مع القبائل التى فقدت استقلالها أمام التوسع الوهابى ، الا أنه لم يكن فى وضع يسمح له باعطاء أى رأى فى الموضوع . فعلاقات بريطانيا بالأمير فيصل لم تكن علاقات عداء ، كما لم تكن هناك مبررات بالنسبة للأوضاع التى تسود المنطقة يومئذ تستوجب الخروج على سياسة عدم التدخل فى الشئون الداخلية لشبه الجزيرة العربية (١) .

---

(١) من سلسلة المناقشات لحكومة بومباى حلقة ٣٩٥ مجلد ٢٧ مجموعة ١٤ المؤرخة ١٨٥٥/٨/١٢ من كامبل الى السكرتير السياسى لبومباى ١٨٥٥/٦/٦ (رقم ٢ الف الادارة السياسية) .

كان كامبل فى رده على رسالة الأمير فيصل يضع فى الاعتبار التحسن الذى كان قد طرأ على العلاقات الوهابية البريطانية منذ أن أخذ فيصل وكامبل يتبادلان الرسائل فى بداية العام . وفى نهاية مارس وصل محمد بن عبد الله الى بوشهر ومعه رسالة من الأمير فيصل يطلب فيها من كامبل الاحتكام فى النزاع بين محمد بن عبد الله ومحمد بن خليفة . وكان محمد ابن عبد الله فى قرارة نفسه لا يحبذ ذلك الاجراء ، كما ظهر من حديثه مع كامبل الذى أكد فيه رفضه مغادرة الدمام أو التنازل عن حقوقه فى البحرين، على أساس الشروط التى عرضها عليه محمد بن خليفة ، أى يتقاضى ٦٠٠٠ ريال سنويا مقابل انسحابه من الجزء الساحلى الى داخلية منطقة الاحساء ، أو ١٠٠٠٠ ريال مقابل الانسحاب من أراضى الوهابيين كليا . وكما استنتج كامبل من حديثه مع محمد بن عبد الله فان الأخير لم يكن يثق فى وعود محمد ابن خليفة ، فقد كان هناك احتمال دائم بأن يقطع عنه المبلغ بمجرد مغادرته الدمام . وقد شعر كامبل بأن مخاوف محمد بن عبد الله لها ما يبررها ، مما جعله يتصور بأن الحل الأمثل للمشكلة هو فى تخفيض مداخيل القرى والمناطق التى يدعى محمد بن عبد الله تبعيتها لأسرته بصورة دائمة للاعاشة منها . وقد رأى كامبل بأن يعرض هذا الاقتراح على حاكم البحرين فى شهر مايو عند زيارته لها فى نطاق جولته السنوية (١) .

فى اليوم الخامس عشر من شهر مايو غادر كامبل بوشهر مع الطرادين

---

(١) مرفقات الخطابات السرية الى حكومة بومباى مجلد ١٢٣ مرفق للخطاب السرى رقم ٦٦ المؤرخ ١٨٥٥/١١/١ من كامبل الى اندرسون ١٨٥٥/٤/٣٠ (رقم ٤ الادارة السرية) ومرفق به صورة من خطاب فيصل الى كامبل ١٣ جمادى الآخرة ١٢٧١ — ١٨٥٥/٣/٢ .

كونستانس وكلايف ووصل الدمام يوم ١٩ منه ، ومن هناك انضم اليه محمد ابن عبد الله ووصلا البحرين يوم ٢٠ مايو ، وبعد سلسلة من اللقاءات مع محمد بن خليفة توصل الطرفان الى اتفاق ، تعهد بموجبه محمد بن عبد الله عن نفسه ، وبالنيابة عن أفراد أسرته ، بالتنــازل عن حقوقه فى البحرين ، والامتناع عن أى عمل من أعمال العدوان ضد محمد بن خليفة . كما تعهد بقطع كل علاقة له بالوهابيين قد تعرقل تنفيذ بنود هذا الاتفاق ، كما تعهد بالامتناع عن ايواء أو استضافة اى من خصوم محمد بن خليفة . وفى مقابل ذلك سمح لمحمد بن عبد الله بالبقاء فى الدمام بعد أن أصبح له فيه املاك ومصالح ، على أن يتقاضى مخصصات اعاشة له ولأتباعه ، هى عبــارة عن مجموع ايرادات القرى والعقارات التى لهم فى البحرين ، على أن يعرض أى خلاف بين الطرفين على تفسير بنود الاتفــاق على المقيم البريطانى للبت فيه .

ومن الصعوبات التى واجهت كامبل فى اقناع الطرفين بتسوية الخلاف ماتتعلق بكيفية دفع الزكاة السنوية التى تدفعها البحرين الى الرياض. وكانت هذه الزكاة تجمع من الضريبة العقارية المفروضة على أملاك محمد بن خليفة وكان يتم ارسالها الى العاصمة الوهابية . وبهذا الخصوص استفسر محمد بن عبد الله ، من كامبل خلال المفاوضات التى أجراها معه عما اذا كانت العقارات التى سيحصل على مخصصاته فيها ، تعتبر خاضعة هى الأخرى للزكاة حتى او تنازل الأمير فيصل عن جزء من الزكاة المقررة يعــادل قيمة عوائد تلك العقارات . وعند سؤال كامبل محمد بن خليفة عن هذا الموضوع أجاب ، بأنه اذا احضر محمد بن عبد الله خطابا من الأمير فيصل بهذا المعنى فانه ســوف يعفى تلك العقارات من الزكاة . وبناء على طلب محمد بن عبد الله أدرج هذا التعهد فى ذيل الاتفاقية . وحول هذه المسألة بالذات أشار كامبل فى تقريره

عن التسوية التى أجراها بقوله : « على الرغم من احاطتى بهذه النقطة ، فقد رفضت التصديق على هذه الفقرة أو الموافقة على أن أكون طرفا فيها بأى شكل من الأشكال ، علما بأن الزكاة التى تدفع للأمير فيصل هى ذات طابع دينى بحيث لا دخل للحكومة البريطانية فيه ، سيما وأن الالتزام بنصـــها لا يستوجب أى نوع من السيادة الاقليمية للأمير الوهابى على البحرين (١) .

كان كامبل فى هذا القرار قد خالف تعليمات الفنستون لشهر ينــــاير الماضى بالسماح لمحمد بن عبد الله بالبقاء فى الدمام . مدفوعا باعتقاد أن الأمير فيصل قد يشعر ببعض المسئولية فى حمل محمد بن عبد الله على الالتزام بالاتفاق الذى عقده مع حاكم البحرين ، طالما كان يقيم فى الأراضى الوهابية . فى الوقت نفسه لم يكن كامبل يود أن يتصور فيصل ، بأن الحكومة البريطانية تعتبره ضامنا للاتفاق . وخلال المفاوضات حاول كامبل بذكاء ان لا يلتزم بأية ضمانات من جانبه ، أو اعطاء أى دليل على أن الحكومة البريطانية لا تعتبر البحرين أكثر من دولة مستقلة تمارس شـئونها الداخلية والخارجية دون تدخل من طرف ثالث . وقد أوضح كامبل هذا الأمر للأمير فيصـــل فى خطاب بعث به اليه فى أعقاب ابرام الاتفاق . وقد ذكر له فى هذا الخطــاب بأنه فى الوقت الذى تعهدت فيه الحكومة البريطانية بحماية البحرين من أى اعتداء يقع عليها من الاحساء ، فانها بالمثل ترغب فى حمـــاية الاحساء من اى هجوم يشنه عليها حاكم البحرين ، وللأمير فيصل أن يتوقع من الحكومة

---

(١) من مرفقات الخطابات السرية الى بومباى مجلد ١٢٣ مرفق للخطاب السرى رقم ٦٦ المؤرخ ١٨٥٥/١١/١ من كامبل الى اندرسون ١٨٥٥/٥/٢٦ (ب الادارة السرية) وقد ارفق بهذا الخطـــاب نص الاتفاق وكان تاريخه ٧ رمضان ١٢٧١ .

البريطانية أن تمارس ما لها من نفوذ مع محمد بن خليفة لمنعه من القيام بأى عدوان عليه (١) . غير أن رد فعل الأمير فيصل لهذا الخطاب كان يشوبه الغموض ، ففى الوقت الذى أعرب فيصل عن ارتياحه من النجاح الذى احرزه كامبل فى تسوية الخلاف (كما سبق أن اقترحت) الا أنه اعترض على اصرار المقيم على الوضع الاستقلالى للبحرين ، وأكد « انه منذ عصور بعيدة كان آل خليفة حكام البحرين ولا يزالون تابعين لنا ويدفعون الزكاة السنوية المقررة عليهم بانتظام » .. غير أن كامبل لم يحاول التمسك بهذه النقطة ، فقد كانت لهجة الاعتدال فى خطاب فيصل وتأييده للطريقة التى عالج بها كامبل المشكلة كانت بمثابة اعتراف بمسئوليته عن تصرفات محمد بن عبد الله فى المستقبل . ولم تعد ثمة جدوى من الاستمرار فى النقاش حول أهمية الزكاة التى تدفع كل عام من جانب البحرين . وقد شرح كامبل هذه النقاط لحكومته كالآتى : —

« وسواء اعتبرناها (اى الزكاة) شعارا من شعائر الدين — كما يعنى اسمها — اضطرت حكومة البحرين الى دفعها بحكم الظروف التى كانت تعانى منها أثناء حكم عبد الله بن أحمد ، دون أن يشكل دفعها اى مظهر من مظاهر التبعية أو الخضوع للوهابيين ، أو اذا اعتبرناها جزية عن الجزء الذى يحتله شيوخ البحرين من شبه الجزيرة العربية (وهو قطر) التى كانت معرضة لغزو الوهابيين ، وهو شىء لا يعنى الحكومة البريطانية فى شىء ، فلقد كانت السلطات البريطانية فى الخليج تتحاشى الزج بنفسها فى هذا الموضوع ، وهو ما التزمت به أنا بالنسبة لهذا الحال » ..

فى الفترة الوقعة بين أعوام ١٨٥٥ و ١٨٥٩ ساد المنطقة المحيطة بالبحرين هدوء نسبى . والحادث الوحيد الجدير بالملاحظة هو هجرة قبيلة

---

(١) نفس المصدر .

آل بنى على بزعامة الشيخ على بن سلطان من جزيرة قيس الى الدمام فى الفترة الأخيرة من خريف ١٨٥٥ . وقد قيل بأن تلك الهجرة قد تمت بايعاز من محمد بن عبد الله ، فاذا كان هذا القول صحيحا فان استقباله لرجال هذه القبيلة فى الدمام يشكل انتهاكا لاتفاقه مع محمد بن خليفة .

غادر كامبل الى بغداد لكى يتولى منصب المعتمد السياسى والقنصل العام فيها خلفا لرولنسون، وكانت أى خطوة يتخذها القائد فيلكس جونز المقيم البريطانى بالوكالة لمساءلة محمد بن عبد الله حول خرقه للاتفاق ستبوء بالفشل نظرا الى النقص فى عدد الطرادات العاملة فى منطقة الخليج. ولهذا اضطر جونز الى الانتظار حتى شهر مايو حتى يتمكن من توفير القوة البحرية اللازمة للقيام باجراء ما ضد محمد بن عبد الله وعلى بن سلطان . فقد وصل المقيم الى البحرين يوم ٤ مايو وهناك عرف بأن الخلاف بين محمد بن خليفة وآل بنى على، انما ينحصر فى بعض أفراد هذه القبيلة فحسب ، وأن حاكم البحرين على استعداد للموافقة على اقامة أغلبية رجال هذه القبيلة فى البحرين نفسها. غير ان جونز لم يحبذ الفكرة خوفا مما قد تخلقه من تعقيدات فى المستقبل . ولهذا فقد بعث برسالة الى على بن سلطان يطالبه فيها بتوضيح موقفه من التصرفات الأخيرة . وقد حضر شيخ هذه القبيلة بنفسه الى البحرين بصحبة محمد بن عبد الله وكان تواطؤ الأخير فى عملية خروج القبيلة من جزيرة قيس ونزوحها الى الدمام قد تأكد ، وبالتالى فقد عرض بأن يقوم بترحيلهم من الدمام تنفيذا لقرار حكومة بومباى الذى سبق أن اتخذته عند وصول انباء تلك الهجرة . وكانت حكومة بومباى تتوقع من محمد بن عبد الله بأن يحاول التملص من تنفيذ هذا المطلب ، وان لم يكن يرفضه رفضا باتا — فقد يدعى بأنه لا يملك شيئا من السلطة على آل بنى على تخوله القيام بهذا الاجراء . وردا على ذلك فقد أوعزت حكومة بومباى الى المقيم بابلاغ محمد ابن عبد الله ، بأنه ما دام لا يتمتع بأى سلطة فى الدمام فان بقاءه فيها ليس

فى مصلحته ومن الأفضل له مغادرتها وانه أمام أمرين : فاما ان يقوم بطرد آل بنى على من الدمام ، أو أنه سوف يطرد بنفيه فيها (١) .

وبمواجهة محمد بن عبد الله بهذا القرار وافق على ابعاد رجال القبيلة ، الا انه طلب مهلة للتنفيذ حتى نهاية شهر رمضان الذى كان على وشك أن يبدأ . وعلى النقيض من ذلك كان موقف على بن سلطان شيخ القبيلة الذى عارض أمر المقيم وأقسم بأنه واتباعه لن يعودوا الى جزيرة قيس ، بعد أن عز عليهم كسب لقمة العيش فيها . غير أن جونز راح يطمئنه بأنه ليس من الضرورى ان يعود الى جزيرة قيس نفسها ، شريطة ألا يقيموا فى أى جزء من الساحل العربى للخليج يكون قريبا من البحرين ، سواء الكويت شمالا أو أبو ظبى جنوبا . وقد وافق على بن سلطان على هذا الشرط وذكر بانه سوف يغادر الدمام فى نهاية شهر رمضان . وعلى اية حال ففى نهاية شهر رمضان تراجع كل من على بن سلطان ومحمد بن عبد الله عن قرارهما ، وذلك على ما يبدو لسبب رئيسى ، وهو انما بدآ يميلان الى التفاهم مع محمد بن خليفة . وعند وصول قائد وحدة اسطول الخليج ، القبطان اثرسلى الى الدمام فى أواخر شهر يونيو ١٨٥٦ للاشراف على عملية ترحيل آل بنى على رفض محمد بن عبد الله السماح لرجال القبيلة بمغادرة الدمام . فقد تناقص عدد رجال القبيلة ولم يبق معه سوى ٨٠ الى ١٠٠ رجل ، ولكى يضع حدا لهذا الانشقاق قرر أن يبقى أفراد هذه القبيلة فى الدمام بالقوة .

---

(١) مرفقات الخطابات السرية الى حكومة بومباى مجلد ١٢٥ خطاب سرى رقم ٢٦ المؤرخ ١٨٥٦/٤/١٦ من جونز الى اندرسون ١١/١٤ و ١٨٥٥/١٢/٢٧ (رقم ٨٠ و ١٠١ الادارة السياسية) وقرار مجلس الادارة فى ١٨٥٦/٤/٨ .

غير أن علي بن سلطان كان ممتعضا من تصرفاته وقد ذكر اثرسلي بأنه ينوي أن يضع نفسه من غير تحفظ تحت حماية محمد بن خليفة غير أن وصول القائد اثرسلي حال دون نجاح خطة محمد بن عبد الله لابقاء آل بني علي في الدمام . وفي يوم ٢٥ من يونيو غادر أفراد هذه القبيلة الدمام الي البحرين في السفن التي بعث بها اليهم محمد بن خليفة (١) .

ان الحرب الفارسية لعام ١٨٥٦ — ١٨٥٧ وتواجد القوة العسكرية البريطانية على الساحل الفارسي ابتداء من أواخر عام ١٨٥٦ حتى الأشهر الأولى من عام ١٨٥٨ كان عنصر تهدئة بالنسبة للأوضاع السياسية في شبه الجزيرة العربية . ولم يتفجر الموقف مرة أخرى في البحرين قبل أواخر صيف ١٨٥٩ ، وكان المسئول عن هذا التوتر كما هو الحال في المرة السابقة هو نشاطات محمد بن عبد الله ومؤيديه من الوهابيين ، وان كان أيضا نتيجة لاستفزازات محمد بن خليفة . فمنذ ربيع ١٨٥٧ أمتنع الزعيم البحريني عن دفع المبالغ المخصصة لمحمد بن عبد الله بموجب اتفاقية ١٨٥٥ ، وأخذ يهدد بمصادرة الاملاك العقارية ما لم يمتثل له محمد بن عبد الله . وعلى الرغم من المحاولات الجادة التي بذلها الكابتن جونز لاقناع حاكم البحرين بالتزام بالاتفاقية ، الا أن محمد بن خليفة تجاهل نصائح المقيم ، واستمر في تصرفاته الاستفزازية ، واثقا من أن المقيم لن ينحاز الى جانب خصومه أو يرفع حمايته للبحرين . وقد نفذ شيخ البحرين تهديده فقام بمصادرة أملاك محمد بن عبد الله في عام ١٨٥٨ ، وأخذ يرسل بسفنه الى شواطيء الاحساء لاستفزاز غريمه . وفي بداية عام ١٨٥٩ تحدى محمد بن خليفة الأمير فيصل بصورة علنية ، فأعلن رفضه دفع الزكاة السنوية للأمير ، غير أن مثل

---

(١) من مرفقات الخطابات السرية الى حكومة بومباي مجلد ١٢٦ مرفق للخطاب السري رقم ٧٢ المؤرخ ١٨٥٦/٩/٣٠ من جونز الى اندرسون ١٨٥٦/٧/١٤ (رقم ١٦ الادارة السرية) .

هذه الاهانات لا يمكن أن تمر بسهولة بالنسبة الى الأمير فيصل، وبالاخص فى تلك الفترة التى كانت قوة الأمير فيصل تتضاءل فى شبه الجزيرة العربية فى أعقاب وفاة شريف مكة محمد بن عوف . وهكذا ففى مطلع عام ١٨٥٩ أصدر الأمير فيصل تعليماته الى محمد بن أحمد السديرى حاكم الأحساء بتقديم العون الى محمد بن عبد الله ليكون مستعدا لغزو البحرين وكذلك امداده بألف رجل لتنفيذ هذا الغزو .

تلقى جونز نبأ الاستعدادات القائمة فى الدمام والقطيف على فترات فى الأسابيع القليلة التى تلت . مما اضطره فى شهر سبتمبر الى ارسال السفينة المسلحة فوكلاند عبر الخليج لتدعيم موقف أهالى البحرين ، كما بعث برسالة الى محمد بن عبد الله ينصحه بعدم المضى فى خطته لغزو البحرين ، كذلك كتب الى الامير فيصل فى نفس الوقت يطلب منه سحب تأييده لمحمد بن عبد الله . وقد رد محمد بن عبد الله على رسالة جونز ، بان انكر أن له أى نوايا عدوانية ضد البحرين . غير أن جونز لم يثق فى كلامه ، وفى الأسبوع الثالث من سبتمبر قام بتعزيز السفينة فوكلاند بسفينتين أخريين هما سميراميس وماهى ، وفى يوم ٢١ سبتمبر زارت السفن الثلاث الدمام ، واجتمع قبطان السفينة سميراميس بمحمد بن عبد الله الذى وعد بعد أن لمس عزم الحكومة البريطانية على الدفاع عن البحرين ، بصرف النظر عن مهاجمته البحرين ، وكتب تعهدا خطيا بهذا المعنى لقبطان السفينة سمير اميس .

غير أن جونز لم يكتف بالتعهد ، وفى بداية أكتوبر أصدر بيانا ندد فيه

بموقف محمد بن عبد الله ووصفه بأنه عدو للسلام فى الخليج ، كما فوض سفن أسطول الخليج بمصادرة السفن التابعة لمحمد بن عبد الله ولأتباعه حيثما وجدت فى البحار ، كما استأذن حكومة بومباى فى اتخاذ الاجراءات الكفيلة بابعاد محمد بن عبد الله من الدمام بالقوة ، دون اعتبار لفيصل بن تركى . فقد كان جونز يعارض موقف اللامبالاة الذى كانت تقفه السلطات البريطانية فى الهند من تصرفات الأمير فيصل ، ولم يكن يعرف تفسيرا لتلك السياسة ، سيما وان التوسع الوهابى فى المنطقة كانت له عواقب مدمرة الى أبعد الحدود . وقد ذكر جونز بأنه لو قدر للنفوذ الوهابى أن يمتد فانه لابد وأن ينتهى الى اقامة امبراطورية للعثمانيين فى شرقى شبه الجزيرة العربية وكتب يقول :

« .. وسواء كان هدف صاحب السمو بالسعى لبسط السيطرة الوهابية كسيطرة مستقلة او نيابة عن الأتراك أو المصريين ، بهدف استعادة موانى الخليج باعتبارها من ممتلكات الامبراطورية العثمانية ، فان هذه الأهداف لم تتضح حتى الآن . غير انه من المؤكد أن الرغبة فى التوسع فى هذا الجزء من أرض الجزيرة يبدو واضحا فى صورة أخرى ، وفضلا عن ذلك فان التأكيد على هذا المسعى مستمر منذ وقت طويل ، وعلى أية حال فانه لما كان تدهور النفوذ التركى يجرد الحكومة العثمانية من ممارسة سيطرتها على ممتلكاتها القريبة من عاصمتها ، فان سياستنا كما اعتقد ، وكما ينبغى ، هى أن تهدف الى استنكار اى محاولات من جانب تركيا لاسترداد سلطتها على مناطق بعيدة عنها كهذه المناطق » .

كما ذكر جونز بأن عددا من أعمال القرصنة قد ارتكبت مؤخرا بالقرب

من ساحل الاحساء كنتيجة للاستعدادات الجارية فى القطيف والدمام لغزو البحرين . وأشار بانه ما لم تدفع حكومة فيصل تعويضات عن هذه الجرائم فينبغى اتخاذ تدابير انتقامية ضد هذه الموانىء والسفن التابعة لنجد فورا .

وفى بداية نوفمبر بعث الأمير فيصل برده على رسالة جونز المؤرخة أول سبتمبر . ولم يحاول فى الرسالة أن يتستر على المساعدات التى كان يقدمها ممثله فى الاحساء الى محمد بن عبد الله لوضع خطة للهجوم على البحرين . بل على العكس فقد ذكر بأن تصرفات محمد بن خليفة واضطهاده لرعايا الأمير فيصل فى قطر كانت كلها أمورا تستوجب شن هجوم على البحرين ، وقد كتب فيصل يقول : « انكم تعلمون بأن البحرين تابعة للأمير الوهابى ، وأنه هو الذى أسسها ، وأن القوانين الجارية فى البلاد قد صدرت عنه ، وان الضريبة الدينية التى تدفعها البحرين للأمير هو الذى فرضها ، كما هو معروف فى جميع انحاء العالم رأوضح الأمير فيصل بأن جونز بمحاولاته منع محمد بن عبد الله من شن هجوم على البحرين ، انما يتدخل فى مسائل ليست من اختصاصه » .. « ففى المعاهدات المعقودة بين الأمير الوهابى والسلطان عبد المجيد بنود تمنع التدخل الا لأسباب خاصة » كما ذكر فيصل بأن هناك معاهدات مماثلة بينه وبين الحكومة البريطانية ، وأن المقيمين البريطانيين السابقين لم يكونوا يتدخلون عندما كان يضطر الأمير الى فرض بعض العقوبات على رعاياه لعدم دفعهم للزكاة .

ريبدو أن جونز لم يتوقع تحقيق أى نجاح مع فيصل ، كما فشل قبله كامبل فى محاولته اقناع فيصل بأن المعاهدات التى أشار اليها فى خطابه لم تكن معاهدات بالمعنى الحقيقى للكلمة ، وانما هى مجرد مراسلات كان المقيمون يشرحون فيها أهداف السياسة البريطانية فى الخليج ، ويطلبون منه التعاون معهم في سبيل تحقيقها . وقد ركز المقيم فى رده على الأمير

فيصل أن أكد بأن ما تهدف اليه الحكومة البريطانية فى النزاع القائم بين محمد بن عبد الله ومحمد بن خليفة هو الحفاظ على السلام فى الخليج ، والحيلولة دون تقويض استقلال البحرين من جانب قوى خارجية . وقد كتب جونز يقول : « .. اننا نعترف بالبحرين كدولة مستقلة تحت سلطة حاكمها الذى يؤيده الشعب ، واننا على استعداد للتصدى لأى تدخل أجنبى فى البحرين ، وحتى ولو كان هذا التدخل من جانبكم ، وسنقاومه بكل الوسائل المتاحه لنا » (١) .

وقد أيدت حكومة بومباى الموقف الحازم الذى اتخذه المقيم ، واقتنع الحاكم بأن السبيل الوحيد لانهاء الصراع المستمر على البحرين ، هو طرد محمد بن عبد الله من الدمام . وأن القيام بهذا الاجراء لن يسهم فى استعادة حاكم البحرين ثقته فى الحكومة البريطانية فحسب ، ولكنه أيضا سيمنع الوهابيين وغيرهم من التدخل ضده . وهكذا فوض جونز فى فبراير ١٨٦٠ ، باتخاذ اجراء ضد محمد بن عبد الله بمجرد أن تتوفر له القوة البحرية اللازمة ، واخراج محمد بن عبد الله واتباعه من الدمام ، وتوطينهم اما فى الكويت ، أو على الساحل الفارسى .

والمشكلة التى كان يواجهها جونز هى النقص فى السفن الحربية اللازمة للقيام بتنفيذ التعليمات الصادرة اليه بهذا الخصوص . فقد كان الأسطول الهندى وقتئذ فى وضع حرج . وكان مستقبله غير مضمون ، كما كان ضباطه يحاولون على المعاش بسرعة ، وسفنه مبعثرة فى منطقة واسعة من

---

(١) مرفقات الرسائل السرية الى حكومة بومباى مجلد ١٤٢ مرفق للخطاب السرى رقم ١٣ المؤرخ ١٨٦٠/٣/٢٧ من جونز الى فيصل ١٨٥٩/١١/٢٩ .

المياه الشرقية ، بدءا من سنغافوره حتى السويس . وكان النقص فى السفن خطيرا لدرجة أن الحكومة فى بومباى كانت لا تستطيع اجراء اتصالاتها مع الخليج ، بالاضافة الى النقص فى عدد السفن المطلوبة للقيام بالمهام الخاصة. ولم يتمكن جونز من ابلاغ حكومة بومباى بخطة الغزو قبل اواخر الصيف وبداية الخريف لعام ١٨٥٩ ، وان كان قد تم هذا بحكم المصادفة وذلك عند وصول احدى سفن الأسطول الملكى الى بوشهر ، ورغم ذلك فان تقرير جونز بهذا الشأن لم يصل الى الرياسة فى بومباى قبل شهر ابريل ١٨٦٠ . ولكن الوضــع فى البحرين كان فى ذلك الوقت قد تغير بسبب التصرف الاحمق لحاكم الجزيرة محمد بن خليفة .

من البنود التى تضمنتها اتفاقية الحماية بين الحكومة البريطانية وحاكم البحرين بند ينص على الا يقوم حاكم البحرين من جانبه بأى اجراء يخـــل بوضع الأمن فى الخليج ، وبأن يمتنع عن القيام بأى عمل استفزازى للأمير فيصل . غير أن محمد بن خليفة لم يكن راضيا عن هذا الشرط ، ولما كان خصمه محمد بن عبد اللهواتباعه فى الدمام قد أصــبحوا غير قادرين على مواجهته بسبب التدخل البريطانى فى شـــهر سبتمبر ١٨٥٩ ، فقد حاول محمد بن خليفة أن يستغل هذه الفرصة لسحق المنشقين عنه . فمنذ بداية عام ١٨٦٠ عاد محمد بن خليفة الى مناوشة السفن فى سواحل الاحساء ، وعلى الأخص فى الدمام ، ثم فى شهر مارس قامت مجموعة من البحرينيين بالاعتداء على ساحل الأحساء واختطفت نحو مائة بعير . وعلى الرغم من توبيخ جونز لحاكم البحرين على تصرفه الأرعن هذا الا أن محمد بن خليفة أستمر فى ممارساته هذه ، بل أخذ أيضا فى خلق المتاعب للتجار البريطانيين فى البحرين وبتهديدهم تارة ثم فرض اتاوات عليهم تارة أخرى ، ولم يفلح تهديد جونز فى ردع محمد بن خليفة عن ارتكاب مزيد من الفظائع ضـــد الهنود . وأخيرا تبين أنه لـم يقم وزنا لتهديدات المقيم وانذاراته . وقد اتضحت أسباب هذه المواقف . لما كان حاكم البحرين يدرك بأن البريطانيين

لابد وأن يحاسبوه على تصرفاته هذه ، وعلى اضطهاده للرعايا البريطانيين وقد قرر بأن يضع نفسه تحت الحماية الفرنسية أو التركية (١) كي يتجنب ردود الفعل البريطانية .

في أوائل سنة ١٨٥٩ وعند أول اشارة للخطر القادم من جانب فيصل، بعث حاكم البحرين برسالة الى الوالي التركي في بغداد عمر باشا يعرض عليه وضـــع بلاده تحت حماية السلطان العثماني . وقد استجاب عمر باشا لطلب الحاكم بايفاد مبعوث خاص اليه في مارس ١٨٥٩ . وقبـل أن يغادر المبعوث التركي البحرين وصل اليها مبعوثان من شيراز يحملان دعوة رسمية لحاكم البحرين من أمير اقليم فارس ويعرض المساعدة الفارسية عليه في حالة قيام أي مشكلة بينه وبين البريطانيين أو غيرهم (٢) وأمام هذين العرضين بالحماية رأى محمد بن خليفة على ما يبدو أن يحتفظ بهما ريثما تحين الفرصة المناسبة . وعلى أية حال فسواء كان شهر مارس ١٨٦٠ هو الفرصة المناسبة حسب تصور محمد بن خليفة أو لم تكن ، فالذي حدث هو أن ميرزا مهدي وكيل وزارة الخارجية الفارسية في بوشهر قد وصـــل الى البحرين في ذلك الشهر . وقيل يومئذ بأن ميرزا مهدي ذاهب على مهمة

---

(١) مرفقات للرسائل السرية الى بومباي مجلد ١٤٢ مرفق للخطاب السري رقم ٥ المؤرخ ١٨٦٠/٦/٢٢ من جونز الى اندرسون ٢/٢ و ٤/١٤ و ١٨٦٠/٥/٧ (رقم ٤١ و ١١٨ و ٢ الف الادارة السرية) .

(٢) وقد أشار جونز وقتها بأن سلوك محمد بن خليفة قد اتسم بنفس الازدواجية التي اتسمت بها جميع تصرفاته سواء معنا أو مع أي دولة قد يستفيد منها ، اذا ما دعته الحاجة في أي وقت من الأوقات بطلب المساعدة أو اللجوء للقريبين منه .

رسمية الى الأمير فيصل تتعلق بالترتيبات اللازمة لتأمين سفر الحجاج الفرس الى مكة . غير أن هــــذه الخدعة لم تنطل على أحد ، فقد كان معروفا بأن الترتيبات الخاصة بسفر الحجاج الفرس تتم عن طريق وكيل الوهابيين الذى يحضر الى بوشهر كل عام ، ولم تكن ثمة حاجة الى سفر وكيـــل الخارجية الفارسية لهذا الغرض . غير أن الأرجح هو أن ميرزا مهدى اذا كان قد توجه فعلا الى الرياض ، حيث لم ينجح فى مهمته فى البحرين ، فمن المحتمل أن يكون قد كلف بالتوجه الى الرياض اذا لم ينجح فى مهمته فى البحرين . كذلك فان عددا من المبعوثين الوهابيين قد قاموا بزيارات عديدة الى بوشهر فى الشهور الأخيرة ، وبالتالى فقد كان من المحتمل ، أن يكون قد تم وضــع خطة مشتركة خلال تلك الزيارات للقيام بعمل ما ضد البحرين .

فى أواخر الشهر وصل ميرزا مهدى الى البحرين . وقد قلد حاكمها وساما فارسيا ، كما قدم اليه سيفا مرصعا بالذهب هدية من الشاه . وقد رد الشيخ خليفة على هذه البادرة باعلان تبعية البحرين لفارس ، ورفع العلم الفارسي على سارية القصر في المحرق . وقد أكد الشيخ تبعيته لفارس فى رسالتين بعث بهما الى كل من الشاه وأمير فارس ، وأعلن فيهما « أن البحرين قد أصبحت جزءا من دولة فارس السامية ، وأن هذه الحقيقة أصبحت واضحة كالشمس فى رائعة النهار وذكر بأننا ، اى البحرينيين ، رعايا وخدام الدولة الفارسية العليا منذ الآن ، وكرمز لهذه التبعية تعهد محمد بن خليفة بدفع زكاة سنوية لفارس ورفع الاعلام الفارسية .

بعد بضعة أيام من اصدار محمد بن خليفة لهذه البيانات ، حضر الى البحرين اثنان من المسئولين الأتراك من بغداد ، وكانت زيارتهما تلبية لطلب آخر وجهه محمد بن خليفة للانضواء الى البـــاب العالى فى أواخـــر عام ١٨٥٩ . ويعود السبب فى تأخر الأتراك عن تلبية طلب حاكم البحرين الى

غياب عمر باشا عن بغداد عند وصول مبعوث محمد بن خليفة اليهـا ، مما اضطره الى انتظار مجيء خلف لوالى بغداد ليحصل منه على الرد . وعنـد وصول الوالى الجديد مصطفى نورى باشا أعلن موافقته على قبول طلب شيخ البحرين . وفى منتصف شهر مارس أوفد الوالى الجديد احد معاونيه ويدعى محمد بك الى البحرين ، وأثناء وجود هذا المسئول فى البصرة انضم اليه مسئول آخر ، ووصل الاثنان الى البحرين فى يوم ٢٢ ابريل ، وعند وصولهما فوجيء المبعوثان بقبول حاكم البحرين للحماية الفارسية ، وذلك بسبب تأخر رد الأتراك على طلبه ولكن الحاكم أبدى مع ذلك استعداده للاسـتماع الى رأيهما ، وعلى الأخص بعد الرحلة الطويلة التى قطعاها للحضور اليه . وأوضح لهما ، بانه اذا كان الأتراك مستعدين لتقديم نفس الضمانات التى قدمهـا الفرس ، وتعهدوا بحمايته من ابن سعود ، ومن تدخلات البريطانيين وغيرهم من الدول وذلك باصدار مرسوم موقع من السلطان العثمانى بهذا المعنى ، فانه سيكون على أتم استعداد لوضـع بلاده تحت الحمـاية التركية (١) وبسؤاله عما اذا كان قراره هذا لا يتعارض مع اتفاقه مع الفرس أجاب بأنه لم يقدم أية التزامات للفرس ، وأضاف بأنه اذا كان الأتراك مستعدين لتنفيذ ما أطلبه منهم ، فانى سـأقف الى جانبهم والا فلا داعى الى اقامة علاقات معهم . وأما بالنسبة للعلم الفارسى فقد ذكر الحاكم بأن أى عبد من عبيده يمكنه انزال هذا العلم فى أية لحظة . وعلى أية حال فقد تمكن مبعوثا الحكومة التركية من اقناع حاكم البحرين بأن تبعيته للأتراك سوف تكون فى صالحه أكثر من تبعيته للفرس .

---

(١) مرفقات الخطابات السرية الى بومباى مجلد ١٤٢ مرفق للخطاب السرى رقم ٢٥ المؤرخ ١٨٦٠/٦/٢٢ ملخص تقرير من الحـاج جاسم ٢٩ رمضان ١٢٧٦ الموافق ١٨٦٠/٤/٢٢ .

غادر المبعوثان التركيان البحرين يوم ٢٤ ابريل. وقد بعث حاكم البحرين بأخوه بخطاب الى والى بغداد يعترف فيه الحاكم بتبعيته للأتراك ، ويتعهد بدفع زكاة سنوية مقدارها ٧٠٠٠ ريال نمسوى ، بالاضافة الى عدد من الجياد العربية الأصيلة كهدية منه لمصطفى نورى باشا . ولقد تم انزال العلم الفارسى من على ساريته خارج القصر ، ورفع مكانه العلم التركى ، كما أبلغ ميرزا مهدى مبعوث فارس بوجوب مغادرته البحرين ، الا ان المبعوث الفارسى رفض مغادرة البلاد قبل أن يتلقى تعليمات من حكومته فى هذا الشأن .

لقد أصبحت مهمة جونز فى ذلك الوقت هى تقييم الأثر الذى قد تتركه تلك التطورات على التعليمات التى لديه بالقيام باخراج المنشقين على حاكم البحرين من الدمام ، وتأكيد اهتمام الحكومة البريطانية بمصالح حاكم البحرين . ومع ذلك فلم يكن جونز ينظر بجدية الى الأحداث الأخيرة فى البحرين فلم تكن تلك هى المرة الأولى التى يتودد فيها حاكم البحرين الى الحكومات البريطانية والتركية والفارسية كلما واجه بعض المصاعب ، ثم يعود فينقلب على تلك الحكومات بعد أن يحقق هدفه فيها ، كما كان الكثيرات من نساء بلده ضحية لشهواته التى لا حدود لها (١) . غير أن جونز فضل قبل أن يتحرك ضد المناوئين لمحمد بن خليفة فى الدمام أن يتوصل الى معرفة ما جرى بين حاكم البحرين وضيوفه من الفرس والأتراك .

غادر المقيم بوشهر فى أول مايو ترافقه جميع سفن أسطول الخليج وهى فوكلاند وسمير اميس وتيجريس وماهى ، ووصل الى المحرق يوم

---

(١) مرفقات الرسائل السرية الى بومباى مجلد ١٤٢ مرفق للخطاب السرى ٢٥ المؤرخ ١٨٦٠/٦/٢٢ من جونز الى رولنسون ١٨٦٠/٤/١٧ (خاص) .

٣ مايو . ولم تجر مراسم استقبال للمقيم لدى وصــوله كما رفض حاكم البحرين دعوة من جونز للاجتماع به على ظهر سفينة القيادة سمير اميس . وحتى بعد أن وصلته رسالة من المقيم عن طريق وكيل المثلية فى البحرين تتضمن قرار حكومة بومباى بابعاد خصمه محمد بن عبد الله من الدمام فانه لم يكترث بوجود المقيم . وأخيرا غادر جونز البحرين دون أن يظهر استياءه من موقف الحاكم . وكان من الطبيعى أن يتأجل موضوع ابعاد المنشقين عن حاكم البحرين من الدمام بسبب هذا الموقف وحتى تعيد حكومة بومبـــاى النظر فى تصرفات محمد بن عبد الله الأخيرة .

فى الوقت نفسه كان جونز يفكر فى استيضاح حكومة فارس بشأن الاجراء الذى اتخذته لارسال ميرزا مهدى الى البحرين لحمل الشيخ على اعلان ولائه للحكومة الفارسية رغم علمها الأكيد بموقف الحكومة البريطانية من البحرين . ولما كان جونز غير مخول بالاتصال المباشرة بحكومة فارس ، أو حتى بالحكومة الفرعية فى شيراز حتى فى المسائل التى هى من الاختصاص المباشر للممثلية فى بوشهر ، فقد أحال الموضوع على الوزير البريطــانى المفوض فى طهران « السير هنرى رولنسون » . وقد أشار جونز فى رسالته الى الوزير بهذا الخصوص بأنه على الرغم من اقتناعه الأكيد بأن حاكم البحرين كان يستغل الفرس لمآربه الخاصة ، الا أن السرعة التى تحركت بها الحكومة الفارسية للتجاوب مع مبادرة الحاكم انما تؤكد أن الفرس كانون يتحينون الفرص لاخراج البريطانيين من الخليج . غير أن هذا لم يكن موقفا غريبــا من الفرس الذين كانوا حتى ذلك الوقت يعـــانون من هزيمتهم فى حــرب ١٨٥٦ ـــ ١٨٥٧ وكانوا بالتالى يبحثون عن متنفس من تلك الهزيمة بعد أن استطاعت بريطانيا أن تجرد سلطان مراد ميرزا أمير فارس وحاكمها من الانتصارات التى حققها فى الحيرة ، وظل منذ عودته الى شيراز يعمل جاهدا للانتقام من الممثلية البريطانية فى بوشهر . ومن الغرابة أن سياسة اللين

والمسالمة التى انتهجتها بريطانيا تجاه فارس بعد عام ١٨٥٧ هى التى شجعته على المضى فى تلك السياسة التى كانت من نتيجتها التعليمات التى بعث بها الوزير المفوض البريطانى فى طهران الى جونز باحالة جميع الرسائل الموجهة الى الحكومة المركزية فى فارس الى ميراز مهدى وكيل وزارة خارجية فارس المقيم فى بوشهر . وأشار جونز الى أن هذا القرار قد انحدر به وضع المقيم السياسى البريطانى فى الخليج الى وضع الموظف الذى يتلقى الأوامر وكان سببا فى نجاح مهمة ميرزا مهدى فى البحرين مما مكنه أن يكون ندا المقيم البريطانى أمام حاكم البحرين . وفى هذا المعنى كتب جونز فى شهر ابريل رسالة الى رولنسون جاء فيها :

« لقد بدأت ألاحظ منـــذ بعض الوقت أن السلطات الفارسية على اختلافها تحاول تقويض ما لنا من نفوذ ومركز فى الأقطار الاسلامية ، وفى هذه البلاد بنوع خاص . وفى الماضى لم تكن السلطات الفارسية تجرؤ على محاربتنا بهذا الشكل عندما كان المقيم السياسى فى الخليج يتمتع بمركزه فى المنطقة ، فلهذا فقد كان هدف المسئولين الفرس على اختلافهم هو السعى لاضعاف مركز المقيم ، وقد نبهت الى هذه النقطة فى جميع التقارير التى كنت أبعث بها منذ قيام الحرب . ومن هنا فان الاجراء الذى اتخذه سلطان مراد ميرزا كما اتضح أخيرا ، انما يؤكد الخط الذى يسير عليه المسئولون الفرس ، وان لم يحققوا أى نجاح فيه . ولقد كانت نتائج التنازلات التى حذرت منها ، والاجراءات التى اتخذها ميرزا مهدى بالاشتراك مع شـــيخ البحرين هى حصيلة مساعى أمير اقليم فارس وحاكمه فى مجال التآمر على نفوذنا تحت ستار الاصلاحات الادارية (١) .

---

(١) مرفقات الخطابات السرية الى بومباى مجلد ١٤٢ مرفق للخطـــاب السرى رقـــم ٢٥ المؤرخ ١٨٦٠/٦/٢٢ من جـــونز الى رولنســـون ١٨٦٠/٤/١٨ (خاص) .

كان رولنسون على وشك السفر الى انجلترا عندما تلقى رسالة جونز ، وكان طبيعيا أن يشعر بالاستياء من جونز للكتابة اليه فى هذا الوقت الذى يعتبره رولنسون أمر اتافها . وقد ذكر رولنسون فى رده على رسالة جونز بانه يوجد هناك دائما من يدعى السيادة على البحرين ، فتارة الاتراك ، وتارة الفرس ، وتارة الوهابيون . أما جونز فكان يعرف موقف حكومة الهند من هذه المشكلة والتعليمات التى زودت بها رجالها فى الخليج بكيفية التصرف حيال هذا الأمر . ان أى اعتداء أو عمل حربى ضد البحرين أيا كانت الجهة التى تقوم بها لابد من رد عليه بالقوة المسلحة . فطالما أن ولاء حاكم البحرين أو تبعيته لأية دولة ، لا يستتبعه احتلال عسكرى من جانب تلك الدولة ، فان ذلك لا أهمية له ويجب تجاهله . أما رأى جونز فى مهمة ميرزا مهدى على ضوء التعليمات التى تلقاها فى الآونة الأخيرة ، بعدم اجراء اتصالات مباشرة مع أمير فارس أو مع الحكومة المركزية فى طهران الا عن طريق الوكيل يعتبر اجراء تعسفيا وغير منطقى فى رأى رولنسون فقد ذكر :

« بأن هذه ليست المرة الأولى التى تطالب فيها فارس بالبحرين ، ورغم رفض الحكومة البريطانية الاعتراف لفارس بادعائها هذا ، الا أن حكومة فارس لم تتخل عن هذا الطلب . وبأن هناك تعليمات قائمة لدى حكومة شيراز بالمطالبة بالبحرين كلما سنحت لها الفرصة ، كما أن محاولة أمير فارس فى ارسال ميرزا مهدى الى البحرين هى جزء من هذه الخطة ، وتنفيذ لتعليمات الحكومة المركزية ، وانها ارسلت اليها قبل وصولى الى هذه البلاد . وبالتالى فانى ارى انه من حقى أن ارفض رفضا قاطعا ما تحاول أنت ان تفرضه على حكومة صاحبة الجلالة من اجراءات على ان

تبحث لك عن اسباب أخرى تبرر سوء علاقتك بحاكم البحرين ، كما أنى لا أوافق على تقديم احتجاج رسمى الى الحكومة الفارسية ضد اجراء ميرزا مهدى .. لأن تقديم احتجاج كهذا سوف يضفى على المسألة أهمية أكبر مما تستحقه » .

وعلى أية حال فان رولنسون لم يكن ليتجاهل طلب المقيم تجاهلا تاما فعندما سنحت له الفرصة للاجتماع بوزراء الشاه اشار ولو بطريقة غير رسمية الى أن اعلان فارس سيادتها على البحرين دون أن تكون لديها الوسائل الكفيلة بممارسة تلك السيادة أو الاضطلاع بمسئولياتها ، سوف يكون اجراء محرجا للشاه نفسه ومثارا للسخرية . كما ذكر لهم أيضا ، حسبما جاء فى رسالته الى جونز « بأن الحكومة البريطانية لا يمكن ان تقبل بأى شكل من الأشكال فكرة نقل السيادة على البحرين الى الحكومة الفارسية ، لأن هناك معاهدات بين بريطانيا وشيوخ شبه الجزيرة تؤكد بأنهم حكام مستقلون ، وأن الحفاظ على استقلالهم هذا يعتبر أمرا جوهريا لنجاح الخطط الخاصة باستقرار الأمن فى المنطقة ، وهو الأمر الذى كلف تحقيقه الكثير من الجهد والتضحيات (١) .

فى واقع الأمر لم يكن رولنسون عادلا فى حكمه على جونز . صحيح أن جونز لم يكن أقدر الموظفين البريطانيين الذين عينوا فى بوشهر ولا أكثرهم ذكاء ولباقة . غير أن الخطأ فى مشكلة البحرين ، وفى نشاط ميرزا مهدى

---

(١) فارس والخليج مجلد ١١٥ من رولنسون الى اللورد جون رسل.

وسلطان ميرزا مراد لم يكن جونز مسئولا عنه كما كان يعتقد رولنسون ، فنظرة رولنسون لعلاقة المقيم بالسلطات المحلية فى فارس كانت متـــأثرة بالمسئوليات التى كان يضطلع بها جونسون فى توجيه العلاقات البريطانية مع حكومة فارس ككل، وكان طبيعيا الا يرحب رولنسون بأى اجراء قد يؤدى الى تعقيد تلك العلاقات ، كالخلاف القائم بين المقيم وحكومة شيراز . غير أنه لم يكن يستطيع ان يتجاهل ما كان يجرى فى البحرين . وهكذا توصل رولنسون بعد بحث الموضوع الى ان الأمر يستدعى أكثر من مجرد توجيه تحذير غير رسمى الى وزراء الشاه . ففى الأسبوع الأول من شهر مايو سلم رولنسون « رسالة سرية » الى رئيس وزراء الشاه فاروق خان ليقدمها الى الشاه ؛ وقد ذكر فى الرسالة : بأن حكومة صاحبة الجـلالة سوف تنظر باستياء بالغ الى أية محاولة جديدة من قبل الحكومة الفارسية للتدخل فى شئون البحرين ، سواء جاء هذا التدخل فى صورة مؤامرة ضدها أو فى شكل عدوان عسكرى من جانب السلطات الفارسية ، أو تم بدعوة من حاكم البحرين نفسه وفى رسالة رولنسون الى وزير الخارجية البريطانية اللورد جون رسل أوضح الوزير المفوض بأن ذلك هو أقصى ما يمكن أن يتخذه من اجراءات فى الموضوع : « فاذا كانت الحكومة الفارسية تنوى بالفعل تنفيذ مطلبها بالسيادة على البحرين ، وهو ما تسعى اليه منذ وقت طويل؛ فانهـــا لن تستطيع تحقيق ذلك الا عن طريقين : اما بارسال قوة عسكرية لاحتلال الجزيرة ، أو بمطالبة الحكومة البريطانية بقطع كل صلة لهـــا مع حاكم البحرين ، وفى كلا الاحتمالين فاننا نملك الحل فى أيدينا . فلو حاولت فارس اللجوء الى القوة فان الأسطول البريطانى فى الخليج سوف يتصدى لها ، اما اذا لجأت الى اجراءات أقـــل عنفا ، فعندئذ ينبغى تحذير حاكم البحرين بوجوب مراعاة اتفاقاته مع الحكومة البريطانية مراعاة دقيقة . وحتى تتضح الخطوة التى قد تلجأ اليهـــا فارس فان رولنسون يرى بأن

المسألة لا تتطلب اثارتها مع حكومة طهران ، حتى لا يفضى ذلك الى تدخل دول أخرى فى المشـــكلة .وتعريض منطقة الخليج للصراعات الدولية فى النهاية .

غادر رولنسون الى انجلترا يوم ١٧ مايو . وقبل مغادرته أبلغ حكومة فارس بأن موضوع النزاع على البحرين قد أحيل الى حكومة لندن للنظر فيه . وقد أكد له المسئولون الفرس من جانبهم بأن الأوامر قد صدرت الى سلطان ميرزا مراد بوقف أية اجراءات حول البحرين ، الى أن تصله تعليمات جديدة بشأنها من حكومة طهران (١) غير ان الظروف لم تكن مناسبة فى ذلك الوقت لاتخاذ قرارات فى لندن تمس السياسة البريطانية تجاه فارس بالنسبة للبحرين . فقد نقل الاشراف على المفوضية البريطانية فى طهران من وزارة الخارجية البريطانية الى مكتب شئون الهند الذى تم انشاؤه أخيرا فى عام ١٨٥٦ وبذلك انتقلت مسئولية الاشراف على أعمال هــــذا المكتب بعد انتهاء عقد شركة الهند الشرقية الى البلاط الملكى مباشرة ، وكان مكتب شئون الهند هو الذى قام بتعيين رولنسون فى مفوضية طهران عام ١٨٥٨ ، وقد استدعى بعد ذلك كنتيجة للقرار الجديد الذى اتخذ باعادة الاشراف على المفوضية الى وزارة الخارجية . ولعدم وجود موقف محدد منذ موضوع البحرين فقد أوعز الى شارلس اليسون ، الوزير البريطانى الجديد فى طهران باثارة الموضوع مع الحكومة الفارسية . فاذا ما تطرق الشاه أو أحد وزرائه الى هذا الموضوع فيتعين على اليسون مجرد الاعراب عن أسفه للاجراءات الفارسية الأخيرة بشأن البحرين وابلاغ الشاه بأن الحكومة البريطانية لا تزال على تصميمها ، باعتبار شيخ البحرين مسئولا

---

(١) « فارس الخليج » مجلد ١١٥ من رولنسون الى اللورد جون رسل (وزارة الخارجية) ١٨٦٠/٥/١٠ (رقم ٧٧) نفس المصدر .

عن الاتفاقات التي عقدها مع الحكومة البريطانية بوصفه حاكما مستقلا (١).

قبل وصول اليسون الى طهران يوم ١٧ يوليو كان الماجور ليويس يلى ، القائم بأعمال المفوضية قد عقد محادثات مع بعض وزراء الشـــاه حول مشكلة البحرين ، وقد سبق للماجور يلى أن عمل سكرتيرا سياسيا للسير جيمس اوترام أثناء الحملة البريطانية على فارس ، ثم عين سكرتيرا للمفوضية البريطانية فى طهران فيما بعد تحت رياسة رولنسون . غير أن يلى لم يكن على دراية واســـعة بسياسات الخليج كما كان قليل الخبرة بمشكلة البحرين .

وعلى أية حال فان يلى لم يتردد عن قبول دعوة من فاروق خان ، ولم يمض على سفر رولنسون أكثر من ثلاثة اسابيع وذلك للبحث فى قضـية البحرين . وخلال اللقاء الذى عقد بين الرجلين فى ٦ يونيو ذكر فاروق خان بأن حكومته قد تلقت طلبا من حاكم البحرين للمساعدة العسكرية ، ونظرا للعلاقات الودية القائمة آنئذ بين فارس وبريطانيا ذكر فاروق بأنه لم يبد رأيه فى ذلك الطلب حتى ذلك الوقت . وعلى أية حال فلقد كان من المحتمل أن تؤدى مؤامرات حاكم البحرين الى قيام فارس بعملية عسكرية لاحتلال البحرين ، الأمر الذى قد يضطر المقيم البريطانى فى الخليج الى القيـــام بعملية استعراض للقوة فى الخليج قد يسىء الى العلاقات بين الدولتين .

---

(١) رسائل حكومة الوطن (سرى) مجلد ٥٤ من رسل الى اليسون ١٨٦٠/٧/٥ (رقم ٤٨) وكانت وجهة نظر مكتب الهند قد ضمنت مذكرة من جى. دبليو . كى السكرتير المساعد للادارة الســـياسية والسرية فى ٦/٢١ والتى لخصت فى انه من الأفضل تجاهل نشاطات الفرس كلية واعتبار الشيخ مسئولا عن تعاقداته (انظر نفس المصدر) .

وكان آخر شيء يتمناه فاروق خان كما أعرب ليلى هو وقوع صدام مسلح في الخليج ، غير ان أمير شيراز كان للأسف يفضل اللجوء الى القوة ، كما كان الشاه نفسه حساسا جدا في الأمور التى تمس الأجزاء البعيدة من الامبراطورية . وقد استوضح فاروق خان يلى فيما اذا كان من الممكن ارسال تعليمات الى المقيم البريطانى فى بوشهر ، بعدم اتخاذ أى اجراء مضاد فيما لو نفذ سلطان ميرزا تهديده وقام بمهاجمة البحرين . وأن يكتفى باخطار المفوضية البريطانية فى طهران . بينما وعد فاروق خان يلى بأنه من جانبه سوف يجرى الترتيبات اللازمة لارسال تعليمات الى شيراز ، كما سبق أن وعد رولنسون بذلك ، بعدم القيام بأى خطوة عملية لتنفيذ دعوى فارس بسيادتها على البحرين ، ريثما تحدد الحكومة البريطانية موقفها من ذلك (١) .

وقد وافق يلى على طلب فاروق خان ، وفى نفس اليوم بعث برسالة الى جونز يبلغه فيها بمضمون مباحثاته مع الوزير الفارسي ويقول له : « اننى افضل ، حتى مع وجود دليل على اعتزام الفرس القيام بعمل عسكرى لاحتلال البحرين ، أن توافونى برأيكم فى هذا الموضوع نظرا للعلاقات الودية القائمة بين حكومتى لندن وطهران فى الوقت الحاضر ، على الا تقوموا بأى اجراء للرد على الفرس بالقوة أو بأية طرق اخرى قد تورط الحكومة البريطانية فى حرب مع فارس ، قبل أن تتلقوا منى تعليمات جديدة بهذا الشأن (٢) .

---

(١) « فارس والخليج » مجلد ١١٥ من يلى الى رسل ١٨٦٠/٦/٧ (رقم ٩٥) .

(٢) مرفقات الخطابات السرية الى بومباى مجلد ١٤٣ مرفق للخطاب السرى رقم ٣٧ المؤرخ نوفمبر ١٨٦٠ .

غير أن تعليمات يلى جاءت مغـــايرة للتعليمات التى أصدرتها حكومة الهند الى الميقم حول البحرين ، والتى تنص ، بوجوب الرد على أى هجوم يقع على البحرين . كما كانت تتعارض مع وجهة نظر رولنسون والتى كان المفروض أن يكون يلى على علم بها . فضلا عن ذلك فلم يكن من حق يلى ، أن يصـــدر تعليمات من ذلك النوع الى جونز ، وعلى الرغم من أن المقيم مكلف بتنفيذ التعليمات التى تأتيه من الوزير البريطانى المفوض فى طهران فى الشـــئون التى تخص فارس ، غير أنه لم يكن من حق الوزير أن يصدر تعليمات الى المقيم فى الشئون التى تمس العلاقات مع دول الجزيرة العربية الساحلية . واذا لم يكن يلى يعرف أن موضوع البحرين كان مؤجلا حتى تتخذ الحكومة البريطانية قرارا فيه ، فقد كان ينبغى عليه أن يعرف ذلك . أما اذا كان قد تجاهل هذا الأمر فقد كان موقفا ينم عن السذاجة خصـــوصا وأن الفرس كانوا يريدون استدراجه الى محـــادثات معهم بقصـــد دعم موقفهم فى المفاوضات المنتظرة قبل أن تتخذ الحكومة البريطانية قرارها فى القضية . وعندما وعد فاروق خان رولنسون بأن فارس لن تتخذ أى اجراء بالنسبة للبحرين قبل أن يتضح موقف الحكومة البريطانية فى لندن ، لم يكن يعـــلم بأن محمد بن خليفة حاكم البحرين قد تخلى عن الفرس وأعلن ولاءه وتبعية بلاده للسلطان العثمانى . وعندما تلقت فارس هذا النبأ أخذت تسعى الى احباط هذا الاتجاه بمحاولة القيام بتأكيد سيادتهـــا على البحرين بطريقة عملية بارسال قوات عســـكرية الى البحرين من اقليم فارس . والواقع أن فاروق خان لم يكن يخشى الاعيب ومؤامرات حاكم البحرين ، التى قد تدفع حكومة فارس الى القيام بعمل سريع لاحتلال البحرين بقدر ما كان يخشى من تصرفات حكومته نفسها ، ومن هنـــا كانت مباحثاته مع يلى محـــاولته من خلال القائم بالأعمال تحييد الأسطول البريطانى فى الخليج للقيام بعمل ما .

... ولما كان يلى يجهل كل تلك التطورات فقد بادر الى قبول دعوة ميرزا سعيد خان وزير خارجية فارس يوم ٦ يونيه لمواصلة المباحثات حـــول البحرين . وقد ذكر يلى فى تقـــريره بشىء من الزهو ، بأن زيارته لوزير خارجية فارس قد رافقها موكب من العربات الملكية التى تجرها ٦ جياد ، كما قوبل بحفاوة نادرة من جانب الفرس (١) وقد أعرب ســعيد خان عند اجتماعه بيلى عن مخاوف الشاه من تعرض البحرين لهجوم من عرب الخليج بعد أن أعلن حاكمها تبعيته للفرس ، ولما كان الشـــاه قد تعهد للحكومة البريطانية على سبيل المجاملة بالا يتخذ أية خطوة جديدة بالنسبة الى موضوع البحرين ، فانه لم يكن يستطيع أن يبعث بقوات للدفاع عنها ضد أى غــزو محتمل . ولهذا فقد تساءل وزير الخارجية عما اذا كان يلى سيقوم بالايعاز الى المقيم السياسى البريطانى فى الخليج باتخاذ الترتيبات اللازمة للمحافظة على الأمن فى المنطقة ريثما يتبلور موضوع مطالبة فارس بالبحرين ، غير أن التضارب فى هذه القضية كان واضحا مما دعا يلى الى أن يستوضح ميرزا سعيد خان وزير الخارجية الفارسية عن موقف حكومته بشأن مطالبتها الحكومة البريطانية باتخاذ الاجراءات اللازمة لحماية البحرين من تهديدات الحكام العرب ، وهى التى كانت تطالبها دوما بعدم التدخل فى شئون البحرين ، ألم يكن من الأفضل لحكومة فارس بأن تطوى علمها وترحل عن البحرين ، كمـــا أشار يلى أيضا الى انه من الأفضل ان تبقى الأوضاع فى البحرين كما هى حتى يصل الى لندن السفير الفارسى الجديد الذى كلفه الشاه بتســوية هذه المشكلة مع المسئولين فى الحكومة البريطانية . وكان يلى يرى بأن يستمر

---

(١) « فارس والخليج » مجلد ١١٥ من يلى الى رسل ٦ يونيو ١٨٦٠ (رقم ٩٧) .

المقيم البريطانى فى تحمـــل مسئولياتها بالنسبة للمحافظة على الامن فى المنطقة ، لأن ذلك من مصلحة جميع الأطراف المعنية بالمشكلة . وعلى الرغم من ان يلى لم يكن مقتنعا بهذا الراى كل الاقتناع الا انه وافق على الايعـاز الى المقيم بالقيام بهذا الدور . وبعد أربعة أيام اجتمع يلى بالشاه الذى استقبله بحفاوة بالغة كان لها اعمق الأثر فى نفسه ، وعندما كان يهم بالخروج بعد المقابلة أسر اليه فاروق خان « بأن حكومة فارس ســوف تبعث بتعليمات جديدة الى حاكم اقليم فارس تؤكد عليه الامتناع عن القيام بأى تحرك أو اجراء فيما يتعلق بالبحرين (١) .

غادر يلى قصر الشاه متأثرا من الاستقبال الذى لقيه ، ولهذا قرر بأن يرد على تلك المجاملة بتوجيه رسالة الى جونز قال فيها :

« لقد باتت الحكومة الفارسية تخشى من أن تؤدى التغييرات الأخيرة فى موضوع البحرين الى تشجيع جيرانها العرب الى شن هجوم عليها ، دون خوف من أن تقوم بريطانيا بالرد على الهجوم . غير انه فى حالة وقوع هجوم كهذا فينبغى الرد عليه بقوة ، كما أوضح لكم السير هنرى رولنسون فى خطـابه المؤرخ ٤ مايو . أما بخصوص التحركات الفارسية بالنسبة للبحرين ، فاننى أرى من بعض الاعتبارات الاستثنائية والخاصة عدم اتخاذ أى اجراء ريثمـا تصل التعليمات الجديدة من حكومة صاحبة الجلالة فى هذا الشأن ، غير أن هذا لا ينطبق على أى عمل عدوانى يقوم به الحكام العرب ضد البحرين ،

---

(١) مرفقات الخطابات السرية الى حكومة الهند مجـلد ١٤٣ مرفق الخطـاب السرى رقـم ٣٧ المؤرخ ١٨٦٠/٩/١١ من يلى الى جـونز ١٨٦٠/٦/١٢ (رقم ٢٢) .

كما اود مرة أخرى بأن اذكر لكم بأن تعليمات حكومة الهند بالنسبة للفرس لا تزال سارية المفعول ».

وقد كان من الصعب على جونز ان يتصرف فى الأمر على ضوء التعليمات التى وصلته من يلى ، والتى لم يكن من حق يلى بأى حال من الأحوال بأن يصدرها اليه . فقد كان خطاب رولنسون المؤرخ ٤ مايو يتعلق بهجوم محتمل على البحرين من جانب الفرس وليس من العرب . وقد ذكر رولنسون جونز بالتعليمات التى أصدرتها حكومة الهند بهذا الشأن والتى كانت صريحة وواضحة « وهى ان أى هجوم على البحرين يجب الرد عليه بالقوة (١) بينما جاءه خطاب يلى الآن بتعليمات مناقضة للتعليمات التى صدرت اليه من حكومة الهند وبقطع النظر عن هذا الاعتبار فقد كانت تعليمات جونز تتعارض مع الأوضاع الفعلية بالنسبة للبحرين ، اذ لم تكن أدلة على احتمال قيام العرب المنشقين فى الدمام بهجوم على البحرين . كما أن حاكم البحرين قد حول تبعيته الى الاتراك ، وأصبح العلم التركى يرفرف على كافة المبانى والقلاع الحكومية فى البحرين وعلى سفنها . وبالتالى فقد أصبح الخطر الذى يهدد الوضع بالفعل هو أن يتورط محمد بن خليفة بدافع من سياسته الحمقاء فى صراع مع الأمير فيصل .

وعلى الرغم من ان حكومة بومباى كانت ترغب فى اتخاذ اجراء عنيف بشأن البحرين ، وعلى الأخص فيما يتعلق بدعوى فارس بسيادتها على

---

(١) مرفق لخطابات بومباى السرية مجلد ١٤٣ مرفق للخطاب السرى رقم ٣٧ المؤرخ ١٨٦٠/٩/١١ من يلى الى جونز ١٨٦٠/٦/١٢ (رقم ٢٢) .

الجزيرة ، الا انها لم تكن تستطيع ذلك بعد أن احيـــل النزاع الى حكومة لندن . كما كانت أيضا مقيدة بالاعتبارات التى كانت تحكم علاقة بريطانيا بكل من تركيا وفارس . وبالتالى فقد أوعزت الى المقيم فى وقت مبكر من شـــهر سبتمبر سنة ١٨٦٠ « بعدم التدخل ضد أى احتـــلال يقوم به الأتراك أو الفرس للبحرين ، والاكتفاء بتقديم احتجاج رسمى عليه الى الحكومتين ، أو اخطارهما باحالة النزاع الى حكومة صاحبة الجلالة للبت فيه (١) كما أوعزت اليه ايضا بعدم السماح لمحمد بن خليفة باستغلال علاقاته بفارس أو تركيا للقيام بعدوان على القبائل العربية المشمولة بالحماية البريطانية ، واخطـاره بأن أى عدوان من هذا النوع سوف يواجه بالقوة على الفور عن طريق الأسطول البريطانى فى الخليج ، وقد أعرب حاكم بومبـــاى عن موقفه من مشـــكلة البحرين فى رسالة بعث بهـــا الى وزير الدولة لشئون الهند بتـــاريخ ١١ سبتمبر جاء فيها :

« .. ان استقرار الخليج الذى يعود الفضل فيه الى الســياسة التى انتهجتها الحكومة البريطـــانية يستوجب بقاء البحرين دولة مستقلة وغير خاضعة لا لحكومة فارس ولا لحكومة الباب العالى ، كما ينبغى الاحتفـــاظ بالمعاهدات والاتفاقات التى عقدتها الحكومة البريطانية مع حكام المنطقة ، فذلك فى مصلحة التجارة الدولية ، والانســـانية ، كما انه فى مصـــلحة الأمن

---

(١) مرفق للخطابات السرية لحكومة بومباى مجلد ١٤٣ مرفق للخطاب السرى رقـم ٣٧ المؤرخ ١٨٦٠/٩/١١ من جونز الى اندرسون ١٨٦٠/٧/٢ (رقم ٢٠٢ الادارة السرية) ومن جونز الى اليســون ١٨٦٠/٧/١٦ وكان جونز قد تمكن من الحصول على صور من رسائل محمد بن خليفة الى والى بغداد من القنصل البريطانى العام بالنيابة فى بغداد وهذه الرسائل لا تترك اى مجال للشك فى تبعية محمد بن خليفة للباب العالى .

والاستقرار فى المنطقة . وأن هذا النجاح هو من كافة الوجوه نتيجة لهـذه السياسة الحكيمة باعتبارها البديل عن الاعتراف لفارس أو تركيا بالسيادة على البحرين ، لأن الاعتراف بهذه المطالب قد يفضى الى عواقب غير محمودة للمنطقة وللدولتين اللتين تطالبان بها ، بينما سيكون بمثابة الكارثة بالنسبة لقبائل منطقة الساحل العمانى (١) .

وعلى امتداد صيف عام ١٨٦٠ وجزء من خريفهـا كان أحد الطرادات البريطانية يرابط باستمرار حول البحرين ، وذلك لمنع قيام محمد بن خليفة بأى اجراء تهورى على سواحل الأحساء او أية منطقة اخرى . كما كان لهذا الطراد مهمة أخرى ، وهى حماية التجار الهنود المقيمين فى البحرين من عسف الحاكم ، بالاضافة الى عمله فى مراقبة أية تحركات يقوم بهـا الفرس أو الأتراك فى المنطقة . ولم يقم والى بغداد بأية محاولة من جانبه لفرض سيادة تركيا على البحرين ، ربما لاعتقاده بأن الموضوع قد أحيل الى لندن ، غير أن الفرس رغم تأكيداتهم المتكررة لرولنسـون ويلى ، الا انهم لم يتخلوا عن مخططاتهم ضد البحرين . ففى أوائل شـهر نوفمبر اعفى ميرزا مهدى من منصبه كوكيل للخارجية الفارسية فى بوشهر . وقد سافر فى رحلة الى الساحل الفارسى ، ثم أعلن عن وصـوله الى البحرين . وقيل أن حاكم البحرين قد رحب بميرزا مهدى ، وعين له معاشا شـهريا قدره ١٥٠ ريالا سنويا ، وكان هذا دليلا على أن الرجل سوف يطيل الاقامة فى البحرين . وقد كان هذا مفاجأة لجونز الذى كان قد تلقى رسائل قبل أسبوعين فقط من حاكم البحرين وأخيه على يعربان فيها عن تقديرهما لدور المقيم ورغبتهما فى

---

(١) سجل الرسائل السرية لحكومة بومباى مجلد ٣٥ من الحـاكم العام الى وزير الدولة ١٨٦٠/٩/١١ (رقم ٣٧ الادارة السرية) .

الاجتماع به مرة أخرى . وحسب التقرير الذى بعث به وكيل المثلية البريطانية فى البحرين فان تدهور الحالة الاقتصادية وانخفاض مستوى المعيشة فى البحرين هو الذى دفع بأفراد الأسرة الحاكمة فيها الى خطب ود الحكومة البريطانية مرة أخرى ، وبأن على ، كما قيل ، قد ذهب الى حد تهديد أخيه بالتخلى عنه ، اذا استمر فى تودده للأتراك والفرس وقد أكدت رسالته الأخيرة الى المقيم هذه الحقيقة ، فقد ذكر فيها « بأنه لم يوافق قط على تسليم سيادة البحرين الى فارس أو تركيا ، كما طلب فى رسالته الاجتماع بجونز فى بوشهر للبحث عن وسيلة لوضع حد لمطالب تركيا وفارس فى البحرين . وعلى الرغم من أن المقيم قد دعا عليا الى الحضور لمعرفة ما عنده من آراء ، الا أنه كان مقتنعا من أن استقبال محمد بن خليفة لميرزا مهدى قد اغلق الباب فى وجه أية محاولة لاجراء اتصالات رسمية بين البحرين والحكومة البريطانية . وبالتالى فقد اكتفى جونز بابلاغ كل من حكومة بومباى وشارلس اليسون فى طهران برغبة الشيخ (١) .

من وجهة النظر البريطانية أصبح الوضع فى البحرين لم يعد يحتمل السكوت ، فطالما بقى حاكم البحرين ينقل تبعية بلاده من فارس الى تركيا ، فان احتمال التزامه بنصوص معاهدة السلام البحرى قد أخذ يضعف ، بينما زادت احتمالات تورط الحكومة البريطانية فى مواجهة مع الدول الكبرى بسبب موقفه ، فلو حاولت كل من تركيا أو فارس وضع مطالبتهما بالسيادة على البحرين موضع التنفيذ فسوف يضطر محمد بن خليفة الى طلب العون من دول أخرى . وبالتالى فان الاعتراف بالسيادة لاحدى هاتين الدولتين على البحرين لم يكن هو الحل للأزمة ، لأنه لا الأتراك ولا الفرس ، يستطيعون السيطرة على حاكم البحرين . وسوف تكون النتيجة الحتمية لمثل هذا الحل هو أن يفلت محمد بن خليفة من نفوذ الدولة الوحيدة القادرة على السيطرة عليه ، ونعنى بها بريطانيا ، وعند زيارة الطرادين البريطانيين

---

(١) مرفق للخطابات السرية لحكومة بومباى .

الفنستون وفوكلاند للبحرين فى شهر فبراير كان العلمان الفارسى والتركى يرفرفان على البحرين . غير ان حاكم البحرين أكد لرباني الطرادين بأنه لا أهمية لوجود العلمين التركى والبريطاني ، وان كان قد حذرهما من أن يعتقدا بأنه راض عن موقف الحكومة البريطانية التى منعته من القيام بمهاجمة موانى الوهابيين على سواحل الأحساء ، وأنها تتردد فى تقديم المساعدة اليه بينما تقدمها بسهولة للآخرين . لم يكن حاكم البحرين يتوقع ردا على اسئلته هذه من ربانى الطرادين ، لأنه كان يعلم بأن البريطانيين كانوا مشغولين بقمع الاضطرابات التى كانت تنشب ضدهم فى الهند ، ولهذا لم يكونوا فى وضع يسمح لهم باثبات وجودهم فى الخليج (١) .

لم يكن محمد بن خليفة يعرف بأن الحكومة البريطانية كانت فى ذلك الوقت تفكر فى اتخاذ اجراء ما ، لأنهاء الأوضاع غير المستقرة فى البحرين ، وان تضمن التزام حاكمها باحترام تعهداته بالنسبة للأمن فى المنطقة — وفى شهر ديسمبر سنة ١٨٦٠ اقترحت حكومة بومباى على مكتب شئون الهند بأن تعترف رسميا باستقلال البحرين (٢) وقد وافق مكتب شئون الهند على أقتراح الحاكم . وفى الثامن عشر من فبراير ١٨٦١ بعث وزير الدولة السير سارلس وود برسالة الى حاكم بومباى الجديد السير جورج كلارك يقول فيها : « ان حكومة صاحبة الجلالة توافق على الاقتراح الذى عرضتموه .. » على الأخص الاقتراح الخاص باعتبار البحرين دولة مستقلة ، لا تخضع

---

(١) من جونز الى اندرسون ٩ و ١٠ و ٣٠ نوفمبر ١٨٦٠ (رقم ٣٤٤، ٣٤٨ و ٣٦٩ الادارة السرية) والى اليسون ١٨٦٠/١١/٣٠ (رقم ٣٦٨ الادارة السرية) .

(٢) مرفقات الخطابات السرية لبومباى مجلد ١٤٤ مرفق للخطاب السرى رقم ١ المؤرخ ١٨٦١/١/١٢ — قرار مجلس الادارة ١٨٦٠/١٢/٢٠ .

لا لتركيا ولا لفارس (١) ولم يبق بعد ذلك الا حلول الفرصة المناسبة لاعلان هذا الاعتراف ، وقد قدم هذه الفرصة محمد بن خليفة نفسه وذلك فى ربيع ١٨٦١ عندما تصرف على النحو الذى توقعته حكومة بومباى ، فقام بفرض حصار على سواحل الأحساء وتهديد الملاحة البحرية التجارية وعمليات صيد اللؤلؤ فى كل من القطيف والدمام ، ظنا منه أن تبعيته لتركيا وفارس سوف تحميه من اى رد فعل بريطانى . وقامت سفن الحاكم بالاستيلاء على سبع سفن تابعة للكويت ، وبوشهر ولنجة وساحل الهدنة داخل المياه الاقليمية للأحساء واخذت الى البحرين . كما أخذ الحاكم فى تضييق الخناق على التجار الهنود فى البحرين ، وأرغام أعداد كبيرة منهم على مغادرة البحرين ، وكان من بين هؤلاء وكيل المثلية البريطانية نفسه الذى كانت حياته معرضة للخطر .

وعلى أية حال فقد جاء الوقت المناسب لمحاسبة حاكم البحرين على تصرفاته . فأصدر جونز أوامره للأسطول البريطانى بالتجمع فى مياه البحرين وأبحر هو على السفينة الحربية أوكلاند فى الأسبوع الثالث من شهر مايو ، ووصل الى مشارف المحرق يوم ١٨ منه . وظل جونز لمدة عشرة ايام يحاول اقناع محمد بن خليفة برفع الحصار عن ساحل الأحساء والكف عن اساءة معاملة التجار الهنود المقيمين فى البحرين ، غير ان محاولاته كلها ذهبت سدى . فقد ظل الحاكم متمسكا بعناده وتحديه للأسطول البريطانى ، اعتمادا على وعود الفرس بوصول الأسطول الفرنسى الى المنطقة لنجدته . وهكذا ضرب بنصيحة المقيم عرض الحائط . وأخيرا أدرك جونز بأن الوضع لم يعد يحتمل السكوت ، وقد يؤدى الى مزيد من التدهور فى هيبة الحكومة البريطانية . وهكذا اصدر أوامره الى قائد الأسطول بالتحرك . وقد قام الأسطول على الفور بالاستيلاء على أفضل سفينتين من سفن الحرب الثالثة الحاكم وسحبها ، دون أن تطلق رصاصة واحدة . وهكذا استسلم محمد بن

---

(١) مجموعة الرسائل السرية الى الهند مجلد ١ من وود الى كلارك ١٨٦١/٢/١٨ (رقم ٢ الادارة السرية) .

خليفة ، وأوفد أخاه للتفاوض مع المقيم وتحقيق التسوية . ولما كان المقيم قد قرر مسبقا بأنه لن يقبـــل أية تسوية مع حاكم البحرين الا على أساس انضمامه الكامل الى نظام الهدنة البحرية ، كي تضـمن الحكومة البريطانية عدم اخلاله بالاتفاقات فى المستقبل ، فقد قام جونز بوضع صيغة لاتفـــاق بتضمن الخطوط العريضة لاتفاقية الهدنة ، وطلب من حاكم البحرين التوقيع عليه ، فى يوم ٣١ مايو وقع كل من محمد بن خليفة شيخ البحرين واخيـه على بن خليفة على الاتفاق المذكور بحضور جميع أفراد الأسرة البحرينية المالكة . كما تعهد حاكم البحرين بدفع تعويضات للرعايا البريطانيين عن الخســائر التى تعرضوا لها على يديه . وقد أعاد جونز احدى السفينتين اللتين استولى عليهما أسطوله . واحتفظ لديه بالسفينة الأخرى كضمان لحسن تصرف حاكم البحرين فى المستقبل (١) .

وقد تضمنت ديباجة الاتفاق مقررات مكتب شئون الهند حول وضـع البحرين باعتبارها دولة مستقلة وحاكمها محمد بن خليفة « حاكما مستقلا » وقد وقع حاكم البحرين بالاصالة عن نفسه وبالنيابة عن ورثته وخلفائه من بعده على « معاهدة سلام وصداقة مع الحكومة البريطانية » من أجل تنمية التجارة والمحافظة على الأمن لصالح جميع سكان المنطقة وحقهم فى ممارسة أعمـــالهم فى حرية وامان ، ففى الفقرة الأولى من الاتفاق وافق محمد بن خليفة على اعتبار جميع المعاهدات والاتفاقيات السابقة بين البحرين والحكومة البريطانية سارية المفعول ، ومن هـذه الاتفاقيات « المعاهدة العامة لعــام

---

(١) مرفقات الخطابات السرية الى بومباى مجلد ١٤٥ مرفق للخطـاب السرى رقم ٢٧ المؤرخ ١٨٦١/٧/٢٧ من جونز الى اندرسون ١٨٦١/٦/١٢ (رقم ب الادارة السرية) ومرفق معه المراسلات التمهيدية ونص الاتفـــاق بتاريخ ٢٠ ذى القعدة ١٢٧٧ وقد ورد نص الاتفاق في كتاب « المعاهدات » اعداد اتيشون فصل ١٠ ص ١١٨ — ١٢٠ .

١٨٢٠ » واتفاقيتا تجارة الرقيق لعام ١٨٧٤ و ١٨٥٦ . وفى الفقرة الثانية التى تشكل صلب الاتفاقية يتعهد حاكم البحرين فيها « بالامتناع عن كافة الأعمال غير المشروعة ومن أى نوع وعن ممارسة الحروب . أو القرصنة أو الاتجار فى الرقيق ، وذلك فى مقابل تأييد ومساعدة الحكومة البريطانية له فى الحفاظ على أمن المنطقة والدفاع عنها ضد اى عدوان يقع عليها من داخل المنطقة . وتتناول الفقرة الثالثة ، كيفية تسوية النزاعات البحرية التى تمس البحرين أو أحدا من رعاياها وفقا للقواعد المنصوص عليها فى اتفاقيات الهدنة ، اى أن يكون المقيم البريطانى هو المسئول عن حفظ الأمن فى الخليج، وان يكون الحكم فى كل النزاعات التى تنشأ عن هذا الوضع . كما حظر الاتفاق على محمد بن خليفة واتباعه من فرض عقوبات أو تعويضات عن المخالفات والانتهاكات التى ترتكب ، وبوجوب الابلاغ عنها الى المقيم للتصرف فيها وفق ما يراه ضروريا . كما أن الحاكم سيكون مسئولا عن دفع التعويضات والانتهاكات التى يرتكبها رعاياه .

أما البند الرابع وهو البند الأخير والهام فينص على معاملة الرعايا البريطانيين معاملة لائقة ، وألا تزيد الرسوم الجمركية التى تتقاضاها البحرين منهم عن السلع التى يستوردونها على ٥٪ وفى مقابل هذا تعهد المقيم برعاية الرعايا البحرينيين المقيمين فى ساحل عمان (١) .

وقد صدق الحاكم البريطاني العام للهند على هذا الاتفاق بتاريخ ١٩ أكتوبر ١٨٦١ ولم تستثن الضمانات الخاصة التى تعهدت بها بريطانيا بالاعتداءات الخارجية التى وردت فى البند الثانى من الاتفاق ، رغم أن مثل هذه الضمانات لم ترد فى معاهدة السلم الدائمة المعقودة فى عام ١٨٥٣ بين

---

(١) « المعاهدات » اتشبسيون .

بريطانيا وشيوخ ساحل الهدنة . ويرجع السبب فى تلك الضمانات الى الموقع الجغرافى للبحرين ، ولأن البحرين جزيرة ، فان الدفاع عنها لا يمكن أن يتم الا من البحر . بينما لا يمكن الدفاع عن المشيخات الساحلية الا بعمل مشترك بين القوات البرية والبحرية . وبالتالى فقد كان الاتفـــاق على الدفاع عن المشيخات ، وان كان عنصرا حيويا بالنسبة الى نظـام الهدنة ، الا أنه كان التزاما ضمنيا . ولعل الشيء الذى لم يوضع فى الاعتبار — عند ابرام اتفاقية البحرين — هو أن مثل هذه الضمانات بالنسبة للبحرين قد تؤدى الى احراج الحكومة البريطانية نظرا لوجود ممتلكات لآل خليفة فى قطر .

وكان من المتوقع أن يثير نبأ توقيع هذا الاتفاق غضبا فى فارس . وفى يوم ٢٥ أغسطس سلم ميرزا سعيد خان اليسون احتجاجا رسميا ضـــد اجراءات جونز فى البحرين أكد فيه حـق فارس فى البحرين ومشـمولا بالأدلة القاطعة التى تؤيد هذا الحق ، وقد رد اليسون على سعيد خان بأنه ليس مفوضا فى التحدث حول موضـوع البحرين نظرا الى التعليمات التى لديه ، وأبدى دهشته من اثارة حكومة فارس لهذا الموضـوع ، وهى التى اوضحت من قبل أنها تنوى تسوية هذه المشكلة عن طريق ايفاد مبعوث رسمى خاص الى انجلترا (١) غير أن الفرس لاذوا بالصمت بعد ذلك ، وان كانوا قد عبروا عن استيائهم هذا بطريقة اخرى عندما طالبوا بهدم المنزل الريفى

---

(١) « فارس والخليج » مجلد ١١٦ ، من اليسون الى راســيل ١٨٦١/٨/٢٨ (رقم ٨٥) ، ومرفق به صور من خطابات ميرزا سعيد خان. كما احتج السفير الفارسى فى باريس لدى السفير البريطانى ضد ما اسماه « بانتهاك جونز للاتفاق » فى البحرين . انظر لذلك مراسلات حكومة الوطن (سرى) مجلد ٥٦ من حسن على خان الى كولى ١٨٦٢/١/٤ ومرفق معه صورة من خطاب هموند (وكيل الخارجية) الى مارفيل (وكيـل مكتب الهند) ، ١٨٦٢/١/١١ .

الذى كان يقيم فيه طبيب المثلية خلال شهور الصيف ، بدعوى أن المبنى قد بنى دون الحصول على موافقة السلطات الفارسية ، غير أن السلطات الفارسية تجاهلت احتجاج اليسون الذى ذكر فيه بأن طبيب المثلية يستخدم هـذا المبنى كعيادة لتقديم العلاج للفقراء الفرس ، كما عرض أن يضع المبنى تحت تصرف السلطات المحلية لو شاءت . وفى شهر يناير وصل مبعوث خاص من طهران ليشرف على هدم المنزل . ونفذ الهدم ليلة ٢٥ يناير . وكاد أن يتم تدمير حديقة المنزل وانابيب المياه الخاصـة التابعة للمسكن الصـيفى للمقيم ، والذى يقع بجوار منزل الطبيب لولا تدخل حاكم اقليم فارس الذى اوقف عمليات الهدم (١) .

أما الباب العالى فلم يعترض على اجراءات جونز رغم دعواه بالسيادة على دول شرقى الجزيرة . وعلى أية حال فقد عاد الباب العالى يطالب بهذه السيادة فى أواخـر العام ، عندما قدم والى بغـداد احتجاجا للسلطات البريطانية على ابعادها محمد بن عبد الله وغيره من اتباعه المناوئين لحاكم البحرين من الدمام . وبعد ابرام الاتفاق مع البحرين توجه على بن خليفة الى بوشهر ، للتأكد من المقيم عمـا اذا كان سيقوم بتنفيذ تعليمات حكومة بومباى بابعاد المنشقين عن الدمام ، وليبلغه بأن اخاه الحاكم مستعد لدفع مخصصات سنوية فى حدود ٣٠٠٠ ريال نمسوى كمعاش لمحمد بن عبد الله فى حالة مغادرته للدمام . وقد شعر جونز بأن الظروف قد أصبحت مواتية للقيام بهذا الاجراء ، ولهذا بعث برسالة الى محمد بن عبد الله فى يونيو

---

(١) فارس والخليج مجلد ١١٦ من اليسون الى رسل ١٨٦١/١٠/٢٥ (رقم ١١٦) ومرفق معه خطابات الى ميرزا سـعيد خان ، ومرفقـات الخطابات السرية الى حكومة بومباى مجلد ١٤٦ مرفق للخطاب السرى رقم ٨ المؤرخ ١٨٦٢/٤/١٢ ، من جونز الى موريس (السكرتير السياسى لحكومة بومباى) ١٨٦٢/١/٣١ (رقم ١١ الادارة السرية) .

١٨٦١ ينصحه فيها بمغادرة الدمام هو وأتباعه ، وبأن يختار للاقامة أى مكان على الساحل بشرط الا يكون قريبا من البحرين كالكويت شمالا أو ابو ظبى جنوبا . كما بعث جونز برسالة أخرى الى الأمير فيصل يدعوه الى اقناع محمد بن عبد الله بالانصياع لأوامره بمغادرة الدمام ، وذكر فيها بأن استمرار وجود المنشقين فى الدمام يشكل عقبة فى طريق اقامة علاقات طبيعية بين نجد والبحرين (١) .

وقد مرت أربعة شهور دون ان يبدى محمد بن خليفة ما يدل على موافقته على طلب المقيم . غير أن النقص فى عدد الطرادات العاملة فى الخليج فى ذلك الوقت حال دون قيام جونز باجراء لارغام محمد بن خليفة على مغادرة الدمام . ولم تتوفر القوة البحرية اللازمة لاتخاذ هذا الاجراء قبل نهاية العام ، وفى ذلك الوقت وجه جونز الى محمد بن عبد الله انذارا بمغادرة الدمام قبل يوم ٢ نوفمبر ، ولما لم يمتثل محمد بن عبد الله لتعليمات جونز ، فقد أبحر جونز الى الدمام على السفينة أوكلاند يوم ٥ نوفمبر بعد أن سبقته الى المنطقة سفينة مسلحة وثلاثة طرادات . وعند وصول القوة الى الدمام فر محمد بن عبد الله منها . ولما كان جونز متأكدا بأن هذا الشيخ سوف يعود الى المنطقة بمجرد أن يغادرها جونز بأسطوله ، فقد أصدر أمرا الى رجال الأسطول بتدمير البلدة وجعلها غير صالحة كقاعدة العمل ضد خصمه . وقد قام الأسطول بقصف القلاع وتدميرها ونزلت مجموعة من رجال الأسطول لاحتلال البلدة . وقد استسلم اتباع محمد

---

(١) مرفقات الخطابات السرية الى حكومة بومباى مجلد ١٤٥ مرفق للخطاب السرى رقم ٣١ المؤرخ ١٨٦١/٩/١٢ من جونز الى موريس ١٨٦١/٦/٨ (رقم ٢٧ الادارة السرية) .

لابن عبد الله ، وتعهدوا بمغادرة الدمام وقد نفذوا تعهدهم هـــذا بعد ان أشعلوا النيران فى البلدة (١) .

تلقت بغداد أخبار انذارات جونز الى محمد بن عبد الله فى الأسبوع الأخير من شهر نوفمبر . وعلى الفور بعث أحمد توفيق باشا والى بغـداد باحتجاج رسمى الى الكولونيل كامبل القنصل البريطانى العام فى العراق على اجراء جونز بطرد محمد بن عبد الله من الدمام ، وقد ذكر فى احتجاجه أن محمد بن عبد الله يتمتع بحماية الأمير فيصل قائم مقام نجد ، وان الدمام تقع ضمن ســـيادة السلطان العثمانى (٢) وقد رد كامبل على الوالى بانه لا يعرف شيئا عن الموضوع ، ولكنه واثق من أن جونز لم يكن يهدف الا الى المحافظة على سلامة البحرين التى أكد بانها « امارة مستقلة » تربطهـــا ببريطانيا العظمى معاهدات صداقة (٣) . وبعد ثلاثة أسابيع وصلت انباء لتوفيق باشا عن الهجوم الذى قام به جونز على منطقة الدمام وطرد اللاجئين منها . فعاد توفيق باشا وأرسل احتجاجا آخر الى كامبل ندد فيه باجراء المقيم ووصفه بأنه انتهاك صريح للسيادة التركية . كما أعرب عن أسفه على أن تأكيدات كامبل بشأن أهداف المقيم البريطانى لم تكن تتفق مع تصرفاته(٤) .

---

(١) خطاب سرى رقم ٤ المؤرخ ١٨٦٢/٢/١٢ من جونز الى موريس ١٨٦١/١١/٢٣ (٥٤ الادارة السرية) .

(٢) مرفق للخطاب السرى رقم ٢ المؤرخ ١٨٦٢/٢/١٢ من أحمـد توفيق باشا الى كامبل ١٨٦١/١١/٢٦ ومرفق بخطاب كامبل الى السير بلوار (سفير بريطانيا فى القسطنطينية) ١٨٦١/١٢/٤ رقم ٣٨ .

(٣) من كامبل الى أحمد توفيق باشا ١٨٦١/١١/٣٠ .

(٤) من أحمد توفيق باشا الى كامبل ١٨٦١/١٢/١٨ ومرفق بخطاب كامبل الى بلوار ١٨٦١/١٢/٢١ (رقم ٤٠) .

اما كامبل فقد رفض أن ينساق مع الوالى فى موضوع مناقشة مدى السيادة العثمانية فى شبه الجزيرة وحقائقهـــا ، ولكنه ذكر للوالى بأن الحكومة البريطانية كانت ولا تزال على اتصالى مبـاشر مع أمير نجد ومع قبائل ساحل الأحساء الخاضعة له ، وبأنها سوف تعتبر أمير نجد مسئولا عن أية اضطرابات أو قلاقل يحدثها رعاياه تهدد الأمن فى المنطقة .

كما أوضح كامبل الأسباب التى حالت بينه وبين المضى فى مناقشة هذا الموضوع مع السفير البريطانى فى القسطنطينية عنـدما أحال اليه احتجاج والى بغداد :

« على الرغم من انه لا مجال للانكار بأن الأمير فيصل ظلت تبعيته قائمة منذ غزو محمد على باشا لنجد فى عام ١٨٣٩ — ١٨٤٠ ، الا أن هذه التبعية كانت تتسم بالطابع الدينى . والحقيقة المؤكدة أن الباب العالى لم يقم فى أى وقت من الأوقـات بفـــرض ســـيطرته أو مد نفـــوذه على منطقـــة نجـــد . وتـؤكد الأحـــداث ذلك فى عـــدم اســـتطاعة العثمـــانيين منع الوهابيين واتباعهم من ممارسة القرصنة ، مما يؤكد أن العثمانيين لم تكن لهم أى ســـيطرة على منطقة نجد وانهم لم يقوموا بأى عمـــل لمنع أى انتهاك للحقوق الدولية أو ردع العدوان ، بحيث يخفف من الأعباء الملقاة على السلطات البريطانية للمحافظة على الأمن والتزامها بخدمة التجارة فى منطقة الخليج . والحقيقة المؤكدة أن للباب العالى لم يكن يملك القدرة أو السلطة فى معاقبة اتباعه أو ارغامهم على احترام القوانين ، نظرا لعدم وجود ادارى للأتراك فى المنطقة . وعلى ضوء خبرتى بالمسئولية التى يتولاها المقيم البريطانى فى الخليج وفقا لتعليمات حكومة الهند فى هذا الشأن ، فاننى على يقين بأن السياسة البريطانية المعمول بها فى منطقة الخليج حتى الآن سوف تتأثر الى حد كبير اذا ما تأزمت العلاقات بين المقيم البريطانى وأمير نجد ، واضطرار الحكومة البريطانية الى سحب الاشراف البريطانى المباشر

على سواحل الوهابيين »(١).

لم يناقش الباب العالي هذا الموضوع مع السفير البريطاني مرة اخرى بصورة جدية الا بعد وفاة الأمير فيصل ، كما أن الأمير فيصل نفسه لم يتطرق الى موضوع الاجراءات البريطانية في الدمام أو الى اتفاق البحرين الذي عقد في شهر مايو السابق ، فقد يكون من المحتمل أن الأمير فيصل قد شعر بالارتياح من ابعاد اللاجئين الذين طالت اقامتهم في الدمام كثيرا أو تجاوزت كل حدود الكرم العربي . ولم يحاول الأمير فيصل خلال الفترة الباقية من حكمه الاحتكاك بحكام البحرين ، وانما تركهم لشأنهم اذا استثنينا مطالبته لهم بدفع الزكاة من وقت لآخر .

في أعقاب زيارة عبد الله بن فيصل عام ١٨٥٣ واتمام اتفاقية الزكاة في ذلك العام ظل الوضع في سلطنة عمان هادئا نسبيا لعدة أعوام . غير أن السلطنة كانت على اية حال تتعرض لتهديدات أخرى تتمثل في الاضطرابات التي بدأت تتفجر في ممتلكاتها الخارجية وعلى الأخص في مناطق زنجبار وبندر عباس وكذلك الصراع الذي كان يدور بين أفراد الأسرة الحاكمة ، مما دعا السيد سعيد الى تفضيله الإقامة في زنجبار بدلا من مسقط وتسليم السلطة لنجله السيد ثويني ، غير أن أخلاق السيد ثويني ومواهبه لم تكن في المستوي الذي يؤهله لحكم عمان ، فقد كان

---

(١) مرفقات الخطابات السرية الي بومباي مجلد ١٤٦ مرفق للخطاب السري رقم ٢ المؤرخ ١٨٦٢/٢/١٢ من كامبل الى بلدار ١٨٦٢/١/١ (رقم ١١) .

شخصا متناقضا ، كان يتساهل فى مواقف الحزم ويتردد فى مواقف الحسم ؛ وظل حكمه يعانى من التآكل الداخلى ، والى حد ما فقد كان السيد ثوينى ضحية للأقدار والظروف ، فالمشاكل التى ترتب عليه أن يواجهها كانت بوجه عام اكثر تعقيدا من تلك التى كان يواجهها والده فى حياته ، كما كان سيىء الحظ ، فقد كان يفشل دائما فى خططه ، اما بسبب تدخل خارجى ، او بسبب تصرفه بحيث تبوء محاولاته بالفشل .

فى مطلع عام ١٨٥٤ قررت حكومة فارس انهاء عقد ايجار جزيرة بندر عباس وملحقاتها الى سلطان مسقط واستعادة السلطة الفارسية عليها دون اخطار السلطان بذلك ، وعندما احس السيد ثوينى بما كان يبيته له الفرس ، استنجد بارنولد كامبل المقيم البريطانى فى الخليج للاستعانة به فى منع الفرس من استعادة بندر عباس منه بالقوة ، كما ناشد سعيد بن طحنون شيخ ابو ظبى امداده ببعض السفن والرجال للدفاع عن بندر عباس ضد الفرس ، كما اعد من جانبه قوة عسكرية للقيام بتنفيذ خطته . وقد لبى سعيد بن طحنون طلب السيد ثوينى على الفور وخرج بأسطوله من السفن الى بندر عباس فى أواخر فبراير . وعند وصول تقرير وكيل المثلية البريطانية فى الشارقة عن تحرك شيخ بنى ياس ، بعث اليه المقيم بتحذير عن طريق قائد الأسطول البريطانى فى الخليج بعدم التدخل فى النزاع . وقد اوضح له فى رسالته بأن اى تدخل من جانبه ضد الفرس سيكون بمثابة خرق للخط الملاحى المتفق عليه ، الأمر الذى يتعارض مع نصوص معاهدة السلم الدائمة التى عقدت فى العام السابق . ولعل أكثر ما كان يخشاه كامبل هو ان يحاول خصوم بنى ياس التقليديون الانحياز

الى جانب الفرس ، وبذلك يدفعون بالمنطقة الى حرب بحرية شاملة (١) غير أن تحذير كامبل وصل الى طحنون بعد اقلاعه بالأسطول من ابو ظبى ولم يتسلمه قبل يوم ٨ مارس عندما كان على مشارف ميناء بندر عباس . فى نفس اليوم قام الفرس بهجوم على الميناء شنوه من الجهة الداخلية ، وتمكنوا من الاستيلاء على بندر عباس بعد مقاومة طفيفة . والشىء الوحيد الذى حققه تحذير كامبل لشيخ ابو ظبى هو أن سعيد بن طحنون امتنع عن مساعدة الحامية المسقطية داخل الميناء ، مما ترك انطباعا بأن المقيم البريطانى قد انحاز الى الفرس ضد سلطان مسقط (٢) .

كان طبيعيا الا يعود السيد / ثوينى الى طلب المساعدة من كامبل لاسترداد بندر عباس من الفرس ، وانما أخذ فى اعداد حملة عسكرية لهذا الغرض بناء على أوامر تلقاها من والده السيد سعيد . وفى أواخر شهر يونيو ١٨٥٤ أبحرت الحملة ، وفى اليوم السابع من اغسطس نجح السيد ثوينى فى طرد الفرس من حامية بندر عباس ، وكنتيجة لذلك جاء دور الفرس لطلب المساعدة من بريطانيا . فبعد مرور بضعة أيام على سقوط

---

(١) مرفقات الخطابات السرية الى بومباى مجلد ١١٨ مرفق للخطاب السرى ٢٣ المؤرخ ١٤ ابريل ١٨٥٤ من كامبل الى ماليت ١٨٥٤/٣/٢ (رقم ٧ الادارة السرية ، ومرفق به صورة من خطاب كامبل الى الكومدور روبنسون ١٨٥٤/٢/٢٤ (رقم ٦٣ الادارة السرية) .

(٢) نفس المصدر مرفق للخطاب السرى رقم ٢٧ المؤرخ ١٨٥٤/٤/٢٨ من كامبل الى ماليت ٢١ و ٣١ مارس ١٨٥٤ (رقم ٩ الادارة السرية ورقم ١١٧ الادارة السياسية) ومرفق به صورة من خطاب روبنسون الى كامبل ١٨٥٤/٣/١٥ (رقم ٥٤) .

حامية بندر عباس فى أيدى قوات السيد ثوينى ، تلقى وليم تايلور طومسون القائم بالاعمال البريطانى فى طهران استفسارا من الحكومة الفارسية عما إذا كان فى وسع بريطانيا التوسط لحل النزاع بينها وبين عمان ، واجراء الترتيبات اللازمة لارسال ممثل الى طهران من قبل السيد ثوينى لاجراء مفاوضات لحل المشكلة . غير أن السيد سعيد رفض على اية حال فكرة ارسال مبعوث عمانى الى طهران عندما بلغه الاقتراح ، الا إنه أبدى استعداده لقبول الوساطة البريطانية بشرط ان تؤدى الى استرداد مسقط لنفوذها السابق فى بندر عباس ، والى عدم زيادة الايجار أو الرسوم عن الميناء (١) لأن السيد سعيد لم يكن يهتم فى ذلك الوقت بموضوع المفاوضات ، الا أن موقفه كان يتسم بالاعتدال . وفى الوقت الذى كان الفرس يلوحون له بالمفاوضات كانوا من ناحية أخرى يستعدون فى شيراز لاسترداد بندر عباس من العمانيين بالقوة . وفى يوم ٢٩ نوفمبر اجتاحت القوات الفارسية بندر عباس وتمكنت من ابادة افراد الحامية العمانية بأكملها (٢) .

(١) مرفقات الخطابات السرية الى بومباى مجلد ١٤٠ مرفق للخطاب السرى رقم ٦٥ المؤرخ ١٨٥٤/١١/٤ من طومسون الى كامبل ١٨٥٤/٨/١١ ومرفق للخطاب السرى رقم ٢١ المؤرخ ١٨٥٤/١٢/١٤ من كامبل الى طومسون ١٨٥٤/١٠/٢ (رقم ١٠ ب الادارة السرية) ومرفق به صورة من خطاب سعيد الى كامبل المؤرخ ١٢ و ٢٢ ذى الحجة ١٢٧٠ — ٦/و ١٨٥٤/٦/١٦ .

(٢) وقد احتفلت طهران بهذا النصر بطريقة غريبة فقد كتب طومسون بتاريخ ٢٤ مايو يقول بأنه قد وقع منذ بضعة أيام حادث يثير الاشمئزاز وذلك بحضور الشاه خلال عرض عسكرى عقد بالقرب من بوشهر عندما =

وقد اضطر السيد سعيد بعد هذه النكسة الى قطع اقامته فى زنجبار والعودة فورا الى مسقط لمواجهة الموقف والعمل على استعادة بندر عباس من الفرس . وحتى ذلك الوقت كان السيد سعيد يعارض مشروع الوساطة البريطانية فى النزاع ، سيما وان السلطات البريطانية لم تكن مستعدة لضمان أى تسوية قد يتوصل اليها الجانبان .

خلال الشهور الاولى من عام ١٨٥٥ ركز كامبل نشاطه على فرض رقابة جادة على زعماء ساحل الهدنة ، للحيلولة دون تدخلهم فى النزاع القائم بين مسقط وفارس . ولكن السيد سعيد لم يكن راضيا عن هذا الموقف واعرب عن استيائه من كامبل على الاجراءات التى اتخذها فى العام الماضى لمنع حاكم ابو ظبى من مساعدته وكان يأمل أن يكون موقف الحكومة البريطانية أكثر تفهما ، وعلى الأخص عن البادرة التى اتخذها قبل عام بالتنازل للبريطانيين عن جزر كوريا موريا (١) . ولهذا قرر السيد سعيد

—غرض رأس نحو ٣٠٠ عربى قيل انهم ذبحوا فى بندر عباس ، وكانت الرؤوس مرفوعة على أطراف الحراب ، ثم عرضت بعد ذلك الرؤوس على الجمهور عند أحد مداخل البلدة حيث يتم اعدام المجرمين (مكتب شئون الهند) فارس والخليج مجلد ١٠١ ، من طومسون الى كلارندون ٢٤ مارس ١٨٥٥ (رقم ٤٠) بعد احتجاج طومسون الى رئيس وزراء فارس ثم نقلت الرؤوس من الميادين العامة .

(١) يمكن الاطلاع على عملية التنازل عن هذه الجزر وأسباب ذلك التنازل فى مؤلف كوبلاند « أفريقيا الشرقية وغزاتها » حيث تناولها المؤلف بالتفصيل فى فصل ١٧ .

الدخول فى مفاوضات مع الفرس عن طريق شيخ القواسم سلطان بن صقر الذى مازالت شهيته السياسية متفتحة للمزيد من المكاسب رغم بلوغه الخامسة والثمانين من العمر . ولكى يدخل السيد سعيد المفاوضات مع الفرس من مركز القوة فقد إستولى على حامية قشم ليفرض منها حصارا بحريا على بندر عباس . غير أن الفرس لم يكترثوا لهذا الاجراء ، وبقوا متمسكين بمطالبهم برفع قيمة الايجار نظير موافقتهم على تجديد الاتفاق كما طلبوا مبلغ ٣٧٫٠٠٠ تومانا كبقشيش (١) .

لم تسفر المفاوضات بين الجانبين عن شىء ، وفى شهر نوفمبر ١٨٥٥ طلب السيد سعيد من شارلس مورى ، الوزير البريطانى المفوض فى طهران التوسط مع الحكومة الفارسية حول هذا الموضوع . غير أن طلب السيد سعيد وصل متأخرا الى الوزير البريطانى الذي كان قد قطع العلاقات الدبلوماسية مع فارس (٢) قبل وصول خطابات السيد سعيد . ورغم ذلك فقد كان المسئولون البريطانيون يساورهم الشك فى جدية وصدق السيد سعيد فى طلب المساعدة من بريطانيا . وفى نفس الشهر وصل الى بندر عباس وفد من مسقط ثم توجه منها الى شيراز لاجراء مفاوضات مباشرة

---

(١) مرفقات الخطابات السرية الى بومباى مجلد ١٢١ مرفق للخطاب السرى رقم ٢٣ المؤرخ ١٩ مارس ١٨٥٥ من كامبل الى طومسون ، ١٨٥٥/١/٣١ ومجلد ١٢٢ مرفق للخطاب السرى رقم ٣٩ المؤرخ ١٨٥٥/٥/٢٦ من كامبل الى طومسون ١٨٥٥/٣/١٥ .

(٢) « فارس والخليج » مجلد ١١٠ من مورى الى كلارندون ١٨٥٥/١١/٢٠ (رقم ٨٥) .

مع أمير اقليم فارس (١) غير أن المفاوضات توقفت بين الجانبين وفى إوائل سنة ١٨٥٦ قرر السيد سعيد القيام بمحاولة أخرى لاستعادة بندر عباس من الفرس عن طريق القوة ، الا أنه فشل فى هذه المحاولة . لسبب رئيسى وهو انه لم يحصل على مساعدة من زعماء ساحل الهدنة نظرا لتدخل الكابتن جونز الذى اصبح يشغل منصب المقيم فى بوشهر خلفا لكامبل . وقد نصح جونز السيد سعيد بأن يتذرع بالصبر . وخلال المحادثات التى عقدتها الحكومة البريطانية فى شهر ابريل ١٨٥٦ فى القسطنطينية حول اعادة العلاقات الدبلوماسية بين فارس وبريطانيا اشترطت الأخيرة ابرام اتفاق جديد بشأن بندر عباس بين فارس ومسقط . غير أن السيد سعيد رفض نصيحة المقيم ولم يكن حتى ذلك الوقت قد حقق أى نجاح من طلبه الوساطة البريطانية فى النزاع كما لم يكن متفائلا من هذه الناحية . ونظرا لخيبة أمله ومخاوفه وضعفه بسبب المرض الذى كان يعانيه تمكن الفرس من فرض تسوية عليه فى ربيع ١٨٥٦ تعتبر فى صالحهم (٢) وبموجب هذه

---

(١) مرفقات الخطابات السرية الى حكومة بومباى مجلد ١٢٣م رفق للخطاب السري رقم ٧٧ المؤرخ ١٨٥٥/١٢/١٧ من جونز الى اندرسون ، بوشهر ١٨٥٥/١١/١٩ (رقم ٤٠٤ الادارة السياسية) .

(٢) مرفقات الخطابات السرية الى بومباى مجلد ١٢٥ مرفق للخطاب السرى رقم ٤٥ المؤرخ ١٨٥٦/٦/٢٥ من جونز الى اندرسون ١٨٥٦/٥/٣٠ (٤٧ الادارة السياسية) ومجلد ١٢٦ مرفق للخطاب السرى رقم ٦٦ المؤرخ ١٨٥٦/٩/١٢ من جونز الى اندرسون ١٨٥٦/٨/٢٧ (رقم ١٧ الادارة السرية) .

التسنوية جدد له ايجار بندر عباس ولكن بايجار يبلغ ضعفين ونصفا عن قيمة الايجار السابق أى بمبلغ ١٦٠٠٠ تومان فارسى . كما استعادت فارس سيادتها الكاملة على جزيرتى هرمز وقشم الخاضعتين سابقا لسلطان مسقط الذى ورث السيادة عليهما من والده السيد سلطان بن أحمد الذي كان قد استولى عليهما فى عام ١٧٩٨ . وألحقت الجزيرتان اداريا إلى بندر عباس ، وقد اضيفت الى بنود عقد الايجار الجديد بعض الجزر التابعة لفارس وهى (طازيان ، وشامل ومنيات الخ) وتشمل المنطقتين الساحلية والداخلية بدءا من نقطة تقع الى الجنوب الغربى من بندر عباس وتلتف حول رأس جاشك ثم الى ما وراء الرأس حتى نهر سوديج (١) كما نصت الاتفاقية على عدم

(١) هذه هى الحدود الشرقية لفارس كما اوضحها الاب بادجر فى مذكرة له بعنوان « علاقات فارس السياسية بدولة مسقط » فى ١٨٦٣/١٢/٢٣ ، وقد تم اعداد هذه المذكرة بشأن المطالب الاقليمية لفارس فى مكران وقد أرفق بالمذكرة صورة من عقد الايجار حصل عليه بادجر من السيد ثوينى فى سنة ١٨٦١ أنظر كتاب (ائمة وسلاطين عمان) ص ٢١٧ اشارة رقم ١ وبخريطة الجغرافيا السياسية للمنطقة . راجع مكاتبات حكومة الوطن (شرى) مجلد ٥٧ و ٥٨ وكذلك مرفقات الخطابات السرية الى بومبساى مجلد ١٤٥ من بادجر الى فورش عدن ١٨٦١/٦/٣ (رقم ٩ الادارة السرية) (ولجنة مسقط وزنجبار) وتاريخ العقد فى شهر شعبان ١٢٧٢ الموافق ابريل ومايو ١٨٥٦ . وقد اعيد نشره فيما بعد فى كتاب « المعاهدات » اعداد اتيشون فصل ١٠ ملحق ٤٥) وهناك صيغة اخرى للعقد وردت فى كتاب متشيسون فصل ١٠ ملحق ٢٨) حصلت عليه المفوضية البريطانية فى طهران وترجمه جى . دبليو . ودهاوس. وهذه النسخة تختلف من اوجه كثيرة عن نسخة بادجر ، =

اقامة تحصينات جديدة في بندر عباس ، وان يتم ردم الخندق الذى يحمى البلدة من الداخل ، كما نصت على وجوب رفع الاعلام الفارسية على القلاع، واطلاق التحيات في الاعياد الوطنية وعند عيد ميلاد الشاه (١) وفي حالة عبور القوات الفارسية الى مكران في بلوشستان عن طريق بندر عباس ، ينبغي تقديم كافة الخدمات والموارد التي تحتاج اليها . كما يتعين على السيد سعيد ان يقبل اقالة الحاكم المعين من قبله عندما يطلب منه حاكم اقليم فارس ذلك وتعيين بدل منه . كما يتعين على السيد سعيد ان يمتنع عن السماح لوكلاء الدول الاجنبية بدخول بندر عباس او الى أي من ملحقاتها، كما نص الاتفاق على الا يتنازل سلطان مسقط عن أى جزء من اراضى فارس لأى دولة اجنبية ، وأن يلتزم بالدفاع عنها وضد اي عدوان عليها . ونص الاتفاق على أن تكون مدة العقد عشرين عاما غير قابلة للتجديد الا بموافقة الحكومة الفارسية ، وأن العقد محصور في السيد سعيد ومن بعده انجاله فقط (٢) .

= ويحدد رد هاوس تاريخ ابرام العقد ١٨٥٦/١١/١٧ غير أن الديباجة تشير انه كنسخة من المكاتبات المتبادلة في سنة ١٢٧٢ الهجرية . وهذه مع تقارير جونز المؤرخة ٣٠ مايو و ١٨٥٦/٨/٢٧ والتى تشير الى تجديد العقد يوضح أن التاريخ الذى ورد في ترجمة بادجر هو التاريخ الطبيعى .

(١) في الصيغة التى ترجمها رد هاوس لم ترد اشارة الى اطلاق التحية الرسمية ، وانما فقط الى رفع العلم الفارسي في أيام الجمعة والاعياد الرسمية وعيد ميلاد الشاه . .

(٢) لقد تم الاتفاق على هذه الشروط مع السيد سعيد لتكون سارية المفعول معه ثم مع انجاله من بعده . اما في حالة انتقال الحكم في مسقط الى اى مغتصب فان وزراء حكومة فارس يعتبرون غير ملزمين لتنفيذ تلك الشروط (المادة ١٢ من ترجمة بادجر لصيغة المعاهدة) ولم يرد ذكر لهذه

لبى السيد سعيد نداء ربه بعد ان غادر عاصمة سلطنته للمرة الاخيرة على ظهر الفرقاطة كوين فيكتوريا يوم ١٨٥٦/٩/١٥ ، وكان يخالجه شعور مبهم بأنه قد لا يقدر له أن يرى عاصمته مرة أخرى خلال حياته . وقد ودع والدته الوداع الأخير وقال لها بأنه قد لا يراها مرة أخرى . ومن الغريب أن السيد سعيد قد حمل معه عددا من الألواح الخشب التى طلب اعدادها له فى مسقط ، وأمر بأنه فى حالة وفاة أحد من الركاب او المرافقين فينبغى وضع جثمانه فى صندوق من هذه الالواح وايصاله الى زنجبار وبأن لا يتم دفنه بأى شكل من الأشكال فى البحر (١) .

وفى يوم ١٩ اكتوبر لفظ السيد سعيد أنفاسه الأخيرة بينما كانت الفرقاطه تسير بالقرب من جزر سيشل ، وقد تم دفنه فى زنجبار بعد أسبوع من وفاته ، وكان عمره يومئذ يناهر الخامسة والستين . وعندما تلقت مسقط أنباء وفاة السيد سعيد ضجت البلاد بالنحيب عليه ، كما

= الشرط فى ترجمة رد هاوس للمعاهدة ، كما لم ترد اى اشارة الى مدة سريان العقد . ويؤكد صحه صيغة بادجر رد هاوس للمعاهدة ، كما لم ترد أى اشارة الى مدة سريان العقد . ويؤكد صحة صيغة بادجر للمعاهدة خطاب ثوينى الى جونز بتاريخ ١٨٥٧/٤/٢٥ حيث سرد وصفا للعقد . انظر (مكتب شئون الهند) فارس والخليج مجلد ١١٢ من ثوينى الى جونز ٢٩ شعبان ١٢٧٣ وقد ارفق صورة منه بخطاب أوترام الى كلارندون بتاريخ ١٨٥٧/٦/٤ .

(١) من هيمرتون الى حاكم بومباى ١٨٥٦/١١/٨ وقد اشار اليه كوبلاند فى افريقيا الشرقية وغزاتها ص ٥٥٣ .

يذكر المؤرخ العماني ابن رزيق « الى درجة أن اهتزت الجبال تأثرا من ذلك الموقف » (١) .

خلف السيد سعيد لانجاله مملكة عريضة مترامية الأطراف ، وتضم أجزاء واسعة من سواحل شبه الجزيرة وأفريقيا من راس مسندم فى أقصى الشمال حتى راس ولجادو فى أقصى الجنوب . واذا كانت هذه المملكة قد دب فيها التآكل ، وعانت من الاضطرابات السياسية والاقتصادية الا انها مع ذلك كانت قادرة على الحركة والحياة بفضل مواهب حاكمها وكفاءاته . اما انجال هذا الحاكم فلم تكن لديهم تلك الكفاءات : فأكبرهم السيد هلال كان قد جرده السيد سعيد من حقوق الارث وذلك لانتهاكه عرض احدى جواري والده السلطان ، وان كان من المرجح أن السيد هلال كان ضحية لمؤامرة دبرتها ضده حريم القصر (٢) وقد توفى السيد هلال فى منفاه بعدن عام ١٨٥١ ، ومن بين انجال السيد سعيد الخمسة عشر الباقين ، كان ابرزهم أربعة هم السيد ثوينى والسيد تركى فى عمان والسيد ماجد والسيد برغش في زنجبار ، وبما أن هؤلاء الأربعة كانوا اخوة من الأب ، فقد كانت العلاقات بين أمهاتهم تتسم بالكراهية والدسائس ، حيث كانت كل أم منهن تحاول أن تحظى بنصيب أكبر من اهتمام الأب وعطفه (٣)

---

(١) « ائمة وسلاطين عمان » ص ٢٦١ — بادجر .

(٢) انظر غولين (وثائق عن تاريخ افريقيا الشرقية فصل ٢ ص ٢٢٥ — ٢٢٦) وغولين فى هذا الكتاب يدحض هذه الرواية عن السيد هلال الذى كان معروفا بعزوفه عن النساء .

(٣) كان للسيد سعيد جوار كثيرات . وعلى سبيل المثال فقد كانت والدة السيد ثوينى من جورجيا ووالدة . هلال من الحبشة بينما كانت والدة خالد من مالبار في الهند .

وقد اخفى السيد ثوينى خبر وفاة ابيه عن بقية أخوته كى يضمن اولا ولاء قوات الحاميات فى المدن الرئيسية من البلاد (١) . اما فى زنجبار فقد حاول برغش الإستيلاء على السلطة فى نفس الليلة التى وورى فيها جثمان أبيه التراب ، غير أن محاولته لم تفلح ، ربما بسبب تدخل اتكنس همرتون المعتمد السياسى البريطانى فى زنجبار ، ومساعدته لتنصيب ماجد حاكما على زنجبار (٢) وبهذا التعيين ربما يكون البريطانيون قد حققوا وصية السيد سعيد بتولى ماجد الحكم بعد موته ، ففى عام ١٨٤٤ بعث السيد سعيد برسالة الى وزير خارجية بريطانيا اللورد ابردين جاء فيها بالحرف الواحد :

« انا نعين وننصب نجلنا السيد ماجد سلطانا على ممتلكاتنا فى أفريقيا ، كما نعين نجلنا الآخر السيد ثوينى سلطانا على جميع ممتلكاتنا فى عمان والخليج وسواحل هذا الخليج .. » (٣) وعند وفاة السيد خالد بعد بضعة أشهر من مغادرة السيد سعيد زنجبار الى مسقط فى سنة ١٨٥٥ عين ماجد واليا على زنجبار وغيرها من ممتلكات السيد سعيد الأفريقية ، وكحل لهذه المشكلة رشح ماجد لولاية صحار ، بينما لم يرشح برغش لأى منصب ، ولهذا فلم يكن من المتوقع أن يقبل كل من برغش وتركى هذا الوضع ، وبالمثل لم يكن من المتوقع ان يقبل السيد ثوينى مساواته بالسيد ماجد أو بالسيد تركى . وبالاضافة الى ذلك فقد كانت

---

(١) أئمة وسلاطين عمان ص ٢٦١ .

(٢) افريقيا الشرقية وغزاتها ص ٥٥٤

(٣) أئمة وسلاطين عمان ص ٢٦١ .

زنجبار مصدر الثروة لمسقط ، وبالتالى لم يكن ممكنا أن يقبل السيد ثوينى أن يحرم من هذا المصدر المالى الوفير .

وفى مستهل عام ١٨٥٧ عقد السيد ثوينى اتفاقا مع السيد ماجد تعهد فيه الأخير بدفع مبلغ ٤٠،٠٠٠ ريال نمسوى كل عام الى أخيه في مسقط، مقابل أن يحصل السيد ماجد على حصة سنوية من الجياد العمانية . غير أن الغرض من هذا الاتفاق لم يكن واضحا ، لأن كلا من الأخوين قدم تفسيرا مناقضا لتفسير الآخر للاتفاق . وعلى أية حال فقد نقض ماجد هذا الاتفاق وأوقف دفع المبلغ الذى اتفق عليه ، فى الوقت الذى أوفد وكيله الى مسقط لاستلام نصيبه من الجياد . وفى نهاية العام أعلن السيد ثوينى أنه قرر حسم الخلاف بينه وبين أخيه السيد ماجد بشكل نهائى وحاسم فأبحر بأسطوله الحربى وبرجاله من القبائل العمانية الى زنجبار (١) .

أثار احتمال نشوب صراع واسع بين أنجال السيد سعيد قلق حكومة بومباى ، فبادرت بالايعاز الى المقيم البريطانى فى الخليج الكابتن جونز بأن يتوجه الى مسقط ، ويبذل أقصى ما فى وسعه لاقناع السيد ثوينى بالعدول عن خطته لغزو زنجبار ، كما أرسل الطراد البريطانى إسابى على وجه السرعة الى زنجبار فى بداية عام ١٨٥٧ لدعم موقف السيد ماجد وتقديم الحماية للمعتمد السياسى البريطانى والرعايا البريطانيين الهنود المقيمين هناك (٢) . وفى ١٠ من فبراير تبين أن التعليمات التى أرسلت الى جونز

(١) مرفقات الخطابات السرية الى بومباى مجلد ١٣٨ مرفق للخطاب السرى رقم ٢٠ المؤرخ ١٨٥٩/٢/٨ من حزقيل بن يوسف (وكيل المقيم فى مسقط) الى اندرسون ١٨٥٨/١٢/١٥

(٢) نفس المصدر: قرار مجلس الإدارة ١٨٥٩/١/٢٠ وخطاب من اندرسون الى الكومدور ويلسلى (قائد عام أسطول الهند) ١٨٥٩/١/٣١ و ١٨٥٩/٢/٣ (رقم ٢٦٠ و ٢٩٨ الادارة السرية) .

وصلته متأخرة وبعد ان أبحر السيد ثويني بالفعل على راس الحملة التى كانت تتألف من الفرقاطه كارولين والكورفيت كازلو والفرقاطه رحمـــانى وديستة من السفن (من طراز البغلة) وعلى متنها ٢٥٠٠ مقاتل ، وهنـــا تصرف حاكم بومباى اللورد الفنستون بسرعة فبعث فى ١١ فبراير سكرتيره العسكرى اللفتنانت كولونيل راسل على السـفينة « البنجاب » لاعتراض أسطول السيد ثوينى ، وتسليمه خطابا منه لالغاء الخطة واحالة موضــوع الخلاف مع أخيه ماجد الى الحاكم . التقى راسل بأسطول السيد ثوينى فى منطقة قريبة من مدينة صور فى عمان وسلمه خطاب الحاكم . وقد وافق السيد ثوينى على طلب حاكم بومباى ، وأبلغ المبعوث انه ســوف يعـــود الى مسقط ويرسل سفينة لاستدعاء طليعة الحملة للعودة الى البلاد (١) .

وقد بعث قرار السيد ثوينى الارتياح فى نفس السيد ماجد ، وان لم يضع حدا لمشاكله . ففى الشهور الأولى من عام ١٨٥٩ ، كانت زنجبـــار تغلى بالاضطرابات نظرا للأخبار التى وردت عن عزم السيد ثوينى الهجوم على زنجبار ، مما دفع بأعداد غفيرة من عرب اليمن وحضر موت وعمان للتوجه الى زنجبار للاستفادة من المذابح المتوقعة فى الجزيرة ، ونهب ما يمكن نهبه من أموال وقد وصلت الى ميناء زنجبار ثمان من سفن أسطول السيد

---

(١) سجل الخطابات السرية الى بومباى مجلد ٣٣ من الحـــاكم الى وزير الدولة ١٨٥٩/٢/٢٤ (رقم ٢٦ الادارة السرية) .

(٢) « استعمار افريقيا الشرقية » تأليف كوبلاند لندن ١٩٣٩ ص ٢٠ فى يوم ٢٤ مارس وصلت سـفينة عمانية واحدة فقط ، وقد تم اعتقـــال ركابها دون أقل ضجة ، وقد علم فيما بعد ان السفن الأخـرى قد توقفت فى بعض الموانى الساحلية للتزود بالماء والطعام ، وقد استسلم هؤلاء بعد أن أيقنوا بأن تلك الموانى قد تكون موالية لماجد . غير أن الكابتن رجبى المعتمد =

ويني ، قبل ان تتمكن السفينة التي ارسلها لاستدعاء هـذه السفن من اللحاق بها ، وأفرغت حوالي الف رجل انضموا الي مئات الرجال الذين كانت تكتظ بهم شوارع زنجبار . وحتى وصول هـذه الجموع من اليمن وحضرموت كانت زنجبار تموج بأعداد غفيرة من عرب الشمال الذين كانوا هناك فى انتظار بدء موسم الرياح الجنوبية الغربية للاقلاع الى مواطنهم بشحنات العبيد الذين أقتنوهم . وربما لم يكن يكفى زنجبار ما كانت تشهده من استعراضات مسلحة ، حتى تتدفق عليها جموع من القبائل الافريقية من داخل أفريقيا ، وكانوا مسلحين بالحراب والنبال والسهام ، ومستعدين للانقضاض عند أول بادرة لنشوب صراع مسلح فى الجزيرة . على أية حال فلم يكن الخطر الذى يهدد السيد ماجد يأتى من هذه الجماعات الدخيلة المشاغبة بقدر ما كان يأتي من أخيه السيد برغش ، وعلى الوجه الأخص من الحرث القبيلة العمانية الرئيسية فى الجزيرة . وعلى حد رأى الكابتن رجبى الذى خلف همرتون كمعتمد سياسى فى زنجبار بعد وفاة الأول فى شهر يوليو ١٨٥٧ ، أن الحرث كانوا اسوأ العناصر التى احتك بهـا فى حياته ، فهم اشرار الى أقصى الحدود ، ولعل سبب ذلك هو اقامتهم الطويلة فى هذه البلاد ، ومعاشرتهم المستمرة للافريقيين وسماسرة الرقيق والمتاجرين فيه وهم من أقذر العناصر وأشدها قسوة وشبقا ، كما ان الشعور الانسانى منعدم فيهم (١) وكان أمل الحرث الوحيد هو الاطاحة بحكم

= السياسى البريطانى فى الخليج قد افاد يوم ٤ ابريل ١٨٥٩ بأن سفينة وسبع بغلات قد وصلت للتزود بالماء والطعام وأن ماجد لم يمنع ركابها من النزول (انظر مرفقات الخطابات السرية) الى بومباى مجلد ١٤٠ مرفق للخطاب السرى ٥٧ المؤرخ ١٨٥٩/٥/٢٣ من رجبى الى اندرسون ١٨٥٩/٤/٤ (رقم ٤٠ الادارة السرية) .

(١) من كوبلاند « أفريقيا الشرقية وغزاتها » ص ٥٠٤ .

آل بوسعيد في زنجبار ، لأنهم كانوا حاقدين على السيد سعيد بسبب التنازلات التي قدمها للبريطانيين في موضوع تجارة الرقيق ، وكانوا يخشون أن يقدم السيد ماجد تنازلات اخرى لهم لحاجته الى تأييدهم . في نفس الليلة التي وصل فيها جثمان السيد سعيد الى زنجبار وشيع فيها الى مثواه الأخير ، اتصل عبد الله بن سالم زعيم الحرث بهامرتون ليسأله عن رأيه في الخطوة التي ستتم بعد ان اصبحت زنجبار بغير حاكم . وقد أدرك هامرتون ما كان يدور في ذهن شيخ الحرث فأجابه في لهجة عنيفة، بأنه لو حاول عبد الله أن يقوم بأي حركة للاخلال بالأمن في البلاد فسوف تتدحرج رأسه في ظرف ٢٤ ساعة (١) ، ان الحرث يحاولون الآن تأييد برغش مؤقتا ليس حبا في شخصه بل لتوريط أسرة آل بوسعيد في صراع دموي على الحكم ، ولعل السيد برغش يتصور أنه يستطيع هو الآخر إستخدام الحرث في تحقيق أهدافه في الاستيلاء على السلطة .

خلال الأسبوع الأخير من شهر مارس أضيف عنصر جديد الى الوضع الخطير في زنجبار عندما وصلت الى الميناء اثنتان من السفن الحربية الفرنسية ، وقد جاءت السفينتان تلبية لطلب القنصل الفرنسي في زنجبار، لاديسلاس كوشيت الذى كان قد طلب من السيد ماجد السماح له بتصدير بعض العبيد الى المزارع الفرنسية في جزيرة ريونيون وذلك خلافا لما تنص عليه المعاهدة البريطانية — المسقطية بحظر تجارة الرقيق (٢)

---

(١) للاطلاع على المعاهدة راجع ص ٥٨٠ — ٥٨٢ .

(٢) من رجبى الى اندرسون ١٨٥٩/٤/٤ (رقم ٤٠ الادارة السرية) .

بعد قليل من وصول الفايكونت فلورنيه دى لانجل اجتمع بالسيد ماجد ، وكان يرافقه القنصل الفارسى وذلك لاقناعه بالاتفاق مع أخيه السيد برغش ومع المحرث وسحب قراره بتعقبهم من زنجبار الى عمان(١). كما شملت المحادثات موضوع تجارة الرقيق . غير أن ماجد رفض مطالب الفرنسيين ليس من واقع الضعف لكن من منطلق القسوة ، فقد كان يملك خمسة من السفن الحربية ولديه قوة من الحرس الخاص قوامها ١٤٠٠ رجل ، كما كان قد وزع على السكان الأفريقيين كميات كبيرة من الأسلحة ، ورغم كل ذلك فقد كان السيد ماجد يفتقر الى العزم وقوة الارادة ، ولهذا قرر أن يستعين برجبى .

من حسن حظ الوكيل السياسى البريطانى فى زنجبار ان يصل اليها الطراد البريطانى « أسيلى » فى يوم ٢٢ مارس قادما من بومباى وفى يوم ١٦ ابريل أنضمت اليه البارجة البريطانية برشين (١٤ مدفعا) وكانت قادمة من قاعدة الراس ، كما وصل أيضا الطراد البريطانى كلايف من بومباى ، وبوصول هذه القطع الحربية من الأسطول البريطانى شعر رجبى بأنه اصبح فى مقدوره أن يتحدى الفرنسيين فى زنجبار . وفى ١٠ ابريل اتصل القنصل الفرنسى بالقائد رجبى وأبلغه بأن السيد برغش قد وضع تحت الحماية الفرنسية ، ولكن رجبى لم يعلق بشىء على الموضوع فى تلك اللحظة ، ولكنه فى مساء اليوم الثانى بينما كان يتناول طعام العشاء على ظهر

---

(١) مرفقات الرسائل السرية الى بومباى مجلد ١٤٠ مرفق للخطاب السرى رقم ٥٧ المؤرخ ١٨٥٩/٥/٢٣ من رجبى الى اندرسون ١٨٥٩/٤/١٠٢ (رقم ٤٥ الادارة السرية) .

السفينة الفرنسية (كوردلينير) اثار هذا الموضوع مع كل من دى لانجل وكوشيت . وكان رجبى قد استنتج من تحرياته بأن القائد الفرنسى قد منح الحماية للسيد برغش بناء على قصـــة كاذبة لفقها كوشيت عن اضـطراب الوضع فى زنجبار . وعندما شرح رجبى للقائد الفرنسى الأسباب الحقيقية للتوتر الذى يسود الجزيرة ، وبقبول السيد ثوينى قرار حاكم بومبـــاى أعرب دى لانجل عن استعداده لسحب الحماية الفرنسية عن السيد برغش على الفـــور ، لأنه كما ذكر لم يكن يود ان يتدخل فى الصراع الدائر على السلطة فى زنجبار . غير ان كوشيت غضب غضبا شديدا من تصرف دى لانجل هذا ، واوضح لرجبى : بأن لديه تعليمات من حكومته فى هذا الشأن، وان الحكومة الفرنسية غير مستعدة لقبول أى تحكيم فى هــــذه المشكلة لا يتفق مع سياستها . كما أوضح بأن بين فرنسا والمرحوم سلطان مســقط معاهدات واتفاقات ، ولابد أن تلقى مواقف وآراء فرنسا الاحترام الكامل، وقد أيد قنصـــل الولايات المتحـدة الذى كان يحضر طعـام العشـــاء رجبى فى رايه ، مما جعل دى لانجل يصر على القرار الذى اتخذه برفع الحمــاية عن السيد برغش ، ليس هذا فحسب ، وانما أبدى استعداده الى تســليم السيد برغش الى السلطات العمانية فى مسقط اذا ما طلب منه ذلك السيد ماجد . وقد عاد كوشيت بعد ذلك فوافق على عدم التدخل فى النزاع على الحكم بين افراد أسرة آل بوسعيد ، شريطة ان يفعل رجبى نفس الشيء (١) وعندئذ ذكر دى لانجل بأنه لم يعد هناك سبب لبقائه فى زنجبار ، ولذلك

---

(١) مرفقات للخطابات السرية الى بومباى مجلد ١٣٨ مرفق للخطـــاب السرى رقم ٢٦ المؤرخ ١٨٥٩/٢/٢٤ من السيد ثوينى الى الفنسبتون ١٤ رجب ١٢٧٥ — ١٨٥٩/٢/١٨ .

فقد غادرها بأسطوله عائدا الى بلاده ، ثم بعد وقت قصير أبحرت السفينتان البريطانيتان اساى وبرشين . ومع بداية فصـــل الرياح الجنوبية الغربية استعد المغامرون من العرب والأفريقيين للرحيل عن زنجبار .

بهذا الاتفاق تمكنت السلطنة من تفادى الدخول فى حرب منهكة ، ومع ذلك فما لم تتم تسوية المشكلة بين السيد ثوينى والســـيد ماجد ، فان السلطنة سوف تظل تعيش تحت رحمة شبح حرب أهلية . اما السيد ثوينى فقد وضع بعض الشروط لقبول تحكيم الحاكم العـــام للهند ، والتى كان يعتقد بأن هذه الشروط ســـوف تؤدى الى تسوية النزاع ، فأوضـــح المسئولين البريطانيين ضرورة الحفــاظ على وحدة البـــلاد ، وتخلصها من الانقسامات ، وأن تظل زنجبار خاضعة للسلطنة ، وأن تعتبر كلا من شطرى البلاد مندمجا فى بعضها البعض ، كما كان الوضع السائد فى عهد السيد سعيد ومن قبله اسلافه ، وعلى أن يدفع ماجد معونة لمســـقط مقدارها ٤٠ ألف ريال نمسوى كل عام ، وأن يتعهد السيد ماجد بتقديم المعونات اللازمة فى حالة دخول عمان فى اى حرب ، وأن تسلم التركة التى خلفهـا السيد سعيد لورثته القصر الى عهدة أحد الأطراف الموثوق بهــا . كذلك طالب السيد ثوينى بأن يدفع اليه السيد ماجد تعويضات عن النفقات التى تكبدها فى قمع الحملة الفاشلة عليه فى بداية ١٨٥٩ .

لقد أثارت هذه الشروط التى اشترطها السيد ثوينى تساؤلات كثيرة لدى حكومة بومباى عند اطلاعها عليها ، وأخذت تتساءل عما اذا كانت مطالب السيد ثوينى من السيد ماجد تقوم على اساس وصية خلفها السيد سعيد ، أو على اساس التقاليد السائدة فى عمان ؟ . فلو كان الســـيد ســـعيد قد أوصى بزنجبار للسيد ماجد مع اشتراط أن يدفع السيد ماجد زكاة سنوية لحاكم مسقط ، فينبغى الاتفاق أولا على مبلغ الزكاة ، ومدى خضـــوع

مستعمرة زنجبار لمسقط ؟ ام اذا كان السيد سعيد من ناحية أخرى قد أوصى بحكم زنجبار والممتلكات الأفريقية الأخرى للسيد ماجد على أساس ممارسته السيادة الكاملة عليها ، فلابد في هذه الحالة من التأكد ما اذا كان هذا الاجراء يتفق مع التقاليد العربية في تلك المنطقة أم لا . وقد رأت حكومة بومباى بأنه لو كانت زنجبار تخضع لمسقط منذ العهود القديمة ، فلم يكن من حق السيد سعيد تقسيم السلطنة بين ورثته عند وفاته ، أما اذا كان استيلاء السيد سعيد على زنجبار قد تم عن طريق الفتح أو الشراء أو عن طريق التزاوج ، فقد كان من حقه أن يتصرف في ممتلكاته كيف يشاء . وبصرف النظر عن موضوع الحق فقد كانت حكومة بومباى ترى انه لابد من وضع اعتبارات عملية أخرى فى الاعتبار حتى يمكن الوصول الى قرار عادل في هذه المشكلة ، فهل تستطيع زنجبار أن تلتزم بدفع معونة مالية في حجم المبلغ الذى اشترطه السيد ثوينى ؟ وقد كان لزنجبار أهمية كبرى كمنطقة حرة في أفريقيا الشرقية ، وذلك على العكس من مسقط التى كانت أهميتها محدودة من الناحية الاقتصادية ، غير أن موقع مسقط الجغرافي ، وطبائع أهلها ، وما بها من مستعمرات في الخليج ، كل ذلك كان يضفي عليها أهمية سياسية بالغة ، كما أنها من الوجهة العسكرية تتفوق على زنجبار ، فضلا عن ما للحكومة البريطانية من مصالح فيها ، وبالأخص فيما يتعلق بمكافحة تجارة الرقيق المنتشرة في شرقي أفريقيا والتى كانت زنجبار بؤرتها ، بالاضافة الى مسئولية بريطانيا في مكافحة الحروب والقرصنة البحرية من ناحية ، وتجارة الرقيق في الخليج من ناحية أخرى . وبالتالى فلو تعرض مركز مسقط لأى خطر ، أو أن السيد ثوينى اضطر الى استنزاف موارده ودخله في محاولات السيطرة على زنجبار ، فان السياسة البريطانية في الخليج عموما سوف تتعرض للخطر .

في شهر فبراير ١٨٥٩ اوعزت حكومة بومباى الى رجبى بالرد على هذه الاستفسارات ، وفي شهر ابريل من نفس العام بعث رجبى برده الى حكومة الهند ذكر فيه ، بأنه على قدر معرفته ، فان السيد سعيد لم يترك أى وصية ، وأن حقه في تقسيم مملكته حق لا نزاع فيه ، وتؤيده سوابق عديدة في تاريخ حكم أسرة آل بوسعيد ، أهمهـا ، ما حدث في عهد الامام احمد بن سعيد الذى وزع السلطة في عمان على عدد من أنجاله ، وبالتالى فان تعيين السيد سعيد لنجله السيد ماجد كي يخلفه في حكم زنجبار وتعيين السيد ثوينى ليخلفه على حكم مسقط ، انما يدل على أن السيد سعيد كان يريد أن يوزع السلطة بينهما بحيث يكون كل منهما مستقلا عن الآخر ، حتى يتجنب نشوب صراع بينها على الحكم بعد وفاته ، كالصراع الذى ينشب عادة على الحكم بعد سقوط الحاكم أو وفاته . وكان رجبى قد سمع من السيد هلال شقيق السيد سعيد بأنه لا توجد بين أسرة آل بوسعيد والقبائل العمانية بوجه عام قاعدة تفرض أن يتولى الحكم الولد البكر ، كما ذكر له السيد هلال بأن السيد سعيد قد اتخذ من زنجبار عاصمة لحكمه ، وبالتالى تعتبر زنجبار هي قاعدة حكم أسرة آل بوسعيد في عهد السيد سعيد كالمدينة التى يقيم فيها الحاكم تعتبر في نظر العرب عن عاصمة المملكة ، ومن ناحية أخرى فان زنجبار قد آلت الى السيد سعيد عن طريق الفتح وليس الارث ، وأن الزعماء المحليين فيها وفي غيرها من الموانى الرئيسية في أفريقيا الشرقية كممباسا مثلا لم يعترفوا بسلطة السيد سعيد الا عن طريق القوة ، وبالتالى فان الزكاة التى يطالب بهـا السيد ثوينى عن زنجبار ليست زكاة بالمعنى الحقيقي للكلمة ، وانمـا هى معونة مالية يدفعها السيد ماجد عن طيب خاطر ، كما أن السيد ماجد قد ذكر لرجبى بأن أخاه السيد ثوينى قد بعث بمندوب اليه في زنجبار يطالب منه هذه المعونة المالية على نمط ما كان يحدث أيام حكم والده نظرا

لأن دخل زنجبار هو أكثر من دخل مسقط . وعلى ذلك فقد وافق السيد ماجد على أن يبعث لأخيه السيد ثوينى مبلغ ٤٠ ألف ريال نمسوى فى كل عام منها مبلغ عشرة آلاف ريال مساهمة من السيد ماجد فى قيمة الزكاة التى يتقاضاها الوهابيون من السيد ثوينى ، وعشرة آلاف كمعاش للسيد تركى وما بقى من المبلغ يعتبر نفقات للسيد ثوينى ، ولكن على شرط أن يمتنع السيد ثوينى من اتخاذ أى اجراء ضد أخيه السيد تركى ، غير ان السيد ثوينى خرق هذا الاتفاق بشنه الحرب على السيد تركى ، وحجز المبلغ المخصص له ، الأمر الذى اضطر السيد ماجد أن يقطع تلك المساعدة عن أخيه السيد ثوينى ، وبصرف النظر عن صحة هذه الرواية أو عن عدم صحتها ، فان رجبى كان واثقا بأن السيد ماجد لن يدفع هذه المعونة لعمان بعد الآن ، أولا بسبب افلاسه ، نظرا لما تكبده من نفقات فى مواجهة العدوان عليه من السيد ثوينى ، والذى يصل الى نحو ١٠٠ الف ريال نمسوى . كما كان مدينا لمقاول الجمارك بمبلغ ٢٠٠ الف ريال كان قد اقترضها منه لبناء سفينة حربية . وبسبب هذه الديون لم يعد السيد ماجد يملك اكثر من دخله من الرسوم الجمركية والضرائب والتى لا تزيد على ٢٠٦ آلاف ريال نمسوى الى جانب ٩٠ الف ريال كان قد تركها له والده (١) .

لم تكن المعلومات التى بعث بها رجبى الى حكومة الهند حول هذه القضية غير متحيزة لان رجبى كان متأثرا بكراهية شديدة لتجارة

---

(١) مرفقات الخطابات السرية الى بومباى مجلد ١٤٠ مرفق للخطاب السرى رقم ٦٥ المؤرخ ١٨٥٩/٦/٢٣ من رجبى الى اندرسون ١٨٥٩/٤/١٤ (رقم ٤٦ الادارة السرية) .

الرقيق (١) . وكان تقسيم السلطنة يعني بالنسبة اليه أن تتحرر زنجبار من السيطرة المسقطية ، كما أن السيد ماجد الذى ابدى بالفعل كثيرا من المرونة فى موضوع تجارة الرقيق ، سيكون بعد استقلاله عن مسقط اكثر مرونة ، وعلى أية حال فقد كانت تجارة الرقيق ، ومؤامرات الفرنسيين فى هذا الشأن ، ومحاولات السيد ثوينى اخضاع السيد ماجد لسلطته ، كانت كلها موضوعات متداخلة ، وبالنسبة للفرنسيين كان من مصلحتهم أن تتقلص سلطة السيد ماجد بعد أن رفض السماح لهم بتصدير العبيد الى جزيرة رينيون ، كما كان تأييد الفرنسيين للسيد ثوينى ينطلق من تصورهم بأنه سوف يسمح لهم بانشاء ميناء على ساحل افريقيا الشرقية لتصدير العبيد منه الى مزارعهم فى جزيرة رينيون . غير أن السيد ثوينى رفض ذلك على حد قول رجبى ، وأنه بعث بمندوب الى أخيه السيد ماجد فى شهر ابريل ، بعد أن وافق على تحكيم الحاكم العام ، فاذا كان هذا المندوب قد توجه الى زنجبار لمفاوضة السيد ماجد ظاهريا ، الا أن مهمته الحقيقية هى التآمر على السيد ماجد (٢) . وربما كان رجبى على صواب فى مخاوفه ، غير أن السيد ماجد هو الآخر كان يقوم بنفس الدور فى التآمر على أخيه السيد ثوينى ، ففى شهر مايو وصلت الى ميناء صحار احدى السفن التجارية الفرنسية وهى تحمل بعض الأسلحة والأموال التى كان قد

---

(١) على سبيل المثال انظر الكتاب الذى الفته كريمة رجبى تحت اسم « زنجبار وتجارة الرقيق » وقدمت فيه صورة عن والدها .

(٢) مرفقات الخطابات السرية الى بومباى مجلد ١٤٠ مرفق للخطاب السرى رقم ٦٥ فى ١٨٥٩/٦/٢٣ من رجبى الى اندرسون ١٨٥٩/٤/٢٥ (رقم ٥٢ الادارة السرية) .

أرسلها السيد ماجد الى السيد تركي لتحريضه على التمرد على اخيه السيد ثويني . وقد ذكر السيد تركي للمقيم البريطاني في الخليج في رسالة بعث بها اليه يعترف فيها بأنه كان ينوي شن حرب على أخيه السيد ثويني ثم بعد ذلك توجه السيد تركي الى زنجبار وكان لسفره هذا أسباب عديدة (١).

لم يكن أي من السيد ثويني او السيد ماجد على استعداد كما يبدو لقبول قرار حكومة الهند لتسوية الخلاف القائم بينهما ، لأن السيد ثويني قد رفض منذ البداية تدخل حكومة الهند في هذا النزاع ولعله كان على حق في موقفه هذا ، سيما أن اللورد كاننج حاكم الهند العام كان متأثرا بآراء رجبي في اتهامه السيد ثويني بالتآمر ضد أخيه السيد ماجد ، وبالتالي فقد أوضح رجبي في شهر يوليو ١٨٥٩ لحكومة بومباي بأنه لا يستطيع أن يفصل في قضية يرفض أحد طرفيها الالتزام بأي حكم قد يصدر فيها . (٢) واستطرد كاننج يقول بأنه لا ينوي الاعتراف بحق السيد ثويني في السيطرة على أخيه السيد ماجد ، وأنه بالأحرى يؤثر ان يصل الطرفان الى تسوية ودية بينهما بدلا من أن يضطر الى فرض تسوية عليه ، كما طلب كاننج سؤال السيد ماجد عما اذا كان على استعداد بأن يدفع الى اخيه السيد ثويني المعونة السنوية التي طلبها في حدود ٤٠ ألف ريال نظير ان يمتنع السيد ثويني من التدخل في شئون زنجبار ، غير ان اللورد كاننج عاد

---

(١) مرفق للخطاب السري رقم ٧٥ المؤرخ ١٠/٩/١٨٥٩ من جونز الى اندرسون ٢٩/٦ و ٢٣/٧/١٨٥٩ (رقم ٢٥٠ ، ٢٨٢ الادارة السرية) ومرفق به صورة من خطاب تركي الى جونز ٢ ذى القعدة ١٢٧٥ الموافق ٤/٦/١٨٥٩ .

(٢) من سي بيدون (وزير خارجية الهند) الى اندرسون ٢٧/٧/١٨٥٩ (رقم ٤٥٩٠ الادارة الخارجية) .

فاوضح بأن مثل هذا الاتفاق لا يمكن بأى حال من الاحوال ان يعتبر بمثابة ضريبة من صاحب سيادة على شخص أدنى منه ، وانما ينبغى ان يعتبر منحة من جانب السيد ماجد على غرار الاتفاقات السابقة . أما اذا رفض قبول هذا الحل طمعاً فى قرار عنيف ، فلابد فى هذه الحالة كما اشار كاننج من الحصول على موافقة رسمية مسبقة من الطرفين المتنازعين ، يتعهدان فيها بقبول الحكم الذى سيصدر الى جانب تعهد آخر منهما بعدم اللجوء الى إستخدام القوة حتى صدور هذا الحكم ، كذلك ينبغى ان يتعهد الأخوان بقبولهما لتحكيم الحاكم العام باعتباره قراراً نهائيا ، وأن يخوله فى تطبيق هذا القرار بالقوة اذا اقتضى الأمر .

لم تر حكومة بومباى فى هذه المقترحات اية صيغة رسمية لانها لم تكن تبحث عن ايجاد حل ودى لهذا الخلاف حسبما اقترح اللورد كاننج ، ولكنها رأت أن توفد الضابط البحرى الكومندور كورتندر (من الأسطول الهندى) الى مسقط وذلك فى شهر سبتمبر ١٨٥٩ وكان هذا الضابط يتمتع بقسط كبير من الخبرة السياسية بالمنطقة ، وكانت مهمته ابلاغ السيد ثوينى بآراء الحاكم العام للحصول على موافقة خطية منه على القرارات التى سوف يتخذها الحاكم العام ووعد بالالتزام بها (١) ولكن الضابط لم يكلف بالحصول على تعهد خطى مماثل من السيد ماجد ، بزعم ان مثل هذا التعهد لم يطلب من السيد ماجد على الاطلاق الى أن تم تشكيل

---

(١) مرفقات الخطابات السرية الى بومباى مجلد ١٤١ مرفق للخطاب السرى رقم ٧٥ المؤرخ ١٨٥٩/٩/١٠ من اندرسون الى بيدون ١٨٥٩/٩/١ (رقم ٨٨٥ الادارة السرية) .

اللجنة المكلفة بالتحقيق في النزاع وذلك في شهر سبتمبر ١٨٦٠ وقد استاء السيد ثويني كثيرا — موقف كاننج وتحيزه الى جانب السيد ماجد ، مما اضطره الى أن يستفسر من مبعوث اللورد كورتندن عن الأسباب التي حملت الحاكم العام على رفض اعتباره سلطة أعلى على اخيه السيد ماجد ، والى قبوله لرأي رجبي المتحيز تحيزا واضحا الى جانب السيد ماجد ، ولماذا كان يرى فى تقسيم السلطنة — على الامر الواقع — أساسا عادلا لحل النزاع ؟ ولقد ضرب السيد ثويني مثلا لكرتندون ، وهو ان زنجبار تمثل اللحم ومسقط تمثل العظم ، وأنه هو يمتص مجرد العظم ، بينما أخوه يستمتع بأكل اللحم (١) ، كما سأل السيد ثويني كرتندون فيما اذا كان يرى أي فائدة من احالة النزاع للتحكيم خصوصاً وأن الحاكم العام قد حدد موقفه من أهم جانب من جوانب المشكلة ، ونعني به حق مسقط في الحصول على نصيبها من عائدات زنجبار ، وحق السيد ثويني في السيادة على أخيه السيد ماجد . غير أن كرتندون لم يعرف كيف يرد على أسئلة السيد ثويني أو لعله لم يكن يستطيع ذلك بشكل يرضى عنه ، ولهذا فقد ظل يلح على السيد ثويني باعطائه التعهد الرسمي الذي حصل عليه اخيرا بعد أسبوع من الجدل والنقاش بينه وبين حاكم مسقط ، خصوصا وأن كرتندون لم يكن يهمه ما يسفر عنه قرار اللورد كاننج من نتائج ، وكانت قضية السيد ثويني قضية خاسرة ومنتهية .

وفي أول مارس ١٨٦٠ الف الفنستون لجنة لتقصى الحقائق في هذا النزاع واختار لرئاستها البريجدير بولاند المقيم السياسي البريطاني في عدن ، وعين الأب برس بادجر مساعدا لبولاند ، وكان بادجر قسيسا ملحقا بادرة بومباي ، وأحد علماء اللغتين العربية والفارسية ، وسبق له العمل مع اوتراند

---

(١) خطاب سرى رقم ٨١ المؤرخ ١٨٥٩/١٠/٢١ من كروتندون الى اندرسون ١٨٥٩/٩/٢٤ (رقم ٣ الادارة السرية) .

أثناء الحرب الفارسية . وعد عكف بولاند بعد تعيينه على دراسة ملف هذه القضية ، وبعد أن فرغ من دراستها وجه سؤالين الى الفنستون ، وطلب اجابة عليهما قبل أن يبدأ فى مهمته : الأول يتعلق بموضوع السيادة . فقد كان من الواضح أن الكابتن رجبى قد خلص الى أن السيد ماجد هو الحاكم الشرعي لزنجبار على أساس الأمر الواقع، وأن كلا من حكومتي بومباى والهند قد اعترفتا له بالنية بهذه السيادة ، بعد أن رفض أن يعترف بالسيد ثوينى بالسيادة على زنجبار . وحول هذه النقطة سأل بولاند ماذا كان عليه أن يتصور بأن دعوى السيد ثوينى بالسيادة على زنجبار ، وبدفع الزكاة التى يطالب بها قضية مفروغا منها ؟ وكان السؤال الثاني متمما للسؤال الأول ، فقد أوضح بولاند بانه لو انفصلت زنجبار عن مسقط على الأساس الذى أشرنا اليه فان حكم آل بوسعيد فى عمان قد يتعرض للخطر ، الأمر الذى سيوجب تقديم ضمانات للسيد ثوينى لحماية ممتلكاته فى شبه الجزيرة ، ولهذا سأل بولاند ما اذا كان قرار الحاكم العام للهند سوف يتأثر بهذه الاعتبارات أو بأى اعتبارات أخرى من نمطها ؟ وبعبارة أخرى يسأل بولاند عما اذا كان يتعين عليه والحالة هذه أن يعتبر المشكلة لا تزال قابلة للنقاش ؟ (١) .

وقد رد عليه الفنستون بأن عليه أن يأخذ فى الاعتبار حقيقة واحدة وهى

---

(١) مرفق للخطابات السرية لبومباى مجلد ١٤٥ ، مرفق للخطاب السري رقم ٢٨ المؤرخ ١٨٦١/٨/١٢ ، مناقشات اللجنة التى شكلتها الحكومة للتحقيق في النزاع بين حاكمي مسقط وزنجبار وتقديم تقرير عنه ، خطاب من كولان الى اندرسون ، عدن فى ١٨٦٠/٤/٣ (رقم ٤٦ الادارة السرية) . وسوف يعود الى هذا الموضوع في موضوع مناقشات لجنة مسقط وزنجبار .

أن يضع معادلة بين عامل العدالة وعامل الضرورة في بحثه عن حل مقبول لتسوية النزاع وقال في هذا الصدد : —

« انه يتعين على المقيم السياسي أن يتأكد من الحقوق الفعلية لكل من الطرفين على أن يسترشد في ذلك بقوانين الشريعة وبالتقاليد العائلية لاسرة آل بوسعيد وبالأدلة القاطعة وبالضرورة التي تحتمها مصالح بريطانيا ، وبعد أن ينتهي من هذه المسألة يستطيع بعد ذلك أن يقرر ما اذا كان لابد من الاعتراف بالحقوق الفعلية للطرفين ، وما اذا كان الأمن والاستقرار في المنطقة قد لايتسنى تحقيقه عن طريق اقناع الجانبين بتقديم تنازلات لحل النزاع ، وما اذا كانت تسوية النزاع على أساس القوانين الشرعية قد لا يؤدي الى تحقيق فائدة حقيقية لجميع الأطراف ، الحكام والمحكومين وذلك في مقابل التشبث الاعمى بحقوقهم الفعلية : وبعبارة أخرى يتعين على المقيم السياسي بأن يفرق بين ما هو الحق وما هو ضرورة ، وبأن يتأكد مما اذا كان في الامكان اقناع الطرفين المتنازعين بتقديم تنازلات من أحدهما للآخر . وان الحاكم العام يرى بأن القضية برمتها لاتزال موضع نقاش وبحث من جانب المقيم السياسي ، وبأن رغبة الحكومة السامية هي احقاق الحق بين الطرفين ، كما تريد السلطة العليا أن تستفيد من جميع الحقائق والمعلومات التي يستطيع البريجدير بولاند الحصول عليها لايجاد حل لهذه المشكلة » .

وقد أعيد توضيح هذه الآراء في مجموعة من التعليمات الجديدة التي صدرت لبولاند في نهاية مايو ١٨٦٠ ، عشية سفره الى مسقط للبدء في مهمته ، وقد نصت هذه التعليمات على ما يلي : « ان خبرتك كمقيم سياسي في المنطقة سوف تساعدك على تقييم مطالب كل من الطرفين بحقوق السيادة على زنجبار وملحقاتها ، وبأن تصل الى حل لهذا النزاع فيما يختص بهذه

المقطة بالذات يرضى عنه الطرفان ويكفل المصلحة العامة لأهالي وقبائل هذه المنطقة التي لا تزال خاضعة حتى الآن لسلطنة عمان ، وبما يحافظ على مصالحنا في عمان ، وعلى امتداد ساحل افريقيا الشرقية التابع لزنجبار (١) غير أن الفنستون لم يجد ما يحمله على تقديم ضمانات للسيد ثويني بشأن ممتلكاته في شبه الجزيرة في حالة انفصال زنجبار عن مسقط ، ولكنه كان يهمه أن يعرف رأى بولاند في الموضوع . وقد بلغ عداء السيد تركي لأخيه السيد ثويني حدا يجعله أن يضع ولاية صحار وملحقاتها تحت سيطرة الوهابيين ، غير أن حق السيد تركي في اتخاذ هذا الأجراء أو حتى في مجرد استقلاله عن السلطة المركزية في مسقط كان أمرا مشكوكا فيه ، على الرغم من أن السيد تركي كانت لديه مبررات تختلف عن المبررات التى كان يستند عليها السيد ماجد ، ولهذه الأسباب فقد طلب الفنستون الى بولاند أن يبحث هذا الموضوع ، وان كان قد نبه عليه بأن فصل ولاية صحار عن مسقط أمر مستبعد وغير مرغوب فيه ، وأن حصول الوهابيين على أى شكل من اشكال السيطرة على عمان سيكون بمثابة كارثة علينا (٢) .

استهلت لجنة تقصي الحقائق أعمالها في مسقط يوم ١٢ يونيو ١٨٦٠ وقد أمضى بولاند عشرة أيام في محادثات مستمرة مع السيد ثويني اقتنع في نهايتها بقوة موقف السيد ثويني وحججه ، بينما تبين له بعد البحث الدقيق أن أكثرية الحجج التى استند عليها السيد ماجد وايده فيها الكابتن رجبى تقوم

---

(١) مرفقات الرسائل السرية الى بومباى مجلد ١٤٣ مرفق للخطاب السرى رقم ٢٣ المؤرخ ١٨٦٠/٦/٦ من اندرسون الى كولاى ١٨٦٠/٥/٢٩ (١٦٥ سرى) .

(٢) نفس المصدر راجع أيضا قرار المجلس ١٨٦٠/٤/١٦ .

على أسس واهية . وقد كان السيد ثوينى يرى بأنه ما دام هو الحاكم الشرعى المعترف به فى عمان ، فهو بالتبعية يعتبر حاكما على ملحقاتها فى الخارج . وانه لم يكن من حق والده أن يتصرف فى تلك الممتلكات كما يشاء بحكم أنه حاكم مستقل لبلد يتمتع بكل مقومات الدولة . وأضف الى ذلك أن السيد ثوينى كان يعتقد بأن السيد سعيد لم يكن يهدف الى تقسيم السلطنة الى هذا النحو ، وبأن تعيينه لنجله السيد ماجد فى الأربعينات من القرن التاسع عشر محافظا فى ممتلكاته الافريقية لم يكن يعني استقلال أحد الولدين عن الآخر وانما كان ذلك اجراء روتينيا بحتا ، وبالتالى فان السلطة العليا فى السلطنة ككل هى من حق الحاكم الذى يمارس الحكم فى الدولة الأم ، والذي اعترفت به كافة القبائل الرئيسية فى عمان . غير أن كولان فى رده على السيد ثويني استشهد بالخطاب الذى بعث به السيد سعيد الى أبردين فى يوليو ١٨٤٤ ، وأعرب فيه عن رغبته فى التصرف فى ممتلكات السلطنة بعد وفاته . وقد رد السيد ثوينى بالاشارة الى توصية والده السيد سعيد (وهى الوصية الوحيدة) والتى أوصى فيها بسفينتين من سفنه للخزانة العامة للسلطنة ، ولما لم تكن هناك غير خزانة واحدة للدولة ، وهى الموجودة فى مسقط عاصمة البلاد ، فمن الواضح انه يريد أن تستمر الدولة ككيان واحد ، أنه لم يقصد خلاف ذلك ، اى لو انه كان فعلا ينوى تقسيم السلطنة الى دولتين ، فانه لم يكن يستطيع ذلك نظرا لأن تقاليد عمان وقوانينها لا تسمح له بذلك .

وقد تأيدت وجهة نظر السيد ثوينى بنتائج التحقيقات التى أجراها الأب بادجر ، زميل كولان فى اللجنة ، والذى كان فى ذلك الوقت يقوم بأبحاث مستقلة عن تاريخ عمان (١) وتوصل بادجر من خلال أبحاثه الى أن عمان لم تعرف

---

(١) وقد كانت هذه هى المناسبة التى سلم فيها السيد ثوينى نسخة من كتاب ابن رزيق والذى قام بادجر فيما بعد بترجمته ونشره تحت عنوان « تاريخ أئمة وسلاطين عمان » .

اطلاقا نظام اولوية الحكم للابن البكر ، وأن الحكم فى عمان غير وراثى . وبالتالى فقد اتضح أن أقوال السيد ثوينى بعدم شرعية تقسيم البلاد بين ورثة والده ، أيا كان المعنى الذى يصبغ على خطاب السيد سعيد الى وزير خارجية بريطانيا أقوالا صحيحة . صحيح أن الحاكم فى عمان يستطيع تعيين اى من أفراد أسرته فى اى جزء من اجزاء مملكته حتى ولو كان تعيينا مستمرا ، الا أن ذلك الجزء يبقى جزءا من السلطنة وخاضعا له . ومن هنا فقد استنتج كولاند بأنه ان كان الدافع للسيد سعيد على تعيين كل من نجليه السيد ثوينى والسيد ماجد كحاكمين فى ممتلكاته فى كل من شبه الجزيرة وشرق أفريقيا ، وطلبه المساعدة من الحكومة البريطانية فى استمرار هذا التعيين بعد وفاته الا أن كل ذلك لم يكن يعنى استقلال النجلين كل بمنطقته . ولعله كان يقصد أن يولى كل من نجليه على هذين الجزءين من ممتلكاته تاركا بعد ذلك موضوع الخلافة على الحكم لكى يتقرر وفقا للتقاليد المعمول بها فى عمان . كذلك اكتشف كولاند خطأ الرأى الذى ذهب اليه الكابتن رجبى ، وهو حق السيد سعيد فى التصرف فى ممتلكاته الافريقية كيف يشاء ، لمجرد أنه حصل على هذه الممتلكات عن طريق الفتح ، لقد استولى السيد سعيد على هذه الممتلكات بحكم انه سلطان على مسقط ، وكان فى استطاعته توسيع ممتلكاته الخارجية ، غير أن هذا الأمر لا يجيز له التصرف كيف يشاء .

نفس التفسير طبقه كولاند على ادعاء السيد تركى باستقلاله على ولاية صحار عن مسقط ، وكان السيد سعيد قد عين السيد تركي محافظا على صحار فقط ، وهكذا اكتشف كولاند خطأ الرأى الذى ذهب اليه رجبى ، وهو أن السيد سعيد قد قبل تقسيم السلطنة بين أنجاله الثلاثة ، وهم السيد ثوينى والسيد ماجد والسيد تركى . كما شك كولاند أيضا فى صحة تفسير رجبى لصيغة الاتفاق الذى عقد بين السيد ثوينى والسيد ماجد بشأن الأربعين ألف

ريال نمسوى التى تدفعها زنجبار لمسقط كل عام ، وفى رأى كولاند أن التعهد بدفع هذه المعونة لم يكن اختياريا ، على النحو الذى ذكره الكابتن رجبى والسيد ماجد . فقد أنكر السيد ماجد أن يكون لدفع هذا المبلغ اى شروط ، وأن هذا المبلغ كان يدفعه كزكاة منه الى أخيه السيد ثوينى فى مسقط باعتباره صاحب السيادة ، وعلى الرغم من أن كولاند لم يتوصل الى معرفة صيغة الاتفاق المذكور ، الا أنه رفض تفسير كل من ماجد ورجبى على اعتباره تفسيرا نهائيا للاتفاق ، كما كان يشك فى هوية المبعوث الذى بعث به السيد ثوينى الى السيد ماجد لمفاوضته على عقد هذا الاتفاق . ولكن كولاند كان مضطرا على اية حال الى أن يدافع عن موقف السيد ماجد ضد التهم التى وجهت اليه تنفيذا لرغبة السلطات المسئولة فى الهند ، وقد كتب يقول : —

« اننى أعتقد بمنتهى الصراحة بأن هذه الايضاحات سوف تسهم فى دحض الحجج التى يتذرع بها السيد ماجد ضد السيد ثوينى» (١) وفى هذا الصدد أعرب السيد كولان بأنه لو كان هناك معتمد سياسى بريطانى فى مسقط يوافى حكومته بتقارير عن خطوات السيد ثوينى واجراءاته كما كان يفعل الكابتن رجبى فى زنجبار بالنسبة الى السيد ماجد فلربما كان فى الامكان الرد على تلك التهم الموجهة الى السيد ثوينى منذ وقت مبكر ، وكان كولان يعتقد بأن التقاليد للنظم فى عمان تخول للسيد ثوينى فرض سلطته على السيد ماجد باعتبار حاكما على السلطنة كلها ، كما كان من حق السيد ثوينى أن يطالب أخاه السيد ماجد بتسليمه تركة والده السيد سعيد ، كى يستفيد منها أبناؤه الآخرون كما نصت بذلك وصيته ، لأن السيد ماجد لم يكن هو الوصى

---

(١) من مرفقات الخطابات السرية الى بومباى مجلد ١٤٣ مرفق للخطاب السرى رقم ٣٢ فى ١٨٦٠/٨/٦ من كولان الى اندرسون ١٨٦٠/٧/٤ (رقم ١٠ الادارة السرية) لجنة تسوية النزاع بين مسقط وزنجبار) .

على الورثة ، كما وجد كولان أن السـيد ثوينى برىء من تهمـة تواطؤه مع السيد برغش والحارث فى زنجبار للاطاحة بحكم اخيه السيد ماجد . أما عن التهم الأخرى ضد السيد ثوينى ومنها انه كان يتآمر مع الفرنسـيين ويسىء معاملة مواطنى زنجبار المقيمين فى السلطنة ويستولى على أموالهم وسفنهم فلم يجد لها أى دليـل ، وانما اقتنع بأن السـيد ثوينى كان يتصرف بصبر وحكمة .

عاد كولان الى بومباى فى يوليو عام ١٨٦٠ ليقدم تقريره الى الجهـات المسئولة ، وفى شهر سبتمبر سافر الى زنجبـار ليبدأ المرحلة الثـانية من مهمته ، وعند اجتماعه بالسيد ماجد طلب منه أن يتعهد بقبول حكم الحاكم العام ، ثم بعد ذلك أخذ يستجوبه حول ادعائه أولا ان والده السيد سـعيد قد اتخذ قرارا بتقسيم السلطنة عند وفاته ، وذلك كما يشير اليه الخطاب الذى بعث به الى ابردين وزير خارجية بريطانيا ، ثانيـا انه تقلد الحـكم فى زنجبار بانتخاب افراد أسرة آل بوسعيد المقيمين فى الجزيرة وزعماء القبائل الأفريقية ، ثالثا ان الدول الأجنبيـة قد اعترفت به كحـاكم مسـتقل على زنجبار ، رابعا أن السيد ثوينى قد اعترف به أيضا حاكما على زنجبـار من خلال ارساله مبعوثا رسميا لمفاوضته على الاتفاق الخاص بالمعونة السنوية ، وعلى الرغم من ذلك فان كولان لم يأخذ بتلك الحجج التى دفع بهـا السـيد ماجد والكابتن رجبى بحيث يغير موقفه من الرأى الذى كونه فى مسقط حول النقطة الأولى من تلك الحجج ، وهى أن السـيد ثوينى لم يكن من حقـه تقسيم السلطنة ، اما عن السوابق التى أشـار اليها كل من السـيد ماجد والكابتن رجبى بتأييد وجهة نظرهما وبالأخص اجراء الامام أحمد بن سـعيد بتقسيم السلطة بين أنجاله فليست حجة مقنعة ، بل ان السيد ماجد نفسه

انكر وجود مثل هذا العرف فى البلاد عند سؤال بادجر له ، فقد كان ذلك الاجراء يهدف الى توفير موارد ثابتة لانجاله للانفاق منهـا على أنفسـهم . وأياما كان فان موضوع الرغبات شيء والحقـوق شيء آخـر . والواقع ان كولان كان يميل الى التصور بأن السيد سعيد كان فعلا يريد فصل زنجبار وملحقاتها عن السلطة المركزية فى مسقط ولم يكن يريد اخضاع تلك الممتلكات لسلطة الحكم فى السلطنة .

أما حجة السيد ماجد الثانية ، انه تقلد الحكم فى زنجبار على اساس الانتخـاب من زعماء القبـائل الافريقيـة وبعض افراد أسرة آل بو سعيد ، فينبغى أن تخضع . كما يقول كولان ، الى ما اذا كان يحق لهؤلاء ان ينتخبوه أو لا يحق لهم . ولا مفر من الانكار ، لأن هـذا الحق محصـور فى القبـائل العمانية وحدها . وهى التى تتمتع بسـلطة وحق انتخاب الحكام فى عمان ؛ وقد ظل هذا النظام سارى المفعول حتى قبل وفاة السيد سعيد ، أما زعماء القبائل الافريقية فى زنجبار فقد كانوا خاضعين لمسقط . وعلى أية حال فان التغييرات التى طرأت على زنجبار فى عهد السـيد سـعيد كنتيجة لهجرة أعداد كبيرة من عرب عمان اليهـا ، ثم اتخـاذها عاصمة للسلطنة ، واخيرا الأهمية التجارية التى اكتسبتها ، كل هذه الاعتبارات فرضت على حد رأى كولان ؛ ادخال تعديلات على الحكم . ومن هنا أصبح لأهل زنجبار رأى فى انتخاب الحاكم ، وذلك على الرغم من ان السيد ثوينى رأى فى هذا الاجراء تمردا عليه . ويؤكد كولان بأن قول السيد ماجد باعتراف الدول الأجنبية به ، وبالأخص فرنسا والولايات المتحدة قول ليس له أى اهمية ، نظرا لأن مجرد وجود خلاف على الحكم ، واحتكام أطرافه للحاكم العـام للهند يبطل هـذا الاعترف ، الا اذا تمشى مع نتائج التحكيم . وكذلك قول السـيد ماجد بأن

أخاه السيد ثوينى قد اعترف به حاكما مستقلا على زنجبار قول باطل كما يقول كولان ، وذلك لعدم وجود أدلة ومستندات تؤيده ، كما لا يمكن اعتبار المعونة السنوية أو الزكاة حجة تؤيد موقف السيد ماجد وبخاصة اذا وضعنا فى الاعتبار تفسير السيد ماجد للمعونة ، أى انها كانت شرطا للاعتراف به كحاكم مستقل على زنجبار (١) .

ومن هنا فان استنتاجات كولان بشأن الحجج التى استند عليها السيد ماجد فى سيادته على زنجبار لا تتفق والمنطق ، أما الحجة الرابعة ، وهى ان الزعماء الافريقيين قد انتخبوه فهى أيضا حجة تتعارض مع تقاليد عمان وعاداتها ، وان كانت هذه الحجة يمكن قبولها على أساس الضرورة ، وكان هذا هو العامل الذى تعين على كولان أن يسترشد به فى التوصل الى حل للنزاع، وأضحت الآن الآراء التى تكونت لديه من خلال بحثه . فقد اثبت البحث فى مسقط بصورة لا تدعو مجالا للشك بأن الحق هو فى جانب السيد ثوينى ، وأن كولان لم يتوصل فى زنجبار الى أى شىء يبطل هذا التصور . فقد اتضح لكولان بأن تعهد السيد ماجد للسيد ثوينى بالمعونة السنوية لم يكن تعهدا مشروطا على النحو الذى ذكره السيد ماجد ، كما عثر كولان على أدلة أخرى تبرىء ساحة السيد ثوينى من التهم الموجهة اليه ، وهى التواطؤ مع

---

(١) أما قول السيد ماجد بأن أخاه السيد ثوينى قد اعترف به حاكما مستقلا على زنجبار فهو قول باطل على حد رأى كولان وذلك لعدم وجود أدلة تؤيد ذلك . مرفق للخطابات السرية على بومباى مجلد ١٤٥ ملحق للخطاب السرى رقم ٢٨ فى ١٨٦١/٨/١٢ مناقشات لجنة تسوية المشكلة المسقطية الزنجبارية من كولان الى اندرسون ١٨٦٠/١٢/٤ (رقم ١٧ الادارة السرية ، لجنة مسقط وزنجبار) .

الحرث والفرنسيين ضد أخيه ، وهذه البراءة اعترف بهـا الـكابتن رجبى نفسه ، بينما ثبت بالأدلة القاطعة محاولة السيد ماجد بتحريض السيد تركى على التمرد ضد السـيد ثوينى بتزويده بالأسـلحة والأموال لتنفيـذ تلك الخطة ، وبالتالى لم يجد كولان مفرا من الاعتراف للسـيد ثوينى بحـقوق السيادة على كل من مسقط وزنجبار من الناحية القانونية ، غير أنه لم يسجل هـذا الحكم ، ولكنه عاد فانقلب عندما كتب تقريرا بتأييد التقسيم الدائم للسلطنة . وقد فعل هذا بحكم التوجيهات التى سبق أن تلقاها من حكومته وهى أن يضع فى اعتباره عاملين ، هما عامل العدالة وعامل الضرورة . ولقد انتقد أهل زنجبار وملحقاتها الافريقية السيد ماجـد حاكما عليهم ، وان التطورات التى مرت على زنجبار خلال الخمسين عاما التى حكمت عمـان فيه زنجبار تخول لهم تقرير المصير ، واذا آمنا بأنه من حق السيد ثوينى الحاكم فى الدولة الأم أن يخضع سكان تلك الممتلكات لسلطته بالقـوة فمن حق هؤلاء أن يقاوموا محاولته . وبعد ان تم لكولان استنباط هـذا المبرر القانونى ، كتب يقـول على خلاف الادلة التى جمعها بالاشتراك مع الأب بادجر : « لقد توصلت الى نتيجة واحدة وهى أن حجج السيد ماجد لمطالبته بحقوق السيادة على زنجبار وملحقاتها هى أقوى من حجج السيد ثوينى فى انكار هذه المطالب . (١) وبعد أن شعر كولان بالارتياح من تنفيذ التعليمات التى زود بها على اساس مراعاة عامل العدالة والحق ، اتجه الى تبرير أحكامه على أساس الضرورة وكتب يقول : —

بأن مستقبل مسقط وزنجبار ورخاءهما يتوقف على انفصالهما عن بعضها البعض ، وأن وحـدة السلطنة كما ذكر الكابتن رجبى كانت غير

---

(١) تطرقنا الى هذا الجانب من مهمة كولان فى فصل ١٣ .

طبيعية وضارة بمصلحة الشعبين ، وذلك نظرا لانعدام وجـود النظام والتنظيم فى الحكومات القريبة ، وحيث يتوقف تصريف الأمور بنـاء على رغبة الحاكم وحده . كما كانت هناك اعتبارات اخرى غير اعتبارات المصلحة ، فقد أشار الكابتن رجبى بأن زنجبار كانت تمثل مركز القـوة الوحيد فى استقرار الحكم فى جميع المناطق الواقعة فى شرقى افريقيا الى الشمال من ناتال ، وأن السبيل الوحيد أمام زنجبار للمحـافظة على زنجبار هى بانفصالها عن مسقط ، كما أن هناك مكسبا آخر من هـذه العملية على حد رأى كولان ، وهو أن انفصال زنجبار عن مسقط سـيكون ضربة قاسمه لتجارة الرقيق ، لاسيما وأن احدى المهام التى نيطت به هى تقديم تقرير عن تجـارة الرقيق فى تلك المنطقة مشفوعة باقتراحات ايجابية للقضاء على تلك التجارة قضـاء مبرما (١) . وقد اختتم كولان تقريره بتقديم دليل آخر على ارتداده عن موقفه السـابق . ومن حسن الحظ أن الحيثيات التى اعتمد عليها كولان فى أحكامه هى حيثيات تبرر انفصال زنجبار عن مسقط ، وقد تأكدت هذه الحيثيات بشكل قاطع من الادلة التى اوردها كولان فيمـا يختص بالجانب الشرعى للنزاع والتى نوقشت بالفعل (٢) .

أما التوصـيات الرئيسية التى قدمهـا كولان فهى ست ، نوردها فيما يلى : —

---

(١) من كولان الى اندرسون ١٨٦٠/١٢/٤ (رقم ١٧ الادارة السرية لجنة تقصى الحقائق — مسقط وزنجبار) .

(٢) من كولان الى اندرسون ١٨٦٠/١٢/٤ (رقم ١٧ الادارة السرية لجنة مسقط وزنجبار) .

١ ـ تثبيت السيد ماجد كحاكم مستقل على زنجبار وملحقاتها .

٢ ـ عدم السماح لحكومة مسقط وقبائل عمان بالتدخل فى شئون الحكم فى زنجبار .

٣ ـ أن يدفع السيد ماجد الى السيد ثوينى معونة مالية سنوية مقدارها ٤٠ الف ريال نمسوى كتعويض عن تنازل السيد ثوينى عن كافة حقوقه فى زنجبار ، على أن يدفع السيد ماجد أيضا المتأخرات من هذه المعونة منذ عام ١٨٥٨ ، وقد أوضح كولان بالنسبة لهذا البند بوجوب تطبيقه نظرا لأن السيد ماجد قد سبق له أن تعهد للسيد ثوينى بدفع هذه المعونة .

٤ ـ اعتبار هذه المعونة التزاما مستمرا وتصرف من عوائد زنجبار ، والتزام حاكم زنجبار كحاكم مستقل بدفع تلك المعونة .

٥ ـ لا يجوز قطع هذه المعونة الا فى حالة واحدة ، وهى اعتداء يقوم به حاكم مسقط على سيادة الحاكم فى زنجبار . .

٦ ـ فى حالة حدوث مثل هذا الاعتداء ، أو فى حالة فشل حاكم زنجبار فى دفع هذه المعونة المتفق عليها يتعين على الطرفين عرض النزاع على حكومة الهند قبل التفكير بعمل عسكرى .

وقد قدم كولان بالاضافة الى هذه التوصيات ثلاث توصيات اخرى تتناول عقد اتفاقيات بحظر تجارة الرقيق وتنظيم العلاقات التجارية مع الدولتين ، وتعيين معتمد سياسى بريطانى فى مسقط ، خصوصا وان المصالح البريطانية قد ظلت منذ عام ١٨٤٠ عندما صحب الكابتن همرتون السيد سعيد فى رحلته الى زنجبار ، فى يد عدد من الوكلاء الهنود والطوائف الأخرى ، والسماح للسيد برغش المنفى فى بومباى عقابا على تمرده على

أخيه فى شهر اكتوبر ١٨٥٩ بالعودة الى زنجبار على شرط أن يبقى تحت مراقبة المعتمد السياسى البريطانى هناك (١) .

وقد وافق السير جورج كلارك حاكم بومباى الجديد على التوصيات كلها ، وأشاد بكولان على الطريقة الفعـــالة والناجحة التى تولى فيهـــا مهمته ، كما أقره على رفض حجج السيد ثوينى التى اعتبرها هو الآخر غير مقنعة ، فقد ذكر السيد ثوينى ، فيما يتعلق بالسفينتين اللتين أوصى بهما والده السيد سعيد للدولة ، أن ذلك الاجراء كان دليلا قاطعا على رغبة السيد سعيد فى المحافظة على وحدة الدولة ، غير أن كلارك عـــاد فأوضح ، أن نظام الحكم فى مسقط نظام وراثى الى حد ما ، وأن الامام فيها يحمل صفة دينية ، وبالتالى فان وصية السيد سعيد بالسفينتين كانت بمثابة هبة دينية منه ، ولا علاقة لها بنظام الحكم (٢) وعلى اية حال فلم يكن السير كلارك موفقا فى تفسيره لهذه الحجة لدحض طلب الســـيد ثوينى ، وذلك لأن السيد سعيد لم يكن اماما ، وبالتالى لم تكن لنظامه صبغة دينية ، كما لا يمكننا أن نتصور أن التوصية بالسفينتين لم تكن وقفا

---

(١) مرفق للخطابات السرية الى بومباى مجلد ١٤٥ مرفق للخطاب السرى رقم ٢٨ المؤرخ ١٨٦١/٨/١٢ « محادثات لجنة تقصى الحقائق فى مسقط وزنجبار » من كولان الى اندرسون ١٨٦٠/١٢/٤ (رقم ١٧ الادارة السرية ـ لجنة مسقط وزنجبار) للاطلاع على المعلومات الخاصة بتمرد الســـيد برغش راجع كتـــاب كوبلاند (اســـتعمار افريقيا الشرقية ص ٢٢ـ ٢٥) .

(٢) محادثات لجنة تقصى الحقائق فى مسقط وزنجبار اقرار المجلس ١٨٦١/١٢/٤ .

للدولة وبالتالى فقد كانت حجة كلارك فى اعتراضه على السيد ثوينى أضعف منها فى تبرير حق السيد ماجد ، وبهذا التفسير بموقف السيد ثوينى يمكن أن نعتبر السير كلارك فى اطلاقه هذه الأحكام بمثابة العراف أو الساحر ، لأنه ذكر بأن الأدلة التى قدمها للسيد ثوينى لم تكن أدلة مقنعة ، رغم أن هناك افتراضا قويا بأن السيد ماجد كان فى مقدوره أن يقيم مطالبه على أسس أخرى ، وأن الحكومة البريطانية كانت ستعترف له بتلك المطالب خصوصا وانها كانت تحظى بعطف والده السيد سعيد وتأييده (١) وكان السير كلارك قد توصل الى أن انتخاب أهالى زنجبار وملحقاتها للسيد ماجد حاكما على زنجبار هو دليل كاف بتأييد وجهة نظر السيد ماجد ، غير أن السيد ثوينى اعتبر هذا الاجراء مجرد حادث عارض، لأن السيد ماجد كان قبل انتخابه يشغل منصب والى زنجبار عند وفاة والده ، وبالتداعى استمر فى الحكم ، بينما لم يكن السيد ثوينى موجودا فى ذلك الوقت فى زنجبار حتى يستطيع أن يتولى الحكم ، ومنع الحكومة البريطانية من التدخل لصالح أخيه السيد ماجد . ويرى كلارك بأن هذا الرأى فيه شيء من الصحة ، ولما كان السيد ثوينى قد امتنع عن استخدام القوة ضد أخيه السيد ماجد نزولا على رغبة السلطات البريطانية ، فانه لابد للسيد ماجد أن يقدم الى أخيه السيد ثوينى تعويضات عن هذا التنازل ، كما جاء فى توصيات كولان . ويضيف السير كلارك بأنه لا يجوز مطالبة السيد ماجد بدفع متأخرات عن أكثر من عامين ، كما يتعين على السيد ثوينى اعتبار هذه المعونة كتعويض له عن سلطته على زنجبار ، وأن لا يعتبرها زكاة ملزمة على السيد ماجد . ولم يجد كلارك ما يوجب اضافة نص فيما يختص بالخلافة على الحكم فى زنجبار وان

---

(١) نفس المصدر .

المطالب المالية الخاصة بأبناء السيد سعيد القصر فيتعين أن يعهد بها الى السيد ماجد ليبت فيها بطريقة عادلة ، كما وافق السير كلارك على عودة السيد برغش وتعيين معتمد سياسى بريطانى فى مسقط (١) .

تم ابلاغ كاننج بهذه التعديلات فى شهر فبراير ١٨٦١ وقد وافق عليها كاننج مع تحفظ واحد خاص بالسيد برغش ، على الا يوضع تحت المراقبة عند عودته (٢) . وفى ١٨٦١/٤/٢ اصدر الحاكم العام قراره فى تسوية النزاع وهو يتلخص فيما يلى : « ان يبقى السيد ماجد فى الحكم على زنجبار وملحقاتها ، وأن يدفع للسيد ثوينى معونة مالية مقدارها ٤٠ الف ريال بالاضافة الى متأخرات عامين من هذه المعونة ، وقد بعث اللورد كاننج برسالتين بمضمون واحد الى كل من السيد ثوينى والسيد ماجد لابلاغهما بالحكم الذى أصدره ، ومما ذكره فى الرسالة : —

« ان المبلغ السنوى المتفق عليه وقدره ٤٠ الف ريال لا يجوز اعتباره اعترافا من السيد ماجد بتبعية زنجبار الى مسقط ، كما لا يجوز اعتباره اتفاقا شخصيا بين سموك وسمو أخيك ، ولابد أن يسرى هذا الاتفاق الى خلفكم ليكون اتفاقا نهائيا ودائما ، وتعويضا لحاكم مسقط لقاء تنازله عن كافة حقوقه فى زنجبار ، وكحل لمشكلة الفوارق بين التركتين اللتين خلفهما المرحوم والدكما الصديق الموقر للحكومة البريطانية ، وعلى أساس

---

(١) مرفق للخطابات السرية الى بومباى مجلد ١٤٥ مرفق للخطاب السرى رقم ٢٨ المؤرخ ١٨٦١/٨/١٢ .

(٢) اجراءات لجنة مسقط وزنجبار من جاردنز (وزير الشئون الخارجية لحكومة الهند بالوكالة) الى كبير سكرتير حكومة بومباى ١٨٦١/٤/٣ (رقم ١٥٣٢ الادارة الخارجية) .

اعتبار الاقليمين منفصلين ومتميزين ، أحدهما عن الآخر » (١) .

كلف الأب بادجر بابلاغ السيد ثوينى بمضمون هذا الحكم ، بينما كلف الكابتن رجبى بابلاغه للسيد ماجد ، وبعد مرور شهر واحد تسلم اللورد كانبج خطابين من الحاكمين يوافقان فيه على حكمه ويتعهدان بالالتزام به (٢) ومنذ ذلك الوقت كفت السلطات المسئولة فى الهند عن اطلاق لقب (الامام) على الحاكم فى مسقط واستخدمت بدلا منه لقب السلطان الذى ورد بهذا الشكل لأول مرة فى المعاهدة الرسمية المسقطية البريطانية لعام ١٨٣٩ (٣) .

وفى العاشر من شهر مارس عام ١٨٦٢ تمت المرحلة الأخيرة فى تمزيق السلطنة وتقطيع أوصالها ، وذلك عندما وقعت الحكومتان الفرنسية والبريطانية فى باريس بيانا مشتركا باحترام استقلال كل من حاكمى مسقط وزنجبار ، وقد جاء هذا البيان انعكاسا للمصالح البريطانية التى تجددت فى نهاية صيف وبداية خريف ١٨٦٢ ، عندما اقتنى است رونيون

---

(١) نفس المصدر .

(٢) كتاب المعاهدات اعداد اتشبيسون فصل ٧٢ و ص ٤٤٥ .

(٣) انظر مذكرة فوريش بومباى ١٨٦١/٤/١٥ فى « محادثات لجنة مسقط وزنجبار » وهو نفس التاريخ أيضا الذى أطلق فيه لقب سلطان مسقط وعمان على حاكم مسقط (انظر أيضا خطاب كولان الى اندرسون ١٨٦٠/١٢/٤ (رقم ١٧ الادارة السرية) (لجنة مسقط وزنجبار) أما لقب امام مسقط وعمان فقد ورد فى الاتفاق المعقود مع حكومة فارس بشأن بندر عباس فى عام ١٨٥٦ .

مبنى فى قلب زنجبار وتم تجهيزه تحت اشراف الكومندور دى لانجل كمستشفى للبحارة الفرنسيين ، كما اضيف الى المبنى بعض المدارس والورش (١) . وبما أن الشكوك قد حامت حول احتمال استخدام هذا المبنى لغير الغرض الذى انشىء من اجله (نظرا لأنه لم يكن أضخم وأوسع مبنى فحسب ، وانما احيط بسور عال من الحجر ويحتل موقعا يتحكم فى البلدة) لقد أوعز وزير الخارجية البريطانية راسل الى كولى السفير البريطانى فى باريس بالتلميح الى الحكومة الفرنسية فى يونيه ١٨٦١ بأن الحكومة البريطانية لم تتغاض عن أية محاولة للقضاء على استقلال زنجبار، وسيطرة اى دولة على أراضيها ، غير ان توفونيل وزير خارجية فرنسا اكد لكولى بأن المخاوف البريطانية لا أساس لها ، ولكى يبعد توفونيل اى شبهة اقترح أن تصدر الدولتان بيانا مشتركا يعترفان فيه باستقلال زنجبار بسيادتها ، وقد وافقت بريطانيا على الاقتراح ، كما تم الاتفاق فى أواخر العام على أن يتضمن البيان المشترك استقلال مسقط أيضا ،

---

(١) بموجب المعاهدة التجارية بين الفرنسيين والسيد سعيد بتاريخ ١٨٤٤/١١/١٧ كان يحق للفرنسيين استئجار وانشاء بيوت ومستودعات فى زنجبار وفى غيرها من المناطق (المادة ١٧) غير أن السيد سعيد قد أوضح أثناء تبادل وثائق التصديق على المعاهدة فى فبراير ١٨٤٦ ، أن هذا الحق مقصور على المسائل التجارية البحته (انظر كتاب المعاهدات اعداد اتيشيسون فصل ١١ ملحق ٦) وكان هذا التحذير هو صدى للمادة الثالثة من الكولنامه المعقودة ١٧٨٩ ، عندما كانت الحرب دائرة رحاها بين فرنسا وبريطانيا ، والتى تنص بانه لا يحق للفرنسيين الحصول على أراض أو التمركز فيها .

وقد صدر هذا البيان فى مارس ١٨٦٢ ، وتعهد فيه الجانبان بعدم القيام بأى محاولة للاستيلاء على مناطق نفوذ فى أي من السلطنتين (١) .

واثناء محادثات كولى مع توفونيل أثير موضوع الحقوق الاقليمية لكل من مسقط وزنجبار غير أن كولى بناء على التعليمات التى تلقاها من راسل ، أبلغ وزير الخارجية الفرنسية بأن الحكومة البريطانية لا ترى ذلك ضروريا ، فقد تتعرض كل من الدولتين الى التهديد أو الغزو من جانب جيرانهم ، وعليه فان الحكومة البريطانية لا تعتبر نفسها ملزمة بالدفاع عنهما اذا وقع مثل هذا العدوان (٢) ان اللورد كاننج لم يكن يحبذ توريط حكومة الهند البريطانية فى اصدار بيان بضمان السيادة الاقليمية لمسقط وزنجبار ، كما لم تشر المناقشات التى سبقت اصدار الحكم الى هذا الموضوع ، وان كان احتمال تقديم مثل هذا الضمان تفاديا للمضاعفات لانفصال اقليم زنجبار عن سلطنة مسقط موضع الاعتبار قبل صدور الحكم، ولهذا طلب اللورد كاننج من كولان بأن يبدى رأيه حول هذه النقطة ، الا أن كولان لم يتطرق اليها فى تقريره النهائى ، وكذلك السير كلارك

---

(٣) المذكرات للادارة السرية والسياسية رقم ب ١١٨ بعنوان نتائج البيان المشترك مع فرنسا بخصوص مسقط والمؤرخ ١٨٦٢ بقلم برانت ١٨٩٩/١/٢١ انظر ايضا استعمار افريقيا الشرقية ص ٣٣ — ٣٦ تأليف كوبلاند ، وربما لسهو لم يتأكد الآن لم تبلغ حكومة الهند بوجود مثل هذا التصريح قبل ١٨٧٢/٨/١٢ انظر مكتب شئون الهند الى وكيل مكتب شئون اهلند ١٨٦٢/٣/١٣ والملاحظات الهامشية .

(٢) مراسلات حكومة الوطن (سرى) مجلد ٥٦ من كولى الى توفونيل ١٨٦٢/١/٢٧ وقد ارفق به صورة من خطاب ليارد المؤرخ ١٨٦٢/٣/١٣.

عندما تقدم بتوصيات كولان للحاكم العام للهند البريطانية ، ومن الملاحظ ان اغفال هـــذه النقطة أمر يدعو الى الغرابة ، وبالأخص اذا تذكرنا أن السلطات المسئولة فى الهند البريطانية كانت تعتقد أن ضياع أى جزء من أراضى السلطنة قد يغرى الدول الأخرى بالاعتداء عليها ، ومن هنـــا حرصت حكومة الهند البريطانية على الاصرار على اعادة تأجير بندر عبـاس للسيد سعيد ، ومنع السيد تركى من فصل ولاية صحار عن السلطنة ، وربما كان تقديم ضمانات للسيد ثوينى بشأن مستعمراته فى شبه الجزيرة تعويضا مجزيا له عن فقدانه زنجبار ، وهى ضمانات تعتبر حكومة الهند البريطانية ملزمة بتقديمها ، نظرا لأنها كانت السبب فى انفصال زنجبـار عن مسقط .

ومن المؤكد أن تقديم مثل هذه الضمانات قد يدعم مركز الســـيد ثوينى مما سوف يسفر عنه تقسيم السلطنة من مضاعفات ، باعتبـــار ذلك اجراء افضل للسيد ثوينى من التعويض المالى الذى سيحصل عليه من أخيه السيد ماجد . وكان كولان يرى أن المعونة المالية سوف تســاعد السيد ثوينى فى دعم مركزه فى عمان ، غير أن أحكام كولان فيما يختص بهذا الجانب من الموضوع لم تكن أحكاما نزيهة ، بل وثبت بمضى الوقت أنها كانت احكاما خاطئة ، فلقد تعرض حكم آل بوسعيد خلال العشرة الأعوام التى تلت قرار اللورد كاننج الى انتكاسات تفوق كل ما تعرضت له من قبل ، فمن شبه الجزيرة العربية انقض الوهابيون على السلطنة فى العهد الأول من القرن ، ولهذا فلقد كان السيد ثوينى أكثر ذكاء من كولان فى ادراكه لردود الفعل المحتملة أن تقع فى السلطنة كنتيجة لذلك القرار ، ولهذا فلقد اظهر السيد ثوينى حنكة سياسية فائقة فى الاستعداد للاحتمالات التى كانت ستنشب بعد صدور ذلك القرار .

اما كولان فلقد كان يرى بأن الخطر الرئيسى على السيد ثوينى ، انما يأتى من جانب أخيه السيد تركى والى صحار الذى كان من المحتمل أن يحذو حذو أخيه السيد ماجد . فيعلن انفصال ولاية صحار عن السلطنة، ولهذا قرر السيد ثوينى فى شهر يونيو ١٨٦١ ان يقوم بالزحف على ولاية صحار بقوة عسكرية كبيرة . وهذه الخطوة الى جانب التحذير الذى وجهه المعتمد السياسى البريطانى الجديد فى مسقط اللفتنانت بنجيلى الى السيد تركى وذكر فيه ، أن الحاكم العام بالهند البريطانية سوف ينظر بعدم الارتياح الى أية محاولة من جانبه لفصل ولاية صحار عن مسقط ، وهذا كان كافيا لاعادة الأمور الى نصابها ، كما عرض بنجيلى وساطته لتسوية النزاع ، وقد قبل عرضه وتحديد موعد للاجتماع فى بلدة السيب التى تبعد نحو خمسة وعشرين ميلا عن مسقط . وتشجيعا للسيد تركى على حضور هذا الاجتماع تعهد له بنجيلى بالحماية ، ولكن عندما وصل السيد تركى الى السيب فى الأسبوع الأول غير رأيه ورفض الاجتماع بالسيد ثوينى ، ولهذا اضطر بنجيلى الى سحب حمايته . اما السيد ثوينى فقد انتهز فرصة وجود السيد تركى فأمر باعتقاله وايداعه السجن (بقلعة الجلالى فى مسقط) وفى يوم ١٥ يوليو استولى السيد ثوينى على صحار وعين عليها نجله السيد سالم بن ثوينى ، وكان فتى غرا ، أما السيد تركى فقد تقرر ارساله الى زنجبار عند أخيه السيد ماجد ، حيث أن الاثنين تجمعهما أهداف واحدة (١) .

---

(١) مرفقات الخطابات السرية الى بومباى مجلد ١٤٥ مرفق للخطاب السرى رقم ٣٤ المؤرخ ١٨٦١/١٠/٢٨ من بنجيلى الى فوريش ٨ و ٦/١١ و ٧/٣٠ و ٣ و ١٨٦١/٨/٢٦ (رقم ٢٤ و ٢٥ و ٢٩ و ٣٢ و ٣٧ و ٤٨ الادارة السياسية) .

وقد تدخلت لسوء الحظ ظروف عديدة لتحول بين السيد ثوينى وتحقيق هذه الرغبة ، فقد ثار عليه سكان الباطنة بعد استيلائه على صحار مباشرة وتمكنوا من احتلال الخابورة والسويق . ومن ناحية أخرى انضم الى المتمردين السيد قيس بن عزان زعيم الفرع الثانى لآل بوسعيد ، والذى كان يقيم فى الرستاق بعد طرد عائلته من صحار فى عام ١٨٥١ ، وكان هدف المتمردين الاطاحة بحكم السيد ثوينى ، غير أن قيس الذى قاد هذا التمرد فشل ودفع حياته ثمنا لهذا الفشل ، ورغم ذلك فان الأخطار على السيد ثوينى ظلت قائمة مما اضطره الى طلب العون من حكام أبو ظبى ودبى ، وقد أيده بنجيلى على هذه الخطوة ، وبعث بخطابات الى شيوخ هذه المنطقة يحثهم على ارسال مساعداتهم اذا شاءوا على أن يتم ارسالها عن طريق البحر لضمان وصولها بسرعة ، كما بعث بنجيلى برسائل الى المتمردين يطالبهم باسم حكومته اخلاء الخابورة والسويق فورا .

لقد استاءت حكومة الهند البريطانية من تصرفات بنجيلى وتورطه الواضح فى عملية اعتقال وسجن السيد تركى ومن تدخله المباشر فى سياسة عمان وقد وبخته حكومة الهند البريطانية على تصرفه هذا ، وتجاوزه لحدود وظيفته ، بالاتصال بالمتمردين وبشيوخ الساحل وفى اصداره تهديدات باسم حكومته بالنيابة عن السيد ثوينى . ولم يشفع له الا صغر سنه وقلة تجاربه فى عدم استدعائه من مسقط ، وقد قامت حكومة الهند بلفت نظره الى الاجراءات التى قام بها ، وحذرته من التدخل فى شئون عمان الداخلية بأى شكل من الاشكال ، كما أوعز اليه باحالة كل طلب يأتيه من السيد ثوينى للمساعدة لرفضه ، كما طلبت اليه حكومة الهند بابلاغ السيد ثوينى بأنه اذا لم يتخذ الاجراءات الكفيلة بوضع حد للتمرد وبأسرع وقت فان الحكومة

سوف تضطر الى سحب معتمدها السياسى بعد عجز حاكمها عن السيطرة على الأمور ، وخصوصا وأن السيد ثوينى لم يكن يتصرف تجاه الدول المجاورة له بحنكة ، ولا حتى بحسن النية ولا شك أن السيد ثوينى قد تملكته الحيرة من هذا الموقف لحكومة الهند البريطانية ، وما اذا كان سلوكه هذا يتطلب كل هذا التنديد والاستنكار . كما كان من الصعب تبرير موقف حكومة الهند البريطانية من السيد ثوينى فى ضوء السياسة البريطانية تجاه سلطنة مسقط التى كانت تسير عليها سابقا ، غير أن هذا الأمر لم ينته عند هذا الحد ، لأن الحاكم العام للهند لم يكتف بمجرد توجيه اللوم للمعتمد السياسى ، وانما أمر بسحبه من مسقط فى نهاية العام ، كما أمر بتوجيه تحذير الى السيد ثوينى بالافراج عن السيد تركى واستبعاد أى فكرة فى نفيه من البلاد ، وتخصيص معاش له طالما حسن سلوكه . ولم يكن أمام السيد ثوينى الا الاذعان لهذه الأوامر . وفى شهر فبراير ١٨٦١ أفرج عن السيد تركى ، كما تم فى نفس الوقت تعيين معتمد سياسى بريطانى جديد هو الماجور مالكولم جرين الذى كان يشغل نفس الوظيفة فى كلات .

كانت السلطات المسئولة فى حكومة الهند تحاول من خلال هذه الاجراءات أن تتفادى مضاعفات حكم اللورد كاننج ، وفى الوقت الذى زعمت فيه هذه السلطات بأن لا مصلحة لها فى تأييد سلطان مسقط ضد مناوئيه ، كانت تعتبر نفسها ملزمة بحماية الحكم والحكام فى مسقط ، تماما كما كان الأمر فى الماضى ، ولكن اذا كان من حق هذه السلطات قبل عام ١٨٦١ أن تنسب لنفسها هذا الحق ، نظرا لأن السلطنة كانت حتى ذلك الوقت تعتبر دولة ذات سيادة ، رغم خضوع حكامها للنفوذ البريطانى ، الا أن قرار اللورد كاننج قد قضى على هذا الاستقلال ، كما وضع على كاهل حكومة الهند مسئولية لم تلتزم بها من قبل بحماية السلطنة ، ولو أن حكومة الهند

البريطانية حاولت أن تتنصل من هذه المسئولية فمن المؤكد أن دولا أخرى سوف تتقدم لملء هذا الفراغ . وعند زيارة الكومندور دى لانجل لمسقط فى أواخر عام ١٨٦١ عرض على السيد ثوينى مساعدة فرنسا ضد المتمردين ، الا ان السيد ثوينى رفض ذلك بحجة انه يمكنه الحصول على هذه المساعدة من حكومة الهند البريطانية ، وبعد ذلك بقليل وصل الى مسقط مبعوث من فارس ، وعرض مساعدته أيضا على السيد ثوينى ، وعلى الرغم من الشكوك التى حامت حول هذا العرض ، الا ان السيد ثوينى قام بدراسته قبل أن يستشير الماجور جرين ، ومن ثم يرفض العرض ، ولهذا فلو ظلت حكومة الهند البريطانية تقدم نصائحها الى السيد ثوينى فى قبول او عدم قبول المساعدات التى تعرضها عليه الدول الأخرى مع احتفاظها فى نفس الوقت بحق التدخل فى شئون مسقط الداخلية ، فانه لابد أن يأتى وقت تدفع فيه هذه الحكومة ثمن هذا التورط .

فى الستينات من القرن التاسع عشر بدأ الخليج مرحلة جديدة بدخول المواصلات السلكية والبخارية ، كما ازدهرت فيه التجارة ، على الرغم من انها كانت لا تزال تخضع للتقلبات السياسية والحروب المحلية والأوبئة . وقد ارتفع معدل تجارة بومباى مع منطقة الخليج من ٧٠٩٠٢٤١ روبية (نحو ٧٠٠ر٠٠٠ ج استرلينى) منها ٣٥٠٥٩٥٨٩ روبية للواردات و ٣٤٩٠٢٤١ روبية للصادرات فى عام ١٨٣٦، ١٨٣٧ الى٩٠٩ر٧٢ر٤٥ روبية (٧٩٠ر٠٠٠ استرلينى) منها ٣٢٧ر٥٢ر٣٣ روبية للورادات ، ٤٥٧٢٢٨٢ روبية للصادرات عام ١٨٤١ ، ١٨٤٥ والى ١٢٧٣٥٠٣١ر١ روبية اى حوالى ١ر٢٧٠ر٠٠٠ استرلينى) ، منها ٦٨١٧٣٥٦ روبية للواردات و ٥٠٩١٣١٧٥

(١٨ — بريطانيا والخليج / ٢)

للصادرات ، فى عام ١٨٥٦/١٨٥٥ (١) وبحلول عام ١٨٦١/١٨٦٠ ارتفع هذا المعدل الى ١/٣١٤٢٦٠٢ اى نحو ١٫٠٣١٠٠٠ استرلينى منها ٦٤٧٨١٤٧ للواردات و ٦٦٦٤٤٥٥ للصـــادرات ، وفى عام ١٨٦٥/١٨٦٤ ارتفع الى ٢٫٤٧٨٫٨٦٥٠ روبية اى نحو ٢٫٦٥٠٫٠٠٠ استرلينى) ، منها ١٫٤٢٦٫٨٧٣ الواردات ١٫٢٢٣٫٩٩٢ للصادرات (٢) ، ولما كان المعـدل قد تضـاعف فى النصف الأول من الستينات ظل حجمه محتفظا بمعـدله نسبيا فى النصف الثـانى من القرن التاســع عشر ، وفى عام ١٨٧٠/١٨٦٩ ارتفع الرقم الى ٢٫٢٤٧٣١٩٠ اى نحـو ٢٫٢٤٠٫٠٠٠ اســترلينى ، منها ١٫٦٦٣٫٣١٫٧٣٥ للواردات و ١٫٠٨٫٤١٫٤٥٥ للصادرات ، وقد بلغ مجموع التبادل التجارى لبومباى وكلكتا وكراتشى مع الخليج مبلغ ٢٫٧٧٫٠٩٫٦٤٧ روبية ، الى نحو ٢٫٧٧٠٫٠٠٠ اســترلينى ، منها ١٫٣٨٫٤٫٢٧٤ روبيـــة للـواردات و ١٫٣٨٫٢٥٫٣٧٣ للصادرات (٣) وبعبارة أخـرى فان تجـارة الخليج قد

---

(١) مجموعة التقارير السياسية المرسلة الى بومباى مجلد ٤٢ رقـم المجموعة ٣٢ فى ١٨٦٢/٩/٢٤ من جرين الى سيتوارت (الســكرتير السياسى لحكومة بومباى) ٣/٢٤ و ١٨٦٢/٤/١١ (رقم ٩ و ١٥ الادارة السياسية) .

(٢) بعثه دجلة والفرات ملحق ٢ ــ ١ ج اعداد جزنى « حول التجارة والمواصلات فى الخليج » ١٨٠١ ــ ١٨٠٥ ملحق دى مرفق بى (ومكتب شئون الهند) مرفق للخطابات السرية الى بومبـاى مجلد ١٢٦ مرفق للخطاب السرى رقم ٧٤ المؤرخ ١٨٥٦/١٠/٣ من ايه سبونز الى اندرســون ١٨٥٦/٩/٣٠ (رقم ١٦٣ الادارة السرية) .

(٢) بعثة دجلة والفرات ملحق ٢ ــ ١ ج اعداد جزنى « حول التجارة بارثل فرير ١٨٦٨/٧/١٥ مع استشهادات خطاب له الى السير جــون لورنس (الحاكم العام) ١٨٦٦/٣/٢٣ .

تضاعفت أكثر من ثلاث مرات خلال الثلاثين عاما الماضية (١) .

ويشمل التبادل التجارى بين الهند والخليج نفس المنتجات والمحاصيل التى كانت رائجة بين المنطقتين خلال هذه الفترة ، وكان الخليج يصدر السبائك (وغيرها من الأحجار النفيسة) والخيول والحمير والفواكه والخضر والمواد الغذائية وخيوط الصوف والقطن والحرير ، والمستحضرات الطبية والأصباغ والجلود ، وكان يستورد من الهند الأقطان والاصواف والمنسوجات والسبائك (وأهمها الفضة) والمعادن والحبوب والمواد الغذائية والسكر والتوابل والزيوت والأصباغ (٢) .

ومن معالم السلع التى كان يتبادلها الجانبان خلال الستينات من القرن التاسع عشر زيادة تصدير المنتجات القطنية والصوفية (من أصل أوروبى) (وعلى الأخص البريطانى) الى الهند ، وكان لهذا الوضع انعكاس سيىء على اصحاب صناعة النسيج فى الهند . وبحلول عام ١٨٧٠ — ١٨٧١ تضاعفت قيمة المنتجات القطنية الأوربية التى أعيد تصديرها الى الهند عن طريق بومباى سبعة أضعاف عن قيمة المنتجات من النسيج الهندى التى كانت تصدر من بومباى وكلكتا وكراتشى معا والى جانب ذلك حدث ارتفاع ملحوظ فى تجارة الأفيون الفارسى التى كانت قد تفاقمت فى نهاية العقد ، الأمر الذى ضاعف منه دخول وسائل النقل البخارية ، الى الخليج والمناطق المجاورة . وفى بداية تجارة الأفيون الذى كان يصدر الى الشرق الأقصى ،

---

(١) التقارير الادارية السنوية للممثلية فى الخليج لعام ١٨٧٤ — ١٨٧٥ ص ١٠ .

(٢) للاطلاع على قائمة السلع بكاملها ، راجع التقارير الادارية السنوية الممثلية البريطانية فى الخليج (مكتب الهند) .

كانت هذه المادة تنقل بالسفن الشراعية من فارس الى جاوة ، ومن هناك يعاد تصديرها الى هونج كونج وسنغافورة ، ثم بعد أن فرض الهولنديون بعض القيود والضرائب على الأفيون فى جاوة وساهمت المواصلات التجارية فى تسهيل عمليات النقل تحولت هذه التجارة عن طريق عدن ، ثم عن طريق السويس ، حيث لم تكن توجد رسوم جمركية على اعادة تصدير السلع ؛ وكان يتم نقل الافيون على بواخر شركة (ب.و) وذلك لتفادى دفع رسوم جمركية عليه فى موانى الهند البريطانية ، أما فى الصين فلم يكن هذا الأفيون رائجا نظرا لاحتوائه على مادة زيتية وارتفاع نسبة المورفين فيه ، وفى عام ١٨٧٨ تم شحن كميات كبيرة من هذا الأفيون مباشرة من فارس الى انجلترا للمرة الأولى (١) .

كان لفارس النصيب الأوفر فى تجارة الخليج فقد وصل معدلها الى الثلث ، وبموجب تقديرات أعدت لسنة ١٨٦٣ لتجارة بوشهر بلغت قيمة هذه التجارة نحو ٤٥٠ر٠٠٠ جنيه استرلينى ، أما بندر عباس فقد قدر حجم تجارتها بنحو ¾ حجم تجارة بوشهر وتجارة لنجة نحو ¼ . اما اجمالية تجارة البحرين فقد كان يقرب من ٢٨٠ الف جنيه استرلينى سنويا ، يشكل اللؤلؤ الجزء الأكبر منه ، وكانت سفن البحرين تجمع ما قيمته نحو ٣٥٠ ألف ريالا نمسويا ، اى ما يعادل ٧٠ الف جنيه استرلينى من اللؤلؤ كل عام ، كما كانت حصيلة بيع اللؤلؤ الذى كان يرد الى البحرين من الموانىء الاخرى الى الخليج بنفس الحصيلة أو أكثر قليلا . وكانت البحرين تستورد الأرز والنسيج والصمغ والتوابل ، وتستهلك ربع ما تستورده ، بينما يعاد

---

(١) التقارير الادارية للممثلية البريطانية عن عام ١٨٧٤ — ٧٥ س ٢٧/ ٢٨ وعام ١٨٧٨/٧٩ ص ٢٨ .

تصدير الباقي . أما حجم تجارة الكويت فقد كان يبلغ نحو ٦٥ الف جنيه استرليني سنويا ، وثلثا هـذا المبلغ يأتي من الصـادرات أو من اعادة الصادرات ، وكانت الخيول التي تستورد من نجد وجبل شمر أهم بند في صادرات الكويت ، كذلك كان يتم تصدير العباءات الصوفية من شط العرب . اما تجارة منطقة الساحل اذا استثنينا اللؤلؤ فقد كانت محدودة، وكانت الصادرات تتألف في معظمها من السمك المجفف وزيت السمك والماشية والعباءات الصوفية ، بينما كانت تستورد الأرز والبقول والمنسوجات والخشب والبلح ، وكان الجزء الأكبر من تجارة الخليج ينقل بواسطة السفن العربية ، وان كانت السفن الأوربية قد اشتركت معها في فترة نهاية العقد ، وبذلك ارتفع عدد السفن التي ترتاد ميناء الخليج ، وكان للبحرين ٣٧ سفينة تعمل في نقل التجارة مع الهند ، وللكويت ٣٠ سفينة ، أما مشيخات الساحل مجتمعة فكان لديها ٢٤ سفينة ، وقد ذاع صيت الكويت في بناء السفن الشراعية ، وان كانت في الحقيقة تعتمد على عمان في هذا المجال(١). وقد حصل مشروع مد خطوط تلغرافية بين انجلترا والهند دفعة قوية كنتيجة للثورة في الهند ضد الحكم البريطاني ، وفي عام ١٨٥٩ — ١٨٦٠ من كابل تحت البحر الأحمر الى عدن ومن عدن الى جزر كوريامورياء، ومنها الى مسقط ثم كراتشي ، غير ان هذا الكابل لم ينجح نظرا لقلة الخبرة في مد وتشغيل الكابلات ، ولهـذا بدأ البحث عن طريق آخر يستخدم المناطق البرية، وقد تم اختيار المناطق الصالحة في هذا الخط عبر تركيا والعراق حتى بداية منطقة الخليج ، ثم من هـذه المنطقة يمر تحت الماء في بعض

---

(١) تقرير يلي « ملاحظات عن قبائل وتجارة وموارد المنطقة المحيطة بساحل الخليج مجلة جمعية بومباي الجغرافية عدد ١٧ (١٨٦٣) ص ٣٢ — ١١٣ .

المناطق وفوق الأرض فى منــاطق أخرى حتى كراتشى . وكانت الحـكومة التركية قد سبقت الى مد كابل الى الموصل ، وكان من المتوقع ان يصــل هذا الكابل الى بغداد فى نهاية عام ١٨٦٠ وفى أواخر النصف الثـانى من عام ١٨٦٠ أرسلت تعليمات الى الهند للبحث عن افضــل الطرق الصــالحة لمد الخط من البصرة ، وعندما تلقى حاكم بومباى هذه التعليمات طلب من برسى بادجر الافادة عما اذا كانت هناك احتمالات لنشــوء صعوبات سياسية من مد الخط البرى من البصرة الى كراتشى . وقد رد بادجر يقول بانه لا يتوقع اى صعوبات فى ذلك ، وأن افضلية الخط البرى تجعل اى جهــود للتغلب على الصعوبات جهودا مثمرة ، وكان رأيه أن الحكومة الفارسية لن تعارض فى مد الخط على أراضيها عبر بوشهر وبندر عباس حتى المنطقة التى تبدأ بعد ذلك ، وتنتهى عند راس جاشك ، لأنها منطقة تابعة لسلطان مسقط ، الذى سيقدم كل ما استطاع من مساعدة لاقامة هذا الخط ، اما المنطقة التى تبدأ من رأس بوزيم حتى كراتشى وهى مسافة تمتد نحو ٦٠٠ ميل فان معظمها خاضع لحاكم كلات ، واقترح بادجر ان يطلب من حكمدار السند والمعتمدين السياسيين البريطانيين فى كل من كلات ومسقط ، ومن المقيم البريطانى فى الخليج القيام بتحريات عن النواحى السياسية والجغرافية وغيرها وتقديم تقارير عنها الى حكومة بومباى (١) .

وقد قبلت مقترحاته وتم الايعاز الى المسئولين السياسين فى هــذا الشأن ، كما طلب من وزير الدولة لشئون الهند بالأمر لاجراء اتصــالات

---

(١) مجموعة التقــارير السياسية الى بومباى مجلد ٣٤ مجموعة المســودات رقم ٥ المؤرخة ١٨٦١/٣/٢ من بادجــر الى اندرســون ١٨٦٠/١١/١٧ .

مع حكومة فارس للحصـــول على موافقتهـــا على مد الخط التلغرافى فى اراضيها حتى كراتشى (١) . وفى فبراير عام ١٨٦١ ذكر المعتمد السياسى البريطانى بالوكالة فى مسقط وهرمز ، راسام (٢) بأنه لا يتوقع أى مشكلات بالنسبة لمد الخط عبر ساحلى فارس ومكران ، وأن القسم الأكبر الواقع بين بندر عبـــاس وجواذر خاضع للســـيد ثوينى أو لبعض الزعمـــاء البلوش الذين يمكن ضمان تعاونهم فى هذا المشروع . أما المنطقة الممتدة من كراتشى شرقا فان قبائل البلوش التى تقيم على الساحل فى صراع مستمر فيما بينها ، وان كانت كلها تخضع لحاكم كلات وبعض الحكام الآخرين (٣) .

وعلى أية حال فان الوضع فى ساحل مكران لم يكن بالصورة الميسرة التى رسمها كل من بادجر وارسام . وعلى حد رأى الميجرجرين والمعتمد السياسى البريطانى فى كلات كان حاكم كلات يسيطر على الجزء الأكبر من الساحل الممتد شرق جواذر ، وكان بالاضـــافة الى ذلك يطالب بجواذر

---

(١) مجموعة سجلات الخطابات السياسية لبومباى (الحلقة الثانية) مجلد ١ من الحاكم الى وزير الدولة لشئون الهند ١٨٦١/٤/١٢ (رقم ٢٦ الادارة السياسية) .

(٢) كان هذا يعمـــل مساعدا لكولان فى عدن ورافقه فى مهمته الخاصة بالنزاع بين مسقط وزنجبـــار ، وبعد زيارة كولان لمسقط فى يونيه ١٨٦٠ تخلف راسام فى مسقط لشغل منصب المعتمد الســياسى البريطانى بالوكالة حتى وصول بنجيلى اليها .

(٣) سجل المراسلات السياسية لبومباى مجلد (١) مرفق للخطـاب الســياسى رقم ٢٦ المؤرخ ١٨٦١/٤/١٢ من راســـام اى اندرســـون ١٨٦١/٢/٢٧ .

نفسها . ولتفادى نشوب نزاع حول السيادة على جواذر ، اقترح جرين على السلطات المسئولة شراء هذه المنطقة من سلطان مسقط ونقل السيادة عليها الى حاكم كلات بشروط معينة . وعند توجه بادجر الى مسقط فى أواخر ابريل ١٨٦١ لاطلاع السيد ثوينى على حكم اللورد كاننج اغتنم بادجر الفرصة فقام بتحقيق حول موضوع السيادة على ساحل مكران ، وعلم بأن الشق الساحلى من بندر عباس حتى رأس جاشك ومنها شرقا حتى نهر سوديج يخضع للسيد ثوينى الذى استأجره من حكومة فارس بمقتضى المعاهدة المسقطية الفارسية عام ١٨٥٦ ، وكان بادجر على ثقة بأن السيد ثوينى يستطيع حماية الخط التلغرافى عبر تلك المنطقة ، بشرط الا تعترض الحكومة الفارسية على وجود الخط فى أراضيها ، وقد ذكر السيد ثوينى لبادجر بأن الحكومة الفارسية لا حق لها فى التدخل فى شأن الامتيازات التى يمنحها للآخرين فى المناطق المؤجرة لهم ، غير أن بادجر لم يوافقه على هذا الرأى ، فقد كانت الحكومة الفارسية تحتفظ بحقوقها الاقليمية بموجب معاهدة ١٨٥٦ ، وتحوى هذه المعاهدة شرطا ينص على استبعاد عملاء اى دولة أجنبية فى المنطقة ، ولهذا كان يرى بادجر انه لابد من الحصول أولا على موافقة الحكومة الفارسية على مد الخط عبر تلك المنطقة . وذلك رغم جهله بالمضاعفات السياسية المتعلقة بهذا الموضوع .

كانت الحكومة الفارسية فى الفترة الأخيرة تنتهج سياسة جريئة فى كل من اقليمى مكران وبلوشستان ، وقد بدأت تنتهج هذه السياسية منذ عام ١٨٥٦ ، اى عند توقيع المعاهدة مع مسقط ، وقد اضيف الى المعاهدة نص يوجب على سلطان مسقط تقديم المساعدة اللازمة لعبور القوات الفارسية المنطقة الشرقية من البلاد عن طريق بندر عباس والمناطق التابعة لها . وابتداء من نهر سوديج شرقا حتى شهبار وهى مسافة تبلغ مساحتها

١٥٠ ميلا تخضع المنطقة لنفوذ أمير عبد الله بن مراد وهو احد الزعماء الاقوياء ، وقبل ذلك باثنى عشر عاما كان هذا الامير يعترف بسيادة الحكومة الفارسية على هذه المنطقة . غير أن بادجر علم من بعض الزعماء البلوش ممن التقى بهم فى مسقط أن هذا الأمير كان يريد التخلص من الحكم الفارسى، وكانت المشكلة فى نظر بادجر هى ما اذا كان من حق هذا الأمير أن يفعل ذلك من واقع سلطته الفعلية . نظرا للالتزامات التى تربطه بفارس ، أو فى ما اذا كان من الأفضل أن يستأذن هو وغيره من زعماء البلوش الحكومة الفارسية للسماح بمد الخط التلغرافى عبر المنطقة التى يعتبرونها جزءا من أراضيهم ، رغم أن السيطرة عليها كانت قد انتقلت بصورة مؤقتة الى فارس ، اما اذا اعتبرت المنطقة خاضعة للسيادة الفارسية فمن المحتمل ان يثير هؤلاء الزعماء المشاكل فى وجه انشاء هذا الخط كعمل انتقامى من فارس (١) .

شهبار بلدة ساحلية صغيرة تخضع لسلطنة مسقط التى يمتد نفوذها فى هذه البقعة على طول الساحل الشرقى حتى ميناء جوادر ، أما جوادر وجوين على الجانب الآخر من خليج جواتر فيحكمها بعض الزعماء الصغار . والى الوراء من جوين تقع جوادر التى آلت الى السيد سلطان ابن أحمد على حد رأى بادجر من حاكم كلات ، على أساس ان يقوم السيد سلطان بحماية حاكم كلات ضد خصومه ، وقد عارض بادجر اقتراح جرين بنقل السيادة عليها الى الحاكم الجديد ، وانه على العكس من ذلك أوصى

---

(١) مرفقات الخطابات السرية الى بومباى مجلد ١٤٥ (دون تغطية) من بادجر الى قوريش عدن ١٨٦١/٦/٣ (رقم ٩ الادارة السياسية) لجنة مسقط وزنجبار .

بالايعاز الى جرين بمحاولة اقناع هذا الحاكم بالتخلى عن أطمـــاعه فى جوادر ، واضاف بادجر بأن السيد ثوينى على أية حال لم يكن يفكر فى التنازل عن جوادر ، وانه كان مصمما على مقاومة أية محاولة لانتزاعهـــا منه . أما سيطرة حاكم كلات على الساحل فتمتد نحو عشرين ميـلا الى الشرق من جوادر ، وابتداء من هــذه النقطة حتى حدود السند تخضـع المنطقة لحاكم لزبيلا الذى كان تابعا لحاكم كلات ومن أقاربه ، ولم يكن بادجر يعتقد أن يعارض أى من هذين الحاكمين على مد الخط التلغرافى عبر أراضيهم ، كما كانا قادرين على حماية الخط .

وباختصار فقد كان القرار الرئيسى كما أشار بادجر هو ما اذا كان الاتصال بالحكومة الفارسية للحصول على موافقتها على ادارة الخط عبر المناطق التى تدعى هذه الحكومة السيادة عليها ، ومنذ بعض الوقت كانت فارس تحاول مد سيطرتها على مناطق الزعماء البلوش ، وكان يبدو واضحا من الحشود العسكرية التى كانت متمركزة فى مكران وفى كرمان أن حكومة فارس تحـــاول فعلا مد سيطرتها الى كلات . واذا استثنينا المضاعفات المزمنة ، والتى تشكل التوسع الفارسى فى المناطق الشرقية تهديدا لأمن الهند البريطانية فان هذه المشكلة تعتبر مشكلة خطيرة ، وبالتـــالى فلابد من التأكد مما اذا كان من المجدى والضرورى الحصول على راى الحكومة الفارسية بشأن المناطق التى سيعبر منهـــا الخط التلغرافى فى ساحل بلوسستان ومكران . ويمكن أن يبدأ من هذا الخط بسرعة لولا مشـــكلة هؤلاء الحـكام المحليين والذين لابد من الحصول على موافقتهم ، الا انه بالنظر الى ازدياد سيطرة الحكومة الفارسية على هذه المناطق يتساءل بادجر ، عما اذا كان من الممكن تجاهل موقف حكومة فارس ؟ واضـــاف بادجر بأنه اذا استشيرت الحكومة الفارسية فى الموضـــوع ، فان ذلك

سيعتبر بمثابة اعتراف لها بهذا النفوذ ، مما يثير سخط الحكام المحليين ، وربما دفعهم الى اقامة عراقيل لمد هذا الخط .

بعد أن أطلع حاكم بومباى على تقريرى جرين وبادجر رأى انه من الأفضل الاعتراف لحكومة فارس بالسلطة على مكران ، وأن يكون اتصاله بالزعماء المحليين اتصالا مباشرا ولكن بموافقة فارس (١) وقد أقر (مكتب الهند) قرار الحـــاكم ، وتم الايعاز الى الوزير البريطـــانى المفوض فى طهران ، باجراء اتصالات مع الحكومة الفارسية ، كما تم فى نفس الوقت تعيين الماجور جولد سميث مساعد حكمدار السند للقيام بعمليات مســح ساحل مكران ، والبدء فى سلسلة من الاتصالات برؤساء قبــائل المنطقة الممتدة من السند حتى بندر عباس .

غادر جولد سميث كراتشى أول ديسمبر ١٨٦١ ، وفى ٢١ منه تمكن من ابرام اتفاق مع أمير لزبيلا لمد الخط التلغرافى عبر امارته (٢) . وفى بداية العام طلبت حكومة بومباى من جولد سميث بأن لا يتعدى فى مهمته حدود جوادر خشية معارضة الحكومة الفارسية للمشروع كاجراء يمس سيادتها . وقد تم ايفـــاد المسئول عن انشـــاء الخطوط التلغرافية وهو المستر ولتون الى مسقط بصحبة الماجور جرين للبحث عن طريق آخر لمد الخط التلغرافى عبر ساحل الباطنة حتى شبه جزيرة مســندم ، وذلك كبديل لخط فارس فى حالة معارضة الحكومة الفارسية على المشروع . وقد انهى جولد سميث أعمال المسح فى فبراير عام ١٨٦٢ ، بعد أن عقد

---

(١) مرفقات الرسائل السرية الى بومباى مجلد (١) من الحاكم الى وزير الدولة ١٨٦١/٧/١٢ (رقم ٤٤ الادارة السياسية) .

(٢) « المعاهدات » اعداد ايتشيسون فصل ٩ ص ٤٠١ — ٤٠٣ .

اتفاقات مع كافة رؤساء المناطق الساحلية لحماية الخط (١) ، وقدرت اتعاب عمليات الحماية بنحو ١٨ ألف روبية سنويا ، وفى مارس ١٨٦٢ أصدرت حكومة الهند تعليماتها لانشاء الخط فى مساره الغربى ابتداء من كراتشى ، ثم بعد ثلاثة أشهر انتهى ولتون من عمليات مد الخط وكان يأمل أن ينتهى مد الخط الى جوادر فى أواخر الفصل وفى هذه الأثناء وردت معلومات من طهران برفض الحكومة الفارسية السماح بمد الخط التلغرافى على طريق جوادر — بندر عباس وطريق بندر عباس — بوشهر (٢) .

ويكمن السبب فى رفض الحكومة الفارسية دون شك الى الخطط التى وضعتها لمد نفوذها فى مكران وخوفها من أن يتم مد هذا الخط على أساس الخطط التى وضعتها حكومة بومباى . وعلى أية حال فان حكومة الشاه لم تكن تعارض مد الخط عبر أراضيها لمجرد المعارضة ، وقد افتتح الخط التلغرافى الذى يربط تركيا ببغداد فى يونيه عام ١٨٦١ ، الا أن هذا الخط لم يتعد حدود بغداد بالنظر الى ما نشأ من خلافات حول الطريق الذى يمتد عبره الخط من بغداد جنوبا ، وكان العثمانيون يفضلون مد خط تحت الأرض عبر نهر الفرات خوفا من القبائل العربية ، بينما كان

---

(١) أن أهم اتفاقية تم توقيعها هى التى وقعت مع حاكم كيج بتاريخ ١٨٦٢/١/٢٤ راجع « المعاهدات » اعداد ايتشيسون فصل ٩ ص ٤٠٣ — ٤٠٤ .

(٢) سجلات الخطابات السياسية لحكومة بومباى مجلد (١) من حاكم بومباى الى وزير الدولة ١٨٦٢/١٠/٢٧ (رقم ٣٢ و ٤٩ و ٥٥ الادارة السياسية) .

البريطانيون يفضلون خطا مرتفعا عن سطح الأرض ، وذلك لسهولة صيانته وقلة تكاليفه ، أما حماية الخط فيمكن توفيرها بدفع أتعاب لشيوخ القبائل ، وقد استمر الحوار حول هذه النقطة حتى ربيع عام ١٨٦٣ ، عندما تقرر بدء عمليات مسح قام بهـا الكولونيل كامبل أن يتم مد الخط مرتفعا عن سطح الأرض ، ويبدأ من بغداد الى مركز الحلة ، ومنها علي الضفة الشمالية للفرات والقرنة ، بحيث لا يكون عرضة للعبث من جانب القبائل الواقعة علي الضفة اليمنى للنهر ، ثم من هنـاك عبر الضفة اليمنى لشط العرب حتى مدينة البصرة . وفى ٢٠ أكتوبر ١٨٦٣ عقدت معاهدة بهذا المعنى (١) وقد بدأ مد الخط فى الشهر التـالى ، وانتهى العمل فيه بما فى ذلك توصيلة الخط الى منطقةالفاو عند مدخل شط العرب فى مايو ١٨٦٥ . فى نفس الوقت قرر شاه فارس اقامة خط تلغرافى خاص بفارس ويبدأ من طهران حتى أصفهان وشيراز وبوشهر ، ولهذا الغرض عقد اتفاق بين الحكومة الفارسية والبريطانية فى شـهر ديسمبر عام ١٨٦٢ لمد هذا الخط ، وتم التصديق على الاتفـاق يوم ٦ فبراير ١٨٦٣ ، وينص الاتفاق فيما ينص عليه شراء معدات للخط عن طريق مقاول الحكومة البريطانية ، وذلك لتشغيل الخط بعد انشـائه وتحت اشراف مهندس بريطانى ، كما ينص أيضا على السماح للحكومة البريطانية باستعمال الخط بعد افتتاحه (٢) وعلى مد الخط من طهران الى خان كين على الحدود التركية ، وذلك لربطه بخط بغداد خان كين ، الذى سبق أن وافقت الحكومتان العثمانية والبريطانية على انشائه فى

---

(١) انظر « المعاهدات » اعداد اتيشيسون فصل ١١ ص ٢٦ — ٣٠ .

(٢) نفس المصدر ص ٨٢ — ٨٣ فصل ١٠ .

كل من اتفاق شهر أكتوبر ١٨٦٣ والمعاهدة الجديدة التى تنظم تشغيل واستعمال الخط بتاريخ ١٨٦٤/٩/٣ (١) .

وفى أوائل علم ١٨٦٣ توفرت للمسئولين البريطـــانيين الأدلة عـــلى استياء الفرس من أى اجراء قد يعرقل أطماعهم التوسعية فى مكران ، وكان ذلك عندما بعث حاكم بامبور برسالة السيد ثوينى ينذره فيها بالزحف على شهبار اذا لم يوقف عمليات مد الخط التلغرافى الى ما وراء جـــوادر ، وذكر فى رسالته بأن شهبار منطقة فارسية وهى معارة فقط الى مسقط . غير أن السيد ثوينى لم يرد بشىء على رسالة الحاكم الفارسى ســـوى اعلانه باستلامها ، وذلك عملا بنصائح الكابتن هربرت دى سبراو المعتمد السياسى البريطانى فى مسقط ، وفى الوقت نفسه قام دى سبراو بعرض الموضـــوع على السلطات البريطـــانية فى كل من كراتشى وبومبـــاى والوزير المفوض البريطانى فى طهران . وقد رأى حكمدار السند فى تهديد الحاكم الفارسى ما يبعث على القلق مما يستوجب معه ارســـــال قوات بريطانية الى جوادر لحماية الخط ، وقام السيد ثوينى بالايعـــاز الى واليه فى المنطقة بتسهيل مهمة القوات البريطانية فيما اذا أرسلت ، كما قام الوزير المفوض البريطانى فى طهران باثارة الموضوع مع وزير خارجية فارس ، الذى اعترف له بأن السلطات الفارسية الاقليمية لم توافق على اجراء الحـــاكم ، وان تعليمات سوف توجه اليه بعدم التدخل فى الموضوع ما لم يتلق أوامر صريحة من حكومة طهران . وعلى اية حال فقد ذكر وزير الخارجية أيضـــا أنه يتعين على الحكومة البريطانية الاعتراف بتبعية شهبار وجوادر لحكومة فارس ، وأنه كان يتعين عليها الحصول على موافقة الحكومة الفارسية قبل الشروع

---

(١) نفس المصدر فصل ١١ ص ٣٠ — ٣٨ .

فى مد الخط ، ورغم ذلك فقد اكد وزير الخارجية الفارسية للوزير البريطانى المفوض بأنه مستعد من أجل الصداقة البريطانية الفارسية الى الموافقة على مد الخط من جوادر الى شهبار بشرط الا يمس وجود هذا الخط الحقوق الاقليمية لفارس فى هذه المناطق (١) .

وقد نشأت مخاوف الحكومة الفارسية كما يتصور طومسون من اعتقادها أن مد الخط التلغرافى الى ما وراء جوادر قبل أن تصرح به الحكومة الفارسية رسميا ، فان ذلك قد لا يهدد مطالبها فى هذا الشق من ساحل مكران فحسب ، بل وحقوقها الاقليمية فى الأراضى المؤجرة لسلطان مسقط بما فيها بندر عباس نفسها ، وقد تأكد هذا بعد مرور أيام قليلة عندما أوضح وزير خارجية فارس بأنه يتعين الحصول على موافقة الشاه مسبقا بمد الخط من شهبار الى بندر عباس وأنه لا علاقة لذلك بالسيد ثوينى الذى لا يزيد دوره عن دور المستأجر (٢) غير أن وزير الخارجية الفارسى كان يضرب فى حديد بارد ، فقد كان القرار قد اتخذ بالفعل فى لندن تحسبا لنفس الاعتراضات التى اثارتها الحكومة الفارسية، وهى أن يتعدى الخط منطقة جوادر ، وأن يكون مد الخط بعد ذلك من تحت سطح البحر عبر خليج عمان حتى مسقط ، ثم منها عبر خليج فارس حتى

---

(١) المراسلات الخارجية ٢٧٩/٦٠ من طومسون الى راسل ١٨٦٣/٥/٦ (رقم ٣٦ و ٣٩) ومرفق صورة من خطاب ديسبراو الى طومسون مسقط ١٨٦٣/٤/٤ (رقم ٦٥ و ٦٦) وبه المرفقات الفرعية ، وخطاب ميرزا سعيد خان الى طومسون ١٨٦٣/٥/٦ .

(٢) نفس المصدر من طومسون الى راسل رقم ٤٤ بتاريخ ١٨٦٣/٥/١٩.

بوشهر . ومن ناحية اخرى فقد أثار تصرف حاكم بامبور المخاوف بالنسبة لسلامة الخط البرى الممتد حتى جوادر ، فاذا كانت حكومة فارس تدعى بحقوق السيادة على جوادر وعلى الساحل من جانبيه الشرقى والغربى ، فانها سوف تعارض الحكومة البريطانية على انشاء محطة تلغرافية فى جوادر ، وبل على مد الخط حتى طرفها الشرقى . وكان من رأى كيه مسئول الادارة السياسية والسرية بمكتب الهند ، أنه لابد أولا من حل موضوع السيادة على ساحل مكران ، فقد كانت فارس دائما تتقدم بمطالب اقليمية غامضة ، كمطالبتها بجزيرة البحرين ، وبالتالى فلابد من اتخاذ قرار بشأنها ، رغم انه كان يعتقد بصعوبة اتخاذ مثل هذا الاجراء « ويبدو لى أنه لا يوجد علاج لهذه المشكلة ، التى قد يكون حلها اذا تحقق أسوأ من المشكلة نفسها (١) .

فى مايو ١٨٦٣ اقترح مكتب الهند على وزارة الخارجية البريطانية أن تتقدم باحتجاج عنيف الى حكومة طهران ضد اجراء حاكم بامبور ومطالبتها بالكف عن القيام بأية اجراءات قد تفضى الى تعكير العلاقات البريطانية الفارسية (٢) . وقد قام ليسون الوزير البريطانى المفوض فى طهران فى شهر أكتوبر بتقديم ذلك الاحتجاج ، وكان رد وزير خارجية فارس أنه بالنظر الى ما مضى من الوقت منذ ان بحث فى هذا الموضوع فى شهر مايو ، فقد ظهرت أسباب جديدة توجب مساءلة الحكومة البريطانية عن نوع المصالح التى لها فى مكران سيما بعد ان علم أن سلطان مسقط قد

---

(١) مكاتبات حكومة الوطن (مكتب شئون الهند) المجلد ٥٧ مذكرة من كيه بتاريخ ١٨٦٣/٥/٧ .

(٢) نفس المصدر من مارفيل الى هامون ١٨٦٣/٥/٢٦ .

وافق على تأجير اقليمى جوادر وشـهبار الى بريطانيـا ، فاذا كانت تلك المعلومات صحيحة فان مثل هذا التأجير يعتبر باطلا ، كما ذكر أيضا أنه لا جدال هناك فى كون هذه المناطق تشكل جزءا من أراضى مكران الخاضعة بدورها لكرمان ، وانها بالتالى أراضى فارسية بصورة مطلقة (١) ثم اضاف الوزير بأن هاتين النقطتين شأنهما شان بندر عباس وملحقاتها خاضعتان مؤقتا فحسب ، وبالاضافة الى كل ذلك فان معاهدة ١٨٦٣ تحظر بصورة قاطعة على حاكم مسقط السماح لوكلاء الدول الأجنبية باستغلال الأراضى المؤجرة له من فارس (٢) .

تقدم الوزير الفارسى المفـوض فى لنـدن بشـكوى مماثلة الى وزارة الخارجية البريطانية (٣) غير أن هـذه الشكوى لم تكن قائمة على أساس ، ليس لأن الاشاعة لم تكن صحيحة فحسب ، بل لأن حكومة فارس لاتستند فى مطالبتها بحقوق السيادة على هذه المنطقة على أسس قانونية ، وانه لم يحدث أن تم تأجير أى من هذين الاقليمين بالطريقة التى تم بها تأجير بندر عباس ، على الرغم من محـاولات وزير الخارجيـة الفارسية الايحاء بأن فارس هى التى كانت تدفع الثمن دائمـا كنتيجة لهـذه الأوضـاع ، وبأن

---

(١) وزارة الخارجية البريطانية : من ميراراسين خان الى اليسـون ١٨٦٣/١٠/١٠ ومرفق منه صـورة منـه من خطاب اليسـون لراسـل ١٨٦٣/١٠/١٥ رقم ١٥ .

(٢) مراسلات حكومة الوطن مجلد ٥٧ من محمود خان الى راسـل ١٨٦٣/١٢/١٠ .

(٣) سجلات الخطابات السياسية لبومباى مجلد (١) من حاكم بومباى الى وزير الدولة ١٨٦٣/٧/١٢ (رقم ٤٤ الادارة السياسية) .

معاهدة ١٨٥٦ تنطبق على أوضاع هذين الاقليمين . لقد انتقلت تبعية جوادر لحاكم مسقط ، عندما منحها حاكم كلات للسلطات، واما شهبار فقد استولت عليها مسقط عن طريق الفتح ، وأصبحت تابعة لمسقط بحكم هذا الاحتلال (١) . كانت وجهة النظر هذه هى وجهة نظر حكومة بومباى التى كانت تعارض بشدة الاعتراف بالحقوق الاقليمية لفارس فى المنطقة الشرقية من مكران.، وأن هذه المطالب تبدو لنا ، كما ذكرت حكومة الهند فى يوليو ١٨٦٣ غير مقبولة ، نظرا لأن حكومة فارس لم تمارس أى سيادة على جوادر والمنطقة الشرقية منها منذ زمن طويل) (٢) .

كان بادجر فى لندن عندما حددت حكومة فارس موقفها من هذا النزاع ، وقد أدلى بنفس الرأى لوزير الدولة ، وأكد له بأن مطالب فارس بالنسبة لحقوقها فى بلوشستان ومكران (لا تتعدى المناطق الداخلية) والشق الساحلى الوحيد الذى تمارس حكومة فارس السيطرة عليه — وهى سيطرة إسمية فقط — هو المنطقة الواقعة بين نهر سوديج وخليج شهبار على امتداد ١٥٠ ميلا وهى لم تسيطر عليه الا منذ اثنى عشر عاما فقط . وهناك خلاف حول ما اذا ما كانت الحكومة الفارسية تمارس أى سيادة على هذه المنطقة بالفعل ، وفى رأيه ان الجزء الأكبر من المنطقة الواقعة غربى نهر سوديج والخاضعة حاليا لمسقط بموجب عقد ايجار قد

---

(١) وزارة الخارجية البريطانية من الحاكل الى وزير الدولة ١٨٦٣/٧/٢٣ ، ومرفق صورة منه خطاب ملفيل الوكيل المساعد بالوكالة الى هامون ١٨٦٣/٨/٢٢ .

(٢) مراسلات حكومة الوطن (مكتب الهند) مجلد ٥٧ مذكرة من بادجر بعنوان (علاقات فارس السياسية بدولة (مسقط) لندن ١٨٦٣/١٢/٢٣ وهناك نسخة مطبوعة مرفقة بالخريطة بالمجلد ٥٨ من نفس الحلقة .

انتقل الى فارس بموجب معاهدة ١٨٥٦ ، أما قبل هذا التاريخ فقد كانت المنطقة الممتدة من بندر عباس حتى جيرو وطولها نحو ٩٠ ميلا المنطقة الوحيدة الخاضعة لسيطرة فارس ، أما بقية المنطقة فهى خاضعة لسيطرة مسقط ، وشك بادجر فيما اذا كانت لفارس حقوق اقليمية على ساحل مكران شرقى نهر سوديج ، واذا كان ثمة شيء من هذه الحقوق فقد جاءت نتيجة لمكاسب فارس الأخيرة في بلوشستان . اما شهبار وجوادر ، والمناطق الساحلية الواقعة بين هذين الاقليمين فليس لحكومة فارس أي حقوق ، وتتأكد هذه الناحية اكثر كلما اتجهنا الى الشرق من جوادر .

وقد اعرب الماجور جولد سميث عن نفس الآراء تقريبا ، عندما طلبت منه حكومة بومباى أن يبدى رأيه حول هذه المسألة ، ليس ذلك فحسب ، بل لأنه أورد تاريخا أقرب للتدخل الفارسى في مكران ، وذكر بأن فارس أخذت في توسيع حدودها شرقا في اتجاه بلوشستان ، وذلك فى عام ١٨٥٦ مستغلة الفوضى التى كانت سائدة يومئذ في كلات ، وخلال هذه العمليات احتلت فارس (سب وديزك وجلق وغيرها) ، حتى أصبحت القوات الفارسية الآن — بنهاية عام ١٨٦٣ فى منطقة قريبة من كيج ، وقد قام مبعوث فارس بجولة فى كلات عام ١٨٦٢ لتوقيع اتفاق مع حاكمها لتخطيط الخطوط المشتركة بينهما ، وصرح يومئذ بأن فارس ليست لها أطماع فى كيج او مكران ، كما بعث حاكم بامبور الفارسى الى المعتمد السياسى البريطانى فى مسقط فى ابريل ١٨٦٣ برسالة يذكر فيها بأن جوادر لا تخضع له ، وباضافة هذه الاعترافات الى ما اعربت عنه الحكومة الفارسية اخيرا من رغبة فى تصفية مشاكل الحدود مع جيرانها ، فان هذه التصريحات على حد رأى سميث تمثل فرصة لرسم الحدود ، ووضعها الى الغرب من جوادر ، وبهذا يمكن ضمان سلامة الخط التلغرافى من ناحية ،

وسلامة امارة كلات من ناحية اخرى ، واختتم جولد سميث آراءه بالقول « لقد قامت فارس فى الآونة الأخيرة باعتداءات على مناطق تعتبر سيادتها عليها موضع شك ، الا أن مطالبتها بهذه المناطق لا تختلف فى كثير أو قليل عن مطالب أى حكومة تجد انها أقوى من الحكام الصغار الخاضعين لسيطرتهم . وبالتالى فان اى تدخل خارجى لوضع حد لهذا التدخل حتى وان كان جائزا من الناحية القانونية ، كان لابد أن تمارسه منذ وقت طويل الا ان هذه التدخلات قد وصلت الى مرحلة تعتبر خطيرة جدا بالنسبة الى الهند البريطانية ، وبالتالى فلابد من وضع حد لها (١) .

اما المفاوضات التى جرت بعد رسم الحدود فهى خارج نطاق هذا الكتاب (٢) واخيرا فى عام ١٨٧٨ توصلت لجنة مشتركة مؤلفة من فارس وبريطانيا وكلات الى اتفاق على الحدود ابتداء من الساحل القريب من طرف خليج جوادر على بعد خمسين ميلا من الغرب منها ، ثم من هناك يمتد من الشمال . أما جوادر فقد بقيت فى حوزة مسقط ، ما عدا شهبار التى احتلها حاكم بامبور فى ابريل عام ١٨٦٠ ، فقد ضمت بصورة نهائية الى فارس وكان ذلك فى فبراير ١٨٧٢ ، وفى ٢٠ فبراير عقدت اتفاقية مع أمير كلات لاقامة خط تلغرافى فى المنطقة الواقعة غربى لازبيلا (٣) كما مد خط آخر تحت سطح البحر فى نفس الفترة من جوادر الى رأس جاشك ،

---

(١) مراسلات حكومة الوطن مجلد ٢٥٨ من جولد سميث الى هافلوك (السكرتير السياسى لحكومة بومباى بالوكالة) ١٨٥٣/١٢/١٩ .

(٢) راجع دليل الخليج تأليف ولريمر فصل ١ ص ١٦٩ — ٧٨ .

(٣) راجع المعاهدات اعداد اتيشيسون فصل ١ ص ٣٩٤ — ٤٩٦ .

ومنه عبر خليج عمـــان حتى مدخل مالكولم (غبة الجزيرة) الواقعة على الطرف الشرقى من شبه جزيرة مسندم ، ومن هنـاك أقيم خط تلغرافى برى على محور رأس خليج الفنستون ـ (خور الشقم) على الطرف الغربى وقد جرت عمليات مسح لهذا الطريق قبل ثمانية عشر شهرا ، ولكن هذه العملية كانت شاقة ومغامرة خطيرة بالنسبة للمسئول البريطانى الـذى أشرف عليها وهو اللفتنانت باترك ستيوارت ، والذى على الرغم من صغر سنه فانه لم يكن يتعدى سنه ثلاثين عاما ، اسندت اليه مسئولية انشاء الخطوط التلغرافية الهندية . وقبل البدء فى هـــذا المشروع حصلت الحكومة البريطانية على ضمانات من شيوخ الساحل كما أدرج كبند اضافى فى معاهدة ١٨٥٣ البحرية الدائمة ، وبمقتضى هـــذه الضمانات تعهد الشيوخ بعدم التعرض للخط التلغرافى ، وبمعاقبة أى فرد من رعاياهم يقوم باعتداء على هذا الخط ، وبدفع تعويضات عن أى تلفيات تنشأ عن ذلك . وفى مقابل هذه الضمانات سمح للشيوخ ورعاياهم باستعمال الخط على قدم المساواة مع الرعايا البريطانيين أما الخط التلغرافى الذى تحت سطح البحر فقد تم مده من خليج الفنستون حتى بوشهر فى مارس ١٨٦٤ ومنه الى الفاو ، وكلا الخطين خط بغداد خانقين ، وخط خانقين بوشهر، انتهى العمل منه فى أكتوبر ١٨٦٤ ، وفى يناير ١٨٦٥ وصل خط بغـداد الى الفاو ، وفى ٢٧ منه تم افتتـاح الخط التلغرافى بين أوربا والهند ، الا أن الكولونيل ستيوارت لم ير ثمرة عمله هذا ، فقد توفى فى ١٦ يناير ١٨٦٥ (١) .

---

(١) بالنسبة للخط التلغرافى راجع كتاب لوريمر فصل ١ ملحق ل:جى: وقد تحول خط مسندم فى شهر نوفمبر ١٨٦٨ بسبب وعورة المنطقة، ومد=

وقد شهدت الستينات من القرن التاسع عشر تغيرات على جانب كبير من الأهمية في ادارة الشئون البريطانية في الخليج ، وما تبع ذلك من انتقال السلطة على الهند البريطانية من شركة الهند الشرقية الى الدولة نفسها وذلك في عام ١٨٥٩ ، مما قضى على دور البحرية الهندية . اذ على الرغم من المهام والاستخدامات الهامة التي حققتها لم تعد مرغوبا فيها من كل من السلطات الادارية في الهند وانجلترا ، بسبب رئيسي وهو النفقات الباهظة التي تتكبدها الحكومة البريطانية . ومنذ ان دخلت الطاقة البخارية تغيرت طبيعة الأجهزة البحرية تغيرا كبيرا ، وقبل عام ١٨٣٠ عندما كان يطلق على البحرية الهندية (الأسطول الهندي) ، كانت هذه البحرية قوة فعالة في ميدان القتال أما بعد هذا التاريخ فقد تقلصت أهميتها الى مجرد نقل البريد فيما بين السويس وبومباي ، وأحيانا البصرة . وفي الأربعينات من القرن التاسع عشر كانت الحكومة البريطانية تحتفل بمجموعات من السفن البريطانية في كل من نهر الأندس ودجلة والفرات ، وذلك للدفاع عن المصالح البريطانية في هذه المناطق ، غير انه بعد الاستيلاء على البنجاب تم سحب مجموعة العراق نظرا لأن وجودها من الناحية السياسية لم يعد يخدم المصالح البريطانية ، أما بعد هذا التاريخ فلم يبق من هذه المجموعات سوى مجموعة منطقة الخليج .

= بدلا منه كابل جديد حتى بوشهر عن طريق جزيرة هنجام كما تم مد خط تحت سطح البحر من كراتشي الى جوادر ، ثم تم ربطه بخط برى مع جاسك صيف عام ١٨٦٩ ، في أعقاب ابرام اتفاق تلغرافي جديد مع فارس بتاريخ ١٨٦٨/٤/٢ « راجع المعاهدات » اعداد إتيشيسون فصل ١٠ ص ٨٠ — ٨١ — وفي شهر أكتوبر مد خط تحت البحر من جاسك راسا حتى بوشهر .

وحتى أكثر النقاد البريطانيين تطرفا لاحتفاظ بريطانيا بأسطول فى الخليج ، والذين كانوا ينادون بتجريده حتى من مهمة نقل البريد واسناد هذا العمل الى السفن التجارية الخاصة اضطروا الى الاعتراف بوجوب احتفاظ بريطانيا بسفن لها فى منطقة الخليج ، أما الذى لم يتنبه اليه هؤلاء النقاد فهو ان الخليج كان فى حاجة الى سفن صالحة للعمل فى بحاره الخطيرة، كما كانوا يحتاجون الى ضباط لديهم الخبرة الواسعة التى تمكنهم من تأدية مهامهم بصورة مجدية . ومن هنا يتساءل جون كيه فى سبتمبر ١٨٦٢ ، كيف يتسنى للحكومة البريطانية بعد الغاء الأسطول الهندى وعدم وجود قوة تحل محله ، المحافظة على وجودها فى الخليج ومسقط ؟ سيما وأن صديقنا الامام قد رفض أخيرا عروضا بالمساعدة من الكومندور الفرنسى ، احتراما منه لصداقته مع بريطانيا واعتماده على تأييدها ولكن اذا فشلنا نحن فى تقديم هذه المساعدة ، واذا لم تكن لدينا قوة بحرية كافية فاننا سوف نجبره هو وغيره من الحكام الى الارتماء فى أحضان الفرنسيين أو الفرس أو غيرها من الدول .

وهكذا بموجب قرار أصدره مكتب الهند رسميا بتاريخ ١٨٦٣/٤/٣٠ الغى الأسطول الهندى ، وقبل صدور القرار تقرر تحويل مهمة نقل البريد الى الشركات الخاصة ، وفى شهر مارس ١٨٦٢ فوض مكتب الهند حكومة بومباى باعتماد المبالغ الخاصة بنفقات الخدمة البريدية التى بدأت شركة الملاحة التجارية فى بومباى أعمالها فى هذا المجال ، وقد أطلق على هذه الشركة اسم « شركة الملاحة التجارية للهند البريطانية » وذلك فى عام ١٨٦١ ، وكانت مدة الاتفاق المبدئى خمسة أعوام ، وان تقوم الشركة بثمانى رحلات دائرية فى العام الواحد نظير مبلغ ١٥ ألف روبية عن كل رحلة ، كما افتتحت شركة الملاحة التجارية بالخليج والفرات خدمة منتظمة بمعدل رحلة

كل ستة اسابيع بين بغداد والبصرة عام ١٨٦٢ ، وبذلك ربطت هذه الشركة نشاطها بشركة (بيسن) الموجودة فى البصرة وقد خصص لهــذه الشركة ايضا أجر سنوى مقداره ٢٤٠٠ جنيه استرلينى سنويا (١) .

لم توضع تدابير مناسبة للمهام الأخرى التى كانت تؤديها بحرية الهند سابقا ، فمن الناحية النظرية كان يتعين أن يقوم بهذه المهام الأسطول الملكى، وأما من الناحية العملية فلم ينتج عن هــذا الوضع سوى الفوضى ، نظرا لتحويل معظم السفن الصالحة للملاحة الى الأسطول الملكى ، وبذلك أصبحت نحت اشراف القائد العام بالهند الشرقية ، وكان على حكومة بومبــاى أن تقدم طلباتها فى هذا الخصوص الى القائد العام نفســه ، فيما تحتاجه من السفن للعمل فى الخليج والبحر الأحمر ، غير ان هذه الطلبات لم تكن تلبى دائما ، فقد كانت مسئوليات العمل فى قاعدة الهند الصينية متعددة بينما السفن التى تحت يدها قليلة ، كما أن انشاء قاعدة بحرية فى الصين ، لم يؤد الى تحسين الوضع نظرا لتخفيض عدد السفن العاملة فى قاعدة الهند الشرقيــة ، والتى تم تعضيدها بقــاعدة الرأس ، وانشــاء مقرها العام فى بومباى ، وقد أضاف هذا التغيير أعباء جديدة على القــائد العــام ، حيث أصبح عليه أن يشرف بالاضافة الى منطقة المحيط الهندى على منطقة جنوب الاطلنطى غرب حتى درجــة ٢٦ غرب وشــــمالا حتى ١٥ درجــة من خط الاستواء ، ثم جنوبا حتى القطب الجنــوبى . غير ان طبيعة هــذا التوزيع السيىء لقطع الأسطول قد ظهر سريعا . وفى تمام ١٨٦٥ تم ابلاغ كل من

---

(١) ضوعفت هذه المخصصات من بغداد سنة ١٨٦٦ على أســـاس ان تقوم الشركة برحلة كل اسبوعين من بغداد والبصرة ، اما شركة فقد ابتدأت رحلاتها النصف شهرية عام ١٨٦٨ والأسبوعية عام ١٨٧٤ .

قائدى أسطول الرأس واسطول بومباى بالعمل مســتقلين ، ولـكن سرعان ما ظهرت الآثار العكسية لهذا النظام ، فابتــداء من ربيع عام ١٨٦٤ حتى ربيع ١٨٦٥ قل أن شوهدت سفينة من هذه السفن فى مياه الخليج والبحر الأحمر ، وحتى لو ظهرت هذه السفن فانها سرعان ما تعود وتغادر المنطقة .

وكان مما يقابل استياء السلطات الهندية من عدم اهتمام الامبريالية البريطانية بطلباتها هى الظروف الصعبة التى كان يعمل فيها ربابنة السفن التابعون الاسطول الملكى فيما يتعلق بزيارتهم فى الخليج والبحر الأحمر ، اذ لم يكن يســمح لهم بالبقــاء فى هاتين المنطقتين لفترات طويلة ، حتى لا تصاب هى وبحارتها بالارهاق ، كما لم يكن فى وسع أى ربان من ربابنتها وضع سفينته تحت تصرف المقيم السياسى فى الخليج أو زميله فى عدن ، أما فى عهد البحرية الهندية ، فان الوضع لم يكن على تلك الصورة ، حيث كانت مهمة سفن البحرية هى القيام بخدمة الاحتياجات السياسية ، كذلك لم يكن يسمح لهذه السفن بزيارة منطقة الخليج فى اشهر الصيف ، على عكس ما كان الوضع فى السابق ، رغم ان هــذه الفترة التى تكثر فيهـا الحاجة الى السفن ، وهى موسم صيد اللؤلؤ عندما يكون المقيم البريطانى فى حاجة الى أكبر عدد من الســفن لمواجهــة ما يتطلبــه الوضع فى هــذه الفترة . وعلى الرغم من المبررات التى قدمها المسئولون السياسيون فى كل من عدن والخليج والمسئولون فى الهند ضد هذه القيودالمفروضة على حركة السفن الا أن الامبريالية رفضت الغاءها ، وكان هذا الرفض فى حقيقته انما يعنى رفض القيام بالأعمال التى كانت تقوم بها سابقا البحرية الهندية. واقصى شيء أبدت الامبريالية استعدادها للقيام به هــو بحث تخصيص سفينة لزيارة الخليج والبحر الاحمر من حين الى آخر ، وبشرط ان تسمح الأحوال في قاعدة الهنــد الشرقية بذلك ، ولكن هــذه السفينة كان من

النادر أن تتوافر فى الخليج عند الحاجة اليها ، واذا توافرت فان ضباطها لا يستطيعون القيام بمهمتهم نظرا لقلة خبرتهم بظروف الملاحة فى المنطقة ولغة أهل المنطقة وعاداتها ، مما كان يؤدى الى فشلها ، وجعل وحدها فى المنطقة موضع احراج للسلطات البريطانية .

وبانتهاء دور بحرية الهند أحيل ضباطها والعاملون فيها الى التقاعد بعد أن صدر بذلك قرار من مكتب الهند ، واستثنى من ذلك القرار الضباط ذوو المهام السياسية ، ومن كان يندرج منهم ضمن الاطار السياسى للعمل ، أكثر من الاطار البحرى ، وقد تم ارسال هـذا القرار الى الهند بتاريخ ١٨٦٢/١١/٢٨ . وكان المقيم البريطانى فى الخليج الكابتن فيلكس جونز فى ذلك الوقت يقضى اجازة مرضية ، وبذلك قام السير بارتل فرير بتعيين الماجور ليسبلى وكان برتبة ليفتننانت كولونيل مقيما بالوكالة بعد أن انتهت خدماته كسكرتير للمفوضية البريطانية فى طهران ، وذلك بعد عودة شارلس اليسون الوزير المفوض اليها فى شهر يوليو ١٨٦٠ . وبعد عودته للهند فى السنة التالية عين معتمدا سياسيا بريطانيا فى زنجبار ، كما نقل من هذا المنصب الى بوشهر محل جونز فى فترة غيابه ، وفى زنجبار عين الكابتن بليفر معتمدا سياسيا بالوكالة خلفا له . عند وصول بيلى الى بوشـهر ، كان التذمر والاستياء فى أوساط الضباط البريطانيين التابعين لأسطول الخليج على أشده ، كنتيجة لالغـاء البحرية الهندية وبالتالى تقليص مسئولياتهم ، وكان من الطبيعى أن ينظروا الى تعيين بيلى بشىء من الشك وكأنه مقدمة لانهاء خدمات جونز من المثلية ، كما أن بيلى لم يفعل شيئا من جانبه لتبديد هذه الشكوك :

بعد وصول بيلى مباشرة أصـدر أمرا بعقد محاكمة عسكرية لأحـد ضباط أسطول الخليج ، كما أمر بنقل الكابتن هاربرت دسبراو مسـاعد

جونز بغير سبب ما ، أكثر من أنه لم يكن يرتاح اليه ، وذلك بالرغم من أن جونز وخلفه الكولونيل كامبل كانا يعتبران دسبراو من اكفأ الضــباط العاملين فى المنطقة ، وفى أواخر يناير ١٨٦٣ ، أجرى الدكتور كولوفيل ، طبيب المثلية فى بوشهر والذى كان قد عين مساعدا لبيلى حديثا حاضا مع اللفتنانت سيدلى (قائد الأسطول بالوكالة) وذكر فيه بأن جونز لن يعود الى منصبه بعد انتهاء أجازته ، وأن بيلى سيحل محله بصفة دائمة ، ولكنه لا يرى فى ذلك أى ضرر ، كما ذكر بأن بيلى تربطه مصالح شخصية هامة بحاكم بومباى وانه يستطيع أن يحصــل منه على ما يريد ، وقال كولوفيل بأن بيلى يمتلك محلا تجاريا فى المثلية ، وأن هذا الخبر اذا عرف فقد يسىء الى سمعته فى نظر السلطات المسئولة فى بومباى ، ولا نعرف عما اذا كان سيدلى مستعدا لتسجيل هذا الاتهام كتابة مع تورط جونز فى أعمال تجارية ، خصوصا وأن مثل هذه الأعمال محظورة على الضــباط السياسيين والبحريين على السواء ، فاذا كان سيدلى يوافقه على هــذا الرأى فان بيلى سوف يعمل على عدم عودة جونز الى بوشــهر ، وتقديم مكافآت الى سيدلى على موقفه هــذا ، غير أن سيدلى رفض الاقتراح بشدة ، وقدم تقريرا عن الحادث الى السلطات المسئولة فى بومبــاى أعرب فيه عن دهشته من تجرؤ كولوفيل على طرح ذلك الاقتراح عليه ، كما وصف موقف بيلى بأنه موقف مشين ويدعو للازدراء بتلفيق التهم ضد أحد المسئولين من وراء ظهره ، وقال ســيدلى فى تقريره بأننى طلبت من كولوفيل بأن يبلغ بيلى عن رأيه فيه بكل صراحة (١) .

---

(١) مجموعة التقارير السياسية الى بومباى مجلد ٤٥ مجموعة رقم ٢٦٠ المؤرخه ١٨٦٣/١١/٢٤ من سيدلى الى جونز بومباى ١٨٦٣/٥/١٢ .

قبل أن يتقدم سيدلى بتقريره كان جونز قد عاد الى بوشـــهر من انجلترا بعد ان قطع أجازته ، وذكر لوزير الدولة عندما ذهب اليه بأنه يفضل العودة الى مقر عمله ليكون موجودا فيه ، فيما اذا احتاج الأمر الى مساعدة فى عملية مد الخطوط التلغرافية فى المنطقة ، ولعله أيضا قد يكون قلقا من الأنباء التى وصلته عمـا كان يدور فى بوشـــهر ، وقد ذكر له المسئولون فى مكتب الهند بأنهم لا يمانعون من عودته الى الهند ، غير ان القرار الخاص بعودته الى بوشهر كان يتوقف على رأى حكومة بومباى ، وعما اذا كانت ستسمح له بالعمل فى بوشهر .

وعند وصول جونز الى بومباى اتضح له انهم ليسوا فى حاجة الى مساعدته فى عملية مد الخطوط التلغرافية ، وانه يمكنه العودة الى مقر عمله بعد انتهاء أجازته . وفى هذه الأثناء غادر اللفتنانت سـيدلى منطقة الخليج فى طريقه الى انجلترا بعد صدور قرار احالته الى المعاش ، وانتهز فرصة وجوده فى الهند فكشف لزملائه من ضـباط البحرية ومن بينهم القائد العام لأسطول الهند وهو الكابتن يونج عن الحديث الذى دار بينه وبين كولوفيل ، وهكذا اصبحت العلاقات بين أســطول الهند والممثلية البريطانية فى الخليج متردية للغاية ، وكانت موضـع احاديث الأوساط السياسية والبحرية فى بومباى . وعلى أية حال فان حاكم بومباى لم يتدخل فى الموضوع ، وكان يفضل اثارة هذه المشكلة من جانب جونز الذى تقـدم فى الأسبوع الأخير من شهر مايو بشكوى رسمية الى حاكم بومباى ضـد تصرف الدكتور كولوفيل ، واستشهد فى شكواه بتقرير سيدلى بشهادة ضابط آخر كان قد اشترك فى الحديث .

وقد أصدر حاكم بومباى أمرا بالبدء فى اجراء تحقيق فى شـكوى سيدلى وذلك فى أوائل شهر يونيو ، كما اخذت شهادة الضـابط الذى

اشترك في الحديث كما ذكر سيدلي ، وكان يشرف على التحقيق قاضي قضاة شرطة بومباي .

وقد تعذر على سيدلي الادلاء بشـــهادته نظرا لأنه قد سافر الى انجلترا (١) ، وقد أرسل خطاب سيدلي وشهادة الضابط الآخر الى كل من بيلي وكولوفيل لابداء رأيهما فيه ، وقد انكر الدكتور كولوفيل ان يكون قد تحدث بشيء مما اتهمه سيدلي والضابط الآخر ، أما فيما يختص بالمحل الملحق بالمثلية فقد كان أكثر الناس في بوشهر علما بوجوده ، ولم يكن الأمر يستدعي شهادة من سيدلي ، غير أن كولوفيل كان حذرا في أقواله، اذ لم يقل صراحة بوجود المحل ، وانما ذكر بأنه عندما كلفه بيلي بالتحقيق في هذا الموضوع وجد ان هناك محلا لبيع السلع للضـــباط البريطانيين العاملين في المثلية (٢) وقد رد بيلي بنفس المعنى ، وذكر بأنه يثق مطلق الثقة بالدكتور كولوفيل ، ولكن على الرغم من ذلك فقد كان الدكتـــور يتصرف بطريقة تبعث على الازدراء ، وأنه في الوقت الذي كان يلح على

---

(١) لقد استغل فرير هذا الحادث كثيرا في تقريره الى وزير الدولة. ولما كان سيدلي قد بقي في بومباي بعد عودته من الخليج لمدة شهرين . تجاهل فرير خلالها التهم الموجهة ضد جونز . ولما كان فرير لم يتخذأية اجراءات بصدد اجراء تحقيق في التهم لمدة ثلاثة اسابيع منذ أن قدم جونز عريضته ، فلا يمكننا أن ننحي باللائمة على سيدلي في استنتاجه ، ان ذلك التحقيق غير وارد ، وانه يمكنه هو أيضا ان يغادر الى انجلترا .

(٢) مجموعة التقارير السياسية الى بومباي مجلد ٤٥ تقرير رقم ٢٦ المؤرخ ١٨٦٣/١١/٢٤ من كولوفيل الى بيلي .

بيلى باستمرار بالحصول على أجازة مرضية طويلة ، كان فى نفس الوقت يتآمر من وراء ظهره لابقائه فى بوشهر (١) أما فيما يختص بالمحل فقد أفاد بيلى بأنه عندما سمع اشاعات عن وجود محل لبيع السلع بالمثلية ، وكان وقتئذ يقضى أجازة على أحد المرتفعات الجبلية القريبة من بوشهر ، كلف الدكتور كولوفيل بالتحقيق فى صحة هذه الاشاعة ، وقد افاد الدكتور فى تقريره بأن هناك طباخا للكابتن جونز كان يقوم ببيع بعض السلع الخاصة بالكابتن جونز ، وعلى حد رأى بيلى فان هذا التصرف لا يعتبر خروجا على التقاليد ، واضاف بأنه قد أمر الطباخ بالعدول عن هذا الامر ، خوفا من انتشار أخبار هذه العملية خارج نطاق المثلية ، كما ذكر بيلى بأن شهادة الضابط زميل الكابتن سيدلى تشير بوضوح الى أن الذى وجه الاتهام الى جونز بالاتجار فى السلع ليس هو الدكتور كولوفيل ، وانما هو الكابتن سيدلى نفسه (٢) والواقع أن شهادة الضابط لا تشير الى اى شىء من هذا القبيل ، وانما على العكس من ذلك ، فانها تلقى المسئولية على الثلاثة جميعهم بما فيهم بيلى نفسه (٣) ولم يستغرق فرير وقتا طويلا ليتخذ قرارا فى هذه القضية ، وفى خطابه الى وزير الدولة اكد فرير رفضه لهذه

---

(١) نفس المصدر من بيلى الى اندرسون ١٨٦٣/٧/١٩ (رقم ٦٩ الادارة السياسية)

(٢) نفس المصدر .

(٣) لقد فهمت ان الكابتن سيدلى سيحيل القضية الى الكولونيل بلى كما جاء فى شهادة شبتلورت عندما افاد بأن ذلك كان تصرفا فى غاية التفاهة ، اعتقادا منه أنه كان يحمل شبتلورت للادلاء بشهادته (شهادة شتلورت ١٨٦٣/٦/١ .

الاتهامات ، واعتبارها عمليات تلفيق واختلاق ، الا انه قد اقترح على المسئولين اجراء تحقيق شامل حول هذا الموضوع ، وقد جاءت نتيجة التحقيق فأكدت اعتقاده بأنه ليس هناك أى دليل على هذه الاتهامات التى نسبها سيدلى الى اللفتنانت كولونيل بيلى (١) واذا كانت هذه النتيجة قد وضعت حدا لهذا الحادث المؤسف الا أنها لم تضع حدا لمتاعب الكابتن جونز ، فقد صدر قرار بعدم عودته الى مقر عمله قبل انتهاء أجازته ، فاضطر للانتظار فى بومباى . وفى الأسبوع الأول من نوفمبر أى قبل أن تنتهى اجازته ببضعة أيام أبلغه السكرتير الأول لحكومة بومباى شفويا ان عودته الى مقر عمله غير واردة ، ولكن لم تعرف الأسباب التى دعت الى هذا المنع ، ولهذا تقدم جونز فى شهر فبراير ١٨٦٤ بشكوى الى الحاكم العام يطالب فيها باعادة النظر فى التهم الموجهة اليه ، والتى قال عنها بانها تجعله فى موقف المخالف لأوامر لدولة ، ولم يصرف له راتبه ، فاضطر للاستدانة للانفاق على نفسه وعلى أفراد أسرته (٢) .

اختصر فرير اجراءات الدعوى وذكر لأعضاء المجلس ، بأن لديه من المعلومات ما يجعل اعادة تعيين جونز امرا غير مرغوب فيه ، وقال :

« لقد مضى على جونز فى الخليج ، وقت طويل ، وقد كان ذلك فى

---

(١) سجلات الخطابات السياسية الى حكومة بومباى مجلد ٢ من الحاكم الى وزير الدولة ١٨٦٣/٩/٢٨ (رقم ٢٩ الادارة السياسية) .

(٢) مجموعة التقارير السياسية الى بومباى مجلد ٤٩ تقرير رقم ٥٠ المؤرخ ١٨٦٤/١٢/٢٤ عريضة الكابتن جونز ١٨٦٤/٢/٢٤ وخطاب جونز الى هافيلوك ١٨٦٤/١/٩ .

مصلحة الدولة التى يعمل فيها .. وكان جونز هو نفسه الذى اتصل بنـا للتصريح له بفتح محل فى الممثلية لبيع السلع والمواد الاستهلاكية ، كما أن المعلومات التى كان يوافينا بها لا تبرر أن ننسب اليه أى فضل فى اداء واجباته ، فضلا عن المشاكل والخلافات التى كان يثيرها مع السلطات المحلية فى فارس ، خلال الفترة التى كان يعمل فيها بالممثلية ، كما كنـا فى جهل عن التطورات الهامة التى كانت تحدث فى فارس ، فلم نعلم أى شىء عن أهم اتفاقية عقدت بين فارس ومسـقط عام ١٨٥٦ ، الا عندما أشار اليها بادجر فى التقرير الذى بعث به من مسقط » (١) .

كذلك قدم بادجر خطاب شكوى ضد الكابتن جونز من السيد ثوينى، وكان قد تسلمه منه أثناء زيارته لمسقط فى ابريل ١٨٦١ ، وفى هـذا الخطاب يحتج السيد ثوينى على تدخل جونز عام ١٨٥٥ لمنع بنى ياس من مساعدة السيد ثوينى فى الهجوم على بندر عباس كرد على احتلال الفرس لها ، وحول هذا الموضوع علق بادجر .. « انه من المعروف أن القبـائل العربية فى الخليج الفـارسى غير راضية عن تصرفات المقيم ووكلائه فى المنطقة ، ويدعى زعماء هذه القبائل أن المقيم يمارس سلطاته عليهم بطريقة تعسفية ، وأن طريقته فى ممارسة الرقابة تفوق كثيرا حدود التدخل التى سمحوا بها للمقيم بموجب معاهدة عام ١٨٥٣ ، وأنهم قد اصبحوا خاضعين خضوعا كاملا لسيطرته (٢) وقد حضر عدد من هؤلاء الى مسقط ليعربوا

---

(١) نفس المصدر محضر من اعداد فرير ١٨٦٤/٣/١٠ .

(٢) مرفقات خطابات حكومة بومباى السرية مجلد ١٤٥ مرفق للخطاب السرى رقم ٣٩ المؤرخ ١٨٦١/١٢/٢٧ من بادجر الى قوريش ، عدن فى ١٨٦١/٦/٥ (رقم ١ الادارة السرية) لجنة مسقط وزنجبار .

عن احتجاجهم الى بادجر ، عن اجراءات جونز التعسفية ، وعلى الأخص طريقته في فرض الغرامات عليهم عن المخالفات التي يرتكبها رعاياهم في الخليج » وبالتالي فقد ذكر بادجر في تقريره الى فرير « بأنه في الوقت الذي لا يمكنه تأييد صحة هذه الأقوال الا أنه يستطيع أن يؤكد ما يسود أوساط هؤلاء العرب من نقمة على سياستهم في منطقة الخليج ، فنظام الغرامات أصبح يجري تطبيقه بمنتهى الشدة كما أن القبائل وزعماء المنطقة يسامون الخسف من جانب المقيم البريطاني لأتفه الأسباب ، كما يتم فرض الغرامات تحت التهديد بالقوة ، وضرب بادجر أمثلة على هذه التصرفات واشار بالذات الى ما حدث بالنسبة لحاكم الشارقة في عام ١٨٥٥ وحاكم دبي في عام ١٨٦١ . وفيما يتعلق ببندر عباس واحتجاج السيد ثويني على اجراءات المقيم يرى بادجر بأن تدخل المقيم قد جاء في صالح حكومة فارس التي استغلت التصرف ضد الحكومة البريطانية ، واوحت للرأي العام بأن بريطانيا قد تخلت عن حليفها القديم السيد سعيد وأجبرته على عقد معاهدة لم تكن في صالحه (١) .

على هذه الاعتبارات اعتمد فرير في قراره بعد الموافقة على عودة جونز الى الخليج ، وأبلغ رأيه هذا الى المجلس ، وركز على ناحية واحدة في الموضوع ، وهي فشل جونز في الحصول على صورة من المعاهدة المسقطية الفارسية لعام ١٨٥٦ ، وبذلك بقيت حكومة بومباي لا تعرف

---

(١) مرفقات الخطابات السرية الى بومباي مجلد ١٤٥ مرفق للخطاب السري رقم ٣٩ الموافق ١٨٦١/١٢/٢٧ من بادجر الى قوريش — عدن ١٨٦١/٦/٥ (رقم ١٠ الادارة السرية لجنة مسقط وزنجبار) .

شيئا عن هذه المعاهدة ، الى أن كشف عنها بادجر فى تقريره (١) وذكر فرير بأنه ينوى أن يطبق على جونز القانون الذى ينص على فصل الموظفين السياسيين من الخدمة اذا ما اتموا خمسة وثلاثين عاما فى الوظيفة ، و التالى يتعين الاستغناء عن خدمات المقيم فى الخليج ، الا اذا قام الحاكم العام باعادة تعيينه . أما سبب عدم ابلاغ جونز بقرار فصله فى شهر مارس ١٨٦٣ عندما تقدم بطلب العودة الى منصبه ، فقد ذكر فرير بأنه لم يكن حتى ذلك الوقت قد اقتنع ، كما هو مقتنع الآن بعدم صلاحية جونز بشغل منصبه بصورة مرضية له ولحكومته (٢) . غير أن واحدا من اعضاء المجلس وهو انفرارتى اعترض على قرار فرير ، ووجهة كلامه الى الحاكم قائلا « بأنه فى الوقت الحاضر لا يوجد قانون ينص على فصل أو اعادة تعيين الضباط للعسكريين والبحريين العاملين فى السلك المدنى ، كما قال بأن الكابتن جونز قد قدم خدمات جليلة أثناء فترة عمله ، وبالتالى فله حق الدفاع عن نفسه ، قبل اصدار حكم ارتجالى كهذا عليه بعد فترة طويلة أداها فى خدمة دولته .. » (٣) واستطرد انفرارتى يقول بأن جونز التحق

---

(١) جاء هذا الاتهام فى مذكرة بادجر المؤرخة ١٨٦٣/١٢/٢٣ بعنوان علاقات فارس السياسية بمسقط ان كل جهود السير جيمس اوترام للحصول على نسخة من المعاهدة لم تكلل بالنجاح ، وأن جونز اما انه لم يكن يريد اوانه لم يستطع مساعدته فى الحصول عليها .

(٢) مجموعة التقارير السياسية لبومباى مجلد ٤٩ تقرير رقم ٥٠ المؤرخ ١٨٦٤/١٢/٢٤ محضر من اعداد فرير ١٨٦٤/٣/٢٠ .

(٣) نفس المصدر محضر من اعداد انفرارتى ١٨٦٤/٣/١٤ .

بالبحرية وهو فى سن الرابعة عشرة وهو فى الخمسين من عمره ، وأمضى كل هذه الفترة من حياته فى مهام شاقة وخطيرة فى البحر الأحمر والخليج الفـــارسى ، وافريقيا الشرقية ومضيق ملقا وفى العراق ، وقد ظهرت كفاءاته فى أزمة ١٨٣٣ — ١٨٣٩ فى الخليج وفى الحرب الفارسية ، كما أشاد به الحاكم العام السابق للورد كاننج على ما بذله من جهود ، غير ان فرير لم يكترث بتلك الأقوال . وقد اتخذ زميلاه فى المجلس وهما أخوه دبليو — ايه — فرير ، وقائد عام جيش بومباى نفس الموقف من أقــوال انفرارتى ، غير أن فرير أبدى اسفه لتعذر تطبيق قانون ال ٣٥ عاما على السياسيين ، وابدى استعداده نظرا لما تكبده جونز من متاعب بســبب عدم ابلاغه بعدم الموافقة على عدم عودته الى بوشهر قبــل عام واحد من اتخاذ هذا القرار ، لمنحه علاوة خاصة توازى الفترة الفاصلة بين السن القــانونى للتقاعد ، وكامل مرتبه كمقيم بريطــــانى فى الخليج عن فترة الشهور الثلاثة بين ديسمبر عام ١٨٦٣ وهو تاريخ انتهاء اجازته ومارس ١٨٦٤ وهو تاريخ الاستغناء عنه .

وعلى الرغم من الطلب الذى تقدم به جونز الى حاكم بومبـــــاى بالسماح له بالدفاع عن نفسه الا أن جونز لم يعد فى حالة معنوية تسمح له بذلك ، فقد ظل عاما بطوله يتسكع فى بومباى بانتظار البت فى مصيره، وقد ساءت حالته المالية وأصبح يعتمد على صدقات اخوانه للانفاق على نفسه وأسرته ، وعندما رفض فرير طلبه فقد جونز كل أمل فى العودة الى منصبه . غير أن انفرارتى لم يكن يقبل أن ينفذ فرير ارادته دون التصدى له ، ولذلك فقد عاد فقدم احتجاجا على قرار فصــــل جونز من منصبه دون أن تتاح له الفرصة للدفاع عن نفسه ، لكن فرير رفض هذا الاحتجاج بشدة وقال : —

« اننى لا أرى ان أية محـــاولة من قبل جونز لتبرير سلوكه تجعلنا نقتنع بأن سجله فى السنوات الأخيرة من عمله فى الخليج ليس أكثر من اقحام نفسه فى مسائل تافهة ومشاغبات تسىء الى سمعته والى الدولة التى يمثلها بينما لم نر له أى نشاط فى القضايا الهامة ذات المصـــلحة المباشرة للحكومة البريطانية ، ولم نتلق منه أى معلومات أو تقارير عن هذه القضايا ، وذلك على عكس ما كان يبديه من نشاط فى السابق للحصول على المعلومات اللازمة وموافاتنا بها ، ولا يوجد مبرر لازالة المرارة التى نشعر بها من تقاريره الأخيرة وهى التقارير التى تعبر عن نوع الشخصية التى أصبحت تمثل الحكومة البريطانية فى الخليج .

أما وزير الدولة السير شارلس وود ، فقد أعرب عن اســفه لكل ما كان يجرى بالنسبة لقضية جونز ، غير انه قد وافق على أن قرار فصل جونز كان قرارا حكيما ، أما عن الاتهامات التى وجهت الى كل من بيـــلى وكولوفيل فلم يعلق وزير الدولة بشىء عليها ، كما لم يعلق على الأســـباب التى اعتمد عليهـــا فرير فى قـــرار ابعـــاده لجونز ، ولكنه علق عـــلى الأسلوب الذى تم به الاستغناء عن خدمات جونز ، فهو أولا لم يكن يوافق على أن لالغاء الأسطول الهندى اية علاقة بوضع جونز كمقيم بريطـــانى فى الخليج ، وأن تصرف فرير فى عدم ابلاغ جونز مسبقا بقرار ابعاده لم يكن تصرفا حكيما ، وثانيا أنه يرى ان التعويض الذى قرر لجونز لم يكن تعويضا بالقدر الكافى ، وأنه يفضل ان يعوض جونز بضعف هذا المبلغ ، على أن يصرف له من خزانة مكتب الهند .

ومما يدعو الى الأسف أن وزير الدولة لم يأمر باجراء تحقيق فيمـــا نسب الى جونز من اهمال فى أداء عمله ، صحيح أن صحيفة جونز لم تكن بيضاء فقد كان اداؤه ضعيفا فى ادراك ما يجرى من أحداث واتخـــاذ

المواقف بشأنها ، كما كان قصير النظر فى تعامله مع شيوخ الخليج ورغم ذلك فان الأسباب التى اعتمد عليها فرير في اعتبار عدم صلاحيته لشغل المنصب الذى أسند اليه لم تكن أسبابا تقرر فصله ، ولا يمكن ان نلوم جونز على مشاغباته مع الفرس لأن هـــذا وضع لم يسلم منه أى مقيم بريطانى ، فقد كانت هـــذه المشاكل تفرض عليهم فرضا وبالأخص كلما تأزمت العـــلاقات بين بريطانيا وفارس ، وعندما كان رجال السلطة فى فارس يجدون فى التشهير بالمقيم عملا سهلا . أما صمويل هانيل الذى لم يكن يفضـــل ارهاق رؤسائه بمشاكله الشخصية فكانت له مع الفرس مشاكل تفوق كثيرا عن المشاكل التى تعرض لها جونز فى علاقته بهم . وبالاضافة الى ذلك فقد كانت الفترة التى تولى جونز منصبه فترة صعبة ، اذ كان لايزال الفرس يعانون من الهزيمة التى لحقت بهم فى حـــرب عام ١٨٥٦ – ١٨٥٧ ، وكان سلطان مراد ميرزا أكثر الحكام الفرس كرها للانجليز يحكم شيراز ، واذا كان حاكم بومباى يشك فى هذا الأمر ، فقد كان فى امكانه ازالة هذا الشك بالرجوع الى تقارير أحد مساعديه ، وهو الماجور تايلور عن الفظائع التى اتركبها الأمير خلال انسحابه من خراسان ســنة ١٨٥٧ فقد رأى جونز في قرار حكومة فارس فى عام ١٨٥٩ باحالة المراسلات مع شيراز عن طريق وكيل وزارة الخارجية الفارسية المقيم فى بوشهر اهانة متعمدة ومقصودة ، وجزءا من حملة مدبرة باثارة المتاعب فى وجهه ولعله كان مخطئا فى تصوره هذا ، غير أن تاريخ الخمسين عاما الماضية ورأى المقيمين البريطانيين الذين سبقوه فى شغل هذا المنصب ، كلهـا

نؤكد أنه كان على صواب (١) ذلك أن قرار هدم المنزل الريفى الخاص بطبيب المثلية فى شهر يناير سنة ١٨٦٢ ، لا يترك أى مجال للشك فى سوء نية الفرس ، مما حمل وزير الخارجية البريطانية وقتئذ وهو اللورد راسل الى توجيه احتجاج عنيف الى طهران .

فى السنوات الأخيرة من عمل جونز فى بوشهر ، لم تتأثر نوعية التقارير التى كان يوافى بها حكومته ، أما اذا كانت تلك التقارير قد قلت من حيث كميتها ، فانما ذلك يعود الى التعليمات التى تلقاها من بومباى بمحاولة اختصار تقاريره (٢) وربما كانت انتقادات بادجر لجونز تقوم على هذا الأساس ولكن ليس الى الحد الذى تصوره فرير ، كما أن فرض بعض الغرامات على الشيخ سلطان بن صقر حاكم الشارقة ورأس الخيمة واستخدام الأسطول لارغام رعايا هذا الشيخ فى شبه جزيرة مسندم بدفع تعويضات كانت اجراءات قاسية ، أو بالأحرى لم يكن لها مبرر على

---

(١) ان رولنسون الذى كان الوزير البريطانى المفوض فى طهران ذلك الوقت ، تصور أن جونز قد بالغ كثيرا فى التدابير الجديدة ، وان كان قد اعترف بأن وضع المقيم فى نوسر مختلف كثيرا عن وضع القناصل البريطانيين فى تبريرورشت (انظر فارس والخليج) مجلد ١١٤ من رولنسون الى وود ١٨٦٠/١/٢ (رقم ١) .

(٢) الاجراءات السياسية لبومباى حلقة ٣٩٧ مجلد ١٧ مجموعة ١٢ بتاريخ ١٨٦٠/٩/٢٢ ، ١٨٦٠/٩/١٩ من جونز الى اندرسون ١٨٦٠/٦/٢٩ (١١٤ الادارة السياسية) وقرار مجلس الادارة .

الاطلاق (١) ومن ناحية أخرى اعترف بادجر فى معرض انتقاده لجونز بأن قبائل ساحل الهدنة ما زالت متمسكة بأعمال القرصنة والحروب البحرية، وبالتالى فقد كان الأمر يتطلب اتخاذ اجراءات صارمة اوضع حد لهذه المخالفات . وفى شهر نوفمبر عام ١٨٥٥ ، عندما جنحت احدى السفن التابعة لبومباى الى الشاطىء واعتدى عليها السكان العرب ، ونهبوا محتوياتها وضربوا قبطانها وبحارتها ومزقوا العلم البريطانى ، احتج جونز على هذا العمل ، غير أن الشيخ سلطان بن صقر ،رد عليه بأن العملية لم تكن قرصنة لأن السفينة لم تكن فى البحر وانما كانت على الشاطىء ، وأن الذين قاموا بنهبها هم مجموعة من البدو غير الخاضعين لسلطته ، غير أن جونز رفض هذه المبررات ، والزم الشيخ بدفع تعويضات لأصحاب السفينة .

أما الغرامة التى فرضت على شيخ دبى واعترض عليها بادجر فكانت تتعلق بجريمة تعتبر من افظع الجرائم التى ارتكبت فى الخليج . فكان هناك ثلاثة أشخاص مسافرين من نجد الى لنجه عن طريق الخليج فى أواخر عام ١٨٥٩ ، واستقلوا سفينة شراعية تابعة لساحل الهدنة ، واثناء الليل اعتدى على الثلاثة وسرقت ممتلكاتهم ، ثم القى بهم فى البحر ، وقد بقى واحد من الثلاثة على قيد الحياة وانتشلته سفينة من صور ، وهو الذى قام بابلاغ جونز بهذا الحادث ، وقد امر المقيم بخروج أحد الطرادات لتعقب الجناة ، وتبين انهم نزلوا فى دبى ، فطلب من شيخ دبى اعادة المسروقات ودفع دية عن القتلى ، الى جانب دفع تعويضات للشخص

---

(١) ملخص المراسلات لخاصة بزعماء الهدنة ١٨٥٤ - ١٩٠٥ ص ٣٧ - ٤٠ .

الثالث الذى نجـــا وتدمير السفينة التى ارتكبت الحـادث ، كما أمر جونز بدفع غرامة مقدارها ١٠٠٠ ريال ، يقوم بدفعها شيخ دبى على أن ترد اليه بعد أن ينفذ حكم الاعدام فى القتـــلة ، غير أن المقيم عاد فسحب هذا الشرط بعد أن تنازل ورثة القتيل عن الحكم . وقد تمكن احد الجناة من الوصول الى حضب فى شبه جزيرة مسندم وهى مسقط رأسه ، غير أن شيخ المنطقة قام بتسليمه الى جونز دون قيد أو شرط ، وقد تكرر مثل هذا الحادث مرتين أو ثلاث مرات فى تاريخ العلاقات بين بريطانيا وساحل الهدنة . الأمر الذى يدل على أن اهل تلك المنطقة يستنكرون مثل هـذه الأعمال . وقد قام جونز بارسال القاتل الى مسقط ، نظرا لأن حضب جزء من سلطنة مسقط ، وهناك وضعه السيد ثوينى على فوهة احد المدافع ، واطلق المدفع عليه ، وقد ايد الفنستون حاكم بومباى وقتئذ ، اجراءات جونز هذه ، كما وافق عليها أيضا وزير الدولة (١) .

وهناك مشكلة بندر عباس التى يمكن أن يعتبر جونز مسئولا عنهـــا الى حد ما ، ومع ذلك فقد كان كل من فرير وبادجر على خطأ فى اعتقادهم، لأن جونز هو الذى قام بمنع شيخ أبو ظبى من تقديم المساعدة الى السيد ثوينى . والواقع أن كامبل هو الذى اعترض أسطول بنى ياس ومنعه من مهاجمة بندر عباس وهو اجـراء أيدته حكومة بومباى ، وكان جونز فى تطبيقه لقرار الحظر الصادر فى عام ١٨٥٥ ، انما يقتدى فى ذلك بكامبل ،

---

(١) الاجراءات السياسية لبومباى حلقة ٣٩٧ مجموعة ١٧ بتاريخ ١٨٦٠/١٠/١ من جونز الى اندرســـون ١٨٦٠/٥/٢٢ (رقم ٨ الادارة السياسية) وملخص المراســـلات الخاصة بشـــيوخ ســـاحل الهدنة ص ٢٧ ـ ٢٨ .

وكان له من الاسباب ما يبرره ، ويبدو أن كلا من بادجر وفرير قد نسى أن سبب انفجار أعمال القرصنة فى الخليج فى عام ١٨٣٤ هو اشتراك أسطول بنى ياس فى تلك الأعمال ، كما أن المعتمد السياسى البريطانى فى مسقط قد تلقى توبيخا من حكومته فى ديسمبر عام ١٨٦١ ، ثم أبعد عن منصبه ، وذلك بسبب تحريضه لشيخ أبو ظبى على ارسال رجاله لمساعدة السيد ثوينى فى قمع الثورة التى نشبت ضده فى الباطنة ، وبالاضافة الى ذلك تعرضت أبو ظبى نفسها لاضطرابات داخلية عنيفة عام ١٨٥٥ ادت الى انتشار موجة من الذعر بين بنى ياس ، وقد خلع سعيد بن طحنون الحاكم من جانب أسرة آل بوفلاح وتولى المشيخة ابن عمه زايد بن خليفة نجـل خليفة بن شخبوط الذى سبق أن اطاح به السيد سعيد عام ١٨٤٥ ، وقد استعان السيد سعيد بخصمه القديم الشيخ سلطان بن صقر ، وبمساعدته تمكن من مهاجمة أبو ظبى فى يوليو عام ١٨٥٦ ، وقد قـام بهذا الهجوم وبتدمير سوق البلدة وجزء من القلعة ، غير أن زايد بن خليفة الذى كان وقتئذ فى الظفرة عاد بسرعة الى البلاد ومنع سلطان بن صقر من الاستيلاء على أبو ظبى ، وقد ساعده فى ذلك حلفاؤه من البدو ، وفى هذه المعارك قتل سعيد بن طحنون ، ولو أن هذا الهجوم كان قد وقع قبل هذا التاريخ بستة أو تسعة اشهر ولو ان اغلبية رجال بنى ياس كانوا فى الخارج عند السيد ثوينى ليساعدوه فى فرض الحصار على بندر عباس لتغيرت الأمور، ولربما أدى ذلك الى اشتعال المنطقة كلها بالاضطرابات والحروب القبلية .
وتنفيذا لتعليمات تلقاها جونز من حكومة بومباى قام بفرض غرامات باهظة على الشيخ سلطان بن صقر عقابا له على انتهاكه نظام الهدنة ، وكانت هذه الغرامات هى التى اتخذ منها بادجر مبررا لتوجيه النقد الى جونز (١) ،

---

(١) ملخص للمراسلات الخاصة بزعماء ساحل الهدنة ص ١٧ — ١٨ .

كما ان اتهام بادجر لجونز بأنه فشل فى اخطار حكومته بنصوص المعاهدة التى وقعتها مسقط وفارس عام ١٨٥٦ وأن الحكومة لم تعلم عنها شيئا الا من رسالة بادجر ، فهذا قول لا يقوم على أى أساس ، فقد كان جونز بالأحرى يوافى حكومته بانتظام بتطور المفاوضات فيما بين عامى ١٨٥٥ — ١٨٥٦ كما بعث لها بملخص بنصوص المعاهدة (١) . صحيح ان جونز لم يتمكن من الحصول على نسخة كاملة من المعاهدة ، الا انه بالتأكيد قد بعث بخطاب تلقاه من السيد ثوينى الى السير جيمس اوترام ، وذلك فى مايو سنة ١٨٥٧ ، وكان الخطاب يتضمن نصوص المعاهدة ، وتولى اوترام ارساله الى وزارة الخارجية البريطانية (٢) فاذا كانت نصوص هذه المعاهدة ليست فى صالح مسقط فان الذنب لم يكن ذنب جونز ، أو أنه يعتبر منحازا مع الفرس ضد مسقط ، ولو كانت حكومة بومباى ترغب حقا فى مساعدة السيد سعيد فى مشكلة بندر عباس لكان فى استطاعتها أن توعز الى جونز بهذا المعنى ، غير انها لم تفعل ، وبالتالى فلم يكن فى

---

(١) مرفقات الخطابات السرية الى بومباى مجلد ١٢٣ مرفق للخطاب السرى رقم ٤١ المؤرخ ١٨٥٦/٦/١٠ من جونز الى اندرسون ١٨٥٦/٨/٢٧ ؛ ١٨٥٥/١١/٩ (رقم ٤٤ الادارة السياسية) مجلد ١٣٥ مرفق للخطاب السرى رقم ٤١ المؤرخ ١٨٥٦/٦/١٠ من جونز الى اندرسون ١٨٥٦/٨/٢٧ (رقم ٧ الادارة السرية) ومجلد ١٢٦ مرفق للخطاب السرى رقم ٦٦ المؤرخ ١٨٥٦/١/١٢ (رقم ١٧ الادارة السرية) .

(٢) انظر فارس والخليج مجلد ١١٢ من اوترام الى كلارندون بغداد ١٨٥٧/٦/٤ ومرفق صورة من خطاب جونز الى اوترام ١٨٥٧/٥/١٤ (رقم ٣٥ الادارة السرية) ومن السيد ثوينى الى جونز ١٨٥٧/٤/٢٥ .

وسع جونز أن يظهر تأييده الى السيد سعيد بصفته الخاصة ، كما أن السيد سعيد لم يكن يرغب فى الوساطة البريطانية . واذا كانت نتائج مشكلة بندر عباس قد جاءت مخيبة للآمال فلم يكن ذنب جونز اطلاقا ، ولكن من المؤكد أن جونز كان متساهلا بالنسبة لموقف حكومته فى هذه المشكلة ، ولكنه تساهل لا يصل فى حجمه الى مستوى تساهل بيلى فى مشكلة البحرين عام ١٨٦٠ ، ورغم هذا فان بيلى لم يتعرض لأى توبيخ على الاجراءات الحمقاء التى قام بها ، وانما على العكس من ذلك فقد عين فى منصب جونز بعد مضى ثلاثة أعوام .

ومن المحتمل ان ابعاد جونز من منصبه كمقيم بريطانى قد تم فى فترة كان لابد منها ، فقد كان قد أمضى فترة طويلة فى خدمة المنطقة ، كما كان يفتقر أيضا الى بعض الميزات التى لابد أن تكون متوفرة فى منصب المقيم ، وبالأخص فى تلك الفترة التى كانت تشهد تغيرات هامة فى منطقة الخليج . وربما كان التوافق فى كونه من ضباط البحرية ، وخروجه فى اجازة طويلة عند اتخاذ قرار الغاء الأسطول الهندى ، قد هيأ الفرصة لانهاء خدمته ، الا أنه لم يكن من الانصاف أن يتم هذا الاجراء بالطريقة التى عرضناها ، وأن يتعرض للاهانات سواء فى سلوكه أو كفاءته بالشكل الذى استخدمه فرير ضده ، ولعله مما يثير السخط أن يكون أهم جانب فى مشكلة جونز والتى سردناها آنفا ، أنها تعكس ميل فرير الى التلاعب بحقائق هذه المشكلة بطريقة تخدم اغراضه وهى استبدال جونز بمرشحه بيلى (١) .

---

(١) أما عن محاولات فرير الحصول على وظيفة مناسبة لبيلى فى نيماين ١٨٦٠ — ١٨٦٢ (انظر حياة ورسائل السير مارتل فرير) مجلدان طبعة لندن ١٨٩٥ تأليف مارتينو ص ٤٨٤ — ٤٨٥ وص ٥٠٢ — ٥٠٥ .

وكان فرير يهدف بذلك الى التأثير فى سير الأمور داخل منطقة الخليج ، خلال السنوات العشر التالية ، وبالأخص فى الاتجاهات التى سوف تسير عليها السياسية البريطانية هناك ، وخلال وجود فرير فى بومباى ، لم يكن يسمح اطلاقا لأحد بالانتقاص من أهمية بيلى ، وحتى بعد تعيين فرير فى مجلس الهند ، فقد استمر يدافع عن صنيعته بيلى ، ويؤيد كل مواقفه ، وأيا كانت التقارير التى يبعث بها بيلى وتوصياته مضللة وحافلة بالاخطاء فان فرير لم يكن يتردد فى تأييده ، ومنع توجيه الانتقاد اليه ، وفوق كل ذلك كان فرير يحاول اقناع غيره من رجال المسئولية بالتساهل تجاه بيلى ، والتجاوز عن اخطائه ، كما أن بيلى هو الآخر استغل تأييد فرير له ، حتى انه كان يرفض اى انتقاد يوجه اليه فى مركزه الشخصى أو الرسمى ، وكان يشترك مع فرير فى نقطة ضعف واحدة ، الا وهى تغليب علاقته الشخصية على قراراته السياسية فى تعامله مع كل من زملائه ومرءوسيه . وقد اتسمت فترة توليه المثلية فى الخليج بصراعات تافهة مع غيره من زملائه ، كما اتسمت باجراءات سياسية حمقاء أدت الى توريط حكومته فى مشاكل شبه الجزيرة العربية ، وكان لها من النتائج ما لاتزال آثاره باقية حتى اليوم .

الفصل الثالث عشر

الحملة على تجارة الرقيق

١٨٤٢ - ١٨٧٣

لم تكن دهشة السيد سعيد وقلقه من قرار الحكومة البريطانية بوضع حد لتجارة الرقيق ، عندما أبلغه به هامرتون فى يناير ١٨٤٢ على غير اساس ، وكان السيد سعيد قد علم بهذا القرار منذ بداية عام ١٨٢٦ ، ثم مرة أخرى فى عام ١٨٣٩ ، وبالنسبة للمرة السابقة كان علم السيد سعيد بهذا القرار يرتبط باجراءات الكابتن أوين فى ممباسا ، ولكن السيد سعيد فى ذلك الوقت لم يرفض الفكرة اطلاقا ، وانما حدد شروطا لوقف تجارة الرقيق ، ولن نستطيع القول أن السيد سعيد كان جادا فى موقفه هذا ، لأنه لم يكن قد تم اختباره بعد ، حتى يمكن أن ترفض الحكومة البريطانية شروطه وفى مايو عام ١٨٣٩ عاد الكابتن كوجان فأثار هذا الموضوع مع السيد سعيد خلال المفاوضات التى أجراها معه لعقد الاتفاقية التجارية التى تم التوقيع عليها فى ذلك الشهر . وعندما سأله كوجان عن شروطه لوقف هذه التجارة ، وهل كان يكفيه ضم البحرين اليه ، كما سبق أن أبدى رغبته ، لم يتحمس السيد سعيد للفكرة ، وانما رفض ضم البحرين اليه دون تعهد من الحكومة البريطانية لحمايته ، ولو ضمت البحرين اليه على أساس مساندة الحكومة البريطانية له ضد الدول الاسلامية الأخرى، فانه قد يوافق على منع بيع العبيد فى المنطقة الواقعة غرب منطقة بركا

على ساحل الباطنة ، ومناطق الخليج الأعلى (١) وعندما سأله كوجان عن مقدار التعويض المالى الذى يكفيه لوقف هذه التجارة ، ووقف تصـــدير العبيد من مستعمراته فى افريقيا أجاب السيد سعيد بأن حجم الخسارة التى ســوف يتكبدها من هـــذا القرار سوف لا تقل عن مائة ألف ريال نمسوى سنويا ، وأكد السيد سعيد بأنه حتى لو تم هذا المنع فانه سوف يضطر على أية حال الى الاستمرار فى استيراد العبيد من داخلية افريقيا الى زنجبار (٢) .

لم يتمخض أى شىء عن هذه المحادثات الا ان المحاولات التى تمت لاقناع السيد سعيد لوقف تدفق العبيد من زنجبار الى الشمال فى مقابل ضم البحرين اليه ، قد أثيرت من جديد فى عـام ١٨٤٠ كنتيجة لتواطؤ السيد سعيد مع محمد على باشا ، وكان الرأى الســـائد فى الأوساط الحاكمة فى كل من انجلترا والهند أن بريطانيا لن تضار ، اذا ما تنازلت عن البحرين للسيد سعيد ، غير أن السير كارناك حاكم بومباى عارض بشدة، التنازل عن البحرين للسيد سعيد كتعويض له عن حظر تجارة الرقيق ، وكتب فى هذا الصدد يقول : ان تصورى هو أن الســـيد سعيد مدين فى وجوده السياسى للحكومة البريطانية ، وأنه من الأفضل فى رايى ان يدفع تعويض للسيد سعيد يعادل دخله السنوى من تجارة الرقيق بدلا من ضم

---

(١) ملفات وزارة الخارجية ــ تقرير كوجان ١٨٣٩/٦/٧ ومرفق به صورة منه من خطاب هامرتون الى اللجنة السرية ١٨٤٢/٢/٩ .

(٢) نفس المصدر .

البحرين اليه ، وبالتالى تعريض المنطقة الى خطر نشوب الحرب » (١) .

وقد ظهر فتور موقف حاكم بومباى من السيد سعيد كرد فعل لموقفه خلال الأزمة المصرية ، وبان أثره فى الشهور التالية ، وقد كان السيد سعيد يعتقد بأنه من الأفضل أن تكون اتصالاته بالحكومة البريطانية بصفة مباشرة ، فيما يتعلق بتجارة الرقيق ، وبالتالى فقد أخذ اعتبارا من عام ١٨٤٢ يتجاهل وجود السلطات البريطانية فى الهند ، ويحاول الاتصال مباشرة بالحكومة البريطانية فى لندن وكانت أول خطوة فى هذه السياسة ، هى ما حدث أثناء محادثاته مع هامرتون فى يناير عام ١٨٤٢ ، حول خطاب اللورد ليفسن المؤرخ ١٨٤١/٦/٨ ، عندما صرح بأنه غير مصدق بأن الخطاب المذكور قد جاء من انجلترا ، وأنه لم يكن يتصور أن الحكومة البريطانية سوف تبعث اليه بخطاب حاد اللهجة كذلك الخطاب ، وتصور بأن الخطاب ربما جاءه من حاكم بومباى ، أو الحاكم العام للهند اللذين قال عنهما ، بأنهما موظفان تابعان للحكومة فى لندن ، او مجرد موظفين فى شركة من الشركت التجارية . وعلى أية حال فقد كان هامرتون يعلم الجهة التى استقى منهما معلوماته هذه . فقد دأب القنصل الأمريكى فى زنجبار ار . بى . وترز على خلق المتاعب فى وجه هامرتون منذ وصوله زنجبار ، وكن يرى فى شخص المعتمد السياسى البريطانى هناك منافسا خطيرا ، لا على النفوذ فحسب ، بل على المصالح التجارية للولايات المتحدة فى افريقيا الشرقية ، وهى مصالح لا تنحصر فقط فى بيع نسيج الدمور الأمريكى فى افريقيا فحسب ، وانما فى تصدير العبيد الى الولايات المتحدة أيضا ، وخلال عام ١٨٤١ ملأ هذا القنصل عقل

---

(١) ملفات وزارة الخارجية محضر من اعداد كارناك ١٨٤٠/١٢/٧ .

السيد سعيد بحكايات ومعلومات كثيرة عن شركة الهند الشرقية ، وعلاقتها بالحكومة الأمريكية ، وقد استمد القنصل الأمريكي هذه المعلومات من جهله بحقيقة العلاقة بين هذه الشركة والحكومة البريطانية ، أكثر مما استمدها من كراهيته لهامرتون ، وكانت النتيجة المنطقية لهذا الوضع أن السيد سعيد اخذ يعامل هامرتون بشيء من الترفع اذا لم نقل بشيء من الاحتقار ، وقد ازداد هذا الشعور عمقا في أعقاب الكارثة العسكرية الساحقة التي حلت بالجيش البريطاني في افغانستان (١) .

وعندما استطاع هامرتون في النهاية اقناع السيد سعيد بأن الخطاب قد جاء فعلا من انجلترا ذكر ، بأنه أيا ما كان الوضع ، فانه يرفض مضمون الخطاب ، وأنه سوف يوفد مبعوثا خاصا لاجراء اتصال مباشر مع الحكومة البريطانية (٢) . واختار السيد سعيد لهذه المهمة مستشاره الكفء الشيخ على بن ناصر الذى أبحر الى انجلترا في اواخر عام ١٨٤٢ ، مزودا

---

(١) ذكر هامرتون فى تقريره أن القنصل الأمريكي قد عاد مؤخرا من بومباى فى ٧ ديسمبر الماضى وفي حقيبته كثير من الاخبار فيها أن شركة الهند الشرقية قد انهارت ، وأن العقد لن يحدد مرة اخرى ، وان حاكم ولاية ستارا قد حقق نصرا ساحقا على الشركة ، وأن الامام اصبح خاضعا لسلطان حكومة بومباى .. واننا قد فشلنا تماما فى افغانستان والصين (مراسلات وزارة الخارجية من هامرتون الى اللجنة السرية ١٨٤٢/٢/٩ راجع أيضا « افريقيا الشرقية وغزاتها » كوبلاند ص ٥٠٦ ـ ٥٠٧ .

(٢) مراسلات الخارجية من هامرتون الى ويلوبى ١٨٤٢/١/٥ (رقم ٢ الادارة السرية) .

بخطابات الى كل من ملكة انجلترا وبالمرستون وابردين الذى كان قد خلف بالمرستون فى وزارة الخارجية ، وفى جميع هذه الرسائل أكد السيد سعيد للمسئولين البريطانيين بأن حظر تجارة الرقيق سوف يؤدى حتما الى انهيار الأوضاع فى كل من شطرى السلطنة فى عمان وزنجبار ، وأنه لن يتبقى لديه شيء من الدخل لمواجهة اعباء الحكم ، وفى رسالته الى الملكة ذكر بالحرف الواحد :

والذى (١) أراد توضيحه السيد سعيد ، انه اذا تمسكت بريطانيا بقرارها هذا فسوف تكون ملزمة بتعويضه عن الخسائر المالية التى سيتكبدها أو على الأقل بجزء منها ، كما ذكر بأن ضم البحرين اليه ربما كان تعويضا معقولا . وصل الشيخ على بن نصر فى شهر مايو الى انجلترا، وبعد سلسلة من اللقاءات مع المسئولين ، تلقى رد أبردين فى شهر يوليو، وفى هذا الرد قال وزير الخارجية بأن حكومته لا تفكر فى التراجع عن قرارها بحظر تجارة الرقيق فى كل من المنطقتين العربية والافريقية ، وأما عن الخسائر المالية التى أشار اليها السيد سعيد ، فقد اكتفى وزير الخارجية بالاعراب عن أسفه الشديد ، ولكنه ذكر بأنه كان واثقا من انه يمكن تعويض هذه الخسارة عن طريق تنمية المصالح البريطانية ، وأن اقصى شيء يمكن أن تتعهد به الحكومة البريطانية ، هو البحث عن السبل لمساعدة السيد سعيد فى سد العجز المباشر ، الذى قد يترتب على حظر هذه التجارة ، كما طلب من مبعوث السيد سعيد أن يسأل سيده عن المبلغ الذى

---

(١) نفس المصدر من السيد سعيد الى ملكة انجلترا ١٨٤٢/٢/١١ .

يراه مناسبا لتعويضه عن هذه الخسارة ، وعن الفترة التى يتعين فيهـا أن يستمر هذا الدعم ؛ ولم يرد فى كلام وزير الخارجية اية اشـارة الى البحرين .

وعلى الرغم من أن الشيخ على بن ناصر قد اسـتاء من رد وزير الخارجية الا أنه لم يستسلم ؛ فعاد . فأوضح لأبردين بأن موقف وزيـر الخارجية يختلف عن موقف بالمرستون من هذه القضية ، وذلك على ضوء خطـاب لنسون المؤرخ فى يونيو ١٨٤١ ، وهو الموقف الذى أثار انزعاج السيد سعيد الى حد كبير ، فقد كان بالمرستون قد اقترح فى خطابه دفع مبلغ ٢٠٠٠ جنيه استرلينى تعويضا سنويا للسـيد سعيد على مدار ثلاثة اعوام . وبما ان ابردين الآن قد اقترح بأن يقـوم السلطان بتحديد المبلغ بنفسـه . فانه يبدو اكثر تفهمـا للمشكلة ، مع ذلك فان وزير الخارجية لا يعى تماما ما ينطوى عليه حظر تجارة الرقيق من أخطار ، فاقتصـاد افريقيا الشرقية انما يقوم عليه ، وأن حجم النشاط الذى يمكن ان يقوم به مواطنو السـلطان فى كل من افريقيا وعمـان فى المعاملات التجارية المشروعة ، انما يتحدد أساسا فى عمليات تصدير العبيد الى الخـارج ، فاذا انقطعت هذه التجارة فسوف تنتهى زنجبـار كمنطقة حرة لتوزيع العبيد . نظرا لأن السفن التى تأتيها من الشمال كل عام سوف تتوقف ، كما ستتأثر واردات المنطقة من الهند وأوروبا ، وسـوف لا تقل خسائر السلطان فى حالة حظره لهذه التجـارة عن عشرة آلاف جنيه استرلينى سنويا (١) .

---

(١) مراسلات الخارجية من على ابن ناصر الى ابردين ١٨٤٢/١/٣ .

غير أن هذه الاعتبارات كلها قد فشلت في اقناع ابردين بموقف السيد سعيد ، وفي ٩ نوفمبر أبلغ مبعوث السلطان بانتهاء المحادثات ، وتم تسليمه رد ملكة انجلترا ، ورد ابردين على رسائل السيد سعيد ، ولم تتضمن الردود أى شيء يبعث على الأمل في نفس السيد سعيد ، وانما على العكس من ذلك فقد طلب اليه صراحة أن يبحث عن كل وسيلة ممكنة لوضع حد لتجارة الرقيق (١) وازاء هذا الوضع لم يكن هناك امام السيد سعيد مجال للتملص ، وأصبح مصير تجارة الرقيق الافريقية مصيرا محتوما ، والأمل الوحيد الذى بقى للسيد سعيد هو أن يحقق أبردين وعده بتعويضه عن الخسارة المالية التى ستنجم عن تحريم هذه التجارة ، والواقع أن وعد ابردين بالتعويض كان اقل عمل يقوم به وزير الخارجية بالنظر الى جسامة التضحية التى كان يطلبها من السيد سعيد ، لقد سبق للسلطان بالفعل أن قدم تنازلات عديدة للبريطانيين منها : (١) فقد أمر بحظر بيع الرقيق للأوربيين بمقتضى معاهدة مورسبى (٢) بموجب معاهدة ديسمبر سنة ١٨٣٩ أمر بحظر تصدير الرقيق الى الهند وتحريم تعامل رعاياه في العبيد المستوردين من الصومال ، ولكن بريطانيا تطلب منه الآن ما لم تطلبه من أى حاكم مسلم من قبل ، وحتى لو فرضنا ان السيد سعيد قد وافق علي طلبها هذا ، الا انه من المشكوك فيه ان يستطيع السيد سعيد الغاء تجارة الرقيق في افريقيا الشرقية ، ومع ذلك فاذا لم يفعل فان الحكومة البريطانية سوف تعتبره مسئولا عن استمرار هذه التجارة ، وبالتالى فلم يكن من الغريب ألا يرد السيد سعيد على سؤال ابردين حول تحديد التعويض المالى الذى يكفيه للتنازل عن ممارسته لهذه

---

(١) نفس المصدر من ابردين الى على بن ناصر ١٨٤٢/١١/٩ .

التجارة ، كما أن ابردين من جانبه قد اعاد التفكير فى هذا الطلب ، ولم يعد يضغط على السيد سعيد لتحديد موقفه .

لم يستأنف بحث هذه القضية قبل ابريل ١٨٤٤ وذلك خلال زيارة كوجان لمسقط ، وكان كوجان قد اعتزل الخدمة فى الأسطول الهندى ، وكان هدفه من زيارة زنجبار هو الحصول على تصريح من السيد سعيد لانشاء مزرعة لقصب السكر يعمل فيها العبيد الافريقيون (١) ، وخلال المحادثات تطرق الحديث حول مقترحات كوجان التى عرضها كوجان عام ١٨٤٢ ، وطلب منه نقل رسالة الى وزير الخارجية البريطانية ومفاتحته حول الشروط التى يتوقع أن يوافق السيد سعيد بموجبها على حظر تجارة الرقيق فى زنجبار ، أما الشروط التى عرضها السيد سعيد فقد كانت ثلاثة هى (١) ضم البحرين الى ممتلكاته بشرط أن تتعهد بريطانيا باستمرار حكم السيد سعيد على البحرين (وقال بأن هذا الشرط يعتبر بالنسبة اليه أفضل من التعويض المالى) (٢) الشرط الثانى ان لا يكون اى تدخل من الجانب البريطانى فى عمليات نقل العبيد من داخلية افريقيا الى زنجبار وذلك ضمن مساحة تحدها منطقة لاموه من الشمال وكلوة من الجنوب وتشمل زنجبار وبمبه ومافيا والشرط الثالث الا يعتبر السيد سعيد مسئولا عن أى انتهاك لقانون حظر تصدير العبيد اذا تم التصدير

---

(١) حول هذا راجع مراسلات وزارة الخارجية وعلى الأخص خطاب هامرتون الى ابردين ١٣/٤/١٨٤٤ .

(٢) نفس المصدر من سعيد الى كوجان ١١/٤/١٨٤٤ .

دون علمه (١) . بعد مضى ثلاثة أشهر وضع السيد سعيد شرطا آخر يمكن اعتباره الشرط الرابع ، وهو طلبه ان تضمن الحكومة البريطانية خلافة الحكم لكل من نجليه فى مسقط وزنجبار (٢) .

لقد اعتبر ابردين هذه الشروط كمقدمة لموافقة السيد سعيد على حظر تجارة الرقيق فى مستعمراته الافريقية ، ولم يبق امام الحكومة البريطانية الا الموافقة عليها . أما بالنسبة لموضوع البحرين فقد كان تحقيق هذا الشرط خارجا عن سلطة الحكومة البريطانية ، وبالأخص أن ابردين كان قد أوضح فى لهجة عنيفة لحكومة فارس ان مطالبها بالسيادة على البحرين هى مطالب مرفوضة كما أن بريطانيا لا يمكن ان تتعهد للسيد سعيد بضمان خلافة الحكم لنجليه السيد ثوينى والسيد خالد فى كل من مسقط وزنجبار ، خاصة وأن الخلافة على الحكم فى اسرة آل بوسعيد لم تكن تتم بصورة سليمة ، ولهذا فقد كان أبردين يعتقد عدم استطاعة بريطانيا الزج بنفسها فى الصراعات التى قد تنشب على الحكم بين الأجنحة المتنافسة من أسرة آل بوسعيد ، والا سيكون ذلك تصرفا سياسيا غير سليم (٣) كذلك فان الشرط الخاص بتقسيم

---

(١) نفس المصدر خطاب من سعيد الى ابردين ١٨٤٤/٤/٨ فى نفس المجلد .

(٢) ملفات الخارجية من سعيد الى ابردين ١٨٤٤/٧/٢٣ « وان املنا ورجاءنا من الحكومة البريطانية أن تنظر بعين الرضا الى نجلينا السيد خالد والسيد ثوينى » .

(٣) ملفات الخارجية من هامرتون الى ابردين ١٨٤٤/٧/٣١ (رقم ٢٣) .

السلطنة بين نجليه موضوع تحيطه الشكوك (١) أما الشرطان الأخيران فلم يكن يشكل قبولهما أى عقبة ، وفى شهر ديسمبر ١٨٤٤ أعد ابردين ، بالتشاور مع رجال مكتب الهند رده على السيد سعيد ، ومسودة لمعاهدة ، وطلب من هامرتون تقديمهما للسلطان عند اجتماعه به فى مسقط . وقد أعرب ابردين فى خطابه عن اسفه لالحاح السيد سعيد على موضوع الخسارة التى قد يتعرض لها فيما لو طبق الحظر على تجارة الرقيق ، وما سوف يسفر عنه من انخفاض فى عمليات تصدير العبيد ، واشار ابردين الى امكانية تعويض هذه الخسارة عن طريق ازدياد حجم المعاملات التجارية المشروعة . أما عن البحرين فقد اوضح وزير الخارجية فى خطابه بأنه لا يستطيع تحقيق رغبة السيد سعيد فى ضم البحرين اليه ، مقابل حظره لتجارة الرقيق ، كما أكد له عدم وجود أى معارضة على اعمال نقل البريد العادية ضمن مستعمراته الافريقية ، ففى مسودة المعاهدة بند تضمن بمقتضاه التزام الحكومة البريطانية باستمرار عمليات نقل البريد ، باعتبارها حقا من حقوق السيد سعيد ، لاتنازلا من الحكومة البريطانية له (٢) وتتضمن مسودة المعاهدة الى جانب الديباجة ثلاث بنود ، ففى البند الأول يتعهد السلطان بحظر تصدير العبيد من مستعمراته الافريقية ، وبأن يلتزم المسئولون بتطبيق هذا الحظر ، أما البند الثانى فيلتزم السيد سعيد بوقف استيراد العبيد من أى جزء من افريقيا الشرقية الى مستعمرات السيد سعيد فى آسيا ، وبأن يستخدم السيد

---

(١) ملفات وزارة الخارجية من ابردين الى السيد سعيد ١٨٤٤/١٢/٢١ .

(٢) ملفات الخارجية من ابردين الى سعيد ١٨٤٤/١٢/٢١ .

سعيد نفوذه مع زملائه من حكام شبه الجزيرة أو الخليج باتخاذ نفس الاجراءات ، وبموجب البند الثالث يلتزم السيد سعيد بتفويض سفن الأسطول الملكى البريطانى لشركة الهند الشرقية باعتراض وحجز أى سفينة يثبت أنها تقوم بنقل العبيد خارج نطاق المستعمرات الافريقية سواء كانت هذه السفن تابعة له أو لأحد رعاياه (١) .

ونظرا لما حدث من تأخير فى نقل رسالة أبردين الى السيد سعيد فأنها لم تصل اليه قبل شهر أغسطس ١٨٤٥ ، وقد حدث عند وصول الخطاب أن كان هامرتون موجودا فى زنجبار ، للحصول على موافقة السيد سعيد على تعديل لاحدى فقرات معاهدة مورسبى لعام ١٨٢٢ ، وهو التعديل الذى اقترحه الماجور هانيل المقيم البريطانى فى الخليج بايعاز من حكومة بومباى ، وفى هذه الأثناء لاحظ كل من هانيل وهامرتون وجود بعض التجار الهنود يمارسون بيع وشراء الرقيق سواء عن طريق مباشر أو عن طريق تمويل مثل هذه التجارة دون تدخل من السلطات المحلية ، بالرغم من أن البند الرابع من معاهدة مورسبى يلزم السيد سعيد بتقديم مساعدته فى اعتقال الرعايا البريطانيين الذين يتاجرون فى الرقيق ، وقد لاحظ هانيل عند مراجعته للنص العربى للمعاهدة المذكورة أنها خالية من هذا الشرط ، وبناء على ذلك فقد أمر هامرتون بأن يطلب من السيد سعيد تعديل النص العربى بحيث يتلاءم مع النص الانجليزى (٢) غير أن السيد

---

(١) نفس المصدر من ابردين الى هامرتون ١٨٤٤/١٢/٢١ (رقم ٣) ومعه صورة المعاهدة .

(٢) سجل الخطابات السياسية لبومباى مجلد ٣٠ من الحاكم الى مجلس الادارة ١٨٤٤/١٢/٣١ (رقم ١٠٠ الادارة السياسية) .

سعيد عرض تعهدا كتابيا دون ادخال التعديل على نصـــوص المعاهدة ، وبأن يلزم خلفاءه من بعده بالتمسك بهذا التعهد (١) . وقد تبين أن السيد سعيد كان ساخطا على هـــذه المعاهدة ، ويعرب عن ندمه على ابرامها ، خصوصا وأنها لا تنحصر فى حظر تجارة الرقيق مع جزيرة سيشل ، وانما تشمل أيضا مسقط والسواحل الشمالية للهند (٢) .

ولهذا فقد وجد هامرتون أن الظروف غير ملائمة لمفاتحة الســـيد سعيد فى هذا الموضوع عند تسليمه رسالة أبردين ، وقد وجد الســـيد سـعيد على استعداد لمناقشة نصـوص المعاهدة وعقد مع هامرتون عــدة اجتماعات فى شهر سبتمبر لمراجعة بنودها ، وفى كل اجتماع من هــذه الاجتماعات كان السيد سعيد يركز على موضوع الخسائر التى ســوف يتكبدها من جراء هذا القرار ، وان كان لم يعترض على رفض ابردين ضم البحرين اليه ، ولكنه أعرب عن اســـفه لهذا الموقف ، وقال انه لابد من حصوله على تعويضات كافية تغطى خسائره من الرسوم الجمركية ، ومن دخله العام نتيجة للانخفاض الذى لابد أن يطرأ على تجــارة السلطنة فى أعقاب حظر هذه التجارة الخارجية ، وحسب تقديره لهذه الخســـائر فانها لن تقل عن ٣٥ ألف الى اربعين الف ريال نمسوى كل عام ، اى ما يعادل (٧ آلاف ، جنيه ٨ آلاف جنيه استرلينى) ، كما أوضح للمبعوث البريطانى بانه لا يمكن تطبيق الحظر فـــورا ، وأنه لابد من مضى بعض الوقت كى

---

(١) للاطلاع على تعهد الحظر انظر « المعاهدات » ص ٥٩ — ٦٠ .

(٢) الخطابات السياسية لبومباى مجلد ٣٣ من الحاكم العـام الى مجلس الادارة ١٨٤٦/١/٣٠ (رقم ١٦ الادارة السياسية) .

يتسنى له اتخاذ التدابير اللازمة لابلاغ رعاياه بهذا القرار ، كما خــرص السيد سعيد على أن تتضمن المعاهدة شرطا ينص على اعفاء السفن التى تقل أحد افراد عائلته من هذا القانون ، وكان يريد بذلك ان يجنب افراد الأسرة التعرض للتفتيش أو المصادرة ، لما سوف ينجم عن ذلك من احراج لأفراد أسرته اذا وجدوا انهم يقومون بنقل العبيد فى سفنهم ، وكان هناك بالاضافة الى ذلك ما يشــــغل بال السيد سعيد بالنسبة للحظر ، وذلك بالنسبة للسفن التى تأتى الى زنجبار من الشـــمال ، وبالأخص من البحر الأحمر ، وطلب الا يشملها هذا القانون ، والسبب ، كما اكتشف هامرتون فيما بعد ، هو احتمــال وجود عبيد يعملون فى بلاط السلطان ، والذين يؤتى بهم من الحبشة ، وطالب بعدم التعرض لهذه السفن ، كما حذر من أنه لا يملك اى نفوذ على الحكام فى شبه الجزيرة ، وبالتالى فانه لا يستطيع اقناعهم بالتخلى عن تجارة الرقيق (١) .

وبالرغم من تعهد هامرتون بنقل هذه التحفظات التى أبداها السيد سعيد الى ابردين الا أنه اوضح بأنه ليس لديه الصلاحيات التى تخـوله اضافة مثل هذه الشروط الى المعاهدة ، وعندما سأل هامرتون الســيد سعيد ، عما اذا كان مستعداً للتوقيع على المعاهدة بالصيغة التى وضعها ابردين ، ثم ترك المسألة للحكومة البريطانية لكى تقــرر الطريقة التى تلبى بها رغباته ، وافق السيد سعيد على اقتراح هامرتون ، وأبلغه بأنه سوف يطلب من ابردين اعداد ملحق للمعاهدة يتضمن هذه الشروط الثـلاثة . وهكذا فى يوم ٢ أكتوبر ١٨٤٥ وقع كل من السيد سعيد وهامرتون عــلى

---

(١) ملفات وزارة الخارجية من هامرتون الى ابردين ١٨٤٥/١٠/٤ (رقم ٧) .

اتفاقية تقضى بحظر تجارة الرقيق الخارجية فى المناطق الخاضعة للسيد سعيد فى افريقيا الشرقية . وقد جاءت هذه المعاهدة على غرار ما اقترحه ابردين باستثناء المناطق الافريقية الخاضعة للسيد سعيد ، حيث تستمر هذه التجارة بموجب تلك المعاهدة ، كما نصت المعاهدة على أن يبدا العمل بها اعتبارا من أول يناير ١٨٤٧ (١٥ محرم ١٨٦٣) وذلك لاعطاء الفرصة الكافية لاخطار الأشخاص الذين يعنيهم الأمر (١) وقد قام السيد سعيد باعداد مسودة خطاب بمساعدة هامرتون حدد فيها البنود الاضافية التى ذكرها لهامرتون وطلب اضافتها الى المعاهدة وهى (١) عدم تدخل الأسطول البريطانى فى تجارة الرقيق داخل المناطق الافريقية الخاضعة للسيد سعيد (٢) اعفاء السيد سعيد من المسئولية بالنسبة للعبيد الذين يتم تصديرهم عن طريق التهريب (٣) اعفاء السفن القادمة الى زنجبار من البحر الأحمر وشبه الجزيرة من التفتيش والمصادرة (٢) .

لم يبعث ابردين برده على مقترحات السيد سعيد الأخيرة ، ربما لأنه اعتقد بأن البنود الثلاثة لا تستدعى اضافتها الى المعاهدة ، أو ربما لأن الموضوع قد غاب عن باله ، ولكن الخطأ الأكبر الذى وقع فيه ابردين هو عدم ارسال رده الى السيد سعيد حول موضوع الخسائر ، ولم تبحث هذه المشكلة من جديد الا بعد أن حل بالمرستون محل ابردين فى

---

(١) انظر « المعاهدات » فصل ١١.

(٢) ملفات الخارجية من السيد سعيد الى ابردين ١٨٤٥/٩/٢٧ ونفس المصدر مجلد ٦٤٧ من هامرتون الى ابردين ١٨٤٥/١٠/٤ (رقم ٧) و ١٨٤٦/١/٢٤ ومرفق معه نسخة من المعاهدة . أما النسخ الأصلية فقد فقدت فى الطريق أثناء نقلها الى انجلترا .

وزارة الخارجية . وفى شهر أغسطس عام ١٨٤٦ قدمت ادارة شئون تجارة العبيد بوزارة الخارجية مذكرة الى بالمرستون تطالبه باصدار قراراته بالنسبة للشروط الثلاثة التى وضعها السيد سعيد ، وبخصوص التعويضات ، وقد وجهت المذكرة نظر بالمرستون الى اقتراحه السابق فى شهر يونيو ١٨٤١ بدفع الفين من الجنيهات الاسترلينية كل عام ولمدة ثلاث سنوات للسيد سعيد تعويضا عن خسائره بالنسبة لحظر هذه التجارة ، ثم فى الشهر التالى كتب هامرتون الى وزير الخارجية يقول ، بأن السيد سعيد قد أصبح يعانى كثيرا من موضوع حظر تجارة الرقيق ، وأضاف بان السيد سعيد يستحق كل مساعدة يمكن ان يقدمها اليه شعب حكومة بريطانيا (١) وقد رد بالمرستون على خطاب هامرتون برسالة مليئة بالعبارات الطنانة جاء فيها :

« يتعين على الكابتن هامرتون بان ينتهز كل فرصة ممكنة لتحذير هؤلاء العرب من أن الشعوب الأوربية قد عقدت العزم على وضع حد لتجارة الرقيق الافريقية ، وبأن العناية الالهية قد اختارت بريطانيا العظمى لتنفيذ هذه الارادة ، كما ينبغى أن يوضح له بأنه سيكون من العبث ان يحاولوا الخروج عما قدر فى الكتاب ، وأن يطأطئوا رءوسهم لدولة عظمى كبريطانيا ، وبأن ينبذوا هذه المهنة التى قدر لها بالزوال ، وأن تشبثهم بها انما سيزيد من المتاعب والخسائر لهم ، وبالتالى فمن الأفضل لهم أن

---

(١) ملفات الخارجية من هامرتون الى ابردين ١٨٤٦/٩/٢٨ (رقم ١٥) .

يوجهوا جهودهم وطاقاتهم لتطوير أوطانهم وتنميتها بالأعمال التجـــارية المشروعة (١) .

من الواضح أن هذا البيان المليء بالعبارات الطنانة كان الكلمة الأخيرة فى الموضوع ، وبعده لم يذكر بالمرستون شيئا عن الموضوع ، الا أن السيد سعيد كان له رأى آخر فهو لم يكن يتصور ان الحكومة البريطانية لن تدفع له تعويضات مقابل تخليه عن تجارة الرقيق أو رفض شروطه الأخيرة ، وعلى أية حال فقد فسر صمت بالمرستون بأن الرجل لم يكن قد وصل الى قرار نهائى بعد فيمـــا يتعلق بقيمة التعويض ، وبأنه قد يكون موافقـا ضمنيا على الشروط التى اضافها السيد سعيد الى نصوص المعاهدة . وقد ظل السيد سعيد عاما كاملا فى انتظار رد بالمرستون وفى بداية عام ١٨٤٨ اعترف السيد سعيد لهامرتون بأنه لا يستطيع أن يتصور بأن وزير الخارجية البريطـانية يتعمد عدم الرد على مطالبه ، واكد لهامرتون بأنه سوف يكون سعيدا لو قام هامرتون بتذكير بالمرستون بأن السيد ســعيد لا يزال ينتظر ردا منه . وفى نهاية العام تسلم السيد سعيد رد بالمرستون. وقد ذكر فى رده بأنه لا يرى داعيا لادراج البنود الاضافية الى نصـــوص المعاهدة وأما بالنسبة للتعويض فقد ذكر بالمرســتون بأن حكومة صاحبة الجلالة تأمل بان يؤدى حظر تجارة الرقيق الى ازدياد الأعمــال التجارية المشروعة التى لابد أن تتحقق فى اعقاب حظر تجارة الرقيق ، وان السيد سعيد سوف يحصل على تعويضات كبيرة عن الخسائر التى تكبدها من جراء هذا الوضع (٢) .

---

(١) مذكرة بالمرستون ١٨٤٦/١٢/٦ .

(٢) ملفـــات وزارة الخـــارجية من بالمرســـتون الى هامرتون ١٨٤٨/٩/٣٠ (رقم ١) .

أما كيف وافق السيد سعيد على مضمون معاهدة ١٨٤٥ فان أسباب ذلك لاتزال غامضة ومجهولة ، ولعله كان يخشى أن يعود الوهابيون الى الظهور مرة أخرى فى عمان ، وربما توقع ان يكسب تأييد بريطانيا له فى حالة تأزم الموقف من جديد فوافق على منحها تلك التنازلات فيما يختص بتجارة الرقيق ، غير أن السيد سعيد بهذا الاجراء انما كان يسببهم فى اضعاف مركزه وسلطته فى عمان ، فقد كان لابد أن تثور القبائل العمانية عليه بسبب موافقته على القرار الخاص بحظر تجارة الرقيق . والواقع أن التذمر ضد حكم السيد سعيد كان قد بدا بالفعل فى شكل التمرد الذى وقع فى عمان الذى كان يهدف الى بعث نظام الأمامة فى البلاد ، كما كان الفرع الثانى من أسرة آل بوسعيد يتأهب بزعامة السيد حمود بن عزان والى صحار لانتزاع السلطة من السيد سعيد وترشيح نفسه لمنصب الامام فى عمان (٥)

ومن ناحية أخرى ، فاننا اذا حكمنا على الأوضاع من خلال السنوات الأخيرة فسوف نجد أن السيد سعيد قد ادار ظهره لحكمه فى عمان بصورة نهائية ، وان محاولته لتعيين نجليه لخلافته على الحكم فى كل من شطرى السلطنة تعتبر دليلا على هذه الرغبة . وعلى الرغم من معارضة هامرتون بشدة على تقسيم السلطنة ، بسبب ما يتمخض عنها من أضرار جسيمة على عمان ، الا أن رؤساءه فى كل من الهند وانجلترا ، لم يكن يعنيهم هذا الأمر ، وبالتالى فانهم لم يقوموا بدراسة طلب السيد سعيد بتقديم ضمانات له مقابل هذا الحظر . والاستنتاج الوحيد الذى يخرج به المرء من مجمل تلك الأحداث هو أن السيد سعيد لم يجد مفرا فى النهاية

من الاذعان لمطالب الحكومة البريطانية ، وقد فقد مميزات القوة التى كان يتصف بها سابقا ، وجاء فى تقرير لهامرتون بعث به فى شـــهر يوليو ١٨٤٤ :

« بأن السلطان قد بلغ الخامسة والستين من عمره ، وانه فى خــلال الأعوام الثلاثة الأخيرة قد انتابه تغير كبير وانهارت قواه ، ربما من كثرة تعاطيه للمنشطات الجنسية التى كان يتناولها لاشباع رغباته الجنسية (١) وكان شغله الشاغل فى الأعوام الأخيرة من حكمه هو كيف يحــافظ على حياة الترف والرفاهية التى كان يعيشها فى زنجبار ، ومن هنا لم تكن تهمه أمور الدولة على الرغم من خطورتها ، وكان يهرع من وقت الى آخــر الى زنجبار ، وكان من نتيجة ذلك أن ركز السيد سعيد على جلب اعداد كبيرة من العبيد الاناث من الحبشة لكى تنضم الى حريمه مقابل وعود زائفة بدفع تعويضات اليه .

ولم يعرف الأثر الذى أحدثه توقيع معاهدة حظر تجارة الرقيق على تدفق العبيد من زنجبار الى الشمال ، وكانت هناك تكهنات كثيرة حــول هذا الموضوع بين الفترة الواقعة لتوقيع المعاهدة وتطبيقها . أما هامرتون فلم يكن متفائلا على الاطلاق من أهمية المعاهدة منذ البداية ، خاصة وان مبدأ تطبيق نصوص هذه المعاهدة على السلطان وحده ، وكما أشـــــار هامرتون عام ١٨٤٦ فى سبتمبر ، لم تكن لدى السلطان أى سفن صالحة للعمل ، كما لم يكن لديه ضباط بحريون أو بحارة ، وكل ما كان لديه هو

---

(١) ملفات وزارة الخارجية من هامرتون الى ابردين ١٨٤٤/٨/٣١ (رقم ٣ الادارة السرية) وقد كان السيد سعيد فى الرابعة والخمسين من عمره فى ذلك الوقت .

خمسة سفن فارغة ، وحتى اذا افترضنا اذا كان لدى السلطان سفن للعمل ومجهزة بالمعدات اللازمة فانها لم تنفذ أوامره ، فقد كان من المحتمل أن يرشى رجال هذه السفن وقد يشتركون بأنفسهم فى تجارة الرقيق لحسابهم الخاص (١) كما أن معارضة اهل مسقط وزنجبار للمعاهدة مسألة لا تحتاج الى تأكيد ، وكان الخوف على عدم تطبيق المعاهدة متوقعا بصورة أكبر من جانب قبائل الساحل العمانى او عرب الشمال ، كما كان يسميهم اهل زنجبار ، فقد نص البند الأول من المعاهدة بالتزام السيد سعيد باقناع أهالى الساحل بالتخلى عن ممارسة هذه التجارة ، وعلى الرغم من تأكيد السيد سعيد لبالمرستون بأنه لا يملك أى سلطة على سكان الساحل ، الا أن بالمرستون لم يكترث لموقف السيد سعيد ، ولهذا فقد كان من المحتمل ان ينصب الغضب عليه لتورطه فى عقد معاهدة يعارضها أهل البلاد . أما موقف وزير الخارجية البريطانى فقد كان يختلف عن هذا ، فقد كان يعتقد بأن سكان المنطقة جميعهم لابد وأن يخضعوا للأمر الواقع ، بعد أن يتم حرمانهم من المورد الأساسى لتجارة الرقيق وهو زنجبار (٢) .

غير أن هانيل وهامرتون لم يكونا يشاطران وزير الخارجية هذا الرأى وفى موسم تجارة الرقيق عام ١٨٤٥ ، ورد الى منطقة ساحل الهدنة ١٧٨٠ فردا من العبيد وكان قسم كبير منهم من مناطق أخرى

---

(١) نفس المصدر من هامرتون الى بالمرستون ١٨٤٦/٩/٢٨ (رقم ١٥) .

(٢) ملفات وزارة الخارجية من ادنجتون (وكيل وزارة الخارجية) الى سكرتير مجلس الهند ١٨٤٦/٩/٣ .

وخاصة من بربرة وزيلع وتاجوروا على ساحل البحر الأحمر (١) وكانا من رأيهما بأن الاكتفاء باخطار شيوخ الهدنة بحظر استيراد العبيد من زنجبار لن يؤدى الى وضع حد لهذه التجارة ، فقد سبق للسيد سعيد أن أصدر مثل هذا الحظر عام ١٨٤٦ ، غير ان نص ذلك المرسوم قد صيغ بحيث يوحى وكأن البريطانيين هم الذين أرغموه على اصدار ذلك المرسوم ، وقد كان طبيعيا أن يفعل السيد سعيد ذلك ، وذلك حماية لنفسه ، ولكنه فى نفس الوقت اكد رأى هامرتون بأن العبء الأكبر فى تنفيذ هذا المرسوم كان سيقع على عاتق الحكومة البريطانية ، وبالتالى فقد كان من الأفضل كى يتم تطبيق المرسوم بصورة كاملة ، عقد اتفاقيات مماثلة مع شيوخ ساحل الهدنة يتعهدون فيها بالتخلى نهائيا عن تجارة الرقيق ، وكان هامرتون قد تقدم بهذا الاقتراح الى السلطات البريطانية فى الهند فى صيف عام ١٨٤٦ ، ولكن اقتراحه يتضمن بعض التحفظات ، وكان الخطأ الذى يراه هامرتون فى هذا الاجراء هو احتمال أن يؤدى الى انتقال هذه التجارة الى الموانى الفارسية والتركية على الخليج ، وأنه فى حالة حدوث هذا ، فان قبائل ساحل الهدنة ، وخاصة القواسم سوف يضطرون الى نقل ملكية سفنهم ولو شكليا الى اقاربهم المقيمين على الساحل الفارسى حتى يضمنوا لأنفسهم الاستمرار فى هذه التجارة .

وجاء فى مذكرة بعث بها هانيل فى مايو ١٨٤٦ الى رؤسائه فى الهند ، أن الوسيلة الفعالة لوضع حد لتجارة الرقيق هى ان تقوم الحكومتان التركية والفارسية باصدار مرسوم يحظر ممارسة هذه التجارة

---

(١) سجل الخطابات السياسية لحكومة بومباى مجلد ٣٢ من الحاكم الى مجلس الادارة ١٨٤٥/١١/٢٧ (رقم ١٣١ الادارة السياسية) .

فى المناطق الواقعة على الساحل الفارسى من الخليج وتفويض الحكومة البريطانية بالعمل على تطبيق هذا المرسوم ، ويقول هانيل بأنه ليس هناك أى فائدة من محاولة الحصول على تنازلات أخرى من زعماء السواحل العربية الذين لا ينبغى أن نتوقع منهم التخلى بسهولة عن مثل هذه المهنة المربحة (١) .

وقد تم الاتصال بالفعل بالباب العالى فى هذا الشأن وذلك منذ أواخر عام ١٨٤٨ لاستطلاع راى السلطات هناك فيما اذا كانت على استعداد لاصدار مرسوم بحظر تجارة الرقيق داخل الامبراطورية العثمانية ، وكان بالمرستون يرى بأن أنسب فرصة لاجراءاتصال بالوالى محمد على باشا هو فى أعقاب الهزيمة العسكرية التى منيت بها قواته مما قد يسهل الحصول على مثل هذه التنازلات ، وبناء عليه فقد بعث السفير البريطانى فى القسطنطينية بالرسالة التالية الى محمد على باشا : « اننا نرجو من سموكم ابلاغ الحكومة التركية بأن تأييد بريطانيا للباب العالى هو أمر ذو أهمية بالغة ، غير أن الباب العالى لا يمكنه الحصول على هذا التأييد الا اذا استطاعت الحكومة العثمانية كسب الرأى العام البريطانى الى جانبها ، ولما كان الشعب البريطانى فى مجموعه يرغب بالاجماع فى أن يرى نهاية لتجارة الرقيق باعتبارها مظهرا همجيا من مظاهر الحياة المدنية ، فليس ثمة خطوة أفضل لكسب هذا الراى العام من موافقة الباب العالى

---

(١) ملفات وزارة الخارجية ، من هانيل الى ويلوبى ١٨٤٦/٥/١٥ وقد احيل الى الخارجية البريطانية بتاريخ ١٨٤٦/٨/٢٧ وكذلك رسالة هانيل الى ويلوبى ١٨٤٦/٧/٦ نفس المجلد .

على اتخاذ بعض الاجراءات الكفيلة لوضع حد للرق فى المناطق الخاضعة لتركيا ، وعلى العكس من ذلك فان استمرار هذه التجارة داخل هذه المناطق سوف يؤدى الى اثارة الشعور فى بريطانيا ضد الحكومة التركية مما سيكون له أكبر الضرر على مصالح تركيا ورخاء شعبها .

وفى نهاية ديسمبر رد بنسومبى على رسالة بالمرستون بالخطاب التالى :

«لقد تناولت الموضوع مع الجهات المسئولة ولكنهم أصيبوا بدهشة بالغة ويتهكم من هذا الاقتراح الذى يعتبرونه محاولة للقضاء على احدى المؤسسات الاجتماعية المرتبطة ارتباطا وثيقا بصميم المجتمع وبشريعته وبعاداته ، كما أنه يعتبره من صلب المجتمع الاسلامى فى هذه البلاد بجميع طبقاته من القمة حتى القاعدة .

لقد مضى على السلاطين العثمانيين فترة طويلة من الزمن لا يتزوجون فيها نظرا لأن السلالة العثمانية أصبحت تنحدر من نسل العبيد ، وحيث أن هؤلاء الأولاد من تلك السلالة يعتبرون فى نظر المجتمع ابناء شرعيين فانهم بالتالى يتمتعون بنفس الحقوق التى يتمتع بها الأطفال الذين ينحدرون من سلالة الأمهات الحرائر ، كما أن القواد العسكريين والجنرالات ومعظم وزراء الدولة هم فى الأصل من نسل الرقيق ، وفى معظم العائلات والأسر يحظى العبيد بقسط كبير من الثقة والنفوذ عند رب الأسرة.

ولو اننا عملنا بموجب رغبة معاليكم فان هذا يستوجب حصر نظام الخلافة ضمن الأسرة الحاكمة وحدها ، مما سيؤدى الى تغيير فى السياسة التى يسير عليها السلاطين العثمانيون والى تغيير النظام السياسى والمدنى فى هذه المجتمعات تغييرا جذريا ، فضلا عن تغيير العادات

الاجتماعية لسكان هذه الاقطار ، ولو حدث هذا فانه سوف يؤدى الى عواقب وخيمة ، وقد يذهب الأفراد الذين وضع هذا النظام لمصلحتهم ضحايا لهذا النظام .

انني اعتقد بأن أى محاولة لتنفيذ رغبة معاليكم لابد وان تمنى بالفشل واننى أخشى كثيرا اننا لو مضينا فيها قدما فانها سوف تؤدى الى نتائج غير محمودة ، صحيح أن الأتراك يعتبرون سادتهم فى مجال العلوم والفنون والأسلحة غير أنهم لا يتصورون اننا افضل منهم من الناحية الأخلاقية (١) .

---

(١) نفس المصدر من بومنسوبنى الى بالمرستون ثرابيا ١٨٤٠/١٢/٢٧ (رقم ١) كان بالمرستون يتوقع مثل هذا الرد على اية حال فقد سبق أن عرضت عليه فى شهر اغسطس الماضى مسودة مذكرة الى بومنسوبنى (رقم ٤) مؤرخة ١٨٣٠/٨/٢٢ نفس المصدر) والتى تحدثت بشيء من الاسهاب حول مساوىء تجارة الرقيق ، واشارت الى بيان مؤتمر فينا عام ١٨١٥ الذى ندد بهذه التجارة وضرورة التخلى عنها اذا كان السلطان يرغب فى نشر الرخاء فى امبراطوريته (واذا كان فعلا يرغب فى حماية حدوده ، الى الاحتفاظ بنفوذه ، فان افضل اجراء يتبعه لتحقيق هذه الرغبة هو السعى الى خلق جو من الصفاء والرغبة بين شعوب هذه المناطق للبقاء تحت حكمه) ولكن بالمرستون أدخل تغييرا على هذا التصور حيث علق على المذكرة قائلا : ان هذا كله هراء — لأن الرق متأصل فى التركيب الاجتماعى للمسلمين ، لدرجة أنه ليس فى وسع اى سفير مهما كان وقورا أن يعمل بموجب هذه المذكرة . ولعله من الاسهل لو طلبنا الى اللورد بونسوبنى بأن يطلب الى السلطان بأن يتحول الى مسيحى .

كانت هذه الرسالة هى آخر المطاف فى هذا الموضوع حتى ارسال توصيات هانيل فى شهر مايو ١٨٤٦ الى وزارة الخارجية والتى وصلت فى شهر أغسطس من نفس العام ، وقد تصرف بالمرستون على الفور فأوعز الى القائم بالأعمال البريطانى فى القسطنطينية والى الوزير البريطانى المفوض فى طهران فى الأسبوع الأول من سبتمبر باجراء مباحثات مع الحكومتين العثمانية والفارسية والحصول على موافقتهما على اغلاق موانيهما فى الخليج فى وجه تجارة الرقيق ، كما طلب من مجلس الهند الايعاز الى هانيل لاجراء اتصالات بشيوخ الهدنة عند أول فرصة سانحة بهدف اصدار قرار منهم بحظر تجارة الرقيق على رعاياهم (١) . ومما يبعث على الدهشة أن السير هنرى ويلزلى القائم بالأعمال البريطانى فى القسطنطينية يومئذ لم يواجه معارضة تذكر على اقتراحه ، وفى أواخر شهر يناير ١٨٤٧ أصدرت الحكومة العثمانية مرسوما بحظر اشتراك رعاياها فى تجارة الرقيق الافريقية ومعاقبة من يخالف هذا الأمر ، كما منحت صلاحيات للسفن الحربية البريطانية بتفتيش ومصادرة أى سفن تركية تمارس أو تشترك فى هذه التجارة وتسليمها للسلطات التركية فى البصرة ، لمحاكمة المتهمين وتطبيق العقوبات الرادعة عليهم ، على أن يتم اعادة الرقيق الى مواطنهم بعد تحريرهم ، وقد تم ارسال خطاب بهذا المعنى الى نجيب باشا والى بغداد للعمل بموجب هذا القرار اعتبارا من يونيه ١٨٤٧ ، كما تقرر ارسال وحدة من الأسطول التركى الى الخليج للمساهمة فى تنفيذ هذا القرار ، وقد اشترط الباب العالى فى مقابل

---

(١) ملفات وزارة الخارجية رقم ٦٦٢/٨٤ من ادنجتون الى سكرتير مجلس الهند ١٨٤٦/٩/٣ .

هذه التنازلات شرطا واحدا ، هو الاحتفاظ بسرية هذا القرار لأسباب أمنية فقط بسبب مخاوف تركيا كما ذكر ويلزلى من الروس ، واحتمال قيام هؤلاء باستغلال هذا الاجراء للمطالبة بحظر مماثل لتجارة الرقيق فى منطقة شمال غربى القوقاز (١) .

اقتصر تطبيق قرار هذا الحظر على منطقة الخليج وحدها ، غير أن أثره لم يكن كبيرا فقد كان ويلزلى يعتقد بأن تجارة الرقيق فى البصرة كانت تمارس فى السفن التابعة لتركيا فقط ، وبأن الباب العالى لم يبلغه بعكس هذا الراى ، والواقع ان عدد العبيد الذين يجلبون الى الخليج على السفن التركية لم يكن يتجاوز المائة عبد ، وكان معظم هؤلاء يأتى من الكويت ، ولما كان وضع الكويت بالنسبة لعلاقتها مع تركيا غامضا فلم يكن

(١) متفرقات الخطابات السرية مجلد ١١ من ويلسلى الى بالمرستون ١٨٤٧/٢/١ (رقم ٢ سرى) ومعه صورة من المرسوم بتاريخ صفر ١٢٦٣ والخطاب الوزارى المؤرخ ١٠ صفر ١٨٦٣ — ١٨٤٧/١/٢٧ كذلك « المعاهدات » فصل ١١ ص ١٦ — ١٨ اعداد اتيشيسون وبالنسبة الى تجارة الرقيق فى منطقة القوقاز كان لويلسلى نفس تعليق بومنسوبنى الذى سبقه قبل ٦ سنوات : فى بلد يحتم أن يكون الملك أو السلطان نجل عبده وحيث يتزوج معظم الذكور النسوة الرقيق ، فليس من الغريب أن يتخذ مثل هذا المجتمع كافة الاحتياطات التى تكفل له الحصول على حاجته من العبيد دون معوقات .

من المتوقع ان يسرى هذا الحظر على رعايا الكويت أيضا (١) وكان أغلبية العبيد يصلون البصرة على سفن تابعة لعرب الخليج أو للفرس وهى كلها سفن لا يسرى عليها قرارات الحظر ، وكان من رأى هانيل بأن الوضع يتطلب أن يشمل الحظر جميع السفن بصرف النظر عن الوسيلة التى يتم بها نقلهم ، وعلى أية حال فلم يكن من المتوقع ان يوافق الباب العالى على اجراءات أوسع من هذه الاجراءات .

وفى مارس ١٨٤٧ أثار هنرى رولنسون الوكيل السياسى البريطانى فى تركيا العربية والقنصل البريطانى العام فى بغداد الموضوع مع نجيب باشا بعد تلقيه صورة من المرسوم التركى والخطاب الوزارى ، وقد أقره الوالى على رأيه وذكر له بأنه طالما احتفظت سفن العرب والفرس بحرية نقل العبيد الى العراق فان تجارة الرقيق لن تتوقف . واضاف الوالى بأنه يعتبر المرسوم اعلانا للمبادىء أكثر من مجرد قرار يقتصر على حظر هذه التجارة ، لأنه لم يكن من المعقول أن يسمح الباب العالى لرعاياه بممارسة

---

(١) يبدو أن الشيخ جابر زعيم القبيلة القوية التى تستوطن الكويت يعترف بسيادة الحكومة التركية عليه الى حد انه كان يرفع العلم العثمانى على قصره ويحتفى بوكلاء واداريى الحكومة التركية عند قدومهم الى بلده، وعلى اية حال فقد كان يتصرف كحاكم مستقل ولا يتقيد اطلاقا بتعليمات أوامر الباب العالى اذا ما رآها مع مصالحه ورغباته ، كما كانت هذه التبعية الشكلية تعفيه على أى حال من تلك السيطرة السياسية والرقابة التى نفرضها على شيوخ الساحل فى هذه المنطقة مرفق للخطابات السرية لحكومة بومباى مجلد ٩٠ مرفق للخطاب السرى رقم ١٠٧ المؤرخ ١٨٤٧/١٢/٣١ من هانيل الى ماليت .

هذه التجارة بينما لا يسمح بها لعرب الخليج فى المناطق الخاضعة لتركيا، وبناء عليه فقد أبلغ رولنسون بأنه يعتزم تطبيق الحظر على سـفن الدول الأجنبية أيضا ، الأمر الذى شجع رولنسون على ان يقترح على الوالى ان يتقدم الى الباب العالى بهدف اصـدار قانون لحظر السـفن العربية والفارسية التى تمارس تجارة الرقيق من شط العرب غير أن تقديم هذا الاقتراح فى ذلك الوقت بالذات لم يكن تصرفا سليما ، وكان من المفروض أن يدرك رولنسون هذه الحقيقة . واثناء المباحثات الطويلة التى جرت فى أرض الروم لتخطيط الحدود المشتركة بين الامبراطوريتين الفارسية والتركية والتى كان محددا لها أن تنتهى بعد شهرين من ذلك التاريخ ، عانت بريطانيا صعوبات كثيرة فى الحصول لفارس على حق الملاحة فى شـط العرب ، ولهذا كاد الاقتراح ، الذى عرضه رولنسون ، أن يعرض ذلك الاتفـاق ، والذى تم الوصول اليه بعد مناقشات عنيفة للفشل . وعلى أية حال فينبغى القول انصافا لرولنسون بأن الهدف من اقتراحه هو أنه كان يخشى من أن يؤدى مرور السفن العاملة فى تجارة الرقيق عبر شـط العرب ، ان تتحول المحمرة الى وكر لتهريب الرقيق الى العراق التركى ، بعد أن تكون هذه التجارة قد تم الحظر عليها فى البصرة . وفى ابريل عام ١٨٤٧ حلت هذه المشكلة بعد أن اوعز الباب العـالى الى نجيب باشا بقصر دوره فى موضوع تجارة الرقيق والسفن غير التركية على منعهم من ادخال الرقيق الى المناطق الخاضعة لتركيا (١) .

---

(١) نفس المصدر من هانيـل الى ماليت ١٨٤٧/٥/١٤ (رقم ١٧٧ الادارة السرية) ومرفق معه صـورة من خطـاب رولنسون لهانيـل ١٨٤٧/٥/١٠ (رقم ١٧ الادارة السرية) وصورة من الخطاب الوزارى =

كان للاجراءات التى اتخذتهـا الحكومة العثمانية أثرها المحدود فى الحد من تجـارة الرقيق ، اذ لم تكن الامكانيات التركية فى العراق تعنى بفرض رقابة محكمة على شط العرب ، على الرغم من أن اوساط البـاب العالى قد ذكرت بأنها فى سـبيل تخصيص بعض القطع البحرية لتنفيذ مرسوم شهر يناير ١٨٤٧ ، غير أن ذلك لم يكن ممكنا ، فضلا عن ان مثل هذه الرقابة حتى او توفرت لها الامكانيات ، كانت تنطوى على مشكلات سياسية خطيرة ، وبالتالى فقد كان من المحتمل — وعلى عكس ما كان يراه هانيل فى الصيف الماضى بأن الاجراء الفعال للحد من هـذه التجارة فى الخليج ، هو حرمان الأسواق العليا من الخليج من امدادها من العبيد ، بدلا من حرمان هؤلاء التجار من تلك الأسواق . والواقع أن الاجراءين ليسا بديلين عن أحدهما الآخر وانما مكملان لهما ، وقد كان الهدف الوحيد الذى تحقق من خلال مرسوم ١٨٤٧ أنه اتاح الفرصة لهانيل لاجراء الاتصالات اللازمة بشيوخ منطقة ساحل الهدنة بهدف الحد من نشاطاتهم فى تجارة الرقيق .

فى شهر ابريل عام ١٨٤٧ تلقى هانيل خبر صدور الفرمان من الباب العالى ، وكان فى ذلك الوقت على وشك السفر فى جولته السـنوية الى الساحل العربى من الخليج ، وقد وجد هانيل أن صدور القرار فرصـة مواتية لطرح المسألة على شيوخ الهدنة ، ولهذا أثار الموضوع للمرة الأولى مع زعيم القواسم عندما اجتمع به فى الشـارقة فى ٣٠ ابريل ، وأبلغه بصدور المرسوم العثمانى ، وقد ذكر لشيخ القواسم بأن المرسوم التركى

=بتاريخ ٢٠ ربيع الثانى ١٢٦٣ — ١٨٤٧/٤/٦ — وقد وردت هذه التعليمات فى « المعاهدات » اعداد ايتشيسون فصل ١١ ص ١٨ .

شأنه شأن المعاهدة المبرمة مع السيد سعيد بن سلطان قبل عام ونصف ، انما يهدف الى وقف استيراد العبيد من زنجبار ، وأن المرسوم يعتبر تنازلا هاما من الحكومة العثمانية لصالح الحكومة البريطانية ، ولهذا فان قيام شيوخ الساحل بتقديم تنازل مناسب ، ستعتبره الحكومة البريطانية بادرة ودية من جانبها . وقد وافق الشيخ سلطان بن صقر على اقتراح هانيل ، وفى نفس اليوم وقع شيخ القواسم على اتفاقية تمنع قيام رعاياه أو سفنهم من جلب العبيد من افريقيا ، الى جانب تفويض سفن الأسطول البريطاني لتفتيش ومصادرة تلك السفن ، وقد بدأ سريان هذا الاتفاق من أول العام الهجرى ١٢٦٤ الموافق ٩ ديسمبر ١٨٤٧ (١) كما قام هانيل بعقد اتفاقيات مماثلة مع شيوخ عجمان ودبى وأم القيوين وابو ظبى . وبما أن سفن البحرين لم تشترك فى اتفاقيات حظر تجارة الرقيق القديمة — نظرا لأن سفن البحرين لم تكن تمارس هذه التجارة — فقد قرر هانيل بأنه منعا لاحتمال تورط البحرين فى مثل هذه النشاطات أن يستكتب حاكمها الشيخ محمد بن خليفة تعهدا مماثلا . وعند وصوله الى البحرين يوم ٨ مايو فى نطاق جولته ، ابدى شيخ البحرين اتم الاستعداد فى التوقيع على مثل هذا الاتفاق ، وذلك رغبة منه كما كان يعتقد هانيل فى الحصول على تأييد الحكومة البريطانية له ضد مطالب الباب العالى فى جزيرة البحرين .

عند ارسال هذه الاتفاقيات الى حكومة بومباى ذكر هانيل فى رسالته

---

(١) نظرا لوقوع خطأ فى الحساب فقد ورد التاريخ الشمسى المقابل للتاريخ العربى فى المعاهدة باعتباره يوم ١٠ ديسمبر ١٨٤٧ بينما الاصح ٩ ديسمبر ١٨٤٧ .

بأنها ليست أكثر من اجراءات احتياطية ، كما ذكر بأنه يعتقد بان الزعماء العرب لم يوقعوا على هذه الاتفاقيات ايمانا منهم بالهدف المقصود منه ، وانما فعلوا ذلك احتراما لرغبة الحكومة البريطانية من جهة ، واعتقادهم بأن هذه الاتفاقيات تشكل ضمانا يصون لهم استقلالهم من جهة اخرى (١) وفى الشهر التالى عاد هانيل فبعث بالرسالة التالية الى حكومته : « ان اقصى ما نطمح ان يحقق فى هذه القضية هو ان نكون راضين عن اية اجراءات قد نضطر الى اتخاذها لتحقيق الهدف الذى نسعى اليه ، ومن هنا فان استمرار تجارة الرقيق الافريقية سيظل يعتمد على الاجراءات الفعالة التى نستطيع ان نتخذها فى هذا الشأن (٢) كما حذر هانيل فى رسالته بأن هذه الاجراءات لا يمكن أن تحقق النجاح ما لم يرافقها فرصة رقابة بحرية منظمة . ولعل أهم المناطق التى تحتاج الى هذه الرقابة هى ميناء زنجبار والساحل الشرقى لافريقيا خلال موسم الرياح الموسمية الشمالية الشرقية ، كما ينبغى فرض رقابة على بربرة وزيلع على ساحل البحر الاحمر ، خلال افتتاح السوق السنوى للعبيد الذى يبدأ فى شهر

---

(١) ملفات وزارة الخارجية من هانيل الى ماليت ١٨٤٧/٥/١١ (رقم ٢٠٢ الادارة السرية) ومرفق به صور من الاتفاقيات وقد وردت فى « المعاهدات » اعداد اتيشيسون التى اقتبسناها هنا وبناء على اقتراح من هانيل فقد ارسل حاكم بومباى هدايا الى الشيوخ وهى عبارة عن ساعات ذهبية وفضية وشالات كشميرية .

(٢) مرفقات الخطابات السرية الى حكومة بومباى مجلد ٨٩ مرفق للخطاب السرى رقم ٨٤ المؤرخ ١٨٤٧/٩/٣٠ من هانيل الى ماليت ١٨٤٧/٦/٢٦ (رقم ٢٩٣ الادارة السرية) .

نوفمبر وينتهى فى شهر مايو من كل عام . ولهذا الغرض اجرى هانيـــل اتصالات بالكومندور وليم لاو قائد اسطول الخليج ، وكان ذلك فى شــهر سبتمبر ١٨٤٧ لفرض مثل هذه الرقابة ، وقد عرف من لاو بأن ســـفن القواسم وغيرها ممن ترتاد بربرة تزور عموما ميناء مخا حيث تشترى رقيق الأحباش من هناك قبل عودتها الى الخليج فى أواخر فصل الرياح الجنوبية الغربية أى فى نهاية شهر اغسطس تقريبا ، فلو عهد الى احــد الطرادات بالمرابطة فى المناطق الواقعة قريبا من رأس الحد او صـــور خلال الفترة الواقعة بين أواخر مارس ومنتصف مايو ، ثم مرة أخرى من أواخر أغسطس حتى منتصف أكتوبر لتمكن هذا الطراد من تفتيش جميع السفن العربية العائدة من افريقيا الشرقية والبحر الأحمر ، كما اضاف لاو بأنه من الأفضل لو عهد الى طراد آخر بمراقبة مضيق باب المندب خلال الفترة الواقعة بين أواخر اغسطس ومنتصف سبتمبر ، ولما كان القســم الأكبر من سفن الخليج يتوقف عن العمل خلال موسم صيد اللؤلؤ فيمــا بين شهرى مايو وأغسطس ، فانه يمكن التقليل من أعمال هــذه الرقابة خلال تلك الفترة ، على أن تســتأنف فى بداية سبتمبر عند بداية موسم حصاد البلح فى البصرة وعودة هذه السفن الى أعمالها ، كذلك فان وجود طراد فى مدخل شط العرب خلال شهرى سبتمبر وأكتوبر سيمكننا من تفتيش جميع السفن القادمة الى الشط ، ولكن القائد حــذر هانيل بأن لا يتوقع تحقيق نجاح ملحوظ فى هذه المهمة بالامكانيات المتوفرة حاليا ، وهى طراد وسفينة حربية واحدة ، اللذان يقضــيان معظم الأوقات فى أعمال المراقبة ونقل البريد ، ولهذا فان الأمر فى نظر لاو يحتـــاج الى ما لايقل عن ست طرادات ، ويفضل أن يكون اثنان منها بواخر مسلحة (١).

---

(١) مرفقات الخطابات السرية الى بومباى مجلد ٩٠ مرفق للخطاب السرى رقم ١٠٧ مؤرخ ١٨٤٧/١٢/٣١ من هانيل الى ماليت ١٨٤٧/٩/٢٣ (رقم ٤١٢ الادارة السرية) .

وباحالة الموضوع الى مراقب الأسطول الهندى وهو السير روبرت اوليفر ذكر هذا فى رسالته الى حاكم بومباى وبعد اطلاعه على الخطة التى وضعها لاو بأن توفير بعض البواخر لمواجهة تنفيذ الرقابة على تجـــارة الرقيق أمر غير ممكن وأنه لا يستطيع الاستغناء عن اية سفينة من السفن العاملة تحت امرته لدعم أســـطول الخليج ، وكان فى ذلك الوقت لدى البحرية الهندية ست سفن شراعية فى الخدمة ، اثنتان منهـــا تقومان بأعمال الدورية فى مياه عدن ، واثنتان أخريان فى مياه الخليج ، وسفينة أخرى ادخلت الى الحوض الجاف لاجراء الاصلاحات اللازمة ، ولم يتبق غير سفينة واحدة للقيام بالمهام والأعمال المتعددة المكلف بها الأســـطول الهندى ، كما أوضح اوليفر بأن هناك عاملا آخر وهو أن منطقة زنجبـــار تقع خارج نطاق صلاحيات الأسطول الهندى بعد ادراجها الى منطقة قاعدة الرأس (١) وكان من العبث كما أشار اوليفر أن يحصل الأسطول الهندى على أى تعاون من أسطول الأتراك ، كما سبق أن وعد بذلك الباب العـــالى فضلا عن أن حكومة بومباى لم تكن على اقتناع بجدوى وأهمية هـــذا التعاون وأضاف اوليفر « أنه يبدو أن ارسال الباب العـــالى بعض قطع الأسطول التركى الى الخليج الفارسى (٢) انما يرمى من ورائه الى فرض السيادة التركية على موانىء الخليج بعـــد أن يئس من أن يحقق هـــذا الهدف بالطرق العادية ، ولهذا فان غرض الباب العالى من ارسال هـــذه

---

(١) نفس المصدر من اوليفر الى الحاكم ١٨٤٧/١٠/٢٨ (رقم ٧٣٤ الادارة السرية) .

(٢) سجل الخطابات السرية لحكومة بومباى مجلد ٢٣ رقم (١) من الحاكم الى اللجنة السرية ١٨٤٧/٧/١٩ (رقم ٦٥ الادارة السرية) .

القطع ليس هو التعاون على تنفيذ الاتفاق الذى عقد مؤخرا مع الباب العالى لمكافحة تجارة الرقيق ، والتى من المعتقد أن هذه التجارة ليس لها أى وجـــود فى الموانىء التركية بمنطقة الخليج الفــارسى والى جانب ضعف الامكانيات البحرية للهند ، فقد كانت السلطات المسئولة فى بومباى تعانى من صعوبات فائقة فى تطبيق معاهدتى عام ١٨٤٥ و ١٨٤٧ . وفى سبتمبر ١٨٤٧ صودرت ١١ سفينة تابعة لمسقط وكان على ظهرها ٥٩ عبدا من الأحباش ، وكانت السفن فى طريقهـا الى البصرة وتم احتجازها فى ميناء بوشهر بناء على أوامر صادرة من الكومندور لاو ، وباستجواب ربابنة هذه السفن حول انتهاكها لمعاهدة ١٨٤٥ ، صرحوا بأنهم كانوا يفهمون بأن الحظر ينطبق فقط على العبيد الأفريقيين وليس على الأحباش . ولما كانت هذه أول عملية خرق للمعاهدة ، رأى لاو أن يفرج عن ستة من السـفن وارسل السفن الباقية بما عليها من العبيد الى بومباى لاجراء محاكمتهم ، ومن قبل وصول السفن الى بومباى ، اكتشف المدعى العام بأن القضية تنطوى على بعض الجوانب المحرجة ، نظرا لأن معاهدة ١٨٤٠ لا تتضمن أى نص لمحاكمة السفن المصادرة ، كالمحاكمات التى تقوم بها المحاكم المختلطة فيما يختص بمعاهدات حظر تجارة الرقيق بين الدول الأوروبية ، ومن ثم فان المحكمة العليا فى بومباى لا تملك بموجب صلاحيتها البحرية حق النظر فى قضايا المصادرة طبقا لهذه المعاهدة ، لأن القانون لا يمنحها هـذا الحق ، وكذلك لما كانت حكومة الهند لا تملك صـلاحية التقاضى فى الخـلافات والنزاعات التى تنشأ عن تطبيق مثل هـــذه المعاهدات ، فقد كان الأمر يستدعى أن يقوم البرلمان البريطانى وحده بتطبيق نصوص معاهدة ١٨٤٥ ، وتخويل السفن الحربية البريطانية — حق مصادرة السفن التى تخـالف نصوص المعاهدة ، والى تخويل المحاكم بادانة المتهمين فى مثل هــــذه المخالفات ، ومن هنا فقد كان يترتب اجراء تعديلات على نصوص المعاهدة بحيث تجيز للمحاكم النظر فى مثل هذه القضايا ، وفى هذا الشأن ذكر

المدعى العام وهو ايه . اس . لى . ميسرير بضرورة اللجوء الى هـــذا التعديل ، بحيث تنص المعـاهدة على حظر استيراد العبيد ســـواء من المستعمرات الافريقية أو من الحبشة ، وذلك على خلاف تفسير أهـــل مسقط لنصوص تلك المعاهدة على أنها تجيز لهم ممارسة هذه التجارة فى العبيد الأحباش (١) .

لم يعد أمام حكومة بومباى الا أن تفرج عن السفن الخمسة وبحارتها، ولكى تغطى حرج موقفها هذا ادلت بتصريح وصفت فيه هـذا العمل بأنه أول انتهاك من جانب رعايا السيد سعيد للمعاهدة (٢) غير أن الفشـــل الذى ترتب على ذلك كان من الصعب التستر عليه ، وتفاديا للوقوع فى مثل هذه المأزق ، أصدر حاكم بومباى تعليمات الى ضباط الأســـطول البريطـــانى فى الخليج بأن يراعوا الدقة والحذر فى تطبيق نصـــوص المعاهدة بعد أن يقوم البرلمان بالتصديق عليها وبأن لا تتعدى اجراءاتهم الافراج عن العبيد الذين فى السفن التى تقـــوم بنقلهم وان يتركوا امر العقوبات ضد هذه الانتهاكات الى السلطات المحلية التابعة لها السفن . وقد أسفر ذلك عن توقف جميع الاجراءات ضد تجار الرقيق على امتداد عامين من ذلك التاريخ ، وفى يوم ١٥ سبتمبر تم التصديق رســميا على الماهدة ، بموجب المرســوم ١٢/١١ ، ١٢٨ وبموجب هذا المرســـوم

---

(١) مرفقات الخطابات السرية الى حكومة بومبـــاى رقم ٩٠ مرفق للخطـــاب السرى رقم ١٠٧ المؤرخ ١٨٤٧/١٢/٣١ من لى مسوير الى السكرتير الأول لحكومة بومباى ١٠/٢٠ و ١٨٤٧/١١/٣ .

(٢) نفس المصدر من السكرتير السياسى لحكومة بومباى الى المقيم فى الخليج ١٨٤٧/١١/٢٢ (رقم ٤٤٧٨ الادارة السياسية) .

منحت المحاكم البريطانية بما فى ذلك المحاكم الواقعة فى الأراضى الخاضعة لشركة الهند الشرقية سلطة محاكمة السفن التى تقوم بانتهاك نصوص هذا المرسوم ، وقد خولت نفس هذه الصلاحيات بالنسبة لاتفاقيات عام ١٨٤٧ المعقودة مع حاكم البحرين وشيوخ سحل الهدنة ، وذلك بمقتضى المرسوم رقم ١٢/١٣ ، ٨٤ الصـــادر فى أول أغسطس ١٨٤٩ ، غير أن المرسومين هذين لم يحددا نوعية المحاكم التى طلب المدعى العام فى بومباى تشكيلها لهذا الغرض (١) .

كما لم يتمخض أصدار هذين المرسومين عن تبديد الشكوك بالنسبة لهذه المعاهدة وعلى الأخص بالنسبة لتحريم تجارة الرقيق فى الأحباش ، وقد بعث السيد ثوينى والى مسقط ونجل السلطان السيد سعيد بخطاب الى حاكم بومباى بعد مصادرة الأسطول البريطانى للسفن وذكر فى الخطاب بأنه لم تصله أى معلومات من والده السيد سعيد بوجوب حظر الاتجار فى العبيد الأحباش بمقتضى هذه المعاهدة ، وأن ما لديه من معلومات تقتصر على العبيد الافريقيين (٢) وقد استاء السيد سعيد استياء بالغا من اجراءات الأسطول بمصادرة السفن التابعة لعمان ، وقد اثار هـــذه النقطة عند اجتماعه بهامرتون بعد بضعة أشهر ، وأوضح لهامرتون بأن تفسيره للبند الثانى للمعـــاهدة والذى ينص على تحريم أو حظر استيراد العبيد الى ممتلكاته فى الجزيرة العربية من افريقيا الشرقية يقوم على أساس ان هذا

(١) للاطلاع على هذين التشريعين راجع « المعاهدات » لاتيشيسون فصل ١٠ ملحق ٤٦ وفصل ١١ ملحق ٤ .

(٢) مرفقات الخطابات السرية الى بومباى مجلد ٩٠ مرفق للخطـاب السرى رقم ١٠٧ المؤرخ ١٨٤٧/١٢/٣١ من الســـيد ثوينى الى حكومة بومباى ١٨٤٧/١٠/١٩ .

البند لا ينطبق على العبيد الاحباش ، وقال له بأن الحبشة لا تقع فى افريقيا . وحتى بعد ان حاول هامرتون اقناعه بأن الحبشة بلاد افريقية ظل السيد سعيد يتصور بأن هناك محاولة للغش فى الموضوع . وقد كان هامرتون يتعاطف مع السيد سعيد الى حد ما ، فيما يتعلق بهذا البند بالذات ، وذكر لبالمرستون بأن البند المشار اليه يمس ناحية حساسة من نواحى المجتمع العمانى وهى جلب الحبشيات الى بلاط صاحب السمو من البحر الاحمر ، وهى منطقة يعتبرها العرب بما فيهم أهل عمان وغير اهل عمان موانى غير افريقية .. (١) ولعل سوء فهم السيد سعيد لهذا البند من المعاهدة يرجع الى تصوره بأن البنود الثلاثة التى أضافها السيد سعيد فى اقتراحه على ابردين عام ١٨٤٥ سارية المفعول ، ولم ينجح بالمرستون فى اقناعه بعكس هذا الرأى ، وبعدم احقيته بأية تعويضات مالية قبل خريف عام ١٨٤٨ وكل الذى وافق عليه بالمرستون هو اعفاء السفن القادمة من زنجبار أو من الشمال من عمليات التفتيش ما لم تكن هناك ادلة قاطعة على وجود رقيق فيها (٢) .

---

(١) ملفات وزارة الخارجية رقم ٨٤/٧٣٧ من هامرتون الى بالمرستون ١٨٤٨/١١/١٣ (رقم ٨) انظر أيضا خطاب هامرتون الى بالمرستون ١٨٤٨/٤/١٠ (رقم ٣) فى نفس المجلد .

(٢) ملفات الخارجية رقم ٨٤/٧٣٧ من بالمرستون الى هامرتون ١٨٤٨/٩/٣٠ (رقم ١) .

غير أن هذا الرد لم يكن يعتبر بالنسبة للسيد سعيد ردا عادلا ، لأن بالمرستون كان يعرف حق المعرفة أن اصرار السيد سعيد على اعفائه بالنسبة للرقيق الأحباش هو تأمين امداد القصر من تلك المنطقة . والواقع أن حظر تجارة الرقيق فى الاحباش واباحتها بالنسبة للافريقيين كان موقفا متناقضا ، وبالتالى فقد كانت المسألة كلها تنطوى على النفاق وسوء الفهم ، فالبند الأول من اتفاقية عام ١٨٤٥ ينص على حظر جلب العبيد من الممتلكات الافريقية، بينما البند الثانى ينص على حظر استيراد العبيد الى ممتلكاته الآسيوية وأن البنود كلها تلتقى عند هذه النقطة الأخيرة ، بينما كان هامرتون وابردين يعتقدان بأن الحظر يشمل كلا من الأحباش والافريقيين، ولو كان السيد سعيد قد ادرك ما يقصده الرجلان لامتنع عن التوقيع على المعاهدة ، ولهذا استبقيت عبارة (من أى جزء من افريقيا) عبارة غامضة على الرغم من أن السيد سعيد كان يعرف ما تعنيه ، والا لامتنع عن المطالبة باعفائه من الحظر بالنسبة للعبيد الأحباش ، وربما يعود استياؤه من البند الثانى الى الضجة التى أثارتها المعاهدة فى بلاده ، فأتخذ من المعارضة سبيلا للتخلص من هذا الاحراج ، وعلى أية حال فقد استمر الغموض قائما بالنسبة لموضوع الأحباش لفترة من الوقت وبقى كل طرف يعتقد ما يراه مناسبا له بالنسبة لشرعية أو عدم شرعية تجارة الرقيق فى اطار المعاهدة .

وبنهاية عام ١٨٤٦ استهلت المحادثات مع الحكومة الفارسية بهدف اغلاق موانيها فى وجه تجارة الرقيق ، وكما حدث بالنسبة للباب العالى فقد كانت هذه هى المرة الأولى التى يحاول بالمرستون حمل حكومة الشاه على حظر تجارة الرقيق . ففى شهر يوليو عام ١٨٤١ أى بعد مضى شهر

من تكليف لينش بارسال خطاب الى مجلس الهند يعلن فيه اعتزامه علـى القيام بحملة شاملة ضد تجارة الرقيق الافريقية ، كلف بالمرستون السير جون ماكنيل فبيـل سفره من انجلترا الى طهران لاستئناف العـلاقات الدبلوماسية مع حكومة فارس ، كلفه باثارة موضوع الحظر الشامل على استيراد الرقيق الى فارس ، وذلك فى أول فرصة تسنح له ، وقد طلب بالمرستون من الوزير المفوض ابلاغ الحكومة الفارسية بأنها كانت فيمـا مضى تبرر موقفها العدائى من أفغانستان وتركمان بدعوى أن سكان هذين القطرين يقـومون بخطف المواطنين الفـرس وبيعهم كرقيق ، وأن حكومة بريطانيا قد قدمت مساعدتها لحكومة فارس فى هذا الشأن ، حيث نجحت فى اقناع افغانستان بالتخلى عن تلك الأعمال (١) وكان الشاه فى موقفه هذا يسير على هدى الشعوب المستنيرة فى أوروبا وأمريكا ، كما أن هناك بعض الحكام المسلمين مثل سلطان مسقط وباى تونس قد أبدوا رغبتهم فى تحريم هذه التجارة ، وبالاضافة الى ذلك فقد قام باى تونس بتحرير جميع الرقيق الذين يعملون فى بلاطه كتعبير عن ايمانه بهذه المبـادىء ، وبالتالى فانه مما سيبعث على الارتيـاح لو أن الشاه حذا حذو هذين الزعيمين ، ولو باقناع رعاياه بعتق ارقائهم ، الأمر الذى سيعتبر تصرفا يتسم بالانسانية والأريحية ، وأن السماء سوف ترضى عنهم اذا قاموا بتنفيذ ذلك (٢) .

---

(١) ملفـات وزارة الخـارجية — من بالمرسـتون الى ماكنيل ١٨٤١/٧/٩ (رقم ١) .

(٢) نفس المصدر .

لم يتمكن ماكنيل من تسليم هذه الرسالة الى الشاه ، نظرا لأنه كان يعلم ما سوف تثيره من ردود فعل فى أوساط الحكومة الفارسية ، ففى يوم ٣١ اغسطس أى بعد عودة بالمرستون الى الخارجية البريطانية ، أوعز المذكور الى الكولونيل جوستين شيل الوزير البريطانى المفوض فى طهران بابلاغ حكومة الشاه عن توقيع معاهدة اكتوبر عام ١٨٤٥ مع حكومة مسقط ، والاقتراح على الشاه باصدار مرسوم مماثل لحظر تجارة الرقيق فى المناطق الخاضعة لفارس على الخليج ، وتكليف السفن الحربية البريطانية بتطبيق هذا الحظر (١) ، بعد أسبوعين أرسل ماكنيل مجموعة أخرى من التعليمات الى شيل تطالبه بتحذير وزراء حكومة الشاه بأن أى انتهاك من رعايا الشاه لمعاهدة حظر تجارة الرقيق بعد اليوم الأول من شهر يناير ١٨٤٧ سوف يتعرضون للعقوبات المنصوص عليها فى قانون الحظر الذى بدأ به العمل منذ ذلك التاريخ (٢) الا أن الاتصالات الأولية التى اجراها شيل لم تتمخض عن أى نجاح ، فقد كان الحاج ميرزا اغاسى رئيس وزراء فارس يومئذ ، والذى كان شخصيا يؤيد حظر تجارة الرقيق ضعيف الأمل فى موافقة الشاه على هذا الحظر . وفى الأسبوع الثانى من ديسمبر عند اجتماع شيل بالشاه ، ابلغه الشاه بأن حظر تجارة الرقيق بالصورة التى تريدها الحكومة البريطانية ، انما يتعارض مع تعاليم القرآن بوجه عام ، وعندما الح له شيل بأن الرق يلقى استنكارا عند اغلبية الشعوب المتحضرة فى العالم ، رد عليه الشاه بأنه اذا كانت

---

(٣) نفس المصدر .

(٤) نفس المصدر من بالمرستون الى شيل ١٨٤٦/٩/١١ (رقم ٢) .

الشعوب الأوروبية تعتبر الرق عملا غير شرعى وفقا للديانة التى يعتنقونها، الا أنها بالنسبة الى ديننا عادة مشروعة الأمر الذى لا يصح معه تحريم ما حلله لنا الرسول الكريم ، وأضاف الشاه بأنه يفضل الانتظار حتى يعرف رد فعل السلطان العثمانى حول هذا الحظر ، وبعد ذلك يمكنه أن يقول كلمته النهائية فى هذا الموضوع (١) .

عند استلام بالمرستون لرد الشاه قام بالايعاز الى شيل بالاتصال بالشاه لابلاغه بأن الحظر المقترح لا يعنى التدخل فى صلب التشريعات والعادات الاسلامية لانه سينحصر ضمن تجارة الرقيق فى البحر فقط وليس له اى علاقة فى تجارة الرقيق داخل الأراضى الفارسية ، وأضاف بالمرستون بأنه اذا كان كل من السلطان العثماني ، وسلطان مسقط ، وهما من الحكام المسلمين المعروفين قد وافقا على التعاون معنا فى هذا المجال فما الذى يمنع الشاه ان يحذو حذوهم (٢) وفى شهر ابريل ١٨٤٧ وخلال سلسلة من المقابلات مع الشاه تمكن شيل من ابلاغ الحكومة الفارسية بموافقة السلطات العثمانية على حظر تجارة الرقيق داخل الموانىء التركية الواقعة على ساحل الخليج ، غير أن الشاه لم يقتنع بأقوال شيل ولا بوجهة نظر بالمرستون ، كما عرضها عليه شيل وذكر لشيل بأن الأتراك من

---

(١) ملفات وزارة الخارجية من شيل الى بالمرستون ١٨٤٦/١٢/٣١ (رقم ٢) مع المرفقات وايضا تقرير شيل (رقم ١) المؤرخ ١٨٤٦/١١/٣٠ فى نفس المجلد .

(٢) ملفات وزارة الخارجية من بالمرستون الى شيل ١٨٤٧/٢/١٢ (رقم ١) .

المسلمين السنة وهم يكرهون الفرس ، كما أن سلطان مسقط اباضى المذهب، وبالتالى فانه سيكون من المستحيل عليه بوصفه حاكم فارس وزعيم الطائفة الشيعية المسلمه أن يوافق على ما وافق عليه السلطان العثمانى وسلطان مسقط ، كما قال بأنه ليس من حقه أن يغلق الباب فى وجه الآلاف المؤلفة من الذين يرغبون فى الدخول فى الاسلام عن طريق هذه التجارة ، بل ان واجب كل مسلم ان يجاهد فى سبيل ادخال الناس الى الدين الحنيف وهو واجب لا يستطيع الشاه ان يتخلى عنه اطلاقا (١) .

وقد حاول شيل تفنيد هذه الآراء عن طريق الحصول على فتاوى من علماء الدين البارزين فى طهران تندد بالرق وتؤكد بأن النبى صلى الله عليه وسلم قد قال ما معناه بأن بيع الانسان للانسان عمل شرير ، ويبدو أن الشاه قد أعجب بالجدل الذى يدور حول هذا الموضوع ، وقام بالحصول على رأى لواحد من اكبر علماء الدين فى فارس الذى وصف الرق بأنه جهاد فى سبيل نشر الاسلام ، وقد ردشيل على هذا القول بأن الرقيق الذين يؤتى بهم من الخليج الفارسى ليسوا أسرى حرب وأن الشريعة الاسلامية تفرق بين تجارة الرقيق وبين الأسرى ، وعلى الرغم من موافقة الشاه على هذا الرأى الا انه أبى ان يتزحزح عن موقفه (١) .

ولعل هذا الموقف للشاه يعود الى استيائه من الطريقة التى كانت

---

(١) ملفات الخارجية من شيل الى بالمرستون ١٨٤٧/٤/٢٧ (رقم ٤) .

(٢) نفس المصدر .

تجرى بها المفاوضات فى أرض روم لتخطيط الحدود الفارسية التركية ، والقاء مسئولية فشلها على عاتق الحكومة البريطـانية ، وليس الى تعلق الشاه فى تطبيق الشريعة الاسلامية ، غير أن ابرام معاهدة أرض روم فى مايو ١٨٤٧ قد ساهم الى حد ما فى تغيير موقف الشـاه ، وعلى الأخص بسبب المحاولات التى قامت بها بريطانيا للتأكيد على سـيادة فارس على منطقة المحمرة ، ومنحها حق الملاحة الحرة فى شط العرب فى المعاهدة ، وهنا أدرك شيل بأن الوقت قد حان لاعادة الاتصال بالشاه ، وبخاصـة بعد أن قام الباب العالى بحظر استيراد العبيد الى العراق ، وتذكيره بأنه لا يجوز له بأى حال من الأحوال ان تستغل فارس حرية الملاحة فى شط العرب المنصوص عليها فى المعـاهدة الجديدة لاتخـاذ المحمرة سوقا للنخاسة ، ولتهريب الرقيق منها الى الحدود التركية ، الأمر الذى يعنى اهدار النتائج الايجابية للمرسوم الذى أصدره الباب العالى مؤخرا بناء على رغبة الحكومة البريطانية . وافضى شيل بهذه المعلومات الى الشاه فى آخر يونيو ، كما اضاف اليها اقتراحا آخر ، وان لم يتضح كل الوضوح ، وهو أن فرض الحظر على تجارة الرقيق فى البحر مع الاحتفاظ بهذا الحق فى البر لا يشكل تدخلا فى تجـارة الرقيق الداخلية ، وانما يعنى تغيير الطريق الذى يسلكه تجار الرقيق ، كما يحدث بالنسبة للفروع الأخـرى من التجارة (١) .

فى ٣٠ أغسطس سلم الشاه رده على شـيل ، وفى الوقت الذى اثنى الشاه على الوزير المفوض لوفرة مصادره الا انه رفض قبول وجهة

---

(١) ملفات وزارة الخارجية من شيل الى بالمرستون ١٨٤٧/٦/٢٧ رقم ٨ وكذلك تقريره (رقم ٥) المؤرخ ٣١ مايو بنفس المجلد .

نظره ، واوضح له بأن اغلاق الطريق البحرى سوف يقلل من عدد الرقيق الذين يفدون الى فارس ، وانه يرفض أن يكون مسئولا عن عمـــل كهذا يؤدى الى اغلاق الباب امام الذين يرغبون فى الدخول فى الاسلام (١) . وقد بعث شيل بتقرير الى بالمرستون تساءل فيه عن الاجراء الذى يمكنه ان يتخذه لمعالجة هـــذه المشكلة ، وقال بانه لم يبـــق لديه من الحجج والبيانات ما يمكن أن يعرضه على الشاه لاقناعه بالموافقة على المقترحات ، وانه ليس هناك حجة يمكن أن تقنع الشاه بذلك (٢) وبأنه لم يستطع ان يكتشف سببا لرفض الشاه غير السبب الدينى وانه كان من المفروض أن يؤدى اتفاق أرض روم الى ازالة الأسباب الرئيسية لاستياء الشـــاه من الحكومة البريطانية ، غير أن شيل عاد فذكر بأن الشاه لم يظهر أى شكل من اشكال العداء ضد الحكومة البريطانية أثناء اجتماعه به ، فعلى العكس من ذلك فقد سادت المحادثات روح الود والصداقة (٣) وربما كان شـــيل يتصور بأن المرونة فى موقف الشاه انما ترجع فى المقام الأول الى تدهور صحته ، حيث انه توفى فى نفس العام (٤) .

---

(١) نفس المصـــدر من شـــيل الى بالمرســـتون ١٨٤٧/٨/٣١ (رقم ٨) .

(٢) نفس المصدر .

(٣) نفس المصدر .

(٤) نفس المصدر من شيل الى بالمرستون ٥/٣١ و ٦/٧ — ١٨٤٧ (رقم ٥ و ٦) فى آخـر تقرير لشـــيل ذكر على لســان الشاه خـــلال اجتماعه به فى اليوم السابق : ليس ثمة داع للالحاح حول هذا الموضوع،=

وفى رأى شيل أن المخرج الوحيد من هذا المأزق هو العمل باقتراحه الذى سبق أن عرضه على بالمرستون فى بداية العام للسماح للطرادات البريطانية بمصادرة بعض السفن الفارسية التى تقوم بنقل الرقيق الى الخليج ، وذكر بأن هذا الاجراء سوف يكون له أثر فعال فى منع السفن الفارسية من نقل العبيد ، كما فعلت مسقط وتركيا ، وهذا الاجراء لم يكن ليعكر فيه شيل ، كما ذكر بالمرستون انه لو لم يجد تشجيعا من رئيس وزراء فارس ، ومن الشاه نفسه (١) . فى البداية لعارض بالمرستون على القيام بنفس الأسلوب المتطرف ، الا ان نجاح هانيل فى عقد اتفاقيات مع شيوخ ساحل الهدنة ومع حاكم البحرين لحظر تجارة الرقيق جعله يغير من رأيه لأنه لم يبق من السفن التى تمارس تجارة الرقيق فى ظل القانون غير السفن الفارسية ، ولهذا اقتنع بالمرستون بأن اتخاذ اجراءات لاغلاق هذا الباب حتى لو عارضه الشاه فان له ما يبرره ، وفى نهاية يوليو عام ١٨٤٧ بعث بالمرستون بخطاب الى شيل لابلاغ حكومة فارس بأنه بسبب

=لان ملكة انجلترا قد أصدرت اوامرها الى جميع سفنها بوقف ومصادرة جميع السفن المتعاملة فى الرقيق ، ومع ذلك فليس هناك نهاية لهذه التجارة . وسوف لا يصل رقيق الى فارس بعد الآن .

(١) ملفات وزارة الخارجية من شيل الى بالمرستون ٥/٣١ و ١٨٤٧/٧ (رقم ٥ و ٦) فى تقرير شيل الأخير ذكر نقلا عن الشاه بعد اجتماعه فى اليوم السابق انه قال (لا داعى للالحاح على بخطورة هذا الموضوع . وملكة انجلترا قد اصدرت أوامرها لسفنها الحربية باعتراض سفن الرقيق ومصادرتها فى البحر ومع ذلك فان هذه التجارة لم تتوقف ، وانى أؤكد لكم بأن فارس لن تستورد الرقيق بعد الآن .

الترتيبات التى تم اتخاذها بين حكومات بريطانيا وتركيا ومسقط وساحل الهدنة فان جميع السفن العاملة فى الخليج الفارسى مما يشك أنها تمارس تجارة الرقيق ستخضع للتفتيش واطلاق سراح العبيد الموجودين عليها (١).

ان لهجة خطاب بالمرستون الأخير وخطابه قبل الأخير الذى طلب فيه من وزيره المفوض — تحذير الشاه بأنه لن يستطيع الاعتماد على الصداقة البريطانية فى حالة تعرضه لأى أزمة سياسية اذا لم يلب رغبة الحكومة البريطانية بالنسبة للرقيق يكشفان أن بالمرستون لم يكن يقدر موقف الشاه كحاكم مسلم ، ودوره كزعيم دينى لمواطنيه ، ولكن شيل كان يفهم هذه الاعتبارات فهما وافيا ، وعلى حين أن شيل هو الذى اقترح فكرة المصادرة اذا ما رفضت الحكومة الفارسية اصدار المرسوم ، فقد كان مترددا فى ابلاغ مضمون خطاب بالمرستون الى رئيس وزراء فارس بأن مصادرة السفن اجراء يتعارض مع الاتفاقات المعقودة بين فارس وبريطانيا ، ولكنه ألمح بأن الحكومة الفارسية لن تتخذ اى اجراء مضاد ، فيما لو أقدمت الحكومة البريطانية على ذلك ، ورغم هذا فلم يظهر شيل تحمسا للموضوع وحاول أن يقوم بمحاولة أخيرة لايجاد مخرج للشاه لاصدار ذلك المرسوم دون أن يتعرض مركزه الدينى لأى انتقاد (٢) وقد قام بأرسال خطاب الى رولنسون فى بغداد يطلب منه الحصول على فتوى من أحد كبار علماء الدين بكربلاء

---

(١) ملفات وزارة الخارجية من بالمرستون الى شيل ١٨٤٧/٧/٣١ (رقم ٤) .

(٢) انظر خطاب بالمرستون الى شيل بتاريخ ١٨٤٧/٧/٢ (رقم ٣) بنفس المجلد والحلقات .

أو النجف تندد بتجـــارة الرقيق ، وتثبت بأنهـــا لا تتفق مع المبادىء الاسلامية ، وبالتالى فان قيام الشاه باصدار قانون بتحريم الرق سوف يكون عملا متوافقا مع الشريعة الاسلامية (١) غير أن رد رولنسون على هذا الخطاب جاء مخيبا للآمال ، ففى الوقت الذى كان رجال الدين فى النجف يؤيدون حظر تجارة الرقيق الا انه لم يكن هناك نص فى الشرع الاسلامى يحرم تجارة الرقيق ، وقالوا بأن أى عمل لم ينص على تحريم فى القوانين المنزلة يعتبر حلالا ، وبالتالى فان تفسير شـــيل لهذا الاجراء ، لم يكن تفسيرا صحيحا ، نظرا لأن التطرف الذى يضفيه المشروعون فى تفسيرهم للاختلافات اللفظية ، قد يدفعهم الى تبرئة شراة الرقيق من الجرم الذى يقع على البائعين للرقيق (٢) .

عندما تسلم بالمرستون خطاب شيل حول هذا المعنى علق بأن العالم الذى افتى بهذا الراى ، انما كان يحاول طمس الحقائق بصـورة ماكرة ، وتساءل بانه اذا كان فى وسع الشاه ان يمنع دخول اى سلعة من السلع التجارية الى فارس ، افلا يمكنه ان يمنع استيراد الرقيق الى البلاد (٣)

---

(١) ملفات وزارة الخارجية من شيل الى بالمرستون ١٨٤٧/٩/٢٢ (رقم ٩) ، ومرفق به صـــورة من خطاب حاج ميرزا اغاس الى شـــيل ١٨٤٧/٩/٧ .

(٢) من شيل الى رولنسون ١٨٤٧/٩/١٨ ومرفق بالخطاب السابق.

(٣) ملفات وزارة الخارجية من رولنسون الى شـــيل ١٨٤٧/١١/٨ ومرفق نسخة منه فى خطـــاب اللفتنانت كولونيل فرانت الى بالمرستون ١٨٤٧/١٢/١٨ (رقم ٢) .

غير ان بالمرستون لم يكن فى وضع يسمح له بطرح هـــذا السؤال ، فى الوقت الذى كان يرفض بنفسه وبطريقة ماكرة ايضـــا الاعتراضات التى ظل الشاه يتمسك بها انطلاقا من مركزه الدينى وواجبه الاسلامى فى تطبيق الشريعة الاسلامية ، واعتبر تعنت الشاه وفتوى مفتى النجف محـــاولة لاحراجه بعد ان تأكد له من التقارير التى كانت تصله من الخليج ، ما تنبأ به هانيل وغيره من تطورات ســـوف تحدث ، كنتيجة لتطبيق المعاهدات المعقودة مع السلطات الفارسية والتركية وساحل الهدنة ، لتحول تجارة الرقيق الى الساحل الفارسى ، أما صـــور ومسقط فقد بقيتا منطقتين لتبادل الرقيق الافريقى ، وان كان هذا الرقيق يتم نقلهم فى أغلب الأحوال على السفن التى ترفع الأعلام الفارسية ، وكانت نفس هذه السفن قبـــل ذلك ترفع اعلام مسقط وساحل الهدنة كما كانت تفرغ حمولتها من الرقيق حيثما تشاء ، أما بعد صدور القانون فقد كان يتم تفريغ الرقيق المتوجهين الى ساحل الهدنة فى ساحل الباطنة أو فى لنجه ، ثم من هناك ينقلون الى البحرين وساحل الهدنة ، كما ينقل بعضهم الى بوشهر ، ومنها يوزعون على المناطق الفارسية أو يعاد تهريبهم الى الكويت والبصرة (١) .

وقد استاء بالمرستون مما ادت اليه هذه التطورات فبعث فى أواخر مارس بخطاب شديد اللهجة الى اللفتنانت كولونيل تى . تى : فرانت القائم بالأعمال البريطانى فى طهران وطلب منه القيام بتحذير الحكومة الفارسية ، بأنها اذا تمادت فى موقفهـــا فان القرار البريطانى السابق لتفتيش جميع

---

(١) نفس المصدر مذكرة من بالمرستون ١٨٤٨/٣/٢٣ .

السفن بما فيها سفن فارس سوف يوضع موضع التنفيذ (١) كما طلب منه الايعاز الى هانيل بتنفيذ مقترحاته التى سبق أن تقدم بها فى شـــهر نوفمبر ، بابلاغ شيوخ ساحل الهدنة باعتبار انزال الرقيق فى أراضيهم من جانب السفن الأجنبية عملا محظورا ، نظرا لأنه يتعارض مع اتفاقيـات معاهدة ١٨٤٧ ، ولما كانت السفن التى تقوم بنقـــل الرقيق هى السفن الفارسية ، فقد طلب من هانيـــل ابلاغ شـــيوخ المنطقة بأن الطرادات البريطانية سوف تستولى على جميع السفن الفارسية التى تقوم بنقـــل الرقيق الى منـــاطقهم والافـــراج عن الرقيق فى الأراضى الخاضـــعة لبريطانيا (٢) .

غير أن بالمرستون عاد بعد أسبوع فأعرب عن اسفه فى ارسال تلك التعليمات المتسرعة وأمر بالغائهـــا ، ولكنه بسبب اغفال التبليغ بهـــذه التعليمات ، فقد تعذر تسوية هذا الخطأ قبل حلول شهر أغسطس (٣) وقد أقتنع الجميع بعـــدم اللجوء الى الاجراءات المتشددة . واســـتهل فرانت

(١) ملفات وزارة الخارجية من بالمرستون الى فيرانت ١٨٤٨/٣/٣٠ (رقم ١) .

(٢) نفس المصدر .

(٣) اعد تقريران برقمى (١ و ٢) بتاريخ ٣٠ و ٣١ مارس ١٨٤٧ على التوالى ويتضمن التقريران الأمر بتفتيش السفن الفارسية وكانا فى طريق ارسالهما بالبريد عندما عاد بالمرستون وقرر اعادة النظر فيهما يوم ٦ ابريل واوقف العمل بهما ، وقد اجرى تعديل فى الأمر الأول اما الثانى فقد ارسل دون ادخال أى تعديل عليه .

محادثاته مع الشاه فى أواخر مايو ١٨٤٨ ، وفى ١٢ يونيو وافق الشاه على اصدار القرار بحظر استيراد الرقيق الى فارس بطريق البحر ، وقد جاءت هذه الموافقة فى رسالته الى الحاج ميرزا اغاسى بتاريخ ١٠ رجب ١٢٦٤ الموافق ١٢ يونيو ١٨٤٨ ، وتنص على ما يلى : .. سعادة الحاج ، يجب الا تسمح لهم بجلب زنوج عن طريق البحر ويسمح لهم بذلك عن طريق البر فقط ، وهذا الأمر يصدر بصورة خاصة من أجل السيد فرانت فنحن مسرورون منه جدا ، وقد وافقنا على ذلك ، وعليكم تبليغ حكام فارس وعربستان بأننا نظرا لطيبة السيد فرانت قد وافقنا على هذا القرار، وان كان هناك بعض المحادثات التى لاتزال مستمرة بيننا وبين الحكومة البريطانية حول هذا المسألة (١) وفى أواخر الشهر أرسلت نسختان من هذا القرار الى الحاكم العام فى كل من اقليم فارس واقليم خوزستان (٢) وفى رسالة فرانت الى بالمرستون ذكر بأن الآثار الفعلية لهذا القرار ، هو أن الحظر يشمل تجارة الرقيق فى كل الأراضى الفارسية ، لأن الطريق البرى غير عملى ، وصاحب الجلالة يعلم ذلك ويستطرد فرانت فيقول بأن استخدام الشاه لعبارة « لحضورهم بطريق البر » هى لمجرد التمويه على رجال الدين ، الذين يقفون موقف المعارضة لالغاء هذه التجارة (٣) والواقع

---

(١) اشارة بخط الشاه مؤرخ ١٠ رجب ١٢٦٤ المطابق ١٢ يونيو ١٨٤٨ وقد ارفقت بخطاب فيرانت الى بالمرستون ١٨٤٨/٦/١٧ (رقم ٤) .

(٢) مراسيم الشاه والخطابات المتبادلة بين جرانت ومجلس ادارة الشركة وقد وردت فى « المعاهدات » اعداد اتيشيسون فصل ١٠ ص ٦٦ — ٦٩ .

(٣) من فيرانت الى بالمرستون ١٨٤٨/٦/١٧ (رقم ٤) .

أن هذا المرسوم قد تمخض عن نتائج تفوق فى نتائجها الآثار التى اسفر عنها المرسوم التركى فيما يتعلق بممارسة هــذه التجارة فى الأراضى الخاضعة لتركيا فى الخليج ، لأنه يشمل الموانى الفارسية كلها ، ولا يقتصر على الرقيق المنقولين على السفن الفارسية . أما لماذا غير الشاه موقفه بهذا الشكل فلم تعرف أسبابه ، وقد تكهن فرانت بأن السبب فى ذلك يعود الى تبادل التصديق على وثائق معاهدة أرض الروم ، الأمر الذى أراح الشاه كثيرا ، وفى هذا المناخ النفسى تحمس الشاه فوقع على هــذا القرار ، وليس هناك سبب آخر لهذا التحول ، ومن ناحية أخرى فيمكن الاستنتاج عن هذا التغيير بأن الشاه قد مل من الالحاح عليه بهذه المشكلة فأراد التخلص نهائيا من هذا الاشكال فأصدر هذا القرار .

واذا اعتبرنا هــذا الاستنتاج استنتاجا صحيحا ، فانه يأتى على عكس موقف بالمرستون الذى لم يعرب عن ارتياحه لهذه التنازلات التى قدمها الشاه ، وذكر وزير الخارجية بأن المرسوم جاء خلوا من تفويض السفن البريطانية بتفتيش ومصادرة السفن الفارسية التى تمارس تجارة الرقيق ، لأنه بدون هذا التفويض فان الحظر فى رأى بالمرستون لا قيمة له على الاطلاق ، وقد بلغ استياء بالمرستون من هذه النتيجة الى حد اتهام فرانت بالتقصير والاهمال فى واجبه (١) ولعل بالمرستون لم يدرك ما ينطوى عليه الموضوع من مضاعفات ، وكانت طريقة معالجته تتسم بالانفعال بحيث اصبح يعتقد بأنه لا سبيل الى حل تلك المشكلة الا باللجوء الى القوة واتخاذ الاجراءات التعسفية . ولقد اعرب الشاه عن استعداد حكومته للموافقة

---

(١) انظر خطاب بالمرستون فيرانت ١٨٤٨/٩/١٢ (رقم ٥) ملفات الخارجية .

على تفتيش السفن الفارسية ، بشرط ان تتم هذه الاجراءات فى هدوء ، وعدم الاعلان عنهـا ، وان تتوقف المفوضية البريطـانية في طهران عن طلباتها المتكررة ، لمنحها حق التفتيش ، وقد فعل الشاه هـذا فى وجه معارضة قوية من رجال الدين ، وعن وجود عادات اجتماعية راسـخة ومشاعر قومية متطرفة .

وقد تجلت هذه الرغبة فى التعاون فى تلك القرارات التى أصدرها حسين خـان الحاكم العـام لاقليم فارس الى ولاة الاقاليم فى الموانيء الرئيسية ، بعد تلقيه المرسوم من الحكومة المركزية فى طهران ، وبعد أن طالب حسين خان الحكام بوضع هـذه القرارات موضع التنفيذ فورا ، اوضح لهم ، انه بالنظر الى التفاهم القائم بين الدولتين العظميين ، فقد نوضت السفن الحربية البريطانية بالعمل على مكافحة تجارة الرقيق التى تتم عن طريق البحر (١) وشبه حسين خان هذا المرسوم بالمرسوم السابق الذى منح الطرادات البريطانية صلاحيات للعمل على المحافظة على الأمن فى الخليج ومكافحة القرصنة داخل المياه الأقليمية الفارسية ، وعلى الرغم من ان هذه الصلاحيات لم تمنح بشكل رسمى ، الا ان السلطات الاقليمية فى فارس ، قد وافقت عليها ، كما وافقت عليها الحكومة المركزية . ومما يبعث على الاسف ان يسـمح بالمرستون الذى كان يعـرف أكثر من اى شخص آخر ، معارضة الحكومة الفارسية لاعطاء أى فرصة لروسيا

---

(١) مرفقات لخطابات بومباى السرية مجلد ٩٥ مرفق للخطـاب السرى رقم ٧٥ المؤرخ ١٨٤٨/٨/٣١ من حسين خان الى الشيخ ناصر خان حاكم بوشهر وقائد الأسطول (يوليو ١٨٤٨) ومرفق صورة منه بخطاب هانيل الى فيرانت ١٨٤٨/٧/١٥ (رقم ٢١٧ الادارة السرية) .

امالتها بتنازلات مماثلة تمس استقلالها ، أن يسمح للأمور بأن تتردى الى هذا الحد . ويرفض رفضا باتا مجاملة الحكومات الشرقية واحترام مشاعرها القومية ، وبالتالي يستمر فى الضغط على حكومة فارس لمنح البريطانيين حق تفتيش السفن الفارسية والاستيلاء عليها ، وكان نتيجة ذلك ان المشكلة التى كادت أن تحل فى عام ١٨٤٨ ، بقيت معلقة لعدة سنوات اخرى .

استمرت عمليات نقل الرقيق الى الخليج بأعداد كبيرة خلال عام ١٨٤٨ . ١٨٤٩ ، ١٨٥٠ رغم وجود اتفاقيات حظر هذه التجارة ، أما فى عمان فقد انتقل هذا النشاط الى صور الواقعة على بعد مائة ميل الى الساحل ، وتحولت هذه البلدة الى سوق رئيسية للرقيق فى جنوب شرقى الجزيرة العربية وجنوب فارس ، غير أن السفن البريطانية كانت من النادر أن تزور صور ، كما أن سكان صور لم يكونوا يقيمون وزنا لسلطة السيد سعيد ، ومن صور كان يتم نقل الرقيق فى سفن صغيرة الى ساحل الباطنة او الشميلية ، ومنهما الى داخل البلاد ، وكان معظم الرقيق يباع فى داخل عمان او فى ساحل الهدنة ، كما كان بعضهم ينقل الى لنجه . وفى شهر مايو ١٨٤٩ قام هانيل بمحاولة للحد من نشاط هذه التجارة فعقد اتفاقا مع حاكم صحار سيف بن حمود بن عزان ، وذلك على غرار الاتفاقيات التى سبقت أن عقدت مع شيوخ ساحل الهدنة قبل ذلك بعامين ، غير أن هذا الاتفاق لم يكتب له النجاح ، نظرا لأن صحار نفسها لم تكن مشتركة فى تجارة الرقيق (١) .

---

(١) من مرفقات الخطابات السرية الى بومباى مجلد ١٠٠ مرفق للخطاب السرى رقم ٨٤ المؤرخ ١٨٤٩/١٠/٣١ من هانيل الى ماليت ١٨٤٩/٥/٢٢ (رقم ١٥٣ الف الادارة السرية) و « المعاهدات » اعداد =

أما السيد سعيد فلم يكن يكترث بتطبيق معاهدة ١٨٤٥ لمنع هذه التجارة فيما بين شطرى المملكة ، وعندما احتج هامرتون بشدة على هذه الانتهاكات الصارخة للمعاهدة ، غضب السيد سعيد من هذا التدخل الذى وصفه بأنه يسبب له ازعاجا (١) مستمرا ، الا أنه اضطر فى النهاية وتحت ضغط هامرتون الى أرسال تعليمات الى نجله ونائبه فى مسقط السيد ثوينى بن سعيد لوقف بيع العبيد فى السلطنة ، ورغم أهمية تلك التعليمات الا أنها لم تسفر عن نتائج حاسمة ، فقد ظلت تجارة الرقيق مزدهرة حتى أن احدى السفن التابعة للسيد سعيد نفسه قد وجه اليها الاتهام بنقل العبيد من زنجبار ، وراجت اشاعة فى الخليج بأن السيد سعيد قد وبخ احد ربابنة السفن التابعة لساحل الهدنة ، عندما طلب منه السماح لنقل بعض العبيد من زنجبار ، وذكر له بأنه كان يتعين عليه حل تلك المشكلات بنفسه ، وعدم ازعاجه بمثل هذه الأمور (٢) وقد اشتد غضب السيد سعيد اكثر عندما جاء لزيارته مبعوث خاص من شريف مكة

= انيشميسون فصل ١١ ص ٨٩ بالنسبة لسيف بن حمود راجع ص ٣٩٦ من الكتاب .

(١) نفس المصدر مجلد ٩٧ مرفق للخطاب السرى رقم ١٧ المؤرخ ١٨٤٩/٢/٢ من هامرتون الى ماليت ١٨٤٨/٩/١٣ (رقم ١٩ الادارة السرية) .

(٢) نفس المصدر مجلد ١٠٠ مرفق للخطاب السرى رقم ١٧ المؤرخ ١٨٤٩/٢/٢ من هانيل الى ماليت ١٨٤٩/٦/٢٧ (رقم ١٨٥ الادارة السياسية) .

وانتقد موقفه من تجارة الرقيق ، واعتبره اساءة للمسلمين فى كافة بقاع الأرض وذلك بالاذعان لبريطانيا بحظر تجارة الرقيق (١) ولم يكن فى وسع السيد سعيد ان يتجاهل اهمية هذا الاحتجاج نظرا لأن شريف مكة محمد ابن عون كان فى ذلك الوقت أقوى شخصية فى شبه الجزيرة ، والحاكم الوحيد الذى يقف فى وجه التوسع الوهابى .

غير ان جميع هذه الاعتبارات تعتبر ثانوية ازاء السبب الحقيقى ، وهو ان السيد سعيد لم يكن قادرا فى الحقيقة على حظر تجارة الرقيق ، وفى اغسطس ١٨٥٠ ذكر هامرتون فى تقرير له لبالمرستون بأنه لا يوجد فى ديوان صاحب السمو مسئول واحد يمكن أن يحترم أوامر السيد سعيد فيما يتعلق بحظر هذه التجارة (٢) وقد ايده فى هذا الرأى اللورد فولكلان حاكم بومباى ، الذى كتب يقول « بأنه ليس ثمة أمل فى النجاح ما لم تتخذ اجراءات فعالة من جانبنا لحظر هذه التجارة » (٣) وفى سبتمبر ١٨٤٩ ذكر قائد الأسطول الهندى فى أعقاب ابرام اتفاقية صحار « اننى لا اتصور بأننا نملك من الأسباب ما يبرر اتخاذ اجراء فعال لوقف هذه التجارة ، لأن هذه العملية سوف تتطلب منا امكانيات اكثر مما لدينا ، نظرا

---

(١) ملفات وزارة الخارجية من هامرتون الى بالمرستون ١٨٥٠/٨/٢٠ (رقم ٥) .

(٢) نفس المصدر من هامرتون الى بالمرستون ١٨٥٠/٨/٢٠ (رقم ٥) .

(٣) مرفق للخطاب السرية الى بومباى مجلد ١٠٤ مرفق للخطاب السرى رقم ٥٩ المؤرخ ١٨٥٠/١٠/٣١ محضر من اعداد فوكلاند ١٨٥٠/١٠/٢١ .

لما سوف تستغرقه هذه العملية (١) من وقت ، وفى صيف عام ١٨٥٠ ساءت الأوضاع أكثر ، عندما انضم القواسم سكان ساحل الهدنة الى الصراع القائم بين سلطتى الحكم القائمة فى مسقط وصحار ، وتمكنوا فى خلال فترة وجيزة من الاستيلاء على جزء هام من منطقة الشميلية بما فيها دبا وخورفكان ، الأمر الذى مكنهم من انزال الرقيق خارج منطقة الخليج ونقلهم من هناك الى الشارقة ورأس الخيمة ، وبذلك تفادوا الأسطول البريطانى المرابط فى مضيق هرمز ، وفضلا عن ذلك فان نجاح القواسم يرجع الى تسجيل سفنهم فى فارس ، مما جعل مصادرة تلك السفن من جانب الأسطول البريطانى أقل احتمالا .

وعلى حين حافظت ارقام حجم تجارة الرقيق الى الخليج فيما بين اعوام ١٨٤٨ ، ١٨٥٠ على معدلها الذى كانت عليه قبل ابرام معاهدتى ١٨٤٥ ، ١٨٤٧ ، الا ان طبيعة هذه التجارة قد تغيرت ، وفى تقرير لهامرتون فى شهر أغسطس اكد بأن الأرقام لا تصل الى خمس حجمها قبل بضع سنوات (٢) وبعبارة اخرى فان حصة الرقيق الافريقى من هذه التجارة قد أخذ يتضاءل فى مقابل ارتفاع فى حجم الرقيق الحبشى ، وعلى سبيل

---

(١) نفس المصدر مجلد ١٠٠ مرفق للخطاب السرى رقم ٨٤ المؤرخ ١٨٤٩/١٠/٣١ من الكومندور كوشنجتون الى فوكلاند ١٨٤٩/٩/٧ (رقم ١٢ه الادارة السياسية) .

(٢) ملفات وزارة الخارجية من هامرتون الى بالمرستون ١٨٥٠/٨/٢٠ (رقم ٤) .

الشمال يبلغ عدد الارقاء الأحباش الذين تم استيرادهم خلال سبتمبر فقط ٤٨ فردا ، بينما لا يزيد هـذا الرقم على ١٢ فردا خـلال الموسم كله سابقا ،وكان يتم استيراد الرقيق الأحباش من بربرة وزيلع وتاجورا على ساحلي الصومال والحبشة ، كما كان الحجاج الذين يعودون من الأراضى المقدسة يصطحبون معهم بعض الرقيق الذين يشترونهم من جدة ومخا ، كما كان يفعـل ربابنة وبحـارة السفن التـابعة للخليج نفس الشئ ، ويعودون ببعض الرقيق من البحر الأحمر ، ويمكن تكوين فكرة عن حجم تجارة الرقيق فى الحبشة من مئات الرقيق الأطفال الذين يتم احضارهم عن طريق ميناء بربرة من هرر ، ومن سوق الرقيق السنوى الذى يقـام فى بربرة ، وكانت القوافل التى تنقل العبيد تضطر الى الانتظار أياما عديدة خارج البلدة اذا عرفت أن هناك بعض السفن الحربية البريطانية موجودة فى الميناء ، وهى لا تستأنف رحلاتها الا بعد أن تغـادر السفن البريطانية ميناء عدن ، كما كان ربابنة السـفن يحضرون معهم المئـات من الرقيق الصغار السن (١) .

وقد اشترى ربابنة السفن التابعة لصور وموانىء الخليج ٣٠٠ طفل من هـؤلاء الرقيق (٢) . وقد ذهل بالمرستون من ضـخامة عدد الرقيق

---

(١) مرفقات الخطابات السرية الى بومباى مجلد ٩٧ مرفق للخطـاب السرى رقم ١٧ المؤرخ ١٨٤٩/٢/٢ من هانيل الى ماليت ١٨٤٨/١٠/٣٠ (رقم ٣٦٥ الادارة السياسية) .

(٢) نفس المصدر مجلد ٩٣ مرفق للخطـاب السرى رقم ٤٤ المؤرخ ١٨٤٨/٥/٣٠ من هينز الى ماليت ١٨٤٨/٥/١٦ (رقـم ٣٢ الادارة السرية) .

الأحباش الذين يؤتى بهم الى الخليج بحيث انه طلب فى شهر مايو ١٨٤٨ من مجلس الهند اصدار التعليمات الى الأسطول الهندى باعتراض ومصادرة السفن التى تنقل الرقيق من الموانىء الواقعة على الساحل الغربى على البحر الأحمر ، وكان بالمرستون على ثقة من أن اتخاذ بعض اجراءات من هذا القبيل سوف يكون له أثره الملموس فى الحد من هـذه التجارة ، فبمجرد أن يعرف الأهالى فى تلك المناطق بتصميم الحكومة البريطانية على القضاء على تجارة الرقيق فانهم سوف يتخلون عن ممارسة هذه التجارة (١) ، ويبدو أن بالمرستون كان متفائلا أكثر من اللازم فى رايه هذا، نظرا لأن تجار الرقيق كانوا على استعداد لاحتمال اى خسارة أو ضرر فى سبيل ممارسة هذه المهنة ، كما ذكر التجار الذين يجلبون الأطفال من بربرة بمنتهى الصراحة أنهم لن يترددوا فى القاء هؤلاء الأطفال فى البحر فى حالة اعتراضهم من جانب سفن الأسطول البريطانى ، وتبعا لذلك فلقد أعاد بالمرستون النظر فى مسألة التفتيش والمصادرة التعسفية ، فطلب فى سبتمبر عام ١٨٤٨ من سلطات الهند القيام بمحاولة لاقناع حكام بربرة وزيلع وتاجورا بحظر تصدير الرقيق عن طريقهم (٢) وعلى هذا الأساس قام الكابتن هينز فى أكتوبر ١٨٤٨ بارسال طلب الى حاكم زيلع وهى الميناء الرئيسى لتجارة الرقيق وذلك أثناء زيارة ذلك الحاكم له فى عدن ، وقد وافق الحاكم على اصدار مثل ذلك الحظر ، ولكنه اشترط أن تقوم الحكومة البريطانية بتوفير الحماية له فى حالة اصداره مثل ذلك القرار ، واقناع

---

(١) ملفات الخارجية من اللورد اديسبرى (وكيل الخارجية) الى سكرتير مجلس الهند ١٨٤٨/٥/٣٠ .

(٢) راجع خطاب هينز الموقع ١٨٤٨/٥/١٦ .

الباب العالى بتعينه حاكما على زيلع بصفة رسمية ودائمة (وكان هـذا الاستقلال استقلالا اسـميا ، لأن زيلع كانت تابعة لمخـا) وتعويضه عن الخسائر التى سوف يتكبدها من جراء هذا الحظر (١) . غير أن بالمرستون لم يقبل هذه الشروط ، لاعتقاده بأن هذه الشروط مبالغ فيها ، وبالتالى فقد رفض الاتصال بالباب العالى حول هذا الموضوع ، خوفا من أن تفسر تلك الخطوة بأنها اعتراف من جانب الحكومة البريطانية بالسيادة العثمانية على تلك المناطق (٢) . وكان البديل الوحيد أمام بالمرستون هو العمـل بالمعاهدات المعقودة بين سلطان مسقط وشيوخ ساحل الهدنة ، والتى تنص على امتناع سفن هذه المناطق من نقل الرقيق اثنـاء عودتهم من البحر الأحمر ، وتنفيذا لهذا الاجـراء ، أقترح هينز ان يرابط احـد الطرادات البريطانية فى ميناء عدن ، وان يقوم منها بدوريات منتظمة فى مخـا والحديدة وجدة ، وذلك بالاضافة الى باخرتين مسلحتين تقوم بدوريات على الساحل المواجه للبحر الأحمر من مصوع الى زيلع على مدار العام ، وفى بربرة خلال الموسم السنوى للرقيق (٣) غير أن هـذه المجموعة من السفن غير متوفرة فى عام ١٨٤٨ ، كما لم تكن متوفرة قبل هذا التاريخ.

---

(١) نفس المصدر من ادنجتون ! وكيل الخارجية الى سكرتير مجلس الهند ١٨٤٨/٩/٧ .

(٢) مرفقات الخطاب السرية الى بومباى مجلد ٩٦ مرفق للخطـاب السرية رقم ٩٩ المؤرخ ١٨٤٨/١١/١٥ من هينز الى ماليت ١٨٤٨/١٠/١١ (رقم ٦٠ الادارة السياسية) .

(٣) ملفات وزارة الخارجية من ايسبرى الى سكرتير مجلس الهند ١٨٤٨/٥/٣٠ .

وإذا كان الهدف هو منع الاتجار فى الرقيق الأحباش فى الخليج ، فان الاجراء الخاص بوقفها ينبغى أن يتم فى الخليج وليس فى البحر الأحمر ، وحتى لو اتخذ مثل هذا الاجراء فى الخليج فان هناك عقبتين تعترضان تنفيذه ، نظرا لأن معظم تجار الرقيق هم من صور وساحل الهدنة ، وبالتالى ما لم يظهر سلطان مسقط استعدادا أكبر لتنفيذ معاهدة ١٨٤٥ على تجار الرقيق فى صور ، وما لم يوافق على مرابطة احد الطرادات فى ميناء صور ، فان هؤلاء التجار لن يتخلوا عن ممارسة هذه المهنة ، كذلك فانه ما لم يتم اعتراض سفن تجار الرقيق التابعة لساحل الهدنة قبل اجتيازهم منطقة رأس الحد ، فلسوف تتعذر ملاحقتهم ، خاصة أنهم أخذوا الآن فى رفع الاعلام الفارسية بمجرد دخولهم الى مياه خليج عمان ، ولهذه الأسباب فلم يكن من المحتمل تحقيق اى نجاح فى أى من هذين الاجراءين ويصبح البديل الوحيد ، هو مطالبة الحكومة الفارسية من جديد تخويل الطرادات البريطانية حق تفتيش ومصادرة هذه السفن.

توفى محمد شاه وخلفه على عرش فارس نجله ناصر الدين الذى اختار لرئاسة الوزارة ميرزا تقى خان الذى كان يشغل منصب وزير الدفاع (١) ويطلقون عليه فى فارس (أمير النظام) وكان هذا الوزير يتصف بصفات نادرة من بين الوزراء ، نظرا لخلقه واستقامته وكفاءته الفائقة ، وقد وصفه رولنسون بأنه رجل شجاع لايهاب شيئا ، ويعتبر هذا الوصف من شخص لم يكن يجد فى الفرس ثمة ما يستحق الثناء أمرا غير عادى ، وقد تجلت شجاعة الوزير فى تمسكه العنيد بحقوق

---

(١) عند توليته لمنصب رئيس الوزراء رفض اطلاق « لقب الصدر الأعظم » واكتفى بلقب اقل مرتبة .

فارس الوطنية ضـــد الدولتين العظميين اللتين كان شبحهما يخيم على فارس ، بالرغم من أن وطنيته هذه كانت تنحدر فى بعض المناسبات الى تشبث أعمى بالأمور الشــكلية فيما يتصـــل بالســيادة الفارســـية ، كما أن جهوده فى سبيل تطهير الأوضاع الداخلية فى وجه معارضة قوية ، كانت تتزعمها الملكة الأم ، لتحطيم قبضة الفساد وسوء الادارة ، انتزعت الاعجاب والثناء من أحد المراقبين البريطانيين للشئون الفارسية · ولو أن هذا الوزير عاش فترة أطول لكى ينجز ما كان ينوى انجازه ، فانه سوف يدخل التاريخ كواحد من الزعماء البارزين الذين تختصهم العناية الالهية لتحقيق رسالة عظيمة (١) .

فى أواخر عام ١٨٤٨ أجرى الكولونيل فرانت بناء على رغبة كان قد أبداها بالمرستون فى شهر سبتمبر الماضى فى الأوساط الفارسية لمنح حق التفتيش ومصادرة السفن الفارسية من جانب الطـرادات البريطانية ، تنفيذا للمرسوم الذى صدر فى عهد الشاه الأسبق (٢) وقد علل الوزير هذا الاجراء بأنه ما دامت حكومة فارس لا تملك أسطولا حربيا لتنفيذ هذه الاجراءات ، فقد وافق الشاه السابق على أن تقوم سفن الأسطول البريطانى بذلك (٣) غير أن أمير النظام رفض هذا المطلب ، وقال بأن اقصى ما يمكنه الموافقة عليه هو تثبيت المرسوم السابق الخاص بحظر انزال الرقيق فى

---

(١) « تاريخ فارس » ص ٤٠٤ .

(٢) ملفات وزارة الخارجية من فرانت الى بالمرستون ١٨٤٩/١/١ (رقم ١) .

(٣) نفس المصدر .

الموانىء الفارسية ، ولم يؤد اتصال آخر برئيس الوزراء الى نتائج أفضل، رقيل الكولونيل فرانت بأن حكومة الشاه هى التى ستتولى بنفسها اعتقال ومعاقبة أى فرد من الرعايا الفرس يمارس تجارة الرقيق (١) .

فى خريف عام ١٨٤٩ وقع أول انتهـــاك للمرسوم من جانب أحد الرعايا الفرس ، فقد وصلت احدى السفن الى ميناء بوشهر تحمـــل ١٨ فردا من الرقيق ، وكانت قادمة من مسقط وقد تولى هانيل ابلاغ الأمر الى وليم تايلور طومسون سكرتير المفوضية البريطانية فى طهران الذى كان يشغل فى ذلك الوقت وظيفة القائم بالأعمال ، وقد لفت هذا نظر رئيس الوزراء الى هذا الحادث وطلب منه معاقبة الربان ، غير أن رئيس الوزراء كرر ما سبق أن ذكره لفرانت من ان الحكومة الفارسية هى التى من حقها ان تقرر نوع العقوبة ، وعلى أية حال فقد ذكر رئيس الوزراء بأن غرامة قدرها ٣٠٠ تومان سوف تفرض على ربان السـفينة ، كما سيتم حجز السفينة المذكورة فى الميناء الى أن تدفع الغرامة . وقد استفسر طومسون من رئيس الوزراء عما ستتخذه الحكومة الفارسية من اجراءات اذا تبين أن السفينة قد غادرت الميناء ، وعما اذا كان الشاه سيوافق أن يقوم أحـد الطرادات البريطانية باعادتها ، وقد رد رئيس الوزراء بأن الشاه لا يمكن أن يوافق على هذا المطلب ، ووبخ طومسون على محاولته هذه لاستفزاز السلطات الفارسية بهذه الطريقة الملتوية ، وقال بأن فارس قد سبق وأن رفضت مثل هذا الطلب رفضا باتا (١) .

---

(١) نفس المصدر من فرانت الى بالمرستون ١٨٤٩/٢/٢ ؛ رقم ٢) .

(٢) ملفـــات وزارة الخـــارجية من طومسون الى بالمرســـتون ١٨٤٩/١١/٢١ ؛ رقم ٦) .

على أن هذه الغرامة لم تستوف نظرا لأن المسئولين فى اقليم فارس كانوا عاجزين امام القبائل الساحلية . وعند عودة الكولونيل شـــــيل لاستئناف أعماله فى المفوضية فى يناير عام ١٨٥٠ ، أشار لرئيس الوزراء بأنه يمكن التغلب على عجز الحكومة عن طريق تفويض الأسطول البريطانى فى الخليج باعتراض وتسليم السفن الفارسية التى تقوم بنقل الرقيق الى سلطات الاقاليم الفارسية ، وان يسرى هـــذا الاجراء لمدة عامين ، الا أن رئيس الوزراء رفض هذا الاقتراح ، وأوضح لشيل بأن الوقت لن يكون بعيدا عندما تتمكن الحكومة المركزية فرض وجودها على كل شبر من أراضى فارس ويومئذ يصبح من السهل عليها فرض سلطتها على تجار الرقيق على أساس المرسوم (١) غير أن شيل لم يقتنع بهذا الرد ، وفى الشهر التالى اثار الموضوع مع الشاه شخصيا ، غير أن الشاه هو الآخر لم يرد ردا قاطعا ، وذكر لشيل : « بأن موضوع منح حق التفتيش الذى نطالب به الحكومة البريطانية قد يؤدى الى احداث ارتبـــاك فى حركة التجارة ، ويهز ثقة التجار فى الحكم » وقال أيضا بأنه فى حاجة الى بعض الوقت للنظر فى هذا الموضوع . وقد اعتقد شـــيل بأن الشاه متأثر فى موقفه هذا بما ينقله اليه الفرنسيون من معلومات عن المشكلات التى نجمت فى مناطق أخرى من العالم بسبب منح مثل هذه الحقوق للبريطانيين ، وليس من الصعب على أى انسان أن يتصور مدى تأثير مثل هذه الأقاويل على حكومة كانت تعانى بالفعل من شكوك فى النوايا البريطانية . وهكذا يئس شيل من تحقيق أى نجاح عن طريق المباحثات ، وقد ذكر فى رسالة بعث بها الى بالمرستون بأن الحل الوحيد هو العمل بالاقتراح الذى ســبق

---

(١) نفس المصدر من شيل الى بالمرستون ١٨٥٠/١/٢٦ (رقم ١).

ان تقدم به اكثر من مرة ، وهو مصادرة الرقيق الذين تقوم السفن الفارسية بنقلهم ثم الافراج عنهم بعد ذلك ، وأن هذا الاجراء لو اتخذ ولو مرة واحدة أو مرتين على الأكثر فلسوف يردع تجار الرقيق ، ويقنع الحكومة الفارسية بجدية الموقف البريطاني للقضاء على هذه التجارة ، كما انه يمكن فى هذه الحالة ان يتم تسليم الرقيق المفرج عنه الى حاكم البحرين أو سلطان مسقط ، وان كان شيل يدرك ان مثل هذا الاجراء سوف يبقى هذا الرقيق فى ظل العبودية ، وعلى أى حال فان اقتراح شيل هذا انما يقوم على أساس ان وضع الرقيق لن يكون اسوا من وضعهم فيما لو تم بيعهم فى فارس ، فى الوقت الذى ستكون النتيجة هى وقف تلك التجارة (١) .

على الرغم من أن بالمرستون كان يتعاطف مع شيل بالنسبة لهذه المقترحات الا انه كان يعتقد بأن الجانب الخاص بالرقيق المفرج عنه فيه كثير من التجاوز لأن تسليم الرقيق الى سلطان مسقط سوف لا يعنى تسليمهم الى رجل يهوى امتلاك الرقيق فحسب وانما الى تاجر للرقيق (٢) اما بقية المقترحات فقد وافق عليها بالمرستون ، واذا كان ثمة اعتراض على بعضها فان هذا الاعتراض قد زال بوصول رسالة شيل الأخيرة لبالمرستون والتى ذكر فيها بأن كلا من الشاه ورئيس الوزراء قد رفض رفضا نهائيا منح حق التفتيش ، واضاف شيل فى رسالته بأن رئيس الوزراء الفارسى متأثر فى كل ما يتصل بالسياسة الخارجية

---

(١) ملفات الخارجية الى بالمرستون ١٨٤٩/١١/٢١ (رقم ٦) .

(٢) ملفات الخارجية مذكرة من بالمرستون ١٨٥٠/٥/٢ .

بشخص يدعى المسيو جان دافيد وهو من أرمنيا ، ويعمـــل مستشارا سياسيا لوزارة الخارجية الفارسية ، ولكنه فى الواقع موظف من موظفى المفوضية الروسية فى طهران (١) وقد أوعز بالمرستون الى شـيل بابلاغ حكومة فارس بأنها اذا لم تقدر رغبة الحكومة البريطانية بتخويل الأسطول البريطانى حق تفتيش السفن الفارسية فان الأسطول البريطانى سوف يقوم باجراء التفتيش من جراء نفسه ، ولكنه سوف يقصر اجراءاته على الافراج عن الرقيق فقط ، والســماح للسفن بمواصلة رحلتها الى أى مكان (٢) .

على امتداد صيف وخريف عام ١٨٥٠ وقع أكثر من انتهـــاك واحد للمرسوم الفارسى فى المحمرة وفى عدد من الموانىء الفارسية الأخرى ، وقام حاكم بوشهر بناء على الحاح من هانيــل بفرض غرامات على ربابنة السفن تتراوح بين ٢٠٠ و ٣٠٠ تومان ، وبمصادرة الســفن التى قامت بالانتهاك ، ولم يعرف عما اذا كانت تلك الغرامات قد دفعت بالفعل أو ان أصحاب السفن تمكنوا من الافلات نظير رشـــوات دفعوها للمسئولين عن الموانىء ، واشترك شيل مع هانيل فى ارسال سيل من الاحتجاجات ضد هذا الانتهاك ، غير أن رد رئيس الوزراء لم يختلف عن رده السابق ، وهو أنه عندما تستتب الأمور فى كافة ارجاء فارس فسوف تزول كل العقبات فى سبيل تطبيق سلطة الشاه حتى أقصى حدود الامبراطورية الفارسية،

---

(١) ملفات وزارة الخارجية من شـيل الى بالمرستون ١٨٥٠/٣/٢٦ (رقم ٣) .

(٢) نفس المصدر من بالمرستون الى شيل ١٨٥٠/٦/٦ (رقم ٣) .

وسوف تنتهي تجارة الرقيق وغيرها من الأعمال غير المشروعة الى الأبد. وعندما استفسر منه شيل عن نوع الاجراءات التى سوف يتخذها للحد من تجارة الرقيق رد ردا غامضا وذكر بأن ذلك سوف يتم على اية حال ، وكان أهم شيء فى موقف رئيس الوزراء هو انه كان يعارض بشدة ان يقوم الأسطول البريطانى بهذه الاجراءات ، وكانت أسباب هذا الرفض على حد رأى شيل هى ان منح حق التفتيش واعتراض السفن الفارسية من جانب الأسطول البريطانى سوف يتيح لبريطانيا سيطرتهـــا على سكان المناطق الساحلية فى فارس ، وذلك على غرار ما حدث فى السواحل العربية ، الأمر الذى سوف يحول بينه وبين تحقيق خطته الطموحة بفرض ســيطرة الدولة الفارسية على المناطق الجنوبية من فارس ، كما هو قائم فى المناطق الشمالية (١) .

وربما كان أهم سبب للرفض هو ان يؤدى منح مثل هـــذه الحقوق الى أن تطالب روسيا بحقوق مماثلة فى منطقة قزوين ، وقد ذكر رئيس الوزراء لشيل أكثر من مرة عن المساعدات التى قدمهـــا الروس لوقف هجمات القرصنة والرق من جانب قبائل التركمان على امتداد سواحل منطقتى استر اباد ومازندران ، مما مكن الروس من الســيطرة على تلك الاقاليم (٢) غير أن شيل حاول ازالة تلك المخاوف عند اجتماعه برئيس

---

(١) ملفات الخارجية من شيل الى بالمرستون ١٨٥٠/٦/١٧ .

(٢) فى عام ١٨٣٦ طلب الفرس من الروس مســاعدة بحرية لقمع نشاط القراصنة التركمان فى ميـــاه المنطقة الجنوبية الشرقية من بحر قزوين ، ثم بعد مضى بضع سنين عندما طلبت فارس من روسيا سحب سفنها ، لم يستجب الروس لطلبهم وانما قاموا فى سنة ١٨٤٢ باحتلال=

الوزراء فى يونيو ، وشرح له بأن الموقف البريطانى من فارس يختلف عن موقف روسيا ، وقال أيضا بأننى قد وجهت نظره الى حاجة فارس الماسة الى الأصدقاء ، وكيف أن الحكومة البريطانية كانت دائما تظهر مشـــاعر الصداقة والود لفارس ، ســــواء فيما يتعلق بعـــلاقة فارس بتركيا أو بروسيا ، وذكرته بموقف الحكومة البريطانية بمناسبة تولى الشاه الجديد سلطة الحكم ، ومن هنا فان الحكومة البريطانية تتوخى أن تكافئها حكومة فارس على تلك المواقف الودية ، وقلت له أخيرا بأنه من المحتمل ان يفسر موقف الحكومة الفارسية من طلب بريطانيا بالفتور (١) .

لم يرد رئيس وزراء فارس على هذه التفسيرات حتى شهر سبتمبر عندما عقد اجتماعا مطولا مع شيل ، والذى أكد له فيه مدى الخطر الذى ينجم من موافقة فارس على المطلب البريطـــانى ، وذكر له بأن الروس يطالبون بانشاء مستشفى فى منطقة استراباد وأن لهم قاعدة بحرية فى جزيرة اشورادا ، وبأن رفضه للمطلب البريطانى يتيح له الوقوف فى وجه المطالب الروسية ، واستطرد رئيس الوزراء يقول بأنه ليس هناك أسرار فيما يتعلق بهذا الموضوع ، وأنه يعتقد بأن السبيل الوحيد لوقف تغلغل الروس فى الشمال هو رفض المطالب البريطانية فى الجنوب ، نظرا لأن منح أى نوع من الامتيازات للبريطانيين لابد وان يستتبعه منح امتيـــازات

= جزيرة استورادا القريبة من استراباد وحولوها الى قاعدة بحرية وبقوا هناك رغم المطالبة المتكررة للفرس لهم باحتلالها (انظر) تاريخ فارس تأليف واتسون ص ٣٩٥ — ٣٩٦ .

(١) من شيل الى بالمرستون ١٨٥٠/٦/١٧ (رقم ٤) .

مماثلة للروس ، وانه اذا كان شيل يشك فى تلك الحقائق ، فما عليه الا ان يلقى نظرة على أوضاع البلاد نفسها ، وقال رئيس الوزراء بأن شعب فارس فقير فى القومية والوطنية ، مما يجعله شديد الحساسية من الناحية الدينية التى يرى فيها المتنفس الوحيد عن افتقاره عن القومية ، كما أن سلطة الحكم على البلاد محدودة جدا ، وأن هناك شعورا يسود جميع طبقات الشعب يطالبه بالتغيير والتقرب الى الحكومات الأجنبية سواء كانت روسيا أو انجلترا أو تركيا ، فكيف استطيع والحالة هذه ان اوافق على طلب يعتبر بطبيعة الأشياء ، ومن خلال الفرق الواسع بين فارس وانجلترا، انتقاصا لمركز فارس في الوقت الذى يؤدى الى بسط نفوذ بريطانيا وسلطتها على فارس (١) .

غير أن رئيس الوزراء كان فى الحقيقة يميل الى تأييد شيل فى انه قد يأتى اليوم الذى يندم فيه على رفض المطالب البريطانية ، ولكنه قال بأن هذا الاحتمال شر لا يمكن التنبؤ به أو انه احتمال بعيد ، بينما الشر الذى سينتج عن الموافقة هو شر أكيد وفورى (٢) .

فى أعقاب هذا الاجتماع تقدم شيل باقتراح على بالمرستون ، بالقيام بضغط على رئيس الوزراء ، وذلك عن طريق تحذيره من أن الحكومة البريطانية لن تكون فى وضع يسمح لها بتقديم أى مساعدات الى فارس ، اذا ما تعرضت لأى مشكلة ، وقد وافق بالمرستون على هذا الاقتراح ،

---

(١) ملفات وزارة الخارجية من شيل الى بالمرستون ١٨٥٠/٩/٢٤ (رقم ٨) .

(٢) نفس المصدر وخطاب شيل المؤرخ ١٨٥٠/٨/٢٦ الى بالمرستون.

وطلب من شيل بأن يبلغ رئيس الوزراء الفارسى بأنه فى حالة طلب فارس أى مساعدة من بريطانيا او تدخل فى اى مشكلة قد تتعرض لها فيتعين عليه أن يعرب عن اسفه لرئيس الوزراء بعدم تلبيتها (١) . وعند اجتماع شيل بالشاه يوم ١٣ مارس ١٨٥١ ، ثم خلال اجتماعه برئيس الوزراء بعد أربعة أيام تأكد لشيل بأن الحكومة الفارسية غير موافقة اطلاقا على منح الامتيازات التى تطالب بها بريطانيا (٢) ومع ذلك فلم يكن رئيس الوزراء يرمى الى المضى فى رفضه هذا الى حد اغلاق الباب نهائيا فى وجه المطالب البريطانية وكان يبدو عليه أنه على استعداد للقيام ببادرة ما فى هـــذا الموضوع ، وفى الأسبوع الأخير من شهر مايو بينما كان شيل ورؤســاء البعثات الدبلوماسية يرافقون الشاه فى زيارة الى اصفهان ، اســـتدعى رئيس الوزراء يوم ٢٣ مايو سكرتير المفوضية البريطانية فى طهران وأبلغه بأنه ينوى تكليف احد كبـــار المسئولين الفرس بمرافقة احد الطرادات البريطانية فى جولة بحرية فى الخليج فى الصيف القادم ، والاستيلاء على أى سفينة فارسية على ظهرها ارقاء ، وتسليم السفينة الى السلطات المحلية فى بوشهر ، أو اى ميناء آخر فى فارس وانزال العقوبات الصارمة لربانها أو اصحابها على انتهاكهم لقرار الشاه على ان يسرى العمل بهذه الإجراءات لمدة اربعة أشهر ، وان يظل امرها سرا عن ســـكان المناطق الساحلية للخليج (٣) .

---

(١) نفس المصدر من بالمرستون الى شيل ١٨٥٠/١١/١١ (رقم ٦).

(٢) نفس المصدر من شيل الى بالمرستون ١٨٥١/٣/١٦ (رقم ٦).

(٣) ملفات وزارة الخارجية من طومسون الى بالمرستون ١٨٥١/٥/٢٣.

لكن شيل رفض الاقتراح على أساس انه اقتراح لا جدوى منه ، وبعث برسالة من اصفهان الى رئيس الوزراء يقترح مرة اخرى تفويض الطرادات البريطانية احتجاز سفن الرقيق الفارسية بدون تحفظ ونقل الرقيق المفرج عنهم الى المناطق الخاصة لبريطانيا مع احتفاظ الحكومة الفارسية بحق تعديل هـــذا المرسوم اذا ظهرت فيه اية اخطـــاء (١) ، أما رئيس الوزراء فقد رفض هذا الاقتراح ، وعاد الموقف الى الركود مرة أخرى . وفي مستهل شهر اغسطس قابل شـــــيل رئيس الوزراء في أصفهان ليبلغه مضمون رسالة وصـــلته من بالمرستون ، تفيد بأن جميع الدول المتحضرة في العالم تقريبا قد منحت هذا الحق للحكومة البريطانية، وبالتـــالي يجدر بحكومة فارس أن تحذو حذو تلك الدول (٢) . غير ان رئيس الوزراء لم يعلق على هذا الموضوع بأى رأى ، وكان يبدو انه لم

---

(١) نفس المصدر من شيل لى بالمرستوان اصـفهان ١٨٥١/٦/١٦ (رقم ٨) فى خطاب خاص فى نفس التاريخ ذكر شيل لبالمرستون بأنه فى حالة تنفيذ حكومة فارس بتهديدها للاستغناء عن صداقة بريطانيا ، فقد يكون الطريقة التى ستنفذ بها هذا التهديد هو اصدار بيان يحرم الطرادات البريطانية من حماية السفن التجارية الفارسية فى مياه الخليج . غير أن بالمرستون اعتقد أن اتخاذ مثل هذا الاجراء سيكون خطوة متطرفة وسيكون بمثابة حـــل مشكلة تخلق مشكلة أكثر خطورة (نفس المصـــدر مذكرة بالمرستون ١٨٥١/٨/١٠ .

(٢) ملفات وزارة الخارجية من بالمرستون الى شيل ١٨٥١/٤/١٤ (رقم ٤) .

يعر هذا الأمر أى اهتمام ، الا انه فى اليوم التالى على هـــذا الاجتماع وبدون سابق انذار ، ابلغ رئيس الوزراء شيل بموافقة الشاه على الاتفـاق مدة احد عشر عاما ، تمنح بموجبه الطرادات البريطانية حق وتفتيش السفن البريطانية التى تنقل الرقيق ، باستثناء السفن التابعة للحكومة ، نظرا لأنه ليس من المحتمل أن تقوم تلك السفن بمثل هذه الأعمال ، وعلى أن يقـوم بعض المسئولين الفرس بمراقبة الطرادات البريطانية فى جولات تفتيشية لتنفيذ هذا المرسوم تحت اشرافهم ، على أن يتم تسليم السفن التى تخالف نصوص هـــذا المرسوم الى حكام الموانىء الفارسية والتأكد من فرض العقوبات الرادعة عليهم ، وان يبدأ العمل فى هذا الاتفاق اعتبـــارا من أول يناير ١٨٥٢ (١) .

لم تعرف الأسباب التى حملت رئيس الوزراء على أن يوافق على مثل هذه الاجراءات كما عجز شيل نفسه عن تفسير هذا التحول فى موقف أمير النظام ، وربما كان لتدهور نفوذ رئيس الوزراء علاقة بالموافقة على هذه الاجراءات لقد خلق لنفسه خصوما كثيرين خـلال محـاولته تطهير جهاز الادارة وجهاز الحكم من الفساد ، وكان يسعى بذلك الى الحصول على تأييد بريطـــانيا فى حملته على الفســـاد ، ولم يجد فى المفوضتين الروسية والفرنسية من يناصره فى ذلك ، وعلى أية حال فقد كان هنـاك سبب مباشر لاتخاذ رئيس الوزراء مثل هذا الموقف ، فقد ذكر لشـــيل

---

(١) ملفات وزارة الخارجية من شـيل الى بالمرستون ، اصـــفهان ١٨٥١/٨/٤ (رقم ١٠) ومرفق به الاتفاق وتاريخه شهر شوال/اغسطس ١٨٥١/١٢٦٧ وقد وردت فى « المعاهدات » اعداد اتيشيسون فصل ١٠ ص ٧٠/٦٩ .

فى اجتمــاعه الأخير به ، بأن التطورات الأخيرة فى فارس قد حدت من صلاحياته ، ومن بينها التهديد الروسى فى الشهر السابق . وفى بداية صيف ذلك العام قام بعض قراصنة التركمان فى اقليم مازندران بالاغارة على القاعدة الروسية فى جــزيرة أشورادا ، وقد طالب الوزير الروسى المفوض فى طهران بعزل الأمير حاكم الاقليم الذى كان شقيقا للشــاه ، بدعوى انه اهمل فى واجباته والسيطرة على الأمور فى الاقليم ، وعندما عارض الشاه هذا الطلب ، هدد السفير الروسى بالانسحاب من فارس ، مما اضطر الشاه الى الاذعان ، واستدعاء شقيقه . وفى الأسبوع التالى قــام رئيس الوزراء بابلاغ الوزير البريطــانى المفوض فى طهــران بهذه الموافقة .

كان هذا هو مسار الأحداث كما ذكرت الليدى شيل التى علقت على الاتصـــالات الرسمية التى جرت بين الدولتين بقولها : « انه يجب على الزنوج الافريقيين أن يشكروا الحكومة الروسية لأنها كانت سببا فى هذا التحول (١) وفى الأشهر الاثنى عشر التى أعقبت ذلك تدخلت ثلاثة عناصر لتحول دون تطبيق هذا الاتفاق بصورة جدية ، الأول هو السبب المألوف ونعنى به نقص السفن الحربية العــاملة فى الخليج ، والثانى هو عجز الحكومة الفارسية عن ممارسة سلطاتها على القبائل الساحلية لفــارس ، والسبب الثالث هو تعيين اللورد هرانفيل بدلا من بالمرســتون كوزير للخارجية البريطانية ، وذلك فى ديسمبر عام ١٨٥١ ، ثم انتقال هــذه

---

(١) ملفات وزارة الخارجية من شيل الى بالمرستون أصــفهان فى ١٨٥١/٨/٤ .

الوزارة فيما بعد الى الارملسبرى ، وكانت نتيجة تلك التغييرات ان ساد الفتور فى المحاولات المبذولة لوقف تجارة الرقيق .

لم يكن فى الخليج عام ١٨٥٢ غير طـرادين ، نظرا لأن الجزء الأكبر من الأسطول الهندى كان يشترك فى الحملة على بورما ، وعلى الرغم من الارهاق الذى كانت تعانيه سفن الأسطول الهندى فقد أوعز الكابتن كامبل، الذى كان قد حل محل هانيل فى بوشهر ، الى الطراد تجرس بالتوجه الى ساحل الباطنة فى عمـان ، فى النصف الأخير من شهر مايو ، لاعتراض اى سفينة عائدة من افريقيا فى نهاية الموسم وعلى ظهرها رقيق ، وربمـا كانت هذه هى المرة الأولى فى تاريخ اسطول الخليج التى يتم فيها احتجاز احدى سفن الرقيق ، وكان على الطراد احد المسئولين الفرس الذى انتدب ليكون شاهد اثبات اذا ما التقى الأسطول باحدى سفن الرقيق التى ترفع العلم الفارسى . وفى يوم ٢٤ مايو وصل الطراد الى ساحل الباطنة وظـل يتجه جنوبا ويستوقف كل السفن التى يلتقى بها . وفى يوم ٢ يونيه وصل الطراد الى ساحل صور ، ولكنه لم يجد هناك اكثر من سفينتين صغيرتين، ثم غادر بعد ذلك الطراد الى مسقط حيث مكث بهـا عشرة أيام بسبب سوء الأحوال الجوية ، وهناك اكتشف قائد الطراد بأن الجولة كانت متأخرة نظرا لأن معظم السفن كانت قد سبقته الى المنطقة ، وقد رأى قائد الطراد أن يواصل جولته عبر ساحل الباطنة حتى اواخر يونيو ، حيث كان يقوم بتفتيش السفن القادمة من الجنوب ، ومن هناك انتقل الى مدخل الخليج حيث بقى أسبوعا آخـر لأداء نفس المهمة ، وفى النهاية عاد ادراجه الى

قاعدته فى باسيدو عند نهاية الموسم (١) .

لم يعثر ترونسون على اى رقيق خلال الجولات التفتيشية التى قام بها واستغرقت ستة أسابيع ، بالرغم من ذلك فقد كانت كل الدلائل تشير الى أن عمليات استيراد الرقيق خلال ذلك الموسم لم تكن اقل من المواسم السابقة ، وبأن نفس العدد من السفن قد استخدم فى تلك العمليات ، وجاء فى تقرير لوكيل المثلية فى الشارقة بأنه تم انزال ما لا يقل عن ٤٣٥ عبدا فى الشارقة ، وان كان يعتقد بأن العدد يزيد عن ذلك ، كما ذكر بأن القواسم وحدهم قد استوردوا ما لا يقل عن ١٢٠٠ عبد ، انزلوهم فى ساحل الشميلية (٢) كذلك وردت تقارير من لنجة تفيد ، بأن مجموعة كبيرة من الرقيق قد وصلت الى المنطقة خلال شهرى يونيو ويوليو ، وبالتالى فقد اصبح واضحا بأنه ما لم يتم توفير عدد كاف من الطرادات فان هذه الخطة التى استنفد اعدادها كثيرا من الجهد والتكاليف ستبوء بالفشل ، والأسوأ من ذلك كما ذكر كامبل لشيل فى يوليو ١٨٥٢ ، بأنه يعتقد بأن هذه الاتفاقيات قد جاءت فى غير صالح الذين عقدت من أجلهم ، وربما ادت هذه الاجراءات الاحتياطية الى ان يضاعف تجار الرقيق من الأرباح التى تأتيهم من هذه التجارة ، بينما فى المقابل تسوء احوال الرقيق ، ويتعرضون لمعاملة أقسى اثناء الرحلة (٣) .

---

(١) مرفقات الخطابات السرية الى بومباى مجلد ١١٢ مرفق للخطاب السرى رقم ٨٣ المؤرخ ١٨٥٢/١٠/٢ من كامبل الى ماليت فى ١٨٥٢/٦/٢٧ (رقم ٢٣٤ الادارة السياسية) ومرفق معه تقرير ترولنسون عن جولته ومؤرخ ١٨٥٢/٧/١٠ .

(٢) من كامبل الى ماليت فى ١٨٥٢/٧/٢٧ .

(٣) ملفات وزارة الخارجية من شيل الى مالسبرى ١٨٥٢/٨/١٨ (رقم ٢) ومرفق به خطاب كامبل الى شيل ١٨٥٢/٧/١٣ .

في خريف ذلك العام وجه شيل نظر رئيس الوزراء الفارسي الجديد ميرزا اغا خان الى موضوع مجموعة من الرقيق وردت الى لنجه في شهري يونيو ويوليو . فقد اعترف رئيس الوزراء بصراحة عن عجز الحكومة عن القيام بأى اجراء في هذا الصدد ، وهنا اقترح شيل ان يتم تفويض كامبل لاستخدام أسطول الخليج لارغام أهالى السواحل الفارسـية على احترام مرسوم حظر تجـارة الرقيق . في البداية رفض الصدر الأعظم هـذا الطلب ، غير أنه عاد فوافق عليه بعد وقوع سلسلة من عمليات جلب الرقيق الى المنطقة (١) . وتم وضع هذه الاتفاقية موضع التنفيذ لأول مرة في شهر يناير ١٨٥٣ ، عندما قام كامبـل بتكليف طرادين بريطانيين بقيادة قائد أسطول لنجه لفرض غرامات على زعماء المناطق الساحلية عقابا لاشتراكهم في عمليات تجارة الرقيق ، وعلى أساس تعليمات أصدرتها حكومة فارس لمأمور الاقليم في بوشهر الذى تم تعيينه خلال ذلك الشهر فرضت أول غرامة على تجارة الرقيق وذلك بما يعادل ثمن الرقيق الـذى كان منقولا على ظهر السفينة ، كما فرضـت عقوبة أخـرى على نفس المنـوال بالاضـافة الى ٢٠٠ جلدة للمتهمين ، وعقوبة ثالثة تشمل الاثنتين بالاضافة الى مصادرة السفينة التى خالفت تعليمات المرسوم (٢) ولما كانت هذه أول مرة تفرض فيها عقوبات على قبائل السواحل الفارسية فقد اقترح كامبل على المأمور الفارسي تخفيف هذه العقوبات ، لان الغرض منها على حد رايه هو مجرد التحذير وليس فرض العقوبة بما يتمشى مع الجرم ، وقد وافقه المسئول الفارسي على هذا الاقتراح ، وقد أصدر كامبل لقائد الطرادات تعليمات

---

(١) نفس المصدر من شيل الى مالسيرى ١٨٥٢/١٢/١٠ (رقم ٥).

(٢) نفس المصدر من شيل الى بالمرستون ١٨٥١/١٢/٣١ .

بحسن معاملة المسئول الفارسى المرافق له واحاطته بالمجاملة والاحترام ومنحه حرية التصرف مع زعماء المناطق المعنيين ، واشتراكه فى توجيه المكاتبات الخاصة بهذا الموضوع ، وبعبارة اخرى طلب كامبل من الكومندور التقيد بحرفية اتفاق ١٨٥١ (١) .

كانت الخطة ناجحة جدا ، ومهدت لسلسلة من الاجراءات التأديبية. ولحسن يقظة وكيل المثلية فى لنجه كان كامبل يحصل على معلومات مستمرة عن نشاط تجار الرقيق فى ميناء لنجه وغيره من الموانى الساحلية، وقد تم احتجاز عدد من السفن فى هذا الميناء بناء على تعليمات المسئول الفارسى ، ولم يفرج عنها الا بعد دفع الغرامات المقررة . غير أن زعماء القبائل الساحلية لم يحنوا رءوسهم لهذا المرسوم بسهولة ، وظلوا يتذمرون من قسوة الاجراءات اذا قارنوها بما يحدث بين زعماء الساحل العربى الذين كانوا لا يكترثون بهذه الاجراءات ، وكان كامبل يوافقهم على وجهة نظرهم هذه ، ولذلك فقد استخدم نفوذه بقدر المستطاع فى اقناع السلطات الفارسية بتخفيف الغرامات ، غير أن هذه التدابير قد فشلت لسببين : السبب الأول هو عجز السلطات الفارسية المحلية عن فرض سلطتها على الزعماء الأقوياء فى الساحل ، والسبب الثانى هو ارتشاء المسئولين الفرس فى الاقاليم بحكم ضآلة رواتبهم وتجاهل الحكومة الفارسية لأوضاعهم المعيشية . فبالنسبة للسبب الأول لم يكن فى وسع كامبل أن يقوم بعمل أى شىء ، فقد تدخلت عوامل كثيرة فى المشكلة منها

---

(١) نفس المصدر من طومسون (القائم بالأعمال) الى الورد جون رسل وزير الخارجية ١٨٥٣/٣/١٥ ، ومرفق صورة من خطاب كامبل الى الكومندور روبنسون ١٨٥٣/١/٢٨ .

تضارب السياسات المحلية وضعف جهاز الدولة ، وعدم كفاءة المسئولين، ولهذه الأسباب تعذر على المقيم البريطانى أن يطلب من حكومة الشاه أكثر مما فى استطاعتها ، كما تعذر عليه الضغط على زعماء منطقتى تنجستان ودشتى خوفا من أن يؤدى ذلك الى انهيار سلطة الدولة فى المناطق الساحلية فى فارس . وعلى أية حال فقد كان من الممكن اتخاذ اجراء لحل المشكلة الثانية . وفى يوليو ١٨٥٣ اقترح طومسون الذى تولى العمل فى المفوضية البريطانية فى أعقاب سفر شيل الى انجلترا ، اقترح على الحكومة الفارسية تخصيص خمس الغرامة التى تفرض على تجار الرقيق لصالح المسئول الفارسى اذا ما أرادت الحكومة ان تقضى على الرشوة ، كما بعث طومسون فى نفس الوقت بخطاب الى حكومته يتضمن اقتراح كامبل السابق تخصيص منحة سنوية للمسئول الفارسى تحدد وفقا لعدد الرقيق الذى يتم مصادرته ، وقد وافق ارل . اوف . كلارندون الذى تولى وزارة الخارجية فى وزارة ابردين على اقتراح طومسون ، وتم اعتماد ١٥٠ جنيها استرلينيا سنويا لهذا الغرض ، مع شرط واحد وهو أن استحقاق هذه المنحة سوف يجرى وفق التزام المسئول الفارسى بتنفيذ ما هو مطلوب منه ، وكان رأى كلارندون بأن دفع منحة سنوية أفضل من الاقتراح الآخر الذى يقوم على تخصيص خمس الغرامة ، وبالتالى فقد طلب من طومسون عرض الاقتراح على المسئول الفارسى عن طريق المقيم البريطانى والاحتفاظ بالموضوع سرا عن الحكومة الفارسية (١) .

---

(١) ملفات وزارة الخارجية رقم ٩١٩/٨٤ من طومسون الى كلارندون ١٨٥٣/٧/١٤ (رقم ٦) ومن كلارندون الى طومسون ١٨٥٣/٩/٣٠ (رقم ٤) خصص هذا المبلغ من الاعتماد السنوى ومقداره ١٢,٠٠٠ استرلينى الذى اعتمدته شركة الهند الشرقية لنفقات المفوضية فى طهران.

تقدم كامبل بهذا العرض الى المسئول الفارسى فى اواخر عام ١٨٥٣، ولخيبة أمله رفضه المسئول بحجة ان قبوله لهذا العرض بغير موافقة رؤسائه أو علمهم سوف يعرضه للمساءلة . وقد اقتنع كامبل بهذا الرأى ، ولذلك اقترح على طومسون الاتصال برئيس الوزراء مباشرة وعرض هذا الاقتراح عليه رسميا ، وقد وافق كلارندون على الاقتراح ، وكلف طومسون بعرضه على الصدر الأعظم فى يوليو ١٨٥٤ ، الا ان رئيس الوزراء رفض الاقتراح وأوضح بأن نفقات المسئول مبلغ زهيد جدا ، بحيث انه لا يستحق ان تعرض الحكومة البريطـانية المسـاهمة به ، كما قال رئيس الوزراء اذا تأكد بأن مرتب المسئول لا يفى بحاجته فسوف يأمر بمنح زيادة له . غير أن وعد رئيس الوزراء هذا لم ينفذ على الاطلاق (١) وفى أواخر عام ١٨٥٥ تقدم المسئول بنفسه الى كامبل مستفسرا عن ذلك العرض ، وافاد بأنه مستعد الآن لقبول المبلغ شريطة الا تعرف حكومته به ، وانه على استعداد لتحمل ما قد يترتب على ذلك من مسئولية ، وباحالة الأمر الى كلارندون وافق على تنفيذ الاقتراح ، ما دام المسئول الفارسى يعى ما ينطوى عليه هـذا الأمر من مخاطر ، وفى عام ١٨٥٦ نفذ هذا الاقتراح (٢) .

والسؤال الذى ينبنى على ذلك هو الى اى حد نجحت الاتفاقيـات

---

(١) ملفات وزارة الخارجية من طومسون الى كلارندون ١٨٥٤/٢/١٦ رقم ٣) ، ومن كلارندون الى طومسـون ١٨٥٤/٥/٥ (رقم ٥) ومن طومسون الى كلارندون ١٨٥٤/٧/١٧ (رقم ٧) .

(٢) نفس المصـدر من مورى (الوزير المفوض فى طهـران) الى كلارندون ١٨٥٦/١/٨ (رقم ١) ومن كلارندون الى مورى ١٨٥٦/٢/٢٥ (رقم ١) .

التى عقدت مع فارس لحظر تجارة الرقيق ، اما فى راى كامبل فان هذه الاتفاقيات قد جاءت بنتائج أفضل من الاتفاقيات الاخرى التى عقدت مع دول الخليج ، وقبيل مغادرة كامبل للخليج فى نهاية انتدابه كتب يعلق على هذا الموضوع :

« ربما كان العيب الوحيد بالنسبة لفارس انها كانت آخر دولة تحذو حذو تركيا والدول الاسلامية الأخرى فى منح بريطانيا العظمى الامتيازات الخاصة بمكافحة تجارة الرقيق ، ولكنها اصبحت فى مقدمة الدول فى هذا المضمار من حيث التزامها لهذه الاجراءات ، سواء من حيث الشكل أو من حيث المضمون ، ومما يؤيد ذلك هو تصرفات بعض زعماء الساحل الفارسى خلال الفترة التى اعقبت تطبيق هذا النظام . وخـــلال جولتى الأخيرة لدول الخليج اكد لى وكيل المثلية فى لنجة بأنه لم يقف على حادث واحد يدل على وصول رقيق الى ساحل لنجه خـــــلال الموسم ، كما ان التحريات التى قمت بها فى هذا الصدد لا تحملنى على الارتياب فى صحة هذه المعلومات »(١) .

لقد عرقلت الحرب الفارسية أعمال الرقابة على الساحل الفارسى ، وفى معاهدة باريس التى عقدت فى مارس ١٨٥٧ لانهاء هذه الحرب جددت اتفاقية عام ١٨٥١ (المادة ١٣) ومدت لفترة عشر سنوات أخرى ، اى من أغسطس ١٨٦٢ الى أغسطس ١٨٧٢ ، وتم الاتفاق على سريان مفعول هذه المعاهدة باستمرار ما لم يقرر احد الطرفين فسخها (٢) وفى ٢ مارس

---

(١) نفس المصدر من كامبل الى مورى ١٨٥٥/٦/٢٢ (رقم ٢١٢) مرفق صورة من خطاب مورى الى كلارندون ١٨٥٥/١٠/١٦ (رقم ١) .

(٢) المعاهدات تأليف ايتشيسون ص ٧٧ — ٧٨ .

عقد اتفاق جديد بدلا من تلك المعاهدة ولكن مدته لم تجدد ، وانما تم فى هذا الاتفاق الاستغناء عن المسئول الفارسى الذى يرافق الطرادات فى تعقبها لتجارة الرقيق (١) .

على أن النجاح الذى تحقق على الساحل الفارسى لم يواكبه نجاح مماثل على الساحل العربى بالنسبة لمكافحة تجارة الرقيق وقد أشار كامبل فى معرض تلخيصه لهذه الاجراءات فى عام ١٨٥٥ بأن تنفيذ الاتفاقيات بالنسبة للساحل العمانى كان يرتبط بنوع الاجراءات التى تتخذ بشأنها ، وكانت هذه الاجراءات تتمثل فى تقديم التحذيرات والاحتجاجات المستمرة دون أن تأتى بأى نتيجة (٢) . وفى عام ١٨٥٣ لم تتوفر الا سفينة واحدة من أسطول الخليج لمكافحة تجارة الرقيق ، وقامت هذه السفينة بعمليتين خلال ذلك الموسم أسفرتا عن تحرير ١٥ عبدا ، ثم بعد عام آخر توفرت باخرة أخرى عهد اليها القيام بدوريات ضد تجار الرقيق ، الا أنها لم تنجح فى الاستيلاء على أى سفينة من سفن الخليج ، مما جعل كامبل يقتنع بأن النشاط التجارى فى الرقيق فى عمان وعلى الساحل العربى بوجه عام ، كان ولا يزال فى عام ١٨٥٥ على أشده ، وقد شجع تقرير كامبل فى هذا الخصوص مجلس ادارة شركة الهند الشرقية ، على الايعاز لحكومة بومباى بعقد اتفاقية جديدة مع شيوخ ساحل الهدنة وحاكم البحرين ، بحيث يلتزمون فيها باتخاذ اجراءات أشد ضد اى انتهاك للاتفاقيات المعقودة ، وفى مايو عام ١٨٥٦ حصل الكابتن جونز المقيم البريطانى فى بوشهر على تعهدات جديدة من شيوخ المنطقة تلزمهم بمصادرة

---

(١) نفس المصدر فصل ١٠ ص ٩٥ — ٩٦ .

(٢) ملفات وزارة الخارجية من كامبل الى مورى ١٨٥٥/٦/٢٢ .

سفن الرقيق وتسليمها الى السلطات البريطـــانية ، وبابلاغ السلطات البريطانية عن اى حادث من حوادث تجـــارة الرقيق ، وحجز السفن وربابنتها حتى تصلهم التعليمات اللازمة من المقيم البريطانى فى الخليج(١) وعلى غرار ما سبق لم يطلب من حاكم الكويت الانضمام الى هذه الاتفاقيات، نظرا لأن الكويت لم تكن تشترك بوجه عام فى تجـارة الرقيق ، وما كاد يمر شهران على توقيع الاتفاقيات الجديدة حتى عثر الطراد فوكلان على احدى السفن الشراعية التابعة للكويت وعلى ظهرها عدد من الرقيق وكانت ترفع العلم التركى ، وقد تم احتجازها طبقا لمرسـوم عام ١٨٤٧ ، وكان هذا الحادث هو أول حادث انتهاك للمرسوم التركى ، وقد وصف قائد الطراد فوكلان الأسلوب الذى يتصرف به بحارة مثل هـذه السفن عند مباغتة الطرادات لها فى البحر كالآتى :

« بعد ظهر يوم ٣٠ يوليو ١٨٥٦ عندما كانت سفينتنا تدخل الخليج التقينا باحدى السفن الشراعية فأخذنا نتعقبها ، وقد حاولت السفينة ان تفلت من الطراد وانطلقت بسرعة نحو الشاطىء ، وكانت الرياح فى ذلك الوقت خفيفة ، ولكن الطراد تمكن من الاقتراب من الســـفينة الى مدى قريب ، فاطلقنا عليها خمسة طلقات ولكنها لم تأبه بنا ، وكنا فى ذلك الوقت على بعد ميلين من الساحل فى منطقة تقع بين دبا وخورفكان عند خـط عرض ٣٠/٢٥ شمالا وخط طول ٢٦/٥٦ شرقا وكان الجو هادئا ، وكلفت قاربين بقيادة المساعدين ديكنسون وكوركيت (من الأســـطول الهندى) لتعقب هذه السفينة وما ان انطلق هذان القاربان حتى شاهدت السفينة

---

(١) المعاهدات تأليف اتيشيسون فصل ١٠ ص ١١٧ .

تنزل جميع ركابها فى القوارب وتنطلق نحو الشاطىء ، ورغم ما بذلناه من جهد الا أن القاربين لم يتمكنا من اللحاق بقارب السـفينة الشراعية ، اذ استطاع الاختفاء من خلال الأمواج والوصول الى البر ، وقد عاد القاربان أدراجهما الى الطراد (١) ٠

واخيرا تمكنا من الاستيلاء على السـفينة وسلمت الى السلطات التركية فى البصرة ، الا ان الأمل فى معاقبة اصحاب السفينة كان ضعيفا، لا لأن والى البصرة (٢) ليس له نفوذ على شيخ الكويت ، وانما لأنه لا يريد اغضابه (٣) ٠

---

(١) ملفات وزارة الخارجية من اللفتنانت جابل الى كامبل بوشـهر ١٨٥٦/٨/٢٩ ومرفق صـورة من خطاب كامبـل الى كلارندون بغداد ١٨٥٦/٩/٣٠ (رقم ٢٢) ٠

(٢) مراسلات وزارة الخارجية من كامبـل الى سترادفورد ردكلف (السفير البريطانى فى القسطنطينية ١٨٥٦/٩/٣٠ (رقم ٣٠) ان العلاقة العربية بين الكويت والباب العالى يجب أن تؤخذ فى الاعتبـار ، اذ على الرغم من اعتبار الكويت بلدا تابعا للباب العالى (فان سفنها جميعها تقريبا ترفع العلم التركى) وان سلطة الحـاكم التركى على رعايا الكويت سلطة اسمية ولا يوجد حاكم تركى مقيم على ارض الكويت وان حاكمها لم يكن يدفع زكاة أو عائدا للحكومة التركية ، ورغم ذلك فهو يتلقى كل عـام من الوالى العثمانى فى البصرة حصة من منتوج البلح مقابل تعهده بحماية شـط العرب من اى هجوم بحرى عليه ٠

(٣) نفس المصدر ٠

وقد كان من المشكوك فيه أهمية الاتفاقات الجديدة التى عقدت مع شيوخ الهدنة وحاكم البحرين ، لأنه حتى لو تعهد هؤلاء الحكام بتسليم السفن المخالفة لهذه الاتفاقيات الى السلطات البريطانية ، على الرغم من أن الاتفاقيات لا تتضمن نصا صريحا بهذا المعنى ، الا انه لابد أولا من الحصول على الادلة الكافية على اشتراك تلك السفن فى هذه التجارة ، قبل تقديم أصحابها للمحاكمة (١) . وكان جونز هو الآخر لا يتوقع تعاونا من الشيوخ فى تنفيذ هذه الاجراءات ، وقال بأنه من غير المحتمل أن يقوم هؤلاء الشيوخ باحترام تعهداتهم ، نظرا لما فى ذلك من ضرر وخسارة لهم من الناحية الفعلية ، خصوصا اذا عرفنا أن تجارة الرقيق تشكل موردا لدخلهم ، كما كان جونز من المعارضين للحملة ضد تجارة الرقيق حتى اللحظة الأخيرة ، لأنه كان يعتقد بأنه عمل لا جدوى منه .

« ليس هناك شك بأن اتفاقياتنا واجراءاتنا فيما يتصل بمكافحة تجارة الرقيق قد أساءت الى مركزنا فى هذه الأقطار ، وأن هذه الانعكاسات الضارة تزداد بازدياد النجاح الذى نحققه فى هذا المضمار ، وما لم تتوفر لنا الامكانيات البحرية الكافية لممارسة الرقابة الفعالة فى المنطقة فان هذه المعاهدات لا تساوى الورق الذى كتبت عليه ، كذلك فان الدوريات البحرية لن تنجح فى القضاء على هذه التجارة طالما بقيت زنجبار منبع

---

(١) انظر مرفقات الخطابات السرية الى بومباى مجلد ١٢٦ مرفق للخطاب السرى رقم ٦٢ المؤرخ ١٨٥٦/٨/٢٨ اراء هوارد (نائب الحاكم العام لبومباى) ١٨٥٦/٦/٣٠ .

هذا الشك الذى ينطلق منهـــا كل عام تحت ستار معاهدة خاصـــة مع الحكومة البريطانية » (١) ٠

بالرغم من أن رؤساء جونز فى الهند لم يوافقوه على هـــذه الآراء (وطالبوه بايضاحها) الا أنهم لم يستطيعوا أن يتجاهلوا اهميتهـا ٠ وفى شهر يوليو ١٨٦٢ عندما اجتمع كولان بالسيد ثوينى فى مسقط للتباحث معه فى موضوع التحكيم بشأن النزاع بين مسقط وزنجبار ذكر له السيد ثوينى (٢) بأنه على اقتناع بفشل الاجراءات المعمول بها لاستئصال هـذه التجارة طالما بقيت هـــذه التجارة معترفا بها قانونا فى داخلية افريقيا الشرقية وزنجبار طبقا لمعاهدة ١٨٤٥ ٠

ان طول الســـاحل الافريقى يزيد على ٤٠٠ ميل وهو المنطقة التى تزدهر فيها هذه التجارة ، كما ذكر السيد ثوينى بأن اى اجراءات لمراقبة هذا الساحل تبدو مستحيلة ، ولابد أولا من فسخ الامتيازات الممنوحة لحاكم زنجبار ومطالبته بحظر عملية نقل الرقيق ضمن ممتلكاته ، والعمل على تطبيق الحظر بصرامة على شيوخ الهدنة ورعاياهم لمنعهم من نقـــل الرقيق من افريقيا الى الخليج (٣) ٠ وفى التقرير الذى بعث به كولان فى

---

(١) نفس المصـــدر من جونز الى اندرسون السكرتير لأول لحكومة بومباى ٣/٢٧ و ٢٦ مايو ١٨٥٦ (رقم ٦ الادارة الســـياسية ورقم ٤٤ الادارة السياسية) ٠

(٢) نفس المصدر ٠

(٣) مرفقات لخطابات بومباى السرية مجلد ١٤٣ مرفق للخطـــاب السرى رقم ٣٢ المؤرخ ١٨٦٠/٨/٦ من كولان الى اندرسون ١٨٦٠/٧/٤ (رقم ١٠ الادارة السرية ــ لجنة مسقط وزنجبار) ٠

ختام اعمال لجنة التحكيم الخاصة بالنزاع بين مسقط وزنجبار عن مسقط فانه يرى حظر تجارة الرقيق ضمن اراضى سلطان زنجبار حظرا تاما ، على غرار ما حدث فى سلطنة مسقط بموجب معاهدة ١٨٤٥ . وفى هذه الحالة فلابد من تقديم العون لحاكم زنجبار فى مكافحة هذه التجارة وتعويضه تعويضا مجزيا مقابل القيام بهذه الاجراءات . وحسب تقدير كولان فان عدد العبيد الذين ينقلون من افريقيا الشرقية الى شبه الجزيرة يزيد على ٤٠٠٠ عبد كل عام ، وبالتالى يتعين تخصيص بعض السفن الحربية لمراقبة الشواطىء بدءا من مقديشيو فى الجنوب ، بالاضافة الى باخرة وطرادين لمراقبة المنطقة الساحلية الممتدة من رأس الحد حتى جزيرة مصيرة ، وذلك خلال شهر مارس وشهر يونيو من كل عام وذلك لتفتيش السفن العائدة الى الخليج خلال الموسم (١) .

خلال عام ١٨٦١ جاءت الأحداث فأكدت صحة آراء كل من السيد ثوينى والكابتن جون ، فقد تدفق على زنجبار أعداد هائلة من عرب عمان وساحل الهدنة غالبيتهم من القواسم وأهل صور ، وذلك فى بداية عام ١٨٦١ ، فمنذ وفاة السيد سعيد اخذ نشاط سكان تلك المناطق فى تجارة الرقيق والقرصنة يتصاعد حتى فاق كل ما سبقه من مراحل، وأخذوا فى تهديد أهل زنجبار وارهابهم وسلبهم والاعتداء عليهم واختطاف كل من يستطيعون اختطافه . وقد أظهر السيد ماجد سلطان زنجبار عجزا تاما فى السيطرة على الموقف ، وترك لهؤلاء الرعاع الحبل على الغارب ، خوفا

---

(١) نفس المصدر مجلد ١٤٤ مرفق للخطاب السرى رقم ١٨ المؤرخ ١٨٦١/٥/١١ من كولان الى اندرسون ١٨٦٠/١١/١ (رقم ١٤ الادارة السرية لجنة مسقط وزنجبار) .

منهم ، كما اخذ يغدق عليهم الهدايا والمؤن . وقد كان هـؤلاء العمانيون والقواسم يتظاهرون بأن زيارتهم لزنجبار عام ١٨٦١ هى اخذ اكبر عدد من الرقيق . ففى الماضى كان هؤلاء يتوجهون الى زنجبار للشئون التجارية وكانوا يأخذون بعض الرقيق عند عودتهم طمعا فى زيادة ارباحهم ، أما الآن فلم تعد التجارة العادية تسد حاجتهم ، لقد جاءوا الآن الى زنجبار لممارسة تجارة الرقيق فقط ، مهما كانت الوسائل التى يستخدمونها للحصول على مآربهم ، وعلى امتداد شهور ينـــاير وفبراير ومارس كانت سفن هؤلاء العرب تغادر ميناء زنجبار بأعداد هائلة من الرقيق ، وكان عدد ما تحمله السفينة الواحدة لا يقل عن ١٥٠ الى ٢٠٠ عبد ، ولم يســتطع الكولونيل رجبى الوكيل السياسى البريطانى فى زنجبار أن يفعل شيئـا لوقف هـذه العمليات ، لدرجة ان بعضهم كانوا ينقلون العبيد من أمام مرسى القنصلية البريطانية ، متحدين القنصـل بذلك ، وقد قام هؤلاء العرب بمحـاصرة قنصل الولايات المتحدة فى زنجبار فى منزله ، وطالبوه بفدية ، ولكن تم انقاذه من جانب قوة عسكرية أرسلها سلطان زنجبار لفك الحصار على منزل القنصل ، وقد وصف رجبى حالة هـــذه القبائل بأنهـــا كانت مشاغبة ومتوحشة ، وهم مجموعة من القتلة الجبناء ، وقد ضمن هذا الرأى التقرير الذى بعث به حول تجارة الرقيق فى زنجبار الى حكومته .

ويقدر رجبى عدد الرقيق الذين شحنوا من زنجبار الى مسقط وبقية بلدان الخليج بثلاثة آلاف عبد تقريبا ، كما جلب الآلاف الى موانىء افريقيا الشرقية الداخلية كممباسا ، وكلوه ، وحسب تقديره نقل ما لايقل عن عشرة آلاف عبد الى الشمال قبل نهاية الموسم . ولم تفلح طلباته الى الســيد ماجد بتنفيذ التزامه بالحد من بيع الرقيق وفقـــا للمعاهدة . وكتب الى بومباى معربا عن أسفه لتردد السيد ماجد وعجز جهازه الادارى عن مواجهة

تلك المشكلة ، نظرا ، كما قال ، الى تدهور صحته وانهيار قواه الجسدية والعقلية (١). وقد عاد الأمل الى رجبى عندما وصل الطراد ليرا فى ١٩ مارس الى زنجبار، وعلى الفور انتهز فرصة وصوله وطلب من قائده القيام بتعقب بعض سفن الرقيق التى كانت قد غادرت لتوها ميناء زنجبار . وفى يوم ٣١ مارس عاد الطراد ليرا مصطحبا اربعة سفن محملة بمائة وخمسين عبدا. وقد استمر الطراد ليرا فى دورياته داخل وخارج الميناء فى محاولة للعثور على السفن التى لم تكن قد غادرت زنجبار بعد، وفى ليلة ٤ ابريل استولى الطراد على سفينة من صور تحمل ٥٩ عبدا . وفى الليلة التالية اقلعت من ميناء زنجبار احدى السفن الكبيرة التابعة للقواسم وعلى ظهرها ٩٠ مقاتلا وذلك لمهاجمة القوارب التابعة للطراد ليرا ، وقد تعرض الطراد لسيل من الحجارة القيت على القوارب ، وعندما حاولت هذه القوارب العودة الى الطراد غرق احدها بعد أن قذف فى مرساه ، واخيرا تمكن مجموعة من بحارة الطراد من اقتحام سفن الرقيق ، ولكنهم ارتطموا بجوانب السفينة التى كانت قد تعطبت ، كما أن السفن الأخرى التابعة للقواسم اضطرت الى الانسحاب وعليها بعض الجرحى ، وقد كان العزاء الوحيد لرجال الطراد من ذلك الاشتباك هو عدد القتلى من رجال القواسم الذين قدر عددهم ب ٢٢ قتيلا (٢) .

اضطر السيد ماجد تحت ضغط المعتمد السياسى البريطانى وقائد

---

(١) نفس المصدر مرفق للخطاب السرى رقم ٢١ المؤرخ ١٨٦١/٦/٢١ من رجبى الى اندرسون ١٨٦١/٤/١٨ (رقم ١٨ الادارة السياسية) .

(٢) نفس المصدر من رجبى الى اندرسون ١٨٦١/٤/١٨ (رقم ١٩ الادارة السياسية) .

الطراد الى توجيه انذار الى أصحاب السفن العمانية والقواسم بوجوب مغادرة زنجبار خلال ثلاثة أيام ، والا فانهم سيتحملون عواقب تواجدهم هناك ، غير أن أصحاب السفن قابلوا انذار السلطان بالاستخفاف ، وبدلا من ذلك قامت سفينتان من سفنهم بالاعتداء على قائد الطراد ليرا حينما كان يهم بالنزول الى الشاطيء ، ولكن بحارة القارب ردوا عليهم بالمثل ، وهاجموا احدى السفينتين واستولوا عليها ٠ فى تلك الليلة تجمهر عدد كبير من هؤلاء العرب خارج الميناء واخذوا يطلقون النار على احد قوارب الحراسة ، وقد توجهت بقية القوارب لنجدة قارب القائد ، وكان هذا ما يريده العرب ، اذ من خلال الاشتباكات التى نشبت بين الطرفين استطاعت بقية السفن من التسلل عبر الميناء والانطلاق بحمولتها من الرقيق وتقدر ب ٥٠٠ عبد ، وفى اليوم التالى أقلع اغلبية السفن العربية فى طريقها الى الخليج ، وعلى أية حال فقد تبين أن بعض تلك السفن كان مختبئا فى بعض الخلجان القريبة من الميناء ، ولذلك أمر قائد الطراد ليرا بالهجوم على تلك السفن وتدميرها بعد أن حصل على أمر من السيد ماجد ، وكانت حصيلة الطراد ليرا من السفن اثناء وجوده فى زنجبار ١٦ سفينة دمرت ٠ كما افرج عن ٢٥٠ عبدا كانوا فيها (١) وسرعان ما انضم الطراد ليرا الى الطراد سيدون الذى وصل الى زنجبار من قاعدة الرأس وقام بالاشتراك مع الطراد ليرا بدوريات على الساحل الافريقى فى

---

(١) مرفق للخطابات السرية الى حكومة بومباى مجلد ١٤٤ مرفق للخطاب السرى رقم ٢١ المؤرخ ١٨٦١/٦/٢١ من رجبى الى اندرسون ١٨٦١/٤/١٨ (رقم ١٩ الادارة السياسية) ٠

المناطق الشمالية من ميناء زنجبار ، وذلك فى الفترة الواقعة فى شهر ابريل وبداية شهر مايو ٠ وبنهاية هذه الدوريات استولى الطرادان على ٥٢ سفينة تم تدميرها ، وكان فى احدى هذه السفن ٢٧٣ عبدا ، وقد بعث رجبى بتقرير الى حكومة بومباى فى هذا الصدد ذكر فيه بأن هذه هى المرة الأولى التى تكلف فيها طرادات من الأسطول الملكى للقيام بدوريات تفتيشية لساحل افريقيا الشرقية بحثا عن سفن الرقيق ، كما اشار رجبى فى التقرير بأنه اذا أمكن تخصيص سفينتين مسلحتين للعمل فى ساحل افريقيا الشرقية اثناء موسم الرقيق الذى يقع عادة فيما بين يناير وابريل ، فسوف ننجح فى القضاء على هذه التجارة فى خلال فترة لا تزيد عن عامين ، وبدون أسواق الخليج فان تجارة الرقيق لا يمكن ان تزدهر، نظرا لأن التدهور الحالى فى الأوضاع المعيشية لأهالى زنجبار والمناطق الداخلية منها يرجع الى انتقال تجارة الرقيق من العرب الى الهنود ، وهذا يحرم العرب من شراء ما يريدون من الرقيق بالاعداد التى كانوا يشترونها ، حيث كان عدد الرقيق الذى يجلب من المناطق الداخلية الى زنجبار يصل الى ٢٠ الف عبد سنويا ، يذهب معظمهم الى شبه الجزيرة والخليج ، كما كان يستورد آلاف أخرى من العبيد من موزمبيق البرتغالية، وكان التجار ينقلون هؤلاء العبيد الى الموانى الشمالية من زنجبار ، ومن هناك يأتى العرب لاستلامهم فى فصل الربيع ، ويقدر رجبى عدد الرقيق الذين يتم تصديرهم الى الخليج كل عام بأكثر من ٤ آلاف الى خمسة آلاف عبد ، وهو نفس العدد الذى قدره كولان (١) ٠

---

(١) متفرقات مجلد ٣٨ من رجبى الى اندرسون ١٨٦١/٥/١٤ (رقم ٢٣ الادارة السياسية) ٠

اقرت حكومة بومباى توصيات كل من كولان ورجبى واحالتها الى حكومة لندن للبت فيها ، وتطالب هذه التوصيات بضرورة تدعيم خطوات السيد ماجد سلطان زنجبار ، اذا اريد لتلك الاجراءات النجاح ، وجاء فى التوصيات ايضا ، ـ اننا لا نستطيع ان نتوقع من حاكم مشكوك فى سلطته الشرعية ، ومضطر دائما الى مسايرة رعاياه أن يحارب عملا يستمد الجزء الأكبر من موارده منه ، بينما كل فرد من حاشيته تقريبا يعمل اما سمسارا أو تاجرا للرقيق (١) وقد أضاف السير جورج كلارك الى هذه التوصيات اقتراحا باقناع السيد ماجد بتعديل معاهدة ١٨٤٥ لوضع حد لتجارة الرقيق فيما بين مدينة زنجبار وداخلية أفريقيا الشرقية ، سيما وانه ملتزم بدفع ٤٠ الف ريال سنويا الى سلطنة عمان فى حالة تقسيم السلطنة (٢) والواقع ان اللورد راسل وزير الخارجية البريطانية فى وزارة بالمرستون الثانية كان قد اتخذ قرارا بمطالبة السيد ماجد بتعديل المعاهدة ، الا أنه عارض كولان ورجبى فى رأيهما ، بدفع تعويض الى السيد ماجد لقيامه بهذه الاجراءات ، وقد استند راسل فى هذا الاعتراض على أن تصدير الرقيق من زنجبار هو محظور بالفعل بموجب اتفاق عام ١٨٤٥ ، ولكن بما أن انتهاك نصوص هذه المعاهدة يرجع الى السماح لسلطان زنجبار بالابقاء على ممارسته لهذه التجارة فى داخلية افريقيا ، فانه (أى السيد ماجد) انما يقوم بتنفيذ التزاماته لتلك المعاهدة

---

(١) قرار الحكومة ١٨٦١/٣/٢٨ .

(٢) مكاتبات حكومة الوطن (سرى) مجلد ٥٦ من ميارد (وكيل مساعد وزارة الخارجية) الى بيرنج (وكيل مساعد مكتب الهند) ١٨٦٢/٦/٥ .

فى موافقته على حظر تجارة الرقيق (١) • غير ان السيد ماجد اعترض على هذه التعديلات عندما عرضت عليه وذكر « بأن هذه المناطق لا يمكنها أن تعيش بدون تجارة الرقيق ، وهى لهذه الأسباب تختلف عن البلاد الاخرى فى اوضاعها (٢) وظل السيد ماجد متمسكا بهذا الرأى حتى عندما اجتمع به اللفتنانت كولونيل بليفير الذى خلف رجبى كوكيل سياسى لبريطانيا فى زنجبار ، وقد أوضح السيد ماجد لبليفير بانه سيكون ضربا من الجنون من جانبه لو وافق على هذا الاجراء الذى وصفه بانه سيؤدى بالتأكيد الى تدمير أوضاعه (٣) •

وعلى كل فقد قام السيد ماجد بمحاولة أخرى للقضاء على عمليات تصدير الرقيق ، وكان يهدف منها الى اقناع الحكومة البريطانية بالتوقف عن مطالبته بتعديل المعاهدة . فعندما وصل اهل صور والقواسم الى زنجبار فى بداية موسم عام ١٨٦٢ ، فوجئوا بوجود قرار أصدره السيد ماجد بمنعهم من شراء الرقيق ، ثم فوجئوا اكثر عندما قام السيد ماجد بزج بعضهم فى السجن عندما حاولوا تجاهل قرار السيد ماجد ، ولهذا لجأوا فى العام التالى الى عمليات الخطف ، غير أن السيد ماجد لقنهم درسا قاسيا ، حيث أمر بايداعهم السجن وجلدهم ، بل واعدم البعض منهم عندما حاولوا مقاومة جنود السيد ماجد الذين حضروا للقبض عليهم . وفى عام ١٨٦٤ أصدر السيد ماجد مرسوما يقضى بحظر تداول الرقيق

---

(١) نفس المصدر •

(٢) من السيد ماجد الى رجبى ١٨٦١/٧/٢٥ •

(٣) من بليفير الى حكومة بومباى ١٨٦٣/٥/٢٣ وقد ورد فى كتاب كوبلاند ١٥٧ •

فى البحر فى اى جزء من سلطنته فى الفترة الواقعة بين شهر يناير وشهر مايو من كل عام وعلى أساس هذا القرار اصبحت تجارة الرقيق محظورة (١) وعلى الرغم من ذلك فلم تؤد هذه الاجراءات الى تحقيق الهدف منهـا بصورة فعالة ، نظرا لعدم وجود دوريات مسلحة من جانب سفن الأسطول خلال مواسم الرقيق ، وبالتالى لم يكن من المتوقع ان تحقق تلك الاجراءات انخفاضا ملموسا فى حجم تجارة الرقيق المتجهة الى الشمال ٠

لقد فشلت الاتصالاتالتى اجريت مع السيد ماجد لحظر تجارة الرقيق فى البحر فى المناطق الخاضعة له ، وكان هذا الفشل دليلا واضـحا لما ذهب اليه رجبى وغيره من المسئولين البريطانيين ، وهو ان اية جهود لوقف هذا النشاط فى الخليج لا جدوى منها ، وان الحل الأمثل هو تسديد الضربات اليه فى عقر داره ، وقال رجبى أيضا « بأن اية اجراءات لوقف تجارة الرقيق فى الخليج والساحل العربى يجب ان تتخذ فى المنـاطق الساحلية من افريقيا ٠٠ وفى اعتقادى أن الطرادات البريطانية لم تستطع الاستيلاء ولا على واحـد فى المائة من الرقيق الذى ينقل سـنويا الى الخليج (٢) ومنذ بداية الستينات فى القرن التاسع عشر كان كل ما يمكن الحصول عليه من مكافحة تجارة الرقيق يعمـل فى المناطق الواقعة بين

---

(١) كوبلاند « استعمار افريقيا الشرقية » ص ١٥٧ — ١٥٨ ٠

(٢) من التقارير السرية الى بومباى مجلد ٩ (١٨٦٧ محضر ملفيل مساعد الوكيل لمكتظ الهند) وقد استشهد فيه بآراء رجبى (تقرير مايو — يونيو ١٨٦٧) غير ان هذا المحضر لا يحمل توقيع ملفيل ولا تاريخ اعداده، ولكن الخط هو خط ملفيل ، وقد ارفق بمسودة تقرير رقم ٣٣ المؤرخ ١٨٦٧/٦/٧ ٠

راس الحد وزنجبار ، بل كانت هذه السفن تعمل بوجه خاص بين راس الحد وراس مدركه (على الساحل الجنوبى من شبه الجزيرة) ، وفيما بين ممباسا وزنجبار ، ولم يكن يتيسر للطرادات العمل فى خليج عمـــان الا فى مناسبات محدودة ، كما لم يؤد الأمر الى تحسين هذه العمليات حتى بعد اعادة توزيع مواقع الطرادات ، فقد بقيت المشاكل كما هى ، وكان اخطرها النقص فى عدد الطرادات التى يمكنها العمل فى السواحل العربية مما ادى الى سوء الأوضاع كنتيجة لحل الأسطول الهندى فى عام ١٨٦٢ ، وتردد الاميرالية فى تخصيص سفن كافية للقيام بالمهمة التى كانت تقوم بها سابقا بحرية الهند (١) وقد اضيف الى المشكلة عنصر جديد عرقل اعمال طرادات البحرية ، ونعنى به صدور الأمر الذى يلزم قائد كل طراد بعد استيلائه على أية سفينة من سفن الرقيق بالمثول امام محكمة بومبـاى على أساس ان وجود القائد هناك يمنعه من التأثير على ضباطه اثناء اداء شـهادته ، وكنتيجة لهذه الأوامر وما كانت تنطوى عمليه من مصاعب واحتمال قطع راتب القائد ، كان قواد الطرادات يترددون كثيرا فى الاستيلاء على اية سفينة (٢) كما كانت هناك مشكلة اخرى وهى بعد المسافات التى يتعين على قائد الطراد ان يقطعها لتسيلم تجار الرقيق للسلطات القضائية ، وقبـل عام ١٨٦٦ كانت اقرب محكمة مختصة لهذه المحاكمات ، هى محكمة عدن ومحكمة بومباى ومحكمة الراس • وخلال ذلك العام منح القنصل البريطانى

---

(١) انظر ص ٥٦٤ — ٥٦٥ من الكتاب وكذلك ص ٦٦١ — ٦٦٣ •

(٢) من التقارير السياسية الى بومباى مجلد • (١٨٦٧) محضر ملفيل (مايو — يونيو ١٨٦٧) وكولومب — القبض على الرقيق فى المحيط الهندى ص ٩٥ •

فى زنجبار صلاحيات لمحاكمة تجار الرقيق الذى يتم القاء القبض عليهم فى ممتلكات سلطان زنجبار ، ثم وسعت تلك الصلاحيات لتشـــمل كل تجار الرقيق ، غير ان المسافات بقيت سببا للمتاعب ، كما اضيفت اليهـا المتاعب التى تعترض الطرادات وهى فى طريقهـا الى الموانىء المختلفة ، ولهذه الأسباب اخذ ضباط الأسطول فى تدمير السفن التى يستولون عليها وذلك بموجب احدى المواد الواردة فى المرسوم ، غير أن التعليمات لم تكن تتضمن نصا بشأن الطريقة التى يتصرف بها ضباط الأسطول فى شـــأن بحارة السفن المصادرة ، وكانت التعليمات تقضى بارسال البحارة و ربابنة السفن الى المنطقة التى تتم فيها محاكمتهم ، غير انه لم تكن لدى هؤلاء الضباط صلاحيات قضائية لمحاكمة بحارة السفن المصادرة ، وبالتالى فقد كان هؤلاء الضباط يطلقون سراح هؤلاء البحـــارة ، اذا ما قرروا تدمير السفن . وفى عام ١٨٧١ صدرت تعليمات جديدة الغيت بموجبها هـــذه التعليمات ، وكلف الضباط بارسال السفن والبحارة الى المحاكم المختصة، كما حذروا من العمل بالمادة التى تخولهم حرية التصرف فى السفن ، ورغم ذلك فان التعليمات الجديدة لم تعالج الخطأ فى التعليمات السابقة التى لم تكن تساعد ضباط السفن على ادانة تجار الرقيق العرب . وتنص المادة التى تحدد نوعية السفينة طبقا للتجارب السابقة على أنه يتعين التثبت من ان السفينة تحمل رقيقا بالفعل قبل توجيه الاتهام اليها بحمل الرقيق. وينبنى هذا الاثبات على اساس وجـــود « مجموعة من الرقيق مكدسين ومقيدين فى السفينة » أو أى دليل آخر يثبت أن السفينة تمارس تجارة الرقيق . ولما كان العرب نادرا ما يحصلون على العبيد من السفن نفســها او يخفونهم داخل السفن ، الا اذا اضطروا الى ذلك بسبب تعقب احـــد الطرادات لهم فان هذه الفقرة فى التعليمات لا لزوم لها على الاطلاق ، ثم اذا كانت السفينة لا تحمل الا عددا قليلا من العبيد ، فليس من المفروض

ان يخشى الربان من أى تدخل (١) .

فى ربيع عام ١٨٦٩ شنت طرادات الأسطول البريطانى أولى حملاتها الواسعة على تجارة الرقيق العربية والافريقية ، وفى العام السابق لهذه الحملة تدفق على زنجبار أعداد كبيرة من عرب الشمال لم يسبق لهم مثيل، وبمجرد وصولهم اخذوا يعملون فى السلب والنهب وخطف الرقيق وارهاب السلطان ، وقد تدفقت هذه الجحافل على زنجبار بسبب الاضطرابات السياسية التى تفجرت فى عمان للتنافس على الحكم بين السيد عزام بن قيس والسيد سالم بن ثوينى الذى استولى على الحكم فى عام ١٨٦٦ بعد اغتياله لوالده السيد ثوينى . وقد رافق هذا الصراع موجة تصاعدية من الشعور الدينى ، وعلى الأخص بين المناصرين (المطاوعة) أو من رجال الدين من القبائل الاباضية ، الذين كانوا يرون فى حركتهم المناهضة للسلطان حربا مقدسة ضد حكم هذه الأسرة ، وقد انصب غضبهم على السيد ماجد سلطان زنجبار بصورة اشد ، خصوصا وان هذه القبائل كان لديها من الأسباب التى تبرر لها شن حملات عنيفة من السب والتجريح السيد ماجد وتحريض القبائل على مهاجمة زنجبار (٢) .

---

(١) القبض على الرقيق فى المحيط الهندى « اعداد كولومب » ص ٧١ - ٧٧ و ٤٥٣ .

(٢) انظر كتاب كوبلاند « استعمار افريقيا الشرقية » لدور المطاوعة فى اضطرابات زنجبار ص ٨٩ - ٩٠ .

وازاء هذه الأحداث اوعزت سلطات الهند الى القائد العام للأسطول الملكى فى الهند الصينية ، بايفاد كل سفينة يستطيع الاستغناء عنها الى منطقة الجنوب العربى وافريقيا الشرقية ، وذلك خلال موسم تجارة الرقيق لعام ١٨٦٩ ، كمحاولة لمنع القبائل العربية من تكرار هذا النشاط واحباط محاولتهم لخطف الرقيق بالجملة من افريقيا ، كما كانوا يفعلون سابقا . وبناء على ذلك فقد قام القائد العام بايفاد خمس سفن اتخذت مواقعهما فى المناطق الواقعة فى طريق عودة السفن من افريقيا ، وكانت خطتهم تهدف كما شرحها قائد الطراد « درياد » الى تغطية الشواطىء الشمالية للبحر العربى (١) وقامت احدى هذه السفن من جزر سيشل متجهة الى الساحل الافريقي عند راس اسود ، ومنها ابحرت تدريجيا الى راس الغضروفى ، كما توجه طراد آخر الى منطقة راس حافون ، كما اتجه طراد ثالث الى ساحل المكلا ، اما الطراد الرابع فقد اخذ يسير عبر الخط الساحلى ابتداء من راس الحد ، حتى راس فرتك ، ومنه الى مضيق باب المندب ، اما الطراد الخامس درياد فقد اتجه الى جزر كوريا موريا .

كانت العملية التى قام بها الطراد درياد تعتبر نموذجية بالنسبة لأعمال الدوريات فى البحر ، فقد قامت بجولة على امتداد راس الحد بداية من خليج عمان ، واستطاعت خلالها اعتراض عدد من السفن القادمة من المكلا وعدن فى طريقها الى الخليج وفى يوم ٢٥ ابريل ابحر الطراد الى راس مدركه لان القائد كولومب اعتقد بأن ذلك الموقع هو انسب نقطة للتربص للسفن القادمة لانه يقع ضمن ١٥ ميلا من جزيرة سوقطرة ، وفى اواخر

---

(١) القبض على الرقيق فى المحيط الهندى ص ١٨٥ .

الشهر نجح الطراد فى الاستيلاء على سفينتين من سفن الرقيق فى كل منهما صبى عبد اشترياهما من زنجبار ، وبعد ايام قليلة ظهرت سفينة اخرى محملة بالرقيق ، وقد تعقبتها قوارب الطراد ، الا انها تمكنت من الوصول الى الشاطىء قبل اللحاق بها ، غير انه تم القبض على غالبية الرقيق التى كانت تحمله بينما لاذ بحارتها بالفرار ، واثناء تعقب هـذه السفينة ظهرت اخرى ، ولكن هى الأخرى اخذت تجرى نحو الشـــاطىء بمجرد أن لمحت الطراد ، وقد تمكن بحارة السفينة من سحبها الى الشط واخفاء الرقيق قبل وصول رجال الطراد الى مكانها ، وقد تم انقـــاذ ٥٨ بحارا من السفينة الأولى ، وقد توفى اثنان من بحارة الطراد اثنـاء عملية الهجوم على تلك السفن . وبعد خمسة عشر يوما غادر ترياد راس مدركة واخذ يبحر فى النهار ويتوقف فى الليل ، وفى يوم ١٨ مايو شاهد سفينة شراعية كبيرة وتمكن من الاستيلاء عليها بعد اطلاق بعض الاعيرة النارية عليها ، وكانت تحمل ١١٣ عبدا ، وفى يوم ٢٨ مايو وصل الطراد الى عدن فى نهاية جولته (١) .

من خـــلال تلك العمليات تمكنت الطرادات من تدمير ١٣ سفينة والافراج عن ٩٦٧ عبدا ، وفى عام ١٨٧٠ اى بعد عام واحد ، تم اعتراض ٤٠٠ سفينة وتفتيشها خلال رحلتها الى سواحل افريقيا والخليج ، وقد قدم للمحاكمة ١١ تاجرا من تجار الرقيق ، وافرج عن ١٠٠٠ عبد تقريبا ، غير أن المراقبين لتلك العمليات يعتقدون بأن هذه الأرقام لا تمثل الا عشر تجارة الرقيق السنوية ، وكان فى رايهم ان نحو ٣٧ الف عبد قد افلتوا من الدوريات البحرية خلال الفترة الواقعة بين ١٨٦٧ و ١٨٦٩ ولم يقبض

---

(١) القبض على الرقيق فى المحيط الهندى، كولومب ص ١٨٥ — ٢٦٠ .

الا على ٢٦٤٥ عبدا تم الافراج عنهم (١) . غير أن هذه الأرقام تثير التساؤل الى حد ما ، اذ مما لاشك فيه ان السفن الـ ٤٠٠ التى جرى تفتيشها عام ١٨٧٠ انما تمثل القسم الأكبر من السفن التى تعمل بين الخليج وشرق افريقيا والبحر الأحمر كل عام ، وحتى اذا افترضنا ان التفتيش قد شمل اكثرية تلك السفن ، فان ذلك يدلنا على أن القسم الأكبر من تلك السفن قد تم تفتيشها بالفعل ، واذا كانت هناك سفن قد افلتت من المطاردة ، فان ذلك يعود الى انها قد ابحرت قبل ان تبدأ الطرادات مهمتها ، ومع ذلك فلا يبدو من المحتمل أن تكون هذه السفن قد نقلت ال ٩٠٠٠ عبد الآخرين، كما انه لا يجوز ان نتصور انها نجحت فى الافلات من الدوريات البحرية باستخدام طرق منتظمة ، كما كان يفعل تجار الرقيق فى المحيط الأطلسى. وعلى العموم فان الملاحين العرب يفضلون السير قريبا من الشواطىء ، وان هذه السفن لا تحمل أكثر من مائة عبد فى كل سفينة ، بحيث يمكن لكل مائة سفينة كبيرة ان تنقل معظم الرقيق من افريقيا الى الخليج كل عام .

هـذا على الأقل هو رأى الكابتن كولومب الذى أفاد بعد دراسته للمعلومات التى تم جمعها بأن المعدل السنوى للرقيق المصدر من افريقيا هو عشرة آلاف عبد ، وقد ايد هذا الراى المعتمد السياسى البريطانى فى

---

(١) « استعمار افريقيا الشرقية » كوبلاند ص ١٦٤ وقد استشهد فى ذلك بتوجيهات وآراء اللجنة الخاصة حول تجارة الرقيق الأفريقية سنة ١٨٧١ بما فى ذلك اقوال الكومندور السير ليوبولد هيث الذى تولى قيادة وحدة الطرادات فى عامى ١٨٦٩ و ١٨٧٠ .

مسقط فى عام ١٨٦٦ وهو اللفتنانت كولونيل هربرت « ديسبراو » الذى يقدر عدد الرقيق الذى يصل كل عام الى منطقة الخليج بـ ١٣ الف عبد منها ٤ آلاف عبد يتوجهون الى راس الحد وصور ونحو ٣٠٠٠ او ٤٠٠٠ عبدا الى مسقط (١) ومن المحتمل ان يكون جزء من العدد الكلى للرقيق الذى يصل الى الخليج — اى خمس من الرقيق الأحباش — وبالتالى فقد تصل نسبة الرقيق الذى يصل من افريقيا الى عشرة آلاف واحد عشر الف عبد سنويا . وقد توصلت الى هذه النتيجة اللجنة الخاصة التى امر وزير الخارجية البريطانية بتشكيلها لدراسة تجارة الرقيق الافريقية ، واعتمدت على المعلومات الواردة فى الكشوف الجمركية فى كلوا ، ففيما بين عام ١٨٦٢ — ١٨٦٣ و ١٨٦٦ و ١٨٦٧ تم تصدير ٩٧٫٢٠٣ من الرقيق من كلوا منهم ٦٧٫٧٠٣ صدروا الى زنجبار و ٢٠٫٥٠٠ الى الجزيرة الخضراء وغيرها من المناطق . من هذا الرقم السنوى وهو ٢٠٫٠٠٠ تقريبا كان يتم تصدير ٩٠٠٠ عبد بطرق غير مشروعة الى عمان كل عام من زنجبار ونحو ٣٠٠٠ من يبميا ، كما كان يصدر نحو ٢٠٠٠ الى ٣٠٠٠ عبد من مناطق أخرى على الساحل الافريقى الى شبه الجزيرة والخليج ، وبذا يتراوح المجموع السنوى لتجارة الرقيق من ١٠٫٠٠٠ الى ١١٫٠٠٠ (٢) ولا يزيد ما كان يستولى عليه الأسطول البريطانى من هذا العدد على

---

(١) القبض على الرقيق فى المحيط الهندى ص ٤٧ — ٥١ .

(٢) وثائق وبيانات ١٨٧٠ مجلد ١١ ص ٢٠٩ « تجارة الرقيق فى افريقيا الشرقية » تقرير موجه الى الارل اوف كلارندون من جانب اللجنة — وزارة الخارجية ٢٤/١/١٨٧٠ .

٥٠٠ الى ٦٠٠ عبد (١) ٠

نخلص من كل هذا الى ان الدوريات البحرية الواسعة النطاق قد فشلت هى الأخرى فى الحد من تجارة الرقيق وكان لهذا الفشل أسباب أخرى غير التى ذكرناها آنفا ، وحتى ذلك الوقت لم تكن السلطات المعنية تعرف أى شىء عن تحركات السفن العربية وعددها ومتى كانت تغادر شواطىء الخليج فى رحلاتها السنوية ، وما نوع السلع التى كانت تحملها واين كانت تتجه ، وما نوع السلع التى كانت تعود بها الى مواطنها وأوقات عودتها الى الخليج ٠ وفى الواقع ان الطرادات تواجه صعوبات كثيرة بالمقارنة الى السفن الشراعية ، فعندما تكون حالة الجو ملائمة تستطيع السفينة الشراعية ان تسبق الطراد الذى يتعقبها ، وصحيح ان الطراد قد يسبق السفينة الشرعية اذا كانت حالة البحر هادئة ، ثم تحرك الطراد يعتمد على مخزون الفحم الذى يحتفظ به ، والموانىء الوحيدة التى كانت تزود الطرادات بالوقود فى ذلك الوقت هى عدن وبومباى ، ثم اضيفت اليهما مسقط وزنجبار ، فلو قامت الطرادات باستهلاك كميات كبيرة من الفحم فسوف لا يبقى لديها شىء منه من مواصلة اعمال الدورية ، كما ان ضرورة الاحتفاظ باحتياطى من الفحم ريثما يتمكن الطراد من الوصول الى اقرب ميناء للتزود منه يضيف صعوبات أخرى على استهلاك الفحم ٠

---

(١) يقول تقرير ١٨٧٠ أن عدد الرقيق الذى يتم الاستيلاء عليه سنويا هو ٧٠٠ ــ ٨٠٠ عبد ، غير أن هذا الرقم هو نتيجة إضافة ٩٦٧ عبدا تم تحريرهم خلال حملة ١٨٦٩ وقد كان عدد الرقيق المحررين الذين وصلوا الى بومباى فيما بين سبتمبر ١٨٦٥ ومارس ١٨٦٩ اى قبل الحملة هو ٥٤٩ عبدا او ١٥٧ عبدا كل عام وفى عام ١٨٦٩ وحده أى بعد الحملة وصل الى بومباى ٧٠٠ عبد ٠

وكان أيضا يؤخذ فى الاعتبار توفير الظروف التى تحمى صحة البحارة وراحتهم أثناء وجودهم فى الطرادات نظرا لأن البقاء فى مناطق الساحل العربى خلال شهرى مايو ويونيو أمر فى غاية المشقة وعلى الأخص بالنسبة للأوربيين ، وفى هذه الفترة تكون الشمس فى اقصى درجات حرارتها فتلهب المنطقة باشعتها المحرقة بينما يضيف الهواء الساخن والمشبع بالرطوبة العالية مزيدا من العناء والمتاعب للبحارة ، كما ن البحر فى هذه الفترة يغلى بالحرارة الشديدة · وكان الطعام الذى يقدم للبحارة جافا ويتكون من القديد والبسكويت الجاف مع عدم وجود خضار و فواكه ، كما ن ماء الشرب الموجود بالخزانات كان ساخنا ومر الطعم ، وهكذا تغدو الحياة داخل الطراد جحيما لا يطاق ، وكان المتنفس الوحيد للبحارة هو عندما يطلب منهم العمل ضد بعض السفن التى يلتقون بها ، رغم أن مثل هذه العمليات تنتهى أحيانا بخسارة فى الأرواح ، كما أن المكافآت التى تدفع لرجال الطراد على الأعمال التى يقومون بها لم تكن فى الحقيقة مكافأة مغرية او مشجعة ، وقد ذكر الكابتن كولومب فى عام ١٨٧١ بأن غالبية ربابنة الطرادات يشاركوننى فى الاعتقاد بأن قيمة المكافأة التى تدفع لهم نظير الجهود التى يبذلونها فى مكافحة تجارة الرقيق لا تشجع ضباط الأسطول على المجازفة بحياتهم فى سبيل مثل هذه العمليات المفوتة (١) وبالتالى فقد كانت تلك العمليات فى مجموعها فشلة وعديمة الجدوى ·

تعتبر الفترة من عام ١٨٦٨ الى ١٨٧٣ المرحلة الحاسمة فى تاريخ الحملة البريطانية ضد تجارة الرقيق نظرا لأن هذه المسالة كانت مرتبطة

(١) استعمار افريقيا الشرقية ص ١٦٣ ·

أوثق الارتباط بالسياسات الداخلية والخارجية لسلطنة عمان ، كما ترتبط بالسياسة البريطانية كلها فى شبه الجزيرة والخليج ، ومن هنا لا يمكن أن نناقش هذه القضية بمعزل عن تلك الأحداث . وعلى كل حال فسوف نقوم بمحاولة لمعالجة هذا الموضوع ، وان كان هذا سوف يضطرنا الى التكرار لكى نتمكن من الوصول الى نهاية الشوط فى المحاولات البريطانية لمكافحة تجارة الرقيق خلال العقود الوسطى من القرن التاسع عشر .

فى صميم هذه القضية يكمن موضوع المعونة التى التزمت بها حكومة زنجبار لمسقط على اساس حكم كاننج ومقدارها ٤٠ الف ريال سنويا تدفعها زنجبار مقابل استقلالها عن مسقط ، وقد ظل السيد ماجد حاكم زنجبار فى جمع الاتصالات التى جرت معه فى اعقاب عام ١٨٦١ يتذرع بأنه مرغم على الابقاء على هذه التجارة حتى يتمكن من دفع تلك المعونة وان اعفاءه من هذا الالتزام المالى ربما يمكنه من تقديم بعض التنازلات فى مجال مكافحة تجارة الرقيق ، غير أن سلطات الحكومة الهندية كان لها اعتراضات على هذا القول : الاعتراض الأول ، هو انه اذا لم يحصل سلطان مسقط على المعونة فقد يعود الى شن الحملات اليائسة على مناطق الخليج ، لكى يضمن لنفسه سد العجز المالى ، أما الاعتراض الثانى فهو أن اعفاء زنجبار من هذا الالتزام سوف يؤدى الى بطلان معاهدة ١٨٦١ ، ويعطى مسقط الفرصة لاعادة الأوضاع الى ما كانت عليه قبل تلك الفترة . وقد اوقف السيد ماجد دفع هذه المعونة على أثر اغتيال السيد سالم لوالده السيد ثوينى عام ١٨٦٦ ، كما أن الاطاحة بالسيد سالم بعد انقضاء عامين من جانب السيد عزان بن قيس قد دعمت هى الأخرى مركز السيد ماجد ، فلهذا

أوفد الى لندن في عام ١٨٦٨ يطلب اعفـــاءه من دفع هـــذه المعونة الى مسقط (١) ٠

بدأت المناقشات بين وزارة الخارجية البريطانية حول تجارة الرقيق في صيف عام ١٨٦٨ ٠ ومنذ البداية ظهرت خلافات اساسية فى تنـــاول الطرفين لهذا الموضوع ، ثم اتسعت هـــذه الخلافات بعد عودة كلارندون لوزارة الخارجية فى الوزارة الأولى التى شكلها جلادستون ، وكان اهتمام وزارة الخارجية منصبا على تجارة الرقيق فقط ، ومن هنـــا كان تأييدها لاعفاء السيد ماجد من دفع المعونة السنوية ، رغبة فى تشجيعه على تقديم التنازلات التى كانت تطالبه به بريطانيا ، غير ان مكتب شئون الهند كان له موقف آخر ، وبمعرفته بالعوامل التى تتحكم فى العـــلاقة بين مســـقط وزنجبار ، فقد كان يعارض اى خطوة تهدف الى التراجع عن حكم كاننج ، وقد لخص هذا الموقف الســـير جون كيه ، سكرتير الادارة الســـياسية والسرية للمكتب ، الذى قال بأنه اذا كانت الخارجية البريطانية ترغب فى استخدام الجانب المالى لاقناع السيد ماجد بالموافقة على ما هو مطلوب منه، يتعين عليها أن تتولى دفع هـــذه المعونة من عندها لمسقط ، وليس على حساب الاتفاق الذى تقررت هذه المعونة بموجبه ، وبعبارة أخرى كما قال سكرتير مكتب الهند بانه يتعين على وزارة الخارجية أن تقرر ما اذا كانت ستنقض أو لا تنقض قرار ١٨٦٢ بعدم دفع اى مبلغ للسيد ماجد مقـــابل حظره لتجارة الرقيق ٠ فاذا كانت عازمة على نقض القرار فيتعين عليها ان

---

(١) نوقشت المبادىء المتصلة بتأثير هذه التغيرات فى تولى مقـــاليد الحكم بالنسبة للالتزام بدفع المعونة ، وما دار حولها من جدل فى الفصل ١٤ ٠

نطلب من الخزانة البريطانية دفع هذا المبلغ ، نظرا لأن حظر تجارة الرقيق موضوع يخص السياسية الامبرالية وليس السياسة الهندية ، وبالتالى فان قيمة هذه المعونة يجب أن تتحملها الخزانة المركزية ، والا اصبحت عبئا على موارد الهند (١) ، ومن بين الثلاثة أعضاء الذين يؤلفون مجلس الحكم فى الهند والأكثر اهتماما بشئون مسقط وزنجبار ، السير جورج كلارك حاكم بومباى السابق ، والكابتن وليم ايست ويك ، والسير بارتل فرير الذى كان أيضا حاكما سابقا لبومباى ، وكان كل من كلارك وايست ويك يؤيدان رأى كيه ، وان كان الثانى يرى بأن المبلغ المقترح تخصيصه للسيد ماجد وقدره عشرة آلاف جنيه استرلينى كل عام يجب أن يتم دفعه مناصفة من جانب الحكومة الامبرالية وحكومة الهند (٢) . أما فرير فكان له رأى آخر ، وهو أن تلتزم حكومة الهند بدفع معونة زنجبار ، وأن تدفعها مباشرة لحكومة مسقط ، بل انه اضاف الى ذلك اقتراحا آخر ، وهو أن تتعهد الحكومة المذكورة بدفع معونة اضافية الى السيد ماجد ، للتخفيف عليه من الأعباء الاقتصادية التى سوف تترتب على قيامه بحظر تجارة الرقيق ، على أن تتولى الخزانتان الامبرالية والهندية دفع المعونة الاضافية (٣) .

فى شهر نوفمبر ١٨٦٨ وصل مبعوث السيد ماجد الى لندن وبعد

---

(١) مكاتبات الوطن (سرى) مجلد ٦٨ محضر من اعداد كيه ١٨٦٨/٧/١ .

(٢) نفس المصدر محضر من اعداد السير كلارك ٧/١٧ ومحضر من اعداد استوك ١٨٦٨/٧/١٣ .

(٣) نفس المصدر محضر من اعداد فرير ١٨٦٨/٧/١٥ .

شهر من وصوله سلمه كلارندون رد الحكومة البريطانية على طلب سلطان زنجبار باعفائه من دفع المعونة المالية الى مسقط ، وجاء فى هذا الرد : بأن حكومة صاحب الجـــلالة ترغب رغبة اكيدة فى الاستجابة لطلب سموكم طالما كان هذا لا يتعارض مع الالتزامات التى سبق أن ارتبطت بها فى هذا الخصوص (١) • والواقع أن كلارندون كان على وشك أن يتخذ قرارا ، ان لم يكن قد اتخذه بالفعل حتى ذلك الوقت ، وهو انه اذا كان الغـــاء حكم كانبنج سيؤدى الى وقف تجارة الرقيق فى كل من زنجبار والمنطقة الداخلية منها فأنه لا يمانع فى ذلك » وعلى اية حال فلابد اولا من جس نبض حكومة الهند • وكان كلارندون قدنجح تقريبا فى اقناع ديوك اوف ارجيل وزيـــر الدولة بهذا الراى ، وفى أول يناير عام ١٨٦٩ بعث ارجيل برسالة الى الحاكم العام فى الهند ارل اوف مايو ، والى السير وليم سيمور فتز جرالد حاكم بومباى يقترح فيها انه بالنظر الى التغيرات التى طرات على أوضاع الحكم فى مسقط فانه يجوز اعتبار دفع المعونة من زنجبار الى مسقط غير ملزمة، ولكن اذا راى الحاكم العام خلاف ذلك فربما يهمه ان يتصور المكاسب التى سوف تتحقق لنا ، وبالأخص فيما يتعلق بتجـــارة الرقيق اذا ما وافقت الحكومة البريطانية على الالتزام بدفع المعونة وفرضها على خزانة حكومة الهند (٢) •

---

(١) مكاتبات حكومة الوطن (سرى) مجلد ٦٢ خطاب من كلارندون الى السيد ماجد ١٨٦٨/١٢/١٥ •

(٢) من التقارير السرية الى بومباى مجلد ١٠ (١٨٦٩) من وزيـــر الدولة الى حاكم بومباى ومرفق معه صورة من خطـــاب وزير الدولة الى الحاكم العام فى الهند ١٨٦٩/١/٦ وقد نوقشت تحليلات ارجيل فى هذا الموضوع بتفصيل اكثر فى الكتاب •

كانت ردود الفعل من جانب مايو وفيتزجرالد لمقترحات ارجيل عنيفة، وقد ذكرا فى ردهما بانه لم يحدث ما يستدعى الى نقد حكم كاننج وان كرامة الحكومة البريطانية وسلوكها يستدعيان الاستمرار فى دفع المعونة لمسقط ، واذا كان لابد من دفع المعونة من أجل القضاء على تجارة الرقيق فان هـذه المعونة لابد أن تخرج من خزانة الحـكومة المركزية (١) وقال ايضـا ان كلارندون الذى عجز اكثر من مرة خلال عامى ١٨٦٩ و ١٨٧٠ عن أدراك الأخطار التى تحيك بالمصالح البريطانية فى الخليج ، واخذ فى اخضـاع تلك المصـالح لسياسته الشرقية لن يأبه باعتراض حـكومة الهند عـلى موقفه ، وانما ظل متشبثا بخطته لربط معونة زنجبار بشرط الغاء تجارة الرقيق الافريقية ، كما ان تجاهله لحكم كاننج باعتباره وسيلة لتأكيد حق حكومة مسقط فى هذه المعونة جعـله يقترح على ارجيـل انتهاز فرصـة قيام عزان باغتصاب السلطة فى مسقط لفسخ حكم كاننج وابلاغ السـيد ماجد بانه لم يعد مسئولا عن دفع المعونة بعد ان تولى عزان بن قيس الحكم فى مسقط بشرط أن يوافق السيد ماجد على تقديم التنازلات التى طلبتها

---

(١) المكاتبات السرية والمرفقات لحكومة الهند مجلد (١) من جون سكرتير حكومة بومباى الى سيتون كار (سكرتير الادارة الخارجية لحكومة الهند) ١٨٦٩/٣/١٠ (رقم ٨٦ الادارة السياسية ومرفق صورة منه لخطـاب الحاكم العام الى وزير الدولة ١٨٦٩/٣/٢٠ (رقم ١٠٠ الادارة الخارجية سياسى) ٠

منه الحكومة البريطانية بشأن تجارة الرقيق (١) كما أن كيه اعتبر مقترحات كلارندون خاطئة من جميع الوجوه ، وقد كتب الى ارجيل برايه هــذا ، الا أن ارجيل استخف برأى كيه ، واوعز الى مايو فى ٣٠ يوليو بابلاغ السيد ماجد مضمون تلك الرسالة (٢) ٠

فى شهر فبراير من العام التالى بعث مايو برده حول الموضــوع وذكر فيه بأنه لا ينفذ ما طلب منه ريثما يبت ارجيل فى النقاط الأخرى المتصلة بالمعونة كما اشار بأنه سيكون من السذاجة ان نتصور أن اعفـــاء حاكم زنجبار من دفع المعونة السنوية قد يكون له اثر ملموس فى تصفية تجارة الرقيق (٣) ٠ لم ينتظر كلارندون وصول رد مايو على اقتراحه ، وانما سارع بتشـــكيل لجنة فى اواخر عام ١٨٦٩ تضم ممثلين عن وزارة الخـــارجية البريطانية ، ومكتب شـــئون الهند ، والامبرالية البريطـــانية ، ووزارة المستعمرات للبحث فى نجع الوسائل للقضاء على تجارة الرقيق الافريقية ، وتقديم تقرير عنها ، وفى شهر يناير ١٨٧٠ قدمت اللجنة المشار اليهـــا

---

(١) مكاتبات حكومة الوطن (سرى) من اوتوى (وكيل الخـــارجية الى ماريفيل سكرتير مكتب شئون الهند ١٨٦٩/٥/٢٩ ومن رايس (وكيل الخارجية) الى ماريفيل ١٨٦٩/٧/١٩ ٠

(٢) من الرسائل السرية الى حكومة الهند مجلد (١) مسودة الى الحاكم العام ١٨٦٩/٧/٣٠ وص ٦٩٤ — ٦٩٥ من الكتاب ٠

(٣) انظر نفس المصدر مجلد ٦ من الحـــاكم العام الى وزير الدولة ١٨٧٠/٢/٢٢ (رقم ١٧ الادارة الخارجية سرى) ٠

والتى كان من ضمن اعضائها اللورد شارلز فيفيان مدير ادارة تجارة الرقيق بوزارة الخارجية ، وكيه ، وهنرى تشرشل المعتمد السياسى البريطانى فى زنجبار ، وكان أهم توصيات اللجنة هى :

١ – يتعين على ماجد العمل على الحد من تجـــارة الرقيق كمقدمة لالغائها فى النهاية فى كل من زنجبار والمنطقة الداخلية .

٢ – أن يتم الغاء الرقيق بشكل تدريجى حتى لا تتعرض اقتصاديات زنجبار لأية اهتزازات ، ويمكن تنفيذ هذا باصدار أوامر بأن يتم شـــحن جميع الرقيق الافريقيين عن طريق ميناء دار السلام مما يتيح تنظيم هـــذه العمليات بحيث تتفق مع احتياجات زنجبار .

٣ – أن يتم تغيير الفترة المحظورة نقل الرقيق فيهـــا والتى حددها السيد ماجد فى عام ١٨٦٤ من أول يناير الى أول مايو (اى خلال موســم الرياح الموسمية الجنوبية الغربية) من منتصف فبراير الى منتصف مايو ومن منتصف سبتمبر الى منتصف نوفمبر باعتبار ان تلك الفترة هى الفترة التى يصل فيها العرب لابتياع الرقيق منها .

٤ – أن يتم تعزيز القوة البحرية المرابطة فى مناطق الساحل الشرقى لافريقيا على ان توزع تلك القوة بشـــكل افضل خلال موسم تجـــارة الرقيق .

٥ – أن يتم تعزيز التمثيل البريطانى فى زنجبار على ان تتحمل حكومة الوطن وحكومة الهند بالاشتراك فى دفع نفقات هذا التمثيل وبألا يقتصر على حكومة الهند وحدها .

٦ – أن يتم افتتاح خط ملاحى مع زنجبار ، وحتى يتم تعويض زنجبار

عن خسائره ، يتعين على حكومة الهنـــد دفع المعونة المالية الســـنوية لمسقط (١) ٠

وفى شهر فبراير ارسل نسخة من هذا التقرير الى مايو ، غير أن هذا التقرير لم يلق من الاهتمام اكثر مما لقيته الرسالة السابقة حول هـــذا الموضوع ، وعلى الرغم من ان الحاكم العام قد وافق على مطالبة السيد ماجد بوقف تجارة الرقيق ، الا انه عارض ذلك ما لم يتم تعويض السيد ماجد عن جزء من الخسارة التى سوف يتكبدها ، وذلك فى حدود عشرين الف ريال ، مقابل اعفائه عن دفع المعونة المالية لمســـقط من جيبه (٢) ٠ ان القضيتين منفصلتان وبالتالى يتعين معالجة كل منهما على حدة (٣) وعلى اية حال فقد كان الرأى النهائى فى الموضوع خارج نطـــاق الصلاحيات المخولة لمايو ، وهذه الصلاحيات من اختصاص كلارندون الذى اوعز الى تشرشل فى شهر يونيو بأن يستفسر من الســـيد ماجد بعد عودته الى زنجبـــار عمـــا اذا كان ترغب فى التوقيع على معاهدة جديدة على أساس التوصيات التى تقدمت بها اللجنة ، كما طلب منه فى الوقت نفسه ابلاغ السيد ماجد ، بأن ثمة احتمالا بأن يتلقى المعتمد السياسى البريطـــانى فى زنجبار تعليمات رسمية من حكومة الهند باخطـــار السيد ماجد بأن

---

(١) تقـــرير مؤرخ ١٨٧٠/١/٢٤ ، وقد قـــدم فى وقت لاحق الى البرلمان ــ انظر « بيانات ووثائق ١٨٧٠ » مجلد (١) ٠

(٢) نفس المصدر ٠

(٣) الرسائل السرية ومرفقاتها من حكومة الهند مجلد ٦ من الحاكم العام الى وزير الدولة ١٨٧٠/٥/٢٠ (رقم ٢٩ الادارة الخارجية ، سرى)٠

الترتيبات الخاصة بحكم كانتج اصبحت ملغاة (١) ٠

توفى كلارندون يوم ٢٧ يونيو ، ثم توفى السيد ماجد يوم ٧ اكتوبر، ولهذا فلم يكن من الممكن أن يتلقى وزير الخارجية البريطانية ردا على رسالته من السيد ماجد ، وكان هناك منافس قوى على حكم زنجبار هو السيد برغش شقيق السيد ماجد ، ولما كان السيد برغش رجلا متهورا وكثير الطموح وذكيا ، فانه لم يكن يحظى بثقة والده السيد سعيد الذى اغلق فى وجهه باب الحكم بمنحه لاخيه السيد ماجد ٠ وفى عام ١٨٥٩ أعلن السيد برغش التمرد على السيد ماجد بعد أن افلت زمام الصبر منه ، الا أن حكومة الهند التى لم تكن توافق على اى تغييرات فى وضع زنجبار وعلى الأخص بعد أن احبطت المحاولة التى قام بها السيد ثوينى فى بداية العام لاحتلال زنجبار ، فى الوقت الذى لم يكن قد انتهى البت فى مسالة النزاع بين مسقط وزنجبار (٢) ٠ أما محاولة السيد برغش فقد انتهت بابعاده الى الهند ، ولم يسمح له بالعودة الى زنجبار قبل عام ١٨٦١ ، وعند عودته اليها اعتكف فى احدى المناطق الريفية فى البلاد ، حيث اخذ يجمع حوله رجال الدين الاباضيين ، واصبح واحدا من المتعصبين للاباضية ٠

أصبح السيد برغش الآن فى نفس الوضع الذى كان عليه اخوه عندما تولى الحكم مهددا بغزو تقوم به مسقط ، وخصومه اثنان من اشقائه على

---

(١) نفس المصدر مجلد ١٠ من كلارندون الى تشرشل ١٨٧٠/٦/١٦ وارفق صورة منه بخطاب الحاكم العام الى وزير الدولة ١٨٧١/١٠/١٧ (رقم ٦٦ الادارة الخارجية سرى) ٠

(٢) انظر فصل ١٢ من الكتاب ٠

الأقل ، واذا كان برغش لابد له من أن يتولى الحكم ويحتفظ به ، فانه في حاجة الى تأييد من احدى الجهات ، والتأييد المحتمل الوحيد في ذلك الوقت هو من البريطانيين في زنجبار ، وهكذا وقبل وفاة السيد ماجد بساعات استدعى السيد برغش الى القنصلية البريطانية في زنجبار ، وقد تعهد له المعتمد السياسي البريطاني بتأييده مقابل تنفيذ المطالب البريطانية فيما يختص بتجارة الرقيق بعد توليه الحكم ، وقد ابدى السيد برغش حماسا شديدا بقبول هذا المطلب ، وفي اليوم التالي نصب حاكما على زنجبار دون قيام اى معارضة من احد . غير انه بعد ثلاثة أيام من تنصيبه نقض هذا الوعد ، ربما بتحريض من رجال الدين الاباضيين الذين كانوا يعارضون السياسة البريطانية بخصوص تجارة الرقيق . وقد استاء المعتمد السياسي البريطاني من هذا التحول المفاجيء في موقف السيد برغش ، واقترح على حكومة بومباى العمل على تشجيع وتأييد السيد تركى بن سعيد بالاطاحة بالسيد برغش والحلول محله (١) غير أن مقترحات تشرشل لم تفلح في زحزحة السيد برغش عن موقفه المتعنت هذا (٢) . وفي نهاية العام اضطر المعتمد السياسي البريطاني الى ترك عمله والعودة الى انجلترا لأسباب صحية ، وقد توقف في بومباى لعرض وجهة نظره في الاقتراح الذى عرضه لخلع السيد ماجد . وقد وجد أن حاكم بومباى ، فيتزجيرالد ، متفقا معه في رايه ، بل ابدى استعداده لاتخاذ اجراءات أشد من التى اوصى بها تشرشل ، واوضح لتشرشل بأن أنصاف الحلول كالتى اقترحها تشرشل لاعلان زنجبار محمية بريطانية لم

---

(١) انظر كوبلاند ص ٨٨ — ٩٠ .

(٢) نفس المصدر ص ٩٠ — ٩٥ .

يكن من حيث المبدأ خطوة سديدة ، وأنه اذا كانت حكومة بريطانيا ترغب جديا فى وضع حد لتجارة الرقيق فان عليها أن تتولى هذا الأمر بنفسها ، وبالتالى فان الفرصة الراهنة هى أنسب فرصة للقيام بهذا العمل ، نظرا لأن التدخل الفرنسى الذى بلغ ذروته فى بداية حكم السيد ماجد لم يعد له وجود الآن بعد أن تدهور مركز فرنسا فى سيدان ، غير أن هذه الاقتراحات لم تلق صدى فى كلكتا ، كما أن حكومة لندن استقبلتها بذعر كبير عندما وصلتها ضمن الرسالة التى بعث بها تشرشل الى فيفيان والتى ارسلها من القاهرة فى شهر مارس ١٨٧١ (١) وعلى الفور بعث ارجيل الى مايو برسالة ذكر فيها بأن الاقتراحات الخاصة بالتدخل البريطانى فى النزاع على تولى الحكم فى زنجبار سوف تلقى معارضة شديدة من الحكومة البريطانية ، شأنها شأن الاقتراح الخاص بضم السلطنة الى النفوذ البريطانى (٢) .

منذ ذلك الوقت بدأ ارجيل وزملاؤه بمكتب شئون الهند يميلون الى الأخذ بوجهة نظر وزارة الخارجية البريطانية فيما يختص بزنجبار وتجارة الرقيق ، وبذلك وافقوا على توصيات اللجنة المشتركة بقبولهم دفع

---

(١) الخطابات السرية الى الهند مجلد ٣ من تشرشل الى فيفيان القاهرة ١٨٧١/٣/١٠ ومرفق بمسودة الى الحاكم العام ١٨٧١/٤/٢١ (رقم ٣ الادارة السرية) .

(٢) من وزير الدولة الى الحاكم العام ١٨٧١/٤/٢١ ومن الغريب أن ارجيل لم يتطرق الى الاتفاق الفرنسى البريطانى لسنة ١٨٦٤ باحترام استقلال زنجبار وهو الاتفاق الذى لم تكن حكومة الهند تعلم عنه شيئا وظلت فى جهل له حتى عام ١٨٧٣ .

نصف قيمة المعونة المالية من اعتمادات حكومة الهند ، وبالتفاوض مع شركة البواخر الهندية البريطانية لتمويل الخط الملاحي الى زنجبار بشرط ان تتعهد الخارجية البريطـــانية بالمساهمة في نفقات الوكالة البريطـــانية السياسية في زنجبار . وفي مارس ١٨٧١ طلب جرانفيل الـذى خلف كلارندون في وزارة الخارجية البريطانية من الخزانة البريطانية اعتماد المبالغ المطلوبة ، غير أن الخزانة رفضت هذا الطلب . وفي الشهر التالى ذكر ارجيل لجرانفيل بأنه لما كانت وزارة الخارجية لا ترغب فى المساهمة بشيء فانه لم يعد من حقها اصدار اى تعليمات للوكيل السياسى والقنصل في زنجبار ، كما انه كتب الى مايو يقترح عليه بأن تبقى الوكالة خاضعة لسلطة حكومة بومباى ، وان هذه الحكومة ستظل الجهة المختصة في دفع نفقات الوكالة من خزانة حكومة الهند (١) . ثم عاد جرانفيل فطلب من الخزانة دفع هذه المبالغ ولكنه لم ينجح فى مســـعاه ، ولهذا اضطرت الحكومة البريطانية الى طرح الموضوع على البرلمان فى جلسته المنعقدة يوم ٦ يوليو ، واعلنت عن عزمها على تشكيل لجنة خاصة من اعضاء مجلس العموم البريطانى للبحث فى موضوع تجارة الرقيق الافريقية واستنباط السبل للقضاء عليها قضاء تاما .

منذ ذلك التاريخ بدات المسالة تتعثر وان كان التاكيد للقضاء على تجـارة الرقيق نهائيا ظل ســائدا . ولما كانت مشكلة الرقيق قد تمت مناقشتها فى عدد من المؤلفات الأخرى ، فان مهمتنا هنا تتلخص فى انجاز

---

(١) من وزير الدولة الى الحاكم العام للهند ١٨٧١/٤/٢١ انظر أيضا ص ٧١٤ من الكتاب .

هدا الموضوع بقدر الامكان (١) ٠ وقد استمعت اللجنة الخاصة الى شهادة ١٤ شاهدا ، أدلوا بشهادتهم ، فيمـــا بين الفترة الواقعة بين ١٠ و ٢٥ يوليو ، وقد كان من بين هؤلاء الشهود عشرة من ضباط الأسطول ورجال الدولة من بينهم فرير ، وكيه ، وفيفيان ، وكولان ، ورجبى ، وتشرشل، وهينث ، وكولومب ٠ أما بقية الشـــهود فقد كانوا من رجـــال الهيئة التبشيرية ، كذلك فحصت اللجنة مجموعة كبيرة من الوثـائق والرسائل المتعلقة بهذا الموضوع ٠ ولم تأت استنتاجات اللجنة مفاجأة لأحد ، فقد جاء فيها : (ينبغى استخدام كل الوسائل المشروعة لوضع حد لتجـــارة الرقيق الافريقية ، ولتحقيق هذه الغاية لابد اولا من وضع حد لهذه التجارة داخل المناطق الخاضعة لسلطان زنجبار ٠٠ كما أن اية محاولة لاقتنـــاء الرقيق بتشغيلهم فى الخدمة المنزلية قد تتخذ فى نظرنا ذريعة لتهريب هذا الرقيق وبيعه فى الخارج ٠٠) (٢) وبنـــاء على ذلك فقد اوصت اللجنة (٢) ابلاغ الســـيد برغش بأنه اذا لم يتوقف بيع الرقيق لتجـــار الشمال فان الحكومة البريطانية سوف تضطر الى اتخاذ الاجـراء اللازم

---

(١) اهم اشارة الى هذا المضوع ما ورد فى كتاب كوبلاند « استعمار افريقيا الشرقية » فى فصل ٨ — ١٠ وكتاب جافين «مهمة فرير فى زنجبار» ١٨٧٣ والمجلة التاريخية فصل ٥ ص ١٢٢ — ١٤٨ والتى تشـكل اساس المعلومات فى هذا الموضوع الا فى المواضع التى اشير اليها بالعكس ٠

(٢) وثائق وبيانات ١٨٧١ مجلد ١٢ وثيقه رقم ٤٢٠ — تجارة الرقيق الساحل الشرقى لافريقيا : تقرير اللجنة الخاصة وقد استشهد به كوبلاند فى ص ١٧٠ ٠

لوقف تلك التجارة سواء كانت فى الداخل أو الخارج ، (١) ومطالبة السيد برغش بالتوقيع على معاهدة جديدة هدفها الأساسى الغاء تجـارة الرقيق كلها الغاء تاما (١) • غير ان اللجنة قد اغفلت نقطة هامة فى تقريرها ، فهى لم تذكر اى شىء حول تعويض السيد برغش عن خسائره المالية التى قد تترتب على الغائه تجارة الرقيق ، سواء اكان ذلك باعفائه من دفع المعونة المالية لمسقط او بطرق أخرى ، وعلى العكس من ذلك فقد اعتقدت اللجنة ان تطور التجارة المشروعة ونموها الذى سيأتى بعد الغاء تجارة الرقيق ، قد يعوض السيد برغش تعويضا تاما عن خسائره ، كما ذكر تقرير اللجنة : « ان هذه اللجنة لا تعتقد أن حاكم زنجبار سوف يخسر شيئا من الغـــاء تجارة الرقيق » (٢) •

لقد كان هذا موقفا لا يتسم بالعدل ، بل بالأحرى كان موقفا مجردا من المسئولية وادى الى تأخير ابرام المعاهدة الجديدة عامين آخريين ، كما انه قد جرد وزارة الخارجية البريطانية ومكتب شـئون الهند من جميع المبررات لارغام الحكومة البريطانية على دفع ثمن الغاء تجارة الرقيق ، ونعنى به المعونة المالية التى كانت زنجبار قد تعهدت بدفعهـا الى حكومة مسقط ، كما انه قد عزز موقف جلادستون ضد جرانفيل • وكان رئيس الوزراء يعتقد بأن دفع اى تعويض مقابل عمل انسانى اجراء غير أخلاقى وبأن التحول الى التجارة المشروعة بافريقيا الشرقية سـوف يؤدى الى انهاء تجارة الرقيق • غير ان وزير الخارجية البريطانية كان له راى آخر

---

(١) نفس المصدر •

(٢) نفس المصدر •

وهو يتلخص فى أن كل تنازل ، لابد ان يستتبعه ثمن او مقابل • ولما كان رئيس الوزراء مقتنعا بموقفه ومؤمنا بتضامن الدول الأوربية ، فقد قام بتوزيع مذكرة على حكومات الولايات المتحدة والمانيا وفرنسا والبرتغال ، وذلك فى شهر فبراير عام ١٨٧٢ ، يناشدها باسم الانسانية ان توحد موقفها للقيام بعمل مشترك لافتتاح خطوط ملاحية تجارية الى زنجبار ، وبمحاولة اقناع حاكم زنجبار بالتخلى عن تجارة الرقيق • وقد جاء الرد من هذه الدولة حسبما كان متوقعا (١) • غير ان هذه المبادرة انتقلت فيما بعد الى رجال مكتب شئون الهند والى فرير بصورة خاصة ، الذى تحولت تجارة الرقيق عنده الى قضية • رغم ان اهتمامه بها لم يكن يخرج عن الخطوط العامة للسياسة التى كان ينادى بها فيما يتعلق بالنزاع بين مسقط وزنجبار • وقد اسفرت محاولة فرير وزملائه عن عقد اجتماعين هامين فى مانشن هاوس فى يوليو ونوفمبر ، وكان لهذين الاجتماعين تأثير كبير على وزارة جلادستون ، اذ تضمن خطاب ملكة انجلترا بمناسبة افتتاح الدورة البرلمانية فى شهر اغسطس اشارة الى اعتزام الحكومة البريطانية القيام بتحرك واسع ضد تجارة الرقيق ، كما تم اقناع المسئولين فى الخزانة البريطانية فى المساهمة فى دفع نفقات الوكالة البريطانية فى زنجبار ، ثم أعلن جرانفيل عن عزمه على ايفاد فرير فى مهمة خاصة الى زنجبار (٢) •

---

(١) انظر جافين ص ١٢٨ •

(٢) جافين ص ١٣٩ — ١٤١ •

كان فرير أول من فكر فى ايفاد بعثة خاصة وذلك فى شهر ديسمبر سنة ١٨٦٩ ، وقد قام بتنفيذها ارجيل فى ابريل عام ١٨٧١ ، عندما اقترح هلى مايو بوجوب انتهاز فرصة تولى حاكمين جديدين السلطة فى كل من مسقط وزنجبار لايفاد بعثة للتفاوض معهما وتصفية الخلافات بينهما (١) وكان هدف البعثة التى شكلت عام ١٨٧٢ هدفا محددا ، وهو اقناع السيد برغش بالتوقيع على معاهدة جديدة تحل محل معاهدة عام ١٨٤٥، ويلزم فيها نفسه بالغاء تجارة الرقيق فى الأجزاء الداخلية من افريقيا الشرقية ، وكان المطلوب من السيد برغش وفق تلك المعاهدة ان يأمر باغلاق أسواق الرقيق فى جميع أراضيه ، وحماية الرقيق الذين يتم تحريرهم من اعادتهم الى ذل العبودية ، وحظر اقتناء العبيد او امتلاكهم من جانب الرعايا الهنود التابعين للولايات الهندية الخاضعة للحماية البريطانية ومقيمين فى افريقية (٢) كما كلف فرير بالحصول على تعهد جديد من السيد تركى بن سعيد الحاكم الجديد فى مسقط ، يلتزم فيه السيد تركى بالعمل بمعاهدة ١٨٤٥ فيما يتعلق بتجارة الرقيق فى مسقط وبأن يضمن (اى) فرير احترام شيوخ ساحل الهدنة للتعهدات التى وقعوها فى عامى

---

(١) كوبلاند ص ١٨٢ — ١٨٣ وقد اورد تعليمات جافين الى فرير ١٨٧٢/١١/٩ ان عددا كبيرا من الهنود المنتمى الى بعض ولايات الهند الخاضعة للحماية البريطانية والمقيمين فى زنجبار قد تخلوا عن جنسياتهم كى يتمكنوا من اقتناء العبيد والاتجار فيهم .

(٢) انظر الخطابات والمرفقات من الهند . مرفق للخطاب الخارجى (سياسى) ٢٢٨ المؤرخ ١٨٧٢/١١/١٨ من بلى الى السكرتير السياسى لحكومة بومباى ١٨٧٢/٨/٢١ (رقم ١٣٨٧ — ٣٧٧ الادارة السياسية) .

١٨٤٧ ، ١٨٥٦ في ذلك الشأن . وكان قد أرسل خطاب الى كل من شيوخ الهدنة وحاكم البحرين في شهر اغسطس السابق يتضمن هذا المعنى ، وقد أرسله الكولونيل بيلى المقيم البريطاني في الخليج تنفيذا لتعليمات تلقاها من الحكومة البريطانية دون أن يتلقى ردودا عليها حتى ذلك الوقت (١) ولذلك عهد الى فرير ابلاغ السيد برغش باحتمال اعفائه من دفع المعونة السنوية الى مسقط بموجب قرار كاننج والتأكيد له بدفع هذه المعونة اليه من جانب حكومة بومباى ، وبأن تعهد حكومة بومباى بدفع هذه المعونة سيصبح ملغيا في حالة اخلاله بنصوص المعاهدة . وتبعا لذلك فقد تقرر أن تتحمل الخزانتان الهندية والبريطانية دفع تلك المعونة مناصفة بينهما .

غادر فرير واعضاء البعثة بما فيهم الأب بادجر انجلترا يوم ٢١ نوفمبر عن طريق باريس وروما والقاهرة ، وذلك بغية الحصول على تعاون حكومة فرنسا والفاتيكان والحكومة الايطالية والخديوى اسماعيل باشا لانجاح هذه المهمة . وفي يوم ٣١ ديسمبر وصلت البعثة الى عدن حيث انضم اليها بيلى ، وفي يوم ١٢ يناير وصلت البعثة الى زنجبار وقد بدات اعمالها

---

(١) نفس المصدر لقد كان ارولنسون تحفظات حول هذه الخطة كلها : من المؤكد اننا لا ينبغى ان نلوم انفسنا بدفع هذه المعونة الى مسقط بصورة دائمة ، وانما يجب ان يشترط في دفعها تحسن السلوك ، وبأن لا يتعدى هذا الارتباط ولاية الحاكم الراهن (نفس المجلد مذكرة رولنسون (اكتوبر ١٨٧٢) .

بالاتصال بالسيد برغش فى اليوم التالى ، واستمرت تلك الاتصالات على فترات حتى الشـــهر التالى ، وقد اظهر السيد برغش قدرا كبيرا من المرونة والاستعداد للتفاهم ، واكد للبعثة بأنه سوف يبذل قصارى جهده لتحقيق رغبة الحكومة البريطـانية ، الا انه لم يكن فى وضع يسمح له بتجاهل ثقل الراى العام الاسلامى وموقف اكابر العرب فى زنجبــار ، الذين يعارضون تقديم تنازلات جديدة بالنسبة لتجارة الرقيق ، كمـا أوضح لهم بان الحد من وصـول الرقيق من داخلية البلاد للعمل ، وخاصة بعد العاصفة التى هبت على البلاد واحدثت دمارا جسيما، سوف يؤدى الى تدهور اقتصاد زنجبار الذى يعتمد اساسـا على هؤلاء الرقيق ، واستطرد السيد برغش يقول بان فرير قد جاء يطلب منه اكثر مما يستطيع ، وانه اذا كان لابد من القضاء على تجارة الرقيق فينبغى ان تتم هذه العملية بالتدريج وبخطوات وئيدة وقال : اننا شعب فقير وغير ناضج ، وانه يحتاج الى بعض الوقت كى يتسنى له ادراك الأمور وهكـذا لم ينجح فرير رغم محـاولاته المتعددة فى اقناع السيد برغش بتغيير موقفه ، كما فشل وجود السـفن الحربية البريطانية خارج ميناء زنجبار فى التاثير على موقف السيد برغش . وفى ١١ فبراير سلم السيد برغش رده النهائى الى فرير ويمكن تلخيصه فيما يلى : « انكم تطلبون منا بأن نحدد موقفنا من هذه المسألة فى كلمتين نعم أو لا . نقول لكم لا » (١) .

لقد كان القنصل الفرنسى فى زنجبار السبب الرئيسى فى رفض السيد

---

(١) كوبلاند ص ١٨٦ — ١٩١ وجافين ص ١٤٤ — ١٤٥ بالنســبة لتقارير فرير راجع (مكتب شئون الهند) مكاتبات حكومة الوطن (سرى) مجلد ٧٣ .

برغش لهذه الاجراءات ، وكان هذا القنصل قد عاد الى مقر عمله من اجازته يوم ٩ فبراير ، وفي اليوم التالى اجتمع بالسيد برغش ، واكد له بأنه يمكن الاعتماد على فرنسا فى حمايته اذا ما شعر بأى تهديد بريطانى لاستقلاله ، وبهذا الموقف تجاهل القنصل الفرنسى التعليمات التى زودته بها حكومته بالتعاون مع فرير (١) ومع ذلك فقد يكون فرير مسئولا شخصيا عن هذا الفشل ، وقد كان يستخدم أسلوبا متعاليا عند اجتماعه بالسيد برغش ، وكان موقفه رسميا أكثر منه دبلوماسيا فى المحادثات التى اجراها مع السيد برغش ، أو بالأحرى استخدم أسلوبا فرديا ، ومثال ذلك ان فرير لم يتطرق الى صميم المشكلة فى محادثاته مع السيد برغش ، ولم يذكر له استعداد الحكومة البريطانية لاعفائه من دفع المعونة المالية السنوية الى مسقط ، وانما اخذ يلقى محاضرات عن الحاكم تدور حول التزامات السيد برغش بدفع تلك المعونة، واكثر من ذلك فقد نبهه الى دفع المتأخرات المستحقة عليه لمسقط من هذه المعونة، ويستوضحه عن الترتيبات التى ينوى اتخاذها لتسديد هذه المتأخرات ودفعها بصفة منتظمة فى المستقبل (٢) ٠ وعندما طلب منه السيد برغش مهلة لتنفيذ بنود الاتفاقية اذا كان السيد برغش هو الذى وقع على تلك الاتفاقية ، وقد رد عليه فرير بأن فترة السماح المنصوص عليها فى الاتفاقية قد اصبحت ملغاة ، نظرا للموقف المتعنت الذى ابداه السيد برغش (٣) ٠ وبعد هذا غادر فرير يوم ١٥ فبراير زنجبار واخذ يجوب

---

(١) كوبلاند ص ١٩٥ — ١٩٧ وجافين ص ١٤٥ ٠

(٢) انظر مكاتبات حكومة الوطن سرى مجلد ٧٢ من فرير الى برغش ١٨٧٣/٢/١ ٠

(٣) انظر ص ١٩٠ من كتاب كوبلاند ٠

شواطىء الساحل الافريقى لتفقد الموانىء التى كان يشحن منها الرقيق . وفى هذه الاثناء قام الدكتور جون كريك المعتمد السياسى البريطانى فى زنجبار بمحاولات جديدة مع السيد برغش لاقناعه بتغيير موقفه ، ولكن محاولاته ذهبت ادراج الرياح ، فقد كان سلطان زنجبار ومستشاروه يعتبرون هذه المسألة « مهزلة كبرى » . فى ١٢ مارس عاد فرير ليعطى السيد برغش فرصته الأخيرة لقبول المعاهدة أو رفضها ، ولكن السيد برغش رفضها ، ولهذا غادر فرير زنجبار غير راض وتوجه الى مسقط ، وبعد بضعة ايام من سفره بعث بأوامر الى كرك والى قائد وحدة أسطول الخليج بعدم الالتزام بمعاهدة ١٨٤٥ ، والاستيلاء على جميع سفن الرقيق التى تعمل بين المنطقة الداخلية وزنجبار (١) .

ولعل فرير قد وجد شيئا من العزاء فى الحفاوة التى قوبل بها من قبل السيد تركى بن سعيد عند وصوله الى مسقط يوم ١٢ ابريل (٢) . وقد كتب فرير رسالة الى جراندفيل يقول فيها بأنه وجد السيد تركى على

---

(١) مكاتبات الوطن (سرى) مجلد ٧٣ من فرير الى جرانفيل ممباسا فى ١٨٧٣/٣/٢٦ (رقم ٣٨ سرى) وكوبلاند ص ١٩٨ — ٢٠٠ .

(٢) فى طريقه زار فرير المكلا على ساحل حضرموت حيث ابدى استعدادا فوريا للتصديق على الاتفاقية التى اعدها فى ١٨٦٣/٥/١٤ بعدم ممارسة تجارة الرقيق وجعل هذه المعاهدة ملزمة على ورثته . انظر (مكتب شئون الهند) الخطابات والمرفقات السرية مع الهند مجلد ١٥ مرفق للخطاب الخاص (سرى) رقم ٥٣ المؤرخ ١٨٧٣/٦/١٦ ، من فرير الى جرانفيل مسقط ١٨٧٣/٤/١٥ رقم (٥) و « المعاهدات » اعداد اتيشيسون فصل ١١ ص ١٧٩ — ١٨١ .

استعداد للموافقة على الاجراءات المطلوبة منه فيما يتعلق بتجارة الرقيق(١) سيما وأن السيد تركى هو المستفيد من تلك الاجراءات كما سيكون لتعاونه مع الحكومة البريطانية مزايا اكبر وقد أوضح فرير هذه النقطة للسيد تركى قبل توقيعه على الاتفاق كما اكد له بأن المعونة السنوية سوف تدفع له منذ ذلك الوقت من جانب حكومة بومباى وباثر رجعى عن طريق المعتمد السياسى البريطانى فى مسقط ، وستدفع ابتداء من تاريخ تولية السلطة فى يناير ١٨٧١ ، وذكر له بأنه من حقه مطالبة المعتمد السياسى فى مسقط بالمتأخرات (٢) ٠ وبهذا وقع السيد تركى على المعاهدة فى ١٤ ابريل، وقد اعادت هذه المعاهدة التأكيد على النص الخاص بحظر تجارة الرقيق الوارد فى معاهدة ١٨٤٥ ، كما الزمت السلطان باغلاق اسوق الرقيق فى جميع اراضيه ومنح الحماية للذين يتم تحريرهم ، وبمنع الهنود التابعين للولايات الهندية الخاضعة للحماية البريطانية من شراء الرقيق (٣) ٠ ولما كان شيوخ الهدنة وحاكم البحرين قد سبق ان وقعوا على اتفاقيات مماثلة

---

(١) مكاتبات الوطن سرى مجلد ٧٣ من فرير الى جرانفيل ١٨٧٣/٤/١٦ (خاص) انظر ايضا رقم ٥٢ بنفس التاريخ والمجلد ٠

(٢) نفس المصدر (ومكتب شئون الهند) الخطابات والمرفقات السرية من الهند مجلد ١٥ مرفق للخطاب الخارجى (سياسى) رقم ٨٧ المؤرخ ١٨٧٣/٦/٩ من فرير الى المعتمد السياسى بالوكالة فى مسقط ١٨٧٣/٤/١٥ ٠

(٣) من فرير الى جرانفيل ١٨٧٣/٤/١٦ من الكتاب « والمعاهدات » فصل ١١ اعداد اتيشيسون ص ٧٧ — ٧٨ ٠

بشأن تجارة الرقيق فقد انتهت هنا مهمة فرير (١) ٠

استقبلت الحكومة البريطانية رفض السيد برغش للمعاهدة التى اقترحتها بشىء من الامتعاض وعلى الرغم من فشل اسلوب فرير ، وعلى الرغم من وجود راى معارض فى أوساط رجال القانون الرسميين بخصوص شرعية التعليمات التى اصدرها فرير فى الاستيلاء على سفن الرقيق فى المياه الاقليمية لزنجبار ، فقد قرر جرانفيل المضى فى سياسة استعمال القوة ضد السيد برغش وفى ١٥ مايو ابرق الى كرك بتحذير السيد برغش بأنه ما لم يوافق على التوقيع على المعاهدة المقترحة فسوف تقوم السلطات البريطانية بفرض حصار بحرى على زنجبار ٠ وفى ٣ يونيه بعث كرك بالانذار الى السيد برغش ٠ وبعد مشاورات مع ممثلى الحكومات الفرنسية والألمانية والامريكية التى اجراها السيد برغش — والذين نصحوه باذعان للمطالب البريطانية — وقع على المعاهدة يوم ٥ يونية ، وتضمنت نفس البنود وهى : منع تصدير الرقيق من الداخلية الافريقية فورا ، واغلاق اسواق الرقيق فى البلاد ، وحماية المحررين منهم ، ومنع الهنود المتمتعين بالحماية البريطانية من اقتناء الرقيق ، وقد اعطيت الصلاحيات اللازمة لسفن الاسطول البريطانى

---

(١) « المعاهدات » اتيشيسون فصل ١٠ ص ١٣٩ وقد اورد فيها الاتفاقيات المعقودة مع شيخى الشارقة وأبو ظبى فقط ، اما بالنسبة للاتفاقيات مع غيرهم من شيوخ المنطقة راجع (مكتب شئون الهند) مكاتبات الوطن (سرى) مجلد ٧٣ من فرير الى جرانفيل ١٨٧٣/٤/١٦ (رقم ٥٢) ومرفق صورة من خطاب بلى الى فرير ١٨٧٣/٣/٣١ والخطاب والمرفقات السرية من الهند مجلد ١٥ مرفق للخطاب الخارجى (سرى) رقم ٦٣ المؤرخ ١٨٧٣/٧/٧ ٠

بالعمل على تنفيذ هذه المعاهدة على الفور (١) ٠

بعد ابرام معاهدات ١٨٧٣ دخلت الحملة البريطانية على تجارة الرقيق الافريقية مرحلة نهائية ، واعتبارا من ذلك التاريخ كثفت الحراسة البحرية في المياه الافريقية ، وكلفت سفينة الحراسة الملكية (لندن) بالبقاء في ميناء زنجبار ، وقد تطلب الأمر عشرين عاما اخرى من الرقابة المتشددة قبل ان يتخلى تجار الرقيق العرب عن محاولات الحصول على الرقيق من مناطق الساحل الافريقي ، وفي بداية التسعينات من القرن التاسع عشر ، يمكن القول بأن هذه التجارة قد تلاشت تماما ، ثم جاء بعد ذلك المحتلون الاوربيون لكي يجهزوا على البقية الباقية من هـذه التجـارة ٠ اما في شبه الجزيرة العربية ٠ فقد استمرت هذه التجارة في صورة اخرى ، وكان التجار في تلك المناطق يتخذون الأسطول البريطاني للخصول على الرقيق من الحبشة ومن الموانى الغربية للبحر الأحمر ٠ وكان تجار صور (في عمان) اكثرهم جراة وكانوا يرفعون الاعلام الفرنسية على سفنهم ، وكانوا يحصلون على هذه الاعلام من القناصل والمسئولين الفرنسيين في مسـقط وغيرها من المناطق ، وكان هؤلاء المسئولون الفرنسيون يجدون في عرقلة المساعي البريطانية للقضاء على تجارة الرقيق متنفسا لهم ، لاسيما في الفترات التي تتأزم فيها العلاقات البريطانية الفرنسـية ٠ وأخيرا اضطرت بريطانيا الى اللجوء الى محكمة العدل الدولية في لاهاي، محاولةاستصدار قرار منها بادانة الحكومةالفرنسية لدعمها للنشاط الذي يقوم به تجار الرقيق، وعلى الرغم من ان بريطانيا كانت تدرك انها بسحب حمايتها لمصـالح فرنسا يعود الى هذه الأسـباب ،

---

(١) كوبلاند ص ٢٠٧ وجافين ص ١٤٦ واتيشيسون — «المعاهدات»، فصل ١١ ص ٢٧٣ — ٢٧٩ ٠

اكثر مما يعود الى وفاق الدولتين عام ١٩٠٤ . فبعد هذه المرحلة اخذت تجارة الرقيق الحبشية تتلاشى تدريجيا ، بينا أمكن القضاء نهائيا على تجارة الرقيق العربية فى البحر وقد نتساءل بصرف النظر عن تضحيات واخلاص المسئولين البريطانيين فى تصديهم لتلك المشكلة عن مدى فاعلية تلك الحملة البريطانية على تجارة الرقيق ، فقد تبين بأن التركيز على الاجراءات فى المنطقة الشمالية على هذه التجارة كان خطأ كبيرا ، اذ كان من النادر الاستيلاء على أية سفينة من سفن الرقيق فى ساحل عمان او فى الخليج نفسه واكبر عملية تمت فى تلك الفترة ، هى استيلاء الاسطول البريطانى على سفينة كبيرة تابعه لصور فى شهر سبتمبر ، وقام بالاستيلاء عليها الطراد فليتشر وكان عليها ١٦٩ عبدا جاءوا من بمبا (١) ويمكن القاء مسئولية هذا الفشل على عاتق بالمرستون ، رغم انه هو الذى خطط لعملية الهجوم على تجارة الرقيق فى منطقة الخليج ، وفقا لما كان يتلقاه من معلومات وتقارير من المسئولين فى الهند والخليج الذين كانوا حريصين على ايجاد السبل الكفيلة للقضاء على تجارة الرقيق فى المنطقة الغربية من الهند ، والواقع ان اهتمام بالمرستون بأمر القواعد التى كانت تنطلق منها تجارة الرقيق فى شبه الجزيرة والخليج قد جاء مصادفة ، ولو كانت لدى المسئولين البريطانيين معلومات عن هذه التجارة فى افريقيا تماثل المعلومات التى كانت لديهم عن هذه التجارة فى منطقة الخليج وسواحل الهند لربما استطاعوا تركيز جهودهم على هذه المنطقة . ولما كانت المعلومات التى تضمنتها المراسلات والتقارير التى كان يتلقاها بالمرستون من الهند

---

(١) المكاتبات والمرفقات السرية من الهند مجلد ١٤ مرفق الخطاب الخارجى (سياسى) رقم ٦٦ المؤرخ ١٨٧٣/٤/٢٤ من المعتمد السياسى فى مسقط الى المقيم ١٨٧٢/٩/١٨ (رقم ٥٣٤ — ١٥٩ الادارة السياسية) .

والخليج قد ركزت على شرق افريقيا لربما لم تحظ هـــذه التجارة فى الخليج بما تستحقه من الاهتمام ســواء من بالمرســتون أو من غيره من المسئولين ·

تعتبر سياسة ابرام المعاهدات مع دول المنطقة كحل لمشكلة تجـــارة الرقيق وبدعم من الأسطول البريطانى ، وهى السياسة التى دعا اليهـــا بالمرستون ، سياسة فاشلة ، ولهذه الأسباب فان هــذه السياسة التى كلفت الحكومة البريطانية الكثير من الجهود قد فقدت فاعليتها · لقد كانت الحملة البريطانية على تجارة الرقيق قبل عام ١٨٤٠ اجــراء ضروريا ، وذلك لسببين ، السبب الأول هو وقف تصدير الرقيق من زنجبـــار الى الجزر الأفريقية الخاضعة لفرنسا بموجب معـــاهدة مورسبى ١٨٢٢ ، والسبب الثانى هو منع التعامل فى الرقيق مع حـكومات ساحل الهدنة ومسقط ، بموجب اتفاقيات عـــام ١٨٣٩ والتى كان الهدف منهـــا هو القضاء على تلك التجارة فى الموانىء الهندية ، وعلى اية حال فان الحملة التى نظمها بالمرستون فى عام ١٨٤١ للقضاء على تجارة الرقيق العربية ، انما تصور الى حد كبير شعوره الانسانى ، ومن ورائه شعور الشـــعب البريطانى ، غير ان هذا الجانب من أهداف الحملة لم يتضح للرأى العام ، والأدهى من ذلك ان الاجراءات التى انطوت عليها تلك الحملة كما يقــول أوكلاند فى عام ١٨٤٢ قد وضعت العراقيل فى طريق العلاقات السياسية البريطانية مع دول شبه الجزيرة ، وعلى الرغم من ذلك فقد يكون لبالمرستون الفضل فى ان هـــذه العراقيل لم تثنه عن هدفه رغم أن الوسائل التى استخدمها فى تحقيق ذلك الهدف كانت موضع شكوك · كانت معـــاهدة عام ١٨٤٥ مع حكومة مسقط خطوة ضرورية ، وذلك لوقف تصدير الرقيق من افريقيا الى منطقة الخليج ، وانما هل كانت المعاهدات الأخرى التى

عقدت مع حكومة فارس وحكومات دول الخليج بهذا الخصوص ضرورية هى الأخرى ؟ولو كانت الحكومة البريطانية قد ركزت جهودها فيما يختص بتطبيق نصـوص المعاهدات على سـاحل افريقيا الشرقى وحده ، فلربما نجحت فى القضاء على تجارة الرقيق فى منبعها الأصلى ، ولما عادت هناك حاجة الى مطالبة الامبراطورية العثمانية وفارس ودول شـبه الجزيرة العربية بتنازلات ادت الى كثير من اعمال العنف والتوتر بين الطرفين ٠

وقد يتساءل هنا ما هى النتيجة لو ان الاجراءات التى اتخذتهـا بريطانيا فى البحر ضد هذه التجارة قد نجحت ؟ ولو ان كل سفينة من سفن الرقيق التى كانت تعمل بين افريقيا والخليج بعـد عام ١٨٤٧ قد صودرت ، وقدم بحارتها للمحاكمة فما هو التأثير الذى كانت ستتمخض عنه هـذه الاجراءات على دول الخليج الساحلية ٠ من الناحية النظرية لقد تمت مصادرة غالبية سفن الرقيق ان لم يكن كلها كما قدمت للمحاكمة ٠ وحتى لو أن اصحاب تلك السفن تمكنوا اخيرا من استعادة سفنهم مقابل دفع غرامات باهظة ، فان المبالغ التى ارغموا على دفعها لابد وان تكون قد أرهقتهم ٠ الا ان القليل من تلك السفن امكن ارسالها او تقديمها للمحاكمة، لان الجزء الأكبر منها قام الأسطول البريطـانى باغراقه ٠ ونتيجة لهذا الوضع فقد اضطرت قبائل الساحل الى القيام باجراءات عملية ضـد البريطانيين دفاعا عن انفسهم أو القاء انفسهم فى احضان الوهابيين فى نجد ، وأيا كان الحال فقد كانت نتيجة تلك الاجراءات الحتمية هى تبديد مرحلة طويلة من الجهود لبسط النفوذ البريطانى على منطقة الخليج ، وعلى أية حال فان تلك الاحتمالات لم تكن واردة فى ذهن المسئولين وقتئذ ، نظرا لأن الطرادات البريطانية فى اى وقت من الأوقات قادرة على تنفيذ مهمتها بصورة فعالة ٠ وبالاضافة الى ذلك فان تجارة الرقيق قد اخـذت

تتلاشى فى بطء ، بحيث انها لم تحدث اية ارتباكات فى أوساط سكان الخليج الذين قبلوها عن طيب خاطر · الا انه من المحال أن نستطيع تحديد تأثير الاجراءات التى اتخذت لمكافحة تجارة الرقيق على هــذه التجارة ككل نظرا لعدم وجود احصائيات دقيقة ، ولما كانت أسعار بيع الرقيق فى منطقة الخليج خلال السبعينات من القرن التاسع عشر لم تنخفض عما كانت عليه قبل أربعين عاما ، فانه يبدو ان هذه التجارة لم تسجل اى انخفاض فى الحجم فيما بين افريقيا وشبه الجزيرة · وعلى اية حال ، فمهما كانت الأخطاء التى ارتكبت فى هــذا الصدد ، ومهما أسىء فهم الوسائل التى اتبعت ، الا انهـا فى التحليل النهائى لم تكن تخرج عن الدوافع الانسانية التى ارغمت الحكومة البريطانية فى القرن التاسع عشر على القيام بالقضاء على تجارة الرقيق العربية ·

الفصل الرابع عشر

مسقط والبحرين

١٨٦٥ — ١٨٧١

ثمن التدخل

أمضى السيد ثوينى بن سعيد السنوات الأخيرة من حكمه فى صراع دائم للاحتفاظ بالسلطة . وكانت تقف ضده مجموعة من اقوى القبائل العمانية واكثرها نفوذا ، وهى قبائل الحرث وبنى هناه ، ويال سعد ، سكان الباطنة وبنى جابر سكان الحجر الغربى ، وبنى ريام سكان الجبل الاخضر ، وبنى بو على سكان جعلان ، بالاضافة الى فئة المطاوعة من رجال الدين الاباضيين الذين لم يكونوا يعتبرون السيد ثوينى المسئول عن ضياع زنجبار فحسب ، وانما كانوا يشككون فى استقامته الدينية ويتهمونه بالخضوع للنفوذ الأجنبى . وكان السيد عزان بن قيس زعيم الفرع الثانى من أسرة آل بوسعيد وحاكم الرستاق بحكم الأمر الواقع الد خصوم السيد ثوينى ، وكان عزان يحظى بتأييد رجال الدين نظرا لتزمته الدينى. وفى أواخر ١٨٦٤ قام السيد ثوينى بمحاولة جريئة لم يكتب لها النجاح للقضاء على خصمه عزان بن قيس كما فعل بأبيه من قبل ذلك بثلاث سنوات ، غير ان النائب الوهابى فى البريمى تقدم لانقاذ عزان بن قيس ودعم مركزه عندما وجه تحذيرا الى السيد ثوينى بأن اية محاولة من جانبه ضد عزان سوف تعنى زحف الجيش الوهابى على مسقط ، وقد شكا السيد ثوينى للأمير فيصل من تصرف نائبه فى البريمى ، واقترح عليه تسوية الخلاف عن طريق المقيم البريطانى فى الخليج ، كما كتب السيد

ثوينى خطابا الى السير بالتر فرير حاكم بومباى ، أشار فيه الى الصعوبات التى اخذ يواجهها من قبائل عمان ومن الوهابيين ، وذلك كنتيجة مباشرة لضياع زنجبار من يده ، كما طالبه بتزويده بالأسلحة لتدعيم مركزه ضد منافسيه ، كما أشار فى هـذا الخطاب الى استعداده لفرض حصـــار على ساحل الاحساء اذا رفض فيصل اقتراحه بالوساطة البريطانية فى النزاع ، واستوضح من الحاكم عما اذا كان ينوى الايعـــاز الى المقيم البريطانى فى الخليج بعدم التدخل اذا ما قام هو بفرض الحصار ، أو بمنع شيوخ الهدنة من الاشتراك فى عمليات الحصار (١) ·

وقد جاد رد فرير على خطاب السيد ثوينى فاترا ، حيث ذكر له بأن الحكومة البريطانية لا تقوم بالتدخل فى الصراع بين القوى المتخاصمة فى سواحل الخليج بتأييد احداها ضد الأخرى والواقع ان هذا الموقف من فرير يبدو مستغربا على ضوء السياسة البريطانية تجاه الوهابيين فيمـا يختص بعمان ، كما كان يتعارض بصورة مباشرة مع موقف المعتمد البريطانى فى مسقط الكولونيل هربرت داسبرو الذى كان ينادى بتلبية مطـالب السيد ثوينى الخاصة بالوساطة وتزويده بالأسلحة · وعلى أية حال فقـد كان بالتر فرير قليل الخبرة بسياسات الخليج ، وكان يؤثر ان يترك أمر القرار النهائى للمقيم البريطانى فى الخليج ، غير أن المقيم البريطانى نفسه

---

(١) مجموعة التقارير السياسية الى بومباى مجلد ٥٢ تقرير رقم ٣١ المؤرخ ١٨٦٥/١٠/١٦ خطاب من اللفتننانت كولونيل اج دسبروا (الوكيل السياسى فى مسقط) الى سى جون (السكرتير السياسى المساعد لحكومة بومباى) ١٨٦٤/١٢/٣ (رقم ٢٧٧ و ٢٧٩ الادارة السـياسية) ومرفق معه نسخة من خطاب السيد ثوينى الى فرير ·

كان يجهل التيارات السياسية فى المنطقة الشرقية من شـــبه الجزيرة العربية ، كما انه لم يكن يتعاطف مع السيد ثوينى أو يرضى عن داسبرو (١)٠ ولهذا فقد أبلغ بالتر فرير بأنه لم يكن يعتقد بنجاح الوساطة البريطـانية مع الأمير فيصل ، على الرغم من أنه قد اقر للسيد ثوينى بالحق فى طلب المساعدة البريطانية وقال « بأن السلطان باعتبار دولته دولة بحرية يشعر الآن بحرج كبير من اننا فى الوقت الذى نعارض اى تحرك من جانبه قد يؤدى الى اضطراب الأمن فى الخليج نرفض اى تدخل من جانبنا من أجل المحافظة على مركزه (٢) ٠

بعد أن قام بيلى بارسال خطابه الى فرير حول هذا الموضـوع عاد فغير من رأيه فى موضوع الاتصال بالأمير فيصل ، وكان بيلى قد تسـلم نســـخة من تقـرير الجمعية الجغـرافية الملكية المؤرخ ١٨٦٤/٤/٢٨ والذى يتضمن بيانات عن رحلة بالجريف فى شبه الجزيرة العربية خلال ١٨٦٢ — ١٨٦٣ (٣) وكان بالجريف الذى سبق له العمـــل فى الفرقة

---

(١) على سبيل المثال راجع بحثه عن تاريخ عمـــان القديم بعنوان « عمان والوهابيون » فى تقاريره المؤرخه ١/٢١ و ١٨٦٥/٢/١٤ وهـو البحث الذى اقتبسنا منه فى هذا الكتاب ٠

(٢) مجموعة التقارير السياسية الى بومباى مجلد ٥٢ التقرير رقم ٣١ المؤرخ ١٨٦٥/١٠/١٦ من بيلى الى السكرتير الســـياسى لحكومة بومباى ، الكويت فى ١٨٦٥/١/٢١ ٠

(٣) راجع مجلة الجمعية الجغرافية الملكية جزء ٨ (١٨٦٣ — ١٨٦٤) ملاحظات عن رحلة من غزة عبر المنطقة الداخلية من شـبه الجزيرة الى القطيف على ساحل الخليج ومنها الى عمان ٠

العسكرية الثامنة فى بحرية بومباى واصبح الآن عضـــوا فى الجمعية المسيحية قد غادر غزة الى شمال شبه الجزيرة العربية فى مايو ١٨٦٢ وكان يسافر متنكرا فى هيئة طبيب من حلب ، وقد توجهت به الرحلة الى الحيل عاصمة جبل قبائل شمر ومنهـــا الى الرياض حيث مكث ســتة اسابيع ، ثم الى القطيف حيث استقل السفينة الى الخليج ، ومنه الى مسقط فى نهاية الرحلة التى وصلها فى شهر مارس ١٨٦٣ بعد أرتطـام سفينته فى منطقة بالقرب من من ساحل الباطنة (١) وكان الهدف الظاهرى من رحلة بالجريف ــ على الرغم من أن تفسيرا مقبولا لهـــذه الرحلة لم يصدر على الاطلاق ــ هو اكتشاف الجانب الغربى من الخليج (فقد زار بالجريف الدوحة ، والشارقة ، والقطيف ، وشبه جزيرة مسندم وصحار ايضا) بتكليف من الحكومة الفرنسية التى سـبق أن اوفدت الكومندور دى لانج لنفس الغرض عام ١٨٦١ وكان بالجريف نفسه قد ذكر للكولونيل (السير فيما بعد) وليم مير وزر الذى خلف كولان كمقيم بريطـــانى فى عدن ، وذلك عندما التقى به فى السويس فى شهر مايو ١٨٦٦ : « أن الهدف الأساسى من الرحلة التى انتدبه فيهـــا نابليون الثالث هو جمع المعلومات عن وضع تحركات البريطـانيين فى الخليج والبحث عن موقع

---

(١) نفس المصدر وانطباعات رحلة فى أواسط وشرق وجنوب شبه الجزيرة خلال عامى ١٨٦٢ و ١٨٦٣ ، مجـلة الجمعية الجغرافية الملكية (١٨٦٤) اما رحلة بلجريف منذ نشرت فى لندن ١٨٦٥ فى مجلدين بعنوان « قصة رحلة عبر وسط وشرقى الجزيرة العربية » وقد اصبح من المألوف الآن انتقـاد كثيرا ما ورد فى تلك الأحداث باعتبـاره غير صحيح وزيف وبالاخص معلوماته التـاريخية والجغرافية ، الا ان بلجـريف لم يكن فى مستوى الشكوك والاخطاء التى وصفه بها معارضوه .

لانشاء مستوطنه فرنسية فى المنطقة » وقد حمل بالجريف معه هدايا الى سلطان مسقط ، كما كان مفوضا للتعاقد مع السلطان اذا واتته الظروف ، كما أن ارتطام سفينته وغياب السلطان عن البلاد عند وصوله اليها قد حال بينه وبين تنفيذ تلك المهمة (١) وقد يعود السبب فى ذلك الى ان الحكومتين البريطانية والفرنسية كانتا قد أصدرتا قبل مغادرة بالجريف لغزة بشهرين بيانا باحترام كل من مسقط وزنجبار مما دفع بالجريف الى سلوك ذلك الطريق فى رحلته والى السفر متنكرا ، على الرغم من أن الاجراء الأخير هو بلا شك تصرف سديد من جانبه بالنسبة الى المناطق والقبائل التى كان يتعين عليه أن يمر بها .

لم يثر وجود بالجريف فى الخليج فى أوائل عام ١٨٦٣ انتباه السلطات البريطانية التى لم تعلم عن وجوده هناك الا عند وصوله الى

---

(١) من ميروذره الى فرير ، الاسكندرية ١٨٦٦/٥/٢٦ وقد استشهد به مارتينو فى كتابه « حياه السير بارتل فرير » فصل ١ ص ٥١٠ — ٥١١ وقد ذكر ابو عيسى مرافق بلجريف لبيلى فى يوليو من عام ١٨٦٦ بأن هدف بلجريف كان الاطاحة بالحكم الوهابى فى نجد ، وكان ينوى العودة الى الخليج عن طريق مسقط بمجموعة من السفن والشروع فى تنفيذ خطته فى القطيف والعقير (انظر حلقة ٤٣٧ مجلد ٦٨ من «المداولات الخارجية لحكومة الهند » (رقم ٧٤) اغسطس ١٨٦٦ من بيلى الى جون ١٨٦٦/٧/٩ (رقم ٨٠) ومن المحتمل الى حد كبير ان تكون رواية ابو عيسى رواية ملفقة عما ذكره بالجريف له حول نوايا الحكومة الفرنسية للحصول على موطن قدم فى منطقة الخليج او عن مشاعر بلجريف نحو الوهابيين .

بوشهر فى فترة ما من ذلك العام وهو فى طريق العودة الى سوريا ، وحتى فى ذلك الوقت لم يكن بيلى يعلم شيئا عن المنطقة التى يوجد بها ، بل لم يعلم شيئا عنه الا بعد ان قرأ تقرير بالجريف الى الجمعية الجغرافية الملكية فى شهر ابريل ١٨٦٤ • ومن الطبيعى أن يشعر بالجريف بالحرج خصوصا ما ورد فى تقرير بالجريف من ان وجود رحالة أوربى فى أراضى الوهابيين يعتبر امرا بالغ الخطورة (١) • وفى خطاب لبيلى الى رؤسائه فى الهند قال باننى لا اعتقد بأن راى بالجريف هـــذا يسرى على كافة الأراضى الأسيوية القريبة من المنطقة التى اعمل بها ، واننى متأكد بأنه فى وسع مسئول بريطانى ان يذهب الى حيث يشاء من المناطق التى تكلفه حكومته بالذهاب اليها (٢) ولهذا راى بيلى بأنه من الأفضل الا يتوجه الى الأمير فيصل لجمع المعلومات عن المناطق الداخلية من شبه الجزيرة ، كما طلبت منه الجمعية الجغرافية الملكية ذلك ولتحقيق بعض النتائج السياسية لصالح حكومته • على ان بيلى قد اعترف بأنه عندما بعث بخطابه الى الأمير فيصل فى بداية تعيينه فى المنطقة تلقى من الأمير ردا غير ودى على الاطلاق ، فقد كان الرد يتسم بالعنف والعداء الشديد ضـــد السياسية البريطانية فى

---

(١) انطباعات رحلة من غزة الى عمان بحث مجلة الجمعية الجغرافية الملكية جـ ٨ ص ٦٧ •

(٢) مجموعة التقارير السياسية الى بومباى مجلد ٥٢ تقرير رقم ٣١ المؤرخ ١٨٦٥/١٠/١٦ من بيلى الى السكرتير السياسى لبومباى الكويت فى ١٨٦٥/٢/١٤ •

المنطقة ، غير انه كان واثقا هذه المرة بأن فيصل سوف يتعاون مع الحكومة البريطانية من أجل المحافظة على النظام والأمن فى المنطقة ٠ كما أوضح بيلى لحكومة بومباى فى فبراير سنة ١٨٦٥ الأسباب التى حدت به الى اتخاذ قراره بزيارة الرياض ، كما اضاف بيلى فى خطابه بأنه من المحتمل ان تكون زيارته المزمعة فرصة للبحث عن طرق ودية لتسوية النزاع بين سلطان مسقط والوهابيين ٠

كان بيلى متلهفا للقيام بزيارة الرياض الى حد ان خطابه المتضمن شرح الأسباب التى دفعته الى تلك الخطوة لم يرسل من بوشهر الا بعد انقضاء شهر كامل من مغادرته البلاد ٠ بل ان بيلى لم يكن ينوى فى البداية اشعار فيصل بأمر تلك الزيارة ، غير انه عاد فغير رايه هذا بعد وصوله الى الكويت التى كانت نقطة الانطلاق لرحلته الى نجد ، فهناك حذره الشيخ الصباح الجابر بأن امير الرياض لا يقبل دخول احد الى اراضيه خلسة أو بغير موافقة منه ٠

ولم يصل رد الأمير فيصل قبل مضى شهر واحد ، وعند وصول الرد لم يتضمن اى اشارة للترحيب بزيارة بيلى ، وانما ذكر بأنه يمكن لبيلى الحضور الى الرياض اذا شاء او متى شاء (١) ٠

غادر بيلى الكويت يوم ١٨ فبراير يرافقه الدكتور كولفيل طبيب المثلية واللفتنانت ديفز احد قباطنة سفينة المثلية ومجموعة من الحرس قوامها ٤٠ فردا وبعض مرشدى الجمال الذين استأجرهم بيلى من

---

(١) خطاب من فيصل الى بيلى ٢ رمضان ١٢٨١ ، ٢٩/٣٠ يناير سنة ١٨٦٥ ٠

الكويت ، وسلكت البعثة طريق الجنوب الغربى مرورا بمنطقة الثج والورية حيث مروا بمجموعات من البدو ، ومن هناك شقت البعثة طريقهـا عبر صحراء السمان والدهماء فى اتجاه سهل نجد ٠ ووصل بيلى ومرافقوه وادى حنبقه بمنطقة سدوس ، ومنه انحرفوا جنوبا على امتداد الوادى عبر العينة ، مسقط رأس محمد بن عبد الوهاب والدرعية ، ووصلوا الرياض يوم ٥ مارس حيث هيأت لهم الاقامة فى أحد المساكن الريفية الواقعة خارج البلدة ، وقد خصص ذلك المكان لاقامتهم ، كما أوضح لهم السكرتير الخاص للامير الذى جاء للترحيب بهم بعد وصولهم مباشرة وذكر لهم بأن تلك المنطقة تعتبر أكثر أمنا لهم ، كما كان هناك سبب آخر لاقامتهم فى تلك المنطقة نظرا لأنهم يدخنون التبغ المحرم من قبل الوهابيين (١) ٠ وفى المساء عاد محبوب بن جوهر سكرتير الأمير لزيارة بيلى وقد ذكر له بأن موعد استقبال الأمير له لم يتحدد بعد ، ولكنه أوضح له بأن الأمير مستاء جدا من تصرفات السلطات البريطانية فى الخليج وبأن السبب فى اللهجة غير الودية فى خطـاب الأمير هو تصرفات الكابتن جونز تجاه العرب بصورة عامة ، وفى

---

(١) مذكرات بيلى ، ان المذكرات التى كان يكتبها بيلى فى آخر كل يوم تعتبر اهم مصدر للمعلومات عن رحلته من تقرير رسمى (تقرير عن رحلته الى الرياض عاصمة الوهابيين) (بومباى ١٨٦٦) والـذى أمرت الحكومة بنشره بعد حذف المعلومات السياسية منه ، أو بحثه فى مجلة الجمعية الجغرافية الملكية بعنوان « زيارة الى عاصمة الوهابيين فى وسط شبه الجزيرة العربية » (عدد ٣٥ ص ١٦٦ — ١٧٧) ان الاهتمام الـذى تمخض عن رحلة بيلى وبلجريف شجع حكومة بومبـاى الى نشر تقرير سادلير عن اجتيازه لشبه الجزيرة العربية سنة ١٨١٩ ٠

اليوم التالى نحو الساعة الواحدة بعد الظهر استدعى بيلى للحضور لمقابلة الأمير ، وقد توجه المقيم على الفور الى الأمير .

« كان الأمير يجلس على سجادة متكئا على مخدة ، ولم يكن معه سوى نجله الصغير وسكرتيره الخاص ، وكان وجهه يعبر عن الوجاهة والرجولة وعمره يناهز السبعين عاما وكان هادئا ومتزنا وصارم النظرات ، وهو اعمى وحين اقتربت منه نهض قليلا وامسك بيدى واخذ يتحسسها ثم طلب منى الجلوس ، وقد بينت له أن الغرض من حضورى هو التعارف به وازالة كل أثر للشكوك التى لابد أن تكون الأحداث الأخيرة قد تركتها ، كما أردت أن أؤكد له ان الحكومة البريطانية لا غرض لها الا التعبير عن مشاعر الصداقة والمودة نحوه ، وبأنها يهمها ان ترى الأمن والاستقرار والرخاء يسودان المنطقة » .

وقد رد فيصل بأن الدول الأجنبية لا تهمه اطلاقا ولكنه يعلم بكل التصرفات وتحركات تلك الدول عن طريق عملائه فى المنطقة ، وقال بأن شبه الجزيرة العربية كلها تقريبا بما فيها الكويت ومسقط خاضعة له ، وان الله سبحانه وتعالى هو الذى هيأ له هذه السلطة . اما حديثه عن الانجليز فقد كان حديثا وديا ، وقال بأن بريطانيا دولة تلتزم بالنظام وهى دولة طيبة ، غير انه قال بأنه يكره ديننا ، ثم اخذ يردد بعض الدعاء ويطلب ان يثوب الكافرون الى رشدهم . وبعد المجاملات انتقل فيصل الى الحديث عن سلطان مسقط فشن هجوما قاسيا عليه ، وقال بأن سلطان مسقط قد ارغم على دفع الجزية له عن طريق القوة ، وبأن والده السيد سعيد بن سلطان كان يدفع الجزية بصورة منتظمة ، غير أن نجله لم يلتزم بذلك ووصفه بأنه شخص ضعيف ومعتوه ، وهو كالغريق الذى يتشبث بالقشة للتخلص من خضوعه للرياض ، ثم اخذ فيصل يشرح لبيلى

بانه ليس هو المبعوث الأول القادم من دولة أوربية وانه منذ بضع سنوات خلت زاره قائد من احدى السفن الحربية الفرنسية وعرض عليه المساعدة كما تلقى عرضا آخر بالمساعدة منذ عامين تقريبا فقط ، ووعد بأن يبعث برده على ذلك العرض ، وقد أعرب فى رده عن شكره للحكومة الفرنسية ، ولكنه أوضح لها بأنه لم يكن فى حاجة الى اى مساعدة (١) ، ثم التفت الى وسألنى عما اذا كنت اريد شيئا منه ، لكنى أكدت له اننى لم احضر لطلب أى شى منه ..

واجتمع فيصل ببيلى مرة اخرى فى يوم ٧ مارس فى الساعة السابعة مساء ، وكان استقبال فيصل له وديا للغاية ، وفجاة كما يقول بيلى ، ظهر لى بأنه ماسونى ، وقد شعر بيلى خلال مصافحة الأمير له فى اليوم السابق بأن الامير تسيطر عليه عقدة لا يعرف بيلى اصلها ، وقد اخذ بيلى يحدثه عن الخط التلغرافى الذى كان يجرى انشاؤه فى الخليج ، ويحاول ان يؤكد له فوائد ذلك الخط ، ولكن فيصل اشار بأنه يخشى ان يقوم سكان الساحل بالعبث فى ذلك الخط ، وذكر بأن عباس باشا والى مصر سبق أن حاول ان ينشىء خدمة بريدية فى نجد ، ولكنه اضطر فى النهاية الى صرف النظر عن المشروع بسبب الاعتداءات التى كان يقوم بها البدو على الخط . وعندئذ غير فيصل مجرى الحديث ، فسأل عما اذا كانت الحكومة البريطانية مستعدة لتقديم المساعدة المادية اليه فيما لو قام الأتراك

---

(١) من المحتمل ان يكون الشخص الذى تقدم بهذا العرض هو بلجريف سواء بصفة مباشرة أو عن طريق وسيط ، رغم أن بيلى — وهذا ما يبدو غريبا — لم يعلق على ملاحظات فيصل مباشرة أو فى تقاريره الأخيرة .

بمهاجمة بعض البلدان الشرقية ، وهل ستقدم اليه الحكومة البريطـانية السلاح للتصدى لهذا الهجوم ؟ وقد اجابه بيلى بأن ذلك ليس من المحتمل ٠

وبعد أن تناول الاثنان بعض الأحاديث عن الخيول وسلالاتها فى شـــبه الجزيرة العربية وعن الوانها واثمانها امتد الحديث طويلا بينهما ٠ وكان من الواضح أن يتوقع فيصل من بيلى أن يتناول بالحديث نزاع فيصـل مع مسقط ، واقتراح السلطان على بيلى التوسط فى حل النزاع ، غير اننى تصورت بانه من الأفضل الا اتعهد بشىء قبل ان اعرف راى حكومتى فى الرسائل العديدة التى بعثت بها الى حكومتى حول هذا الموضوع ، وبعد عودة بيلى الى مقر اقامته بعث الى الأمير فيصل بالهدايا التى آهداها له ، وقد حضر محبوب بن جوهر مرتين الى بيلى وتحدث معه فى موضـــوع شراء بعض الخيول لبيلى ، وعلى هذا الأساس اقترح محبوب على بيـــلى ان يمد اقامته فى الرياض بضعة ايام اخرى ، لأن البحث عن الخيـــول يستغرق وقتا طويلا ، كما أن هناك موضوعات اخرى يمكن مناقشتها معه خلال هذه الفترة ٠ الا ان بيلى كان قد ضاق ذرعا من وجوده فى عاصمة الوهابيين ، وكان يحس بالخطر ، وعليه فقد ابلغ محبوب عدم رغبته فى مدة أطول ، وأن هناك طرادا بريطانيا فى انتظاره فى مينـــاء القصير فى اواخر الشهر ، ولهذا فقد كان عازما على السفر فى صبيحة اليوم التالى٠

وفى مساء ذلك اليوم عاد محبوب الى بيلى محاولا اقناعه بمد اقامته ريثما يتم الحصول على الخيول التى طلبها ، غير ان بيلى كان قد اخـذ يزداد نفورا واشمئزازا من سكرتير الأمير ، لا بسبب اصـــله المجهول فحسب (فقد كان والده عبدا حبشيا عند المرحوم الأمير تركى بن عبد الله وامه احدى الوصيفات الجورجيات) وانمـا بسبب غطرسته ، وقد زاد هذا الاسمئزاز عند بيلى حين اثار محبوب قضية تجارة الرقيق والتدخل

البريطاني فيها ، واوضح لبيلي بأن غضب الأمير فيصل يعود في الدرجة الأولى الى مصادرة الكابتن جونز للسفن العربية التى تتعامل فى الرقيق، ووصف اجراءات جونز بأنها قرصنة بريطانية اخري ، كما ذكر بأن الأمير يرغب في عقد اتفاق مع الحكومة البريطانية فى هذا الشأن ، ومن هـــذا المنطلق سوف يحاول اقناع عرب عمان بعدم التدخل فى عمليات مد الخط التلغرافى اذا ما وافقت الحكومة البريطانية على اعفــاء عرب الخليج من تطبيق نظام المصادرة والتفتيش على سفنهم ٠ غير أن بيلى استاء جدا من هذا الموقف ، واوضح لمحبوب بأنه لا يصدق بأن اقتراحه هـذا يمكن أن يصدر من جانب الأمير فيصل ، ولهذا طلب تدبير مقابلة مع الأمير للتأكد من ذلك ٠

فى صباح اليوم التالى ٨ مارس حضر محبوب لمقابلة بيلى فى الساعة الحادية عشرة وحاول للمرة الثانية اقناع بيلى بمد اقامته فى الرياض ، الا أن بيلى رفض طلبه واوضح له بأنه قرر السفر مساء ذلك اليوم وكرر طلبه بمقابلة الأمير قبل مغادرته البلاد ، غير ان قافلة الجمال التي كان من المقرر أن يسافر عليها لم تكن قد وصلت حتي تلك اللحظة ٠

وعندما توجه بيلى للاستفسار عن القافلة أخبره أحد الصـــبية بأن القافلة قد انتقلت الى منطقة تبعد بضعة أيام من الرياض ، وهنـــا تملكه الخوف واحس بأن ثمة مؤامرة تدبر لاستبقائه فى الرياض ضد رغبته ، وان نقل الجمال كان جزءا من تلك المؤامرة ٠ وقد كان الدكتـــور كولفيل يدخن طوال الوقت داخل المنزل الذين كانوا يقيمون فيه وان خبر هذا العمل لابد وأن يكون قد انتشر فى الخـــارج مما قد يؤدى الى اثارة المتعصبين الوهابيين ضدهم ولهذا اخذ بيلى يوبخ الدكتور كولفيل على تصرفاته التى كادت أن تعرضهم للخطر ، ونصحه هو وزميله اللفتنانت ديوز بأن يكونوا

حذرين فى تصرفاتهم . ولكى يضمن بيلى عدم وجود شىء يثير الاشتباه فيما لو قام اتباع الأمير بتفتيشهم قام بتمزيق صورة للأمير كان قد رسمها دبوز . ولم يخطر على بال بيلى اطلاقا بأن الأمير فيصل كان ضعيفا الى الدرجة التى لا يستطيع ان يكبح جماح اتباعه او ان يكون ساذجا بحيث يتسبب فى الحاق الضرر بممثل للحكومة البريطانية ، خصوصا وانه يعلم تماما امكانيات تلك الدولة للرد عليه .

وفى ظهر ذلك اليوم عادت الابل وسائقوها ، وكانت فى الصباح قد أخذت الى مناطق الشرب استعدادا للرحلة فى آخر النهار ، وفى تلك الأثناء وصلت رسالة من الأمير فيصل يطلب من بيلى الحضور للاجتماع به، وعند حضوره وجد الأمير فى حالة مرحة ، فأخذ يتحدث عن فترة احتجازه فى مصر ، وطلب من بيلى ابلاغه عن وقوع اى حالة قرصنة تقع من سكان العقير والقطيف ، كما طلب منه بأن يبقى على اتصال به ، ووعده بأن يستمر فى الاتصال به كما كان يفعل فى السابق مع المقيمين البريطانيين ، ثم ودع ضيفه بتوفير الحراسة له الى ان يصل الى منطقة الساحل ، واكد له بأنه سوف يخطر المسئولين فى العقير والقطيف بالاهتمام به عند وصوله . وقد شعر بيلى بالحرج فلم يستطع ان يذكر للأمير اى شىء ، كما لم يشر الى موضوع مسقط أو الى الاقتراح الذى عرضه عليه محبوب فى اليوم السابق ، على الرغم من انه كان قد قرر ان يذكر للأمير ما عرضه عليه سكرتيره ، والذى كان سببا فى رغبته فى مقابلة الأمير مرة اخرى . والحقيقة ان بيلى فى هذه اللحظة كان يشغله شغل واحد ، وهو الخروج من الرياض بأى صورة من الصور . وفى اواخر مساء ذلك اليوم ، وبعد مشاجرة وقعت مع اصحاب الجمال الذين لم يكونوا راضين بمغادرة بيلى للبلاد بعد ثلاثة ايام من وصوله فقط ، ولكن بيلى تغلب على هذه العقبة

عن طريق التهديد والرشوة ، واخيرا خرج موكب بيلى متجها نحو الشرق بأقصى سرعة ممكنة كرغبة منه فى أن يبتعد ما استطاع عن الوهابيين ، ولكى يقضى الليل فى منطقة نائية .

لم تصل الحراسة التى وعد بها الأمير فيصل فى اليوم التالى ، مما حمل بيلى الى الاعتقاد بأن ثمة شيئا يدبر له فى الخفاء ، غير ان الحراس لحقوا به يوم ١١ مارس ، وتبين ان سبب تأخيرهم هو الصعوبات التى وجدوها فى الطريق ، غير ان وجود الحراس لم يبدد مخاوف بيلى ، فقد ظل يسير اثناء الرحلة خلف القافلة بمسافة بعيدة ، كما لم يكن يسمح لقائد الحرس الاتصال به ، كما كان يخيم منفردا عن بقية القافلة ، ولم يتنفس الصعداء الا عندما وصلت القافلة منطقة الهفوف فى الأحساء يوم ١٧ مارس ، ثم بعد ايام قليلة وصل بيلى الى ساحل الخليج ، حيث ركب السفينة عائدا الى بوشهر (١) .

ابرق بيلى فور وصوله الى بوشهر الى حكومة بومباى يقول بأن : قضية مسقط وعلاقاتها بالوهابيين يبدو انها فى حاجة الى دراسة دقيقة وسريعة ، واذا كانت حكومتنا ترغب فى ان اتناول هذا الموضوع ، فانى ارجو السماح لى بالتوجه الى مسقط على الطراد برنيس ثم منها الى بومباى (٢) . وقد فوض بيلى بهذه المهمة ، وغادر بوشهر فى نهاية مارس، وبعد أن توقف فى مسقط واصل سفره الى بومباى لاطلاع رؤسائه على

---

(١) مذكرات بيلى وتنتهى بوصوله الى الهفوف .

(٢) خطاب من بيلى الى السكرتير السياسى لحكومة بومباى ١٨٦٥/٣/٢٦ .

ما توصل اليه بشأن العلاقات بين نجد ومسقط ، وكان موقف بيلى من هذا الموضوع متأثرا بنتائج رحلته الأخيرة الى الرياض ، فقد اقتنع بيلى من خلال زيارته للرياض بأن حاكمها يضمر كرها شديدا للسيد ثوينى ، وبانه مصمم على الاطاحة به ، ومن هنا كان تأييده لوالى الرستاق عزان ابن قيس ، ومطالبته بزيادة حجم الزكاة التى كانت تدفعها مسقط الى الرياض . وعلى هذا الأساس فقد كان من الواجب ان تقدم الحكومة البريطانية تأييدها ومساعدتها للسيد ثوينى ، حتى ولو تعارض هذا التأييد مع مبدأ السياسة التقليدية القائمة على عدم التدخل فى النزاع الذى ينشب بين حكام شبه الجزيرة ، وانما عمان على حد راى بيلى كان لها وضع خاص بحيث ان حكومة الهند تعتبر ملتزمة التزاما صريحا بتأييد السلطان ضد مناوئيه ، أولا بموجب اتفاق عام ١٧٩٨ الذى يقضى باعتبار اصدقاء طرف واحد اصدقاء الطرف الآخر ، والعكس بالعكس ، وثانيا لأن حكومتنا قد تعهدت منذ ثلاثة أو أربعة اعوام ان تقوم بالفصل فى المنازعات التى تقع داخل مسقط ، وبموجب ذلك التحكيم انقسمت السلطنة الى دولتين منفصلتين ، الأمر الذى ساهم فى اضعاف مركزها برا وبحرا . وبغض النظر عن هذا الالتزام الصريح فان للحكومة البريطانية مصلحة فى حماية استقلال السلطنة اقلها مد الخيط التلغرافى عبر اراضيها ، وبالتالى فان تأييد الحكومة البريطانية للسيد ثوينى ضد تهديدات الوهابيين يمكن أن يطبق على أساس اقتراح المقيم البريطانى بالسماح له بفرض حصار بحرى على سواحل الأحساء أو عن طريق تقديم احتجاج الى الأمير فيصل سواء بطريق مباشر أو عن طريق الحكومة العثمانية . وعلى الرغم من أن بيلى كان يعرف بأن فرض الحصار قد يؤدى الى اضطراب حالة الأمن فى الخليج ، الا ان سلطان مسقط لديه من المبررات

باعتباره حاكما لدولة بحرية ما يستطيع به أن يفرض هذا الحصار كرد على التهديد الوهابى لغزو أراضيه (١) ٠

بعد أن قام بيلى بعرض مقترحاته هذه دون أن يشفعها بتفسيرات مقنعة عن عدم احتجاجه للأمير فيصل شخصيا خلال زيارته للرياض وعلى الأخص فى نطاق المحاولات التى تبذل لتسوية الخلاف بين السيد ثوينى وحاكم نجد ، والتى كانت زيارة بيلى من اهم اسبابها ، غادر المقيم الى انجلترا فى اجازة ٠ غير أن غيابه هذا عن مسرح الأحداث لم يساهم فى حل مشكلة السيد ثوينى ، بل على العكس ضاعف من حدة العداء بين الطرفين ، حتى أن أمير الرياض أصبح مقتنعا بأنه ليس ثمة ما يخشى منه لو شن هجوما على سلطنة مسقط ٠

وفى اغسطس عام ١٨٦٥ بينما كان بيلى يلقى محاضرة لتقييم زيارته للرياض (٢) فى اعضاء الجمعية الجغرافية الملكية وصل مبعوث

---

(١) مجموعة التقارير السياسية الى بومباى مجلد ٥٢ تقرير رقم ٣١ المؤرخ ١٨٦٥/١٠/١٦ من بيلى الى جون ١٨٦٥/٤/٨ (رقم ٢٠ الادارة السياسية) ٠

(٢) كان بيلى يريد الوصول الى انجلترا بسرعة ليظهر نفسه امام الرأى العام ، ولكى يقلل من انجاز بلجريف لدرجة انه لم يعمد الى كتابة تقرير عن رحلته قبل مغادرته لبومباى ٠ وكانت المرة الأول التى تعرف منها حكومة الهند عن تفاصيل تلك الرحلة ، هى من المحاضرة التى القاها ونشرت فى مجلة الجمعية الجغرافية الملكية ، وانها بعد وقت طويل فى شهر فبراير سنة ١٨٦٦ ثم فى الشهر اللاحق طلبت اليه وضع تقرير كامل=

وهابى الى مسقط يطالب بزيادة الزكاة التى تدفعها مسقط بمعدل ثلاثة أو أربعة أضعافها ٠ واذا كان تبعيا أن يرفض السيد ثوينى دفع هذه الزيادة، فانه قد دفع ثمن رفضه هذا ثمنا باهظا ، فقد اغارت قوة من الوهابيين من البريمى تعززها بعض القبائل الحاقدة على السيد ثوينى ، وانقضت تلك القوة على المنطقة الشرقية من عمان ، فاحتلت صور ونهبتها ، وقتلت احد الرعايا البريطانيين هناك ، كما اخذت عددا منهم كرهائن ٠ وقد تردد فرير فى القيام بعمل انتقامى نيابة عن السيد ثوينى ، حتى لا يفسره هذا الأخير على أنه استعداد بريطانى للدفاع عن السلطنة ، ورغم هذا فقد كان فرير مقتنعا فى دخيلة نفسه ، وان لم يكن لأسباب واضحة ، بوجوب وضع حد للاعتداءات الوهابية ٠٠ « ان تصاعد القوة الوهابية يشكل أمرا خطيرا جدا ، وسوف يكون له تأثير واسع المدى ، كما قال بأن ثمة دلائل تشير الى عودة اعمال القرصنة الى سواحل الهند ، وانتعاش تجارة

= عن تلك الرحلة ٠ ان غيرة بيلى من بلجريف ، كما كشفت عنها مجموعة رسائله كانت غيرة شديدة ، لا تقل عنها الحاجة على ان يتمتع وحده بكونه الرجل الذى لم يسبقه احد فى القيام بالرحلة الى الرياض ٠ وعندما علم بأن شقيق الدكتور كولوفيل قد تقدم بطلب الى سكرتير الجمعية الجغرافية الملكية لنشر وصف كان الدكتور كولوفيل قد كتبه لأخيه عن تلك الرحلة، قام بمنع نشر البحث ، وفى أواخر العام عندما علم بأنه كان السبب فى نشر تعليق مقتضب على كتاب بلجريف فى مجلة ادنبره وجاء فيه ان فريق بيلى كان غير مطمئن على سلامة افراده اثناء تواجدهم فى الرياض ، غضب من ذلك غضبا شديدا لدرجة انه اصدر امرا باقصاء كولوفيل من منطقته ٠ للاطلاع على رسائل بيلى فى هذه الشأن راجى رسائل مكتب شئون الهند ٠

الرقيق بين افريقيا الشرقية وشبه الجزيرة العربية ، خصوصا من جانب الوهابيين) • وكان من راى بيلى بأن مجرد ابلاغ السيد ثوينى بأن اعتداءات الوهابيين لا يمكن وضع حد لها عن طريق التردد والاستسلام أو عن طريق زيادة قيمة الزكاة التى تدفع لحكومة الرياض ، وانما عن طريق الجهود المكثفة التى تؤدى الى اخراجهم من عمان ، ولهذا فقد ابدى فرير استعداده لمد السيد ثوينى بالأسلحة والقروض والسفن ايضا لتمكينه من القيام بهذه المهمة اما الحكومة البريطانية نفسها فليس من مصلحتها ان تتورط مباشرة فى اية عمليات عسكرية لتدافع بها عن السلطان •

ولدى عودة بيلى من اجازته فى اكتوبر ١٨٦٥ ابلغه فرير بموافقة الحاكم العام ، وهو السير اورنس ، بتقديم المساعدات الى السيد ثوينى للتصدى للوهابيين ، وعليه فقد تم الايعاز الى قائد الأسطول فى بومباى بأن يوجه جميع السفن التى يمكنه الاستغناء عنها الى منطقة الخليج ، وذلك فى أسرع وقت ممكن ، كما خول بيلى الصلاحيات اللازمة لاستخدام سفن هذا الأسطول لتحقيق تفاهم بين السيد ثوينى والأمير فيصل ، على الا يقوم هو بأى دور فى اية عمليات عسكرية فى البر قد يتطلبها مثل هذا الاجراء ، وفى الأسبوع الثالث من نوفمبر غادر بيلى بومباى على ظهر السفينة بريفيس ، وكان قد رسم خطته لتنفيذ هذه المهمة ، وفى يوم ٢٥ نوفمبر بعث بيلى الى فرير من مسقط برسالة يقول فيها (•• أن الحقيقة التى لا جدال فيها هى أن جذور الوجود فى اراضى سلطان مسقط ينبع من احتلالهم للبريمى باعتبارها النقطة الاستراتيجية والحاسمة فى المنطقة وحيث يوجد للوهابيين قاعدتهم وقواتهم وتجمعاتهم التى يهددون منها عرب المناطق الساحلية ابتداء من راس الخيمة حتى أبو ظبى ، وهى نفس القاعدة التى تشن منها قوات الوهابيين هجماتهم على مسقط •)

وبالتالى فان الخطوة الاساسية لمواجهة هذا الوضع هو انزال هزيمة ساحقة بالوهابيين فى البريمى ، ويمكن ان يتم هذا الاجراء بزحف تقوم به قوات السلطان من صحار أو من غيرها من المناطق الساحلية ، الا انه لابد ان يستتبع ذلك اجراءات عسكرية مماثلة على ساحل رأس الخيمة حيث يوجد فيها بعض الجلفاء ، اما الآخرون فمشكوك فى مواقفهم ولهذا فانى أفكر فى ارسال السفينة برنيس الى راس الخيمة برسائل الى الزعماء المشكوك فى ولائهم لتحذيرهم بالتزام الحياد ، كما سأطلب من الشيخ زايد بن خليفة حاكم أبو ظبى الذى يعد من الحكام الأقوياء والموالين لنا ، والذى تربطه حدود بالوهابيين ، سأطلب منه القيام بمناوشات فى مؤخرة الوهابيين لارباك صفوفهم ، وفى حالة اندحار الوهابيين فعليه الانقضاض من الخلف وابادتهم ٠

وقد اقترح بيلى تقديم قرض للسيد ثوينى فى حدود مائتى الف روبية ومدفعين من عيار ١٨ ملم كى يتمكن السيد ثوينى من تنفيذ الجزء الخاص به من الخطة ، كذلك قرر بيلى بأن يرافق السيد ثوينى الى البريمى لشد أزره ورفع روحه المعنوية ٠

غير أن لورنس رفض الاقتراح بتقديم قرض للسيد ثوينى وانما وافق على ارسال مدفعين الى السلطان ، وفى هذه الأثناء تلقى بيلى رد الأمير فيصل على الاحتجاج الذى قدم اليه من مساعد المقيم على الاعتداءات التى وقعت على الرعايا البريطانيين الهنود فى صور ، وذكر الأمير فيصل فى هذا الرد بأنه قد أصدر أوامره الى نائبه فى البريمى بالافراج عن الرهائن واعادة الممتلكات التى أخذت منه ، الا انه لم يذكر شيئا عن التعويضات ودية القتيل وعند ابلاغ الحاكم العام برد الأمير فيصل راى الأخير أن مطالبة الأمير بتعويضات امر غير وارد ، ولكنه على اى حال أوعز

الى المقيم بوجوب توضيح الصورة للأمير فيصل وهى أن امام عمان حليف وصديق للحكومة البريطانية ، وان الحكومة البريطـانية فى الوقت الذى تسعى الى حل مقبول للخلافات بين الأمير وسلطان مسقط ، الا انهـا سوف تنظر نظرة خطيرة الى اى عمل عدائى يقع على أراضى السلطان (١)٠

فى يوم ٤ ديسمبر اجتمع بيلى بالسـيد ثوينى مرة أخرى ، حيث كان السلطان يقوم باعداد اسطوله لفرض حصار على القطيف والعقير ، كما انه ذكر لبيلى بأن الشيخ محمد بن خليفة حـاكم البحرين قد عرض التعاون معه عندما اجتمع به وهو فى طريقه الى الحج ، وان السيد تركى اخا السيد ثوينى سيرافق الأسطول الى القطيف ، ويبقى السيد ثوينى فى مسقط لاعداد خطة الهجوم على الحامية الوهابية فى البريمى ٠ فقـرر بيلى أن يرافق الاسطول الى البحرين عند اقلاعه فى الأسبوع الأخير من شهر ديسمبر ، واثناء الرحلة توقف بيـلى على سـاحل الهدنة لابلاغ حكامها بعدم وجود اى مانع لدى الحكومة البريطانية على اشتراك الشيوخ مع السيد ثوينى فى عملية الهجوم على البريمى ٠ فى يوم ٢٢ ديسمبر غادر الطراد هاى فلاير ميناء بومباى متوجها الى مسقط يحمل المدفعين الى السيد ثوينى ٠ اما نائب الأمير فى البريمى الذى علم بمـا كان يدور فى الأفق فقد حاول افشال خطة الهجوم عن طريق دفع بعض القبائل على الاغارة على بلده صحم التى تبعد بضعة أميال عن صحار ، وقد ركز هؤلاء

---

(١) مجموعة التقارير السياسية الى الهند مجلد ٨٥ مجموعة تقرير رقم ٦١ المؤرخ ١٨٦٦/٨/٢٢ من دبليو موير (سكرتير الخارجية لحكومة الهند) الى السكرتير السياسى لحكومة بومباى ١٨٦٦/١/٢٤ (رقم ٦٦ الادارة الخارجية) ٠

القبائل ارهابهم على الرعايا الهنود المقيمين هناك فأرغموا عددا منهم الى اللجوء والهرب عن طريق البحر ، وأثناء هذه العملية مات احد هؤلاء الهنود غريقا ، اما أسطول مسقط فقد وصل الى البحرين فى هذه الأثناء ، وكانت ترافقه السفينة برنيس وعلى ظهرها المقيم البريطانى . وعند وصولهم البحرين فوجئوا بأن حاكمها قد تراجع عن قراره بالاشتراك مع أسطول مسقط فى حصار سواحل الأحساء ، فشعر السيد ثوينى بخيبة الأمل وقرر على الفور العودة الى مسقط بصحبة بيلى .

قام الطراد هاى فلاير بأنزال المدفعين فى صحار فى نهاية شهر دبسمبر ، ولحق بيلى بالطراد يوم ٥ يناير ١٨٦٦ ، وعند ابلاغه بالهجوم الذى قام به رجال القبائل الموالين لنائب الأمير ، قرر مضاعفة دعمه للسيد ثوينى لمطالبة الأمير فيصل بتعويضات عن الاضرار التى أصابت الرعايا البريطانيين الهنود فى كل من صحم وصحار ، ففى يوم ٦ يناير أوعز بيلى الى الكابتن بيزلى قائد السفينة هاى فلاير بالتوجه الى القطيف لتسليم رسالة خطية الى الأمير فيصل ، وقد انحى بيلى فى هذه الرسالة باللائمة على الأمير على الهجوم الذى شنه نائبه على عمان ، وعلى رفضه الوساطة البريطانية ، كما وجه اليه اللوم أيضا على الاعتداءات التى وقعت على الهنود فى كل من صحم وصحار ، ودعاه الى تقديم اعتذار رسمى عن تلك الأعمال ، ودفع ٢٧٠٠٠ ريال كتعويضات عن الخسائر والأضرار التى لحقت بالرعايا الهنود ، كذلك طالبه بأن يتعهد بعدم تكرار مثل هذه الانتهاكات بأراضى عمان فى المستقبل ، وطلب من الكابتن بيزلى تسليم الرسالة الى الأمير ثم الانتظار سبعة عشر يوما لتلبية تلك المطالب ، وقد جاء فى رسالته الى الأمير « بانه اذا لم تتم الموافقة على الشروط التى أوردها بعد انتهاء المهلة المحددة ، فان السفن البريطانية سوف تقوم

بقصف المعاقل الساحلية التابعة للأمير والاستيلاء على تلك السفن فى تلك الموانى وقد بعث بيلى برسالة الى فرير بعد مضى بضعة أيام ضمنتها تفاصيل هذه الخطة وقال فيها : (اعتزم توجيه الضربة فى هدوء ، وبهذا الأسلوب سوف ابدو ، فى حالة فشل الخطة وكأننى لم اوجه اى ضربة الى هؤلاء الوهابيين ، الذين لا يمكن آن يرتدعوا اذا لم نوجه اليهم ضربة قاصمة ، انهم يعتقدون بأن الانجليز وحتى ضباطهم يخافون من الوهابيين (١) ٠

اتخذ بيلى قراره الخاص بقصف الدمام بعد التشاور مع بيزلى القائد البحرى وقد علم منه بأن السفينة هايفلاير قد تكون خارج مياه الخليج فى نهاية شهر فبراير وبانه اذا لم يتوصل الى وسيلة اخرى بفرض الحصار ، فمن الأفضل له آن يصرف النظر عنه ، وقد وافق بيلى على راى بيزلى وترك له حرية التصرف بالطريقة التى يراها مناسبة ٠

غادرت السفينة هايفلاير متجهة الى صحار يوم ٦ يناير ووصلت يوم ٢٣ يناير ، وفى نفس الوقت ارسل خطاب فيصل فى احدى السفن المحلية وغادرت هايفلاير صحار الى ابو ظبى للقيام بدوريات بحرية على

---

(١) خطاب من بيلى الى فرير مسقط فى ١٨٦٦/١/٨ (خاص)
الملاحظة الأخيرة ربما تكون اشارة الى العديد من التعليقات التى ظهرت فى تلك الفترة لكتاب بلجريف ومع ذلك فمن العسير ان نعرف كيف تسربت اخبار ذلك الى مسامع الوهابيين وجعلتهم يكونون اراءهم عن المسئولين البريطانيين فى المنطقة ، ولعل المصدر الأكثر احتمالا هو تصرف بيلى نفسه خلال زيارته للرياض ٠

شواطىء المنطقة ، فى يوم ٨ يناير تلقى بيلى نبأ وفاة الأمير فيصل الذى تأكد يوم ٢٠ منه ، غير أن هذا الحادث لم يحمل بيـلى على تغيير خطته ، ففى يوم ٢٣ يناير اجتمع بالكابتن بيزلى فى منطقة خليج الفنستون وطلب منه المضى قدما فى تنفيذ الخطة الموضوعة ، غير ان بيلى نفسه لم يتمكن من مرافقة بيزلى نظرا للأحداث التى وقعت فى صور وفى البريمى وفى بندر عباس ، واضطرته الى البقاء الى جانب السـيد ثوينى • وقد اقلع بيزلى يوم ٢٨ يناير وبعد يومين وصل الى القطيف ولكنه لم يجد هنـاك الرسالة التى قيل له بأنه سيتسلمها هناك ، كما لم يتسلم اية تعويضات ، وقد طلب منه حاكم القطيف الانتظار ١٢ يوما حتى يصله الرد من حكومة نجد ، غير أن بيزلى لم يوافق ، وفى يوم ٢ فبراير صوب مدافع السفينة نحو الميناء ، كما قام بتدمير احدى السفن الشراعية وحصن صغير يطل على القناة ، وفى اليوم التـالى حاولت قوارب السفينة قصف حصن الدمام ، غير ان العملية فشلت وقتـل ثلاثة أفراد وجرح ضابطان من السفينة ، وفى يوم ١٤ فبراير قام بيزلى بقصف القلعة غير أن الصخور والفجوات على الشواطىء عاقت حركة السفينة ، بحيث لم تصل القذائف الى أهدافها •

تلقى بيلى نبأ فشل الحملة بخيبة أمل كبيرة ، واقتنع انه لابد من القيام بعملية ضخمة لاستعراض القوة البريطانية لتعويض الفشل الذى منيت به الخطة ، وقد وجد ضالته فى قبيلة الجنبة سكان جعلان الموالين للوهابيين ، وقد كانوا من أشهر القراصنة وتجـار الرقيق فى المنطقة (ففى عام ١٨٦١ تآمر الجنبة مع بعض تجار الرقيق التابعين لزنجبـار لاغتيال المعتمد السياسى البريطانى هناك) كما اشتركوا فى الاغارة على صور ، وعند وصول بيلى الى صـور طالب الجنبة بدفع ٢٧ الف ريال

بمسوي كعقاب لهم على اعتداءاتهم على الرعايا البريطانيين الموجودين فى صور ، وبما أنهم لم يذعنوا لطلبه فقد قرر بيلى توجيه ضربة اليهم .

كان وصول بيلى الى صور يوم ١١ فبراير ، وفور وصوله وجه تحذيرا الى زعماء الجنبة بأنه يعتزم قصف بلدتهم ، ولكنهم أبدوا رغبتهم بدفع الغرامة ، ولكنهم طلبوا مهلة حتى فصل الربيع ، وهو الوقت الذى تعود فيه سفنهم التجارية من البحر الأحمر ، ولكن بيلى رفض طلبهم ، وفى تمام الساعة الواحدة بعد الظهر بدات السفينة فى اطلاق النار على معاقل البلدة فدكتهـــا ، كما قامت الزوارق التابعة للسفينة بتدمير الســـفن الشراعية الموجودة فى خليج صور ، ومن صور عاد بيلى الى خليج مالكولم حيث كان يستخدم المحطة التلغرافية هناك كمقر له ، وفى يوم ١٩ فبراير علم بيلى بوفاة السيد ثوينى بطعنه خنجر من نجله سالم بينما كان يغط فى نومه فى حصن صحار ، وقيل أن السيد سالم قام بهذا العمل بتحريض من سيف بن سليمان البشرى عميل الوهابيين فى عمـــان وذلك فى ليلة ١٣ فبراير .

ويستنتج أن اغتيال الســـيد ثوينى كان جـزءا من مؤامرة ثلاثية اشترك فيها بعض المتذمرين من أفراد أسرة آل بوسعيد بزعامة الســـيد سالم نجل السيد ثوينى ، وبعض رجال الدين بزعامة ســعيد بن خلفان الخليلي من بنى رواحة ، وذلك بتأييد من عزان بن قيس وتركى بن أحمد السديرى نائب الوهابيين فى البريمى فقد كان بعض مؤيدى السيد سالم يعارضون فكرة الهجوم على واحة البريمى ، وانه لمن الصـعوبة بمكان ان نجزم ما اذا كان موقف هؤلاء المعارضين مبنيا على تعقل منهم ، أو كما هو الحال بالنسبة للسيد سالم عن تواطؤ مع الوهابيين ليرتبطوا بمستقبله ، فقد كان كل من عزان بن قيس وسعيد بن خلفان يحاولان الاطاحة بأسرة

آل بوسعيد تمهيدا لاقامة حكم الدين فى عمان ، وبالتـــالى فان اشتراك الوهابيين فى هذه المؤامرة امر واضح لا يحتاج الى تفسير ، والغرض منه هو ان يتولى الحكم فى مسقط شخص اكثر خضوعا للرياض ، ومن المحتمل ايضا أن يكون حاكم الرياض الجديد الامير عبد الله بن فيصل مشتركا فى هذه المؤامرة أو ربما يكون هو الراس المدبر له (١) ٠

وعلى أية حال فان السيد ثوينى قبل وفاته لم يكن يجهل الاخطـــار التى تحيط به ، وقد حاول أكثر من مرة ان يســتجيب لمستشاريه بتهدئة

---

(١) ارســـل بيلى تقريره فى يوليو ١٨٦٦ بعد اجتماعه بأبو عيسى مرافق بلجريف فى نجد مباشرة : لقد ذكر أبو عيسى آيضا انه قبل عام من مقتل السيد ثوينى قال الأمير عبد الله لأحد مشايخ قبيلة مطير بانه لم يكن يتصور أن يجرؤ آى ابن على قتـــل والده ٠ وقتها كان الأمير عبد الله يقرأ فى رسالة ويبتسم حول مضمونها ثم بعد ذلك عندما وقع القتل اعاد الى شيخ مطير نفس التساؤل وقال بأنه فهم من مضـمون الرسالة عن عملية القتل المزمعة ٠ واضاف آبو عيسى بأن الهدف الأساسى للوهابيين فى الاستيلاء على مسقط هو تنفيذ مقتل السيد ثوينى ، واحلال حاكم مثل السيد سالم محله يحمى المصالح الوهابية فى البـــلاد ٠ المداولات الخارجية لحكومة الهند (ســـياسى) حلقة ٤٣٧ مجلد ٦٨ أغسطس ١٨٦٦ (رقم ١٧٤ من بيلى الى جون ١٨٦٦/٧/٩ (رقم ٨٠) للاطلاع على تفاصيل هذه المؤامرة وعملية الاغتيال راجع المجلد ٨٥ من المجموعة تقرير ٦١ المؤرخ ١٨٦٦/٨/٢٢ من بيلى الى جون (المعتمد السياسى بالوكالة فى مسقط) الى بيلى ١ و ١٠ مارس ١٨٦٦ وخطاب من الحـــاج احمد (والى مسقط) الى بيلى ١٤ شوال ١٢٨٢ — ١٨٦٦/٩/٢ ٠

العناصر المناوئة له لصرف النظر عن الحملة التى كان السيد ثوينى ينـوى القيام بها لاحتلال البريمى ، غير ان السيد ثوينى كان يشـعر بأنه ملتزم بالتعهد الذى اعطاه للمقيم البريطانى بيلى ، رغم ان الأخير لم يقـدم الا مساعدات ضئيلة مقابل ذلك ، سـواء من حيث عملية الدمام أو من حيث نجاحه فى اقناع شيوخ الساحل بالاشتراك فى الهجوم على واحة البريمى كما آن المدفعين اللذين تلقاهما السيد ثوينى من حكومة الهند لم يستخدمهما اطلاقا ، فقد كانا ثقيلى الوزن وتعذر نقلهما من الموقع الذى أنزلا فيه ، وحتى لو تم نقلهما فلم يكن لدى السيد ثوينى خبراء لتشغيلهما .

وفى الوقت الذى لم يكن بيلى قد أفاق بعده من صدمة وفاة السيد ثوينى فاذا به يتسلم خطابا من السـيد سالم يبلغه فيه تقلده للحكم فى السلطنة ، وبأنه قد اودع عمه السيد تركى السجن فى حصن صحار . وعلى الفور ابحر بيلى الى صحار على ظهر سفينة المثلية — هايفلاير — التى كانت فى طريق عودتها الى بومباى ، وقد وصل الى صحار يوم ٢١ فبراير ، ولم يجد هناك السيد سالم الذى كان قد توجه الى مسقط بعد ان آصـدر تعليماته بشأن التصرف فى موضوع السيد تركى ، ولكن بيلى طلب من والى صحار اطلاق سراح السيد تركى واصطحبه معه فى السفينة التى توجهت بعد ذلك الى مسقط ، وقد لاحظ بيلى عند وصوله الى مسقط بأن الوضع متوتر ، وكان هناك كل من السيد عزان بن قيس والشيخ سعيد بن خلفان مع عدد كبير من أتباعهما ، بالاضافة الى حشد هائل من رجال القبائل الذين توافدوا على مسقط من مختلف ارجاء عمان لتأييد الحاكم الجديد ، وقد ذكر المعتمد السياسى البريطانى فى مسقط لبيلى ، بأن عزان والخليلى سـوف يحاولان على حد اعتقاده اسـتغلال وضع السيد سالم بمـا يتمشى مع مصالحهما ، ثم قد يطيحان به ، ويضعان فى الحكم مكانه شخصية أخرى

/

تحقق لهما أهدافهما . وقد قام بيلى بنقل المسيحيين الموجودين فى السلطنة الى سفينته حرصا على سلامتهم ، كما قام بنقل الهنود المقيمين هنـــاك والذين كان معظمهم قد لجـــأ الى المراكب الراسية فى الميـنـــاء خوفا من السلطة الجديدة ، وفى اليوم الخامس من وصول بيلى أحس بأن هنـــاك مؤامرة تدبر من جانب العمانيين لاقتحام سفينته أثناء الليل ، وعليه فقـد قرر أن يغادر مسقط متجها الى خليج مالكولم ، ومن مقره هنـاك أبرق الى حكومة بومباى يدعوها الى الامتناع عن اتخاذ أى اجراء للتدخل فى مسقط، حتى يتضح الموقف تمام الوضوح (١) . والواقع ان المناسبات التى حاول فيها بيلى التدخل فى النزاع بين حكومة مسقط والوهابيين كانت فاشـلة لأن الافراج عن السيد تركى وقصف بلدة صور لا يعدان تعويضا مجزيا عن فشل عملية الدمام واغتيال السيد ثوينى ، وعلى حين لا يمكننا أن نوجه اللوم الى بيلى فى مطالبته الأمير فيصـــل بالتعويضات ، فان بيلى يعتبر مسئولا عن عدم انتظاره لاستلام رد الأمير فيصل ، وعلى الأخص بعـد أن بلغه نبأ وفاة هذا الأمير ، علما بأن قرار الحاكم العام بعدم ممارسة ضغط على الأمير حول هذه القضية لم يتخذ قبل أواخر شهر يناير ، كما أن هذه التعليمات لم تصل بيلى قبل شهر فبراير . وبعد مرور أسبوعين على قصف الدمام تلقى بيلى بعض الخطابات من الأمير عبد الله الأمير الجديد وكانت تلك الخطابات قد أرسلت من الرياض بتاريخ ٢٨ يناير ، وقد أعرب الأمير عبد الله فى هذه الرسائل عن موافقته على وساطة الحكومة البريطانية فى خلافه مع مسقط ، كما تعهد بأن يقوم بمحاولات لرد الممتلكات التى انتزعت

---

(١) من بيلى الى جون ١٨٦٦/٣/١٤ (رقم ١٧ الادارة السياسية) اعلاه .

من الرعايا البريطانيين فى صور (١) كما يمكن أن يوجه اللوم الى بيـــلى عن عدم مرافقته للسفينة هايفلاير عند ابحارها الى الدمام ، نظرا لأن عدم وجود أى مسئول بريطانى له الخبرة بالأوضاع المحلية ، كما صرح قائد الأسطول الملكى لبومباى ، كان من الأسباب الرئيسية التى أدت الى فشل الهجوم على الدمام .

غير أن فرير رفض توجيه تهمة التقصير لبيـــلى أو انتقاد تصرفاته فقد ذكر فى رسالة الى وزير الدولة للشئون الخارجية البريطانية ، بأن الكولونيل بيـــلى قد اتخذ كما يبدو قراره تحت ظروف بالغة الصـــعوبة والخطورة ، وأن قراره هذا قد اتسم بالحكمة والشجاعة والاتزان .. اما لورنس الحاكم العام للهند فقد كان له رأى يختلف عن ذلك الرأى ، فقد أعرب عن امتعاضه من تصرفات بيـــلى التى انحرفت لمهمته الى قطيعة مع الوهابيين ومن تبريره لتصرفه على أساس اتفـاق ١٧٩٨ ، فى الوقت الى الذى كان يعرف تماما بأن تطبيق بنود ذلك الاتفاق بالنسبة للخلافات مع مسقط قد حسم منـــذ عام ١٨٣٤ ، ووافق لورنس على وجهة نظر قائد الأسطول الملكى فى بومباى ، بأن بيلى كان يتعين عليه بأن يرافق الطراد الى الدمام ، وأن يمهل الأمير الوهابى الوقت الكافى للرد على مطالب بيلى .

لم يكن اى من فرير أو بيلى على استعداد لتقبل أى انتقادات من الحاكم العام على الاجراءات التى اتخذاها فقد كان بيلى قد قرر التوجه الى بومباى

---

(١) مجموعة التقارير السياسية الى الهند مجلد ٨٥ رقم ٦١ المؤرخ ١٨٦٦/١/٢٢ من بيـــلى الى السكرتير الســـياسى لحكومة بومبـــاى ١٨٦٦/٢/٢٠ .

بعد مغادرته مسقط لاطلاع فرير بما استجد من احداث بعد شهر نوفمبر ، وعند ابلاغه برأى لورنس فيه فانه لم يأبه ، فقد كانت التعليمات لديه تخوله اتخاذ الاجراءات التى يراها ضرورية ، وبالتالى فقد تم تطبيق اتفــــاق ١٧٩٨ على أساس الظروف التى استجدت ، ولم يكن من عادة المقيم فى الخليج ان يرافق الطرادات أثناء قيامها بحملاتها التأديبية فى المنطقة وان ذلك كان يحدث نادرا ، كما أن فرير حسبب رايه قد حدد وقتا كافيا لاستلام رد من حكومة الرياض على رسالته ، ومن ناحية اخرى لم يكن قائد الأسطول الملكى فى بومباى مختصا باصدار احكام فيما يختص بالقرارات التى يتخذها المقيم ، كما اكد المقيم فى نفس الوقت بأنه المسئول وحده عن الاجـراءات التى يتخذها والأماكن التى يطبق عليها تلك الاجراءات ، واضاف بيــلى بأن سجله كمقيم بريطنى فى الخليج هو وحده البرهان والدليل القاطع على كفاءته وصحة القرارات التى يتخذها ، وبأن معرفته بقبــائل الخليج وأوضاعها أكثر من أى مسئول آخر وبأنه ظل يعمل بمفرده بين اوســاط أشد القبائل تطرفا .

كان فرير يعترف لبيلى بما يتميز به من كفاءة ومقدرة على أداء مهمته فى الخليج ، وقد اعترف فرير بهذه الحقيقة فى رسالة خاصة بعث بهـا الى لورنس وجاء فيها : (ان الكولونيل بيلى حسب ما أعتقد هو أول مقيم بريطانى فى الخليج لا يغادر بوشهر الا اثناء اجازته السنوية) ويرى فرير أيضا بأن بيلى على حق فى عدم مرافقته الطرادات التى توجهت الى الدمام، نظرا لأنه كان فى حاجة الى البقاء الى جانب السيد ثوينى خوفا من أن يشن الوهابيون هجوما آخر عليه ، كما كان بيلى على حق فى تحديد فترة معينة لوصول رد الأمير الوهابى على احتجاجه ، وهذا ما اكدته الأحـداث منذ بداية الصراع وعلى حين كانت مبادرته للتوسط فى النزاع فى شهر سبتمبر

قد لقيت استخفافا من الوهابيين ، وأن الرد الذى وصل منهم لم يكن الرد المرغوب ، فقد اكد فرير بأن الأمير الوهابى أو من ينوب عنه حاول التنصل من مسئولية تلك الأحداث (١) كذلك اعترض فرير على ما ذكره اورنس من أن شرعية اتفاق عام ١٧٩٨ قد تحددت منذ عام ١٨٣٤ ولا يمكن التنصل منه ، وكما ذكر بيلى فان الظروف السياسية فى المنطقة قد تغيرت منذ عام ١٨٣٤ فقد ازددت حركة التجارة فى الخليج الى حد كبير ، وازداد ارتباط بريطانيا بشئون شبه الجزيرة العربية ، وبالتالى فلم يكن فى وسع الحكومة البريطانية أن تغض الطرف على تحركات الوهابيين على حدود عمان .

وطبيعى أن ما يقوله فرير بأن الحكومة البريطانية لديها التزامات ومصالح فى المحافظة على حكم أسرة آل بوسعيد ، خصوصا بعد حكم كاننج، فان هذا القول له ما يبرره ، وعلى أية حال فان رأى فرير هذا ناتج عن محاولاته لتبرير موقف بيلى من اتهامات التسرع والتقصير التى وجهت اليه ، خصوصا وانه كان يعارض سياسة بريطانيا بالتورط فى شئون عمان منذ بضعة شهور . ولتحقيق هذه السياسة فقد كان بيلى يرى أن حل الأسطول الهندى قد حتم تواجد مسئول بريطانى ملم بالشئون المحلية للمنطقة على ظهر أى طراد يزور الخليج ، وأن الأسباب التى دعت بيلى الى عدم مرافقة الطرادات الى الدمام بحجة انه كان مضطرا للبقاء بجانب السيد ثوينى لم ينقذ السيد ثوينى من المصير المحتوم . كما اغفل فرير عاملا هاما

---

(١) مكاتبات حكومة الوطن (سرى) مجلد ٦٢ من فرير الى لورنس ١٨٦٦/٣/٢٣ وقد استشهد به فرير فى مذكرته المؤرخه ١٨٦٨/٧/١٥

بشأن ما اذا كان بيلى قد حدد وقتا كافيا لاستلام رد الرياض نظرا لوفاة الأمير فيصل وتولى الأمير عبد الله مقاليد الحكم ، أما الحكم العام اورنس فقد وضع كل هذه الاعتبارات فى حسابه ، مما جعله يخفف من حدة توبيخه لبيلى ؛ وبصورة خاصة بناء على الأسباب التى أوردها فرير فى دفاعه موقف بيلى حيث قال « اننا حسب رأيه ينبغى ان نحد قدر المستطاع من تدخلنا فى شئون الساحل العربى ، وأن نحد بدرجة أكبر فى شئون قبائل المنطقة الداخلية ، فقد ورد هذا الرأى فى خطابه المؤرخ فى شهر ابريل ١٨٦٦ ، واضاف اورنس اننا ينبغى أن نلتزم الحذر فى تناول مشكلات المواطنين الهنود وذريتهم ممن يدعون انفسهم برعايا بريطانيا اذا ما تعرضوا الى آية اضرار ، واذا ما اضطررنا الى التدخل فان هذا ينبغى ان يكون فى أضيق الحدود الممكنة وقصره على الاحتجاج فقط وقد رد فرير على هذا الخطاب بشىء من الحدة وان كان لها ما يبررها ، فقد قال : « ان سياسة عدم التدخل التى اشرت اليها فى خطابك قد تكون مقبولة قبل جيلين من هذا التاريخ ، كما كان الوضع بالنسبة للصين واليابان أو بالنسبة الى مصر وتركيا ، اما بعد ذلك الوقت فان سياستنا فى المنطقة من البحرين حتى راس الحد تقوم على أساس التدخل النشط وتطبيقا لمسؤليتنا لحماية التجارة فى المنطقة .

عند هذا الحد توقفت المناقشات الدائرة بين المسئولين البريطانيين بالرغم مما أحدثته من مرارة واستياء وخلاف فى الراى بين لورنس وفرير وقد استمرت بضع سنوات ، الأمر الذى لم يقتصر تأثيره على موقف فرير من شئون الخليج بعد أن عين عضوا فى مجلس الهند فى أواخر عام ١٨٦٦ فحسب ، بل وعلى أية انتقادات قد يوجهها المسئولون البريطانيون فى حكومة الهند لتصرفات بيلى . وفى خطاب بيلى الى فرير بتاريخ شهر مايو ١٨٦٦

تجلت روح التمرد والغضب التى ساهم فرير فى خلقها لبيلى • وقد اطلعت شخصيا على تقرير بيلى عن زيارته للرياض ووجدته تقريرا طويلا جافا وان لم يكن سيئا كما كنت أتصور ، فلقد كان تقريرا واقعيا وصريحا بحيث كان لابد وأن يترك في نفس الحاكم العام أثرا سيئا •

فى ابريل عاد بيلى الى بوشهر للاجتماع بمبعوثى عبد الله بن فيصل وهم الذين وعد الأمير ، بموجب خطابه المؤرخ ٢٨ يناير ، ايفادهم الى بوشهر للاجتماع ببيلى ، وقد جاء فى الخطاب : « أما فيما يتعلق بمسقط فانكم تعلمون ويعلم الجميع أن أهالى مسقط هم رعايانا وانهم يدفعون الزكاة لنا منذ عهد أسلافنا ، كما تعلمون بالمعاهدة المعقودة بيننا وبينكم منذ وقت طويل ، والتى تنص على أن سكان مسقط خاضعون لحكمنا ، ولا يمكنكم التدخل فى شئونهم بأى شكل من الأشكال ، كما تنص المعاهدة على ان السيادة فى البحر هى لكم فاذا كنتم قد تغيرتم الآن واصبحتم تنتهجون سياسة خلاف السياسة السابقة فان الأمر يحتاج الى النظر ، ومراجعة كبار رجال العشيرة ، غير أن ما كان يهم بيلى هو الحصول على تعهد خطى من حكومة الرياض بعدم تكرار الأعمال العدوانية على أراضى سلطنة مسقط ، وليس مطالبة الأمير بالسيادة على مسقط ، وقد أكد بيلى هذا الموقف لوفد الأمير فيصل عند اجتماعه بهم فى يوم ٢١ أبريل ، وقد رد الشيخ محمد بن عبد الله بن مانع رئيس وفد حكومة الرياض باعطائه تعهدا خطيا يتضمن : اننا نتعهد للمقيم البريطانى فى الخليج بالنيابة عن الأخير عبد الله بن فيصل بأنه لن يقوم بأى اعتداء أو غزو لأراضى القبائل العربية المتحالفة مع الحكومة البريطانية وعلى الأخص سلطنة عمان ، وانما لا نبغى من هؤلاء أكثر من استمرارهم فى دفع الزكاة التى اعتادوا على دفعها منذ زمن طويل ، كما طلب فى هذا التعهد ان يقوم بيلى بدور الوسيط بين الأمير

والحكومة البريطانية ، كما تعهد رئيس الوفد بحماية الرعايا البريطانيين المقيمين فى المناطق الخاضعة لنفوذ الأمير عبد الله (١) ، وابرق بيلى بهذا التعهد الى حكومة بومباى للتصديق عليه ، ومن بومباى أحيل الى الحاكم العام فى سملا ، وقد وافقت عليه حكومة الهند بشرط ألا يورطها فى آية تعهدات فيما يتعلق بموضوع الزكاة بين مسقط وحكومة الرياض ، وذكر المسئولون فى حكومة الهند ايضا ، انه فى امكان بيلى آن يقوم بدور الوسيط فى حل الخلافات القائمة بين مسقط والرياض ، على آن لا يؤدى ذلك الى عقد أى معاهدة او اتفاق قبل ان تطلع عليه حكومة الهند ومكتب شئون الهند وتقره .

قام بيلى بابلاغ هذه الشروط للوفد الوهابى فى اوائل شهر مايو ، كما استفسر منهم عما يقصده الأمير عبد الله من قوله بأن هناك معاهدة قائمة بين حكومة نجد والحكومة البريطانية منذ وقت طويل ، ورد رئيس الوفد على هذا الاستفسار بالقول بأن آمراء نجد كانوا يتلقون بين حين وآخر رسائل من المسئولين البريطانيين ، وآن حكومة الرياض تعتبر تلك الرسائل الودية بمثابة معاهدات ، وفى نهاية هذه المحادثات سلم بيلى للوفد الوهابى خطابا الى الأمير عبد الله ، أوضح فيه راى الحكومة البريطانية

---

(١) مجموعة التقارير السياسية الى الهند مجلد ٨٥ مجموعة رقم ٦١ المؤرخه ٢٢ أغسطس ١٨٦٦ من بيلى الى جون ١٨٦٦/٤/٢٣ (رقم ٤٢ الادارة السياسية) ومرفق به البيان الصادر فى ١٥ ذى الحجة سنة ١٢٨٤ — ١٨٦٦/٤/٢١ وقد صدر التصريح فى كتاب المعاهدات اعداد اتيشيسون جـ ١١٦ راجع آيضا « الجزيرة العربية وحدودها الشرقية » تاليف جون كيلى ص ٨٤ — ٨٥ .

بشأن الزكاة وقال بأنه اذا نشأت اية صعوبات فيما يختص بالزكاة من جانب حكومة مسقط فان حكومة الهند لن تتدخل فى الموضوع ولن تضمن قيام مسقط بدفعها ، لأن هذا الوضوع منحصر بينكم وبين حكومة مسقط ، ولكن الحكومة البريطانية مستعدة لأن تقدم كل مساعدة ممكنه لتسوية الخلافات التى قد تنشأ بين الجانبين كذلك كان بيلى مضطرا الى الرد على عبارة وردت فى خطاب الأمير عبد الله المؤرخ ٢٨ يناير والتى يذكر فيها : « بأن المسلمين العرب كافة فى العراق واليمن وفى عمان يجب أن يتعاونوا لدرء الأخطار التى يتعرض لها الدين الاسلامى » وبما أن بيلى لم يفهم تماما ما كان يعنيه الأمير عبد الله من تلك العبارة ، الا أنه اشار فى رده على الأمير « بأن دين الوهابيين هو موضوع يخصهم وحدهم ، كما يخص غيرهم ، وأن الحكومة البريطانية لا ترغب فى التدخل فى موضوع كهذا » .

لم يعرف بيلى الا اخيرا من آبو عيسى مرافق بلجريف بأن الأمير عبد الله كان يشير فى خطابه الى الاشاعات التى كانت رائجة عن عودة بلجريف الى المنطقة لتنفيذ مؤامرته للاطاحة بدولة الوهابيين ، وبالتالى فأن العملية التى قام بها الطراد هايفلاير عند ساحل الدمام قد فسرت فى الرياض على أنها تمهيد لتلك الحملة . ومما زاد فى ايضاح الصورة هو أن بيلى قد اكتشف أن ابو عيسى (الشخص الذى كانت حكومته تشك فى تحركاته) كان يتآمر مع الأمير سعود شقيق الأمير عبد الله للاطاحة بحكم عبد الله ، والواقع أن خوف الأمير عبد الله من عودة بلجريف وعملية الدمام كان له ما يبرره ، وقد حمل الأمير الى ايفاد رسول خاص الى بغداد فى نفس الوقت الذى بعث بوفد الى بوشهر . وكانت مهمة المبعوث الى بغداد هى مطالبة الوالى بالتدخل لمنع وقوع اعتداءات جديدة من السفن الحربية البريطانية ، غير أن

وفد الأمير الى بوشهر لم يذكر شيئا عن مهمة الوفد فى بغداد ، رغم أنهم قد أبلغوه بأنهم يعتبرون أميرهم ورعاياه تابعين للباب العالى .

فى هذه الفترة كانت عمان تخضع لحكم ضعيف تمثله مجموعة من القوى السياسية ، فلم يكن للسيد سالم بن ثوينى الحاكم الاسمى للبلاد أتباع يعتد بهم فيما عدا أفراد أسرة آل بو سعيد ، وكان السيد سالم يعتمد على المطاوعة (رجال الدين) الذين كانوا باستمرار يحملون على سكان العاصمة لانحلالهم الدينى والعقائدى ، ويطالبونهم بالتمسك بالمبادىء الاباضية تمسكا حرفيا ، وكان على رأس هذه المجموعة سعيد بن خلفان الخليلى الذى كان يطمع فى العودة بالمجتمع الى الحكم الدينى لكى يتقلد هو منصب الامام فيه (١) ، أما خارج العاصمة فقد كان عزان بن قيس والى الرستاق الشخصية القوية ، وكان يؤيده أقوى المجموعات القبلية فى الداخل . وكان مما يزيد من اهمية هذا الزعيم التأييد الذى كان يحظى به من تركى بن أحمد السديرى نائب الأمير الوهابى فى البريمى ، وهذه العوامل بالاضافة الى الطريقة التى استولى بها السيد سالم على الحكم طرحت امام المسئولين البريطانيين فى الهند مشكلة الاعتراف بالسيد سالم ، فقد طالب السيد سالم الحكومة البريطانية بالاعتراف به كحاكم لعمان بعد توليه الحكم مباشرة ، الا أن فرير كان يعارض الاعتراف بالسيد سالم وقد ذكر فى هذا الصدد : « انه من الصعوبة بمكان ان نتصور كيف تستطيع الحكومة البريطانية أن تعترف بالسيد سالم كحاكم وهو الذى

---

(١) وقد فشل فى هذه المناسبة بالفوز فى الانتخابات ، غير أن حفيده محمد بن عبد الله الخليلى انتخب اماما لعمان سنة ١٩٢٢ واستمر فى منصبه هذا حتى وفاته عام ١٩٥٤ .

لم يستطع ان يبرىء نفسه من جريمة قتل والده وكان اورنس يشـارك فرير استنكاره لجريمة السيد سالم ، وان كان موقفه من الاعتراف به أكثر اعتدالا ، وقد ذكر لفرير فى ابريل ١٨٦٦ « بأنه اذا نجح السـيد سالم فى تثبيت مركزه فى عمـان فأنه يقصر اعترافه به على الاجراءات الدبلوماسية وحدها ، وآن يستنكر طريقة استيلائه على الحـكم وعدم الاشادة بحكمه ، على أن تقوم علاقات رسمية بين الطرفين على أساس الأمر الواقع ، وآلا يعين ممثل بريطانى فى مسقط حتى لا يفسر ذلك على انه تأييد من بريطانيا للنظام ٠

دخل عاملان جديدان لتعقيد الأمور بين بريطانيا والسـيد سالم ، الاول تصريح آدلى به السيد ماجد سلطان زنجبار نجل السيد سـعيد فى شهر أغسطس ١٨٦٦ بأنه لن يدفع الى السيد سالم المعونة المقررة عليه بموجب تحكيم كاننج ، والعامل الثانى هو تصريح امير اقليم فارس فى آواخر العام بعدم تجديد عقد ايجار بندر عباس الذى كان متفقا عليه منذ أيام حكم جده السيد سعيد ثم على أيام والده السيد ثوينى ٠ وقد أمكن حل المشكلة الأولى فى شهر سبتمبر ١٨٦٧ بعد آن أعلن الحاكم العام فى الهند بأن السيد سالم قد نجح على ما يبدو فى تثبيت مركزه ممـا يجعل مسألة الاعتراف به واردا ، أما عن اعتراضات السيد ماجد على ابن آخيه ولكونه مسئولا عن التزاماته المالية لمسقط بموجب حكم كاننج فقد قرر الحاكم العام ان يتم دفع تلك المعونة عن طريق المعتمد السياسى البريطانى فى مسقط ، أما اعتراضات الفرس على تجديد عقد ايجـار بندر عباس فقد كان موضوعا أكثر صعوبة وآقصى ما استطاع أن يحققه المقيم البريطانى فى هذا الصدد عن طريق تبادل الخطابات واجتماع شخصى بأمير شيراز ١٨٦٧ هو اشتراط الفرس رفع قيمة الايجار السـنوى ؛

أما السيد سالم فلم يكن لديه الوقت الكافى لبحث هذا الموضـوع نظرا لانشغاله خلال النصف الأخير من عام ١٨٦٧ بقمع محاولة تمرد قام بهـا عمه السيد تركى لخلعه عن الحكم .

بعد الافراج عن السيد تركى عن طريق تدخل المقيم البريطانى ظـل يقيم بصفة مستمرة فى بوشهر وبندر عباس وساحل الهدنة ، حيث كان يجمع الأسلحة والأموال للقيام بهجوم على ابن آخيه السيد سالم ، وفى منتصف صيف عام ١٨٦٧ نزل السيد تركى على الساحل الشرقى من عمان ومنه الى منطقة جعلان حيث كانت تؤيده قبائل بنى بوحسن والحجريين ، وأثناء سير قواته عبر البطحاء اعترضه الحرث ، وهم أقـوى قبيلة فى المنطقة الشرقية ، وبعد تبادل النقاش مع الحرث استطاع زعيمهم الشيخ صالح بن على اقناع السيد تركى بالانتظار فى بدية ، وتوجه الشيخ الى مسقط لمحاولة تسوية الخلافات بين السيد تركى وبين أخيه السـيد سالم . فى ذلك الوقت كان الخوف يسود مسقط بسبب النجاح الذى أحرزه السيد تركى مما دفع المعتمد السياسى البريطانى فى مسـقط الكابتن جورج اتكنسون على أن يبعث ببرقية الى حكومة بومبـاى فى أوائل شهر أغسطس يقترح فيها على السلطات توجيه تحذير رسـمى للسيد تركى بعدم مهاجمة العاصمة ، أو أى من المناطق الساحلية ، لأنه اذا لم يمتثل للأمر فان الأسطول سيقوم بقصف مراكزه ، وقد وافق السيد تركى ، وبعد أن وصل الشيخ صالح بن على وغيره من زعماء الحرث الى مسقط حذرهم اتكنسون من محاولة تغيير موقفهم والتحول الى تأييـد السيد تركى . كان بيلى وقتها فى شيراز لمباحثة الفرس بشأن بندر عباس واعتقد بيلى أن تصرف اتكنسون لم يكن تصرفا سليما ، فهو لم يكن يرى أن سياسة التريث والانتظار هى السياسة المطلوبة ، وانما كان يعتقد بأن

بالسيد تركى أفضل من السيد سالم لحكم مسقط نظرا لأن السيد سالم كان فى نظره حاكما قصير النظر وأميـــا وكانت تراوده أفكار ســــوداء وأطماع كثيرة .

أما السيد تركى فلم ينتظر ما سوف تتمخض عنه وساطة الشـيخ صالح بن على لأنه كان يرتاب فى دوافعه ، وربما كان على حق فى ذلك ، وعليه فقد واصل السيد تركى تقدمه فى منتصف أغسطس ووصــــل فى نهاية الشهر الى منطقة لا تبعد أكثر من ٢٠٠ ميل عن مسقط وعلى رأس قوة يقدر عددها من ٦٠٠ الى ٢٠٠٠ رجل . أما السيد سالم فقد تجمد من الخوف وجاء فى تقرير لاتكنسون بعد اجتماع له مع السيد ســالم بأنه لم يسبق فى حياته قط أن شعر بخوف كالخوف الذى كان يستولى على السيد سالم . والمعتقد أن المعتمد السياسى كان فى حيص بيص وقد كانت لديه الصلاحيات لقصف مراكز السيد تركى اذا ما حاول الاستيلاء على مسقط أو غيرها من الموانىء ، وحجب الاعتراف به فى حالة استيلائه على الحكم ، الا أن اتباع السيد تركى كان يتزايد عددهم كل يوم بعد أن انضمت اليه قبائل الهناوية . أما قبائل الغافرية فقد كانت تؤيد السيد سالم . وعند تلقى السيد تركى التحذير رد عليه ردا يتسم بالاتزان ، ولكنه كان ردا حاسما ، فقد قال أن الظروف هى التى آملت عليه بأن يتخذ ذلك الاجراء ضد رغبة الحكومة البريطانية . وفى ليل ٣٠ أغسطس هاجمت قوات السيد تركى مدينة مطرح واستولت عليهـــا وفى يوم ٤ سبتمبر احتــلت المرات المؤدية الى العاصمة . وفى يوم ٥ سبتمبر وصـــــل بيلى من بوشهر على ظهر سفينة البريد ، كمـــا وصلت فى اليوم نفسه السفينة الحربية البريطانية (اكتافيا) قادمة من بومباى ، وبوصــــول

هذه السفينة وجه بيلي تحذيره للسيد تركي وهدده بقصف الميناء اذا لم يستسلم . وفي صباح اليوم التالي حضر السيد تركي الى بيـلى وأعلن استسلامه . وفي يوم ١٠ سبتمبر وضع المقيم مسودة لاتفاق بينه وبين السيد سالم تعهد فيها السيد تركي بمغادرة السلطنة على شرط أن يدفع له السيد سالم معاشا سنويا مقداره ٦٠٠ ريال نمسوى ، وذلك ضمن المعونة التى كان يحصل عليها من حاكم زنجبار وقد تقرر أن يقيم السيد تركي في الهند أو اى منطقة أخرى تحددها الحكومة البريطانية . وقد وقع الطرفان على هذا الاتفاق ، وبعده سافر السيد تركي الى بومباى على نفس الباخرة .

كان الاجراء الذى اتخذه بيلي لارغام السيد تركي على الخروج من عمان اجراء يتعارض مع رغبته نظرا لانه كان يعتقد بأن السيد سـالم يخضع للنفوذ الوهابى ، الا أن هذا الاعتقاد لم يكن صحيحا ، واذا كنـا لا نستطيع ان نفهم الدوافع التى حملت حكومة الهند على تأييد السـيد سالم فمن المحتمل أن تكون قد فعلت ذلك نتيجة اقتناعها بقبول سلطان زنجبار دفع المعونة المقررة الى السيد سالم ، وبالتالى فضلت أن تتعامل مع حاكم استطاعت أن تتعرف عليه بدلا من حاكم جديد لا تعرف نوأياه . واذا نحن سلمنا بوجهة النظر هـذه فحكومة الهند تعتبر قد أساءت الاختيار ، اذ ما أن نجح الكولونيل بيلى فى انقاذ عرش السيد سالم حتى طلب منه سالم أن يصدر قرارا بمنع الرعايا البريطـانيين من بيع التبغ والتدخين ، وقال له بأن التدخين فى عمان عمل يجرح الشـعور الدينى للعمانيين . وقد رفض بيلى هذا الطلب وحذر السيد سالم من محـاولة اتخاذ اجراءات تعسفية ضد البريطانيين المقيمين فى مسقط .

ومر هذا الحادث دون أن يثير أى مشكلات فى حكومة الهند ، الا

أن مكتب شئون الهند قد أصدر بعض الملاحظـــات ، وكان مجلس الهند لا يشعر بالارتياح الى السيد سالم وقد جاء فى تعليق له : « ان الانسان يشعر بكثير من الأسى ازاء الاعتبارات والضرورات التى حتمت علينا تأييد مثل هذا الحاكم » وقد كان هذا التعليق لهارمن مرفيل الوكيل المســاعد لوزارة الخارجية البريطانية ، وذلك بعد اطلاعه على تقرير بيلى عن احداث شهرى اغسطس وسبتمبر أما فرير الذى أصبح عضوا فى مجلس الهند فقد كان تعليقه على اجراءات السيد سالم أكثر حدة « اننى اذا كنت لا أستطيع أن أفهم السياسة التى تسير عليها حكومة الهند فى مســقط الا أننى أســتطيع القول أن وضعنا هنـــاك على ما يبدو لا يبعث على الاطمئنان ، فقد أيدنا السيد سالم ضـــد الثورة الداخلية التى نشبت كنتيجة طبيعية على اغتياله لوالده السيد ثوينى ، اذا به يستغل حمـاية الحكومة البريطانية له ، فيذهب الى حد أن يطالب ممثلنا فى مســقط بمنع التدخين على البريطانيين وعلى أى حال فقد اكتشف مرفيل التناقضات الكاملة فى موضوع التدخين فعلق على ذلك بقوله : « اننى اعتقد بأن الذى دفع السلطان الى تقديم هذا الطلب هو محاولة منه لاختبـار المدى الذى يمكن أن يصل اليه بالنسبة لمعاملة الأجانب المقيمين فى مسقط ولو أن قرار السيد سالم بحظر التدخين فى الأماكن العامة لا يشمل رعاياه فيعتبر طلبه من بيلى بفرض الحظر على الرعايا البريطانيين وحدهم طلبا فى منتهى السخافة ، وأما اذا كان الطلب يشمل رعاياه أيضا فانما مرفيل يتساءل عن الأسباب التى اعتمد عليها الكولونيل بيلى فى تدخله لضـمان شمول هذه الامتيازات للرعايا البريطانيين ؟ وثمة حقيقة واحدة ، هى أن هذا السلطان لا يمكن الاعتماد عليه ، أما نحن فمصممون على أن تكون لنا اليد الطولى فى عمان ، وأيا كان الوضع فانى أتوقع أمورا أكثر تعقيدا من

بمساندتنا وتأييدنا لهذا الحاكم ، وانه ما لم تكن لنا سياسة ثابتة وواضحة فان الأمور لن تسير في صالحنا .

غير أن وضع سياسة بريطـــانية ثابتة وواضحة بالنسبة لمسقط خصوصا ، وبالنسبة للخليج عموما لم تتخذ منذ وفاة السيد سعيد ونهاية سلطة شركة الهند الشرقية في المنطقة ، وكان لابد من مضى وقت طـويل قبل أن تظهر معالم هـــذه السياسة . كان الاتجاه الى اعادة النظر في السـياسة البريطانية في الخليج قد تبلور منذ بعض الوقت في أوساط المسئولين من مكتب شئون الهند بالرغم من أن تسارع الأحداث منذ ذلك الوقت قد وضع تطبيق مثل هذه السياسة أمام صعوبات شاقة متزايدة ، وقد تركزت مناقشات المسئولين حول هذه السياسة ، والتي بدأت منذ عام ١٨٦٨ حول ثلاث قضايا متداخلة :

١ ــ العمل على تجديد ايجار بندر عباس لحكومة مسقط .

٢ ــ تشكيل قوة بحرية ضاربة في الخليج .

٣ ــ حل مشكلة معونة زنجبار لمسقط ، غير أن بعث النزاع البريطاني الفارسي على البحرين كنتيجة لقيـــام حكم جديد في مســـقط وكنتيجة لاستئناف الحملة على تجارة الرقيق الافريقية قد أضاف صعوبات جديدة الى هذا الموضوع .

في ربيع ١٨٦٨ أصبح السيد سالم بن ثويني واثقا وثوقا تاما من مركزه في عمان بحيث بات مقتنعا بأن في امكانه القيام بهجوم على الفرس لارغامهم على تجديد ايجار بندر عباس له . وأثناء زيارة بلي لشيراز في الصيف السابق أبلغه حاكمها ، أنه يعتبر عقد الايجار المبرم مع مسقط

منتهى المفعول بوفاة السيد ثوينى ، نظرا لأن العقد كان قد وقع سابقا مع السيد سعيد بن سلطان بالنسبة له ولأبنـــائه فقط ، وأيا كان الأمر فان الشاه لا يميل الى تجديد الايجار للسيد سالم ، لأنه غير مرتاح منه بسبب اغتياله اوالده ، فقد حاول السيد سالم الضغط على الشاه لحمله على تغيير موقفه هذا عن طريق فرض حصار بحرى على بندر عباس فى ربيع ١٨٦٨ ، وقد رد الشاه على الحصار بمناشدة تشارلس اليسون الوزير البريطانى المفوض فى طهران تقديم الحمـــاية البحرية له ، كما طلب من حكومة الهند التوسط فى النزاع كذلك أعرب الشاه لأليسون عن رغبته فى تزويده بقوة بحرية خاصة به لاستخدامها فى الخليج حتى لا يتعرض مركزه لتهديد كالتهديد الذى يمارسه الآن السيد سالم ، كما سئل الوزير البريطانى عما اذا كانت الحكومة البريطـانية ستوافق على اعارته بعض الضباط البحريين لقيادة هذا الأسطول غير إنه لا حكومة الهند ولا مكتب شئون الهند كانا يرغبان فى التدخل فى النزاع ، لأنهما خشيا إن يؤدى التدخل إلى وقوع حادث مؤسف جديد على منـــاطق الحدود بين فارس ومنطقة الخليج ، وذلك كما حدث فى مكران ، أضف الى ذلك ما قررته حكومة الهند ولأسباب فنية نقل محطة التلغراف من شبه جزيرة مسندم الى جزيرة هنجام التابعة لفارس بالاضافة الى الاتفاق الذى وقع مع فارس بتاريخ ١٨٦٨/٤/٢ لتطوير الخط التلغرافى من جواذر الى جاسك ثم منه شمالا . وقبل هذا التاريخ بشهر واحد طلبت الحكومة البريطـــانية من الشاه بأن يسمح لها بتركيب المحطة التلغرافية فى جـــزيرة هنجام وهو الطلب الذى وافق عليه الشاه ، وفى مقابل ذلك اعترفت بريطانيا اعترافا رسميا بالسيادة الفارسية على هنجام ، أما قبل ذلك فقد كانت هـــذه الجزيرة ومنذ بداية القرن تابعة لحكومة مسقط ولم تدخل ضمن عقـــود الايجار المبرمة بين مسقط وفارس بشأن بندر عباس وملحقـــاتها ، فاذا

ما رأت حكومة الهند الآن أن تتدخل فى موضـوع استئناف المفاوضات بشأن تجديد عقد الايجار فانها سـوف تورط نفسـها فى النزاع على موضوع السيادة على هنجام مما قد يؤثر على عمليات نقل المحطة التلغرافية اليها • ومن ناحية اخرى فلم تكن حكومة الهند راغبة فى اتخاذ أى اجراء يضعف من سلطة السيد سالم على بندر عباس ، فلو حدث هذا فسوف يؤدى الى اضعاف قوة السلطنة مما سيؤدى بدوره الى اضـعاف حركة التجارة التى يديرها البريطانيون ، كذلك كانت حكومة الهند ترى بأن عقد الايجار المبرم سابقا مع السـيد سعيد ١٨٥٦ لمدة عشرين عاما على أبنائه فحسب ، بل ولافراد ذريته من بعده فيما لو قدر لهؤلاء أن يحكموا البلاد خلال تلك الفترة ، وبناء على هـذه الأسباب وافق الحاكم العـام على الوساطة المقترحة ، وفى شهر يونيو عام ١٨٦٨ كلف المقيم بيلى بالسـفر الى شيراز بعد حصوله على موافقة السيد سالم بتلك الوساطة ، وسيكون عليه الحصول على موافقة حكومة فارس على تجديد ايجار بندر عبـاس فى مسقط بشروط تكون فى صالح مسقط • أما اذا فشلت مهمته فيتعين عليه الحصول على موافقة حكومة فارس على تجديد ايجار بندر عبـاس البحرية (١) •

---

(١) رسائل ومرفقات حكومة الهند مجلد ٣ خطاب من الحاكم العام الى وزير الدولة ١٨٦٨/٦/٢٢ (رقم ١٠٥ الادارة السياسية الخارجية) ومرفق به نسخ من خطاب بيلى الى السكرتير السياسى لحكومة بومبـاى ١٨٦٨/٥/٩ (رقم ٥٦ الادارة السياسية) ومن السكرتير بالوكالة الادارة الخارجية حكومة الهند الى السكرتير السياسى لحكومة بومباى ١٨٦٨/٦/١٩ (رقم ٦٣٤ الادارة الخارجية) انظر ايضا مكتب شئون الهند مكاتبات الوطن مجلد ٦٢ من مريفيل الى وكيل الخارجية ١٨٦٨/٧/٢٤ •

في يوليو عام ١٨٦٨ غادر المقيم بصحبة مسئول آخر مسقط الى شيراز بعد أن وافق السيد سالم على قيامه بالوساطة ، وفور وصوله الى شيراز أصدرت حكومة فارس بيانا برفضها الوساطة البريطانية ، وقد ذكر اليسون الوزير البريطاني المفوض في طهران فيما بعد بأن التغيير الذى طرأ على حكومة فارس يعود الى شكها في نوايا الحكومة البريطانية في نقل المحطة التلغرافية الى جزيرة هنجام ولكي تؤكد الحكومة البريطانية لفارس بأنه لا تهدف شيئا وراء تلك الوساطة فقد طلبت الى الوزير المفوض البريطاني أن يؤكد للشاه بأن الحكومة البريطانية تعترف له بالسيادة على بندر عباس بما فيها هنجام غير أن هذا التأكيد لم يفلح في تبديد مخاوف الشاه الذى ظل متمسكا بالوساطة البريطانية من حيث الشكل على الأقل ، وقد وجد بيلي نفسه في شيراز في موقف لا يحسد عليه ، وهو لم يكن يملك الصلاحيات التي تخوله التوسط ، رغم أن حاكم شيراز كان قد طلب منه ذلك ، وفي يوم ٤ أغسطس عن طريق الجهود التي بذلها بيلي تم التوقيع على اتفاق تأجير بندر عباس وملحقاتها الى السيد سالم والى خلفائه من بعده على أن يسرى الاتفاق لمدة ثمانية أعوام ، وبقيمة ايجارية مقدارها ٣٠٠٠٠ تومان ، ولم يرد في هذا العقد ولا في المحادثات التي سبقت التوقيع عليه أي ذكر لجزيرة هنجام .

وعلى أية حال فان حكومة الهند قد حدت من سلطة مسقط على الجزيرة بطلبها في شهر مارس السابق السماح لها بنقل الخط التلغرافي الى هنجام ، ثم عادت فغيرت من موقفها هذا بالتأكيدات التي أعطتها الشاه بحقه في الجزيرة وبرفضها السماح لحكومة مسقط بتأكيد حقها في الجزيرة أو بتحدى الحكومة الفارسية حول هذا الموضوع .

تراجع الشاه عن فكرته انشاء وحدة أسطول خاص به في الخليج ،

بل أن الأمير الحاكم لاقليم فارس قد أبلغ بيلى أثناء محادثاته معه بأنه يفضل أن يترك موضوع حماية الخليج للحكومة البريطانية بدلا من المجازفة بخطة كهذه وعلى أية حال فان الأمور تمخضت عن تصريحات أدلى بها الشبدة أثارت قلق السلطات الهندية ، وقد اغتنم السير وليم فيتسن جيرالد حاكم بومباى تلك المناسبة فى الضغط على مكتب شئون الهند لانشاء قوة بحرية خاصة بالهند يتم تشكيلها من الأسطول الملكى تحل فى مجال السلطة محل الأسطول الهندى القديم ، وذكر بأن متطلبات الأمن فى الخليج لا يمكن تركها للزيارات العرضية التى تقوم بها الطرادات البريطانية ؛ ومن الأفضل وجود قوة دائمة من الأسطول تتكون من ثلاث أو أربع سفن حربية يشرف عليها ضباط من الأسطول الملكى ؛ وكانت السفينة الحربية الوحيدة فى الخليج فى عام ١٨٦٧ هى السفينة هيو روز ، ولكن هذه السفينة ليس فى وسعها أن تعمل لأكثر من ثمانى ساعات متتالية ، كما أن الذى يديرها خليط من البحارة العرب والهنود ، وفى ذلك العام وقعت أحداث كنتيجة لخرق شيوخ البحرين وأبو ظبى لمعاهدة الصلح البحرية ، وعندما طالب بيلى بتزويده بعدد من السفن لفرض حصار على أبو ظبى قيل له ، بأنه لا توجد أى سفينة ، وأن جميع السفن كانت مشغولة فى عمليات الحملة على الحبشة . وفى شهر يوليو كتب فيتز جيرالد رسالة الى وزير الدولة جاء فيها : (يتعين على الحاكم العام تكليف قائد الأسطول بتنفيذ القرارات السياسية التى يتخذها ، واذا استدعى الأمر اتخاذ اجراء ولم يكن القائد موجودا فعلى السلطة البحرية العليا فى بومباى أن تتولى اصدار الأمر الى القائد الثانى بقيادة طراد صغير استنادا الى الأوامر التى سأصدرها اليه ، فان امتثل القائد لهذه التعليمات فيتعين عليه التوجه الى بوشهر لارغام الفرس على تنفيذ المطالب البريطانية . أما الآن ولعدم وجود قوة بحرية عاملة فى الخليج ، فقد عادت القرصنة اليها ، كما أصبح خرق اتفاقيات

الهدنة أمرا مألوفا الى جانب ما يتعرض له تجارنا من اغتصاب لممتلكاتهم وأموالهم . وعندما طلبنا من الكومندور تزويدنا بسفينة حربية قيل لنا اننا سنحصل على طراد واحد فقط ولكن ليس قبل شهر نوفمبر . ناقشت اللجنة السياسية لمكتب شئون الهند مشروع تخصيص أسطول للخليج في نفس ذلك الشهر ، وقد أدلى فرير في اللجنة بأهم بيان حول هذا الموضوع ، فقد ذكر « بأن جميع مصالحنا مع فارس وشبه جزيرة العرب وافريقيا الشرقية هي مصالح الهند أيضا ، وحماية لهذه المصالح يتوجب انشاء أسطول قوى باشراف حكومة الهند ، وان أمريكا وفرنسا وروسيا كلها تسعى للحصول على موطىء قدم على هذه السواحل . وأما فرنسا فقد أوفدت جينؤادو بلجزيف البحث عن جزيرة لها لانشاء قاعدة فيها ، ومن المؤكد اننا اذا تنازلنا عن المركز الذى نحتله الآن فى هذه المنطقة فسوف تثبت احدى هذه الدول لملء الفراغ الناتج عن انسحابنا . ومن ناحية آخرى فهناك الاتفاقيات التى تربطنا بدول الخليج ، والتى تتحمل بريطانيا مسئولية تنفيذها ، وهذه الاتفاقيات اتفاقيات قنونية وكان يتم تطبيقها حتى الفترة الأخيرة عندما بدأنا نتراخى فى القيام بمسئولياتنا كنتيجة للتصورات الجديدة التى وضعتها حكومة الهند بالنسبة لهذه المسئوليات ، ونظرا لأن سفن الأسطول الملكى لا يمكن لها البقاء فترات طويلة فى مياه الخليج فى فصل الصيف على عكس الأسطول الهندى الذى يمكن أن يعمل طوال الوقت لانجاز أوامر المقيم وتعليماته » وقد طالب فرير بتخصيص ثلاث سفن مسلحة للعمل فى الخليج تحت قيادة كومندور هندى يتم تعيينه بالاعارة من الأسطول الملكى ، بشرط أن يخضع هذا الأسطول لتعليمات الحاكم العام وتتكفل حكومة الهند بنفقاته ، وأن يتم تزويده بطاقم من الضباط والبحارة المتطوعين من الأسطول الملكى ، وعلى أن يعمل هؤلاء لفترة خمس سنوات مع الاحتفاظ فى نفس الوقت بمناصبهم فى الأسطول الملكى .

ومن ناحية اخرى فقد سبق أن تقدمت الحكومة الهندية بمقترحات مماثلة لتعزيز هذا الاتجاه للمناقشات التى جرت فى نهاية العام :

« ان السبب الرئيسى للخلافات السياسية الراهنة بين حكومتى مسقط وفارس وعدد من قبائل الساحل العربى يعود الى عدم وجود تلك القوة البحرية ، وانه ليبدو انه من المستحيل المحافظة على السلم فى منطقة الخليج وحماية التجارة الا اذا وضعت تحت تصرف المقيم البريطانى الوسيلة التى تمكنه من العمل على تطبيق اتفاقية الهدنة نظرا لان هذه المسألة فى غاية الأهمية بالنسبة للأوضاع السياسية فى الخليج ومما يدعو الى الأسف أنه عندما تم حل الأسطول الهندى لم تحل محله قوة أخرى لحماية تلك المصالح ٠

استغرقت الامبريالية كثيرا من الوقت حتى اقتنعت بصحة هذه الآراء وكانت سابقا تعارض انشاء قوة بحرية هندية مستقلة سواء فى عام ١٨٦٢ عندما تم حل الأسطول الهندى أو عام ١٨٦٧ عندما كانت توجه الانتقادات بسبب تغيب السفن البريطانية من مياه الخليج ، وكان من أهم الاعتراضات التى توجه أن السفن العاملة تحت اشراف الامبريالية كانت لها مهام فى مناطق أخرى مما كان يترتب عليه أن تبقى تحت اشراف حكومة الامبراطورية ويسرى هذا الوضع على المهام التى تتطلب من السفن القيام بها لتنفيذ مطالب حكومة الامبراطورية فى المناطق الواقعة على امتداد المحيط الهندى ، وبالتالى فلم يكن من المرغوب فيه من وجهة نظر الامبريالية تغيير تلك التنظيمات خصوصا وان المتطلبات فى منطقة الخليج كان يمكن أن تلبى عن طريق الزيارات التى تقوم بها السفن الصغيرة التابعة لقيادة الهند الشرقية من حين الى آخر ٠

في النصف الثاني من عام ١٨٦٩ وبداية عام ١٨٦٩ أثبتت الأحداث خطأ نظرية الأميرالية ، ولهذا فقد قبلت الأميرالية بشيء من التردد في صيف عام ١٨٦٩ حلا وسطا · يتم بمقتضاه تخصيص ست سفن في مياه المنطقة الغربية من المحيط الهندي بصورة دائمة على أن تعمل ثلاث من هذه السفن في منطقة الخليج وتكفلت حكومة الهند بالمساهمة في نفقات هذه القوة في حدود ٧٠ الف جنيه استرليني سنويا ، بشرط أن تستعين حكومة الهند بهـــذه السفن في أي شأن من الشئون الخاصة بحكومة الامبراطورية ، وعلى أن تخضع السفن الثلاث المخصصة للخليج لأوامر المقيم وأن تكون مسئولياتها على أساس حفظ الأمن ودعم النفوذ البريطاني في المنطقة ، وبمثل ما استغرقت الأميرالية بعض الوقت كي توافق على هذا الاجراء فقد استغرقت وقتا آخر في تنفيذها ، ولهذا فقد وجه الحاكم العام في شهر يوليو ١٨٧٠ انتقادات الى الأميرالية ذكر فيها : ان رجال الأميرالية يأخذون منا الأموال ولا يفعلون شيئا في مقابلها ، ومثلهم مثل البوليس لا تراهم في أماكنهم على الاطلاق ، والواقع أن سفن الأسطول الملكي يندر أن تدخل مياه الخليج ولا يمكن توجيه اللوم لهم على ذلك ، فقد صرح السير هيث (قائد أسطول الهند الشرقية بأن السفن التابعة له لا تستطيع بحالتها الراهنة وأطقمها من البحارة والضباط أن تجازف في البقاء في مياه الخليج خلال الجزء الأكبر من العام ، أما رجال القانون فيقولون أنه طالما أن هـــذه السفن غير خاضعة لقانون التمرد أو بقوانين البحرية التجارية فانها تعتبر سفنا للقرصنة ، ورغم ذلك فهي قد نجحت في مهمتها وفي حفظ الأمن) ·

لم يكن الحبر قد جف على صك عقد ايجار بندر عباس حتى أصبح لا قيمة له نتيجة الاطاحة بالسيد سالم بن ثويني · كان السيد سالم صنيعة

المطاوعة (رجال الدين) منذ بداية حكمه ، وكان يعتمد على تأييد تحالف قبلي بزعامة السيد عزان بن قيس ، ولم يتضح فى ذلك الوقت ما اذا كان السيد سالم قد استتب له النفوذ واستطاع ان يدغم سلطته فى البلاد أو أن السيد عزان بن قيس هو الذى لم يقدر اخفاء اطماعه أكثر مما فعل ، وأيا كان الأمر فقد حـــدث فى شهر سبتمبر عام ١٨٦٨ آن قام المطاوعة بتأييد الشيخ صالح بن على الحارثى بالاطاحة بالسيد سالم ، ففى يــوم ٢٩ من سبتمبر تحركت مجموعة من رجال القبائل تحت قيادة عزان بن قيس باحتلال مدينة مطرح والممرات المؤدية الى مسقط ، ثم بعد يومين شقت طريقها الى قلب العاصمة ، وقد تمكن السيد سالم من الهرب والتجأ لقلعة الميرانى ، وقد جاء فى تقرير المعتمد السياسى البريطانى فى مسقط يومئذ ، أن انتقال السيد سالم من قصره الى القلعة قد تم بحمله اليها نتيجة الخوف الذى استولى عليه غير انه استعاد رباطة جاشه بسرعة ، وأخذ يطلق النار من قلعتى الميرانى والجلالى على العمانيين لمدة ٤٨ ساعة متواصلة . وفى مســـاء ٣ أكتوبر وصـــل المقيم بيلى على ظهر الطراد فيجلاند ، وفى ٦ أكتوبر انتقل الطراد من مدينة مطرح الى العاصمة مسقط واستولى على بعض السفن التابعة لرجال عزان بن قيس . أما الكابتن اتكنسون المعتمد السياسى البريطانى فى مسقط فقد اعترض على التدخل نظراً لأن ذلك الاجراء سيعرض الرعايا البريطانيين لاجراءات انتقامية ، غير أن بيلى تمسك بموقفه وقال بانه من الأفضل أن تقوم الحكومة البريطانية بالمحافظة على الأوضاع كما هى ، غير أن اتكنسون كان يرى أن بيـــلى قد تصرف من موقع الذى لا يفهم الأوضاع فى البلاد ، نظراً لانه لم يأت الى مسقط الا نادرا ، واذا جاءها فيكون مجيئه على سفن مسلحة . وفى ليلة ٦ أكتوبر لحقت الســـفينة هيوز بالسفينة فيجـــلاند فى مسقط ،

جنود وصولها بعث بيلى بقوة مسلحة إلى الشاطىء إتخذت مواقعها على مشارف قلعة الميرانى وأخذت تطلق الصواريخ والأسلحة الصغيرة لمدة خمس ساعات . وبذل اتكنسون فى محاولته لاقناع بيلى بوقف عملية التدخل ، وذكر له بأن استخدام القوة دفاعا عن السيد سالم لم يكن إجراء يتعارض مع أوامر الحكومة البريطانية فحسب ، ولكنه عمل سيورطها فى تأييد حاكم لم تعد له أية امكانيات الآن ، غير أن بيلى رفض نصيحة اتكنسون واستمر فى القصف على أساس أن ذلك العمل هو حماية للرعايا البريطانيين ، واتهم اتكنسون فى معارضته للاجراء العسكرى بأنه كان متآمرا مع السيد عزان بن قيس . وفى صباح اليوم التالى ٧ أكتوبر وصلت السفينة المسلحة سند قادمة من جواذر تحمل رسالة من حاكم بومباى تنص بالامتناع عن استخدام القوة نيابة عن السيد سالم .

وفى يوم ٨ أكتوبر وقع السيد سالم صلحا مع المتمردين من رجال القبائل ، وفى يوم ٩ منه لجأ الى الطراد فيجلاند بعد أن وافق على التنازل عن السلطة ، وفى يوم ١٢ أكتوبر سافر الى بندر عباس ، بينما توجه بيلى الى بومباى ليضع تقريره عن الأحداث التى وقعت فى سلطنة عمان ، ويبدو أنه قد نجح فى اقناع فيتز جيرالد بالاجراءات التى اتخذها فى مسقط لأنه لم يصدر أي اعتراض أو نقد ضد تصرفه مع أن عددا آخر من المسئولين البريطانيين قد تلقوا توبيخا أو فصلوا من مناصبهم لأسباب تعد أقل خطورة من تلك الاجراءات التى اتخذها بيلى ، وفى بومباى إجتمع بيلى بالسيد تركى حيث كان يقيم تحت المراقبة وقد طالبه السيد تركى بالسماح له بالعودة الى عمان والتصدى لعزان بن قيس ، وقال له بأن الصراع لم يعد بين السيد عزان والسيد سالم وانما أصبح بينه وبين السيد عزان ، وبما أن السيد عزان لا يتمتع بتأييد الغالبية العظمى من

القبائل ، وبأن عزان بحكم السوابق يميل الى الوهابيين ولا يتمتع بالكفاءات التى تؤهله للحكم فقد وافق حاكم بومباى على مقترحات بيلى واحالها بدوره الى حكومة الهند لابداء الرأى فيها ، غير آن حكومة الهند رفضتها ، وذكر المسئولون فيها بأنه لم يتأكد انتهاء دور السيد عزان من السلطة تماما وتأييد الغالبية العظمى من رجال القبائل للسيد تركى بن سعيد .

فى الوقت الذى كان بيلى مشغولا بتأييد السيد تركى تم انتخاب السيد عزان بن قيس اماما لعمان ، وفى يوم ٢٩ آكتوبر بعث اتكنسون بالتقرير التالى : « اننى لا أستطيع أن اتحدث عن الطريقة التى كانت متبعة فى انتخابات الامامة فى الماضى ، ولكن ليس هناك ما يدعو الى القول بأنها تختلف عن الطريقة التى اشار اليه االأب بادجر وهى آن يعقد علماء البلاد الذين يمثلون النخبة من رجال الدين اجتماعا للتشاور فى اختيار الامام على أن يتقيدوا فى هذا الاختيار بقوانين الشريعة الاسلامية » وقد حدث نفس الاجراء عندما تم خلع السيد سالم (راجع تقرير اتكنسون) وأن رجال الدين الذين خططوا لذلك الانقلاب دون اشتراك اى زعيم علمانى يؤلفون جميع قبائل الهناوية فى البلاد وانتخبوا واحدا منهم هو السيد عـزان بن قيس كامام يجمع بين السلطتين الدينية والعلمانية وقد تمت عملية الانتخاب وكانت الاجراءات الخاصة به بتأييد المواطنين وكان يشرف على مجلس الانتخاب زعيما الهناوية سعيد بن خلفان الخليلى ومحمد بن سليمان الغربى من آل سعد .

لم يكن فى وسع اتكنسون بأن يؤكد آن ينفى ما اذا كان انتخاب السيد / عزان للامامة قد تم بتأييد من سكان البلاد ، وعلى اية حال فان اجراءات بيلى ذات الطابع العدائى قد عجلت من عملية الانتخاب ودفعت القبائل الى الالتفاف حول شخص الامام عزان بن قيس ، ومن هنا

فان زعماء قبائل الحرث والحجريين وبني بوحسن والحبوس الذين كانوا سابقا من انصـــار آل بوسعيد تحولوا كلهم الى تأييد عزان ، كما كشف الشيخ صالح بن على لاتكنسون بأنه كان من المحرضين على التمرد ضـد السيد سالم ، وان صحار وسمايل وينقل وصـور كلها قد أعلنت الولاء لعزان بن قيس ، وفي الأسبوع الثاني من نوفمبر تأكد لاتكنسـون بأن مركز السيد/عزان في عمان قد أصبح ثابتا وقويا ، وذكر للمسئولين في حكومته بأنه يتعين عليها بأن تضع في الاعتبار أن الطريقة التي انتخب بهـا الامام عزان كانت قانونية ، وأصبح عزان بموجبها هو السلطان وهو الامام ، وبأن الصبغة الدينية لنظام حكمه تكفي بأن تخرس الألسن باستثناء بعض الأفراد والاتباع كذلك كان اتكنسون قد تأكد بأن حكم السيد عزان قد توطد خارج مسقط أيضا (انني في حدود معرفتي فان البـــلاد كلها قد أعترفت بعزان كحاكم وان شعبيته قد أصبحت شاملة وبأن الأمل الوحيد للسيد تركي هو اذا حدث أن تحول الشعب عن تأييد السيد عزان ، أنه اذا تمكن السيد تركي من حشد تأييد القبائل العمانية حوله فقد يتمكن من الاطاحة بعزان او اذا حصل على مساعدة من الخـــارج ، واخيرا حذر اتكنسون رؤساءه بأنه من الخطأ الاعتقاد بان السيد عزان أو الفريق الحاكم حاليا في عمان هم من الوهابيين ، وانما الأصح أن نقول انهم ضد الوهابيين ومعارضون لمذهبهم ، والشيء الوحيد الذي اخشاه هو ان يرفض العمانيون دفع الزكاة الى نجد ، ولكن عزان كحاكم يبـــدو مضطرا الى مســـايرة الوهابيين ، اما كأمام ديني فلا يمكن ان يكون هنـــاك التقـاء بينه وبين الوهابيين .

جاءت مبادرة الهند لفهم أبعاد ما حدث في عمان متأخرة وقد يعود ذلك الى الأهمية التي أولوها لتقارير بيلي والتي كانت تؤكد لهم بأن السيد

عزان أداة في يد الوهابيين وأن نتيجة توليه الحكم في عمان هي أن تتحول عمان الى دولة صنيعة لنجد ، وهناك سبب آخر وهو اعتقاد حكومة الهند بأن حكم عمان لا ينبغي أن يتعدى أسرة آل بوسعيد وانها اذا سمحت لأي مغتصب للسلطة بأن يتولى الحكم في عمان تكون قد تنكرت لحليفها القديم، وعلى أية حال فربما كان أهم سبب لموقف حكومة الهند بعد تجربتها مع السيد سالم هو عدم اتخاذ قرار متسرع بالاعتراف بالحكام في مسقط، وفي يوم ١١ ديسمبر أبرق اتكنسون الى بومباي بأن السيد عزان يتولى ايفاد مبعوث شخصي الى بومباي وأنه يطلب من حكومة الهند استقباله، ولكن حكومة الهند ردت على برقيته برسالة مقتضبة جاء فيها : « لقد سبق أن أوعزنا اليك بعد الاعتراف بعزان كامام أو سلطان على عمان ، ولكنه يبدو مما ورد في برقيتك أنك قد خالفت تلك التعليمات ، ذلك أن حكومة الهند تفكر في اتخاذ موقف محايد فيما يتعلق بالتدخل المباشر وأن تتبع سياسة مراقبة الأحداث وانتظار النتائج ».

وعلى اية حال فان تولى عزان السلطة في عمان كان بمثابة فرصة للسيد ماجد . وأن السيد ماجد لم يتردد في اغتنامها ليتخلص من دفع المعونة السنوية لمسقط ، وعلى الرغم من تعهد السيد ماجد للحاكم العام في خريف ١٨٦٧ فانه لم يدفع الأقساط المستحقة عليه بالكامل حتى شهر مايو ، ثم أعقب ذلك الموقف ببيان مفاجيء يرفض فيه دفع أي معونة ريثما يصله رد ملكة انجلترا بشأن تظلمه ضد قرار الحاكم العام . وفي شهر نوفمبر سنة ١٨٦٨ وصل مبعوث السيد ماجد الى لندن بخطاب التظلم الى الملكة .

- تنبهت اللجنة السياسية لمجلس شئون الهند الى موضوع المعونة في شهر يوليو أثناء مناقشاتها بشأن تجديد عقد ايجار بندر عباس

لحكومة مسقط وتخصيص قوة بحرية للعمل في الخليج . وقد ذكر كيه عضو الادارة السياسية و لسرية أمام اللجنة بأن هناك خلافات في وجهات النظر بين وزارة الخارجية ومجلس شئون الهند . وحرصا من وزارة الخارجية على تحقيق نجاح بشأن تجارة الرقيق وافقت على اعفاء السيد ماجد من المعونة مقابل التنازلات التى سيقدمها فى موضوع محاربة الرقيق ، وكان لمكتب شئون الهند موقف مختلف ، فقد كان يعتبر شأنه شأن حكومة الهند . ان قرار كانئج يمثل (وحدة عائلية) بحيث لا يمكن أن يبطل مفعول القرار بتغيير الحكم فى مسقط ، واذا سلمنا بحق السيد ماجد فى التنصل من التزاماته هذه فلابد والحالة هذه ان نسلم بحق مسقط فى شن الحرب على زنجبار لأرغامها على دفع المعونة . وبدلا من التلاعب بقرار كانئج سيكون من الأفضل على حد رأى كيه أن يتم الدفع للسيد ماجد مباشرة مقابل تنازله عن تجارة الرقيق وذلك كمقترح السير جورج كلاريك فى عام ١٨٦٢ عندما كان حاكما فى بومباى وذلك على الرغم من اعتراف كيه بأن وزارة الخارجية رفضت هذا الاقتراح فى ذلك الوقت . وقد كانت تجارة الرقيق وسحاولات القضاء عليها من اختصاص حكومة لندن ولا علاقة لها بحكومة الهند ، وبالتالى فليس هناك مبرر لتحميل حكومة الهند نفقات تلك الحملة ، ويستطرد كيه فيقول بأنه قد لمس بعض المشكلات الناتجة عن هذا الموضوع وعن غيره من الموضوعات المرتبطة به بسبب وجود ازدواجية فى توجيه الشئون البريطانية مع شئون الجزيرة العربية وفارس وافريقيا الشرقية ، فالمفوضية البريطانية فى طهران تخضع لوزارة الخارجية البريطانية ، بينما تخضع القنصلية العامة فى بغداد والمعتمد السياسى البريطانى فى زنجبار لكل من مكتب شئون الهند ووزارة

الخارجية البريطانية ، اما المقيم السياسى فى الخليج وفى عدن فيتخضع لمكتب شئون الهند ولهذه الاسباب فقد اقترح بيلى كحل لهذه التناقضات وما ينتج عنها من تعطيل وتأخير اخضاع كل هذه الادارات لجهة واحدة وهى مكتب شئون الهند .

اقر اعضاء اللجنة السياسية هذه المقترحات على الرغم من ان فرير قد ذكر بأن ما قيل فى اللجنة حول وضع السيد ماجد كان بأقل ما سمع به كيه وبما ان حكومة الهند قد ظلت ترفض منذ وقت طويل لكل من مسقط وزنجبار بأن يحتكما الى السيف فانها تعتبر ملزمة بحكم كلمة الشرف بحل الخلافات بينهما ، وبدلا من ان تفرض هذه الحكومة على السيد ماجد دفع المعونة الى مسقط ينبغى أن تقوم هى بدفعها عنه أو تساهم مع حكومة الامبراطورية فى دفعها وبأنه اذا وافقت على ذلك فان السيد ماجد على حد اعتقاد فرير سوف يقدم التنازلات المطلوبة .

فى شهر ديسمبر سنة ١٨٦٨ حصل تطوران ساهما فى تعزيز راى وزارة الخارجية الاول هو وصول معلومات عن استيلاء السيد عزان بن قيس على السلطة فى مسقط والثانى هو تولى بلادستون رئاسة الوزارة فى انجلترا ، وكنتيجة لهذا التشكيل الجديد عاد كلارندون الى وزارة الخارجية ، كما عين ديوك أوف ارجيل وزيرا للدولة لشئون الهند ، اما كلارندون فقد كان يعتقد بأن السيد عزان تولى السلطة فى مسقط عن طريق الاغتصاب ، وهذا يعزز الراى الذى يدعو الى وقف معونة زنجبار عن مسقط ، كما يضعف من راى حكومة الهند بأن قرار كاننج غير قابل للنقض ، وعلى هذا فمن حق السيد ماجد ان يرفض دفع المعونة الى السيد سالم الذى اغتال والده او الى السيد عزان الذى اغتصب الحكم من ابن اخيه . غير ان ارجيل لم يكن يؤيد حرمان حكومة مسقط من المعونة لقد

اشار بأن وزارة الخارجية قد أوضحت في مذكرة لها في ديسمبر سنة ١٨٦٨ بأن نقض قرار كاننج اجراء غير قانوني للأسباب التي اوضحناها رغم أن كلا من السيد سالم والسيد عزان ينتميان الى اسرة واحدة ، وهذان الجانبان لا يلتقيان الا حول نقطة واحدة ، وهي محاولة التملص من دفع المعونة لمسقط أما وزارة الخارجية فكانت ترى بأن المعونة تشكل عبئا على موارد زنجبار مما اضطر سلطان زنجبار الى الابقاء على تجارة الرقيق لكي يتمكن من دفع تلك المعونة . والعكس صحيح ايضا ، فلو أعفي السيد ماجد من دفع المعونة لتخلى عن تجارة الرقيق وتعاون مع الحكومة البريطانية في مكافحتها وقال آرجيل « انني أوافق وزارة الخارجية بأن مكافحة الرقيق قضية هامة بحيث ينبغي لنا أن نسعى الى تحقيقها اذا استطعنا ، ورغم ذلك فاني لا أوافق وزارة الخارجية على اقتراحها بوقف المعونة عن مسقط ، وعلى الرغم من أن السيد سالم قد اغتال والده للوصول الى السلطة ، غير أن حكومة الهند قد أعترفت به وعلى أية حال فاننا كما يقول أرجيل لو حاولنا استقصاء الوسائل والسبل التي يستخدمها حكام الشرق لتحقيق أطماعهم فسوف يتعذر علينا وضع أسس ثابتة لتعاملنا معهم ، اما القول بأن السيد عزان لا ينتمي الى الفرع الأصلي لأسرة آل بوسعيد ، فان آرجيل يعتقد بأن هذا أمر لا اهمية له ، وأن قرار التحكيم لم يكن واضحا في تحديد التزامات أحفاد سلطان مسقط السابق .

بالرغم من هذه الاعتراضات فان آرجيل يعتقد ان يعفى سلطان زنجبار من دفع المعونة لحاكم مسقط اذا كنا نعتبر مكافحة تجارة الرقيق مسألة على جانب كبير من الأهمية . أما اذا كان تفسير قرار التحكيم يقتصر على احفاد السلطان السابق فيمكن اثبات هذا الرأي بصورة واضحة وعلى هذا الأساس فان المعونة يجب أن تتوقف اما اذا كان هذا التفسير غير واضح

فان على الحكومة البريطانية أن تتحمل دفع المعونة . وعلى أساس هـذه الاراء التي عرضها ارجيل أبلغ كلارندون مبعوث سلطان زنجبار بأن الحكومة البريطانية توافق على طلبه . وفي يوم ٦ يناير ١٨٦٩ أو بعد ثلاثة أسابيع بعث ارجيل بمذكرة مطولة الى حكومة الهند استعرض فيهـا الظروف السياسية المعقدة في الخليج وعلى سواحل افريقيا الشرقية ، كما بين فيها ارتباط معونة زنجبار بهذه الاحـداث ومدى تأثيرها على الجهود المبذولة للقضاء على تجارة الرقيق .

وعلى حد راى ارجيل فان الموضوع الأساسي لهذه المشكلة هو بسمعة الحكومة البريطانية وارتباطها بمسالة تطبيق قرار كاننج في ضوء الظروف المتغيرة في المنطقة وعلى الأخص في مسقط ، فقد اقامت في مسـقط تمردين وأن التمرد الثاني قد تم بتأييد من دولة خارجية على حد رأي ارجيـل ، والنتيجة على ما يبدو هو أن وهابيي عمـان في الداخل قاموا بالاستيلاء على السلطة في مسقط وذكر ارجيل بأنه اذا تمكن عزان من توحيد حكم مركزه في البلاد فلابد لنا من الاعتراف به على أساس الأمر الواقع ، ولكن ارجيل استطرد وتساءل عما اذا كان السـيد عزان يتمتع بنفس الامتيازات والحقوق التي كان يتمتع بها السيد ثويني وخلفاؤه من بعده بمقتضى قرار كاننج ؟ وبالتالي لا يمكن أن نضع اللوم على السـيد ماجد لرفضه دفع المعونة المالية لحـكام جاءوا الى السلطة بطريقة غير شرعية ، وفوق ذلك فقد كان السيد ماجد يقول دائما بأن دفع هذه المعونة الى مسقط يمنعه من العمل على وقف تجارة الرقيق في زنجبـار ، أما الآن فهو قد جاء يعرض على حكومة انجلترا التخلي عن تجـارة الرقيق بشرط اعفائه من دفع المعونة ، ويستطرد أرجيل فيقول :

ان تطور الاحداث على ما يبدو يعزز موقف سلطان زنجبار من هذا الموضوع بمعنى ان التمردين الاخيرين فى مسقط قد احدثا تغييرا كبيرا فى العلاقة التى تربطه بحاكم مسقط بحيث لم يعد السيد ماجد مسئولا عن هذه المعونة ولو اننا تدخلنا فى الامر فمن المحتمل ان يؤدى هذا التدخل الى الحرب غير اننا قد التزمنا بمنع نشوب حرب بين زنجبار ومسقط ، وذلك بما تشكله من خطر على السلام والامن فى هذه المنطقة ، وما دمنا نبحث هذا الامر فيتعين ان نتوصل الى تفسير واضح للاتفاق الأصلى الذى فرضناه فرضا تحت ظروف مختلفة تماما عن الظروف الحالية ، وبالتالى فليس من حقنا ان نستغل تفوقنا فى القوة لفرض استمرار دفع المعونة من زنجبار الى مسقط اذا كنا لم نتفق على تفسير محدد لقرار كاننج وبعد ان أصبحت الحكومة فى مسقط حكومة لا تمت بصلة الى اسرة الحكم السابقة . وقد نرى ايضا بأن التعهد الذى التزمت به حكومتنا لاستمرار دفع المعونة ولمنع السلطان من وقف تلك المعونة لمسقط حتى ولو نشبت الحرب فيتعين علينا أن نقوم نحن بدفعها عر طريق حكومة الهند . أما فيما يتعلق بالسياسة التى ننتهجها بالنسبة لهذه القضية فان الهدف الوحيد من المحافظة على العلاقات القائمة بين مسقط وزنجبار هو هذا الهدف فمن المرغوب فيه أن يكون سلطان مسقط على شيء من القوة حتى يتسنى له المحافظة على الأمن على طول هذه السواحل ؛ ومن ناحية أخرى فان وقف المعونة عن مسقط قد يدفع حاكمها الى الطرق غير الشرعية والى حبك المؤامرات لزيادة موارده ، أو ربما يلجأ الى عمل عسكرى ضد زنجبار لاسترجاع ما فقده من مصالح ، كما أنه من ناحية أخرى لو قدر لحكومة مسقط ان تخضع للعرب الوهابيين ، فانها سوف تتحول الى دولة قوية بحيث لا تحتاج الى المعونة التى تحصل عليها من زنجبار »

واذا تبين بأن سمعة الحكومة البريطانية ، بالرغم من التغييرات التى حدثت فى مسقط وبعد استعراض للظروف التى سبق الاشارة اليهـا بانها ملزمة بأن ترغم زنجبار لدفع تلك المعونة فاننا ينبغى أن نتأكد بانه فى حالة التزامنا نحن بدفع تلك المعونة أن نحصل على تنازلات هامة من كل من حكومتى مسقط وزنجبار يكون فيها تعويض لنا عن هذه التضحية ، اما فيما يتعلق بمسقط فان هذه التنازلات ممكنة لمصلحة أمن وسلامة الخليج وبدرجة تعادل النفقات التى سوف نتكبدها نتيجة لدفع المعونة بالانابة عن حكومة زنجبار ، كما سيؤدى هذا الاجراء فى الوقت نفسه الى اعفاء سلطان زنجبار من تلك الالتزامات المالية فى مقابل التنازلات التى سيقدمها فى مجال تجارة الرقيق ، وهو الأمر الذى تعلق عليه الحكومة البريطانية بالغ الاهمية ، غير أننى لا انصح بأن تتكفل الحكومة البريطانية بدفع هذه المعونة الا اذا كان هذا الأمر يرتبط ارتباطا وثيقا بسمعتها ويضمن المصالح الجوهرية البريطانية فى الخليج ، ولقد سبق لوزير الدولة للشـئون الخارجية أن أعرب فى عبارة صريحة بانه ليس فى وضـع يسمح له بمطالبة الخزانة البريطانية دفع أى مبلغ سنوى لحكومة زنجبار مكافأة له على وقف تجارة الرقيق ، وبالتالى فاذا كان لابد للحكومة البريطـانية من التعهد بدفع هذه النفقات فعلى حكومة الهند أن تتحملها ، وأن يتم ذلك فى نطاق المصلحة بأن يعود بالفائدة على الهند لوقف الاضـطرابات فى الخليج ، وبهذا الاجراء تعفى الحكومة البريطانية من دفع هذه المعونة ».

لم يكن الايرل اوف مايو الذى خلف لورنس فى منصب حاكم عام الهند فى شهر يناير ملما بهذا الموضوع ، ففى رده على ارجيل استند على معلومات حكومة الهند فى هذا الموضوع ، وكانت حكومة الهند ترى أن مقترحات وزير الدولة مقترحات غير واضحة ، ولا يمكن قبولها ، كمـا

قالت بأن كانينج كان يقصد ان يكون قراره قرارا نهائيـــا يعوض سلطان مسقط عن جميع تنازلاته لزنجبار كحل لمشكلة عدم المساواة فى الارث بين الحاكمين ، وبالتالى فلا يمكن نقض هذا الحكم حسب رأى آرجيل ، نظرا لأن السيد ثوينى قد توفى ولم يترك وريثا مباشرا له ، وبأن نظـــام الحكم فى مسقط لم يخضع دائما لنظام الوراثة ، لأن شرعية الخـــلافة تقوم على تأييد القبائل للحاكم ثم آن استمرار معونة زنجبار لمسقط قد تم البت فيها وفقا للاعتبارات السياسية لا على اساس حل الخلافات بين الطرفين ، وحتى ذلك الوقت كانت حكومة الهند ترى الا يتوقف دفع المعونة بوفاة احد السلطانين أو كلاهما والا كان من غير المعقول على الاطـــلاق أن نطالب حكومة مسقط بالتنازل عن حقوقها فى زنجبار مقابل تعويض بسيط زهيد كتلك المعونة ، وأما من وجهة نظر الحكومة البريطـانية فان الاتفاق على دفع المعونة يقوم على اساس أنه اجراء لازالة مصدر من مصادر الصراع بين الحكومتين ، ولدعم مركز حكومة مسقط فى الخليج ، ومن هنا يرى وزير الدولة أن المعونة لم تعد واجبة الاداء فى الظروف الراهنة ، وأنه قد طلب من حكومة الهند بأن تقرر ما اذا كانت هناك مبررات لمنـــع السيد ماجد من التملص من هذا العبء عن طريق القوة المسلحة تأسيسا على المتغيرات التى تمت فى مسقط ، غير آن مثل هـــذا الرأى فى نظـــر حكومة بومباى هو عمل يهدف الى التحايل على الموضوع لأن الأمر الأساسى فى كل هذا هو ما اذا كان من حق حكومة الهند آن تحول بين حاكم مسقط ومحاولة تأكيد حقــه فى تلك المعونة بقوة الســـلاح اذا لم تقم الحكومة البريطانية بارغام حاكم زنجبار بدفع المعونة الى مســقط . لكن حكومة بومباى احتفظت برأيها النهائى بالاقتراح الخـــاض بأن تتولى الهند دفع المعونة بنفسها بشرط آن يتخلى السيد ماجد عن تجارة الرقيق ... » يرى وزير الدولة على ما يبدو آن هذا الموضوع يمس مســا مبـــاشرا حكومة

الامبراطورية مما يحملها على أن تؤكد بالا تتحمل حكومة الهند اية نفقات من هذا القبيل ، ويضيف وزير الدولة بأن هذه المرة الأولى التي يعرض فيها عليه اقتراح بأن تتحمل خزينة الهند عبء هذه المعونة .

وقد أيد مايو كل ما ذكرته حكومة بومباى فى هذا الشأن وكتب إلى أرجيل يقول : « ان الهدف من قرار كاننج هو تأييد حق مسقط فى معونة زنجبار ، والتزام حكومة زنجبار التزاما قانونيا بدفع هذه المعونة ، وبأن الأحداث الأخيرة فى مسقط لم تغير شيئا من هذا الموضوع ، كما اننا نعتقد بأن سمعة الحكومة البريطانية وأمانتها السياسية تحتم عليها الالتزام باستمرار حصول حكومة مسقط على هذه المعونة ، وبان الاعتبارات السياسية التى جعلت اللورد كاننج على وضع تلك التدابير لا تزال قائمة ، كذلك نتفق مع حكومة بومباى فى رأيها بأن موارد الهند لا تسمح لها بدفع هذه المعونة ، واذا آخذنا كافة الاعتبارات فى الحساب فليس هناك ما يضطرنا إلى أن ندعو الى تعديل هذه التدابير أو الغائها .

كان رد مايو بمثابة النكسة لمساعى كلارندون غير أن ذلك لم يثنه عن مواصلة جهوده فقد كان مصمما على المضى فى استخدام معونة زنجبار لمسقط للحصول على تنازلات فى موضوع تجارة الرقيق ، حتى لو كان ذلك على حساب المصلحة البريطانية فى مسقط والخليج ، لقد كان كل من كلارندون وارجيل ينتهجان سياسة خطيرة خلال سنة ١٨٦٩ بهدف تحقيق مكاسب على حساب المصالح البريطانية ، وقد ظهر هذا الموقف بوضوح بالنسبة لكلارندون خلال الازمة التى نشبت بين فارس والبحرين ، وعلى حين عاد آرجيل فأدرك خطورة هذه اللعبة بعد وقت قصير ونتيجة لمساعى كيه وغيره ، فقد ظل كلاندرون متمسكا برآيه . ان اتفاق ١٨٦١ ، قد نتج عنه تحسن مؤقت فى سلوك محمد بن خليفة حاكم البحرين ،

فقد ظل يعيش فى سلام مع جيرانه على مدى أربعة أعوام ، ولم يلجأ الى أى عمل يضر بالأمن فى منطقة الخليج ، لكنه فى أواخر ١٨٦٥ استغل فرصة غياب المقيم البريطانى عن بوشهر وعدم وجود أى طراد بريطانى فى مياه الخليج لمطالبة التجار الهنود الحاملين للجنسية البريطانية ببعض الاتاوات كما رفع نسبة الرسوم الجمركية المفروضة على التجار ، وهو اجـــراء يناقض البند الرابع من اتفاق عام ١٨٦١ ، وعند عودة بيلى الى الخليج أمر بمصادرة احدى السفن الشراعية التابعة لمحمد بن خليفة ورفض اعادتها اليها ما لم يدفع تعويضات مالية عن الخسائر التى لحقت بالتجار الهنود ، ومن ناحية أخرى كانت الحكومة الفارسية قد قدمت احتجاجا على التدخل من جانب حاكم البحرين ضـــد رعايا فارس ، وتعزيزا لهـذا الاحتجاج سلمت الحكومة الفارسية الى الوزير البريطانى المفوض فى طهران نسخة من الاتفاق المعقود بين أمير شيرز والكابتن بروس عام ١٨٢٢ وعلى الرغم من أن حكومة بومباى لم ترض عن الطريقة التى تصرف بها بيلى تجـــاه الاجراءات التى اتخذها محمد بن خليفة وأعربت عن اسفها للفرصة التى أتاحها بيلى للفرس لخلق المتاعب فى منطقة الخليج الا انها لم تكن مستعدة لتلبية رغبات الفرس ‥ « مهما تكن مطالب الحكومة الفارسية والأسس التى بنيت عليهـا تلك المطالب فليس للشاه فى حقيقة الأمر أى حق فى البحرين أما مكتب شئون الهند فكان يرى الموضوع من نفس الزاوية ‥ « أن البحرين بلد مستقل رغم أن حاكمها يدفع الزكاة الى الأمير الوهابى كريع لبعض الأراضى التى يملكها الأمير على الساحل العربى للخليج » ولهذا كانت سياسة الحكومة البريطانية تجاه هذا الموضوع تقوم على أساس أن شيخ البحرين مسئول عن التزاماته كحـــاكم مستقل بصرف النظر عن أدعاءات فارس بتبعيته لها ونفس هذا الموقف ينطبق على المطالب التركية فى جزيرة البحرين .

وبعد وفاة الأمير فيصل توقف محمد بن خليفة عن دفع الزكاة وتجاهل التهديدات التى وجهها اليه الامير عبد الله بن فيصل خلال عام ١٨٦٦ بخصوص هذا الأمر ، وكان مبلغ الزكاة التى يطالب بها الوهابيون لا يتعدى اربعة آلاف ريال نمسوى سنويا ، وكانت هذه الزكاة تدفع على أساس شرط واحد وهو أن يمتنع الوهابيون من الاعتداء على رعايا وممتلكات آل خليفة فى قطر وفى اوائل عام ١٨٦٧ قامت ثورة صغيرة ضد محمد بن خليفة من قطر ، واعتقل المبعوث الذى اوفده شيخ البحرين للتفاوض مع الثوار . وبما أن الشيخ محمد بن خليفة كان قد عقد العزم على استرجاع السلطة التى فقدها فى قطر فقد ارسل قوة كبيرة لاخضاع المتمردين هناك وذلك فى أكتوبر عام ١٨٦٧ وطلب من شيخى دبى وأبو ظبى أن يساعداه على قمع تلك الثورة ، وقد استجاب له شيخ ابو ظبى ، بينما رفض شيخ دبى طلب محمد بن خليفة ، وكان الشيخ زايد حاكم أبو ظبى فى ذلك الوقت يعتبر أقوى زعماء منطقة الساحل منذ وفاة خصمه الأول سلطان بن صقر حاكم رأس الخيمة فى عام ١٨٦٦ والذى كان يعتبر آخر زعماء القراصنة الكبار (١) . وفى اكتوبر ١٨٦٧ أبحر الشيخ زايد الى قطر على راس

(١) توفى الشيخ سلطان كما عاش ويتعين على ابلاغكم بوفاة الشيخ سلطان بن صقر حاكم رأس الخيمة عن عمر يناهز ١١٥ عاما هذا ما جاء فى رسالة بيلى من بوشهر فى شهر ابريل ١٨٦٦ لقد تزوج الشيخ صقر فتاة شابة عمرها ١٥ سنة واصيب بالشلل بعد ذلك مباشرة وكان يقوم برحلات بحرية بحثا عن طبيب عندما فاجأته المنية (مكتب شئون الهند) مداولات الهند الخارجية (سياسى) حلقة ٤٣٧ مجلد ٦٧ مايو سنة ١٨٦٦ رقم ١٨٧ من بيلى الى جون ١٨٦٦/٤/٢٣ (رقم ٣٩ الادارة السياسية) أن عمر سلطان الحقيقى هو ٩٧ عاما وقد سبق ان ذكر الكولونيل كامبل =

سبعين سفينة وألفين من الرجال وقد اثار هذا الحشد الذعر بين سكان المناطق الساحلية فناشدوا الشيخ زايد بوقف الهجوم ، فوافق الشيخ ريثما يصل اسطول البحرين ، وعند وصول هذا الاسطول شن محمد بن خليفة هجوما قاسيا على سكان قطر اكتسح به الدوحة والوكرة وغيرهما من موانيء قطر ، واضطر الاهالى الي الفرار او مغادرة البلاد ، ثم أقلع الاسطولان عائدين بحمولاتهما من الاموال والممتلكات المنهوبة وقدر ثمنها ٥٠ الف ريال نمسوى .

لم تتعرض هذه المنطقة منذ عقد اتفاقية الهدنة لعام ١٨٣٥ لإنتهاك صارخ كهذا الهجوم ، وبمجرد ان علم المقيم بذلك الاعتداء بادر الى توجيه خطـــابات الي كل من محمد بن خليفة وزايد بن خليفة وطالبهما بتفسير واضح عن الاعتداء الذي قاموا به على قطر ، والواقع آنه لم يكن في وسع بيلي ان يفعـل آكثر من ذلك ، نظرا لأنه لا توجد تحت تصرفه اى سفينة مسلحة ، كما كان بيلى لا يزال يتذكر توبيخ الحاكم العام له في العـــام المنصرم حول مصادرته سفينة الشـــيخ محمد بن خليفة ، وعندما عرض الموضوع على حكومة بومباى أوعزت اليه بتحذير الشيخ زايد بن خليفة وتحميله مسئولية خرق أتفاقية الهدنة ، الا آن حكومة الهند حذرته من فرض التعويضـــات بالقوة على شيخى آبو ظبى ودبى قبل أن تتوفر لديه القوة العسكرية الكافية للقيام بهذا الاجراء . وكانت الأشهر القليلة التى اعقبت هذا الحادث فترة حرجة بالنسبة لبيلى ، فقد كانت قبائل المنطقة

ـى تقرير له قبل ١٢ عاما أن عمر سلطان كان ٨٥ عاما (مختارات بومباى مجلد ٢٤ ص ٢٩٣ معلومات احصائية ومتفرقة تتعلق بزعماء دول الساحل العرب في الخليج .

على طول ساحل الخليج تراقب الأوضاع وتحاول أن تعرف الاجراءات التى سوف تتخذها بريطانيا حول ذلك الموضوع ، فان لم تتحرك الحكومة البريطانية وتقوم باجراءات رادعة فان ذلك يعنى أن نظام الهدنة قد فقد مفعوله ، كما كان كل من الزعيمين يتخذ موقف التحدى من بيلى ، وقد مرت ثلاثة أشهر قبل أن يتلقى المقيم ردا على تحذيره من الشيخ زايد بن خليفة ، وقد كان الرد يتسم بالفظاظة ومحاولة التنصل من المسئولية ، أما الثانى فقد رد بطريقة مهذبة وان كانت حاسمة بأنه لم يقترف أى جرم، وانما تصرف فى اطار حقوقه المشروعة فى معاقبة رعاياه الذين تمردوا عليه فى قطر . وفى شهر يوليو فوضت حكومة الهند بيلى بتوجيه تهمة انتهاك اتفاقية ١٨٦١ الى شيخى المنطقة ومطالبتهما بايضاحات معقولة ، وقد تم ارسال التحذير مشفوعا بتهديد من الحكومة البريطانية وباللجوء الى استخدام القوة اذا لم يرد الشيخان ردا مقنعا ، غير أن هذا التحذير لم يأت بنتيجة . كانت السفينة المسلحة ستد قد وصلت فى منتصف مايو الا أن قبطان السفينة اعتذر لعدم وجود ذخيرة فيها .

فى هذا الوقت انفجر القتال بين قطر والبحرين بعد أن يئس أهل قطر من قيام المقيم البريطانى باجراءات رادعة ضد حاكم البحرين ، فقررت أن تشن هجوما على البحرين انتقاما من البحرين . وفى أوائل يونيو أبحر القطريون بسفنهم فالتقوا بأسطول البحرين شمال ساحل قطر ونشب القتال عنيفا بين الطرفين قبل أن ينسحبا ، وقد عاد بيلى بتوجيه التهديدات الى حاكم البحرين بفرض العقاب عليه اذا لم يوقف القتال ، ومما يثير التساؤل فى الأسباب التى دفعت بيلى الى انذار حاكم البحرين على الرغم من أن الأخير كان فى موقف الدفاع نتيجة لعجز السلطات البريطانية عن المحافظة على الأمن فى الخليج . وكان الحاكم العام يرى

بنفس الرأى ، حيث أعرب عن أسفه حول الاجراء الذى اتخذه بيلى نظرا لأنه لم يكن لديه القوة اللازمة لتنفيذ الانذار .

في يوم ٢١ أغسطس وصل الطرادان فيجلاند وأرجوس الى ميناء بومباى ، الأول لاجراء الاصلاحات ، والثانى كان فى طريقه الى الصين ؛ وقد وافق قبطان الطراد فيجلاند بناء على طلب حاكم بومباي على التوجه الى الخليج فى ظرف أسبوع . وعلى أساس توصيات بيلى أوعز الى قبطان الطراد بفرض غرامة قدرها ١٠٠ ألف ريال نمسوى (٢٠ الف جنيه أسترلينى) على الشيخ محمد بن خليفة عقوبة له على خرقه نصوص اتفاقية الهدنة البحرية ، كما طلب منه أستعادة الممتلكات التى اغتصبت من سكان قطر ، كما طلب منه فرض غرامة على شيخ أبو ظبى على أن تحدد على أساس امكانياته المالية ، وان يطالب برد الممتلكات التى استولى عليها من القطريين ، وفى بداية شهر سبتمبر وصل الطراد فيجلاند الى بوشهر ، وبعد قليل انضمت اليه السفينتان هيوروز وسند بعد أن تزودت الأخيرة بالذخيرة ، وأبحر الأسطول كله الى البحرين وعلى رأسه بيلى . أما محمد ابن خليفة فقد لاذ بالفرار مع بعض أتباعه الى المناطق الداخلية من البلاد واناب أخاه على الحكم ، وكان أول عمل قام به بيلى بعد وصوله الى المنامة يوم ٦ سبتمبر هو استدعاء على بن خليفة الذى قبل شروط بيلى بدفع الغرامة التى فرضتها حكومة بومباى ، وتم توقيع اتفاق بين بيلى وعلى بن خليفة فى نفس اليوم . وفى ٧ سبتمبر تم تدمير قصر الشيخ محمد بن خليفة فى منطقة المحرق وأحراق أسطوله الحربى ، وبعد أن انتهى بيلى من هذه الاجراءات اتجه الأسطول الى قطر (١) .

---

(١) بشأن قضية البحرين ص ١٦ — ١٨ أن اتفاق ١٨٦٨/٩/٦ قد أعيد نشره فى كتاب « المعاهدات » اعداد ايتشيسون جزء ١٠ ص ٢٢ .

... وفى الوكرة اجتمع بيلى بكبار رؤساء قطر بزعامة محمد بن ثانى شيخ الدوحة ، وبالرغم من أن مهمة بيلى فى قطر كانت تشمل ابلاغ زعمائها باستياء الحكومة البريطانية من العمليات الانتقامية التى قامت بها ضد البحرين فى شهر يونيو ، الا انه لم يهتم بهذا الجانب من المهمة ، وانما ركز على اعادة العلاقات مع البحرين الى سابق عهدها ، خصوصا بعد ان تولى الحكم فى البحرين حاكم جديد . وقد حصل بيلى فى ١٢ سبتمبر على تعهد خطى من الشيخ محمد بن ثانى تعهد فيه الشيخ بعدم الاشتراك فى اية أعمال حربية فى مياه الخليج ، وبأن يحيل اية خلافات الى الحكومة البريطانية للتوسط فيها ، وبالا يعقد تحالفا مع حاكم البحرين السابق بل يقوم بتسليمه الى المقيم البريطانى فى حالة اعتقاله ، كما تعهد بأن يقيم نفس العلاقات السابقة مع حاكم البحرين الجديد . وقد كان لب الخلاف بين قطر والبحرين هو الزكاة التى كان يدفعها شيوخ قطر لحاكم البحرين ، حيث اكتشف بيلى بأن من أسباب الصدام الذى وقع بين قطر وحاكم البحرين السابق هو الخلاف على قيمة الزكاة ، وعلى الطريقة التى تدفع بها . ودرءا لهذه المشاكل فى المستقبل طلب بيلى من شيخ قطر بأن يتعهد بعرض اية خلافات حول الزكاة على المقيم (١) .

وفى ربيع العام التالى وضعت صيغة لدفع الزكاة باشراف بيلى وقع عليها كل من حاكمى البحرين وقطر وقد قدرت بتسعة آلاف قران (اى ١٤٠٠ جنيه استرلينى) كل عام ، يدفع محمد بن ثانى بموجبها

---

(١) المرفقات والرسائل السرية من الهند مجلد ٣ مرافق لخطاب الخارجية (سياسى) رقم ١٨٧ المؤرخ ١٨٦٨/١٠/٢٤ من بيلى الى جون ١٨٦٨/٩/٢٥ (رقم ١١١ الادارة السياسية) وصور فى كتاب « المعاهدات » اعداد ايتشيسون .

٤ آلاف كران فورا الى كبير شيوخ النعيم فى قطر ، بينما يحول المبلغ الباقى الى البحرين مباشرة ليتم ارساله من هناك الى الرياض ، وقد ذكر بيلى فى تقريره عن هذه الاتفاقية بأن المفروض أن التعهد بدفع الزكاة لا يمس استقلال قطر بالنسبة لعلاقتها بالبحرين وانما هى مساهمة ثابتة كجزء من مبلغ اجمالى تدفعه البحرين للرياض مقابل حماية الحدود بين البلدين من الاعتداءات التى يقوم بها رجال البدو والوهابيون من قبائل النعيم ، وبالاخص خلال موسم صيد اللؤلؤ عندما يترك رجال قطر البحرين ديارهم ويتوجهون لصيد اللؤلؤ من قطر . أبحر بيلى الى ابو ظبى للاجتماع بالشيخ زايد بن خليفة ، غير أن زعيم بنى ياس اعترض على تدخل بيلى واحتج على الاجراء الذى اتخذه ضد قطر ، بأنه انتقام منهم لعلاقاتهم بالوهابيين وبأنه لا يجد سببا لدفع الغرامة المفروضة ، نظرا لأن ما قام به هو فى مصلحته ومصلحة الأمن فى بلاده . وبعد نقاش استمر يومين وتخلله تهديد بقصف ابو ظبى أدرك شيخ بنى ياس جدية الموقف البريطانى فيما يختص بالغرامة ، وبالتالى وقع الشيخ زايد على تعهد خطى يوم ١٦ سبتمبر بعدم اللجوء الى مثل هذه الاجراءات فى المستقبل وباطلاق سراح الرهائن من اهالى قطر وبدفع ٢٥ الف ريال نمسوى كغرامة يسلم ٩٠٠٠ منها فورا والباقى يقسط على عامين ، ثم عاد بيلى فأعفى الشيخ زايد من دفع الجزء الاكبر من هذه الغرامة كما فعل نفس الشىء مع شيخ البحرين .

ان تجارب الحكومة البريطانية مع فارس فى الماضى يجعلها تعتقد أن الاجراءات التعسفية التى قام بها بيلى لن تمر بسلام ، وقد تقدم وزير الخارجية الفارسية باحتجاجه الأول على أجراءات بيلى الى الوزير البريطانى المفوض فى طهران متهما المقيم بانتهاك السيادة الفارسية للهجوم

الذى شنه على البحرين وأطاح بحاكمها ، وذكر فى الاحتجاج بأن الحكومة البريطانية قد سبق أن اعترفت بسيادة فارس على كل من عمان والبحرين ، وإذا كان هذا الإجراء يعتبر مخالفة لهذا الاتفاق فيتطلب عرض الأمر على حكومة طهران قبل اتخاذ آية اجراءات ، وابلاغها بأن الحكومة الفارسية باعتزام المقيم اتخاذ مثل تلك الاجراءات ضد شيخ البحرين ، وان الطريقة البهلوانية التى تصرف بها بيلى أخيرا تثير القلق من احتمال تعرض مناطق أخرى من فارس لنفس الاجراء . وقد أحال اليسون احتجـــاج وزير الخارجية الفارسية الى بيلى للرد عليه ، وقد أجاب المقيم بانه يري بأن الاحتجاج لا مبرر له ، وأن ادعاء الحكومة الفارسية باعتراف الحكومة البريطانية بسيادتها على عمان والبحرين هو أمر لم نسمع عنه من قبل ، وانما الحقيقة هى عكس ذلك ، وأن الادعاء لا يعدو أن يكون ادعاء ملفقا وسبق للحكومة البريطانية أن رفضته اكثر من مرة ، أما اليسون فلم يكن يرى من الأسباب ما يدعوه الى ابلاغ حكومة طهران مسبقا عن آية اجراءات تاديبية قد تقوم الحكومة البريطانية بها ضد الدول البحرية على الخليج « ان المقيم السياسى البريطانى فى الخليج لم يكن فى أى وقت من الأوقات مسئولا عن القيـــام بمسئوليته أمام الحكومة الفارسية وأن الحجة التى تذرعت بها حكومة فارس فيما يتعلق بالجزر الفارسية لا تقوم على أى أســاس ، كما أن حــاكم عام أقليم فارس قد سبق أن اعــرب للحكومة البريطانية عن امتنانه على تقديم احدى السفن المسلحة لتكون تحت تصرف الحاكم لكى يــستخدمها فى زيارة الجزر الفارسية وآختتم بيــلى رسالته بقــوله بأن المفروض من وزير خارجية فارس آن ينبعث بخطاب شـــكر للحكومة البريطانية بدلا من تقديم الاحتجاجات .

كان الشعور العـــام فى الأوساط الحاكمة فى لندن لا يدعو الى

الارتياح ، فقد أوضح كيه بأن هذا الوضع هو نتيجة ازدواجية السلطة في الخليج ، بينما يطالب بشدة اتخاذ اجراء ما لوضع حد لهذا التضارب في السلطات الذى يسبب كثيرا من الاحراج لحكومة صاحبة الجلالة كما أن كيه لم يكن يعتقد بأن احتجاج فارس له مبررات كافية ، فقد حاولت فارس مئات المرات تأكيد سيادتها على البحرين ولكننا كنا نعارض تلك المحاولات ونرفضها ، وفى رأيى أن شيخ البحرين قد نال ما يستحقه من الجزاء على انتهاكه لأمن الخليج ، كما ان حكومة الهند قد صدقت على الاجراءات التى اتخذها بيلى فى هذه المشكلة غير أن كلارندون كان ينظر الى الموضوع من زاوية أخرى باعتباره المسئول عن العلاقات البريطانية مع فارس ، حيث ان الوضع القائم لم يكن يسمح له بممارسة سلطته على اجراءات حكومة الهند أو مرءوسيها فى الخليج فى الأمور التى تمس تلك العلاقات ، الأمر الذى كان يسبب له احراجا كثيرا ، وقد كان الغرض من منع المقيم البريطانى من اجراء اتصالات مباشرة مع حكومة فارس واحالة جميع القضايا التى لا علاقة لها بالمفوضية البريطانية فى طهران ، هو مواجهة المشاكل التى تنشأ من مثل هذه المشكلات ، وبعد أن أصبح الاشراف على المفوضية البريطانية في طهران من اختصاص الحكومة الهندية فيما بين عام ١٨٥٩ - ١٨٦١ منع المقيم حتى من الاتصال بالسلطات الاقليمية فى شيراز التى تتعلق بأمن الخليج أو الرعايا البريطانيين المقيمين فى المنطقة ، وان كان هذا الحظر قد ألغى بعد اعتراض بيلى عليه فى أعقاب تعيينه مقيما بريطانيا فى الخليج بحجة أنه يحد من القيام بمسئوليته على الوجه الأكمل .

إن السلطة التى تمارسها مفوضية طهران ثم وزارة الخارجية عن

طريق المفوضية هي المسائل التى تخص فارس ، وأن المقيم مسئول أمام حكومة الهند فى ممارسة وظيفته فى الخليج ، ثم مكتب شئون الهند من خلال حكومة الهند ، وأما بالنسبة لبعض المسائل ، وعلى الأخص تجارة الرقيق فقد كان خلافا مستمرا بين وزارة الخارجية وبين مكتب شئون الهند وحكومة الهند ، غير أن وجود وزير خارجية بريطانى قوى مثل بالمرستون ويعتمد على صديق متعاطف معه مثل هوب هاوس فى مكتب شئون الهند ، فان هذا يمكن ان يؤثر تأثيرا كبيرا فى السياسة البريطانية فى الخليج ، غير أن تضارب الآراء أو بالأحرى تضارب الصلاحيات كان امرا مألوفا بين أولئك المسئولين البريطانيين ، فلقد كان موقف كلارندون من فارس وبالتالى من الأحداث التى تؤثر على العلاقة البريطانية بهـا يتأثر من موقفه من التغلغل الروسى فى آسيا ، ومن ثم فقد كان حريصا على صداقة فارس ودعم استقلالها ، كما كان يرى أن موضوع تضارب المصالح البريطانية والفارسية فى الخليج ، وتسوية هذه المشكلة ينبغى أن يتم لا من زاوية المصالح البريطانية فى الخليج فحسب وانما من زاوية مصالحها فى قارة آسيا كلها ، ولهذه الأسباب كان كلارندون يدعو الى مجاملة الحكومة الفارسية بدلا من الاجراءات التى تسير ضدها (١) .

فى نهاية شهر ديسمبر قام القائم بأعمال حكومة فارس فى لنـدن بتعزيز الاحتجاج الذى سلمه الى اليسون فى شهر نوفمبر ١٨٦٨ ، وقد احيل احتجاجه مع الشكوى السابقة الى مجلس الهند للنظر فيه وللرد على الاحتجاج ، كما أرسلت نسخة من خطابات بيلى والتى وصلت من الهند

---

(١) انظر مكاتبات حكومة الوطن (سرى) محضر كلارك مجلد ٦٢ فى ١٨٦٨/٧/١٧ .

الى وزارة الخارجية البريطانية ، وفى يوم ٥ يناير ١٨٦٩ أوعز كلارندون الى اليسون بأن يبعث برد مناسب للحكومة الفارسية حول الاجراءات التى اتخذها بيلى وطلب فى نفس الوقت رأى مجلس الهند فيما اذا كان من الأفضل ابلاغ الحكومة الفارسية مسبقا بمثل الاجراءات (١) .

وقبل وصول رد مجلس الهند كان القائم بالأعمال الفارسى هو الجنرال الحاج محسن خان قد تقدم باحتجاج آخر الى كلارندون تأكيدا للتهم التى وجهها سابقا ، وذكر بأنه كان على بيلى أن يترك تقرير موضوع التعويضات عن الاضرار التى نتجت عن اجراء حاكم البحرين للحكومة الفارسية (٢) وقد رد مكتب الهند برسالة مقتضبة على اتهامات حكومة فارس وجاء فيها : « ان شيخ البحرين حاكم مستقل وقد اعترفنا باستقلاله هذا عن طريق المعاهدات والاتفاقات التى عقدت معه ، وقد سبق لنا أن رفضنا مطالب فارس بحق السيادة على البحرين ولم نعترف بها اطلاقا » واما القول بأن الشيخ محمد بن خليفة كان يرفع العلم الفارسى على قصره عندما شن بيلى هجوما على بلاده ، فان هذا الأمر ليس له أية أهمية وأضاف المكتب بأن المعروف منذ وقت طويل أن شيخ البحرين قد تعود

---

(١) مكاتبات الوطن (سرى) مجلد ٦٢ من هموند الى مرفيل ١٨٦٨/١٢/٢٩ ومن مرفيل الى هموند ١٨٦٨/١٢/٣١ مجلد ٦٣ من هموند الى السكوتير المساعد لمكتب الهند ١ فبراير ١٨٦٩ ومرفق معه نسخة من خطاب كلارلدون الى الينسون ١٨٦٩/١/٥ .

(٢) نفس المصدر مجلد ٦٣ من محسن خان الى كلارندون ١٨٦٩/٢/١١ وقد ارفق نسخة منه فى خطاب هموند الى السكرتير المساعد لمكتب الهند ١٨٦٩/٢/١٥ .

على رفع العلم الفارسى أو التركى كلما داهمته مشكلة ، وبناء على ذلك فمن الأفضل كما بين مكتب الهند اغفال هذا الموضوع فى كل من لنـدن وطهران ، وربما كان من المناسب أن نذكر أن شيخ البحرين حاكم مستقل وسوف تلزمه الحكومة البريطانية بتطبيق نصـوص المعاهدة التى عقدت معه أخيرا (١) ٠

فى يوم ٥ مارس (٢) سلم كلارندون نبذة من هذا البيان الى محسن خان ، غير آن القائم بالأعمال لم يبد أى اهتمام بالموضـوع ، فقد تلقى تعليمات جديدة من طهران تطالبه باثارة الموضوع ، وقد قـام بذلك فى منتصف مارس غير أن كلارندون احاله الى أرجيـل الذى ارتبط بتلك المشكلة بصورة اقوى ، الا أن محسن خان عند اجتماعه بأرجيل فى بداية شهر أبريل لم يخرج بأية نتيجة ، فقد كرر له أرجيل ما سبق أن قيـل فى هذا الموضوع ، وهو أن السلطات فى الهند تعتبر البحرين بلدا مستقلا٠ وفى اجتماع آخر لمحسن خان مع كلارندون سلمه احتجاجا آخر ليقدمه الى وزارة الخارجية فى ١٣ أبريل ، وقد ارفق فى الاحتجاج نسختين من خطابين كان قد كتبهما محمد بن خليفة وذكر محسن خان أنهما يثبتـان سيادة فارس على البحرين ٠

أما الخطابان فقد بعث بهما محمد بن خليفة الى كل من الشاه وأمير فارس فى أبريل ١٨٦٠ عندما كان يزور البحرين كل من المبعوث الفارسى

---

(١) نفس المصدر خطاب من ميرفيل الى هموند ١٨٦٩/٢/٢٧ ٠

(٢) مكاتبات حكومة الوطن سرى مجلد ٦٣ خطـاب من هموند الى ميرفيل ١٨٦٩/٣/٣ ومرفق مع مسودة الخطاب لمحسن خان ومن ام ٠ اى جراند ٠ دق (السكرتير المساعد بمكتب الهند) الى هموند ١٨٦٩/٣/٥ ٠

والتركى ، غير أن الخطابين المشـار اليهمـا لم يتركا أى انطباع لدى كلارندون ولدى مكتب شئون الهند الذى عاد فأوضح موقفه من جديد لكلارندون يوم ٢١ أبريل : « ان الحكومة البريطانية قد امتنعت حتى الآن عن الاعتراف لفارس سواء بطريق مباشر أو غير مباشر بشرعية سيادتهـا على البحرين وأن أى تراجع عن هذه السياسة سوف يوجد ثغرة ينفذ منها حاكم البحرين لكى يتنصل من الالتزامات التى تعهد بها بالنسبة للمحافظة على الأمن فى الخليج والذى تعتبر الحكومة البريطانية الدولة الوحيدة التى تلزمه بتنفيذ هذا التعهد : « أن احلال سلطة فارس الواهية والبعيدة عن مراكزها على شئون المنطقة محل الدولة التى تتقلد بالفعل مسئولية حماية الخليج ، سوف يعرض السياسة البريطانية المتبعة منذ وقت طويل فى الخليج للخطر » غير أن أرجيل على أى حال لم يغلق الباب أمام مقترحات كلارندون القائلة بوجوب انتهاج سياسة تفاهم مع فارس حول قضـية البحرين بهدف الحفاظ على المصالح البريطانية الواسعة فى فارس ، كما أشار الى استعداده للايعاز الى حكومة الهند بتكليف المقيم البريطانى فى بوشهر بابلاغ الوزير البريطانى المفوض فى طهران عن أية اجـراءات يعتزم المقيم اتخاذها ضـد حاكم البحرين ليبلغها بدوره الى الحكومة الفارسية على سبيل المجاملة . وأضاف أرجيل بأن هذه الخطوة سـوف لا تؤثر على أية اجراءات قد يتعين على المقيم اتخاذها بحكم الضرورة .

اتخذ أرجيل هـذه الخطوة فى وجه معارضة شـديدة من جانب مسـاعديه ، وعلى الأخص من جـانب كيه الذى كان أكثر المسـئولين البريطانيين الماما بمشكلة البحرين . وعلى الرغم من ذلك فقد آثر وزير الدولة الاسـتماع الى راى كلارندون وهنرى رولنسون ، الذى اختير عضوا بمجلس الهند والذى كان يؤيد تأييدا تاما موقف وزير الخارجية ،

وكان رولنسون قد أعرب فى مذكرة الى أرجيل فى آواخر مارس ضمنها رايه فى الموقف وهو ، أن الموقف القانوني للحكومة البريطانية حول مشكلة البحرين ليس قويا ، وذكر بأن اتفـــاق ١٨٦١ لا يمنع حكومة فارس من ممارسة سيادة ولو ضعيفة على مشيخة البحرين ، ومن ناحية آخرى كان رولنسون يتصور بأن هذا الموقف له مبرراته من وجهة نظر الاعتبـارات التى أبدتها بريطانيا تأييدا لموقف حكومتهــــا ، كما كانت الضرورة تقضى أيضا مصانعة فارس فى سبيل أهداف سياسية أهم . « .. ومما يؤسف له كثيرا كما يقول رولنسون آن نتخذ موقفا متشددا من فارس حول موضوع ليست له أى قيمة سياسية فى الوقت الذى قد نحتاج الى فارس والى كسب صداقتها فى كثير من المواقع ، دون أن يكون فى مقدورنا مجابهتها، وكان رولنسون يعنى الخلافات القائمة بين بريطانيا وفارس حول مناطق اقليم أذربيجان والحيرة وساحل مكران ، ويختتم رولنسون آراءه هذه بقوله ، بأنه من المؤكد آننا او رفضنا مطالب الحكومة الفارسية جمـــــلة وتفصيلا دون أن نسعى الى الالتقاء معها فى منتصف الطريق فان علاقاتنا معها سوف تسوء مما سيؤثر على موقف الوزير البريطانى فى طهران .

ان هذه النصائح بالاضافة الى موقف كلارندون نفسه من حكومة فارس قد دعت كلارندون الى ارسال رد ودى على احتجاج محسن خان وفى هذا الرد المؤرخ ٢٩ أبريل والذى ارسل عن طريق القائم بالأعمـال الفارسى لم يتعرض كلارندون فيه الى موضوع سيادة فارس على البحرين وانما حاول قصارى جهده بأن يوضح لحكومة فارس أن حرص الحكومة البريطانية على آمن الخليج هو السبب الوحيد الذى جعـلها تعتبر حاكم البحرين مسئولا عن الاتفاق الذى وقع عليه بل مضى كلارندون الى أبعد من ذلك ، فذكر فى رده بأنه اذا كانت حكومة فارس على اســتعداد لأن

تتولى بنفسها الحفاظ على الأمن فى الخليج فان الحكومة البريطانية ستوافق على ذلك نظرا لأن ذلك سوف يعفيها من نفقات باهظة ، ولكن اذا لم يكن الشاه مستعدا لتحمل هذه المسئولية فان النتيجة ستكون الفوضى التى ستعم الخليج وفى ختام الرسالة آشار وزير الخارجية بأنه حرصا منه الى ارضاء الشاه فان الحكومة البريطانية سوف تقوم باخطار حكومة فارس مقدما بأية اجراءات رادعة قد تضطر الى اتخاذها ضد حاكم البحرين •

غير أن الخطاب رغم أعتدال لهجته لم يرض محسن خان الذى كان يسعى الى الحصول على تنازلات ولو طفيفة حول موضوع السيادة الفارسية تؤدى بدورها الى كسب رضا الشاه • فى هذا الرد تجاهل كلارندون موضوع السيادة الفارسية وركز رده على موضوع آمن الخليج وهو الأمر الذى لم يكن يهم لا محسن خان ولا شاه فارس • وفى يوم ٨ مايو بعث القائم بالأعمال الفارسى فى لندن بخطاب الى كلارندون يستفسر فيه عما اذا كان وزير الخارجية سيوافق على تعديلين طفيفين على نص خطابه المؤرخ ٢٩ / ابريل ، الأول اضافة فقرة تنص على آن الحكومة الفارسية قد تقدمت باحتجاج تؤكد فيه حقوق السيادة التى تتمتع بها على البحرين وبأن الحكومة البريطانية قد وضعت ذلك الاحتجاج موضع الاعتبار أما الثانى فهو اضافة عبارة تنص على آن الشاه لديه الامكانيات الخاصة به للمحافظة على الأمن والنظام فى الخليج وبأن الحكومة البريطانية لن تتخذ آى اجراء ضد حاكم البحرين قبل ابلاغ الحكومة الفارسية مقدما بالاجراء الذى تنوى اتخاذه • ويبدو من طلب التعديل أن محسن خان قد استغل تسامح كلارندون من حيث التعديلين المشار اليهما آنفا لانتزاع

اعتراف من الحكومة البريطانية ولو بصورة غير مباشرة بالسيادة على البحرين ٠

غير أن كلارندون لم تنطل عليه تلك المحاولات ، ولهذا فقد قرر بالاشتراك مع أرجيل فى الأسبوع الثانى من شهر مايو الموافقة على مطالب الحكومة الفارسية بالنسبة للشرط الأول بينما رفضا الشرط الثانى كلية واضيف الى الخطاب ، على أساس اقتراح من آرجيل ، فقرة شرطية فيما يختص بابلاغ حكومة فارس مقدما عن أية اجراءات تأديبية قد تتخذها الحكومة البريطانية فيما يتعلق بالبحرين وجاء فى هذه الفقرة بأن الحكومة البريطانية لا توافق على تجريد المسئولين البريطانيين من حماية الأمن فى منطقة الخليج ومن ممارسة سلطتهم فى فرض العقوبات على شيخ البحرين عن أية انتهاكات واتفاقيات معقودة اذا كان الابلاغ عن هذا الاجراء لحكومة فارس قد يعطل تنفيذها على حساب الأمن فى الخليج وفى أواخر شهر مايو وضعت صيغة معدلة فى خطاب كلارندون المؤرخ ٢٩ ابريل لمحسن خان للنظر فيها وجاء هذا التعديل فى صدر الخطاب على النحو التالى : « تبادر الحكومة البريطانية الى الاعتراف بأنها قد تسلمت خطابا من حكومة شاه فارس تحتج فيه على تجاهل بريطانيا لحقوق السيادة الفارسية على البحرين وبأن الحكومة البريطانية بحكم ذلك قد وضعت هذا الاحتجاج موضع الاهتمام أما التوضيح الذى اقترحه آرجيل فقد اضيف فى ذيل الخطاب ، غير أن كلارندون الذى كان مصمما على مراعاة الشاه قد خفف من حدة اللهجة باضافة تعهد من الحكومة البريطانية بأرسال (خطاب مفصل) الى طهران عن أية اجراءات قد تتخذ ضد البحرين ، ولكن دون الابلاغ عنها مقدما ٠ وعلى الرغم من تردد مكتب الهند حول مضمون صيغة الخطاب الا أنه لم يعترض عليه ، ففى شهر

يونيو ارسل الخطاب بصيغته المعدلة الى القائم بالأعمال الفارسى فى لندن.

حاولت الحكومة الفارسية أكثر من مرة أن تجد تفسيرا لخطاب كلارندون حول العبارة التى أدرجت بموجب طلب محسن خان بما يوحى انه اعتراف من بريطانيا بالسيادة على البحرين كحكومة فارس ، فى حين أن الرسالة لم تكن تتضمن شيئا من هذا القبيل ، ومما لا شك فيه أن كلارندون فى محاولاته التعلق بسراب الصداقة الفارسية كان يسعى الى مهادنة فارس حول موضوع البحرين سواء من حيث فشله ، بالتأكيد على استقلال حاكم البحرين ، أو من حيث استعداده لابلاغ الحكومة الفارسية عن اية اجراءات قد تتخذ ضد البحرين ، كما انه بعمله هذا قد سمح للفرس للعبث بشئون المنطقة ، وأنهم لن يترددوا فى انتهاز تلك الفرصة .

وبعد فرار الشيخ محمد بن خليفة من البحرين لجأ الى الكويت ثم الى القطيف ، وفى القطيف عقد اتفاقا مع حاكم يعتبر من ألد اعدائه القدامى وهو الشيخ ناصر بن مبارك أحد المنشقين من آل خليفة ، والذى وصفه الكابتن جونز فى عام ١٨٥٩ بأنه من ألد أعداء السلام فى الخليج، كما انضم الى الاثنين منشق آخر هو محمد بن عبد الله ، لقد سعى الاثنان فى اقناع الأمير عبد الله بن فيصل بمساعدتهما بالاطاحة بعلى ابن خليفة والاستيلاء على السلطة . ولكن المحاولة على ما يبدو لم تنجح ، على الرغم من أن الأمير عبد الله لم يعترض على اقامة الشيخ المخلوع فى القطيف والسعى الى استرداد الحكم ، كما لم يعترض على جهود الزعيمين لجمع الأنصار من بدو بنى حجر سكان الاحساء ، وفى سبتمبر ١٨٦٩ دخل الاثنان الى البحرين بنحو ٥٠٠ رجل وبمجرد دخولهما البحرين نشبت الثورة بقيادة الحاكم السابق محمد بن عبد الله الذى كان قد اصطلح مع على بن خليفة ، وكان الاثنان فى البحرين وقد قطع رأس على وتم الاستيلاء على

المنامة بعد معركة قصيرة واستبيحت المدينة لبنى حجر ، وبعد هـــذا استدار محمد بن عبد الله على حلفائه فأودع محمد بن خليفة السجن وأعلن نفسه الحاكم على البحرين .

وبمجرد آن علم بيلى بهذا الاعتداء اقترح على السلطات الحاكمة فى الهند القيام باجراء حاسم عن طريق فرض حصار على الجزيرة ، وارغام زعماء التمرد على الاستسلام وتنصيب عيسى بن خليفة حاكما على البحرين والاعتراف به ، كما اقترح مصادرة آموال وأملاك المتمردين ودفع حصيلتها لضحايا العدوان تعويضا عن الخسائر والأضرار التى لحقت بهم ، بالاضافة الى ابلاغ الأمير الوهابى بقرار الحكومة البريطانية بفرض تلك العقوبات على المعتدين ، وفرض حصار على الاحســـاء الى آن ترد الممتلكات التى نهبها بنو حجر الى آصحابها ، وفى حين أقرت حكومة بومباى اقتراحات بيلى ، فان حكومة الهند لم تؤيد اتخاذ اجراءات متسرعة ولم تصـــدر تعليمات الى المقيم الا بعد خمسة أسابيع ، واقتصرت على فرض الحصار على البحرين واعتقال قتلة الشيخ على بن خليفة والاعتراف بنجله عيسى حاكما عى البلاد بشرط موافقة السكان . أما فيما يختص باملاك المعتدين فقد رأت الحكومة ارجاء هذا الأمر خوفا من أن يؤدى الى احراج الحاكم الجديد من الناحية السياسية ، وتطبيق نفس القرار على الاقتراح الخاص بتوجيه تحذير الى الأمير عبد الله نظرا لأن تواطؤه فى الاعتداء لم يتأكد ، ومع ذلك فان القوة البحرية المطلوبة لم تتوافر لبيلى حتى يمكنه فرض الحصار على سواحل الاحساء ، كما أوعز الى بيلى آيضـا بابلاغ الوزير البريطانى المفوض فى طهران بالاجراء الذى قد يتخذه لكى تكون الحكومة الفارسية على بينة منه .

وصل بيلى الى البحرين فى الأسبوع الثالث من نوفمبر ومعه آربع سفن ، وبعد حصار قصير استسلمت حامية المحرق حيث كان يتحصن

الشيخ محمد بن عبد الله الذى أودع السجن مع محمد بن خليفة وعدد من اتباعه ، آما الشيخ ناصر بن مبارك فقد تمكن من الهرب الى الاحساء ، وبعد ذلك استدعى عيسى بن على من قطر حيث كان يشغل والى المنطقة هناك ، وتم تنصيبه حاكما على البحرين واعترفت به الحكومة البريطانية • ورغم تحفظات حكومة الهند اشترط بيلى على الشيخ عيسى مصادرة املاك زعماء التمرد وتعويض المتضررين من الاعتداء • وفى الوقت الذى كان فيه بيلى يقوم بتلك الاجراءات حاولت سفينة مسلحة قادمة من بوشهر اختراق الحصار ، فتم حجزها وتبين آنها تحمل مبعوثا من ميرزا مهدى ممثل وزارة الخارجية الفارسية فى بوشهر ومعه خطابات وهدايا لمحمد بن عبد الله وقد سمح بيلى للمبعوث بتسليم الرسائل الى حاكم البحرين ثم آمر بمصادرتها ، غير أن المتمردين لم يستفيدوا شيئا من تلك الرسائل التى بعث بها ميرزا مهدى الى الشيخ المخلوع والتى يهنئه فيها على استيلائه على السلطة فى البحرين ويؤيده فى ذلك •

وقد أدت الاجراءات التى اتخذها بيلى الى انهيال سيل من الاحتجاجات من الحكومة التركية والفارسية • وفى الأسبوع الثانى من يناير ١٨٧٠ قدم السفير التركى فى لندن احتجاجا من حكومته الى وزارة الخارجية البريطانية ضد اجراءات المقيم ، وأعرب فيهما عن اسفه لتلك الاجراءات ، ووصفها بأنها قد وقعت نتيجة لعدم فهم بيلى بأن البحرين جزء من الاراضى التركية ، أما الحكومة البريطانية فقد رفضت الاحتجاج واوعزت الى القائم بالأعمال البريطانى فى القسطنطينية بابلاغ الباب العالى بأن حكومة صاحبة الجلالة لا يمكنهما الاعتراف بسيادة تركيا على البحرين وبأن هذا الموقف سبق أن أوضحه اللورد بالمرستون فى بيانه فى شهر فبراير ١٨٥١ أما محسن خان فقد سلم

احتجاجه يوم ٢٢ يناير ثم عاد فعززه باحتجاج آخر أكثر تفصيلا بعـــد شهرين ، وقد ذكر فيه بأن حكومته تشعر بأنها قد جرحت من الاجراءات التى اتخذها بيلى ، بعدم ابلاغها بتلك الاجراءات وبقيام بيلى باحتجـــاز مبعوث ميرزا مهدى الى البحرين ومصـــادرة الرسائل التى كانت فى حوزته . وقد استاء كلارندون كثيرا من تصرفات بيلى واعتبرها اجراءات تتسم بالقسوة . وفى يوم ٢٢ مارس وبعد أن سلم محسن خان احتجاجه الثانى طلب كلارندون من مكتب شئون الهند تفسيرا لما حدث وأكد على أهمية هذا الطلب وقال « بأننا اذا أخذنا فى الاعتبـــار الخطابات التى تبودلت مع حكومة فارس بشأن البحرين فان التوقعات الخاصة بسياستنا مع تلك الدولة والتى أوضحناها لحكومة الشـــاه ونظرا للأهمية البالغة بالنسبة للمصالح الهندية والمصالح الامبراطورية بعدم اللجوء الى اتخـــاذ أية اجراءات قد تؤدى الى تعكير صفو العلاقات بين البلدين .

غير أن مكتب شـــئون الهند كان مترددا فى ارسال مثل هـــذا الايضاح ، وجاء فى رده الذى ارســـل فى اليوم الثانى ما يفيد بأنه قد استلم من الهند صورا للخطابات التى صادرها بيلى ، والتى تؤكد بأن زمرة القراصنة فى الخليج هى المسئولة عن مصرع شيخ البحرين الذى تعترف به الحكومة البريطانية ، والذى كان يلقى التشجيع والتأييد من المسئولين فى حكومة فارس . كذلك وصلت رسالة أخرى من ماير يعرب فيهـــا عن استيائه وأسفه من اجراءات كلارندون مع محسن خان فى عام ١٨٦٩ ، وعلى الأخص بيانه للقائم بالأعمال الفارسى بأنه اذا كانت حكومة فارس ترغب فى انشاء قوة بحرية لها فى الخليج للمحافظة على الأمن والسلام فان الحكومة البريطانية لا تمانع فى ذلك ، خصوصا وأن هذا الأمر ســـوف يعفيها من التكاليف الباهظة فى هذه المسئولية وفى هـــذا الخصوص

أوضح الحاكم العام « ان حكومة فارس عاجزة فى الوقت الحاضر عن وضع حد للاضطرابات والعمليات القرصنية ، كما أنه ليس لديها أسطول لهذه المهمة حتى لو انها استطاعت الحصول على سفن حربية ، وأنه لا يمكن لنا أن نسلم اليها مسئولية الدفاع عن منطقة الخليج ، لأن ذلك سوف يغضب حكومة مسقط والرؤساء العرب فى الخليج الذين يرفضون مطالب الحكومة الفارسية ، كما أن الوهابيين بل والحكومة التركية سوف تعترض عليها ، وربما تتقدم بمطالب مماثلة بحقوق السيادة على المنطقة ، وهذا أمر يتعارض مع مسئوليتنا فى حماية الأمن والسلام فى الخليج . كما أن الالتزامات التى اتخذناها على عاتقنا للزعماء العرب بالمحافظة على الأمن فى الخليج وردع أية اعتداءات تقع على المنطقة واتخاذ الاجراءات اللازمة فى هذا الصدد والتعويضات عن الاضرار التى تنتج عن ذلك هى كلها من الأهمية بحيث لا يمكننا التنصل منها أو نقضها ويبقى أن الضمان الوحيد لاستتباب الأمن والسلام لحركة التجارة الدولية فى المنطقة هو القيام بتلك المسئوليات والتى قبلنا الاضطلاع بهـا بتردد ، وبموافقة أصحاب الشأن . وهى الواجبات التى تحملناها على مدى أكثر من نصف قرن والتى لا تستطيع حكومة فارس بامكانيتها المحدودة وبنفوذها الضئيل على قبائل الساحل أن تقوم بها .

ويستطرد ماير فيقول ، وبالاضافة الى المعاهدات التى عقدت مع الزعماء العرب والتى لا يجوز لنا أن نتخلى عنها بأية صورة من الصور فان الوقت المناسب لتشجيع مثل هذه المطالب التى لا تقوم على أساس والتى عفى عليها الزمن ، وخلال فترة الاستقرار التى شهدتهـا المنطقة منذ أن تولينا الاشراف عليها تطورت حركة التجارة وتحول السكان العرب من القرصنة الى المهن السلمية والتجارية مستفيدين من الأمن الذى حققته

حمايتنا للخليج ، وها هي ذى السفن البريطانية ترتاد ميـــاه الخليج من اقصاه الى اقصاه وآن رعايانا يستثمرون أموالا طائلة فى صناعة اللؤلؤ وفى الحركة التجارية مع العراق وفارس وشبه الجزيرة العربية ، وفى كـل يوم تتجلى أهمية الخليج كشريان حيـوى للتجارة بين البـلاد الأوربية والشرق ، وحتى او عاد الفضل فى ذلك الى الاتفاقيات السياسية آنفـة الذكر وحتى او كانت فارس لديها القوة البحرية الكافية للسـيطرة على الأمن فانه سيكون سياسة خرقاء او سلمنا مقاليد حراسة هذه المصـالح المتعددة اليها ، وأن أقل محاولة من جانبنا للاقرار لها بهذه المسـئولية فان ذلك سوف يؤدى الى انخفاض حكم التجارة والى انفجار الاضطرابات والصراعات المسلحة والقرصنة والسـلب والنهب فى الخليج وستنحدر المنطقة كلها الى هاوية الفوضى التى استطعنا بقوتنـا البحرية أن نحمى المنطقة منها طوال نصف القرن الأخير) .

لم يوافق ماير على اجراءات بيلى فى البحرين فحسب وانما اشاد بموقف شئون الهند وتم الايعاز الى كلارندون بتاريخ ٢٣ مارس بموافقة أرجيل على مقترحات الحاكم العام (باعتبار البحرين مشيخة مسـتقلة ليس لشاه فارس أى سلطان عليهـا) . والواقع أن وزير الدولة رفض جملة وتفصيلا كل ادعاءات فارس وانتقادات وزير الخارجية التى لم يكن لها مبرر على الاطلاق ، وأن أرجيل قد وافق على موقف الحاكم العـام من حكومة فارس بوجوب تقـديم تفسير مقبول عن سـلوك المسئولين الفرس فى تشجعيهم لأعمال القرصنة التى تعرض حيـاة الناس للخطر والى فقدان ممتلكات الرعايا البريطانيين بالاضافة الى ما تشيعه من فوضى واضطراب فى المنطقة .

وقد نقل محمد بن خليفة ومحمد بن عبد الله بصحبة ثلاثة من كبـار

مساعديهما الى الهند واودعوا السجن ثم نقلوا الى سجن شومار الذى مكثوا فيه حتى عام ١٨٧٧ عندما توفى محمد بن عبد الله وأحد زملائه ثم نقل محمد بن خليفة وبقية السجناء الى عدن ، ثم بعد ثلاثة سنوات افرج عن اثنين من رفقاء الشيخ أما الشيخ نفسه فقد بقى فى السجن حتى عام ١٨٨٧ عندما أفرج عنه بشرط أن يعيش فى الأراضى المقدسة وألا يحاول العودة الى البحرين ، وقد توفى فى مكة عام ١٨٩٠ .

أمضى السيد عزان بن قيس العامين الأولين من حكمه مع القبائل الداخلية التى تناهضه وفى دعم مركزه فى أوساط القبائل التى كانت تؤيده وحقق فى ذلك نجاحا ملحوظا ، غير أن حكومة الهند لم تكن تؤيده وأن بيلى بالذات كان يعارض استيلاء عزان بن قيس على السلطة معارضة قوية ، ولم يكن يزكى التقارير التى كان يبعث بها اتكنسون من مسقط منذ شهر ديسمبر ١٨٦٨ ، وكان يؤيد فيها للمسئولين ثبات سلطة عزان فى عمان وعلى عكس اتكنسون كان بيلى يعتقد بأن عزان حاكم أجوف ومتطرف وأن غالبية القبائل كانت تؤيد السيد تركى بن سعيد أما فيتز جيرالد حاكم بومباى فكان يؤيد رأى بيلى ، ولذلك فقد بعث فى الأسبوع الثانى من فبراير ١٨٦٩ برسالة الى ماير يقترح فيها رفع القيود على تحركات السيد تركى ، وذكر فى تلك الرسالة بأن السيد تركى على عكس السيد سالم او السيد عزان فله كثير من الاتباع ، كما أنه ينتمى مباشرة الى الأسرة الحاكمه التى يدين لها معظم العمانيين بالولاء ، كما أن هناك اعتبارا آخر كما يقول فيتز جيرالد وهو انه اذا حصل السيد تركى على الحكم فى مسقط فان مشكلة معونة زنجبار لمسقط سوف تنحل تلقائيا نظرا لأن السيد تركى هو أحد انجال السيد سعيد وبالتالى فله الحق فى تلك المعونة . فاذا وافق الحاكم العام على رفع الحظر عن السيد تركى

ومساعدته ففى تلك الحالة يمكن أن يسمح له بالتوجه الى مسقط على ظهر احدى السفن الحربية البريطانية أو ضمان وجود سفينة حربية فى ميناء مسقط عند وصوله ٠ وقد رأى ماير بأن ذلك الاقتراح يمكن أن يوضع موضع الاختبار ولكنه فصل بين موضوع ذهاب السيد تركى الى مسقط والتأييد العسكرى له ، وبالتالى فقد أشار الى فيتز جيرالد بأن السيد تركى لا ينبغى أن يسافر على سفينة حربية بريطانية ، أو ترافقه مثل هذه السفينة ، أو تقديم أى تعهدات له بالحماية أو المساعدة اذا ما قام بأى عمل للاطاحة بالحكم القائم فى مسقط ٠

ولم يبد السيد تركى أى ارتياح عندما أبلغ بقرار ماير ، وبأنه حر اذا شاء يذهب أو لا يذهب الى عمان ، وقال ، بأنه بدون مساعدة بريطانية لا يمكن أن يحقق أهدافه لأن الأمل ضعيف فى ذلك ، وذكر بأنه يفضل البقاء فى الهند مؤقتا لمراقبة الأحداث ٠ وعلى الجانب الآخر كان السيد سالم ابن ثوينى يواصل نشاطه ، فقد توجه من بندر عباس الى ساحل الهدنة فى بداية عام ١٨٦٩ ، وهناك أخذ يقوم بمحاولات لكسب ود حاكمى دبى والشارقة والقائد الوهابى فى البريمى لتأييده ، الا أنه لم ينجح ٠ وفى بداية شهر ابريل نقل اتكنسون من مسقط ، وعين بدلا منه اللفتنانت كولونيل ديسبراو الذى سبق له العمل بعض الوقت فى مسقط فيما بين ١٨٦٥ — ١٨٦٦ ، وكان الانطباع الأول لديسبراو الحاكم الجديد فى مسقط انطباعا مشجعا ، فقد ذكر للمسئولين بأنه وجد السيد عزان بن قيس رجلا نشيطا وسياسيا حصيفا ومقاتلا شجاعا ، وانه طالما يوجد هناك منافس قوى للسيد عزان (اذا استثنينا السيد تركى باعتباره مناورا سياسيا عنيدا) وأنه طالما استمر السيد عزان فى خوض المعارك دفاعا عن البلاد وحدودها فاننا يمكن أن نعتبره حاكما كفئا ٠ الا أن ديسبراو عاد

ففي رأيه هذا لا لأسباب تتعلق بما طرأ على موقف السيد عزان من تغيير فحسب وانما لاختلافه معه ، ففى منتصف شهر أبريل تسلل السيد ناصر ابن السلطان ثوينى من مسقط وتوجه الى جواذر الواقعة على ساحل مكران واستولى عليها • وقد قرر السيد عزان ارسال سفينة مسلحة لاعتقاله واعادته الى مسقط ، لولا تدخل ديسبراو وطلبه من قائد السفينة الحربية ترياد التى كانت موجودة فى مسقط أن تمنع سفينة عزان من التوجه الى جواذر ، كما تدخل ديسبراو مرة أخرى فى الأسبوع الأخير من شهر مايو ومنع السيد عزان من ارسال أسلحة عن طريق البحر الى بلكا على ساحل الباطنة على أساس التعليمات التى صدرت اليه من حكومة الهند فى شهر مايو لمنع اية عمليات بحرية من أى طرف من الأطراف سواء فى مسقط أو فى غيرها من الموانىء حتى ولو اضطر الى استعمال القوة المسلحة وعندما رفض السيد عزان الامتثال لطلب ديسبراو انزل ديسبراو علم حكومته فى شهر مايو وانسحب الى السفينة المسلحة كلاى التى كانت راسية فى الميناء •

وبعد ثلاثة ايام وصل بيلى الى مسقط على الباخرة ديهلوس وانتقد ديسبراو على تصرفه المتسرع واوضح له بأن تعليمات الحاكم العام تقتصر على مرور المسلحين فيما بين جواذر وبندر عباس وساحل عمان فقط ، ولا تشمل التحركات داخل المياه العمانية ثم طلب منه اعادة رفع العلم ، غير ان ديسبراو أصر على موقفه واشترط أن يقدم له السيد عزان اعتذارا عن ذلك ، وقد أرسل السيد عزان الاعتذار المطلوب ، وبالتالى فقد رفع العلم من جديد ، على الرغم من آن ديسبراو عاد مرة أخرى الى السفينة ، وفى آخر ذلك اليوم تعرض ديسبراو لتصرف غريب من جانب بيلى ، وقد بعث بتقرير عن هذا الحادث الى بومباى قال فيه :

« فيما بين الساعة الخامسة والسادسة من مساء ذلك اليوم توجه الكولونيل بيلى الى الشاطىء ونزل على رصيف دار المعتمد البريطانى كما شوهد بعد ذلك وهو يجلس مع السيد عزان فى شرفة منزله وكان بيلى يرتدى بذلة مدنية ومعه أعضاء المثلية يرتدون نفس الملابس أيضا وكان الشيخ الخليلى والسيد عزان يشتركان فى الاجتماع وكان كل شىء يبدو واضحا من السفينة كلاى وبعد انتهاء الاجتماع دلف بيلى الى قاربه ثم اطلقت ١٣ طلقة تحية من السيد عزان لبيلى ، وبعدها عاد الى سفينته ، وعند عودته اطلق بيلى هو الآخر ١٣ طلقة ردا على تحية السيد عزان » .

حتى ذلك الوقت لم تكن الحكومة البريطانية قد اعترفت بالسيد عزان حتى على أساس الأمر الواقع ، وقد كان كل من اتكنسون وديسبراو يتنصل من الاجتماع بالسيد عزان ، وعندما كان الاثنان يبعثان برسائل اليه فقد كان ذلك يتم عن طريق الشيخ راشد بن ناصر كبير الحرث ، وعلى أى حال فلم تكن عند بيلى تعليمات تخوله الاجتماع بالسيد عزان أثناء زيارته لمسقط للتحقيق فى الأسباب التى دعت ديسبراو الى انزال العلم البريطانى ، بل أن التعليمات التى كانت لديه تنص على عدم مقابلة السيد عزان أو التعامل معه . ولا يمكن التكهن بشىء فيما دار من أحاديث بين بيلى والسيد عزان فى اجتماعهما مساء يوم ٢٧ مايو ، وان كانت الاشاعات قد ذكرت بأن بيلى قد حرض السيد عزان على شن هجوم على المواقع الوهابية فى البريمى خصوصا وأن تلك الفترة كانت الفترة المناسبة لشن مثل هذه الهجوم ، وفى يوم ٧ أبريل اغتيل النائب والوهابى فى البريمى تركى بن أحمد السديرى عندما أطلق عليه الرصاص وهو فى الشارقة التى توجه اليها لكسب تأييد للسيد سالم بن ثوينى للاطاحة بالسيد عزان وعلى الفور دعا الشيخ زايد بن خليفة السيد عزان بن قيس

الى الزحف على البريمى واجلاء الحامية الوهابية منها ومن المحتمل أيضا أن يكون بيلى قد شجع السيد عزان على القيام بنفس المحاولة ، نظرا لأن بيلى منذ فشل محاولته فى الرياض عام ١٨٦٥ وهجومه الفاشل على الدمام عام ١٨٦٦ بالاضافة الى الانتقادات التى وجهها اليه الحاكم العام أصبح ناقما على الوهابيين ، وبالتالى فمن المحتمل أن يكون بيلى خلال اجتماعه بالسيد عزان فى ٢٧ مايو قد عرض عليه الاعتراف به حاكما على عمان مقابل طرد الحامية الوهابية فى البريمى ، والذى يعزز هذا الرأى أن بيلى بمجرد عودته من لقائه بالسيد عزان بادر الى ارسال برقية الى الى حكومة بومباى يحثها على الاعتراف بالسيد عزان وقد جاء فى تلك البرقية : « بما أن السيد عزان قد أصبح الحاكم الفعلى لعمان فليس هناك مناص من الاعتراف به ، وكان هذا الموقف من بيلى مفاجأة لحكومة بومباى على عكس موقفه السابق فقد ذكر تقرير سابق بعث به قبل ذلك مباشرة وصف فيه السيد عزان بأنه صنيعة للوهابيين ودعا الى تنصيب السيد تركى حاكما على عمان ولم يعرف السبب الذى جعله يتحول عن موقفه السابق ، بل أن بيلى نفسه لم يفصح عن سبب تغييره لموقفه من السيد عزان ، كما انه لم يذكر شيئا للمسئولين فى حكومة بومباى عن أحداث ٢٧ مايو عن اجتماعه بالسيد عزان ولم تعرف السلطات المسئولة فى بومباى عن هذا الأمر الا من التقرير الذى بعث به ديسبراو فى شهر اغسطس التالى ، ومن المحتمل أن تكون الانتقادات الكثيرة التى كان يوجهها ديسبراو ضد بيلى جعلت حكومة بومباى تضيق ذرعا بالمعتمد السياسى فى مسقط وبالتالى فقد تجاهلت كل انتقاداته .

أما حكومة بومباى فلم توافق على مقترحات المقيم ، فقد كان فيتز جيرالد يرى أن السيد عزان لا يعتبر الحاكم الفعلى فى عمان وانما كان وفق

تقارير ديسبراو مجرد شخص متشبث بالسلطة وبهذا آصبحت تقارير ديسبراو فى نظر السلطات الحاكمة فى بومباى غير موثوق بها نظرا لأن أحداث ابريل ومايو قد جعلته يتخذ موقفا معاديا للسيد عزان ، كما جعلت علاقته بالمقيم تزداد سوءا نتيجة لتصوره بأن المقيم كان يسعى للحد من سلطته فى مسقط ويشكك حكومة بومباى فى كفاءته . وفى أواخر شهر يوليو آدلى ديسبراو ببيان صريح يعترض فيه على الاعتراف بالسيد عزان « زاعما آن الحكومة الحالية فى عمان هى حكومة ضد الشعب وأن الشعب ضدها » ولقد كان هذا رآيا غريبا من ديسبراو فى تلك المرحلة من ظروف عمان ، وبصفة خاصة وأن السيد عزان كان قد وطد نفوذه فى جميع أرجاء البلاد بعد نجاحه فى اقصاء الحامية الوهابية فى البريمى .

وفى أوائل يونيو حضر الى عمان وفد من حكومة الرياض وكان يحمل بعض الهدايا للسيد عزان من الأمير عبد الله بن فيصل وخطابا منه يشير فيه « آنه لاحظ أن السيد عزان يلقب نفسه بالامام ، وأوضح له بأن أيا كان أللقب الذى يصبغه على نفسه فلا مفر مر دفعه الزكاة التى درج حكام عمان على دفعها له . وبعد استشارة عزان للخليلى قبل هدايا الامير الوهابى ، ولكنه لم يرد على رسالة الأمير . وفى نفس الوقت حضر وفد من قبائل النعيم فى البريمى للاجتماع بالسيد عزان والاحتجاج لديه على الاجراءات التعسفية التى كان يقوم بها النائب الوهابى المتوفى ضدهم ويطلبون من عزان احتلال واحة البريمى . وقد ذكر ديسبراو فى تقرير له الى بومباى بأن السيد عزان والشيخ الخليلى وافقا على طلب قبائل النعيم . وفى منصف يونيو تحركت قوة عسكرية قوامها ١٥٠٠ رجل غالبيتهم من النعيم بقيادة صالح بن على شيخ الحرث لاحتلال واحة البريمى ، وبعد معارك دامت ثلاثة أيام سلم القائد الوهابى عبد الرحمن

السديرى ستين من رجال الحامية لهم ، وذلك فى يوم ١٨ يونيو وهكذا « انقذ الله العمانيين من ظلم الوهابيين ودحرهم خاسئين » بهذه العبارة استهل خطابه الى بيلى غير آن ديسبراو لم يشاطر الامام فرحته وابتهاجه بذلك الانتصار ، وذكر « اننى فى حدود قدرتى ورؤيتى للأشياء أعتقد آن السيد عزان قد شن اعتداء على البريمى بغير وجه حق وأن على السيد عزان آن يتوقع عملا انتقاميا من جانب الوهابيين .

فى الوقت الذى كان السيد عزان يستكمل اجراءات احتلال واحة البريمى ، قام السيد سالم بن ثوينى برحلة مفاجئة من دبى الى داخلية عمان فى محاولة للحصول على تأييد من القبائل ضد السيد عزان ، وقد شملت رحلته نزوى وأزكى وبركا الموز ، الا أنه لم يوفق فى كسب تأييد العمانيين ، ولو كان زعماء عمان يفكرون فعلا فى الثورة ضد السيد عزان لقاموا بذلك لصالح السيد تركى وليس لصالح السيد سالم ، أما السيد عزان فقد فطن للمحاولة التى قام بها السيد سالم ، وفى أول سبتمبر خرج من مسقط يرافقه الشيخ صالح بن علي وذلك لاخضاع قبائل وسط البلاد وجنوبها وقبل خروجه قام السيد عزان باعتقال اثنين من زعماء النعيم وأودعهم السجن وذلك تحسبا لما قد يقومون به من محاولات للتمرد ضده بعد آن أعلنوا صراحة بأن السيد عزان لم يف بالوعود التى قطعها على نفسه ، بدفع مخصصات لهم مقابل التأييد الذى منحوه له فى البريمى ، وحذروه بأنهم قد يضطرون الى تحريض الوهابيين للعودة لاحتلال البريمى. وقبل نهاية الشهر خضعت نزوى وأزكى للسيد عزان . وبعد آن فرغ هو والشيخ صالح من هذه المنطقة توجهوا الى المنطقة الجنوبية وجعلان لتصفية الحساب مع قبائل بنى بوعلى والجنبة الذين كانوا أبرز المؤيدين للسيد تركى .

كان اهتمام ديسبراو يتركز على الأحكام التعسفية التى فرضها السيد عزان على مسقط أكثر من اهتمامه بنجاحه فقد حل العلم العمانى الأبيض اللون — شعار رجال الدين — محل العلم العمانى الأحمر ، كما كان المطاوعة (رجال الدين) يحكمون الناس بالقوة ولم يكتفوا بفرض المذهب الاباضى على سكان مسقط فحسب وانما حاولوا تطبيق هذا المذهب على غير المسلمين وبصفة خاصة على الهنود وأصدروا تعليمات وقوانين صارمة تحدد نوع الزى الذى ينبغى على الهنود أن يرتدوه ، كما أخذت العناصر المتطرفة فى تطبيق تلك الاجراءات تطبيقا تعسفيا وكانوا يطوفون بالشوارع والطرقات بحثا عن العصاة والمتمردين كما حظروا التدخين فى الأماكن العامة وكذلك عزف الموسيقى . وفى النصف الأخير من عام ١٨٦٩ حاول العمانيون تنفيذ هذا الحظر حتى على الهنود المقيمين فى مسقط واخذوا يرغمونهم على حلق ذقونهم بحجة أنها كانت كثيفة . وقد أمضى ديسبراو معظم أوقاته فى شهر يوليو فى توجيه الاحتجاجات الى حكومة عزان عن تصرفات رجال الدين من اتباعه ولكن دون نتيجة ، ولم يكن فى وسع ديسبراو آن يعمل شيئا لوقف التصرفات التعسفية المفرطة والتى كانت تمس أهل البلاد أنفسهم خصوصا الاجراءات العرفية لمصادرة العقارات والممتلكات الخاصة بآل بوسعيد .

وفى التقارير التى بعث بها ديسبراو الى المسئولين فى الهند خلال النصف الثانى من عام ١٨٦٩ اكد فيها آن نظاما كهذا لا يمكن أن ينال التأييد الشعبى ، فضلا عن الاحتفاظ بمثل هذا التأييد لفترة ، وبالتالى فانه لم يكن يعير الاهتمام للأنباء التى كانت تصل الى العاصمة عن الانتصارات التى كان يحرزها السيد عزان داخل عمان ، كما آكد ايضا بأن العمانيين يؤيدون السيد تركى ، وما آن يصل السيد تركى الى عمان فان العمانيين

سوف يتوافدون عليه من كل مكان بجموعهم الغفيرة ، أما بيلي فقد كان يرى عكس ذلك وقال : « انني قد أكون أيدت فكرة الاعتراف بحاكم من أسرة آل بوسعيد قبل ثلاث سنوات من هذا الوقت أما الآن فانني اتصور أن جميع الأوساط العربية والأجنبية متفقة على أن مثل هـذا الاعتراف سيؤدى فعلا الى استقرار الأمور فى الدولة بصفة دائمة غير أن هـذه الفرصة قد ذهبت الآن الى غير رجعة وأن الشيء المنطقى الوحيد هو أن نعترف بالسيد عزان . وأنتهز بيلى فرصة زيارته الى بومباى فى أوائل أكتوبر لكى يحث فيتز جيرالد على اتخاذ تلك الخطوة ، غير أن حاكم بومباى لم يقتنع برأيه وأوضح له بأن السبب الأساسى الذى أبقى عـلى عزان فى الحكم حتى الآن هو الحظر الذى فرضناه على العمليات الحربية فى البحر، ولولا ذلك لكان فى امكان السيد سالم أو السيد تركى الاطاحة بالسـيد عزان بمنتهى السهولة ولهذا السبب كان الحاكم العـام مترددا ازاء تلك المشكلة فقد كان حجم التقارير الواردة اليه من مسقط وتنوع مضامينهـا أمرا يثير الحيرة . ولما كانت علاقة فيتز جيرالد بالسيد عزان سيئة للغاية فقد تعذر الاعتماد على صحة هذه التقارير . والواقع أن ماير كان يشـك كثيرا فى كفاءة ديسبراو وبعد نظره ، وهى الصفات التى لابد منهـا فى أى معتمد سياسى بريطانى خصوصا فى تلك المرحلة الدقيقة من العلاقة. وفى شهر أكتوبر بعث ماير برسالة الى فيتز جيرالد يقترح نقل ديسبراو وتعيين شخص آخر بدلا منه ، ولكنه أكد على أن تتم عملية النقل بأسلوب لا يجرح مشاعر الكولونيل ديسبراو أما بالنسبة للسيد عزان فقد رأى ماير كخطوة وحيدة أن يقوم بيلى بزيارة لمسقط فى طريق عودته من بومباى الى الخليج وأن يحاول جمع معلومات دقيقة بقدر الامكان عن أوضاع السيد عزان واحتمال استمراره فى الحكم .

وقبل مغادرة بيلى بومباى وصلته معلومات من مسقط بأن المعتمد

السياسى قد دخل فى نزاع مع حكومة عزان ، ففى الأسبوع الثانى من شهر أكتوبر سلم المعتمد السياسى لحكومة السيد عزان تحذيرا بأن السيد ناصر بن ثوينى الذى كان قد استولى على السلطة فى جواذر قد يقوم بهجوم على مسقط عن طريق البحر للاطاحة بالسيد عزان وبحكم التعليمات التى لديه لمنع الاشتباكات المسلحة فى البحر بين المتنافسين على السلطة طلب ديسبراو من طاقم السفينة المسلحة كلايد آن يتخذ موقعا له بالقرب من قلعة الجلالى ليحول بين السيد ناصر وبين القيام بهجوم على مسقط ، وفى يوم ١٥ آكتوبر نفذ قبطان السفينة المسلحة هذا الأمر غير أن الحامية العمانية المرابطة فى قلعة الجلالى آخذت تطلق مدافعها عليه ، ولهذا طالب ديسبراو بتفسير عن هذا الاجراء من الشيخ سعيد بن خلفان الخليلى والى مسقط ، وقد ردت عليه حكومة عزان بأن رجال الحامية لم يتعرفوا على السفينة لأنها كانت راسية فى غير موقعها ، غير آن ديسبراو رفض تلك التفسيرات ورد عليهم يقول بأن علم كلايد كان واضحا وبأن اطلاق المدافع تم من مسافة أربعين ياردة ، واستمر لمدة ثلاثين دقيقة ، وفى نفس ذلك اليوم بعث ديسبراو ببرقية الى حكومة بومباى يطلب منها تزويده بالتعليمات التى سوف يتخذها حيال هذا الأمر ، وارسال سفينة حربية اليه لدعم موقفه وقد احالت سلطات بومباى اقتراح ديسبراو الى الحاكم العام واقترحت ايفاد الكولونيل بيلى الى مسقط لمطالبة حكومة السيد عزان بتقديم اعتذار رسمى عن الحادث ، واذا لم يفعل فعليه آن يأمر باجلاء الرعايا البريطانيين وممتلكاتهم من مسقط واقترحت أن ترافقه السفينة الحربية دافين التى كانت يومئذ فى ميناء بومباى لاجراء العمرة عليها . وقد أيد ماير الاقتراح وآضاف بأنه يمكن لبيلى أن يقوم بسحب الممثل البريطانى من مسقط اذا رآى أن الأمر يستوجب ذلك ، كما انه من ناحية أخرى اذا ما تأكد لبيلى أن اتهامات ديسبراو لا أساس لها من الصحة فيتعين

عليه أن يعين مسئولا آخر على الفور ، وعلى الا ترسـل أية تعليمات الى ديسبراو خلال تلك الفترة .

عارض فيتز جيرالد الاقتراح الخاص بتجريد ديسبراو من سلطاته بتلك الطريقة التي تتسم بالتحيز : « .. وقد بعث ببرقية الى ماير يشير فيها الى وجود حزازات شخصية بين ديسبراو وبيلى ، واذا كان يتفق مع ماير فى عدم صلاحية ديسبراو من بعض النواحى فان المسئولية تقع على بيلى ، ولا شك أن بيلى سوف يخطىء ديسبراو وسوف يستبدل به مسئولا آخر فى انتظار التعليمات الرسمية الخاصـة بنقله أو أن يبعث بيلى برسالة تلغرافية بالنسبة لهذا الموضوع « اننى مستعد لنقل ديسبراو بأى شكل من الأشكال ، غير أن صلاحية نقله لا يجوز أن تعطى لبيلى وقد وافق ماير على هذا الرأى وبعدم تخويل بيلى أية صلاحيات للتصرف فى موضوع ديسبراو ، وأصر فى نفس الوقت بتعيين معتمد سـياسى جديد لمسقط .

لم تكن السفينة دافين جاهزة للعمل قبـل أول نوفمبر ولهذا فلقد اضطر ماير الى الاتصال بالسير ليوبولد هيث ، قائد أسطول الهند الشرقية لتزويده بسفينة أو سفينتين من الحجم الصغير للتوجه الى الخليج حيث تبقى تحت تصرف المقيم السياسى لاستخدامها فى تسوية المشاكل ومعاقبة الذين تمردوا فى البحرين وقتلوا حاكمها وقد وافق هيث على ارسـال ما توفر لديه من السفن الا أنه اعترض على مسألة اخضاعها لاشراف بيلى. وعلى صعيد آخر كان العمل يجرى بسرعة فائقة لاعداد السفينة دافين . وفى أول نوفمبر انتهت أعمال التجديد فيها وكلف قائدها بالابحار فورا الى مسقط ثم منها الى البحرين لتقديم ما يحتاج اليه بيلى من مساعدات . أما بيلى نفسه فقد غادر بومباى على السفينة ديلهوسى ووصل الى مسقط

يوم ٣٠ اكتوبر ، ولكنه لم يطلع ديسبراو على أى شيء من خطته ، كما لم يستفسر منه عن تفاصيل الهجوم الذى وقع على السفينة كلايد ، وبدلا من كل هـــذا استقبل وفدا عمانيا برئاسة الشيخ ناصر بن راشد زعيم الحرث واحد مستشارى السيد عزان ، وكان يحمـل تفويضا من الامام بشرح وجهة النظر العمانية حول حادث كلايف ، وقد ذكر الشيخ ناصر بأن ضرب السفينة كلايف لم يكن مقصودا لأن ديسبراو لم يبلغ السلطات العمانية بعزم السفينة على تغيير موقعها ، كما ذكر أيضا بأن العلاقات بين حكومة الامام والمعتمد السياسى البريطانى فى مســقط قد تدهورت الى أدنى حد ، وبأن تقدم الحكومة العمانية اعتذارا رسميا ، وفى نهاية ذلك اليوم كان الاعتذار قد سلم الى بيلى ومعه خطاب من السيد عزان يشكو فيه من تصرفات ديسبراو ويتهمه بمحاولة تخريب العلاقة بين البلدين ، كما وصل اعتذار آخر من السيد عزان فى يوم ٤ نوفمبر الا أن بيـــلى لم يقتنع بالاعتذارين رغم قبول ديسبراو لهما ، وذكر بأن الخطاب بغير خــاتم الدولة وأن أفراد الوفد الذى وصل لتسليم الخطاب كان مؤلفا من أعضاء غير رسميين باستثناء الشيخ ناصر بن راشد ، بل ان أحد أعضــاء الوفد كان شخصا فارسيا جاء الى مسقط هاربا بعد أن قام باغتيال شقيقته وعلى الرغم من اقتناع الحاكم العام بآراء ديسبراو الا انه شك فى صــحة الأسباب التى أوردها العمانيون فى خطاب الاعتذار . وكان المفروض أن يضع الخليلى خاتم الدولة على خطاب الاعتذار ومع كل ذلك فقــد ابدى الحاكم العام استعداده لقبول الاعتذار العمانى اذا أكد بيلى بأن الاعتذار اعتذار رسمى وسليم .

صدرت الأوامر بنقل ديسبراو يوم ٢٠ نوفمبر ، وعين فى مكانه الماجور كوتون ويى الذى كان يشغل المساعد الأول للمقيم . وقد كان من الأسباب

الرئيسية للخلاف بين ديسبراو وبيلى هو العلاقة الرسمية الغـربية التى كانت قائمة بينهما لأن ديسبراو لم يكن يخضـع للمقيم فى تلقيه التعليمات وانما كان يتلقاها من حكومة بومباى ويتصل بها مباشرة ، ومع ذلك فلا يمكن القول بأن ديسبراو لم يكن يخضع لتعليمات بيلى ألبتة • وكان من النتائج المؤسفة لذلك الوضع أن المعتمد السياسى فى مسقط لم يكن يزود بيـلى بالمعلومات والتقارير عما يجرى فى عمان ، كما كان بيلى فى نفس الوقت يتصرف بالنسبة لشئون عمان دون استشارة ديسبراو أو اطـلاعه على ما يتخذه من خطوات • وتصحيحا لهذا الوضع أوضحت حكومة بومباى لكوتون ويى عند تعينه بأن يعتبر نفسه مسئولا عن أعمـــاله أمام المقيم السياسى فى الخليج وأن تتم اتصالاته بحكومة بومبـاى عن طريق المقيم الا فى الأحوال الطارئة التى تستدعى الاتصال المباشر بحكومة بومباى • وفى يوم ٨ يناير ١٨٧٠ تسلم ويى عمله فى مسقط • أما ديسبراو فلا نعتقد مطلقا أنه أسف لخروجه من مسقط نظرا لأن الأشهر التسعة التى قضاها فى مسقط كانت فترة حرجة بالنسبة له ، وكان واقعا بين حكومة متطرفة من ناحية ورئيس غيور من ناحية أخرى ، وبالرغم من كل أخطاء ديسبراو فلم يكن من المناسب اطلاقا أن تتخذ ضده كل تلك الاجراءات الانتقامية • وكان الناس فى مسقط يتهامسون عن طبيعة العلاقة بين بيلى وديسبراو، ويقولون بأن ديسبراو كان يتصرف بعكس ما كان يطلبه منه بيلى ، وكان أهل مسقط يعتقدون ان سبب ذلك الوضع هو النفوذ الذى كان يتمتع به بيلى فى أوساط رؤسائه والذى يعود الى صلة النسب التى كانت تربطه بملكة انجلترا (١) •

---

(١) الخطابات السرية المتفرقة مجلد ٥٠ خطـاب من ديسبراو الى جون ١٨٦٩/١٠/٣٠ (رقم ٦٣٢ الادارة السياسية) •

كان الخلاف بين ديسبراو المعتمد السياسى فى مسقط وبيلى المقيم السياسى فى الخليج أحد الأسباب فى نقص المعلومات الحقيقية عن الأوضاع السائدة في عمان وكانت قرارات ديسبراو تتأثر بكراهيته لبيلى وبسلبيته تجاه السيد عزان ورجال الدين المتنقلين فى عمان ، بينما كانت نقمة بيلى على ديسبراو احد الأسباب فى نقص معلوماته عن الأحوال السياسية فى عمان واساءة فهمه لها ، وحتى أواخر عام ١٨٦٩ كان بيلى يتصور ان نظـــام السيد عزان وهابى فى مضمونه وشكله ، لعل بيلى فى ذلك التصور كان متأثرا من التطرف الدينى لذلك النظام ولجهـله بالمعتقدات والممارسات الاباضية مما دعاه الى آن يقرن النظام بالنظام الوهابى ، وكان المفروض على اى حال أن يكون طرد الحامية الوهابية من البريمى عاملا يسهم فى تحرير بيلى من تلك التصورات على النظام وعلاقته بالوهابيين ٠ وايا كانت اخطاء بيلى وديسبراو فانها فى التحليل النهائى ليست دليلا على تقلب السياسة البريطانية تجاه مسقط خلال عام ١٨٦٩ بقدر ما كان تضـــارب المواقف والآراء بين المسئولين البريطانيين عاملا فى تفجير المناقشات حـول تلك المشكلات بين كل من حكومة الهند ومجلس شئون الهند ، ووزارة الخارجية البريطانية ٠

وفى صيف عام ١٨٦٩ عاد كلارندون الى تبنى فكرة استغلال معونة زنجبار للتلويح بها لانتزاع بعض التنازلات حول تجـارة الرقيق ، ولهذا فقد كتب يستفسر مر مكتب شئون الهند فى شهر يوليو عمـــا اذا كان سيوافق على ربط الغاء المعونة بالغاء تجارة الرقيق كما تساءل أيضا عما اذا كان اغتصاب السـيد عزان للحكم فى مسقط قد آلغى قرار كاننج ، كما دعا الى ابلاغ السـيد ماجد بعدم الاستمرار فى دفع المعونة الى مسقط اذا

ما وافق على اصدار قانون بحظر تجارة الرقيق فى زنجبار (١) غير أن كيه كان يعارض هذا الرأى على طول الخط ، وذكر لآرجيل : « اننا يجب ان نتفق أولا على ما اذا كان اعفاء السيد ماجد ومن يخلفه فى الحكم من بعده من الاستمرار فى دفع المعونة صوابا أو خطأ ؟ فاذا اعتبرناه صوابا فان هذا الاعفاء يصبح من حقهم سواء قبلوا أو لم يقبلوا بحظر تجارة الرقيق، وأما اذا اعتبرنا الأمر بالعكس فان حظر تجارة الرقيق من جانبهم لا تبرر لنا أن ننتهج سياسة غير عادلة تجاههم غير أن آرجيل فضل على أى حال أن يستنير برأى كلارندون الذى بعث فى ٣٠ يونيو بمذكرة الى ماير حول موضوع عمان بشكل عام وموضوع المعونة بوجه خاص وقد ذكر : « انه يبدو من المحتمل آلا يتمكن السيد سالم من استعادة الحكم فى عمان كما أن السيد تركى بن سعيد ليست لديه الامكانيات لتولى الحكم دون مساعدة خارجية ، وبالتالى فليس أمام الحكومة البريطانية خيار سوى الاعتراف بالسيد عزان ولكن بشرط أن نوضح للسيد عزان ، أن اعترافنا به لا يلزمنا بتأييد اية اتفاقيات عقدها السيد ثوينى مع كل من حكومة فارس وسلطان وزنجبار سواء بشأن تجديد عقد تأجير بندر عباس أو بمعونة زنجبار ، وبالأحرى ينبغى ابلاغ السيد عزان بأن معونة زنجبار لمسقط تعتبر فى حكم المنتهية ، وعلى هذا الأساس فقد ذكر آرجيل لماير :

« أيا كانت التزامات الحكومة البريطانية بممارسة الضغط على حكومة زنجبار بالاستمرار فى دفع المعونة للخلفاء الشرعيين للسيد سعيد

---

(١) مكاتبات حكومة الوطن (سرى) مجلد ٦٣ خطاب من سبريج رايس الى ميرفيل ١٨٦٩/٧/١٩ وخطاب ار اوترى (الوكيل المساعد بوزارة الخارجية الى ميرفيل ١٨٦٩/٥/٢٩ فى نفس المجلد .

ابن سلطان طالما ظلوا فى السلطة نظرا لانتقـــال الحكم الى أسرة أخرى وبالتـــالى فانكم تستطيعون ابلاغ سلطان زنجبـــار بأن حكومتكم ترى أن الاتفاق الذى تم التوصل اليه عام ١٨٦١ بشـأن المعونة قد أصبح ملغى نتيجة لخلع السيد سالم من سلطة الحكم ولا يمكننى أن أتصور أنه يتعين علينا ، بالنظر الى قرار ١٨٦١ ، ان نضع فى الاعتبـار الظروف العديدة للثورات والثورات المضادة فى عمان والمترتبة عن أحداث لم يكن فى وسعنا السيطرة عليها (١) .

ان ما كان يريده كلارندون وأرجيل هو ان يوضع هذا الحل موضع الاختبـــار فاذا تم الاعتراف بعزان واعتبر قرار كاننج قرارا ينطبق على أفراد أسرة آل بوسعيد من السلالة الأبوية للسيد سعيد بن سلطان أو من أحد أنجاله مباشرة فلم يبق هناك مبرر لدفع المعونة الى حكومة مسقط ، سيما وأن وقف المعونة سوف يستتبعه بالضرورة حظر تجارة الرقيق فى زنجبار الأمر الذى يحقق هدف الحكومة البريطانية دون أن تتحمل الخزينة البريطانية اى أعباء مالية فى هذا الشأن ، غير أن القضية كانت تنطـوى على أكثر من الاعتبارات المالية الزهيدة ، كما اشـــار الى ذلك آرجيل فى مذكرة رسمية بعث بها فى شهر أبريل وجاء فيها : « قد يكون صحيحا أن الحكومة البريطانية قد وسعت من مفهوم صيغة قرار كاننج بحيث تجاوز المعنى الأصلى المقصود منه سواء تمت هذه الاجراءات من قبل الزعماء العمانيين أنفسهم أو من جانب الحكومة وهو ما كانت تستهدفه السياسة البريطانية نفسها غير أنه يبدو لى أن كل ما وسعنا فى مفهوم القرار المشـــار اليه

---

(١) الخطابات السرية الى الهند مجلد ١ خطـــاب من وزير الدولة الى الحاكم العام ١٨٦٩/٧/٣٠ .

بحيث يتحول الاتفاق المترتب عليه من اتفاق بين أفراد أسرة واحدة الى اتفاق بين دولتين منفصلتين ، وهو الأمر الذى سعينا اليه لتحقيق أهداف الحكومة البريطانية وهو التزام ينبغى علينا التمسك به ٠٠ كما أن هذا الاجراء يعتبر فى المقام الأول نتيجة لسياستنا وبالتالى فنحن ملتزمون اخلاقيا بتأييده » واضاف كيه يقول ليس ثمة دولة تحترم نفسها يمكن أن تدخل فى اتفاقات تخدم أهدافها فى فترة زمنية محددة ثم تعود فتنقض تلك الاتفاقات اذا ما تعارضت مع أهدافها ، فاذا كان لابد من التخلى عن مسقط وأن نرى فى الاجراءات التى اتخذتها حكومة اللورد كاننج باعتبارها اجراءات أملتها ظروف سياسية لم تعد قائمة الآن فانى أخشى أن نتهم بأننا نقرر أمورنا وفقا للمصلحة الآتية فحسب (١) ٠

اكتشف ماير اللعبة التى كان يزاولها كلارندون ، وحاول أن يتجنبها، وقد تساءل عن المورد الذى يعيش منه السيد تركى لو تقرر وقف المعونة السنوية له ٠ وبموجب الاتفاق المعقود بين السيد تركى والسيد سالم فى سبتمبر ١٨٦٧ ، فانه يحق للسيد سالم أن يتقاضى معاشا سنويا مقداره ٧٢٠٠ ريال نمسوى تدفع من ضمن المعونة المخصصة لمسقط من زنجبار بشرط عدم تدخل السيد سالم فى شئون مسقط وبما أن السيد ماجد أوقف دفع المعونة الى مسقط منذ شهر مايو ١٨٦٨ فقد اضطرت حكومة بومباى الى أن تتحمل دفع ذلك المبلغ اليه ، الا أنه ليس من المعقول اطلاقا أن تستمر حكومة بومباى فى دفع هذا المعاش لاجل غير مسمى ٠ وعندما عاد ماير الى موضوع السيد عزان بن قيس رأى بأن السبب الذى يشجع على الاعتراف بالسيد عزان هو احتمال

---

(١) وثائق أرجيل — مذكرة من كيه ١٨٦٩/٤/٢٠

تعرضه لهجوم انتقامى من الوهابيين عقابا له على طردهم من حامية البريمى، كما أن أى انتصار للوهابيين فى عمان قد يتمخض عن عودة السيد سالم الي الحكم الى سيطرة الوهابيين على عمان ، وقد أشار ماير فى مذكرته بأننا قد نأسف او اعترفنا بحكومة السيد عزان بن قيس قبـل الآن ، اذ ربما وجدنا أنفسنا فى مجابهة مع اقوى دولة فى المنطقة ، وأضاف ايضا بأن الحكومة البريطانية لا يسعها أن تغض الطرف عن احتمال وقوع كافة الدول البحرية فى الخليج تحت سيطرة الوهابيين وهـو أمر محتمل اذا استمرت الحكومة البريطانية فى عدم اعترافهـا بالسيد عزان ، ورغم ذلك كما يقول الحاكم العام ، فاننا لا نستطيع الجزم بأن الاعتراف بحكومة السيد عزان قد تساهم فى تعديل موقفه فى صراعه مع الأمير الوهابى بمـا يضمن له الانتصار على الوهابيين ، واذا كنا سنأسف من امتداد النفوذ الوهابى الى عمان الا آنه لا توجد لدينا أية وسيلة لمنع مثل هذا الأمر دون أن نتورط فى تعقيدات سياسية مقبلة (١) .

وعند وصول خطاب ماير أحيل الى مجلس شئون الهند للبت فيه وقد زعم فرير بأنه أصيب بصدمة عنيفة من سياسة الجبن التى تنتهجها حكومة الهند تجاه عمان وأوضح بأن هذه المرحلة هى أسوأ مرحلة فى تاريخ تدهور حكومة وبلد مزدهرين نتيجة لتدخلنا غير الموفق من ناحية وامتناعنا عن اتخاذ الاجراءات الصحيحة من ناحية أخرى . ويرى فرير أن المشكلة قد بدأت باعتراف الحكومة البريطانية بالسيد سالم فى عمان ، وفى ذلك الوقت لم يكن الحاكم العام يؤيد الاعتراف بحاكم أعتدى على والده وفضل

---

(١) الخطابات والمرفقات السرية من الهند مجلد (٥) من الحاكم العام الى وزير الدولة ١٨٦٩/١١/٩ (رقم ٨ الادارة الخارجية) سرى .

أن يقوم المعتمد السياسي البريطاني بالانسحاب ، غير أن حكومة الهند عادت وقررت الاعتراف بالسيد سالم ، ومن ذلك الاعتراف ونحن نمر بوضع مائع ونساهم فى تدمير سلطنة مسقط ونمهد الطريق لمجيء الوهابيين .. وأضاف فرير أن الحاكم العام السابق لورنس لم يعارض استيلاء السيد تركى على السلطة وقد كان يرى فيه حاكما شجاعا وكفئا ويتمتع بتأييد أهل البلاد ويستطيع الاطاحة بالسيد عزان وليس حسب بل انه حال بين السيد ماجد وبين القيام بخلع السيد عزان من السلطة . ولم يفهم فرير الأسباب التي حملت لورنس الى اتخاذ ذلك الاجراء ، ولو كان المسئولون فى حكومة الهند كما يقولون دائما انهم يعملون من أجل استتباب الأمن والسلام فى الخليج فلماذا لم يتدخلوا لوقف المجازر والفوضى فى المنطقة؟ خصوصا وانهم كانوا سيتدخلون ان عاجلا أو آجلا ، والا فعليهم أن ينسحبوا من عمان نهائيا . كان فرير يؤيد الانسحاب لأنه كان يعتقد بأن هذا الانسحاب سوف يؤدي حتما الى سقوط السيد عزان ووثوب السيد سالم أو السيد تركى الى الحكم ، غير أن الانسحاب من جهة أخرى سوف يمهد الطريق للوهابيين أو الفرنسيين بأن يتدخلوا ، والى اندلاع الاضطرابات داخل عمان ، وذلك على حساب المصالح البريطانية والهندية فى المنطقة ، ولهذا الأسباب كان فرير يدعو الى تقديم المساعدة الى أفراد أسرة السيد سعيد بن سلطان ، والأفضل أن يكون السيد تركى لكى يتسنى له الاستيلاء على الحكم شريطة أن يوافق على اى تعديل على قرار كاننج قد ترى حكومة الهند ادارجه ضمن القرار ، ولكن فرير لم يكن يستطيع تحديد نوعية التعديل المطلوب ، ولكنه كان يفضل المضى فى دفع المعونة المقررة للسيد تركي مؤقتا من جانب حكومة الهند مع ابلاغ سلطان زنجبار

بأنه قد يتعين عليه دفع هذا المبلغ في النهاية ، ولتحقيق هذه الغاية يقترح فرير ايفاد مبعوث الى كل من مسقط وزنجبار على ظهر احدى السفن الحربية لبحث الاقتراح مع الأطراف المعنية (١) ٠

كان السير جورج كلارك العضو الوحيد من أعضاء مجلس الهند الذى له خبرة بشئون مسقط ، والذى كانت وجهة نظره تختلف عن وجهة نظر فرير فى تقييمه للمبادىء والقضايا المتصلة بمشكلة مسقط وزنجبار ، كما كان الشخص الوحيد الذى يعمق فى دراسة هذه المشكلة فقد طالب بعدم اعفاء زنجبار من دفع المعونة وان زنجبار قد وافقت على ذلك بمحض ارادتها مقابل احتفاظه بالسيادة على زنجبار ويضيف السير جورج بأن قرار كاننج لم يحقق السلام المنشود بين الدولتين فحسب وانما ضمن استقلال احداهما عن الأخرى بصورة نهائية وهذا هو نفس راى كيه ، كما أوضح بأن تلك الشروط قد أقرتها حكومة الهند ولم يكن أى منا بطبيعة الحال يتصور أن ذلك الاجراء هو اجراء مؤقت ٠ كان السيد برغش ابن سعيد قد ناقش هذا الموضوع عند صدور القرار وأعتبره اتفاقا دائما وعلى هذا الأساس أصبحت المعونة التى تدفعها زنجبار هى ثمنا لاستقلالها عن مسقط ، وعلى أساس هذا يمكن اعفاء زنجبار من دفع تلك المعونة نظير التنازلات التى تقدمها بالنسبة لتجارة الرقيق ، ورغم ذلك لا يمكن اعتباره حلا نهائيا لمطالب مسقط فى زنجبار ، وكان السير كلارك قد أعرب عن استيائه من المناقشات العقيمة والتذبذب والمراوغات التى اتسمت بها السياسة البريطانية فى مسقط في الفترة الأخيرة ، وعلى الأخص حول موضوع السيد / عزان بن قيس نظرا لأن السير كلارك لم يكن ضد السيد عزان ، ليس باعتباره وهابيا أو خاضعا للوهابيين ، وبالنسبة لى فاننى

---

(١) الخطابات والمرفقات السرية من الهند مجلد (٥) محضر فرير ١٨٦٩/١٢/٢٢ خطاب خارجى (سرى) رقم ١٨ المؤرخ ١٨٦٩/١١/٩ ٠

اعتبر الوهابية هى (البعبع) الذى يهدد مصالحنا وفى نظرى أن السـيد عزان يعتبر فى جميع المقاييس أنه يتمتع بجميع الصـفات التى نحن فى حاجة اليها لتحقيق مصالحنا اذا احسنا التعامل معه (١) ٠

لم يعد سلوك السيد عزان وما يتمتع به من نفوذ فى عمان من الأسباب التى توجه اليها الانتقادات الرئيسية حول موضوع الاعتراف به كحاكم على عمان ، فقد كان من الواضح أن ماير يؤيد مصادقة السـيد عزان الى أن ينتهى الصراع فى عمان حول السلطة وينتهى موضوع معونة زنجبار ، وحتى الآن فان هذه القضية لم تحسم بعد ، وقد أفاد بيلى فى شهر نوفمبر ثم فى شهر ديسمبر ١٨٦٩ بأن مركز السيد عزان فى عمان قد أصبح مستقرا واستطاع اخضاع قبائل بنى بوعلى سكان جعلان وأنه بالرغم من أن قبائل بنى ريام سكان الجبل الأخضر مازالت تتحدى عزان الا أنه يحتفظ بزعيم هذه القبيلة وهو الشيخ سيف بن سليمان كأسير لديه ، وكان هذا هـو راى السيد سالم الذى اجتمع به فى هنجـام عندما كان فى طريقه الى البحرين فى أوائل شـهر نوفمبر الذى يعتقد بأن الامام عزان قد تدعم مركزه ، فقد كان السيد عزان محاربا شجاعا ومخططا عسكريا ، فقد نجح فى جميع المعارك التى خاضها فى داخلية عمان وهى المعارك التى تعتبر من أنجح المعارك التى أدارها حاكم من الحكام العمانيين خـلال الخمسين عاما الأخيرة ، كما أن غالبية القبائل وزعمائها يؤيدونه تأييدا كاملا ما عدا سكان المدن ، كما لم يكن اى خصم من خصومه يستطيع أن يتحداه أو يقف ضده٠ وفى شهر يونيو أوفد السيد ماجد مبعوثيه الى بومباى يطلب السـماح

---

(١) نفس المصدر محضر كلارك ١٨٧٠/١/٦ الخطاب السرى رقم ١٨ المؤرخ ١٨٦٩/١١/٩ ٠

له بشن حملة ضد عزان فى محاولة لاسترداد السلطة وتوحيد البلاد ، غير أن تلك المحاولة من السيد ماجد كانت خدعة لأن أقصى ما يمكن أن يتمخض عن القيام بحملة كهذه ، هو احتمال اعادة توحيد السلطنة ولكن بزعامة مسقط وليس بزعامة زنجبار ولهذه الأسباب أيدت حكومة بومباي إقتراح السيد ماجد ، ولكن عندما علم السيد عزان بتلك المحاولة أعلن في نهاية العام بأنه يعتزم ارسال حملة لاخضاع زنجبار (١) :

أما تهمة الحكومة الهندية للسيد عزان بأن حكومته تسيء الى الرعايا البريطانيين فقد تبين من التحقيقات التى اجراها بيلى بأنه ليس لها أساس من الصحة ، فلم يكن هناك أى اضطهاد من جانب النظام للهنود وان كانوا قد تذمروا من بيع التبغ والقوانين الشرعية الاسلامية التي تحدد علاقة المقوضين بالمدنيين ، وبالتالي فقد اتضح للسلطات الهندية فى أواخر عام ١٨٦٩ كما أشار بيلى بأن حكم السيد عزان قد استتب في عمان بحيث يمكن الاعتراف به (٢) :

---

(١) الخطابات والمرفقات السرية من الهند مجلد (٥) محلق للخطاب الخارجي السري رقم ١٨ في ١٨٦٩/١١/٩ من جون كيرك (المعتمد السياسى فى زنجبار) الى جون ١٨٦٩/٤/٢٩ (رقم ١٧٣ — ٤٤ الادارة السياسية) ومجلد ٦ مرفق للخطاب الخارجى السرى رقم ٦ فى ١٨٧٠/١/٢٥ من ديسبراو الى جون ١١/٦ و ١٨٦٩/١٢/١١ (رقم ٦٨٨ ، ٧٠٨ الادارة السياسية) .

(٢) نفس المصدر مجلد ٦ مرفق للخطاب رقم ٤ المؤرخ ١٨٧٠/١/١٨ من بيلى الى السكرتير السياسى لحكومة بومباى ٣ و ١١/١٢ و ٨ و ١٨٦٩/١٢/١٩ (رقم ٢٠٢ و ٢٠٥ الادارة السياسية) :

وقد ظل مايز متردداً بالنسبة للخطوة التى يتعين اتخاذها وذكر لفيتز جيرالد فى نهاية ديسمبر بأن معلومات بيلى لم تكن معلومات وافية بدرجة تمكنه من اتخاذ قرار فى الموضوع ، كما قال بأنه يتعين على المقيم أن يقوم بزيارة أخرى لمسقط واجراء تحقيقات أوسع عن المشكلة ، فان رأى أن احتمال سقوط عزان غير محتمل فعندئذ يمكن ان يفكر مايز فى الاعتراف به كحاكم على عمان ، واضاف الحاكم العام بأن بريطانيا قد اعترفت فعلاً جزئيا بحكم عزان وذلك بقبولها اعتذار عزان عن حادث السفينة البريطانية كلايف وابقاء المعتمد السياسى البريطانى فى مسقط ، ثم استدرك يقول بأن الاعتراف النهائى بحكم السيد عزان سوف يتحدد الى درجة كبيرة على الخطوات التى يتخذها الوهابيون خلال الأشهر المقبلة .

لم يراود المسئولين البريطانيين أى شكوك فى الخطوة التى سيقوم بها الأمير عبد الله بن فيصل ، ففى اعقاب طرد الحامية الوهابية من البريمى مباشرة بعث الأمير الى السيد عزان بخطاب قال فيه : « من عبد الله بن فيصل ، امام المسلمين الى السيد عزان بن قيس ، لقد علمنا بما فعلتموه وسوف نزوركم بعشرين الف مقاتل ونأمل أن نلقى استقبالاً حسنا منكم » كانت الاشاعات عن هجوم وهابى وشيك على عمان فى الأشهر الأخيرة من عام ١٨٦٩ تملأ الأجواء ، ففى شهر نوفمبر ذكر السيد سالم لبيلى خلال اجتماعهما فى هنجام بأنه على صلة بالأمير عبد الله ويعرف ما يجرى هناك ، ولهذا فانه يشك أن يتعدى الأمير ، اذا ما تحرك ، حدود الأحساء ، نظراً لأن عبد الله يخشى مغادرة العاصمة خوفا من أخيه سعود الذى قد ينتهز الفرصة للاستيلاء على الحكم . والواقع أن الأمر كان بالعكس فقد هرب سعود بن فيصل من نجد فى أواخر عام ١٨٦٩ وتوجه الى البريمى ومنهما الى بركا على ساحل الباطنة حيث اجتمع بالسيد عزان فى شهر ينساير

١٨٧٠ ، وفى نفس الوقت وصلت معلومات عن الأمير عبد الله بأنه يستعد للهجوم على عمان واجتياحها وبأن قوة من ألفين الى خمسة آلاف رجـــل قد أخذت تتجمع فى الأحساء ، كما صدرت الأوامر الى نحو مائة سفينة فى التجمع فى المنطقة القريبة من الأحساء وطلب من شيوخ الهدنة تقديم المزيد من السفن ، كذلك بعث الأمير برسائل الى النعيم يعرض عليهم العفو عن الأعمال التى ارتكبوها فى تأييد السيد عزان بشرط اعلان تأييدهم له ، ومن ناحية أخرى أصبح السيد عزان فى وضع لا يحسد عليه ، وقد أعلن شيوخ بنى بوعلى فى يناير ١٨٧٠ بأنهم لن يؤيدوا السيد عزان ضد الأمير عبد الله ، وكان بنى بوعلى قد اعتنقوا المذهب الوهابى قبل خمسين عاما ، ولم تكن قوة عزان القبلية تزيد على ألفين من الرجال ، بالاضافة الى ٦٠٠ رجل من الاحتياطى ، كما أن شيوخ الهدنة من رأس الخيمة حتى أبو ظبى لم يكونوا من المؤيدين للسيد عزان أو اعداء للأمير عبد الله ، أما الشـــيخ زايد بن خليفة والذى تشكل أراضيه الحدود الغربية لعمان فقد قيل انه يفكر فى اتخاذ موقف الحياد ، غير أن هناك شكا فى أنه يريد أن يلعب لعبة مزدوجة . فى ذلك الوقت كان السيد سالم موجودا فى جزيرة قشم فى انتظار رسل الأمير عبد الله وقيل أنه كان يفكر فى الانحياز الى الأمير عبد الله (١) .

فى الأسبوع الأخير من يناير ١٨٧١ بعث الماجور ويى بأكثرية هذه المعلومات الى حكومة بومباى ، ومن هناك أعيد ارسالها الى كلكتا يوم ٢٩

---

(١) الخطابات والمرفقات السرية الى بومباى مجلد ٣٧ مرفق للخطاب السياسى رقم ٧ فى ١٨٧٠/٥/٣١ من ويى الى جون مســـقط ١/٢١ و ١٨٧٠/٢/٤ (رقم ٦٢ و ٦٨ الادارة السياسية) .

يناير ولكن الرد الفعلي في الأوساط الحاكمة يتسم بالحذر ، فشارلس اتيشيسون وزير خارجية الهند في ذلك الوقت لم يكن يرى بأن الحادث يستجوب التدخل البريطاني أو أن هناك مبررات للتدخل . وعلى الرغم من أن أي هجوم يقوم به الأمير عبد الله على مسقط قد يبدو انتهاكا لاتفاقية ١٨٦٦ الا أنه قال بأن مسقط هي التي كانت تستفز حكومة الرياض ، ومن ناحية أخرى فان كلا من حكومة مسقط وحكومة نجد لم تكونا مشتركتين في معاهدة الهدنة البحرية ، وبالتالي فلا تملك الحكومة البريطانية أسبابا قانونية تجيز لها التدخل لمنع أي هجوم بحري يقع على مسقط ، على الرغم من أن مثل هذه الظروف السائدة الآن لم تمنع الحكومة البريطانية في الماضي ولا يمكنها أن تمنعها الآن اذا رغبت من القيام باجراء لمنع الاشتباكات البحرية في مياه الخليج حفظا للسلام والأمن في المنطقة ، وبالاضافة الى كل ذلك فان أي هجوم بحري يقوم به الوهابيون اذا ما جاء عن طريق قطر أو الأحساء الى ساحل الهدنة فانه لابد لمثل هذه القوات من العبور عن طريق بلاد بني ياس أو القواسم ، وحتى اذا جاءت عن طريق البر فانه لابد لها من المرور عبر أراضي بني ياس ، ولما كان كل من بني ياس والقواسم دولتين مشتركتين في معركة الهدنة البحرية فان ذلك يسمح للحكومة البريطانية بالقيام باجراء لمنع الهجوم الوهابي القادم ، وكانت حصيلة موقف رأي اتيشيسون أنه لابد من توفر معلومات أكثر عن نوايا وتحركات الوهابيين قبل أن تتخذ الحكومة البريطانية قرارا في هذا الشأن ، ولهذا أبرق اتيشيسون يوم ٧ فبراير الى حكومة بومباي يحثها على جمع معلومات جديدة وتجديد ما اذا كانت هناك سابقة للتدخل البريطاني في الخليج بين دولتين غير مشتركتين في معاهدة الهدنة (١) .

---

(١) الخطابات والمرفقات السرية من بومباي مجلد ٣٧ مرفق للخطاب =

وفى يوم ١٠ فبراير بعثت حكومة بومباى بالرد التالى :

« يحتمل أن تغادر السفن الوهابية وبعضها من ميناء القطيف والآخر من قطر وأن تقوم بعمليات الانزال فى نقطة تقع بين أبو ظبى والشارقة ، والميناء الرئيسى فى قطر هو الوكرة ويتبع محمد بن ثانى الذى يعتبرونه حاكما مستقلا رغم أنه يدفع زكاة سنوية الى البحرين يذهب جزء منها الى الأمير الوهابى . أما الشارقة فهى تابعة للقواسم الذين يقتربون فى المذهب من الوهابيين الا انهم مستقلون عنهم من الناحية السياسية ، وأما بنو ياس سكان المنطقة المتاخمة لأبى ظبى فانهم على مايبدو ليسوا خلفاء للوهابيين أو تابعين لهم وان كان حاكم أبو ظبى الرئيس القبلى لبنى ياس وكان على صلة وثيقة بحكام آل بوسعيد فى مسقط . وتعد قبيلة بنى ياس أقوى القبائل التى تقيم فى المناطق البرية وبالتالى فان لهم نفوذا واسعا على القبائل البدوية الأخرى سكان المناطق المجاورة لكن القواسم ليسوا أقوياء فى البحر » .

كانت الحكومة البريطانية تعارض باستمرار امتداد النفوذ الوهابى الى عمان وليست هناك سوابق للتدخل البريطانى فيما بين العمانيين والوهابيين الا ان حكومتنا كانت تؤازر حكومة مسقط فى الخلافات التى تنشب بينها وبين الوهابيين ، وذلك بارسال سفن حربية بريطانية الى الساحل العربى فى كل مرة ينشب القتال فى المنطقة . وقد حدث فى عام ١٨٦٥/١٨٦٦ عندما قرر السيد ثوينى سلطان مسقط مقاومة القوات

= السياسى رقم ٥ المؤرخ ١٨٧٠/٣/٢٦ من وزير الخارجية الى السكرتير السياسى لحكومة بومباى ١٨٧٠/٢/٧ وملخص لمجموعة من الاستفسارات أعداد اتيشيسون ١٨٧٠/٢/٦ .

الوهابية أن أرسلت القوات البريطانية بقوات ومعدات الى السلطان . وعلى أية حال فان السياسة التى أخذت تنتهجها حكومة الهند فى الآونة الأخيرة هى العمل على منع الاشتباكات البحرية فى الخليج وفى خليج عمـــان أيا كان أصحابها .

وفى شهر يونيو ١٨٦٨ طبق قرار الحظر حول النزاع بين حكومة مسقط وفارس حيث اتخذت بريطانيا نفس الاجراءات لوقف محـــاولة الفرس ضد مسقط ، كما أبلغت سلطان زنجبـــار بأنها سوف تمنع أية عمليات بحرية من جانبه تقوم بها ضد مسقط ، بينمـــا طبقت الحظر على مسقط فى الوقت نفسه عندما قامت الأخيرة بمحـاولة لاسترداد منطقة جواذر وشهبار . ان نظام الهدنة كان يطبق على دول الساحل الصغيرة ، وأما مسقط وفارس والرياض فانها لم تشترك فى اتفاقية الهدنة (١) .

خلال الاسبوع الثانى من فبراير وصلت دفعة جديدة من المعلومات عن تحركات القوات الوهابية ، فقد تحرك الأمير عبد الله من الأحساء فى اتجاه الجنوب حتى أصبح فى نقطة تبعد مسيرة خمســـة أيام من واحة البريمى ، ولعلها كانت المنطقة المتخلى من قطر . وعلى الفور وجه فيتز جيرالد الى قائد السفينة كلايف بتعليمات وهى السفينة الموجودة فى تلك اللحظة بأن يتخذ موقفا صارما دقيقا فى أية عمليات حربية قد تنشب فى المنطقة وبألا يتدخل أطلاقا فى القتال على البر بل يلتزم بنصوص معـــاهدة الصلح البحرية . وعلى الرغم من ذلك ظل ماير يرفض القيام بأية خطوة

---

(١) نفس المصدر مرفق للخطاب السياسى رقم ٧ المؤرخ ١٨٧٠/٥/٧ من السكرتير الســـياسى لحكومة بومبـــاى الى وزير الخارجية للهند ١٨٧٠/٢/١٤ .

ايجابية ٠ أما بيلى الذى كان وقتئذ فى الهند يقضى اجازته منذ ديسمبر وكان فى كلكتا فقد اقترح على الحاكم العام بأن يكلفه بالعودة فورا الى الخليج وتفويضه الاعتراف بالسيد عزان ، كما اقترح أيضا اصدار تعليمات الى المقيم البريطانى المساعد فى بوشهر بالتوجه الى البحرين على السفينة المسلحة كوان تنج التى كانت فى طريقها الى الخليج لكى تلحق بالسفينة كلايف والقيام بمراقبة سواحل الاحساء ، فان حاول الأمير عبد الله القيام بعمل ضد عمان عن طريق البحر فيتعين تحذيره بأن الحكومة البريطانية سوف تتحرك للمحافظة على الأمن فى الخليج ٠ أما اذا كانت موانىء الأحساء هادئة فيتعين عليه أن يتوجه الى الساحل العربى على السفينة كوان تنج لتحذير قبائل الساحل من الاخلال بالأمن فى البحر وبأن يترك السفينة كلايف فى البحرين (١) ٠

وقد وافق ماير على اقتراحات بيلى وان ظل مترددا لما يخص الاعتراف بالسيد عزان انتظارا لما سوف يتمخض عنه الوضع من نتائج فى الصدام المقبل مع الوهابيين والى أن يتوصل مكتب شئون الهند الى خطوة حاسمة بالنسبة للسياسة البريطانية بحذافيرها تجاه مسقط (٢) ٠ وعاد بيلى الى بومباى فى نهاية الأسبوع الأول من مارس ، ومنها اتجه الى الخليج ، وعند وصوله هناك وجد أن الأزمة قد انتهت ٠ وفى يوم

---

(١) الخطابات والمرفقات السرية من الهند مجلد ٦ مرفق للخطاب السرى رقم ١٩ المؤرخ ١٨٧٠/٣/١٥ من بيلى الى اتيشيسون ١٨٧٠/٢/١٢ ٠

(٢) نفس المصدر خطاب من الحاكم العام الى وزير الدولة ١٨٧٠/٢/٢٢ (رقم ١٧ الادارة الخارجية السرية) ٠

٥ مارس ابرق ويى المعتمد السياسى من مسقط يقول « مسقط هادئة » وينتظر عودة السيد عزان من البريمى فى أول ابريل ، وقد وصل الشيخ زايد من أبو ظبى ، وأكد علاقات الصداقة مع مسقط وبالوقوف معهما فى وجه الوهابيين ، كما أن محمد بن على النعيمى شيخ قبائل النعيم قد اعرب هو الآخر عن ولائه للسيد عزان ، ويقول أيضا بأن قبائل الساحل ستزورنى فى صحار ، أما أنا فلن أذهب الى الساحل وانما سأعود الى صحار بعد الانتهاء من التدابير الخاصة بالدفاع عن واحة البريمى (١) ، كان السبب فى تحول الموقف هو القرار الذى اتخذه الشيخ زايد بن خليفة، ففى العام السابق وبعد الاستيلاء على واحة البريمى من الوهابيين عقد السيد عزان مع الشيخ زايد عقدا تعهد بموجبه زعيم بنى ياس بالدفاع عن حدود عمان الشمالية مقابل أن يتكفل السيد عزان بدفع جزء من الزكاة التى كانت تدفعها حكومة مسقط للوهابيين اليه · سافر السيد عزان الى البريمى فى أواخر فبراير ١٨٧٠ ، وكان يصحبه الأمير سعود بن فيصل وقد توجه للاجتماع بالشيخ زايد ومطالبته بتنفيذ بنود الاتفاق المعقودة ، أما عبد الله بن فيصل بعد آن وجد نفسه مضطرا الى اجتياز صحراء الظفرة وهى منطقة خاضعة لبنى ياس (خصوصا بعد أن صرف النظر عن فكرة القيام بالحملة عن طريق البحر لافتقاره الى السفن) فقد الحماس لتنفيذ الخطة ، خصوصا وأن منطقة الظفرة لم تهطل عليها أمطار فى ذلك العام وكان هناك نقص كبير فى المياه والعلف ، وبما آن الأمير عبد الله

---

(١) المرفقات والخطابات السرية من بومباى مجلد ٣٧ ملحق بالخطاب السياسى رقم ٧ المؤرخ ١٨٧٠/٥/٣١ خطاب من ويى الى بيلى ١٨٧٠/٣/٥ ·

لم يسبق له آن غادر نجد الى أبعد من القفير بسبب خوفه من اخيه ، ونظراً لأن غيابه الطويل عن الرياض قد يهيىء الفرصة لفقدانه السلطة ادرك أخيرا أن الهجوم على عمان فى ذلك الوقت سيكون عملاً فى منتهى الخطورة ، ولذلك ففى نهاية مارس وصلت معلومات تفيد بأن الأمير عبد الله قد غادر المنطقة عائدا الى عاصمة بلاده (١) .

كان نفوذ السيد عزان فى عمان قد بلغ ذروته ، فقد خلص البلاد من الوهابيين ، وعقد حلفا مع أبو ظبى ضد الوهابيين ، وأصبح يسيطر على اجزاء من عمان أكبر مساحة من أى زعيم آخر منذ خمسين عاما ، وهو قد اصبح الزعيم الروحى لعمان ، كما أظهر كفاءته العالية كجندى وكحاكم وأخيرا فقد بدأ يتحرر من نفوذ رجال الدين وهيمنتهم على شئون الدولة ومن نفوذ الخليلى عليه ، وبالتالى فلم يعد هناك سبب يمنع الحكومة البريطانية من الاعتراف به فيما عدا تردد بعض المسئولين فى الاعتراف به.

فى يوم ٢٢ فبراير ١٨٧٠ كتب ماير الى ارجيل يقول : « بأننى لا أستطيع الموافقة على تعليمات وزير الدولة الصادرة فى يوليو بشأن السيد ماجد بن سعيد أو اعتبارها موقفا نهائيا باعفائه من دفع المعونة السنوية الى مسقط لأن الاقتراح الخاص بالغاء قرار كاننج لابد آنه يتمخض عنه نتائج خطيرة ، وبالتالى فانه لا يستطيع تنفيذها قبل ان يتمكن من اقناع

---

(١) الخطابات والمرفقات السرية من حكومة بومباى مجلد ٣٧ مرفق للخطاب السياسى رقم ٧ المؤرخ ١٨٧٠/٥/٣١ من ويى الى بيلى ١٨٧٠/٣/٥ وخطاب من بيلى الى السكرتير السياسى لحكومة بومباى ٣/٢١ و ١٨٧٠/٤/٢ و ٣/١٦ ، و ١٨٧٠/٤/٨ (رقم ٤٤ و ٤٧ الادارة السياسية).

الحكومة البريطانية بتغيير موقفها هذا : « انني لا أستطيع أن أتصور أى اساءة لسمعتنا واضرار لنفوذنا الشرعي في عمان أو احتمال لجوئنا الى القوة في حل المنازعات التى تنشب فى الخليج بين وقت وآخر ، من أن نعلن عن استعدادنا لاعفاء سلطان زنجبار من التزاماته تجاه حكومة مسقط» :

عاد ماير فأثار الموضوع من جديد وباسهاب فى تقريره الذي بعث به فى ٢٧ مايو ١٨٧٠ وجاء فى التقرير بأن المقيم البريطاني في الخليج قد زود بالصلاحيات التي تخوله اذا شاء الاعتراف بالسيد عزان بن قيس ، وبالرغم من أن الفرصة لم تتح لهم قبل الآن فى استعمال تلك الصلاحيات ، فانى أرى أن الإعتراف بالسيد عزان لا يمكن أن يؤجل أكثر من ذلك ، نظرا لأن فتح قناة السويس سوف يسمح للسفن الحربية الأجنبية بزيارة مسقط، كما ان ربابنة السفن الهولندية والفرنسية قد أخذت بالفعل تطلق مدافع التحية لحكومة السيد عزان أثناء مرورها بمسقط ، ولو أجلنا الاعتراف وعلي عكس ما ذهب إليه أرجيل فى تعليماته فأن الاعتراف بالسيد عزان قد يلزم الحكومة البريطانية بالعمل على التدخل لتجديد عقد ايجار بندر عباس لحكومة مسقط فلابد أن يرافق ذلك بيان صريح من الحكومة البريطانية حول سياستها تجاه مسقط وبصفة خاصة فيما يتعلق بالاحتفـــاظ بمعاهدات واتفاقيـــات أو الغائهـــا نظرا لأن مجرد الاعتراف دون الالتزام بالمعونة السنوية للسيد عزان لن تكون له أية قيمة ، واذا لم يتم ضمان هـــذه المعونة فليس من حقنا منع السيد عزان من السعى الى اتخاذ الاجراءات القصرية لارغام زنجبار علي استئناف دفعها وقد تساءل ماير اخيرا عمـــا اذا كانت حكومة الهند سوف تستمر كما كانت تفعل فى الفترة الأخيرة فى حظر العمليات البحرية فى خليج عمان علي السيد عزان ومنافسيه علي الحكم وسلطان زنجبار ؟

لم تجد مقترحات مايو صدى لدى أرجيل ، وقد كان أرجيل متأثرا بكلارندون وزير الخارجية الذى كان مصمما على القضاء على تجارة الرقيق باعتبارها آخر سهم فى جعبته . صحيح بأن موضوع القضاء على تجارة الرقيق كان هدفا نبيلا وبالتالى فلكى يحقق مايو ذلك الهدف كان لابد له من أن يجازف بالمصالح البريطانية فى الخليج وشبه الجزيرة العربية . وقد ظل مايو أن أرجيل كان مصابا بذلك الداء ، وأعرب عن هذه المخاوف فى رسالة خاصة بعث بها الى وزير الدولة فى شهر يوليو ١٨٧٠ يقول فيها : « أنه ليحز فى نفسى أن أشعر بأن هناك اتجاها بانسحاب بريطانيا من الخليج انسحابا كليا ، غير أنى أرى أن هذه الخطوة هى خطوة غير سليمة، ولا يمكن اتخاذها فى الوقت الحاضر ، لأننا لو فعلنا فسنضطر الى التخلى عن تعهداتنا وعن الاتفاقات التى تربطنا بدول المنطقة ، الأمر الذى سوف يسىء الى سلوكنا القومى ويشكل ضربة قوية لنفوذها على الحدود الغربية من الهند ، كما أن هذا الاجراء لو تم فسوف يشجع كلا من تركيا وفارس الى شن الحروب ويساهم فى امتداد نفوذ تلك الدولة المجهولة الهوية وأعنى بها دولة الوهابيين ، كما أنه بالاضافة الى ذلك سوف يشجع دول الساحل العربى الى استئناف عمليات القرصنة والحروب الأهلية (١) . غير أن صرخة الحاكم العام ذهبت أدراج الرياح أو أنها على الأقل لم تثر أهتمام أرجيل خلال الفترة المتبقية من عام ١٨٧٠ .

فى نفس الشهر الذى سافر فيه بيلى الى منطقة الخليج للتحرى عن نشاط عبد الله بن فيصل وعن تحركاته ، تسلل السيد تركى بن سعيد من

---

(١) وثائق أرجيل ، خطاب من مايو الى أرجيل ، ١٨٧٠/٧/٢٩ .

اقامته الجبرية فى بومباى وركب سفينة البريد المتجهة الى مســــقط ، ووصلها يوم ١٤ مارس الا آنه منع من النزول فيها ثم ذكر بأنه يتوقع أن يعود فى ظرف آسبوعين ، وبعد ذلك توجه الى بندر عباس حيث استقبله ورحب به حاجى أحمد الوزير السابق عند السيد ثوينى بن سعيد والذى سمحت له حكومة فارس باستئناف شغل منصبه كحاكم للميناء ، وعند وصول بيلى الى بندر عباس فى أوائل شهر أبريل لعقد اجتماع مع السيد تركى أكتشف بأن السيد تركى قد سافر بالفعل وتوجه الى ساحل الهدنة، ثم بعد آسبوع من ذلك التاريخ تلقى منه خطابا يطلب فيه مبلغا من المـال كسلفة وذكر فى خطابه ، بانه يأمل فى أن يحصل على تأييد شيوخ الهدنة فيما عدا شيخ آبو ظبيى ، وقد أبرق بيلى بمضمون الخطاب الى المسئولين فى بومباى يستفسر فيه عما اذا كانت عودة السيد تركى الى الخليج تتطلب اعادة النظر فى التعليمات التى صدرت اليه فيما يتعلق بالسيد عزان بن قيس ، الا أنه تلقى ردا غامضا من بومبـاى وأبلغوه فيه ، بأن عليه أن يتقيد بالتعليمات ما لم يتأكد أن عودة السيد تركى قد تؤدى الى تغيير فى الأوضاع (١) ٠

---

(١) الخطابات والمرفقات السرية من الهند مجلد ٦ مرفق للخطـاب الخارجى (سرى) رقم ٣١ المؤرخ ١٨٧٠/٥/٢٧ خطاب من ويى الى المقيم السياسى ١٨٧٠/٣/١٨ (رقم ١٨٤ الادارة السياسية) وخطاب من بيلى الى السكرتير السياسى لحكومة بومباى ٢ و١٨٧٠/٤/١٠ ، وخطاب من ودبرن السكرتير السياسى بالوكالة لحكومة بومباى الى وزير الخـارجية سملا فى ٤ ، ١٨٧٠/٤/١٤ (رقم ١٢٧ و ١٩٥ الادارة السياسية) وخطاب من وزير الخارجية بالوكالة الى بيلى ١٨٧٠/٤/١٥ ٠

ولا يمكن أن نذكر بصورة قاطعة بوجود علاقة بين عودة السيد تركي والكولونيل بيلي ، صحيح أن بيلي كان يعتقد بأن السيد تركي هو أفضل أفراد أسرة آل بوسعيد لتولي الحكم ، وأنه أثناء وجودي في بومباي كان يلتقي به كثيرا ، ولكن لا يمكن القول بأن بيلي كان قد تورط في موضوع السيد تركي وان كانت عودته الى الخليج على ظهر احدى السفن البريطانية قد تفسر على أنه يحظى بتأييد من الحكومة البريطانية :

شيء واحد قد كشفت عنه عودة السيد تركي الى الخليج ، وهو أن هناك منافسين للسيد عزان على السلطة هما السيد تركي وابن عمه السيد سالم ، وبما أن الوقت قد حان للبت في موضوع من أهم المواضيع التي أثارها الحاكم العام مع أرجيل ، وهي اتفاقية الهدنة البحرية وفيما إذا كانت الاتفاقية تشمل عمان أيضا . في أوائل شهر فبراير عرض الكومدور هيث القائد العام لأسطول الهند الشرقية الأمر على الحاكم العام واوضح له بأن التعليمات التي صدرت عن الأميرالية البريطانية ومكتب شئون الهند في شهر أغسطس ١٨٦٩ تقتصر على دول الخليج ، ورغم ذلك فان حكومة الهند قد أصدرت تعليمات بحظر الاشتباكات أو العمليات البحرية عموما ضد الحكم القائم في مسقط . وأحيل استفسار هيث هذا الى ايتشيسون الذي اقترح بأنه استنادا الى أن السلطات في الهند قد منعت في الماضي قيام اشتباكات بحرية بين الدول التي لم توقع على اتفاقية الهدنة رغبة منها في حماية الأمن والسلام في المنطقة ، وبالتالي فتعتبر تعليمات مكتب شئون الهند والأميرالية الهندية تعليمات واضحة وأضاف ايتشيسون بأننا من جانبنا نفضل أن يتم تحديد اطار هذه الحماية في المنطقة بحيث يضم منطقة الخليج كلها وخليج عمان ، وهي المنطقة التي تمتد من الأطراف الجنوبية لمسقط حتى جواذر على ساحل

مكران ، وان الهدف من ذلك هو منع كافة الاشتباكات الحربية فى البحر ضمن هذه المنطقة فيما عدا نقل الذخيرة ضمن منطقة لا تزيد مساحتها على ثلاثة أميال على الساحل وبدون انحراف عن هذه الحدود ٠ وعند احالة ماير للموضوع على أرجيل أوضح له بأن المنطقة المشار اليها آنفا تشمل سواحل جنوب شبه الجزيرة ، والصومال ، وافريقيا الشرقية وعمان واستطرد الحاكم فى مذكرته فقال آننا اذا وضعنا فى الاعتبار احداث السنوات الأخيرة فيما يتعلق بالشئون البحرية لهذا الساحل الهائل فان معناه آننا نتحمل نفس المسئولية التى نتحملها للحفاظ على الأمن داخل الخليج ٠

مكث السيد تركى فى ساحل الهدنة وبالأخص فى دبى ثلاثة شهور تقريبا يحاول عبثا الحصول على تأييد من شيوخ الهدنة ومن النعيم فى واحة البريمى ، وفى مستهل شهر يونيو عاد السيد تركى الى بندر عباس وعلم من بيلى بانه سوف يتم تطبيق القيود على نقل الهنود عن طريق البحر بكل شدة ، غير آن السيد تركى تجاهل ذلك التحذير وابحر على سفينة ترفع العلم البريطانى فى نهاية شهر يونيو ومعه آربعون من المسلمين ٠

وكانت السفينة متجهة الى بومباى ولكن بيلى لحق به ليحول بينه وبين النزول فى اى ميناء من موانى مسقط ٠ عدل السيد تركى عن خطته وعاد آدارجه الى بندر عباس قبل أن يتمكن بيلى من اللحاق به وبتلك الخطوة وصل السيد تركى الى آدنى مرحلة من مراحل الأهداف التى كان يسعى اليها ، ولكن يبدو آن الحظ كان فى انتظاره ، ففى مستهل شهر أغسطس تلقى أحد تجار بومباى من سلطان زنجبار تحويلا بمبلغ ٢٠ ألف روبية لصالح السيد تركى ووعد السيد ماجد العميل الهندى بتحويل ٣٠ ألف روبية أخرى للسيد تركى اذا ما تمكن من الاستيلاء على صور اضافة الى

١٠٠ ألف روبية غيرها اذا نجح السيد تركى فى اقناع الأمير عبد الله بن فيصل بمساعدته على احتلال صحار ، وقد تلقت السلطات البريطانية خبرا مفاده بأن السيد تركى يزمع الاجتماع بالأمير عبد الله فى القطيف ، حيث كانت الاستعدادات تجرى على قدم وساق لغزو عمان . وعلى أى حال فقد كان المرجح أن تلك الاستعدادات كانت تجرى لغزو البحرين حيث كان لجأ اليها الأمير سعود شقيق الأمير عبد الله . وقد أبدى السيد ماجد استعداده بتزويد السيد تركى بقوة عسكرية لتمكينه من الاطاحة بالسيد عزان بالاضافة الى المساعدات المالية ، وقيل يومئذ بأن السيد ماجد قد أرسل سفينته المسلحة برنس أوف ويلز الى السيد تركى وحذر التجار العمانيين بأنه سوف يمنعهم من دخول زنجبار طالما بقى السيد عزان فى الحكم ، وقد كان هذا التحذير في المقام الأول الى قبائل جعلان وصور ، وهم من أكبر مهربى الرقيق الى عمان والخليج ، وبالتالى فان تهديد السيد ماجد لهم سوف يقطع امدادات العبيد الى عمان اذا لم تستجب القبائل لطلب السيد ماجد لمساعدة أخيه السيد تركي ، ومن المصادفات ذات الأهمية أن عددا من زعماء صور وجعلان وبالأخص الجنبة وبنى بوعلى كانوا قد اجتمعوا فعلا بالسيد تركى فى بندر عباس فى شهر يونيو قبل أن يقوم السيد تركى بمحاولته الفاشلة فى أواخر ذلك الشهر .

كان من الواضح أن السيد تركى لابد وأن يحاول مرة أخرى دخول عمان ، وذلك قبل أن تصل آية تعليمات أو أوامر من مكتب شئون الهند بالنسبة للاجراء الذى سوف تتخذه الحكومة البريطانية منه . ولهذا ففى شهر أغسطس اتخذ ماير قرارا مؤقتا نزولا على رغبة حكومة بومباى ، وهو أنه لن يسمح للسيد تركى بنقل قوات عن طريق البحر الى ساحل عمان ، وانما يمكنه الانتقال بحاشية صغيرة من جهة الى أخرى غير أنه قبل

أن يتم ابلاغ السيد تركى بذلك القرار كان هو قد تمكن من ارسال مجموعة من الفرس والبلوش فى أربعة سفن للنزول فى صور ، وفى نهاية الشهر غادر هو الى بندر عباس للحاق بتلك القوة الا أن بيلى تبعه وتمكن من أن يحول بينه وبين التوجه الى صور يوم ٢٤ أغسطس . والواقع على أى حال أن السيد تركى لم يكن متوجها الى صور ولكن الى خورفكان التى وصل اليها فى نهاية الشهر حيث استقبله وفد من قبائل النعيم سكان البريمى ، وبهذه المجموعة من القبائل واصل السيد تركى رحلته الى الواحة حيث انضم اليه شيوخ دبى وعجمان ورأس الخيمة الذين اشترى تأييدهم بالأموال التى كان يحولها اليه أخوه السيد ماجد وهناك شن هجوما على قلعة رأس الخندق الذى كانت ترابط فيها قوات السيد عزان ، غير أن الهجوم فشل وذلك بسبب قدوم الشيخ زايد بن خليفة من أبو ظبى ومعه امدادات لفك الحصار عن الحامية وقد وقعت مناوشات بين الطرفين غير أنها لم تسفر عن نتائج حاسمة .

كان السيد عزان فى ذلك الوقت يقاتل فى الحدود الجنوبية للظاهرة وكان يعاونه السيد ابراهيم بن قيس ، وقد كان السيد عزان يواجه بعض المتاعب مع بعض القبائل الشرقية وأواسط عمان بسبب وقف المخصصات التى كان يدفعها لهم وفشله فى اقصاء الخليلى والشيخ صالح بن على من منصبيهما . وبمجرد أن تلقى السيد عزان أخبار الهجوم على رأس الخندق بادر الى التوجه الى البريمى لفك الحصار عن الحامية ولكنه علم وهو فى طريقه الى المكان بأن الحصن لم يسقط ، وبأن الشيخ زايد بن خليفة كان يدافع عن الحامية ولهذا فقد غير السيد عزان رأيه وقام بهجوم على ضنك التى كانت فى يد النعيم ، ومن ناحية أخرى فقد أخذ أتباعه يتخلون عنه بعد أن سمعوا عن وصول السيد تركى للبريمى ولم يبق لديه الا مائتا رجل .

وما آن علم السيد تركى بحالة السيد عزان حتى قرر التحرك جنوبا وفى يوم ٥ أكتوبر تمكن من ابادة فيلق للسيد عزان بالقرب من بلدة ضنك ، وفى هذه المعركة قتل عدد من شيوخ الحجريين والحبوس ويال سعد ، أما السيد عزان والسيد ابراهيم فقد لاذا بالفرار الى صحار ، بينما واصل السيد تركى تقدمه جنوبا الى اواسط عمان حيث انضم اليه الشيخ سيف بن سليمان شيخ بنى ريام · وبعد أن ترك السيد تركى القسم الاكبر من قواته والتى كانت تقدر بـ ٥٠٠٠ مقاتل لحصار نزوى وقطع الطريق المؤدية الى سمايل توجه هو وبقية قواته الى وادى البطحاء ، ثم منها الى جعلان ، وفى يوم ٢٥ أكتوبر استولى على صور بقوات من بنى بوحسن والحجريين وبنى بوعلى والجنبة والحبوس والدروع ويال وهيبه ويقدر عددهم بـ ٦٠٠٠ رجل ·

يوم ١٠ نوفمبر عاد السيد عزان الى مسقط وكان متأكدا من نفسه من انه يستطيع استرداد المناطق التى استولى عليها السيد تركى وأن تخلى قبائل الهناوية عنها ليس الا خطوة مؤقتة ، كما آن الحجريين وبنى بوحسن قد كتبوا اليه يعتذرون عما بدا منهم ويؤكدون له تأييدهم وولاءهم بينما قدم النعيم والظواهر سكان واحة البريمى ولاء الطاعة للسيد عزان وعرضوا أن يعيدوا ضنك الى سلطته (١) · فى يوم ٧ أكتوبر توفى السيد ماجد بن سعيد وبالتالى فقد انقطع عن السيد تركى مورد من الموارد المالية التى

---

(١) تقرير آخبارى من ويى ١٨٧٠/١١/١١ ثم نفس المصدر المرفق للخطاب السياسى رقم ٢٦٥ المؤرخ ١٨٧٠/١٢/٢٨ وتقرير أخبارى من بيلى ١٨٧٠/١/١٩ ·

كان يعتمد عليها وكان يستطيع بتلك الأموال مواصلة الصراع ضد منافسيه ومن ناحية أخرى كان الميجور ويى قد منعه من نقل أى جزء من قـــواته عن طريق البحر ٠ غير أن السيد تركى كما يبــدو لم يكن يهتم بالناحية المالية أو بالحظر المفروض على تحركاته البحرية ، ومن ناحية أخرى فقد أوجد السيد عزان لنفسه خصوما عديدين بين رؤساء القبائل بسبب محاولاته تقليص نفوذهم وأخضاعهم لسلطة الحكومة المركزية فى الوقت الذى كانوا يتوقعون العودة الى سياسة اللين والتساهل التى كان يسير عليها حــكام آل بوسعيد ٠ ومن هنا فقد أخذ السيد تركى يستغل تلك النقمة بتوزيع الأموال عليهم بلا حساب حتى استطاع أن يكسبهم الى جانبه فى محاولاته للوقوف فى وجه السيد عزان ٠

فى الأسبوع الأول من يناير ١٨٧١ تحركت طلائع قواته الى صــور وكانت تسير فى مجموعتين ، مجموعة سلكت الطريق الساحلى والأخــرى سلكت الطريق الداخلى ، وفى يوم ١٢ يناير استولت المجموعة الساحلية التى كان يقودها سيف بن سليمان على بلدة قريات التى تبعد عن مسقط ثلاثين ميلا ، أما المجموعة التى كان يقودها السيد تركى فقد تحركت عبر سلسلة التلال فى طريقها الى مسقط الا أن الشيخ صــالح بن على زعيم الحرث تمكن من وقف تقدمها فى سمد ، أما الشيخ سيف بن سليمان فقد اندفع من الساحل الى مسقط بعد أن قام بحركة التفاف ، غير أن السيد عزان تصدى له وتمكن من انزال الهزيمة به ، لكن سيف أعاد الكرة فهاجم البلدة وتمكن من تطويقها ٠ وفى يوم ٢٢ يناير أبلغ الســيد عزان المعتمد السياسى فى مسقط بأنه يرغب فى ارسال تعزيزات الى مطرح عن طريق البحر ، غير ان ويى الذى كان يتوقع مثل هذه الخطوة أبرق الى حكومة بومباى فى الأسبوع الأول من يناير يستوضــحها عما يجب أن يتخذه من

اجراء اذا ما حاول السيد عزان نقل الامدادات الى قواته عن طريق البحر، وبدون أن يحيل فيتز جيرالد ذلك الطلب الى حكومة الهند فى سملا بادر بابلاغ المعتمد البريطانى فى مسقط بتاريخ ٩ يناير بمنع القيام بأى اشتباكات بحرية وبابلاغ السيد عزان بأن التصريح الذى سبق أن اعطى اليه بنقل المعدات والجنود عن طريق البحر ضمن المياه العمانية لم يعد قائما ، وعندما قام ويى بنقل مضمون رسالة فيتز جيرالد الى الامام عزان، رد الامام بأنه يرفض تلك التعليمات وقال بأنه ليس أمامه طريق آخر غير البحر ، وفى يوم ٢٣ يناير اقلعت احدى السفن الشراعية من ميناء مسقط وعليها بعض المعدات العسكرية لحامية مطرح وذلك بعد تحذير ويى للسيد عزان بالالتزام بأوامر حكومة بومباى ولهذا كلف المعتمد السياسى قائد السفينة المسلحة كوان ترنج فى ايقاف السفينة ، وعندما امتنعت السفينة من الاذعان أطلقت عليها السفينة البريطانية النار وأغرقتها ، ومن المحتمل أن يكون السيد عزان رغم ما كان يتحلى به من صفات الشجاعة والبأس قد فقد الأمل بعد هذا الحادث فى تحقيق أى انتصار . فى يوم ٢٩ يناير بعث السيد عزان برسالة من مطرح حيث كان يدير المعركة الى الشيخ الخليلى فى مسقط ذكر فيها بأنه سوف يضطر الى الانسحاب الى مسقط، غير أن الشيخ الخليلى رد عليه بوجوب الاحتفاظ بمطرح كخط دفاع أخير ، وقبيل فجر اليوم الثانى قام الشيخ سيف بن سليمان بهجوم كاسح واستولى على خطوط دفاع المدينة ، غير أن كلا من سيف وعزان قتل خلال تلك المعركة .

وفى يوم ٣ فبراير وصل بيلى الى مسقط مع السفينة المسلحة هبوروز ، وكان الخليلى وقواته لا تزال تقاوم من داخل القلاع الرئيسية فى العاصمة ، وأما السيد تركي فقد كان في سمد بعد أن اعترضت طريقه

قوات الشيخ صالح بن على ، وأما السيد ابراهيم بن قيس فقد فر الى صحار ، وبعد أن تأكد بيلى من وفاة السيد عزان بعد آن تعرف قبطان هبوروز على جثته فى مدينة مطرح أخذ يحاول اقناع الخليلى فى الاستسلام ، وفى ١٣ فبراير وافق الخليلى على ذلك واستعد لتسليم نفسه الى السيد تركى الذى كان قد تمكن من الوصول الى العاصمة ، ولكن الخليلى اشترط عدم الاساءة اليه ، بعد ذلك بعث بيلى بتقريره الى حكومة بومباى ذكر فيه بأنه قد نجح فى اقناع الخليلى باستسلامه للسيد تركى من غير أن يورط الحكومة البريطانية بأية ضمانات أو شروط، ومن هذه الزاوية كان ينظر بيلى الى الموضوع ، غير آن مجرد استسلام الزعيم الدينى العمانى الى خصمه السيد تركى وقد تم عن طريق المقيم السياسى البريطانى فى الخليج يضفى معنى آخر على العملية فى نظر المعنيين بها ، والواقع أنه من المشكوك فيه آن يوافق الشيخ الخليلى على تسليم نفسه لولا آنه لم يكن واثقا من ان اشتراك المقيم السياسى البريطانى فى المفاوضات كفيل بضمان سلامته ، كما أنه من المشكوك فيه ما اذا كان السيد تركى سيتصرف كما تصرف او لم يكن مقتنعا من أن آحدا لن يتدخل أو يعترض على ما سوف يتخذه من اجراءات ضد خصمه ٠

فور مغادرة سفينة المقيم البريطانى ميناء مسقط قام السيد تركى باعتقال الخليلى ونجله والشيخ ناصر بن راشد زعيم الحرث وايداعهم سجن الجلالى متهما اياهم بأنهم كانوا على اتصال بالسيد ابراهيم بن قيس فى صحار ٠ وقد ذكر ويى الذى قابل الخليلى يوم ١٦ فبراير عند احضاره من السجن لاستجوابه بأن الزعيم الدينى قد تعرض لضرب مبرح من الجمهور بدرجة آنه أصيب بالشلل ٠ وفى يوم ١٧ فبراير علم المعتمد السياسى فى مسقط من السيد تركى عن وفاة الخليلى بعد اصابته باسهال

حاد ، كما توفى نجله فى اليوم التالى متأثرا بنفس المرض ، لكن هـــذا النبأ لم يحدث أى ازعاج لبيلى الا آن أحداث يناير فبراير المؤسـفة قد تركت آثرها على ويى الذى انتحر باطلاق الرصاص على نفسه يوم أول مايو (١) .

لقد كانت نقطة الضعف التى يعانى منها بيلى فى الأشهر التســعة التى سبقت تلك الأحداث التى تعددت خلالها محاولاته بالاعتراف بالسيد عزان ، لا يضاهيها غير السرعة التى آراد بها بعد ذلك الاعتراف بالســيد تركى . وفى اليوم الأول من وصوله الى مسقط وقبل أن تتضح نتـــائج الصراع بين اتباع السيد تركى ، والسيد عزان بعث بخطاب الى المسئولين فى بومباى يحثهم بالاعتراف بالسيد تركى على الفور ، وقد دلل على طلبه بالأسباب التالية : « اننى أولا كنت المسئول عن انقاذ حياة السيد تركى ، واننى خلال سنوات عديدة كنت آدافع عن مطالب السيد تركى بقوة رغم أن السلطات العليا لم تكن تقيم آى وزن للسيد تركى وانمـــا على العكس من ذلك فقد هددت بقصــف مراكزه وقواته وكانت تعتبره العدو الأول ،

---

(١) الخطابات اسرية المتفرقة مجلد ١٧ خطاب من بيلى الى السكرتير السياسى لحكومة بومباى ١٨٧١/٣/٣١ (رقم ٢٥٢ الادارة السيـاسية) ومرفق معه تقـــارير ويى . اماس . اى . مكلاند فقد ذكر فى بحث له بعنوان شئون مسقط فى ١٨٦٩ — ومارس ١٨٧٢ (ص ٣٥) لم يصدر تعليل لوفاة ويى ويذكر كوبلاند فى كتابه « استعمار افريقيا الشرقية » ص ٦١ استنادا على خطاب من كيرك بأن المعتمد السياسى قرر الانتحار بعد ابلاغه بقرار نقله الى زنجبار غير أن هذا التفسير غير وارد .

وبسبب المصاعب التى وقفت فى طريق السيد تركى فقد كنت أول من نادى بالموافقة على لجوئه الى الهند وحصوله على معاش ، كما عارضت استيلاء السيد عزان على الحكم بالقوة مجازفا فى كل ذلك بحياتى ومنصبى » (١) كما بعث بيلى برسالة خاصة الى ماير اعترف فيهما بأن الامام السيد عزان عاش بطلا ومات بطلا فى ساحة الوغى ولكنه أعرب عن ارتياحه من النتائج التى انتهى أليها الصراع فى عمان وعن اغتباطه بسقوط حكم السيد عزان ، نظرا حسب قوله لأن غيابه عن المسرح سوف يزيل كل العقبات من طريق تسوية الأمور فى عمان وأن السيد تركى لم يكن سينجح لو بقى السيد عزان على قيد الحياة نظرا للتأييد الدينى الذى يتمتع به ونفوذه كأمام ، ومركزه كقائد عسكرى قدير ٠

على الرغم من كل تلك الاعتبارات ظل بيلى لفترة طويلة من الوقت يتبنى موقف السيد عزان ، ولكن دون آن يدفعه ذلك الموقف الى استخدام سلطاته للاعتراف بحكمه ، وبالتالي فلا مفر من الاعتقاد بأن هذا التناقض فى موقف بيلى ينطلق من مواقفه المتذبذبة ومن كراهتيه الشديدة لكل من اتكنسون وديسبراو ولآرائهما ، وعلى امتداد حكم السيد عزان تقريبا أظهر بيلى قدرا كبيرا من قصر النظر والحكم فى تقييمه لمركز الامام عزان في عمان ، فكان يدعو الى الاعتراف به عندما كانت تضعف سلطته وينادى بمعارضته حين كان يقوى مركزه ٠ ولم يدرك بيلى قط معنى الصراع الدائم فى عمان الا فى المرحلة الأخيرة من حكم السيد عزان ، ولكن الفضل فى ذلك يعود الى الشيخ ناصر بن رشد مستشار

---

(١) الخطابات السرية المتفرقة مجلد ١٧ خطاب من بيلى الى السكرتير السياسي لحكومة بومباى ١٨٧١/٢/٣ (رقم ١٤١ — الإدارة السياسية) ٠

الامام عزان فهو الذى شرح لبيلى حقيقة الأهداف التى تقوم عليها سياسة السيد عزان ، ففى التقرير الذى بعث به بيـــلى بعد اجتماعه بالشيخ راشد في شهر سبتمبر عام ١٨٧٠ ذكر : « لقد استفسرت من مستشار الامام عن السبب في الاستقلال الذى يتمتع به رجال القبائل فى مناطق الحدود أثناء حكم السلاطين لعمان ولا يتدخلون فى شئونهم ، بينما تنتهج حكومة عزان ســـياسة تختلف عن هذا الخـط ؟ ولقد رد المستشار بأن السلاطين كانت تنقصهم القوة الكافية لاخضاع القبائل ، أما سياسة السيد عزان فقد كانت منذ البداية تقوم على اخضاع كافة قبائل عمـان لسلطته المركزية وأن هذه الحكومة مصممة على المضى فى هذه السياسة لأنهـا تدرك بأن السلام لن يسود عمان وانها لن تنعم بحكم قوى مستقر اذا ظلت هذه القبائل تعتبر نفسها قوة مستقلة ، وقال بأن الحماس الذى تنظر به هذه الحكومة الى النظام المركزى بدلا من النظام الاقطاعى المفكك أمر يدعو الى الاعجاب ، وبالتالى فلا يمكن بأى حال من الأحوال تفسير تمسك حكومة عزان بذلك الخط على أنه من منطلق الاحســـاس بالقوة أو بحكم امتزاج النظرية السياسية بالشعور الدينى (١) .

هذا كل ما استطاع بيلى أن يستخلصه من طبيعة حكم السيد عزان وقد فاته ادراك حقيقة واحدة وهى محاولات العمانيين الدائبة لبعث نظام الأمامة والعودة اليها ، ولو كان برسى بادجر لايزال فى الخدمة وكان لايزال

---

(١) المداولات الخارجية لحكومة الهند (سياسى) حلقة ٤٣٨ مجلد ١١ ديسمبر ١٨٧٠ رقم ٧٠٦ خطاب من بيلى الى السكرتير السياسى لحكومة بومباى ١٨٧٠/٩/١١ (رقم ٣٦٠ الادارة السياسية) انظر أيضا تقريره المؤرخ ١٨٧٠/٩/٣ (رقم ٣٤٦ الادارة السياسية) فى نفس المجموعة .

فى بومباى ليقوم بمتابعة سير الأحداث فى عمان منذ ١٨٦٨ حتى ١٨٧١ لربما جاءت النتائج فى صورة أخرى ، نظرا لأن بادجر لم يكن من خبراء فهم التعقيدات السياسية العمانية فحسب وانما كان أحد المعجبين بشخصية السيد عزان . وفى أعقاب وفاة السيد عزان واعتلاء السيد تركى للعرش سجل بادجر رأيه فى تلك الأحداث ، وذكر :

« انه من حق السيد عزان مثله مثل غيره من المتنافسين على الحكم فى عمان أن يتولى مقاليد السلطة فيها . فقد أظهر السيد عزان من الشجاعة والجرأة والحنكة السياسية — وهى صفات لابد من توفرها لحفظ النظام بين القبائل المتناحرة — ما يفوق غيره من الزعماء ، وعلى الرغم من الصراع الذى كان محتوما بين الأمير عبد الله وأخيه الأمير سعود على الحكم فى نجد ، فقد ساهم نجاح السيد عزان ضد الوهابيين فى كسب وثقة وتأييد المواطنين الذين ظلوا لعدة أعوام يواجهون صلف الوهابيين والخوف الدائم من عدوانهم . ومن ناحية أخرى خيب السيد عزان آمال بعض الذين كانوا يراقبون الصراع منذ بدايته ، ففى مستهل الحركة كان السيد عزان على ما يبدو يعمل بوحى من العناصر الدينية المتعصبة فى عمان الا أنه بعد أن مر باختبارات استهدفت قوته ومركزه وتأكد له أنه فى استطاعته الاستغناء عن تلك العناصر بدأ ينتهج سياسة أكثر تسامحا وأدخل جملة من التعديلات على الادارة الداخلية للبلاد ، كما أبدى رغبة حقيقية فى عقد علاقات ودية مع الدول الأجنبية وبصفة خاصة مع الحكومة البريطانية » .

وانه لمن المضحك المبكى أن بريطانيا التى كانت قبل ذلك تعارض أى تدخل سياسى فى الشئون العمانية ولرغبتها فى الحد من التزاماتها السياسية تجاه السلطنة قد عاملت بفتور شديد زعيما كالسيد عزان

الذى لا يعتمد الى حد كبير على الحكومة البريطانية كغيره من حكام آل بوسعيد السابقين وذلك منذ حكم الامام احمد بن سعيد مؤسس حكم هذه الأسرة .

استقبلت الأوساط المسئولة في بومباى سقوط السيد عزان بكثير من الارتياح فقد أشاد فيتز جيرالد حاكم بومباى على بيلى تقديرا للدور الذى قام به فى تلك المرحلة ، ووافق على مقترحاته بالاعتراف بالسيد تركى فورا . غير أن أحد أعضاء مجلس الحاكم وهو اتشه بيه جورج تكر كان له رأى آخر فى الاجراءات التى اتخذها بيلى ووصف المقيم بأنه كان غير سياسى وغير حكيم وأنه ينبغى توجيه اللوم اليه بدلا من الاشادة به ، وابدى تكر استياءه الشديد من تدخل بيلى فى عملية استسلام الشيخ الخليلى الذى اخذ على حد اعتقاده ينتهج سياسة ودية أكثر تجاه الحكومة البريطانية قبيل وفاته . أما ماير فقد كان أشد قسوة فى التنديد بتصرفات بيلى فى مسقط كما أعرب عن انتقاده من تصرف فيتز جيرالد لاصدار التعليمات الى ويى يوم ٩ يناير بمنع السيد عزان من نقل التعزيرات بالبحر داخل المياه الاقليمية للسلطنة قبل أن تصله موافقة حكومة الهند على ذلك الاجراء ، وقال فى معرض رأيه :

« اننى غير مسئول بتاتا عن عدم الأخذ بالسياسة التى وضعتها الحكومة بالنسبة الى مسقط والتى صادق عليها وزير الدولة اذا كانت حكومة بومباى تصدر تعليمات تناقض تلك السياسة دون موافقتنا أو علمنا بها نظرا لأن تعليمات فيتز جيرالد الى ويى تسير فى خط معارض لتعليمات حكومة الهند بتاريخ ٤ أغسطس ١٨٦٩ فى موضوع سوء التفاهم الذى وقع بين السيد عزان وديسبراو فى شهر مايو من نفس العام حول الاشتباكات البحرية المتنازعة فى عمان والتى لا تشمل عمليات نقل الجنود

والذخيرة عن طريق البحر من جانب حكام مسقط طالما آن تلك العملية تتم ضمن المياه الاقليمية لمسقط عبر الخط الممتد من صحار فى الشمال حتى رأس الحد فى الجنوب ، وعند علم ماير بانهيار حكم السيد عزان فى عمان عاد فوافق على رأى وزير خارجيته اتيشيسون الذى قال بأن حادث السفينة كوان تونج ان هو الا مظهر من مظاهر السياسة الخطيرة والخاطئة التى كنا ننتهجها فى خليج عمان ، وهى سياسة لم تكن تقوم على أسس شرعية أو قانونية أو معاهدات تربطنا بمسقط ، وانما كانت سياسة تنبع من منطق القوة فحسب ، كذلك أشار اتيشيسون حول هذا الموضوع الى أن الحجة التى تقوم على مبدأ الحماية التى تفرضها بريطانيا على الخليج مبدأ لا يسرى على خليج عمان وبأن الحروب المحلية فى خليج عمان لا تهم الحكومة البريطانية فى شىء ولا تؤثر على مصالحنا التجارية وذلك كأى عمليات حربية تقع فى المحيط الهادى ، وان آية حرب تنشب على سواحل عمان وتضطرنا الى الانسحاب من مسقط تشكل خطرا أكبر علينا ، ورغم ذلك فاننا لا ينبغى أن نتدخل فى حرب كهذه ، وبالتالى فان الاجراءات التى أقدم عليها المقيم السياسى البريطانى فى الخليج تنفيذا للتعليمات التى صدرت اليه من حكومة بومباى انما هى أقطع دليل على السياسة الخاطئة والخطيرة التى تسير عليها فى عمان ، واننا كلما أسرعنا فى الانسحاب من مثل هذه العمليات كان الأمر أفضل .

والسؤال هو : هل كان الانسحاب من مسقط اجراء ممكنا ؟ ان اثنين من أعضاء المجلس الحاكم وهما بيه اتشه اليس ، والسير ويتشارد تسمبل كانا يعتقدان بعكس ذلك ، فلقد أشار اليس : « فى تصورى انه لا يمكننا التراجع عن تأكيد سيادتنا فى خليج عمان بنفس الصورة التى نتراجع بها عن سيادتنا فى الخليج ككل ، وآن مصالح الهند مرتبطة بعمان بنفس

الدرجة التى ترتبط بها مع الخليج ، ومن المستحيل علينا آن نرسم خطا فاصـلا بين مصالحنا فى الخليج ومصالحنا فى عمـان بالنسبة للأمن والاستمرار فى هذه المناطق ٠ ومع قيام حكم قوى فى مسـقط تسقط ضرورة التدخل البريطانى خارج المياه الاقليمية ، غير أنه كما يرى اليس لا ينبغى لحكومة الهند آن تدلى بتصريحات مسبقة بعدم اعتزامها التدخل ٠ « ٠٠ انه لا ينبغى لنا بان نصرح بأنه فى حالة الضرورة اننا لن نتدخل لوضع حد للغارات البحرية وأعمال القرصنة بحكم انها ضروب من الحروب فى الوقت الذى تبرر لنـا الظروف التدخل فى الخليج ، ويرى اليس بأن المسئولية فيما يتعلق بالمشكلات الأخيرة فى مسقط تقع على حكومة الهند بسبب ترددها فى الاعتراف بالسيد عزان آو انتهاجها سياسة منافقة تجاه حكمه ولو اننا كنا متأكدين من بقاء السيد عزان فى الحكم فليس هناك شك فى حق السيد عزان فى نقل تعزيزاته الى مطرح عن طريق البحر وفقـا للنظام المعمول به ٠ وعلى آية حال فان هناك مسئولية أكبر كما كان يعتقد السيد عزان تقع على عاتق حكومة لندن التى لبثت تناور حول موضـوع معونة زنجبار ٠

وبالنسبة للموضوع الأخير فقد كان ماير واليس متفقين وكانت مذكرتا الحاكم العام بتاريخ ٢/٢٢ و ٢٧ مايو ١٨٧٠ اللتين ضمنهما آسـبابه للاعتراض على وقف المعونة قد رد عليها وزير الخارجية فى رسالته المؤرخة فى شهر يونيو التى اشار فيها الى قرار كلارندون باعفاء سلطان زنجبـار من التزاماته من دفع المعونة نظير قيام سلطان زنجبار باصدار حظر لتجارة الرقيق وكان رد ماير على تلك الآراء فوريا وصريحا « ٠٠ باعفاء سلطان زنجبار من التزاماته اسقط نظرا لأن مصلحة حكومة الهند فى زنجبـار تبدو منتهية ٠ » هذا ما جاء فى رسالته الى ارجيل فى آول اغسطس عام

١٨٧٠ ٠ ان خزينة الهند غير مسئولة عن دفع آية مبالغ لمسقط فى مقابل حظر نشاط تجار الرقيق أو للانفاق على وكالة زنجبار ولهذا فقد طالب باحالة موضوع نفقات الوكالة والاشراف عليها الى وزارة الخارجية البريطانية ثم على ضوء التغيير الذى تم فى مسقط فقد حاول ماير أن يستغل فى مسقط لحمل حكومة الهند على آن تنفض يدها من شئون مسقط قدر الامكان ، واذا كانت حكومة صاحبة الجلالة ترى أن مكافحة تجارة الرقيق هى احد الواجبات الملقاة على عاتقها من ناحية بالاضافة الى مشكلة زنجبار من ناحية آخرى فقد ذكر الحاكم لأعضاء مجلسه ٠ اننى على يقين من أن جميع الاتصالات التى يجريها فى هذا الموضوع ينبغى آن تجرى مع حكومة مسقط واننى أعارض آن تتولى حكومة الهند أعمال رجل البوليس فى مياه المحيط من كراتشى حتى مدغشقر وهو الوضع الذى اقحمنا أنفسنا فيه واذا ما تمكن السيد تركى من تثبيت آقدامه فى مسقط وكان لابد من ابلاغ سلطان زنجبار بالتوقف عن دفع المعونة الى الدولة الأم فما هى النتائج التى تترتب على ذلك اذا ما قرر السيد تركى ممارسة حقه فى انتزاع عرشه فى زنجبار آو الحصول على المعونة وحاول أن يبلغ الى هذا الحق بقوة السلاح ، وقد أجاب ماير على السؤال بقوله بأن هذا الموضوع من اختصاص صاحبة الجلالة وانها اذا رآت أن تمارس هذه المسئولية فهل من حقها أن تتدخل آو تمنع السيد تركى عن طريق القوة من ممارسة حقوقه عن طريق الحرب التى يعتقد بانها طريقة مشروعة بالنسبة اليه وبأن حكومة الهند ليس من حقها التدخل فى هذا الموضوع ٠

فى ٣ أبريل ١٨٧٠ طرح ماير الموضوع على وزير الدولة لشئون الهند بصورة جدية :

« اعتقد آن السياسة البريطانية العامة فى مسقط بصورة خاصة

والوضع البريطانى فى خليج عمان بصورة عامة تحتاج لدراسة متأنية ، وقد اوضحنا فى المذكرة المؤرخة ١٨٧٠/٥/٢٧ أن التزاماتنا العسكرية بالمعنى الواسع للكلمة لا تتعدى نطاق الخليج وسواء اعتمدت هذه السياسة على الاتفاقيات التى تربطنا بزعماء الساحل العربى للخليج أو قامت على أساس التدابير الرامية الى حفظ الأمن وحماية رعايانا ومصالحنا التجارية فانها سياسة التزمنا بها طوال الأعوام الخمسين الماضية وقد كان لهذه السياسة نتائج ايجابية بالنسبة للحفاظ على الأمن فى البحار . وعلى هذه السياسة لا يمكن أن نحيد أو نتراجع . أما فيما يختص بخليج عمان فان الأمر يختلف نظرا لأن اهتمامنا بتأكيد سيطرتنا على هذه المنطقة يعود الى فترة قريبة من التاريخ ، ولم يحدث أن حاولت حكومة الهند منع الاشتباكات الحربية فى عمان قبل أواخر عام ١٨٦٨ ، وقد نبعت علاقة الحكومة البريطانية بهذا الجزء من المنطقة من اهتمامها فى السياسات الداخلية للمنطقة والتغيرات التى كانت تطرأ على أوضاع الأسرة الحاكمة فى مسقط ، وهو امر لم يعد قائما الآن . وعلى الرغم من أن السياسة التى اتبعناها هناك لم تكن منسجمة مع موقف السيد عزان ، وعلى الرغم من أن التعليمات التى صدرت فى البداية لحماية المنطقة من الحروب والاشتباكات البحرية والتى حدثت نتيجة لأخطاء جغرافية ، سرعان ما تبين انها سياسة لم تكن تقوم على اسس عملية أو تستوجب تعديلها بمقتضى تعليمات ١٨٦٩/٨/٤ . أضف الى ذلك أنه طالما بقى السيد عزان حاكما فى عمان كلما اضطررنا الى التمسك بتلك السياسة . أما الآن فاننا نسهم على الافادة من الأحداث الأخيرة فى مسقط دون ان يرغمنا ذلك الى اجراء تغييرات ملحوظة فى سياستنا بالتراجع تدريجيا عن ممارسة اى نفوذ الا بكثير من الحيطة والحذر ، لأن الأمر قد يؤدى الى عواقب وخيمة وبالتالى فسوف نضطر الى العودة تدريجيا الى سياسة العلاقات الطبيعية التى تربطنا بحكومة

مسقط والتى كانت متبعة قبل أن نتخذ القرارات إلخاصة بحظر الاشتباكات البحرية فى خليج عمان » ٠

أبلغ ماير أرجيل بأنه قد أصبح مستعدا للاعتراف بالسيد تركى اذا نجح السيد تركى فى توطيد حكمه فى عمان واقترح على أرجيل بأن يقوم بابلاغ السيد تركى بأنه اذا أراد الاستيلاء على الممتلكات الخارجية لمسقط فيمكنه ذلك وانه لم تعد هناك حاجة ملحة للابقاء على الحظر المفروض على العمليات العسكرية خارج أطار الخليج ، وكان ماير لا يقصد جواذر فحسب وانما زنجبار أيضا ، وقد اتسم هـــذا الموقف بوضوح أكثر فى العبارات الختامية بمذكرته والتى جاء فيها بأننا بهذه الخطوة سوف نعفى أنفســنا تدريجيا من المسئولية التى اضطلعنا بها للمحافظة على الأمن فى المنطقة الممتدة من كراتشى حتى الحدود الشمالية لخليج موزمبيق وهو ما سبق أن وجهنا النظر اليه فى شهر مايو ١٨٧٠ ٠ فينبغى النظر الى ذلك الاجراء بأنه خطوة حتمية فيما اذا قررت حكومة صاحبة الجلالة وقف دفع المعونة السنوية الى مسقط فى المستقبل ٠

ان الجانب الأكبر من استياء ماير من أرجيل يعود الى انصياع الأخير لمواقف كلارندون فى الكثير من المســائل التى تمس سياسة الهند والى تلكؤاته فى اتخاذ القرارات فى المسائل السياسية الخطيرة التى كانت تعرض عليه ، فقد انقضى عام بكامله منذ أن طلب الى أرجيل بحث الموافقة على الاقتراح الخاص بالاعتراف بالسيد عزان بن قيس أو برفضه ، وفى القيام بمحاولة جديدة لتجديد ايجار عقد بندر عباس لصالح حكومة مسقط ، وعلى الرغم من أهمية تلك الموضوعات فان أرجيل لم يبعث برده حتى ذلك

الوقت فبالنسبة للموضوع الأول أصبح هذا الموضوع بعد ذلك أكاديميا بينما الموضوع الثانى كان لا يزال موضوعا حيا ، وكان الرد الوحيد الذى وصل ماير من آرجيل بشأن الخطوط السياسية العريضة المزمع اتخاذها ابتداء من منتصف عام ١٨٧٠ هو المذكرة المؤرخة ابريل ١٨٧١ والتى رد فيها على طلبه بشأن اعفائه من الاشراف على الوكالة السياسية البريطانية فى زنجبار . وعلى الرغم من أن ارجيل كان يدعو الى الامتناع عن استخدام موارد الهند فى عمليات مكافحة الرقيق الا انه اعترض على آن للهند مصالح فى زنجبار تبرر الانفاق على الوكالة البريطانية فيها ، وفى عام ١٨٦٨ على وجه التقريب ذكر أرجيل للحاكم العام بأن سلفه قد وضع بديهية تقول بأن علاقة زنجبار بالهند وبالخليج تحتم أن يتم تعيين الممثلين السياسيين البريطانيين فى تلك المناطق والاشراف عليهم من جانب حكومة الهند . وكان ارجيل يؤيد اعتراضات ماير فى عدم تحميل خزينة حكومة الهند نفقات الوكالة البريطانية فى زنجبار ، لاسيما وآن مكافحة تجارة الرقيق التى كانت المهمة الأساسية للوكالة فى ذلك الوقت من أهداف السياسة البريطانية وبنفس الاهمية لهدفها فى حماية التجار الهنود ، وانه قد وافق على توصيات اللجنة الداخلية فيما يختص بتجارة الرقيق فى أوائل عام ١٨٧٠ على مساهمة حكومة الامبراطورية فى نفقات الوكالة ، واستطرد ارجيل يقول : « ان الاقتراح الخاص بنفقات الوكالة قد رفض عند عرضه على الادارة المالية لحكومة الهند فى مارس ١٨٧١ وبالتالى لم تكن حكومة الهند تستطيع أن تستمر فى دفع تلك النفقات » .

عند عودة آرجيل الى بحث موضوع مسقط وزنجبار اقترح على المسئولين أن ينتهزوا فرصة وجود حكمين جديدين فى مسقط وزنجبار لتنفيذ الاقتراح الذى سبق آن عرضه فرير بايفاد مبعوث الى كل من

الحاكمين للتأكد من رغباتهما بشأن المعونة والتوفيق بين موقفيهما وحثهما على تنظيم العلاقات بينهما بشكل لا يضطر الحكومة البريطانية لأى نوع من التدخل ، كما أشار أرجيل بأن هناك فرصة أيضا فى حالة التوصل الى تسوية مقبولة ، ان يتناقص حجم المكاتبات التى كانت تتبادلها الجهات الرسمية حول الموضوع خلال فترة السنوات الثلاث الماضية . واذا ألقينا نظرة على خلفية قرار كاننج فى الأحداث المتوالية على مسقط فان أفضل سياسة تتبع هى على حد قول أرجيل سياسة عدم الارتباط من أى نوع وأن نكون على استعداد دائما للاعتراف بأى حكم يؤيده الشعب بشرط الا يؤثر ذلك الحكم على آية اتفاقيات معقودة أو الى تورط قد ينشأ نتيجة لتعهدات أو وعود سابقة حقيقية كانت أو شكلية . ومما يؤسف له أن نذكر ان ارجيل نفسه لم يطبق هذا المبدأ تجاه السيد عزان فى حياته وربط موضوع الاعتراف بالسيد عزان باقتراح كلارندون بوقف معونة زنجبار كورقة للضغط على حاكمى مسقط وزنجبار لوقف تجارة الرقيق .

كان ماير يريد أن يمضى بحذر فى موضوع الاعتراف بحكم السيد تركى وبالرغم من ذلك فقد أرغمته الأحداث فى عمان وغيرها فى عام ١٨٧١ على الاعتراف وجاء فى تقرير الكابتن رووس الذى كان معتمدا سياسيا بريطانيا فى جواذر ونقل الى مسقط ليحل محل ويى بعد أسبوعين من وصوله الى هناك ذكر بأن البلاد على شفا الانهيار فقد كان السيد ابراهيم ابن قيس أخو السيد عزان يحتل صحار والمنطقة الشمالية للباطنة وكان يستعد للصدام مع السيد تركى بينما كانت قبائل الهناوية والغافرية تستعد للدخول فى معركة بينهم ، ومن جانب آخر كانت قوة من الوهابيين تحتل القلعة الرئيسية فى واحة البريمى وكان يقودها محجوب بن جوهر السكرتير السرى للأمير فيصل ، ثم انتقل للعمل فى حاشية الأمير سعود الذى

كان قد اطاح بأخيه عبد الله وبويع للحكم وعند وصول محبوب بن جـوهر الى البريمى رحب به الشيخ زايد بن خليفة حاكم أبو ظبى الذى كانت تربطه علاقة صداقة بالأمير سعود ترجع الى عام ١٨٧٠ عندما زار الأمير المنطقة الشمالية من عمان ، وقد أخذ كل من زايد ومحبوب يحاول اقناع النعيم المتصارعة بتسليم قلعة قصر الخندق الى نائب الأمير ، وعلى كل حال فلم يكن السيد تركى فى ذلك الوقت يتعرض لخطر مباشر من الوهابيين ، وانما كان الخطر من أفـراد أسرة آل بوسعيد الذين اعتقدوا بأن امتنـاع حكومة الهند بالاعتراف بالسيد عزان على انه تشجيع ضمنى لهم فى القيام بمحاولة للاستيلاء على السلطة • ولهذا فقد أبرق رووس الى حكومة بومباى فى الأسبوع الأخير من شهر مايو يطالبهم بسرعة الاعتراف بالسيد تركى حماية للبلاد من الفوضى والخراب ، وقد وافق فيتز جيرالد على الاقتراح فورا ، واحاله الى الحاكم العـام للهند الذى عرضه بدوره على حكومة بومباى مطالبا بالموافقة عليه • وقد أبرق ارجيل الذى كان أجل الاعتراف بالسيد عزان الى أجل غير مسمى بالموافقة على الاقتراح وفى ١٦ يونيو تم الايعاز الى رووس بابلاغ السيد تركى عند أول فرصة سانحة باعتراف الحكومة البريطانية به كسلطان على مسـقط وباحتفاظها بنفس علاقات الصداقة التى كانت تربطها بوالده المرحوم سابقا •

...

فى أواخر يونيو ويوليو كان السيد تركى فى الباطنة يحاول الاستيلاء على صحار من السيد ابراهيم بن قيس الا أنه فشل فى محاولته بالرغم من المساعدة التى قدمتها اليه بعض القبائل وحاكم دبى مما اضطره الى صرف النظر عن الخطة وترك منطقة صحار والباطنة جنوبا حتى الخابورة للسيد ابراهيم • عاد السيد تركى يوم ٦ أغسطس الى مسـقط فأبلغه رووس

بالاعتراف ، غير انه لم يتباحث معه بشأن وضـع ممتلكات مسقط على ساحل مكران ، كما لم يتطرق الحديث الى موضوع ايجار بندر عباس أو معونة زنجبار مفضلا الانتظار ريثما تتخذ حكومة لندن قرارها النهـائى بشأن المعونة وتجارة الرقيق المرتبطة بهـا ، وحتى منتصف ١٧٨٠ كان الاحتمال ضئيلا فى اتخـاذ قرار مبكر حول تلك الموضوعات ، ليس لأن الخـلافات بين حكومة الهند وحكومة لندن لم تحل فحسب بل لأن نفس التطورات التى عجلت بالاعتراف بالسيد تركى قد حولت اهتمام الحكومة البريطانية عن المسرح العمانى الى الخليج الأعلى حيث قام الأتراك بالاستيلاء على اقليم الاحساء فى مستهل صيف عام ١٨٧١ ٠

الفصل الخامس عشر

الحملة التركية الى الاحسـاء

١٨٧١ — ١٨٧٣

لم ينقطع الصراع على الحكم فى نجد بين الامير عبد الله بن فيصل واخيه الأمير سعود منذ تولى الأمير عبد الله السلطة ، ولكن هـذا الصراع بلغ الذروة فى شتاء عام ١٨٧٠ ، وكان أكثر من صراع بين شخصين ، كان صراعا بين عقليتين ، سكان الحضر وأهل البادية ، بين المتطرفين الوهابيين وبين المعتدلين الذين يرفضون تعاليمها ، وكان كل من الأخوين يمثـل احدى الفئتين . وحتى قبل وفاة والد الأميرين كان العداء القائم بينهما ينذر بشطر الدولة الوهابية فى النهاية .

ففى عام ١٨٦٢ كتب بالجريف بعد اقامته فى الرياض عن هـذا الصراع يقول :

« بينما كان عبد الله مثل والده الأمير فيصل قصير القامة قـوى البنية كبير الرأس ضخم الرقبة عريض الجثة فان سعود طويل القامة رشيق وسيم تبدو عليه ملامح بارزة من عفوية رجل البادية . كما أنه منفتح كريم يهوى المظاهر والفروسية وكان محبوبا من العناصر المتحررة ، أما عبد الله فكان يعتبر عميد الفريق المتزمت الذين كانوا يستمدون منه التـأييد ويتطلعون الى قيادته .. هذان الاخوان المتقاربان فى العمر خصـمان لدودان لأحدها الآخر ، حتى انها دائما يتحدثان بصوت عال . وقد نجح الأمير سعود فى سلوكه المتحرر وحسن معاشرته للناس أن يكسب قلوب رعاياه وكافة الذين يرفضون التعصب والجمود فى نجد . ومن هنا كان

الاعتقاد يسود بأن وفاة الأمير فيصل قد تغرق البلاد فى حرب دموية يقودها هذان الأخوان » .

ففى عام ١٨٧٠ خسر الأمير عبد الله جانبا كبيرا من التأييد وذلك بسبب حدة مزاجه وسوء ادارته فى الحكم بينما أخوه سعود الذى أمضى بعض الوقت فى أطراف نجد يعيش كالطريد وينتقل من مكان الى آخر ، قد أصبح يتمتع بتأييد قطاع كبير من البدو يمكنه من تحدى أخيه . وقد قام بالفعل بمحاولة للاطاحة بأخيه فى الاحساء حيث تتركز غالبية مؤيديه وحيث توجد قبيلة بنى خالد التى تنتمى اليها والدته . وفى أواخر عام ١٨٧٠ تمكن الأمير سعود من الاستيلاء على القطيف ، ثم بعد وقت قصير استولى على واحة الاحساء وأعقب هذه الأحداث نشوب مناوشات بينه وبين قوات الأمير عبد الله فى نجد انتهت أخيرا الى سقوط الرياض فى يد الأمير سعود الذى بادرت القبائل الى مبايعته . أما عبد الله فقد فر الى الشمال فى منطقة « طيب الاسم » على الجانب الشرقى من جبل شمر ، وهناك استغاث بالرشيدى أمير الهيل ، غير أن هذا الأمير بالرغم من تزكية شريف مكة للأمير عبد الله رفض تقديم أية مساعدة اليه ، بينما اتخذ موقفا مضادا فأعلن ولاءه للأمير سعود ، ثم أخذت قبائل عنزة وشمر وقحطان وغيرها تتخلى عن الأمير عبد الله الذى استولى عليه اليأس فاستنجد بوالى بغداد مدحت باشا وطلب أن يمده بالمساعدة للوقوف فى وجه أخيه واستعادة الرياض (١) .

---

(١) مكاتبات الوطن (سرى) مجلد ٦٧ من اللفتنانت س . هربرت (القنصل البريطانى العام فى بغداد) الى السير هنرى اليوت (سفير صاحبة الجلالة البريطانية فى القسطنطينية ١٨٧١/٣/٢٤ وقد احيل الى مكتب شئون الهند بتاريخ ١٨٧١/٥/٩ .

كانت هذه الأحداث من الاهمية بحيث لم يكن فى وسع مدحت باشا والحكومة العثمانية أن يتجاهلاها ، ففى عام ١٨٧٠ كانت هناك رغبة قوية عند الحكومة التركية فى توسيع رقعة الامبراطورية فى آسيا الوسطى وربما يعود ذلك الى قضية التنظيمات الجديدة أو الى النذر التى كانت توصى بأفول نجم الامبراطورية العثمانية فى أوروبا ، فقد كان الغاء روسيا البنود الخاصة بالبحر الأسود فى معاهدة باريس فى ١٨٧٠/١٠/٣١ وتأييد بروسيا لتلك الاجراءات كانت نذيرا بنهاية الحكم التركى للبلقان ، ولهذا قرر العثمانيون على ما يبدو أن يحدوا من خسائرهم وتعويضها عن طريق الاهتمام باقاليمها الآسيوية . وربما كان فتح قناة السويس فى ١٨٦٩ عاملا حاسما فى ذلك القرار ، فقد كان فتح القناة منفذا سهلا وقريبا لشبه الجزيرة العربية بحيث تستطيع الحكومة التركية نقل قواتها العسكرية كمحاولة للتأثير على الوضع فى الجناحين الشرقى والغربى من شبه الجزيرة ، كما أن اخضاع اليمن من جانب الاتراك قد اتخذ قرار بشأنه بالفعل فى الأشهر الأخيرة من عام ١٨٧٠ ، وفى نهاية شهر ديسمبر ذكر الخديوى اسماعيل للقنصل البريطانى العام فى القاهرة بأن الباب العالى قد اتخذ قراره بتأكيد سلطته المباشرة على أواسط وشرقى الجزيرة العربية وبأنه يقوم باعداد حملة عسكرية فى بغداد لتنفيذ هذا الامر .

وبناء على اقتراح آرجيل طلب وزير الخارجية البريطانية من السفير البريطانى فى القسطنطينية السير هنرى اليوت أن يتأكد مما ذكره الخديوى للقنصل البريطانى العام كما آوعزت حكومة الهند الى الكولونيل س . هربرت بأن يتحرى عن صحة هذا الأمر ، وقد أجاب كلا المسئولين بأن الخبر لا أساس له من الصحة ، فقد ذكر جرانفيل فى يناير ١٨٧١ لوزير الخارجية : « اننى استطيع آن أؤكد لكم كل التأكيد بأنه لم تجر

آية استعدادات فى بغداد أو فى منطقة الخليج للقيام بالاجراء الذى أشار اليه الخديوى » (١) ، وقد رد هربرت بنفس المعنى على الرغم من انه ذكر بأن هناك اشاعة عن احتمال قيام أربع سفن تركية الى الخليج فى وقت قريب . ففى فبراير ١٨٧١ واجه اليوت السلطات التركية بموضـــوع تلك الاشاعة وكان ردها أنه ليست هناك اية نية لاحتـــلال أى موقع فى الخليج ، بالرغم من أنه فى أعقاب الحملة التركية قررت تلك الحكومة أن ترابط سفينتان تركيتان فى المنقطة الواقعة بين البحر الأحمر والخليج (٢)، وبعد شهر من ذلك التاريخ اضطر كل من اليوت وهربرت الى تغيير رأيهما، ففى ٢٢ مارس وصل الى بغداد مبعوث من الأمير عبد الله بن فيصل يحمل رد أمير نجد السابق على عرض مدحت باشا بتزويده بالعتاد والجنود ، وقد علم هربرت بهذا الأمر لأول مرة ، وباستسفاره من مدحت باشا عما كان يجرى رد عليه الوالى بأن مهمته هى تنفيذ ما كان يتلقاه من آوامر من حكومته فى القسطنطينية ، وأوضح للقنصل البريطانى العــام بأن الأمير عبد الله قد عين قائم مقام الباب العالى فى نجد ، وأن خلع أخيه له حدث لا يمكن السكوت عليه ، وبالتالى فان الباب العالى لا يستطيع أن يرفض

---

(١) مكاتبات حكومة الوطن (سرى) مجلد ٦٧ من اليوت الى جرانفيل ١٨٧١/١/٢٠ وقد احيل الى مكتب شئون الهند بتاريخ ١٨٧١/٢/٤ .

(٢) نفس المصدر من اليوت الى جرانفيل ١٨٧١/٢/٢٢ (رقم ٩٨) وقد احيل الى مكتب شئون الهند بتاريخ ١٨٧١/٣/٩ راجع أيضا المرفقات والخطابات السرية من الهند مجلد ٨ مرفق الخطاب الخارجى (سرى) رقم ٢٦ المؤرخ ١٨٧١/٥/٢٣ من هربرت الى وزير خارجية حكومة الهند ١٨٧١/٢/٢٤ (رقم ٩) .

طلبه للمساعدة . كان مدحت باشا يعلم بمــا كان يجرى فى نجد ولهذا سعى الى الضغط على الباب العالى بتأييد الأمير عبد الله ، وقد أدرك الباب العالى حاجة الأمير عبد الله الى المساعدة فأوعز الى واليه فى بغداد بتقديم المساعدة اليه لاسترجاع ملكه ، وذكر مدحت باشا لهربرت بأنه ينــوى ارسال ثلاث أو أربع فرق من القوات النظامية وبعض آطقم المدفعية بالاضافة الى ثلاث فصائل من قبائل شمر وعنزة والمنتفك ، وأنه سوف يتم نقــل هذه القوات بطريق البحر من البصرة فى فرقاطة واثنتين أو ثلاث بواخر .

الا أن هربرت شك فى تلك الاقوال خصوصا وأن الباب العــالى اعترف بالأمير عبد الله واليا على نجد خلفا لأبيه الأمير فيصل ، غير أنه من الخطأ كما قال هربرت فى خطابه لاليوت اعتبار الأمير عبد الله قائم مقام نجد أو مرشح الحكومة العثمانية لأن الامير عبد الله كان حاكما مستقلا فى السابق وعلى آى حال فان تلك البيانات لم تكن صحيحة تماما ، وان كانت تهكنات هربرت للأسباب الحقيقية للحملة كانت اقرب الى الصــحة : « ليس هناك أدنى شك فى أن مدحت باشا وربما الحكومة العثمانية آيضا يسعيان الى السيطرة على البحرين والقطيف وفرض سلطان الباب العالى على كل أواسط وجنوبى شبه الجزيرة وبأن تلك الحملة العسكرية وماترتب عليها من الغيرة المتزايدة من الوجود البريطانى فى الخليج تبدو كلها دوافع حقيقية فى ذلك الاتجاه . وأما آن خزينة بغداد قد أصبحت خاوية فان ذلك لا يهم مدحت باشا فى شيء ، وعندما أوضح هربرت لمدحت باشــا بأن تعبئة تلك القوات وارسالها فى حمــلة بعيدة وفى مناطق وعرة قد يعرض أمر بغداد للخطر ، فان مدحت باشا لم يهتم بذلك ، فقد آكد للقنصل البريطانى العام بأنه سوف يحصل على كل القوات التى تحتاجهــا الحملة من القسطنطينية وسوريا بل ومن الحجاز نفسها ، كما أكد له بأن نجــد

والاحساء سوف تخضعان فى بضعة أشهر لسيطرة الباب العالى (١) ٠

بعد أيام قليلة من اجتماع هربرت بمدحت باشا عاد الثانى فابلغ القنصل البريطانى العام بتأجيل الحملة على نجد وبسؤال هربرت له عما اذا كان السفير البريطانى فى القسطنطينية قد أبلغ رسميا بأمر الحملة وأهدافها أجاب مدحت باشا بأنه لا يعلم عن ذلك (٢) ، والواقع أن اليوت لم يبلغ من جانب السلطات التركية ، وانه لم يكن يعلم شيئا الا من هربرت، ولهذا ، ففى ٣ ابريل اجتمع اليوت برئيس الوزراء لتركيا على باشا وطالبه بتفسير عن تلك الحملة ، وقد كان رد على باشا هو نفس رد مدحت باشا لهربرت ، فقد قال له :

« لقد اضطر الباب العالى الى طلب المساعدة من الأمير عبد الله قائم مقام نجد رغم أنه لا مصلحة لرئيس الوزراء فى شخص عبد الله أو طريقته الدينية وقال بأنه كان يفضل أن تكون العلاقات بين الأخوين تسمح للباب العالى بتأييد الأمير سعود بدلا من تأييد ممثل الوهابيين ، وعلى أية حال فان سلطة الباب العالى فى هـــذا المجال محدودة ولابد من اخضـــاع الاجراءات التى يتخذها لمثل هذه الاعتبارات ٠٠ كما انه ليس هنـــاك نية من جانب الباب العالى للقيام باجراءات بحرية فى الخليج وبالأخص

---

(١) مكاتبات حكومة الوطن (سرى) مجلد ٦٧ من هربرت الى اليوت ١٨٧١/٣/٢٩ (رقم ١١) ٠

(٢) الخطابات والتقارير السرية من الهند مجلد ٨ مرفق للخطـاب الخـــارجى (سرى) المؤرخ ١٨٧١/٥/٢٣ من هربرت الي وزير خارجية حكومة كلكتا ١٨٧١/٤/١ ٠

ضد البحرين نظرا لانه يعلم بأن الحكومة البريطانية لن تسكت وبالتـــالى فان الهدف من الحملة هدف مشروع لأننا لا نتصور أن هناك اتجاها لمنازعة السلطان على حقوقه فى نجد ، وانما عندما تعذر ارسال الحملة عن طريق الصحراء تقرر تجميع بعض وسائل النقل لنقلها الى أقرب مكان من مسرح العمليات (١) ٠

كان القـــلق يزداد فى أوساط الحكومة الهندية من نوايا تركيا فى المنطقة الشرقية من شبه الجزيرة ، وبالتالى فان الهند لم تكن تعلق أهمية على التأكيدات التى كانت تبلغها من الباب العــالى ومن اليــوت ٠ فى ٣١ مارس بعث ماير ببرقية الى آرجيل يقول له فيها بأن عليه أن يكتفى من الحكومة العثمانية اذا أعلنت عن صرف النظر عن الحملة نهائيا كما أوضح ماير بأن آى نوع من العمليات البحرية فى الخليج سوف تستنكره الحكومة البريطانية باعتباره خرقا للأمن البحرى واضرارا بالتجــارة ، وربما يؤدى الى تعقيد الأوضاع أكثر وبأنه من الأفضل لأليوت آن يستخدم جهوده فى وقف تحرك الحملة من اضاعة الوقت فى الحصول على تأكيدات من الحكومة التركية حول آهدافها فى الخليج (٢) وحتى اذا افترضنا أن

---

(١) مكاتبات حكومة الوطن (سرى) مجلد ٦٧ من اليوت الى جرانفيل ١٨٧١/٤/٣ (رقم ١٤٢) وقد أحيل الى مكتب شـــئون الهند بتاريخ ١٨٧١/٤/١٧ وقد علق اليوت على تفسير رئيس الوزراء العثمانى بالقول : « لا يمارس الباب العالى ايه سلطة فعلية على هذه القبائل العربية ، غير آن الكلام عنها كثير » ٠

(٢) الخطابات والتقارير السرية من الهند مجلد ٨ مرفق للخطــاب الخارجى (سرى) رقم ٢٦ المؤرخ ١٨٧١/٥/٢٣ من الحاكم العام الى وزير الدولة ١٨٧١/٣/٣١ ٠

الحملة قد تحركت فان الأشعار عنها قد جاء متأخرا جدا بحيث لا يسمح لنا باتخاذ أى اجراء لنا فى الأمر ٠ وفى ١٧ ابريل بعث هربرت ببرقية يقول فيها بأن الحملة على وشك التحرك ، ثم بعد ثلاثة أيام أبحرت الكتيبة الأولى من الجنود ، وتقدر بـ ٤٠٠ جندى أو ٥٠٠ جندى من ميناء البصرة ، وفى اليوم التالى تحرك جزء من اطقم المدفعية تشمل سلاح الفرسان والخيالة ، وفى ٢٣ ابريل غادرت كتيبة أخرى من المشاة عن طريق البحر أيضا ، وكان من المتوقع أن تتحرك وحدات أخرى من القوات من العمارة الى البصرة خلال فترة قصيرة ، ثم يتم نقلها من البصرة الى الاحساء بالبواخر ، أما المعدات والذخيرة وغيرها من المستلزمات فقد تقرر نقلها على السفن الشراعية ، وقد قدم لواء المنتفك ألف خيال ، بينما كان يتم تجميع قوات أخرى من القبائل فى الزبير ، وفى نهاية الشهر سافر هربرت الى البصرة ليرى بنفسه تجمعات الحملة ، ووجد بأن الفرقاطة البخارية (البوصة) ٢٣ مدفعا والسفينة البخارية (ميناواء) أربعة مدافع والسفينة القديمة (خوجابى) ١٨ مدفعا وثلاثة مراكب شراعية مسلحة بأربع وست واثنى عشر مدفعا كانت كلها تستعد للاقلاع بحمولاتها من الجنود ٠

ومهما كان ما يقوله الباب العالى عن عدم اعتزامهم القيام بعمليات عسكرية بحرية فقد كان من الصعب أن يصدق الانسان أن يقدم الباب العالى على مثل هذا الاجراء خصوصا وأن دول الساحل العربى كانت قد انجرفت الى ذلك الصراع ٠ فقد كان شيخ الكويت يقف الى جانب الأتراك بالفعل ، وكانت هناك قوة من القبائل تتجمع فى الكويت ، كما كانت السفن الكويتية تقوم بنقل المؤن ٠ وفى شهر ابريل بعث كل من الأمير سعود وعيسى بن على شيخ البحرين برسالتين الى المقيم السياسى يطالبانه بالعمل على منع حكام الكويت من التعاون مع الأتراك ، ولما تعذر ذلك عاد الأمير

سعود فطلب من المقيم السياسى فى الخليج بأن يسمح له باتخاذ اجراءات ضد الأتراك داخل البحر . وعلى عكس الشيخ عيسى بن على الذى كان يعتمد على اتفاق ١٨٦١ فى حمايته ضد الأتراك لم يكن الأمير سعود فى وضع يسمح له بطلب المساعدة البريطانية للدفاع عن بلاده ضد أى هجوم بحرى يشنه الاتراك . أما المقيم فكان يعتقد بأن الحكومة البريطانية ليست ملزمة بالتدخل بين الأتراك والوهابيين والكويتيين بأى شكل من الأشكال ، الا أنها يمكنها الدفاع عن البحرين أو شيوخ الهدنة . أما اذا كان فى الامكان ان تقوم الحكومة البريطانية بمنع حكام الهدنة من التعاون مع الوهابيين والاتراك فى البحر فذلك موضوع آخر . وكان بيلى يعتقد أن مدحت باشا كان مدفوعا فى تلك الاجراءات التى اتخذها بتصوره أن الحكومة البريطانية ستكون مترددة فى اتخاذ اى اجراء يهدف الى الاخلال بأمن الخليج ، بحيث يدفعها ذلك الى منع الوهابيين وحكام الهدنة من التصدى للحملة التركية فى البحر ، كما كان يعتقد مدحت باشا بأنه أحدا لا يمكن أن يعترض على الاجراء الذى اتخذه بسبب ان كلا من الباب العالى وحكام الهدنة غير مشتركين فى اتفاقية الهدنة البحرية . وقد اقترح بيلى بأنه اذا كانت مثل هذه الأفكار تراود مدحت باشا فعلا بأن تقوم حكومة الهند بتوجيه نظره الى طبيعة الالتزامات التى تربط الحكومة البريطانية بكل من البحرين وشيوخ الهدنة . خصوصا وأن الوالى يعتبر فى نظر الراى العام من الطامعين فى البحرين ، وذلك على عكس ما يعتقد اليوت (١) .

---

(١) الخطابات والمرفقات السرية من الهند مجلد ٨ مرفق للخطاب الخارجى (سرى) رقم ٢٦ المؤرخ ١٨٧١/٥/٢٣ من السكرتير السياسى لبومباى الى وزير خارجية الهند ١١ و ١٢ و ٤/٢٣ ، ٣ و ١٨٧١/٥/٤ .

وعلى هذا الأساس كانت هناك مسألتان تتطلبان من حكومة الهند اتخاذ قرار بشأنهما بالنسبة للحملة التركية ، المسألة الأولى هى ما اذا كانت هناك مبررات قانونية لمنع الحملة ، والمسألة الثانية هى ما اذا كان هناك مبررات لمنع شيوخ الهدنة وشيخ البحرين من التورط فيها ، فقد كان وضع الحكومة البريطانية فى الخليج على حد راى اتيشيسون وزير الشئون الخارجية للهند فى رسالته فى شهر مايو لحاكم الهند يقوم على أسس ضعيفة ومحدودة ، فقد كان يرى آن أى اجراء من جانب الحكومة يعتبر غزوا للمنطقة وذلك بسبب الاوضاع السياسية التى كانت سائدة فى الخليج يوم اخذت الحكومة البريطانية تهتم بهـــذه المنطقة ، وان المرحلة الزمنية الطويلة التى استغرقها الوجود البريطـــانى فى الخليج لتوطيد نفوذه ، كما كان مجال الهدنة البحرية محدودا هو الآخر ، بينمـا كانت البحرين تخضع للحماية البريطانية طالما انها لا تشترك فى اى اعتداءات بحرية . غير أن شيوخ الهدنة لم يكونوا يتمتعون بالحماية البريطانية بصورة واضحة ، فقد كانت الحماية البريطانية هناك تقوم على أسس فردية انطلاقا من معاهدة السلم البحرية الدائمة التى تشمل الاعتداءات التى يقوم بها هؤلاء الشيوخ ضد بعضهم البعض ، وبالتالى فقد انحصر مفهوم المعاهدة على منع مثل هذه الاعتداءات فقط . ومن ناحية أخرى فقد كانت الحكومة البريطانية تلجأ الى وسائل اقناع تارة والى آساليب القوة تارة اخرى لمنع آى اعتداء يقوم به هؤلاء الشيوخ على الدول التى لم توقع على المعاهدة . غير أن كل هذه السوابق لا تشكل منهجا لمعالجة الوضـــع الجديد ومن هنـــا فان الحملة التركية على نجد ، على عكس الحمــلات البحرية الأخرى على الخليج من حيث أن هدفهـــا محدود ، وهو قمع الاضطرابات التى تنشب ضد الأتراك فيما تعتبر اقاليم عثمانية تابعة لهم

وليس بهدف الغزو أو النهب • وبالتالى فقد اقترح اتيشيسون علىماير بأن الحكومة البريطانية لا تملك سندا قانونيا للتصدى للحملة التركية أو لمنع شيوخ الهدنة من شن هجمات على الأتراك في البحر ، كما أشـــار أيضا بأن هناك اعتبارات عملية تمس الأوضاع الحرجة فى الخليج أهم بكثير من الاعتبارات القانونية وهو ما ينبغى أن نضعه في الاعتبـــار وجاء فى مذكرته : ــ

« انه لا يمكن ان تخضع اجراءاتنا فى البحر السياسات العربية فى البر ، كما لا يمكن أن تخضع الحملات البحرية التى قد نقوم بها على اى جزء من المنطقة للاعتبارات التى تقوم عليها تلك الحملة ، عادلة كانت أو غير عادلة ، لأن هذا الوضع سوف يجرنا الى معمعة المشـــاكل الداخلية للقبائل العربية الذين قد لا نعرفهم أو نتفهم ظروفهم • ولقد كانت سياستنا حتى الآن تقوم على أساس معارضة الحملات البحرية وفرض القيود عليها دون استثناء ، وانه ليبدو لى أن الاحتمال باحتفاظنا بهذه السياسة ينبغى أن يقوم على أساس الاحتفاظ بها كما هى ، أما اذا خرجنا عن هذه القاعدة فاننى لا أستطيع أن أتنبأ بالمدى الذى سوف نذهب به فى التواجدات التى نقوم بها ضمن الحدود الضيقة للمعاهدات التى تربطنا بأهل المنطقة ، كما لا ينبغى أن نقدم اى تنازلات للشيوخ الذين لا يستحقون اعطاءهم مثـــل هذه التنازلات • فاذا قام الترك بارسال قوات عن طريق البحر فانه يصبح من حق الزعماء العرب المؤيدين للأمير سعود التصدى لتلك القوات ، فاذا انهزم العرب فى تلك العمليات فليس من حقنا أن نمنع الأتراك من ممارسة كافة الحقوق المترتبة على نجاحهم فى تلك العمليات وفرض سيطرتهم على المنطقة العربية • وينبغى أن تكون هناك نهاية للسياسة البريطانية المتبعة فى الخليج ، أو اذا كان الزعماء العرب الذين لم يتخذوا اى اجراء حتى

الآن قد أبدوا رغبتهم لاعداد قوات بحرية ، فبأى حق نستطيع أن نمنعهم من تنفيذ تلك الرغبة ما دمنا قد سمحنا للأتراك بنفس الشيء ، أو كيف نبرر الحظر على مثل هذه العمليات ، ثم اذا كانت فارس ترغب فى انشاء اسطول لها فى الخليج لدعم حقوق السيادة على شواطئه وتعتمد على احدى الدول الأجنبية فى الحصول على حاجتها من السفن الحربية فعلى أى أساس يمكننا أن نحتج على هذا الاجراء » .

فالتحليل النهائى أن الأتراك قد نجحوا فى ايصال حملتهم الى نجد عن طريق البحر ، ونجحوا فى أهداف تلك الحملة الأمر الذى استدعى أن تحدد حكومة الهند موقفها من ذلك . ولو أن تلك الحملة كانت حملة برية بحتة بمعنى انها تنقل عن طريق البر لربما لم يشكل ذلك الاجراء تحديا أو قلقا لحكومة الهند على الرغم مما ابدته من أسف لمعارضة ذلك التدخل التركي فى شئون الخليج . وانما الذى أثار حكومة الهند هو استخدام الأتراك للقوة البحرية ، لا لان ذلك يشكل تحديا للسيادة البريطانية البحرية فى الخليج فحسب ، وانما لأن العملية تشكل خطرا على الأمن فى الخليج وسابقة مرفوضة ، كما انها قد سمحت للأتراك بتوسيع مجال عملياتهم ، فقد كان معروفا بالفعل أن أهداف الحملة لا تقتصر على نجد والاحساء ، فقد كانت هناك اشاعات فى بغداد والبصرة عن أن الحملة سوف تنقل بعد ذلك ضد البحرين وعمان ومسقط بعد أن تحقق النجاح فى نجد . وانه من الأمور البالغة الأهمية ان نذكر أن الباب العالى كان قد احتج قبل عام ضد الاجراءات التى اتخذها بيلى

فى البحرين بحجة أن مشيخة البحرين تابعة للأتراك (١) ٠

فى الإسبوع الأخير من ابريل ١٨٧١ استوضح رأى بيسان رئيس الوزراء التركى فيما اذا كان مدحت باشا يهدف من الحملة الى شىء أكثر من احتلال نجد ، كما ذكر له بأن مدحت باشا كان يضلل الباب العـالى بشأن الأوضاع فى نجد والاحساء وانه قد اعطاه صورة مزيفة عن مركز الامير عبد الله بن فيصل بوصفة تابعا للباب العالى ، وأنه الآن قد اخـذ يستغل مساعدته كستار للقيام بحملات عسكرية طائشة وباهظة التكاليف لاخضاع لا نجد وحدها فحسب وانما البحرين ومشيخات الهدنة وعمان ، وكان كل ذلك لارضاء أطماعه الخاصـة وغيرته من المركز الذى تحتبـله بريطانيا فى الخليج ، واستطرد بيسان يقـول بأن الحكومة البريطانية اصبحت تدرك بأن الوقت قد فات لاتخاذ اى اجراء ضد الحملة ، ومع ذلك فانها ترغب فى الحصول على تأكيدات قاطعة من الحـكومة العثمانية بأن الحملة لن تشمل البحرين أو عمان ومسقط ٠ غير أن على باشا لم يرد ردا مرضيا على طلب المسئول البريطانى ، وانما ذكر له بشىء من الامتعاض أن تركيا كدولة مستقلة لها الحق فى ممارسة شئونها كما تشاء ٠ وعلى أية حال فلم يكن هناك شـك فى تبعية الأمير عبد الله بن فيصل للأتراك ، ولقد كانت نجد جزءا لا يتجزأ من الامبراطورية العثمانية ، كما تم تعيين الأمير عبد الله قائم مقام نجد بمرسـوم امبراطورى ، وكان العثمانيون يهدفون من الحملة الى تهدئة الأوضاع فى نجد واعادة الأمير عبد الله الى

---

(١) نفس المصـدر من هربرت الى وزير خارجية حـكومة الهند ١٨٧١/٤/٢٥ وللاضطلاع على احتجاج الباب العـالى ١٨٧٠ راجـع ص ٦٨٣ ٠

السلطة وأن الباب العالى ليست له نية فى الاعتداء على عمان أو مسقط ، وعلى ضوء هذه الاعتبارات فانه يمكن للحكومة البريطانية ان تطمئن من هذه الناحية (١) ٠

أما اليوت فلم يطمئن لتلك التأكيدات ، ففى يوم ١١ مايو بعث بمذكرة الى رئيس وزراء تركيا أوضح فيها الأسباب التى دفعت بريطانيا الى الاعتراض على الحملة التركية ٠ وجاء رد رئيس الوزراء ليؤكد بأن الباب العالى حر فى اتخاذ ما يراه من الاجراءات فى اقليم نجد وبأن السلطان العثمانى باعتباره خليفة المسلمين لا يمكن باى حال ان يسمح للقبائل المتمردة وصغار الزعماء بتهديد مكة والمدينة أو أمن الامبراطورية ، وقال بأن نجد هى جزء من الامبراطورية العثمانية وأن الأمير عبد الله قد عين من جانب الباب العالى واليا على نجد ، وأنه هو الذى طلب العون من الباب العالى لاسترداد سلطته على نجد ، ولم يكن لمدحت باشا اى دخل فى الموضوع ، ولو أن السلطان لم يتخذ الاجراءات الضرورية بسرعة لقمع الاضطرابات والتمرد الذى نشب فى نجد لما بقى له شىء من السلطة هناك، واضاف رئيس الوزراء بأن روسيا كانت تتحرش دائما على مناطق الحدود الامبراطورية وانها تسعى لاقامة امبراطورية لها فى آسيا الوسطى ، وبالرغم من هذا فان الحكومة البريطانية لم تتقدم حتى باحتجاج ضد تحركات روسيا ، وسيأتى يوم تندم فيه بريطانيا من محاولات التوسع

---

(١) مكاتبات حكومة الوطن (سرى) مجلد ٦٧ من اليوت الى جرانفيل ١٨٧١/٤/٢٦ (١٧٢) ومرفق معه مذكرة اليوت ١٨٧١/٤/٢٥ وخطاب بيسانى الى اليوت بنفس التاريخ وقد احيل الى مكتب شئون الهند ١٨٧١/٥/٩ ٠

الروسي في آسيا . وبدلا من التصدي للمحاولات الروسية فان الحكومة البريطانية لا تكف من تأييد الروس في مؤامرتهم لتقليص الامبراطورية العثمانية في آســـيا كما انه لا يجوز لدولة عظمى كبريطانيا أن تستغل الضعف المزعوم للباب العالي لتجامل العرب وتتدخل في الشئون الداخلية لتركيا ، وختم أقواله بما سبق آن ذكره لاليوت ، وهو أن الباب العـــالي لا اطماع له في بلدان القبائل العربية المستغله في الخليج ، وأن كل ما يسعى اليه هو عودة النظام والأمن الى نجد (١) .

احال اليوت التأكيدات التركية الى حكومة الهند في نفس اليوم ، فقد ابرق الى هربرت يرجوه ابلاغ الحاكم العام بانكار الباب العالي نيته في فرض سيطرته على البحرين ومسقط والقبائل العربية المستقلة ، وانه لا ينوى أن يقوم بأى هجوم على هذه المناطق ، وبأن الغـــاية الوحيدة من الحملة هي كمـــا يقولون عودة الاستقرار والهدوء الى المنطقة كنتيجة للخلافات القائمة بين الأمير عبد الله واخيه الأمير سعود ، وقال في البرقية أيضا بأنني تلقيت تاكيدات من تركيا بانها لا تنوى القيام بعمليات بحرية في الخليج وبأن مهمة السفن التي استخدمت في الحملة هي نقـل المعدات والجنود الى أقرب نقطة الى نجد ، غير أن ماير لم يحمل تلك التأكيدات محمل الجد ، وكان يتذكر بأن الباب العالي قد سبق له منذ ثلاثة أشهر أن اكد للسفير البريطاني بأنه لا ينوى ارسال أى حملة الى نجد ومع ذلك فان هذه الحملة قد أصبحت حقيقة وقد ترغمها الظروف على أن تكتسب

---

(١) نفس المصدر .

(٢) نفس المصدر من اليوت الى هربرت ١٨٧١/٥/٢٦ وقد احيـــل الى مكتب شئون الهند بتاريخ ١٨٧١/٦/٣ .

طابعا أوسع مما كان محددا لها من قبل . كان ماير يفضل لو أن الباب العالى صرف النظر عن الحملة وان تعذر هذا فليكن مجالها محدودا . وفى نهاية شهر مايو تلقى بيلى برقية تطلب اليه السفر فورا الى البحرين لابلاغ حاكمها بالتأكيدات التى أعطاها الباب العالى للحكومة البريطانية وبنية الحكومة البريطانية قبول تلك التأكيدات طالما التزم الباب العالى بنص اتفاق ١٨٦١ ، كما طلبت البرقية من بيلى ابلاغ نفس التأكيدات لشيوخ الهدنة وتحذيرهم من الاشتراك فى أى صدام يقع بين الوهابيين والأتراك (١) .

وأما بالنسبة للكويت التى كان الأتراك يتخذون منها نقطة انطلاق الى المنطقة فلم يكن فى وسع ماير أن يقوم بأى اجراء ، نظرا لأن الكويت لم تدخل فى نظام الهدنة ولأن حاكم الكويت عبد الله بن صباح كان له نشاط ملحوظ فى الحملة ، كما أن الكويت من غير شك ضمن المناطق الخاضعة للسيادة التركية فقبل أربع سنوات ، أى فى يناير ١٨٦٧ ، اعترف نامق باشا والى بغداد رسميا بالشيخ عبد الله بن صباح كحاكم على الكويت ، وتم التصديق على ذلك الاعتراف بمرسوم امبراطورى سلمه الى الحاكم قائد السفينة التركية أزمير ، وكان نامق باشا يسعى الى دعم نفوذ الباب العالى فى الكويت بانشاء منطقة حرة ، غير أن حاكم الكويت طلب منه ارجاء هذا الموضوع ، وقد علق ارنولد كامبل القنصل البريطانى العام فى بغداد فى ذلك الوقت على هذا الموضوع بقوله : « طالما أن والى بغداد

---

(١) الخطابات والمرفقات السرية من الهند مجلد ٨ مرفق للخطاب السرى الخارجى رقم ٣٣ المؤرخ ١٨٧١/٣/١٦ من وزير الخارجية سملا الى بيلى ١٨٧١/٥/٣٠ ومن الحاكم العام الى وزير الدولة لشئون الهند بنفس التاريخ .

تقتصر مطالبه فى الكويت على دفع الزكاة السنوية فان شيخ الكويت لم يكن يعارضه فى ذلك ، أما اذا كانت مطالبه تتعدى ذلك بمحاولة ادخال أى شكل من أشكال الادارة التركية فان الكويت سوف ترفض ذلك ، وقد تقطع علاقاتها بالباب العالى (١) وكان بيلى له نفس الراى فقد ذكر بان حاكم الكويت قد ذكر له قبل سنوات قليلة بانه يعتبر بلاده تابعة للباب العالى بحكم المصلحة وليس بسبب اى شىء آخر وأن السفن الكويتية كانت ترفع الأعلام التركية بعد أن وجدت نفسها أن عليها أن تدفع رسوما أكثر على السلع التى تنقلها باعتبار أن العلم الكويتى لم يكن علما معروفا فى الأوساط الخليجية ، واخيرا ذكر بيلى بأن وضع العرب بالنسبة للأتراك كوضعنا نحن بالنسبة للمادة ٣٩ من المعاهدة التى يقبلها الجميع ولكن لا يتذكرها واحد منهم (٢) .

فى ٣١ مايو بعث بيلى ببرقية الى حكومة بومباى يؤكد فيها بانه أصبح من المستحيل عليه تنفيذ التعليمات وذلك لنقص السفن ، اذ لم يعد يوجد تحت تصرفه اى طراد منذ الحملة التركية فى اواخر شهر ابريل فيما عدا السفينة المسلحة هيوروز التى كانت قد وصلت الى بوشهر قبيل ذلك الوقت وكان من المفروض أن تكون هناك السفينة كلايد ، والطرادان

---

(١) مكاتبات حكومة الوطن (سرى) مجلد ٦١ من كامبل وزير خارجية حكومة الهند ١٨٦٧/١/٢٣ وأيضا خطاب دبليو . بى . جونستون (القنصل بالوكالة) فى البطرة الى كامبل ١٨٦٧/١/٣٠ فى نفس المجلد .

(٢) ملاحظات عن قبائل وتجارة ومصادر سواحل الخليج ترجمة « جمعية بومباى الجغرافية » جزء ١ ص ٧٧ .

ماجبى وبلفنش فى قاعدتها ، الا أن السفينة كلايد قد عادت الى ميناء بومباي للعمرة بينما ابحر ماجبى من بوشهر يوم ٢٤ ابريل الى جهة غير معروفة ، أما الثالث بولفنش فانه يقوم بعمليات المراقبة فى سواحل مسقط . وكانت قد أرسلت تعليمات الى الطراد ماجبى من بومباى بعد وصول نبأ عن تحرك الحملة التركية على نجد لكى يتجه الى بوشهر ، بينما طلب الى السفينة القديمة دال هوس من بحرية بومباى التوجه الى مسقط وذلك لكى تحل محل بولفنش الذى كان سيتفرغ للعمل فى مياه الخليج . وفى ١٧ مايو أصدرت حكومة الهند تعليماتها بشأن توزيع ومرابطة القوات البحرية فى منطقة الخليج الأعلى ، وقد تعين على الطرادين ماجبى وبلفنش أن يقوما بالعمل فى مياه البحرين والقطيف وجميع الموانى التى كان يستخدمها الاتراك لتفريغ قواتهم ومعداتهم ، وكان على هذه المجموعة أن تراقب تحركات الأتراك والتأكد من آية عملية تشكل انتهاكا للتأكيدات التى أعطاها الباب العالى فيما يتعلق بالبحرين ، غير أن هذه التعليمات لم تصل فى موعدها لسفن الأسطول نظرا لأن المقيم السياسى ، كما ذكر فى تقريره المؤرخ ٣١ مايو ، لم يتمكن من الاتصال التلغرافى بأى من تلك السفن عن طريق محطتى هنجام وجواذر ، فقد كان كلا الطرادين مشغولين بمراقبة نشاط تجار الرقيق فى المنطقة القريبة من رأس الجد ، وبالتالى تعذر الاتصال بهما . وتبعا لذلك فقد قرر بيلى ايفاد مساعده الماجور سيدنى سميث الى البحرين على ظهر السفينة هيوروز بتاريخ ٣١ مايو . فى أول يونيو رسا الطراد بلفنش فى ميناء باسيدو ومن هناك علم باستدعاء بيلى له فأبحر على الفور الى البحرين التى وصلها فى يونيو . أما الطراد ماجبى فقد وصل جاشك يوم ٥ يونيو وتلقى اشارة بيلى وأبحر مباشرة الى منطقة الخليج الأعلى للقيام بالدوريات المكلفة بها السفن البريطانية .

أبحرت الكتيبة الأول من الحملة التركية من البصرة في ٢٣ أبريل ولكنها اضطرت الى البقاء في الكويت فترة من الوقت ، وفي ٢٦ مايو نزلت هذه القوات في راس تنوره ، ومن هذا المكان تحركت الى القطيف . وقد رفض والي الأمير سعود في القطيف طلب القوات التركية بالاستسلام فاضطرت القوات الى قصف البلدة اعتبارا من يوم ٣ يونيو ، وكان يتناوب عمليات القصف الأتراك من البر والكويتيون من البحر ، واخيرا سقطت القطيف في ايديهم ، وقام قائد القوات التركية حافظ باشا بقراءة بيان على سكان القطيف ذكر فيه ، أن نجد وملحقاتها كلها هي جزء من الامبراطورية العثمانية كالعراق واليمن ومصر ، وبما أن الأمير سعود قد اطاح بحكم القائم مقام الشرعي الأمير عبد الله فقد اضطرت الحكومة التركية لارسال هذه الحملة لاعادة الامير سعود اذا اذعن وقدم اعتذارا عن سوء تصرفه ، والا فانه سوف يتم القضاء عليه وعلى من معه من الأتباع . ومن القطيف تحرك الاتراك جنوبا لشن هجوم على الدمام والتي استسلمت دون مقاومة في ٥ يونيو ، وقد فر الأمير عبد العزيز نجل سعود الذي كان يقود الدفاع عن البلدة وافرج عن محمد بن فيصل شقيق الأمير سعود الذي كان معتقلا .

كان حجم القوة التركية حسب التقارير الأولية هي ٣٠٠٠ جندي وتسعة مدافع تعززها ١٥٠٠ من رجال القبائل ، وكانت الخطة التي ستقوم عليها العملية هي : أن تتقدم هذه القوات نحو الداخل بمجرد نزولها وتقوم باحتلال واحة الاحساء ، ومنها تواصل تقدمها الى الرياض . ومن ناحية أخرى كان تكتيك الأمير سعود تكتيكا متقنا ، وهو ابعاد القوات الى اقصى منطقة عن الساحل بحيث تضطر الى اطالة خطوط مواصلاتها وبذلك تصبح هدفا للغارات المفاجئة التي سوف يشنها رجال البدو ،

فاذا نجحت خطة توغل الأتراك الى الداخل ففى تلك الحالة يسهل تدمير قواتهم ، أما من يبقى من قواتهم فسوف يموتون من العطش والجوع داخل صحراء الدهماء بين الاحساء والرياض . وأما بالنسبة للحاميات الساحلية فهذه سوف يتم قطع المؤن عنها وارغامهـــا على الاستسلام بعد قطـــع اتصالاتها بقيادتها فى البصرة . وقد بعث الأمير سعود الى بيلى برســـالة فى منتصف مايو ، أى قبل نزول القوات التركية ، ثم برسالة أخرى فى مطلع شهر يونيو بعد سقوط القطيف فى أيـدى القوات التركية ، فقـد شرح سعود لبيلى فى رسالتيه خططه للدفاع عن نجد واستأذنه فى القيام بعمليات ضد الأتراك داخل مياه الخليج ، ويبدو أن الأمير سعود كان يرمى الى التأكد من موقف الحكومة البريطانية من اقتراحه وان لم يشر الى ذلك بصراحة ، فاذا تعهدت الحكومة البريطانية بعدم التدخل الى صف الأتراك فيمكنه عندئذ الاستعانة بشيوخ الهدنة للاشتراك معه فى الحرب ضـــد الأتراك وذلك على غرار ما فعله شيخ الكويت فى التعاون مع الأتراك . غير أن بيلى الذى أدرك ما وراء نوايا الأمير فانه لم يرد على رسالتيه .

فى الاسبوع الثانى من يونيو قام اليوت بابلاغ مضمون تعليمات ماير للمقيم الى على باشا ، وعاد رئيس الوزراء التركى فأكد لاليوت بأن الباب العالى لن يقوم بأى اجراءات بحرية فى مياه الخليج وأن الحملة تتجه الى الاحساء ، وبأنه لم يفكر اطلاقا فى طلب المساعدة من شيوخ الهدنة الا أنه لم يرفض مثل هذه المساعدة فيما لو قدمت اليه ، وذكر رئيس الوزراء أيضا بأنه لا يعرف شيئا عن شروط أو حدود الهدنة البحرية وانما يعرف أن هناك معاهدة من هذا النوع وتأسيسا على ذلك سلمه اليوت نسخا من اتفاقيات الهدنة وأشفعه بطلب الايعاز الى والى بغداد بألا يسمح للحملة بأن تتجاوز حدودها . وفى ٢٣ مايو اجتمع هربرت بمدحت باشا وأبلغه

بهذه الأوامر ، غير أن الوالى لم يرد ردا صريحا وانما قال بأنه تلقى تعليمات من حكومته بالتقيد بنظام الأمن فى مياه الخليج وعلى الأخص فى مناطق صيد اللؤلؤ ، وهو الأمر الذى التزمت به الحملة ، غير انه ذكر بانه يشعر بشيء من الحرج حول المعاهدة المعقودة بين البحرين والحكومة البريطانية، خصوصا وان الحملة لم تكن تستهدف البحرين بأى حال من الأحوال ، وبان الأوامر التى آصدرها الوالى لقائد الحملة انما تنحصر فى انزال القوات والمعدات فى القطيف والعقير ، واستطرد يقول بأنه لا يرى ضرورة في اصدار اوامر آخرى بهذا الشأن اعتقادا منه بأن قائد الحملة لابد وأن يتقيد بالتعليمات التى تنص بعدم القيام بأى عمل فى الموانىء الأخرى ولكن الوالى لم يشر الى البحرين بعد الاعتراضات التى قدمها اليوت للباب العالى والاعتراضات التى قدمها هربرت اليه ، وأكد آخيرا بأن هدف الحملة هو خلع الأمير سعود بن فيصل واعادة الأمير عبد الله الى حكم نجد ، وبانها لن تتدخل فى شئون اى قبيلة آخرى خارج نجد ، ولكنه استدرك فقال بأنه اذا تأكد بان هناك قبائل آخرى تقدم المساعدات الى الأمير سعود فسوف يتم ردعها .

بعد اطلاع هربرت على الجريدة الرسمية التى تصدر فى بغداد وتضم آسماء المناطق الرئيسية والمستوطنات فى نجد اتضح له معنى العبارة الأخيرة فى اقوال مدحت باشا ، فقد كانت القائمة تشمل جزيرة البحرين ونحو عشر مناطق في عمان الساحلية بما فيها الشارقة ودبى وابو ظبى وقد اثارت ملاحظات مدحت باشا الأخيرة القلق في أوساط حكومة بومباى ، وفى اواخر يوليو كتب المسئولون فى حكومة بومباى رسالة الى الحاكم العام جاء فيها :

« ان آمير الرياض يستلم الزكاة السنوية من مسقط ، كما انه لا يكتفى

عن المطالبة بالسيادة على البحرين وساحل جزيرة قطر وابو ظبى ، واذا قدر للشيخ عبد الله أن يسترد الحكم فى نجد بمساعدة القوات التركية فان الحاكم العام لا يشك مطلقا فى أن الأمير سعود سوف يعـود الى المطالبة بفرض سيطرته على هذه المناطق ، وفى هـذه الحالة اذا لم يجد معارضة من أى جانب فان تدخل الاتراك فى شـئون القبائل الساحلية سوف يصبح أمرا نافذا ، ولهذا فان الحاكم العام تنتابه الشـكوك من حدوث مشكلات سياسية من جراء ذلك فى المستقبل ، ولقد كان فى الامكان تجنب مثل هذه الاحتمالات لو كان المسئولون البريطانيون استخدموا لهجة العنف مع الاتراك وحالوا دون ذلك التدخل » .

اما الحاكم ماير فلم يكن يرى مبررا لتلك المخاوف والشـكوك وكان يعتقد بانها مخاوف سخيفة ، وقد قال : « اننى لا اعرف بالضبط ما الذى تريده حكومة بومباى منى ، فهـل ترغب أن يعرف الاتراك ، كما ذهب هربرت ، راينا بالنسبة لعمان ووضعها وحدودها وولائها وسيادتها الخ . اننى شخصيا لا اؤيد أن نكشف لها عن حدود هذه المناطق ، على الرغم من أننا فى وضع يسمح لنا بأن ندلى باراء سديدة حول هـذه النقاط لأى حكومة أو هيئة . لقد رفض ماير أن ينجرف فى تيار الشكوك والمخاوف من مدحت باشا . « .. اننى أفضل أن التزم فى هذه المشكلة بتأكيدات وزراء الباب العالى بالنسبة لتصرفات الوالى التركى فى بغداد مهما كان لذلك الموقف من أصداء اعلامية او مما ينشر فى صحف بغداد بالرغم من أن تلك الصحف انما تعبر عن راى المستشارين الاتراك ويستطرد ماير فيقول بانه اذا كانت النيه متجهة لمعارضة خطط مدحت باشا فمن الافضل أن يتم ذلك بالطرق الدبلوماسية فى القسطنطينية ، وهو يعارض أن يدخل هربرت طرفا فى أى نقاش حول هذا الموضوع مع الوالى التركى ، وانما

يفضل أن تنحصر خطوات القنصل البريطانى العام مع الوالى فى نطـــاق تذكير الباب العالى بتأكيداته بعدم اللجوء الى العمليات الحربية فى الخليج باستثناء عملية نزول القوات الى ميناء الاحساء ٠

وفى بداية يوليو بدأت القوات التركية تقدمها الى الاحساء غير أن الحرارة وانتشار الأمراض بين الجنود حد من سرعة تقدمهم واســتغرق وصولهم الى واحة الاحساء أكثر من اسبوعين على الرغم من أنهم لم يلقوا أى مقاومة ، وذكرت التقارير الواردة من مسرح العمليات فى شـــــهر أغسطس بأن القوات التركية كانت فى وضع سيىء عند وصولها ، فقد مات ما لا يقل عن ٤٠٠ جندى بسبب انتشار الأمراض والمجاعة ونقص المؤن ومن مجموع ٢٥٠٠ جندى بقيادة نافذ باشا مرض نحو ١٠٠٠ جنـدى ٠ أما على الساحل فلم يكن الوضع احسن حالا ، فقد كان هنـاك نحو ١٥٠ جنديا مريضا من أفراد الحامية المؤلفة من ٥٠٠ رجـــل والموجودة فى القطيف ، كما كان فى العقير عدد كبير من المرضى بين الجنود ، وهكذا لم يبق من مجموع القوات التركية وعددها ٣١٥٠ رجلا القادرين على القتال سوى ٢٠٠٠ جندى أما الفيلق العربى فكان مؤلفا من ٢٠٠٠ رجل غير أن معظم أفراد هذه القوة أخذوا فى العودة الى ديارهم بما فيهم الشـــيوخ الذين كانوا من المفروض أن يساندوا قبـــائل نجد ٠ وكانت التعزيزات الوحيدة التى يتوقع نافذ باشا وصولها لا تزيد على ٢٥٠ جنديا ٠ ولم تسفر الاشتباكات التى نشبت بين الامير سعود وأخيه الامير عبد الله عن أى نتيجة حتى ذلك الوقت ، فقد كان الأمير سعود فى الرياض يقود جيشا كبيرا من القبائل وقد ندم على رفض دعوة من فريق باشا القائد التركى فى القطيف للاجتماع به حتى يتمكن من ابداء استعداده لدفع الزكاة للأتراك فيما لو تركوه وشأنه ، ومع ذلك فانه [illegible] القوات التركية على أنها

حاولت التقدم نحو الرياض ، أما الأمير عبد الله فقد كان مجهول المكان وان كانت الاشاعات قد ذكرت الى أنه كان فى خزج الواقعة جنوب الرياض، ومن ناحية أخرى كان بعض رجال القبائل فى نجد يبذلون المساعى لاحلال الوفاق بين الأخوين ، وكانوا يريدون أن يشترك الاثنان فى التصدى للقوات التركية ، غير أن الأمير عبد الله لم يكن يوافق على ذلك حتى لا يفقد الأمل فى العودة الى السلطة بتأييد من حلفائه الأتراك • وفى شهر سبتمبر حسم هذا الوضع عندما تمكن الأمير سعود من دحر قوات الأمير عبد الله واتباعه من قبائل قحطان خلال المعركة التى نشبت على مشارف الرياض وكانت نتيجتها أن فر الأمير عبد الله ولجأ الى الأتراك فى واحة الاحساء •

. . . .

فى الوقت الذى كان الأتراك يتقدمون فى الاحساء كانوا فى الوقت نفسه يوسعون من عملياتهم العسكرية داخل قطر ، ولعلهم كانوا يريدون بذلك تأمين خطوط المواصلات بين القطيف والأحساء من هجمات البدو عليها ، والذين كانوا يشنون غارات على القوات التركية فى المناطق الريفية الواقعة فيما بين قطر والعقير بتحريض من الأمير سعود أو من مدحت باشا• وفى منتصف يوليو عند وصول الطراد هيوروز شاهد القبطان العلم التركي يرفرف على القلعة فى قطر ، وباستفساره عن الأمر عرف بأن احـــدي البواخر التركية ترافقها سفينة كويتية قد زارت الدوحة قبـــل وقت قصير ، وقد اتصل بيلى بالمقيم حول هذا الموضوع ، فبادر الأخير بايفاد مساعده الماجور سميث لإجراء تحقيقات حول هذا الموضوع ، فقد اجتمع سميث بالشيخ محمد بن ثاني حاكم الدوحة ، الذى أخبره بأن الشـيخ عبد الله بن صباح حاكم الكويت قد وصل الى قطر بناء على تعليمات من نافذ باشا فى محاولة لاقناع حاكم قطر للاعتراف بالسيادة التركية عليه، رفض حاكم قطر المطالب التركية بينما قبلها نجله جاسم ، وأن الذى قام

برفع العلم التركى هو جاسم ، لأن والده استمر فى رفع علم قطر وكان يصر على ذلك ، وعند استلام بيلى لتقرير سميث حول الموضـــوع بعث ببرقية الى هربرت يحثه على الاتصال بمدحت باشا ويطالبه بايضاحات حول ما كان يجرى فى الدوحة ، وقد رد عليه مدحت باشا بأنه لا يعـــلم شيئا عن مسالة رفع العلم التركى فى قطر ، وأنه لا يعلم عن صدور مرسوم من جانب السلطان التركى ، ثم استدرك فقال بأن قطر على أية حال لم تشملها تأكيدات الباب العالى للحكومة البريطانية فيما يختص بنطـــاق الحملة وبأنه لا يرى أى سبب يمنع من امتداد الحملة الى قطر .

كان موقف مدحت باشا وعملية رفع العـلم التركى فى قطر نذيرا بما كان يخبئه المستقبل ، ففى يوم ٢٧ أغسطس وصلت الفرقاطة لبنـــان والسفينة المسلحة الاسكندرية ميناء عدن فى طريقهما الى منطقة الخليج ، وذكر قائد السفينتين الكومندور عارف بك للمقيم السياسى البريطانى فى عدن بأن التعليمات قد صدرت اليه بالتوجه الى منطقة الخليج والقيـــام بدوريات فيما بين المنطقة الواقعة بين المكلا فى حضرموت والبصرة ، وبعد ايام قليلة وصـــل القائد التركى الى مسقط وذكر للكابتن روس المعتمد السياسى البريطانى فى مسقط بأن الباب العالى قد خصص عشر ســـفن على الأقل للعمل فى تلك المنطقة ، وأن هناك بالفعل توجد ثلاث ســـفن وفرقاطة فى مياه الخليج ، وبأن العمل يجرى فى بناء مرفأ ومخزن للبارود فى ميناء البصرة . ويبدو ان الأتراك فى ذلك الوقت كانوا يخططون لمجابهة البريطانيين فى الخليج ، أو أن هذا ما استنتجه ماير من وصول السفن التركية الى المنطقة ، وكان استنتاجه يتفق مع الراى الـذى أعربت عنه حكومة بومباى فى أواخر شهر يوليو . وفى نهاية سبتمبر بعث بخطـــاب الى ارجيل يقول فيه :

« انكم ولا شك تدركون المشكلات التى قد يثيرها وجود آسطول تركى بالنسبة للمركز الذى تتمتع به الحكومة البريطانية فى الخليج ، وما ترتب على هذا المركز من مزايا ومصالح لبريطانيا ، وبالنظر الى احتمال عودة الاضطرابات الى آسيا فان الوجود البريطانى للحفاظ على المصالح البريطانية وتنمية التجارة والمحافظة على الأمن والاستقرار فى المحيط الهندى لم يكن ضروريا كما هو الآن ، ومما يحز فى نفوسنا أن تركيا التى تعتبر من الخاص حلفائنا والتى ضحت بريطانيا فى سبيل أن تحتفظ تركيا بالمركز الذى تحتله اليوم آن تنبرى الى اتخاذ خطوات واجراءات تساهم فى تغيير الأوضاع السائدة والتى يعتبر استمرارها فى غاية الأهمية بالنسبة الى المصالح الخاصة بالامبراطورية البريطانية فى الهند ، والتى بفضل وجودها حقق الباب العالى نجاحات عديدة فى الناحيتين السياسية والتجارية ، وسوف يستمر فى جنى تلك المكاسب من غير أن تكلفه آى نفقات آو التزامات » .

وطلب ماير ابلاغ مضمون هذا الموقف الى الباب العالى وذكر بأنه اذا تأكد أن الأتراك عازمون فعلا على انشاء قواعد بحرية لهم فى الخليج فانه يرى بأنه من الأفضل عليهم آن يتخلوا عن هذا الاتجاه .

وعلى آية حال فقد كان من الصعب ان نتأكد ما اذا كان الباب العالى ينوى بالفعل السير فى تلك السياسة فى الخليج والى اى حد سوف يمضى الوالى مدحت باشا فى تنفيذه لتلك السياسة ، ولعله من الأصوب آن نقول ان الأتراك كانوا يعتزمون تحقيق شىء من الاثنين ، فقد كان مدحت باشا يهدف الى اكثر من مجرد تهدئة الأحوال فى بضع مئات من الأميال المربعة فى الصحراء ، وهو لم يكن يسعى الى تعويض خسائر الباب العالى عن طريق الحملة فحسب ، وانما كان يتطلع الى اضافة

جوهرة جديدة الى التاج التركى ، أما تلك الجوهرة فهى البحرين ، اذ ان مدحت باشا قد ذكر فى شهر يوليو لهربرت عندما اثار معه القنصل العام مسألة قطر بأن البحرين تعتبر منطقة تابعة لنجد . وأنه وفقا للاتفاق الذى سبق ان تم التوصل اليه بين الحكومتين العثمانية والبريطانية فان الباب العالى لن يقوم بأى تدخل عسكرى فى البحرين . وكانت هذه اول اشارة صريحة من الوالى تعكس اهتمامه بالبحرين ، وان وصفه للبحرين بأنها تابعة لنجد وقوله بأنها كانت موضع بحث بين الحكومتين انما يكشف بوضوح عن ماهية التكتيك الذى كان يستخدمه والذى لم يكن يختلف عن التكتيك الذى استخدمه محمد على باشا والى مصر قبل ثلاثين عاما ، على أساس ان البحرين تابعة لنجد وان الحجة لتلك التبعية هى الزكاة التى كان يدفعها حكام البحرين للرياض ، وربما كان مدحت باشا ينوى ان يتخذ من ذلك مبررا للربط بين موضوع البحرين وموضوع قطر . وحتى عام ١٨٦٩ كان حاكم البحرين يمارس نوعا من السلطة على الدوحة ، وهو لايزال يمارس تلك السلطة على منطقة زبارة والمناطق الشمالية المحيطة بها . وبعد ان وضعت حرب ١٨٦٧ / ١٨٦٨ بين قطر والبحرين أوزارها ، تم الاتفاق على تقسيم الزكاة التى كان يدفعها شيخ آل ثانى فى الدوحة الى شيخ البحرين والتى كانت تسلم لوكيل حاكم البحرين فى قطر الى فئتين ، تدفع الأولى مباشرة من جانب شيخ آل ثانى الى زعيم قبائل النعيم فى قطر الذى كان تابعا لآل خليفة بينما يحول الجزء الثانى منها الى المقيم السياسى البريطانى فى بوشهر ليقوم بدوره بتحويله الى البحرين ، ويتم تحويل الجزء الذى يرسل الى البحرين الى الرياض ، وذلك بالاضافة الى الزكاة التى كانت تدفعها البحرين مباشرة الى الرياض ، وعلى الرغم من ان الزكاة هذه لا تمس

بأى شكل من الأشكال استقلال قطر فى علاقاتها بالبحرين فقد كان مفهوما أن الزكاة تدفع اتقاء للاعتداءات الوهابية على هذين البلدين ، ولكن كان هناك احتمال أن يفسر مدحت باشا هذا الأمر بخلاف ذلك .

وعلى أية حال فقد سنحت الفرصة لمدحت باشا للقيام باجراء ضد البحرين . فلقد كان السبب الرئيسى لترحيب جاسم بن محمد بن ثانى بالأتراك فى الدوحة هو أنه يأمل من وراء ذلك أن يحقق آطماعه في اقصاء نفوذ آل خليفة من قطر بصفة نهائية وقد تمكن بالفعل من جمع قـوة محدودة لاستخدامها فى تحقيق ذلك الغرض ، وذلك عن طريق تحالفه مع ناصر بن مبارك ألد خصوم آل خليفة فى شبه الجزيرة العربية ، وكان ناصر من المجموعة المنفية من آل خليفة . وهكذا عرض الشـيخ ناصر مساعدته للقائد التركى فى الاحسـاء فور نزول القوات التركية على ساحل قطر ، بهدف أن يتمكن بعد ذلك من تسـديد ضربة ساحقة الى البحرين . وفى نهاية اغسطس طلب منه القائد التركى نقل خطاب منه الى الشيخ جاسم آل ثانى فى الدوحة ، ولكن جاسم قام بتسليم الخطاب الى أحد اقارب ناصر من قبيلة بنى حجر (وكانت والدة ناصر واحـدى زوجاته من نفس القبيلة) وآثناء الرحلة نزل الرسول فى العقير وكان على احدى السفن الكويتية التى ابحرت مع سفن بحرينية آخرى راسية على الشاطىء . وفى الطريق توقفت السفن للتزود بالماء فى منطقة قريبة من البحرين ، وفى هذه الأثناء تعرف أحد الموجودين في تلك المنطقة على حامل الرسالة الذي كان يعلم أن هذا الرسول قد اشترك فى مقتـل الشيخ على بن خليفة عام ١٨٦٩ . وانتشر الخبر على الفور حتى آن أحد اقارب الشيخ وصل الى المنطقة وقام بقتل حامل الرسـالة الذى كان قادما

من قطر ، ثم سلمت جميع الرسائل التى كانت فى حوزته الى الشيخ عيسى بن على الذى قام بدوره بتسليم خطاب القائد التركى الى الجهة المرسل اليها ، بينما أرسل بقية الرسائل التى ورد فيها ذكر للأتراك وأطماعهم فى البحرين الى المقيم السياسى فى بوشهر .

وقد علم مدحت باشا بمقتل رسول القائد التركى فى الأسبوع الثانى من أكتوبر ، ثم بعد أيام اتصل الوالى بهربرت يطالبه بتعويض عن مقتل الرسول التركى الذى تم بتحريض من حاكم البحرين ، نظرا لأن الرجل التركى يعمل فى خدمة الحكومة التركية ولما كان الوالى نفسه يستعد للسفر الى الاحساء فقد ذكر لهربرت بأنه سوف يسوى بنفسه تلك المشكلة فى البحرين عند وصوله اليها . ولو أن الوالى كان حقا حريصا على الحصول على التعويض عن مقتل مبعوث القائد التركى ، فقد كان من السهل أن يطلب التعويض من المقيم البريطانى ، غير أن هربرت كان يعتقد بأن مدحت باشا قد تعمد عدم الاتصال بالمقيم فى هذا الشأن حتى لا يبدو وكأنه يعترف بالعلاقة التى تربط بريطانيا بالبحرين ، وبمجرد أن علمت حكومة الهند برحلة الوالى أبرقت الى القنصل البريطانى العام فى قطع مباحثاته مع الوالى ، وعلى أن يقتصر عمله على ابلاغه باستنكار الحاكم العام محاولاته التدخل فى البحرين على الرغم من تأكيدات الباب العالي وتأكيداته فى هذا الموضوع ، الا انه عند وصول تلك التعليمات الى هربرت كان الوالى قد غادرها الى البصرة ، وعلى الرغم من ذلك فقد تمكن هربرت من ابلاغ مضمون الرسالة لمدحت باشا عن طريق مساعد القنصل فى البصرة . وفى نفس الوقت تسلم بيلى أوامر من حكومة الهند بسرعة السفر الى البحرين ، وقد رد بيلى على حكومة الهند يستفسر عن طبيعة مهمته فى البحرين ، وذكر فى البرقية بانه قد سبق أن توفى مساعده

الماجور سميث فى البحرين بسبب الحمى وذلك فى شهر أكتوبر . كانت مهمة بيلى فى البحرين كما اراد فيتز جيرالد اكثر من مجرد متـــابعة الأحداث فى المنطقة نظرا لان حصر المهمة فى هذا النطاق بعد الاحتجاجات الكثيرة التى وجهت الى الباب العالى والتأكيدات التى وصلت منه هـــو بمثابة الاعتراف بالعجز .

وعلى الرغم من أن ماير كان متفقا مع فيتز جيرالد على وجوب اتخاذ خطوة ما الا انه لم يكن يرغب فى مجازفة قد تؤدى الى صدام مســـلح مع الأتراك ، وذكر له يوم ٨ نوفمبر بانه يتعين على المقيم ان يتجه بالأسطول الى البحرين بعد أن يتم تعزيزه بالطرادين بلفنش وتمبل وذلك لكى يتأكد ما اذا كان حاكم البحرين يتعرض للتهديد فعلا على أن لا يذكر شـــيئا لحاكم البحرين عن مقتل المبعوث القطرى ، لأن هذا الموضوع سوف يناقش على مستوى الحكومتين فى القسطنطينية ولندن ، فاذا تأكد لبيــلى بأن الوالى مصمم على التدخل فى البحرين فيتعين عليه عندئذ بأن يوضح له بأن البحرين دولة مستقلة وتربطها بالحكومة البريطانية معاهدة خاصة ، وبأن الباب العالى قد نفى نفيا قاطعا اى عزم له بالتدخل ضد البحرين ، وبأنه يتعين على مدحت باشا أن يعرض الأمر على حكومة القسطنطينية قبل القيام باى خطوة ضد الجزيرة . وفى نفس اليوم بعث ماير ببرقية الى ارجيل يطلب منه تحديد الاجراء الذى ينبغى اتخاذه اذا قام الاتــراك بمهاجمة البحرين ، كما اقترح فى البرقية أن يطلب من الباب العالى ارسال تعليمات الى مدحت باشا بالامتناع عن التدخل ضـــد البحرين . وفى ٢٠ نوفمبر رد ارجيل على ماير بأن السفير البريطــانى فى القسطنطينية قد تلقى تأكيدات من جديد بعدم تعرض الأتراك للبحرين ولكنه طالب بأن تدفع التعويضات اللازمة عن مصرع المبعوث التركى . وبعد اسبوع من

هذا أوعز وزير الدولة الى ماير بأن يطلب من المقيم ان يحصل على تفسير من الشيخ عيسى بن على عن مقتل المبعوث وان يوضح للحكومة العثمانية بأن موضوع دية القتيل سـوف يسوى بالطرق الدبلوماسية وبأن يؤكد للحكومة العثمانية بأن حادث مقتل القطرى لا ينبغى أن يؤثر على الوضع السياسى فى البحرين ٠

وصل بيلى الى البحرين يوم ١١ نوفمبر ولكنه قبل أن يتوجه اليها برزت مشكلة أخرى من خلال الاحتجاج الذى تلقاه بيلى من الأمير سـعود ابن فيصل على سكوت الحكومة البريطانية عن الهجوم الذى قام به الأتراك على بلاده من البحر ٠ غير أن السبب الحقيقى للاحتجاج لم يعرف ، وقد يكون بسبب وجود الأسطول العثمانى فى المناطق الساحلية الواقعة بين البحرين والاحساء أو ربما يكون محاولة من الأمير لارغام بيلى على حصر العمليات التركية فى البر ، أو الحصول على الموافقة من الحكومة البريطانية على قيام زعماء المنطقة الساحلية بخوض القتال نيابة عن الأمير ٠ وعلى الرغم من أن المقيم قد أبدى تعاطفه على موقف الأمير سعود ، الا أنه لم يكن فى وضع يسمح له باتخاذ أى اجراء ، كما لاحـظ المقيم بأن الشيخ عيسى كان هو الآخر متعاطفا مع موقف الأمير سعود ، وان كان قد التزم بسياسة الحياد فى الصراع التركى الوهابى ، وبناء على نصيحة بيلى بعث حاكم البحرين برسالة الى مدحت باشا يوم ٢٢ نوفمبر يعتذر فيها عن مقتل المبعوث ويعرب عن اسفه عن الحادث ولكنه يعاتب مدحت باشا عن عدم ابلاغه رسميا بوضع الاحسـاء تحت السلطة العثمانية مباشرة وعلى استخدامه لشخص له علاقة بمقتل الشيخ ناصر بن مبـارك ٠ كما أعرب عن استيائه مما جاء فى الرسالة التركية التى كانت فى حوزة المبعوث عن عزم الباب العالى ضم البحرين الى سلطة نفوذه ٠ وبعد يومين من ارسال

الخطاب وصل الى المنامة الكومندور التركى عارف بك ، ومعـه فرقاطة وسفينة حربية ، وفور وصوله اجتمع بالمقيم ، وأبلغه بقرب وصول الوالى مدحت باشا للاجتماع بالشيخ عيسى وبحث المشكلة ، كما شوهدت فى نفس اليوم سفينة تركية أخرى تخرج من القطيف الى العقير وبأن السفينة المذكورة تقل مدحت باشا ومعاونيه وهكذا باتت المشكلة الخاصة بالبحرين وشيكة الوقوع ، وأن بيلى وحاكم البحرين يستعدان لها .

ومع ذلك فان الأزمة لم تقع فقد بقى مدحت باشا فى سفينته الى آن اقلعت الى البصرة يوم ١٦ ديسمبر وقبيل سفره بعث برسالة الى الشيخ عيسى يرفض فيها تفسيره لاغتيال لمبعوث التركى ويطالبه بانزال العقوبة على المسئولين عن الحادث ودفع مبلغ عشرة آلاف درهم فضية كدية عن القتيل على أن يتم تسليمه الى جاسم بن ثانى القائمقام التركى فى قطر ، كما نفى مدحت باشا وجود آى مؤامرة تركية ضد البحرين ، الا انه أكـد بانه يحمل تفويضا من السلطان بطلب التعويضات عن الحـادث وعند قـراءة بيلى لخطاب مدحت ظهر له بأن الخطاب بمثـابة تهديد من جانب مدحت باشا بالانتقام أكثر منه لمسئول مخول باتخاذ اجراءات فورية ، ومما لاشك فيه أن مدحت باشا كان يفكر فى اتخاذ اجراء ضد البحرين لو أنه كان متأكدا من نجاحه ، ففى أواخر شهر ديسمبر ذكر آحد التجار لبيلى انه بينما كان فى القطيف فى بداية الشهر اجتمع بمدحت باشا وسأله عمـا اذا كان التجار فى البحرين قد طلبوا الحماية البريطانية وقد رد التاجر بالايجاب ، فعاد مدحت باشا فسـأله عما اذا كان فى وسعه أن يجمع توقيعات نحو خمسين آو ستين من التجار البارزين فى البحرين يطلبون فيه من الباب العالى الحماية التركية ، وقد شك التاجر فى نجاح مثـل هذه المحاولة ، وعندئذ عاد مدحت باشا فطلب منه صرف النظر عن الموضوع

ولم يستطع أن يمضى مدحت باشا فى القطيف فترة اطول لأنه كان عليه أن يعود الى بغداد ٠

ولعل رد الشيخ عيسى المهذب والحاسم فى نفس الوقت والـذى تحـاشى فيه الالتزام بأى شىء ، ووجود المقيم وبعض قطع الأسـطول البريطـانى فى البحرين اقنعت مدحت باشـا بأن أى تدخل من جانبه سيكون مجازفة غير مضمونة وبذلك تم انقاذ البحرين من الاحتلال التركى٠ غير أنه انسحاب مدحت لم يقض على الخطر نهائيا ، اذ لو ان طلبه بدية عن القتيل قد رفض لربما كان المحتمل أن يقوم مدحت باشا بتنفيذ تهديده فى أول فرصة تسنح ، ولهذه الأسباب فقد استعجلت السلطات المسئولة فى الهند المقيم البريطانى بدفع قيمة الدية لحكومة الباب العـالى ٠ ثم بطلب من بيلى اقترح الحاكم على آرجيل بأن يطلب من الباب العـالى الموافقة على عرض النزاع على هيئة تحكيم بريطانية وبان يوعز الى الوالى فى بغداد بالامتناع عن استخدام القوة لحل النزاع ، وارسل هذا الاقتراح الى القائم بالأعمال البريطانى فى القسطنطينية فى أواخر يناير ١٨٧٢ ٠ وبايعاز من المقيم بعث حاكم البحرين بخطاب الى مدحت باشا ذكر فيه بانه احال مضمون خطابه الى الحكومة البريطانية مع الاقتراح بتسوية النزاع مع الباب العالى بالطرق الودية ٠ فى هذا الوقت آخذت تصرفات الوالى ومخططاته تتضح للباب العالى ، فقد آدرك الوزراء فى تركيا انه لا فائدة من احالة موضوع بسيط كهذا الى التحكيم ، وانه قد تم ايضاح هـذا الموقف للقائم بالأعمال البريطانى فى بداية شـهر ابريل ١٨٧٢ ، وأنهم يفضلون تسوية هذا الخـلاف بين الوالى والشيخ ٠ وقد وافقت حكومة الهند على هذا الاقتراح ، وهكذا أخذت حرارة الخلاف تخف حدتهـا ٠

والواقع أن الأتراك لم يقوموا بعد ذلك بالاتصال بحاكم البحرين حول هذا الموضوع ، وهكذا دخل الموضوع الى طى النسيان ٠

وفى أواخر صيف عام ١٨٧١ انتهت الحملة على نجد وعجز الأتراك عن التقدم الى ما وراء منطقة الاحساء ، كما لم يكن الأمير سعود فى وضع يسمح له بطردهم من الاحساء ،وفى مستهل الخريف تعرض الأمير سعود لنكسة خطيرة بعد أن تمرد عليه السكان بعد أن ضاقوا ذرعا من تصرفات حلفائه من البدو وانحرافاتهم وذلك بقيادة عبد الله بن تركى وقاموا بابعاد الأمير سعود عن الرياض ، فلجأ الى قطر ، وقد بعث عبد الله بن تركى برسائل الى نافذ باشا وعبد الله بن فيصل ابلغهم فيها بانتصاره وطلب منهم المشورة فى الخطوات التى يتخذها ، فقام نافذ باشا بتعيين عبد الله بن تركى حاكما على الرياض الى ان يصل اليها عبد الله بن فيصل وزوده بالأموال والمؤن٠ فى ذلك الوقت تمكن الأمير سعود من تعبئة بعض رجال القبائل من قبائل مرة والدواسر وعجمان ، وبتلك القوة قام بمحاولة لقطع خطوط الامداد التركية فيما بين القطيف والاحساء ، الا أنه فشل فى المحاولة واضطر للانسحاب الى قطر ٠ وقد تدهورت حالته بعد ذلك حتى انه اضطر الى طلب اللجوء للبحرين ٠ وكانت هذه اللحظة هى لحظة نزول مدحت باشا فى القطيف وذلك فى الأسبوع الثانى من نوفمبر ٠

وكان مع مدحت باشا ثلاث سفن تحمل المؤن والامدادات ، وقد ذكر الكومندور التركى عارف بك للمقيم بان الغرض من مجيئه هو اجراء تحقيقات فى الفساد وسوء الادارة المتفشى بين المسئولين الأتراك المحليين ولتدعيم الحكومة فى الاحساء تمهيدا لاستئناف الحملة على الأمير سعود بشكل أوسع ٠ وبمجرد وصوله الى المنطقة اصدر الباب العالى بيانا جاء فيه بانه قد تقرر ممارسة الاشراف الادارى المباشر على نجد والاحساء ملبية لرغبة كبار رجال المنطقة وشيوخها وأضاف البيان بأن آل سعود

لم يعودوا يعتبرون حكاما على نجد والاحساء ، وآن نافذ باشا قد عين حاكما جديدا على اقليم نجد ، وما آن علم الأمير عبد الله بن فيصل الذى كان يومها فى الاحساء بما جاء فى البيان التركى حتى فر من الاحساء وترك رسالة للمسئولين الأتراك يتهمهم فيها بأنهم حولوا الحملة التى جاءت من اجل اعادته الى الحكم الى أداة للقمع والسيطرة على نجد وحلولهم محـل الأسرة الحاكمة ٠ وعند وصول مدحت باشا الى واحة الاحساء فى يوم ٢٦ نوفمبر اطلع على قرار عبد الله فاستاء من الأمر لأنه كان لا يريد أن ينشأ صراع بين الأخوين ، كما آن الأمير عبد الله لم يكن يرضى بالدخول فى معركة ضد آخيه الامير سعود والأتراك فى آن واحد ، وبعد أن هـدأت الاحوال بعث عبد الله برسالة من الرياض التى توجه اليها من الاحســاء وفى هذه الرسالة ابدى استعداده لدفع الزكاة والاعتراف بالأتراك بشرط ان يوافق الباب العالى على الاعتراف به كحاكم على الرياض ونجد ، كما أوضح فى رسالته أيضـــا بأن السلطان العثمانى لا يملك حق خلعه عن العرش الذى ورثه عن ابائه وأجداده وقال بأن كلا من السلطان العثمانى والاشخاص الموقعين على العريضة التى عرضها مدحت باشا فى القطيف قد ضللوا بشأن تلك الوثيقة ، وقال بأن السلطان العثمانى قد فهم من العريضة أن أصحابها يعترفون له بالحكم التركى المباشر بينما هم فى الواقع يحتجون على فرض الضرائب الباهظة عليهم ، واختتم الأمير عبد الله رســـالته بالتنبيه الى أن الأتراك قد يتعرضون للمتاعب والصـــعاب فى الاحتفاظ بحكمهم على نجد والاحساء ٠

فى يوم ١٨ ديسمبر عاد مدحت باشا ومعه عدد كبير من الجنـــود المصابين ومع ذلك فانه لم ييأس من نجاح الحملة ولم يكن يفكر فى التخلى عنها ، بالرغم مما سببته من استنزاف لخزينة بغداد ومن الرجال ، وقد

حصل على سفينة أخرى لارسال التعزيزات الى الحملة ، وفى نهـاية العام بعث بـ ٣٠٠ جندى آخرين لتعزيز قوات فريق باشا قائد قـوات الاحساء وقد علم بأن فريق باشا قد اصبح يعمل تحت قيادته نحو ١٠٠٠٠ جندى عدا الجنود النظاميين ، كما علم بانه قد صدرت اليه تعليمات من مدحت باشا لبدء الزحف الى الرياض فى أواخر الشتاء أو بداية الربيع. ويمكن القول أن هذه الخطوة لم تكن تشمل كل خطط مدحت باشا ، ففى مطلع شهر يناير ١٨٧٢ وصلت السفينة المسلحة (الاسكندرية) وكان يقودها عارف بك الى الدوحة وأنزلت كتيبة من الجنود ، وقد احتج الشيخ محمد بن ثانى على وصـول القوة ولكن مدحت باشا اجابه بأن القوة قد ارسلت تلبية لرغبته ضد رجال الأمير سعود الذين كانوا يغيرون على القوات التركية ويقومون بقطع خطوط المواصلات فى مناطق الحدود بقطر . غير ان وصول الجنود الأتراك الى الدوحة كان مجرد خطوة ، فقد تم نقلهم فى نهاية شهر يناير ولم تبق فى الدوحة سوى وحدة صغيرة لحراسة المؤن والمعدات العسكرية .

واذا كان مدحت باشا قد تمادى فى حملته العسكرية على نجد فان الباب العالى من ناحية اخرى قد سئم أمور تلك الحملة فنظير نفقات باهظة لم يكشف عنها النقاب وتضحيات كبيرة فى الرجال لم تحقق الحملة الا نجاحا ضئيلا ، فقد اثبتت القطيف بأنها منطقة استنزاف للقوات التركية ، وقد علل مدحت باشا فشله فى الحملة بابداء أسباب تدعو الى السخرية ، اذ قال بأن الهدف من الاستمرار فى الحملة هو العمل على بناء مدينة جديدة بالقرب منها ويبدو ان محصول واحة الاحسـاء قد اعطى بعض المردود تعويضا عن المعاناة والخسائر التى كلفها احتلالها ، غير أن اسـتغلال تلك المحاصيل يتطلب من الاتراك التحكم فى طرق المواصلات التى تربط بين

الهفوف والعقير وبالتالى فلابد من انشاء خطوط دفاع لتحقيق هـــذا الهدف ، أما الأحساء فقد كانت بالنسبة للأتراك كالجوهرة الثمينة . أما بالنسبة لبريطانيا فقد كانت بريطانيا بطبيعة الحال مستاءة جدا من تلك الأحوال ، وعلى الرغم من الفائدة الزهيدة التى حققها الأتراك فان ذلك كله قد تبخر نتيجة للموقف البريطـــانى من نشـــاط الأتراك ونواياهم وشكواهم المستمرة منهم • وفى خريف عام ١٨٧٢ استدعى مدحت باشا الى القسطنطينية نهائيا •

وكدليل على يأس الباب العالى من مغامرته فى نجد ، لمح له صوفر باشا وزير الخارجية التركية فى ديسمبر بأن كل ما يهم الباب العالى هو انشاء تنظيمات ادارية فى نجد ، ثم فى الشهر التالى ذكر صوفر باشــا لسكرتير السفارة البريطانية فى القسطنطينية بأن السياسة التركية تجاه القبائل المستقلة فى الساحل العربى للخليج لا تزال كما كانت ، وآن تركيا لا تنوى أن تقوم بأى اجراءات لفرض السيطرة عليها وبالرغم من وضـــوح هذه التأكيدات الا آنها لم تكن تجيب على السؤال المطروح يومئذ ، وهو محاولة تركيا الاحتفاظ بأسطول لها فى الخليج • وفى شهر ديسمبر عند اجتماع صوفر باشا باليوت ذكر الوزير بأن قيادة الأسطول التركى كانت دائما ترى فى منطقة الخليج محطة لأسطولها ، وبأن لابد لتركيا من وجود سفن لها هناك نظرا لارتباط ذلك بالوجود التركى فى شبه الجزيرة • وعند ابلاغ مضمون هذا الحديث لحكومة الهند استفسر من مكتب شئون الهند عما اذا كان حجم الأسطول التركى الموجود فى الخليج فى مستوى المهمة الموكلة اليه ، بحيث يمكن آن تعفى الأميرالية البريطانية من نفقات الاحتفاظ بأسطول كبير لها فى الخليج لمواجهة وجود الأســـطول التركى من ناحية وتطمين الفرس من ناحية اخرى :

احال آرجيل الاقتراح على جرانفيل الذى ذكر بأن هذا الموضوع فى غاية الحساسية وينبغى معالجته بحذر : « وما دامت تركيا تحتفظ بسلطتها الشرعية فى منطقة الخليج فان حكومة صاحبة الجلالة لا حق لها آن تطالب الاتراك بالحد من الوسائل التى يرون انها ضرورية للحفاظ على مصالحهم وكان يفضل الايعاز الى اليوت بأن ينبه الباب العـــالى بأن التنافس على السلاح فى مياه الخليج قد يؤدى الى اثارة الاضطرابات بين قبائله ، وآنه من المحتمل ان تمتد تلك الاضطرابات الى الاقاليم الخاضعة للسلطة التركية مما سيحمل الباب العالى نفقات أكبر فى محاولة قمع تلك الاضطرابات ·

وعند اجتماع صوفر باشا باليوت في شهر يونيو ١٨٧٢ واضطلاعه على ما ذكره السفير قال اليوت أن الباب العالى لا يهدف الى آكثر من تأكيد سلطته فى تلك الاقاليم التى تعتبر السلطة التركية أمرا مفروغا منه وأضاف بأن حكومة صاحبة الجلالة تكتفى من مدحت باشا ببيان يؤكد بأنه ليس هناك نية فى توسيع العمليات العسكرية ، واما فيما يتعلق بوجود قـــوة كبيرة من الأسطول التركى فى الخليج فربما كان هناك بعض ســوء الفهم من جانب الحكومة البريطانية لأن الأسطول التركى اسطول صغير لا يزيد حجمه عن آربع سفن ، وقد عادت اثنتان منها الى القسطنطينية غير أن تأكيدات صوفر باشا لم تكن تنطلق مع رغبة الحكومة البريطانية ، وانمـا كان الهدف منها هو وضع حد للأوضاع السائدة فى شرقى شبه الجزيرة وما كانت تحمله تلك الأوضاع فى طياتها من أخطار · وقد طلبت الحكومة العثمانية الى رؤوف باشا الذى خلف مدحت باشا فى حكم بغداد بمحاولة كسب عبد الله بن فيصل الى جانب الاتراك وبأنه اذا استحال عليه ذلك ان يجرى اتصالات بالأمير سعود ، وبما أن الأمير عبد الله قد رفض عروض رؤوف باشا فقد كان طبيعيا آن يتجه رؤوف باشا الى الأمير سـعود ،

وعرض عليه الاعتراف به حاكما على أساس الأمر الواقع بشرط آن يقبل الأمير سعود سيادة الباب العالى على نجد وأن يقوم بدفع الزكاة السنوية كما كان يفعل والده الأمير فيصل ، وبأن يتنازل عن سلطته فى الاحساء للأتراك ، وآن يبعث باثنين من انجاله كرهائن الى بغداد ، غير أن الأمير سعود الذى كان فى حالة معنوية يائسة رفض مفاوضة الأتراك فى هـذا الشأن بمفرده وفضل آن يكتب الى المقيم البريطانى فى الخليج طالبا منه التوسط فى الموضوع بينه وبين الأتراك ٠

ايدت حكومة بومباى طلب الأمير سعود رغبة منها فى العمل على انهاء الصراع فى نجد والاحساء بأسرع وقت ممكن اعتقادا منها بأن ذلك سوف يؤدى الى وضع حد للتغلغل التركى فى البحرين وعمان ، خاصة وان الأتراك كما قيل فى ذلك الوقت قد آجروا اتصـالات مع الشيخ زايد بن خليفة حاكم آبو ظبى فى محاولة لفرض سيطرتهم على واحة البريمى ٠ ولما كانت الحكومة البريطانية هى المسئولة عن حماية الأمن فى الخليج رأت حكومة بومباى أن تقـوم بريطانيا فى التوسـط فى آى نزاع يقع بين دولتين ساحليتين ، وقد ايد اتيشيسون وزير الشئون الخارجية للهند هـذا الاقتراح وان كان لأسباب أكثر أهمية :

« من المتفق عليه بصفة عامة أنه منذ نجاحنا فى الاطاحة بالنفـوذ الروسى من منطقة البحر الأسود توطدت علاقتهم بالروس » هذا ما ذكره اتيشيسون فى يوليو ١٨٧٢) وأيا كان الهدف الأخير للأتراك فمما لاشك فيه انهم قد اظهروا خلال العامين الماضيين رغبتهم فى تدعيم نفوذهم فى كل من الخليج وشبه الجزيرة العربية فى البر والبحر ، ومن المحتمل ان يكون الوقت قد فات لاحتفاظنا بالسلطة المنفردة فى الخليج ، غير انى آمل الا يحدث ذلك ، وان كانت الأمور تشير الى ذلك الاحتمال ٠٠ وعلى أية حال فانى أعتقد أن افتتاح قناة السـويس قد ضاعف من وجوب توثيق

علاقاتنا بتركيا ، وبأن الجو الذى ساد محادثات قضية البحر الأسود أمر يدعو الى الأسف بالنسبة للمصالح البريطانية فى الهند . ان تركيا حليف لنا أهم بكثير من فارس التى لا تزال تخضع للنفوذ الروسى .. كما انى اعتقد وبالتأكيد ، أن الروس سوف يقيمون لهم عاجلا أو آجلا ميناء على شاطىء الخليج للتجارة ، فاذا نجحوا فى ذلك فاننا سوف نواجه مشاكل اكثر تعقيدا مما واجهناه أثناء حملة الأتراك على نجد ، وانه لمن الأهمية بمكان بالغ أن نقيم نفوذنا فى المنطقة على أسس وطيدة ومعترف بها قبل أن يتمكن الروس من ذلك وبأن نسعى الى ازالة كل أسباب التوتر والاحتكاك مع كل من تركيا وفارس ، فان نجحنا فى تسوية خلافاتنا مع هاتين الدولتين بالطرق الودية وان تكون هذه التسوية فى صالح بريطانيا فانه ينبغى ان نبادر بذلك على الفور ، وأن أى بطء فى هذا الأمر سوف يؤدى الى ضياع الفرصة من أيدينا بحيث تحتل هذا المركز دولة أخرى .

ولو بقى ماير على قيد الحياة فربما كان قد وافق على اقتراحات اتيشيسون لأن الحاكم العام كان يساوره القلق الشديد من خطورة الوجود التركى فى شرقى شبه الجزيرة . وبما أن ماير قد توفى بعد أن اغتاله احد المتطرفين الهنود المسلمين فى شهر فبراير ١٨٧٢ فقد قرر الحاكم العام بالوكالة اعتبار نجد من الدول غير المشتركة فى معاهدة الصلح البحرية وبالتالى لا داعى للوساطة ، كما أنه على الجانب التركى لم تكن هناك رغبة فى الوساطة البريطانية ، وانما على العكس من ذلك فقد حاول رؤوف باشا مرات عديدة الضغط على الأمير سعود لقبول التفاوض مع الاتراك وشملت الضغوط مصادرة أملاك أسرته فى الاحساء ورفض اعادتها اليهم قبل الموافقة على المطالب التركية . وأما الأمير سعود بالاضافة الى سعيه فى وساطة الحكومة البريطانية فى الخلاف فانه كان يرغب فى الاستعانة بالحاج احمد خان الذى كان وزيرا سابقا للسيد ثوينى ثم واليا

أو حاكما على بندر عباس ، وكان الحاج أحمد قد عرض بنفسه أن يتوسط في النزاع ، وبموجب اقتراح من المقيم بيلي بعث الحاج أحمد خان بالرسائل التي يحتفظ بها الأمير سعود الى رؤوف باشا في بغداد الذى استدعاه الى الحضور في يوليو ١٨٧٢ ، وكان الوالي يريد من ذلك اتخاذ الحاج أحمد كعميل له ، الا انه اشترط على الحاج أحمد بأن يقوم الأمير سعود من جانبه بتقديم احد الرهائن تعبيراً عن رغبته في التفاهم . وفي شهر سبتمبر ١٨٧٢ سافر الحاج أحمد الى واحة الاحساء عن طريق القطيف ، وبعث الى الأمير سعود يدعوه للاجتماع به هناك ، غير أن الأمير الذى لم يكن مطمئنا من نوايا رؤوف باشا رفض دعوة الحاج أحمد ، وبدلا من ذلك بعث أخاه عبد الرحمن لينوب عنه في الاجتماع بالحاج أحمد ، وقد اصطحب الحاج أحمد (عبد الرحمن) الى بغداد ، وهناك احتجزه رؤوف باشا ، وكنتيجة لهذا الاجراء توقفت المفاوضات بين الجانبين ، وعاد الأمير سعود الى أخيه الأمير عبد الله في الرياض .

وفي مستهل عام ١٨٧٣ نجح الأمير سعود في الاستيلاء على الحكم في نجد وابعاد أخيه عن العاصمة . وقد توجه الأمير عبد الله كما سبق ان أشرنا الى المنطقة الشمالية لطلب المعونة من الأتراك ، وعرض الخضوع للباب العالي ، ودفع الزكاة ، ولكنه لم يتلق ردا على طلبه ، اذ حل رديف باشا محل رؤوف باشا في بغداد ، وكانت في حوزة الأخير تعليمات جديدة بالحد من التدخل في شئون شرقي شبه الجزيرة ، كما كان قد تقرر ايضا سحب القوات النظامية من واحة الاحساء ، وضغط نفقات ادارة الاقليم عن طريق تعيين من أهلها . وعاد سعود الى محاولة توسيط الحكومة البريطانية مع ابداء استعداده للاعتراف بالسيادة للباب العالي بشرط تسليم السلطة في الاحساء اليه ، وقطع كل علاقة للأتراك بعبد الله ابن فيصل .

وفى شهر مارس ١٨٧٤ سلم المتصرف التركى فريق باشا شئون اقليم الاحساء الى براك بن عزير شيخ بنى خالد ، وذلك بضمان من عديله ناصر باشا شيخ مشايخ المنتفك وهكذا صدرت الأوامر للقوات التركية بالانسحاب من الاحساء والعودة الى بغداد ، وتسليم شئون الدفاع عن الاحساء ونجد الى فرقة الجندرمة .

كان الاحتلال التركى لليمن الذى بدأ فى الأشهر الأولى من عام ١٨٧١ بالحملة على قبائل عسير يسير جنبا الى جنب مع الحملة التركية على واحة الاحساء ، وكانت الدعاية المواكبة للحملتين تصدر من القسطنطينية وتؤكد على دور السلطان العثمانى كخليفة للمسلمين ، ولكن وراء ذلك كله كانت تكمن الرغبة فى السيطرة على شبه الجزيرة العربية كلها ، وكانت الحملتان على ما يبدو خطة معدة للالتفاف حول جناحى الوجود البريطانى فى المنطقة على امتداد السواحل الشرقية والجنوبية من شبه الجزيرة ابتداء من البحرين ونهاية فى عدن . ولابد فى خطة كهذه ان تحتل مدينة مسقط أهمية خاصة ، وان يترتب على المبادرة التركية لتسوية النزاع بين مسقط وزنجبار أهمية بالغة لأن معونة زنجبار كانت تشكل صميم المشكلة . وبدون المساعدة المالية لمسقط لم يكن فى استطاعة السيد تركى بن سعيد الاحتفاظ بالسلطة فى مسقط ، ولما كانت معونة زنجبار هى المصدر المالى الوحيد لمسقط فان أى فشل يلاقيه فى توفير الأموال اللازمة للانفاق على متطلبات الحكم فى عمان وتهدئة القوى القبلية فيها قد يفقده الحكم أو ربما يفقده حياته . وكانت حكومة الهند قلقة جدا ، وهى بصدد البحث عن بديل يحافظ على نفوذها فى مسقط بدلا من ان يرتمى السلطان فى احضان الأتراك ، وقال المقيم فى رسالة بعث بها الى فيتز جيرالد فى شهر مارس ١٨٧٢ ، انتى أخشى بأن يكون الوقت قد

ولي لمنح السيد تركى مساعدة مالية عاجلة منعا من آن يرفرف العلم التركى فوق مدينة مسقط .

وقد كان الأمل ضعيفا فى آن ينجح السيد تركى فى درء الكارثة المقبلة الا اذا استطاع استعادة بندر عباس ولهذا فقد طلب فى صيف ١٨٧١ من حكومة الهند آكثر من مرة أن تساعده فى الحصول على تجديد لايجار بندر عباس ، وعلى الرغم من أن ناصر الدين شاه قد الغى الاتفاق المعقود مع السيد سالم بن ثوينى بعد أن أطاح بالسيد عزان فانه لم يكن من المؤكد أنه لن يرفض تجديدها للسيد تركى ، نظرا لأن السيد تركى لم يتول السلطة عن طريق الاغتيال ، وهو العمل الذى كان قد اثار استياء الشاه ، وفوق ذلك فقد كان السيد تركى أحد آنجال السيد سعيد بن سلطان ، وعلى أساس آن السيد تركى ينتمى بصورة مباشرة الى الأسرة الحاكمة فى مسقط ، فقد قبل المسئولون الفرس تجديد ايجار بندر عباس بموجب الاتفاقية المعقودة فى عام ١٨٥٦ بين مسقط وفارس ، ومن هذه الزاوية كانت حكومة الهند تنظر الى هذا الموضوع ، وتأسيسا على ذلك فقد أوعزت الى الوزير البريطانى المفوض فى طهران بالاتصال بالشاه . وفى شهر سبتمبر ١٨٧١ قام الوزير المفوض بالاتصال بالحكومة الفارسية حول هذا الموضوع ثم عاد فأثاره فى شهر ديسمبر من نفس العام غير أن اتصالاته لم تسفر عن آية نتيجة ، فقد رفض الشاه رفضا باتا الموافقة على عودة بندر عباس الى سلطة مسقط .

وفى نهاية عام ١٨٧١ آصبح وضع السيد تركى حرجا ، فقد كان السيد ابراهيم بن قيس يسيطر على صحار ، وكان يتحين الفرص لشن هجوم على مسقط ، كما آن الشيخ صالح بن على زعيم الحرث لم يكن يؤيد تولى السيد تركى السلطة فى مسقط ، وكان يراقب الاحداث من

مقره فى الشرقية ، وكان السيد سالم بن ثوينى فى جعلان يحاول الحصول على تأييد من قبائلها لكى يشترك مع السيد ابراهيم بن قيس فى الاستيلاء على مسقط ، وأما السيد عبد العزيز شقيق السيد تركى فقد كان فى مكران حيث كان يدبر المؤامرات للاستيلاء على السلطة فى جواذر ، واما السيد برغش فقد كان فى زنجبار يحاول أن يخطب ود رجال الدين ويوطد علاقته بهم ، وكان يعلن أنه يطمح فى أن يكون اماما للاباضيين ، وأن يعمل لتوحيد شطرى الساطنة فى دولة عمانية واحدة ، وكانت حالة السيد تركى المالية تشجع السيد برغش على تحقيق طموحاته كما أنه كان يصرح بقطع المعونة السنوية عن مسقط .

وكان القلق يراود فيتز جيرالد من احتمال نشوب حرب عائلية بين افراد آسرة آل بوسعيد وما يحمله فى طياته من أخطار على المصالح البريطانية فى كل من مسقط وزنجبار وبصفة خاصة من احتمال تعرض المنطقة لحملات تركية ، وعلى هــذا الأساس طلب من حكومة الهند فى فبراير ١٨٧٢ ثم فى شهر مارس التدخل لصالح السيد تركى ، والحيلولة دون نشوب صراع مسلح بين أفراد الأسرة ، غير أن حكومة الهند لم تلتفت الى الموضوع ليس بسبب اغتيال مايو الذى أوجد الارتباك بين المسئولين البريطانيين فحسب ، بل لأن مشكلة زنجبار ومسقط قد انتقلت الى اختصاص حكومة انجلترا ، وعلى أية حال فان الانطباع السيىء الذى رافق انتصار السيد تركى على السيد عزان ، وبالنظر الى أن الدور المشبوه الذى لعبته حكومة بومباى فى ذلك الانتصار ظل سائدا واتضح أكثر فى رد اتيشيسون على فيتز جيرالد فى مارس ١٨٧٢ ، والذى ذكر فيه اتيشيسون بأن حكومة الهند كان يهمها وجود حكومة قوية فى مسقط ، وإنها كانت حريصة على أن يظل الحكم فى أيدى خلفاء السيد سعيد بن سلطان ، ولهذا فقد كانت ترغب فى ممارسة كل ما لها من نفوذ معنوى لدعم هذا الوضع ، واضاف اتيشيسون بأن حكومة الهند لا تستطيع بأى حال أن تتجاوز هذه الحدود فى معالجتها لتلك المشكلة خوفا من أن ينحرف بها التيار عن الخط السياسى الذى رسمته انجلترا فى معالجة الشئون

العمانية ، وبأن هذه الحكومة ليست على استعداد لاهـدار موارد الهند المالية فى مساعدة السيد تركى ، وان كانت ترغب فى أن تتقدم مرة أخرى باقتراحات الى وزير الدولة لارغام سلطان زنجبـــار على استئناف دفع المعونة المقررة لحكومة مسقط .

وفى لندن كانت الضجة حول تجـــارة الرقيق قد غطت على كل موضوع يتعلق بمسقط ، وبحكم ما كان يتمتع به بارتل فرير من نفـوذ اصبح مكتب شئون الهند ينظر الى مشكلة سلطنة مسقط على أن حلهـا يكمن فى القضاء على تجارة الرقيق الافريقية ، وبايعاز من فرير سـحب المكتب معارضته على دفع أى جزء من تكاليف الحملة على تجارة الرقيق من خزينة الهند بشرط أن تتحمل الخزينة البريطانية نصف نفقات الوكالة البريطانية فى زنجبار ، وقد كان هذا بمثابة الموافقة على اختيـار فرير كمبعوث خاص لعقد معاهدات جـديدة مع كل من مسقط وزنجبـــار ، وتسوية الخلافات القائمة بينهما ، وقد ورد هذا فى خطاب أرجيـل الى اللورد نورث بروك الذى خلف مايو بتاريخ ١٨٧٢/١٠/١٢ والذى جاء فيه انه يمكن اعفاء السيد برغش من التزامه بدفع المعونة لمسقط نظير موافقته على ابرام معاهدة جديدة بشأن تجارة الرقيق ، كما يمكن ضمان موافقة السيد تركى على هذه التدابير بالتعهد له بدفع مبلغ يعادل المعونة من جانب حكومة بومباى ، وأخيرا ذكر أرجيل لنورث بروك بأن مجلس شئون الهند قد وافق بالفعل على هذا الحل ، كما اقره مجلس الوزراء فى نفس اليوم وبأن هناك أملا كبيرا فى أن توافق الخزينة البريطانية على دفع نصـف النفقات .

وقد برر أرجيل اقتراحه بأن تدفع حكومة الهند معونة زنجبار الى مسقط على أساسين : الأول : أن حكومة الهند كانت شريكا فى الاتفاق الأصلى والثانى : انها ملتزمة بمكافحة تجارة الرقيق بنفس التزام الحكومة المركزية ، واعترف أرجيل بأن قرار كاننج الذى تدفع المعونة على اساسه لم تكن له أي علاقة بتجارة الرقيق ، وأن الهدف منه هو المحـافظة على

الأمن فى الخليج حماية للمصالح التجارية ، ويضيف أرجيل أنه لهذا السبب يهم حكومة الهند تطبيق نصوص حكم كاننج ، وهو أن تبقى الحكومتـــان دولتين منفصلتين ، وأن تستمر حكومة مسقط فى استلام المعونة • وقال أيضا بأن السبب الرئيسى للمشكلات التى تواجهها حكومة الهند بخصوص مشكلة موضوع مسقط وزنجبار هو الاجراء الذى اتخذته حكومة الهند والاتفاقات التى عقدتها • وقد شرح أرجيل رأيه هذا بقوله أن قرار كاننج هو الذى تسبب فى اتخاذ تلك التدابير أى أن تتكفل حكومة زنجبار بدفع تلك المعونة الى مسقط كمبرر لها للاحتفاظ بتجارة الرقيق ، باعتبـــار هذه التجارة هى المورد الذى تحصل منه حكومة زنجبار على نفقاتهـا • وبالرغم من كل هذه الاعتبارات فانه لا يمكن المضى فى دفع هـــذا المبلغ بشكل منتظم دون اللجوء الى اجراءات لا ترغب حكومتنا فيهـــا ، وأن الطريق الوحيد للخروج من هذا المازق هو الحل الذى اقترحناه ، ويقضى بأن تتولى حكومة الهند دفع نصف هذه المعونة على الأقل ، وذكر أرجيل أيضا بأنه فى الوقت الذى يتعين على حكومة انجلترا أن تتحمل نفقـــات مكافحة تجارة الرقيق الا اننى لا أتصور أنه من حق أى ادارة من الادارات التى تتألف منها حكومتنا (والتى تعتبر حكومة الهند احداها) أن تقول : « ان هذا موضوع ليس من اختصاصنا ولا يمكننا اتخاذ أى اجراء بشأنه » فقول كهذا لا يتناسب مع المسئوليات ، خصـــوصا وأن الرعايا الهنود البريطانيين ورؤوس الأموال الهندية لها صلة مباشرة بتجارة الرقيق •

فى الوقت الذى كانت الدوائر المسئولة فى انجلترا تناقش هـــذه الاقتراحات كانت حالة السيد تركى المالية تزداد سوءا ، وبالتالى فقـد كان من الطبيعى أن يزداد تذمره من موقف الحكومة البريطـانية • وكان السيد تركى قد ناشد بيلى فى شهر يونيو العمل لاستئناف دفع معـونة زنجبار له ، وحذر بأنه اذا لم يستأنف دفع المعونة فقد يضطره هـذا الى التنازل عن السلطة • ثم بعد شهر من هذا الاتصال بعث السـيد تركى برسالة الى السيد برغش فى زنجبار يطالبه بدفع المعونة فورا ويحذره من أن رفضه دفع تلك المعونة سوف يؤدى الى نشوب حرب بينهما • غير

أن الضوء الوحيد فى ذلك الافق المعتم هو النقص فى امكانيات السـيد تركى المالية والذى كان يحول بينه وبين الاستمرار فى السلطة ، كما كان يمنع خصومه من القيام بعمليات حربية واسعة ضده ، وكان السيد سالم احد هؤلاء الخصوم والذى دفعه افلاسه المالى فى عام ١٨٧٢ الى مغادرة مسقط والتوجه الى الهند لطلب مساعدة مالية من السلطات البريطانية هنـاك ٠

فى ١٢ ابريل وصل براتل فرير الى مسقط فى نطاق جولة له فى المنطقة وقد حمله فشله فى موضوع زنجبار الى البحث عن نجاح يحققه فى مسقط وقد وجد السيد تركى مستعدا هو الآخر للتعاون معه ٠ وقد دعا فشل فرير فى عقد معاهدة جديدة مع السيد برغش الى عمل التدابير التى تم اتخاذها لاستئناف دفع المعونة الى السيد تركى عن طريق خزينـة لهند ودعاه الى آن يلتزم جانب الحذر فى مباحثاته مع السـيد تركى ، سيما وأن حـكومة الهند لم تكن قد وافقت رسميا على مقترحاته ٠ وقد اكد فرير للسيد تركى خلال اجتماعه الثانى به فى مسـقط بأن عليه أن يطمئن من ناحية دفع هذه المعونة ، فهذه المعونة سوف تدفع له بانتظام من جانب حكومة بومباى عن طريق المعتمد السياسى فى مسقط ، وسوف يتم دفعها بأثر رجعى ابتداء من تاريخ تقلده الحكم فى ينـاير ١٨٧١ ٠ وبدافع من الحماس وقع السيد تركى على معاهدة حظر تجارة الرقيق التى وقعت بتاريخ ١٤ ابريل ٠ وفى اليوم التـالى أوعز فـرير الى المعتمد السياسى البريطانى فى مسـقط الكابتن مايلز بأن يدفع للسـيد تركى متأخرات المعونة ومقدارها ٤٠ ألف ريال نمسوى على الفور ومتأخرات نصف عام خلال ثلاثة اشهر من ذلك التاريخ وقد تعين على فرير فيما بعـد أن يحاول اقناع حكومة الهند بالموافقة على الاجراءات التى اتخذها ولهذا فلقد كرس جهوده لهذا الغرض منذ ساعة وصوله الى بومباى ٠

يبدو أن فرير كان حكيما فى تصرفاته فقد برر الاجراء الذى اتخذه بحكم المقتضيات السياسية خصوصا وأنه لم يكن فى السابق يتعاطف مع موقف حكومة مسقط ، كما لم تكن تهمه حقوق السلطنة كما نص عليهـا

قرار كننج وكتب الى نورث بروك يقول :

« ان استلام حكومة مسقط لمعونة زنجبار بصفة منتظمة هو أمر حيوى جدا لتدعيم تلك الحكومة وازدهارها ، وأن أى تأخير أو تعطل لذلك المصدر لا يعرض الأمن للخطر في عمان فحسب وانما سوف يضعف من امكانياتنا لحماية زنجبار من الانتهاكات التى يقوم بها العرب لأمن المنطقة ، وسيكون التجار الهنود الذين يتم القسم الأكبر من هذه التجارة عن طريقهم ضحايا هذا الوضع ، واضاف يقول بأن السيد تركى فى أمس الحاجة الى المال فورا ، وأن حل المشكلة بين مسقط وزنجبار سوف يستغرق وقتا طويلا ، كما أن هناك سابقة فيما يختص بدفع المعونة الآنف ذكرها وذلك فى المبالغ التى كانت تدفعها حكومة بومباى الى السيد سالم قبل خمس سنوات من هذا التاريخ ، وأضاف أن استمرار دفع المعونة سوف يتوقف على عدم اتخاذ أى اجراء من جانب السيد تركى ضد حكومة زنجبار وبالتزامه اتخاذ القرارات لحظر تجارة الرقيق ، وفى مقابل ذلك على السيد برغش أن يكف عن مؤامرته ضد السيد تركى ، وبصفة خاصة فيما يتعلق بتعاونه مع السيد سالم بن ثوينى والسيد عبد العزيز ابن سعيد ، والى ان يوافق السيد برغش على عقد معاهدة جديدة لحظر تجارة الرقيق ، فينبغى ارغامه على الاستمرار فى دفع المعونة كاملة لحكومة بومباى ، وذلك عن طريق تهديده بوقف التعامل مع ادارة الجمارك التابعة له .

كذلك فقد اقترح فرير بأن يدفع معاشا الى كل من السيد سالم والسيد عبد العزيز الموجودين فى بومباى وأن تقطع هذه المبالغ من معونة زنجبار بشرط ان يتعهد كل منهما بالتزام حسن السلوك ، وقد كان فرير واثقا أن هذه التسوية لو أخذ بها فسوف تسهم الى حد كبير فى احلال الأمن والاستقرار فى عمان ، الأمر الذى يهم الحكومة البريطانية بالدرجة القصوى :

« وبصرف النظر كما يقول فرير عن الآراء التى أخذت تنادى بها بعض الدول الأوربية فى الأعوام الأخيرة فيما يتعلق بمسقط باعتبارها

مدخلا للهند فان ما تجدر الاشارة اليه بنوع خاص فى الوقت الحاضر هو أن كلا من تركيا وفارس قد أبديتا فى الفترة الأخيرة اهتماما بهذه المنطقة يفوق كل ما سبق منذ أن استطاع السيد سعيد بن سلطان أن يتحدى هاتين الدولتين فى منطقة الخليج بنجاح كبير · ويقول الفرس بأن الفرس فى عصرها الذهبى قد حكمت عمان ، كما يتحدث الاتراك بأن ولاة الخلفاء العثمانيين كانوا فى الماضى أصحاب الصول والطول فى عمان · وهـــذه الأحلام القائمة على ذكريات الماضى قد لا تشكل خطرا اذا ما اقتصرت على حدود كل من القسطنطينية وطهران · غير أن مصلحة الهند تمنعنا من أن نسمح للمدرعات التركية بأن ترسى فى خليج عمان أو فى بلد أى حاكم يتلقى تعليماته من عاصمتى الفرس والأتراك ، كما أنى لا أعتقد بأن الهند سوف تنعم بالهدوء والاستقرار لو قدر لأحد الوهابيين أن يسيطر على عمان ، وهو النتيجة الحتمية فيمـــا لو تمكن المتطرفون العرب من ردع الاعتداءات التركية والفارسية بعد أن يكونوا قد قضوا على القوة الاباضية التى تسيطر الآن على عمان ·

لم يكن فرير مضطرا الى تبرير موقفه هذا من نورث بروك · فعلى عكس ماير لم يكن نورث بروك يهتم بموضوع زنجبار ، فقد سبق أن أكد لأرجيل فى نوفمبر السابق فى معرض رده على خطاب وزير الدولة المؤرخ ١٢ أكتوبر ١٨٧٢ بأنه سوف ينفذ قرار مجلس الوزراء بشأن معونة زنجبار دون مناقشة :

·· « بالنسبة لى شخصيا فانى لا أرى ثمة سببا يمنع من أن تساهم حكومة الهند بنصف المعونة اذا كان هذا الاجراء سوف يؤدى الى الوصول الى اتفاق مقبول مع حكومة زنجبار حول موضوع تجارة الرقيق ، والى التحكم فى تصرفات حكومة مسقط ، وفى الأسبوع الثانى من يونية ١٨٧٣ أصدر فرير موافقته الرسمية على القرار ، وتم الايعاز الى الماجور رووس المقيم بالوكالة فى بوشهر فى يوم ٩ يونيو بابلاغ السيد تركى بقرار دفع المعونة اليه كاملة اعتبارا من تاريخ توليه السلطة وباستمرار دفعها سنويا من حكومة بومباى بشرط أن يتقيد بنصوص الاتفـــاقات المعقودة معـــه واظهار مشاعر الود والصداقة نحو الحكومة البريطانية ·

ولا يمكن القطع بأن المسئولين البريطانيين قد عادوا فادركوا بأن اضافة تلك الفقرة الى الاتفاق تشكل نقضا للحجج التى أدلى بهـــا مايو وهى حق السلطان فى تلك المعونة بمقتضى حـكم كاننج بصرف النظر عن موضوع السلوك أو التصرفات وشرط الامتناع عن مهاجمة زنجبار نظرا لأن المعونة كانت تشكل التعويض عن استقلال زنجبار عن مسقط ، وهى النقطة التى اغفلتها المناقشات العديدة التى كانت تتناول موضوع المعونة وتجارة الرقيق منذ عام ١٨٦٨ . ومهما رغب ارجيل أو فرير أو جرانفيل أو غيرهم من المسئولين فى اســـتخدام التزام حكومة زنجبـــار بالمعونة لانتزاع تنازلات بالنسبة لتجارة الرقيق يبقى حق حكومة مسقط فى المعونة حقا مشروعا وغير قابل للنقض . وكان فرير قد عارض فى البداية استخدام موضـــوع استئناف دفع المبلغ لتشجيع السيد تركى على التوقيع على معاهدة جديدة بحظر تجارة الرقيق ، ثم جاء نورث بروك فحد من هـذا الحق عن طريق الزام السيد تركى بالمعاهدة وبغيرها من الاتفاقات التى وقعها مع الحكومة البريطانية ، وربما كان هدفه من ذلك هو الحصـول على تنازل مماثل عن دفع المعونة من خزينة الهند ، الا انه فى الواقع لم يكن من حقه أن يفعل ذلك ، وعلى أية حال فان البديل أو المقابل الـذى حصل عليه المسئولون البريطانيون فى الهند لم يكن يساوى شيئا ، ولو كان فرير يرغب فعلا فى الربط بين المعونة والشروط الأخرى فكان يمكنه أن يربط تلك الشروط بتعهد منه لأرجيـــل بدفع المعونة بدلا من مجرد الاعراب عن أمله فى مساهمة خزينة انجلترا فى المبلغ .

غير أن حكومة زنجبار لم تدفع أى جزء من قيمة المعونة ، وأن السيد برغش قد وقع فى ٥ يونيو ١٨٧٣ على معاهدة جديدة بخصوص تجارة الرقيق وبذلك حرر نفسه من الالتزام بدفع معونة مسقط ، وكنتيجة لذلك فقد ترتب على الحكومة البريطانية أن تفى بوعودها بدفع جزء من المعونة لخزينة حكومة الهند ، غير أن هذه الاجراءات استغرقت وقتـــا طويلا فقد ظلت وزارة الخارجية تماطل عامين ونصف عام كى تفى بتعهدها بدفع نصـــف المعونة وتفقات الوكالة البريطانية فى زنجبار مما اضطر مجلس شـــئون الهند فى يناير ١٨٧٦ بأن يصرح « انه ما لم يتم اعتماد المبالغ فى ميزانية

العام المقبل لدفع المبلغ المستحق لخزينة الهند حتى ٣١ مارس القادم ، وهو مبلغ ٣٦٠١٣ ج استرليني) وما لم تدفع حكومة انجلترا بالاضافة الى ذلك قسطا سنويا بواقع ٨٠٦١ ج استرليني كحصة من نفقات الوكالة البريطانية في زنجبار خلال عام ١٨٧٦/١٨٧٧ فان وزير الدولة سوف يجد نفسه مضطرا الى الايعاز لحكومة الهند بوقف دفع المزيد من هذه النفقات .

ورغم ذلك لم تنزعج وزارة الخارجية البريطانية من ذلك التصريح ، وردت ، تقترح تشكيل لجنة داخلية لبحث الموضوع على غرار ما سبق أن اقترحه مكتب شئون الهند قبل عام . غير أن مكتب شئون الهند لم يرحب باقتراح الخارجية البريطانية بسبب وجيه وهو كما أشار ايى . دبليو . فور . الوكيل المساعد للجنة السياسية والسرية ، أن وزارة الخارجية كانت تتجاهل الشرط الذى اشترطه وزير الدولة لشئون الهند لموافقة على تشكيل اللجنة وهو التعهد بدفع متأخرات المعونة وان مماطلة وزارة الخارجية البريطانية لاتخاذ اللازم كان محاولة لتأجيل النظر في الموضوع وتخصيص اعتمادات برلمانية لهذه المعونة ، وعلى أى حال وبرغم معارضة مكتب شئون الهند على الاشتراك في اللجنة المقترحة (والتي كان من المقرر أن تضم ممثلا عن وزارة الخزانة) فقد وافق على الاشتراك بأمل أن يتمكن من انتزاع شيء من المبالغ من وزارة الخارجية .

استطاع مكتب شئون الهند ان يحقق بعض النجاح في هذه المحاولات ، وفي ٨ ديسمبر ١٨٧٦ أوصت اللجنة بأن تقوم الخزينة المركزية بدفع نصف هذه المعونة بأثر رجعي اعتبارا من يناير ١٨٧١ (وهو التاريخ الذى تولى فيه السيد تركي الحكم في مسقط) وبدفع نصف تكاليف نفقات الوكالة البريطانية في زنجبار ابتداء من يونيو ١٨٧٢ ، ومعنى هذا أن الخزينة المركزية سوف تدفع مبلغ ٣٣٠٠٠٠ جنيه استرليني كمتأخرات مستحقة الدفع لحكومة الهند تشكل معونة زنجبار منها ٢٤٣٠٠٠ ج استرليني ، وعلى أية حال فقد أبدى اتشه . سي . روثرى ممثل الخزانة البريطانية بعض التحفظات على القرار ، فقد كان يتصور

وفق التقارير التى كانت تصله بأن السيد برغش كان يستطيع دفع المعونة بنفسه ، وعلى الأخص بعد التحسن الذى طرأ على الوضع التجارى فى زنجبار ، ومن ثم فلم يكن روثرى يرى أى مبرر بتحميل دافعى الضرائب فى بريطانيا عبء تعويض سلطان مسقط لأجل غير مسمى فى مقابل تنازله عن مطالبه الخاصة فى زنجبار ، وبأن المصلحة الوحيدة للحكومة البريطانية فى مساهمتها فى المعونة هو القضاء على تجارة الرقيق فحسب :

« وعندما يتحقق هذا فلابد من التوقف من دفع المعونة • أما اذا رغبت حكومة الهند فى أن تستمر فى دفع المعونة لمسقط فيتعين عليها أن تتحملها بنفسها ، كما ذكر روثرى بأن حكم كاننج الذى تقررت المعونة بموجبه قد تم وضعه أصلا « لصالح الهند وحدها » واستطرد يقول بأنه يتعين على حكومة الهند أن تتحمل على الأقل نصف نفقات الوكالة البريطانية فى زنجبار ، نظرا لأن الوكالة هذه لا تخدم المصالح البريطانية وحدها وانما تخدم مصلحة الهند أيضا ، وأن الوكالة قد انشئت اصلا لرعاية مصالح الهند ، وقد اقرت الخزينة وجهة نظر روثرى ، ففى شهر يناير ١٨٧٧ أبلغت كلا من وزارة الخارجية ومكتب شئون الهند بأنها اذ تقبل توصية اللجنة بشأن المتأخرات فانها تود أن تحدد مساهمتها فى هذه المعونة لفترة لا تزيد على ثلاث سنوات وتنتهى فى مارس ١٨٨٠ وأن عبء دفع هذا المبلغ بعد هذا التاريخ سوف يقع على عاتق حاكم زنجبار نفسه كما تقرر فى السابق •

ان هذا المنطق المعكوس الذى وافقت عليه الخزانة البريطانية هو الحصيلة المباشرة لسياسة كلارندن والتى اتسمت بالمكر فى ربط دفع المعونة ومكافحة تجارة الرقيق احداهما بالأخرى ، وكنتيجة لاستغلال احدى هاتين النقطتين لتحقيق النطقة الأخرى • لقد كانت معونة زنجبار هى الثمن الذى دفعته مقابل استقلالها عن مسقط ، وبموجب حكم كاننج لم تكن المعونة مشروطة ببقاء السلطانين الحاكمين فى ذلك الوقت فى الحكم ، ومن ثم فان التزام الحكومة البريطانية بدفع المعونة كان هو الثمن

للموافقة على حظر تجارة الرقيق ، ولما كان حظر هذه التجارة مسألة تهم الحكومة البريطانية فانها بالتالى مسئولة عن ذلك الالتزام . وحتى هذه المرحلة كان الأمر واضحا سواء نظرت اليه الخزانة من هذه الزاوية أو لم تنظر ، وأما الخلاف الوحيد حول الموضـوع فقد كان يتعلق بالفترة التى تدفع فيها تلك المعونة ، اذ لم يكن جائزا ربط الفترة التى يستمر فيهـــا الدفع ، كما كانت ترى الخزانة بأعتباره اجراء مشروطا باستمرار تجارة الرقيق ، نظرا لأن الاتفاق الأصلى قد تم التوصل اليه دون أن يشـــمل موضوع تجارة الرقيق . واذا كانت الحكومة المركزية تحاول ، كما كانت تفعل سابقا ، استغلال المعونة كشرط لحظر تجارة الرقيق عن طريق تكفلها بدفع المعونة بنفسها فان هذا يفرض عليها أن تستمر فى دفع تلك المعونة طالما كانت حكومة مسقط ترغب فى ذلك وذلك لفترة غير محدودة ، نظرا لأن حكم كانبج لم يتضمن نصا خلاف ذلك ، كما أنه لم تحدد فيه فترة معينة لدفع هذه المعونة عندما تمت الصفقة الأصلية مع حاكم زنجبار ، كما لم تحدد بالمقابل فترة أخرى لحظر تجارة الرقيق فى افريقيا ، وبالتالى فليس من حق الخزانة أن تجىء الآن لتدعى بأنها لم تعد مسئولة عن دفع المعونة ، بحجة أنه من المتوقع أن يتم حظر تجارة الرقيق فى وقت ما ، وأن تتوقع أيضا أن يستأنف سلطان زنجبار دفع المعونة لأن مثل هذه التدابير سوف يلغى الحقوق البريطانية فى هذه الصفقة ويعطى مبررات للسلطان لسحب قراره الخاص بحظر تجـــارة الرقيق . وعلى أية حال فقد كان موقف الخزانة على خطأ حين تصورت أن تجارة الرقيق سوف تتوقف فى ١٨٨٠/٣/٣١ لمجرد الظن .

لم تعلق الحكومة البريطانية آملا كبيرة على السيد تركى فى أعقاب زيارة فرير على مسقط ، فقد بدد السيد تركى المتأخرات التى استلمها من المعونة وقدرها (٨٠ ألف ريال نمسوى) فى وقت قصير جدا ، وفى شهر نوفمبر ١٨٧٣ استنفد كل معونة ذلك العام ولكنه لم ينفق كل هـــذه المبالغ على نفسه ، فقد ذهب الجزء الأكبر منها كرشوة لزعماء القبـــائل المختلفة ، ولم يحصل على شىء نظير النفقات التى انفقها فيمـــا عدا استيلائه على مدينة صحار من السيد ابراهيم بن قيس فى يوليو ١٨٧٣ ،

وحتى هذا الانتصار قد كلفه أعباء جديدة لأنه إضطر الى دفع مبلغ خمسة آلاف ريال الى السيد ابراهيم بن قيس مقابل تخليه عن السلطة ، فضلا عن وعد آخر بدفع معاش شهرى له بواقع ١٠٠ ريال كل شهر ، كما كان السيد تركى يدفع معاشات الى كل من أخيه السيد عبد العزيز وابن عمه السيد سالم بن ثوينى ٠

كان السيد عبد العزيز شابا فى الخامسة والعشرين من العمر وكان شجاعا ومنفتحا شديد الرقة (١) وهذه الصفات جعلت منه أخطر اخوته عليه أى (السيد تركى) وفى شهر يونيو تسلل هو والسيد سالم بن ثوينى من مسقط متجهين الى ساحل مكران ، أما سالم فقد اعتقل فى كراتشى بعد اتهامه فى احدى العمليات الاحتيالية ، وأما السيد عبد العزيز فقد وصل بالقرب من جواذر فى الأسبوع الثانى من يوليو وأعلن هناك أنه ينـــوى مهاجمة البلدة ، وبما أن السيد تركى كان فى ذلك الوقت مشـــغولا فى عمليات عسكرية لمحاصرة صحار فانه لم يتمكن من ارسال أى نجدة لقواته فى جواذر للدفاع عنها ، وبهذا تمكن السيد عبد العزيز فى آخر شـــهر يوليو من احتلال جواذر وتسليمها لأتباعه ليعيثوا فيها سلبا ونهبا ٠ وأوعز الى الطراد زايفلمان بالابحار فورا الى جواذر لتقديم الخمـــاية للرعايا البريطانيين هناك وتحذير السيد عبد العـــزيز من آن السلطات البريطانية سوف تعتبره مسئولا عن أية أضرار أو خسائر تصيب الرعايا البريطانيين، ولكن بالرغم من التحذير استولى أتباعه على بضائع وممتلكات تقدر بنحو نصف مليون روبية هندية ٠ وقد رأت الحكومة البريطانية أن تعفيه من رد قيمة الممتلكات المنهوبة ، وانها كانت تعرف أنه لا يملك شيئا على الاطلاق، ولأن اخاه السيد تركى قد ســبق أن رفض أن يتحمل أى مسئولية عن تصرفات أخيه ، ومع ذلك فلقد كان فى الامكان منعه من الاستمرار فى تلك التصرفات ولهــذا فقد أوعز الى قبطان السفينة زايفلمان باعتقـــاله

---

(١) جاء هذا الوصف للحكمدار البريطانى للسند فى شـــهر أكتوبر ١٨٧٣ (راجع وصف لأحوال مسقط) يونيو ١٨٧٣ — يوليو ١٨٧٤ ص ٣٥ ٠

وحجزه • وفى شهر سبتمبر تم القبض عليه فى منطقة قريبة من مدينة صور حيث كان يحاول التسلل الى عمان ، وتم نقله الى كراتشى حيث وضع تحت المراقبة ، وتم ابلاغه بأنه اذا أحسن تصرفاته فسوف يعين له معاش شهرى مقداره ٣٠٠ ريال تدفع من ضمن معونة زنجبار لمسقط بعد ان وافق السيد تركى على ذلك ، كما عين راتب مماثل للسيد سالم ، غير أن هذه المعاشات كانت مشروطة باقامتهما فى الهند •

على الرغم من تحفظات ماير واتيشيسون خلال الأشهر الأولى من عام ١٨٧١ فقد وجدت الحكومة البريطانية نفسها متورطة أكثر وأكثر فى شئون عمان الداخلية خلال منتصف عام ١٨٧٣ فقد وجدت نفسها ملزمة بتأييد سلطان مسقط سياسا وماليا بصورة اكبر من أى وقت مضى ويعتبر فرير مسئولا الى حد كبير عن هذا التورط ، على الرغم من أن اسبابه الأصلية تعود الى قرار التحكيم بين مسقط وزنجبار ، ويبدو أن حكومة الهند قد ضللت فيما يختص بامكانيات السيد تركى ونفوذه الفعلى فى عمان مما جعلها تتسرع فى الاعتراف به ، مع انها عارضت الاعتراف بالسيد عزان ، فلعل أسباب ذلك تعود الى اخطاء كل من بيلى وفيتز جيرالد والتى تمخضت تقييماتهم للموقف عن آثار ونتائج بعيدة المدى •

انتهت فترة خدمة بيلى كمقيم فى الخليج فى مطلع عام ١٨٧٣ عندما غادر ليشترك مع فرير فى مهمته الى زنجبار ، كما أن ذهابه قد وضع حدا لسيطرة حكومة بومباى على تسيير العلاقات البريطانية مع دول الخليج ، فقد ازدادت تلك العلاقات تعقيدا طوال الأعوام الخمسة السابقة تخللها وقوع اضطرابات كثيرة فى مسقط وخلافات مع فارس وتركيا على البحرين ، وقد بلغت هذه المشكلات ذروتها فى الحملة على تجارة الرقيق، ثم أخيرا فى الحملة التركية على الاحساء • وكان آخر اجراء اتخذه ماير هو ما ذكره لوزير الدولة لشئون الهند بوجوب أن تتولى الحكومة البريطانية بنفسها وبصورة مكثفة توجيه السياسة البريطانية فى الخليج، وعلى امتداد الساحل العربى وفى افريقيا الشرقية نظرا للظروف المتغيرة

التى سادت المنطقة ، وذلك أن افتتاح قناة السويس والنمو الهائل فى النشاط التجارى وتقارب الدول الآسيوية والأفريقية مع اوروبا قد أثارت قضايا على جانب كبير من الأهمية الدولية وشملت اتصالات مع الدول الأجنبية واتخاذ قرارات تمس اجراءات وسياسات الشعوب الممثلة فى المجلس الأوربى بالاضافة الى الاجراءات الخاصة بالشئون الدولية والتى لم يكن لأية حكومة من هذه الحكومات المحلية قدرة على فهمها والسيطرة عليها ، وحتى لو كان الحل فى تلك المشكلات مطروحا فان هذه الشعوب لم يكن فى مقدروها ، كما هو الحال بالنسبة للدول المستقلة الكبرى من التصدى لها ، كما لا يمكن ترك هذه المشكلات لسلطة دولة أدنى مستوى من سلطة الحكومة التى تسيطر عليها . وقد اهتم ماير أكثر بتجريد فيتز جيرالد من سلطاته فى توجيه العلاقات البريطانية مع حكومة مسقط وهو الذى كان يصر دائما على التدخل فى شئون السلطنة ، شأنه فى ذلك شأن سلفه فرير فى هذا المنصب .

كان ماير لا يزال حاقدا على فيتز جيرالد لانحيازه الى جانب السيد تركى ضد السيد عزان أثناء أحداث يناير ١٨٧١ ولحجبه المعلومات عنه عما كان يجرى من أحداث فى مسقط ، غير أن الحملة التركية على الاحساء فى صيف العام التالى وما أفرزته من تعقيدات سياسية قد هيأ لماير الفرصة لكى يتأكد من انه لم يخدع من جانب أى مسئول . وقد وافق ارجيل على توصياته وهكذا أخذ التغيير مجراه فى يناير ١٨٧٣ . ومنعا لوقوع اى خلافات أو مشكلات جديدة ؛ من النوع والحجم الذى كان قائما بين بيلى وديسبراو ، أخضع المعتمد السياسى البريطانى فى مسقط لسلطة المقيم البريطانى المباشرة على الرغم من تخويله بعض الصلاحيات فى القيام باتصالات مباشرة مع حكومة الهند فى الأحوال الطارئة .

****

الفصل السادس عشر

حدود السيادة التركية على ساحل شبه الجزيرة العربية

١٨٧٣ — ١٨٨٠

أثناء توقف بعثة برتل فرير في باريس في شهر نوفمبر ١٨٧٢ اجرى برس بادجر سكرتير البعثة محادثات مع صفوت باشا السفير التركي في فرنسا حول التوسع التركي في شبه الجزيرة العربية ، وقد عقدت المحادثات يوم ٢٣ نوفمبر في مبنى السفارة البريطانية في باريس ، وقد عرف بادجر من السفير التركي ، كما أوضح ذلك في تقرير لاحق بعث به الى بارتل فرير « ان الباب العالي قد أوضح للحكومة الفرنسية حقيقة مطالبه في شبه الجزيرة العربية أبتداء من السويس حتى أطراف الخليج (١) . ونظرا لأهمية هذا الموضوع في نظر فرير فقد وضع تقريرا عن هذا الموضوع وبعث به الى مكتب شئون الهند وذلك بعد وصول البعثة الى الاسكندرية ، وقد تضمن التقرير وجهة النظر التالية :

« تقوم المطالب التركية في اقليمي اليمن ونجد والأقاليم الساحلية الأخرى بما فيها عمان على أساس ارتباط عباس الثاني بصلة النسب بالخلفاء العباسيين وبأن تلك الصلة تخول له حق السيادة على شبه الجزيرة العربية كلها بعد انتصاراته في آوروبا وعلى سواحل البحر الأحمر . وليس من يجادل على آية حال في أن سكان هذه المناطق قد أعلنوا الثورة على حكم تلك الأسرة وأقاموا مشيخات وولايات احتفظوا فيها باستقلالهم الى أن قام الأتراك بمحاولاتهم الأخيرة لاخضاع نجد

---

(١) مكاتبات حكومة الوطن (سرى) مذكرة بادجر الاسكندرية الرقيق .

واليمن . ويبقى أن المنطقة الوحيدة التى يمكن أن يكون للأتراك حق فيها هى منطقة ساحل شبه الجزيرة ابتداء من السويس حتى مخا ، التى سبق للأتراك أن سيطروا عليها على فترات متقطعة منذ فتوحاتهم الأولى فى منطقة البحر الأحمر خلال القرن السادس عشر . أما فيما يختص بعمان فان تاريخ هذه البلاد يؤكد بما لا يدع مجالا للشك على أنها كانت مستقلة عن الخلافة فى بغداد خلال القرن العاشر ، ولم تخضع قط منذ ذلك الوقت لحكم آى قوة أجنبية باستثناء الفترة القصيرة التى استولى الأتراك عليها وينطبق هذا الأمر على المشيخات الساحلية للخليج التى ارتبط تاريخها بتاريخ عمان ، ومما لا شك فيه آنه لا الأتراك ولا المصريون قد مارسوا نوعا من السيطرة على هذه المناطق ، كما آن الأتراك قد اعترفوا بأنفسهم عام ١٨٤٧ باستقلال أئمة عمان وغيرهم من حكام الخليج ، الأمر الذى يثبت من الخطاب الوزارى الذى أرسل الى باشا بغداد حول تجارة الرقيق (١) .

وعلى أى حال فبالرغم من وقاحة المطالب التركية فان الأتراك لم يفوتوا أى فرصة لتحقيق تلك المطالب عن طريق القوة ، كان هدفهم من تحقيق النجاحات الجزئية هو ادخال عناصر جديدة من التعقيدات والاضطرابات الى الوضع فى المنطقة الشرقية دون أن تتحقق نتيجة لذلك اى مكاسب لا للأتراك أنفسهم ولا لدول الخليج التى كانت معرضة لتهديداتهم ولا للحكومة البريطانية (٢) .

---

(1) Votre Excellence saitequil Yo da||s ces environs la des Gonverments et des Imanis independants et cela etant, le Chatmens dout il sl agrit repenvent pas entre appliques a lenrs batments (Ailchison Treatres, IV 18)

(٢) مكاتبات حكومة الوطن (سرى) مجلد ١٧ مذكرة بادجر ١٨٧٢/١٢/١١ .

نالت تحليلات بادجر اعجـــاب بارتل فرير والى جانب الأدلة التى توفرت لفرير من خلال تنقلاته في المنطقة عن النشاط التركى على سواحل شبه الجزيرة العربية وعن الاتجاه الذى كان يسير فيه ذلك النشـــاط استولى عليه الخوف الذى ظل يطارده فترة من الوقت من احتمـــال انفجار اضطرابات ضد المسيحيين والأوروبيين فى الشرق الاســـلامى ، وكان يرى فى محاولات الأتراك لتغذية الشعور بالخلافة بشكل متواصـــل واغتيال مايو فى الهند تبدو وكأنها مقدمة لحملة من جانب الأتـــراك على ولاة المسلمين فى الهند للحكم البريطانى . ولم يكن فرير هو وحـــده الذى يعتقد بذلك وانما كان يشاركه آخرون فى مكتب شئون الهنـــد ، وعلى الأخص روبرتسون وكيه . اما نورث بروك فلم يكن له موقف محدد من هذا الموضوع ، وعند استلامه نسخة من مذكرة برس بادجر فى أواخر عام ١٨٧٣ أحالها نورث بروك الى اتيشيسون نظرا لأن الأخير كان فى وضع أفضل لابداء الرأى فى هذا الموضوع ، غير أن وزير الخارجية الهنـــدية سخر من آراء بادجر وذكر لنورث بروك بانه لا يوافقه اطلاقا عليهـــا . وقال بانه يعتقد بان الحملة على الاحساء جاءت نتيجة منطقية لوفـــاة فيصل بن تركى والصراع بين الأميرين سعود وعبد الله .

تماما كما كانت الحملة التركية على اليمن النتيجة المنطقية لخضوع قبـــائل عسير ، الأمر الذى شجع المصريين على التوغل فى الســـاحل الغربى للبحر الأحمر كمعادلة لاحتلال الأتراك للساحل الشرقى . أما من حيث الادعاءات التركية بحقوق الخلافة فى المنطقة فان تلك الادعاءات لم تثر أى خـــوف لدى أتيشيسون وقال : طبيعى أن يحـــاول السلطان العثمانى أن يجعل من نفسه خليفة للمسلمين وبأن ينظر اليه المســـلمون كخليفة لهـــم .

وقد أعرب اتيشيسون عن أسفه لما خلقته النشاطات البريطانيـــة والتركية فى شبه الجزيرة عن كره متبادل بين الدولتين ، لانه لـــم يكن يعتقد بأن مصالح الدولتين فى شبه الجزيرة متعارضة بالضرورة لا لأن مصالحنا فى الهند مرتبطة ارتبـــاطا وثيقا بمصالح الدول الاســـلامية في الشرق ، وأنه ينبغي علينا أن نسعي الى تطويرها بكافة الســـبل

المشروعة) وبالتالى فانه يعترض على دعوة بادجر بالتدخل لوضع حد للاعتداءات التركية فى شبه الجزيرة ، كما كان واثقا من أن السلطان العثمانى لم يكن يعتبر ما تقوم به تركيا من نشاطات فى المنطقة سببا لنشوب خلافات مع الحكومة البريطانية كما طالب بامتناع الحكومة البريطانية عن الزج بنفسها فى خلافات مع تركيا .

واختتم آراءه حول هذا الموضوع بقوله : « ليست لبريطانيا آية مصلحة فى التدخل ضد الأتراك فى طريقنا أو فى سياستنا هناك وبأننا من ناحية أخرى فى استطاعتنا أن نقبض على خناق تركيا فى الشرق ، كما تفعل لها روسيا فى الغرب »(١) .

غير أن الأحداث جاءت لتؤكد بأن بادجر كان على خطأ فى تصوراته الى حد ما مثل ما كان اتيشيسون على صواب الى حد ما . فعلى حين كان نشاط الأتراك ابان السنوات القليلة التى مضت ، واثارتهم لشعور العداء ضد البريطانيين بين مسلمى الهند ، وعلى الأخص فى أوساط الحجاج ، وبين أوساط الهنود المنفيين فى القسطنطنية لم يؤثر على النفوذ البريطانى فى الهند ، فقد كانت له انتكاسات خطيرة جدا فى كل من جنوبى وشرقى شبه الجزيرة العربية ، وقد نبالغ اذا قلنا بأن البريطانيين قد أجبروا على اتخاذ موقف الدفاع فى الخليج كنتيجة لاحتلال الأتراك للاحساء ، غير أنه كان ثمة شعور عميق يسود أوساط المسئولين البريطانيين فى الخليج وفى الهند بأن الدور البارز الذى كانت تلعبه الحكومة البريطانية قد آل الى الزوال ، وبأنه لم يعد فى وسع الحكومة البريطانية أن تمارس سياستها فى المنطقة بمعزل عن الدبلوماسية الاوربية ودبلوماسية الشرق الأدنى كما كان الحال سابقا . وبعبارة أخرى فان الوجود التركى لم يضف تعقيدات جديدة على السياسة البريطانية فحسب بل ان التحركات البريطانية فى المنطقة

---

(١) من اتيشيسون الى نورث بروك — كلكتا ١٨٧٣/١٢/٣٠ .

أصبحت تخضع للمشورة المتبادلة بين انجلترا والباب العالى ٠

كما كان ذلك يعنى من ناحية أخرى أن دولا أخرى لم تكن لهـــا مصلحة مباشرة فى الخليج قد انضمت الى قائمة الدول المهتمة بهـــذه المنطقة خصـــوصا وأن السياســـة التركية قد ارتبطت بالدبلوماســية الاوربية وعلى حين كان من المتفق عليه أن النظام والأمن يجب أن يستثنيا من منطقة الخليج ، وكذلك السلام فى البحار فان الاتراك الذين لا تقـــل اساءتهم لفهم الأمور من قدرتهم على خلق المتاعب ، ســـوف يكون لهـــم دورهم فى ذلك ٠ وبالاضافة الى كل هذه الاعتـــبارات الى جانب رفض الحكومة الهندية وبدرجة أقل حكومة الامبراطورية التخلى ولو جزئيا عن مركز القيادة فى الخليج ، أو عن مسئوليتهم فى المحافظة على الأمن والنظام فيه ، فان تنازلهم عن تلك المسئولية للاتراك سوف يؤدى حتما الى نشوب خلافات حول حجم ومدى تلك المسئوليات بين الحكومتين البريطانيـــة والتركية ابتداء من عام ١٨٧٣ فصاعدا ٠

فى مستهل شهر اغسطس ١٨٧٣ نمى الى علم المقيم البريطانى بالوكالة الماجور روس ، أن الأتراك يخططون لمد ســيطرتهم شرقا الى قطر وعمـــان المتصالحة ٠ فأوفد مساعده شارلس جرانت الى البحرين للتأكد من صحة تلك المعلومات ، وفى نهاية يوليو زار المبعوث البريطانى مدينة زبارة الواقعة فى المنطقة الشمالية الغربية من قطر واجتمع بحاكمها شيخ النعيم وسأله عن سبب عدم اكتسابه الجنسية التركية ٠ ومنطقة زبارة هذه قد انشأها آل خليفة بعد نزوحهم عن الكويت عام ١٧٦٦ واستمروا فيها منـــذ ذلك الوقت تقريبا ٠ وكان حاكم البحرين يمارس نوعا من السيادة على قبيلة النعيم سكان المنطقة الشمالية من قطر ، وعند وصول جرانت الى ساحل الهدنة علم أن حاكم كل من دبى وأبو ظبى قد تلقى رسالة من المســـئول التركى المقيم فى الدوحة يدعوه الى زيارة القائد التركى فريق باشـــا فى الاحساء ، وكانت من رأى جرانت أن الشيخ زايد بن خليفة ســـوف يلبى الدعوة رغم خلاف نعيم البريمى معه ورفضهم استقباله لقضاء عطلة الصيف فى الواحة كما اعتاد أن يذهب اليها كل عام والاقامة فى قصر الخندق ٠

أما هذا القصر فقد كان فى تلك الفترة فى يد حاكم الشارقة الذى جـــاء يطلب من النعيم لكى يتولى أمور الدفاع عنهم ضد تهديدات الشيخ زايد ، ومن ناحية أخرى كان حاكم أبو ظبى مستاء جدا من موقف قبيلة القبيسات أحد فروع بنى ياس وكانت قد انفصلت عن سلطته عام ١٨٦٩ ، كما سبق أن فعلوا الشيء نفسه فى عام ١٨٣٥ وعام ١٨٤٩ وانتقلوا الى خور العديد على الطرف الشرقى من قطر · وقد شعر روس بعد اطلاعه على تقـــرير مساعده جرانت أن ثمة احتمالا لقيام تعاون فيما بين الأتراك والشيخ زايد اوضع واحة البريمى تحت النفوذ التركى ، نظرا لالتقاء مصلحة الطرفين حول ذلك · وكانت السلطات التركية تعتبر كـــلا من أبو ظبى والبريمى جزءين من نجد ، وانهم لن يضيعوا أية فرصـــة تســـنح لهم لضمهما الى سيطرتهم وعلى الأخص واحة البريمى · كما كان من المحتمل على حــد راى روس أن يطلب الشيخ زايد مساعدة الأتراك لاخضاع القبيســات لسلطته بعد أن فشل فى الهجوم البحرى الذى قام به على تلك القبيلة فى خور العديد بموجب اتفاقية الهدنة البحرية · وايا كان الاجراء الذى اتخذ فسوف تكون النتيجة فرض الهيمنة التركية على خور العديد (١) ·

سبق أن تنبأ روس بنشوء مشاكل عويصة جديدة كنتيجة لمســألتى زبارة وخور العديد · وفى بداية شهر سبتمبر كتب الى اتيشيسون يقول لـــه :

«بأن موضوع تحديد السيادةعلىخور العديد لم يتم البت فيه بعد، وهو موضوع قد يثير جدلا بين عمان والوهابين ، نظرا لأن الاحتـــلال التركى

---

(١) نفس المصدر للاطلاع على تقارير جرانت انظر رسائل جــرانت الى روس ١٨٧٣/٩/٣ (رقم ٤٠) ومرفق به نسخة من رسائل المســئول التركى فى الدوحة الى شيخ أبو ظبى ودبى بتاريخ ١٨٧٣/٧/٣٠ فى نفس المجموعة ومرفق للخطاب الخارجى (سياسى) ٢٢٤ المؤرخ ١٨٧٣/١٢/٢٧

للاحساء التى تشغل الخط الساحلى الممتد حتى خور العديد قد أصبح تحت السيطرة التركية ٠ وآن زعماء هذه المنطقة قد أرغموا على قبول الحكم التركى ، وبأن الدوحة قد احتلت بالفعل وترابط فيها قوة عسكرية تركية وقد آثير موضوع سيادة أبو ظبى على خور العديد للمرة الأولى فى الأشهر الأولى من عام ١٨٧١ وذلك عندما ذكر زايد بن خليفة للمقيم بيلى بأن وجود قبيلة القبيسات فى خور العديد يحول دون ازدهار أبو ظبى لأنها تشكل مأوى للهاربين من القانون ، وطلب من بيلى وقف العمل بمعاهدة الهدنة كي يتسنى له شن هجوم على تلك المستوطنة وفرض سلطته على سكانها ٠ ولكن بيلى أجرى تحقيقا حول مطالب الشيخ زايد بن خليفة بالسيادة على خور العديد ، واقتنع بأن المنطقة تتبع حاكم أبو ظبى فعلا ، الا أنه رفض بأى حال آن يسمح له بالقيام باجراءات عن طريق البحر ضد القبيلة ، وفضل أن يكتب رسالة الى زعيمها يستفسر منه عما اذا كان يوافق على الاعتراف بسلطة الشيخ زايد عليه ٠ وعندما لم يرد رئيس القبيسات على خطاب بيلى ، اوفد بيلى بعد مضى بضعة آشهر مساعده الماجور سيدنى سميث فى شهر يوليو ١٨٧١ ليوجه تحذيرا أعنف الى زعيم القبيسات ، الا أن سميث عاد من مهمته بغير نتيجة ، وعرف من زعيمهم بطن بن خادم آنهم لا يرغبون اطلاقا أن يكونوا تحت حكم الشيخ زايد بن خليفة، وابدوا استعدادهم للاشتراك فى نظام الهدنة البحرية اذا اعترف لهم بالاستقلال ، كما طلبوا من سميث بأن يزودهم بعلم الهدنة ، والا فانهم سوف يضطرون الى طلب الحماية التركية ، وقال زعيمهم بأن الأتراك قد عرضوا عليه أن يزودوه بالعلم التركى ولكنه رفض عرضهم (١) ٠

فى شهر يونيو ١٨٧٣ عاد الشيخ زايد بن خليفة فطلب من بيلى مرة أخرى السماح له بمهاجمة قبيلة القبيسات ، وقد أدرك روس بأن الوجود

---

(١) للاطلاع على تقارير سميث وبيلى راجع (المداولات الخارجية لحكومة الهند سياسى) مجلد ٧٦٣ مارس ١٨٧٢ و « الجزيرة العربية وحدودها الشرقية » تأليف بيلى ٠

التركى فى الدوحة وهى منطقة قريبة من الخليج واتصالات الأتراك الأخيرة بالشيخ زايد لابد من ادخالها فى الاعتبار فى موضوع السماح للشيخ زايد ابن خليفة باتخاذ الاجراءات التى ينوى اتخاذها ضد سكان خور العديد ولهذا فقد أحال الموضوع برمته الى حكومة الهند لاتخاذ القرار الذى تراه • كان المقيم البريطانى بيلى موجودا فى سملا فى ذلك الوقت ولهذا استوضحه اتيشيسون رأيه فى موضوع السيادة على قطر وخور العديد وكان رد بيلى :

« فى الوقت الحاضر ينبغى ان نتحاشى الدخول فى المناطق المتنازع عليها بشأن السيادة الاقليمية • لقد تلقينا تأكيدات رسمية من الباب العالى بأن لا ينوى المساس باستقلال زعماء منطقة ساحل الهدنة وأن ذلك التأكيد يشكل أهمية بالنسبة لمصالحنا أكثر مما تشكله أية تفسيرات اخرى • ان الاعتداءات التركية في المنطقة لابد وأن تتخذ وضعا مستديما أن عاجلا أو اجلا ، أو أن يتم وضع حد لها • وفى تلك الحالة فانى أعتقد بأننا سنكون فى وضع يسمح لنا بمعالجة مشكلات الحدود والسيادة الاقليمية بطريقة فعالة ، أما فيما يختص بحقوق البحرين فى قطر فانى لا أعتقد أن مسألة الانتفاع بالمراعى وغيرها من المناطق على ساحل قطر تخول للبحرين حقوقا باستخدام القوة البحرية لفرض سلطتها على اية منطقة ساحلية من قطر • أما بشأن خور العديد فهى فى اعتقادى تتبع حاكم أبو ظبى ، غير أنى سوف أرجىء البت فى هذا الموضوع وفى غيره من الموضوعات ريثما تتضح وتتبلور نوايا الحكومة التركية فى محاولاتها الاستيلاء على ساحل شبه الجزيرة العربية (١) •

واستنادا الى هذه النصائح والى استنتاجات اتيشيسون نفسه أوعز روس خلال الأسبوع الأخير من أكتوبر بابلاغ الشيخ زايد بن خليفة بأن

---

(١) الخطابات والمرفقات السرية من الهند مجلد ١٦ مرفق للخطاب الخارجى (سياسى) رقم ٢٢٤ المؤرخ ١٨٧٣/١٢/٢٦ من بيلى الى اتيشيسون ١٨٧٣/١٠/٢٧ •

حكومة الهند لن تسمح له بتنفيذ الاجراءات التى كان ينوى اتخاذها للاستيلاء على خور العديد ، وانها سوف تتحرك لمنعه من ذلك (١) ٠

وعلى أية حال فقد كان الأتراك على ما يبـدو قد صرفوا النـظر عن الخليج ٠ وفى مستهل عام ١٨٧٣ قاموا بسحب قواتهم النظامية فى الاحساء، وتسليم ادارة الاقليم الى شيخ مشايخ بنى خالد ٠ أما فى المنطقة الجنوبية الغربية فقد ظلوا يمارسون نشاطاتهم وفى النصف الأخير من عام ١٨٧٣ ضموا منطقة لحج الى نفوذهم وكان حاكمها أحد الزعماء الذين يتقاضون مرتبـات شهرية من حكومة عدن ، وقد قاموا بجهود مكثفة للاطاحة بهذا الحاكم مما حدا باليوت السفير البريطانى فى القسطنطينية الى بحث هذا الموضوع شخصيا مع السلطان العثمانى فى شهر يناير ١٨٧٤ ، غير أن عبد العزيز حاول التملص من الرد المباشر على سؤال اليوت ٠ وقد ذكر اليوت فى تقريره حول هـذا الموضوع « بأن صاحب الجلالة السلطان قد يعارض القيام بحملات عسـكرية للاستيلاء على اقاليم لا أهمية لها ٠ وكان بذلك يشير الى الحملة التركيـة على اليمن والحملة على نجد ، وعلل الحملة الأولى بأنها كانت نتيجة لاطماع مدحت باشا الشخصية ، وأنه قام بها دون موافقة الباب العالى » (٢) كان هذا الرد من جانب السلطان فى غاية الصراحة ٠ لكن موسوروس باشا السفير التركى فى لندن قد تحدث عن هذا الموضوع بصراحة ودقة أكثر ، حيث ذكر بأنه لا حق للحكومة البريطانية فى التدخل بين السلطان ورعاياه فى شـبه الجزيرة العربية بما فى ذلك لحج ، وبأن اليمن وغيرها من المناطق فى شبه الجزيرة العربية تخضع للامبراطورية العثمانية منذ قرون بحكم فتح الأتراك

---

(١) مرفق للخطـاب الخـارجى (سـياسى) رقم ٢٠٢ المؤرخ ١٨٧٣/١١/٢١ من وزير خارجية الهند سملا الى المقيم السياسى للخليج ١٨٧٣/١٠/٢٧ (رقم ٢٥٧٠ الادارة الخارجية) ٠

(٢) مكاتبات حكومة الوطن (سرى) مجلد ٧٧ من اليوت الى جرانفيل ١٨٧٤/١/٢٤ (رقم ٧ سرى) ٠

لها وبحكم سيادتها الشرعية عليها • كما أن ذهاب الجيش التركى الى اليمن كان اجراء أملته الضرورة لاستكمال السيطرة عليها • وادخال الاصلاحات الادارية التى يجرى الآن ادخالها الى كافة ارجاء الامبراطورية ، ويستطرد موسوروس باشا فيقول : بأنه من البديهى أن مسألة شبه الجزيرة قضية حساسة باعتبارها جزءا لا يتجزأ من قضية العالم الاسلامى • وأن هذه المنطقة وحكامها متفقون بغير استثناء على حق السلاطين العثمانيين فى حكم هده المنطقة باعتبار أن هذا الحكم حق شرعى للعثمانيين ، وبأن من واجب العثمانيين ملء الفراغ الناشىء فى المنطقة •

ترتب على ايرل اوف دربى الذى حل محل جرانفيل فى وزارة الخارجية في حكومة دزرائيلى الثانية فى أوائل فبراير أن يتخذ قرار الرد على المطالب التركية فى شبه الجزيرة • غير أن هذا الرد الذى وضعت صيغته خلال شهر ابريل ١٨٧٤ وبموافقة وزير الدولة الجديد لشئون الهند ماركوس سالسبورى لم يكن شديد اللهجة فحسب بل كان تهديدا سافرا « ومهما كان شكل السيادة التى كان يمارسها الباب العالى على اليمن سابقا ، فان الواقع كما آشار دربى أن تلك البلاد قد استقلت عن الأتراك منذ أواسط القرن السابع • وظلت اليمن شأنها شأن الاقطار الاسلامية التى خضعت فى وقت من الاوقات للخلافة الاسلامية محتفظة باستقلالها الى أن قام محمد على باشا بفتوحاته فى النصف الأول من القرن التاسع عشر ، كما أن القبائل الأخرى المجاورة لعدن ظلت هى الأخرى محتفظة باستقلالها • ويستطرد دربى فيحذر من أن الحكومة البريطانية لن تسمح لأحد بالتدخل فى شئون تلك المناطق • ويضيف بأن الحكومة البريطانية قد فوجئت بمحاولات الخلافة التركية للمطالبة بتلك الاقاليم وبالشعارات التى رافقتها لاستثارة المشاعر الدينية والقومية لسكان تلك الاقطار ، ونبه الى ان تركيا لو تمادت فى مطالبها فقد يؤثر ذلك تأثيرا عكسيا على كيان الامبراطورية العثمانية نفسها الأمر الذى لا تتصور الحكومة البريطانية أن الباب العالى يهدف اليه • وعندما تطرق دربى الى هذا الموضوع فى مذكرته الى حكومة الوطن أكد بأن على الباب العالى آن يتذكر بأن السلطان ليس هو الحاكم الوحيد الذى يضرب على وتر المشاعر القومية والدينية للذين

يسعون الى تمزيق أوصال الامبراطورية العثمانية ويهيبون بالمسيحيين فى تلك الاقطار لكى يتخلوا عن ولائهم للباب العالى (١) ٠

لم يتأكد ما اذا كان مضمون هذا التحذير قد آبلغ الى الباب العالى ولكنه قد ارسل الى سيدنى ولوكوك القائم بالاعمال البريطانى فى القسطنطينية لتسليمه الى السلطات العثمانية العليا ٠ غير آن ولوكوك لم يؤكد آنه سلم تلك المذكرة الى السلطات العثمانية بالفعل ، فان كان قد سلمها فليس من المعقول الا يذكر ذلك لحكومته خصوصا وآن الموضوع كان على جانب كبير من الأهمية ٠ وعلى آية حال ففى شهر ابريل سنحت الفرصة لدربى بأن يؤكد لمسوروس باشا بأن الحكومة البريطانية لن تقف مكتوفة اليدين من آية محاولة يقوم بها الباب العالى لفرض مطالبه فى شبه الجزيرة العربية لأبعد من المناطق التى يسيطر عليها الآن ، ومن ناحية اخرى فقد حاول الأتراك فى العراق تجنيد المواطنين البحرينيين المقيمين فى الولاية للخدمة العسكرية ٠ وقد قال دربى للسفير التركى بأن مثل هذه الاجراءات يجب أن تتوقف لأن البحرين دولة مستقلة تقاوم كل محاولة للنيل من استقلال البحرين أو الدول الأخرى التى تربطها نفس العلاقات بالحكومة البريطانية ، أن كل ما يخشاه كل من دربى وسالسبورى فى مجلس شئون الهند أن يكون هناك أكثر من مجرد التأكيدات التركية على حقوق السيادة فى شبه الجزيرة ٠٠ وفى هذا الصدد ذكر سالسبورى لنورث بروك فى بداية شهر مايو بأن لهجة الباب العالى حول هذا الموضوع قد ازدادت حدة فى الآونة الأخيرة ، فقد استمر فى تأكيد تلك الحقوق الاقليمية على الرغم من رفض الحكومة البريطانية لها ، واخذ يضغط على كل من فارس ولحج ومسقط والمناطق المجاورة بشأن تلك الحقوق ٠ وانه لمن المصادفات المحرجة أن تندلع الاضطرابات فى انحاء كثيرة من شبه القارة الهندية — فهل هو انفجار العنف الاسلامى الذى أول من يشعر

---

(١) مكاتبات الوطن (سرى) مجلد ٧٨ من دربى الى ولوكوك (القائم بالأعمال فى القسطنطينية ١٨٧٤/٤/٣٠ (رقم ١٠٠) ٠

بضغوطه هو السلطان ، أم هو اجناتيف (السفير الروسى فى القسطنطينية) الذى يستغل (وحدة الأراضى العثمانية) ومركز السلطان الدينى ؟ أما نورث بروك فقد كان أقرب الى رد أسباب ذلك الى العامل الثانى منه الى التطرف الدينى ، فقد أعرب سالسبورى عن ارتياحه من الموقف الذى اتخذه دربى من موضوع البحرين · لقد تحدد موقف الحكومة البريطانية من استقلال البحرين بمقتضى اتفاق ١٨٦١ بشكل حاسم وبالتالى فان أية محاولة من الباب العالى لفرض سيادته على آقاليم شبه الجزيرة العربية سوف تعارضها الحكومة البريطانية بقوة على حد قول نورث بروك ·

ان قلق كل من دربى وسالسبورى من موضوع البحرين لم يكن له ما يبرره الى حد ما ، نظرا لأن الحكومة التركية تعلم علم اليقين بأن أية محاولة من جانبها لزعزعة الأوضاع السائدة على امتداد الساحل العربى للخليج ، وقال بأن أى نجاح قد يحرزه الأتراك فى هذا الصدد ، لا أن يحرزوا بالطرق غير المباشرة ، وهذا ما بدأ الأتراك يفعلونه اعتبارا فى منتصف عام ١٨٧٤ · وقد ظهرت بوادر هذا الاتجاه فى شهر يوليو عام ١٨٧٤ عندما سلم موسوروس باشا الى دربى عريضة قال فيها ، أن الباب العالى قد تلقاها من شيوخ البحرين ، وأن السلطان كلفه بعرضها على الحكومة البريطانية لأن مضمونها يتعلق ببريطانيا · وان الذى ارسل العريضة هو ناصر بن مبارك وأعوانه من آفراد أسرة آل خليفة المنفيين ، وقد أعرب آصحاب العريضة عن ولائهم للسلطان العثمانى وطالبوه بتقديم العون اليهم لاسترداد حقوقهم التى قالوا آن السلطات البريطانية فى الخليج قد قامت بانتهاكها وبأنها طردتهم من البحرين وصادرت ممتلكاتهم واطيانهم وأن بعض ذويهم ومنهم محمد بن عبد الله الحاكم السابق للدمام ، ومحمد بن خليفة الحاكم السابق للبحرين قد تم نفيهما الى الهند ، وقد وعد دربى بتحويل العريضة الى حكومة الهند ولكنه أوضح لموسوروس باشا بأن البحرين دولة مستقلة وبأن الحكومة البريطانية لا يمكنها التدخل والحصول لهم عن ممتلكاتهم حتى ولو كان فى حوزتهم ما يثبت حقهم فى تلك الممتلكات ·

لم ينتظر ناصر بن مبارك ورفاقه حتى يصلهم الرد على الطلب الذين بعثوا به الى الباب العالى . والواقع آنه كان هناك شك فى جدية الطلب الذى تقدموا به . ففى أواخر شهر اغسطس من عـام ١٨٧٤ ظهر محمد ابن ناصر مع ٣٠٠ آو ٤٠٠ من أفراد قبيلة بنى حجر ، وهى القبيلة التى صاهرها محمد بن ناصر فى الدوحـة حيث كانوا يبحثون عن سـفن يستخدمونها لغزو البحرين . غير أن محمد بن ثانى كبير شـيوخ الدوحة رفض اعطاءهم أية سفينة ، ولكنهم بطريقة وأخرى تمكنوا من الحصـول على بعض السفن واستخدموها فى الاستيلاء على احدى السفن التابعة البحرين وكانت بالقرب من ساحل قطر ونهبوا محتوياتها ، غير أن السفينة البريطانية « مى فرير » التى كان قد آرسلها الكولونيل راسل الى المنطقة وكانت وقتئذ بالقرب من قطر تمكنت من احباط خطة ناصر بن مبـارك لغزو البحرين (١) وبعد آن انتهى ناصر وزملاؤه من الاستيلاء على محتويات السفينة البحرانية شنوا هجوما على زبارة التى كان رجالها قد غادروها فى ذلك الوقت للعمل فى مصائد اللؤلؤ ، وكاد المهاجمون آن يستولوا على البلدة بكاملها لولا وصول السفينة المسلحة البريطانية « هيوروز » التى قرر ربانها بأن يعطى بحارته بعض الدروس فى اطـلاق النار ، وهكذا اطلقت هيوروز قذيفتين وراء خطوط تجمعات قبيلة بنى حجر الذين فهموا على الفور المعنى المقصود من اطلاق القذيفتين ، وبذلك آمكن وقف الهجوم .
على الفور المعنى المقصود من اطلاق القذيفتين ، وبذلك آمكن وقف الهجوم
وعند عودتهم تمكنوا من تفريق المهاجمين (٢) .

---

(١) لقد تم تثبيت روس فى منصب المقيم السياسى البريطانى فى الخليج فى آواخر عام ١٨٧٣ ومنح اللقب المحلى العادى لفتنانت كولونيل الخاص بفارس والمناطق المجاورة لها .

(٢) الخطابات والمرفقات السرية من الهند مجلد ١٩ مرفق للخطاب الخارجى (سياسى) رقم ١٩١ المؤرخ ١٨٧٤/١٠/٢٣ من المقيم الى وزير خارجية الهند كلكتان ٣ و ١٨٧٤/٩/١٢ رقم ١٠٠٦ — ٢٠٥ و ١٠٣٩ — ٢٠٩

قبل أن تصل أخبار هذه العمليات الى لندن كان السفير التركى موسوروس باشا قد سلم مذكرة احتجاج الى دربى على عملية القصف البريطاني التى راح ضحيتها ٢٥ قتيلا من بنى حجر ، وجاء فى المذكرة بأنه اذا كان قد وقع أى اعتداء من جانب أى شخص من سكان تلك المنطقة فقد كان فى الامكان أن يقوم ربان السفينة بابلاغ السلطات العثمانية بذلك التى ستقوم بدورها بتطبيق العقوبة عليه (١) • لقد كانت تلك المذكرة أول بادرة من الباب العالى بشأن مطالب السيادة التركية على جزء من الساحل الشرقى للاحساء ، لاسيما وان طبيعة السيادة التركية حتى على الدوحة التى رفعت العلم التركى فى عام ١٨٧١ يحوطها الغموض •

وفى شهر سبتمبر عام ١٨٧٤ كتب روس الى حكومة الهند مذكرة جاء فيها :

« أن ميناء البدعة فى الدوحة يشغل وضعا سياسيا شاذا • فعلى حين يرفع محمد بن ثانى الشيخ الكبير العلم العربى فان نجله جاسم قد وضع نفسه تحت الحماية التركية • كما أن هناك قوة من الحرس التركى ترابط فى البدعة • وأن السلطات التركية تتولى فى حدود معرفتى السلطة فى تلك المنطقة • غير أنى لا اعتقد أن الأتراك يعتبرون أنفسهم مسئولين عن تصرفات شيوخ البدعة وسكانها ، كما أن الشيخ جاسم على استعداد من ناحية أخرى فى حالة تعرضه لأى ضغط ان يتنصل من تبعيته للأتراك• وبالتالى فان الأمر يستدعى النظر فيما اذا كان يجب استيضاح الحكومة التركية حول المناطق الساحلية التى تطالب بالسيادة عليها » (٢) •

---

(١) مكاتبات حكومة الوطن (سرى) مجلد ٨١ من موسوروس باشا الى دربى ١٨٧٤/١٠/١٣ وكان الأصل بالفرنسية •

(٢) الخطابات والمرفقات السرية من الهند مجلد ١٩ مرفق للخطاب الخارجى (سياسى) رقم ١٩١ المؤرخ ١٨٧٤/١٠/٢٣ من المقيم السياسى الى وزير خارجية الهند ١٨٧٤/٩/١٢ (رقم ١٠٣٩ — ٢٠٩) •

كما طالب روس الحكومة البريطانية بأن تحدد من جانبها موقفها من قضية الدفاع عن البحرين · فبموجب اتفاق عام ١٨٦١ التزمت بريطانيا بمساندة حاكم البحرين ضد أى اعتداء يقع عليه من جانب حكام الخليج أو قبائله من البحر · ولكن ما هو الموقف الذى قد تتخذه بريطانيا من عدوان يقع على أراضيه من البحر كالاعتداء الذى وقع على زبارة · كان حاكم البحرين يطالب بالسيادة على زبارة وعلى سكانها قبيلة النعيم · وقد أجرى مساعد روس تحقيقات حول تلك المطالب وقد تبين له بأنها صحيحة الى مدى كبير ، على الرغم من أن السلطة الفعلية التى كان يمارسها آل خليفة على تلك القبيلة كانت تعتمد الى حد كبير على عمليات القهر والتسلط وكان روس يرى نفس الرأى فيما يختص بحقوق أسرة آل خليفة فى زبارة ، وعند زيارته للبحرين في الأسبوع الأول من شهر نوفمبر ١٨٧٤ ، سأله حاكمها عما اذا كانت الحكومة البريطانية ستمده بمساعدات عسكرية لفرض سلطته على القبيلة فرد روس عليه بالايجاب اذا كانت تلك المساعدة سوف تستخدم لأغراض دفاعية وليس هجومية (١)· لقد كان روس واثقا من حقيقة واحدة وهى أن النعيم لم يعلنوا ولاءهم للأتراك أو يخضعوا لحكمهم وآن الهجوم الذى قامت به قبيلة بنى حجر لا يمكن تفسيره على أنه عملية تأديبية يقوم بها الباب العالى لجماعة متمردة من رعاياه ، وقد ذكر روس لحكومة الهند بأن التفسير الذى اضفاه الأتراك على دور السفينة البريطانية « هيوروز » فى الغارة التى قام بها بنو حجر على زبارة مجرد تلفيقات لا أساس لها من الصحة · فلم يصب أحد من بنى حجر فى تلك العملية نتيجة قصف السفينة لتجمعات تلك القبيلة (٢) ·

---

(١) نفس المصدر خطاب رقم ٢٢٢ المؤرخ ١٨٧٤/١٢/١٨ من روس الى اتيشيسون ١٨٧٤/١١/١٠ (رقم ١٢٨١ — ٢٦٧) ·

(٢) المرفقات والخطابات السياسية والسرية من حكومة الهند مجلد ٢ مرفق للخطاب الخارجى (سياسى) رقم ٣٠ المؤرخ ١٨٧٥/٢/٥ من روس الى اتيشيسون ١٨٧٤/١٢/١٩ ·

غير أن حكومة الهند لم تقتنع كل الاقتنـــاع بوجهة نظر روس فى موضوع الغارة على زبارة . وعليه فقد ذكرت حكومة الهند فى شـــهر سبتمبر بأن حاكم البحرين ليست له أية ممتلكات داخـــل قطر ، وأن الحقوق التى يطالب بها لم تتأكد بشكل قاطع ، وأضافت بأن روس لم يكن يملك الصـلاحيات اللازمة لموافقة حكومة البحرين على ارسال تعزيزات عسكرية الى النعيم . وفى شهر ديسمبر ١٨٧٤ أوعزت الى روس بابلاغ حاكم البحرين بأن التأييد البريطانى له مشروط بحالة وجود تهديد له من البحر أو من البر ، والتوضيح له بانه طالما بقى متمسكا بالتزاماته وفـق شروط المعاهدة ، فان الحكومة البريطانية تعتبر نفسها مسئولة عن حمايته والدفاع عن أراضيه ، ولكن قبل هذه الحماية لا يمكن تقديمها فى حالة قيامه بهجوم أو اعتداء على بلدان أخرى أو فى حالة تورطه فى مشكلات لا توافق عليهـا الحكومة البريطانية . من ناحية أخـرى كانت حكومة الهند تعارض اجراء محادثات مع الأتراك حتى على المستوى المحلى ، بشأن حدود سيادتها على الساحل القطرى واوضـحت لروس بأن يبقى التدخل فى شئون البحرين والمناطق العربية الأخرى على الساحل لحماية المصـــالح البريطانية المشروعه فى اطار المعاهدات فى نطاق محدود جدا وعلى ضوء ما يترتب على الاتفـــاقيات المبرمة بين الطرفين ، والواقع أن حكومة الهند كانت تحرص على التمسك بالمبادىء المتفق عليها بحيث يقتصر الدفـاع عن البحرين على الوسائل البحرية وعـدم التورط فى شـــئون المناطق الداخلية . وأن أى تدخل لصالح البحرين يقوم على غير هــذه الأسس قد يورط الحكومة البريطـــانية فى نزاع مع الباب العـــالى وقد يؤدى الى اجراءات عسـكرية . وبعبارة أخـرى فان السلطات الحاكمة فى الهند مهتمة فى هـــذه المرحلة بمشكلة التوسع التركى على الساحل الشرقى الاحساء أكثر من اهتمامها بتهديد القبائل الداخلية لاستقلال البحرين .

فى شهر اغسطس ١٨٧٤ آفرج عن عبد الرحمن بن فيصل الذى كان محتجزا فى بغداد منذ عام ١٨٧٢ كضمان لحسن سلوك أخيه الأمير سعود، وقد توجه عبد الرحمن الى البحرين حيث رحب به حاكمها الشيخ عيسى ابن على . وقد أمضى عبد الرحمن الأشهر الأولى من وجوده فى البحرين

فى اتصالات مستمرة مع شيوخ الاحساء ، ووجد الاستعداد لدى الغالبية من تلك القبائل للقيام بثورة ضد براك بن غرير والحرس التركى . وفى أواخر أكتوبر تقريبا اجتاز عبد الرحمن الحدود الى العقير حيث انضم اليه أعداد كبيرة من قبائل مرة وعجمان وغيرهما . وبتلك القوة قام عبد الرحمن بهجوم على القطاع الشمالى لقطع خطوط مواصلات الأتراك بين القطيف وواحة الاحساء ، ومن هناك شن هجوما آخر على غرير فى منطقة الهفوف . وعندما علمت بغداد بالهجوم الذى شنه عبد الرحمن على الاحساء أصدر الوالى التركى رديف باشا أوامر الى ناصر باشا السعدون متصرف لواء البصرة وشيخ مشايخ المنتفك باتخاذ الاجراءات اللازمة لقمع التمرد . وقد تحرك ناصر السعدون بسرعة وأبحر من ميناء البصرة بكتيبة من القوات النظامية التركية يعززها وحدة من الخيالة ، وفى تلك الأثناء انشقت قبيلة عجمان عن عبد الرحمن واتخذت موقفا ضده ، فلم يعد فى وسعه أن يقاوم القائد التركى وترتب عليه أما أن يحارب او يستسلم سيما وأن الهدف من حركته ضد الأتراك هو الضغط عليهم لتعيينه واليا على الاحساء وليس لشق عصا الطاعة ضدهم (١) غير أن ناصر السعدون وضع حدا لتردد عبد الرحمن اذا قام بزحف على واحة الاحساء لارغام عبد الرحمن على رفع الحصار عن الحامية التركية فى منطقة الهفوف . وكنتيجة لذلك فر عبد الرحمن الى الرياض وسلمت البلدة للقوات التركية للسلب والنهب انتقاما منهم على تأييدهم لعبد الرحمن ، وقد عين ناصر السعدون نجله مزايد واليا على الواحة وعهد بحفظ الأمن والنظام الى ٨٠٠ جندى من النظاميين و ١٠٠ خيال (٢) .

---

(١) الخطابات السياسية والسرية من الهند مجلد ٢ مرفق للخطاب الخارجى (سياسى) رقم ٣٠ المؤرخ ١٨٧٥/٢/٥ من عبد الرحمن الى روس ١٨٧٤/١١/٢١ .

(٢) نفس المصدر من روس الى اتيشيسون ٥ و ١٨٧٤/١٢/٣١ (رقم ١٣٠٨ — ٢٨٨ و ١٤٠٧ — ٣٢١) و ٩ يناير ١٨٧٥ (رقم ١٧ — ٥ =

وكان من المحتمل أثناء التمرد أن يستغله الأتراك لاصطناع خلاف مع البحرين • ففى اواخر أكتوبر كتب والى القطيف التركى خطابا الى حاكم البحرين يوبخه على استضافته لعبد الرحمن ثم بعد شهر أعلن نفس المسئول بأنه قد طلب من كل من ناصر بن مبارك وجاسم آل ثانى تأجيل العمليات التى قررا القيام بها ضد زبارة الى أن تصل المدرعات التركية التى كان ينتظر وصولها بين لحظة وأخرى (١) أما حكومة الهند فقد رأت فى تلك الخطوة اجراء خطيرا ، وبالتالى طلبت من قائد أسطول الهند الشرقية ارسال بعض السفن لتعزيز أسطول الخليج ، وهكذا ففى بداية عام ١٨٧٥ وصلت السفن ماجبى ونمبل وبرتون للمرابطة فى منطقة الخليج الأعلى ، وفى ذلك الوقت اتصل اليوت تلقائيا بالمسئولين فى الحكومة التركية لتحذيرهم من أن الحكومة البريطانية مصممة على ألا تسمح لأحد بانتهاك سيادة البحرين واستقلالها • وقد جاءت تلك المبادرة من اليوت فى أعقاب تقرير تلقاه من الكولونيل هربرت القنصل البريطانى العام فى بغداد ، والذى ذكر فيه بأن الباب العالى قد يكون هو المحرض على هجوم بنى حجر على زبارة • وفى يناير ١٨٧٥ عاد اليوت فحذر رئيس وزراء تركيا من انه على الرغم من أن الحكومة البريطانية لا تطالب بالسيادة على البحرين ، الا أنها مصممة على حماية الجزيرة من

= فى نفس المجموعة أيضا الخطابات والمرفقات السرية من الهند مجلد ١٩ مرفق للخطاب الخارجى (سياسى) ٢٢٠ المؤرخ ١٨٧٤/١٢/١١ من المقيم الى وزير خارجية الهند ككلتا ١٨٧٤/١٠/٣١ (١٢٦٥ — ٢٦٢) و ١٨٧٤/١١/١٨ التقرير الادارى السنوى للممثلية البريطانية فى الخليج ١٨٧٩ — ١٨٨٠ مذكرة روس عن نجد •

(١) الخطابات من روس الى اتيشيسون ١٠/٣١و ١٨٧٤/١٢/٥ (رقم ١٢٦٢ — ٢٦٢ و ١٣٨٠ — ٢٨٨) سبقت الاشارة اليه •

اى هجوم يقع عليها (١) ٠

فى ٢٥ يناير ١٨٧٥ توفى الأمير سعود بن فيصل فى الرياض بعد اصابته بمرض الجدرى ٠ وقد اختار أهل المدينة الأمير عبد الرحمن خلفا له ٠ غير أن اختيار عبد الرحمن كان له ردود فعل معاكسة فى الأوساط القبلية فى الاحساء ٠ ولتشديد الأتراك قبضتهم على هذا الاقليم قرروا ضمه الى البصرة ، وكانت البصرة والاقاليم السفلى من العراق منفصلة عن ولاية بغداد ، وكانت ولاية مستقلة تحت حكم ناصر باشا ، وفى شهر اغسطس ١٨٧٥ منيت قوات الأمير عبد الرحمن بالهزيمة وتم خلعه عن السلطة وحل محله الأمير عبد الله الذى أعلن بأنه يريد العيش فى سلام وتفاهم مع الأتراك ٠ ففى بداية شهر ديسمبر تلقى الشيخ عيسى حاكم البحرين خطابا من ناصر باشا السعدون يتضمن شكويين تقدم بهما اثنان من تجار قطر ضد رعايا الشيخ عيسى ، وجاء فى الخطاب انه ما لم يتم ارضاء صاحبى الشكويين فان السلطات التركية سوف تضطر الى اتخاذ الاجراءات اللازمة فى الموضوع (٢) ، وعلى الرغم من أن ناصر باشا يعلم وهو يبعث بخطابه الى حاكم البحرين بأن رعايا هذا الحاكم لا تزال لهم بعض المطالب ضد القطرين لم تسو بعد ، وبالتالى فلم يكن من المعقول أن يوافق حاكم البحرين على تسوية مطالب أهل قطر قبل أن تحسم مطالب مواطنيه ضد القطريين ، كما أن ناصر باشا لابد انه كان يعلم أن بعض تلك المطالب يعود الى ما قبل الاحتلال التركي للأحساء ، وأنها تتناول

---

(١) مكاتبات حكومة الوطن السياسية والسرية مجلد ١ من اليوت الى دربى ١٨٧٥/١/٥ (رقم ٢) وأيضا مجلد ٨٢ نفس المصدر من اليوت الى دربى ١٨٧٤/١١/٧ (رقم ٧٩) ٠

(٢) الخطابات والمرفقات السرية من حكومة الهند مجلد ٧ مرفق الخطاب الخارجي (سياسى) رقم ٢٣ المؤرخ ١٨٧٦/١١/٢٨ من ناصر باشا الى عيسى بن على ١٨٧٥/١١/٦ ٠

الخلافات حول حقوق الصيد فى احواض اللؤلؤ ، وكانت تعتبر مشكلات فى غاية الخطورة والتعقيد . وعندما علم روس بأمر الخطاب ساوره الشك فى نوايا ناصر باشا وبعث بتقرير الى حكومته فى الهند يقول فيه : « بأن خطاب ناصر باشا ما هو الا خطوة تمهيدية لتوسيع نطاق تدخله فى شئون البحرين ، وبأنه كان يتوقع من جراء تلك الخطوة أن يحمل الحكومة التركية على اقرار سياسته فى المنطقة (١) .

قبل شهرين أو ثلاثة أشهر من وصول هذا الخطاب استدعى مزايد باشا نجل ناصر باشا ووالى الاحساء التركى اثنين من التجار الهنود المقيمين فى الدوحة ، وفى البداية رفض التاجران طلب الوالى وايدهما فى هذا الموقف الشيخ محمد بن ثانى ، الا أن نجله جاسم والحاكم الفعلى للدوحة أرغمهما على الذهاب . وكان له هدفان من ذلك : الأول أن يوجه الاهانة الى المقيم البريطانى الذى كان يكن له الكراهية ، كما كان يكن الكراهية لجميع البريطانيين ، والثانى أن يحقق مشروعه بوضع تجارة الدوحة فى يده . وكان يهدد التجار الهنود بهذا الاجراء منذ فترة طويلة ، كما كان الشخص وراء دعوة الأتراك للقدوم الى الدوحة عام ١٨٧١ . وعلى النقيض من ذلك كان والده الذى كان يكره الأتراك وقد جس نبض روس أكثر من مرة فى احتمال مساعدته للتخلص منهم . كان فى الدوحة اثنان من المسئولين الأتراك من رتب صغيرة ، ولكن الشيخ جاسم هو الذى كان يمثل الأتراك فى الدوحة ، فقد عينه الأتراك القائمام التركى فى الدوحة ، وكان يحكم المنطقة يعاونه ٤٥ جنديا تركيا من الجندرمة ، ورغم أن هؤلاء الجنود كانوا يرتدون الزى التركى ، الا أنهم كانوا خليطا من العرب والفرس والبلوش .

---

(١) نفس المصدر مجلد ٧ من روس الى اتيشيسون ١٨٧٥/١٢/١٧ (رقم ١٣٣٧ - ٣١) .

ويعتقد روس بأن جاسم هو الذى اقترح على مزايد باشا استدعاء التاجرين الهنديين الى الهفوف انتقاما من الاجراء الذى اتخذه روس فى صيف العام السابق بفرض غرامة على محمد بن ثان عن احدى عمليات القرصنة التى قام بها بعض رعاياه ، ولتحذيره بأن (أى حاكم) يستطيع هو الآخر اتخاذ اجراءات ضد البريطانيين عن طريق القوانين التعسفية والعرفية التى كان يصدرها ضدهم ٠ فاذا كان هذا الاحتمال صحيحا ، كما كان يعتقد روس ، فان الفرصة التى كان يبحث عنها بفارغ الصبر قد سنحت له فى النهاية ٠ وحول هذا المعنى كتب روس الى اتيشيسون يقول : اننى على ثقة من آن الوالى مزايد باشا قد تعمد اتخاذ ذلك الاجراء لكى يكشف عن مدى احتقاره وكرهه للانجليز وتمجيده لدور الأتراك فى هذه المناطق على حساب المصالح البريطانية ، وهذا موقف فى غاية الوضوح ، لانه حتى ولو كان التجار الهنود قد ارتكبوا بعض المخالفات الخطيرة ، فقد كان يتعين ابلاغ السلطات البريطانية بأمر تلك المخالفات قبل استدعائهم الى نجد » ٠٠٠ وعلى أية حال فان الاجراء المذكور قد أثار الاستغراب وقد أخذ الناس يراقبون مجريات الاحداث فى انتظار النتيجة التى تسفر عنها (١) ٠

فى شهر ابريل قدمت الحكومة البريطانية احتجاجا رسميا الى الباب العالى على اجراءات ناصر باشا واحتجازه للتاجرين الهنديين ٠ وعلى الرغم من أن التاجرين لم يتعرضا لأى أذى وعادا عن طريق البحرين فقد انتقدت الحكومة البريطانية الطريقة التى استخدمتها السلطات التركية لاستدعائهما الى الهفوف وتحميلهما عبء تلك الرحلة المضنية عبر

---

(١) الرسائل والمرفقات السياسية والسرية من حكومة الهند مجلد ٧ مرفق للخطاب الخارجى (سياسى) رقم ٢٨ المؤرخ ١٨٧٦/٢/٤ من روس الى اتيشيسون ١٨٧٥/١٢/٢٤ (رقم ١٣٥٨ — ٣١٩) كذلك برقياته المؤرخه ٤ و ٨ و ١٧ و ١٨٧٥/١٢/٣٠ فى نفس المجموعة ٠

الصحراء فى عز الصيف غير أن الأسباب الحقيقية لاستدعاء التاجرين بقيت لغزا مجهولا (١) كما لم ترد الحكومة التركية على الاحتجاج البريطانى أو تقدم ايضاحات عن تلك الاجـــراءات ، ولم تدفـــع أية تعويضات للتاجرين ٠

فى صيف عام ١٨٧٦ انفجرت على المنطقة الساحلية من قطر موجة من الاضطرابات وأعمال الشغب ، كان المسئول عنها أفراد من قبيلتى مرة وبنى حجر ٠ فقد هاجم بعض هؤلاء سفينة تابعة لمشـــيخة أبو ظبى فى ميناء الدوحة وقتلوا الربان واثنين من البحارة ثم فروا بعد أن استولوا على كمية من اللؤلـــؤ كان قد جمعها العاملون فى تلك السفينة ٠ ومن المحتمل أن يكون جاســم آل ثانى على علم بتلك الجريمة ، لأن السفينة كانت ترسو بالقرب من مسكنه ، ومع ذلك فانه لم يتخذ أى اجـراء على الرغم من الحاح روس عليه بالقبض على المتهمين ٠ وزعم أن المتهمين قـــد هربوا الى ساحل فارس وهى منطقة لا تخضع لسلطته ٠ كما استولى فريق آخر من قبيلة بنى مرة على سفينة تخص أحد تجار اللؤلؤ العمانيين ٠ وفى شهر آغسطس وقع هجوم آخر على سفينتين تابعتين لمشيخة أبو ظبى كانتا فى خور العديد وقتل أحد بحارتها ٠ ومرة آخرى وفى نفس الشهر هاجم فريق من بنى حجر مرة أخرى السفن القطرية ونهبوها ، وكان بعض هؤلاء يمارس نشاطه من خور العديد حيث كان يعيش فريق منهم تحت امـــرة سالم بن شفيع ، بينما كان بنو مرة يعملون من قواعدهم فى الدهنــــاء وغيرها من مناطق الساحل الشرقى ٠

---

(١) مكاتبات حكومة الوطن السرية والسياسية مجلد ١١ من اليوت الى دربى ١٢ و ١٨٧٦/٤/٢٥ (رقم ٣١٧ و ٤٢٦) ٠

(٢) الخطابات والمرفقات السياسية والسرية من الهند مجـلد ١١ مرفق للخطـــاب الخارجى (سياسى) رقم ٢٢٤ المؤرخ ١٨٧٦/١١/٩ من بيرودو (المقيم الســـياسى بالوكالة) الى توونثون (وزير خارجية الهنـد بالوكالة) ٠

آثارت هذه الحوادث من جديد المشكلة التى ظل نورث بروك يرفض الاعتراف بها وهى مشكلة السيادة التركيـــة على الســـاحل الشرقى للاحساء ، وآنه طالما بقيت هذه السيادة غير مؤكدة سواء فى طبيعتها أو فى حدودها فان قبائل المنطقة ستظل ترفض نظام الرقابة الذى أدخلتـــه الحكومة البريطانيـــة على المياه الساحلية ، وسيستمر فى طلب الحماية التركية لها دون أن يكلفها ذلك أية اعباء ، نظرا لأن الأتراك لم يكونـــوا يمارسون سيطرة حقيقية على تلك المناطق الساحلية لكن نورث بروك ظل يرفض بحث تلك المشكلة حتى فبراير ١٨٧٦ عندما ذكر « انه طالما امتنع حاكم الدوحة عن القيام بخرق المعاهدة البحرية وعن التدخل فى شـــئون حلفائه ، فليس من حق الحكومة البريطانية الاعتراض على مدى خضوعه للسيادة التركية ، كما انه لا مصلحة لبريطانيا فى مثـل هذا الاعتراض وبأن السياســة التى تسير عليها تقضى بتجنب التورط فى المشـــكلات الداخلية لشبه الجزيرة (١) والسؤال الذى سينبنى على ذلك هو ما الذى ستفعله بريطانيا لو حال خضوع حاكم الدوحة للسيادة التركية من اتخاذ اجراءات ضده عن الانتهاكات التى قـد تقع فى مياهه الاقليمية ؟ كـــان بيرودو ، الذى كان يشغل منصب المقيم السياسى بالوكالة عام ١٨٧٦ بـدلا من روس الذى كان فى اجازة ، يطالب باتخاذ موقف جاسم من هـــذا الموضوع وبأسرع وقت .

وقبل بضع سنوات من ذلك لاحظ بيرودو فى معرض اشارته الى جرائم القرصنة التى وقعت خلال شهرى يوليو وأغسطس :

« أن الحكـومة البريطانية تســتطيع ممارسة نفوذها وأن تحصــل على تعويضات عن الأضرار التى تنشأ من حوادث القرصنة ، ولكن بما أن الحكومة التركية تفرض سيطرتها على ساحل قطر ، فلابد من البحث عن وسائل أخرى للحصول على التعويضات . ولا اخالنى فى حاجـة الى أن

---

(٢) الرسائل والمرفقات السياسية والسرية من الهند مجـلد ٧ من الحاكم العام الى وزير الدولة ١٨٧٦/٢/٤ (رقـم ٢٨ الادارة السياسية الخارجية) .

أوجه عناية الحكومة الى الأضرار الخطيرة التى قد تتعرض لها مصالحنا ومركزنا فى المنطقة ، لو أن دول المنطقة الموقعة على معاهدة الهدنة البحرية والمحظور عليها بموجب هذه الاتفاقية الرد على الاعتداءات التى تتعرض لها فى البحر من جانب الدول غير المشتركة فى تلك المعاهدة لم تجد من يحميها من تلك الاعتداءات » .

كما كلف الاعتداء الذى تعرضت له احدى سفن أبو ظبى فى خور العديد فى نظر بيرودو نذيرا الأخطار جسيمة مقبلة ! فى ذلك الوقت كانت مشكلة البحرين نائمة ، غير أن مشكلة أهم قد برزت وسوف تزداد خطورة اذا لم يتم حسمها بسرعة . فقد تسلم بطى بن خادم زعيم القبيسات فى خور العديد نسخة من العلم التركى سلمه اليه أحد المسئولين الأتراك فى الدوحة ، وكان من عادته أن يرفع ذلك العلم على مبنى مقره كلما جاء مسئول تركى لزيارته ، كما كان بطى يحتفظ أيضا بعلم الهدنة الذىحصل عليه والده ، كما قيل أن المقيم البريطانى الكولونيل بيلى كان يستعمل هذا العلم كلما شعر بخطر من أحد زعماء المنطقة . وكان بطى يدفع زكاة سنوية الى جاسم آل ثانى تحسبا للطوارىء (١) .

فى شهر سبتمبر ١٨٧٦ اقترح بيرودو على الحاكم العام بأن يتم تحصيل التعويضات عن حادث سفينة أبو ظبى الذى وقع فى الدوحة عن طريق الباب العالى ، رغم أن اجراء كهذا لن يكون مجديا نظرا لأن موضوع فرض العقوبات على سكان خور العديد والمنطقة الساحلية المجاورة قد لا ينطبق عليه . وعلى الرغم من أن كلا من بنى حجر وبنى مرة خاضعتان لسلطة الباب العالى الا أن المناطق التى يمارسون فيها نشاطهم كالدوحة مثلا تقع خارج الخط الساحلى حيث سلطة الأتراك عليه سلطة اسمية فقط .

---

(١) الخطابات والمرفقات السياسية والسرية من الهند مجلد ٣ مرفق للخطاب الخارجى (سياسى) رقم ٩٨ المؤرخ ١٨٧٥/٥/١٣ من فريزر (مساعد المقيم بالوكالة) الى روس ١٨٧٥/٣/٨ (رقم ٣) .

ومن ناحية أخرى فان خور العديد كما تأكد لبيرودو من مراجعته للملفات المثلية البريطانية جزء من أراضى أبو ظبى ، ولما كانت الحكومة البريطانية قد منعت حاكم أبو ظبى من تأكيد سلطته على القبيسات بموجب قرار حكومة الهند الصادر فى عام ١٨٧٣ ، فقد استحال عليه اتخاذ أية اجراءات ضد تلك القبيلة عن طريق البحر . أما بطى بن خادم فبالرغم من كونه زعيما مسالما ، شأنه شأن معظم زعماء القبيسات الا أنه لم يستطع السيطرة على العناصر المتمردة التى كانت تتدفق بأعداد كبيرة الى العديد وتحويلها الى قاعدة ووكر للقرصنة ولهذه الأسباب اقترح بيرودو البحث عن مسئول آخر يستطيع السيطرة على هذه المنطقة ويعد مسئولا عن تصرفات أتباعه . أما الأتراك فلم يكونوا يمارسون اية سلطة هناك ، فضلا عن أنهم لم يكونوا برغبون فى ذلك ، ومن ناحية أخرى فأنه لو سمحنا للشيخ زايد بن خليفة اتخاذ اجراءات ضد سكان العديد فان ذلك قد يدفع بطى بن خادم الى طلب الحماية التركية .

وقد لخص بيرودو المشكلة فى نقطة واحدة وهى أن الأمر يتطلب الوصول الى نوع من الاتفاق والتفاهم بين الحكومتين البريطانية والتركية حول حدود سلطة كل منهما على منطقة الساحل العربى :

« انه بالنظر الى مصالحنا المباشرة ، ووضع كل من الحكومتين البريطانية والتركية فى المنطقة ، فسوف يكون من الأجدى مطالبة الباب العالى بتحديد المناطق التى يطالب بالسيادة عليها ، وأرى لزاما على أن أشير الى أن السياسة التى كانت متبعة بنجاح كبير فى اليمن يمكن تطبيقها فى الخليج ، وبالتالى فيتعين على الحكومة البريطانية الاعتراف لتركيا بالسيادة الاقليمية على الساحل العربى ضمن حدود معينة . ومن حسن الحظ فان المناطق التى تطالب بها تركيا يمكن تحديدها بدقة جغرافية أكثر من مناطق الحدود فى اليمن . فالموانىء التركية على الخليج هى الكويت ، والقطيف ، والفجير ، والأخير هو ميناء الاحساء ، وهو ميناء هام للأتراك لاجراء اتصالاتهم بنجد . وعلى الجانب الساحلى من الخور

يمتد نتوء (رأس) كبير يتكون فى معظمه من أرض رملية حجرية يسكنها بعض البدو الرحل ، ويعرف الجزء الساحلى من ذلك الرأس بساحل قطر ، ويضم البدعة والوكرة والعديد بالاضافة الى مرفأين أو ثلاثة مرافيء صغيرة . ومن ثم فان استيلاء الأتراك على هذا الساحل لا يعطيها أية مزايا ، غير أن السيادة الوهمية التى تمارسها تركيا على هذه المنطقة والتى تتمثل فى وجود قوة عسكرية صغيرة ترابط فى البدعة قد بدات تشكل خطرا على مصالحنا ، نظرا لتدخل المسئولين الاتراك فى شئوننا التجارية المشروعة ، والتى لنا ولا نزال نحقق من ورائها كثيرا من المكاسب . وباستثارتهم للمشاعر القومية للسكان العرب فى هذه المناطق . لهذا أرى أن تقوم تركيا بمبادرة ودية للتنازل عن حقوق السيادة عن ذلك الجزء من الساحل الغربى الممتد من جنوب العقير وكوع خليج البحرين ، ولو تم ذلك فان هذه المبادرة سوف تخدم مصالحنا الى حد كبير ، وبالتالى يمكننا أن نضع حدا لروح القرصنة التى تسود القبائل العربية سكان هذه المنطقة » (٢) .

كان بيرودو متقدما على عصره ثلاثين عاما تقريبا ، فالحدود التى اقترحها والتى كانت تنبؤاته دقيقة فيها لم تظهر الى حيز الوجود قبل عام ١٩١٣ عندما تم رسم حدود السيادة التركية فى الأجزاء الشرقية من شبه الجزيرة العربية فى اطار الاتفاق البريطانى — التركى المعقود فى ٢٩ يوليو من نفس العام ، وتبدأ تلك الحدود من نقطة على الساحل جنوب العقير أمام جزيرة الزجنونية وتمتد جنوبا حتى منطقة الربع الخالى ، وهو الخط الذى عرف فيما بعد « بالخط الأزرق » . تولى اللورد ليتون منصب الحاكم العام للهند خلفا لنورث بروك فى ابريل ١٨٧٦ . وعلى الرغم من أن ليتون كان يرغب فى اتخاذ موقف أكثر ايجابية من سلفه

---

(١) الخطابات والمرفقات السرية من الهند مجلد ١١ مرفق للخطاب الخارجى : سياسى ٢٢٣ المؤرخ ١٨٧٦/١١/٩ من بيرودو الى ثورنتون ١٨٧٦/٩/١٦ (رقم ٢١٢) .

تجاه الأتراك فى الخليج الا أنه لم يوافق على أن الوضع فى شبه الجزيرة فى عام ١٨٧٦ كان خطيرا بحيث يستوجب اجراء تلك المفاوضات الطويلة المعقدة التى لابد وأن تواجه أية محاولة لتخطيط حدود السيادة التركية فى شبه الجزيرة (١) كما انه فى نفس الوقت لم يكن ليقبل أى تقلص للوجود البريطانى على ساحل شبه الجزيرة من جراء التوسع التركى . وكان بيرودو قد أعرب عن رأيه فى أن اعمال القرصنة التى اقترفت خلال عام ١٨٧٦ كانت ترجع الى تلك الأسباب واردف يقول باننى اخشى بالاتنعم منطقة خور العديد بهدوء دائم (٢) ما لم تستبعد بريطانيا نفوذها هناك ، ولهذا فقد كان ليتون مصمما على استعادة ذلك النفوذ وبأن المحاولات لتحقيق ذلك الهدف يجب أن تبدأ من خور العديد .

فى منتصف اكتوبر أوفد بيرودو الكابتن جاثرى الى الدوحة على راس السفينة الحربية « يى فريد » لتسليم رسائل الى زعماء المنطقة واكتشاف النشاط التركى فى المنطقة . وفى الدوحة اجتمع قائد السفينة بمحمد بن ثانى وعرف أنه يوجد فى الدوحة عدد يتراوح بين ٣٠ و ٤٠ جنديا تركيا يرابطون ويرتدون الزى التركى (٣) وعرف أيضا أن جاسم آل ثانى يدفع زكاة سنوية للأتراك تتراوح بين ٩٠٠٠ و ١٠٠٠٠ كزان وعندما كان فى العديد يوم ١٨ اكتوبر عرف أن هناك نحو ٢٠٠ من رجال القبائل واسرهم يعيشون فى تلك المنطقة ويمتلكون نحو ٣٠ سفينة

---

(١) نفس المجموعة من هنفى الى بيرودو سملا ١٨٧٦/١١/٧ (رقم ٢٦٧٨ الادارة الخارجية) .

(٢) من بيرودو الى ثورنثون ١٨٧٦/٩/١٦ (٢١٢) .

(٣) وكان احدهم برتبة رقيب وقد ذكر لجاثرى بانه من بشاور وكان جنديا عند احتلال البريطانيين لدلهى وأنه التحق بالعمل عند الأتراك فى بداية الحملة التركية على نجد ، ومنذ ذلك الوقت فقد امضى ثلاث سنوات فى العمل فى واحة الاحساء والقطيف والدوحة .

لصيد اللؤلؤ . كما وجد أن معالم المدينة تتطابق تماما مع أوصاف بيرودو لها .

تقع خور العديد على الجانب الشرقى من حاجز الأمواج عند حافة جبل العديد . وفى عام ١٨٤٥ وصف اللفتننانت كامبل هذه المنطقة بانها اكثر المناطق جفافا وفقرا . وتتألف وسائل الدفاع عن المنطقة من قلعة تضم برجين كما توجد على الجهة اليمنى أربعة ابراج آخرى متباعدة قليلا ، وبالقرب من الشاطىء برجان منفصلان ، وهذان البرجان بالاضافة الى البرج الاخر الواقع خلف المنطقة السكانية يشكلان خط الدفاع عن البلدة من الجهة اليمنى . أما الجانب الآخر فترتفع مجموعة من المساكن المربعة ابنية على التلال الصغيرة تتحكم فى مناطق الرى التى يعتمد عليها السكان (١) .

كان الشيخ بطى بن خادم يرفع علم الهدنة عند وصول القبطان جاثرى ، غير آنه ذكر لجاثرى بأنه يدفع مبلغا سنويا الى الحكومة التركية يتراوح بين ٤٠ و ٥٠ ريالا سنويا كل عام عن طريق الشيخ جاسم آل ثانى وأن الأتفاق على دفع هذه الزكاة قد تم التوصل اليه عند زيارة احدى السفن التركية الى العديد قبل ثلاث أو أربع سنوات ، ولكن بأنه لم يعد يوجد أتراك فى العديد ، كما لم يصل أى تركى للاقامة فى المنطقة . لقد كان الأتراك عقلاء ، الا آنه استدرك قائلا ربما لأن طعم المياه كريه فى خور العديد لا تتحمله امعاؤهم .

واستطرد زعيم القبيسات يقول : بأنه لم يقترف أى من سكان العديد

---

(١) الخطابات والمرفقات السياسية والسرية من الهند مجلد ١١ مرفق للخطاب الخارجى (سياسى) رقم ٢٢٣ المؤرخ ١٨٧٦/١١/٩ مذكرة من بيرودو ١٨٧٦/٩/١٤ .

أى عمل عدوانى أو خرق للأمن فى المياه البحرية ، وعندما قص جاثرى ما ذكره بطى على بيرودو بأن كلام زعيم القبيسات يصدق على أفراد قبيلته فقط ، أما القبائل الأخرى وعلى الأخص قبيلتا مرة وبنى حجر فقد كانوا يتخذون من منطقة العديد قاعدة للقيام بالقرصنة ، وأكد بأن هؤلاء سوف يستمرون فى انتهاكاتهم هذه الى أن تتوفر القوة اللازمة لكبح جماحهم واحكام السيطرة على المنطقة . ولهذا فقد اقترح بيرودو فى شهر فبراير ١٨٧٧ بأن تكلفه حكومة الهند بحل الخلاف بين الشيخ زايد حاكم أبو ظبى وقبيلة القبيسات عن طريق وكيل الممثلية البريطانية فى الشرق ، واذا ما فشلت هذه المحاولة فيمكن تقديم مساعدة عسكرية للشيخ زايد لفرض سلطته على القبيلة . وكان بيرودو يعتقد بأن الأتراك لن يعارضوا محاولة كهذه ، لأن منطقة العديد كانت الى سنوات قليلة مضت جزءا من أراضى أبو ظبى (١) . وفى مايو ١٨٧٧ وافق ليتون على الاقتراح رفوض بيرودو فى ذلك .... وقال بأن الدولة التى تحول بين حاكم أبو ظبى واخضاع قسم من رعاياه لسلطته الشرعية تعتبر مسئولة عن فرض تلك الطاعة بالنيابة عنه سواء بالطرق السلمية أو باستخدام القوة اذا لزم الأمر . كما طالب ليتون بوجوب الاتصال بالباب العالى ومطالبته بالعمل على منع قبيلة مرة من ارتكاب أعمال السلب والنهب ، وذلك لأن الباب العالى يدعى السيادة على تلك القبيلة (ومرة اخرى قامت تلك القبيلة بالهجوم على احدى مشيخة أبو ظبى على ساحل العديد فى نهاية العام) .

كان سالسبورى مثل ليتون مصمما على وضع حد لمخطط استنزاف النفوذ البريطانى الذى ينفذه الأتراك سواء بالطرق المباشرة أو باستغلال القبائل الساحلية التى كانت تؤيده فى ذلك التحدى .

---

(١) الخطابات والمرفقات السياسية والسرية من الهند مجلد ١٤ مرفق للخطاب الخارجى (سياسى) رقم ٧٨ المؤرخ ١٨٧٧/٥/١٠ من بيرودو الى ثورنتون ١٨٧٧/٢/٢٣ (رقم ٢٣) .

ولا يعتبر انهماك تركيا في الحرب مع روسيا وانسحابها من البلقـــان سببا كافيا فى نظر سالسبورى لسكوت بريطانيا عما يجرى فى الخليـج • ويطلب منه الايعاز الى السير هنـــرى لايارد الســـفير البريطانى فى القسطنطينية في شهر يوليو ١٨٧٧ بوجوب توجيه نظر الباب العالى الى ما يشكله تزايد أعمال القرصنة على ساحل قطر من خطورة على الأمن ، الأمر الذى كان نتيجة لتوسع النفوذ التركى فى منطقة شـبه الجزيرة ، وبتحذيره من أن الحكومة البريطانية لن تقف متفرجة من آيـة محاولات لخرق السلام والأمن فى الخليج آيا كان مصدرها • وفى الوقت نفســه قرر سالسبورى تعزيز التعليمات التى أرسلت الى لايارد بشأن العديد ، على الرغم من آنه لم يكن يرغب فى أن يتطرق لايارد أثناء محادثاته مـع الباب العالى الى أية عبارة تنطوى على التشكيك فى سلطة الباب العالى على زعماء العديد ، والى عدم الاشارة الى هذه المسألة بالذات •

فى يوليو سـلم لايارد المذكرة الى صفوت باشا وزير الخارجيــة التركية ولكن صفوت أبلغه بأنه لابد أولا من الاتصال بالوالى التركى فى البصرة لمعرفة رآيه قبل الرد على مذكرة الحكومة البريطانية • وفى بداية شهر أغسطس ذكر صفوت باشا للسفير بأن رد ناصر باشا الســعدون يتضمن التفسير الحقيقى للمشكلة فقد أكد بأن الهدوء يسود المنطقة من اقصاها وأنه لم تقع آية اعمال للقرصنة كالتى اشار اليها لايارد (١) • واذا استثنينا الكلام المعسول فى خطاب ناصر السـعدون فقـــد كانت السلطات البريطانية لا تتوقع آن يحصـــل السفير من الأتـــراك على رد مقنع • ومع غروب شمس الامبراطورية العثمانية كنتيجة للحرب الطاحنة التى تخوضها ضد الروس فلم يكن من المعقول أن تهتم الحكومة التركيــة بما يقوم به بعض العصابات على أطراف الامبراطورية • وعلى أية حـــال

---

(١) نفس المصدر مجلد ٢٠ من صفوت باشا الى لايارد ١٨٧٧/٨/٢ وحول الى مكتب شئون الهند والأصل بالفرنسية وكذلك خطاب لايارد الى صفوت باشا ١٨٧٧/٧/٩ فى نفس المجلد •

فبعد أن مرت الأزمة وتم انقاذ الامبراطورية أبدى الأتراك استعدادهم لمناقشة مثل تلك الأمور ولكن بشروطهم ٠ فى شهر مايو ١٨٧٨ أى فى ذروة المفاوضات الدائرة حول مشكلة قبرص استدعى صادق باشا رئيس الوزراء التركى السفير لايارد وقرأ عليه نص برقية تلقاها من ناصر باشا السعدون تتضمن معلومات مثيرة عن هجوم بحرى قام به حاكم أبو ظبى زايد بن خليفة على خور العديد واشتركت فيه سبعون سفينة تعززها بعض السفن الحربية البريطانية وباشراف القنصل البريطانى فى بوشهر وطالب صادق باشا الحكومة البريطانية بايضاحات مقنعة عن تلك الحملة على الأراضى التركية ٠

أن وجهة النظر التى عرضها صادق باشا على السفير البريطانى عن احداث العديد التى وقعت قبل شهرين لم تكن دقيقة لأن روس الذى كان قد عاد من الاجازة فى أواخر عام ١٨٧٧ لم يتمكن من تنفيذ تعليمات ليتون الصادرة فى شهر مايو السابق بسبب نقص السفن الحربية ٠ وفى أوائل مارس عام ١٨٧٨ وصل الطراد البريطانى تيرز الى بوشهر وبادر روس الى الايعاز لوكيل المثلية فى الشارقة بالتوجه الى أبو ظبى وابلاغ حاكمها بأن روس يرغب فى الاجتماع به فى جزيرة كفاى على بعد ١٢ ميلا شرقى العديد يوم ٢٨ مارس وبأن يصحب معه كتيبة من رجال القبائل ٠ وعليه الا يقوم بأية عمليات قبل وصول روس الى مكان الاجتماع ٠ غادر روس بوشهر يوم ٢٥ مارس على الطراد تيرز وقد توقف فى طريقه فى البحرين لاصطحاب أحد المرشدين ووصل الى ساحل الوكرة يوم ٢٨ مارس ، وامضى الطراد الليل فى الوكرة ، وفى صباح اليوم التالى ابحر الى جزيرة كفاى ٠ وبعد أن قطعت السفينة بعض المسافة شاهد روس ٢٠ سفينة قادمة من جنوب المنطقة تقل مجموعات من رجال قبيلة القبيسات وكانت آتية من العديد ، غير أن الطراد واصل سيره الى العديد ، الا انه لم يتمكن من الوصول الى الجزيرة قبل ٣٠ مارس بسبب التيار المعاكس للريح ٠ وعند وصول روس الى المكان وجد الشيخ زايد ورجاله منهمكين فى هدم المستوطنات وردم الآبار ٠ يبدو أن الشيخ زايد وصل الى مكان الاجتماع فى ٢٦ مارس وكان

بصحبته ألف مقاتل تقلهم مائة سفينة . وقد مكث يوما واحدا فى الانتظار ، ولكنه خشى أن تهب عليهم الرياح الشمالية ولذلك اتجه الى خور العديد التى وصلها فجر يوم ٢٨ مارس وقد تبين له أن أهل البلدة قد نزحوا عنها بعد أن تسربت أخبار الحملة الى الشيخ بطى بن خادم وأتباعه فغادروا العديد فى نفس تلك الليلة . وقد ذكر زايد لروس بأنه سوف يسوى البلدة بالأرض ليمنع أى جماعة من الاستيطان بها ، كما قال بأنه اذا اراد القبيسات الصلح فيتعين عليهم أن يعودوا الى أبو ظبى ، وقد أقره روس على ذلك الرأى لأنه كان واثقا من تبعية قبيلة القبيسات للشيخ زايد ، وعلى أية حال فقد كان زايد يقول ، بأن وضع القبيسات فى العديد ، ورفض حكومة الهند السماح له باتخاذ الاجراءات الكفيلية باخضاعهم كان يحول دون ممارسته لسلطة فعالة على بنى ياس المنتشرين فى المنطقة الساحلية والجزر الواقعة غرب أبو ظبى . وبناء على ذلك فقد أخذ روس تعهدا خطيا منه عن سلوك بنى ياس وعدم ارتكابهم آية أعمال تخل بالأمن فى المناطق التى يقيمون فيها (١) .

عند اطلاع ليتون على أقوال صادق باشا فانه لم يعرها أى اهتمام وكتب خطابا الى رئيس الدولة لشئون الهند ذكر فيه :

« ان العديد منطقة تابعة لحاكم أبو ظبى الذى تربطه بالحكومة البريطانية معاهدات مباشرة وأن ادعاء بطى بن خادم بأن العديد تخضع للسيادة التركية ادعاء باطل ولا أساس له من الصحة ، ومن الجائز أن بطى قد رفع علم الأتراك فى بعض المناسبات وأنه قد طلب الحماية التركية أيضا ، وربما يكون قد دفع الزكاة لهم أيضا ، غير أن العديد لم يعترف

---

(١) الخطابات والمرفقات السياسية والسرية من الهند مجلد ٢٢ مرفق للخطاب الخارجى (سياسى) رقم ١٢٧ المؤرخ ١٨٧٦/٥/٢٢ من روس الى ليال (سكرتير حكومة الهند) ١٨٧٨/٤/٦ (رقم ٦٥) ومرفق معه التصريح المؤرخ ١٨٧٨/٥/٣١ ومكاتبات حكومة الوطن السياسية والسرية.

بها كمنطقة مستقلة اطلاقا ، وأن المستوطنة التى انشأها الشيخ بطى تعتبر اجراء مخالفا لحقوق أبو ظبى التقادمية ، وبأن طلب الشيخ وأتباعه الحماية التركية ، لا يمكن بأى حال أن يكون مبررا لمطالبة الأتراك بالسيادة على المنطقة · لأن القبول بهذا المنطق سوف يشجع حكام المنطقة الى اتخاذ نفس الخطوات مما قد يشكل ذريعة للتخلص من العقوبات أو ممارسة السلطة عليهم » (١) ·

خلال السعبينات من القرن التاسع عشر أبدى الأتراك اهتماما وان لم يكن مباشرا بظفار الواقعة على الساحل الجنوبى لشبه الجزيرة ·

كانت ظفار من النواحي الشكلية خاضعة منذ عام ١٨٢٩ للسيد سعيد ابن سلطان حاكم مسقط فى أعقاب وفاة محمد عقيل الذى كان يحكمها منذ بداية القرن · ولفترة ما خضعت ظفار لأمريكى يدعى عبد الله لورلى الذى كان قد وقع أسيرا فى يد محمد عقيل فى احدى غارات القرصنة التى كان يقوم بها فى منطقة البحر الأحمر ، وكان عمر الأمريكى يومئذ لا يزيد على ١٠ سنوات وقد نشأ عند احدى قبائل المهرة ، ونظرا لما كان يتمتع به هذا الأمريكى من الذكاء والجرأة فقد قاد احدى المعارك الناجحة لقبيلة المهرة ضد قبائل القرا ، أسفرت عن فرض سيطرته على ظفار (٢) ولم يتضح أو يتأكد نوع العلاقة التى كانت تربط ظفار بمسقط خلال

---

(١) الرسائل والمرفقات السياسية والسرية من الهند مجلد ٢٢ من الحاكم العام الى وزير الدولة ١٨٧٩/٥/٢٢ (رقم ١٢٧ الادارة الخارجية السرية) كان بطى بن خادم وقبيلة القبيسات على وفاق مع زايد بن خليفة عام ١٨٨٠ وغادروا من الدوحة الى ابو ظبى وبقوا فيها من عام ١٨٧٨ ·

(٢) الخطابات والمرفقات السياسية والسرية من الهند مجلد ١٤ مرفق للخطاب الخارجى (سياسى رقم ٢٠ المؤرخ ١٨٧٧/٦/٢٥ من مايلز الى بيرودو ١٨٧٧/٥/١٠ (رقم ٢٠١) ومن المحتمل أن يكون قد أسر فى السفينة الشراعية اسكس ·

فترة منذ منتصف القرن . وقد ذكر السيد تركي بأن وفدا من ظفـــار قد وصل الى مسقط خلال حكمه وحكم السيد ثويني سنة ١٨٥٦ وحـكم السـيد سالم بن ثويني سـنة ١٨٦٦ للتعبير عن ولائهم لحكام أسرة آل بوسعيد وللحصول على نسخة من علم مسـقط ويؤيد مايلز رواية السيد تركي فقد أكد بأن زعمـاء قبيلتين ظفاريتين على الأقل قد زاروا مسـقط فيمـا بين ١٨٧١ و ١٨٧٦ ليعربوا عن ولائهم للسـيد تركي ابن سعيد (١) .

في شهر يونيو ١٨٧٦ طرح موضوع السيادة على ظفار للمرة الأولى على بساط البحث ، وذلك عند وصول مبعوث من صلالة الى مسـقط بخطاب من السيد الفضل بن علوي الحسيني الى السـيد تركي وقـد استهل مرسل الخطاب رسالته بعبارة تقول : « من حكومة ظفار التابعـة للامبراطورية العثمانية » (٢) . ويذكر مايلز بأن السيد الفضل قد وصل الى صلالة هو وأفراد أسرته قادما من مكة وجدة قبل عشرة أشهر من ذلك التاريخ وتمكن من فرض سلطانه على المهرة ، كما خاض معارك عديدة ضد سكان القرا في المناطق الداخلية من ظفار . وصلت أولى المعلومات عن وجود السيد الفضل في ظفار في شهر فبراير ١٨٧٦ . وقد أكد هـذه المعلومات مترجم المثلية البريطانية في عدن نقلا عن أحد التجار الهنود الذين زاروا صلالة ، فقد ذكر التاجر بأن السيد الفضل قد ذكر له بأنه قد اجرى اتصالات بالحكومة التركية وعرض عليهم فيها رغبة سـكان ظفـار في الانضـواء تحت حكم الأتراك ، وانه طلب منهم أن يزودوه

---

(١) نفس المصدر مجلد ١٠ مرفق للخطاب الخارجي (سري) رقم ٣٦ المؤرخ ١٨٧٦/٩/٤ من مايلز الى بيرودو ١٨٧٦/٦/٢٢ (٢٦٩ — ٩٥) .

(٢) نفس المصدر من فضل بن علوي الى السيد تركي بن سـعيد ١٨٧٦/٥/١٥ .

سفينتين و ٥٠٠ جندى لحفظ الأمن فى البلاد (١) ٠

كان الفضل بن العلوى معروفا لدى السلطات الهندية ، فهو عربى من أصل حضرمى وقد أقام فى ساحل ملبار وتزوج من سيدة هندية ، وقد أطلق على نفسه لقب « السيد » وكان المسلمون فى ملبار يعتبرونه من أولياء المسلمين ، وعندما كان فى ملبار كان يقوم بنشاط سياسى واثارة المسلمين ضد السلطات البريطانية ٠ وبعد وقوع عدد من الاضطرابات التى حرض عليها العلوى ، قررت حكومة الهند نفيه عام ١٨٥٢ ٠ ولقد حاول اغتيال القاضى الذى حكم عليه بالنفى انتقاما من ذلك الحكم ٠ وقد انتقل فيما بعد للاقامة فى مكة ٠ وقبيل وفاة السيد سعيد بن سلطان حصل منه على اذن بالاقامة فى ظفار ٠ وقد أيد مايلز ما ذكره له السيد تركى من أقوال الفضل ، الا آن مايلز يرجح أن التصريح له بالاقامة فى اراضى السلطنة قد صدر من السيد ثوينى لا من والده (٢) ٠

وأيا كان ذلك فلم يكن للفضل الحق فى حكم ظفار ، فضلا عن الاعلان بأن ظفار محمية للباب العالى ٠ وقد قدم السيد تركى احتجاجا على نشاط الفضل ، وطلب من مايلز مساعدته على استرجاع الاقليم منه ، فاحال مايلز طلب السيد تركى الى بيرودو الذى وافق عليه ثم بعث به الى الحاكم العام للهند ٠ وقد علق بيرودو على طلب السيد تركى بأن الفضل شخص خطير حاقد على بريطانيا وآن دعوته أكثر تطرفا من الدعوة الوهابية (٣)

---

(١) نفس المصدر مجلد ٨ مرفق للخطاب الخارجى (سياسى رقم ٧٠) المؤرخ ١٨٧٦/٣/٢٤ من البريجدير جى ٠ دبليو ٠ ساندوز (المقيم السياسى) الى جون ١٨٧٦/٢/٧ (رقم ٢٨ — ١٥٤) ٠

(٢) الخطابات والمرفقات السياسية والسرية من الهند مجلد ١٠ مرفق للخطاب الخارجى (سرى) رقم ٣٦ المؤرخ ١٨٧٦/٩/٤ من مايلز الى بيرودو ١٨٧٦/٦/٢٢ (رقم ٢٦٩ — ٩٥) ٠

(٣) نفس المصدر خطاب من بيرودو الى نورثتون ١٨٧٦/٧/٥ (رقم ٦٦١ — ١٣٧) ٠٠

غير أن ليتون لم يجد من المناسب اتخاذ اجراءات ضد الفضـل فى ذلك الوقت ، الا انه اقترح على سالسبورى باجراء تحقيقات عن نشاط المذكور فى القسطنطينية ، وأن يحاول اقناع الباب العالى باصدار بيان يستنكر فيه تصرفات العلوى (١) • وفى شهر أكتوبر ١٨٧٦ أرسلت تعليمات الى اليوت باثارة موضوع الفضل بن علوى مع سلطات الباب العالى ، لكن دون أن يشير الى أن الحكومة التركية وراء نشـاطات المذكور أو يلمح الى تبعية ظفار لمسقط بأى حال من الأحوال (٢) •

بعد هذا انقطعت أخبار الفضـل بن علوى حتى شهر نوفمبر ١٨٧٧ عندما تلقى البريجدير جنرال فرانسيس لوك ، المقيم السياسى البريطانى فى عدن خطابا منه ذكر فيه ، أن بعض السفن التى ترفع الأعلام الحمراء قد اخذت ترتاد مياه البحر العربى ولكنه لم يستدل على هويتهـا ، ولعله كان يقصد بتلك الأعلام الحمراء الأعلام التركية ، وقال بأن الحـكومة التركية قد اعتادت اصدار مثل تلك الاعلام للسفن التى تمارس أعمـال القرصنة فى تلك المناطق ، وكان فضل يحـاول أن يلفت نظر المقيم الى موضوع تلك السفن اعتقادا منه فى أن الحكومة البريطانية قد اهتمت سابقا بتنظيم الملاحة فى ممتلكات الدولة السامية (أى تركيا) نظرا لعدم وجود مثل ذلك النظام فى شبه الجزيرة العربية (٣) ، وتأكد ليتون من المعلومات التى تجمعت لديه ، بأن الفضل قد نجح بالفعل فى توطيد حكمه فى ظفار معتمدا فى الأساس على تأييد قبائل القرا التى يقدر عددها فى ذلك الوقت

---

(١) نفس المصدر مجلد ١٠ من من الحاكم العـام الى وزير الدولة ١٨٧٦/٩/٤ (رقم ٣٦ الادارة الخارجية السرية) •

(٢) المكاتبات السياسية والسرية لحكومة الوطن مجلد ١٤ من دربى الى اليوت ١٨٧٦/١٠/٢١ (رقم ٦١٠) •

(٣) الخطابات السياسية والسرية من الهند مجلد ١٧ مفرق للخطاب الخارجى (سرى) رقم ١٤ المؤرخ ١٨٧٨/٢/١ من فضل بن علوى الى لوك رمضان ١٢٩٤ هـ سبتمبر ١٨٧٧ •

بثلاثة آلاف وخمسمائة فرد كما كان هناك نحو الفى رجل من قبائل الكثيرى تناصره أيضا ٠ وقد استنتج لوك ، على ما يبدو أن امكانيات فضل لنشر الاضطرابات قد تزايدت ، ولذلك اقترح على حكومة الهند ارسال سفينة حربية الى ظفار ومطالبة الباب العالى بالكف عن التدخل فى شئونها ٠ ونظرا لاشتباك الأتراك فى حرب مع الروس فى تلك الفترة فقد فضلت حكومة الهند الا تقوم بأية خطوة للضغط على حكومة الباب العالى فى هذا الموضوع ، كما ارتأت أن ارسال طراد حربى بريطانى الى ظفار قد يرفع من شأن الفضل ويزيد فى أهميته (١) ٠

كان هذا القرار قرارا سليما بالنسبة لاقتراحات لوك ٠ ففى الأشهر الأخيرة من عام ١٨٧٨ ضاقت قبائل ظفار ذرعا بحكم ابن علوى ٠ ومما زاد الطين بلة وقوع موجة من الجفاف وتفشى الأمراض مما سبب خسائر كبيرة فى الماشية والانتاج الزراعى ، ولم تصدق هذه القبائل ما زعمه ابن علوى من أن السبب فى ذلك هو رفضها دفع الزكاة اليه ٠ وقد تدهور مركزه أكثر بعد أن حاول تحصيل الزكاة منهم بالقوة ٠ فضريبة الزكاة الى جانب رسم الخمسة فى المائة الذى كان يتقاضاه ابن علوى على الصادرات والواردات قد اضاف شيئا جديدا على السكان مما اضطر نحو ٣٠٠ شخص الى طلب الخدمة عند السيد تركى فى مسقط ٠ وكانت القشة التى قصمت ظهر البعير هى قيام ابن علوى ببناء قلعة فى صلالة لاحكام قبضته على البلاد ٠ ففى خريف ١٨٧٨ شنت قبائل القرا هجوما على تلك القلعة ولكنهم ردوا على أعقابهم مما شجع فضل على المطالبة بتسليم المسئولين عن تلك العملية اليه ، وبمساعدة بيت كثير تم اعتقال خمسين شخصا منهم إتخذهم فضل رهينة لديه ، غير أن تلك العملية حركت القلق فى نفسه فقام بايفاد رسولين الى اليمن يطلب المساعدة من الوالى التركى فى صنعاء ومن شريف مكة ٠ وقد اعطى تعليمات للرسولين بأنه فى حالة فشلهما

---

(١) نفس المصدر من لوك الى جاردين (سكرتير حكومة بومباى بالوكالة) ١٨٧٧/١١/٢٠ (رقم ٢٣٠ - ١٣١٧) ومن اتيشيسون الى جاردين ١٨٧٨/١/١٤ (رقم ١٠٩) ٠

فعليهما أن يجمعا بعض الأتراك والعرب وأن يحضراهم الى صلالة وذلك محاولة منه لاضفاء الأهمية على مركزه فى الأوساط القبلية فى ظفار ٠

غير أن الحظ لم يحالفه فقد عاد المبعوثان بخفى حنين ٠ وفى بداية ١٨٧٩ ثارت عليه قبائل كثيرة وتمكنت فى أواخر يناير ١٨٧٩ من اقصائه عن البلاد ، فتوجه بصحبة أسرته الى المكلا ، ومنها الى جدة ٠ وعلى الرغم من أن مبادرة بيت كثير كانت من تلقاء آنفسهم ، الا انها لقيت التأييد من السيد تركى ٠ ففى أوائل ١٨٧٨ بعث زعيم بيت كثير عوض بن عبد الله برسالة الى السيد تركى يشكو فيها من تعسف فضل ٠ وقد رد السيد تركى مؤكدا بأن ظفار تابعة لمسقط ولا دخل لتركيا فيها ، وبالتالى فلابد من العمل لطرد فضل من ظفار ، بعد شهر من ارسال الخطاب توجه عوض شخصيا الى مسقط وأعلن ولاءه للسيد تركى ، وقد أبلغ السيد تركى المعتمد السياسى فى مسقط مايلز بأنه قرر تعيين عوض واليا على صلالة ، وبعد ذلك بقليل عاد عوض لاستلام منصبه ومعه قوة من الحرس المسلح ٠ ومنذ ذلك التاريخ ظلت ظفار تخضع لسلاطين مسقط (١) ٠

من الصعب تحديد مدى الاهتمام الذى كانت تبديه الحكومة العثمانية بالتمرد الذى قام به فضل فى ظفار ، ومن المؤكد انها كانت تعلم به ، ولابد أن تكون قد اطلعت على خطة التمرد من فضل عندما كان يقيم فى مكة وأنها كانت تشجعه ٠ كما آن من المؤكد أن السلطات التركية قد رحبت بفضل عند قدومه من الاسكندرية فى شهر مايو ١٨٧٩ كما آن احد مرافقى عبد الحميد العسكريين قد اجتمع به فى الباخرة وآعدت له مقابلة

---

(١) الخطابات والمرفقات السياسية والسرية مجلد ٢٢ مرفق للخطاب الخارجى (سرى) رقم ١٠٥ المؤرخ ١٨٧٩/٥/١ من لوك الى جون ١٠/٢٨ و ١٨٧٨/١١/٢٢ (رقم ٢٢٥ — ١٤١١ و ٢٥٠ — ١٥٥٦) ١/٣ و ١٨٧٩/٢/٤ (رقم ٣ و ٩ و ٤٢ و ٢٠٨) وخطاب من مايلز الى روس ١٨٧٩/٢/٢٠ (رقم ٥٧) ٠

مع السلطان فى قصر يلدز • واعتبروه ضيفا على السلطان وخصص لاقامته منزل عثمان بك ياور السلطان (١) وهكذا انضم الى حاشية السلطان كواحد من المشايخ الدينيين الذين كان السلطان عبد الحميد يحيط نفسه بهم • حتى وفاته بعد أكثر من اثنى عشر عاما •

فى خطاب لمايلز ذكر المقيم السياسى بان استعادة مسقط لسلطتها على ظفار لم تكن خطوة حكيمة وأنها لن تؤدى الى اية مكاسب ، وانما على العكس من ذلك فهى قد تفرض أعباء مالية على السلطان وتكون مصدر احراج لمسقط (٢) والواقع أن حكم السيد تركى بن سعيد لمسقط كان كله سلسلة من المواقف السياسية المحرجة • فمنذ توليه الحكم تدهور مركز مسقط• وبنهاية السبعينات من القرن التاسع عشر لم تعد مسقط تلعب أى دور فى سياسة دول الخليج ، غير أن مسئولية ذلك لا تقع كلها على عاتق السيد تركى لأن تدهور البلاد قد بدأ قبل ذلك ، أى منذ انفصال زنجبار عن السلطنة ، وانهاء عقد ايجار بندر عباس ، وظهور حركة رجال الدين فى عمان • فنتيجة للتعصب الدينى والانغلاق والجمود الذى ساد حركة رجال الدين ، انكفأت عمان على نفسها ، وانقطعت صلاتها بالعالم الخارجى • ومن ناحية أخرى فان انهيار النفوذ الوهابى فى نجد والاحساء وتزعزع مركز المسئولين فى عمان قد ساهما بدورهما فى تدهور عمان وفى عزلتها • واذا كان السبب الأول قد ازال خطرا ماثلا وفعالا — وأن لم يكن مستمرا — وان كان له الفضل الأكبر فى توحيد الأمة العمانية ، فان السبب الثانى قد شجع المتمردين من القبائل والطامعين فى السلطة

---

(١) نفس المصدر مجلد ٢٣ مرفق للخطاب الخارجى (سياسى) رقم ٩٣ المؤرخ ١٨٧٩/٨/٤ من لوك الى نوجنت (سكرتير حكومة بومباى بالوكالة) ١٨٧٩/٦/٥ (٩١٦ — ١٩٢) •

(٢) نفس المصدر مجلد ٢٢ مرفق للخطاب الخارجى (سرى) رقم ١٠٥ المؤرخ ١٨٧٩/٥/١ من روس الى مايلز ١٨٧٩/٢/٢٧ (رقم ٩٦) •

ورجال الدين المتطرفين على محاولة زعزعة الحكم فى عمان ٠

ومن سوء الحظ أن السيد تركى بن سعيد لم يكن من ذلك الطراز من الرجال الذين تحتاج اليهم الأمة فى المراحل الحاسمة من تاريخها ٠ لقد اضاع السيد تركى الفرصـــة التى سنحت له لتوطيد حكمه عام ١٨٧٣ بتبديده الأموال التى حصل عليها من معونة زنجبار فى ذلك العام ٠ وفى هذا الصدد كتب صمويل مايلز عن السيد تركى يقول : -

« كانت تلك الفرصـــة بالنسبة للسيد تركى هى الفرصة التى لن تتكرر او انه انتهزها لتدعيم مركزه وتوطيد حكمه ٠ ولكنه على آية حـال كان حاكما قصير النظر ولم يدرك أهمية حشد موارده والاحتفاظ بأرصدة احتياطية لديه ٠ كما كان ضعيف الارادة منساقا لعواطفه ٠ وقد ظـل رصيده يتدفق على القبائل فى داخلية عمان دون حساب ٠ وأخذت القبائل تزور مسقط لصرف المنح والمعونات ٠ وقد بقيت هذه القبائل هادئة طالما كانت تحصل على ما تريده من أموال من السلطان ٠ وقد رفعت المخصصات التى كانت تدفع لزعماء القبائل الى الضعف ٠ كانت تلك الفترة هى الفترة الذهبية لحكم السيد تركى الا انهـا لم تطل ، وكان من نقـــاط الضعف البارزة فى السيد تركى اعتماده على بعض الخدم والمقربين فلم يعـين له وزراء أو مستشارين اكفاء لاسداء المشوره اليه ٠ وبتلك التصرفات فقد اساء السيد تركى لا الى نفسه فحسب ، وانما الى آصدقائه ومؤيديه » (١)٠

ونظراً لضـــعف سلطة الدولة فى عهد السيد تركى فقد وجـدت حكومة الهند نفسها مضطرة الى التدخل فى شئون البلاد الداخلية ، رغم انها كانت تؤثر أن تقصر تدخلها على المحافظة على الرعايا البريطانيين الهنود

---

(١) الرسائل والمرفقات السياسية والسرية من الهند مجلد ١٩ مرفق للخطاب الخارجى (سياسى) رقم ٢٢٤ المؤرخ ١٨٧٤/١٢/١٨ من مايلز الى روس (رقم ٤٤٩ — ١٨١) ٠

المقيمين فى مسقط وعلى مصالحهم التجارية فى السلطنة ، ولم تتدخل لحماية حكم السيد تركى الا فى مناسبة واحدة .

وفى شهر يناير ١٨٧٤ تدهور مركز السيد تركى فى عمان بشكل خطير عندما قام الشيخ صالح بن على زعيم الحرث بالهجوم على مسقط والاستيلاء عليها وفرض شروط قاسية على السيد تركى فى مقابل الانسحاب من العاصمة . وقد انتهز السيد ابراهيم بن قيس شقيق السيد عزان تلك الفرصة فقام فى شهر مارس بتحريض قبائل منطقة الباطنة ضد السيد تركى ، وقد نجحت خطته مع يال سعد ، وهى القبيلة الهناوية الرئيسية فى الباطنة ومن المؤيدين للسيد عزان سابقا . وبتلك القوات القبلية شن السيد ابراهيم بن قيس هجوما على المصنعة . وقد خشى الماجور مايلز على الهنود المقيمين فى المصنعة فغادر مسقط على الطراد فيلوميل يوم ٨ مارس وعند وصوله البلدة وجد أن الحامية تتعرض لنيران كثيفة من قوات السيد ابراهيم ، كما نهبت الأسواق من جانب رجاله . وقد اجتمع مايلز بالسيد عزان وطالبه برد المسروقات الى أصحابها الهنود أو دفع ثمنها . ولقد حاول السيد ابراهيم التخلص من اعطاء رد مباشر ، ثم بعد يومين استولى على الحامية . ولكن مايلز عاد فحذره بأنه سوف يضطر الى قصف القلعة وتدميرها اذا لم يسحب قواته ويدفع قيمة الخسائر التى تعرض لها الهنود المقيمون هناك (١) وصل روس الى مسقط يوم ٢٦ مارس على متن الطراد « رايفلمان » وبرفقته السفينة المسلحة « هيوروز » بعد أن تلقى تعليمات من الهند عن تمرد ابراهيم بن قيس . وبعد سفر مايلز عاد السيد ابراهيم بن قيس فاحتل المصنعة ، وكانت فى قبضته عند وصول روس يوم ٢٧ مارس . وقد أصدر روس أمرا بقصف

---

(١) نفس المصدر مجلد ١٧ مرفق للخطاب الخارجى (سياسى) ٧٤ المؤرخ ١٨٧٤/٤/١٧ من المقيم السياسى الى وزير خارجية الهند ١٨٧٤/٣/١٤ .

قوات ابراهيم المتمركزة فى الخامية ، وفى نفس الوقت حــذر من أنه سيعتبر مسئولا عن جميع الخسائر التى تلحق بالرعايا الهنود بسبب نهب ممتلكاتهم .

لقد ذهبت جهود السيد تركى لاخضاع السيد ابراهيم ويال سعد للسلطة ادراج الرياح ، ففى منتصف شهر مايو احتل يال ســعد بلدة السويق ولم ينسحبوا منها الا بعد وصول مايلز على ظهر الطراد ماجبى .

« وفى الأسبوع الأول من يونيو عندما هدد بضربهم اذا لم يدفعــوا تعويضات للتجار الهنود ، ولهذه الأسباب توجه روس فى آخر يوليو الى المصنعة وبصحبته الطرادان « ماجبى » و « وفيلوميل » بالاضــــافة الى السفينة المسلحة « هيوروز » التابعة للممثلية وفرقاطة الســـيد تركى « رحمانى » وكان يصحبهم ٣٥٠ جنديا . وقد رفض يال سعد الاستسلام، الا انهم عادوا فأذعنوا للأمر بعد أن أطلقت عليهم بعض القذائف ، فقبلوا دفع التعويضات والخضوع لسلطة السيد تركى مقابل أن يكفلهم السيد تركى حتى يتمكنوا من دفع التعويضات المستحقه عليهم (١) .

وهكذا تراكمت الأسباب بحيث اقتنع السيد تركى بن ســعيد بأن التغلب على تلك المشكلات يكمن فى الدعم العسكرى البريطانى له . وفى يناير ١٨٧٤ وأثناء الهجوم الذى شنه الشيخ صالح بن على ، تم تفويض روس بتقديم المساعدة الى السيد تركى اذا طلب ، وضمن المسافة التى تصل اليها مدفعية السفن الحربية . ولعل السيد تركى قد تصور كما أشار مايلز فى أكتوبر ١٨٧٤ بأن المساعدة العســكرية التى قدمت اليه للاحتفاظ بحكمه فى مسقط ومطرح هى التزام ثابت من جانب الحكومة

---

(١) الخطابات والمرفقات السياسية والسرية مجلد ١٨ آ من الحاكم العام الى وزير الدولة ٢٨/٧ و ١٨٧٤/٨/٢٥ (رقم ١٣٧ و ١٥٥ الادارة الخارجية السياسية) ومرفق بالأخير نسخة من خطاب المقيم الســـياسى الى وزير خارجية الهند ١٨٧٤/٧/٣٠ (رقم ١٨٠ ـ ٨٧٩) .

البريطانية لدعمه (١) . اما نورث بروك فقد كان يساوره القلق من احتمال أن يتصور السيد تركى ذلك ، وبالتالى فقد طلب من روس بأن يوضح للسيد تركى فى حدود التزامات حكومة الهند بتأييده ، كما جاء فى البيان الصادر فى العام السابق . وعلى الرغم من تأكد روس من عدم التزام الحكومة البريطانية بالمساعده غير المحدودة للسيد تركى ، الا انه لم يكن متأكدا تمام التأكد من أن التعهد البريطانى للسيد تركى كان بتلك الدقة والوضوح . وبالتالى فقد احال مذكرة الحاكم العام الى المعتمد البريطانى فى مسقط للاطلاع والتنفيذ . ومن ناحية أخرى لم يكن مايلز متأكدا هو الآخر ما اذا كان هو الذى قام بابلاغ تلك الايضاحات الى سلطان مسقط أو روس . ومع ذلك فقد كان مايلز متأكدا من امرين : الأول أن تعهدا خطيا لم يسلم الى السيد تركى ، والأمر الثانى أن تعهدا مطلقا وغير مشروط لم يعط اطلاقا الى السيد تركى . أما اذا كان السيد تركى قد فهم مضمون ذلك الاجراء أم لا ، فتلك مسألة أخرى .

وقد أدى هجوم الشيخ صالح بن على على مدن السلطنة وتمرد السيد ابراهيم بن قيس الى تدهور الروح المعنوية للسيد تركى لدرجة انه ذكر لمايلز فى مارس ١٨٧٤ بانه يفكر فى التنازل عن الحكم والاقامة فى جواذر ، كما ذكر بأن متاعبه المالية والصحية واستمرار حركة العصيان بين القبائل الداخلية قد جعلت استمراره فى السلطة أمرا مستحيلا . غير أن مايلز نصحه بألا يتسرع فى اتخاذ مثل تلك الخطوة ، واقترح عليه تعيين مستشار خاص له يخفف عنه من اعباء ومسئوليات الحكم . وبعد شهر عاد السيد تركى فذكر لمايلز انه سيعمل بنصيحته ولذلك فقد قرر أن يستدعى أخاه السيد عبد العزيز الى مسقط . غير أن مايلز لم يكن يتوقع منه ذلك ، فقد كان أخوه السيد عبد العزيز يعيش تحت الاقامة الجبرية

---

(١) الخطابات والمرفقات السياسية والسرية من الهند مجلد ١٩ مرفق للخطاب الخارجى (سياسى) رقم ٢٢٤ المؤرخ ١٨٧٤/١٢/١٨ من اتيشيسون الى روس ١٢/١٢/ ١٨٧٤ (رقم ٢٧٤٩ الادارة الخارجية).

فى كراتشى ، بعد المحاولة التى قام بها للاستيلاء على السلطة فى جواذر ٠ وبالرغم من أن السيد تركى لم يكن يثق فى أخيه السيد عبد العزيز الا أنه كان مضطرا الى الاستعانة به ٠ وفور علم روس بقرار السلطان توجه الى مسقط ليتأكد من ذلك الأمر ٠ وأثناء اجتماعه بالسيد تركى ذكر الأخير بأنه لا ينوى تعيين أخيه فى منصب مستشار له ، الا أنه قال بأنه سوف يشعر بارتياح أكبر او ضمنت حكومة الهند سلوك أخيه فيما لو عاد الى البلاد ٠ ولكن روس أجاب بالنفى ، وان كان قد أبدى استعداد المسئولين البريطانيين فى التوسط فيما بين الأخوين لتسوية الأمور ٠ وعلى الرغم من أن روس كان يوافق مايلز على عدم عودة السيد عبد العزيز الى مسقط ، الا أنه صدم صدمة عنيفة من جراء تدهور الوضـــع فى السلطنة بحيث أصبح مقتنعا بأن عودة السيد عبد العزيز لن تقدم أو تؤخر ، وان كان قد توقع أن يكون لوجوده فى مسقط دفع للروح المعنوية للسيد تركى ٠ وعلى أى حال فقد كان المسئولون فى الهند على استعداد للافراج عن الســـيد عبد العزيز ٠ وفى أوائل شهر مايو توجه روس الى كراتشى وأخذ تعهدا كتابيا من السيد عبد العزيز التزم فيه بشروط أخيه السيد تركى لعودته الى البلاد ، وتضمن التعهد أولا الولاء للسيد تركى ، وعدم الاشتراك فى أية محاولات أو مؤمرات للاطاحه به ، والتمسك بالتزامات السلطنة تجاه الحكومة البريطانية بمقتضى المعاهدة الموقعة بينهما وبالعمل بالنصـــائح البريطانية ٠ وفى الأسبوع الثانى من مايو عاد روس الى مسقط مصطحبا معهالسيد عبد العزيز ، وقد رحب به السيد تركى ترحيبا حـارا ٠ وفى اليوم التالى تولى السيد عبد العزيز قيادة السرية التى رافقت روس الى المصنعة لمواجهة غزو يال سعد ٠

من بين الأسباب التى ساهمت فى تدهور وضع السيد تركى هى تخليه عن قبائل الغافرية التى جاءت به الى الســـلطة ، وهى بنو بو على والجنبة وبنو ريام ٠ وقد حدث هذا التحول فى موقفه بعد الهجوم الذى شنه الشيخ صالح بن على زعيم الحرث على مسقط ٠ وهكذا آخذ السيد تركى يتملق الهناوية خوفا من قيامهم بحركة أخرى ضده ، وكانت النتيجة انه فقد حلفاءه القدماء ٠ وقد ضاعف من هذه الاخطاء تبديده الأموال على

زعماء الهناوية والتودد اليهم متجاهلا حلفاءه ومؤيديه • وطوال صيف وخريف ١٨٧٤ احتدم القتال بين قبائل الهناوية والغافرية في عمـان الشرقية والوسطى في نزوى وازكي وبركة الموز عاصمة بني ريام سكان الجبل الأخضر ، وفي أغسطس توجه السلطان تركي بن سعيد الى المنطقة الداخلية في محاولة لوقف اراقة الدماء بين العمانيين ، ونجح في عقد هدنة مؤقتة بين أطراف النزاع وقد اثارت وساطته استياء قبائل الغافرية الذين راوا في الحل اجحافا بحقوقهم فيما يتعلق باستعادة بركة الموز التي كانت قبائل الهناوية قد استولت عليها قبل وصول السيد تركي ، ومع ذلك فقد فشل السيد تركي في حمل الأطراف على احترام شروط الهدنة، مما أثار ضده قبائل بني ريام • وقد نشب القتال من جديد في الخريف واستمر طوال الشتاء ، وقد برهنت تلك الأحداث عن عجز السيد تركي عن وضع الأطراف المتنازعة عند حدها وانتهز خصومه من رجال الدين تلك الفرصـة لتأليب الرأى العـام عليه باستغلال تلك الحزازات في خدمة أغراضهم •

في نهاية العام ازداد وضع السيد تركي سوءا •• فقد كان ضعف السلطنة وعدم استقرار الأوضاع في البلاد قد انحدر بها الى اسـوأ درجات التدهور ، هـذا هو الوصف الذى اطلقه المعتمد السـياسي البريطاني في مسقط على حال السلطنة في شهر فبراير ١٨٧٥ • وتعود اسباب ذلك في المقام الأول الى تصرفات السيد تركي نفسه ، فقد أحاط نفسه بشلة من المتزلفين والمنتفعين ولم يعتمد على الرجال الاكفاء في ادارة شئون الدولة • وكان أقرب المقربين اليه شخصا يدعى معش كان يكره كلا من السيد عبد العزيز ومايلز • وقد ذكر مايلز في رسالة الى روس عن ذلك الشخص بانه كان بائعا متجولا لقصب السكر ، وبالرغم من أن راتبه الشهرى الذى كان يتقاضاه من السيد تركي لا يتجاوز ١٥ ريالا الا أنه جمع ثروة تربو على ٤٠٫٠٠٠ ريال • لم يؤيد روس اقتراح مايلز باشراك السيد عبد العزيز في شئون الحكم ، كما لم يؤيده الحاكم العام وذكر بانه من الأفضل ان يتجنب المعتمد البريطاني في مسقط التدخل في شـئون

أفراد الأسرة الحاكمة بل وفى شئون عمان • جاء ذلك فى رسالة نورث بروك المؤرخة فى شهر ابريل ١٨٧٥ ردا على اقتراح مايلز •

وفى الأسبوع الأخير من مايو عاد السيد تركى فابلغ مايلز انه ينوى التنازل عن الحكم ومغادرة البلاد للاقامة فى كراتشى بالهند ، وترك شئون الحكومة لأخيه عبد العزيز ، نظرا لانه لم يعد يستطيع أن يتحمل أعباء الحكم وتصرفات القبائل وغطرستها • وكان السيد تركى يعنى أن محاولات التوفيق التى كان يقوم بها بين أوساط القبائل تشكل عبئا عليه • فقبل اشهر قليلة كان السيد تركى قد فصل أفراد الحامية فى مسقط وأكثرهم من يال وهيبة وعين مكانهم أفرادا من بنى بوحسن ، وقد بقى بعض المفصولين فى مسقط ، وفى شهر مايو ثار عليه هؤلاء بعد وصول جماعة من بنى بوحسن الى مسقط للمطالبة بحصتها من المنح • وأصبح السيد تركى هدفا لنقمة رجال هاتين القبيلتين اللتين هددتا بنهب العاصمة • وقد أصيب السيد تركى بالذعر لدرجة أنه فى احدى الليالى تسلل من قصره ولجأ الى احدى السفن التجارية الراسية فى مسقط ، وقد تمت تسوية الخلاف مع المتمردين ، غير أن جماعة يال وهيبه رفضت التسوية وغادروا مسقط فى أواخر الشهر بعد أن أقسموا بالعودة الى مسقط مع عدد أكبر من رجال قبيلتهم (١) •

وفى شهر يوليو عاد هؤلاء الى مسقط بعدد يقدر بـ ٥٠٠ رجل وأعلنوا أنهم قد وصلوا لخلع السيد تركى وتعيين أخيه السيد عبد العزيز سلطانا على البلاد • وقد وافق السيد تركى على جميع مطالبهم بعد ان خاف على مركزه • وقد بعث مايلز ببرقية عاجلة الى المقيم يبلغه فيها بأن الأمور قد تدهورت ، وأن السلطان قد أصبح عاجزا عن السيطرة على الموقف • وغادر روس بوشهر فى سفينة البريد عند وصولها هناك بتاريخ

---

(١) نفس المصدر مجلد ٥ مرفق للخطاب الخارجى (سياسى) رقم ١٧٦ المؤرخ ١٨٧٥/٩/١٣ من مايلز الى روس ١٤ و ١٨٧٥/٥/٢٨ (سياسى ٢ — ٨٢ و ٢٣ — ٨٥) •

١٦ يوليو ووصل مسقط يوم ٢٠ منه ٠ وقد بعث بتقرير الى حكومته عن احداث مسقط ، وقد تسلم ردا من حكومة الهند بالامتناع عن التدخل ومحاولة بذل ما في وسعه ووسع مايلز لاقناع السيد تركى بعدم التنازل، اما اذا اصر السيد تركى على قراره فقد طلبت اليهما حكومة الهند بان يتركاه وشأنه ، وعند اجتماع روس بالسيد تركى فى مسقط تأكد المقيم من أن السيد تركى لم يعد بالفعل قادرا على الاستمرار وبانه قد فقد الثقة في نفسه ٠ وفى تقرير روس عن وضع السلطان ذكر بان سموه يائس ومهموم ومتأكد من انه أصبح عاجزا عن القيام بمسئولية الحكم او السيطرة على الموقف ٠ وعند سؤال روس له عما اذا كان يتوقع اضطرابات يقوم بها رجال القبائل رد بالنفى وقال بان مطالب القبائل قد لبيت كلها وليس هناك خوف من قيامهم بأى عصيان ٠

لقد لاحظ روس بان السيد تركي قد أصبح اقل رغبة فى التنازل عن الحكم مما كان عليه قبل سبعة أسابيع ٠ ولكن روس لم يحاول اطلاقا التأثير عليه ٠ وبعد أن نصح روس المقيم السياسى بانتهاج نفس السياسة سافر الى بوشهر ٠ وبعد عشرة أيام من سفر المقيم نشب خلاف بين السيد تركى وأخيه السيد عبد العزيز ٠ وقد زعم السيد عبد العزيز بان السلطان تركى قد عينه مشرفا على حاميات مسقط ، وانه لذلك قد طلب عزل قائدى قلعتى الجلالى والميرانى واتهمهما باختلاس مصروفات الحاميتين وبعدم الكفاءة ، كما طلب تعيين زعيمين من شيوخ بنى بوحسن مكانهما ٠ غير أن السيد تركى رفض اقتراح أخيه ، مما دعا السيد عبد العزيز إلى التفكير فى ترك الخدمة عند أخيه ٠ وقد ساورت مايلز الشكوك في تصرفات عبد العزيز واحتمال أن يحاول كسب زعماء الهناوية ورجال الدين فى داخلية عمان الذين أخذوا يتدفقون على العاصمة ٠ وقد كتب مايلز تقريرا الى روس فى موضوع رجال الحاميتين في مسقط ، وذكر فيه أن سبب رفض السلطان تعيين قائدين جديدين يعود الى ان قائد حامية الميرانى رجب وهو من أصل بلوش ، معروف بانه قاتل الامام الخليلى ، ولهذا فقد كان رجال الدين فى عمان ناقمين عليه وكان يهددون باغتياله ٠ ولكن السلطان فى اعتقاده لا يبالي حتى لو تمكن العمانيون من اغتيال

رجب أو أسره . وكان يقول بأن العمانيين هم الذين كانوا يحرضونه على رجب فى محاولة منهم لكسب عبد العزيز الى صفهم (١) .

وفى يوم ١٣ أغسطس صرح السيد تركى للمعتمد البريطـــانى فى مسقط بأنه قد قرر بصفة نهائية تسليم مقاليد الحكم الى أخيه الســـيد عبد العزيز كاجراء مؤقت ، وبأنه يعتزم الاقامة فى جواذر ، وطلب من مايلز أن يتوسط له مع أخيه للوصول على تفاهم حول هـــذه المسالة . وعند اجتماع مايلز بالسيد عبد العزيز وجد عنده الاستعداد لقبول عرض أخيه السيد تركى غير أنه أشار الى العجز فى الميزانية وما تطلبه ادارة الدولة من أموال ، واستشاره حول نظام الحكم فيما لو أصر العمـــانيون على تطبيق نظام الامامة فى البلاد . كما طلب بتسليم القلعتين اليه . ولكى يضغط على أخيه لتنفيذ هذا الطلب اجتمع المئات من رجال القبائل فى مسقط يوم ١٥ أغسطس وهددوا بنهب العاصمة اذا لم تسلم القلعتان الى السيد عبد العزيز وقد اضطر السيد تركى الى الاذعان واصـــدر أمره بتسليم القلعتين ، ثم انسحب هو الى السفينة « رحمانى » فى المســـاء واستأذن مايلز فى التوجه الى جواذر على الطراد البريطانى « رايفلمان » الذى كان فى مسقط فى ذلك الوقت . وقد اجابه مايلز الى طلبه وغادر السيد تركى الى جواذر .

عند مغادرة السيد تركى مسقط كان فيهـــا ما لا يقل عن ٧٠٠ من رجال القبائل العمانية ، ثم وصل الشيخ صالح بن على زعيم الحـــرث فى أول سبتمبر يصحبه عدد يتراوح بين ٤٠٠ و ٥٠٠ آخرين . وهكذا وجد السيد عبد العزيز نفسه محاطا بهذا العدد الكبير من رجال القبائل ، ولهذا طلب من مايلز أن يدفع له مبلغا تحت الحساب من المعونة ، غير أن

---

(١) الخطابات والمرفقات السياسية والسرية من حكومة الهند مجلد ٦ مرفق للخطاب الخارجى (سياسى) ١٩٦ المؤرخ ١٨٧٥/١٠/١٤ من مايلز الى روس ١٨٧٥/٨/١٩ (رقم ٣٤٦ — ١٣٦ .

مايلز لم تكن لديه الصلاحيات التى تخوله تلبية طلب السيد عبد العزيز فى الوقت الذى استمر رجال الدين العمانيون يتدفقون فى اعداد هائلة الى العاصمة لتعزيز موقف العناصر الثائرة واستغلال نقمتهم . وقد نصب الشيخ صالح بن على زعيم الحرث نفسه مستشارا للسلطان عبد العزيز ، ولكن الهدف الحقيقى الذى كان يسعى اليه هو أن يتمكن من تنصيب نجل السيد عزان الشاب اماما لعمان ، وبأن يكون هو الوصى عليه . غير أن السيد عبد العزيز كانت له هو الآخر طموحاته الخاصة ، ولذلك فقد فضل أن يركب بنفسه موجة التعصب الدينى .

وفى نهاية شهر سبتمبر وصل الشيخ زايد بن خليفة حاكم أبو ظبى الى مسقط مع رهط كبير من قومه لكى يقبض هو الآخر نصيبه من المنح والعطايا . وقد مكث ثلاثة اسابيع ، وقد عاد وفى جيبه مبلغ ١٠٠٠ ريال دفعت اليه من خزينة السيد عبد العزيز الخاوية ، كما تكلفت الخزينة مبلغ ٥٠٠ ريال اخرى نفقات اقامته هو وأتباعه . وأن الفائدة الوحيدة التى جناها السيد عبد العزيز من زيارة حاكم أبو ظبى هى أنه قد نجح فى اقناع الشيخ صالح بن على زعيم الحرب بالعودة الى منطقته . ويبدو ان زيارة زعيم الحرث الى مسقط قد اثارت حسدا وغيرة من المتطلعين الى المناصب ، ولهذا ففى الأسبوع الأول من أكتوبر شد الشيخ صالح زعيم الحرث الرجال الى الشرقية ، ربما للاشراف على مصالح أسرة آل بوسعيد فى المنطقة .

وعلى الرغم من التتابع السريع للأحداث منذ سفر السيد تركى عن مسقط ، الا ان السيد عبد العزيز لم ييأس أو يفقد الأمل نتيجة لتلك الأوضاع وظل يتحين الفرص للوثوب الى السلطة ، ولعله كان يتوقع ان يساعده رجال الدين فى الوصول الى هدفه . وقد اشار مايلز فى تقرير له بأن نفوذ رجال الدين في تعاظم فى مسقط . فقد صدرت أوامر بحظر الرقص والموسيقى غير أن هذا الاجراء لم يؤيده الجمهور ، ولكنه بالنسبة

السيد عبد العزيز كان تنازلا حتميا للاتجاه المستحكم (١) غير أن السلطات الحاكمة فى الهند لم تكن تهتم بما كان يجرى فى مسقط وقد أوعزت الى روس : « انه فى حالة اعلان السيد عبد العزيز نفسه حاكما على مسقط، فانه يتعين على الكولونيل مايلز بأن يمتنع عن التدخل (٢) وفضلا عن ذلك فقد كان مايلز نفسه قد ضاق ذرعا بأحداث مسقط حتى أنه غادرها الى صحار فى منتصف نوفمبر ، ومن صحار توجه الى واحة البريمى ثم عاد من هناك الى مسقط (٣) ٠

وبعد أشهر ثلاثة قضاها السيد تركى فى جواذر عاد فغير رأيه بخصوص تنازله عن العرش ، وعلى الأخص بعد أن أيقن بانه لا يستطيع أن يحقق ما يريد وانما عليه ان يقبل ما تمليه عليه الظروف ، بسبب أطماع أخيه السيد عبد العزيز التى انكشفت تماما ٠

فى خريف عام ١٨٧٣ غادر السيد سالم كراتشى ، وفى شهر دبسمبر فى نفس العام قاد هجوما مفاجئا على جواذر ، ومن هناك شق طريقه الى فارس ثم منها الى قشم فى بداية عام ١٨٧٤ وهناك عاش يقاسى من الوحدة والكآبة معتمدا فى معيشته على المعاش الصغير الذى عينه له عمه السيد تركى ، وبقى هناك حتى شهر سبتمبر ١٨٧٥ عندما حفزه تنازل السيد تركى عن الحكم على القيام بمحاولة للاستيلاء على

---

(١) الخطابات والمرفقات السياسية والسرية مجلد ٧ مرفق للخطاب الخارجى (سيساى) ٣٨ المؤرخ ١٨٧٦/٢/١٨ من مايلز الى روس ١٨٧٥/١٠/١ (رقم ٣٩٥ — ١٤٥) ٠

(٢) نفس المصدر من هنفى الى روس ١٨٧٥/١٠/٢٦ (رقم ٢٩٨) أما عن أحداث شهر سبتمبر وأكتوبر فى مسقط انظر خطاب مايلز الى روس ٢ و ٩/١٦ و ١ و ١٥ و ١٨٧٥/١٠/٢٩ (٣٩٥ — ١٣١ و ٣٨١ — ١٣٦ و ٣٩٥ — ١٤٥ و ٤١٠ — ١٥٢ و ٤٤٥ — ١٥٨) ٠

(٣) للاطلاع على تفاصيل رحلته انظر « فى الطريق بين صحار والبريمى فى عمان » مجلد الجمعية الآسيوية البنغال (١٨٧٧) ٠

السبب فى مسقط ، وقد لفت السيد عبد العزيز نظر مايلز الى نشاط السيد سالم واحتمال نزوله فى صور ، بأمل أن يزحف من هنـــاك على مسقط ، وقد أوعز مايلز الى قائد الطراد « دافين » الموجـود فى مسقط بالتحرك للقبض على السيد ســـالم • وفى يوم ١٠ أكتوبر التقى الطراد بمركبين فى مكان ما من ساحل الباطنة ، وكان السيد سالم فى احدهمـا ومعه ٤٠ مسلحا ، وقد جيء به الى مسقط ووجه مايلز اليه تهمة محاولة استغلال الأوضاع فى عمان ، غير أن السيد سالم انكر التهمة وذكر بانه انما حضر للاستفسار عن المعاش المخصص له لأنه خشى أن يتوقف عند هذا المورد كنتيجة لاعتزال السيد تركى الحكم ، غير أن مايلز أمر بتسفيره الى الهند حيث آودع فى سجن قلعة حيدر اباد السند ، وظل هنـــا يتقاضى معاشه الى أن توفى من مرض الجدرى يوم ٧ ديسمبر عام ١٨٧٦ (١) •

كان السيد عبد العزيز فى الواقع السبب الرئيسى لمتاعب الســـيد تركى ، وفى ٨ ديسمبر غادر السيد تركى جواذر فى احـــدى السفن الشراعية تصحبه حاشية صـــغيرة ، وفى ١٣ ديسمبر خرج الســـيد عبد العزيز من مسقط متوجها الى المنطقة الداخلية فى عمان ، وفى ليـل ذلك اليوم تسلل السيد تركى عبر الشاطىء الى مدينة مطرح ومعه نحو ٣٠٠ رجل من قبائل الغافرية وجماعة صغيرة من الوهابيين ارسلهم اليه والى صحار واستطاع بتلك القوة احتلال المدينة بسرعة • وعند وصـوله الى مسقط رفض الحرس من بنى بوحسن أن يفتحوا له البوابة ، ولكن فى يوم ١٩ تمكن رجال السيد تركى من احتلال منطقة المرتفات بمسقط وأخذوا يتأهبون للهجوم على قلب المدينة ، لكن السيد تركى ارجأ العملية بعـد آن طلب مايلز ذلك حتى يتمكن التجار الهنود من نقل ممتلكاتهم الى الســفن

---

(١) مرفق الخطابات والمرفقات السياسية والسرية من الهند مجلد ٨ من الحاكم العام الى وزير الدولة ١٨٧٦/٤/١٢ (رقـــم ٨٩ الادارة السياسية الخارجية) ومرفق معه نسخه من خطـــاب مايلز الى روس ١٨٧٥/١٠/١٩ (رقم ٤٢٢ — ١٥٣) ومجلد ١٢ من الحاكم العام الى وزير الدولة ١٨٧٧/١/١٩ (رقم ٦ الادارة السياسية الخارجية) •

الراسية في الميناء • وفي يوم ٢١ ديسمبر سلمت الحاميتان في مسقط غير أن رجالها اشترطوا أن يسمح لهم بالدفاع عن الحاميتين بعشرة ايام قبل دخول قوات السلطان ، وذلك لكي يثبتوا ولاءهم للسيد عبد العزيز • وكان كل من مايلز وروس يتفقدان الطريقة التي استخدمها السيد تركي لازاحة أخيه وكانت عملا آخرق • فقد جاء في تقرير روس الى اتيشيسون « انني اتفق مع الكولونيل مايلز بأن صاحب السمو السيد تركي قد تصرف بطريقة متسرعة ومخالفة للقواعد السياسية وانه بهذا العمل قد أغلق الباب لأي تفاهم مع اخيه السيد عبد العزيز مما سيؤدي الى حدوث تمرد عليه »(١) غير انه لم يكن أي من نورث بروك واتيشيسون يهمه شيء من أمر هذه الصراعات المحتدمة بين أفراد أسرة آل بوسعيد ، ولهذا فقد أوعز اتيشيسون الى روس بالتزام الحياد في ذلك الصراع الا اذا وقع تهديد مباشر للمصالح البريطانية (٢) •

ويبدو أن اقامة السيد تركي في جواذر قد قوت من روحه المعنوية وردت اليه الثقة في نفسه • فبعد هجوم قام به السيد تركي على مدينة سمايل في داخلية عمان اضطر آخوه السيد عبد العزيز الى اخلاء الحامية والانسحاب الى المنطقة الغربية لتعبئة القبائل وقد تمركز في الشرقية ولكنه لم يوفق ، فلجأ الى الشيخ صالح بن علي زعيم الحرث في مدينة القابل ومن هناك بعث في شهر فبراير برسالة الى المعتمد السياسي البريطاني يرجوه التوسط مع آخيه لحسم الخلاف ، وقد أحال مايلز رسالة

---

(١) نفس المصدر مجلد ٧ مرفق للخطاب الخارجي (سياسي) ٣٨ المؤرخ ١٨٧٦/٢/١٨ من روس الى اتيشيسون ١٨٧٥/١٢/٢٤ (رقم ١٣٥٧ — ٣١٨) •

(٢) نفس المصدر من وزير خارجية الهند الى المقيم السياسي ١٨٧٦/١/١١ أيضا من مايلز الى روس ١١ و ١٨٧٥/١٢/١٢ (رقم ٣٠٨ — ١٧٥ و ٥٢٩ — ١٨٣) ١٨٧٥/١٢/١٦ •

السيد عبد العزيز الى المقيم روس الذى رد عليه بأن التعليمات التى وصلته من اتيشيسون لا تمنع المسئولين البريطانيين من التوسط بين افراد أسرة آل بوسعيد سيما وأنه تلقى من السيد تركى رسالة مماثلة • وعلى هذا الأساس ابرق روس الى مايلز بالموافقة على الوساطة شريطة الا تلزم الحكومة بأية ضمانات وقد وقع الاختيار على قريات على بعد ثلاثين ميلا عن مسقط مكانا للاجتماع ، وفى ١٩ مارس غادر مايلز الى قريات على ظهر الطراد «نمبل» غير أن السيد عبد العزيز عاد فغير رأيه فيما يختص بمغادرته عمان لأنه يخشى لو فعل ذلك أن يقوى مركز خصومه فى التنافس على الحكم داخل عمان • وهكذا نفض مايلز يده من مسألة الوساطة وتبناها الشيخ صالح بن على زعيم الحرث ، غير آن محاولات زعيم الحرث لم تسفر عن أى نتيجة وظل السيد عبد العزيز يتنقل داخل عمان مسببا تهديدا لمركز السيد تركى •

غير آن اوضاعا اكثر خطورة بدات تطل براسها فى الداخلية ابان النصف الأخير من عام ١٨٧٦ • فبعد ان عاد السيد تركى من جوادر آخذ يحاول كسب ود خلفائه السابقين غافرية عمان ، وبصفة خاصة بين قبائل بنى بوعلى سكان جعلان ، ويدير ظهره لقبائل الهناوية وبنى بوحسن ويال وهيبة ، وآمر باعتقال الشيخ حمد بن سعيد الجحافى شيخ يال وهيبة والزج به فى السجن • وعند الافراج عن هذا الشيخ فى صيف ١٨٧٦ توجه على الفور الى المناطق الوسطى من عمان فى محاولة لتعبئة الاتحادات القبلية ضد السلطان تركى ، كما انضم اليه قبائل بنى بوحسن الذين طردهم السيد تركى ، وفى شهر سبتمبر تحرك ومعه نحو ١٠٠ رجل فأغار على بلدة السيب التى تبعد عن مسقط بثلاثين ميلا تقريبا • وبمجرد آن علم مايلز بخطة الجحافى كلف الطراد البريطانى «العرب» بالابحار الى السيب والوصول اليها قبل آن يصل الجحافى حتى يمكن نقل الرعايا الهنود وممتلكاتهم فيها • وقد أمر السيد تركى بحشد قوة كبيرة من الجيش للتصدى للجحافى واشتراك آفراد من قبيلة الدروع مع تلك القوة • وفى نهاية سبتمبر تحركت قوات السيد تركى من بركا ، الا ان الجحافى وجه هجومهم على بلدة صحم ، واستولى على سلع وبضائع من التجار الهنود قدر ثمنها بخمسة آلاف روبية هندية • وعلى الرغم من أن قوات السيد تركى

كانت ترابط فى منطقة قريبة من قوات الجحافى الا أنه لم يفعل شيئا لوقفه. وغادر مايلز فقط على الطراد « رايفلمان » قاصدا بركا . فوجد السيد تركى فى وضع يائس وغير قادر على القيام بأى اجراء حتى لو انه أراد ذلك . وقد استاء مايلز من موقف السيد تركى فأبحر الى صحار ، وكان ينزل فى القرى الساحلية لتحذير التجار الهنود من الجحافى . وعاد السيد تركى الى مسقط فى نهاية الشهر بعد أن دفع ألفى ريال الى القبائل مقابل سكوتها . وفى نهاية السنة عاد الجحافى الى مسقط رأسه ، مما دفع حكومة الهند الى أن تبعث بتقرير الى مكتب شئون الهند تبلغها فى كثير من التفاؤل بانتهاء تمرد الجحافى وعودة السلام الى ربوع عمان .

ان نجاح الجحافى قد شجع القبائل العمانية الأخرى المناوئة للنظام وعلى الأخص بنى بوحسن وبنى رواحة والحجريين بأن تحذو حذوه . وخلال شتاء ١٨٧٦ — ١٨٧٧ أقامت هذه القبائل تحالفا فيما بينها ولكنه كان تحالفا مهلهلا . وانتقلت الحركة الى منطقة الشرقية حيث انضم اليها فى شهر ابريل ١٨٧٧ زعيم الحرث الشيخ صالح بن على الذى تولى قيادة ذلك التحالف القبلى . وفى بداية شهر يونيو وبتحريض من (مطاوعة عمان) علماء الدين الذين كانوا ناقمين على بعض مظاهر النظام القائم فى مسقط وعلى الأخص اقدام السيد تركى على حظر تجارة الرقيق ، أعلنوا تمردهم ضد السلطان تركى ، وسبق ذلك خطاب بعث به الشيخ صالح بن على زعيم التحالف فى ٩ يونيو الى المعتمد السياسى البريطانى فى مسقط بى . جى . سى . روبرتسون ابلغه فيه بانه تولى قيادة تحالف من القبائل تضم الحرث والحبوس والحجريين والعوامر وبال وهيبة وبنى رواحة وبنى بوحسن وأنه يعتزم القيام بهجوم على مسقط وينصحه بتأمين سلامة الرعايا البريطانيين المقيمين فى العاصمة . كان روبرتسون قد تسلم عمله كمعتمد سياسى لقوة فى مسقط خلفا لمايلز ولم يكن فى الواقع ملما بالتركيبات القبلية فى عمان ، ولم يكن يعرف طبيعة ذلك التحالف وقوته . ولحسن الحظ كان مايلز لا يزال فى مسقط ، فقرر روبرتسون أن يستفيد بمعلوماته وخبرته فى مواجهة تلك الازمة . وقد اتضح بأن خطة القبائل قد نظمت بدقة ، فقد ذكر السيد تركى لروبرتسون بأن كافة

العناصر القبلية التي كان من المفروض أن تقف الى جانب السيد تركى قــد تعذر عليها التحرك ، وذلك بسبب الخـلافات والانقسامات التي دبت فى صفوفها • كما لم تكن توجد أية سفينة حربية بريطانية فى مسقط ، والطراد الوحيد الذى كان هناك قد غادرها يوم ٨ يونيو للقيام بأعمال الدورية بالقرب من ساحل رأس الحد وللبحث عن المتعاملين فى تجارة الرقيق •

وفى يوم ١٤ يونيو شوهدت طلائع قوات الغزو فى ضواحى مدينــة مطرح وقبيل ذلك بساعات قام كل من روبرتسون ومايلز بجولة فى مطــرح لتحذير التجار الهنود ونصحهم بنقل ممتلكاتهم الى السفن الراســية فى الشاطىء ، ولكن طائفة الحيدر ابادية لم تكترث بالتحذير ، لأنها كانت تقيم داخل مدينة مسورة (١) وأشيع يومئذ بأن السيد عبد العزيز يشترك مـع الشيخ صالح زعيم الحرث ، غير أن هذه الاشاعة لم تتأكد ، نظرا لأن خلافـا كان قد نشب بينه وبين الشيخ صالح ، ثم لم يسمع عنه شيء خــلال الايام القليلة التي تلت ذلك • وفى يوم ١٧ يونيو وصل السيد ابراهيم بن قيس الى مطرح تلبية لدعوة الشيخ صالح له بالانضمام • فى يوم ١٥ يونيو عاد الطــراد البريطانى « تيرز » الى مسقط بعد أن تعرض لعطل استوجب عودته • ومــن ناحية أخرى كان السيد تركى قد تقدم بطلب المساعدة العسكرية لمواجهــة القبائل المتمردة الذين انتشروا فى ضواحى مسقط ، وتمكنوا من قطع الطرق المؤدية الى مياه الابار التي تقع خارج العاصمة • وقد رفض روبرتسون طلب السيد تركى للمعونة وقال بأنه ليست لديه صلاحيات للتصرف قبل موافقـة رؤسائه ، الا أنه وافق على تقديم الدعم العسكرى اذا ما هددت العاصمــة وذلك ضمن الحدود الواردة فى التعليمات المتعلقة بهذا الشأن أما فى العاصمة فلم يكن فيها أكثر من ٢٠٠ جندى للدفاع عنها ، بينما كان عدد المتــمردين

---

(١) طائفة الحيدر اباديه من الأوليات المترابطة فيما بينها ، وهى فرع من طائفة الاسماعيلية ويعيش أفرادها داخل منطقة مسورة خاصة بهــا ومنفصلة عن المناطق التي يقيم فيها الهنود البانيان (أى البوذيث) وهى التي عدت من الهندوك سواء فى مسقط أو فى زنجبار •

يتراوح بين ١٠٠٠ و ١٥٠٠ رجل ، وحتى المساعدة التى كان فى الامكان تقديمها الى السيد تركى لم يكن من المتوقع أن يكون لها تأثير مباشر على سير القتال ، ولهذه الاعتبارات نصح روبرتسون الهنود المقيمين فى العاصمة بمغادرتها الى السفن الراسية هناك ٠

عند غروب شمس ١٧ يونيو بدأت قوات المتمردين تعيد تنظيم صفوفها وتتجمع فى منطقة الوادى خلف العاصمة تمهيدا لشن هجومها الكبير على المدينة ٠ وقبل حلول الظلام طلب السيد تركى من وود هاوس قائد الطراد « تيرز » اطلاق بعض القذائف على فتحة الوادى ٠ وقد أدت تلك القذائف الغرض منها فانقضى الليل دون أن يتحرك المتمردون ٠ فى اليوم التالى انتقل الطراد الى مطرح واطلق بطلب من السيد تركى بعض القذائف على المرتفعات التى يرابط فيها المتمردون ٠ وفى الوقت نفسه أمر قائد الطراد بنقل طائفة الحيدر ابادية من داخل السور الى الميناء ، وقد قام المتمردون بنهب الاسواق بطريقة وحشية وركزوا على متاجر الهنود انتقاما من قيام الطراد بضرب تجمعاتهم ، وبعد عودة الطراد الى مسقط أطلق بعض القذائف مرة أخرى على فتحة الوادى مما كان له الأثر الحاسم على الموقف ، فقد نفد صبر القبائل لأن غالبيتهم قد اشتركت طمعا فى الغنائم التى وعدهم بها الشيخ صالح زعيم الحرث ، ولهذا بدأوا يتذمرون من الحالة ومن القصف الذى تعرضوا له حتى انهم بدأوا يفكرون فى الانسحاب والعودة٠ وبتاريخ ١٩ يونيو حضر أحد زعماء العوامر الى مسقط وذكر أن الشيخ صالح بن على مستعد للتفاهم ، غير أن السيد تركى رفض العرض وأصر على انسحاب المجموعات القبلية الى خارج مطرح بمسافة بضعة أميال ٠ فى اليوم التالى اصطحب قائد الطراد « تيرز » احد المسئولين فى حكومة السيد تركى للاجتماع بالشيخ صالح فى منطقة بيت الفلج على بعد ميل تقريبا من مطرح ٠ وقد طلب زعيم الحرث ٢٠,٠٠٠ ريال غسوى كثمن للانسحاب مع ضمان بدفع المعاشات الشهرية التى سبق أن تقررت له وللسيد ابراهيم بن قيس ٠ وعند ابلاغ السيد تركى روبرتسون بشروط المتمردين سخر منها ونصحه برفضها ، خصوصا وأن التحالف القبلى قد بدأ يتفكك وانصار السيد تركى يتدفقون على العاصمة ٠ وفى ٢١ يونيو ابلغ السيد تركى الشيخ صالح زعيم الحرث صراحة انه لن يدفع له شيئا ،

وانه حر فى البقاء أو العودة الى مسقط راسه كيفما شاء • وبهـذا انتهى التمرد واخذ رجال القبائل ينسحبون ويعودون الى مناطقهم يائسين بعد آن خابت آمالهم ، كما عاد الشيخ صالح زعيم الحرث الى الشرقية وتعرض مركزه القبلى للاهتزاز •

ساد الهدوء النسبى فى الفترة الباقية من حكم السيد تركى ، ذلك أن انهيار التمرد القبلى قد اضفى شيئا من الاستقرار على الاوضاع فى الداخل ، كما أن النهاية المخزية التى انتهى اليها التمرد ، كما اشار روبرتسون،شكل ضربة قاصمة للمتطرفين منذ وفاة السيد عزان بن قيس ، ورغم كل ذلك فان السيد تركى لم يشعر بالاستقرار • وفى بداية عام ١٨٨٠ ترددت الاشاعات عن اعتزام السيد تركى بالتنازل عن الحكم بشرط ان يوافق السيد برغش على توحيد زنجبار وعمان تحت سلطة واحدة وتخصيص معاش سخى له • وفى مارس ١٨٨٠ بعث جون كيرك المعتمد السياسى البريطانى فى زنجبار بتقرير الى السلطات المسئولة فى الهند ، ذكر فيه أن القادمين من عمان يجمعون على رغبة السيد تركى فى التنازل عن الحكم الذى لولا التأييد الذى تقدمه اليه والمعونات المالية التى تدفعها اليه حكومة الهند لرشوة القبائل العمانية لما بقى فى الحكم يوما واحدا • ويقال بأن السيد تركى قد فقد العزم والارادة التى كان يتصف بها واصبح عاجزا عن مواصلة الحكم • وعلى الرغم من موافقة روس على راى كيرك فى السيد تركى الا انه كان آقل تحاملا عليه :

« لابد من أن نضع فى الاعتبار موقف العرب واعترافهم بسياسة التفاهم والكرم التى يتحلى بها السلطان • ولو أن السيد تركى كان آكثر طموحا ونشاطا ، لربما ظل فى الحكم فترة أطول • وعلى آية حال فلابد من الاعتراف بالفضل للسيد تركى على ما أظهر من شجاعة واخلاص فى علاقته بالحكومة البريطانية • وفيما يتعلق بتجارة الرقيق فقد انتهج السيد تركى سياسة تتفق والمصالح البريطانية ، كل ذلك على حساب سمعته ومركزه بين العرب • لقد اردت بهذا القول أن أؤكد بأن التنديد الذى لا مبرر له بسياسة السيد تركى لن يكون موقفا منسجما مع تقديرنا لمواقفه تلك ، وحقه فى تأييد وعطف الحكومة البريطانية • غير آنه من المؤكد ، كما ذكر الدكتور كيرك ان السيد

تركى متشائم من وضعه ويؤكد دائما عجزه عن مواجهة الأزمات التى يتعرض لها . ولعل ذلك يعود لضعفه الجسمانى والى القلق الذى يعانى منه باستمرار .

فى أواخر صيف عام ١٨٧٨ قام انجال الأمير سعود بن فيصل بتحريض قبائل الاحساء على التمرد على الأتراك ، مستغلين انشغال الباب العالى بالمشكلات الأوربية . وفى آواخر اغسطس تمكنت هذه القبائل من فرض حصار على الحاميات التركية فى الهفوف والعقير . كما اخذ رجال البدو ، وبصفة خاصة قبائل بنى هاجر وعجمان والعمير ومرة ، ينهبون المناطق الريفية بين القطيف والعقير . ان هذا الانفجار الذى يشبه انفجار عام ١٨٧٤ قد خلف وراءه قصصا دامية من الدمار ، الأمر الذى شجع العصابات القبلية على التمادى فى أعمال السلب والنهب على طول المنطقة . وعلى غرار آحداث عام ١٨٧٤ امتدت موجة أعمال العنف الى البحر ، ففى شهر أغسطس هاجمت مجموعة من بدو بنى هاجر احدى سفن راس الخيمة فى الدوحة وأرغمتها على الاتجاه الى احدى المناطق القريبة من ساحل قطر لتقل عددا آخر من أفراد القبيلة ، ثم انتقلوا بعد ذلك لأعمال النهب والسلب على الضفة الفارسية للخليج ، وقاموا بالاعتداء على بعض السفن الفارسية بالقرب من جزيرة الشيخ شعيب وعلى سفينة آخرى مجهولة الجنسية وقاموا بقتل ربانها ، ثم عادوا بالغنائم الى قطر . كذلك اقترفت اعمال القرصنة فى نفس الفترة فيما بين البحرين والاحساء . وفى الأسبوع الثانى من سبتمبر أبحر الطراد البريطانى « فلتشر » من بوشهر بأمر روس لاجراء تحقيقات عن تلك الانتهاكات . وقد تأكد لقائد الطراد بان اعمال القرصنة قد تفاقمت بصورة لم تكن متوقعة وبأن مصدرها منطقة الظهران التى تبعد عن القطيف ببضعة آميال ، كما كان للدوحة وزبارة دور فيها وبأن شيخ النعيم لم يكن يتستر على القراصنة فحسب ، وانما كان يشرك ابنه فى تلك الأعمال ، وقد قام ابنه بالاعتداء على احدى سفن قطر وقتل ثلاثة من بحارتها ، بينما كان والده يراقب تلك العملية من الشاطىء . وبعد بضعة ايام لجأ ذلك الشيخ عند حاكم البحرين الذى زج بنفسه هو الآخر فى تلك العمليات غير المشروعة . وعلى اية حال فقد اقتصر دور حاكم البحرين على العمليات التى وقعت فى البحر . وقد قامت سفن البحرين بمطاردة القراصنة حتى

ساحل الاحساء . وحدث آن اطلقت النار على سفينة تابعة لابو ظبى واصابت أحد بحارتها بجراح .

تأكد لروس بأن الاعتداءات الوحيدة التى يمكنه اجـــراء فيها وفرض تعويضات عن القرصنة التى ارتكبت هى الاعتـــداءات التى تقـــع على سفن البحرين . وقد اوضح ذلك لحكومة الهند حيث ذكر : بأن مسئولية الاعتداءات التى تتعرض لها سفن البحرين تقع على عاتق سكان البدعة ، والقطيف وزبارة وهى المناطق الداخلية المواجهة للبحرين . اما فيمـــا يتعلق بقطر والقطيف فالحكومة التركية هى المسئولة عنها . ولا توجد أسباب تدعو الى اتهام الولاة آو الســـلطات المحلية فى الأقاليم المذكورة بالتواطؤ مع المهيمنين ، الا أنه من الواضـــح انهم لم يتخذوا الاجـــراءات الاحتياطية اللازمة لمنعها وسمحوا لتلك العصابات بأن تفرض الاتاوات على النـــاس ثم تهرب الى تلك المناطق .

وكان روس لا يتوقع أن يقوم الاتراك بآية اجراءات لوقف تلك الموجة من آعمال الاعتداء والقرصنة ، فالأتراك عاجزون عن وقف غارات قبائل البدو على البصرة نفسها . وعلى أية حال فقد كان روس يرى بوجـــوب ابلاغ الحكومة التركية عن تلك الأعمال وقد تم ذلك عن طريق القنصـــل البريطانى العام فى بغداد . أما بالنسبة لسفن البحرين فقد طلب روس من حاكمها الشيخ عيسى فرض غرامات على بحارة السفن البحرانية التى اشتركت ، كما فعل نفس الشىء مع حاكم قطر فيما يختص برعاياه ، كما كان يرى روس مطالبة جاسم آل ثانى بتقديم ايضاحات عن عدم القـــاء القبض على القراصنة وعن السماح لهم باستخدام اراضيه فى الانطلاق . أما زبارة فقد كان آمرها اكثر صعوبة لأن السطلة التركية عليها لا وجـــود لها ، كما رفضـــت حكومة الهند اعتبار حاكم البحرين مسئولا عن تلك الأعمال . وقد اقترح روس على الحاكم العام آنه فى حـــالة موافقته على اتخاذ اجراءات ما ضد زبارة ، فلابد ، بل ومن الأفضل ، أن يتم ذلك بمعرفة الحكومة التركية .

في الاسبوع الأول من أكتوبر عاد الطراد « فليتشر » الى الساحل الغربي للخليج ، بعد أن قدم قائده الكابتن بريجل تقريره عن نتائج تحقيقاته في زبارة والبحرين خلال الشهر السابق . وانفجرت أعمال قرصنة جديدة على ساحل القطيف . وبما ان روس كان متأكدا من الأتراك بأنهم لن يردوا على أى خطاب بهذا الشأن ، فقد قرر أن يتصرف قبل وصول رد حكومة الهند في سملا . وفي يوم ١٦ أكتوبر وصل نفس الطراد الى البحرين ، وقد طلب حاكم البحرين من قائده أن يتعاون معه على مكافحة القرصنة . وعند ابحار الطراد في اليوم التالي الى القطيف كان يصحب معه سفينة تقل خمسين من المسلحين . وعند وصوله هناك ، شاهد العلم التركي يرفرف على رأس تنورة ، وكان يشرف على المركز ضابط برتبة عريف وأربعة جنود . وقد ذكر له قائد المركز أن الاتصالات مع القطيف مقطوعة . وقد قدم الطراد الى المركز كميات من الماء وبعض البسكويت والسجائر ، وأخذ معه الضابط ، ثم ألقى مرساته في نقطة تبعد بمسافة ٦ أميال من خور القطيف ، وأثناء الليل تحركت قوارب الطراد وعليها بعض المسلحين وتوجهوا الى الخور في اتجاه الحامية الرئيسية . وقد شعر والي الأتراك بارتياح لحضور الطراد لأن الحامية كانت تعج بالمتمردين ، وقام قائد الطراد بتسليمه رسالة من روس يقترح فيها على الوالي بالتعاون على مكافحة أعمال القرصنة داخل القطيف . وقد قبل الوالي الاقتراح ، وسأل القائد عما اذا كان يرغب في أن تتركز الحملة ضد القراصنة على قبائل عمير .

في الليلة العاشرة وصلت معلومات تفيد بأن أسطول عمير موجود في الطرف الشمالي الغربي للخور ، وتوجه الطراد الى رأس تنورة وخلال الليل قام بسد المنفذ الشمالي على القراصنة وفي صباح اليوم التالي رسا بالطراد على بعد ثلاثة أميال من تلك البقعة . وفي مساء نفس اليوم انتقل قائد الطراد بالزورقين في اتجاه أسطول عمير الذي كان بالقرب من الساحل ، فوجد نحو مائتين منهم على الساحل ، بينما كان عدد آخر منهم يطلق صرخات من السفن لتحذير زملائهم على الساحل .

ومن على مسافة ٧٠٠ ياردة أطلق قائد الطراد بعض القذائف على المتجمعين، وقد رد رجال القبائل على النار بالمثل ولكن القائد ضاعف من القذائف حتى تمكن من اسكات القراصنة ثم قام بجمع السفن التى وجدها هناك وكان عددها ١٥ سفينة واتجه بهـا الى القطيف لتسليمها الى الوالى التركى ٠ وفى ١٥ اكتوبر غاد قائد الطراد الى الدمام حيث كان من المقرر أن يلحق به زعيم سيحات على رأس خمس سفن و ١٥٠ رجلا ، وذلك للقيام بهجوم على بنى هاجر ، وقبل وصوله الدمام تلقى رسالة من رئيس المنطقة يذكر له فيها بأن المنطقة تعج بالمشاغبين فاصطحب القائد قواربهم الى الدمام ، واخذ فى مسح المنطقة حتى عثر على ثلاث مراكب كبيرة واربعة صـغيرة مرفوعة على الشاطيء على بعد ٤ أميال من الدمام ، وكانت اثنتان من تلك السفن تخص أهل البحرين فاصطحبهما القائد معه وقام بتدمير بقية السفن بعد ان تأكد من أنها لقبائل بنى هاجر ٠

فى تلك الأثناء تلقى روس رد حكومة الهند بشـأن الخطوة التى يتعين عليه اتخاذها فى موضـوع زبارة ٠ وكان الرد يكلفه بتقديم الادلة والبيانات على اشتراك زبارة فى اعمال القرصـنة الى والى البصرة ، ويطالبه بفرض العقوبات على المسئولين عنها ، كما يتعين عليه أن يعرض عليه تعاون البحرين فى الاجراءات التى ستتخذ ، أما اذا رفض الوالى طلبه فيتعين عليه أن يفكر فى اجراء يتخذه ويعرضه على حكومة الهند لأخذ رأيها أو موافقتها عليه ، على ألا يتصور انه ليس حرا فى اتخاذ الاجراءات التى يراها كفيلة بوضع حد لانتشار أعمال القرصنة ٠ كما أكدت له هذه الحكومة بأنها تفوضه فى اتخاذ الاجراءات الفورية اللازمة لمعاقبة الجناة أيا كانت جنسياتهم فى حالة تجدد أعمال القرصنة فى المنطقة والواقع ان حكومة الهند كانت ملتزمة فيما يتعلق بزبارة بقرارها الصـادر فى عام ١٨٧٤/١٨٧٣ برفض الاعتراف لحاكم البحرين بحقوق السيادة على أى جزء من داخلية شبه الجزيرة ٠ وفى شهر مايو ١٨٧٥ جرى تعزيز هـذا القرار عندما ذكر روس للمسئولين فى الهند أن حاكم البحرين يحـاول مساعدة سكان زبارة بالمال والسلاح ٠ وقد بعث اتيشيسون بخطاب الى المقيم طلب فيه أن يوضح لحاكم البحرين الشيخ عيسى بانه اذا أستمر فى

الاشتراك فى أعمال محظورة تتعارض مع سياسة حكومة الهند فانه سوف يعد مسئولا عن ذلك وبأن الحكومة البريطانية سوف تكون فى حــل فى اتخاذ ما تراه ضروريا من التدابير فى ذلك الشأن . وقد صادق مجلس شئون الهند على مضمون خطاب اتيشيسون رغم أنها اعتبرته موقفــا مجحفا . فقد أشار الكولونيل تى . اوين الذى خلف كيه بعد أن أحيــل الأخير على المعاش سنة ١٨٧٤ ، كسكرتير للجنة السياسية والسرية الى أن اقتراحات اتيشيسون تبدو قاسية بالنسبة لحاكم البحرين ، الذى يعتقد أن حقوقه فى داخلية شبه الجزيرة حقوق مشروعة ، غير أن وزير الدولة لشئون الهند كانت لديه عدم الرغبة فى الغاء تلك القرارات بعد صدورها من حكومة الهند ، لأن الظروف كانت تبررها الى حد كبير كما لم يحــاول سالسبورى أن يلغى تلك القرارات التى أصــبحت منــذ ذلك الوقت السياسة البريطانية المعلنة بالنسبة لزبارة .

فى يوم ٢٢ أكتوبر غادر روس بوشهر الى البصرة على سفينة البريد يرافقه الطراد « فيلتشر » وفى يــوم ٢٤ اجتمع بالوالى ثم عاد فاجتمع به يوم ٢٦ اكتوبر الا أن الاجتماعين لم يسفرا عن اية نتائج ايجــابية . فقد أوضح الوالى أنه لابد أولا من التأكد من صحة المعلومات التى أدلى بهــا قائد الطراد قبل اتخــاذ قرار فى الموضوع . ثم استطرد متجاهلا أن قائد الطراد هو الذى قام بفك الحصــار عن حامية القطيف وبذلك انقذ أرواح الحامية وبأنه لم تكن ثمة حاجة الى تدخل الأسطول البريطانى لاعادة النظام الى الاحساء أو الى أية منطقة أخرى من المناطق التابعة للأتراك . وكان من الواضــح أن عبد الله باشا وهو من المتطرفين الدينيين يكن كراهيــة شديدة للبريطانيين كان يتشــكك فى نوايا الانجليز من الاجراءات التى يتخذونها فى مجال مكافحة القرصنة داخل مياه الاحساء . وعلى أية حال فقد كان لعبد الله باشا تصوراته الخاصة بالنسبة للمشكلة ، فقد جــاء فى تقرير لروس حول هذا الموضوع بعد مغادرته البصرة . فعلى حين تبذل الحكومة البريطانية مساعيها لمكافحة القرصنة ومعاقبة أصحابها ، فــان الوالى التركى على ما يبــدو يحاول اســتغلال اجراءات الحكومــة البريطانيــة لفرض الحــكم التركى على زبارة وعلى غيرها من المناطــق

الساحلية في نجد وقطر التي كانت تتمتع بشبه استقلال ، وبعد أيام قليلة على سفر روس من البصرة ذكر عبد الله باشا لمساعد القنصل البريطاني في البصرة بانه على الرغم من حرصه على مكافحة القرصنة في الأحساء ، الا انه يتوجب عليه أولا قمع التمرد الذي نشب هناك ضد الأتراك ، ولما كانت القرصنة قد جاءت نتيجة مباشرة للتمرد فانه قد قرر التوجه بنفسه الى الاحساء حيث ينوي أن يقيم حاميات عسكرية على امتداد المناطق الساحلية . وعند سؤال مساعد القنصل عن حدود المناطق التي ينوي اقامة الحاميات فيها أجاب بانه لا يدري وأن ذلك يتوقف على زيارته للاحساء ، ولكنه اكد بأنه سوف يقيم حاميات رادعة في كل من الهفوف والقطيف ، ويرابط في كل منهما ما لا يقل عن خمسمائة من الجندرمة وألف من الجنود النظاميين .

وبعد اسبوعين من عودة روس الى بوشهر تلقى تعليمات تفيد بانه قد صرف النظر عن فرض عقوبات على أهل زبارة ، لأنهم قد عوقبوا بما فيه الكفاية . ففي أول نوفمبر تلقى قبطان الطراد البريطاني « العرب » الذي كان يقوم بأعمال المراقبة في مياه البحرين تلقى معلومات تفيد ان نحو ١٠٠٠ رجل من قبائل بني هاجر ومرة والمناصر قد فرضوا حصارهم على زبارة . وفي ٢ نوفمبر أبحر الطراد الى قطر ، ثم منه في اليوم الثاني الى خور حسن القريبة من زبارة ، ولكنه وجد أن الهدوء يسود المنطقة . وبعد عودته الى البحرين طلب منه الشيخ عيسى العودة الى زبارة بعد أن تلقى حاكم البحرين معلومات عن وجود ناصر بن مبارك وجاسم آل ثاني فيها ، غير أن قائد الطراد رفض طلب الشيخ عيسى وقال بأن التعليمات التي في حوزته تقصر مهمته على الدفاع عن البحرين فحسب لكن بعد يومين قام الاثنان ناصر بن مبارك وجاسم آل ثاني بهجوم على زبارة بقوات كبيرة من القبائل التابعة لها وقد قاما بتدمير البلدة . وقد حال سوء الأحوال الجوية دون وصول معلومات عن ذلك الاعتداء الى المقيم قبل ١٤ نوفمبر . وفي يوم ١٥ منه أقلع به الطراد « تيرز » ووصل الى البحرين في ١٧ نوفمبر ، وقد اجتمع به حاكم البحرين وطلب منه العمل السريع لانقاذ سكان زبارة وعند وصوله الى زبارة كان هناك جاسم آل ثاني الذي كان

يعسكر بنحو آلفى رجل من اتباعه ووجد البلدة وقد تحولت الى أنقاض ٠ وكان نحو ٥٠٠ من قبيلة النعيم محاصرين داخل احدى القلاع ٠ غير آن روس رأى عدم التدخل فى صراعات لا ناقة له فيهـــا ولا جمل ٠ الا أنه على اية حال قام بتحذير جاســـم آل ثانى وطلب منه ابلاغ تحذيره الى ناصر بن مبارك بأن أى هجوم يقومان به على البحرين ســـوف يرد عليه بقوة ٠ ومن زبارة أبحر روس الى رأس تنورة حيث كانت السفينة التركية المسلحة فى الميناء فقام بتسليم برقية مرسلة من عبد الله باشا وصلته عن طريق القنصل التركى فى بوشهر ٠ وقد طلب عبد الله باشا فى برقيته من والى القطيف ابحار السفينة المسلحة الى زبارة لاعادة النظام الى البلدة وتحذير جاسم آل ثانى من القيام باعتداء على البحرين ٠ فى الأســـبوع الثانى من نوفمبر وصلت السفينة « الاسكندرية » الى زبارة وكانت تقل ٢٥٠ جنديا ٠ كان النعيم حتى ذلك الوقت لا يزالون محاصرين وقد نجح قائد السفينة الإسكندرية من ترتيب هدنة بين النعيم من جهة وبين جاسم آل ثانى ومبارك من جهة آخرى ٠ كما اخذ تعهدا من الزعيمين بعدم الاعتداء على البحرين ، وقد وافق غالبية النعيم على مصاحبة جاسم الى الدوحة ، بينما طلب البقية التوجه الى البحرين ٠

وعلى الرغم مما ابداه روس من الأسف على ما تعرضت له زبارة من تدمير ، الا أنه تصـــور بأن البحرين قد تستفيد من ذلك الحادث حتى لو أدى الى امتداد السيادة التركية على الساحل الغربى لقطر ٠٠ ففى خطاب له إلى حكومة الهند ذكر روس : « بأن اقامة مركز تركى منظم فى زبارة أو فى المنطقة القريبة فيها سوف يكون اجراء حاسما لوضع حد لمخـــاوف البحرين التى ظلت تعانى منها عدة سنوات والتى كان يقف وراءها اشخاص مثل ناصر بن مبارك ٠ وقال روس بأن وجود السلطة التركية فى المنطقة قد لا يمنع من وقوع أعمال القرصنة فى المياه البحرية ، كما لا يمنع من نشوب حركات تمرد فى الاحساء كالذى وقع فى ديسمبر ١٨٧٨ ٠٠ غير أن مثل هذه الانتهاكات للأمن سوف تكون فى متنـــاول المراكز التركية القريبة ، كما ذكر عبد الله باشا ، وعلى العكس من ذلك كما يقول روس فقد يؤدى الى انفجار اوسع لأعمال القرصنة ٠ ففى نهاية الشهر اشترك

مقصور بن مناخر احد شيوخ عجمان ، وزايد بن محمد شيخ بنى هاجر فى الاستيلاء على سفينة بحرانية واستخدماها فى مهاجمة احدى السفن بالقرب من ساحل القطيف واستوليا على ما فيها من بضائع يقدر ثمنها بألفى روبية . وخلال احدى عمليات القرصنة شوهدت نحو عشر سفن تركية قريبة من مكان القرصنة وكان عليها بعض الجنود المتوجهين من العقير الى القطيف ، الا انها لم تتخذ أى اجراء ضد القراصنة ، ولم ترد حتى على نداء المساعدة الذى أطلقه ركاب السفينة المعتدى عليها .

وفى الأسبوع الثانى من يناير ١٨٧٠ تلقى الكولونيل جى. بى. نيكسون الذى خلف هربرت فى منصب المعتمد السياسى والقنصل البريطانى العام فى بغداد تعليمات من الهند بوجوب اثارة هذا الموضوع مع السلطات التركية واعطائها الخيار بين أن تتولى هى بنفسها اتخاذ الاجراءات ضد زايد بن محمد الذى كان يتخذ من الظهران ملجأ له ، أو أن تسمح الحكومة البريطانية باتخاذ مثل ذلك الاجراء . غير أن نيكسون بدلا من العمل بتلك التعليمات طلب من الباب العالى الموافقة على أن تقوم احدى السفن الحربية البريطانية بالاجراءات اللازمة لقمع أعمال الشغب ، كما ابرق فى الوقت نفسه الى لايارد فى القسطنطينية يطالبه بأن يقترح على الباب العالى أن تتولى السفن البريطانية مهام حفظ الأمن فى سواحل الأحساء . وكان رد عبد الله باشا على اقتراح نيكسون انه كلف احدى السفن الحربية التركية القيام بدوريات على ساحل الاحساء . كما بعث بتعليمات مشددة الى متصرف الاحساء باتخاذ الاجراءات اللازمة للقضاء على نشاط القراصنة . وبعد ايام حصل لايارد على تأكيدات من الباب العالى بتكليف احدى أو كلتا السفينتين التركيتين « الاسكندرية » و « برصة » غير أن تلك التأكيدات لم تكن فى مستوى الاجراءات . ففى منتصف يناير هاجمت قوة تركية فى القطيف قرية الحسين على بعد خمسة أميال من الظهران وقامت بتدميرها . أما السفينة التركية الحربية التى كان من المقرر أن تبحر الى ساحل الاحساء فلم تتحرك بسبب اصابة محركها بعطب .

أن انتصار زايد بن محمد وعجز الحكومة التركية قد شجعا بنى

هاجر على الاستمرار فى اعمال القرصنة ٠ فقد هاجمت عصاباتها سفينتين بحريتين بالقرب من القطيف ونهبتهما ، ثم توجهوا بعد ذلك الى ساحل الحسين وأعلنوا انضمامهم الى زايد بن محمد الذى كان لايزال مقيما فى الظهران ٠ وقد قام الجميع بامتطاء السفن للبحث عن ضحايا جدد ، وفى بداية ١٤ فبراير بعث بروس ببرقية عاجلة الى الحكومة الهندية فى كلكتا يناشدها اتخاذ الاجراءات لقمع القرصنة خوفا من أن تتخذ ابعادا خطيرة فى المنطقة ، وقد اقترح مطالبة الاتراك باتخاذ الاجراءات لتأديب بنى هاجر ، والموافقة على اية اجراءات قد تتخذها السفن البريطانية فى هذا السبيل بهدف اقرار النظام فى المنطقة ٠

وفى اليوم التالى تلقى رد الحاكم العام « ٠٠ رجاء اصدار التعليمات الى « سبارتان » للقيام بدوريات عبر ساحلى القطيف والبحرين ، مع العمل على تنفيذ بنود المعاهدة الخاصة بحماية البحرين ٠ واتخاذ الاجراءات اللازمة لقمع القرصنة وفرض العقوبات على الذين ينتهكون حرمة السلام أيا كانت جنسياتهم وبشرط الا تمتد الاجراءات الى الاجزاء الداخلية ، واتصلوا بالمسئول البريطانى الموجود حاليا بالبحرين ، اذا تتطلب الأمر ذلك ٠

فى ١٩ فبراير بعث روس بمساعدة الكابتن دوراند الطراد الى البحرين ٠ ثم بعد خمسة أيام أنزل الطراد سبارتان وحدة من الكتيبة البحرية التى ترابط فى جاسك ، غير أنه قبل وصول هذه القوة تعرضت البحرين لغارة قامت بها مجموعات من بنى هاجر ففى ١١ فبراير هاجم نحو ثلاثون مسلحا من هذه القبيلة قرية بالقرب من المنامة ، وقتلوا احد المواطنين ثم فروا ومعهم ٢٥٠ خروفا ٠ وكان حاكم البحرين متأكدا من ان ناصر بن محمد هو المحرض والمدبر لتلك الغارة ، وعند وصول الكابتن دوراند طلب الشيخ عيسى منه أن يأذن له بارسال سفينة خاصة لشن هجوم على بنى هاجر فى الظهران واسترداد المسروقات منهم ، وعندما رفض دوراند طلب حاكم البحرين عاد الشيخ عيسى فسأله عما اذا كان يمكنه الاتصال بالاتراك مباشرة حول استرجاع حقوق أهل البحرين ٠ غير أن

دوراند عارض ذلك رغم اعتقاده أن شيخ البحرين كانت له اتصالات بالفعل مع الأتراك ، وعند ابلاغ روس بطلب حاكم البحرين ، أبدى روس تعاطفا معه ، وبالتالى فقد طلب من حكومة الهند إتخاذ الاجراءات ضد بنى هاجر . وقد وافقت حكومة الهند على اقتراحه وكلفته باعداد خطة للعمليات البحرية الممكن اتخاذها من منطلق حق الحكومة البريطالية فى اتخاذ مثل تلك الاجراءات ، وتنفيذا لذلك اقترح روس القيام بمسح شامل للمناطق التى يعتقد ان القراصنة يأوون اليها من الاحساء وبتخصيص سفينة واحدة للقيام بدوريات مراقبة لساحل البحرين . وقد أقر الحاكم العام الخطة المقترحة مشترطا عدم القيام بأية عمليات داخل المنطقة تتعدى مدى مدفعية الأسطول .

وقد رأى الكولونيل نيكسون أن مقترحات روس بشأن تأمين الملاحة فى مياه الاحساء وقطر والبحرين مقترحات مبالغ فيها . ففى رسالة بعث بها نيكسون الى لايارد فى بداية شهر مارس حول عمليات القرصنة الأخيرة ذكر فيها ، بانها حالات متفرقة نتجت عن التمرد الذى وقع فى الأحساء ، وانها ليست من النوع الخطير السابق ، وأضاف نيكسون بأن مخاوف روس وحاكم البحرين من تلك العمليات لم يكن لها ما يبررها . فلقد كان نيكسون يحث الحكومة التركية دائما على اتخاذ اجراءات ضد تلك المخالفات وبأن الحكومة التركية قد استجابت لطلبه عندما قامت بالهجوم على قرية الحسين فى الظهران وتدمير معاقل القراصنة فيها . وقال نيكسون بأن مخاوف حاكم البحرين موقف يتسم بالطيب ، نظرا لأن الشيخ عيسى يتمتع بالحماية البريطانية بموجب المعاهدة وذلك يكفى فى حد ذاته ، وان ليس ثمة كما هو واضح ، ما يحمل حاكم البحرين على المطالبة بشن هجمات على القراصنة فى الأراضى التركية ، وأكد نيكسون بأن روس عندما اقترح على المسئولين مطالبة الحكومة التركية بالموافقة على أن يتولى الأسطول البريطانى مطاردة القراصنة فى مياه الاحساء فى حالة غياب الاسطول التركى ، لم يكن يضع مسألة السيادة التركية فى اعتباره . وأوضح نيكسون فى مذكرته الى لايارد بأن يضع فى اعتباره أن احتلال الأتراك للمنطقة الرئيسية من شبه الجزيرة ابتداء من الكويت

حتى زبارة ، قد وضع القبائل الساحلية الصغيرة فى هذه المناطق تحت سيطرتهم تلقائيا كما غدت كافة المصالح على ساحل نجد مرتبطة بوجودهم وأخيرا قال نيكسون : باننى قد سبق أن آدليت بوجهة نظرى فى هـذا الشأن ٠٠ ولكن استنتج من اجراءات المسئولين البريطانيين فى بوشهر ، أن هذه الحقيقة قد غابت عن تفكيرهم ٠

ويبدو أن نيكسون من خلال هذه الاستنتاجات وبصفة خاصة امكانيات الأتراك فى مكافحة القرصنة على ساحل الأحساء ، كان يتجاهل ما تقوله التقارير التى كان يبعث بها اليه روبرتسون مساعده فى البصرة ، فقبـل أسبوعين كان روبرتسون قد أبلغه على سبيل المثال بأن الاجراء الذى اتخذه الأتراك ضد القراصنة فى قرية الحسين لم يردع رلقراصنة أو بالأحـرى يقضى على نشاطهم الذى يذهب ضحيته الأبرياء وأن هـدف الأتراك من هذا الاجراء هو النهب واستعراض القوة،وعندما اتصل روبرتسون بعبد الله باشا حول موضوع القرصنة ومطالبته باتخاذ اجراءات تأديبية فان الوالى قد ذكر بانه لا يعرف أى شيء عن الموضوع ٠ وبالتالى فمن العبث كما ذكر روبرتسون لنيكسون فيما بعد ، أن تتوقع الحكومة البريطانية اجـراءات فعالة من الوالى الذى يعتقد بأن اعمال القرصنة فى المياه التركية موضوع خارج عن اختصاصه ، ويتحدث فى مجالاته الخاصة بمنتهى الصراحة عن رأيه فى البريطانيين ، فضلا عن أن عبد الله باشا قد اصيب بالخوف وأنه غير محبوب لأمن العرب ولا حتى من الأتراك ٠

استاء ليتون كثيرا من مضمون رســالة نيكسون الى لايارد فكتب ينتقده :

« اعتقد أن نيكسون لا يعرف شيئا عن شئون المنطقة التى يتحـدث عنها وأن الآراء التى عبر عنها فى رسالته الى سفير صاحبة الجـلالة فى القسطنطينية مشكوك فى صحتها ، أن المشكلة التى تعترضنا فيما يختص بأعمال القرصنة وغيرها من الاعتداءات أنها تقع داخل المياه الاقليمية للأتراك

أو قريبا منها • واعتقد أن الكولونيل نيكسون على ما يبدو ادرك هــذه الحقيقة • وبالاضافة الى كل هذا فأن هــذا المسئول البريطانى لا يزال يتصور بان القرصنة الأخيرة كانت نتيجة للنزاع بين قبائل داخلية نجد والبحرين • غير ان الكولونيل روس لا يشاطره هذا الرآى فهو خبير بهذه المناطق كما توجد تحت تصرفه امكانيات كثيرة تمكنه من الحصــول على معلومات آوفى •

وعلى حد اعتقاده لم تقع أية نزاعات قبلية كتلك التى يشير اليهــا روبرتسون وأن المخالفات التى ارتكبت كانت معظمها من فعــل عصابات معروفة مهنتها القرصنة وهدفها هو السلب والنهب • والاغــرب من ذلك أن روبرتسون قد ذكر للكولونيل نيكسون أنه لم تقــع آية اضطرابات فى داخلية شبه الجزيرة على الأطلاق ، غير آنه اذا لم تتخذ الأجراءات الدفاعية على منطقة الساحل الغربى ، فمن المحتمل أن تمتد الأضطرابات الى داخلية شــبه الجزيرة •

« لم يستجد شيء كما ذكر روس يستوجب أيضاحات خاصة بشــأن المخالفات التى يأتيها بنو هاجر وشركاؤهم ، عدا أن هذه المخالفات هى آكثر أعمال القرصنة جرأة • ومن المعروف منذ عدة سنوات أن هذه الجمــاعة تمارس ما شاءت من أعمال القرصنة والاعتداءات دون أن تنال ما تستحقه من عقاب • وقد درج أفراد هذه العصابة على التربص بضحاياهم علىسواحل البحر • وقد سبق لهم ممارسة هذا النشاط فى كل من ساحل قطر وخور العديد ، ولكنهم بعد آن تم تدمير قواعدهم فى خور العديد نقلوا نشاطهم الى السواحل التركية القريبة من القطيف ، ففى هــذه المناطق يستطيعون ممارسة نشاطهم فى أمان ومكاسب كبيرة وقد شجعهم على الأســتمرار فى ممارسة هذه الأعمال غير المشروعة أفلاتهم من العقاب • فاذا لم تتــم معاقبة الرؤوس المدبرة لهذه العصابة واسترداد الأموال التى اغتصبوهــا فلن تنعم المنطقة بالأمر والسلام • وانه لأمر يدعو الى الأسف أنمسئوليةتلك الاعتداءات تقع على لأتراك أو على المسئولين المحليين ، ســواء عن ضعف فى السلطة أو نقص فى الصلاحيات لأتخاذ الأجراءات الفورية لردع تلك

العصابات أو فى قبول اعتذاراتهم عن الاضطلاع بمسـئوليتهم فى تلك الحوادث » ٠

أن أكثر ما استفز اللورد ليتون فى ملاحظات نيكسون هو محاولته رسم حدود السيادة الفعلية للاتراك على الجانب العربى للخليج ٠ فهذا الموضوع بالاضافة للمسئولية البريطانية فى المحافظة على الأمن فى المناطق العربية للسلطة التركية هى الوضوع الذى كان يستأثر بأهتمام الحاكم العام منذ بضعة أشهر ٠ وفى آغسطس السابق طلب نيكسون من لايارد بأن يصدر تعليمات الى المقيم باحالة آى خلاف مع السلطات التركية فى الأحساء بشأن الأعتداءات البحرية فى مياه سواحل شبه الجزيرة اليه فى بغداد ٠ وذكر أيضا بوجوب اعتبار الأتراك مسئولين مسئولية كملة عما يقع من أضطرابات وآخلال بالأمن فى داخلية شبه الجزيرة العربية وبأن يتعين على المقيم أن يتحاشى اتخاذ اجراء منفرد ٠ الا آن نيكسون مع ذلك كان يعارض من حيث المبدأ التدخل فى شئون القبائل العربية فى شبه الجزيرة أيا كان ذلك التدخل ما لم يتم بالتعاون مع السلطات التركية هناك وذكر : آن الأتراك مستعدون للتعاون اذا طلبت منهم ذلك ٠ وقد وافق لايارد على أرائه هذه واقترح على سالسبورى العمل بموجب مقترحات الحاكم العام واعتبار الأتراك مسئولين عن أعمال القرصنة والأخلال بالأمن التى تقترفها القبائل العربية ضد رعايا الحكومة البريطانية ضمن الأراضى الخاضعة لسيادة الباب العالى ٠

أحال سالسبورى المقترحات الى مكتب شئون الهند ، ثم آحالها المكتب بدوره الى حكومة الهند الا أن اى ٠ سى لايال الذى حل محل اتيشيسون فى وزارة الهند الخارجية أهملها وذكر بان الساحل الغربى للخليج وساحل الاحساء من الموضوعات التى رسم حدودها ، فالأول يمتد بمعناه الواسع من المناطق القريبة للبصرة الى رآس الحد ، أما الثانى فمن المحتمل أنه يبدأ من نقطة تقع غير بعيدة من الكويت وينتهى عند نقطة قريبة من جزيرة الدمام وتساءل لايال عما اذا كان نيكسون ولايارد يعرفان شيئا عن موضوع أحالة الخلافات مع شيوخ الهند وسلطان مسقط الى والى بغداد وحتى اذا أفترضنا انهما يعرفان بأن مقترحاتهما ذات طابع محدود ، فما هى

المناطق التى يدعى الباب العالى بالسيادة عليها كما ذكر لايارد ؟ فلابد أولا من تحديد هذه النقاط وحتى يمكن تقييم أهمية تلك المقترحات . ولهذا بعث لايال الى كل من نيكسون وروس فى شهر ديسمبر بخطاب يطلب آراءهما حول حدود السيادة التركية على الساحل الغربى للخليج ، وفى الأجراءات التى يستوجب اتخاذها اذا تعرض الأمن فى الخليج لحملات القرصنة التى تنطلق من الأراضى الخاضعة للاتراك وعجز الأتراك عن مواجهاتها أو وضع حلول لها . كما طلب لايال من المسئولين البريطانيين بأن يدليا برأيهما حول مدى تأثر كل من المصالح البريطانية والفارسية فى الخليج ، فى حالة الأعتراف للاتراك بحقوقهم والتزاماتهم على الساحل العربى ، وبصفة خاصة لو نتج عن مثل ذلك الأعتراف ازدياد فى القوة البحرية التركية فى المنطقة (١) .

غير أن نيكسون رد على استفسارات لايال بآراء لم تكن شافية : ففى الوقت الذى اعترف بعجز الاتراك عن المحافظة على الأمن فى المناطق العربية الخاضعة لهم أشار الى أن الوجود التركى فى الأحساء قد ساعد على وقف توسع الوهابيين لا فيما يتعلق بنجد وحدها بل وفيما يتعلق بالهند . كما عاد فالح الى اقتراحه السابق فى شهر مارس ١٨٧٦ بأخضاع كل من ساحل الهدنة ، ومسقط لتبعئة الحكومة البريطانية ، وقال بانه اذا لم يتحقق ذلك فلن تتوفر الأسس القانونية للبريطانيين لمقاومة التوسع التركى فى مسقط وساحل الهدنة أما روس فكان رده أكثر ايجابية حيث أشار فى مستهل خطابه الى الخطأ الذى وقع فيه القنصل العام فى اعتقاده . بتدخل بريطانى سابق فى شئون قبائل الأحساء والى اعتبار لايارد بأن الحكومة البريطانية كانت تعتبر السلطات التركية مسئولة عن الأضطرابات التى تتعرض للرعايا البريطانيين المقيمين فى الأراضى التركية

---

(١) الخطابات والمرفقات السياسية والسرية مجلد ٢٢ مرفق للخطاب الخارجى ١٢٧ المؤرخ ١٨٧٩/٥/٢٢ من لايال الى روس والى نيكسون ١٨٧٨/١٢/١٧ (رقم ٢٥٥ و ٢٥٦) .

وممتلكاتهم ٠ وكان روس يعتقد بأن نيكسون قد ضم قطر الى آراضي الأحساء عند أشارته الى التدخلات البريطانية السابقة الأمر الذي يحملنا على تصويب رأيه ٠ غير أنه لا يمكن اعتبار قطر من ضمن آراضي الأحساء لا من الناحية الجغرافية ولا من الناحية السياسية ٠ واوضح روس بأن الأحتلال التركي للاحساء معناه فرض السلطة التركية على كل من القطيف والعقير ولكن ليس على قطر نظرا لاختلاف طبيعة الوجود التركي في قطر عنه في المناطق سالفة الذكر كما أن تحقيق الأحتلال قد تم بوسائل أخرى ، بمعنى أنه تم تلبية لدعوة من زعماء وشيوخ الدوحة ، وبالتالي فلابد من رسم خط فاصل بين الأحساء وقطر حيث انحصر الوجود التركي على الدوحة فقط والمناطق المواخمة لها على الرغم من أن الاتراك يحاولون تمويه هذه الحقيقة ٠

« قد تتصور الحكومة التركية ، وربما كان لتصورهاهذابعض الأسباب، أن وجودها الفعلي على الجزء الساحلي من قطر يعطيها الحق في فرض سلطتها على امتداد المنطقة الواقعة بين قطر والدوحة ٠ غير أن مثل هذه الأدعاءات قد تمس من ناحية أخرى الحقوق والالتزامات البريطانية على الساحل المذكور٠غير أن الحكومة البريطانية لاتزعم بوجود اتفاقاتتسمحلها بالأعتراض على ممارسة الأتراك سلطاتها الأقليمية على المنطقة ، ولا توجد أمام بريطانيا أسس آخرى تبنى عليها اعتراضها ٠ لقد كنا نحن الذين مهدنا الطريق لأقامة النفوذ التركي بعد آن أخذنا نتخلى تدريجيا عن ممارسة الأشراف والسلطة المباشرة على ذلك الجزء من ساحل شبه الجزيرة العربية وكان هذا سببا في الظروف التي تمر بها المنطقة الأن كما لم تظهر الى الوجود سيطرة لدولة آخرى في المنطقة تحل محل البريطانيين ٠ ومن الواضح ان هذه الأوضاع غير مستساغة ولا يمكن السماح لها بأن تستمر دون ان تتسبب في عواقب وخيمة واصبح وجود نوع من المسئولية من الأمور الواجبة والضرورية » ٠

وبما ان الحكومة البريطانية لم تعترف لحاكم البحرين بحقوق في الزبارة ونصحته بالكف عن التدخل في شئون داخلية شبه الجزيرة العربية ،

فلم يعد ثمة مبرر كما يعتقد روس لاعتراضنا على الوجود التركى على امتداد الساحل القطرى حتى الدوحة (البدعة) (١) ٠

ويستطرد المقيم فيقول : « بأن ثمة حدودا للحقوق والمسئوليات البريطانية لا يجوز للحكومة البريطانية أن تتعداها فيما يتعلق بالتوسع التركى أو السلطة التركية فى المنطقة : وهذه الحدود كما يبدو لى تمتد من البدعة التى هى أقصى نقطة على الساحل يمكن أن تصل اليها الأجراءات البريطانية كما اعتقد أن الوكرة وهى منطقة متاخمة للبدعة تعتبر منطقة داخلة فى البدعة ، وبالتالى يشملها النفوذ التركى المعترف به أما الحدود الجنوبية لهذه المنطقة فانها تقع على درجة ٢٥ شمالا من خط الطول ثم الى الجنوب من تلك المنطقة تشكل « العديد » أول منطقة آهلة بالسكن ٠

وقد تأكد بالفعل كما أشار روس ، أن العديد تدخل ضمن أراضى شيخ أبو ظبى وبالتالى فهى ليست جزءا من قطر ، كما أن الأتراك لم يحاولوا من جانبهم تأكيد سيادتهم عليها ٠ وقد لخص روس حدود السيادة التركية الفعلية على الساحل الغربى كما يلى « المنطقة الممتدة من البصرة الى العديد تشكل المنطقة الساحلية المعترف بالسلطة السياسية والادارية لتركيا عليها، وفى القطيف والعقير توجد للاتراك حاميات وجهاز ادارى ، أما فى البدعة على الساحل الشرقى من رأس قطر فان السلطة التركية سلطة قوية وأن لم تكن منتظمة ، أما المنطقة الواقعة بين العقير والبدعة فلم يحاول الأتراك

---

(١) فى فترة من الفترات وجدت هناك نوعا من العلاقات المعقدة الى حد ما فيما بين البحرين وساحل قطر عموما ناتجة عن وضعها المشترك ازاء أمير نجد ٠ وفى تنظيم تلك العلاقات لعبت الوساطة البريطانية دورها وأن احتلال الأتراك للاحساء ومحاولاتهم اخضاع نجد عن طريق تدمير سلطة ونفوذ الأتراك ، وقد اعفى شيوخ البحرين عمليا من التزاماتهم فيما يتعلق بدفع الزكاة (أو ابتزازها) للوهابيين وبأن الاتفاقات التى اجريت يمكن اعتبارها فى الوقت تدابير ملغاة ومن غير المحتمل تجديدها ٠

فرض سيادتهم أو ممارستها عليها • واذا افترضنا آن ذلك الوضع لم يكن مستمرا فان الخطوة السليمة أمام الحكومة البريطانية كما يعتقد روس هي فتح حوار مع الباب العالى بهدف رسم حدود السيادة ومناطق النفوذ لكل دولة وتحديد مسئولياتها فى منطقة الساحل العربى • أن المطالب التركية الغامضة فيما يتعلق بسيادتها فى شبه الجزيرة عموما قد يمنعها من الموافقة على حدود واضحة المعالم ، ورغم ذلك كما يرى روس لابد من المحاولة ، ويقترح بان توجه الحكومة البريطانية الدعوة الى الباب العالى لكى يحدد بدقة المنطقة الساحلية التى هى على استعداد للاضطلاع بمسئولية السيادة عليها ، تمهيدا للقيام بالاجراءات الفعالة للمحافظة على الأمن والنظام فى تلك المنطقة ووضع حد للمخالفات البحرية • وبالمقابل تقوم الحكومة البريطانية بدورها بتحديد طبيعة وحجم المصالح البريطانية فى الساحل الغربى والمناطق الأخرى التى تتولى مسئولياتها كساحل الهدنة بما فى ذلك خور العديد وأرضيل البحرين •

انتقل المقيم السياسى بعد ذلك الى بحث الاجراءات التى يتعين على الحكومة البريطانية اتخاذها فى حالة عجز الأتراك أو عدم رغبتهم فى اتخاذ الاجراءات اللازمة لردع قطاع الطرق أو من يمارس الجرائم فى المناطق الخاضعة للأتراك ، فأعرب عن اعتقاده الجازم بحق الحكومة البريطانية فى التصدى لتلك الأعمال ايا كانت المناطق التى ينطلقون منها لممارسة أعمالهم وقـال :

« لا توجد فى جميع السجلات أدلة على آن النداءات التى وجهتها الحكومة البريطانية للأتراك فى هذا الشأن قد آسفرت عن نتائج مرضية ، وبهذه العبارة كان روس يسخر ولو بصورة غير مباشرة من موقف نيكسون كما أوضح فى رده على استفسارات لايال بقوله : ان الوجود التركى فى الخليج قلص النفوذ البريطانى الى حـد كبير ، غير أن الأتراك لم يحققوا من وجودهم اية نتائج عملية نظرا لأن المنطقة التى تركز نفوذهم فيها وهى الاحساء ، هى المنطقة التى يحاول البريطانيون ممارسة أى نفوذ آو سلطة عليهـا • كما لم يكن روس يعتقد بأن اعتراف البريطانيين بالحقوق والالتزامات التركية بالصورة التى اقترحها سوف يؤثر على المصـالح

البريطانية فى الخليج ، أو يثير القلق فى نفوذ الفرس ، اذ ليس للأتراك
أى إستعداد لتكثيف وجودهم البحرى فى الخليج وهو الشىء الوحيد
الذى قد يزعج الحكومة الفارسية .

بالرغم من انشغال ليتون فى ذلك الوقت بحرب افغانستان
والمفاوضات الجارية للوصول الى حل ، فقد كان يعتقد بأن حل مشكلة
السيادة التركية والرقابة البحرية البريطانية على امتداد الساحل العربى
للخليج موضوع فى غاية الأهمية ، وعلى الأخص بعد الاضطرابات الأخيرة ،
مما يستوجب سرعة البت فيه من جانب الحكومة البريطانية . وفى ٢٢ مايو
بعث ليتون بمذكرة الى الحكومة المركزية حول هذا الموضوع تناول فى
القسم الأول من مقترحاته عرضا للأحداث المتعلقة بمنطقة خور العديد
والنتائج التى توصلت اليها الحكومة بهذا الشأن ثم انتقل الى بحث
مقترحات كل من نيكسون ولارياد عن مسئولية الأتراك فى المحافظة على
الأمن والنظام فى المياه الاقليمية التركية ، ولم يقطع فيما اذا كان لايارد
قد استبعد كافة اشكال التدخل البريطانى فى خلق الاضطرابات التى
تقع داخل المياه التركية سواء كانت تمس الرعايا البريطانيين أو ممتلكاتهم
أم لا . وبالنظر الى عجز الأتراك عن تحمل مسئولياتهم أصبحت الحكومة
البريطانية على ما يبدو هى التى تتحمل تلك الأعباء التى لا طائل منها .
وبالتالى فاذا استبعدنا تعاون البحرية البريطانية فى هذا المجال وترك الأمر
للأتراك للتصدى للاعتداءات البحرية ، فمن المحتم أن يتسع نطاق أعمال
القرصنة . وحتى اذا افترضنا نجاح الأتراك فى التصدى لتلك الأعمال
وبرهنوا على رغبتهم وقدرتهم على المحافظة على الأمن فى المناطق
الساحلية ، فان ليتون يرى :

« أن ثمة اعتبارات هامة آخرى لا يمكننا أن نتجاهلها . ان اية سياسية
بريطانية تقوم على قبول أو تشجيع توسع النفوذ التركى فى منطقة الخليج،
يتعين عليها أن تطالب بادخال تعديلات على وضع تلك السلطة وتوزيعها
فى جميع تلك المناطق . وبالتالى يتعين توزيع المسئولية توزيعا متساويا بين
انجلترا وفارس . ان من مستلزمات قبول بريطانيا القيام بأعمال المراقبة
فى تلك السواحل هى أن يكون لها التفوق البحرى فى الخليج ، وان أى

اسلوب غير هذا مرفوض . غير أننا لا نستطيع مطالبة الحكومة التركية القيام بمسئولياتها المتزايدة فى الخليج دون الزامها بمضاعفة قدراتهـا البحرية الى حد كبير . ثم أن الحكومة الفارسية التى لا تملك أسـطولا حربيا عاملا فى الخليج قد تعترض على الوجود التركى البحرى وعلى وجود إسطول تركى قوى فى مياه الخليج » .

واذا سلمنا برأى روس الذى يقول بأن السيادة الفعلية للأتراك داخل شبه الجزيرة انما هى سيادة محددة سـواء فى حجمها أو فى طبيعتها ، فان ليتون له بعض التحفظات على اعتراف بريطانيا اعترافا صريحا بحدود معينة بتلك السيادة ، كما يقول روس : « بان الشكوك قد اخذت تساورنا فيما اذا كان بحث هذه المنطقة قد لا يفجر مشكلات أكثر تعقيدا عما قد يقدم من حلول ، وبالتالى فاننا نميـل الى الاعتقاد بأن هـدف الحكومة التركية فى الأساس ليس تعريف مسئوليتها بقدر ما هو توسيع سلطتها الشكلية ، وكان ليتـون على استعداد للاعتراف بالسـلطة التركية على المناطق التى تتواجد فيها بالفعل ، أى حتى المنطقة الممتدة الى جنـوب العقير ، اذا تعهد الباب العالى بمسئولية المحافظة على الأمن فى المناطق الساحلية ، غير أننا كما يقول ، ينبغى الا نقبل :

« الدخول فى مباحثات حول هذا الموضوع توحى باستعدادنا للاعتراف بالسيادة التركية على المنطقة الممتدة الى ما وراء العقيرة أو على اى جزء من ساحل قطر ، باستثناء البدعة ، حيث يوجد للأتراك على ما يبدو نفوذ وتمثيل حقيقيان » وعلى أية حال فلا يمارس الأتراك أية سلطة فيما وراء الدوحة ، وان أى تدخل من جانبهم فى المناطق الواقعة على ساحل الهدنة قد تكون له انعكاسات خطيرة على سريان نظام الهدنة وعلى المصـالح البريطانية فيها . ومن الضرورى كما يؤكد ليتون بالنسبة لزعماء المنطقة الموقعين على معاهدة الهدنة ، أن نضمن لهم احترام حدودهم وعدم التعرض لهم ، اذ من المحتمل أن يقوم العثمانيون بالتدخل فى شئون هؤلاء من البر بحيث يضع هذه المناطق بين نفوذ مزدوج أو مقسم ، الأمر الذى لابد وأن يؤدى الى الفوضى والانقسامات ويضطرهم الى ولاء مزدوج برفع العلم التركى فى

مناطقهم تارة ورفع علم الهدنة تارة أخرى حسب كل ظروف . كما يقترح ليتون القيام باجراءات خاصة لحماية البحرين ، لاسيما وان قربهـا من داخلية شبه الجزيرة يعرضـها بصورة أكبر لاعتداءات القراصنة ، ثم هروبهم بعد ذلك الى الأراضى التركية للاختباء فيها . فاذا طالبنا حاكم البحرين ، كما هو واقع ، بالامتناع عن التدخل فى المنطقة الأم من شبه الجزيرة فلابد لنا من آن نقره على اتخاذ التدابير الفعـالة للدفاع عن مصالحه حتى ولو اضطر الى مطاردة القراصنة الى داخـل الحدود الخاضعة للأتراك .

وعلى آية حال فان ليتون يصر على أن تستمر الحكومة البريطانية فى ممارسة « نوع من الحماية البحرية المتكافئة » فى المياه الاقليمية التركية ، أى من شمال العقير الى أن يبرهن الباب العالى على رغبته بل وقدرته على حماية الرعايا البريطانيين وممتلكاتهم . ولا يتطلب هذا الاجراء ابرام اتفاق رسمى مع الأتراك وانما يمكن الاكتفاء بنوع من التفاهم كما يقـول روس بالشروط الآتية :

١ - آن يتم التصرف فى جميع القراصـنة الذين يتم القبض عليهم فى البحر أو بعد ملاحقتهم الى المياه الاقليمية التركية ، آو على شواطىء تلك المناطق من على مرمى قذائف السفن البريطانية ، وفقا للتعليمات التى يصدرها المقيم السياسى البربطانى فى الخليج .

٢ - الا تقوم السلطات البريطانية بأية اجراءات داخـل المنطقة الأم من شبه الجزيرة وضمن حدود السيادة التركية لأن هذه الاجراءات هى من اختصاص السلطات التركية نفسها .

٣ - الاتصالات التى تتم مع السلطات التركية حول هذه الاجراءات هى مسئولية المعتمد السـياسى البريطانى فى بغداد ، واذا استوجب الأمر اجراءات فورية فمن حق المقيم السياسى فى الخليج القيـام

بتلك الاجراءات على أن يطلع المعتمد السياسى البريطانى فى بغداد ٠

٤ ــ أما فيما يختص بأعمال القرصنة التى ترتكب داخل نطاق السيادة التركية ، فانه يتعين على الأتراك أن يقوموا برد الممتلكات المنهوبة ودفع التعويضات عن الخسائر الناجمة عن ذلك ٠

وأخيرا يقول ليتون بأن الوقت قد حانَ لتعديل الاتفاقيات المعقودة مع زعماء ساحل الهدنة وسلطنة مسقط :

« لقد ازدهرت الأوضاع الاقتصادية فى كل من سلطنة مسقط وأقطار الهدنة فى ظل الظروف السلمية المستقرة التى ضمنتها الحماية البريطانية البحرية لهذه المناطق ٠ ورغم هذا فان حكامها لم يساهموا بشىء فى مقابل هذه المكاسب ، كما أن الاتفاقات المعقودة معهم لا تعترف بالدور الرئيسى الذى تقوم به الحكومة البريطانية فى هذا الصدد ، بينما لا تمارس حكومة الهند البريطانية سيادة من أى نوع على زعماء هذه المنطقة ، ولكى يتحقق الاعتراف بالمركز الذى أصبحت تحتله الحكومة البريطانية فى هذه المناطق، بفضل السياسة الثابتة الطويلة المدى ، وبفضل الثمن الباهظ الذى تكلفته، فمن الأجدى او أن الزعماء الذين ترتبط بهم الحكومة البريطانية باتفاقات ومعاهدات قد اعترفوا لبريطانيا بهذا الدور وكافأونا على الحماية التى وفرناها لهم (١) ٠

والواقع أن هذه الآراء بدت غريبة ومفاجئة من ليتون الذى كان قبل بضع سنوات ، بالاشتراك مع اتيشيسون ، يعارض بشدة مثل هذه الآراء عندما طرحها نيكسون ويعتبرها اجراءات غير ضرورية ولا تساهم فى تنمية مصالح الامبراطورية البريطانية فى تلك الأرجاء ، وعلى أية حال فقد

---

(١) الخطابات والمرفقات السياسية والسرية مجلد ٢٢ من الحاكم العام الى وزير الدولة ١٨٧٩/٥/٢٢ (رقم ١٢٧ الادارة السرية الخارجية)٠

وقعت تطورات كثيرة خلال السنوات الثلاث التى تلت ذلك ـ وأهمها الحرب التركية ـ الروسية ، والحرب الافغانية التى سببت قلقا بالغا للمسئولين البريطانيين حول الوجود البريطانى (١) فى آسيا برمته ، مما حدا بليتون الى تغيير نظرته الى هذا الموضوع ٠

وعلى الرغم من أن حكومة الهند قد وافقت على اجراء نوع من التدابير مع الحكومة التركية لحراسة المناطق الساحلية فيما بين الكويت وقطر ، الا أن مكتب شئون الهند ووزارة الخارجية لم يبديا اهتماما بالاقتراح خلال النصف الأول من عام ١٨٧٩ ٠ ويعود السبب فى ذلك الى تردد الفايكونت كراندوك خلف سالسبورى كوزير الدولة لشئون الهند فى اتخاذ اجراء ما قبل تلقيه توضيحا شاملا لآراء ليتون والتى لم تصل اليه قبل نهاية يونيو، وكان قد ارسل تقريرا الى الحاكم العام فى ٢٢ مايو ١٨٧٩ ٠ وفى وزارة

---

(١) أن ليتون بعرضه ذلك الاقتراح فى مايو ١٨٧٩ كان يهتدى فى المقام الأول برأى تى ٠ جى ٠ س ٠ بلاودون الوكيل المساعد اوزارة الخارجية فقد رفض على أية حال اقتراحا راديكاليا وهو ضم كل هذه المشيخات الصغيرة الى مسقط على رأسها سلطان مسقط ومد حدود سيادته الى الحدود التركية ومقابل هذا التوسيع فى رقعة الحدود تتعهد السلطات بمساهمة مالية لقاء حراسة المنطقة من جانب الأسطول البريطانى العامل فى الخليج « نظر مكتب شئون الهند » مذكرة الادارة السياسية والسرية رقم ب ١٢٦ ومذكرة بلاودون سملا ١٨٧٩/٣/٢١ ٠ وهذا المشروع هو صورة طبق الأصل لمشروع ايفان نيبين قبل ٦٩ عام لوضع البحرية تحت سلطة سلطان مسقط ، مقابل مساهمته فى نفقات وحدة الأسطول فى الخليج ، وكان موضع نفس الاعتراضات وعند تقديم بلاودون لمشروعه هذا تجاهل شأنه شأن نيبين حقائق الواقع السياسى فى عمان . ذلك ان شخصا مثل السيد تركى ابن سعيد لم يكن يستطيع أن يحكم مشايخ الهدنة على الاطلاق ٠

الخارجية كان سالسبورى هو الأخير مترددا فى اثارة هذه الموضوع مع سلطات الباب العالى خصوصا فى تلك المرحلة الحرجة من العلاقات البريطانية - التركية نظرا لحساسية الموضوع . ولهذه الأسباب فقد طلب سالسبورى من القائم بالاعمال البريطانى فى القسطنطينية بأن يكون معتدلا فى لهجته مع الباب العالى عند تناول موضوع الاضطرابات الناتجة عن أعمال القرصنة خلال ١٨٧٨ ، وبأنه يكتفى فى الوقت الحاضر على الأقل ببيان من الباب العالى يؤكد فيه أن سفينة تركية سوف يتم ارسالها الى الخليج :

وكان سالسبورى موافقا الى حد ما على التعليمات التى ارسلت الى المقيم فى شهر فبراير ١٨٧٩ بتخويله صلاحيات اتخاذ الاجراءات ضد القراصنة فى المياه الاقليمية التركية وفى المنطقة الأم من شبه الجزيرة الخاضعة لسلطة الأتراك ضمن مرمى قذائف المدفعية البحرية البريطانية . وقد أحال روس بدوره تلك التعليمات الى كبير ضباط الأسطول البريطانى فى الخليج ، ثم قام الثانى باحالتها الى القائد العام لأسطول الهند الشرقية الرير . أدميرال جى . كوربيت للمصادقة عليها . وبما أن كوربيت لم يكن متأكدا من سلامة تلك الاجراءات فقد رفعها الى الأميرالية البريطانية فى لندن . وفى الأميرالية استقر الرأى على وجوب أخذ موافقة الخارجية وعرض الموضوع على سالسبورى فى أوائل شهر مايو ، غير أن سالسبورى وجد بعض الصعوبة فى اقرارها ، وفى منتصف الشهر ذكر لمكتب شئون الهند : « أنه بالنظر الى عدم وجود معاهدة تنص على مثل هذه الاجراءات، فان مهمة السفن البريطانية تقتصر على مكافحة أعمال القرصنة فى المياه الدولية خارج المياه الاقليمة التركية ، وأن أية حملات قد تقوم بها هذه السفن ، حتى ولو كانت فى مناطق لا تتعدى مرمى قذائف مدفعية هذه السفن قد تسفر عن تقديم احتجاجات من جانب الحكومة التركية ضدها وكنتيجة للتحفظات التى أبداها وزير الخارجية البريطانية أصدرت الأميرالية تعليمات الى القائد العام لأسطول الهند الشرقية فى أواخر شهر مايو تدعوه الى الامتناع عن القيام بأية اجراءات عدائية ضد الأراضى التركية أو المياه الاقليمية التركية دون

موافقة الأتراك وتعاونهم ولما كانت حدود لسيادة التركية فى شرقى شبه الجزيرة العربية غير واضحة فان ذلك يعوق رجال البحرية من تحديد تلك المناطق والرجوع الى أقرب سلطة تركية فى المنطقة لأخذ رأيها ٠

فى نهاية شهر يونيو وصلت تلك المقترحات الى مكتب شئون الهند وقد جرت دراستها بشكل مستفيض ، وتركزت النظـرية الرئيسية لتلك الاقتراحات على ضرورة تحديد الموقف البريطانى فى الخليج وبصفة خاصة من الأتراك تحديدا واضحا ٠ وكما أشار الكولونيل بيريز سكرتير الادارة السياسية والسرية للمكتب فى معرض تعليقه على مذكرة ليتون : « بأن الرقابة البحرية التى كانت تمارسها الحكومة البريطانية فى الخليج رقابة محدودة ٠ وكان الشيء الوحيد المطلوب من شيوخ المنطقة هو عدم اعتـداء أحد منهم على الدول الأخرى المشتركة فى معاهدة السلم البحرية الدائمة لعام ١٨٥٣ ، كما أن مجال التدخل البريطانى ضد أى اعتداء من ذلك النوع محدود ٠ كما كانت تنص على امتناع حاكم البحرين من ارتكاب اعتداءات فى البحر ، طالما أن الحكومة البريطـانية قد التزمت بحمـايته من أية اعتداءات قد تقوم بها دول وقبائل المناطق الأخرى « وقد أوضح بيزيز : بأنه لا توجد ثمة حقـوق أو التزامات تسمح لبريطانيا بالتدخل لصـد الاعتداءات التى قد تأتى من جانب الأتراك والفرس ٠ ولكنه على أية حال قد جرى العرف خلال السنوات الماضية على الزام كافة الدول الساحلية الموقعة على المعـاهدة أو الغير موقعة باحترام الحظر على مثـل تلك الانتهاكات » ٠

الا آن بيزيز قد لاحظ بأن تلك السياسة كانت تتعرض للمجـابهة وتوقع أن تحدث تطورات تحول بيننا وبين انفرادنا بالسلطة على منطقة الخليج « ولعل الحماية التركية على الأحساء سنة ١٨٧٠ هى جزء من تلك التوقعات ٠ وهى الحملة التى اتضحت نتائجها الآن ٠ ويذهب بيزيز الى القول بأن الرد مطلوب على السؤال حول كيفية وضع حد لأمتداد النفوذ التركى على ساحل الخليج ٠ فهو غير واثق من ان عقد اتفاق رسـمى مع الباب العالى سوف يحل المشكلة ولكنه يرتئى آن اصدار بريطانيا بيـانا

رسميا بتحديد مصالحها فى المنطقة قد يكون اجراء افضل . ويختم بيزيز آراءه بالقول : بأن وضع الحكومة البريطانية فى الخليج قد دخل مرحلة تستوجب الاهتمام وتتطلب العمل على تحسين ذلك الوضع وانه لمن المرغوب فيه دون شك . « أن نغلق باب الاصطبل حتى لا يسرق الحصان » . « ... انه لا يصح أطلاقا ، بالنظر الى ما للحكومة البريطانية من مصالح هامة فى منطقة الخليج أن نسمح بالتوسع التركى ، أو أن نترك وجودنا فيها على حالته الراهنة غير المحددة ، وبالتالى فانه يتعين علينا انطلاقا من هذا الأساس أن نوضح للباب العالى ما نحن على استعداد له وما نحن على غير استعداد للتنازل عنه للأتراك وأن نعيد وضع صيغ جديدة للأتفاقيات التى تربطنا بزعماء المنطقة (١) .

فى نفس الوقت كان سالسبورى يعكف على دارسة مقترحات ليتون، وقد توصل فى الدراسة الى افتراضات ضمنها مذكرة لكرانبروك بتاريخ ٢٣ أغسطس : أن الذى أثار اهتمام سالسبورى فى المقترحات يختص بالتدابير التى وافق مور على اجرائها مع الباب العالى هى انها لا تتضمن مكاسب للأتراك توازى المكاسب التى ستحصل عليها حكومة الهند، فالمطلوب من الباب العالى وفقا لتلك المقترحات تحديد نطاق سيادته على الساحل الغربى بشكل لا يتجاوز المنطقة القريبة من البدعة بالتخلى كليا عن مطالبه فى البحرين والتى رفضتها حكومة صاحبة الجلالة وأن تعترف باستقلال الجزيرة تحت الحماية البريطانية ، وأخيرا أن تعترف لحاكمها بحقه فى حالة تعرضه لعدوان ما ، فى اتخاذ الاجراءات الدفاعية اللازمة عن بلاده وبموافقة المقيم السياسى البريطانى فى الخليج ، حتى ولو استدعى الأمر مطاردة الجناة الى داخل حدود السيادة التركية». ويستطرد سالسبورى بانه مطلوب من الباب العالى فوق كل ذلك وبعد كل ذلك ، أن يسمح للسفن الحربية البريطانية بمطاردة القراصنة وبحق القبض عليهم داخل المياه الاقليمية التركية

---

(١) مكاتبات حكومة الوطن السياسية والسرية مجلد ٣٣ محضر بيزيز (يوليو ١٨٧٩) .

أو فى نطاق مرمى القذائف البريطانية ، وذلك ريثما يتأكد أن الحكومة التركية قادرة بنفسها على توفير الحماية اللازمة للرعايا البريطانيين والمصالح البريطانية داخل أرضها ، وفى رأى سالسبورى أنه لما كانت مكافحة نفوذ القراصنة وتوفير الأمن فى مياه الخليج ليسا ضمن أهداف الحكومة التركية من آى تدخل أجنبى فى المنطقة ، وليست على استعداد فى الوقت نفسه بالتخلى عن حقوق سيادتها الصورية ، آن توافق موافقة صريحة على المبادىء التى أسلفنا اليها » • وربما كان افضل حل لهذه المشكلة ، بعد آن يتم تحديد مواقع السيادة التركية ، آن يتحمل الأتراك مسئولية حماية المناطق التى تشملها سيادتهم ، عن طريق السماح للطرادات البريطانية باتخاذ الأجراءات اللازمة داخل تلك المناطق — وضمن ظروف خاصة — • أما الأقتراح الذى يدعو الى اجراءات مشتركة بين السلطتين البريطانية والتركية فان هذا الأقتراح لم يقبله الأتراك • وكان موقف سالسبورى هو نفس الموقف من الاقتراح المتعلق بربط مشيخات الهدنة وسلطنة عمان بعلاقات تبعية للحكومة البريطانية ، صحيح أن بسط النفوذ التركى على الساحل الغربى سوف يعود بالضرر على المصالح التجارية البريطانية ، كما أن أوضاع شيوخ الهدنة لا تسمح هى الأخرى بالأمكانيات التى يمكن أن يوفرها الأعتماد على الحكومة البريطانية وبالمثل فأن السيطرة البريطانية أو ممارسة تلك السيطرة فوق ذلك الشق من ساحل شبه الجزيرة قد يؤدى الى نشوء أوضاع غير مريحة •

وتختلف الأستنتاجات التى توصل اليها مور العضو المساعد لبيرتز فى اللجنة السياسية والسرية بعد آن درس مشكلة السيادة التركية على الساحل الغربى منذ بدايتها فى عام ١٨٧١ عن استنتاجات كل من ليتون وسالسبورى • وكان الأعتراض الرئيسى لمور على مقترحات ليتون هى آنها تطالب بالتوصل الى اتفاق رسمى مع الباب العالى بشأن هذه المشكلة ، وهو أمر اثبتت التجارب السابقة أستحالته • « ••• على الرغم من آن الباب العالى قد يوافق على تحديد رسم حدود سيادته على ساحل شبه الجزيرة الا أنه لن يوافق على التوقيع على تعهد كهذا ، حتى فى أطار آتفاق دبلوماسى ودى ، آما سالسبورى فيرى بأن مثل هذا الاتفاق لن يحقق الفائدة المرجوة منه ، لأن الأتراك لن يوافقوا على آقتراح ليتون بالحدود

التى رسمها لتلك السيادة أى من شمال العقير ، على الرغم من آن تلك المنطقة بالذات هى التى تشكل قاعدة لنشاط القراصنة فى الخليج فلو وافقت الحكومة البريطانية على الحد من صلاحيات مسئوليها السياسيين والبحريين فى ممارسة أجراءاتهم فى المناطق القريبة من العقير ، أو فى السواحل الواقعة الى الشمال من تلك المنطقة ، وعهدوا بذلك الى الأتراك فأن النتيجة هى آنه لن تتخذ أية أجراءات بتاتا ويصبح ذلك الشق من الساحل الغربى مأوى دائما للقراصنة ، لقد كان موقف المسئولين البريطانيين فى الخليج دقيقا للغاية بحكم تعليمات الأميرالية البريطانية الصادرة فى شهر مايو السابق ، ذلك أن تحجيم هؤلاء المسئولين قد يؤدى الى المزيد من الفوضى والأضطرابات فى المنطقة . ومن هذا المنطق أقترح مور بأن يحاط الباب العالى علما بتصميم الحكومة البريطانية على المحافظة على الأمن فى مياه الخليج بصرف النظر عن موافقة الحكومة التركية على التغاون آو عدم موافقتها : وبأن سيادة الباب العالى على الشق الساحلى شمالى وغربى العقير مسألة لا جدال فيها طالما كان ذلك الخط كما هو . وبأن المحافظة على الأمن والنظام هى الأختبار الوحيد لأستقرار تلك السلطة، كما أن العكس هو الصحيح ، وبأن جميع القراصنة الذين ينطلقون من آى جزء من ذلك الساحل سوف تتم مطاردتهم الى اية جهة يهربون اليها ويتم أعتقالهم سواء ضمن مساحة الثلاثة أميال من الساحل او فى المنطقة الداخلية ضمن مرمى قذائف البحرية ، وبأن التعويضات عن الأضرار الناتجة عن جرائم القراصنة سوف تستوفى من الحكام المحليين المتواطئين معهم ، وبأنه لن يسمح للباب العالى فى آى من المناطق التى يدعى السيادة عليها بالتدخل سواء فى البحرين أو فى غيرها من مناطق الهدنة شرقى خور العديد . وكان مور يرى بأن اعتراض سالسبورى على تعديل المعاهدات مع البحرية ومشيخات الهدنة له ما يبرره ، غير أن هذا الأجراء لو تم قد يساء فهمه وعلى الأخص من الحكومتين التركية والفارسية وبالتالى فلا يمكن اتخاذه . أن الأوضاع فى الخليج تختلف عن الوضع فى جنوب غربى شبه الجزيرة العربية حيث تتمركز الحكومة البريطانية فى عدن وحيث لن

يكون هناك آى فائدة من امتداد النفوذ التركى أو غير التركى (١) ٠

وافق كرانبروك على التوصيات دون تعديل ، ثم أحالها على سالسبورى فى ١٧ سبتمبر وكان كرانبروك على يقين بالنسبة للحفاظ على المصالح البريطانية فى الخليج والوفاء بالألتزامات البريطانية تجاه البحرين ومشيخات الهدنة ، من آن يستمر المقيم السياسى البريطانى فى الخليج فى اتخاذ ما يراه ضروريا من التدابير للمحافظة على الأمن فى البحار بغض النظر عن المطالب التركية بالسيادة على الساحل الغربى بمجمله واعتراف الشيوخ المحليين كشيخ البدعة بالسلطة العثمانية عليهم والتواجد التركى فى نقاط متفرقة من تلك المنطقة « آما اذا اقام القراصنة بأستخدام موانىء أخرى لنشاطهم آو أنضمت قبائل الى ذلك النشاط ، فأن وضعا كهذا كما أوضح مور سيشكل دليلا له نظره للتأكد على عدم خضوع تلك القبائل لسلطة تركية فعالة ، وفى هذه الحالة ، اذا اعترض الأتراك ، فان كرانبروك على استعداد لتحديهم ، وعلى أى جزء من الساحل ابتداء من الكويت جنوبا ، أما اذا لم تبرز عصابات فى وجه الطرادات البريطانية أثناء عمليات المراقبة التى تقوم بها على الساحل الغربى ، واذا لم يحاول الأتراك التدخل فى البحرين أو مسقط ، أو مشيخات الهدنة فليس لديه اعتراض على أية اجراءات قد يتخذها الأتراك فى أى جزء من الساحل شمالى العديد كما أن القيود التى فرضتها الأميرالية البريطانية فى شهر مايو يجب أن تزول وأن يخول ضباط الأسطول البريطانى فى الخليج صلاحيات اتخاذ الأجراءات اللازمة فى مواجهة القراصنة وفقا لأوامر المقيم السياسى فى الخليج غير آن سالسبورى لم يحبذ تلك الآراء ، ليس فى حد ذاتها ، وانما لأن تنفيذها يشكل ضربة لسياسة الوفاق التى كانت الحكومة البريطانية تسير عليها مع الباب العالى فى تلك المرحلة ٠ كان الأتراك يعانون من انهيار نفسى نتيجة الهزائم والخسائر التى منوا بها فى سنة ١٨٧٧/١٨٧٨ ولم يكن استياؤهم من

---

(١) مكاتبات حكومة الوطن السياسة والسرية مجلد ٣٤ مذكرة مور ١٨٧٩/٩/١ وهى أهم المذكرات وأكثرها صراحة ٠

بريطانيا آقل من استيائهم من روسيا ، وخلال عام ١٨٧٩ حاول سالسبورى جهده كى لا يصطدم بالأتراك غير آنهم لم يبادلوه ذلك الشعور ، وانما على العكس من ذلك فقد كانوا ينتهزون كل فرصة لاستفزاز بريطانيا والنيل منهم سواء فى افغانستان آو فى مصر أو شبه الجزيرة العربية ٠ وكان وراء هذا الموقف اكوام من الشكوك فى نوايا البريطانيين وتصورهم أن هؤلاء يعملون على تقويض نفوذهم فى الأقاليم العربية مر الأمبراطورية ، ثم جاءت الأحداث فى مصر لتعزز من ذلك الاعتقاد ، غير أن الموقف التركى عموما كان ينطلق من دسائس عبد الحميد وعقدة الخلافة الاسلامية التى كانت تستحوذ عليه ، كان سالسبورى مترددا فى قبول الرأى الذى يقول أن لا فائدة من الأتراك وآنهم لا يمكن أن يكونوا واقعيين ورغم ذلك فان سالسبورى كان يدرك حقيقة واحدة وهى أن تصرفات الأتراك لم تترك فرصة لأى امل ٠

وفى مايو ١٨٧٩ وصلت معلومات الى القنصل البريطانى العام فى بغداد بأن الحكومة التركية تعتزم اقامة مستودع للفحم فى البحرين لتموين بواخرها فى الخليج ، فأحال سالسبورى المعلومات الى مكتب شئون الهند الذى رد على الفور يقول بأن اقامة مستودع للفحم للأتراك سوف يفجر ضروبا من المؤامرات والتعقيدات ، وبالتالى فلابد من مطالبة الباب العالى بأسرع وقت بتنفيذ تلك الفكرة ٠ احيلت المذكرة الى القسطنطينية فى نهاية شهر يونيو ، وقام السفير البريطانى باثارة الموضوع مع صفوت باشا وزير الخارجية التركية فى ١٦ يونيو ٠ وفى تقرير لايارد عن هذا الموضوع ذكر بأن رد الوزير التركى يتضمن بأنه كان قد أقيم المستودع فى جزيرة البحرين ، ويعنى هذا آن المستودع أقيم لخدمة السفن التجارية التى يرسلها الباب العالى الى منطقة الخليج لمكافحة القرصنة تلبية لطلب حكومة صاحبة الجلالة البريطانية ، وانه بدون وجود هذا المستودع تضطر السفن التركية الى التوجه الى البصرة لتتزود بالوقود ، مما يشكل اهدارا للوقت ، وقد اقتنع سالسبورى برد وزير الخارجية التركية ، أما حكومة الهند فلم تقتنع به ، واعتبرته تأكيدا لتنبؤات روس فى نوفمبر من أن الأتراك سيحاولون استغلال طلب الحكومة

البريطانية لتعزيز نفوذهم فى الساحل الغربى (١) وبما أن الفرس بدورهم كانت لهم مطالب فى البحرين فقد كتب ليتون الى كرانبروك فى هــذا الموضوع فيقول : بما اننا قد رفضنا المطالب التركية سابقا ، فاننا لن نسمح لهم الآن بانشاء مستودع للفحم فى البحرين ، ثم انقطعت الأخبــار عن موضوع هذا المستودع ، غير أن الأتراك عادوا فى شهر أغسطس بلعبة جديدة ، فقد جاء فى رســالة للكولونيل مايلز الذى كان قد أوفد من مسقط الى بغداد ليتسلم منصب القنصل البريطانى العام بالوكالة هنــاك بدلا من نيكسون الذى تم ابعاده (٢) بأن سلطات الحجر الصحى فى البصرة قد أصدرت أمرا بزيادة رسوم الكرانتينة على السفن القادمة من البحرين ومسقط ، على أساس أن السفن التى تغــادر الموانى التركية ولا تدفع رسوما للمغادرة ، يتعين عليها أن تدفع رسوما مضاعفة عند وصولها الى أى ميناء تركى آخر ، وذكر المسئولون عن الكرانتينة فى البصرة أن الوالى عبد الله باشا قد أصدر مرسوما باعتبار مسقط والبحرين والشحر والمكلا، وكل مينــاء يقع من الجزأين الجنوبى والشرقى من شــبه الجزيرة ، باستثناء عدن موانىء تركية . ولم تؤد الاحتجاجات التى قدمهــا مايلز الى المسئولين فى بغداد ضد ذلك المرسوم على اية نتيجة ، ولهذا فقد عرض مايلز الأمر على لايارد السفير البريطانى فى تركيا . وفى الأسبوع الثالث من اغسطس اثار السفير هذا الموضوع مع صفوت باشا ووجه نظره الى أن الحكومة البريطانية لا تعترف بأن الموانى المشار اليها هى موانى تركية غير

---

(١) مكاتبات حكومة الوطن السياسية والسرية مجلد ٣٣ من لايارد الى سالسبورى ١٨٧٩/٦/١٦ (رقم ٥٠٤) وقد احيل الى مكتب شئون الهند ١٨٧٩/٦/٢٨ ومجلد ٣٢ من الوكيل المساعد الى الوكيل المســاعد لمكتب الهند ١٨٧٩/٥/٢٧ ، ١٨٧٩/٥/٣٠ ومن سالســبورى الى لايارد ١٨٧٩/٦/٥ (رقم ٧٦٣) .

(٢) كان ليتون يتهم نيكسون بمحاباة الأتراك وبنى تهمته هذه بنــوع خاص الى الحاح والى بغداد على الابقاء على نيكسون فى منصبه وبأنه كان محبوبا من العرب (مكتب شئون الهند) .

أن السفير لم يحصل على رد من وزير الخارجية بالنفى ولا بالايجاب .

وقد عزا بيلى عدم قيام الباب العالى باية اجراءات ضد اعمال القرصنة التي ترتكب على ساحل الاحساء ، الى المطالب التركية فى البحرين ، فقد ذكر فى رسالة الى لايارد بأن الأتراك أبعد ما يكونون عن الاهتمام بما يجرى من انتهاكات وأعمال مخلة بالأمن فى تلك المنطقة ، وانما هم بالأحرى يفضلون انتشار مثل تلك الاضطرابات لكى يثبتوا لنا بأن البحرين هى لب المشكلة ، وانه لا يمكن معالجتها الا اذا سيطروا على البحرين ، وبالأحرى ان الأتراك يبحثون عن أسباب وذرائع تسمح لهم بالتدخل فى هذه المناطق وفرض الاحتلال (١) كان القنصل البريطانى المساعد فى البصرة يرى نفس الرأى ، بل ويعتقد أيضا بأن هذا هو السبب الذى جعل الأتراك يتمسكون بالاحساء حتى الآن ، فقد ذكر روبرتسون لمايلز : بأن احتلال الأتراك لاقليم الاحساء ومنطقة الساحل هى السبب الحقيقى وراء اضطراب الأحوال فى ساحل نجد ، ورغم أن هذا الوضع يعود بالخسارة على الأتراك فى المال وفى الرجال ، فى الوقت الذى تحولت تلك المنطقة الى مأوى للقتلة وقطاع الطرق والقراصنة على حساب الأبرياء من السكان الذين اختاروا الشيخ زايد بن محمد الهاجرى حاكما لهم ؛ فطالما ظل الأمل يراود الأتراك فى السيطرة على البحرين وعلى مصائد اللؤلؤ فلا يمكن اقناع الأتراك بالتخلى عن المنطقة الأم من شبه الجزيرة العربية (٢) .

وفى آخر شهر يوليو قام زايد الهاجرى باعتداء على احدى سفن

---

(١) مكاتبات حكومة الوطن السياسية والسرية مجلد ٢٣٤ من مايلز الى لايارد ١٨٧٩/٨/٥ (رقم ٨٨) وقد احيل الى مكتب شئون الهند ١٨٧٩/٩/٢٢ .

(٢) الخطابات والمرفقات السياسية والسرية مجلد ٢٣ من مايلز الى لايارد ١٨٧٩/٨/٥ (رقم ١١٩) المؤرخ ١٨٧٩/١٠/١٦ من روبرتسون الى مايلز ١٨٧٩/٨/١ (رقم ٢٣٦) .

صيد اللؤلؤ التابعة للبحرين فى منطقة تقع بالقرب من قطر واستولى عليها بعد أن قتل أحد بحارتها وآصاب ثلاثة منهم بجروح ، وبهذا الحادث كما يقول مايلز أصبح الخطر ماثلا ، فلو سمح لهذا الزعيم آو لغيره أن يفلتوا من العقاب عما يقترفونه من جرائم لعجز الطرادات البريطانية عن مطاردتهم داخل المياه التركية أو ضرب قواعدهم فى اليابسة ، فسوف يتصور حاكم البحرين آن المقيم البريطانى أصبح عاجزا عن حمايتهم أو الحصول على تعويض عن الخسائر والاضرار التى يتعرضون لها من جراء ذلك ، وانه لو حدث هذا فان الداء سوف يتفشى ويضيف مايلز « بان قبائل الساحل حين ترى ان السلطة الوحيدة القادرة على حمايتهم تواجه تحديا من جماعة مثل بنى هاجر وغيرها من القبائل لمجرد أن هذه القبائل تخضع لسلطة الأتراك الوهمية ، فان ذلك سوف يدفعهم الى طلب الحماية التركية • وآن مايلز على يقين أن مثل هذه الأوضاع سوف تكون لها انعكاسات خطيرة على سكان الخليج • فقد كتب يقول : « آن أى اجراء آو خطوة نقوم بها فى هذه المنطقة لابد وأن تلقى الاهتمام الشديد من جانب الأطراف المعنية ، كما ستكون لها دلالتها الهامة بالنسبة اليهم ، وبالتالى فانى أؤكد بأن موضوع تفوقنا فى الخليج لم يعد موضعا للتساؤل آو النقاش بعد الآن •

فى يوم ٦ سبتمبر عقد لايارد محادثات هامة وطويلة مع صفوت باشا تناولت الأوضاع المتردية فى الاحساء • وقد حذر السفير من آن الحكومة البريطانية التى نجحت فى تصفية القرصنة فى الخليج نظير ثمن باهظ فى الأموال والأرواح ، لن تسمح بعودتها كنتيجة للوجود التركى على الساحل الغربى أو عجز الباب العالى عن التصدى لها ، فاذا لم يتخذ الباب العالى الاجراءات الفعالة ضد هذه الأعمال فان الحكومة البريطانية سوف تجد نفسها مرغمة الى اتخاذ التدابير اللازمة لحماية الرعايا البريطانيين والتجارة البريطانية فى المنطقة • وقد ذكر صفوت باشا بانه مقتنع كل الاقتناع بوجوب وضع حد لأعمال القرصنة ، وبأن وزير البحرية التركية قد بعث بالفعل بتعليمات جديدة الى قائد الأسطول التركى فى البصرة بمضاعفة

جهود قوات خفر السواحل لمنع تكرار وقوع مثل تلك الحوادث (١) لكن لم تمض أيام قليلة على تأكيدات صفوت باشا حتى هوجمت احدى السفن التى كانت ترفع العلم البريطانى فى شط العرب على بعد ١٥ ميلا من البصرة وقتل ربانها كما جرح اثنان من بحارتها ونهبت السفينة . وقد بعث لايارد بمذكرة الى الباب العالي يطالبه فيها بفرض عقوبات على المعتدين وأوضح فى المذكرة : « أن اهمال السلطات التركية أو عجزها عن المحافظة على الأمن فى مياهها الاقليمية فى الخليج قد يؤدى الى نتائج لن تكون فى مصلحة الباب العالى ورغم ذلك كله فان المسئولين البريطانيين لم يكونوا يتوقعون أن يصدر عبد الله باشا أوامره بالقبض على القراصنة واسترجاع البضائع التى استولوا عليها ، وبصرف النظر عن موقف عبد الله باشا الشخصى تجاه البريطانيين الا أنه أصبح يدرك بان المسألة قد خرجت عن نطاق سلطته بعد أن قرر الباب العالى ادماج ولاية البصرة فى ولاية بغداد ، كما كان الحال قبل بضع سنوات مضت ، وتم استدعاء عبد الله باشا الى القسطنطينية فور وصول المتصرف الجديد للبصرة (٢) .

قدم لايارد تحذيراته واحتجاجاته الى الباب العالى فى الفترة الأخيرة من عام ١٨٧٩ بمبادرته الخاصة ولم يكلفه بها أحد من رجال السلطة العليا ، ورغم ذلك فلم يعترض عليها سالسبورى كما لم يؤيدها ،

---

(١) مكاتبات حكومة الوطن السياسية والسرية مجلد ٣٤ من لايارد الى سالسبورى ١٨٧٩/٩/٨ (رقم ٨٠٩) ومرفق معه صوره من الرسالة الشفوية بنفس التاريخ وقد احيل الى مكتب شئون الهند ١٨٧٩/٩/٢٢ ومجلد ٣٥ رسالة شفوية من صفوت باشا ١٨٧٩/٩/٨ ؛ بالفرنسية واحيل الى مكتب شئون الهند ١٨٧٩/١٠/٢٨ .

(٢) لقد نفذ الضم فى ربيع ١٨٨٠ وقبل سنة من ذلك كانت الاقاليم الشمالية من ولاية بغداد منفصلة ومستقلة وتسمى ولاية الموصل وفى عام ١٨٨٤ فصلت البصرة والاحساء للمرة الثانية من ولاية بغداد واعتبرت ولاية مستقلة .

وأيا كانت مبررات لايارد لتلك الاعتراضات — وكان سالسبورى لا يثق كل الثقة فى احكام لايارد — الا أن وزير الخارجية لم يحبذ أن يسترسل فى موقفه هذا . وفى نهاية شهر نوفمبر ذكر لمكتب شئون الهند الذى طلب منه الرد على المقترحات التى كان قد بعث بها الى وزير الخارجية قبل شهرين من ذلك التاريخ بانه يفضل ارجاء البت فى هذا الموضوع ريثما يتسنى لخبراء القانون الملكى دراسة المقترحات وتقديم ارائهم فى موضوع تخويل ضباط الأسطول البريطانى صلاحيات مطاردة القراصنة واعتقالهم داخل قواعدهم فى المنطقة الام من شبه الجزيرة العربية .

فى الأسبوع الأول مر ديسمبر أدلى خبراء القانون برأيهم وجاء فى مذكرتهم بأن محور البحث يتركز حول ما اذا كانت كفة حق الدفاع عن النفس ترجح على كفة انتهاك حرمة الحقوق الاقليمية للأتراك ، فبموجب الأوضاع التى كانت سائدة فى منطقة الساحل الغربى ، يرى هؤلاء الخبراء أن البريطانيين لا يتمتعون بهذا الحق . وقد علق بيرنزعلىرأىالخبراء بأن هؤلاء لايقدمون (كما هى عادتهم) وانما يكررون كلاما معادا كانمنالمفروض أن يبدوا رأيهم فيه . وانهم أجابوا بالنفى القاطع ، كما اوضح بيرنز بأنخبراء القانون لم يفهموا الأوضاع الحقيقية للمنطقة ، فخلطوا بين قطر والأحساء وفاتهم أن البحرين مستثناة من حق الدفاع عن نفسها ضد الاعتداءات البحرية ، وهكذا حذا هؤلاء حذو رجال وزارة الخارجية فى معالجتهم لهذه المشكلة التى تعتمد معالجتها على المقاييس العملية لا على مقاييس القوانين الدولية الجامدة » .

تلقى سالسبورى رأى خبراء القانون فى شجاعة فذكر فى رسالة الى مكتب شئون الهند فى نهاية ديسمبر بأن الاتجاه الى اتخاذ الاجراءات التى أوصوا بها اصبح غير ذى موضوع . وانه لابد من عنصر المساواة فى معالجة المشكلة . فلابد من وضع المصالح الامبريالية وغيرها فى الاعتبار ، لأن هذه المصالح قد تواجه الخطر اذا تعرض الباب العالى للتهديد فى موضوع القرصنة فحسب ، وانما لأن دولا أخرى قد تتصور بان التدخل البريطانى هو دليل على محاولات الحكومة البريطانية لتفويض النفوذ العثمانى فى أحد أجزاء الامبراطورية ، ويضيف سالسبورى بأنه من

الافضل العودة الى الاقتراح الذى قدمه فى البداية وهو ابرام اتفـاق رسمي او ضمني مع الباب العالى يؤدى الى وضـع حد للمتاعب الناجمة عن وجود سلطة غير محددة للأتراك على ساحل شبه الجزيرة وعن عجـز المسئولين الأتراك فى تلك المنطقة من المحافظة على الأمن • ولهذا فقد أعد سالسبورى مجموعتين من التعليمات لارسالها الى السفير البريطانى فى القسطنطينية بعد الاطلاع مكتب شئون الهند عليها واقرارها •

المجموعة الأولى تطالب لايارد بابرام اتفاق محدد مع الباب العـالي تخول الطرادات البريطانية بمقتضاه صـلاحيات لمطاردة سفن القراصنة وحجزها من مساحة ثلاثة أميال على امتداد ساحل شبه الجزيرة ابتداء من الكويت حتى العديد بشرط انه فى حالة تواجد طراد تركى قريب من مكان الحادث يمتنع قائد الطراد البريطانى من اتخاذ أى اجراء قبـل ان يدعو قائد الطراد التركى الى التعاون معه ، وبحيث يترك للقـائد التركى الجانب الأكبر من الاجراءات ، ووجوب الحصول على موافقة أقرب مسئول تركى أو من ينوب عنه أيهما أسهل ، وان اية اجراءات تتخذ لاحتجاز السفن المنتهكة فى مساحة الثلاثة أميال المنصوص عليها يتم التصرف فيها وفقا لرغبة السلطات التركية • وعند عرض لايارد هذه الاقتراحات على الباب العالى يتعين عليه أن يذكره بالوعود السابقة التى قطعتها السلطات التركية، ولم تسفر عن نتيجة ، اما بسبب تردد المسئولين المحليين الأتراك ، واما بسبب السلطة الصورية للباب العالى فى تلك المناطق ، أو بسبب نقص فى الوسائل اللازمة لاتخاذ اجراءات عسكرية فعالة • كما اقترح أن يترك الباب مفتوحا للسفير ليحدد ما اذا كان يتعين ان يكون الاتفاق المقترح على هيئة مذكرة أو رسائل متبادلة أو في صورة اتفاق ودى ، والغرض من كل ذلك هو أن تتفادى الحكومة البريطانية اثارة الشكوك التركية حـول نواياها فيما يختص بحـدود الأتراك الاقليمية ممـا قد تسـببها تلك الاجراءات •

أعيد التاكيد على هذه النقطة فى المجموعة الثانية من التعليمات التى ارسلت الى لايارد فقد ذكر سالسبورى انه بالنظر الى مغالاة البـاب العالى في مطالبه الاقليمية التقليدية ، والتى درج على اثارتها فى مناسـبة

وغير مناسبة ، ونظرا لتشبثه بالتفاصيل الدقيقة لسيادته الاسمية فان سالسبورى لا يتوقع ان يتم الوصول الى اتفاق من اى نوع • وعلى الرغم من استعداد سالسبورى للاعتراف بالسيادة للأتراك فى المناطق التى تتواجد فيها تلك السيادة بصورة فعلية ، الا أنه كان يرى ان السيادة الغامضة من شأنها أن تعقد الموقف وتهيىء الحماية للصوص وقطاع الطرق •

اما فيما يتعلق بمسقط والبحرين • وساحل الهدنة من العديد حتى رأس الخيمة فان الحكومة البريطانية لا تشترط ان يسقط الباب العالى حقه فى المطالبة بتلك المناطق ، كما جاء فى بيان والى البصرة ، الا انها سترفض تلك المطالب ، وسوف تتمسك بالمعاهدات التى تربطها بحكامها وسوف تتصدى لكل محاولة تهدف الى تقويض استقلالها • أما اذا اقتنع السفير باستحالة قبول الأتراك لهذه الشروط • فيتعين عليه أن يصرف النظر عن المحاولة • وكان سالسبورى يميل الى تأييد رأى أعضاء مكتب شئون الهند بحيث تساءل عما اذا كان من الأفضل تخويل السفن الحربية البريطانية صلاحيات القيام بدوريات مستمرة لسواحل الاحساء بعد حصولها على تصريح من السلطات المحلية التركية قدر الامكان ، وتقديم الاحتجاجات فى حالة تعذر اتخاذ مثل تلك الخطوة ، ولكنه أكد على أفضلية هذه الخطوة ، نظرا لأن الباب العالى قد عودنا على منح موافقته الضمنية لأية اجراءات لا يوافق عليها بصفة رسمية •

وافق كرانبروك على المقترحات على الرغم من أنه لم يشعر بالارتياح لها اعتقادا منه أن لا فائدة منها ، الا انه ادخل بعض التعديلات الطفيفة عليها ليؤكد حق سفن صاحبة الجلالة فى اتخاذ الاجراءات التى تراها ضرورية داخل المياه الاقليمية فى البحرين ولتفادى نشوء سوء تفاهم حول موقف الحكومة البريطانية بالنسبة لمنطقة العديد التى هى جزء من أراضى أبو ظبى •

فى ٥ يناير ارسلت المقترحات بعد الموافقة على تعديلات كرانبروك الى لايارد •

لم تكن الأشهر الأولى من عام ١٨٨٠ الفترة المناسبة لاجراءالاتصالات

بالباب العالى اذ كان عبد الحميد تسيطر عليه عقدة الخـوف والشك من المؤامرات التى كانت تحاك ضده ، كما كانت فكرة الخلافة الاسـلامية تستحوذ على تفكيره ، وكان مستشاروه خليطا من الأفاقين والانتهازيين الذين يفتقرون الى الكفاءة • وكانوا يغذون مخاوف وأوهام عبد الحميد تحقيقا لمصالحهم الذاتية بينما كانت بطانة آخرى من مشايخ الدين تحيط به تنتهز كل مناسبة لتشجيع أطماعه فى خلافة المسلمين • ومن ناحية أخرى أخذت مخاوفه من النوايا البريطانية تجاه الامبراطورية العثمانيـة تتفاقم يوما بعد آخر ، على الرغم مما كان يبذله لايارد (الذى كان معجبـا بعبد الحميد وكان يثق فيه الى حد ما) من محاولات لتبديد تلك المخاوف• فقد كان عبد الحميد مصرا على أن البريطانيين وراء ثورة العرب فى اقاليم الامبراطورية ضد الباب العالى ، أو انهم على الأقل كانوا يستغلون التذمر الموجود هناك لفصل تلك الاقاليم عن جسم الامبراطورية وفرض السيطرة البريطانية عليها وعندما نصحه لايارد بوجوب ادخـال بعض الاصلاحات الادارية والنظم الى الأقاليم المذكورة لم يعره اهتماما ، فقد كان يعتقد بأن لايارد نفسه هو أحد المسئولين عن الاضطرابات والمشكلات التى كانت تقع فى شبه الجزيرة العربية ضد الباب العالى • ألم يصر على استدعاء مدحت باشا من منفاه وتعيينه واليا على دمشق ، أو لم يكن مدحت باشا هو الذى حرض على الاضطرابات فى سوريا ؟ ألم يتوجه لايارد الى دمشق ويتجول فى أنحاء سوريه خلال خريف عام ١٨٧٩ لكى يقوم ، على حد اعتقـاده ، بتحريض العرب على الثـورة ضـد الأتراك ؟ • الواقع أن السـلطان عبد الحميد لم يكن يشك فى لايارد وانما كان قلقـه الحقيقى من موقف السكان العرب فى تلك المناطق :

« ان العرب سواء عرب شبه الجزيرة أم عرب سوريا أم العـراق قد أصبحوا متذمرين من الأتراك ومستعدين للقيام بأى عمل للتحرر منهم اذا وجدوا العون من انجلترا أو من أى دولة أخرى ، وهـذا ما تؤيده المعلومات التى اتلقاها من مصادر مستقلة عديدة ، هذا ما جاء فى رسالة لايارد المؤرخة فى شهر فبراير ١٨٨٠ ويضيف لايارد بأن هناك مؤامرات وحركة تمرد بين العرب ضد السلطان وحكومته ، وأن الحجاز هو مركز

تلك الحركة ، وهناك الكثير مما يؤيد ذلك الاعتقاد ، ومن المحتمل جـــدا أن يكون شريف مكة ضالعا فى هذه الحركات ، واذا حكمنا على هـــذا الأمر من الرسائل التى نتلقاها منه ، خصوصا وأن شريف مكة رجل واسع الطموح ويتميز بالكفاءة فانه له علاقة بتلك الأحداث . والفكرة السائدة فى أوساط بعض المسلمين وهى فكرة تمتد الى العرب أن أسرة العثمانيين الحاكمة قد أصبحت عاجزة وأن من مصلحة الاســلام الى حد كبير أن يستبدل بحكم السلطان العثمانى حكم شريف مكة الذى ســوف تبادر الشعوب الاسلامية الى الاعتراف به كرئيس وخليفة لهم » .

لقد أصبح وجود هـــذا المنافس على الخـــلافة مصدر قلق كبير لعبد الحميد ، كما أن احتمال حصول هذا المنافس على تأييد البريطانيين يضاعف من هذا القلق ، وقد أكد هذا ما حدث فى شهر يناير ١٨٨٠ عندما عرض حسين بن محمد بن عون على الحكومة البريطانية تكليفه بايفـــاد رسول عنه الى أفغانستان عن طريق الهند بدعوة حكام البلاد الأفغـانيين وأهلها الى الدخول فى علاقات صداقة مع بريطانيا . وقد تلقت الحكومة البريطانية ذلك العرض عن طريق مترجم القنصلية البريطانية فى جدة . وقد حبذت حكومة لندن الفكرة وكلفت جيمس زهراب القنصل البريطانى فى جـدة لعمل الترتيبات اللازمة لعقد اجتماع سرى مع شريف مكة فى منطقة تقع فى الطريق بين مكة وجدة على أن يكون الاجتمـاع فى شـــهر مارس ، غير أن هذا الاجتماع لم يتم ، ففى ١٤ مارس عندما كان شريف مكة فى طريقه الى مكة طعنه أحد الأفغانيين بالسكين طعنة قضت عليه . وعلى أية حال فان تواطؤ الباب العالى فى عملية الاغتيال ، ان لم يكن لهـا الاشتراك الفعلى فيها ، كان أمرا فى غاية الوضوح . وقد وصلت أخبـار الاتصالات التى اجراها شريف مكة مع بريطانيا الى حكومة القسطنطينية ، فقد علم لايارد بأن عبد الحميد قد أخذ يعرب عن تذمره من تلك الاتصالات، وكان يتحدث عن نقل شريف مكة من منصبه ، ورغم ذلك فلم يكن من المتوقع أن يجاهر السلطان عبد الحميد بشكوكه هذه فى شريف مكة ، نظرا للمكانة التى كان يتمتع بها الشريف فى العالم الاسلامى ، وانما من المحتمل انه كان ينفذ خطته بالتعاون مع عبد المطلب الذى كان شريفا سابقا لمكة وكان

يقيم في القسطنطينية ، وهو الذي أوفد احد ابنائه في أوخر عام ١٨٧٩ الى مكة ربما لتنفيذ تلك المؤامرة . وعرف بعد اغتيال شريف مكة ان القاتل من آفغانستان وانه قام بجريمته بالانتقام من شريف مكة على عرض وساطته لدى الحكومة البريطانية ، وقد لا يكون هذا التصور صحيحا لأن المسئولين الأتراك كانوا يتحدثون عن هذا الموضوع قبل آن تصل معلومات عن الجريمة ودوافعها وجنسية القاتل الى القسطنطينية .

قبل عملية الاغتيال بنحو عشرة أيام افضى مدحت باشا لأحد اعضاء السفارة الفرنسية الذى كان فى زيارة لدمشق بأوصاف القاتل ودوافعه وقد قام الفرنسى بابلاغ ماليت القنصل العام البريطانى فى القاهرة عند وصوله اليها فى أول ابريل ، وقد استطاع ماليت أن يصل الى استنتاج صحيح لذلك الحادث بعد مقارنته بالتواريخ فقال :

« ان تقرير زهراب المؤرخ ٢٢ مارس يؤكد بأن المتهم من افغانستان وقد وقعت الجريمة يوم ١٤ ، ووصل أول خبر عنها يوم ١٥ مارس عن طريق عدن ثم الى القاهرة يوم ٢١ مارس ، كما أن آول رسالة عن الحادث وصلت القاهرة يوم ٢٥ مارس ، وأفادت بأن القاتل فارسى الجنسية وكان من المتعذر وصول اية رسالة تتعلق بالحادث قبل التاريخ المذكور ، كما لم تصل آية برقيات عن الحادث من جدة ، ورغم هذا فقد ذكر مدحت باشا لشلو برجر (من آعضاء السفارة الفرنسية) معلومات عن جنسية القاتل والدوافع التى دفعته اليها ، ومن هذا يمكن القول بأن مدحت باشا فى استطاعته تحديد جنسية القاتل ودوافع الجريمة قبل وصول معلومات عنها ، ومعنى هذا آن نية الاغتيال كانت متوفرة لدى حكومة الأتراك قبل وقوعها ، بل ان هذا يجعلنا نقتنع بأن مؤامرة الاغتيال قد دبرت فعلا فى القسطنطينية ، مما مكن مدحت باشا أن يعرف عنها قبل حدوثها (١) .

---

(١) خطاب من ماليت الى سالسبورى ١٨٨٠/٤/٨ (١٥٣ سرى) وقد احيل الى مكتب شئون الهند ١٨٨٠/٤/٣ .

احتج لايارد على تعيين عبد المطلب شريفـــا على مكة خلفا للشريف حسين وقد بين فى احتجـــاجه أن ذلك التعيين قد يؤدى الى وقـــوع اضطرابات وحروب فى شبه الجزيرة وبأن الحكومة البريطانية لم تحبذه، نظرا لأن عبد المطلب كان رجلا مهووسا ومعروفا بكرهه للبريطانيين ، ولكن السلطان عبد الحميد رفض الاحتجاج وذكر بأنه لم يكن أمامه خيـار فى تعيين عبد المطلب وبأنه لا خوف من تعينه لأنه رجل مسن قد ناهز التسعين من عمره غير أن احتجاج لايارد آكد للسلطان عبد الحميد شـــكوكه فى نوايا البريطانيين وتدخلهم فى شئون الحكم فى الأقاليم العربية ، وبأنهم كانوا يسعون لتقويض نفوذه فى أراضى الحجاز ، وبالتالى فانهم لن يترددوا فى القيام بنفس الدور فى الأقاليم الشرقية من شبه الجزيرة وبأن المتاعب التى يختلقونها فيما يتعلق بأعمال القرصنة كانت فى نظـره دليلا على تلك النوايا • وفى منتصف عام ١٨٨٠ عندما وصلت الى السلطان عبد الحميد أنباء عن مؤامرة بريطانية تستهدف نفوذ السلطان فى نجد والاحســـاء عن طريق تاييدهم لمطالب أحد أفراد الأسرة السعودية ، تأكدت لديه تلك الشكوك •

كان المطالب بالحكم هو عبد الله بن ثنيان وكان جد هذا الأمير قد اغتصب السلطة من خالد بن سعود فى عام ١٨٤٢ ثم تنازل فيما بعـــد للأمير فيصل بن تركى فى القاهرة عام ١٨٤٣ ، وفى شهر أكتوبر ١٨٧٩ غادر عبد الله مدينة البصرة التى أقام فيها بضع ســـنوات وذلك لأداء فريضـــة الحج ثم زيارة القسطنطينية ، وقبـــل مغادرته البصرة ذكر لروبرتسون بانه ينوى أن يطالب السلطان العثمانى بتعيينه أميرا على نجد ، واذا أجابه السلطان الى طلبه فانه سوف يدفع الزكاة ويتولى الحـكم فى الاقليم كوال للسلطان العثمانى ، اما اذا رفض السلطان طلبه فانه سوف يقترح تعيينه حاكما على الأحساء ، وهدد بأنه سوف يعرض امـره على السفراء الأجانب فى القسطنطينية اذا رفض السلطان عبد الحميد مطالبه• وقد وصف روبرتسون عبد الله بانه رجل قدير وكفء وواسع الاطـلاع وبرغم تشدده الدينى الا أنه لم يكن متعصبا ، كما كان عبد الله من اشجع

رجال أسرة آل سعود (١) وقد ذكر عبد الله هذه القصة لروس أثناء توقفه في بوشهر وهو في طريقة الى الخليج في أواخر اكتوبر ، وطلب منه أن يرتب مساعده السفير البريطاني في القسطنطينية لتحقيق هذه المطالب ، كما أوضح لروس بأن في نجاحه مصلحة للبريطانيين لأنه كما ذكر سيكون أقدر على السيطرة على القبائل الساحلية وتحقيق الأمن في المنطقة . غير أن روس لم يتعهد له بأى شيء وذكر لعبد الله بأن عرض هذا الموضوع على الباب العالي ينطوي على شيء من الخطورة .

وفي مستهل العام الجديد اجتمع عبد الله بالقنصل البريطاني في جدة وتسلم منه خطابات توصية الى كل من لايارد وماليت القنصل البريطاني العام في القاهرة ، وفي شهر ابريل اجتمع عبد الله بماليت مرتين وبحث معه الخطة ، كما طلب منه تأييد الحكومة البريطانية له ، غير أن ماليت لم يتعهد بشيء وانما وعده بعرض الأمر على الحكومة البريطانية في لندن ، كما أعطاه خطابا الى لايارد . ومن القاهرة توجه عبد الله الى القسطنطينية عن طريق بيروت حيث أجرى محادثات مع مدحت باشا ، ومن هناك توجه الى دمشق حيث اجتمع بنائب القنصل البريطاني ، وفي شهر يونيو وصل الى العاصمة التركية،وفي هذه الأثناء أقحم ولفرد بلانك نفسه في هذا الموضوع وبعث بمذكرتين الى وزارة الخارجية البريطانية تعرض فيها الى تاريخ نجد ، غير أنه وقع في كثير من الأخطاء والسقطات، فقد خلط بين عبد الله بن ثنيان وعبد الله بن ثويني وربط رحلته الى القاهرة بالحركة القومية التي كانت قائمة في شبه الجزيرة . غير أن وزارة الخارجية البريطانية وكذلك مكتب شئون الهند لم يعيرا آراء بلانك ولا موضوع عبد الله بن ثنيان أى اهتمام ، وعلى الرغم من زيارتين قام بهما عبد الله للسفارة البريطانية في القسطنطينية الا أنه لم يلق تأييدا لخطته

---

(١) الخطابات والمرفقات السياسية والسرية مجلد ٢٣ مرفق للخطاب الخارجي (سرى) ٢٤٥ المؤرخ ١٨٧٩/١٢/١٩ من روبرتسون الى مايلز ١٨٧٩/١٠/٧ (رقم ٢٨٥) .

مما اضطره الى البحث عن جهات أخرى لتأييد مشروعه ٠

وفى بداية عام ١٨٨٠ صرف سالسبورى النظر عن فكرة الوصول الى تفاهم مع الأتراك ، فضلا عن اقناعهم بادخال اصلاحات ادارية لاعتقاده بانهـا خطوة ضرورية للحفاظ علي الامبراطورية والتصدى للضغوط الروسية عليها ، غير أنه كان قلقا من احتمال قيام مؤامرة يشترك فيها الباب العالى مع روسيا تستهدف المصالح البريطانية فى آسيا ، وان كانت ابعاد تلك المؤامرة لم تكن واضحة (١) كانت هناك خطة يقودها عثمان باشا كبير الياوران للسلطان عبد الحميد لاثارة المسلمين فى الهند ضد الحكم البريطانى واستغلال الهنود المنفيين فى القسطنطينية من ناحية ، وبالاتصالات المباشرة مع بعض الحكام المسلمين فى الهند من ناحية أخرى، ولقد صدرت فى القسطنطينية صحيفة باسم « بيك اسلام » لتكون همزة وصل بين مسلمى الهند وتركيا،وكانت تصدر باللغتين الأوربيةوالتركيةوكان يرأس تحريرها أحد المسلمين الهنود يدعى على خان ، وكان القصر هو الذى يمولها كما كانت تطبع على نفقة الدولة ، وكانت هذه الصحيفة ترحب برسائل القراء التى كانت توجه الى رئيس تحرير الصحيفة يلديز كيوشك ، وفى أول عدد صدر من هـذه المجلة وصفت السلطان عبد الحميد بأنه خليفة المسلمين فى الهند ٠ وكان لايارد هو الآخر قد أخذ يستبد به القلق على مستقبل العلاقات البريطانية التركية ، ومن محاولات تودد الباب العالى إلى مسلمى الهند ، كما كان يائسا من احتمال قيام الباب العالى بأية إصلاحات ادارية أو تنظيمية فى المناطق التى يحكمها ٠ ففى شهر مايو ١٨٨٠ كتب لايارد يقول : ٠٠٠ لا أشك مطلقا في ان الباب العالى ومستشاريه يلقون كل تأييد ودعم من جانب روسيا فى مؤامرتهم الرامية الى تقويض المصالح البريطانية فى آسيا ، وثمة أسباب قوية تحمل على الاعتقاد فى أن غازى عثمان باشا ضالع مع الروس ، كما أن دى نونيكون

---

(١) يمكن الرجوع الى كتاب (مؤتمر برلين وما بعده) طبعة لندن ١٩٣٨ ص ٣٣٨ — ٣٤٦ ٠

السفير الروسى الجديد لدى الباب العالى يسعى الى تثبيت عثمان باشا فى مركزه لدى القصر وبأن عمــلاء روسيا ينتهزون كل فرصة لاقنــاع صاحب الجــلالة والوزراء بأن انجلتــرا هى العدو الحقيقى لتركيا ، وبأن الروس هم اصدقاؤهــم الوحيدون وكلما لاح أمــل فى نجاح أو قيام تفــاهم بين الدول الكبرى على الســياسة التى يجب انتاجهــا حيال تركيا كلما كان اصرار روسيا أقوى على تغذية شكوك الســلطان فى نوايا انجلترا والايقاع فيما بينهما • فأن أكثر ما تخشاه روسيا هو قيــام اتفاق بين الدول العظمى قد يؤدى الى ادخال تطويرات واصلاحات ادارية فى الامبراطورية العثمانية يمكنها من استعادة ما كان لها من مركز وقــوة وازدهار ، ومن احباط الأطماع الروسية فى تلك الامبراطورية » •

وعلى الرغم مما لهذه الآراء من صدى عند سالسبورى لو انه اطلــع عليها ، الا أن مكتب شئون الهند لم ينظر اليها من تلك الزاوية ، فقد كــان هناك السير ليوليس ماليت السكرتير الدائــم للمكتب الذى كان يعارض المبدأ الذى كانت تقوم عليه سياسة كل من سالســبورى ولايارد وهو : أن ادخال الاصلاحات الى الامبراطورية العثمانية كانت اجراء ضروريا ، وبأن روسيا قد تستغل الظروف الخاصــة بالامبراطورية لتقويض النفــوذ البريطانى فى آســيا :

« اذا كانت آراء السير لايارد بالنسبة للمعلومات التى أوردها صحيحة (هكذا كتب ماليت) فانها تؤكد الأسلوب الخاطىء لما يسمى بالسياســة التقليدية تجاه الباب العالى والنتيجة المؤسفة التى تمخضت عنها • كانــوا يقولون دائما بأن المحافظة على تركيا أمر جوهــرى بالنسبة للمصالــح البريطانية فى الهند ، سواء فيما يتعلق بالاطماع الروسية فى تركيــا ، أو كمنطقة عازلة ضد التوسع الروسى فى آسيا الوسطى عن طريق تعبــئة المشاعر الدينية لمسلمى الهند ، الذين يرتبطون روحيا بالباب العالى • ومن هذا المنطلق وبصرف النظر عن كافة الاعتبارات الأخرى ، فقد كان من المنطقى أن تصطنع روسيا المبررات لتأييد موقف الحكومة التركية ، وخوض الحرب

للدفاع عنها ، ولتبرير هذه السياسة للشعب البريطانى كان لابد من اظهار الباب العالى بمنظر الدولة الداعية الى الصداقة والتفاهم ، وبأن السلطان العثمانى شخصية محبوبة ، وأن كل ما هو مطلوب من الحكومة التركية لكى تؤكد حسن نواياها هو اعطاؤها بعض الوقت وبعض الصبر » .

وعلى أية حال فقد برهنت الأحداث على خطأ هذا الاعتقاد . فقد اتضح أنه ما ان تدعو بريطانيا الباب العالى الى اجراء اصلاحات ادارية فى المناطق الخاضعة لها حتى يتحول الباب العالى فورا الى جانب العدو، وينبرى الى اثارة الاضطرابات فى الهند ويخضع للتوجيهات الروسية . أن الجانب الاخلاقى لهذه النظرية واضح كل الوضوح ، وأرجو أن يكون واضحا للمتمسكين حتى الآن بالسياسة التقليدية وعلى حد رأى السير لايارد فاننا وفقا لهذا المفهوم يجب أن نتوقع موقفا معاديا من جانب الباب العالى ، وأن أى قدر من الولاء الذى يكنه رعايانا المسلمون فى الهند للسلطان العثمانى سوف يستغله الروس ويحرضون عليه سرا .

غير أن ماليت كان يائسا من احتمال قيام الباب العالى بادخال الاصلاحات الحديثة الفعالة وكان بالمثل يشك فى أهمية تلك الاصلاحات بالنسبة للحكومة البريطانية :

« فى اعتقادى أن المقصود من تطوير الادارة هو تحديثها فى مواقعها غير الأوربية . وبما أن الأمل ضعيف فى التخلص من السلطان أو تجريده من سلطته الدينية ، كما حدث بالنسبة للبابا ، فان السلطان العثمانى وحكومته يشكلان رمزا لأقطار عديدة أغلبية سكانها من الرجعيين والمتعصبين والمعادين لكل مظهر من مظاهر المدنية الحديثة التى ميزت شعوب أقطار أوربا الغربية » .

لم يكن ماليت اطلاقا قلقا من تلك الاحتمالات رغم انه لم يكن راضيا عن التأييد الذى كانت الحكومة البريطانية توليه للسلطان العثمانى ابان الحرب الروسية ـ التركية ، وهو التأييد الذى يجعله يبدو فى نظر مسلمى الهند أهم بكثير مما كان بالفعل . كما لم يكن قلقا من التعاون التركى الروسى ، وكان يتساءل عن أسباب الاعتقاد بأن للروس مصلحة فى تأييدهم للقوى

الاسلامية المتطرفة · أن روسيا ليست حليفا للمسلمين آكثر من انجلترا ، فكلتا الدولتين تستغل اسم الاسلام لاحراج موقف الأخرى ، فالمصالح المشروعة لكل من انجلترا وروسيا تبدو لى دائما مصالح مشتركة ، آو على أية حال فانها آقل تناقضا مع مصالح الدول الأخرى (١) ·

وربما كانت تلك الآراء هى آراء ماليت الخاصة أو لعلها نتيجة للتغيرات التى طرآت على الحكومة · ففى شهر ابريل هزم المحافظون فى الانتخابات البريطانية وحل جرانفيل محل سالسبورى فى وزارة الخارجية ضمن وزارة جلادستون الثانية ، كما آصبح ماركوس هرنجتون وزيرا للدولة لشئون الهند ، ولو آننا صدقنا كل ما يقال عن الحملة الميدلوثية فان تعود ثمة ضرورة لمحاباة الأتراك آو الى مواقف متشنجة · وفى نهاية شهر مايو تم استدعاء لايارد الذى كان من آنصار السياسة الجديدة تجاه تركيا ، وعين مكانه جى جى جوشين وكان آخر اجراء اتخذه لايارد قبل مغادرته لتركيا هو الاقتراح الخاص بقيام الأسطول الملكى باعمال الرقابة على ساحل الاحساء · وقد تناول لايارد هذا الموضوع مع ساواس باشا وزير خارجية تركيا بصورة غير رسمية عندما اقترح بأن يطلب الباب العالى المساعدة البريطانية فى اقرار الأمن وحكم القانون على سواحل الاحساء ، والمح خلال المحادثات بأن الحكومة البريطانية سوف تجد نفسها مضطرة الى اتخاذ الاجراءات اللازمة لمكافحة القرصنة فى حالة تعذر الوصول الى اتفاق حول هذا الموضوع دون أى اعتبار للحقوق التركية ، وكان رد ساواس باشا على لايارد هو أنه سوف يقوم بعرض الأمر على مجلس الوزراء قبل أن يبت فيه ، غير أنه حتى موعد سفر لايارد من القسطنطينية لم يصل أى رد من الحكومة التركية ·

فى شهر يوليو اجتمع جوشين بوزير الخارجية التركية ونقل اليه مضمون المجموعة الثانية من الاقتراحات التى بعث بها سالسبورى الى

---

(١) مكاتبات حكومة الوطن السياسية والسرية مجلد ٣٩ محضرماليت ١٨٨٠/٦/١٤ ·

لايارد فى أســـلوبه الملتوى (وكان الود مفقودا بين الاثنين) فى عرض الموضوع على وزير الخارجية ، ثم انه كان يعتقد بأن الطريقة الصريحة هى أقرب الى النجاح ، فقد كان من الواضح أنه تقيد حرفيا بالتعليمات التى كانت لديه . ففى نفس اليوم الذى قدم فيه المذكرة الى حكومة البـــاب العالى ، نصحه بلاودون الوكيل المســـاعد للادارة الخارجية فى حكومة الهند ، والذى توقف فى القسطنطينية وهو فى طريقه الى بغداد ليحـــل مايلز كقنصل بريطانى عام ، نصحه بعدم محاولة عقد اتفاق مع الأتراك ، وانما بالتقيد بما ورد فى المجموعة الثانية من تعليمات سالسبورى ، واوضح له بأن ابرام اتفاق مع الأتراك سوف يعزز من حقوق السيادة التى يطالبون بها على سواحل الخليج ، وأثناء الحديث أعرب بلاودون عن أسفه لذلك الحشد الهائل من المكاتبات التى تبودلت مع الباب العالى حول الموضوع، مما يمكن أن يستفيد منه الباب العالى فى تأكيد حقوقه فى تلك المنـــاطق على أساس تلك الرسائل . وأشار بلاودون لجوشين بانه ثمة اعتراضات جوهرية على الحقوق التركية فى المناطق الساحلية من شـــبه الجزيرة بل وفى الاحساء نفسها . فلو تم عقد اتفاق كما ورد فى الاقتراحات ، فان هذا سوف يجرد الحكومة البريطانية من حقهـــا فى الاعتراض على تلك الحقوق فى المستقبل ، وذكر أيضا بأنه من المحتمل أن يوافق البـــاب العالى على الاتفاق ، ثم يعود بعد ذلك فيتنصل منه فى محـــاولة لكسب المزيد من الحقوق الضمنية أو الواضحة بالسيادة التركية على تلك المناطق. أما بالنسبة للزيارات التى قد تقوم بها سفن الأســطول البريطانى . فان الوضع سوف يصبح أسوأ مما هو عليه الآن . ولكن بلاودون استدرك فقال بأنه فى حالة اصرار جوشين على ابرام اتفاق مع الأتراك فيتعين أن يقتصر ذلك على سواحل الأحساء دون غيرها ، وعلى أية منطقه ساحلية أخرى تمارس الحكومة التركية سيادة فعلية وثابتة عليها ، وبأن يتضمن الاتفاق شرطا ينص على حق الحكومة البريطانية فى اتخاذ الاجراءات التأديبية ضد القراصنة الذين يتم القبض عليهم من جانب المقيم السياسى البريطانى فى الخليج أو المقيم السياسى البريطانى فى بغداد . أما بخصوص رسم حدود ساحل الاحساء فقد حددها بلاودون من شط العرب شمالا الى الدمام

أسفل الخليج بين خطى عرض ٢٦ و ٢٧ درجة جنوبا ٠ فاذا وافق الباب العالى على هذه الشروط فان هذا التحديد يفصل البثق الساحلى الذى يمارس فيه بنو هاجر نشاطاتهم عن المنطقة الخاضعة للسيادة التركية بما فى ذلك شبه جزيرة قطر والدوحة (١) ٠

وبما أن جوشين لم يكن ملما بالموضـــوع الماما كافيا ، فلم يكن من المتوقع أن يستوعب مضمون آراء بلاودون وحتى لو كان فى امكانه ذلك ، فقد كان مقيدا بالتعليمات التى لديه ، غير أن الشىء الوحيد الذى كان يمكنه أن يفعله هو ارجاء تقديم المذكرة الى الباب العالى ريثما يتصـــل بحكومته فى لندن ٠ الا أنه لم يفعـل واكتفى باحكامه وفهمه لما تضمنته التعليمات والتى تنص : « بأن الحكومة البريطانية على استعداد للاعتراف للحكومة التركية بالسيادة على تلك المناطق الساحلية من شبه الجزيرة حيث تمارس تركيا سلطة عن طريق ادارة منظمة وحضارية وقد نصح بلاودون جوشين باستبدال عبارة (حاليا) بعبارة (الوقت الحاضر) لأنه كما أوضح بأن من المحتمل أن يطرد الأتراك من المناطق الساحلية التى يسيطرون عليها٠ غير أن جوشين رفض التعديلات لأسباب أوضحها لجرانفيل فيما بعد ، حيث ذكر بأن المشكلة ليست فى الاعتراف أو عـدم الاعتراف بالسلطة التركية فى المناطق الساحلية شمالى العديد ، وانما فى عدم السمـــاح للفوضى بأن تسود تلك المناطق وتؤدى الى الأضرار بالمصالح التجـارية ٠ ومن ناحية أخرى فقد كان بلاودون بحكم اطلاعه على الرسائل التى كان يتبادلها المسئولون البريطانيون بهذا الشــأن كان مشبعا على ما يبدو بفكرة رفض كل مطالب السيادة للأتراك على ذلك الجزء من المنطقة وحتى آخر نقطة ممكنة (٢) كما كانت نفس الفكرة تســيطر على رجال الادارة

---

(١) المكاتبات السياسية والسرية لحكومة الوطن مجلد ٤٠ مذكـرة بلاودون ١٨٨٠/٧/٨ ومرفق بمذكرة جوشين الى جرانفيل ١٨٨٠/٧/١١ (رقم ١٣٦) وقد أحيل الى مكتب شئون الهند ١٨٨٠/٨/١٤ ٠

(٢) من جوشين الى جرانفيل ١٨٨٠/٧/١١ ، رقم ١٣٦) ٠

الخارجية لحكومة الهند . وفى لندن تمت الموافقة على تفسيرات جوشين للموضوع وعلى الاجراءات التى اتخذها على الرغم من اعراب مكتب شئون الهند عن أسفه لعدم استخدام جوشين أسلوبا غير ذلك الأسلوب لمعالجة المشكلة . غير أن مكتب شئون الهند لم يؤيد اعتراضات بلاودون على المقترحات ، نظرا لأن حدود السيادة التركية قد تمت الموافقة عليها فعلا، وأن مكتب شئون الهند لم يكن يرغب فى التراجع عن تلك الموافقة شريطة أن يمتنع الأتراك عن التدخل فى البحرين أو خور العديد ، أو مشيخات الهدنة ، أو سلطنة عمان ، وكان اعتراض مكتب شئون الهند الوحيد على المفاوضات التى كان يقوم بها جوشين مع سلطات الباب العالى انه فى حالة تأخر الرد على المقترحات أو وصول رد غير مرض أو رد ملتو فيتعين عليه أن يوقف الاتصالات (١) .

كان جوشين نفسه قد توصل الى نفس النتيجة ولم يكن قد مضى على اجتماع جوشين ببلاودون آكثر من شهر . وعلى أية حال فان اتصالات جوشين بالباب العالى لم تسفر عن شيء محدد ، وكان قد قطع الأمل فى الحصول على رد من الأتراك . وفى الأسبوع الثالث من أغسطس اقترح جوشين على جرانفيل باصدار تعليمات الى قادة الأسطول البريطانى فى الخليج بعدم التقيد بمسافة الثلاثة أميال المتفق عليا فى ملاحقتهم للقراصنة واعتقالهم اذا لم يصل رد مرض من الباب العالى ، وعلى الأخص أن طبيعة السيادة التركية على ذلك الساحل غامضة فى كثير من مناطقه .

كان الشرط لنجاح سياسة الاعتدال تجاه الأتراك وهى السياسة التى كانت تفضلها الحكومة البريطانية انها لابد وآن تلاقى اعتدالا مماثلا من جانب الأتراك تجاه البريطانيين ، غير أن الأتراك لم يظهروا شيئا

---

(١) مكاتبات حكومة الوطن السياسية والسرية مجلد ٤٠ من الوكيل المساعد لمكتب شئون الهند الى الوكيل المساعد لوزارة الخارجية ١٨٨٠/٨/٣٠ (سرى) .

من ذلك الاعتدال خلال ١٨٨٠ وانما كانوا يمارسون سياسة معاكسة . ففي بداية مارس وصلت الى البحرين احدى سفن نقل البريد التركية ، وطلب قائدها التركي من حاكم البحرين الشيخ عيسى اذنا بانشاء مستودع للفحم في الجزيرة ، وعند استفسار حاكم البحرين للقائد عما اذا كان ذلك الطلب هو مبادرة خاصة منه أو بايعاز من السلطات التركية ، فاجاب بأنه قدم طلبه بناء على أوامر صادرة اليه ، وذكر في معرض حديثه بأن البصرة سوف تعلن ولاية منفصلة عن بغداد وسوف يتم بتعيين وال جديد في الاحساء ، وأن هذا الوالى يعتزم زيارة البحرين في وقت قريب . وقد رد عليه الشيخ عيسى بأنه سوف يدرس هذا الموضوع عند وصول الوالى التركي الجديد الى المنطقة . وعندما علم روس بهذا الموضوع كلف وكيل المثلية البريطانية في البحرين بتذكير الشيخ عيسى بالتعهد الذى أعطاه للمقيم في شهر يونيو ١٨٧٩ بعدم السماح للأتراك بانشاء مستودع للفحم في البحرين قبل عرض الموضوع على الحكومة البريطانية (١) .

وعلى أية حال فقد كانت هناك مؤامرة أخرى أشد خطرا على البحرين كان يجرى اعدادها . ففى بداية ١٨٨٠ أطلقت السلطات البريطانية سراح اثنين من زعماء حركة التمرد التى وقعت فى البحرين . وكانا متحجزين مع حاكم البحرين السابق محمد بن خليفة فى عدن وكان أحد هذين الزعيمين يدعى على بن ناصر حفيد عبد الله بن أحمد الذى تولى الحكم فى البحرين خلال القسم الأكبر من القرن قد وصل الى البصرة فى الأسبوع الثالث من مارس وذكر لوالى البصرة بأنه قد عقد العزم على استرجاع حقوقه العائلية فى البحرين بما فى ذلك ممتلكاته التى صودرت فى أعقاب تولى الشيخ عيسى الحكم فى البحرين . كما ذكر بأن نصف

---

(١) الخطابات السياسية والسرية من الهند مجلد ٢٥ مرفق للخطاب الخارجى (سياسى) رقم ٤٤ المؤرخ ١٨٨٠/٤/٢٧ من روس الى لايال ١١ و ١٩ و ١٨٨٠/٣/٣١ ؛ رقم ٦٢ و ٧١ و ٨٣) ومرفق معه رسالة وكيل المثلية .

البحرين يخص فرع آل عبد الله من أسرة آل خليفة ، وبأنه اذا قدمت اليه المساعدة من الباب العالى فانه سوف يعلن تبعية البحرين تبعية كاملة للباب العالى وقال أيضا أنه حتى بدون مساعدة من الأتراك ، فهو واثق من أن يسترد حقوقه بتأييد ومساعدة أفراد أسرته المقيمين فى الاحساء ، وعلى رأسهم ناصر بن مبارك ، ويتمكن من خلع عيسى بن على من السلطة . ووعد بأنه فى حالة نجاحه فسوف يضم البحرين الى ممتلكات الباب العالى . غير أن الوالى وعده بالاتصال بالقسطنطينية لعرض الأمر عليها، وبأنه يأمل أن يحصل على رد ايجابى منها . وبعد بضعة أيام قام ناصر بالاتصال بالمعتمد السياسى والقنصل المساعد فى البصرة لشرح قضيته وذكر بأن مستقبله مرتبط بالحكومة البريطانية وانه يطلب تخصيص معاش له ولناصر بن مبارك وبقية أقاربهما وأوضح انه على استعداد للاقامة فى أية منطقه تحددها الحكومة البريطانية وقد رد عليه مساعد القنصل باحالة طلبه الى كل من المقيم السياسى فى الخليج والقنصل البريطانى العام فى بغداد (١) .

انتقل ناصر الى الاحساء فيما بعد للاقامة مع ذويه وانقطعت أخباره بعد ذلك ، وفى منتصف أكتوبر تلقى جوشين السفير البريطانى فى القسطنطينية عريضة من شخص يدعى محمد أو (أحمد) راشد ذكر فيها أنه وكيل لناصر وأقاربه ، وكانت العريضة موقعا عليها من ناصر بن على وناصر بن مبارك وثلاثة آخرين من الشيوخ ، وتتضمن العريضة سردا مشوها لتاريخ البحرين منذ وفاة عبد الله بن أحمد فى عام ١٨٤٩ ويطالب الموقعون برد حقوق آل عبد الله التى أخذت عنوة منهم ونداء الى الحكومة

---

(١) الخطابات والمرفقات السياسية السرية من الهند مجلد ٢٨ مرفق للخطاب الخارجى (سرى) رقم ٨٣ المؤرخ ١٨٨١/٥/٢٧ من السرجين ماجور جى برمان الى روبرتسون (نائب القنصل العام فى بغداد ٣/٢٣ و ١٨٨٠/٣/٢٦ (رقم ٨٦ و ٩٢) .

البريطانية بان تقوم برد تلك الحقوق الى أصحابها ، وقالوا أيضا بأنه اذا أعيدت اليهم كافة ممتلكاتهم من عقارات ومزارع وأراض وسمح لهم بالعودة الى البحرين فانهم يتعهدون للمسئولين البريطانيين بالعيش فى سلام مع الشيخ عيسى وغيره فى ظل الحماية البريطانية (١) ٠

لم يعرف جوشين كيف يتصرف فى أمر العريضة ، الا أنه كان متأكدا من أنها جزء من سياسة المجابهة التى أخذ ينتهجها الباب العالى فى شبه الجزيرة ٠ وحول هذا الموضوع بعث جوشين برسالة الى جرانفيل ذكر فيها بأن العناصر التى تحرك هذه السياسة من وراء الستار تأخذ فى اعتبارها كل مناطق ساحل شبه الجزيرة ، كما انها تعتزم مد نشاطها الى ساحل البحر الأحمر والخليج ٠ وهناك مفاوضات جارية مع زعماء نجد ، كما يقال بأن بعثة قد أوفدت الى البحرين للاتصال بالمسئولين فيها ٠ واستطرد جوشين يقول : بأنه قد سبق أن نبه وزير الخارجية الى خطط من هذا النوع يجرى تنفيذها فى حضر موت ٠٠ (٢) « أن ناصر باشا والى البصرة السابق هو أحد المتزعمين لهذه السياسة ، وكان دائما يلح بنصح السلطان لضم الاحساء وقطر الى ولاية نجد ، ثم يجرى توسيعها فيما بعد عندما تسمح الظروف ٠ وقد رشح ناصر باشا عبد الله بن ثنيان الذى كان وقتها فى القسطنطينية حاكما لهذه الولاية ٠ وقد وافق السلطان عبد الحميد على الاقتراح ، ومنح عبد الله بن ثنيان لقب باشا والمح الى احتمال تعينه واليا فى القطيف وقطر ، واذا استثنينا تلك التصريحات ، فان هذا المشروع ظل حبرا على ورق ، كما تعهد ناصر باشا باقناع سكان البحرين بالاعتراف بالسيادة التركية عليهم ، ولتنفيذ هذا التعهد أجرى ناصر باشا عدة اتصالات مع كل من ناصر بن على وناصر بن مبارك (اللذين

---

(١) مكاتبات حكومة الوطن السياسية والسرية مجلد ٤٢ من جوشين الى جرانفيل ١٨٨٠/١٠/١٩ (رقم ٤٨٨ سرى) ومرفق معه نسخة من العريضة وقد أحيل الى مكتب شئون الهند بتاريخ ١٨٨٠/٣/٩ (٢) هذه الأخيرة اشارة الى التقارير المتعلقة بعودة السيد فضل بن علوى الى نشاطه٠

اشار جوشين اليهما فى مذكرته الى جرانفيل) لاقناعهما بتزكية الاعتراف بالسلطة العثمانية على البحرين . وفى منتصف شهر أكتوبر واجه جوشين كلا من رئيس الوزراء ووزير الخارجية التركيين بتلك الأحداث ، غير أن وزير الخارجية وصف تلك الأنباء بأنها مجرد آفكار صبيانية ، الا أن جوشين لم يقتنع بأقوال وزير الخارجية التركية وأوضح فى مذكرته : « وعلى أية حال فقد اغتنمت الفرصة فاوضحت لصاحب المعالى رئيس الوزراء بأن حكومة صاحبة الجلالة تراقب التطورات وحذرته فى أسلوب مهذب ولكنه حاسم ، بأنه اذا ما آقدمت الحكومة التركية على تحريض الزعماء العرب فى شبه الجزيرة ضد البريطانيين ، فان الحكومة البريطانية سوف تلجأ الى نفس الأسلوب ضد الأتراك ، وفى تلك الحالة فان تركيا سوف تكون بلاشك الطرف الخاسر (١) غير آن هذا التحذير لم يتمخض عن نتائج أفضل من التحذيرات السابقة آو بالأحرى كان له نفس الملابسات والانعكاسات على الوجود التركى فى شبه الجزيرة ، كما جعل الأتراك أكثر تصميما على التوسع والامتداد وحبك المؤمرات والخطط المدمرة، ومن ثم فلم يعد هناك أى شك فى علاقة ناصر باشا بزعماء البحرين المنفيين وفيما كان يجرى فى قطر والاحساء فى أواخر ١٨٨٠ . فى فصل الشتاء ، وهو الفصل الذى تتحرك فيه قبائل البدو من المناصير وبنى هاجر ومرة للبحث عن المرعى . وفى عام ١٨٧٨ مكنت هذه التجمعات من البدو ناصر بن مبارك وجاسم بن آحمد آل ثانى من شن هجومهم الناجح على زبارة فى شهر نوفمبر من ذلك العام ، وبنفس هذا التجمع تمكن هذان الزعيمان فى شتاء ١٨٨٠ — ١٨٨١ من الاعداد لهجوم جديد على البحرين ، وبدلا من آن تقوم السلطات التركية بمنع ذلك الهجوم فانها آخذت تشجعهم ، بل كان ناصر يتقاضى معاشا شهريا من الأتراك فى حدود ٦٠ ريالا ، كما اعترف

---

(١) من جوشين الى جرانفيل ١٨٨٠/١٠/١٩ (رقم ٤٨٨ سرى) ومرفق به مذكرة (بغير توقيع صادرة فى القسطنطينية ١٨٨٠/١٠/١٦ . وقد رسم جوشين خطا تحت هذه النقطة من تقريره الى جرانفيل . « فى الظروف الراهنة من موقف الأتراك من حكومة انجلترا .

بنفسه بذلك وبأن الأتراك كانوا يشجعونه على مغامراته ، كما كان سعيد باشا والى الاحساء يطالبه بالتخلى عن حقوقه فى البحرين لصالح الباب العالى بحيث يتمكن الباب من فرض حمايته على البحرين ، وكان ناصر شأنه شأن جاسم يرغب فى وضع البحرين تحت السيادة التركية ، نظرا لأن سيطرته على الجزء الأكبر من قطر لم يمض عليها وقت طويل وكان قلقا على تلك السيطرة ، لاسيما وأن قسما كبيرا من سكانها كانوا يعارضون تلك السيطرة ، كما كانوا يعارضون محاولات الأتراك بفرض حمايتهم عليها ، وكانوا يفضلون أن يعودوا الى سيطرة البحرين ، وما لم يقض على نفوذ البحرين على تلك المنطقة فلن يهدأ بال لجاسم آل ثانى فى قطر ، وكان هذا هو أحد أسباب تحريضه لقبائل البدو فى شتاء ١٨٨٠ — ١٨٨١ للاطاحة بحكم عيسى بن على فى البحرين نظير وعود بالغنائم والمكافآت (١)٠

وفى أواخر نوفمبر ١٨٨٠ أخذت المعلومات تتوافر لدى وكيل المثلية فى البحرين من قطر وكانت تشير الى ان ناصر بن مبارك على رأس قوة كبيرة من قبائل البدو تتحرك شمالا نحو الرويس وأبو ظلوف على الجهة الشمالية الغربية من شبه الجزيرة ٠ كما تلقى حاكم البحرين معلومات مشابهة ٠ وقبل نهاية الشهر بعث الشيخ عيسى بمجموعة من رجال النعيم الى منطقة الفويرات لتراقب أخبار تحركات ناصر فى المنطقة ، وقد صدرت لهم تعليمات مشددة باعادة السفن التى ستحملهم الى البحرين بعد وصولهم مباشرة خوفا من أن يستولى عليها ناصر بن مبارك ٠ وفى اليوم الأول من شهر ديسمبر وصل الى البحرين الطراد بيكون وكان قادما الى الخليج ، وقد أصدر اليه وكيل المثلية فى البحرين أمرا بالتوجه الى

---

(١) الخطابات والمرفقات السياسية والسرية فى الهند مجلد ٢٨ مرفق للخطاب الخارجى (سرى) رقم ٨٣ المؤرخ ١٨٨١/٥/٢٧ من روس الى لايال ١٨٨٢/٤/٢ (٤٩) ومرفق معه تقارير من اغا محمد رحيم (وكيل المثلية) وأن الاتفاق بين جاسم وناصر قد دعم مؤخرا باقتران ناصر من احدى كريمات جاسم ٠

ساحل قطر ، فاقلع يوم ٤ ديسمبر ، ومن قطر توجه الطراد الى أبو الظلوف ، غير أن قائد الطراد لم يلحظ شيئا غير عادى ، لكنه عرف بوجود ناصر ابن مبارك فى تلك المنطقة ، وبعد مغادرة الطراد ظهر ناصر بن مبارك فى منطقة بالقرب من الرويس وأبو الظلوف ، وطلب من سكان المنطقتين بأن يسلموه السفن التى لديهم ، غير أن هؤلاء كانوا قد عرفوا بقدومه فتمكنوا من بعثرة سفنهم خارج المنطقة وهكذا اضطر هو واتباعه الى الانسحاب بعد فشل خطتهم • وفى الأسبوع الأول من ديسمبر تلقى روس بعض المعلومات عن تحركات ناصر ، كما تضمنت المعلومات خبرا عن ابحار السفينة التركية المرابطة هناك الى ساحل الاحساء • وبما أن روس كان مقتنعا بأن السفينة التركية لم تتحرك من أجل أهداف سلمية فقد ابرق الى مايلز فى مسقط والى بلاودون فى بغداد ، يطلب اليهما ارسال بعض السفن المسلحة التابعة لهما ، لأن الطراد بيكون قد عاد الى بومباى ولم يعد الاتصال به ممكنا • وعلى الفور أبحر الطراد « وودلارك » من مسقط وفى نهاية الأسبوع الثانى من ديسمبر وصل الى البحرين وعند وصوله علم بفشل خطة ناصر وباختفاء السفينة التركية (١) •

ورغم ذلك فان روس لم يقتنع ، ولذلك فقد قرر التوجه بنفسه الى البحرين ، وعند وصوله اليها يوم ٢١ ديسمبر قام بتحريات واسعة عرف من خلالها بأن جاسم آل ثانى كان هو المسئول عن الهجوم الفاشل الذى قام به ناصر بن مبارك على البحرين ، وبما أن جاسم آل ثانى كان محسوبا على الأتراك فقد تصور روس على ضوء مواقف الأتراك السابقة أن لهم ضلعا فى المؤامرة على البحرين ، وأنهم (أى الأتراك) سوف يستمرون فى استخدام عملائهم فى المنطقة لتقويض حكم عيسى بن على فى البحرين • وقد كشف الأتراك بأنفسهم عن نواياهم تجاه البحرين وذلك من

---

(١) نفس المصدر من روس الى لايال ٩ و ١٦ و ١٨٨٠/١٢/٢٤ (رقم ٢٣٥ ، ٢٤٤ ، ٢٥١)ومرفق معها تقرير س.س. هاند قائد الطراد بيكون لروس ١٨٨٠/١٢/٨ وتقارير وكيل المثلية ومن المقيم السياسى الى المعتمد السياسى فى مسقط والمعتمد السياسى فى بغداد ١٨٨٠/١٢/٦ •

خلال مواقفهم السلبية من قضية القرصنة والتى ترتكب ضـــد سفن البحرين من جانب الموالين للأتراك فى الاحساء ، ومن خلال محاولاتهـــم الحصول على نفوذ لهم فى الجزيرة ، وذلك عن طريق الطلب الذى تقدموا به لحاكم البحرين لاقامة مســـتودع للفحم فى جزيرة البحرين • وعلى الرغم من تعهد حاكم البحرين فى شهر يونيو ١٨٧٩ ومارس ١٨٨٠ بأنــه لن يسمح باقامة مثل ذلك المستودع قبل الحصول على موافقة السلطات البريطانية ، الا أنه يواجه ضغوطا متزايدة حول استمراره بذلك الالتزام بحجة عدم وجود اتفاق رسمى يستند اليه • وقد اقتنع روس بعـــد محادثاته مع الشيخ عيسى بأن عقد اتفاق من هذا النوع سوف يعزز موقفه من الضغوط التى يمارســها الأتراك أو غيرهم لاقامة مثل تلك المراكز أو المستودعات فى اراضيه • وكان الشيخ عيسى يتفق مع روس فى هـــذا الراى ، وعلى هذا الأساس وضع روس صيغة اتفاق يلتزم فيه حاكـــم البحرين وذريته من بعده بعدم الدخول فى مفاوضات آو ابرام معاهــدات من أى نوع مع آى حكومة بغير موافقة الحكومة البريطانية ، كما يلزم حاكم البحرين بعدم اقامة علاقات دبلوماسية ، كما أضاف الى مسودة الاتفــاق شرطا آخر ينص على موافقة الحكومة البريطانية على تبادل البحرين رسائل الصداقة العادية مع الحكام المحليين للدول المجاورة للبحرين والتى تتناول المسائل العادية • وفى يوم ٢٢ ديسمبر وقع الشيخ عيسى حاكم البحــرين على تلك المعاهــدة •

وافق الماركويس اوف ريبون الحاكم الجديد للهند على الاجراء الذى قام روس باتخاذه فى البحرين كما آقر ذلك الاتفاق ولكنه أشار الى نقطة هامة وهى أنه لا يحق للمسئولين السياسيين بشكل عام الدخـــول فى مفاوضات كهذه دون تلقيهم تعليمات سابقة تخول لهم ذلك ، لأن المعاهدة لن تضاعف آو تغير (من الوجهة المادية) المسئوليات التى تتحملها الحكومة البريطانية ، وقد جاء هذا التعليق فى المذكرة التى بعث بها الحاكم العـــام لوزير الدولة لشئون الهند حول هذا الاتفاق واضاف الحاكـــم العـــام

« بأن رفض الاتفاق الآن قد يساء تفسيره » (١) وعلى العموم فقد كان هذا التقييم تقييما سليما نظرا لأن استثناء ممثلى الدول البحرية من اقامة علاقات مع البحرين وعلى الأخص تركيا وفارس كان يعتبر من سمات السياسة البريطانية فى الخليج ، مثله مثل الالتزام البريطانى بالدفاع عن البحرين ضد أى غزو يأتى من تلك الدول أو من الوهابيين • أما الشئون السياسية العادية والعلاقات التجارية بين البحرين وجيرانها أو منع وصول البعثات الدبلوماسية من فارس أو نجد أو مصر أو تركيا من زيارة البحرين فلم يكن ذلك من شئون الحكومة البريطانية ، وأن الاعتراضات البريطانية الوحيدة على مثل هذه الزيارات تنحصر فى أن لا تتحول الزيارات الى محاولات لفرض السيطرة أو النفوذ أو حبك المؤامرات على البحرين • وقد زاد الموقف البريطانى تصلبا من قضية هذه البعثات بعد عام ١٨٨٠ عندما تبين أن حضور مثل هذه البعثات من فارس أو تركيا قد يشجع حاكمها على الاعتقاد بأن ارتباطاته بتركيا أو بفارس قد تعفيه من التعهد بالمحافظة على الأمن فى منطقته • وقد جاء الاحتلال التركى للاحساء عام ١٨٧١ ليستكمل التغيير فى ذلك الموقف نظرا لأن الاتصالات الرسمية التى كانت تتم بين حاكم البحرين وبين الباب العالى لم يكن فى الامكان منعها ، كما لم يكن فى الامكان تجاهلها وبصفة خاصة على ضوء المحاولات التى كان يقوم بها مدحت باشا فى توسيع رقعة نفوذ الأتراك للمناطق الشرقية من شبه الجزيرة العربية ، كما أن قبول جاسم آل ثانى بالسيادة التركية عليه كان يشكل تحذيرا خطيرا وعلى الأخص من حيث معارضته المستمرة لحكام آل خليفة • ومن ناحية أخرى فقد كان العداء الذى يبديه الأتراك نحو البريطانيين وتصرفاتهم فى شبه الجزيرة بوجه عام بعد عام ١٨٧٣ اضطر الحكومة البريطانية الى الكشف عن موقفها الرسمى بشكل أوضح بالنسبة لعلاقات البحرين مع الدول الأخرى ، أما الأمر الذى لم

---

(١) من الحاكم العام الى وزير الدولة لشئون الهند ١٨٨١/٥/٢٧ (رقم ٨٣ الادارة الخارجية — سرى) •

ينتبه اليه ريبون وروس من أن اتفاقية ١٢ ديسمبر سنة ١٨٨٠ قد عززت من ارتباط البحرين بالحكومة البريطانية وحولتها الى دولة تابعة تبعيـة مطلقة لبريطانيا ، وذلك من خلال الاجراءات التى كان معـمولا بها بين المسئولين البريطانيين فى الخليج وهى الاجراءات التى اتسمت بعـدم الوضوح وشمول هذه الاجراءات دول الهدنة الأخرى عن طريق الاتفاقيات الاستثنائية التى عقدتها الحكومة البريطانية معها مما أدى الى خلق دول تابعـة لبريطانيا فى المنطقة ٠

وأثناء وجود روس فى البحـرين كتب الى ناصر بن مبارك وجاسـم آل ثانى يدعوهما الى ايضاح موقفهما من تهديدهم بغزو البحرين ٠٠٠ وفى شهر يناير ١٨٨٠ تسلم روس رد ناصر على كتابه وقد ذكـر فى رده : « بأن أهدافه هى تحقيق العدل لنفسه ولاتباعه وبأنه قد طالب روس مرارا وتكرارا أن يعمل على استرداد حقوقه فى البحرين ولكن دون جـدوى ، كما ذكر بأن أتباعه فى البحرين يلحون عليه فى العودة اليهم ، الا أنه (على حد تعبيره) رفض حتى الآن تحقيق تلك الرغبة احتراما منه لرغبة المقيم البريطانى ، واضاف بأنه ليست لديه أهداف سوى تحسين حالتـه ومساعدة أتباعه ٠ وكذلك كان رد جاسم آل ثانى يتضمن هذا المعنى ولكنه أشار فى خطابه بأن لناصر بن مبارك حقوقا فى البحرين لا يمكن تجاهلها ، وبأنه هو الذى كان يمنع ناصر من محاولات استرجاع تلك الحقوق بالقوة ، الا أنه أصبح من الصعب عليه الآن الاستمرار فى منع ناصر للحصول على حقه ، وبالتالى فانه يعتقد بأن روس عليه واجب تسوية تلك الخـلافات القائمة بين ناصر والشيخ عيسى حاكم البحرين (١) ٠

بعث روس برد مقتضب الى كل منهما جاء فيه :

« لقد تسلمت رسالتك ٠٠٠ ؟ وأحب أن أخبركم بأن قيام اى عمـل

---

(١) الخطابات والمرفقات السياسية والسرية من الهـند مجلد ٢٨ مرفق للخطاب الخارجى سرى رقم ٨٣ المؤرخ ١٨٨١/٥/٢٧ ٠

عدوانى على البحرين سواء منكم أو من غيركم سوف يقاوم بالقوة » . كما كتب روس الى جاسم آل ثانى رسالة ذكر فيها بأن ناصر بن مبارك ليست له حقوق فى البحرين وأن ممتلكاته وممتلكات أسرته قد صادرها الشيخ عيسى بن على وذلك لتعويض أسر ضحايا ناصر ومحمد خليفة على البحرين عام ١٨٦٩ ، واذا كان الشيخ عيسى سيوافق على اعتماد مخصصات مالية لناصر فانها ستكون فى صورة هبة مالية منه ، وبشرط أن يتعهد بالتخلى عن أطماعه فى البحرين ويقبل الاقامة فى اى مكان آخر من الخليج فيما عدا قطر ، وأن ناصر غير مسموح له بالعودة الى البحرين وبأنه يعتبر جاسم آل ثانى مسئولا عن تصرفات وسلوك ناصر فى قطر .

لم تكن مفاجأة أن يرفض ناصر وجاسم تحذيرات وشروط المقيم ، وقد أعلن ناصر صراحة عن تصميمه على مهاجمة البحرين بمجرد أن يحصل على السفن اللازمة لنقل الحملة التى سيعدها للهجوم على البحرين ، وبنفس الصراحة أعلن جاسم بأنه لم يعد مسئولا عن تصرفات وسلوك عديله ناصر بن مبارك . غير أن روس لم يقتنع بذلك وعاد فكتب الى جاسم فى فبراير ١٨٨١ : بأنه يحمله المسئولية كاملة تجاه أى عمل يقوم به ناصر تجاه البحرين لأنه يعلم بأن ناصر لا يستطيع أن يعمل شيئا بدون مساعدة جاسم لعدم وجود امكانيات لديه ، ولذلك فان اى اخلال بالأمن ستكون عواقبه وخيمة على جاسم فى قطر (١) . ويبدو أن هذا التحذير من جانب روس قد أصاب الهدف، فقد بعث جاسم آل ثانى برد الى روس جاء فيه :

« لقد طلبتم منى أن أقوم بحراسة ساحل قطر كله ، غير اننى لا أملك اى سلطة عليه نتيجة لنص المعاهدة (اتفاق عام ١٨٦٨) التى أبرمت فى عهد والدى وبين الحكومة البريطانية ونصت على أن نكون مسئولين عن

---

(١) الخطابات والمرفقات السياسية والسرية من الهند مجلد ٢٨ مرفق للخطاب الخارجى (سرى) رقم ٨٣ المؤرخ ١٨٨١/٥/٢٧ من روس الى جاسم آل ثانى ١٨٨١/٢/٢٥ .

خراسة دوحة البدعة والوكرة فقط ، أما ساحل قطر فهو طويل وواسع ويضم كثيرا من الموانى وليست لدى السلطة فى منع أى شخص من النزول اليه أو الصعود منه ، الا فى حالة اصدار أوامر مشددة الى السكان فى تلك الموانىء بالنزوح عنها والاقامة فى المناطق الخاضعة لسلطتى وفى هذه الحالة أستطيع أن امنع قيام أى اضطرابات فى ساحل قطر » ٠

لم يأبه روس بموقف جاسم آل ثانى واقترح على حكومة الهند توجيه تحذير رسمى الى جاسم بأن يكف عن تأييد ومساعدة ناصر بن مبارك فيما يتعلق بمطالبه فى البحرين ، ومطالبة الباب العالى بالايعاز الى المسئولين الأتراك فى الاحساء وقطر بمراقبة تحركات ناصر ٠ وقد أحيل الاقتراح الأخير الى بلاودون فى بغداد للادلاء برأيه فيه ، وقد رد بأنه لا يتوقع أية فائدة عملية منه وقال بأنه سيكون من الأفضل اتخاذ اجراءات فعالة ضد جاسم وناصر اذا رفضوا التحذير الرسمى ٠ وقد وافقت حكومة الهند على رأى بلاودون وأوعزت الى روس فى ٧ مايو بالتعليمات التالية :

« اننا نفوضك فى توجيه تحذير الى جاسم آل ثانى يتضمن بانه فى حالة ثبوت علاقته بالهجوم المزمع على البحرين فان المسئولية ستقع عليه مباشرة » كما تم فى نفس اليوم الايعاز الى بلاودون بابلاغ السلطات التركية فى بغداد والبصرة بأنهم ما لم يتعهدوا بمنع عدوان ناصر بن مبارك على البحرين فان الحكومة البريطانية سوف تجد نفسها مضطرة الى اتخاذ الاجراءات الكفيلة بحماية البحرين والمطالبة بالتعويضات عن أى اضرار أو خسائر تنشأ عن ذلك ٠ وتنفيذا لهذا القرار أوضح ريبون لوزير الدولة لشئون الهند بأن حكومته عند اتخاذها ذلك القرار قد وضعت فى أعتبارها مطالبة الأتراك بالسيادة على الدوحة ، نظرا لوجود كتيبة تركية قوامها ١٣٠ جنديا ، وأن أى اجراء مباشر يتخذ ضد جاسم آل ثانى قد يؤدى الى احتجاج الباب العالى ، ولكنه قال بأن حكومة الهند ليست

مستعدة آن تقبل المطالب الغامضة بالسيادة والتى لا ترافقها اجراءات لممارسة الالتزامات المترتبة على تلك السيادة ، بحيث تمنعها من القيام بالاجراءات اللازمة لردع جاسم أو ناصر اذا قاموا بأية محاولة للاعتداء على البحرين (١) ٠

لم تكن هناك أية نية فى مكتب شئون الهند لمناقشة قرار الحاكم العام ، وقد جاء فى تقرير لجوشين من القسطنطينية فى شهر ديسمبر ١٨٨٠ بأنه أصبح مقتنعا بأن الباب العالى ليس فى نيته التنازل عن آى شيء للحكومة البريطانية ، وبأن التكتيك الذى استخدمه الأتراك فى موضوع القرصنة سوف يستمر فى استخدامه بصورة أكثر تنظيما فى المستقبل (٢) ٠ وبعد شهرين أبلغ وزير الخارجية التركى القائم بالأعمال البريطانى فى القسطنطينية بعدم وجود آى سفن للقرصنة فى ساحل الاحساء وأكد عدم وقوع حوادث عن شيء وذكر بأنه قد تم ارسال سفينة مسلحة للقيام بأعمال التفتيش والمراقبة فى مياه الاحساء كأجراء احتياطى ، وبأن وجود مثل هذه السفينة سوف يعفى الحكومة البريطانية من اتخاذ آية اجراءات كالتى أشارت اليها ، وقد كان رد فعل مكتب شئون الهند على أقوال وزير الخارجية التركية الايعاز الى جرانفيل بمنح قادة الطرادات البريطانية فى الخليج صلاحيات لاتخاذ الاجراءات الضرورية على الساحل العربى ومعاقبة القراصنة اذا دعت الضرورة بشرط عدم الاصطدام مع الطرادات التركية أو القوات التركية ، كما ذكر وزير الدولة لجرانفيل بأنه أراد بذلك القرار آن يؤكد مضمون الاتفاق

---

(١) الخطابات والمرفقات السياسية والسرية فى الهند مجلد ٢٨ من الحاكم العام الى وزير الدولة لشئون الهند ١٨٨١/٥/٢٧ (رقم ٨٣ الادارة الخارجية السرية) ٠

(٢) مكاتبات حكومة الوطن السياسية والسرية مجلد ٤٥ من جوشين الى جرانفيل ١٨٨٠/١٢/٦ (رقم ٦٤٣) ٠

الذى عقده روس مع حاكم البحرين فى ٢٢ ديسمبر عام ١٨٨٠ ، ولم يعترض جرانفيل على الاتفاق ، وفى ٨ أبريل بعث هرنجتون بتعليمات الى ريبون بالموافقة على الاتفاق المشار اليه ٠

كان جرانفيل متعاطفا مع الاقتراح الخاص بتخويل قادة سفن الأسطول البريطانى صلاحيات مطاردة القراصنة الى داخل المياه التركية ٠ وقال بانه لا يتوقع أى فائدة من الباب العالى حول هذا الموضوع خاصة وأن القيود القانونية المترتبة على التعديل الذى أدخله خبراء القانون الملكى فى حالة فشل الباب العالى فى توفير الحماية للتجارة البريطانية داخل المياه الاقليمية ، وفى حالة رفض الباب العالى السماح للطرادات البريطانية لاتخاذ القرارات ضد القراصنة ، واستمر القراصنة يعيثون فسادا فى المنطقة فانه سيكون من حق الحكومة البريطانية ـ من وجهة نظر القانون الدولى ـ أن تعتبر مثل ذلك الاهمال سببا كافيا لاتخاذ الاجراءات الرادعة من جانبها ، وان وصول تعليمات حكومة الهند المؤرخة ٧ مايو الى كل من روس وبلاودون باعتبار جاسم آل ثانى مسئولا مسئولية مباشرة عن أية محاولة يقوم بها للهجوم على البحرين من قطر قد ساهم فى تعزيز الموقف البريطانى ، ليس لأن الموضوع يمس الملاحة فى سواحل الاحساء وقطر فحسب ، بل ولأنه يمس مسألة الدفاع عن البحرين أيضا ٠ وقد كتب هرنجتون الى جرانفيل يقول : « اننا لن نسمح باستعمال البدعة وغيرها من مناطق الساحل العربى من جانب القراصنة الذين يحتمون تحت ظل العلم التركى لشن الحملات على البحرين ، سواء كانت تلك الحملات بالتواطؤ مع الأتراك أو بغير التواطؤ معهم ، وقد اثبتت التجارب مع الحكومة التركية انه لا أمل اطلاقا فى الحصول على اجراءات رادعة من جانبهم » وقد اقترح هرنجتون الموافقة على تعليمات ريبون لروس وبلاودون ، كما طلب من جرانفيل أن يرسلها الى السفير البريطانى فى القسطنطينية لابلاغها للباب العالى اذا شاء ٠ كما قال هرنجتون بأن عمليات المراقبة فى مياه الاحساء وقطر لا يمكن أن تستمر بصورتها هذه ، فليس من الحكمة أن نترك الضباط السياسيين والبحريين لصاحبة الجلالة

فى الخليج من غير تعليمات واضحة يسترشدون بها فى الظروف التى قد تطرأ وقد تترتب عليهـــا عواقب وخيمة بالنســـبة للمصـــالح والهيبة البريطانية (١) ٠

وافق جرانفيل على كلا الاقتراحين ٠ وفى يوليو ١٨٨١ أوعز الى السفير البريطانى فى القسطنطينية بابلاغ الباب العالى بموقف حكومة الهند بشأن البحرين وبالتأكيد لها بان أى اهمال أو عجز من جانب الباب العالى عن مكافحة القرصنة فى المياه المتاخمة للمناطق التى يطالب بالسيادة عليها قد ترغم الحكومة البريطـانية على اصدار أوامرها لضباط الأســـطول البريطانى بأن يتولوا حماية المصـــالح التجارية دون التفات للمطـــالب التركية ، كذلك طلب جرانفيل من الاميرالية البريطانية سـحب أوامرها الصادرة فى مايو ١٨٧٩ لضباطها فى الخليج بالامتناع عن القيـــام بأى اجراءات معادية فى المياه الاقليمية التركية ، بالايعاز اليهم بعدم التقيد فى تنفيذ واجباتهم بحدود مسافة الثلاثة أميال فى مطاردتهم للقراصـــنة والقبض عليهم نظرا لأن السلطة التركية على المنطقة الساحلية هى سلطة اسمية ٠ الا أن على هؤلاء الضباط أن يتفادوا الاصطدام مع الطرادات أو القوات التركية ، وأن يقوموا بتسليم الأشخاص الذين يتم القبض عليهم فى المناطق الخاضعة للسيادة التركية للسلطات التركية (٢) ٠

وفى يوليو عام ١٨٨١ صـــدرت تعليمات الاميرالية البريطـانية بهذا الشأن وظلت سارية المفعول لسنوات عديدة بعد ذلك ٠

---

(١) مكاتبات حكومة الوطن السياسية والسرية مجلد ٤٧ من الوكيل المساعد لمكتب شئون الهند الى الوكيل المساعد للخارجيـــة ١٨٨١/٧/٧ (سرى) ٠

(٢) نفس المصدر من جرانفيل الى ايرل اوف دومزين ١٨٨١/٧/٢٢ ومن الوكيل المساعد للخارجية الى سكرتير الأميرالية ١٨٨١/٧/١١ ٠

خاتمة الكتاب

كانت السبعينات من القرن التاسع عشر نهـــاية لمرحلة فى تاريخ الخليج ، فقد تم فيها القضاء على القرصنة والحروب البحرية فيما عدا بعض الحوادث الفردية التى كانت تقع بين حين وآخر فى مصائد اللؤلؤ فى فصول الصيف • ومن ناحية أخرى تمت تصفية تجارة الرقيق بعـد تقليصها من قواعدها الأصلية فى افريقيا الشرقية • وبالاضافة الى ذلك امكن ترويض قبائل الساحل الغربى أو بالأحرى تهذيبها ، وأرغمت على حصر منازعاتها الثأرية على المناطق الداخلية فقط بعد أن بدأ نجم حليفها أو خصمها القديم — حسب تعريفها له — وهو امارة نجد ، فى الأفول نتيجة للصراعات الداخلية ولانقطاع صلاتها بدول الخليج بحكم تدخل الأتراك ، كما أصبحت امارة نجد مهددة بظهور منافس جديد على السلطة هو ابن رشيد من جبل شمر • كانت تلك الارهاصات خاتمة المطاف بالنسبة لمركز بريطانيا، على الرغم من أن قوتها فى الخليج كانت فى ذروتها ، لأن تلك المرحلة قد انهت عصرا من الجهود البطولية لادخال النظام وحكم القانون الى الخليج، وضمان وأمن وسلامة الهند البريطانية — وهى المرحلة التى بدأت برحلة جون مالكولم الى طهران عام ١٨٠٠ ، وبمعركة الطراد « مورنتنجتون » مع أسطول القراصنة عند ساحل أم القيوين ١٨٠٥ فحسب ، بل لأنهـــا سجلت نهاية السيطرة البريطانية المطلقة فى الخليج • فبعد أن ضـم الأتراك اقليم الاحســـاء الى مناطق نفــوذهم وتعلموا ، ان لم يكونوا قد اتقنوا ، استخدام القوة البحرية ، وتفتحت شهواتهم لمد سيطرتهم على دول الساحل العربى تمهيدا لفرض حكم الخلافة الاســلامية على تلك الدول • وبالمثل فان فارس التى لم يكن لها دور يذكر فى سياسات الخليج كمـــا كانت من قبل ، ظلت متمسكة بمطالبها البالية فى البحرين • وأما البحرين فبعد أن تخلصت للمرة الأولى من صراعاتها العائلية وأمنت نفسها ضد اى عدوان خارجى بفضل معاهدة الحماية مع الحكومة البريطانية ، أصبحت قادرة على ممارسة شئونها التجارية •

أما عمان فعلى النقيض من ذلك فقد هوت من مركز القوة والازدهار وكدولة تجارية وبحرية رائدة ، الى آدنى مراتب التدهـــور وانكفأت على نفسها مديرة ظهرها للعالم الخارجى ، وربما كانت احداث العقد السابق لعام ١٨٨٠ هى نذر المستقبل الغامض الذى كان ينتظر عمان ٠

أن خسارة عمان من تجارة الرقيق بعد خسارتها من انفصال زنجبار عن الوطن الأم وميناء بندر عباس كموارد اقتصادية قد جعـل القبـــائل العمانية من أطماع سياسية قد آوجد صدى عميقا بين أوساط العمانيين ذلك ٠ وقد دفعها ذلك الوضع بالاضافة الى تحريض رجال الدين الى أن نصب جام غضبها على المســـئولين هناك ٠ وعلى امتداد أربعين عاما من ذلك التاريخ لم تعرف عمان طعما للراحة والسلام ، وتعرضت أســـوار مسقط ومعاقلها الى موجات من الهجمات من جانب القبائل المتمـــردة ٠ وقد جاء قرار فرض رسوم جمركية على منتجات عمان محركا لقيـــام التمرد من جانب تلك القبـــائل ، ثم جاء قرار حظـــر تجارة السلاح من السلطنة واليها فى نهاية القرن ليضاعف من حدة تلك المشكلات ، كذلك فان احقاد رجال الدين على المسئولين وما كان يراود بعض زعماء القبـــائل العمانية من أطماع سياسية قد آوجد صدى عميقا بين اوساط العمانيين المطالبين ببعث الامامة فى عمان ، وعلى هذا الأساس قامت تلك القبـــائل فى شهر مايو من عام ١٩١٣ بانتخاب سالم بن راشد الخروصى اماما على البلاد (١) ٠ غير أن هذا الامام لم يكن من طراز الامام السيد عزان بن قيس أو بالأحرى لم يكن حتى فى مســـتوى زعيمى القبيلتين الرئيسيتين اللتين اختارتاه ونعنى بهما الشيخ عيسى بن صالح ، الذى خلف والده الشيخ الكبير صالح بن عيسى على زعامة الحرث ، وحمير بن ناصر النبهانى شيخ بنى ريام٠

---

(١) ينحدر الامام سالم بن راشد الخروصى من اسرة الشيخ زايد ابن خميس الخروصى الذى نجح على حد قول روس فى توحيد التقسيمات الاربعة للاباضية خلال حكم الامام أحمد بن سعيد « بحث حول تعـــاليم طائفة الاباضية فى عمان اعداد روس » ٠

وعلى اى حال فان ظهور منافس على السلطة من بين القبائل العمانيـــة الداخلية انما يعكس عمق الفجوة التى تفصل بين المسئولين ومواطنيهم ، وهكذا فان اصداء انتخاب سالم بن راشد الخروصى اماما لعمان قد أخذت تتردد فيها بين جبال عمان ووهادها فترة من الزمن .

ومن ناحية أخرى فان مسألة الاحتفاظ بالسلطة كان يعود اســاسا الى قلة الموارد ، ففى عام ١٨٨٠ أصبح استمرار معونة زنجبار التى كان يحصل عليها سلطان مسقط أحد البنود الرئيســـية فى الدعم المـــالى لمسقط ، وحتى تلك المعونة قد أصبح اســتمرارها مشـــكوكا فيه بعد أن قررت الخزانة البريطانية وقف مساهمتها فى تلك المعونة ، وبحلـول عام ١٨٨٠ أوقفت الخزانة العمل بقرارها المذكور فى الوقت الذى كانت فيه المحادثات تجرى بين وزارة الخارجية البريطانية ومكتب شئون الهند للبحث عن حل لتلك المشكلة . وفى عام ١٨٨٣ حلت تلك المشكلة غـير أن حكومة الهند لم تؤيد الحل ، ففى الأول من سبتمبر من نفس العام انتقل أمر الاشراف على الوكالة البريطانية فى زنجبار الى سلطة وزارة الخارجية التى تقلدت مسئولية الانفاق على الوكالة ، وكان المفروض أن تـــؤول مسئولية دفع المعونة الى حكومة الهند مع العلم بأنه فى حالة اعتبار المعونة التزاما دائما فان هذا الموضوع يعاد بحثه من جديد عند وفاة الســـلطان الحـــاكم . على أن جلادستون الذى كان أثناء الحرب الفارسية ينتقـد بالمرســـتون على اجرائه غير الدستورى بتبديد موارد الهند فى تمويـل المشروعات الامبريالية لم يحرك ساكنا عندما أراد استخدام تلك المـوارد لأغراضه الخاصـــة . وفى عام ١٨٨٨ توفى السلطان تركى بن سعيد ، وهكذا فان حكومة الهند التى التزمت قبل ذلك بالمحافظة على حـــكم اسرة آل بوسعيد وحماية استقلال السلطنة قد وافقت من غـير تردد على الاستمرار فى دفع المعونة لمسقط واستمرت فى دفعها بمـعدل ٨٦٤٠٠ روبية هندية فى العام (آى ما يعادل ٤٠ ألف ريال نمسوى) ولم يطرأ تغيير على قيمة المعونة على الرغم من الانخفاض الذى طـــرأ على قيمة الريال النمسوى فيما بعد ، الى أنَ حلت امبراطورية الهند عام ١٩٤٧ . ثـــم بعد ذلك استمرت الحكومة البريطانية فى دفع تلك المعونة سنويا لمسقط

ليس لأسباب سياسية وانها وفاء لالتزاماتها لحكومة مسقط ٠

ان تدهور الميزان التجارى لعمان بعد القرن التاسع عشر لا تعود أسبابه الى انفصال زنجبار عنها أو الى فقدها لبندر عباس أو الى صراعاتها الداخلية المزمنة فحسب بل الى تدهور تجارة الترانسيت ثم ان تزايد عدد البواخر الأوربية فى الخليج خلال السبعينات من القرن التاسع عشر قد شكل ضربة عنيفة الى مسقط كأحد الموانىء التجارية الهامة فى المنطقة ٠ وقبل هذه الفترة كانت السفن الشراعية من مختلف مناطق الخليج تزور موانى مسقط لنقل السلع وللتزود بالماء والمؤن ثم تتجه الى الهند وكان يتم العكس ايضا عند عودة تلك السفن من الهند الى الخليج لتجنب تقلبات الاحوال الجوية فى الخليج ، اما بعد ظهور السفن التجارية المتطورة فان تلك السفن لم تعد فى حاجة للمرور بموانى مسقط فكانت تواصل رحلاتها الى وجهتها متخطية موانى مسقط ومن ناحية اخرى فقد انخفضت حركة السفن العمانية من عابرات المحيط ، وتحول اسطول عمان الذى كان فى وقت من الأوقات أكبر الأساطيل واقواها الى كومة من الهياكل الخشبية المحطمة القابعة فى مراسيها ٠ اما بقية دول الخليج فلم تتأثر بسرعة بتلك النتائج العكسية لمنافسة السفن الحديثة لها ٠ وحتى الفترة الأخيرة من القرن التاسع عشر كان للبحرين ٧٦ سفينة شراعية من الحجم الكبير تتاجر مع الهند و ١٧ سفينة من طراز البغلة وثلاثين من طراز الباتيل) كما كانت مشيخات الهدنة تمتلك ٦٢ سفينة تجارية ، واصبحت موانى فارس فى تلك الفترة تحظى بالنصيب الاكبر من التجارة المنقولة ، وكان عددها لا يقل عن ٧١ سفينة تابعة للنجة وبعض الموانى الفارسية باستثناء بندر عباس تقوم برحلات سنوية الى الهند (١) ٠

استمرت تجارة الخليج مع الهند فى النمو خلال السبعينات من القرن التاسع عشر وان لم تكن بنفس المستوى السابق ، فبعد أن ارتفعت

---

(١) التقرير الادارى السنوى للخليج ١٨٧٨ — ١٨٧٩ ٠

معدلاتها فيما بين ١٦٨٠ — ١٨٦١ و ١٨٦٤ — ١٨٦٥ عادت فحافظت على تلك المعدلات خلال السنوات العشر التالية او لعلها انخفضت قليلا فى الفترة الواقعة فيما بين عام ١٨٧٤ — ١٨٧٥ ثم عادت فارتفعت فيما بين ١٨٧٥ — ١٨٧٦ و ١٨٧٧ — ١٨٧٨ وذلك من ١٩٩ر٧٢ر٥٠ر٣ روبية هندية أي (٠٠٠ر٥٧٠ر٣ جنيه استرلينى) تقريبا الى ٤٥٠ر٥٩ر٤٠ر٤ روبية هندية الى نحو (٠٠٠ر٤٥٠ر٤ جنيه استرلينى) وأكثر من مرة ونصف عن معدل ١٨٦٤ — ١٨٦٥ واكثر من ثلاثة اضعاف معدل ١٨٦٠ — ١٨٦١ وتزداد أهمية هذه المقارنات اذا رجعنا الى معدلات الأعوام السابقة وذلك قبل تطبيق نظام الهدنة • وعلى سبيل المثال فقد كانت تجارة بومباى فى ١٨٣٦ — ١٨٣٧ هى ٨٣٠ر٤٩ر٧٠ روبية هندية فقط او اقل من خمس أرقام ١٨٧٧ — ١٨٧٨ ويتركز معظم النشاط التجارى للفترة الواقعة فى السبعينات على الموانى الفارسية كميناء بوشهر وبندر عباس ونحو ثلث تلك الأرقام على ميناء البصرة • أما البحرين فقد كان لها نصيب الأسد من تلك التجارة بحيث تعادلت مع مسقط ومشيخات الهدنة مجتمعة •

ويشكل صيد اللؤلؤ والأسماك المورد الاساسى لسكان مشيخات الهدنة وقد ظل هذا الموضوع مستمرا ففى كل صيف كان يتجمع فى منطقة الخليج الاسفل ما لا يقل عن ١٥٠٠ مركب فيها نحو ٤٨ آلف عامل بالاضافة الى مجموعة أخرى من المراكب يقدر عددها ب ٧١٦ ويعمل بها ما لا يقل عن ١٣ الف بحار كلهم من البحرين • ومن الصعب تحديد ارقام قيمة اللآلىء التى تستخرج فى كل عام وكان الكولونيل بيلى قد قدر محصول اللؤلؤ فى عام ١٨٦٥ بما قيمته ٤٠٠ آلف جنيه استرلينى بينما تقدر تقارير الممثلية السياسية البريطانية فى الخليج محصول اللؤلؤ عام ١٨٧٣ — ١٨٧٤ بـ ٧٠٠ آلف جنيه استرلينى • ومن ناحية أخرى تقدر قيمة اللألىء المصدرة الى الهند عام ١٨٧٣ — ١٨٧٤ حسب كشوفات الجمارك ب ٩٠٩ر٥٠ر٢٩ روبية هندية أو أقل من ٠٠ر٣٠٠ جنيه استرلينى (١) ، ومن ناحية أخرى خفت الاضطرابات التى كانت تحدث على

(١) التقرير الادارى السنوى للممثلية ١٨٧٧ — ١٨٧٨ •

الضفاف فى مواسم الصيد وكانت معظم الخلافات أو المشكلات ناجمة عن تهرب بعض العمال من تسديد السلف التى عليهم لأصحاب السفن وقد تفاقمت هذه المشكلة بحيث اضطرت السلطات البريطانية للتدخل لحلها تقيدا بالتقاليد التى كانت متبعة فيما يختص بلجوء الأفراد ولم تحاول الحكومة البريطانية ان تلغى هذه التقاليد ٠ وفى مطلع السبعينات من القرن اتخذت المشكلة ابعادا جديدة بعد ان أخذ بعض زعماء المنطقة يفرضون رسوما معينة على كل من يلجأ اليهم من الصيادين ٠ وخوفا من ان يفضى الوضع الى انتشار أعمال الشغب والفوضى والخروج على القانون فى المنطقة ، اقترح الكولونيل روس خلال جولته السنوية عام ١٨٧٩ على شيوخ الهدنة عقد اتفاق فيما بينهم ينظم طريقة لجوء هؤلاء العمال ، وكيفية تطبيق ذلك القانون على المدنيين ، وقد وافق الزعماء على الاقتراح، وبتاريخ ٢٤ يوليو ١٨٧٩ عقدوا اتفاقا فيما بينهم يقضى برفض منح اللجوء الى هؤلاء المتهربين وفرض غرامة تتراوح فيما بين ٥٠ الى ١٠٠ ريال عن كل مخالفة ٠ أما اذا نشأ الخلاف حول تفسير الاتفاق فانه يحال الى هيئة التحكيم وتتشكل من الشيوخ أنفسهم او من ينوب عنهم ويحضرها وكيل المقيم السياسى المعتمد لدى ساحل الهدنة ، غير ان قرار الهيئة ينبغى أن يصادق عليه من المقيم السياسى قبل تنفيذه ، كما ان المقيم السياسى لن يفرض الغرامة المنصوص عليها فى الحكم الا اذا اقتنع بصحة الدعوى (١)٠

وبعد مرور بضع سنوات على توقيع اتفاقية البحرين المعقودة فى ١٨٨٠/١٢/٢٨ لم يعد للأتراك اى نشاط ملحوظ على امتداد الساحل الغربى للخليج ٠ وعلى اى حال ففى عام ١٨٨٧ بدا الأتراك اتصالاتهم بشيخ آبو ظبى ، كما بعث الفرس بعدة خطابات الى شيوخ الهدنة ، وكان الهدف من وراء تلك الخطوة هو تحقيق نوع من السيطرة على الحدود الشمالية لعمان المتصالحة ، غير أن تلك المناورات قد اضطرت حكومة الهند فى شهر دسمبر ١٨٨٧ الى الحصول على تعهد من كل من حكومات شيوخ ساحل الهدنة على غرار التعهد الذى وقعه حاكم البحرين عام ١٨٨٠ وقد

---

(١) المكاتبات الرسمية بشأن حكام الهدنة ١٨٥٤ — ١٩٠٥ ٠

التزم هؤلاء الشيوخ بموجب هذا الاتفاق بعدم الدخول في مفاوضات أو عقد اتفاقيات مع آى دولة غير الحكومة البريطانية وبعدم السماح لأى حكومة باقامة علاقات دبلوماسية أو قنصلية مع حكومات أخرى ، أو اقامة مستودعات للفحم في اراضيهم دون موافقة الحكومة البريطانية ، واستثني الاتفاق العلاقات الودية مع الحكام الحاليين للدول المجاورة ٠ وبعد بضعة اعوام ظهرت اخطار كبيرة على المصالح البريطانية في المنطقة ، وكانت اسباب هذه الاخطار هي نشاط عملاء فرنسا في مسقط والخليج ٠ فقد كانت فرنسا شأنها شأن بريطانيا ملتزمة بالتصريح الفرنسي البريطاني الصادر في مارس ١٨٦٨ والذى ينص على احترام استقلال كل من مسقط وزنجبار ، غير ان فرض الحماية البريطانية على زنجبار في ١٤ يونيه ١٨٩٠ قد الغى مضمون ذلك التصريح بالنسبة لزنجبار ، كما القي ظلالا من الشك على استمرار انطباقه على مسقط ٠ وفى شهر مارس ١٨٩١ بعد ان تلقت حكومة الهند معلومات عن محاولات يقوم بها الفرنسيون للحصول على مركز لهم في مسقط عن طريق اقامة مستودع للفحم ، تحركت الحكومة البريطانية لمواجهة هذا الأمر وقد صادف ان كانت الترتيبات معدة لعقد معاهدة ملاحية وتجارية جديدة بين بريطانيا وسلطنة مسقط (١) يتعهد السلطان بموجبها بعدم التنازل عن اى جزء من اراضيه لأى دولة وبأن لا يتنازل او يبيع او يرضى أو يسمح باحتلال اى جزء من اراضيه سواء في مسقط او في عمان أو في ملحقاتها لغير الحكومة البريطانية ٠ وقد تم التوقيع على المعاهدة في ٢٠ مارس ١٨٩١ وظلت هذه المعاهدة سارية المفعول حتى عام ١٩٥٨ عندما تم الغاء تلك المعاهدة على اثر تنازل السلطان الحاكم في ذلك الوقت عن منطقة جواذر لحكومة باكستان ٠

في عام ١٨٩١ نشط عملاء الفرنسيين في ساحل الهدنة يحاولون

---

(١) المعاهدات اعداد اتيشيسون الطبعة الخامسة مجلد ١٢ كلكتا ١٩٢٩ – ١٩٣٣ وثمة صلة باهتة فيما بين هذا التعهد وتعهد السيد سعيد عام ١٨٤٤ في الاتفاقية التجارية مع فرنسا (اشارة رقم ٣) ٠

اغراء الشيوخ بكافة الوسائل ، لدرجة انهم وعدوهم باطلاق تجارة الرقيق تحت الحماية الفرنسية ، وردا على ذلك طالب المقيم السياسى البريطانى زعماء الهدنة بالتوقيع على اتفاقيات تتضمن نفس الضمانات المنصوص عليها فى اتفاق شهر ديسمبر عام ١٨٨٧ والخاصة بالعلاقات مع الدول الاجنبية بالاضافة الى شرط جديد ينص على تعهد هؤلاء الشيوخ بعدم التنازل عن اى جزء من اراضيهم لأى دولة اخرى وقد وافق الشيوخ ووقعوا على الاتفاقيات التى عرفت فيما بعد بالاتفاقات الاستثنائية وقد تم التوقيع عليها فى شهر مارس عام ١٨٩٨ وقد التزم كل من الشيوخ الموقعين على هذه الاتفاقيات عن نفسه وبالاصالة عن ورثته من بعده بالشروط التاليــة :

١ ــ أتعهد بأن لا اعقد آى معاهدة أو اجرى اية اتصالات مع اى دولة اخرى وبأى شكل من الاشكال عدا الحكومة البريطانية ٠

١ ــ اتعهد بعدم الموافقة او السماح على اقامة اى ممثل او وكيل لأى دولة اخرى دون موافقة الحكومة البريطانية ٠

٣ ــ اتعهد بعدم التنازل أو البيع أو السماح آو ان أرضى لأى دولة باحتلال اى جزء من الأراضى التابعة لى لغير الحكومة البريطانية (١) ٠

كانت التحركات الفرنسية فى مسقط وفى ساحل الهدنة بعد عام ١٨٨٠ مؤشرا لنشوب صراع على النفوذ فى منطقة الخليج ، وكان على بريطانيا ان تواجه هذا الوضع ، ومع تزايد حدة ذلك الصراع اضطرت الحكومة البريطانية فى اواخر القرن الى انشاء علاقات رسمية مع

---

(١) كانت هناك سابقة لتلك الاتفاقيات رغم انها لم تكن قد تبلور امرها حتى ذلك الوقت ، وذلك فى صورة آلتعهدات التى حصلت عليها بريطانيا من شيخ الشارقة وراس الخيمة فى شهر يوليو ١٨٣٩ ٠

الكويت • وفى شهر مايو ١٨٩٦ اغتيل حاكم الكويت الشيخ محمد بن صباح وقد اغتاله اخوه مبارك • ونظرا لرغبة الشيخ مبارك الحاكم الجديد فى تدعيم مركزه طلب من المقيم السياسى البريطانى فى الخليج بأن يسمح له بالانضمام الى نظام المعاهدات المتبع مع شيوخ الهدنة ، غير أن الحكومة البريطانية لم توافق على الطلب نظرا لأنها لم تكن ترغب فى ان تفتح بابا جديدا للخلاف مع الباب العالى وذلك بسبب علاقة الكويت الخاصة بالامبراطورية العثمانية • وبعد عامين من هذا التاريخ غيرت بريطانيا موقفها بسبب المحاولات والخطط التى كان يعدها الألمان والروس لانشاء خط حديدى يصل للخليج عبر آسيا الصغرى ، وبما ان الكويت هى المنطقة الوحيدة التى لها ميناء على الجانب العربى من الخليج فقد كان اصحاب المشروع يعتبرونها المحطة الأخيرة المناسبة لمثل هذا الخط ، ولكى تحول الحكومة البريطانية دون حصول أى دولة آوربية على مركز لها فى الكويت فقد حصل المقيم السياسى البريطانى فى ٢١ يناير ١٨٩٩ على تعهد رسمى من الشيخ مبارك حاكم الكويت تعهد فيه بالاصالة عن نفسه وبالاصالة عن ورثته وخلفائه من بعده بعدم استقبال وكلاء آو ممثلين من اى دولة اخرى وبعدم التنازل عن أى جزء من اراضيه لأى دولة أو لرعايا اى دولة دون الحصول على موافقة مسبقة من الحكومة البريطانية • وفى مقابل هذا التعهد ضمنت بريطانيا للكويت المساعدات التى تحتاج اليها (١)•

وهكذا فان تعهد حكومة الكويت ، ومعاهدة عدم التنازل من سلطان

---

(١) « المعاهدات » تأليف اتيشيسون (الطبعة الخامسة) فصل ١١ للاطلاع على نموذج الاتفاقات « سالسبورى » واتفاق الكويت لعام ١٨٩٩ اعداد جى بى كميلى دراسات فى التاريخ الحديث الذى تقدم الى البروفسير دبليو • أن • ميدليكوت لندن عام ١٩٦٧ وبقى التعهد معمولا به حتى ١٩٦١/٦/١٩ عندما انهى بعد ان اعتبر بأنه لا يتناسب مع سيادة الكويت واستقلالها • انظر اللائحة التفسيرية (١٩٦١) لتبادل المذكرات حول العلاقات بين المملكة المتحدة ودولة الكويت •

مسقط ، والاتفاقيات الاستثنائية التى عقدت مع حاكم البحرين وشيوخ الهدنة تعتبر اللمسات الأخيرة فى البناء الهيكلى لنظام المعاهدات الذى طبقته بريطانيا فى الخليج ابان القرن التاسع عشر • وعلى ذلك الهيكل ، وبصفة خاصة نظام الهدنة ، وضعت القواعد التى استند عليها الوجـــود البريطانى فى المنطقة اعتبارا من ذلك الوقت (١) •

وخلال هذا القرن تم التوصل لاتفاقية جديدة تتناول تجارة السلاح وبعض الامتيازات ، ففى ٣ نوفمبر عام ١٩١٦ عقدت معاهدة مع حكومة قطر انضمت قطر بموجبها لنظام الهدنة • ومع انقضاء القرن العشرين أصبح البناء الهيكلى للمعاهدات موضوعا للنقاش والجدل باعتباره نظاما محدودا لتحديد الوجود البريطانى فى الخليج سواء من حيث المتغيرات الدولية او من حيث مضمون المعاهـــدات نفســـها والتى وقعت فى مرحلة كانت الالتزامات والمصالح البريطانية خلالها التزامات ومصالح بحرية ، بينمـــا اكتسبت فى الاعوام الأخيرة طابعا اقليميا • ومما لا شك فيه أن اطـــار هذا النظام اطار محدود ، غير أن الوجود البريطانى فى الخليج لم يعتمــد أساسا على ذلك الاطار المحدود للمعاهدات ، وانما اعتمد الى حد كبير ، ان لم يكن حدا أكبر ، على السوابق وعلى السياسة نفسها وآخيرا على المسئولية التى تحملتها بريطانيا فى الحفاظ على السلام البحرى وحماية التجـــارة والملاحة ومكافحة تجارتى الرقيق والســـلاح وفى المحافظة على الكيانات الاقليمية واستقلالها • وفوق كل ذلك وبعد كل ذلك اعتمد الوجـــود البريطانى فى هذه المنطقة على جهود وتضحيات الرجال اللذين حققـــوا السلام والعدالة وحكم القانون داخل الخليج والذين سطروا بأعمـــالهم وجهودهم امجد الصفحات فى تاريخ الامبراطورية البريطانية •

انتهى

* * *

---

(١) للاطلاع على بنود المعاهدة انظر « المعاهدات » اعداد اتيشيسون طبعة (٥) فصل ١١ •

البيبلوجرافيـــا

مراجع الكتاب

---

١ - مراجع مخطوطة :

أ - سجلات مكتب الهند ·
ب - مكتبة مكتب الهند ·
جـ - سجلات المكتب العام ·
د - المتحف البريطانى ·
هـ - مكتبة بودليان - اكسفورد ·

٢ - مراجع مطبوعة :

أ - حكومة الهند ·
ب - حكومة بومباى ·
جـ - مطبوعات برلمانية ·
د - رسائل ومذكرات ·

٣ - مؤلفات معاصرة عن السير الذاتية والرحلات وأعمال ثانوية ·

أ - مراجع مخطوطة ·
ب - سجلات مكتب الهند ·

كانت مسئولية ادارة وتوجيه العلاقات البريطانية مع دول الخليج تتقلدها حكومة بومباى حتى شهر يناير ١٨٧٢ عندما انتقلت مسئوليتها لحكومة الهند · وكانت حكومة بومبـاى تتولى شئون الخليـج عن طريق اللجنتين السياسية والسرية ، وكانت تبعث بتقاريرها الى أعضاء مجلس ادارة شركة الهند الشرقية ·

١ - الاجراءات السياسية والسرية لبومباى ، ١٧٩٠ - ١٧٩٦ - (حلقة من مجلد ٢ الى ١١) ١٧٩٧ - ١٨٠٩ (حلقة ٣٨٠ مجلد ٦٥ - حلقة ٣٨٣ مجلد ١٢) وبتاريخ ١٨٠٩/١١/٢٥ قسمت الادارة السياسية والسرية الى ادارتين ·

٢ - الاجراءات السياسية لبومباى ١٨١٠ - ١٨٦٥ (حلقة ٣٨٣ مجلد ١٣ - حلقة ٣٩٧ مجلد ٣٣) (١) ٠

٣ - اجراءات بومباى السرية ١٨٠٩ - ١٨٥٧ (مجلد ٣٣٠) ان المراحل التى كانت تتولى هذه الادارة أثناءها شئون منطقة الخليج قد سبق الاشارة اليها ٠

٤ - الرسائل السياسية لبومباى (وهى الرسائل التى كان يبعث بها حاكم بومباى الى مجلس ادارة الشركة ١٨٠٣ - ١٨٥٩ (مجلد رقم ٥٠) ٠

٥ - مجموعات المجلس ١٧٩٦ - ١٨٥٨ (مجلد رقم ٢٧٣٠) ٠

٦ - رسائل بومباى السرية (وهى الرسائل التى كان يبعث بها حاكم بومباى الى اللجنة السرية لمجلس الادارة) وهى على حلقتين ، بمعنى أن الرسائل كانت ترسل الى انجلترا على نسختين من خلال الطريق المباشر عبر تركيا والعراق ، وعن الطريق البرى عبر مصر ٠

٧ - مرفقات الرسائل السرية لبومباى ١٨٠٢ - ١٨٦٩ (مجلد ١٤٧) أما بعد عام ١٨٦٩ فقد كانت المرفقات توثق بالرسائل ٠

٨ - سجلات معمل الشركة : فارس والخليج (من مجلد ١٨ الى ١٣٠) (١٧٨٤ - ١٨٧٤) وحتى عام ١٧٩٨ - ١٧٩٩ (والمجلدات من رقم ١٨ وحتى رقم ٢٠) وكانت هذه المجموعات تتألف غالبا من التقارير التى كان يبعث بها مع عملاء الشركة فى بوشهر والبصرة ٠

٩ - الرسائل السرية المتعددة وتتكون من ٥١ مجلدا ومن رسائل تتناول عددا واسعا من الموضوعات بما فى ذلك على سبيل المثال احتلال جزيرتى موريشيس وبوربون ؛ رحلة جيمس موريس وهنرى ايليس الى طهران والتعليمات التى كان يبعث بها مكتب الهند للوزير البريطانى المفوض فى طهران سنة ١٨٥٩ ٠

١٠- خطابات البنغال السرية (وهى الخطابات التى كان يبعث بها الحاكم العام الى اللجنة السرية لمجلس الادارة) ٠

---

(١) استمرت هذه الحلقات بعد سنة ١٨٦٥ ولكن هذا البحث لم يعتمد عليها ٠

١١- مسودات الادارة : التقارير السرية للهند ١٧٨١ - ١٨٥٨ (مجلد رقم ٢٣) وتتكون من مسودات التعليمات التى كان يضعها مجلس الهند ، وتقوم اللجنة السرية لمجلس الادارة بارسالها للحاكم العام بالهند والى الحكام بالاقاليم واحيانا الى المقيمين السياسيين البريطانيين فى عدن والخليج والمعتمدين السياسيين فى كل منزنجبار وتركيا العربية ٠

١٢- التقارير السياسية الى بومباى ١٨٠٤ - ١٨٥٨ (مجلد رقم ٢٠) وتضم التعليمات التى كان يبعث بها مجلس الادارة الى حاكم بومباى فى اللجنة السياسية ٠

١٣- المكاتبات المتبادلة بين الشركة والمجلس ١٨٢٣ - ١٨٣٦ (مجلد رقم ١) وتتعلق هذه المكاتبات بالشئون الخاصة باللجنتين السياسية والسرية خلال هذه الفترة ٠

١٤- المكاتبات السرية والسياسية العامة للمجلس وتضم فئتين ، احداهما من ٢٠ مجلدا وتمتد من ١٨٣١ - ١٨٥٨ ، والفئة الثانية من ٥٢ مجلدا وتمتد من ١٨٣٩ - ١٨٥٨ ٠

١٥- مكاتبات حكومة الوطن (السرية) ١٨٣٩ - ١٨٧٤ (٨٢ مجلدا) وهى الحلقة الثانية من المكاتبات السرية والسياسية العامة للمجلس المشار اليها سابقا ٠

١٦- الخطابات والمرفقات من حكومة الهند (وهى الخطابات الموجهة من الحاكم العام بالهند الى سكرتير الدولة فى الادارة الخارجية ١٨٦٦ - ١٨٧٤ (٦٦ مجلدا) ٠

١٧- الرسائل الخارجية للهند (وهى الرسائل التى تضم رسائل الحاكم العام بالهند فى الادارة الخارجية) اعتبارا من عام ١٨٥٨ فصاعدا ٠

١٨- الخطابات والمرفقات السياسية والسرية من الهند ابتداء من عام ١٨٥٨ فصاعدا ٠

١٩- الخطابات والمرفقات السياسية والسرية من الخليج (من مجلد ١ الى مجلد ٤) ويتناول الأعوام ١٨٧٥ - ١٨٨٠ وهى تتكون من نسخ المكاتبات الخاصة بالمقيم السياسى فى الخليج والمعتمد السياسى فى مسقط مع حكومة الهند والتى كان يتم ارسالها مباشرة الى وزير الدولة لشئون الهند ٠

٢٠ـ الخطابات السرية الموجهة الى الهنـد ، ومدراس ، وبومباى ، وعـدن ، ومسقط ، والخليج ، وزنجبار ١٨٥٩ ــ ١٨٧٤ (وتتألف من ٦ مجلدات) ٠

٢١ـ التقارير السياسية للهند ١٨٥٨ ــ ١٨٧٤ (فى ٦٧ مجلدا) ٠

٢٢ـ مجموعات التقارير السرية للهند ابتداء من ١٨٥٨ ــ ١٨٧٤ فصاعدا (١٤٤ مجلدا) ٠

٢٣ـ التقارير السياسية والسرية للهند ابتداء من ١٨٧٥ فصاعدا ٠

٢٤ـ التقارير السياسية الى بومباى (الادارةالسرية) ١٨٥٨ ــ ١٨٧٤ (١٤ مجلدا) ٠

٢٥ـ مجموعات التقارير السرية الى بومباى ١٨٥٨ ــ ١٨٧٣ (٨٧ مجلدا) ٠

٢٦ـ مكاتبات حكومة الوطن السياسية والسرية ابتداء من ١٨٧٥ فصاعدا ٠

٢٧ـ متفرقات حكومة الوطن (وهذه الحلقة عبارة عن مجموعات غير متناسقة بحيث يتعذر تفصيلها) ٠

٢٨ـ متفوقات البحرية (ان أغلب سجلات بحرية بومباى والاسطول الهندى قد اتلفت عام ١٨٦٠ وقد تم جمع ما بقى منها فى هذه السلسلة ٠

مكتبـة مكتـب الهنـد

١ ــ بيانات عن الملاحـة فى نهـر الفـرات ١٨٣١ ــ ١٨٣٣ بقلـم الكابتن ف٠ شيزنى ٠

٢ ــ مذكرات فى عملية مسح للساحل العربى فى الخليج بقلم اللفتنانت ج٠ن٠جى اعداد اللفتنانت ا٠م هوتون خبير المسح ٠

٣ ــ مذكرات (نورث بروك) (٢٣ مجلدا) الأوراق الخاصة بتوماس جورج يارنج ، ايرل نورث بروك الأول (١٨٢٦ ــ ١٩٠٤ م) الحاكم العام للهند من ١٨٧٢ حتى ١٨٧٦ م المجلدات ٩ و ١١ و ١٢ وتضم مراسلاته الخاصة الى أرجيل (١٨٧٢ ــ ١٨٧٤ م) والى سالسبورى (١٨٧٤ ــ ١٨٧٦ م) وكذلك المجلدات من ١٣ الى ١٨ وتضم مراسلاته داخل الهند ٠

٤ ــ (مذكرات بيلى) وهى تضم ٥ حقائب ٠ الأوراق الخاصة بالسير لويس بيلى ١٨٢٥ ــ ١٨٩٢ م ٠

٥ – (مذكرات ارجيل) وهى النسخة الفيلمية للمراسلات الخاصة بالسير جورج دوجلاس كامبل ، ديوك ارجيل ، عن الفترة التى شغل فيها منصب وزير الدولة لشئون الهند (١٨٦٨ – ١٨٧٤ م) ولا يزال ديوك ارجيل يحتفظ بالنسخ الأصلية لهذه الأوراق ٠

سجلات المكتب العام

١ – وزارة الخارجية – ٥٤ (ادارة مسقط) باستثناء بعض الرسائل المتفرقة التى ترجع الى فترة مبكرة والتى يمكن الاطلاع عليها فى سجلات مكتب الهند ، فان هذه السلسلة من الرسائل لم تبدأ قبل عام ١٨٤٠ عندما تم تعيين أول قنصل بريطانى فى مسقط ٠

٢ – وزارةالخارجية – ٦٠ (ادارة فارس) لم يعتمد المؤلف على هذا المصدر الا فى أحوال قليلة ، اذ أن أكثرية الرسائل المتبادلة بين وزارة الخارجية والوزير البريطانى المفوض فى طهران خاصة بالشئون المتعلقة بالخليج ، وكانت ترسل الى مجلس الهند ثم بعد ذلك الى مكتب الهند ٠

٣ – وزارة الخارجية – ٧٨ (ادارة تركيا) استخدمت هذه السلسلة من المعلومات فيما يتعلق بموضوع الملاحة البخارية للهند ، وبعثة الفرات ونشاطات محمد على فى شبه الجزيرة فى أغلب الأحوال ٠

٤ – وزارة الخارجية – ٨٤ (ادارة تجارة الرقيق) حتى عام ١٨٤٠ لا تتضمن هذه السلسلة معلومات كثيرة عن تجارة الرقيق من افريقية والحبشة لكنها تتضاعف فيما بعد لحد كبير ٠ آن الرسائل المتبادلة حول تجارة الرقيق بين وزارة الخارجية وغيرها من ادارات الدولة قبل عام ١٨٣٩ تضمها مجلدات تتناول الشئون الداخلية ٠

٥ – وزارة الخارجية – ٢٤٨ (أرشيف المفوضية والقنصلية وغيرها من الرسائل المتعلقة بفارس) ولكن الاشارة الى هذه المراجع لم تحدث الا فى مناسبة أو مناسبتئن ٠

٦ – وزارة الخارجية – ٥١٩ (مذكرات كولى) المذكرات الخاصة بهنرى ريتشارد ويلسلى البارون الثانى والارل الأول لكاولى (١٨٠٤ – ١٨٨٤ م) بالاشارة الى هذه المراجع تنحصر فى الفترة الخاصة بالحرب الفارسية (١٨٥٦ – ١٨٥٧ م) عندما كان كاولى السفير البريطانى فى باريس ٠

٧ – الادارة – (١) (ادارة السكرتارية – الخطابات الواردة) وتضم هذه السلسلة الرسائل الخاصة بالقادة العامين فى القواعد وغيرهم من الضباط وقادة السفن المعتمدين فى مهمات خاصة ٠٠ الخ ، ولما كانت سفن الأسطول الملكى لا تقوم بزيارات كثيرة للخليج قبل السبعينات من القرن الثامن عشر فليست هناك كمية كبيرة من الخطابات حول هذا الموضوع ٠

٨ – الادارة – (٢) (ادارة السكرتارية – الخطابات الصادرة) تضم هذه السلسلة التعليمات الصادرة للقادة والضباط ٠ أما بخصوص المسائل التى تتعلق بالهند فقد كان يتم ارسال نسخ من هذه الرسائل عادة الى مجلس الهند ثم الى مكتب الهند فيما بعد ٠

٩ – الادارة – (٥٠) (مذكرات الادميرالات) يتعلق هذا الجزء من الرير ادميرال السير فردريك ميثلاند برحلته للخليج عام ١٨٣٩ م وقد استشهدنا به فى هذا الكتاب ٠

المتحف البريطانى

١ – مذكرات جورج ايدن البارون الثانى والارل الأول لأوكلاند (١٧٨٤ – ١٨٤٩) عندما كان يشغل منصب الحاكم العام بالهند ١٨٣٦ حتى ١٨٤٨ م

٢ – مذكرات السير هوب هاوس (١٧٨٦ – ١٨٦٩) وتضم هذه المراجع المذكرات الخاصة بهوب هاوس والتى كانت مودعة بالمتحف البريطانى أما بقية المذكرات فقد كانت ضمن (متفرقات حكومة الوطن التابعة لسجلات مكتب الهند) ٠

مكتبة بودليان

١ – مذكرات كلارندون – الأوراق الخاصة بجورج وليم فردرك فيلليرز (١٨٠٠ – ١٨٧٠ م) وقد اعتمد المؤلف على المجلدات (٤٨ – ٧٩ ، ١٣٥ – ١٤٠ ، ٢٥٩ ، ٢٧٤ ، ٢٧٥) وهى التى تضم رسائله عن الحرب الفارسية ومع بالمرستون وغيره من أعضاء البرلمان ومع كاولى وموريه ٠

مراجع مخطوطة
١ – حكومة الهند

١ – مجموعة المعاهدات والاتفاقات والوثائق المتعلقة بالهند والبلدان المجاورة ، اعداد اتيشيسون ٠

٢ ـ التقارير السنوية الادارية للممثلية البريطانية فى الخليج والوكالة البريطانية فى مسقط ومنها :

(أ) تقـرير اللفتنانت كولونيل ايسروس بعنوان (مذكرات حول نجـد ١٨٧٩ ـ ١٨٨٠ م) ٠

(ب) تقرير اللفتنانت كولونيل اسميل بعنوان (مذكرات عن قبائل عمان) وتقـرير روس بعـنوان (مذكـرات عن طائفة الاباضية) ١٨٨٠ — ١٨٨١ م ٠

(جـ) تقرير روس بعنوان موجز لتاريخ عمان من عام ١٧٢٨ الى ١٨٨٣ م ١٨٨٢ ـ ١٨٨٣ م ٠

(د) تقرير مايلز بعنوان لمحة عن (سيرة السيد سعيد بن سلطان) ١٨٨٣ — ١٨٨٤ م ٠

(هـ) تقرير مايلم بعنوان (مذكرات رحلة عبر عمان والظاهرة) ١٨٨٥ — ١٨٨٦ م ، وتقرير مايلز لمحة عن (سيرة السيد سلطان بن احمد) ١٨٨٧ — ١٨٨٨ م ٠

٣ ـ دليل الخليج ـ عمان وأواسط الجزيرة العربية مجلدان اعداد ج٠ لوريمار ٠

٤ ـ مختارات من وثائق الدولة فى بومباى حول شركة الهند الشرقية وعلاقتها بالخليج مع ملخص للاحداث ١٦٠٠ وحتى ١٧٠٠ م ٠

٥ ـ ملخص للشئون العربية التركية ١٨٠١ ـ ١٩٠٥ م ٠

٦ ـ ملخص للرسائل المتعلقة بشئون الخليج ١٨٠١ ـ ١٨٥٣ م ٠

٧ ـ ملخص للتجارة والمواصلات فى الخليج ١٨٠١ ـ ١٩٠٥ م ٠

٨ ـ ملخص لشئون نجـد ١٨٠٤ ـ ١٩٠٤ م ٠

٩ ـ ملخص للرسائل المتعلقة بزعماء الهدنة ١٨٥٤ ـ ١٩٠٥ م ٠

١٠ـ ملخص لشئون البحرين ١٨٠٤ ـ ١٩٠٤ م ٠

١١ـ ملخص لشئون مسقط ابتداء من عام ١٨٥٦ م وقد اشترك فى هذا العمل عدد من الشخصيات سواء فى سملا والخليج ٠

١٢ـ ملخص لشئون الساحل والجزر الفارسية ١٨٥٤ ـ ١٩٠٥ م ٠

١٣– ملخص للحملة التركية للساحل العربى للخليج والاحساء والقطيف ٠

١٤– ملخص اتجارة الرقيق فى عمان والخليج ١٨٧٣ – ١٩٠٥ م مع أثر رجعى للتاريخ السابق لعام ١٨٥٢ م ٠

١٥– ملخص حول التدابير البحرية فى الخليج ١٨٦٢ – ١٩٠٥ م ٠

٢ – حكومة بومبـــاى

١ – مختارات من سجلات حكومة بومباى ، معلومات تاريخية وغير تاريخية تتعلق بعمان والبحرين وغيرهما من الأقطار فى الخليج ، وقد أشرف على التحقيق ١٠ر هيوز توماس – طبعة بومباى ١٨٥٦ م ٠

٢ – تقرير عن رحلة الى الرياض عاصمة الوهابيين – بقلم اللفتنانت كولونيل بيلى – طبعة بومباى ١٨٦٦ م ٠

٣ – مذكرات عن رحلة عبر شبه الجزيزة العربية – بقلم الكابتن ج٠اف٠ سادلر – طبعة بومباى ١٨٦٦ م ٠

٣ – مطبوعات برلمانية

١ – تقارير اللجان (١٨٢١ م) مجلد ٦ تقرير رقم ٧٤٦ « التقرير الثالث للجنة المنتخبة عن التجارة الخارجية » ٠

٢ – بيانات وأوراق (١٨٢١ م) « عودة الأسرى الذين أسروا فى بلاد بنى بو على » ٠

٣ – تقارير اللجـــان (١٨٣١ – ١٨٣٢ م) مجلد ١٠ « شئون شركة الهنـــد الشرقية » وكانت عبارة عن محضر لشهادات فى اللجنة المنتخبة ٠

٤ – تقارير اللجان (١٨٣٤ م) مجلد ١٤ « تقرير اللجنة المنتخبة عن الملاحة البخارية للهند » ٠

٥ – بيانات وأوراق (١٨٣٧ م) مجلد ١٤ ورقم ٥٤٠ « الحملة للفرات : نسخة من التعليمـــات المرســـلة الى الـــكولونيل شـــيزنى مع ملخص للرســـائل والمصروفات » ٠

٦ – بيانات وأوراق (١٨٣٧ – ١٨٣٨ م) « تجارة الرقيق : رسائل وتعليمات وقوانين ١٨٢٩ – ١٨٣٦ م » ٠

٧ – بيانات وأوراق (١٨٣٩ م) « فارس – احتلال خرك » ٠

٨ ـ بيانات وأوراق (١٨٣٩ م) « فارس وأفغانستان : مكاتبات ١٨٣٤ — ١٨٣٩ م » ٠

٩ ـ بيانات وأوراق (١٨٤١ م) « الرق : خطاب من حكومة الهند بتاريخ ٨ فبراير ١٨٤١ م ومعه تقرير أعضاء لجان القانون بتاريخ ١٥ يناير ١٨٤١ م » ٠

١٠ـ بيانات وأوراق (١٨٤١ م) « مسقط : الاتفاقية التجارية لعام ١٨٣٨ م » ٠

١١ـ بيانات وأوراق (١٨٤١ م) « فارس : مكاتبات الفترة الواقعة ١٨٣٨ — ١٨٤٠ م » ٠

١٢ـ بيانات وأوراق (١٨٤٢ م) « فارس : المعاهدة التجارية لعام ١٨٤١ م » ٠

١٣ـ بيانات وأوراق (١٨٥١ م) « مسقط وتجارة الرقيق ، وتضم سلسلة المكاتبات والاتفاقيات وغيرها » ٠

١٤ـ بيانات وأوراق (١٨٥٧ م) وتتناول الحملة الفارسية ٠

١٥ـ بيانات وأوراق (١٨٥٧ م) وتتعلق بالمكاتبات حول فارس ٠

١٦ـ بيانات وأوراق (١٨٥٧ م) وتتناول الحرب الفارسية ٠

١٧ـ بيانات وأوراق (١٨٦١ م) وتتناول الحملة الفارسية والعمليات العسكرية المتعلقة بالتمرد ٠

١٨ـ بيانات وأوراق (١٨٧٠ م) « تجارة الرقيق فى افريقية الشرقية ، ويضم التقرير الموجه من اللجنة الى كلارندون بتاريخ ٢٤ يناير ١٨٧٠ م » ٠

١٩ـ بيانات وأوراق (١٨٧١ م) وذلك بشأن تجارة الرقيق فى ساحل افريقية الشرقية ، ويضم التقرير الموجه من اللجنة المنتخبة ٠

٤ ـ رسائل ومذكرات

BERTRAND, PIERRE, Lettres Inedites de Talleyrand a Napoleon, 1800-1809, Paris 1889.

DRIAULT, EDOUARD, L'Egypt et l'Larope : La Crise orentale de 1839 — 1941, 5 Vols, Cairo. Societe royale geographie d'Egypte, 1930 — 4.

٣ـ المذكرات السياسية لإلين بورو (١٨٢٨ ــ ١٨٣٠ م) وقد أعدها اللورد كولشيستر فى مجلدين ـ طبعة لندن ١٨٨٦ م ٠

٤ ـ تقارير ومحاضر الركويس ويلسلى أثناء عمله بالهند فى ٥ مجلدات ـ طبعة لندن ١٨٤٠ م ٠

٥ ـ اللورد منتو فى الهند «حياة ورسائل جلبرد اليوت الارل الأول لمنتومن عام ١٨٠٧ الى عام ١٨١٤ م عندما كان يشغل منصب الحاكم العام للهند » طبعة لندن ١٨٨٠ م ٠

٦ ـ مختارات من التقارير والمعاهدات وغيرها من الوثائق الخاصة بالماركويس ويلسلى خلال توليه حكومة الهند ـ طبعة اكسفورد ١٨٧٧ م ٠

٧ ـ تقارير رسائل ومذكرات الفيلد مارشال أرثر دوق ولنجتون ، وقد قام بالتحقيق فيها ابنه دوق ولنجتون أيضا فى ٨ مجلدات ـ طبعة لندن ١٨٦٧ ـ ١٨٧٣ م ٠

٥ ـ أعمال معاصرة لسير الرحلات وأعمال ثانوية

١ ـ جزر البحرين : دراسة دبلوماسية وقانونية للنزاع البريطانى الايرانى : اعداد الاميرالية البريطانية ـ طبعة نيويورك ١٨٥٥ م ٠

AUCHER — ELOY, Relations de voyages en orient, 2 vols, Paris, 1843.

AUZOUX, La France et Mupscate aux dixhaitieme et dix-neuvieme siecles, Reuue d'Histoire diplomqtiaue, xxIII (1909).

٤ ـ « الشعاع الشائع باللمعان فى ذكر أئمة عمان » تأليف ابن رزيق وترجمة الأب بادجر ٠

٥ ـ « الرق فى الهند البريطانية » تأليف د٠ر باناجى ـ طبعة بومباى ١٨٣٣ م ٠

٦ ـ « حكم احمد بن سعيد ـ امام عمان » مجلة الجمعية الملكية الآسيوية ١٩٤١ م بقلم بكنجهام ٠

٧ ـ بريطانيا العظمى وروسيا والمسألة الشرقية ١٨٣٢ ـ ١٨٤١ م وهى رسالة لنيل درجة الدكتوراه فى الفلسفة جامعة لندن ١٩٣٣ م تأليف ج٠اتسن بولسوفر ٠

٨ ـ « أسرة القاجار » تأليف السير هارفورد جونز ـ طبعة لندن ١٨٣٥ م

٩ ـ بيان عن انجازات البعثة الملكية الى بلاط فارس ، مجلدان ـ طبعة لندن ١٨٣٤ م ٠

١٠ـ رحلات فى أشورية وميديا وفارس ، مجلدان ـ طبعة لندن ١٨٣٨ م بقلم ج١٠٠س بكنجهام ٠

١١ـ « رحلات الى شبه الجزيرة العربية » مجلدان ـ طبعة لندن ١٨٢٩ م بقلم بكنجهام ٠

١٢ـ « ملاحظات عن السكان البدو والوهابيين » طبعة لندن ١٨٣٠ م بقلم بكنجهام ٠

١٣ـ « بعثة المسح لنهرى الفرات ودجلة » مجلدان ـ طبعة لندن ١٨٥٠ م بقلم اف٠ار٠ شيزم ٠

١٤ـ « قصة بعثة المسح للفرات » طبعة لندن ١٨٦٨ م بقلم اف٠ار٠ شيزم ٠

١٥ـ تقرير عن رحلة برية من الشخرة الى مسقط والجبل الأخضر فى عمان ، من اعمال الجمعية الجغرافية فى بومباى (١٨٤٧ ـ ١٨٤٩) بقلم اللفتنانت كول ٠

١٦ـ « اصطياد العبيد فى المحيط الهندى سنة ١٨٣٧ م » طبعة لندن بقلم الكابتن بى٠ كولوب ٠

(CORANCEZ), L. A. Histoire des wahabis depuis Leur ovigine jusqu'à La Fin 1809, Paris 1810.

١٨ـ « افريقية الشرقية وغزاتها » تأليف السير رجينالد كوبلاند ـ طبعة اكسفورد ١٩٣٨ م ٠

١٩ـ « استعمار افريقية الشرقية » طبعة لندن ١٩٣٩ م بقلم رجينالد كوبلاند ٠

٢٠ـ « فارس والمسألة الفارسية » تأليف المركويس كرزن ، مجلدان ـ طبعة لندن ١٨٩٢ م ٠

٢١ـ « اللعبة الكبرى فى آسيا » من محاضر رايلى ، الأكاديمية البريطانية ١٩٢٧ م بقلم ا٠ج دبليو سى٠ ديفس ٠

٢٢ـ « مؤسس مصر الحديثة » تأليف اج٠اج٠ دودويل ـ طبعة كمبردج ١٩٣١ م ٠

٢٣ـ « وصف لرحلة خراسان خلال عامى ١٨٢١ ـ ١٨٢٢ م » بقلم جى٠بى٠ فريزر ـ طبعة لندن ١٨٢٥ م ٠

٢٤ـ « مهمة بارتل فرير فى زنجبار » المجلة التاريخية ، مجلد ٢ (١٩٦٢ م) بقلم ار٠جى جيفين ٠

٢٥ـ « مذكرات رحلة عبر الأجزاء الغربية من مكران » مجلة الجمعية الجغرافية الآسيوية الملكية (١٨٣٩ م) بقلم ان٠بى جرانت ٠

٢٦ـ « اغا محمد خان وقيام الدولة القاجارية » مجلة جمعية آسيا الوسطى الملكية فصل ١ مجلد ٢ (ابريل ١٩١٣) بقلم جى٠ار٠جى هامبلى ٠

٢٧ـ الطرق البريطانية الى الهند » بقلم اج٠ال هوسكر ـ طبعة نيويورك ١٩٢٨ م

٢٨ـ « حملة اوترام وهافلوك الفارسية » بقلم جى٠اج هانت ـ طبعة لنـدن ١٨٥٨ م ٠

٢٩ـ « رحلة من الهند فى اتجاه انجلترا خلال عام ١٧٩٧ م » بقلم جى جاكسون طبعة لندن ١٧٩٩ م ٠

٣٠ـ « خياة ورسائل السير جون مالكولم » مجلدان ـ طبعة لندن ١٨٥٦ م بقلم السير جى دبليو كيه ٠

٣١ـ « السياسة البريطانية فى الخليج » ١٨١٣ ـ ١٨٤٣ م رسالة لنيل درجة الدكتوراه فى الفلسفة من جامعة لندن (لم تنشر) ١٩٥٦ م

٣٢ـ « مطالبة فارس بالبحرين » ـ الشئون الدولية (١٩٥٧ م) بقلم جى٠بى كيلى ٠

٣٣ـ « الجزيرة العربية وحدودها الشرقية » طبعة لندن ـ بقلم جى٠بى كيلى ـ ترجمة محمد أمين عبد الله (١٩٦٤ م) ٠

٣٤ـ « حملة محمد على الى الخليج » ١٨٣٧ ـ ١٨٤٠ م ـ دراسات الشرق الأوسط بقلم جى٠بى كيلى ٠

٣٥ـ « ملاحظات لعمليات مسح للسواحل الشرقية للخليج فى عام ١٨٢٨ م » مجلة الجمعية الجغرافية الملكية ـ المجلد الخامس (١٨٣٥ م) ٠

٣٦ـ « حياة الجنرال اف٠ار شيزنى » بقلم قرينته وكريمته لين وبول ـ طبعة لندن ١٨٥٥ م ٠

٣٧ـ « تقييم وتوزيع سفن الاسطول الحربى البريطانى فى القرن التاسع عشر مجلة مارين ميرور ـ عدد شهر ابريل ١٩٤٨ م ٠

٣٨ـ « أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث » طبعة اكسفورد ١٩٥٢ م بقلم اس٠اج لونجرج ٠

٣٩ـ « تاريخ الأسطول الهندى » تأليف سى٠ار لوو ـ مجلدان ـ طبعة لندن ١٨٧٧ م ٠

٤٠ـ « تاريخ فارس » مجلـدان ـ طبعة لنـدن ١٨١٥ م تأليف السير جون مالكولم ٠

٤١ـ « تاريخ السيد سعيد سلطان فى مسقط » طبعة لنـدن (تأليف الشيخ منصور) ترجمة موريزى ـ طبعة لندن ١٨١٩ م ٠

٤٢ـ « تاريخ مصر فى ظل حكم محمد على » مجلدان ـ طبعة باريس ١٨٢٣ م تأليف اف منجن ٠

٤٣ـ « رحلة شتوية عبر روسيا وجبال القوقاز وجورجيا » مجلدان ـ تأليف الكابتن ار٠اى مجنان ـ طبعة لندن ١٨٣٩ م ٠

٤٤ـ « فى الطريق من صحار الى البريمى فى عمان » بقلم الكولونيل اس٠بى مايلز ـ مجلة فرع البنغال للجمعية الآسيوية الملكية (١٨٧٧ م) ٠

٤٥ـ « بلدان وقبائل الخليج » مجلدان ـ طبعة لندن ١٩١٩ م بقلم اس٠بى مايلز ٠

٤٦ـ « وصف شبه الجزيرة العربية » بقلم كارستنان ينبهور ـ طبعة كوبنهاجن ١٧٧٣ م ٠

٤٧ـ « ترجمة لكتيب عربى يبحث فى تاريخ الوهابيين وعقيدتهم » بقلم عبد الله حفيـد محمد بن عبد الوهاب مؤسس الوهابية ـ مجلة جمعية البنغال الآسيوية ٠

٤٨ـ رحلة عبر الامبراطورية العثمانية من مصر الى فارس ـ ٦ مجلدات ـ طبعة باريس ١٨٠١ ـ ١٨٠٧ م ٠

٤٩ـ الحملة الفارسية عام ١٨٥٧ م ـ طبعة لندن ١٨٦٠ م بقلم السير اللفتنانت جنرال جيمس اوترام ٠

٥٠ـ « ملاحظات رحلة من غزة عبر المنطقة الداخلية من شبه الجزيرة الى القطيف على الخليج ومنها الى عمان » عام ١٨٦٢ ـ ١٨٦٣ م الجمعية الجغرافية الملكية ـ مجلد ٨ ـ ١٨٦٣ ـ ١٨٦٤ م بقلم دبليو جى بلجريف ٠

٥١ـ « ملاحظات عن رحلة الى أواسط وشــرق وجنوب الجزيرة خــلال عامى ١٨٦٢ و ١٨٦٣ م » الجمعية الجغرافية الملكية ـ عدد ٣٤ (١٨٦٤ م » بقلم دبليو جى بلجريف ٠

٥٢ـ « رحلة عام عبر أواسط وشرق الجزيرة العربية » مجلدان ـ طبعة لندن ١٨٦٥ م بقلم دبليو جى بلجريف ٠

٥٣ـ « رحلات الى آسيا وأفريقية » طبعة لندن ١٨٠٨ م بقلم ابراهام بيرسون ٠

٥٤ـ « ملاحظات عن القبائل والتجارة والموارد حول الخط الساحلى للخليج » جمعية بومباى الجغرافية (١٨٦٣ م) بقلم اللفتنانت كولونيل ليومى بيلى ٠

٥٥ـ بيان عن رحلة حديثة عبر الجزء الشمالى للخليج بقلم بيلى ٠

٥٦ـ « زيارة لعاصمة الوهابيين ىى أواسط شبه الجزيرة » بقلم بيلى ٠

٥٧ـ « الساحل الشرقى لشبه جزيرة العرب فيما بين مسقط وصحار » بقلم دبليو ٠ام بنجلى ٠

٥٨ـ « شبه جزيرة العرب » بقلم جى٠بى فيلبى ـ طبعة لندن ١٨٩٠ م ٠

٥٩ـ « العربية السعودية » طبعة لندن ١٩٥٥ م بقلم جى٠بى فيلبى ٠

٦٠ـ « شركة الهند الشرقية » ١٧٨٤ ـ ١٨٣٤ م طبعة مانشستر ـ بقلمس٠اج فيلبس ٠

٦١ـ « بريطانيا وروســيا فى الشرق » طبعة لنــدن ١٨٧٥ م للسير هنرى رولنسون ٠

٦٢ـ « تأريخ الوهابيين فى شبه الجزيرة العربية والهند » مجلة فرع بومباى للجمعية الآسيوية الملكية ١٨٧٨ ـ ١٨٨٠ م بقلم اى ريهاتسك ٠

٦٣ـ « مهمة الى بلاطات مسقط والصين وكوشين خلال أعوام ١٨٣٢ ـ ١٨٣٣ ـ ١٨٣٤ م طبعة نيويورك ١٨٧٣ م بقلم الكابتن لدموند روبرتس ٠

٦٤ـ « الانعكاسات السياسية لحملة بونابرت الشرقية » بقلم جى هولاندوز (المجلة التاريخية البريطانية) ٠

٦٥ـ « مذكرة حول التقسيمات القبلية فى اقليم عمــان ـ مع خريطة توضح التوزيع العام للقبائل وشجرة العائلة للاسرة الحاكمة في مسقط » بقلم روس ٠

٦٦ـ « تاريخ عمان حتى عام ١٧٢٨ م بعد الميلاد ـ جمعية البنغال الآسيوية (١٨٦٨ ـ ١٨٧٣ م) بقلم اللفتنانت كولونيل اى٠اس روس •

٦٧ـ «مذكرات اميرة عربية» بقلم السيدة اميلى رويتى ـ طبعة لندن ١٨٨٨م٠

٦٨ـ « وصف لرحلة حول العالم خلال أعوام ١٨٣٥ و ١٨٣٦ و ١٨٣٧ م » طبعة لندن ـ بقلم دبليو اس دبليو راشنبرجر •

٦٩ـ « الجنرال رجبى ، وزنجبار وتجار الرقيق » طبعة لندن ١٩٣٦ م بقلم ابنته السيدة راسيل •

٧٠ـ « سعيد بن سلطان » طبعة لندن ١٩٢٩ م بقلم رودولف سعيد رويثى •

٧١ـ « موجز الموسوعة الاسلامية » بقلم اج٠اى٠ار جب ، وجى٠اج كريمرز ـ طبعة لندن ١٩٥٣ م •

٧٢ـ « ملاحظات خلال رحلة استطلاعية للساحل الشرقى من افريقية ابتداء من رأس القرضوفى جنوبا الى جزيرة زنجبار » مترجمة ـ جمعية بومباي الجغرافية ـ بقلم الكابتن تى سيمى (١٨٨٤ م) •

٧٣ـ « رحلة نصف شهر عبر مسالك خوزستان وفارس غير المطروقة » مجلدان ـ طبعة لندن ١٨٣٢ م بقلم جى٠اج ستوكلر •

٧٤ـ « شيخ فارس » مجلدان ـ لندن ١٩١٥ م بقلم السير برس سكايز •

٧٥ـ « قضية جزر البحرين » (بالفرنسية) تأليف علام رضا تاج بخش ـ طبعة باريس ١٩٦٠ م •

٧٦ـ « انجلترا والشرق الأدنى » طبعة لندن ١٩٣٦ م بقلم اج دبليو تى تمبرلى •

٧٧ـ « عبر الربع الخالى » بقلم وليفر دفيسجر ـ المجلة الجغرافية •

٧٨ـ « رحلة أخرى عبر الربع الخالى » بقلم وليفر دفيسجر ـ المجلة الجغرافية •

٧٩ـ « حدود الصحراء العمانية » بقلم وليفر دفيسجر ـ المجلة الجغرافية •

٨٠ـ « بالمرستون ومشكلة لبنان » ١٨٣٢ م » مجلة التاريخ الحديث ـ بقلم ام فيريت •

٨١ـ « تاريخ فارس بدءا من القرن التاسع عشر حتى عام ١٨٥٨ م » طبعة لندن بقلم ار٠جى واتسون •

٨٢ـ « وصف لرحلة عبر داخلية عمان » بقلم اللفتنانت جى٠ار ولستد ٠

٨٣ـ « رحلات فى شبه الجزيرة العربية » مجلدان ـ طبعة لندن ١٨٣٨ ـ بقلم اللفتنانت جى٠ار ولستد ٠

٨٤ـ « رحلات الى مدينة الخلفاء ، عبر سواحل الخليج والبحر الأبيض المتوسط » مجلدان ـ طبعة لندن ـ بقلم جى٠ار ولستد ٠

٨٥ـ « بيانات عن رحلة الى عمان على امتداد الساحل الشرقى لشبه الجزيرة » مترجمة ـ جمعية بومباى الجغرافية ـ بقلم اف وايتلوك ٠

٨٦ـ « معلومات عن العرب القاطنين الساحل الواقع بين رأس الخيمة وأبو ظبى على الخليج والذى يطلق عليه ساحل القراصنة » بقلم اف وايتلوك ٠

٨٧ـ « وصف تصويرى لجزر الساحل الواقع عنـد مدخل الخليج » الجمعية الجغرافية الملكية (١٨٣٨ م) بقلم اف وايتلوك ٠

٨٨ـ « الخليـج » طبعة اكسفورد ١٩٢٨ م بقلم السير أرنولد ويلسون ٠

٨٩ـ « مذكرة تتناول مصائد اللؤلؤ فى الخليج » بقلم الماجور دى ويلسون الجمعية الجغرافية الملكية (١٨٣٣ م) ٠

❋ ❋ ❋

فهرس الجزء الثانى

❋ ❋ ❋

تنبيــــه

ان الآراء والمعلومات الواردة في هــــذا الكتاب هي على مسئولية المؤلف ، ولا تعبر بحـــال من الأحوال عن آراء حكومة سلطنة عمــان ، ولا تتحمل ازاءها آية مسئولية .

اعد الكتاب للطبع وراجعه الأستاذ عبد المنعم عامر

رقم الايداع بدار الكتب ٥٠٤٠/٧٩